دليل إسرائيل العام

2020

رئيس التحرير

منير فخر الدين

هيئة التحرير

أحمد خليفة - محمود سويد - خالد فرّاج

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية

المحتويات

القسم الأول

القسم الثاني

يسرُّ مؤسّسة الدِّراسات الفِلسْطينيّة

أن تُعْرِب عنْ بالغ تقْديرها وشكرِها

للدكتور عُمر نعيم عبد الهادي

على تقْديمه مِنْحةً سخيّةً أتاحتْ

إصْدار هذا الكِتاب

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

تبدأ مؤسسة الدراسات الفلسطينية بنشر فصول "دليل إسرائيل العام 2020" على موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي تباعاً بمعدل فصل كل شهر بدءاً بمقالة رائف زريق، المعنونة: "إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية"، وسيكون متوفراً بالمجان للقراء والمهتمين.

ويضم الدليل بين دفتيه معلومات مهمة وموثقة جيداً عن السياسة والمجتمع والاقتصاد والعلوم والاستراتيجيا والديموغرافيا الإسرائيلية. كما يعالج قضايا مهمة، مثل الاستيطان، والصهيونية، ووضع الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل. ويأتي هذا التوجه من أجل الوصول إلى جمهورنا في ظل الأوضاع الحالية المرتبطة بالحجر وجائحة كورونا. ومن جهة أُخرى نأمل بأن يساهم نشر الدليل، في هذا الوقت تحديداً، في تقديم المواد للقراء بشكلها المحدث، وخصوصاً تلك التي تحمل أرقاماً ومعطيات متغيرة بين الفترة والأُخرى. وبطبيعة الحال فإن المؤسسة ملتزمة نشر المجلد مطبوعاً حال جهوزه نهاية السنة الجارية.

وبإصداره تكون المؤسسة قد نشرت أربع نسخ من الدليل في السنوات 1996 و2004 و2011. ويُذكر أن هذه النسخة من الدليل اعتمدت على المجلدات السابقة التي حررها الزملاء صبري جريس وأحمد خليفة (النسخة الأولى)، وكميل منصور (النسختان الثانية والثالثة).

وأخيراً تعرب المؤسسة عن بالغ تقديرها وشكرها للدكتور عمر نعيم عبد الهادي على تقديمه منحة سخية للمؤسسة أتاحت إصدار هذا العمل القيّم. والشكر موصول للزملاء من الباحثات والباحثين الذين ساهموا في هذا العمل الضخم وهم (رائف زريق، ومهند مصطفى، وهمت الزعبي، وسميرة عليان، ونبيل الصالح، وأسامة حلبي، وأنطون شلحت، ووليد العمري، وفضل النقيب، وراسم خمايسي، وفادي نحاس، وأحمد عز الدين أسعد). وأخيراً جزيل الشكر والامتنان للزملاء محرري هذه النسخة من الدليل، منير فخر الدين وأحمد خليفة ومحمود سويد.

المدير العام

خالد فراج

دأبت مؤسسة الدراسات الفلسطينية منذ سنة 1996، على إصدار مجلد "دليل إسرائيل العام" وتحديثه تباعاً، بغية تقديم المعلومات الأساسية، المنهجية والموثقة، الوصفية والتحليلية، في كل ما يتعلق بالحركة الصهيونية وإسرائيل: البنى والشؤون الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية والديموغرافية، وبأوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، والتمدد الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة في سنة 1967، وذلك بهدف ملء فراغ تعانيه المكتبة العربية في المعرفة العلمية الدقيقة والشاملة عن الحركة الصهيونية وعن إسرائيل منذ قيامها سنة 1948. ومن دواعي سرورنا أن نضع مواد هذه النسخة الجديدة من الدليل بين أيدي الباحثين والقراء عموماً عبر النشر الإلكتروني ثم نصدر – كالمعتاد – المجلد ورقياً عند اكتمال الأبحاث التي يضمها. وقد اتبعنا نهج النسخ السابقة (1996، 2004، 2011) عبر تحديث المعلومات ومواكبة المتغيرات، وأضفنا محاور وفصولاً جديدة.

شارك في إنتاج هذا المجلد نخبة من الباحثين الفلسطينيين والعرب المطّلعين على المعلومات الأولية وعلى أحدث المراجع العلمية الموثوق بها باللغات العبرية والعربية والإنكليزية والفرنسية. ويجدر بالذكر أن عدداً من المساهمين مخضرمون شاركوا في نسخ سابقة من الدليل، والجزء الآخر باحثون شباب أو مشاركون جدد في إعداد فصوله. وحرصنا، كما في النسخ السابقة، على أن نطلب منهم تقديم أبحاث تمزج بين وصف البنى وتحليل آلياتها وآثارها ومواضع توترها، وتوفير المعلومات الرقمية ضمن سياق يبقيها ذات دلالة ومعنى في ذهن القارئ العربي العام. وسيجد المختصون توثيقاً للمصادر الأولى والمراجع الأساسية في كل فصل، ويمكن الرجوع إليها لمزيد من التعمق في الحيثيات والتفاصيل.

يأتي هذا "الدليل" في سياق سياسي ومعرفي عربي معقد، اختلطت فيه، بل تضاربت، الأولويات وعدسات الرؤية. وبمعزل عن تعقيدات هذا الوضع، فإننا نؤمن بضرورة تعزيز وتأصيل المعرفة المنهجية، القادرة على وصف البنية الداخلية للظاهرة وتحليل توتراتها ومواكبة تحولاتها، والتمييز بينها وبين شتى أصناف الدعاية التي تبنى موثوقية المعلومة– بحسبها– بناء على منطقها الداخلي وليس على أساس الدقة في تتبع النسق في الظاهرة نفسها.

لقد جاءت هذه النسخة الجديدة من "الدليل" بناء على نقاش معمق وتوصيات استخلصت من نخبة من الباحثين والأكاديميين عن أهمية هذا العمل ومواضع التحديث اللازمة في النسخة الحالية. وقد ارتأينا إضافة فصلين جديدين لم تشملهما النسخ السابقة: الأول عن السياسات الثقافية الإسرائيلية، لما في ذلك من صلة قوية بالهوية

والمخيال السياسي وتطورات الصراع. والثاني هو نظام الأراضي وسياسات الحيز، لما لمسألة الأرض والملكية والتخطيط والعمران من دور وأهمية بالغين في تشكيل جغرافيا الاستعمار وتحديد معالم الحياة الاجتماعية والوعي. وكذلك ارتأينا إعادة وتحديث فصل بشأن إسرائيل ويهود العالم كان قد غاب عن النسخة السابقة "2011" من الدليل، وذلك أيضاً لأهمية الموضوع في فهم إسرائيل في بعدها الغربي.

نأمل بأن يجد الباحثون والإعلاميون وطلاب الجامعات وعموم القراء المهتمين بهذا الكتاب المرجع الموثوق به والغني بالمعلومات الأساسية التي تشكل أساساً لفهم الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية الجارية، وكذلك لإطلاق أبحاث جديدة. ونأمل بأن يسهل النشر الإلكتروني عملية الوصول إلى المعلومة، وأن يرفع من درجة التفاعل مع القراء وحاجاتهم والاستماع إلى ملاحظاتهم، وإلى مكامن النقص أو الخطأ التي يمكن تصويبها فوراً في النسختين الإلكترونية والورقية.

أعضاء لجنة تحرير الكتاب:

منير فخر الدين (رئيساً)

أحمد خليفة

محمود سويد

خالد فراج

إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية

رائف زريق

أولاً: الصهيونية: خلفية أيديولوجية

أ) البيئة السياسية

بداية، من الضروري إجراء عرض سريع للبيئة التي نشأ فيها الفكر الصهيوني.[1] لقد نشأت الصهيونية وبدأت تتبلور أفكارها الرئيسية في أواسط القرن التاسع عشر في وسط أوروبا، ولاحقاً في شرقها. وامتازت هذه الفترة بحدوث عدة أمور في الوقت نفسه: أولاً: انتشار الأفكار التحررية وقيم المساواة والحرية، مثلما عبّرت عنها الثورة الفرنسية من ناحية، لكن من ناحية أُخرى التيقن من صعوبة تحقيق هذه الأفكار على أرض الواقع الأوروبي، إزاء نمو الفكر القومي؛ ثانياً، ازدهار وتطور المشاريع الكولونيالية التي من خلالها سيطرت أوروبا على معظم أجزاء الكرة الأرضية. ومثلما سنرى لاحقاً، فإن هذه التيارات الثلاثة (الليبرالية، القومية، الكولونيالية) سيكون لها بصمتها على المشروع الصهيوني برمّته.

من الناحية الأولى شهد القرن التاسع عشر انتعاشاً واستقراراً نسبياً (استمرا من سنة 1814 حتى سنة 1914)، وراجت فيه الأفكار الليبرالية والعلمانية، وشهد، مقارنة بالعالم الإقطاعي، عملية انحسار الدين من الحيز العام إلى الحيز الخاص وبناء

---

1 اخترت في هذه المقدمة القصيرة عن البيئة السياسية لنشوء الصهيونية ألاّ أتعرض للعلاقة بين الصهيونية والإمبريالية العالمية، وإنما أن أركز على الصهيونية مثلما فهمت نفسها من جانب مؤسسيها، أي كحركة قومية أساساً. وفي هذا الشأن، استفدت من المراجع التالية: عبد الوهاب المسيري، «الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة» (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ط1، 1981).

Shlomo Avineri, *The Making of Modern Zionism: Intellectual Origins of the Jewish State* (New York: Basic Books, 1981); Zeev Sternhell, *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1992); David Vital, *The Origins of Zionism* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

مفهوم جديد للأمة والدولة. ففي العالم الإقطاعي، كان هناك دين للدولة، والمشاركة السياسية كانت محصورة في فئات اجتماعية/ اقتصادية معينة، وبالتالي كان عالم السياسة مقفلاً أمام معظم فئات الشعب، وكانت المكانة الاجتماعية/ الاقتصادية تجر وراءها مكانة سياسية. وكذلك الأمر مع الدين، إذ كان لكل فئة دينية قانون يحكمها، وبالتالي لم يكن الدين قضية فردية، وإنما قضية الحيز العام. أمّا الثورة الفرنسية، فكان من نتائجها أنها أرست، على الأقل نظرياً، نظاماً سياسياً جديداً ونظاماً اقتصادياً جديداً، وأجرت عملية «خصخصة» للدين وللملكية.[2] فأصبح الانتماء الديني مسألة خاصة، وكذلك الملكية، وبالتالي فإن الولوج الفردي والجمعي إلى عالم السياسة أصبح مفتوحاً أمام الجميع، ولم تعد الملكية حاجزاً أمام المشاركة السياسية، ولم يعد الدين كذلك. وضمن هذا المفهوم الجديد لم يعد الوجود اليهودي على ضفاف المجتمع المسيحي الأوروبي وهوامشه أمراً مفروغاً منه، وأصبح هناك ضرورة لأن يعرّف اليهود عن أنفسهم من جديد. فالانفتاح على اليهود الذي انطوى عليه النظام الجديد، حتى لو كان نظرياً، وضعهم في مشكلة حقيقية، إذ إنه حتى ذلك الوقت لم يكن هناك حاجة إلى أن يعرّف اليهود عن أنفسهم، أمّا وقد اكتشف اليهودي أن في استطاعته أن يخرج من جماعته الأصلية (اليهود) إلى المجتمع الجديد وأن ينخرط فيه،[3] فقد طفت إلى السطح مسألة الهوية اليهودية

2 مثلما يفسره كارل ماركس في عرضه ماهية الإنجازات التي حققتها الثورة الفرنسية في مقالته عن المسألة اليهودية:

Karl Marx, *Early Writings* (London: Penguin, 1992), pp. 211-242.

3 بصورة عامة يمكن الإشارة إلى 5 حلول أساسية لكيفية التعامل مع المسألة اليهودية: الأول، الانخراط الفردي لكل يهودي في مجتمعه، وبالتالي لا حاجة إلى إقامة حركات أو أحزاب يهودية في المنفى. الثاني، الانخراط والبقاء داخل المجتمعات الأوروبية، لكن كجماعة لها حق المطالبة بنوع من الأوتونوميا (الحكم الذاتي) الثقافية من دون أي مطالب سيادية على الأرض (هذا مثلاً كان خيار حركة البوند في روسيا). الحلان الثالث والرابع يقومان على فكرة الخروج من أوروبا وإقامة دولة يهودية؛ فالحل الثالث يصر على أن تكون الدولة اليهودية في إسرائيل وهو الحل الصهيوني. أمّا الحل الرابع فيرى إمكان إقامة الدولة اليهودية في أي بقعة أُخرى، وهو الاقتراح الذي عُرض على المؤتمر الصهيوني في سنة 1903 وأيده هيرتسل لكنه خسر. وأمّا الحل الخامس فيقوم على حق اليهود في تقرير =

ومعناها في المجتمع الأوروبي.

إلاّ إن العالـم الأوروبـي الجديد لم يكن يقوم على الفكر الليبرالي وقيم الحرية فقـط، بـل كان أيضـاً عالماً قومياً بامتياز من بسـمارك فـي ألمانيا إلـى غاريبالدي في إيطاليـا، وبالتالـي فـإن المجتمـع الأوروبـي لـم يكن يعيد إنتـاج مفاهيمـه ومجتمعه الجديـد مـن خلال الأفكار الليبرالية فحسـب، بل من خلال المفاهيـم القومية أيضاً. وفي هذا المجال تأثرت الصهيونية بالفكر القومي الشرق الأوروبي الذي نما وتطور شـرقي نهر الراين والذي كان مختلفاً عن الفكر القومي الذي نشـأ غربي الراين. ففي غرب أوروبا، وفي فرنسـا بالتحديد، جرى بناء فكرة الأمة على الجغرافيا السياسـية، وسـبقت فيهـا الدولة وجود الأمة، أي أن الدولـة كانت قائمة، وحدودها معرّفة، وفي واقع الأمر هي التي قامت بتعريف الأمة وبتحديدها تحديداً جغرافياً. وكان المشروع الفرنسـي – الغربي للأمة مشـروعاً تراكمياً اندماجياً يشارك فيه كثير من الفئات الإثنية التي جاءت من أصول متعددة، وهو لا يشترط لبناء الأمة أي انتماء عرقي مسبق، بل إن الاندماج في الأمة هو طوعي وفردي. أمّا في النموذج الشـرق الأوروبي (ألمانيا؛ إيطاليا؛ روسـيا؛ البلقان)، فإن المشـروع القومي هو في الأسـاس مشـروع مبني على أسـاس عرقـي – لغوي – وشـائجي تسـبق فيه القوميـة وجود الدولة، فهـي التي تقيم الدولـة، وهـي قائمـة – أو هكذا يخيل إليها – قبل الدولـة وبعدها. وما الدولة، ضمن هذا المنظور، سوى أداة للمشروع القومي.[4] فهي دائماً في خدمة القومية، وخاضعة

= مصيرهم لكن ليس بالضرورة ضمن دولة قومية يهودية حصرية، وإنما ضمن ما هو أقل من دولة قومية وذلك ممكن بشكلين مختلفين: الأول ضمن دولة ثنائية القومية، والثاني بضمان نوع من الأوتونوميا اليهودية ضمن دولة عربية داخل فلسطين.

4 بشأن النموذج الفرنسي في مقابل النموذج الألماني لمشروع الدولة القومية، راجع دراسة:
Rogers Brubaker, *Citizenship and Nationhood in France and Germany* (Cambridge: Harvard University Press, 1992).

وبشأن تأثر الصهيونية بالنموذج الشرق الأوروبي، راجع: Sternhell, op. cit.
هناك أبحاث جديدة تعيد النظر في طبيعة التقسيم بين القومية الشرق الأوروبية في مقابل القومية في غرب أوروبا. انظر مثلاً:

Maria Todorova, «The Trap of Backwardness: Modernity, Temporality, and the =

لتحقيق أهدافها.

جاءت الصهيونية لتجيب عن المسألة اليهودية – مسألة معاناة اليهود وملاحقتهم وصعود اللاسامية – بالأدوات المفاهيمية ذاتها التي كانت سائدة في أوروبا، وخصوصاً في شرقها، وتبنّت عالم المفاهيم القومي (والليبرالي؟) نفسه (وأحياناً تبنّت المقولات اللاسامية ذاتها في خطابها)، القائم أساساً على توحيد اللغة والأرض. فالدولة القومية دولة تقوم على أرض محددة وحدودها واضحة. وإذا أرادت الصهيونية أن تعرّف عن نفسها بصفتها صاحبة مشروع قومي، كان عليها أن تعيد تعريف اليهود واليهودية بالمفاهيم الأوروبية القومية العلمانية السائدة، أي أن تموضع نفسها جغرافياً.

ب) الصهيونية واليهودية - مشروع انقلابي[5]

من المهم جداً فهم علاقة الصهيونية بالدين اليهودي، أو باليهودية بصورة عامة. هل هي علاقة قطع أم وصل؟ هل الصهيونية نوع من أنواع الثورة، أو الانقلاب داخل

= Study of East-European Nationalism,» *Slavic Review*, vol. 64, no. 1 (Spring 2005), pp. 140-164.

5 انظر المقالات التالية وكلها ضمن كتاب «الصهيونية والدين» (تل أبيب: مركز زلمان شازار، 1994) (بالعبرية): شلومو أفينيري، «الصهيونية والتراث الديني اليهودي: ديالكتيك الخلاص والعلمنة»، ص 9 – 21؛ يسرائيل بارطال، «ردات الفعل على الحداثة في شرق أوروبا: هسكيلاه، أرثوذكسية، قومية»، ص 21 – 32؛ إهود لوز، «الصهيونية ومعادتها عند اليهود المحافظين في شرق أوروبا»، ص 33 – 54؛ ميخائيل مئير، «اليهودية الليبرالية والصهيونية في ألمانيا»، ص 111 – 126؛ يعقوف بن تسور، «الأرثوذكسية اليهودية في ألمانيا وعلاقتها بالصهيونية»، ص 127 – 141؛ شوئيل ألموغ، «القيم الدينية في الهجرة الثانية»، ص 285 – 299. انظر أيضاً: إليعيزر دون– يحيى، «الأصولية الدينية والراديكالية السياسية: اليشيفوت القومي في إسرائيل»، في: «استقلال: الأعوام الخمسون الأولى» (بالعبرية) (القدس: مركز زلمان شازار، 1998)، ص 431 – 470؛ عزمي بشارة، «دوامة الدين والدولة في إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 3 (صيف 1990)، ص 24 – 41؛

Lilly Weissbrod, «Religion as National Identity in a Secular Society», *Review of Religious Research*, vol. 24, no 3 (March 1983), pp. 188-205; Menachem Friedman, «The State of Israel as a Theological Dilemma,» in *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers,* edited by Baruch Kimmerling (New York: New York Press, 1989), pp. 165-215.

اليهوديـة، أم هـي فـي حالة تواصل واسـتمرارية مـع اليهودية؟ فـي الواقع، إن أفضل السبل لفهم الصهيونية تفرض علينا ألاّ نغفل أي واحد من هذين البعدين، وأن نراهما ونفهمهمـا ضمـن علاقة تتراوح بين الكراهية والحب، بين القطيعة والاسـتمرار، بين الإقصاء والتكامل.

قبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في سنة 1897 في بازل بنحو شهرين، أصدرت اللجنة التنفيذية لمجلس الحاخامين الألمان بياناً رسمياً دانت فيه المحاولة الصهيونية لإقامة دولة قومية في فلسطين.[6] وبصورة عامة، عارضت الجالية الألمانية اليهودية خلال هذه الفترة المشـروع الصهيوني لأسـباب عديدة ومتنوعة، وشملت المعارضة الأوساط اليهودية الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية (الليبرالية).

بيـن أسـباب المعارضـة في أوسـاط اليهود غيـر الأرثوذكس، كانـت حقيقة أن الصهيونيـة كحركة تمسّ موقعهم الاجتماعي/ السياسـي فـي ألمانيا وتزيد في مظاهر اللاسـامية. كما أنها مثلت في نظرهم تصوراً وفهماً جديدين منافيين لليهودية، مثلما فهموهـا هـم في ذلك الوقت. وبموجب الصهيونية يسـتطيع المـرء أن يكون ملحداً، وأن يكون يهودياً جيداً في الوقت نفسه. وشكل هذا الفهم الجديد لليهودية، باعتبارها قومية وليست ديناً، تهديداً مباشراً للجماعات اليهودية التي اعتقدت أن اليهودية فقط كديـن مـن الممكن أن تكون ظاهرة أصيلة وسـرمدية وهي وحدهـا المؤهلة للحفاظ علـى الوجـود اليهودي عبـر التاريخ على الرغم من تبدل الأزمـان والأماكن. ونتيجة هـذا الرفـض، بل العـداء للصهيونية، أقامـت المجموعات اليهودية فـي ألمانيا لجاناً لمحاربتها ووصل الأمر بها إلى حد أنها أقالت أحد الربانيم في سنة 1907 لتعبيره عن موقف داعم للمشروع الصهيوني.[7]

أمّـا بالنسـبة إلى المجموعات الأرثوذكسـية فـي ألمانيا، فقـد كان الصراع على أشده، وكان النقاش بشأن ماهية الصهيونية نقاشاً عن ماهية اليهودية وجوهرها (وهو

6 مئير، مصدر سبق ذكره، ص 112؛ Vital, op. cit., p. 4.

7 المصدر نفسه، ص 115.

موضـوع سـنأتي إلـى ذكره لاحقـاً). فقد حاولـت الصهيونية أن تسـتأثر بعالم الرموز اليهودية ذاته، وأن توظف المصطلحات الدينية الأصل لتحقيق أهدافها: «أورشـليم»، «صهيون»، «أرض إسـرائيل»، «الخلاص»، «لـمّ الشـتات»، «خـلاص الأرض»، إلخ. وبالتالـي رأت المجموعات الأرثوذكسـية أن الحرب مـع الصهيونية هي حرب دفاع عـن النفـس، بمعنى حرب للدفاع عـن أملاكها الرمزية والمعنويـة، هذه الحرب التي أفضـت، فـي نهاية المطـاف، إلى إقامة حركة أغودات يسـرائيل فـي العقد الأول من القرن العشرين، كردة فعل على الحركة الصهيونية. ومن الأمور التي تسترعي الانتباه تصريـح أحـد قادة الحركة بأن «الصهيونية هي حركة قومية صرفة، قائمة على العرق، وليـس بينهـا وبين الديـن أي رابط.»[8] وفي نظر اليهودية الأرثوذكسـية إذاً، في تلك الفترة، كانت الصهيونية حركة علمانية قومية بالخالص.

لقـد آمنـت الحركات اليهوديـة الدينية بفكرة الخلاص، غير أنهـا اعتبرتها مهمة سـماوية تتم عندما يظهر المسـيح المنتظر. ويكمن دور اليهودي المتدين في الابتهال والصلاة وليس أكثر من ذلك. والخلاص بحاجة إلى عناية إلهية، كما أن الخروج من مصر حدث بمشيئة و«مساعدة» إلهية، وبالتالي فإن دور اليهودي المتدين في مشروع الخلاص هو دور سلبي يكتفي بالصلاة والانتظار. والصهيونية بتركيزها على العنصر الذاتـي والعمـل المبرمج لتقريب الخلاص من خلال جهد دنيوي أرضي، هي أشـبه بالكفر وضرب من التدخل في الشؤون الإلهية، ولذلك يجب معارضتها.[9]

من حيث معارضة الصهيونية، حدث أمر مشـابه في شـرق أوروبا، إلاّ إنه كان أقل حـدة، نظـراً إلـى أن عمليـة انفصال الدين عـن الدولة فيه لم تكتمل بالقـدر الجاري في غـرب أوروبـا، حيـث كانت عملية العلمنـة قد بلغت قدراً تطلّـب رداً متطرفاً من القوى اليهودية الدينية المهدَّدة. أمّا في شرق أوروبا، فقد كان هناك نوع ما من التعايش ما بين

8 بن تسور، مصدر سبق ذكره، ص 136.

9 Aviezer Ravitsky, M*essianism, Zionism and Jewish Religious Radicalism,* Trans. by Michael Swirsky and Jonathan Chipman (Chicago and London: University of Chicago Press, 1996).

الديني والقومي منذ البداية في توجهات حركة حوففي تسيون (أحباء صهيون)،[10] وإن لـم يمنـع ذلك من قيام حركات يهودية أرثوذكسـية تعارض بوضـوح هذه الحركة. وقد اتخـذت هذه المعارضة أشـكالاً متعـددة، كان بعضها أكثر راديكاليـة، وبالتالي انطوائياً وانعزاليـاً، فـي مقابـل مجموعات حاولـت أن تحافظ داخل المشـروع الصهيوني، ومن خلال حوار مستمر معه، على نمط حياة ديني محافظ، فنظمت نفسها فيما يُعرف بحركة همزراحـي التـي سـتصبح لاحقاً حركـة ذات أهمية قصـوى في المجتمع الإسـرائيلي، محاولة أن تجمع بين الدين والسياسة، وبين الخلاص الديني والخلاص الدنيوي.

يشـدد كثيـرون ممـن يعرّفون عن أنفسـهم كعلمانيين وصهيونييـن في آن واحد علـى الطبيعة الثوريـة للحركة الصهيونية، وعلى كونها انقلابـاً على اليهودية والدين. فالصهيونيـة مـن هـذا المنظور هي مشـروع لإعادة اليهـود إلى مسـرح التاريخ. وبما أن اللاعبين على هذا المسـرح، مثلما تم فهمه في القرن التاسـع عشـر، هم الذوات القوميـة، فهـذا يتطلب صوغ مشـروع يهودي قومي جغرافي يعيد إلـى اليهود دورهم كلاعب وكذات تاريخية فاعلة تأخذ مصيرها بيديها وتُخرِج اليهود من الحالة السلبية التي عاشوها في أوروبا إلى حالة عمل سياسي وفعلي. فالخلاص لا يأتي من الابتهال لله، وإنما من العمل السياسي الجماعي القومي. أمّا فكرتا «خلاص الأرض» و«جمع الشـتات» فلا تتمان عبر الصلوات، وإنما عبر المبادرة والعمل. والعودة إلى صهيون لن تنتظر المسـيح المنتظر، بل يجب القيام بها هنا والآن وبجهد جماعي وبمسـاعدة القـوى العظمـى. وبالتالـي ليـس مـن المفاجـئ أن ترى إصـرار كثير مـن العلمانيين الصهيونيين على أن «الصهيونية ليست استمراراً في الرغبة الدينية اليهودية الخلاصية، بـل هـي أيديولوجيا حداثية وثورية ترمـز إلى إحداث قطع واضح عن الإيمان الديني الخلاصي السـلبي.»[11] وفي هذا الصدد، يـورد أفينيري فكرة «دين العمل» لأهرون دافيد غوردون – أحد آباء الحركة العمالية في الصهيونية – كمثال لرغبة الصهيونية في

10 بارطال، مصدر سبق ذكره، ص 131.

11 أفينيري، مصدر سبق ذكره، ص 11.

اقتلاع الدين التقليدي واستبداله بدين حديث أرضي وعلماني.[12]

تستمد هذه الرؤية العلمانية للصهيونية قوتها من حقيقة أن كثيرين من المنظرين الأساسيين في الصهيونية، أمثال هيرتسل وليو بنسكر، لم يصروا على إقامة الوطن اليهودي في فلسطين بالذات، على أساس أن المشروع لا يمتّ إلى الدين بصلة. وعندما سئل هيرتسل مرة عن عودة «الماشياح» (المسيح)، قال إن هذه الفكرة سائدة ضمن الأوساط الدينية، أمّا في «دوائرنا الأكاديمية المستنيرة فليس لمثل هذه الفكرة من وجود بطبيعة الحال.»[13] فضلاً عن ذلك، فإن جميع المصطلحات الدينية أُخرج من سياقه وأعيد صوغه وتفسيره بشكل علماني – قومي.[14] لا بل أظهر هيرتسل أكثر من مرة عداءه المباشر للدين ولرجال الدين، محذراً في كتابه «دولة اليهود» من «ميولهم التيوقراطية»، ومؤكداً حرصه على «إبقائهم ضمن حدود معابدهم.»[15] إن الرؤية العلمانية للصهيونية تتحدث عن قومية يهودية يستطيع المرء فيها أن يكون ملحداً تماماً وأن يدير ظهره إلى الدين، وأن يبقى في الوقت نفسه يهودياً من الناحية القومية.[16]

غير أنه ومثلما يشير كثيرون، وخصوصاً من منتقدي الصهيونية، فإن الصهيونية

---

12 المصدر نفسه، ص 151. إلّا إن هذا لم يمنع غوردون من الاعتماد على التوراة في تحليله السياسي والأيديولوجي وقول ما يلي: «We gained our Right to the land, a Right that will never be abrogated as long as the Bible and all that follows from it is not abrogated» (Bible and its promise). With this Fact مقتبس من Sternhell, op. cit., p. 57.

13 المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 115.

14 كأمثلة لذلك: جرى النظر إلى إحياء اللغة العبرية كإحياء للغة قومية قديمة وليس إحياء للغة مقدسة؛ وجرى التعامل مع رؤيا الأنبياء كرؤيا تبشر بالعدالة الاجتماعية والمساواة بشكل يتماثل مع القيم الليبرالية السائدة في أوروبا؛ وفكرة الخلاص خرجت عن سياق الانتظار السلبي للمسيح المنتظر ولبست لباس العمل القومي الجماعي، إلخ.

15 Theodor Herzl, *The Jewish State* (London: H. Pordes, 1967), p. 71.

16 هذه الرغبة في فك الارتباط بين الدين والقومية جامحة لدى المثقفين العلمانيين الصهيونيين (بغضّ النظر عمّا إذا كانت المحاولة ناجحة أم لا). انظر: أفينيري، مصدر سبق ذكره. انظر أيضاً:
David Ohana, *Nationalizing Judaism: Zionism as a Theologigal Ideology* (Maryland: Lexington Books, 2017).

لم تستطع في جوانب عديدة أن تعرّف عن نفسها، وأن تبني مشروعها خارج المنظومة اللغوية الرمزية الدينية، وبالتالي لم تستطع قط قطع «حبل السرة» بينها كحركة علمانية قومية وبين التراث الديني اليهودي.[17] ويشير هذا الأمر إلى تواصل بين الديني والقومي لا إلى الانقطاع بينهما، فهيرتسل أدرك، في نهاية المطاف، أنه لن يكون في قدرته تجنيد أوساط واسعة لمشروعه من دون أن يوظف رطانة تاريخية دينية، وبالتالي فإنه ينهي كتابه «البلاد القديمة الجديدة» بالقول إن مَن سيقيم الدولة في نهاية المطاف لن تكون التكنولوجيا ولا الثقة بالنفس ولا الأمم المتحدة، وإنما «الله»![18] وخلال النقاشات في المؤتمر الصهيوني السادس، كان من أهم الادعاءات لتبرير خيار الوطن القومي في فلسطين أن «لا صهيونية من دون صهيون.»[19] وكان ماكس نورداو، أحد مؤسسي المنظمة الصهيونية العالمية، قد اعتبر أن من دوافع ومبررات اختيار فلسطين موقعاً للاستيطان هو كون الاسم (صهيون) بحد ذاته يُعتبر أسطورة ذات سطوة وقوة كبيرين «وصرخة عظيمة تجمع اليهود.»[20] أمّا نحمان سيركين، الاشتراكي الصهيوني العلماني، فقد قال إن المبادئ التي تقوم عليها الدولة اليهودية الجديدة يجب أن تكون مبادئ العدل والتكافل الاجتماعي بحيث إن «الأمل بقدوم المسيح من الممكن أن يتحول إلى حقيقة سياسية.»[21] ولم يتخلف دافيد بن – غوريون نفسه عن توظيف الدين اليهودي وأساطيره كأداة في خدمة المشروع الصهيوني، وكمبرر أيديولوجي وأخلاقي لمشروع الدولة الصهيوني.[22]

---

17 Weissbrod, op. cit.
بشارة، مصدر سبق ذكره؛ المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 116 – 130؛ أمنون راز – كراكوتسكين، «العودة إلى تاريخ الخلاص»، في: شموئيل أيزنشتاد وموشيه ليساك (تحرير)، «الصهيونية والعودة إلى التاريخ – تقييم مجدد» (القدس: يد يتسحاق بن – زفي، 1999) (بالعبرية)، ص 249 – 277.

18 Theodor Herzl, *Altneuland* (Haifa: Haifa Publishing Company, 1960).

19 Weissbrod, op. cit., p. 119.

20 المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 117.

21 المصدر نفسه.

22 لمجموعة كاملة من الاقتباسات من أقوال بن – غوريون في هذا السياق راجع: Weissbrod, op. cit., p. 194.

من غير الغريب في هذه الحال أن يرى البعض أن الصهيونية ما هي في الأساس إلاّ محاولة جديدة لتفسير الأسطورة الدينية اليهودية وهي ليست عملية استبدال جذرية للأسطورة، فجلّ ما فعلته الصهيونية أنها أسبغت على الأسطورة الدينية مفاهيم قومية أوروبية.[23] وعلى الرغم من حدة القطع والصراع بين اليهودية كدين وبين المشروع القومي الصهيوني، فإنه لم يتم الفصل بين الأمة والدين، أو بين الدين والدولة.[24]

قد يكون من الصحيح أن نذكر في هذا السياق أن الصهيونية لم تكن الحركة القومية الوحيدة التي تضيف بعداً مقدساً ودينياً إلى مشروعها السياسي، وإنما هذه هي الحال في كثير من الحركات القومية في شرق أوروبا، مثل القوميات السلافية والجرمانية واليونانية، وحتى القومية الإيرلندية.[25]

وقد يركز البعض على هذه الحقيقة كي يدّعي أن الصهيونية لا تختلف عن غيرها من الحركات القومية الحديثة، وبالتالي أنها حركة قومية عادية وطبيعية.[26] إلاّ إنه يجب الانتباه إلى أنه في الحركات المذكورة جرى إصباغ صبغة دينية مطلقة على الرموز القومية من أجل شحن الجمهور وتعبئته وراءها. لكن في الحالة الصهيونية، لم يكن الدين على هامش المشروع القومي، وإنما الصهيونية «استقت رموزها القومية وأفكارها ذاتها من التراث الديني، ثم أفرغت هذه الرموز والأفكار

23 راز – كراكوتسكين، مصدر سبق ذكره، ص 261.

24 بشارة، مصدر سبق ذكره.

25 لطبيعة العلاقات الممكنة بين القومية والدين والتأثير المتبادل والنماذج الممكنة، راجع:

Rogers Brubaker, «Religion and Nationalism: Four Approaches», *Nation and Nationalism,* vol. 18, no. 1 (2012), pp. 2-20.

Uriel Abulof, «The Roles of Religion in National Legitimation: Judaism and Zionism Elusive Quest for Legitimacy,» *Journal for the Scientific Study of Religion,* vol. 53, no.3 (2014), pp. 515-533.

26 راجع مثلًا: أفنيري الذي يشدد على هذه الحقيقة كي يضع الصهيونية في موقع واحد مع سائر الحركات القومية في العصر الحديث. مصدر سبق ذكره، ص 10. راجع كذلك:

Alexander Yakobson, Amnon Rubinstein, *Israel and the Family of the Nations* (New York: Routledge, 2009).

من محتواها الروحي والأخلاقي ونقلتها من مجالها الديني، حيث تجد شرعيتها الوحيدة، إلى المجال السياسي»، وبذلك تمتاز الصهيونية لا بكونها تبنّت مصطلحات دينية مثل شعب الله المختار أو أرض الميعاد وحوّلتها إلى أفكار قومية فحسب، بل بكونها قامت «بتبنّي سمة بنيوية أساسية في التيار الحلولي اليهودي، وهو الاتجاه نحو المزج العضوي بين المقدس والقومي والمطلق والنسبي.»[27]

بهذا المعنى فإن الصهيونية ليست مجرد حركة قومية وظفت الدين كطريقة للحشد وتأجيج المشاعر، بل هناك ارتباط أكثر عضوية بين الدين والقومية. أولاً لأن الحديث يدور عن قومية موجهة إلى دين، ودين موجه إلى جماعة قومية ليكون هناك تطابق شبه كامل بين الجماعة الدينية والجماعة القومية. إذ إن جمهور الهدف لرجل الدين هو جمهور الهدف نفسه للقائد القومي تماماً. وذلك بفارق عن الإيرلنديين وعلاقتهم بالكاثوليكية، وعلاقة العرب بالإسلام. هناك كاثوليكية من دون الشعب الإيرلندي، وهناك إسلام غير العرب، وهناك عرب غير مسلمين – هذا كله يجعل العلاقة وثيقة جداً في الحالة الصهيونية بحيث يصبح ممكن الحديث عن قومية دينية.[28] ونستخلص ممّا سبق أن هناك علاقة معقدة بين اليهودية والصهيونية. فمن ناحية يمكن رؤية العلاقة أنها علاقة قطع وبتر مع الدين اليهودي وبالتالي تبدو الصهيونية أول وهلة حركة علمانية تماماً. ومن ناحية أُخرى يمكن وصف العلاقة بأنها علاقة استمرار (وإن يكن هناك تحول) بحيث يكون من المتعذر فصل السياسي عن الديني، والصهيونية عن اليهودية، والنسبي عن المطلق، والأرضي عن السماوي. فقد خلقت الصهيونية في حالة صراع معين مع اليهودية وتوتر معها على أنها توجه جديد إلى التعامل مع العصر الحديث الذي يجمع التراث الليبرالي والقومي معاً، لكن على الرغم من هذا الصراع، فإنه بقي هناك جذع مشترك. وسنرى في القسم

27 المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 118 – 119.

28 لمزيد عن القومية الدينية كحالة يرتبط فيها الديني بالقومي رباطاً محكماً، راجع:
Mark Juergensmeyer, *The New Cold War?* (California: University of California Press, 1993).

الثانـي كيـف تطـورت هـذه العلاقة خـلال القرن العشـرين. على أي حـال، كان هذا المدخل ضرورياً لفهم حقيقتين أساسـيتين في تركيب الدولة الإسـرائيلية: علمانيتها، وإن كانت محدودة من جهة، وصبغتها الدينية اليهودية، وإن كانت محدودة أيضاً من جهـة أُخـرى. ولربما تقع إسـرائيل في مـكان ما بين الولايات المتحـدة وإيران، فهي ليسـت في مكان شـبيه بمكان الأولى بكل تأكيد، لكنها حتماً ليسـت في مكان الثانية أيضاً.

ج) الصهيونية والعلاقة الملتبسة بأوروبا

مـن أجـل فهـم طبيعـة الصهيونيـة، لا يكفـي مراجعـة العلاقـة بيـن الصهيونية كحركـة قومية وبين اليهوديـة كدين، فمن الضروري النظر أيضاً إلى علاقتها بأوروبا. وسـنلاحظ أن الالتباس نفسـه يعتري هذه العلاقة، إذ سـتتضح هنا أيضاً أن علاقات القطع والخروج والاسـتقلال القومي سـرعان ما تتبدل بعلاقـات التواصل والتواطؤ والكولونيالية.

تعرض الصهيونية ذاتها عبر دعاتها على أنها حركة تحرر قومي نشأت في أوضاع تزايـد العـداء لليهـود داخل أوروبا. فبحجة اسـتحالة التعايش مع الأغيـار في أوروبا وعـدم جدوى وعـدم إمكان الاندماج في المجتمعـات الأوروبية، توجب إيجاد حل جذري للمسألة اليهودية يقوم على إيجاد وطن قومي لليهود خارج أوروبا. والطريقة الوحيدة لتحرير اليهود تكمن في أن يتحولوا إلى شـعب كسـائر الشعوب، وأن يقيموا دولتهـم الخاصـة بهـم كي يقرروا مصيرهم ويحكموا أنفسـهم بأنفسـهم. وفقط بهذه الطريقة يستطيع اليهود أن يعودوا كجماعة قومية، وكذات فاعلة في التاريخ.

إلاّ إن «التاريـخ» الـذي تـود الحركـة الصهيونيـة أن تعيد اليهود إليـه هو مفهوم التاريـخ مثلما جـرت علمنته في أوروبا. لقد حل المفهـوم العلماني للتاريخ، والذي تشـكّل فيـه القوميـات الـذات الفاعلـة والناشـطة، محـل المفهـوم السـابق للتاريـخ والمسـمى بالتاريـخ المقـدس، وهو الفهم المسـيحي الذي أبقى اليهـود خارجه. إن

المفهوم الأوروبي الجديد للتاريخ يقوم على ترسيخ فكرة العقلانية والتنوير والتقدم الحضاري والاجتماعي التي تشكل الدولة القومية لاعباً أساسياً فيه محل فكرة الخلاص الإلهي. وعندما تدّعي الصهيونية أنها تنوي إعادة اليهود إلى التاريخ، فإنها في الواقع تنوي إعادتهم إليه بالطريقة التي تفهمها أوروبا، أي أنها تريد أن «تنجح»، بحسب المفاهيم الأوروبية، في مشروع الدولة القومية مثلما جرت بلورتها في القرن التاسع عشر، بكل ما يعني الأمر من مفاهيم أُخرى تتعلق بالتقدم والحضارة والعقلانية والتنوير، إلخ.[29]

وبناء عليه، تبدو الحركة الصهيونية أول وهلة كأنها في حالة صدامية مع أوروبا القرن التاسع عشر وأفكارها، إلاّ إنه سرعان ما يتضح لنا أنها أرادت الخروج من أوروبا كي تنضم إليها، أي أنها محاولة للخروج جغرافياً وجسدياً من أوروبا من أجل الانضمام إليها نظرياً وأخلاقياً. وتحاول الصهيونية أو تدّعي «التحرر» من الغرب، لكنها تعيد إنتاج أدواته ومفاهيمه النظرية، وبالتالي فهي لا ترفض أوروبا القرن التاسع عشر وأفكارها، بل ترفضها بقدر ما رفضت هي اليهود. فالصهيونية لا تعارض من حيث المبدأ الفكر القومي الذي بلغ حدوداً عنصرية (الأمر الذي عانى جرّاءه اليهود أنفسهم) ولا تعارض من حيث المبدأ المشروع والفكر الكولونيالي، لا بل إنها تتبنّى هذا الفكر وتؤسس له.

لا يحتاج المرء إلى كثير من العناء كي يلاحظ النغمة الاستعلائية الكولونيالية التي يتسم بها كثير من كتابات الصهيونيين الأوائل. فكتاب هيرتسل «البلاد القديمة الجديدة» مملوء بالتعابير التي تشير إلى بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم.[30] أمّا في كتابه «دولة اليهود» فإنه يتبنّى بوضوح نبرة وخطاب أوروبا القرن التاسع عشر الكولونيالية، والتي تقسم العالم إلى أمم متحضرة وإلى أمم بربرية، ويضع المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي

29 أنا مدين في هذا التحليل لراز – كراكوتسكين، مصدر سبق ذكره. راجع كذلك: موش إيبل، «أفكار مسيانية وأفكار صهيونية» في: أيزنشتاد وليساك، مصدر سبق ذكره، ص 73 – 82.

30 Herzl, *Altneuland*, op. cit., pp. 31-33.

الحضاري الكولونيالي ويكتب: «بالنسبة إلى أوروبا، سنمثل جزءاً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية. وسنبقى كدولة مستقلة متحالفين مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا.»[31] تحمل هذه الجملة كثيراً من الدلالات التي تفضح علاقات الكراهية – الحب – العداء – الحميمية التي اتسمت بها الحركة الصهيونية، وتفسح المجال لقراءة جديدة للحركة الصهيونية تقوم على تقصي جذور الصهيونية في أوروبا نفسها، وتلفت الانتباه إلى وجود وقيام صهيونية غير يهودية متأصلة في التراث الأوروبي، وهي سابقة للصهيونية اليهودية من ناحية نشوئها.

فإذا وضعنا جانباً الصهيونية المسيحية القائمة على أفكار دينية خلاصية، نلاحظ أن ثمة صهيونية أوروبية أخذت معالمها تتضح بعد نشوء المسألة الشرقية وصعود نجم محمد علي بصفته تهديداً لقدرة أوروبا الاستعمارية على التوغل في الإمبراطورية العثمانية.[32] فقد نشأت الحاجة لدى الدول الاستعمارية الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا، إلى إيجاد موطئ قدم ثابت في فلسطين باعتبارها رأس حربة في المنطقة. والتقت هذه الحاجة الاستعمارية مع إمكان توظيف أسطورة إحياء دولة يهودية في فلسطين. وبهذا المعنى يكتب إميل توما أن «الكولونيالية البريطانية تصبح صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية.»[33] وهناك كثير من الأدبيات التي تقرأ نشوء الحركة الصهيونية في الأساس كاستمرار للمشروع الاستعماري ومن وجهة نظر المصالح الاقتصادية التي يخدمها المشروع، وتظهر فيه الصهيونية أيضاً أداة في أيدي القوى الاستعمارية الكبرى. ومن ناحية ثانية تبدو الصهيونية كمشروع استثماري

31 Herzl, *The Jewish State,* op. cit., p. 30.

32 بشأن الأطماع الأوروبية في المنطقة وفكرة توظيف اليهود كي يكونوا رأس حربة في وجه الشرق، هناك كثير من الأدبيات باللغة العربية. راجع مثلاً: عبد الوهاب المسيري، «الصهيونية»، في: «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، الدراسات الخاصة (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، المجلد السادس، ص 239 – 246؛ إميل توما، «جذور القضية الفلسطينية» (الناصرة: المكتبة الشعبية، د. ت.)، ص 11 – 22.

33 توما، مصدر سبق ذكره، ص 11.

للبورجوازية اليهودية الأوروبية نفسها.[34]

د) الصهيونية من منظور الاستيطان الاستعماري

بـرز فـي الأعـوام الأخيـرة مجـدداً، اهتمـام كبير بدراسـة إسـرائيل مـن منظور الاسـتعمار الاسـتيطاني (settler colonialism)، وقـد حظـي هـذا المنظـور بحيـاة جديدة في العقدين الأخيرين على المسـتوى العالمي، إذ تبناه كثير من المجموعات الأصلانيـة في العالـم، وخصوصاً بعد الإعلان العالمي لحقوق الشـعوب الأصلانية فـي سـنة 2007.[35] وعلى المسـتوى النظري فقد كان من دون شـك لمجموعة من الكتّـاب العالمييـن دور مهـم في إحياء هـذا التوجه العلمي.[36] ويقـوم هذا المنهج على الفصل المنهجي بين الكولونياليزم الكلاسيكي – إذا جاز التعبير – والذي يهدف إلى الحصول على الموارد واسـتغلال المواد الخام، لكنه لا ينوي الاسـتيطان والبقاء في الأرض، في مقابل الاسـتعمار الاسـتيطاني، والذي بموجب منطقه فإن المستعمر جاء ليبقى ويبني مشـروعه في البلد الجديد، وعليه فإن هذا النوع من الاسـتيطان جاء ليتعمق، وليسـيطر على البلد سـيطرة كاملة، ويبدل معالمه وأسماءه وأرضه وسماءه. وضمن هذا المنطق، فإن السـكان الأصليين يقفون حجر عثرة أمام مشـروعه، وعليه

34 Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State?* (New York: Pathfinder Press, 1973); Stephen Halbrook, «The Class Origins of Zionist Ideology», *Journal of Palestine Studies*, vol. ii, no. 1 (Autumn 1972), pp. 86-110.

35 انظر في هذا السياق الرابط التالي:

https://bit.ly/2wAsAm1

The United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (UNDRIP) was adopted by the General Assembly on Thursday, 13 September 2007. www.un.org

36 نذكر منهم كتابات باتريك وولف، لورنزو فيراتشيني ومحمود ممداني. انظر:

Patrick Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology* (London: Cassell, 1999).

Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview* (London: Palgrave Macmillan, 2010).

Mahmood Mamdani, «Settler Colonialism: Then and Now», *Critical Inquiry*, vol. 41, no. 3 (2015), pp. 596-614.

فإنه يتبنّى سياسة تقوم على محو السكان الأصليين وإلغاء وجودهم، وإن كان ذلك بدرجات متنوعة، وبأساليب متعددة. إلاّ إنه وإن تعددت الأساليب وحدتها، يبقى الهدف الأساسي هو التخلص من السكان الأصليين، واتّباع سياسات تلغي وجودهم المادي والمعنوي. وقد قدم هؤلاء أبحاثاً حاولوا من خلالها فهم طبيعة المشروع الصهيوني من هذه الزاوية.[37] وعندما أشرت بداية إلى «عودة» منظور الاستيطان الاستعماري، فقد كنت أشير بذلك إلى أن هذا المنظور ليس بجديد تماماً، وأن فايز الصايغ كان قد أشار منذ سنة 1965، في مقالته الشهيرة إلى الاستيطان الاستعماري في فلسطين.[38]

كما أن جزءاً من جمهور الناشطين والمثقفين السياسيين الناشطين في منظمة التحرير في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، تبنّى هذه المنظومة، غير أن هذا لا يعني أن العودة مؤخراً إلى أداة التحليل هذه هي مجرد عودة لا تحمل معها جديداً.

وبين الكتّاب اليهود الإسرائيليين الذين ساروا في هذا النهج يمكن الإشارة إلى كتّاب مثل: أورن يفتاحئيل،[39] ونيف غوردون،[40] وران غرينشتاين (المقيم

---

37 راجع مثلًا:

Lorenzo Veracini, «What Can Settler Colonial Studies Offer to an Interpretation of the Conflict Israel - Palestine,» *Settler Colonial Studies*, vol. 5, issue 3 (2015), p. 268.

38 فايز الصايغ: «الاستعمار الصهيوني في فلسطين» (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 1965). أعيد نشر هذه المقالة مؤخراً باللغة الإنكليزية.

Fayez Sayegh, «Zionist Colonialism in Palestine,» *Settler Colonial Studies,* vol. 2, issue 1 (2012), p. 206.

39 أورن يفتاحئيل، «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، ترجمة سلافة حجلاوي (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012). كتابة أورن تصب في تيار دراسات الاستيطان الاستعماري وإن كان من الصعب القول إنه جزء من الموجة الأخيرة لهذه الدراسات، لا من حيث التوقيت ولا المصطلحات.

40 راجع مثلًا:

Neve Gordon & Moriel Ram, «Ethnic Cleansing and Formation of Settler Colonial = Geographies,» *Political Geography,* vol. 35, no. 2 (2016), pp. 20-29.

بجنوب أفريقيا)،[41] ومرسيلو سفيرسكي ورونين بن أريه[42] اللذين يركزان في كتابهما على معنى المقاومة للاستيطان الاستعماري، وعلى أنه لا يمكن فهم المنظومة الاستيطانية الاستعمارية كبنية، من دون فهم طبيعة علاقتها مع السكان الأصليين وطبيعة وشكل المقاومة لهذا المشروع الاستيطاني.

أمّا فلسطينياً فيمكننا الإشارة إلى عدد متزايد من الكتّاب الذين يوظفون هذا المنظار التحليلي لفهم إسرائيل على أنها ليست مجرد دولة، وإنما مشروع مستمر أساساً، وعليه فإن هذا التوجه يفهم التسلسل التاريخي منذ بداية القرن الماضي حتى الآن كمشروع استيطاني مستمر، وإن كان في حلقات متعددة. وضمن فهم كهذا يصبح من الممكن إخضاع دراسة وضع الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع للأدوات التحليلية نفسها التي ترى أن جوهر المشروع واحد، ويستهدف الشعب الفلسطيني برمّته. وبين هذه الدراسات يمكن الإشارة إلى مساهمات نديم روحانا في هذا السياق، والتي تناولت فلسطين كوحدة واحدة، وحللت المواطنة

= انظر كذلك: ينون كوهين ونيف غوردون: «السياسة المكانية – الحيوية التي تنفذها إسرائيل: الأرض، الديموغرافيا والسيطرة الفعلية»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 70 (2018)، ص 81.

41 ران من أوائل الكتّاب الذين استعملوا هذا المنظور، ووجوده في جنوب أفريقيا منذ عشرين عاماً ودراساته المقارنة لمسألة جنوب أفريقيا مع فلسطين كانت مركزية جداً. إلاّ إن غرينشتاين يتحفظ من الاستعمال غير النقدي للمصطلح علماً بأنه يغطي كثيراً من الحالات التي من غير الواضح وجه الشبه بينهما.

راجع:

Ran Greenstein, «Colonialism, Apartheid, and the Native Question: The Case of Israel/Palestine,» in *Racism after Apartheid: Challenges For Marxism and Anti Racism*, edited by Vishwas Stagar (Johannesburg: Wits University Press, 2018).

راجع كذلك: Ran Greenstien, *Genealogies of Conflict: Class, Identity and State in Palestine/Israel and South Africa* (Illinois: Wesleyan University Press, 1955).

وانظر مقالته بالعربية مؤخراً: ران غرينشتاين، الصهيونية، الاستيطان والاحتلال: الاستمرارية والتغيير، «قضايا إسرائيلية»، العدد 68 (2017)، ص 9.

42 راجع:

Marcelo Svirsky & Ronen Ben-Arie, *From Shared Life To Co-Resistance in Historic Palestine* (London: Rowan & Little Field, 2018).

الإسـرائيلية مـن هذا المنظور،[43] ودراسـات هنيدة غانم، والتـي ركزت على طبيعة المحو والإنشـاء في علاقة الصهيونية بالمجتمع الفلسـطيني،[44] ونادرة شـلهوب – كيفوركيان التي ركزت، في المقابل، في دراساتها على أساليب العنف المباشر وغير المباشـر الذي يمارسـه الاسـتيطان الاسـتعماري، وخصوصاً على الأطفال والنساء، وكذلك على طريقة تحكمه في أسئلة الحياة والموت والجسد الفلسطيني.[45] ومن ناحية أُخرى، ركزت كتابات نهلة عبدو على دراسة السجون الإسرائيلية.[46]

ومؤخراً نشـر إسـماعيل ناشف كتاباً يعرض فيه من منظور السيطرة الكولونيالية الطريقة التي سيطرت فيها إسرائيل على اللغة العربية في الحيز العام.[47] وسبق ذلك دراسات أحمد سعدي بشأن أنظمة السيطرة في ظل نظام كولونيالي.[48]

---

43 انظر مثلًا:

Nadim Rouhana, «Homeland Nationalism and Guarding Dignity in a Settler Colonial Context: The Palestinians of Israel Reclaim Their Home Land,» *Borderlands*, vol. 14, no. 1 (2015).

انظر أيضاً: نديم روحانا وأريج صباغ خوري، «مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين»، في: «قضية فلسطينية ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»، الجزء الثاني، «الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني» (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

44 راجع: هنيدة غانم، «تحويل القدس لأورشليم: عن سياسات التهويد، المحو والاحتلال»، مجلة «سياسات»، العدد 33، ص 30.

راجع كذلك: هنيدة غانم «المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 96 (خريف 2013)، ص 118.

45 راجع مثلًا:

Nadera Shalhoub, «Necropolitical Debris: The Dichotomy of Life and Death», *State Crime,* vol. 4, no.1 (Spring 2015), p. 34.

46 راجع:

Nahla Abdo, *Captive Revolution: Palestinian Women's Anti - Colonial Struggle within the Israeli Prison System* (Northhampton: Pluto Press, 2014).

47 إسماعيل ناشف، «اللغة العربية في النظام الصهيوني: قصة قناع استعماري» (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

48 انظر:

Ahmad Sa'di, *Thorough Surveillance: The Genesis of Israeli Policies of Population Management* (Manchester: Manchester University Press, 2014).

من الضروري بمكان الالتفات إلى أنه وإن كان المنظور الاستعماري الاستيطاني قادراً على توفير أدوات تحليلية، فإن ذلك لا يلغي ولا يغني عن أدوات تحليلية أُخرى، مثل الاقتصاد، والتحليل الطبيعي، والمعرفة، والهوية، وعلاقات العمل والتبادل التجاري عند إجراء أي تحليل يعتمد هذا المنظور. يضاف إلى ذلك أن هذا المنظور لا يعالج فقط علاقة المستوطن بالسكان الأصليين، بل ديناميكية العلاقة أيضاً بين المستوطنين أنفسهم والصراعات داخلهم. وفضلاً عن ذلك، فقد عبّر بعض الفلسطينيين، رنا بركات مثلاً، عن نقد معين للتوظيف الزائد لمنظمة الاستيطان الاستعماري كأداة تحليل لمجمل الصراع، لأنها تتركز في عالم المستوطنين أصلاً وليس في ديناميكية وحركة السكان الأصليين، وعليه فإنها تحوّل المستوطنين كي يكونوا مركز الحديث والبحث.[49]

بناء على ما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن فهم الحركة الصهيونية باعتبارها حركة قومية أو مجرد حركة قومية، وإنما يجب النظر إليها في سياقها الكولونيالي. وفي المقابل، ربما يكون من المحدود نظرياً رؤية الحركة الصهيونية كمجرد حركة كولونيالية. إن هذه المراوحة بين الكراهية والحب، بين الانقطاع والتواصل بأوروبا، تستطيع أن تفسر الحالة الملتبسة الدائمة التي تجد إسرائيل نفسها فيها: في مقابل الغرب هي «الآخر»، وفي مقابل الشرق هي الغرب. لقد جمعت الصهيونية في داخلها خطاب المستعمِر وخطاب المستعمَر، خطاب الكولونيالية وخطاب تقرير المصير.

49 انظر:

Rana Barakat, «Writing/Righting Palestine Studies: Settler Colonialism, Indigenous Sovereignty and Resisting the Ghost(s) of History,» *Settler Colonial Studies*, vol. 8, issue 3 (2018), pp. 349-369.

هـ) مميزات أُخرى للصهيونية

(1) الصهيونية ونفي المنفى ونفي الآخر

يشير كثير من المؤرخين وعلماء السياسة[50] إلى أن المقولة الأساسية في الصهيونية تقوم على فكرة نفي المنفى، أي أن المنفى يحضر بصفته صورة دينية وغير طبيعية وموقتة في حياة اليهودي. لذا، فإن حياة اليهودي في المنفى هي حياة غير طبيعية وناقصة، ولا يكتمل الوجود والمعنى الروحي تماماً إلاّ عندما يلتقي يهودي المنفى أرضه الموعودة، أرض إسرائيل، ويقيم بيته القومي. فاللقاء هذا عضوي يحقق لليهودي اكتماله الروحي، ويجعل أرض إسرائيل، الأرض الموعودة، تتنفس الصعداء أخيراً برجوع «الأبناء الضالين» إليها.

تبقى الحقيقة الأساسية أن للأرض الموعودة تفوقاً على المنفى، وأن لليهودي أيضاً في الأرض الموعودة، تفوقاً ما على اليهودي الذي يعيش حالة المنفى. وفي مثل هذه الحالة يتحول المنفى إلى حالة سلبية مشوهة ملأى باللاسامية و«كراهية الأغيار» و«رائحة العبودية» في حين أن الهجرة إلى أرض إسرائيل تصبح هجرة لا إلى مجرد مكان فحسب، بل تشكل الطريق إلى السيادة والحرية والكرامة القومية أيضاً، وهي كلها أمور يتعذر تحقيقها في المنفى. فلا معنى للأرض – أرض إسرائيل – من دون الشعب، ولا معنى للشعب من دون الأرض. وبالتالي، فالآخر يحضر بصفتين: مرة يكون الآخر هو المنفى – وعادة أوروبا – ومرة أُخرى يكون الآخر هو الشعب الآخر الذي يعيش فوق الأرض الموعودة – الشعب الفلسطيني.

إن المعنى المادي لفكرة نفي المنفى يتمثل في فكرة الهجرة ولمّ الشتات، وبالتالي لا بد لأي مدخل لفهم إسرائيل من أن يأخذ بعين الاعتبار أنها دولة

50 أمنون راز – كراكوتسكين، «منفى داخل السيادة: نحو نقد (نفي المنفى) في الثقافة الإسرائيلية»، «تيئوريا فبيكورت»، العدد 4 (1993)، ص 23. انظر كذلك بشأن فكرة نفي المنفى لدى الصهيونية الدينية: يوسف غروني، «نفي المنفى والعودة للتاريخ»، في: أيزنشتاد وليساك، مصدر سبق ذكره، ص 349 – 360.
Eliezer Don-Yehiya, «The Negation of Galut in Religious Zionism,» *Modern Judaism*, vol. 12 (May 1992), pp. 129-155.

مهاجريـن، لكنهـا دولـة مهاجرين من نوع خـاص. أولاً، إن هويـة المهاجرين الدينية والإثنية محددة سـلفاً. اليهودي يهاجر إلى فلسـطين لأنه يهودي، أي أن هويته تحدد مـكان هجرتـه، فهـو يحضر إلى المـكان حاملاً هويته ومشـروعه، وذلـك بفارق عن الذين يهاجرون إلى أميركا أو كندا أو أسـتراليا. إذ يصبح المرء أميركياً بعد أن يهاجر إلـى أميـركا ولا يهاجر إلى أميـركا لأنه أميركي. ثانياً، إن الهجرة لا تحدث لأسـباب ماديـة أو فقـط لذلك، وإنما لاعتبارات أيديولوجيـة. فحتى عندما نقول إن الصهيونية حركة كولونيالية اسـتعمارية، فإنها في واقع الحال تعمل ضمن خيارات محددة جداً من ناحية المكان الذي ترغب في الهجرة إليه واستيطانه، لأنها بمعنى من المعاني لم تختر المكان، وإنما هو الذي اختارها، أو قل كانت ملزمة باختياره.[51]

أمّـا الوجـه المادي الآخر لفكرة نفي المنفى، فيعني إزاحة أو طرد الفلسـطينيين من فلسـطين كي تصبح وطناً قومياً فيه أغلبية يهودية، لأن الفلسـطينيين يقفون حاجزاً بيـن الذات والموضوع، بين اليهود وأرض إسـرائيل. وهكـذا تطور الصهيونية علاقة خاصـة مـن نوعها مـع الآخـر، العربي الفلسـطيني، تقوم علـى تغييبه عـن المكان – فلسـطين. ومثلما يشـير المسيري،[52] فإن ذكر العرب ولو في مجال التشهير بهم هو اعتراف ضمني بهم، غير أن الصهيونيين يحاولون إخفاء العرب بإدخالهم في مفهوم مقولة الأغيار المجردة كأن لا حضور خاصاً متميزاً للفلسطيني في النص الصهيوني. ويشرح بنيامين (بيني) بيت – هلحمي من جهته، أن الفلسطينيين في فلسطين تحولوا فـي الوعـي الصهيوني إلى سـكان فائضين عـن الحاجة يجب التخلـص منهـم، وإلى جماعـة يجـب عدم النظر في حقوقها أبداً، أو الاعتـراف بها. ورداً على أولئك الذين يدّعـون أن الحركـة الصهيونيـة قامت فقط بإغفال وجود الفلسـطينيين، وأنها لم تكن تقصـد أن تسـتعمرهم أو تطردهـم، يعتبـر بيت–هلحمـي الحديـث عـن عـدم معرفة

51 عن مميزات الصهيونية كمزيج من كونها حركة استيطانية وقومية في الوقت نفسه، انظر: Raef Zreik, «When Does the Settler Become a Native,» *Constellations*, vol. 23, no. 3 (2016), p. 351.

52 المسيري، «الأيديولوجية الصهيونية...»، مصدر سبق ذكره، ص 182.

القيادة الصهيونية بوجود السكان الفلسطينيين الأصليين هو حديث هراء. إن تصفية الفلسطينيين أصبحت ضرورة، لأن الصهيونية أرادت أرضاً بلا سكان.[53] ويشير راز – كراكوتسكين أيضاً إلى أن تغييب تاريخ البلد وتاريخ سكانه الأصليين يصبح شرطاً لبناء الهوية، وضمن برامج التعليم يجري تدريس تاريخ الصراع كموضوع منفصل عن موضوع الاستيطان اليهودي. ولا يظهر الفلسطيني إلاّ في لحظات الأزمة، وكعامل معرقل لعملية الاستيطان ولعملية الخلاص الصهيونية.[54]

وتدّعي شابيرا[55] أنه من حيث المبدأ نشأ في الفكر الصهيوني توجّهان متوازيان بكل ما يتعلق بالعرب. ففيما يتعلق بالعرب كجماعة ذات حقوق سياسية، جرى نفي هذا الحق عنهم، أمّا فيما يتعلق بهم كأفراد، فقد رأت تيارات واسعة في الصهيونية أنه من الممكن التعامل مع العربي بشكل محترم ولائق شرط أن يتنازل عن ادعائه أنه سيد الأرض وصاحب البلد الوحيد، وأن له حقوقاً قومية فيه. فالجانب القومي في المشروع الصهيوني يلزمهم بعدم الاعتراف بوجود جماعة قومية أُخرى، لكن ما تبقّى من تأثير الفكر الليبرالي الأوروبي في الحركة يوجب التعامل بمساواة مع الفرد الفلسطيني.

وهكذا تنشأ صناعة فكرية كاملة تقوم على تغييب الآخر. وتنشأ أول وهلة مجموعتان جغرافيتان وتاريخان منفصلان للبلد يتوازيان ولا يتشابكان. ويشكل هذا التغييب عاملاً في الحفاظ على التوازن النفسي الضروري للصهيوني المستوطن الذي يرفض حقيقة أن يرى نفسه كغيره من المجتمعات الكولونيالية في أماكن أُخرى، إيماناً منه بعدالة سؤاله، وأن ما يقوم به ليس سوى عملية تحرير للشعب اليهودي وتقرير مصيره.

53 انظر: بنيامين بيت – هلحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها»، مجلة «الكرمل»، العدد 55 – 56 (ربيع وصيف 1998)، ص 56 – 79.

54 راز – كراكوتسكين، «منفى داخل السيادة...»، مصدر سبق ذكره، ص 44.

55 Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 356.

(2) الصهيونية كثورة شاملة ومستمرة

لقد ادّعت الصهيونية أنها حركة تحرر قومي غير عادية، واعتبرت نفسها مشروعاً ثورياً يبغي قلب حياة اليهود في الشتات، وإحداث تغيير جذري وراديكالي في حياتهم وفي هويتهم. فبحسب تفسير شموئيل أيزنشتاد،[56] إن خاصية الحركة تكمن في تركيزها على قضية الأرض (Territory)، وفي مزج هذا التركيز بالطابع الثوري لنشاط الحركة الذي يهدف إلى خلق وبلورة مجتمع وثقافة جديدين واستقلال سياسي، وأيضاً إلى تغيير مجمل الحياة اليهودية بشكل شمولي. والطابع الثوري لم يكن موجهاً إلى الخارج فقط، بل أيضاً إلى اليهودية نفسها، عبر بلورتها من جديد في جوانب الحياة كافة. فقد رغبت الصهيونية في تغيير لباس اليهودي وعلاقته بالعمل وبالأرض وبسائر الشعوب، وبصورة عامة في تحويله إلى كائن إيجابي نشيط وفعال على مسرح التاريخ.

التقى الطابع الراديكالي الثوري للصهيونية بالمفهوم أعلاه مع الطابع الشمولي للفكر الاشتراكي القومي الذي نشأ في تلك الفترة في أوروبا، والذي ترك بصماته في الفكر الصهيوني، وخصوصاً في الفكر المركزي فيه، أي فكر الحركة العمالية. لقد جاء نشوء الفكر القومي الاشتراكي كتعبير عن حالة تراجع الفكر الليبرالي وتراجع الفكر الماركسي وعلو شأن الفكر القومي. واتسم هذا الفكر برفضه القاطع للصراع الطبقي (الماركسية) وبرفضه للفكر الليبرالي الذي يرى المجتمع ساحة لصراعات المصالح الفردية. ووجد هذا التوجه أن الحل يكمن في العمل الجماعي المنتج والثورة الاجتماعية الشاملة التي يشترك فيها جميع أبناء الشعب لزيادة الثروة الوطنية. وبالتالي رأى هذا التيار أن الأمة هي وحدة عضوية تاريخية ثقافية يشكل الفرد فيها جزءاً عضوياً هو الآخر، ومن حيث المبدأ فإن الجماعة سابقة للفرد من الناحية

56 شموئيل أيزنشتاد، «الصراع على رموز الهوية الجماعية وحدوده في المجتمع الإسرائيلي»، في: بنحاس غينوسار وأفي باريلي، «الصهيونية خلاف معاصر: اتجاهات بحثية وأيديولوجية» (تل أبيب: جامعة بن – غوريون، 1996) (بالعبرية)، ص 23.

الأخلاقية.[57] وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن الشعب اليهودي موجود في المنفى في بقاع الأرض كلها، وأن دور الثورة يكمن في تغيير المبنى الاجتماعي والثقافي لليهود في العالم ونقلهم إلى أرض إسرائيل، فهذا يعني أن مهمات الثورة مستمرة إلى أن تتحقق أهداف المشروع. ولا يشكل قيام الدولة، إذاً، ذروة المشروع، وإنما مجرد حلقة واحدة من حلقاته، و«الثورة الصهيونية» بهذا المعنى هي ثورة مستمرة غير منقطعة ومستمرة لأجيال مقبلة.

وفي هذا السياق، لا بأس من اقتباس أقوال بن – غوريون المثيرة في هذا الصدد: «لقد أصبحت الدولة القوة والرافعة الرئيسية في تجسيد الصهيونية، لكنها ليست الهدف النهائي. فالهدف هو جمع الشتات الذي لا يتم من دون مساهمة متواصلة وأمينة ومنظمة من الشعب اليهودي بأسره. ولم تنتهِ بعد مهمة الحركة الصهيونية قط.... فالاختبار الكبير والحاسم هو اختبار الهجرة والاستيطان، وبهذا الاختبار تمتحن الحركة الصهيونية كلها.»[58] وفي مكان آخر، يقول: «إن قيمة الدولة وقوتها وطاقتها الكامنة تشكل الانتصار الأعظم للفكر والرؤية الصهيونيين. وعلى الحركة بكل حرية وعطف أن تقنع نفسها بتقبل أولوية الدولة وصدارتها كوسيلة بين وسائل الخلاص. لكن في هذه الأولوية للدولة بالذات، يكمن مصدر محدوديتها وانكماشها، في أن سلطتها السيادية لا تتعدى حدودها، ونظامها لا يسري إلاّ على مواطنيها. إن أكثر من أربعة أخماس الشعب اليهودي يعيش حتى الآن – ومَن يعلم إلى متى؟ – خارج هذه الحدود.... وهناك [خارج حدود الدولة] بالذات، تمتلك الحركة الصهيونية التي أُنشئت بإرادة حرة جماعية وبجهد تطوعي، الفرصة والقدرة على عمل ما ليس ممكناً ولا مسموحاً للدولة بأن تعمله. هذه هي الميزة التي تتمتع بها المنظمة [الصهيونية العالمية] مقارنة بالدولة، وهذا ما يفسر لماذا لم تضع

57 Sternhell, op. cit., chapter 1.

58 يمينه روزنتال وإيلي سالتيئيل (تحرير)، «دافيد بن – غوريون، رئيس الحكومة الأولى: شهادات مختارة» (القدس: أرشيف الدولة، 1996) (بالعبرية)، ص 511.

إقامة الدولة حداً لعهد المنظمة، بل على العكس، زادت في مسؤوليتها ورسالتها بما لا يقاس. إن الدولة والحركة تكمل إحداهما الأُخرى، وتحتاج الواحدة منهما إلى الأُخرى، وبجهدهما المشترك تستطيعان ويتوجب عليهما دفع الشعب اليهودي إلى تحقيق حلمه بالخلاص.»[59]

(3) إسرائيل «مع سبق الإصرار»

تشكل الدولة الإسرائيلية حالة فريدة من ناحية مدى التخطيط المسبق الذي جرى لإقامتها، مع أنه لم يكن هناك أرض مشتركة ولا لغة مشتركة ولا اقتصاد مشترك. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحركة الصهيونية، كحركة إرادية تعتمد على الذات من ناحية، وعلى مساعدة الدولة الاستعمارية من ناحية أُخرى، خططت أولاً لإنشاء حركتها القومية، وثانياً لإقامة دولتها، وذلك كله في غياب أي عامل موحد على أرض الواقع تقريباً. وفي ظل غياب المشترك في الواقع تنشأ الحاجة إلى حضور المشترك في الوعي، وإلى مقومات أُخرى مادية تعوض عن غياب الجسم المركزي المنظم. وبعد أن يتسلح الوعي بمقولات وأفكار معينة، يصبح الوعي بحد ذاته جزءاً من الواقع. وعليه، وفي أوضاع تشتت مطلق وغياب الواقع الموحد، فقد احتاجت الحركة الصهيونية إلى خلق خطاب يستطيع أن يوحد اليهود وأن يجعل من اللغة، والحلم، والأسطورة، والدافع، والتاريخ، والمستقبل، عالماً يتسع لجميع اليهود ويشحنهم نحو الأرض الموعودة، الأمر الذي تمثل في لغة، وفي خطاب غزير المعاني والدلالات، خطاب مطلق مشحون عاطفياً ودينياً.

ومثلما سنرى لاحقاً، فإن عدة عوامل ساعدت المشروع الصهيوني، مع أنه لم يكن حركة إرادية تحقق مشيئة إلهية في التاريخ. إلاّ إن ما يهمنا في هذا السياق

59 David Ben- Gurion, «Israel among the Nations,» in *State of Israel, Government Yearbook, 1952* (Jerusalem: Government Printer, 1952), p. 39.

لمراجعة أقوال بن – غوريون عن الثورة المستمرة في جميع مناحي الحياة، انظر:

David Ben-Gurion, «The Imperatives of the Jewish Revolution,» in *The Zionist Idea*, edited by Arthur Hertzberg (New York: Doubleday,1959), pp. 606-619.

ليس إرادية الحركة الصهيونية أو عدمها، وإنما حقيقة أن مشروع الدولة بدأ أساساً كفكرة لم يسبقها تراكم مادي على الأرض. بل على العكس، الخريطة سبقت الأرض، والنظرية سبقت الممارسة، والبيت القومي سبق البيت الفردي. وتغري هذه الأوضاع بالتعامل مع فلسطين بصفتها ورقة بيضاء خالية، يمكن أن ترسم عليها الحركة الصهيونية، وأن تخطط لما تشاء، من دون أن تكون واعية تماماً للعنف الذي تسقطه النظرية الرمادية على الواقع الحي المركب الذي لا يقبل المقولات الجاهزة. فضلاً عن ذلك، فإن غياب الوحدة على الأرض والتراكم المادي خلقا ضرورة ملحة لتأسيس منظمات وهيئات تنسيقية تقوم بمهماتها بشكل مركزي وتنسق باستمرار بين الجوالي اليهودية في العالم وبين الاستيطان اليهودي في فلسطين.

هذا المدخل ضروري لفهم أمرين سنأتي إلى ذكرهما لاحقاً: الأول، كون الصهيونية في الواقع أعنف من الصهيونية في النظرية؛ الثاني، كون التخطيط المسبق وصوغ الهدف قبل التأمل في الواقع المعاش جعلا الصدام في لحظة الانتقال من النظرية إلى الواقع، متوقعاً إن لم يكن حتمياً. وذلك بأن بياض الورق الذي خُططت عليه الدولة وغياب الفلسطيني منه أغريا ويغريان كثيراً من الصهيونيين بالادعاء أن النيات كانت بيضاء مثل الورق، وأن ما أرغمهم على العنف هو الواقع المادي ورفض الفلسطينيين لوجودهم ورفض أي حل وسط لتقسيم البلد!

ثانياً: الطريق إلى الدولة – الصهيونية في الممارسة

أ) مدخل وملاحظة منهجية

كان على الصهيونية أن تنزل من رحاب الفكرة إلى ضيق المكان، ومن بياض الورق إلى تلون الواقع وتعقيداته. وفي هذا القسم سأعالج باختصار بعض الأمور المركزية والمهمة في طريقة عمل الحركة الصهيونية على أرض الواقع داخل

اليشوف (جماعة المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام الدولة في سنة 1948) والتي تركت بصماتها على مؤسسات الدولة وتركيبتها لاحقاً.

هناك كثيرون من علماء الاجتماع والمؤرخين الصهيونيين الذين يقرأون تاريخ الحركة الصهيونية باعتباره في الأساس مسرحاً تتجلى فيه الأفكار الصهيونية، وكأنه أداة طيعة في يدها. ويركز هذا التوجه على الطابع الإرادي للحركة الصهيونية كحركة قومية فكرية بعثية أيقظت الشعب اليهودي من سباته، وسارت بعزم وثقة وإرادة نحو تحقيق الهدف المنشود. وتهمش هذه الرؤية عوامل عديدة أُخرى عند قراءة تاريخ فلسطين، منها تاريخ الشعب الفلسطيني نفسه، والقوى الدولية الفاعلة على الساحة. كذلك يهمش هذا التوجه أهمية بعض العوامل الاقتصادية المادية في تحليل التاريخ ونشوء دولة إسرائيل، مفضلاً عليها اعتبارات أيديولوجية فكرية صرفة، فيبدو تاريخ فلسطين كأنه تاريخان لشعبين منفصلين لا يؤثر أحدهما في الآخر، وكأن تاريخ كل منهما ما هو إلاّ تجليات لجوهر سرمدي ثابت غير متغير تحدده الأفكار والقيم والثقافة.[60]

في المقابل، هناك ازدياد ملحوظ في عدد الدراسات التي تتوجه إلى الموضوع من وجهة نظر علائقية ومادية في آن واحد، بمعنى أنها تصر على أن ممارسات الحركة الصهيونية لم تكن كلها وليدة مشروع فكري أيديولوجي، وإنما أتى كثير منها نتيجة الواقع المعاش وعلاقات القوى القائمة على الأرض. وبالتالي، ما يبدو اليوم بنظرة رجعية كأنه كان قدراً محتماً، لم يكن في واقع الحال وفي أوضاع وقوع الحدث، إلاّ مجرد مصادفة، أو تقاطع مصالح أو قرار سياسي، أو نتائج تطورت في إثر ردة فعل المقاومة الفلسطينية على المشروع الصهيوني.[61]

60 كمثال لهذه الدراسات:

Dan Horowitz and Moshe Lissak, *Origins of the Israeli Polity: Palestine under the Mandate* (Chicago: Chicago University Press, 1977).

61 نموذج لقراءة من هذا النوع والتي تقرأ تاريخ الصهيونية، وتاريخ المقاومة الفلسطينية بنفس واحد، وإن كان كل منهما قد أثّر في تطور الآخر، يمكن مراجعة كتاب: هيليل كوهين، «هبة البراق 1929: =

ب) دور الانتداب

سأقدم، فيما يلي وبإيجاز، تطور الييشوف في فلسطين ونجاحه منذ سنة 1917 حتى قيام الدولة. وفي هذا السياق، سأركز على تلك الأمور التي أعتقد أنها تركت أثرها فيما بعد في شكل الدولة ومبناها.

بدايةً، يجب الإشارة إلى أهمية وعد بلفور ومركزيته كلحظة حاسمة ومهمة في تاريخ الييشوف، وفي تاريخ الصراع. فبموجب أكثر الاستفتاءات سخاءً مع الصهيونية، كان عدد اليهود في فلسطين في سنة 1922 نحو 83,000 نسمة، أي أنهم شكلوا 11٪ من سكان فلسطين، إلاّ إن عددهم وصل في سنة 1947 عشية قرار التقسيم إلى ما يقارب 650,000 نسمة، أي ما يعادل ثلث سكان فلسطين. وبالتالي، يتبيّن أن خلال الفترة السابقة كلها لوعد بلفور، هاجر إلى فلسطين بعض عشرات الآلاف فقط (شكلوا مع يهود فلسطين الأصليين قبل بداية الهجرة ما مجموعه 83,000 مثلما ذكرنا أعلاه)، في حين أن عدد المهاجرين اليهود زاد بنحو 600,000 مهاجر خلال العقود الثلاثة من الوجود البريطاني. وهذا بطبيعة الحال يدل على أهمية الدور البريطاني في إنشاء «الوطن القومي اليهودي» تنفيذاً لوعد بلفور الذي لم يكن مجرد تعبير عن تعاطف دولة عظمى مع فكرة الوطن القومي، وإنما تحول، مثلما نعلم، إلى وثيقة رسمية دولية تبنّتها عصبة الأمم عندما أقرّت صك الانتداب على فلسطين.[62] ونتيجة توكيل الانتداب إلى بريطانيا، تحول الوعد من وثيقة دولية تتمتع بالإجماع الدولي في تلك الفترة إلى سياسة رسمية تنفذها دولة يسيطر جيشها على فلسطين.

من أهم التغييرات التي أدخلها البريطانيون كي يسهّلوا عملية إنشاء وطن قومي

= سنة الصدع بين اليهود والعرب»، ترجمة سليم سلامة (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2018).

62 بشأن دراسات جديدة عن وعد بلفور، راجع: مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد 65 (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2017).

تلك التي تتعلق بقوانين الهجرة وملكية الأراضي،[63] فتمكّن المهاجرون اليهود من الوصول إلى فلسطين بدايةً، ثم تمكنوا من اقتناء الأراضي والاستيطان فيها. وقد اختارت بريطانيا لهذا الغرض مندوبها السامي الأول هربرت صامويل، من أصل يهودي وذا ميول صهيونية واضحة.[64] فمباشرة بعد توليه المنصب، قام بإجراءات توحي بأن البلد ثنائي القومية، وكان على رأس هذه التغييرات الاعتراف الرسمي بالمؤسسات التمثيلية اليهودية مثل المنظمة الصهيونية العالمية، وما بات يُعرف لاحقاً باسم الوكالة اليهودية، بصفتهما ممثلين شرعيين ووحيدين، لا لليهود في فلسطين فحسب (وذلك ضمن البند 4 لصك الانتداب نفسه)، بل كممثلين لليهود ولمصالحهم أينما يكونوا، أي باعتبارهم ممثلين لأمة كونية فوق الجغرافيا.[65] وقد يصح القول في هذه الحالة إن اليهود قبل أن يكونوا شعباً، كان لهم ممثلون معترف بهم على اعتبار أنهم شعب، أي أن التعامل معهم كأنهم شعب، حوّلهم فعلاً إلى شعب.

ممّا لا شك فيه أن المشروع الصهيوني لم يكن من الممكن أن يتحول من مجرد حلم يراود هيرتسل إلى مشروع عمل وبرنامج سياسي لولا تدخّل الدول الكبرى، وأساساً بريطانيا. الحرب الكونية الأولى منحت اليهود وعد بلفور، والحرب الكونية الثانية ستحوّل الوعد إلى حقيقة. وهكذا كانت الصهيونية تتواطأ مع «أعدائها» منذ البداية.

ج) مبنى ثنائي القومية: دور الأيديولوجيا

يتفق كثير من الباحثين على حقيقة كون فترة الانتداب فترة نمو مشروعين قوميين منفصلين داخل أحشاء الانتداب. ويركز البعض على تأثير الأيديولوجيا الصهيونية

---

63 عن التغييرات القانونية التي أدخلها الانتداب البريطاني على قوانين امتلاك الأراضي، راجع: Alexandre Kedar, Ahmad Amarah, Oren Yiftachael, *Emptied Lands: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev* (Stanford: Stanford University Press, 2018), chaps. 2 & 3.

64 بشأن دور بريطانيا بصورة عامة في تأسيس الوطن اليهودي في فلسطين، وخصوصاً في أثناء فترة هربرت صامويل، يمكن مراجعة سحر الهنيدي، «التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003).

65 بشأن أهمية الاعتراف، انظر: Horowitz and Lissak, op. cit., pp. 45-49.

ومبنى الييشوف نفسه وقدراته التنظيمية كعوامل أولية وأساسية في فهم قدرة الييشوف على الحفاظ على نفسه منفرداً منعزلاً كمشروع قومي تحت مظلة الانتداب.

يشير هذا النمط التحليلي إلى بعض الخصائص البنيوية للييشوف نفسه،[66] منها قدرته على وضع قوانين وآليات تنظم اللعبة الداخلية داخله، وتبتّ الصراعات الداخلية داخل أفراد المجموعة من دون الحاجة، أو اللجوء، إلى محاكم الانتداب. وفي الواقع، أسس اليهود في فترة الييشوف محاكم خاصة بهم لحل النزاعات.[67] يضاف إلى ذلك المؤسسات التعليمية اليهودية التي بقيت منفردة ومع أهداف مختلفة عن بقية الأهداف التعليمية لسائر المدارس. ويصف تقرير وضعته لجنة تحقيق بريطانية بشأن التعليم اليهودي في فلسطين في سنة 1946، أي السياسة التعليمية والتربوية في الييشوف، بأنها «تطمح إلى التأثير تقريباً في جوانب حياة الطفل كلها، وهي غائية أكثر ممّا هو عليه الأمر في بريطانيا. كما أن لها طابعاً عاطفياً، وتُعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.»[68]

وكذلك تجدر الإشارة إلى قدرة قيادة الييشوف على تحويل غياب لغة مشتركة من كونه مشكلة إلى جعله رافعة. فعملية إحياء اللغة العبرية القديمة شكلت مساحة يشترك فيها الجميع بشكل متساوٍ من دون أن تطغى أي لغة مهاجر على لغة مهاجر آخر. وبذلك تم إيجاد قاسم مشترك للجميع، واهتمت كذلك بأن يبقى لكل من المجتمعَين لغته الخاصة من دون أن يندمجا.[69] ويمكن أيضاً أن نضيف إلى

66 انظر بصورة عامة في هذا الصدد: .Ibid

67 بشأن دور رجال القانون اليهود ومساهمتهم في المشروع القومي اليهودي خلال فترة الانتداب من خلال بناء نوع من محكمة الصلح العبرية لحل النزاعات الداخلية وفقاً لقانون بديل من الانتداب، راجع:

Ronen Shamir, *The Colonies of Law: Colonialism, Zionism and Law in Early Mandate Palestine* (New York: Cambridge University Press, 2000).

68 Great Britain, Commission of Enquiry into the System of Education of the Jewish Community in Palestine, *The System of Education of the Jewish Community in Palestine* (London: H.M. Stationery Office, 1946), p. 5.

69 بشأن سياسة اللغة وحقوقها في فترة الانتداب، يمكن مراجعة: =

ذلك الآليات الخاصة المتعلقة بملكية الأراضي، فقد كان اليشوف معنياً بأن تدخل الأراضي المملوكة للفلسطينيين في دائرة السوق كي يسهل شراؤها منهم. ولذا، أيد اليشوف فرض حكومة الانتداب الضرائب على الأراضي كي يضطر الفلاح الفلسطيني إلى بيعها من أجل تسديد الديون المتراكمة عليه. لكن إذا ما اشترت المؤسسات اليهودية الأراضي، كانت هذه الأخيرة حريصة على إخراج هذه الأراضي من دورة السوق للحؤول دون انتقالها مجدداً إلى أيادٍ غير يهودية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، جرى وضع قوانين وأنظمة داخلية تركز على الملكية العامة الجماعية للأراضي وتحصرها في الشعب اليهودي وتمنع عودتها إلى السوق مجدداً. وقد ساهمت الملكية الجماعية للأراضي، وسائر الموارد النادرة، في تشييد «البناء التحتي» لجماعة قومية متماسكة.

من الممكن طبعاً فهم هذه الممارسات الجماعية التي تتعلق بالأرض والاستيطان والعمل على أنها تجليات لمبادئ أيديولوجية من صلب الفكر الصهيوني تتعلق بـ «خلاص الأرض» و«خلاص العمل» و«احتلال العمل» والتكافل الاجتماعي، وغير ذلك من المصطلحات التي أصبحت معروفة، وهي من دون شك فيه ذات تأثير، ويجب أخذها بعين الاعتبار، كما يمكن أن يضاف إليها في المقابل ما يتعلق بطبيعة بنية المجتمع الفلسطيني في مواجهة اليشوف. فقد افتقد هذا المجتمع نسبياً مؤسسات منتخبة وشفافة تمكّن الجمهور العريض من المشاركة في اتخاذ القرارات، وبالتالي تنمي الشعور بالمسؤولية تجاه تنفيذها. ويلاحَظ في هذا الصدد أن درجة التنسيق بين المركز والأطراف لدى المجتمع الفلسطيني لم تكن بالمستوى الذي ساد داخل اليشوف. إلاّ إنه وعلى الرغم من هذا وذلك، فلا بد من عدم الاكتفاء بالتحليل الذي يركز على الفروق الأيديولوجية والثقافية بين المجموعتين، ولا بد من دراسة الواقع المادي العيني المعاش وتأثيره في تطور واقع قومي منقسم تماماً لعدة أعوام

= Mala Tabory, «Language Rights in Israel,» *11 Israel Year Book on Human Rights* (1981), pp. 272-306.

قبل قرار التقسيم. وفيما يلي سأعرض بعض هذه الجوانب.

د) الاستيطان والأرض والعمل

أول هذه الجوانب يتعلق بطبيعة الاستيطان في فلسطين مقارنة بمشاريع كولونيالية أُخرى في التاريخ. ففلسطين لم تكن مكاناً سهلاً ولا مكاناً مغرياً للاستيطان الكولونيالي. فقد كانت مواردها الخام وثرواتها الطبيعية محدودة، وكانت نسبة عدد السكان الفلسطينيين إلى مساحة الأرض التي يعيشون فوقها، عالية جداً إذا ما قارنا مشروع الاستيطان في فلسطين بمشروع الاستيطان في أماكن أُخرى، كأميركا الشمالية أو أستراليا.[70] ففي أميركا الشمالية مثلاً، كان هناك فائض من الأرض التي يمكن زراعتها واستصلاحها، وبالتالي فإن عملية توسيع المستعمرات الأولى كانت ممكنة وسهلة. وكانت المستعمرات نفسها مدعومة مادياً وعسكرياً ومعنوياً من الدولة الأم، أكانت بريطانيا أم فرنسا. كذلك، ونظراً إلى التفوق العسكري التكنولوجي الواضح للمستوطن الأميركي، كان من الممكن لهذا المستوطن بمفرده أي يفرض سيطرته على مناطق جديدة، وأن يستغلها، وكان سلاحه الشخصي كافياً لردع السكان الأصليين.

أمّا الحال في فلسطين فكانت مختلفة، إذ كان هناك بدايات لحركة قومية تعي أهداف المشروع الصهيوني، وتحذّر من مخاطره. ولم تكن الأرض، بالإضافة إلى محدوديتها، خالية من السكان مثلما تخيلها، أو مثلما أراد أن يتخيلها الآباء المؤسسون للصهيونية. فقد كانت الأرض عامرة بسكانها، وكان أهلها مستعدين للدفاع عنها. وفي مثل هذه الأوضاع كان على الحركة الصهيونية أن تحقق أمرين: الأول هو إقامة مستعمرات جماعية تتم فيها حماية الأرض بأسلوب جماعي أيضاً في ظل استحالة الاستيلاء على الأرض والحفاظ عليها بشكل فردي؛ الأمر الثاني هو انعدام إمكان الاكتفاء بصك الملكية للأرض المستولى عليها، وإنما وجوب الوجود

70 Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics* (Berkeley: Institute of International Studies, 1983).

الجسدي على الأرض والقيام باستثمارها الفعلي.

لقد حدث أمر مشابه في كل ما يتعلق بالاقتصاد وعلاقات العمل.[71] فبعكس الدراسات التقليدية التي تقرأ تاريخ الصهيونية الفعلي باعتباره تجلياً للفكر الصهيوني، هناك كثير من الدراسات التي تقرأ تطور الصراع على خلفية علاقات العمل والعلاقات الاقتصادية والسياسية والصراع في مجمله. وبموجب هذه الرؤية، فإن ما هو خاص بالمجتمع الإسرائيلي وفي الممارسة الصهيونية نابع أساساً لا من الأيديولوجيا الصهيونية مثلما جاءت في الكتب، وإنما من تاريخ الصراع نفسه الذي ولّد أشكالاً معينة من التنظيم والتأقلم داخل الييشوف اليهودي.

يميز البعض[72] بين الهجرة الأولى (1881 – 1904) والهجرة الثانية (1904 – 1914)، ويقرأ الفارق بين الهجرتين على خلفية نوعين مختلفين من حركات الاستيطان. فهناك حركات استيطانية مستعدة لأن تستخدم سكان البلد الأصليين كقوة عمل في مشروعها، وبالتالي يميل هذا النوع من الاستيطان إلى أن يعمل ضمن منطق سوق رأس المال الصرف، وفي المقابل هناك الاستيطان الذي يسعى للحفاظ على «الصفاء» العرقي لمجموعة المستوطنين من دون أن تتداخل هذه المجموعة بمجموعة السكان الأصليين، فينشأ في النتيجة مجتمعان منفصلان تماماً في جميع أو معظم المجالات. ويشكل الاستيطان في جنوب أفريقيا نموذجاً للاستيطان من النوع الأول، وفي أستراليا نموذجاً للاستيطان من النوع الثاني.[73]

---

71 راجع في هذا المجال الأعمال التالية التي تتميز بتحليلها الاقتصادي لطبيعة العلاقة بين الاستيطان اليهودي وبين السكان الفلسطينيين:

Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge: Schenkman, 1983); Michael Shalev, «Jewish Organized Labor and the Palestinians: A Study of State/Society Relations in Israel,» in *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers,* edited by Baruch Kimmerling (New York: New York Press, 1989), pp. 93-133; Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914* (Berkeley: University of California Press, 1996).

72 Shafir, op. cit. pp. 7-17.

73 هذا أمر يستدعي التوضيح لأنه يتعارض مع الشعور والانطباع العام عن جنوب أفريقيا بصفتها المثال الأكثر وضوحاً وسطوعاً لمجتمع أبارتهايد انفصالي. إلاّ إن الصورة مركبة وهي تجمع بين علاقتي =

ويشكل التحول بين الهجرة الأولى والهجرة الثانية، إلى درجة معينة، تحولاً بين نوعين من الاستيطان، واحد مستعد لتشغيل العمال العرب داخل الاقتصاد الاستيطاني، والآخر يدعو إلى إقصائهم. وفي نهاية المطاف انتصر التيار الانعزالي الإقصائي، فشكلت الهجرة الثانية التي فضلت منطق الانغلاق القومي على منطق رأس المال، النواة المؤسساتية لدولة إسرائيل عند قيامها.

لقد وجد العمال اليهود أنفسهم في وضع لا يستطيعون منافسة العمال الفلسطينيين، لأن العامل الفلسطيني كان بصورة عامة أكثر مهارة وأقل تكلفة.[74] بالتالي، إذا رغبت الحركة العمالية داخل الاستيطان في أن تدافع عن نفسها وعن العمال اليهود، كان عليها[75] أن تقيم سداً محكماً يُبقي العمال الفلسطينيين خارج سوق العمل اليهودية وخارج المنافسة مع العمال اليهود، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على امتيازات العامل اليهودي وعلى مستوى المعيشة لديه. وبهذا المعنى فإن ما يميز الاستيطان الصهيوني في فلسطين في جزء منه هو انتصار حركة العمل على المنطق الرأسمالي الصرف.[76] فإذا كان منطق حركة رأس المال هو منطق التوسع، كان منطق الحركة العمالية الصهيونية منطقاً انغلاقياً، وكان يلتقي مع الطابع الإثني – القومي للحركة

= الوحدة والإقصاء. إذ يُعتبر نموذج جنوب أفريقيا مزيجاً بين رغبة في التواصل الاقتصادي القائم على استغلال السكان الأصليين وخلق نوع من الاقتصاد المشترك، وبين رغبة عنصرية في إبقاء حواجز عنصرية بين المجموعتين. إن هذه الوحدة الاقتصادية كانت واحداً من العوامل التي ساهمت في إنشاء أمة جنوب أفريقيا التي ينتمي إليها البيض والسود معاً، والتي تحتضن بداخلها رغبة البيض في إقصاء نفسهم عن السود. في المقابل، لم يكن هنالك في فلسطين وحدة اقتصادية، ولم تنشأ أمة إسرائيلية تحوي بداخلها اليهود والفلسطينيين، بعد أن طردت إسرائيل معظم الفلسطينيين. وبالتالي، لم تنشأ الحاجة إلى نظرية أبارتهايد.

74 Shalev, op. cit., p. 95.

75 المقصود أن واحداً من الإمكانات التي كانت متاحة لها كان تبنّي استراتيجيا الإقصاء. هناك طبعاً استراتيجيات أُخرى لم يتم اختيارها.

76 Kimmerling, *Zionism and Economy*, op. cit., p. 19.

للتوسع في طبيعة المقارنة بين الحالتين راجع: رائف زريق وعازر دكور «حول التشابه والاختلاف: عن فلسطين/ إسرائيل راهناً والأبارتهايد في جنوب أفريقيا سابقاً»، في: «إسرائيل والأبارتهايد»، إعداد وتحرير هنيدة غانم وعازر دكور (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2018).

الصهيونيــة نفســها. وبالتالــي، إذا قارنا فلســطين بجنوب أفريقيا مثــلاً، لوجدنا أنه في جنــوب أفريقيــا انتصــر منطــق رأس المــال الــذي يبحث عن الربــح أولاً، فــأدى إلى توظيف السكان الأصليين وتشغيلهم داخل الاقتصاد الكولونيالي للمستوطنين، الأمر الــذي أدى، بــدوره، لاحقاً إلى حدوث حالة تداخل واندماج الســود في النظام القائم حتى إن بقوا على هامشه. وفي المقابل، فإن الحالة الفلسطينية – الصهيونية أدت إلى وضع نشأت فيه مجموعتان منفصلتان في معظم مناحي الحياة تقريباً.

ضمــن هذا الســياق يمكن فهم دور الهســتدروت التي أقيمت مــع نهاية الهجرة الثانيــة، والتــي كانــت في الأســاس مؤسســة قوميــة من الدرجــة الأولــى، أي قبل أن تكون مؤسســة نقابية عمالية. وقد تجسّــد دفاع الهســتدروت عن العمال، أو اهتمامها بمصالحهم، في قدرتها على إجبار رأس المال اليهودي على أن يشغّل عمالاً يهوداً، وأن يقصي العمال العرب عن سوق المنافسة.[77] ويعني هذا أن دفاعها عن عمالها كان مرهونــاً بمدى دفاعها عن مشــروعها القومي، وبمــدى قدرتها على إيجاد وخلق الحواجز بين العرب واليهود في فلســطين. وفي كل مرة كان هناك تعارض بين القيم العمالية الاشــتراكية والقيم الصهيونية القومية، كانت الحركة تفضل هذه الأخيرة من دون تردد.[78] وبالتالــي، فــإن المشــروع القومي الصهيوني كان منذ البداية مشــروع الحركة العمالية. وإذا شــئنا أن نقلب الرواية الصهيونية العادية لقلنا إن مَن حمل لواء المشــروع القومــي الانغلاقي الحصري كان الحركــة العمالية، وذلك بعكس الاعتقاد الرائج أن الحركة القومية اعتنقت فكراً عمالياً.

لقــد شــهدت عشــرينيات القــرن الماضــي مرحلــة تأســيس كثيــر مــن المنشــآت والمؤسســات والهيئــات التــي أدارت عمــل البيشــوف كأنهــا دولــة داخل دولــة. وفي صلب هذه المؤسســات، كانت الهســتدروت التي أصبحت لاحقاً في صلب الاقتصاد الإســرائيلي، والتــي لا يــزال كثيــر مــن أذرعهــا فاعلاً حتى اليــوم وذا تأثيــر مركزي في

77 Sternhell, op. cit.; Shafir, op. cit., pp. 187-198.

78 Kimmerling, *Zionism and Territory*, op. cit., pp. 4-6.

الاقتصـاد الإسـرائيلي، منهـا: تنوفا للتسـويق الزراعـي ومنتوجات الحليب؛ هامشـبير همركزي، للتسويق العام؛ سوليل بونيه للبناء والإعمار؛ بنك العمال؛ صناديق المرضى المتعددة، للتأمين الصحي؛ شركة هسنيه للتأمين؛ كور الشركة التعاونية للصناعة؛ إيغد، للنقل العام.[79] وكانت البنية التي شيدتها الهستدروت وأذرعها تهدف إلى تلبية معظم الحاجات المادية المباشرة للمستوطنين اليهود، وفقط لهم من دون غيرهم. وعليه، من غير المفاجئ أنه مع مرور الأعوام أصبح في الواقع داخل فلسطين اقتصادان مختلفان، لا اقتصـاد واحـد، علـى الرغم مـن التأثير المتبـادل فيما بينهما، إلـى درجة أن حكومة الانتداب كانت تقدم تقارير مختلفة عن اقتصاد كل من المجتمعين.[80]

لقـد أدركت الهسـتدروت فـي مرحلة مبكرة من الصـراع أهميـة الديموغرافيا، وأن النجـاح فـي بناء مشـروع قومي «خالص» يتطلب «لجـم» أو فلنقل «تأجيل» طابع الصهيونية الكولونيالي الصرف القائم على منطق الربح الفردي الرأسمالي إلى مرحلة أُخـرى، وأن عليها حصر نشـاطها في بقعة مـن الأرض تضمن فيها الوجود اليهودي. ففـي الواقـع، كان تقسـيم فلسـطين قد جرى قبل أعوام كثيرة قبل أن تُقسَّـم في سـنة 1948، لأنه كان هناك مجتمعان منفصلان في كل شيء تقريباً، ومع اندلاع ثورة 1936 ازدادت حدة هذا الفصل ليصبح التقسيم حالة شبة حتمية. إلاّ إن ما يلفت النظر ولا يزال تأثيره حاضراً حتى اليوم وبأشكال متعددة، هو أن عملية تقسيم الاقتصاد وسوق العمل على أساس قومي لم يكن من الممكن أن تنجح لولا التدخل الخارجي الذي تمثل في عاملين أساسـيين: اقتصادي وسياسي. وتمثل العامل الاقتصادي في اعتماد الييشـوف علـى مصادر مالية خارجية أتته مـن الصهيونية العالمية التي لولاها لم يكن من الممكن إرضاء العمال اليهود. أمّا العامل الآخر فكان الدعم السياسي الذي حظي به الييشوف من سلطات الانتداب التي مكّنت من تدفق الهجرة واقتناء الأراضي.

79 Shafir, op. cit., p. 195.

80 Moshe Syrquin, «Economic Growth and Structural Change: An International Perspective», in *The Israeli Economy: Maturing Through Crisis,* edited by Yoram Ben-Porath (Cambridge: Harvard University Press, 1986), pp. 42-74.

هـ) الدين والدولة: تطور العلاقة

شكل القرن المنصرم مسرحاً لعلاقات ديناميكية وأحياناً تحولات درامتيكية في علاقة اليهودية بالصهيونية وعلاقة الدين بالدولة.[81] وكنا قد رأينا، مع البدايات الأولى للحركة الصهيونية، كيف وقفت الأرثوذكسية اليهودية في مواجهة الحركة الصهيونية وقاطعتها واتهمتها بالكفر والإلحاد وبتدمير اليهودية كدين. وفي الواقع، وجدت القوى الدينية نفسها في موقف ضعيف تجاه قدرة الحركة الصهيونية على التعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد، وعلى إدارة شبكة من العلاقات الدولية التي مكّنتها من الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية. ونتيجة ازدياد أهمية موقع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وازدياد نفوذها الاقتصادي في حياة اليهود عامة،[82] فقد وجدت قوى يهودية دينية عديدة نفسها في وضع يعتمد كثير من مؤسساتها على مصادر مالية من خارج المجموعات اليهودية المتدينة، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر معين بين معتقدات هذه الجماعات الدينية وبين اعتمادها المتزايد على الأموال والمؤسسات غير الدينية.

من جهة أُخرى، بدأت النجاحات التي تحققها الحركة الصهيونية تبهر أنظار الحركات الدينية اليهودية، وبرز بين هذه الإنجازات وعد بلفور وبناء مؤسسات مهمة في أعقاب الهجرة الثانية ومع بداية العقد الثالث للقرن المنصرم. لقد شكلت هذه الإنجازات إثباتاً في يد الحركة الصهيونية أنها قادرة على العمل والتفاعل مع الواقع العيني المعاش، في حين كانت الحركات الدينية اليهودية في حالة انكفاء وعدم ثقة بالنفس. وفي هذه الفترة بالذات، شكل الدين عاملاً لاجماً في السياسة، وتميزت الحركات الدينية اليهودية باعتدال شديد وبرغبتها في الانطواء والانكفاء على ذاتها،

81 دون – يحيى، مصدر سبق ذكره؛ Friedman, op. cit.
عن تطورات علاقة الدين بالدولة بعد قيام إسرائيل، راجع: يائير شيلغ، «المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل»، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002).

82 Friedman, op. cit., pp. 167-170.

وذلـك لإيمانها باسـتحالة تحقيق تغييرات حقيقية مـن دون عناية إلهية. كما أن هناك بعـض الأحـداث المركزيـة الأُخـرى التي غيـرت رويداً رويـداً من توجـه الحركات الأرثوذكسية تجاه الصهيونية.

ويُعتبـر مـن أهم هذه الأحـداث الكارثة والملاحقـة والإبادة المسـتمرة لليهود فـي وسـط أوروبا. ومـن ناحية معنوية، بـدا كأن هناك حدوداً للعنايـة الإلهية وأن الله لم يسـعف يهود أوروبا وتركهم يسـاقون إلى موتهم من دون أن يتدخل ليحمي شعبه المختـار، الأمـر الذي عزز الادعـاءات الصهيونية أن على اليهود أن يأخذوا مصيرهم فـي أيديهـم. وعـدا ذلك، فـإن الكارثة تسـببت بالإبـادة البشـرية والماديـة لكثير من مصـادر قـوة الحركات الأرثوذكسـية اليهوديـة، كحركة أغودات يسـرائيل.[83] ومع ازدياد الحديث عن إمكان فعلي لإقامة دولة يهودية، أصبح من شبه المتعذر على هذه الحـركات، مثـل أغودات يسـرائيل أيضاً، أن تعارض علناً قيـام دولة يهودية. حتى إن بعض قادتها صرح بأن قيام دولة إسرائيل هو «ضرورة حيوية» لا لإيواء اليهود الناجين مـن الكارثة وحمايتهم فحسـب، بل هذا ما تتطلبه اليهوديـة بذاتها أيضاً.[84] وعندما مَثُل ممثلو أغودات يسرائيل أمام اللجنة الملكية لفحص مسألة تقسيم فلسطين وإقامة دولـة يهوديـة، كان موقفهـم مركبـاً. فمـن ناحيـة رأوا أن إقامـة دولة يهوديـة لا تلتزم التعاليم اليهودية ولا حرمة السـبت، ولا الأكل السـوي دينياً (كاشـير) هي ضرب من التجديف والإلحاد، كذلك فإن معارضة قيام الدولة هي أمر متعذر، وبالتالي تملصت قيـادة أغودات يسـرائيل مـن التصريح علناً بأنها تؤيد قيام دولة إسـرائيل. وعندما أُقر قرار التقسـيم في 29 تشـرين الثاني/ نوفمبر1947، صرح أحد قادة الحركة في اجتماع للجنتهـا التنفيذيـة بـأن «قيـام دولة إسـرائيل هو ظاهـرة تاريخية. فبعـد 2000 عام من المنفـى والعبوديـة، هـا نحن نُمنـح جزءاً من أرض إسـرائيل.... لا شـك في أن هذا

83 Ibid., pp. 176-180.

84 Ibid., p. 182.

الحدث تعبير عن عناية إلهية.»[85]

لقد كانت أغودات يسرائيل على دراية تامة بأن الدولة اليهودية التي ستقوم لن تلتزم التعاليم الدينية وهي أقرب إلى الكفر، لكنها مع ذلك لم تستطع أن تجاهر علناً برفضها، وارتأت بدلاً من ذلك أن تقبل بها كواقع (de facto) من دون أن تعترف بها عرفياً أو قانونياً (de jure). وبذلك تحقق التوازن بين التزامها العقائدي الديني والضرورات البراغماتية، حتى إن عضواً من الحركة وقّع وثيقة إعلان الدولة، وأصبح عضواً في مجلس الدولة الموقت. وعندما قامت دولة إسرائيل، لم تطالب أغودات يسرائيل بتحويلها إلى دولة شريعة يهودية، فهي كانت على علم ويقين بأن هذا لن يتحقق، إذ كانت تعي أنها كحركة تقع على هامش مشروع الدولة، وبالتالي فإن جل مطالبها تمثل أساساً في مطالب تضمن لها الحفاظ على نفسها كحركة دينية منعزلة داخل الدولة. وقد تضمنت هذه المطالب ما يلي: معارضة الزواج المدني؛ احترام قدسية السبت؛ سن قوانين تتعلق بالصيام والأكل؛ استقلالية في التربية وفي المدارس الدينية؛ الحرية الدينية وحرية المجتمع الأرثوذكسي في الحفاظ على نفسه.[86]

لقد تجاوب بن – غوريون إيجابياً في رسالة بعث بها إلى حركة أغودات يسرائيل في 19 حزيران/ يونيو 1947 مع بعض المطالب «الانعزالية» للحركة، أي المطلبين الأخيرين، ووافق على موضوع رفض الزواج المدني، لكن تجاوبه كان محدوداً بالنسبة إلى الأمور الأُخرى. وقد شكلت رسالة بن – غوريون المعروفة بـ «اتفاق الوضع الراهن» (status quo) مدخلاً لفهم علاقات الدين بالدولة في إسرائيل لاحقاً، وفي علاقات المجتمع اليهودي الأرثوذكسي مع مؤسسات الدولة.

إن علاقة الدين بالدولة لا تستنفد نفسها بجدل العلاقة بين المجموعات اليهودية الأرثوذكسية في مقابل الصهيونيين العلمانيين (إن جاز التعبير). لقد كان هناك لاعبون آخرون في اللعبة، أهمهم تلك المجموعات الدينية التي حاولت

85 Ibid., p. 187.
86 Ibid., p. 186.

الجمــع مــا بين الدين اليهــودي والصهيونية والتي لـم ترَ أن العمل الصهيوني النشـيط والفعــال يرتبـط بالضرورة بالإلحاد والتنكر للدين. وشـكل هـذا التيار ما بات يُعرف بالتيــار الصهيونــي الديني الذي كان بيــن أول الحركات التي تبنّتهــا حركة همزراحي الدينيــة. بدايــةً، شــعر هذا التيار بصعوبــة مواقفه لأنه لم يكن لديــه برنامج واضح في مقابل الوضوح الذي اتســم به قطبا المعادلة، أي نموذج أغودات يســرائيل والنموذج القومي العلماني الصهيوني. وبرزت هذه الصعوبة في فشل معظم المحاولات لإقامة مدارس دينية صهيونية خلال أعوام الييشوف، باستثناء محاولة[87] تمثلت في مدرسة مــركاز هــراب بقيــادة الراب كوك التــي حاولت أن تجمع بين الطابع العملي النشـيط والفعال للصهيونية وبين التزام العقائد والالتزامات الدينية في الوقت نفسه. وكان هذا الجمع يعني ضرورة إخراج الدين من سلبيته واتكاله على المشيئة الربانية، وتخليص الصهيونية من إلحادها ومن تنكّرها للدين. فركزت هذه المدرسة على تلك الفرائض الدينيــة ذات الطابــع الأرضــي (بمعنــى territorial وليس بمعنى علمانــي) والمتعلقة بأرض إســرائيل،[88] مثل فريضة اســتيطان إســرائيل، إلى درجة أنه جرى التمييز بين توراة أرض إسرائيل وتوراة خارج أرض إسرائيل.

لقد ارتأت مجموعة مركاز هراب أن تصدر مشروعها الديني إلى عالم السياسة من خلال تفســير التاريخ والأحداث السياســية من منظور ديني، يتمثل في فهم تاريخ الحركة الصهيونية وإنجازاتها لا على أنهما عمل إلحادي وتدخّل في الشؤون الإلهية، وإنما باعتبارهما فصلاً من فصول الخلاص الديني. ومن هذا المنظور، وعلى الرغم من نيات القادة الصهيونيين الإلحادية غير الدينية، فإنهم إنما ينفذون بنشــاطهم مهمة دينيــة إلهيــة مــن دون أن يدروا. وبالتالي، فهم ليســوا بالأشــرار ومن غيــر الضروري مقاطعتهــم، فــالإرادة الإلهية تســتعملهم كي تحقق مشــروعها المقدس. وضمن هذه الرؤيــة تصبــح الصهيونية نفســها حلقة مهمة فــي الرواية الدينية وفصــلاً ضرورياً من

87 دون – يحيى، مصدر سبق ذكره، ص 436.

88 شيلغ، مصدر سبق ذكره، ص 33.

فصولها، وستكون المحطة النهائية للمشروع محطة دينية حتماً.[89] وبالتالي فإن كل المشروع الصهيوني هو مشروع خلاصي ديني، أو هكذا يجب فهمه.

وهكذا، وبعكس المشروع الانعزالي لأغودات يسرائيل التي اعتقدت أنه من الممكن الإبقاء على مشروعها الديني جنباً إلى جنب مع المشروع الصهيوني من دون أن يتداخل أحدهما في الآخر، فإن الثقافة الصهيونية الدينية، مثلما برزت في مركاز هراب، ارتأت مهمة مختلفة تماماً، هي إخضاع المشروع السياسي الصهيوني لمفاهيم خلاصية دينية. إن الأمر الخاص في هذا المجال لا يكمن في مجرد الرؤية الخلاصية للمشروع من حيث أهدافه، فالصهيونية بحد ذاتها تحمل أيضاً بعداً خلاصياً. وما يعطي مركاز هراب مكنوناً راديكالياً هو أنها تضفي صفة الإطلاق والقدسية على الأدوات والوسائل التي ترغب من خلالها في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يجعل إمكان الحلول الوسط معها أصعب كثيراً، ويرفع المكنون الأصولي الراديكالي.[90]

يمكننا، إذاً، القول إن فترة قيام الدولة فيما يتعلق بالمشروع الصهيوني بالدين، شهدت «صهينة» مجموعتين دينيتين، سواء بتراجع قوى دينية أرثوذكسية عن معارضتها لإقامة الدولة، أو بتبنّي قوى دينية يهودية المشروع الصهيوني تحت تبريرات دينية خالصة. أمّا الفترة الممتدة من سنة 1948 حتى سنة 1967، فشهدت عملية أسرلة متزايدة للقوى الدينية بشقّيها الأرثوذكسي والصهيوني على حد سواء، وخصوصاً باعتماد هذه القوى المتزايد على مؤسسات الدولة وأموالها ووظائفها. غير أنه في المقابل زادت رغبة هذه القوى في ترك بصماتها على المجتمع الإسرائيلي نفسه، وقد برز هذا الميل بصورة خاصة بعد حرب 1967 واحتلال الضفة الغربية والأماكن الدينية اليهودية فيها.[91] وقد شكل الاحتلال نقطة تحوّل في ثقة الجماعات اليهودية عامة، واليهودية الصهيونية خاصة (نموذج مدرسة مركاز هراب)، بنفسها. فحاولت

89 Friedman, op. cit., p. 71.

90 انظر: دون – يحيى، مصدر سبق ذكره، ص 442.

91 بشأن تأثير حرب 1967، انظر: بشارة، مصدر سبق ذكره. Friedman, op. cit.

منذ ذلك الحين التأثير المباشر في صنع القرار الإسرائيلي، ووصل التحول في نفوذها إلى إحدى ذُراه مع إنشاء حركة غوش إيمونيم وانتصار حزب الليكود التاريخي في انتخابات 1977.

ونظراً إلى القدسية الخاصة للأماكن التي جرى احتلالها منذ سنة 1967، مثل القدس الشرقية والخليل، يشير كثيرون من الباحثين إلى أنه لم يجرِ الاكتفاء، مثلما هو مفترض، بطرح الأسئلة السياسية عن مصير المناطق المحتلة بلغة الحسابات العملية، مثل موازين القوى، والميزانيات، والوضع الدولي، والضرورات الأمنية، فقد أصبحت الأسئلة تُصاغ بلغة دينية عمّا إذا كان يحق لأحد من الساسة الإسرائيليين التنازل عن مناطق مقدسة للشعب اليهودي منحها الله لشعبه المختار! فتحول الربانيم من مجرد قيادة روحية دينية إلى قيادة سياسية تبتّ الأمور السياسية المصيرية. كذلك بدأت الصهيونية كحركة علمانية تعتقد أنها تستطيع أن توظف الخطاب الديني من أجل مشروع علماني قومي، لتجد بعد نحو قرن من الزمن أن القوى الدينية القومية توظف إنجازاتها هي ضمن مشروع ديني. الصهيونية بدأت كمشروع دولة تستعمل الدين كوسيلة، وبعد قرن بدأ يبدو أن المؤسسة الدينية تستعمل مؤسسة الدولة نفسها كوسيلة.

و) بشأن العنف

ما بين اعتقاد هيرتسل[92] أن دولة اليهود ستكون دولة محايدة مع حد أدنى من الجيش المهني، وبين عمليات الطرد والتشريد في سنة 1948 وبعد ذلك، ما يغري الباحث بتقصي التحول الجاري بين النظرية والممارسة. هل كان هيرتسل مؤمناً بما يكتب في الوقت الذي فرضت الأوضاع على القيادة الصهيونية أن تغير من نهجها في أرض الواقع، أم إنه كان يخفي حقيقة مشروعة؟

يميل المؤرخون الفلسطينيون، مثل نور الدين مصالحه، إلى الاعتقاد أن الفكر

92 Herzl, *The Jewish State,* op. cit., p. 72.

الترانسفيري القائم على ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم هو فكر متأصل في المشروع الصهيوني مثبتين ذلك باقتباسات عديدة من أقوال القيادة الصهيونية في مراحل متعددة ومناسبات متنوعة.[93] ويهدف استحضار أقوال الصهيونية بشأن الترانسفير وضرورة اتخاذ إجراءات عنيفة ضد الفلسطينيين بهدف إقامة الدولة اليهودية إلى الإشارة إلى وجود النية المسبقة والمبيّتة لدى القيادة الصهيونية للقيام بفعلتها، بمعنى أن القيادة الصهيونية لا تستطيع، إذا تحدثنا بمفاهيم مستوردة من عالم القانون الجزائي، الادعاء أن ما حدث هو ضرب من الحادث العرضي، أو الإهمال، أو أنه استثناء وخروج عن القاعدة، بل إن القيادة الصهيونية قامت بفعلتها هذه مع سبق الإصرار والترصد، علماً بأن المجرم الذي يصرح قبل القيام بجريمته عن نيته القيام بها، ثم يقوم بها لاحقاً، فإن ذلك يعني التقاء الأفعال والنيات والتعامل معاً، وتصبح الجريمة من نوع «القتل المتعمد».

بعد أن أصبح طرد الفلسطينيين في سنة 1948 حقيقة، ولم يعد في إمكان المؤرخين الإسرائيليين التشكيك فيها نتيجة الكشف عن الأرشيفات الإسرائيلية العسكرية نفسها، أخذ السؤال منحى جديداً، مثل: هل كان الطرد مخططاً له؟ هل وافقت القيادة على الطرد، أم إنه كان وليد اللحظة؟ هل هناك عوامل تستطيع أن تخفف المسؤولية الأخلاقية عن عملية الطرد، إن لم نقل تبررها؟ وينبري بعض المؤرخين الإسرائيليين للدفاع عن النفس بالقول إن الطرد ليس سياسة ولم يكن مُعدّاً سلفاً، وإن العنف لم يكن متأصلاً في المشروع الصهيوني،[94] وإن تاريخ الييشوف هو عبارة عن تصاعد إمكان الخيار العسكري وخيار العنف لدى قيادته، في حين أن

93 يورد نور الدين مصالحه عدداً لا حصر له من المحاضر والأقوال التي لا تدع مجالًا للشك في مركزية الفكر الترانسفيري في الصهيونية. انظر: «طرد الفلسطينيين: مفهوم (الترانسفير) في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882 – 1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)؛ نور الدين مصالحه، «أرض أكثر عرب أقل: سياسة (الترانسفير) الإسرائيلية في التطبيق، 1949 – 1996» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 2002). انظر أيضاً: إيلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007).

94 Shapira, op. cit.; Lissak and Horowitz, op. cit., p. 5.

خيـار العنـف لـم يكن وارداً نظرياً في كتابـات المنظرين الصهيونيين الأولى. وتراجع أنيتـا شـابيرا، مثـلاً، كتابات الصهيونييـن الأوائل، أمثال هيرتسـل ونورداو، لتسـتدل منهم على أن موضوع العنف والجيش والترانسـفير لـم يكن موضوعاً رئيسـياً لديهم. وللأمانـة الفكرية تشـير إلى وجود تيـارات داخل الحركة الصهيونيـة كانت رأت منذ فترة مبكرة أن الفلسـطينيين لن يتنازلوا عن أرضهم، وأنه لا بد من الوصول إلى نقطة صدامية معهم تُلزم باللجوء إلى العنف.[95]

غيـر أن شـابيرا ترى أن الخيار العسـكري العنيف لـم يتبلـور إلاّ مع ثورة 1936، وخلال الحرب العالمية الثانية، وضمن حالة من الدفاع عن النفس، باعتبار أنه الملاذ الأخير والاستنتاج الذي لا بد منه من أجل الحصول على الدولة اليهودية. وبالتالي، يبدو المسـتوطن اليهودي مضطراً إلى حمل السـلاح للدفاع عن نفسه وعن مشروعه. ومثلمـا يشـير بعـض المؤرخين،[96] فإن الاعتماد على السـلاح وعلى القوة كطريقة لحـل النزاعـات أصبـح منـذ تلك الفتـرة الخيار المفضل لـدى قيادة الييشـوف بداية وقيادة الدولة لاحقاً. وبهذا المعنى جرت عسـكرة السياسـة في إسرائيل، ليس بمعنى أن المؤسسـة العسـكرية استلمت السلطة بنفسها أو أن هناك اختلاطاً في الصلاحيات بيـن المؤسسـة المدنية البرلمانية–الحكومية وبين مؤسسـة الجيـش، وإنما بمعنى أن المؤسسـة السياسـية أصبحت ترى في الخيارات العسـكرية طريق الحل الأمثل لكل نزاع وخلاف،[97] وأن القيادات العسكرية قبلت ألاّ تسيطر على الحكم مباشرة، في مقابل أن توافق القيادة السياسـية على تبنّي مواقف شـبيهة بمواقفها ومواقف الجيش

95 تورد شابيرا اقتباسات من أحاد هعام الذي رأى أن فلسطين ليست بلداً خالياً، وأن سكانه لن يتنازلوا عنه. ولم يكن أحاد هعام نفسه مؤيداً للعنف لكنه رأى بأم عينيه أن المشروع الصهيوني لا يمكن أن يكون مشروعاً سلمياً. وتورد شابيرا كذلك من أقوال يتسحاق إبشتاين الذي رأى أن البلد آهلاً، وليس من المتوقع أن يرحل سكانه عنه بسهولة. ومن أوائل الصهيونيين الذي رأوا أن العنف هو السبيل الوحيد كان بير بورخوف العمالي وزئيف جابوتنسكي التنقيحي. انظر: Shapira, op. cit., pp. 42-48.

96 انظر: أوري بن – إليعيزر، «من فوهة البندقية: إنتاج العسكرية الإسرائيلية، 1936 – 1956» (تل أبيب: دفير، 1995) (بالعبرية).

97 المصدر نفسه، ص 28.

التي تقوم على مركزية العنف بصورة عامة، ولا سيما في حل النزاعات.

إن نموذج شابيرا التحليلي فيه ما يفسر، أول وهلة، هذه الثنائية الموجودة في الصهيونية بين النظرية والممارسة. فتبدو النظرية مسالمة نسبياً وتدعو إلى طهارة السلاح، لكن في واقع الأمر نجد أن السلاح أصبح الحَكَم في كل خلاف ويُستعمل من دون كثير من الطهارة، ويمكن اعتبار تاريخ اليishوف والمواجهة بينه وبين الفلسطينيين أنهما مرحلة التحول من اللاعنف إلى العنف، وأن التحول إلى العنف، وفقاً لشابيرا، حدث نتيجة ميل اللاعبين الآخرين إلى استعمال العنف (الفلسطينيون في ثورة 1936، وبريطانيا في إبان الحرب العالمية الثانية). وفي المقابل، فإن المؤرخ الإسرائيلي بني موريس يشير في كتابه الأول عن قضية طرد الفلسطينيين في سنة 1948 إلى أنه لم يكن هناك سياسة طرد موجهة من القيادة الصهيونية، وإنما جرت عمليات العنف والطرد في أثناء المعارك، ومن دون تخطيط مسبق لها. لكن موريس في كتابه الأخير يطور مقولته، ويدعي أنه حتى إن لم يكن هناك تخطيط واضح للطرد، فإن العنف أمر متأصل وبنيوي في الحركة الصهيونية.[98]

إن المثير في حالة الصهيونية، وإسرائيل لاحقاً، هو قدرتها على المزاوجة بين خطاب يتدثر بأخلاقيتها وممارسة قمعية ووحشية. ومما لا شك فيه أن هذه القدرة على المزاوجة بينهما مهمة جداً في الحفاظ على التوازن النفسي لدى الإسرائيلي المتوسط، إذ لا أحد يريد أن يرى نفسه قاتلاً وقامعاً لشعب آخر، ولذلك يبدو النموذج المركب الذي يفصل بين «القيم» و«الممارسة» نموذجاً جيداً لحفظ التوازن. ويُعتبر هذا العمل الأيديولوجي التبريري الذي يساهم في عملية شرعنة الممارسة القمعية أمراً مهماً لكل مجموعة مسيطرة وقامعة لا تستطيع الاستمرار في قمعها بالاعتماد على قوتها السافرة فقط. فعليها أن تحوّل قوتها في موازين القوى السافرة

98 Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 286; Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 588.

إلـى تفـوق أخلاقـي أيضاً، وأن تقنع شـعبها بأنه يدافع عن قضيـة عادلة. وضمن هذا الفهم، فإن النموذج المركب، بعكس نموذج نور الدين مصالحه، يسـتطيع أن يفسـر لنا كثيراً من الأمور، مع أنه يهدف إلى تخفيف مسؤولية القيادة الصهيونية الأخلاقية.

إلاّ إنـه في اعتقادي يسـتطيع المـرء أن يفهم الطابع المركب لسـؤال العنف في المشروع الصهيوني من دون أن يرفع عن المشروع المسؤولية الأخلاقية. فضمن هذا النموذج يمكن فهم الصهيونية كمَن يُدخل نفسـه عمداً في وضع يمكن اعتباره دفاعاً عـن النفس، فيقوم باسـتعمال كل قوته لضـرب خصومه مدعياً أنه في وضع دفاع عن النفس، وأنه اضطر إلى التصرف بهذه الطريقة العنيفة. إن انعدام الخيارات في مراحل لاحقة لا يعفي من المسـؤولية الأخلاقية إذا كان هناك خيارات في بداية الطريق. إن النموذج الذي نقترحه هنا يسـتطيع أن يفسـر الطابع الأيديولوجي الاعتذاري للحركة الصهيونيـة التـي تجمـع بيـن العنـف من ناحيـة، والإيمان بطهـارة السـلاح والتفوق الأخلاقـي مـن ناحيـة أُخرى، مـن دون أن نضطر إلـى التنازل عن قدرتنـا على تقييم المشروع الصهيوني برمّته من وجهة نظر أخلاقية وسياسية. إن مَن يقرر أن يبني «بيتاً قومياً» ويجمع يهود العالم في رقعة آهلة يبني مشروعه القومي عليها، يجب ألاّ يفاجأ إذا قاوم السكان الأصليون هذا المشروع.[99]

99 لقراءة تحليلية للعنف المتأصل والكامن في نص هيرتسل: «Altneuland» راجع:
Raef Zreik, «Theodore Herzl (1860-1904): Sovereignty and the Two Palestines,» in *Makers of Jewish Modernity, Thinkers, Artists, Leaders, and the World They Made*, edited by Jacques Picard, Jacques Revel, Michael Steinberg, Idith Zertal (Princeton: Princeton University Press, 2016).

ثالثاً: إقامة دولة

أ) من قرار التقسيم إلى إعلان الدولة[100]

عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، كان اليهود يشكلون 32٪ من مجموع السكان في فلسطين، غير أن القرار منحهم السيطرة على 56٪ من أراضي فلسطين.[101] وبموجب القرار، كان على الانتداب البريطاني أن ينتهي بتاريخ لا يتجاوز الأول من آب/ أغسطس 1948، على أن يتم تشكيل مجلس دولة موقت في كل من الدولتين العربية واليهودية بتاريخ لا يتجاوز الأول من نيسان/ أبريل 1948، تكون وظيفته الأساسية تنظيم الانتخابات لهيئة تأسيسية في كل من الدولتين كي يتسنى لها تسلم السلطة الموقتة وإقرار دستور الدولة. وفي واقع الأمر، أعلن الجانب العربي عدم قبوله قرار التقسيم، ولم تساهم بريطانيا في تطبيق القرار واللائحة الزمنية التي تم ترتيبها، وهكذا اندلعت الحرب غير النظامية.[102] وفي 29 نيسان/ أبريل 1948، شرّع البرلمان الإنكليزي قانوناً عُرف باسم Palestine Act الذي أقر بأنه في 15 أيار/ مايو، سينتهي الانتداب على فلسطين، وأن الصلاحية القانونية للتاج البريطاني ستتوقف بذلك التاريخ.

أمّا فيما يتعلق بقيادة اليشوف والحركة الصهيونية، فإن إعلان الدولة لم يكن أمراً مفروغاً منه، إذ سبقته عدة مداولات وخلافات في الرأي لدى هذه القيادة.[103] وكانت فكرة الإعلان بشكل أحادي الجانب ومن دون تنسيق دولي

---

100 وليد الخالدي، «الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، 1879 – 1997» (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)؛ إلياس شوفاني، «الموجز في تاريخ فلسطين السياسي: منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).

101 الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص 61.

102 المصدر نفسه.

103 يهوشواع فروبندلخ، «من الخراب إلى النهضة: السياسات الصهيونية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إقامة دولة إسرائيل» (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 1994) (بالعبرية).

واضـح، تبدو كأنها تنطوي، بين السـطور، على الخـروج الجزئي عن الإرادة الدولية وقـرارات الأمـم المتحـدة، وعلـى خلق وقائع ناجـزة على أرض الواقـع. إلاّ إنه مع الانتهاء الرسمي للانتداب البريطاني، نشأت حالة من الفراغ القانوني والسياسي التي كانت تنتظر تعبئتها. وهكذا جاء إعلان الدولة الإسرائيلية بتاريخ 14 أيار/ مايو.

ب) إعلان الدولة: قراءة أيديولوجية

تشكل وثيقة إعلان الدولة[104] نصاً غزيراً ومكثفاً لكثير من المقولات والأفكار والفرضيـات الصهيونية. وتكمن أهميتها القصـوى في كونها حظيت بإجماع عام، إذ وافقت عليها التيارات الصهيونية جميعها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. وتشكل الوثيقة اللحظة الحاسمة والمكثفة للفكر السياسي الذي انبثق منه كل المبنى القانوني الدسـتوري للدولـة، وتشـكل نقطـة الوصل بين السياسـي والقانونـي، بين الأخلاقي والمهني. ويسـمح فهم الوثيقة بإدراك طبيعة القانون الإسـرائيلي وتفسـيراته الممكنة وآفاق تطوره، لا لأن للوثيقة موقعاً قانونياً واضحاً باعتبارها جزءاً من دستور الدولة، بـل بالعكـس لكونهـا الروح السـرمدية التي تعيـش قبل القانـون (الدسـتور) وبعده، وتشـكل مدخلاً تأويلياً للقانون وللدسـتور نفسـه. وتُعدّ مقولات وثيقة إعلان الدولة بمثابة «اليد الخفية» التي تتحكم في منطق الأمور من دون أن يكون لها دائماً حضور واضح وجلي. وسأورد بعض الأفكار الرئيسية المهمة في الوثيقة فيما يلي.[105]

أولاً: تشـكل الوثيقـة موقفـاً مكثفاً من فكرة نفي المنفى، وتقيم علاقة اسـتثنائية بيـن اليهـودي وأرض إسـرائيل. ويبـدأ النـص العبري بالإشـارة إلى المـكان فيقول: «في أرض إسـرائيل، نشـأ الشـعب اليهودي، وفيهـا تبلورت هويته الروحيـة والدينية والسياسـية.... وفيهـا أبدع قيماً ثقافية ذات دلالة قوميـة وعالمية، وأورث للعالم كله

104 انظر النص الإنكليزي للوثيقة في موقع الكنيست:
http://www.knesset.gov.il/docs/eng/megilat_eng.htm

105 أوريت كامير، «الوجهان لوثيقة الاستقلال: الرواية المثيرة لوثيقة الاستقلال الصهيونية ووثيقة الاستقلال الديمقراطية»، «عيوني مشباط»، المجلد 23، العدد 2 (آذار/ مارس 2000)، ص 473.

سفر الأسفار الأزلي.» بهذا يقيم النص علاقة منفردة بين اليهودي وأرض إسرائيل ويومئ إلى أن الإبداعات اليهودية والإنجازات الفكرية والثقافية محصورة كلها فيها، فيتم بذلك استثناء المنفى وتغييبه على أنه حالة دونية وغير طبيعية ولا تستحق الذكر. وضمن هذه الرؤية تبدو إنجازات اليهود في المنفى، مثل إنجازات الرامبام ابن ميمون وسبينوزا وغيرهما، إنجازات أقل قيمة. وتصف الوثيقة في الفقرتين التاليتين القصيرتين علاقة اليهودي المبعد بأرض إسرائيل بأن سنين المنفى كلها كانت فترة انتظار، وأهم ما فيها هو الغياب، الغياب عن أرض إسرائيل والشوق إليها. وتقفز الفقرة الرابعة من الوثيقة مباشرة للحديث عن المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في بازل سنة 1897، والذي أعلن فيه هيرتسل حق الشعب اليهودي في البعث القومي على أرضه، كأن كل ما بين سفر الأسفار والمؤتمر ما هو إلاّ صحراء كاملة كان اليهود فيها غائبين عن التاريخ.[106] فهم خرجوا من التاريخ بخروجهم من أرض إسرائيل، وعادوا إليه مع مؤتمر بازل.

إن منطق نفي المنفى الذي تختفي فيه الفوارق بين يهود اليمن ويهود بولندا، بين يهود روسيا ويهود فرنسا، سيتحول لاحقاً إلى الأساس النظري الذي تقوم عليه فكرة «بوتقة الصهر» التي تسعى لإزالة الحدود داخل مختلف فئات الشعب اليهودي، وتسعى في المقابل لرسم حدود مع الآخر الفلسطيني.

ثانياً: تتناول الفقرات من الخامسة حتى العاشرة سرد الأحداث المهمة في التاريخ اليهودي المعاصر، والتي من شأنها أن تشكل المبررات الأخلاقية والسياسية لإقامة الدولة. فتشير الفقرة الخامسة إلى وعد بلفور، وإنه لأمر مثير حقاً أن تحوي وثيقة قيام دولة مثل هذه المرجعية. فالوعد أعطته دولة كولونيالية، ثم حُول إلى وثيقة دولية، وتكون الصهيونية بالتالي حركة تحرر من الغرب اللاسامي، بمساعدة الغرب الكولونيالي، فكأنها تتحرر من الغرب بمساعدة الغرب، تعاديه وتتواطأ معه في الوقت نفسه. أمّا الفقرة السادسة، فتشير إلى هول الجرائم النازية وفظائعها بحق

106 انظر أيضاً أقوال بن – غوريون في: Ben-Gurion, *The Imperatives*, op. cit., p. 604.

الشعب اليهودي، وإلى الضرورة الناتجة من ذلك لإيجاد حل للمشكلة اليهودية عن طريق «إعادة إحياء الدولة اليهودية في أرض إسرائيل» كي تفتح أبوابها أمام يهود العالم كافة. وفي الفقرة الثامنة تذكّر الوثيقة بمساهمة المستوطنين اليهود في الحرب ضد النازية. وأرادت الدولة الفتية بذلك أن تُظهر نفسها في صف القوى العالمية التي تسعى للسلام وللتحرر، ووجدت أنه من الملائم والضروري إيراد ذلك داخل النص.

وفي الفقرة التاسعة تشير الوثيقة إلى قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، إلاّ إنها تتعامل معه وتقرأه قراءة خاصة بها، إذ تذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قراراً يلزم بإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل. وهكذا اختزلت الوثيقة القرار القاضي بإقامة دولتين، ليكون قراراً يؤسس لحقها في بناء دولتها اليهودية فقط من خلال تجاهل تام للآخر – الفلسطيني. وفي نهاية الفقرة تؤكد الوثيقة أن هذا الاعتراف من الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته «غير قابل للمصادرة»، مع أنه يمكن إثارة التساؤل التالي: إذا كانت الأمم المتحدة هي التي أصدرت القرار، فلماذا لا يكون صاحب القرار هو صاحب السيادة في تغييره أو تأويله أو توضيحه؟ فتبدو الأمم المتحدة في الوثيقة، ووعد بلفور قبل ذلك، أداة ضرورية لتحقيق مشيئة التاريخ، بَيد أنها لا تملك سوى أن تعبّر عن هذا الحق الطبيعي، وعن هذه الإرادة التاريخية التي لم تصنعها هي.

ثالثاً: تعلن الوثيقة في الفقرة الثالثة عشرة أن مهمتها جمع الشتات واستيعاب الهجرة، وتعبّر عن التزامها إحقاق «المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها من دون تمييز على أساس اللون، والعرق، والجنس»، أي أن جوهر الدولة هو جمع الشتات، أمّا المساواة فهي نوع من القيد المفروض على الدولة خلال ممارستها تحقيق الهدف الذي قامت من أجله. فالنص الوارد هنا بصدد الالتزام بالمساواة في الحقوق هو، في واقع الأمر، نقل حرفي تقريباً للنص الوارد في قرار التقسيم. وكان إدراج مثل هذا النص في دستور كلا الدولتين شرطاً أساسياً في قرار التقسيم. وبموجب برتوكولات مجلس الشعب، فإن بن – غوريون صرح

خلال النقاش بشأن نص الوثيقة، بأنه أدخل فيه الأمور الأساسية التي طلبتها الأمم المتحدة من القيادة الصهيونية.[107] ويلاحَظ في النص غياب الإشارة إلى المساواة القومية التي ثمة مَن يرى أن إغفال إدراجها في النص لم يكن مجرد سهو من أولئك الذين صاغوا الوثيقة.[108]

رابعاً: إن قراءة متمعنة في نص الوثيقة لا بد من أن تبرز التوتر الدائم في النص بين الكوني والقومي، بين فرادة الشعب اليهودي والرغبة في أن يكون كسائر الشعوب، بين الميل إلى إبراز حالته اللاطبيعية والمتميزة وبين التوق إلى الطبيعي والعادي. فالفقرة السادسة تنتهي بالرغبة في أن يكون الشعب اليهودي شعباً متساوياً في عائلة الشعوب، وفي الفقرة الثامنة مفاخرة بأن اليهود أدوا واجبهم في الحرب، الأمر الذي أعطاهم الحق في الانتماء إلى الشعوب المؤسسة لعصبة الأمم المتحدة. وتتضمن الفقرة الثالثة عشرة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والفقرة الخامسة عشرة تتوجه إلى الأمم المتحدة كي تقبل إسرائيل كدولة عادية في عائلة الشعوب. وحتى إن إسرائيل تتوجه في الفقرة السابعة عشرة إلى سائر الدول العربية لإقامة علاقات حسن جوار وتعاون. وفي المقابل – ومثلما رأينا – فإن هناك رواية خاصة متفردة تقيم علاقة انتقائية بين اليهودي وأرض إسرائيل تتجاوز المكان والزمان، وتعطيه حقاً طبيعياً فيها. كيف يستوي الأمران؟ وكيف يتعايش النصان؟

من غير الضروري أن يتناقض القومي مع الكوني، والخاص مع العام. فالأفكار الكونية لحقوق الإنسان نشأت أساساً في دول قومية، إلاّ إن الحالة اليهودية، مثلما تشير هي إلى نفسها، لم تكن حالة طبيعية. ومن أجل أن يتمازج القومي بالكوني، وكي تنسجم الحالة اليهودية مع الحالة الإنسانية، كان لا بد من القفز عن الفلسطيني

107 أمنون روبنشتاين، «القانون الدستوري في دولة إسرائيل» (تل أبيب: شوكن، ط6، 2005)، (بالعبرية)، ص 54.

108 Erik Cohen, «Israel As a Post-Zionist Society,» in *The Shaping of Israeli Identity: Myth, Memory and Trauma,* edited by Robert S.Wistrich, and David Ohana (London: Frank Cass, 1995), pp. 156-166.

ومـن تغييبـه، إذ بتغييبه يغيـب الجانب الكولونيالي التوسـعي الفضائحـي للصهيونية ضمـن محاولـة لإبـراز جانبها «التحـرري»، فتصبح حركة تحرر بصفتيـن هما: تحرر مـن الغرب اللاسـامي الذي يرفض وجود اليهودي، وتحرر مـن الدولة الكولونيالية. وبالتالـي، يصبـح غيـاب الوجـود الفلسـطيني عن النص حالـة في منتهـى الضرورة. فالنص منشغل بتاريخه – من أين أتى – من التوراة، من المهجر، من الكارثة، من وعد بلفور، وهذا كله يؤسس حقه في تقرير المصير والسيادة. وهو غير مؤهل (عدا حقيقة كونه غير راغب) لأن يرى أمامه الشـعب الفلسـطيني. إن رؤية هذا الشعب أمامه كان من الممكن أن تحجب عنه تواصله مع الغربي والعالمي، مثلما يريد أن يراه.

ج) إعلان الدولة – والسلسلة القانونية

طـوال فتـرة الانتـداب البريطانـي على فلسـطين، كان المرسـوم الملكي لسـنة 1922[109] يشـكل المرجعيـة العليـا والأخيـرة لعمليـة التشـريع القانوني فـي البلد. ويحضر السـؤال من أين تسـتمد دولة إسـرائيل وإعلانها مصدرهما وشرعيتهما: هل هناك جذع قانوني معين تستمد منه شرعيتها، أم إن قيامها يشكل حالة قانونية جديدة لا تسـتمد شـرعيتها ومرجعيتها إلاّ من ذاتها؟ بمعنى آخر، تطرح الوثيقة سؤالاً يتعلق بـ«هويـة» كاتـب النص: مَن يعلن الدولة؟ يلاحظ القارئ أنه حتى الفقرة العاشـرة لا يفصـح النـص عن كاتبـه، كما لو أن النص حاضـر قبل كاتبه والحقيقـة موجودة قبل صاحبها وقبل مكتشفها. وفقط في الفقرة الحادية عشرة، يماط اللثام وتظهر الـ«نحن» للمرة الأولى، إذ يرد في النص:

> وبالتالـي، فقـد اجتمعنـا، نحـن أعضـاء مجلس الشـعب، ممثلي الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية، ويوم انتهاء الانتـداب.... ونعلـن بهـذا إقامة دولـة يهودية في أرض إسـرائيل، هي دولة إسرائيل.

109 روبنشتاين، مصدر سبق ذكره، ص 43 – 53.

إن التأمل في هذه الـ «نحن» يقود إلى الملاحظة أن الجسم الذي يعلن الدولة وإقامتها هـو يهـودي، وهو أمر غير مفاجئ، لكن من المهم الإشـارة إليه. وهذا الجسـم الذي يعلن الدولة ليس مجرد جسـم يهودي، بل هو جسـم يهودي يمثل اليهود في «أرض إسـرائيل» وفي المهجر أيضاً. ومن الجدير بأن نذكر هنا أنه خلال الشـهر الذي سـبق إعلان الدولة، كان المجلس القومي (هفاعد هلئومي)، وهو يمثل الييشـوف منذ سـنة 1920، والوكالـة اليهوديـة وهـي تمثل يهود العالم أينما يكونوا منذ سـنة 1929 تطبيقاً لصك الانتداب، قررا أن يشـكلا معاً هيئة من 37 عضواً تحت اسـم مجلس الشـعب (موعيتست هعام). إذاً، مجلس الشعب هو الـ «نحن» الذي يعلن الدولة، الأمر الذي يعني أنه منذ البداية تسـتمد الدولة إعلانها ووجودها من خارجها – من جسـم عالمي خارج الدولة، والتزاماته الأولى ليست للدولة ولا لسكانها ولا حتى لسكانها اليهود، وإنمـا نحـو الأمـة اليهودية الكونيـة أينما تكن. إن أحداً لم يخول مجلس الشـعب أن يبادر بهذا الإعلان، ولو كان مشكّلاً من هيئتين (المجلس القومي والوكالة اليهودية) كانت سلطات الانتداب تعترف بهما كونهما تحملان صفة تمثيلية لليهود.

يعتبـر المنظـرون القانونيون في إسـرائيل أن قيام الدولة يشـكل نقطة قطيعة مع أسـس النظام القانوني السـابق، وأن إعلانها لا يستمد مشـروعيته ومرجعيته القانونية مـن أي مرجعيـة أُخـرى. إذ يفصح عـن صلاحياتـه ويعلنها، ليخلق شـيئاً من العدم. فـ «النحـن» فـي الفقـرة الحادية عشـرة هي نفسـها التي تقـوم في الفقرة الثانية عشـرة بإعلان كيفية بناء مؤسساتها، فقد ورد فيها ما يلي:

> إننـا نقـر أنه بدءاً من لحظة انتهاء الانتداب، الليلة، صباح السـبت الموافق فيه 51 أيار / مايو 8491، حتى موعد إقامة المؤسسات المنتخبة والدائمة للدولة، بموجب الدسـتور الذي سـتضعه الجمعية التأسيسـية المنتخبة، وفي موعد أقصاه 1 تشرين الأول / أكتوبر 8491، يقوم مجلس الشعب بوظيفته كمجلس الدولة الموقت، في حين أن الجسم التنفيذي

للمجلس – «إدارة الشعب» – سيقوم بدور الحكومة الموقتة للدولة اليهودية التي ستدعى إسرائيل.

هنا تكمن لحظة «الخلق القانوني»،[110] وباللغة القانونية هنا تكمن «النورما الأساسية»، أو «المعيار الأساسي» (grundnorm) للدولة وللنظام القضائي، بحسب تعبير هانس كيلسن.[111] فهذه «النحن» هي التي تحوي الصلاحيات الأولى كلها وتحملها، وهي مصدر الشرعية، إذ إنه في هذه اللحظة يقوم الجسم الذي أعلن قيام الدولة (مجلس الشعب)، وهو الذي كان شكّل نفسه بنفسه، بإنشاء هيئة اسمها مجلس الدولة الموقت، ويقرر أنه هو ذاته سيكون مجلس الدولة الموقت هذا، وهو الذي يقرر الجهة (الجمعية التأسيسية المنتخبة) التي ستقوم بصوغ دستور الدولة. بكلام آخر: يمنح الصلاحية لنفسه كي يكون «البنية التحتية» التي سيُشيّد عليه النظامان الدستوري والقضائي لاحقاً.

د) إشكالية الدستور في إسرائيل

من أجل فهم إشكالية الدستور في إسرائيل ودوره في الحياة القانونية والسياسية، لا بد من مدخل مقتضب بشأن موضوع الدستور ودستورية الحكم، علماً بأن المفهومَين لا يتطابقان، إذ تشير فكرة دستورية الحكم إلى وجود قيم معينة يجب أن يتضمنها دستور الدولة (وهي قيم مثل حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون والفصل

110 بشأن موضوع «الخلق القانوني» الذي يؤسس نفسه من العدم، انظر:
Ulrich Preuss, «Constitutional Powermaking for the New Polity: Some Deliberations on the Relations between Constituent Power and the Constitution», in *Constitutionalism, Identity, Difference and Legitimacy: Theoretical Perspectives*, edited by Michael Rosenfeld (Durham: Duke University Press, 1994), pp. 143-165.

111 Hans Kelsen, *General Theory of Law and State* (New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 2006);

Hans Kelsen, *Pure Theory of Law* (Berkeley, California: University of California Press, 1978); Graham Hughes, «Validity and the Basic Norm»*, in Essays in Honour of Hans Kelsen*, edited by *California Law Review*, vol. 59, no. 3 (1971).

بين السلطات)، في حين أن الدستور الفعلي للدولة قد يتضمن أحكاماً تتعارض مع هذه القيم وتكون بالتالي «غير دستورية».

من الجدير بالملاحَظة، بدايةً، أن ثمة توتراً دائماً بين الدستور والفكر الليبرالي. إذ تعني الديمقراطية، بمعناها الكلاسيكي على الأقل، حكم الشعب (وهذا يفترض وجود مجموعة من السكان معرفة بأنها شعب)، وبالتالي تعني حكم الأغلبية. فما تقرّه الأغلبية هو القانون الذي يجب أن يسري مفعوله. أمّا الدستور، فيفترض أن هناك أموراً، مثل الحقوق الفردية الأساسية للمواطنين، تقع خارج اللعبة وخارج صلاحيات الأغلبية، أي أنها تصادر مجالاً معيناً، أو نوعاً معيناً من القرارات من يد الأغلبية. لذا يُطرح التساؤل التالي: بأي حق يمكن وضع حدود لصلاحيات الأغلبية؟ وما هي الهيئة التي تستطيع أن تراجع صلاحية البرلمان الذي يمثل هذه الأغلبية – وأن تلغي قوانينه التي تتعارض مع الدستور وبأي منطق؟

وتُعتبر إحدى هذه الإجابات ما بات يُعرف بنظرية «اللحظة الدستورية» بحسب بروس أكيرمان.[112] وتفيد هذه النظرية بأن هناك لحظات مهمة وتاريخية ومفصلية، يمارس فيها الشعب نوعاً آخر من العمل السياسي، ويشرّع لا لنفسه فقط، بل لأجيال لاحقة أيضاً. وفي هذه «اللحظات الدستورية» ينسى الناس لحظتهم ولا يتلهون بمصالحهم السياسية المباشرة، بل يكتبون تشريعات للمستقبل البعيد، كأنهم يشرِّعون لغيرهم متعالين عن مصالحهم الآنية المباشرة. وفي هذه اللحظات هم لا «يلعبون» سياسة، لكن يضعون قوانين اللعبة السياسية كي يستطيعوا اللعب لاحقاً. وبالتالي، هناك مستويان للعمل السياسي: هناك مستوى العمل السياسي اليومي العادي في الصراع على المصالح، وهذا يعبّر عن نفسه في تمرير القوانين العادية في البرلمان. لكن هناك نوعاً آخر، أسمى وأرفع، وأكثر تاريخية ويتطلب مسؤولية أكبر، هو لحظة العمل السياسي في «اللحظة الدستورية». وغالباً ما تكون هذه اللحظة ثورة

112 Bruce Ackerman, *We the People*: *Foundations* (Harvard, Massachusetts: Harvard University Press, 1993).

جديدة، أو تأسيساً لدولة جديدة. وهذا ما يبرر حقيقة أن تكون للقوانين والتعليمات التي توضع في مثل هذه اللحظة قيمة خاصة، بحيث تخضع القوانين الأُخرى التي تأتي لاحقاً لمنطق هذه اللحظة وتشريعاتها.

تلتقي هذه النظرية مع نظريات أُخرى تركز على فكرة «النورما الأساسية» لهانس كيلسن السابقة الذكر. وعادة، يمكننا أن نبرر سريان مفعول تشريع ثانوي عن طريق رده إلى أصوله، أي عن طريق الإشارة إلى أنه ارتكز على تشريع رئيسي، أو على قانون سنه البرلمان. وإذا سألنا على ماذا اعتمد القانون نفسه، لأمكننا أن نرد أنه استند إلى الدستور الذي يقر صلاحية البرلمان بتشريع مثل هذا القانون. لكن لو تساءلنا عن المصدر الذي يستمد منه الدستور صلاحيته، نلاحظ أن السلسلة القانونية تقترب من نهايتها وتقترب من الهاوية. وهذا يعني أنه إذا توغلنا أكثر، سنصل إلى نقطة معينة يتعذر فيها إيجاد جواب قانوني عن مصدر الصلاحية، فندخل إذ ذاك في مجالات السياسة والتاريخ. فإذا سألنا، مثلاً، مَن صاغ الدستور، لقلنا مجلس الثورة، أو مجلس الدولة الموقت، أو الهيئة التأسيسية، لكن مَن أعطاها الحق؟ لا جواب قانونياً على هذا السؤال. هناك نقطة معينة مفترضة خيالية أو وهمية، لكنها ضرورية لفهم المبنى الدستوري، وهذه النقطة توصل ما بين التاريخ/ السياسة والقانون، بين الثورة والدولة، وهو ما يمكن الإشارة إليه على أنه «النورما الأساسية».

عادة، هناك هيئة معينة تظهر في لحظات الفراغ القانوني (بعد الثورة، بعد الاستقلال، إلخ) تتركز فيها الصلاحيات من دون أن تُمنح إياها، بل إنها تمنحها لنفسها، والامتحان الوحيد للصلاحيات هو التاريخ. أو لنقل الأيام المقبلة هي التي ستبرهن ما إذا كانت هذه الهيئة بحق وحقيقة ذات صلاحيات، وامتحانها الأول والأخير يكمن في قدرتها على فرض القوانين التي تسنّها. ويسمي القانون الدستوري الهيئة التي تضع دستور البلد الهيئة التأسيسية. فهي تخلق النظام القانوني من العدم، ولا ترتكز على أي شيء يسبقها، وإنما ترتكز على ذاتها وعلى شرعيتها التاريخية والأخلاقية، وهي سيدة نفسها ولا سيادة عليها. وعادة، تستعمل الهيئة التأسيسية

صلاحيتها مرة واحدة فقط، إذ تضع الدستور وطرق تغييره، أي الإطار العام للعمل السياسي والتشريعي، ثم تختفي عن مسرح التاريخ. وبعد إقرار الدستور، يكون الجميع خاضعاً له، ولن يعود هناك جسم آخر يعمل في فراغ دستوري، فكل جسم سيقوم بأي عملية تشريع لاحقاً، ستجري محاسبته والتعامل معه في ضوء الدستور الذي جرى وضعه.

كيف يؤثر هذا الفرق النوعي بين اللحظة التأسيسية أو اللحظة الدستورية من ناحية، وبين السياسة العادية والتشريع القانوني من ناحية أُخرى، في إشكالية الدستور في إسرائيل، وفي فهمنا لعلاقة الدستور بالسياسة في الحالة الإسرائيلية؟

لم يرد في وثيقة إعلان الدولة ماهية صلاحيات مجلس الدولة الموقت الذي قُررت إقامته. وبالتالي، وعلماً بأن هذا المجلس هو نفسه مجلس الشعب الذي أعلن الوثيقة، فإنه سيد نفسه وهو يحدد صلاحياته بنفسه. فقام فوراً، في 19 أيار/ مايو 1948، بإصدار «أمر أصول الحكم والقانون»،[113] منح فيه ذاته صلاحيات تشريعية (بما فيها إعلان حالة الطوارئ)، وأقر صلاحيات الحكومة الموقتة التنفيذية، وأعلن استمرار القوانين الانتدابية بما لا يتعارض مع التغيير الناشئ عن إعلان الدولة. وبعد أن منح المجلس نفسه هذه الصلاحيات التشريعية، قام في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 بإصدار «أمر انتخابات الجمعية التأسيسية» أوضح فيه نظام الانتخابات المنويّ إجراؤها وفقاً لوثيقة إعلان الدولة. وفي 13 كانون الثاني/ يناير 1949، أي قبل أيام قليلة من الانتخابات التي تحددت في 25 من الشهر نفسه، أصدر مجلس الدولة الموقت «أمر الانتقال إلى الجمعية التأسيسية»، والذي نص فيه على أن الجمعية التأسيسية التي ستقام بعد الانتخابات ستحل محل مجلس الدولة الموقت وستتمتع بصلاحياته، الأمر الذي يعنى أن الجمعية التأسيسية التي ستُنتخب ستكون صاحبة

113 يعني «الأمر» هنا تشريعاً بدرجة قانون (ordinance) صادراً عن السلطات الإسرائيلية في مرحلة ما قبل تشكيل الكنيست الأول، وكان يصدر تحت هذه التسمية عن المندوب السامي البريطاني خلال الانتداب. انظر نص الأمر باللغة الإنكليزية في:

http://www.knesset.gov.il/review/data/eng/law/kns0_govt-justice_eng.pdf

الصلاحيات في كلا المجالين: الصلاحية التشريعية، علماً بأن مجلس الدولة الموقت نقل إليها هذه الصلاحية؛ الصلاحية لكتابة دستور الدولة، علماً بأنها مُنحت هذه الصلاحية مباشرة في وثيقة إعلان الدولة. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الازدواجية في جسم واحد لم تنشأ تماماً وفقاً للوثيقة، إذ كانت هذا الأخيرة قد أقرت من حيث المبدأ إقامة جسمين أو هيئتين، الواحدة تعنى بصوغ الدستور، والأُخرى تكون لها صلاحيات تشريعية عادية، وكان من المفروض أن تكون هاتان الهيئتان منفصلتين من حيث الصلاحية، وطرق العمل، والشخوص الحاضرة في كل منهما.

على كل حال، كان أول عمل قامت به الجمعية التأسيسية سريعاً (16 شباط/ فبراير 1949) بعد انتخابها إقرار «قانون الانتقال» الذي بموجبه تحولت إلى ما سمّته الكنيست الأول، مؤكدة بذلك الجمع بين صلاحيتها كهيئة أوكل إليها وضع دستور للدولة، وبين صلاحيتها كهيئة تشريعية عادية. غير أن الكنيست الأول لم يستطع وضع دستور لإسرائيل لعدة أسباب سنعرضها بعد قليل. فأقرّ في 13 حزيران/ يونيو 1950 حلاً وسطاً عُرف باسم «اتفاق قرار هراري» (على اسم عضو الكنيست يزهار هراري الذي بادر إليه) نص على أن تُعدّ لجنة الدستور والقانون والقضاء الدستور في فصول منفردة يقرّ الكنيست كل واحد منها تباعاً كقانون أساسي إلى أن تنهي اللجنة عملها، فتجمع كل القوانين الأساسية لتشكل دستور الدولة.[114]

لم يسنّ الكنيست الأول أي قانون أساسي، وإنما خلال الأعوام اللاحقة، جرى إقرار عدد من القوانين الأساسية أشير إليها بالاسم على أنها كذلك. لكن في كثير من الحالات، لم تحتوِ هذه القوانين على بنود تحصين ولم تُقرّ بأغلبية خاصة، وبالتالي

114 روبنشتاين، مصدر سبق ذكره، ص 37.

للتوسع في قضية المبنى الدستوري للدولة، انظر:

Gideon Sapir, *The Israeli Constitution: From Evolution to* Revolution (New York: Oxford University Press, 2018).

وفيما يتعلق بالمبنى الدستوري وعلاقة الدولة بالمواطنين الفلسطينيين بصورة خاصة، انظر:

Mazin Masri, *The Dynamics of Exclusionary Constitutionalism: Israel as a Jewish and Democratic State* (Bloomsbury: Hart Publisher, 2018).

من الممكن من حيث المبدأ تغييرها عن طريق أغلبية عادية. ومن ناحية ثانية لا تشير هـذه القوانيـن إلـى أنـه في حالة تعـارض بينها وبيـن أي قانون عادي، فـإن تعليمات القانـون العـادي تُصبح لاغيـة. وعليه، من غير الواضح ما هـي الخاصية التي تحظى بها هذه القوانين كي تُعتبر قوانين أساسية؟ فإذا كان الجسم نفسه (الكنيست) يستطيع بالإجراء نفسه وبالأغلبية نفسها أن يقر القوانين الأساسية، فما هي خاصيتها؟[115]

وفي المقابل، من الجدير بأن نسجل أنه في 5 تموز/ يوليو، أي بعد أقل من شهر من تبنّي الكنيست اقتراح هراري بشأن القوانين الأساسية، شرّع أحد أهم القوانين، إن لـم يكـن أهمها على الإطلاق، وهو قانون العودة.[116] وعلى الرغم من أهميته، فإن الكنيست لم يعتبره قانوناً أساسياً.

على أي حال، وبسبب عجز الكنيست الأول عن إقرار دستور للدولة، كان عليه أن يقـوم بتكـرار الخطـوات المتمثلة في «أمر الانتقال إلى الجمعية التأسيسـية» لسـنة 1949، وفـي «قانون الانتقال» للسـنة نفسـها السـابقي الذكر، سـعياً منـه للحفاظ على تواصل السلسلة الدستورية التي أنشأتها وثيقة إعلان الدولة. فأقرّ، في 4 نيسان/ أبريل 1951، قبيـل الدعـوة إلـى انتخابات الكنيسـت الثاني، «قانون الانتقال إلى الكنيسـت الثاني» لسنة 1951 الذي تضمن الآتي:

- استمرار ولاية الكنيست الأول حتى التئام الكنيست الثاني؛
- منح الكنيست الثاني جميع الصلاحيات التي يتمتع بها الكنيست الأول؛
- النص، فور التئام الكنيست الثاني، على أن يقرأ أي قانون ذكر الجمعية التأسيسية أو الكنيست الأول، كما لو أنه ذكر الكنيست الثاني (إلاّ إذا دلت القرينة على غير ذلك)؛

---

115 انظر أيضاً لدى روبنشتاين فصل النظام القانوني (مكانة القوانين الأساسية في هرم التشريعات). للاستزادة والتوسع في موضوع الدور الثنائي للكنيست كمشروع قوانين وحيثية تأسيسية في الوقت نفسه، انظر:

Claude Klein, «A New Era in Israel's Constitutional Law,» *Israel Law Review*, vol. 6, issue 3 (1971), p. 376.

116 روبنشتاين، مصدر سبق ذكره، ص 45.

– تأكيد أن قانون الانتقال إلى الكنيست الثاني يسري على الانتقال إلى الكنيست الثالث وإلى كل كنيست يليه، إلاّ إذا صدر قانون لاحق في الموضوع ذاته.

من الضروري الآن العودة إلى الأسباب التي حالت دون أن تقر الجمعية التأسيسية الدستور والتمعن في دلالات هذا الأمر السياسية. ومن المعروف أن معارضة لمثل هذه الخطوة في مداولات الجمعية التأسيسية أتت من القوى الدينية[117] التي خشيت من تثبيت الانتصار الذي حظيت به الصهيونية بإقامة الدولة، وتحويله إلى وضع ثابت ونهائي. فمثلما رأينا، كانت لحظة إقامة الدولة واحدة من أكثر اللحظات التي تراجعت فيها القوى الأرثوذكسية اليهودية، وكانت في موقع ضعيف جداً، وبالتالي رأت أن ليس من الحكمة وضع دستور في مثل هذه الأوضاع من شأنه أن يكون دستوراً علمانياً يكتفي بمراعاة القوانين الدينية.

لكن جزءاً آخر من المعارضة كان على أساس مختلف تماماً. إذ إن قيام دولة إسرائيل لم يشكل نهاية المشروع الصهيوني، وإن كان حلقة مهمة في المشروع، ما دام هدفه تجميع أكثر ما يمكن من يهود العالم في فلسطين، استمراراً لفكرة لمّ الشتات ونفي المنفى. فإسرائيل دولة اليهود، كل اليهود؛ لا اليهود في إسرائيل فقط، بل في العالم كافة أيضاً. والمنتفعون من الدولة، أو اليهود الذين قامت الدولة لتخدمهم موجودون في أكثريتهم خارجها. بالتالي، من غير المنطقي أن يجري وضع تصور لشكل الدولة ودستورها وتكبيل يد «مواطني الغد» بدستور لم يكونوا شركاء فيه. إذ إن الجمعية التأسيسية المنتخبة فقط من القاطنين ضمن حدود الدولة لا تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية في مجملها. وبمعنى من المعاني فإن الكنيست ما هو إلاّ مؤتمن على «أرض إسرائيل» ومصالح الشعب اليهودي، في حين أن المالك الحقيقي وصاحب الحق موجود خارج البلد.

117 المصدر نفسه، ص 37.
كذلك يمكن مراجعة سليم سلامة، «قوانين الأساس وسؤال الدستور»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 59 (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015)، ص 18.

إن هذا الأمر يعني من حيث الدلالة السياسية أن مشروع إقامة الدولة هو مشروع مستمر أبداً. إذ إن الثورة لم تنتهِ ولم تحقق أهدافها بعد، والدولة لم تقم تماماً ونهائياً، وإنما مشروع إقامتها هو مشروع مستمر: سيكون هناك دائماً لمّ شتات واستيعاب مهاجرين، وسيكون هناك دائماً حاجة إلى بناء مستعمرات جديدة ومصادرة أراضٍ عربية جديدة، وكذلك إلى نفي الفلسطيني وإقصائه. وبالتالي، يمكن فهم ديناميكية العلاقة في إسرائيل بين السياسة والقانون كديناميكية بين جدل الثورة والدولة، بين فوضى القوة وقانونية الدولة، بين الطابع الإثني– الديني الذي أفصح عن نفسه في وثيقة إعلان الدولة وبين المبنى المؤسساتي–المدني الدولاني الذي يحوي بداخله غير اليهود وهو ملزم بالعمل لمصلحتهم. فالثورة تخاف من تسليم أوراقها إلى الدولة، والإثني يرفض أن يسلم رقبته تماماً إلى الدولة المدنية التي تحوي داخلها غير اليهود، أي الفلسطينيين الباقين في وطنهم. ومن غير المعقول أن تحفر الثورة قبورها بأيديها بنقل مركز اتخاذ القرار من المؤسسات القومية اليهودية التي أقامت الدولة وأعلنت استقلالها إلى مؤسسات الدولة التي تحوي غير اليهود.

سياسياً فإن هذا الأمر يعني وجود تزاوج دائم بين منطق الثورة التي ترفض أن تنتهي، وبين المنطق المؤسساتي للدولة التي تفرض قيوداً على الثورة نفسها. وبهذا المعنى يمكن رؤية إقامة دولة إسرائيل في الوقت نفسه كإنجاز كبير للصهيونية وكبداية أزمتها. فحتى تلك اللحظة عمل المشروع القومي – الإثني – الديني اليهودي من دون قيود قانونية، وكان يقرر لنفسه وبنفسه، أمّا عندما أقام الدولة، فإن هذه الأخيرة أصبحت ملزمة تجاه مواطنيها وليس تجاه اليهود فقط. إن ثنائية الدولة/ الثورة هذه ورفض القبول بمؤسسات الدولة كمرجعية نهائية تجلت في كثير من المناسبات.

كانت إحدى هذه المناسبات عندما اغتال يغآل عمير رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين. ومن الأسباب الرئيسية التي ساقها القاتل، فإنه لم يذكر قرار الانسحاب من الأراضي المحتلة فحسب، بل ذكر هوية الجسم الذي اتخذ القرار أيضاً، وهو الكنيست الإسرائيلي الذي يضم في صفوفه نواباً عرباً. ففي نظره، لا يعقل أن يوكل

مصير اليهود إلى أيادٍ غير يهودية، أي ليس من المعقول أن تتنازل الأجسام اليهودية المؤسِسة (الثورية) عن حقها في اتخاذ القرار لمصلحة المؤسسات الدولانية، وضمنها الكنيست. وضمن هذه الرؤية، تصبح دولة إسرائيل إنجازاً للصهيونية من ناحية، وخيانة لطهارة الثورة القومية من ناحية أُخرى.[118]

وفي هذا السياق، لا يُعدّ منطق يغآل عمير غريباً تماماً، لأنه إلى حد كبير يمثل منطق المؤسسة برمّتها. فقد أخرجت إسرائيل كثيراً من الأمور من صلاحيتها المباشرة وأوكلت إدارتها إلى أجسام «خاصة»، كي لا تخضع هذه الأجسام للمحاسبة القانونية التي من المفروض أن تسري في كل دولة قانون. ومثلما هو معروف، فإن قضايا رئيسية ومهمة وحيوية، مثل قضايا الأراضي والاستيطان والهجرة، يجري ترتيبها وتمويلها والتخطيط لها في مؤسسات «خارج» الدولة، مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. إن إبقاء هذه المؤسسات إلى درجة كبيرة خارج القانون، واعتبارها مؤسسات خاصة، يزيحان عن كاهل الدولة مسؤوليات عديدة تجاه مجمل مواطنيها، ويشكلان تعبيراً معيناً عن استمرار «الثورة»، وعن وفاء لليهود كأمة فوق الجغرافيا عبر «خيانة» مؤسسات الدولة.

أمّا من ناحية دستورية قانونية، فإذا شئنا استعمال مصطلحات أكيرمان لقلنا إنه، بمعنى من المعاني، من الصعب جداً العثور على «اللحظة الدستورية» في الحالة الإسرائيلية، ومن الصعب إيجاد الخط الفارق الذي يميز السياسة اليومية العادية الخاضعة للمساومة السياسية والمصالح الآنية من «السياسة العليا» أو السياسة التي تدير صنع القرار في «اللحظات الدستورية»؛ تلك اللحظات المميزة والخاصة والاستثنائية التي يتم فيها رسم حدود الملعب السياسي، وتُقرّ فيها قوانين اللعبة نفسها. فكون الكنيست يقر القوانين العادية والقوانين الأساسية بالإجراء العادي نفسه، يخلق نوعاً من البلبلة ويشجع على اختلاط المستويات، وعلى إمكان حدوث

118 بشأن تبرير يغآل عمير في هذا الصدد يمكن مراجعة: ليف غرينبرغ، «ذاكرة في خلاف: أسطورة، وقومية وديمقراطية: تأملات في إثر مقتل رابين» (جامعة بئر السبع، 2000) (بالعبرية)، ص 130، 145، 160.

عمليات مقايضة بين مختلف المستويات. فإذا أرادت الأغلبية أن تحصل على إنجاز مـادي عينـي، فإنـه يمكنهـا أن تبدي اسـتعداداً لدفع ثمن دسـتوري لفئـة معينة داخل الكنيسـت. و«العملـة» المتداولـة داخل الكنيسـت هي العملة نفسـها التي بواسـطتها يجري «شراء» قوانين أساسية، أو قوانين عادية.

يعنـي هـذا الوضـع دسـتورياً أنه لا يوجـد هناك أشـياء مفروغ منهـا تقع خارج المسـاومة اليوميـة. إذ لا توجـد قوانيـن للعبة غير خاضعة للتغييـر، الأمر الذي يخلق وضعاً من عدم الثبات والاسـتقرار، ويوحي لكل فريق بأن كل شـيء، بما فيه قوانين اللعبة الأساسـية، مفتوح للتغيير والمسـاومة. بمعنى ما: فإن مشروع الدولة لم يكتمل بعد، وحتى الآن لم تعرّف عن حدودها السياسية، ولـم تعرّف تماماً مَن هم مواطنوها، والجمعيـة التأسيسـية لم تُنـهِ عملها بعد. إذاً، تُعتبر إسـرائيل دولة في طور التأسـيس المسـتمر، تعيش كأنها ثورة مسـتمرة، وكأنها دائماً في لحظة «الخلق» الأولى. ولعلها ليست مجرد مصادفة أن يقود الكنيست الإسرائيلي (بصفته هيئة تأسيسية، أي بصفته مشروعاً للدستور) سنة 2018 ليطل علينا من جديد بقانون أساس: القومية الذي يعيد ويتيح ويعلن تأسيس إسرائيل من جديد، كأننا نعيش زمن الثورة، وكأن الدولة لا تزال في مراحل تأسيسها.[119]

---

119 انظر قانون القومية في موقع الكنيست (نص إنكليزي)

https: //www.timesofisrael.com / final-text-of-jewish-nation-state-bill-set-to-become-law/amp/

وللنص العربي انظر (ترجمة غير رسمية):

https: //www.aa.com.tr / ar / %D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1 / %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%B6%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%86%D8%B5-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9/1208172

رابعاً: علاقة إسرائيل اليوم بإسرائيل الأمس

عند دراسة إسرائيل، مثلما هي الحال في دراسة أي دولة، يجب فهم الأسس الأيديولوجية والعوامل التاريخية المحيطة التي أدت إلى نشوئها. إذ لا يمكن فهم الحاضر بجميع مركباته من دون فهم التاريخ الذي قاد إليه، إلاّ إن فهم التاريخ ليس كفيلًا وحده لفهم الحاضر، بل يجب رصد كل الواقع بتفصيلاته المملة أحياناً، والانتباه إلى المصادفات والكوارث والمفاجآت. ومع ذلك، ومن دون أي رغبة في حصر إسرائيل الحالية في تاريخها، ومع ضرورة أخذ منتهى الحذر، يمكننا أن نشير إلى بعض الخطوط العريضة التي تربط إسرائيل اليوم بإسرائيل الأمس، وتُظهر أهمية دراسة الخلفية التاريخية والأيديولوجية لقيام هذه الظاهرة.[120]

أ) الطابع المركزي للدولة

لقد أُنشئت إسرائيل بناء على «خطة» مع «سبق الإصرار»، وفي ظل غياب عوامل موحدة متجانسة تجمع اليهود من مختلف بقاع الأرض. فولدت الحاجة إلى فرض هذه الوحدة من أعلى إلى أسفل، أي أن تفرضها النخب الحاكمة على مجمل الفئات العرقية والإثنية. ولا يزال لهذا التوجه بعض اللمسات على المجتمع والدولة في إسرائيل، نذكر منها طريقة الانتخاب ونظام الحكم، إذ تُعدّ إسرائيل وحدة انتخابية واحدة وطريقة الانتخاب فيها نسبية ومتساوية. ولا توجد انتخابات مناطقية في إسرائيل، والبلد كله يُعتبر منطقة انتخابية واحدة. وفي مقابل هذه المركزية، فإن نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيلية كانت، ولا تزال، منخفضة جداً، وتراوحت في تاريخ إسرائيل بين 1٪ و2٪. وجرى رفعها مؤخراً لتصل لأول مرة إلى 3,5٪. إن

120 كمدخل مفهومي وإطار تحليلي للتطورات الجارية في إسرائيل في العقد الأخير، وصعود اليمين الجديد الذي يحاول الاستيلاء لا على السلطة فقط، بل على الهيمنة الأيديولوجية في المجتمع أيضاً، راجع: رائف زريق، «قراءة في الراهن الإسرائيلي»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 106 (ربيع 2016)، ص 11.

هذه النسـبة المتدنية تعود إلى الرغبة في تمكين الفئات جميعها من أن تعبّر عن ذاتها السياسـية والثقافيـة، وبالتالـي فإن النظام السياسـي الإسـرائيلي هو مزيـج من فائض التعددية الحزبية والإثنية من ناحية، ومركزية الحكم من ناحية أُخرى.

فضلاً عن ذلك، فإن الطابع المركزي يظهر أكثر ما يظهر في كل ما يتعلق بسياسة الأراضـي في إسـرائيل والتـي تتم إدارتها عن طريق إدارة أراضي إسـرائيل، علماً بأن الأغلبية العظمى من الأراضي في إسرائيل هي أراضٍ عامة (93٪)،[121] وتدار بشكل مركـزي من أجسـام وهيئـات مركزية مرتبطة مباشـرةً بجهاز الحكومة والمؤسسـات القومية اليهودية، مثل الوكالة اليهودية وهكيرن هكييمت. طبعاً إسـرائيل اليوم ليسـت إسرائيل سنة 1948، وفي مجال الأراضي هناك ميل إلى الخصخصة، وهناك ميل إلى منح السـلطات المحلية صلاحيات أكثر وأوسـع، ومن المهم، رصد هذه التطورات وتبصّـر إمكانـات تطورها من أجل معرفة إلى أين وصلت هذه العملية، وما هي آفاق تطورها مستقبلاً.

ب) ماذا تبقّى من الخطاب الاشتراكي

مثلمـا أشـرنا فـي عدة مواقـع، فإن المشـروع الصهيونـي كان ذا طابـع مركزي وشـمولي وعضـوي، وهـو طابع يمتـاز فيه الفكر الاشـتراكي (عدا العضـوي طبعاً). وخـلال أعـوام الدولة الأولى، سـادت أفـكار وممارسـات ذات طابع اشـتراكي برز فيهـا التكافـل والتعاضد الاجتماعي والاقتصادي. لكن ما الذي تبقّى من هذا كله في

121 لنظرة من داخل المؤسسة بشأن سياسة الأراضي، راجع:

Rachelle Alterman, *Planning in the Face of Crisis* (London: Routledge, 2002).

لنظرة أكثر نقدية، انظر: يفتاحئيل، مصدر سبق ذكره. وبشأن سياسة الأراضي للاستيلاء على أملاك الفلسطينيين أساساً، انظر:

Sandy Kedar and Geremy Forman, «From Arab Land to ‹Israel Lands›: The legal Dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the Wake of 1948,» *Environment and Planning*, vol. 22, no. 6 (2004), pp. 809-830.

راسم خمايسي، «أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان»، «قضايا إسرائيلية» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للسياسات الإسرائيلية، 2014)، العدد 54، ص 13.

إسرائيل في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟

اقتصادياً، من الواضح أن إسرائيل خطت خطوات عديدة بعيداً عن النموذج الاشتراكي، وإن كان لا يزال هناك بعض الجزر المتباعدة من هذا النموذج (التأمين الصحي الإجباري أحدها). فبعد ستة عقود من تأسيس إسرائيل، سارت في اتجاه خصخصة معظم مرافقها الاقتصادية، من البريد وشركات النقل والطيران، وشركة الكهرباء وغيرها، في حين أن الهستدروت التي كانت واحدة من أكبر المشغلين في الدولة والعمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي انهارت انهياراً شبة تام. وسيكون من المفيد لأي بحث مستقبلي تتبّع هذا القول، ورصد علاماته الفارقة، ومحاولة تقييم ما تبقّى من القيم الاشتراكية والتكافل الاقتصادي والاجتماعي.[122]

ربما يكون من المفيد مقارنة الليبرالية الاقتصادية في إسرائيل بالليبرالية السياسية، لأن ليس من الضروري أن تسير الاثنتان جنباً إلى جنب. فبينما يمكن الإشارة بوضوح إلى حدوث لبرلة اقتصادية بشكل متزايد منذ أواسط الثمانينيات حتى اليوم، يبدو كأن الأمر مركب فيما يتعلق باللبرلة السياسية المتعلقة بقيم الحريات الشخصية والضمانات الدستورية لهذه الحريات. فمن الممكن الحديث عن حدوث تطور في هذا المجال خلال التسعينيات، بينما نلاحظ نكسة معينة مع انهيار ما يسمى العملية السلمية واندلاع الانتفاضة الثانية في سنة 2000. ويبقى من دون شك أن المسار المختلف للبرلة الاقتصاد عن لبرلة السياسة وعلاقتهما بالتطورات الدبلوماسية –

122 لتحليل متحمس لسياسة الخصخصة النيوليبرالية، يمكن مراجعة تقرير نائب بنك إسرائيل السابق:
Zvi Eckstein and Tamar Ramot - Nyska, «Twenty Years of Financial Liberation In Israel, 1987-2007,» BIS Papers, no. 44 (2008), p. 289.

لنظرة نقدية للسياسة النيوليبرالية وسياسة الخصخصة ممكن مراجعة التقرير الذي أصدره معهد فان لير في القدس في هذا الشأن:

يتسحاك غال – نور، أمير باز – فوكس، نعوميكا تسيون (تحرير)، «سياسة الخصخصة في إسرائيل: مسؤولية الدولة والحدود بين العام والخاص» (2015)، (بالعبرية).

متوفر على الرابط التالي:

https: //www.vanleer.org.il / en / publication / privatization-policy-israel-state-responsibility-and-boundaries-between-public-and

الأمنية موضوع مهم للاستفاضة والبحث المقارن. إلاّ إنه ممّا لا شك فيه أن هذه السياسة أدت إلى ازدياد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي قادت إلى قيام حركة الاحتجاج الواسعة في إسرائيل في سنة 2011، والمطالبة بالعدل الاجتماعي، لكن حركة الاحتجاج هذه سرعان ما اختفت عن الساحة وجرى وأدها،[123] إلاّ إن من المبكر تغييب إمكان عودة حراك اجتماعي احتجاجي على خلفية طبقية اجتماعية.

ج) الارتباط بقوى خارجية

منذ البداية، كان على المشروع الصهيوني في فلسطين، ولأسباب ورد ذكرها، أن يرتكز على قوة خارجية سياسياً واقتصادياً كي يستطيع التنافس مع سكان البلد الأصليين سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. من هنا، ليس من قبيل المصادفة وجود هذا الارتباط الوثيق بكل من الوكالة اليهودية العالمية وبريطانيا والولايات المتحدة والسعي للحصول على شرعية المشروع من خلال إقامة علاقات متعددة مع العديد من الدول.

ماذا تبقّى من هذه العلاقة؟ يمكن الإشارة إلى عاملين عند النظر في هذه المسألة: أولاً، إن إسرائيل بعد سبعة عقود من قيامها، وخصوصاً بعد حرب 1967، ما زال وجودها يُعتبر اعتداء على المنطقة برمّتها. وحالة العداء هذه تزيد في شعورها بالعزلة داخل المنطقة، وترفع منسوب القلق الوجودي لدى سكانها، الأمر الذي يولد ويفاقم الحاجة إلى الاعتماد على قوى خارجية؛ ثانياً، إن إسرائيل بعد سبعة عقود من تأسيسها ليست إسرائيل سنة 1948، فهي الآن دولة قوية عسكرياً واقتصادياً، وتؤدي دوراً مهماً في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، والسياسة الغربية في المنطقة بصورة عامة. ويعني هذا أنه إذا كانت إسرائيل تحتاج إلى أميركا، فإن هذه الأخيرة، وإلى حد معين، بحاجة إلى إسرائيل. وبالتالي، فإن العلاقة مع الدول العظمى

123 لمراجعة طبيعة ومصير حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل في سنة 2012 يمكن مراجعة مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد 45 (2012)، والذي خُصص لمعالجة هذا الموضوع. عدد المجلة متوفر في الموقع الإلكتروني لمركز مدار.

أصبحت مركبة أكثر، وبحاجة إلى الأخذ في الاعتبار التطورات الجارية على جانبَي المعادلة.

د) جدل الدين والدولة

منذ البداية قام المشروع الصهيوني على علاقة ملتبسة بالدين اليهودي. وحاول من ناحية إقصاءه من أجل صوغ وبلورة اليهود كشعب، وليس كدين فقط. ومن ناحية أُخرى، امتنع من إقصائه حتى النهاية لأنه كان بحاجة إلى تعريف نفسه عن طريق الاستعانة برموز الدين ومصطلحاته. وكانت الحركات الدينية، وخصوصاً الأرثوذكسية، من جهتها، تمارس نشاطها إمّا في مواجهة الصهيونية، وإمّا في حالة تواز معها، مثلما هي الحال مع حركة أغودات يسرائيل. فهذه العلاقة الجدلية بين الدين والدولة أنتجت اتفاق «الوضع الراهن» (status quo) قبيل قيام الدولة كما أشرنا إليه سابقاً. فماذا تبقّى من هذا الاتفاق؟ يمكننا الإشارة إلى بعض هذه التطورات.

بعد عقود من وجود القوى الدينية (بشقّيها الأرثوذكسي والديني القومي) على هامش المشروع الصهيوني، استعادت هذه القوى ثقتها بنفسها وأصبحت شريكة أكبر في صوغ وصناعة السياسة في إسرائيل، وخصوصاً بعد سنة 1967، وأصبحت شريكة فعالة في حكومات إسرائيل المتعاقبة. وفي المقابل، فإن دخول القوى الدينية، وعلى رأسها القوى الأرثوذكسية، بداية الأشكنازية، ولاحقاً الشرقية مثل شاس، إلى داخل المياه السياسية، واعتمادها الكبير على ميزانيات الدولة، ولّد ردة فعل تطالب بإخضاع هذه القوى لمراقبة الدولة ومؤسساتها. وعلى سبيل المثال، المحاولات المتكررة من مجموعات علمانية إحداث تغييرات في مجالين في اتفاق «الوضع الراهن»: الأول موضوع تجنيد تلاميذ اليشيفوت في الجيش أسوة بسائر اليهود، والثاني فرض النظام التعليمي الرسمي على جميع المدارس الدينية التي تحظى بميزانيات من الدولة. بهذا المعنى فإن العقود الأخيرة تشهد عودة القوى الدينية إلى الدولة وعودة الدولة إلى محاولة السيطرة على القوى الدينية. وهناك كثير من الأبحاث في الفترة الأخيرة،

والتـي تشـير بوضوح إلى ازديـاد تأثير المنظومة الدينية في الحياة العامة في إسـرائيل في جوانب عديدة، منها القانون والجيش والتربية والتعليم.[124] يُضاف إلى ذلك أن قانـون القوميـة الذي جرى سـنّه مؤخراً (راجع أعلاه ص 64) يشـير إلى الحق الديني للشـعب اليهـودي فـي تقريـر مصيـره، وهو مـن دون شـك تجديد، لا على مسـتوى إسرائيل فحسب، بل على الفكر السياسي برمّته أيضاً.

هـ) جمع الشتات - بوتقة الصهر والمسألة الاجتماعية

لـم تلتفت الحركة الصهيونية حتى أواخر الأربعينيات إلى اليهود الشرقيين الذين يعيشـون فـي الدول العربية، ولـم تكن ترغب أو تعمـل جاهدة لإحضارهم، ذلك بأن مشـروعها كان مزيجاً من المشـروع الإثني والكولونيالي الغربي الاستعلائي معاً. إلاّ إن أحداث الكارثة والرغبة الواضحة لدى يهود أميركا في عدم الهجرة إلى إسرائيل، حـوّل الأنظـار إلى يهود المشـرق، لأن مكنون الهجـرة اليهودية من الغرب اسـتُنفد. والتقـت هـذه الحاجة مـع مقولات الصهيونية عـن «نفي المنفى» و«جمع الشـتات»، الأمـر الـذي عنـى أن الدولـة التي ولـدت كانت تتشـكل من تنوع هائـل في الأصول واللغـات والألـوان واللهجات. وقد فرض هذا التنوع ضرورة إقامة ما يسـمى «بوتقة الصهـر» كـي تتم صناعة اليهودي الإسـرائيلي الصهيوني. وضمن كثيـر من المعاني، فإن دراسـة إسـرائيل اجتماعياً وثقافياً تعني دراسـة تاريخ محاولة الصهر التي قامت بها المؤسسـة، وأساسـاً تغييب اليهود الشرقيين عن تاريخهم وتراثهم ولغتهم، وفشل هذه المحاولة لاحقاً وعودة الهويات الطائفية، وتكشـف التوترات الداخلية، وارتفاع

124 بشأن ازدياد دور الدين في حياة الجيش، راجع:

Yagil Levy, «The Theocratization of the Israeli Military,» *Armed Forces & Society*, vol. 40, no. 2 (2014), pp. 269-294.

لمراجعة عامة عن ازدياد دور الدين راجع:

Yoav Peled & Horit Peled, *The Religionization of Israeli Society* (New York: Routledge, 2019).

منسوب حركات الاحتجاج التي تتغذى على هذه الانتماءات.[125]

و) الثورة المستمرة وجدل الدولة والثورة

إن المشـروع الصهيوني رأى نفسـه مشروع ثورة شاملة مستمرة ومتواصلة، وما قيام الدولة إلاّ حلقة من حلقات المشروع، في حين أن «الثورة» مستمرة بهدف جمع شـتات اليهود في فلسـطين، وتغيير شـخصية اليهودي الجديد وصقلها، نظراً إلى أن أصحاب الحق في هذا المشـروع هم الشـعب اليهودي برمّته. ويمكننا أن نسـأل بعد مرور سـبعة عقود وأكثر، هل انتهت الثورة وقامت الدولة فعلاً؟ هل انتهت «اللحظة المؤسسة»؟

لا يمكن الإجابة عن هذا النوع من الأسئلة بنعم أو لا. فإسرائيل اليوم أقرب إلى الدولة منها في سنة 1948، وهناك كثير من المسلمات السياسية والقانونية، وليس كل شـيء خاضعاً للبحث فيه من جديد. لا شـك في أن هناك مرجعية للعمل السياسـي، ولا ريـب فـي أن هناك قوانين أساسـية تضبـط اللعبة القانونية واللعبة السياسـية. كما يبدو أن هناك قناعة بأن اليهود الذين ينوون الهجرة إلى إسـرائيل قد هاجروا، وأنه لا يوجـد هنـاك جـوالٍ يهودية راغبة في الهجرة، أي أن مشـروع لمّ الشـتات قارب على الوصول إلى نهايته. أضف إلى ذلك، فإن إسـرائيل بعد سـبعة عقود من تأسيسـها هي على مستوى عالٍ من الثقة بالنفس عسكرياً واقتصادياً، وتبدو كأنها انتهت من مرحلة «تأسيسها».

إذا كان كثيـر مـن هـذا صحيحـاً، فإن إسـرائيل لـم تقطع حبل السـرة مع منطق الثورة. ويتضح ذلك جلياً في لحظات الأزمة العسـكرية والسياسـية، عندما يطفو إلى

125 المصادر بشأن مسألة بوتقة الصهر، ومحاولة قمع ثقافة اليهود الشرقيين عديدة ومتنوعة. راجع منها ما يلي:

Ella Shohat, «Sephardim in Israel: Zionism From the Stand Point of It's Jewish Victims,» *Soicial Text*, no. 19/20 (Autumn 1988), pp. 1-35,

Yehuda Shenhav, *The Arab Jews: A Post Colonial Reading of Nationalism, Religion and Ethnicity* (Stanford: Stanford University Press, 2006).

السطح المنطق السياسي المؤسس والموجه، فيتبنّى خطاباً وجودياً كأن كل الدولة في خطر، ويدعو إلى إرجاء الحقوق والقوانين والدساتير جميعاً وتعليقها. فضلاً عن ذلك الخطاب الديموغرافي المتزايد الذي يتعامل مع العرب المواطنين كأنهم مواطنون موقتون، وكأن وجودهم خاضع للبحث فيه وللنقاش السياسي اليومي.

إن عدم اختفاء شبح «الثورة» أو شبح «اللحظة المؤسسة» يعني أن كثيراً من الأمور التي يفترض أنها تُعتبر خارج السياسة، وأنها أمور مفروغ منها تماماً، وأنها أُخرجت عن طاولة البحث فيها والتداول السياسيين على أساس أنها «تابو» (taboo)، أو من المحرمات، قد تجد نفسها في الحالة الإسرائيلية تعود إلى الطاولة. وهذا ما نلاحظه في العقد الأخير في حكومة نتنياهو. كما يعني ذلك أن الإثنوس (الجماعة الإثنية) المؤسسة للدولة تعتبر نفسها دائماً وأبداً في حالة تأهب، دفاعاً عن نقاء الجماعة، ولا تقبل بالقيود التي تفرضها عليها سلطة القانون، أو المراجعة القانونية التي تقوم بها المحكمة العليا. ومن هنا يمكن فهم هذا الهجوم على المحكمة العليا باعتبارها ترسخ قيماً ليبرالية، وأن هذه القيم هي قيم نخبوية تتعارض مع الديمقراطية وإرادة الجماعة المؤسسة (الشعب) التي ترى نفسها سابقة إلى قيادة القانون. ومن هذا الباب يمكن فهم الهجوم المستمر في الأعوام الأخيرة على المحكمة العليا، وعلى جميع منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل.[126]

126 لمراجعة الهجوم على المحكمة العليا وعلى القيم الليبرالية، باسم إرادة الشعب، راجع تقرير جمعية حقوق المواطن، موجود على الموقع التالي:
https://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2012/02/Attacking-Bagatz-English-LIB-FINAL.pdf
وبشأن الهجوم على جمعيات حقوق الإنسان في إسرائيل، راجع التقرير التالي:
David Palumbo - Liu, «Israel Unleashes an Onslaught on Human-Rights NGO'S, Artists and Writers,» *The Nation* (February 26, 2016).
موجود على الرابط التالي:
https://www.thenation.com/article/israel-unleashes-onslaught-on-human-rights-ngos-artists-and-writers/

نظام الحكم في إسرائيل

مهند مصطفى

مقدمة

يتكون النظام السياسي الإسرائيلي من ثلاث سلطات أساسية: السلطة التشريعية (الكنيست)؛ السلطة التنفيذية (الحكومة)؛ السلطة القضائية (المحاكم)، ويتفرع من هذه السلطات أجهزة بيروقراطية وتنظيمية واسعة جداً. وعلى الرغم من أن القانون يؤكد الفصل بين هذه السلطات، فإنها عملياً سلطات متقاطعة بعضها مع بعض، على المستوى الرسمي – القانوني، وعلى المستوى العملي.[1] فعلى سبيل المثال، يُعد تحضير مشاريع القوانين إحدى وظائف الحكومة من الناحية العملية، بينما يجب أن يكون هذا محصوراً في السلطة التشريعية. وتشهد إسرائيل في السنوات الأخيرة، جدلاً في شأن مكانة السلطة القضائية، ودورها في إلغاء قوانين شرّعها الكنيست، إذ تجري محاولات حثيثة من اليمين والمتدينين لسن قوانين تعمل على تقييد هذا الإجراء من المحكمة العليا الإسرائيلية، ولا سيما بعد أن قامت هذه المحكمة بإلغاء قوانين، أو المطالبة بتعديل قوانين كانت مهمة لليمين، مثل قانون المهاجرين من أفريقيا، أو قانون تجنيد المتدينين وغيرهما من القوانين ذات الطابع الاقتصادي.

يُعد النظام السياسي الإسرائيلي من الناحية الإجرائية، نظاماً ديمقراطياً، إلاّ إن هنالك نقاشاً أكاديمياً في شأن ماهية النظام الإسرائيلي، إذ يعتبر التيار الأكاديمي المركزي الإسرائيلي أن إسرائيل تنتمي إلى قائمة الدول الديمقراطية الغربية في العالم، وهي دولة «ديمقراطية ليبرالية» بحسب المقاييس المتبعة لتعريف النظام الديمقراطي. وقد ظهر تيار نقدي في الأكاديمية الإسرائيلية لا يقبل بتعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية بصورة عامة، وذات طابع ليبرالي بصورة خاصة.[2] فهناك مَن

1 أشار أريان وروت أمير، «الانتخابات المقبلة: بأي طريقة سننتخب؟» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 1997).

2 دافيد شاحر، «نظام دولة إسرائيل» (تل أبيب: يسود، 1993)؛ أشار أريان، «الجمهورية الإسرائيلية الثانية:=

يعتبرها دولة ديمقراطية، لكن يشوبها نقاط ضعف كثيرة، مثل: مكانة الدين في الدولة؛ الاحتلال الإسرائيلي؛ التمييز ضد المواطنين العرب؛ ثقافة غير ديمقراطية.[3] واعتبر عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحا أن الديمقراطية الإسرائيلية لا تنتمي إلى الأطر المعروفة في الديمقراطية الغربية (الليبرالية والتوفيقية)، بل هي نموذج خاص ومميز من الديمقراطيات، ويُطلق عليها اسم «الديمقراطية الإثنية».[4] وينطلق النظام الديمقراطي الإثني من هيمنة مجموعة إثنية على كل ما يتعلق بالحيز، والرموز، والعلم، والنشيد القومي، والثقافة، والموارد السياسية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه يمنح الأقليات نوعاً من المساواة، لكن يبقى تعريف الدولة والهيمنة عليها للمجموعة المهيمنة، وفي حالة الدولة الإثنية لا تكون الدولة محايدة، وإنما هي منحازة إلى المجموعة المسيطرة.

في المقابل، ظهر عدد من الباحثين الذين طوروا فهماً مغايراً منطلقين من ادعائهم أن إسرائيل هي دولة أقيمت على أساس صيرورة استعمارية، وأنها حافظت في نظامها على مبنى إثني يعتمد على تفضيل المجموعة المؤسسة لها. وقام غانم بعرض النظام في إسرائيل على أنه يحمل ملامح نظام «استبداد الأكثرية»،[5] ولاحقاً قام غانم ويفتحئيل بتطوير الإطار النظري البديل لفهم إسرائيل، والذي يعتبرها دولة «إثنوقراطية» لا ديمقراطية.[6] وبرزت في السنوات الأخيرة مقاربات حثيثة لفهم

= السياسة والنظام على أعتاب القرن الحادي والعشرين» (حيفا: جامعة حيفا، زمورا بيتان، 1997)؛ نوح شموئيل أيزنشتد، «مفارقات الديمقراطية: استمرارية وتغيير» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2005).

3 بنيامين نويبرغر. «النظام والسياسة في دولة إسرائيل» (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1990)، الوحدة 4 – 5.

4 سامي سموحا، «نظام دولة إسرائيل: ديمقراطية مدنية، لا ديمقراطية، أو ديمقراطية إثنية»، «سوسيولوغيا يسرائيليت»، العدد 2 (2000)، ص 565 – 630.

5 Asad Ghanem, «State and Minority in Israel: The Case of the Ethnic State and the Predicament of its Minority,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no. 3 (1998), pp. 428-448.

6 أورن يفتحئيل، وأسعد غانم، «نحو نظرية للنظام الإثنوقراطي: سياسة التوسع الإثنو – قومية»، مجلة =

إسرائيل كنظام استعماري استيطاني، وكان الباحث إيليا زريق قد نشر كتاباً في أواخر السبعينيات محاولاً فهم النظام السياسي الإسرائيلي وتعامله مع الفلسطينيين داخل إسرائيل من خلال منظومة «الاستعمار الداخلي».[7]

أولاً: السلطة التشريعية

جاء في «وثيقة استقلال إسرائيل» في 14 أيار/ مايو 1948، أن المجلس التأسيسي المنتخَب سيقوم بإعداد دستور لدولة إسرائيل، بما لا يتجاوز الفاتح من تشرين الأول/ أكتوبر. وشكلت الانتخابات التي أُجريت في 25 كانون الثاني/ يناير 1948، في حقيقة الأمر، انتخابات للمجلس التأسيسي، لكنه عقد أربع جلسات فقط. وفي 16 شباط/ فبراير من السنة نفسها صادق المجلس التأسيسي على القانون الانتقالي والذي من خلاله حول نفسه إلى الكنيست الأول. وبما أن المجلس التأسيسي لم يقم بإعداد دستور لإسرائيل، فهناك مَن يرى أن الكنيست هو خليفة المجلس في هذه الوظيفة.[8]

يُعتبر الكنيست برلمان إسرائيل، وهو يعرّف بأنه السلطة التشريعية في النظام الإسرائيلي، وقد جاء في قانون أساس الكنيست: أنه «مجلس نواب الدولة». ويضم 120 عضواً يتم انتخابهم كل أربع سنوات (إلاّ إذا حل الكنيست نفسه قبل ذلك بحسب ما ينص القانون)، وفقاً للطريقة النسبية.

يُستقى الاسم «كنيست» من مجلس الشيوخ («كنيست جدولا»)، الذي بحسب التأريخ اليهودي عقد جلساته في القدس بعد عودة اليهود إليها من سبي بابل في القرن الخامس قبل الميلاد. وتم تحديد عدد أعضاء الكنيست كذلك بمقتضى عدد أعضاء مجلس الشيوخ.

يتألف الكنيست من عدة مركبات: الهيئة العامة التي تتشكل من أعضائه أنفسهم؛

= «مدينا وحبرا»، العدد السابع (2004)، ص 761 – 788.

7 Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1979).

8 نويبرغر، مصدر سبق ذكره.

لجانه؛ رئيسه. ويضم جهازاً بيروقراطياً، مثل الجهاز الإداري، والجهاز الأمني الذي يحافظ على أمن الكنيست بمبناه وأعضائه.

يحظى أعضاء الكنيست، بحكم وظيفتهم، بمكانة خاصة عن المواطنين العاديين، وذلك من خلال تمتعهم بالحصانة البرلمانية، فهي تمنح الأعضاء حماية خاصة تهدف إلى تمكينهم من أداء عملهم من دون أن يخشوا من تقديمهم للمحاكمة أو المضايقات. ويميز القانون بين نوعين من الحصانة: الحصانة الموضوعية (أو الجوهرية) التي تعمل على حماية عضو الكنيست من المسؤولية الجنائية أو المدنية بسبب أدائه عمله، أو أقوال صرح بها تعبّر عن مواقفه السياسية. وهناك الحصانة الشخصية، وهي تقدم حماية واسعة النطاق من الاعتقال أو التعرض للإجراءات القضائية، ومن التفتيش أو مصادرة وثائق في حيازته. ويمنح القانون صلاحية لرفع الحصانة عن عضو كنيست من أجل محاكمته في حال ارتكابه أعمالاً، مثل: الحصول على رشوة؛ السرقة أو خيانة الدولة؛ أو مخالفات جنائية كبيرة.

يحق لكل عضو كنيست أو الحكومة في التوجه إلى المستشار القضائي للحكومة بتوصية من أجل رفع الحصانة عن عضو كنيست معين، مثلما جرى مع النائب باسل غطاس عن التجمع الوطني الديمقراطي، عندما تم رفع الحصانة عنه بعد اتهامه بتهريب أجهزة خليوية إلى الأسرى السياسيين الفلسطينيين. ويملك المستشار القضائي الصلاحية المطلقة في اتخاذ القرار بتقديم طلب رفع الحصانة أولاً، وإذا قرر المستشار القيام بذلك فإنه يقدم طلباً للجنة الكنيست التي تطلب تفسيراً لطلب رفع الحصانة، وبعد النقاش داخل اللجنة يجري التصويت على رفع الحصانة، وإذا اقتنعت اللجنة بضرورة رفعها فإنها، بدورها، تقترح ذلك على الكنيست. ولا يناقش الكنيست مسألة رفع الحصانة إلاّ بعد أن يعطي العضو الفرصة للإدلاء بموقفه من الموضوع، سواء في لجنة الكنيست أو في هيئته. ويمكن اتخاذ قرار رفع الحصانة بأغلبية عادية في الكنيست، ويجوز للعضو استئناف القرار من خلال التماس يرفعه إلى محكمة العدل العليا.

أ) لجان الكنيست في إسرائيل (2019)

اللجان العاملة في الكنيست

يضم الكنيست الإسرائيلي، في الغالب، 18 لجنة برلمانية في مختلف المجالات والصعد، وتكون عضوية لجان الكنيست في بعضها متماثلة مع نسبة تمثيل الكتلة البرلمانية من حيث عدد أعضائها، وتتفاوت النسبة بين لجنة وأُخرى. فمثلاً في لجنة الخارجية والأمن يحق لكل كتلة يصل عدد أعضائها إلى خمسة على الأقل في تمثيل عضو واحد في اللجنة، وفي لجان أُخرى يكون المعدل أقل من ذلك.

تُقسم اللجان العاملة في الكنيست إلى أربعة أنواع هي:

1 – **لجان الكنيست الثابتة**: يصل عددها إلى 12 لجنة، وهي ثابتة لأنها ترافق عمل كل دورة كنيست ولا تتغير بتغير الكنيست، فهي ثابتة لأن القضايا التي تعالجها تتعلق بصلب عمل الدولة الحديثة، ولا يمكن الاستغناء عنها. ويجري انتخاب أعضاء اللجان الثابتة في بداية عمل كل دورة كنيست جديدة، وتتم العضوية في اللجان على أساس القوائم الفائزة في الانتخابات. ويشمل هذا النوع من لجان الكنيست كلاً من: لجنة الكنيست؛ المالية؛ الاقتصادية؛ الخارجية والأمن؛ الداخلية وحماية البيئة؛ الدستور والقانون والقضاء؛ الهجرة والاستيعاب والشتات؛ التعليم والثقافة والرياضة؛ العمل والرفاه الاجتماعي والصحة؛ شؤون مراقبة الدولة؛ رفع مكانة المرأة؛ العِلم والتكنولوجيا. هذا وتناقش لجان الكنيست اقتراحات القوانين – بحسب تخصص اللجان – التي يتم إدراجها في الكنيست بعد القراءة التمهيدية في حال كان الاقتراح من عضو، أو بعد القراءة الأولى في حال كان اقتراح القانون مقدماً من الحكومة. وتشكل اللجنة الحلقة المهنية في عملية التشريع، إذ يقف إلى جانبها طاقم إداري ومهني يعاونها على مناقشة اقتراحات القوانين المقدمة.

2 – **لجان الكنيست التي تنحصر في موضوع معين**: يُعتبر نظام عملها مشابهاً لنظام عمل لجان الكنيست الثابتة، لكن مدة عملها محصورة في زمن محدد

حتى يتم معالجة موضوع اللجنة. وتشمل هذه القائمة كلاً من: لجنة مكافحة المخدرات؛ لجنة حقوق الطفل؛ اللجنة الخاصة لشؤون العمال الأجانب؛ لجنة شكاوي الجمهور.

3 – **اللجان الخاصة**: يختلف نظام عملها عن اللجان الثابتة، وهي تجتمع بحسب الحاجة إلى طرح القضية المدرجة أمامها، وتضم هذه القائمة، مثلاً، اللجنة الأخلاقية في الكنيست.

4 – **لجان التحقيق البرلمانية**: يتم إقامة لجان التحقيق البرلمانية في أوضاع معينة تقر هيئة الكنيست بضرورة التحقيق فيها، مثل فشل أو إخفاق معين، أو في قضايا يعتقد الكنيست أنها ذات أهمية وطنية عليا، ويتم إقامة لجان التحقيق البرلمانية بقرار الكنيست وليس الوزير المعني أو الحكومة. وقد أقيم منذ الكنيست الأول نحو 28 لجنة تحقيق برلمانية، كان آخرها لجنة التحقيق التي حققت في حادث إخلاء البؤرة الاستيطانية في عمونا والتي استعملت فيها الشرطة القوة لإجلاء المستوطنين؛ لجنة التحقيق في شأن تمثيل العرب في الوزارات والشركات الحكومية؛ لجنة التحقيق البرلمانية عن استيعاب مهاجري إثيوبيا من اليهود.

أ – لجنة الكنيست:

يصل عدد أعضائها إلى 25 عضواً من أعضاء الكنيست. وتهتم هذه اللجنة بالنظام الداخلي داخل البرلمان الإسرائيلي، وكل ما ينبع من ذلك، مثل: حصانة أعضاء الكنيست والنقاش في شأن رفعها؛ إعطاء توصيات على تركيبة اللجان الثابتة في الكنيست وأعمالها؛ التنسيق بين اللجان المتعددة؛ تشكيل قناة لنقل شكاوى الجمهور أو طلباته إلى الكنيست ورئيسها؛ متابعة ومناقشة شكاوى أعضاء الكنيست؛ مناقشة قضايا غير متعلقة ولا تدخل في عمل أي من أعمال باقي اللجان في الكنيست.

تشمل لجنة الكنيست لجاناً فرعية تابعة لها، تشكل حلقة متكاملة لأعمالها ونشاطاتها البرلمانية، مثل: اللجنة الفرعية لاستجوابات أعضاء الكنيست للحكومة؛

اللجنة الفرعية لتعديل نظام الكنيست؛ اللجنة الفرعية لحراسة أعضاء الكنيست عند الضرورة؛ اللجنة الفرعية لشؤون الأجيال المقبلة؛ اللجنة الفرعية التي تهتم بحضور أصحاب الوظائف الكبيرة في الدولة أمام لجان الكنيست.

ب - اللجنة المالية:

يبلغ عدد أعضائها 20 عضواً من أعضاء الكنيست، وتعالج اللجنة القضايا المتعلقة بـ: ميزانية الدولة، عندما تحتاج الحكومة إلى موافقة لجنة المالية على أي تعديل أو إقرار لميزانية الدولة؛ الضرائب المفروضة على المواطنين؛ الجمارك؛ المعاملات البنكية؛ مداخيل الدولة ومصاريفها. وبسبب تداخل القضايا المالية في جميع مجالات الحياة ومؤسساتها، فإنه يتبع اللجنة أربع عشرة لجنة فرعية تهتم بشؤون متنوعة من الناحية المالية.

ج - اللجنة الاقتصادية:

يُقدر عدد أعضائها بـ 15 عضواً، وتناقش وتعالج اللجنة القضايا المتعلقة بالاقتصاد الإسرائيلي، مثل: الصناعة والتجارة، والزراعة والصيد، والمواصلات بكل فروعها، وخصوصاً تلك المؤثرة في نمو الاقتصاد، والتنسيق الاقتصادي. كذلك تختص هذه اللجنة بأملاك الفلسطينيين الغائبين وأملاك اليهود في الدول العربية («الدول المعادية»)، وبأملاك اليهود الميتين، وقضايا حياتية، مثل: الإسكان، ودائرة أراضي إسرائيل، والطاقة والبنى التحتية والمياه وغيرها من القضايا ذات التأثير الاقتصادي. ويتبع اللجنة تسع لجان فرعية تهتم بقضايا متعددة من مجالات عمل اللجنة، فعلى سبيل المثال هنالك لجنة فرعية لمتابعة شؤون الغاز والطاقة، أو لشؤون توسيع مطار بن – غوريون الدولي.

د - لجنة الخارجية والأمن:

تُعتبر لجنة الخارجية والأمن من أكثر اللجان أهمية في الكنيست، وأكثرها حساسية وتأثيراً بين اللجان الفاعلة والثابتة في البرلمان الإسرائيلي. ويشير مجال

عملها أو اللجان الفرعية التابعة لها، إلى أنها تعالج قضايا في منتهى الحساسية والسرية للأمن القومي الإسرائيلي، ويصل عدد أعضائها إلى 17 عضواً، ويرأسها ممثل الحزب الأكبر في الكنيست. وتعالج هذه اللجنة في الكنيست القضايا الأمنية والاستراتيجية، مثل: السياسة الخارجية للدولة، والقوات المسلحة والأمن القومي الإسرائيليين. وفي نظرة على تركيبة اللجان الفرعية المكونة للجنة الخارجية والأمن، يتضح مدى أهميتها، إذ تتبعها سبع لجان، تعالج قضايا فرعية في الأمن القومي الإسرائيلي، مثل: اللجنة الفرعية لجاهزية الجبهة الداخلية؛ اللجنة الفرعية للسياسة الخارجية والدعاية؛ اللجنة الفرعية للقوى العاملة في الجيش؛ اللجنة الفرعية للشؤون الاستخباراتية؛ اللجنة الفرعية للنظرية الأمنية وبناء الجيش؛ اللجنة الفرعية للجاهزية العامة والأمن الجاري؛ اللجنة الفرعية لشؤون التشريع القانوني، إذ تهتم اللجنة الأخيرة بسن قوانين أو تعديلها بهدف تعزيز عمل الأجهزة الأمنية، كسن قانون الشاباك (أي جهاز الأمن الداخلي).

هـ - لجنة الداخلية وحماية البيئة:

حتى تاريخ 13/ 11/ 2006 كانت هذه اللجنة تسمى لجنة الداخلية وجودة البيئة، وقد غيرت لجنة الكنيست اسمها ليطلق عليها لجنة الداخلية وحماية البيئة، وتتشكل من 14 عضواً، ويتركز اهتمامها على القضايا الداخلية، وخصوصاً الحكم المحلي الإسرائيلي، وجودة البيئة، كما تهتم بشؤون السكان، والجنسية، والصحافة، والشؤون الدينية لليهود وغير اليهود، والشرطة، والسجون. ولا تضم هذه اللجنة لجاناً فرعية عاملة لديها.

و - لجنة الدستور والقانون والقضاء:

تضم اللجنة 17 عضواً، وتعالج مسألة سن دستور لدولة إسرائيل، وسن قوانين أساس الكنيست، وقوانين القضاء الإسرائيلي وأنظمته. وقد عكفت اللجنة في السنوات الأخيرة على مناقشة مسودة لدستور مقترح للدولة، يؤكد أن إسرائيل هي

دولة «يهودية وديمقراطية»، أو دولة الشعب اليهودي.

ز - لجنة الهجرة والاستيعاب والشتات:

تشمل اللجنة 14 عضواً، وتعالج قضية استيعاب المهاجرين اليهود من الشتات والحرص على استيعابهم في الدولة من جهة، والاهتمام بالمجموعات اليهودية في الشتات من جهة أُخرى، مثل ضمان منحهم تعليماً وتربية يهودية صهيونية. كذلك تهتم اللجنة بمجمل القضايا التنسيقية بين دولة إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في كل ما يتعلق بقضايا الهجرة والشتات. وتحتوي على لجنة فرعية واحدة تُعنى بشؤون استيعاب الأطفال والشباب في جهاز التعليم الإسرائيلي.

ح - لجنة التعليم والثقافة والرياضة:

تضم اللجنة 13 عضواً، وتتناول قضايا التعليم والثقافة والعلم والفن، كما تهتم بقضايا البرامج التلفزيونية الحكومية والمسرح. ويتركز جل عملها في جهاز التعليم الإسرائيلي والمشكلات المتعلقة به، وحتى الدورة السادسة عشرة للكنيست كانت تسمى «لجنة التعليم والثقافة»، وأضيف إليها معالجة قضايا الرياضة، فأصبح يطلق عليها لجنة التعليم والثقافة والرياضة.

ط - لجنة العمل والرفاه الاجتماعي والصحة:

يصل عدد أعضائها إلى 16 عضواً، وتعالج وتناقش مختلف القضايا المتعلقة بالعمل والرفاه الاجتماعي، مثل: تأمين اجتماعي للعمال والموظفين، كما تقع مؤسسة التأمين الوطني التي تهتم بالضمان الاجتماعي ومخصصات البطالة ضمن مجالات عملها. فضلاً عن ذلك تهتم اللجنة بشؤون المعوقين، ومنهم معوقو الجيش، والأحداث، ومخصصات التقاعد وغيرها من القضايا التي لها علاقة بالرفاه الاجتماعي. وتتضمن اللجنة لجنتين فرعيتين بحيث تقوم إحداهما بالعمل على سن قانون التبرع بالأعضاء.

ي – لجنة شؤون مراقبة الدولة:

تضم اللجنة 14 عضواً، ويتركز عملها في مناقشة تقارير مراقب الدولة الصادرة دورياً. كذلك تناقش تقارير مكتب شكاوى الجمهور، كما تتدخل في صلاحيات مراقب الدولة والمراقبين الداخليين في الوزارات والمكاتب الحكومية المتعددة. وتشمل اللجنة لجنتين فرعيتين، واحدة تعالج تقرير مراقب الدولة عن خطة فك الارتباط، والثانية تعالج القضايا الخارجية والعلاقات التجارية الدولية.

ك – لجنة رفع مكانة المرأة:

تشمل اللجنة 14 عضواً، وتتناول قضايا تمثيل متساو للنساء في التعليم والعمل، ومنع التمييز على أساس جنسي في المجالات كلها، ومكافحة العنف ضد المرأة. وقد أقيمت لجنة فرعية تعالج مسألة التجارة بالنساء، والتي انتشرت وبرزت كظاهرة في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الماضية.

ل – لجنة العلم والتكنولوجيا:

تحوي اللجنة 15 عضواً، وكان يطلق عليها حتى سنة 2003، اسم لجنة الشؤون البحثية والتطوير العلمي والتكنولوجي، وأصبح اسمها بعد ذلك لجنة العلم والتكنولوجيا، وهي تعالج وتناقش قضايا، مثل: سياسة البحث والتطوير المدني في إسرائيل؛ التكنولوجيا المتقدمة؛ البحث والتنمية البيئية؛ البحث العلمي في الجامعات الإسرائيلية وخارجها؛ مراكز الأبحاث وصناديق دعم البحث العلمي؛ التواصل مع العلماء اليهود؛ مسؤولية اللجنة عن المجلس القومي للبحث والتنمية.

i. لجنة مكافحة المخدرات:

تضم اللجنة 14 عضواً، وتناقش كل ما يتعلق بظاهرة المخدرات في إسرائيل وعلاجها على المستوى القضائي، والسياسي، والصحي، والاجتماعي، وغيرها.

ii. لجنة حقوق الطفل:

تشمل اللجنة 15 عضواً، وتعالج قضية حماية حقوق الطفل، ورفع مكانة الطفل

والشبيبة في المجتمع بما يتلاءم مع الوثيقة العالمية لحقوق الطفل.

iii. لجنة شكاوى الجمهور:

يبلـغ عـدد أعضـاء اللجنـة 14 عضـواً، وتتضمـن صلاحياتها: معالجـة وتقديم الأجوبة عن شـكاوى المواطنين أو المؤسسـات التي تصل إلى اللجنة؛ إجراء تنسـيق دائـم بيـن مختلـف الـوزارات ومكاتب شـكاوى الجمهـور فيها لمعالجـة توجهات الجمهور والمؤسسات المتنوعة بهدف التعامل معها ضمن قواعد محددة سلفاً.

iv. لجنة الآداب:

تضم اللجنة أربعة أعضاء، وتعمل من خلال البند (13 د) لقانون حصانة أعضاء الكنيسـت – 1951، إذ يحـق لها محاسـبة الأعضـاء الذين أخلّـوا بالقواعد الأدبية في الكنيسـت، أو فـي مجـالات عمـل أُخـرى بهدف الكسـب المالـي. وتملـك اللجنة صلاحية فرض عقوبات على عضو الكنيست تشمل ما يلي: تأنيب؛ تحذير؛ طرد من جلسات الكنيست أو إقصاؤه عنها مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو إبعاده عن اللجان التـي يعمـل فيها. كذلك تتضمن العقوبات منعه من الحديث من على منبر الكنيسـت مدة عشر جلسات على الأكثر، لكنها لا تملك تقييد حق التصويت الممنوح لأعضاء الكنيست.

v. اللجنة المشتركة لميزانية الأمن:

تضـم عشـرة أعضـاء، وهدفها تحديد ومناقشـة ميزانيـة الأمن وطـرق صرفها، وترتيب سلم الأولويات في صرفها.

نماذج للجان موقتة أنهت عملها:

1 – اللجنة الخاصة لمشكلات العمال الأجانب: تضم اللجنة 13 عضواً، وتعالـج مسـألة تصاريـح دخول العمال الأجانب إلى إسـرائيل والإقامـة بها؛ اعتقال العمـال الأجانب غيـر القانونيين وطردهم؛ ضمـان تأمين اجتماعي وصحي للعمال الأجانب. كما تهتم اللجنة بمجالات عمل العمال الأجانب والحاجة

إليهم في الاقتصاد الإسرائيلي. وأُسست هذه اللجنة في سنة 1997، وأنهت عملها مع نهاية دورة الكنيست التاسعة عشرة.

2 – اللجنة الخاصة لفحص مسألة المساواة في عبء الخدمة العسكرية، وفي الخدمة المدنية، وفي سوق العمل، وتسوية مكانة طلاب المدارس الدينية. بدأت عملها في دورة الكنيست التاسعة عشرة (2013) وأنهته في آذار/ مارس 2014.

3 – اللجنة الخاصة لنقاش اقتراح قانون البث العام، والتي ناقشت قانون سلطة البث، وبدأت عملها في سنة 2013 وأنهته في سنة 2014 بعد إقرار قانون البث العام.

يرأس لجان الكنيست، بصورة عامة، أعضاء الكتل البرلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي. وتُعتبر ثلاث لجان كنيست من أهم اللجان في البرلمان الإسرائيلي، ويرأسها دائماً أعضاء في الائتلاف الحكومي، وهي: لجنة الكنيست، ولجنة الخارجية والأمن، واللجنة المالية. وتنبع أهمية هذه اللجان من تأثيرها الحقيقي والملموس في عمل السلطة التنفيذية والوزارات المعنية. وبالنسبة إلى لجنة الكنيست فإن أهميتها تنبثق من سيطرتها على نشاطات الكنيست وعمله اليومي.

أمّا باقي لجان الكنيست فلا تؤدي دوراً يؤثر في القرارات أو تنفيذها، وهذا الأمر يرجع إلى سببين:[9]

(أ) ليس هناك فصل تام وقاطع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إسرائيل. ففي الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، يواجه الكونغرس الرئيس، ويعمل باستقلالية عنه، بينما نرى أن الكنيست لا يُعتبر هيئة تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، أو ضدها، على الرغم من حدوث ذلك في بعض الأحيان. ويؤثر هذا التعاون بين السلطتين في عمل لجان الكنيست، بسبب أن اللجان لا تستطيع إلزام وجود شهود في جلساتها، أو الالتزام بكشف وثائق معينة، ولا تملك صلاحيات قضائية لمعاقبة مَن يرفض المثول أمامها. ومع أن قانون الانتخابات المباشرة سنة 1992 سمح لأربعين عضو كنيست المطالبة بإجراء نقاش بحضور رئيس الحكومة

9 أريان وأمير، مصدر سبق ذكره؛ أريان، مصدر سبق ذكره.

مـرة واحـدة في الشـهر علـى الأكثر، أو إلـزام موظفيـن حكومييـن أو وزراء بالمثول أمـام اللجـان، إلاّ إن الكنيسـت لا يزال بعيداً عن القيام بعمله بشـكل مؤثر وجوهري ومستقل عن الحكومة ووزاراتها.

(ب) يعود سبب الدور الهامشي الذي تؤديه لجان الكنيست إلى العامل المالي. فمن أجل أن تستطيع اللجنة القيام بعملها في عملية التشريع، فإن عليها أن تشغّل إلى جانبهـا طاقماً كبيراً من المهنيين القادريـن على جمع المعلومات وتحليلها ووضعها أمـام أعضـاء اللجنـة. وتنظيـم مثل هذا الطاقـم هو مسـألة تكلفتها عالية مـن الناحية الماليـة. ونتيجـة غياب هذا الطاقم، فإن أمامها بديـلاً آخر هو التزود بالمعلومات من الوزيـر وطاقمـه المهني، الأمر الذي يؤثر في قرارات اللجنة. وفي هذا السـياق، تفقد اللجان ومعها السـلطة التشـريعية اسـتقلاليتها. ولتجاوز هذه الإشكالية قام الكنيست في سـنة 2000 بإقامة مركز البحث والمعلومات التابع له، والذي يقوم بتزويد أعضاء الكنيسـت ولجانـه بالمعلومـات الضروريـة واللازمة التـي يطلبونها. وفي السـنوات الأخيرة، كان هذا المركز يؤدي دوراً فاعلاً في تزويد اللجان بمعلومات عن الأوضاع في إسـرائيل، مقارنة بأوضاع مشـابهة في العالم. ويختص مركز البحث والمعلومات في الكنيست بمجمل القضايا التي تتناولها لجان الكنيست، كما قام المركز بتصنيف الوثائـق التـي يصدرها لإطـلاع الجمهور عليهـا، وهي مصنفة بحسـب اختصاصات اللجـان فـي الكنيسـت. ويقوم هذا المركز بـدور، وإن كان محدوداً، فـي التقليل من التبعية المعلوماتية والمعرفية عن السلطة التنفيذية.

ب) وظائف الكنيست

يمكن الإشارة إلى أربع وظائف رئيسية للكنيست، إذ تُعتبر هذه الوظائف مصدر قوة عمل البرلمان الإسرائيلي ومركزيته. وهذه الوظائف هي: تأليف الحكومة؛ تمثيل المواطنين؛ مراقبة السلطة التنفيذية؛ التشريع.[10]

10 نويبرغر، مصدر سبق ذكره، ص 15 – 27.

1) تأليف الحكومة:

يـؤدي الكنيسـت الدور المركزي فـي عملية تأليف الحكومة، مـن بدايتها حتى القَسَم (حلف اليمين) أمامه. فبعد انتهاء الانتخابات وفرز القوائم الفائزة، يقوم رئيس الدولـة بالتشـاور مـع جميع الكتل البرلمانية بشـأن المرشـح الأكثر حظـاً في تأليف الحكومـة، وعـادة، يتم الاتفاق على تكليف رئيس الكتلة الأكبر في البرلمان لتأليفها، والـذي عليـه أن يكون، طبعاً، عضواً في الكنيسـت. وقد خـرج الرئيس عيزر وايزمن عن هذه القاعدة سـنة 1984، عشـية تأليف حكومة الوحدة القومية آنذاك، حين رفض التشاور مع ممثلي حركة كاخ برئاسة مئير كهانا وذلك بسبب برنامجها العنصري.

وبعـد أن يسـتمع رئيس الدولـة إلى توصيات الكتل البرلمانية يكلف الشـخص الأكثـر حظـاً، والـذي يكـون، عـادة، كمـا ذكرنا، رئيـس أكبر كتلـة برلمانيـة، بتأليف الحكومـة، وبعـد أن يقـوم المكلف بالاتفاق مع الكتل التـي ترغب في الائتلاف معه خلال مده قانونية محددة لذلك، فإنه ملزم بموافقة الكنيست ومصادقته على الحكومة الجديدة. وهكذا يتم تشكيل الائتلاف الحكومي إذا حصل على ثقة 61 عضو كنيست على الأقل، لكن ثقة الكنيست بالحكومة غير مرتبطة بالضرورة بتشكيلها كتلاً تكوّن مجتمعـة أغلبيـة فـي الكنيسـت، علـى الرغم مـن حدوث هـذا عادة، لأن الكنيسـت يسـتطيع خـلال عمل الحكومـة حجب الثقة عنها. إذاً، فالحكومة بحاجة أساسـاً إلى ائتلاف حكومي يملك الأغلبية لصد اقتراحات حجب الثقة.

فـي ضـوء ذلك، فـإن تأليف الحكومة ومزاولـة أعمالها يتحدد مـن خلال الثقة التـي يمنحهـا إياها الكنيسـت، حتى إن تعيين الوزراء يحتاج إلى مصادقة الكنيسـت، وبخلاف رئيس الحكومة فليس بالضرورة أن يكون الوزراء أعضاء كنيست.

2) تمثيل المواطنين:

يمثـل الكنيسـت التوجهات والشـرائح والمجموعـات المتعددة فـي المجتمع الإسـرائيلي، وبسـبب الطبيعة النسـبية لطريقة الانتخاب في إسـرائيل، فيمكن القول إن الكنيسـت يمثـل معظم هـذه المجموعات. وعلـى الرغم من تفـاوت التمثيل بين

مجموعة وأُخرى، فإن الكنيست يُعتبر ساحة العمل السياسي لأغلبية المجموعات (اليهودية) في الدولة. أمّا بالنسبة إلى المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، الذي يشكل تقريباً 17٪ من سكان الدولة (طبعاً من دون سكان القدس)، فيبيّن الجدول التالي بعض التمثيل الذي حظي به الفلسطينيون في إسرائيل، وذلك إلى جانب تمثيل النساء داخل الكنيست على سبيل المقارنة.

الجدول رقم (1)
تمثيل العرب والنساء في الكنيست

الكنيست	أعضاء الكنيست العرب*	تمثيل النساء في الكنيست
1	3	12
2	8	12
3	8	14
4	8	11
5	8	12
6	7	10
7	7	8
8	6	12
9	7	10
10	5	9
11	7	10
12	6	9
13	8	13
14	12	9
15	13	17
16	11	25
17	10	17
18	13	18
19	13	27
20	18	37
21	12	29

المصدر: ترتيب الكاتب وتنسيقه.

* يشمل أعضاء الكنيست العرب في الأحزاب اليهودية.

3) الرقابة على عمل الحكومة:

ثمة وظيفة أُخرى ملقاة على كاهل الكنيست كسلطة تشريعية، هي مراقبة عمل السلطة التنفيذية (الحكومة). وتجري مراقبة الحكومة من خلال آليات متنوعة، منها أن الحكومة تحتاج إلى مصادقة الكنيست على ميزانية الدولة السنوية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الكنيست لمناقشة بنود الميزانية ونقدها أو تعديلها، ويتبع عدم مصادقته على ميزانية الحكومة حجب الثقة عنها وإسقاطها. هذه الآلية، على سبيل المثال، تعطي الكنيست قوة أمام السلطة التنفيذية، وقدرة على مراقبة أهم نشاط لها، وهو وضع الميزانية السنوية. وتنطلق هذه الآلية من قانون الميزانية الذي يُلزم الحكومة بمصادقة الكنيست عليها في جميع مراحل وقراءات التشريع المتبعة (القراءات الثلاث). كما يشكل مكتب مراقب الدولة آلية مهمة في يد الكنيست لمراقبة أعمال الحكومة. وكان رئيس الدولة يعيّن المراقب، لكن منذ أن سُن قانون أساس مراقب الدولة سنة 1988، فإن الكنيست هو الذي يعيِّن مراقب الدولة مدة خمس سنوات من خلال تصويت سري على ذلك. وقد جاء في قانون مراقب الدولة أنه «وخلال مزاولة عمله يكون مراقب الدولة مسؤولاً أمام الكنيست فقط وليس تابعاً للحكومة.» وتتحدد ميزانية مراقب الدولة في لجنة الكنيست، وتحول إليه مباشرة منها، وليس من خلال وزارة المالية. ولا تملك الحكومة صلاحية إقالة المراقب أو عزله، بل تكون هذه من صلاحية الكنيست. وقد أثار مراقب الدولة مؤخراً ميخا لندنشتراوس زوبعة سياسية عندما كشف عن ملابسات وقضية فساد متورط فيها رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، إذ تبين أن الأخير قبل توليه منصب رئيس الحكومة باع شقته في القدس بمبلغ يفوق تقدير وتخمين قيمتها فعلياً، وأن هذا كان في مقابل تقديم خدمات معينة من خلال وزارته للمقاول الذي اشترى الشقة.

يمكن تصنيف آليات الرقابة التي يقوم بها الكنيست الإسرائيلي على الحكومة كالتالي:

(أ) الرقابة من خلال هيئة الكنيست العامة ولجان الكنيست ورئيس الكنيست، إذ يستطيع أعضاء الكنيست مراقبة عمل الوزارات المتعددة من خلال آلية الاستجواب. ويُقسم الاستجواب إلى استجواب شفوي وآخر مكتوب، ويكون الرد بحسب نوع الاستجواب. فقد يقدم عضو الكنيست استجواباً إلى الوزير المختص في مسألة معينة، وعلى الوزير الرد خلال ستة أسابيع، ويحق لعضو الكنيست أن يسأل الوزير سؤالاً آخر مختصراً بعد أن سمع جوابه على استجوابه. وهناك آلية أُخرى لمراقبة عمل الحكومة من خلال هيئة الكنيست، وهو ما يسمى جدول أعمال هيئة الكنيست، إذ تستطيع هيئة الكنيست إدراج موضوعات للنقاش حتى إذا لم تكن ذات أبعاد تشريعية. وبعد خطاب مدته عشر دقائق عن الموضوع المطروح يجيب الوزير المختص عليه، وبعدها يتم التصويت بشأن إدراجه في النقاش أو رفضه. وإذا ما تم التصويت على إدراجه في النقاش يتم إحالته على اللجنة المختصة من لجان الكنيست. وهنالك اقتراحات موضوعات لجدول الأعمال يتم تحويلها إلى اللجنة من دون نقاشها في هيئة الكنيست.

كما تستطيع لجان الكنيست من خلال صلاحياتها مراقبة عمل السلطة التنفيذية، وجاء في النظام الداخلي للكنيست عن عمل اللجان، «أن اللجنة مخولة أن تطلب من الوزير المختص تفسيراً في مجال عملها، ويُلزم الوزير نفسه أو ممثلاً عنه الإجابة وتقديم المعلومات المطلوبة.»[11]

(ب) الرقابة من خلال لجان التحقيق البرلمانية: تشكل لجان التحقيق البرلمانية التي يعيِّنها الكنيست أداة أُخرى لمراقبة عمل الحكومة، وقد أنشأ الكنيست منذ قيامه 26 لجنة تحقيق برلمانية لمعالجة وفحص إخفاقات السلطة التنفيذية، أو للبحث في قضايا ترى أنها ذات مصلحة قومية عليا. وتشكل لجان التحقيق البرلمانية آلية مهمة لمراقبة الحكومة والوقوف على إخفاقاتها وتقديم التوصيات لها لعلاجها.

---

11 سيغل زئيف، «الديمقراطية الإسرائيلية: أسس قانونية في نظام دولة إسرائيل» (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1988)، ص 94.

الجدول رقم (2)
نماذج من لجان التحقيق البرلمانية

اسم اللجنة	تاريخ عملها
عن معتقلي سجن الجلمة	1951
بشأن حوادث الطرق في إسرائيل	1988 – 1987
عن التسرب من المدارس وظاهرة الأمية	1996 – 1993
فيما يتعلق بالوسط البدوي في إسرائيل	1996 – 1994
بشأن قتل الرجال لزوجاتهم	1996 – 1995
عن العنف بين الفتيان	1996 – 1995
بشأن تحديد وإرجاع أملاك مَن هلكوا في الكارثة	2005 – 2000
فيما يتعلق بتجارة النساء	2005 – 2000
عن الأزمة المالية المستمرة للسلطات المحلية	2003 – 2000
بشأن العنف في الرياضة	2005 – 2001
عن قطاع الماء	2002 – 2001
في شأن الفجوات الاجتماعية في إسرائيل	2002 – 2001
عن كشف الفساد في الحكم في إسرائيل	2006 – 2005
بشأن استيعاب الإثيوبيين في إسرائيل	2009 – 2008
عن تشغيل موظفين عرب في القطاع الحكومي	2013 – 2010

المصدر: موقع الكنيست: https://main.knesset.gov.il/About/KnessetWork/Pages/ParInq-Committees.aspx

(ج) **الرقابة على ميزانية الدولة**: تحتاج الحكومة إلى موافقة الكنيست من أجل إقرار الميزانية، ويؤدي الأخير دوراً بارزاً ومؤثراً في مراقبة أهم تشريع تقوم به الحكومة خلال عملها السنوي، وهو التشريع الخاص بميزانية الدولة. ويحدد قانون الميزانية الإطار الذي تعمل من خلاله الحكومة، إذ يتم إقرار الميزانية على شكل قانون، وذلك لإجبار الحكومة على الحصول على مصادقة الكنيست لاقتراح قانون الميزانية. ويشير قانون أساس ميزانية الدولة لسنة 1975 إلى المبادئ الأساسية لإقرار

ميزانية الدولة: يتم تحديد ميزانية الدولة في إطار اقتراح قانون، بحيث يشير الاقتراح إلى مصاريف الحكومة المخطط لها، وتضع الحكومة اقتراح القانون أمام الكنيست ستين يوماً على الأقل من بداية السنة المالية الجديدة، ويفترض اقتراح القانون أن يكون مفصلاً.

(د) المراقبة من خلال مراقب الدولة ومكتب شكاوى الجمهور: ينص القانون على أنه عند قيام المراقب بمهماته فإنه يكون مسؤولاً أمام الكنيست فقط، ويشدد على عدم علاقة المراقب بالحكومة. ويزود مراقب الدولة الكنيست بالمعلومات التي سيستخدمها كوسيلة لمراقبة السلطة التنفيذية، ويمكنه بذلك من القيام بواجبه الذي يُعتبر أحد الأركان المهمة لفصل السلطات في النظام الديمقراطي، وهو مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

4) تشريع القوانين:

تُعتبر عملية تشريع القوانين من الأسس التي تقوم عليها السلطة التشريعية. ويرى كثيرون أن التشريع هو جوهر البرلمان، ولهذا يُطلق عليه السلطة التشريعية، وقد أُقر في الكنيست الأول بأنه هو مكان التشريع في الدولة، لكن عندما سُن قانون أساس الكنيست سنة 1958، تبين أن له وظائف متعددة، ولهذا عُرّف في القانون بأنه مجلس المنتخبين في الدولة، ولم يتم ذكر تعريفه الوظائفي كمؤسسة تشريعية. وعلى الرغم من أن قانون أساس الكنيست لم يعرّف صراحة بالكنيست كسلطة تشريعية،[12] فإن التشريع هو إحدى أهم وظائفه، وقد حدد لنفسه نظاماً لعملية التشريع وأنماطاً متعددة من اقتراحات القوانين. فهنالك اقتراحات قوانين خاصة، يقدمها عضو كنيست أو مجموعة من أعضاء الكنيست (اقتراح قانون شخصي أو خاص)، واقتراحات قوانين حكومية تبادر إليها الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية. وقد حدد الكنيست أنظمة متعددة بين اقتراح القانون الشخصي والحكومي.

12 المصدر نفسه.

مشـروع القانون الشـخصي الذي يقدمه عضو كنيست أو مجموعة من أعضاء الكنيسـت عليه أن يمر أولاً بمكتب رئاسـة الكنيسـت للمصادقة عليه وفحص مدى تناقضـه أو عـدم تناقضـه مع «القيم الأساسـية للدولـة» (مثل أن إسـرائيل هي دولة الشـعب اليهـودي، أو تعريف إسـرائيل كدولة يهودية ديمقراطيـة). وبعد المصادقة عليه يُطرح المشـروع من أجل مناقشـته بشكل أولي في جلسة هيئة الكنيست، وبعد النقـاش يتـم التصويت على الاسـتمرار أو عدم الاسـتمرار في إجراءات التشـريع. وتسـمى هـذه المرحلـة التـي يمر بهـا مشـروع القانون الشـخصي، مرحلـة القراءة التمهيديـة، وبعـد هـذه المرحلـة، إذا تمت المصادقة عليـه يتم تحويلـه إلى اللجنة المختصة في الكنيست التي تقوم، بدورها، بإعداد صيغة المشروع استعداداً لطرحه للقراءة الأولى في جلسة هيئة الكنيست. ومعنى ذلك أن مشروع القانون الشخصي يحتـاج إلى مرحلة تسـبق القراءة الأولى، بينما تجري مناقشـة اقتـراح القانون الذي تتقدم به الحكومة، في جلستها، وبعد تصديق الوزراء على مشروع القانون (اقتراح قانون حكومي) يقدم مباشرة للقراءة الأولى في الكنيست. ولا يمر مشروع القانون الحكومي بالقراءة التمهيدية واجتماع اللجنة المختصة، كما هي الحال في مشـروع القانون الشخصي.

الجدول رقم (3)

عدد القوانين التي سنها الكنيست 1 – 20 (حزيران/ يونيو 2018)

	1 – 14	15	16	17	18	19	20
المجمل	4159	463	423	457	597	263	484
المعدل السنوي		126	134	161	152	131	152

المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، الجدول رقم 10,5.

بعـد وصـول اقتـراح القانـون الشـخصي إلى القـراءة الأولـى، فإنه يمـر بعدها بمراحل التصديق التي يمر بها مشـروع القانون الحكومي نفسـها، والتي تشمل ثلاث

قـراءات: القـراءة الأولى، تناقش هيئة الكنيسـت الحاجة إلى سـن القانـون المقترح، بحيث يقدم بداية الوزير مشروع القانون إذا كان حكومياً، أو عضو الكنيست إذا كان شـخصياً، وتجـرى مداولتـه ونقاشـه بصورة عامة، ويقـوم بعدها مقـدم القانون بالرد علـى انتقـادات أو تحفظـات معارضي القانـون، ويجري التصويت فـي أعقاب ذلك على المشروع، فإذا أقره الكنيست فإنه بذلك يمر بالقراءة الأولى، وينتقل إلى اللجنة المختصـة التي تفحص بنود المشـروع بنداً بنداً، وتسـتمع إلـى آراء الخبراء وتصوغه وتحضره للقراءة الثانية في هيئة الكنيسـت، إذ يقوم أعضاء الكنيسـت بالتصويت على كل بند من بنود المشروع على انفراد، وفي حال وجود اعتراض على البنود المتعددة في مشـروع القانون فإنه يحال على المناقشـة في اللجنة المختصة مرة أُخرى، وبعد إدخـال التعديـلات عليـه يعـاد مـن جديد كي يُصـوت عليه فـي القراءة الثانيـة، ويتم التصويـت علـى كل بنـد على حدة مرة أُخـرى. وفي القراءة الثالثـة يجري التصويت عليه بأكمله، ويبدأ، عادة، هذا التصويت فوراً بعد قبول المشـروع في القراءة الثانية. وفي حال وافق الكنيست على مشروع القانون وأقره، فإن على رئيس الدولة توقيعه، بالإضافـة إلى رئيس الحكومة والوزير المختص بالمشـروع. وبذلك يصبح مشـروع القانـون قانونـاً نافـذاً بعد نشـره في «الجريدة الرسـمية» لإطلاع الجمهـور والجهات المعنية على تفصيلاته.

يتضح من قراءة مصدر القوانين أن الأغلبية التي يتم إقرارها تأتي من الحكومة، لا مـن أعضـاء الكنيسـت. ولا يعني ذلك أن مشـاريع القوانين التـي يقترحها أعضاء الكنيسـت هي أقل، بل بالعكس هي في صعود مسـتمر، لكن نسـبة قبولها أقل، بينما نسـبة قبول مشـروع قانون حكومـي هي أكبر، ويعود ذلك إلى كـون الوزارات جزءاً مـن السـلطة التنفيذيـة يتبعها طاقم بيروقراطي ومهني كبير جداً يقوم بصوغ مشـاريع القوانيـن، كمـا أن الـوزارات تكون مطلعـة أكثر بحكم عملها اليومـي على حاجات الـوزارات والحكومـة بصفتها السـلطة التنفيذيـة أكثر من أعضاء الكنيسـت. وهناك سـبب آخـر مركزي هو أن الحكومات الإسـرائيلية تتألف مـن ائتلاف حكومي يمثل

أغلبية أعضاء الكنيست ويضم عدداً من الكتل البرلمانية، الأمر الذي يغيب الحاجة عند هؤلاء الأعضاء لسن قوانين شخصية، ويتركون للحكومة العمل على ذلك. لهذا، فإن أغلبية القوانين الشخصية التي سُنت جاءت من المعارضة،[13] كما أن التقييدات الموضوعة على اقتراحات القوانين الشخصية، مثل لزوم مرورها بالقراءة التمهيدية، تشكل قناة تصنيف أُخرى يمر بها القانون الخاص ولا يمر بها القانون الحكومي.[14]

5) **الاستجوابات:**

تشكل الاستجوابات في الكنيست إحدى الوسائل التي تستعملها الهيئة التشريعية في إسرائيل لمراقبة السلطة التنفيذية. ويتمحور الاستجواب في قيام عضو الكنيست بتقديم استجواب إلى الوزير المعني الذي يكون ملزماً بالرد على الاستجواب. وهنالك ثلاثة أنواع من الاستجوابات:

النوع الأول، الاستجواب العادي: ويجب ألاّ يتعدى 50 كلمة، ويتم تقديمه إلى رئيس الكنيست، إذ هو المخوّل إلغاءه، أو تعديله أو قبوله كما هو قبل تقديمه إلى الوزير المعني بالأمر. ويحق لعضو الكنيست تقديم 18 استجواباً خلال دورة الشتاء، و12 استجواباً خلال دورة الصيف. وعلى الوزير المعني أن يجيب على الاستجواب خلال ثلاثة أسابيع أو ستة على الأكثر، وعلى الرد أن يكون علنياً في جلسة كنيست، إمّا من خلال الوزير المعنى وإمّا نائبه، وإمّا وزير آخر في الحكومة. ويحق لمقدم الاستجواب أن يسأل سؤالاً واحداً شفوياً يتعلق بالجواب على الاستجواب.

النوع الثاني، الاستجوابات الشفوية: على الاستجواب الشفوي ألاّ يتعدى 40 كلمة، وهو يقدم خلال جلسة الكنيست، وعلى الوزير المعنى أو نائبه أن يرد عليه خلال يومين، وفي حالات نادرة خلال يوم واحد. ويحق تقديم سبعة استجوابات

13 أريان، مصدر سبق ذكره، ص 238.

14 سيغل، مصدر سبق ذكره، ص 88 – 89.

خلال كل أسبوع.

النوع الثالث، استجواب مباشر: وهو استجواب مختصر جداً، يقدم للوزير من خلال سكرتارية الكنيست، وعلى الوزير أن يرد كتابياً خلال 21 يوماً من تقديمه، ويُرفع الجواب إلى رئاسة الكنيست. ويحق لكل عضو تقديم 90 استجواباً شفوياً خلال دورة الكنيست السنوية.

الجدول رقم (4)
الاستجوابات في الكنيست، 2003 - 2018

	الكنيست السادس عشر	الكنيست السابع عشر	الكنيست الثامن عشر	الكنيست التاسع عشر	الكنيست العشرون (حتى حزيران/ يونيو 2018)
المجمل	**5109**	**3746**	**4197**	**1792**	**4151**
المعدل السنوي	1613	1322	1049	896	1301
استجواب مستعجل	362	284	444	228	444
استجواب مباشر	1288	1171	2042	1221	2870
استجواب عادي	3459	2291	1711	343	837

المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، الجدول رقم 10,7.

ج) انتخابات الكنيست

شارك في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين (2019)، 43 قائمة انتخابية، وهي أكبر عدد قوائم تتنافس في الانتخابات في تاريخ إسرائيل، تجاوزت إحدى عشرة قائمة منها نسبة الحسم (3,25٪)، مقابل عشر قوائم في انتخابات 2015.

الجدول رقم (5)
نتائج انتخابات الكنيست الحادي والعشرين
مقارنة بانتخابات الكنيست العشرين
(الكتل التي تجاوزت نسبة الحسم)

الحزب	انتخابات الكنيست العشرين		انتخابات الكنيست الحادي والعشرين	
	النسبة	عدد المقاعد	النسبة	عدد المقاعد
الليكود	23,40	30	26,45	35
كاحول لفان			26,12	35
يش عتيد	8,82	11	ضمن تحالف كاحول لفان	
العمل	18,67	24	4,45	6
شاس	5,74	7	5,99	8
يهدوت هتوراه	4,99	6	5,77	8
ميرتس	3,93	5	3,63	4
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير	10,61 (القائمة المشتركة)	13 (القائمة المشتركة)	4,49	6
القائمة العربية الموحدة والتجمع الوطني الديمقراطي			3,34	4
إسرائيل بيتنا (ليبرمان)	5,10	6	4,02	5
اتحاد أحزاب اليمين (البيت اليهودي)	6,74	8	3,70	5
كولانا (كحلون)	7,49	10	3,54	4

المصدر: «نتائج انتخابات الكنيست العشرين»، لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العشرين، انظر الرابط: https://votes20.gov.il/nationalresults

«نتائج انتخابات الكنيست الحادي والعشرين»، لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الحادي والعشرين، انظر الرابط: https://votes21.bechirot.gov.il/

(1) طريقة الانتخابات في إسرائيل:

تتبع إسرائيل طريقة الانتخابات النسبية التي تنطلق من اعتبار الدولة وحدة انتخابية واحدة، بينما يتم تحديد نسبة حسم معينة تؤهل القائمة للتمثيل النيابي إذا اجتازت هذه النسبة. وتصل نسبة الحسم اليوم إلى 3,25٪ من مجمل الأصوات الصحيحة، وقد جرى رفع النسبة من 2٪ إلى 3,25٪ عشية انتخابات الكنيست 2015.

وتتعارض طريقة الانتخابات النسبية مع طريقة الانتخابات المناطقية، إذ يتم بحسب الطريقة الأخيرة تقسيم الدولة إلى مناطق انتخابية عديدة، وتقوم كل منطقة بانتخاب مرشحيها للبرلمان. وجاء تبنّي طريقة الانتخابات النسبية في إسرائيل كطريقة تنسجم مع الفسيفساء السياسي والاجتماعي والثقافي في البلد، بسبب تعدد المجموعات الثقافية والإثنية والقومية في الدولة، إذ يُعتبر المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين، ولضمان تمثيل برلماني لكل المجموعات داخل إسرائيل. وقد أدت الطريقة النسبية بحسب النقاد الإسرائيليين إلى نشوء ظواهر سلبية في السياسة الإسرائيلية، والتي أثرت، بدورها، في استقرار نظام الحكم، وأهمها:

(i) تعدد الأحزاب وكثرة القوائم الصغيرة.

(ii) صعوبة تشكيل الائتلاف الحكومي.

(iii) غياب الاستقرار الحكومي.

لكن، على الرغم من سلبيات الطريقة النسبية، فإنها استطاعت أن تحفظ استقرار النظام نسبياً، وإن لم يكن بالكامل. ويمكن تقسيم مراحل النظام السياسي في إسرائيل إلى عدة مراحل، في كل مرحلة ساهم عامل في حفظ استقراره السياسي النسبي. ولا نعني بغياب الاستقرار في هذا المقام، نزع شرعية السلطة السياسية، وإنما عدم قدرة الحكومة على إكمال مدتها القانونية.

أولاً: مرحلة الحزب المهيمن، وهي المرحلة التي سادت النظام الإسرائيلي حتى سنة 1977، وفيها ساهم وجود حزب واحد مهيمن (حزب مباي ولاحقاً حزب العمل) على الحفاظ على الاستقرار النسبي.

ثانيـاً: مرحلـة الحزبين الكبيرين، وهي المرحلة التي سـادت عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وفيها ارتكز النظام السياسي الإسرائيلي على وجود حزبين في السلطة، يتبادلان الحكم، وأحياناً يشكلان معاً حكومة وحدة وطنية.

ثالثاً: تآكل قوة الأحزاب الكبيرة وازدياد تأثير الأحزاب الصغيرة.

رابعـاً: عـودة الأحزاب الكبيـرة كما حدث في انتخابات 2019، والتشـديد على فكـرة الكتل والمعسـكرات السياسـية، فـي عملية تأليف الحكومـة من طرف كل من الحزبين الكبيرين.

فـي كل الأحوال، حُددت طريقة الانتخابات النسـبية فـي البند الرابع من قانون أسـاس الكنيسـت (1958)، أمّـا قواعد الانتخابـات فتم تفصيلها في قانـون انتخابات الكنيست (1969)، وقد حُددت مبادئ الانتخابات في القانون، وهي كالتالي:

(أ) انتخابات عامة: يحق لجميع المواطنين فوق عمر 18 عاماً المشاركة فيها.

(ب) انتخابات قطرية: تم تحديد أن الدولة كلها هي منطقة انتخابية واحدة.

(ج) انتخابات مباشرة: يصوت الناخب بشكل مباشر للقائمة التي يود التصويت لها من دون جسم وسيط في ذلك.

(د) انتخابات متساوية: كل مواطن يملك صوتاً واحداً، ولكل صوت وزن متساو مع بقية الأصوات.

(هـ) انتخابات سرية: لا يسمح لأي شخص عدا الناخب معرفة لمن أعطى صوته.

الجدول رقم (6)
نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية، 2006 – 2013

	2006		2009		2013	
	٪	**المقاعد**	٪	**المقاعد**	٪	**المقاعد**
الليكود	9	12	21,6	27	23,3	31
كديما	22	29	22,5	28	2	2
العمل	15,1	19	9,9	13	11,3	15
يش عتيد					14,3	19
شاس	9,5	12	8,5	11	8,7	11
يهدوت هتوراه	4,7	6	4,4	5	5,1	7
إسرائيل بيتنا	9	11	11,7	15	تحالف مع الليكود في قائمة «الليكود – بيتنا»	
ميرتس	3,8	5	3	3	4,5	6
المفدال – البيت اليهودي	7,1	9	2,9	3	9,1	12
الاتحاد الوطني			3,3	4	تحالف في إطار البيت اليهودي	
حزب المتقاعدين	5,9	7				
هتنوعاه (الحركة)					4,9	6
التجمع الوطني الديمقراطي	2,3	3	2,5	3	2,5	3
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	2,7	3	3,3	4	2,9	4
القائمة العربية الموحدة	3	4	3,4	4	3,6	4

المصدر: «تقارير لجان الانتخابات المركزية» (تصميم الكاتب وإعداده).

لجنة انتخابات الكنيست التاسع عشر: http://www.votes-19.gov.il/nationalresults

لجنة انتخابات الكنيست الثامن عشر:
www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_Results.aspx

لجنة انتخابات الكنيست السابع عشر:
http://www.knesset.gov.il/elections17/heb/results/Main_Results.asp

ثانياً: السلطة التنفيذية

تنص المادة 1 من قانون أساس: الحكومة الذي أُقر في الكنيست في آذار / مارس 2001 (بعد تجربة قانون الانتخابات المباشرة) على أن «الحكومة هي السلطة التنفيذية في الدولة.» وتنص المادة 5 البند أ من القانون على أن «الحكومة تتألف من رئيس الحكومة ومن الوزراء.» أمّا البند الثاني من المادة نفسها فيشير إلى أن «رئيس الحكومة يجب أن يكون من أعضاء الكنيست، وكل وزير آخر يمكن إلاّ يكون من أعضاء الكنيست.» وعملت حتى الآن في إسرائيل 44 حكومة منذ سنة 1949، على الرغم من أنه أجريت حتى الآن 22 دورة انتخابات كنيست، الأمر الذي يدل على غياب الاستقرار السياسي للحكومات، فمعدل كل دورة كنيست هو تأليف حكومتين، بمعنى أن ليس هناك حكومة إسرائيلية استطاعت أن تكمل دورتها الانتخابية بالكامل.

تتكون السلطة التنفيذية في إسرائيل من ثلاثة مركبات: رئيس الحكومة وحكومته؛ كل الوزراء ووزارتهم؛ الجهاز البيروقراطي والإداري والمهني.

يرأس رؤساء الحكومة السلطة التنفيذية في إسرائيل. ورئيس الحكومة هو أهم لاعب سياسي في النظام الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن رؤساء الحكومات يوزعون قوتهم على حلفائهم في الائتلاف الحكومي، وخصوصاً على الأحزاب المركزية في الائتلاف، فإنهم يبقون اللاعبين المركزيين في النظام السياسي الإسرائيلي.[15] ويحدد رؤساء الحكومة جدول الأعمال الجماهيري والسياسي في الدولة، ولم تقلل تغيير طريقة الانتخابات من قوة رئيس الحكومة ونفوذه، فقوته بقيت مركزية في ظل الانتخابات النسبية، وفي ظل الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة. وتنبع قوة رئيس الحكومة الإسرائيلية من ثلاثة عوامل: صلاحيات منصبه كرئيس السلطة التنفيذية كما حُددت في القانون؛ كونه رئيس أكبر حزب في الكنيست؛ لأنه

---

15 أشار أريان، دافيد نحمياس، روت أمير، «سلطة السلطة التنفيذية في إسرائيل» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2002)، ص 45.

رئيس الائتلاف الحكومي الذي يعمل بمبدأ المسؤولية الجماعية. لكنها تشكل أيضاً عامل تقييد لقوة رئيس الحكومة ونفوذه، إذ تخول صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية وقوته اتخاذه القرارات المصيرية على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، حتى لو لم تكن محل إجماع في الرأي العام الإسرائيلي، مثلما فعل يتسحاق رابين بتوقيعه اتفاق أوسلو، وإيهود براك بانسحابه من لبنان، وأريئيل شارون بتنفيذ خطة فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.

أ) تأليف الحكومة

ذكرنا في قسم السلطة التشريعية، أن تأليف الحكومة هو إحدى مهمات الكنيست، وسنتطرق هنا إلى مراحلها بالتفصيل، كما أقرها قانون أساس: الحكومة، والتي تفصل مسار تأليفها في إسرائيل.

جاء في المادة السابعة – البند الأول من قانون أساس: الحكومة، أن رئيس الدولة يقوم بتكليف أحد أعضاء الكنيست مهمة تأليف الحكومة، بعد مشاورة ممثلي الكتل في الكنيست، شرط إجراء هذه المهمة خلال سبعة أيام من تاريخ نشر نتائج الانتخابات. أمّا في حالة وفاة رئيس الحكومة فيستدعي ذلك تكليف رئيس الدولة الشخص الملائم خلال 14 يوماً من تاريخ الوفاة.

وتنص المادة الثامنة من القانون على أن «عضو الكنيست الذي كلفه رئيس الدولة تأليف الحكومة بموجب المادة 7، يُمنح مهلة مدتها 28 يوماً لإنجاز مهمته، ويجوز لرئيس الدولة تمديد هذه المدة مدداً إضافية لا تتجاوز معاً 14 يوماً.»

وتشير المادة التاسعة من قانون أساس: الحكومة، إلى أنه إذا مضت المدة المحددة في المادة الثامنة، من دون أن يقوم عضو الكنيست بتبليغ رئيس الدولة عن تأليف الحكومة، أو إذا أعلمه قبل ذلك بعجزه عن تأليفها، أو إذا عرض حكومته على الكنيست ورفض الكنيست منحها الثقة، يقوم رئيس الدولة بتكليف عضو كنيست آخر كان قد بلّغه استعداده قبول مهمة تأليف الحكومة، أو يُعلم رئيس الكنيست بأنه

لا يـرى إمكانـاً للتوصل إلـى تأليف الحكومة، وذلك كله خـلال ثلاثة أيام من تاريخ مضي المدة، أو من التاريخ الذي يبلّغ عضو الكنيست عجزه عن تأليف الحكومة، أو من تاريخ رفض الكنيست منحها الثقة، بحسب مقتضى الحال.

أمّا إذا اسـتطاع عضو الكنيسـت المكلف تأليف حكومته، فتنص المادة 13 البند ب من القانون، على أنه يتوجب عليه بعد تأليفه الحكومة تبليغ كل من رئيس الدولة ورئيس الكنيسـت، ثم يقوم رئيس الكنيسـت بإعلام أعضاء الكنيسـت بذلك، وتعيين جلسة بشأن تأليف الحكومة خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغ الكنيست. وينص البند ج على أن عضو الكنيست الذي ألّف الحكومة يقوم برئاستها، أمّا المادة د، فتشير إلى لزوم مثول الحكومة أمام الكنيست بعد تأليفها وإعلان الخطوط الأساسية لسياستها، وتوزيـع المهمـات بيـن الوزراء، وطلـب منح الثقة بهـا. وفقط بعد منـح الثقة، تُعتبر الحكومة قائمة ويباشر الوزراء مهماتهم منذ تلك اللحظة.

يستطيع الكنيست حجب الثقة عن الحكومة من خلال قوة صلاحيته التي حددها قانون أسـاس: الكنيسـت، إذ يجري حجب الثقة عن الحكومة بقرار يتخذه الكنيست بأكثرية أعضائه ويطلب فيه من رئيس الدولة فرض مهمة تأليف الحكومة على عضو معين من أعضاء الكنيست يوافق على ذلك كتابة. وبالإضافة إلى الصلاحية الممنوحة للكنيسـت لحجـب الثقـة عـن الحكومة، فـإن القانون منـح صلاحية مشـابهة لرئيس الحكومة لحل الكنيسـت، فقد جاء في المادة 29 البند أ من قانون أسـاس: الحكومة، أنه «إذا تبيّن لرئيس الحكومة وجود أكثرية في الكنيسـت معارضة للحكومة، وهو ما يتعـذر معـه علـى الحكومة أداء مهماتها بصورة منتظمة جاز لـه بموافقة رئيس الدولة حل الكنيسـت بمرسـوم ينشـره في «الوقائع الإسـرائيلية»، ويدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ بعد 21 يوماً من تاريخ نشره.

حتـى سـنة 1996، لـم يكن للجمهور الإسـرائيلي تأثير مباشـر فـي تحديد هوية رئيـس الحكومـة، وتعلق ذلـك باللعبة السياسـية والائتلافية داخل أروقة الكنيسـت، إلاّ إن قانون الانتخابات المباشـرة (1996 – 2001)، نقل مركز الثقل في تحديد هوية

رئيس الحكومة من الكنيست إلى الجمهور مباشرة، وأدى ذلك إلى تعزيز قوة رئيس الحكومة أمام الكنيست من جهة، لكنه من جهة أُخرى ساهم في إضعاف الائتلاف الحكومي وغياب الاستقرار السياسي.

يملك رئيس الحكومة الإسرائيلية الصلاحية في تعيين الوزراء وإقالتهم، وكذلك التوصيات بشأن تعيين موظفين كبار، مثل عميد بنك إسرائيل، والمستشار القضائي للحكومة، ورئيس الموساد.

أوجدت طريقة الانتخابات المباشرة «ميزان رعب» بين الكنيست ورئيس الحكومة،[16] إذ يستطيع أي طرف إنهاء عمل الطرف الآخر، وقد نجم عن القانون أربع حالات من ميزان الرعب:

الأولى، بحسب قانون الانتخابات المباشرة يستطيع رئيس الحكومة حل الكنيست إذا تبين له أنه يعارض سياسته، ويتطلب هذا الأمر موافقة (شكلية) من رئيس الدولة، ويتم تعيين انتخابات خلال 120 يوماً من حل الكنيست.

الثانية، هناك إمكان أن يستقيل رئيس الحكومة، من خلال تقديم كتاب الاستقالة إلى رئيس الدولة، وفي هذه الحالة يتم إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة خلال 60 يوماً فقط.

الثالثة، يستطيع الكنيست الإطاحة برئيس الحكومة من خلال حجب الثقة عنه بأغلبية 61 عضو كنيست على الأقل، أو من خلال الامتناع من إقرار قانون ميزانية الدولة حتى نهاية آذار/ مارس، وفي هذه الحالة تجرى انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة خلال 60 يوماً.

الرابعة، ثمة إمكان أن يطيح الكنيست برئيس الحكومة، ويبقى هو على حاله، وذلك في حال تصويت ثلثي أعضائه على الأقل على اقتراح لحجب الثقة عن رئيس الحكومة، أو إذا وجد أنه لا يصلح للقيام بعمله، نتيجة أسباب حددها القانون، مثل تقديم لائحة اتهام ضده.

16 المصدر نفسه، ص 49.

أبقت طريقة الانتخابات المباشرة على مميزات من الطريقة القديمة، ومنها تبعية رئيس الحكومة للكنيست، لكنها عززت السلطة الرسمية لرئيس الحكومة مقارنة بسلطة الكنيست الذي تقلصت لديه مساحة المناورة ورقابة السلطة التنفيذية. فلم تغير العودة من جديد إلى الطريقة القديمة في سنة 2003، كثيراً من مكانة رئيس السلطة التنفيذية ومن صلاحياته التي كانت قبل سنة 1996، وبدا الأمر كأنه عودة إلى الوراء والتكيف وفقاً لسلبيات الطريقة القديمة على الرغم من صعوبتها. إلاّ إنها كانت أكثر استقراراً من الطريقة الجديدة مع كل النفوذ الذي حصل عليه رئيس الحكومة.[17]

الجدول رقم (7)
الإطار القانوني لسلطة رئيس الحكومة في ثلاث مراحل نظامية

	قبل تغيير طريقة الانتخابات (1949 – 1996)	**فترة قانون الانتخابات المباشرة (1996 – 2001)**	**فترة ما بعد الانتخابات المباشرة 2003 –**
مكانة رئيس الحكومة	الأول بين متساوين	الأول	الأول بين متساوين
تعيين رئيس الحكومة	يكلف رئيس الدولة رئيس أكبر كتلة برلمانية تأليف حكومته	يُنتخب مباشرة من الشعب	كما في الطريقة القديمة
تعيين الوزراء	يعيِّن رئيس الحكومة وزراءه، ومنذ سنة 1981 أصبح في استطاعته إقالتهم أيضاً	يعيِّن رئيس الحكومة وزراءه ويحتاج إلى ثقة الكنيست، ويستطيع إقالة وزير	كما في الطريقة القديمة

17 شيبح فايتس ودافيد إشكول، «النظام والانتخابات: العقد الأخير» (تل أبيب: لوغوس، 2005).

نتائج استقالة رئيس الحكومة	على الكنيست إقرار تعيين رئيس حكومة جديد	انتخابات عامة جديدة لرئاسة الحكومة	كما في الطريقة القديمة
صلاحيته في حل الكنيست	يستطيع الكنيست إعلان انتخابات جديدة	بالتشاور مع رئيس الدولة	بالتشاور مع رئيس الدولة
ثقة الكنيست	الحكومة متعلقة بثقة الكنيست بأغلبية عادية	رئيس الحكومة وحكومته بحاجة إلى ثقة الكنيست. وأي فشل في تمرير قانون الميزانية يؤدي إلى انتخابات للكنيست ورئاسة الحكومة	التصويت على حجب الثقة عن الحكومة يجب أن يرافقه الطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست معين تأليف حكومة بديلة
فترة عمل رئيس الحكومة	يحق انتخابه للمنصب من دون تحديد فترات معينة	لا يحق انتخاب رئيس حكومة مرة أُخرى إذا زاول منصبه سبعة أعوام متتالية	كما في الطريقة القديمة

المصدر: أشار أريان وآخرون، «سلطة السلطة التنفيذية في إسرائيل» (القدس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2002)، ص 52.

منذ سنة 1948 حتى سنة 2019، شغل منصب رئيس السلطة التنفيذية 12 شخصاً منهم امرأة واحدة، خمسة منهم كانوا من مواليد البلد (رابين؛ نتنياهو؛ براك؛ شارون؛ أولمرت)، وصل معظمهم إلى كرسي رئاسة الحكومة في سن متقدمة نسبياً، وبعد تجربة سياسية أو عسكرية طويلة، ثمانية منهم ترأسوا أحزابهم قبل توليهم المنصب.

الجدول رقم (8)

رؤساء حكومة إسرائيل بحسب التسلسل التاريخي لحكومات إسرائيل

رئيس الحكومة	حياته	فترة حكومته	الحزب
دافيد بن – غوريون	1886 – 1973	1948 – 1953	مباي
موشيه شاريت	1884 – 1965	1953 – 1955	مباي
دافيد بن – غوريون	1886 – 1973	1955 – 1963	مباي
ليفي إشكول	1895 – 1969	1963 – 1969	مباي / العمل
غولدا مئير	1898 – 1978	1969 – 1974	العمل
يتسحاق رابين	1922 – 1995	1974 – 1977	العمل
مناحم بيغن	1913 – 1992	1977 – 1983	الليكود
يتسحاق شمير	1915 – 2012	1983 – 1984	الليكود
شمعون بيرس	1923 – 2016	1984 – 1986	العمل
يتسحاق شمير	1915 – 2012	1986 – 1992	الليكود
يتسحاق رابين	1922 – 1995	1992 – 1995	العمل
شمعون بيرس	1923 – 2016	1995 – 1996	العمل
بنيامين نتنياهو	1949 –	1996 – 1999	الليكود
إيهود براك	1942 –	1999 – 2001	العمل
أريئيل شارون	1927 – 2014	2001 – 2006	الليكود/ كديما
إيهود أولمرت	1945 –	2006 – 2009	كديما
بنيامين نتياهو	1949 –	2009 – 2013	الليكود
بنيامين نتنياهو		2013 – 2015	الليكود
بنيامين نتنياهو		2015 – 2019	الليكود

ب) الوزارات والوزراء

يشكل الوزراء والوزارات الحكومية الأساس الثاني في السلطة التنفيذية، ويُعتبر الوزراء أعضاء في الحكومة الإسرائيلية التي تجتمع مرة واحدة في الأسبوع، يكون عادة يوم الأحد، إلاّ إذا استدعى الأمر اجتماعاً خاصاً خلال أيام الأسبوع. ويتم التفريق بين أعضاء الحكومة، والمجلس الوزاري المصغر، وهو يتكون من رئيس الحكومة وبعض الوزراء المهمين مثل: وزير الدفاع، والمالية، والداخلية، والخارجية. وقد شكل نتنياهو في حكومته الأخيرة «المجلس السباعي»، وهو المجلس الوزاري المصغر، إلاّ إنه يضم سبعة أشخاص من الكتل المتعددة التي ألّفت الحكومة. وتغير عدد الوزراء من حكومة إلى أُخرى، وتسعى الحكومة الحالية لإلغاء القيد على عدد الوزراء من أجل تمكين رئيس الحكومة من تعيين عدد كبير من الوزراء من دون حدود لإرضاء أطراف الائتلاف الحكومي وإرضاء أعضاء حزبه، وذلك في أعقاب القانون الذي تم تشريعه في الكنيست التاسع عشر الذي حدد عدد الوزراء، والذي استغله نتنياهو لتأليف حكومة الوحدة مع حزب كاحول – لفان (أزرق أبيض)، وتعيين 35 وزيراً لإرضاء كل أطراف الائتلاف الحكومي.

بالنسبة إلى الوزراء، هنالك أهمية للتمييز بين الوزراء الذين ينتمون إلى حزب رئيس الحكومة، وبين الوزراء الذين ينتمون إلى الأحزاب المشاركة في الحكومة. فوزراء المجموعة الأولى يعيّنهم رئيس الحكومة، وفي الغالب يحصلون على الوزارات المهمة، مثل الدفاع، والمالية، والخارجية، والداخلية، بالإضافة إلى بعض الوزارات الأُخرى. ويتحدد توزيع الوزارات بين أعضاء الحكومة والكتل الائتلافية بحسب حجم كل كتلة ائتلافية، وبحسب عدد الوزارات المتوفرة، أو التي يتم ابتكارها لإرضاء الأطراف المشاركة في الحكومة. أمّا الوزراء الذين ينتمون إلى الأحزاب الائتلافية الأُخرى، فإن تحديد هويتهم يرجع إلى مؤسسات الحزب المشارك لا إلى رئيس الحكومة. وعلى سبيل المثال، وصل عدد الوزراء في حكومة إيهود أولمرت إلى 22 وزيراً، إضافة إلى الوزارة التي تم ابتكارها لليبرمان تحت اسم

وزارة التهديدات الاستراتيجية، وإلى الوزراء بلا حقيبة الذين يصل عددهم إلى أربعة وزراء. ويوزع الوزراء على خمس كتل برلمانية مشـاركة في الحكومة: حزب كديما؛ العمل؛ حزب المتقاعدين؛ حركة شاس الدينية؛ يسرائيل بيتينو برئاسة ليبرمان. ويصل عدد وزراء كديما، أي الحزب الحاكم، إلى 12 وزيراً، إضافة إلى وزير بلا حقيبة، كما حظـي بالـوزارات المهمة التاليـة: المالية، والخارجية، والداخليـة، والأمن الداخلي. أمّا حزب العمل الشـريك الأساسـي لحزب كديما في الحكومة فقد حصل على سبع وزارات بالإضافة إلى وزير بلا حقيبة.

وأمّـا حكومـة نتنياهو الأخيرة (2015 – 2019)، فقد ضمـت 30 وزيراً (من دون نتنياهو) وتسـع نواب وزير، وجاء ذلك بسـبب حرصه على إرضاء جميع الكتل التي تشـكل الحكومـة. كمـا منـح نتنياهو رئيـس حزب العمـل إيهود بـراك وزارة الدفاع، ورئيس حركة شاس إلياهو يشاي وزارة الداخلية، ورئيس حزب يسرائيل بيتينو وزارة الخارجيـة، وأبقـى وزارتـي المالية والمعارف لـوزراء من الليكود. أمّـا في الحكومة الجديـدة ضمـن تحالـف الليكود وكاحول لفان، فسـتضم الحكومـة 35 وزيراً، وهي الأكبر في تاريخ إسرائيل.

الجدول رقم (9)
أسماء الوزراء في الوزارات المهمة في إسرائيل والانتماء الحزبي
(ح - الحزب الحاكم/ م - حزب مشارك في الائتلاف الحكومي)

		وزارة الدفاع	وزارة الخارجية	وزارة المالية
الكنيست الأول	الحكومة الأولى الحكومة الثانية	دافيد بن – غوريون – ح بن – غوريون – ح	موشيه شاريت – ح شاريت – ح	إليعيزر كابلان – ح كابلان – ح
الكنيست الثاني	الحكومة الثالثة الحكومة الرابعة الحكومة الخامسة الحكومة السادسة	بن – غوريون – ح بن – غوريون – ح بن – غوريون – ح بن – غوريون – ح	شاريت – ح شاريت – ح شاريت – ح شاريت – ح	كابلان – ح ليفي إشكول – ح إشكول – ح إشكول – ح
الكنيست الثالث	الحكومة السابعة الحكومة الثامنة	بن – غوريون – ح بن – غوريون – ح	شاريت وغولدا مئير – ح مئير – ح	إشكول – ح إشكول – ح
الكنيست الرابع	الحكومة التاسعة	بن – غوريون – ح	مئير – ح	إشكول – ح
الكنيست الخامس	الحكومة العاشرة الحكومة الحادية عشرة الحكومة الثانية عشرة	بن – غوريون – ح إشكول – ح إشكول – ح	مئير – ح مئير – ح مئير – ح	إشكول – ح بنحاس سابير – ح سابير – ح
الكنيست السادس	الحكومة الثالثة عشرة الحكومة الرابعة عشرة	إشكول وموشيه دايان – ح دايان – ح	أبا إيبن – ح إيبن – ح	سابير – ح زئيف شيرف – ح
الكنيست السابع	الحكومة الخامسة عشرة	دايان – ح	إيبن – ح	سابير – ح

الكنيست الثامن	الحكومة السادسة عشرة الحكومة السابعة عشرة	دايان – ح شمعون بيرس – ح	إيبن – ح يغآل ألون – ح	سابير – ح يهوشواع رابينوفيتش – ح
الكنيست التاسع	الحكومة الثامنة عشرة	عيزر وايزمن ومناحم بيغن – م	دايان – م/ بيغن ويتسحاق شمير – ح	سمحا إرليخ ويورام أريدور – ح
الكنيست العاشر	الحكومة التاسعة عشرة الحكومة العشرون	أريئيل شارون – ح موشيه أرنس – ح	شمير – ح شمير – ح	أريدور – ح أريدور – ح
الكنيست الحادي عشر	الحكومة الحادية والعشرون الحكومة الثانية والعشرون	يتسحاق رابين – م رابين – م	شمير – ح بيرس – م	يتسحاق موداعي – ح موشيه نسيم – ح
الكنيست الثاني عشر	الحكومة الثالثة والعشرون الحكومة الرابعة والعشرون	رابين – م أرنس – ح	أرنس – ح دافيد ليفي – ح	بيرس – م موداعي – ح
الكنيست الثالث عشر	الحكومة الخامسة والعشرون الحكومة السادسة والعشرون	رابين – ح بيرس – ح	بيرس – ح إيهود براك – ح	أبراهام شوحط – ح شوحط – ح
الكنيست الرابع عشر	الحكومة السابعة والعشرون	يتسحاق مردخاي أرنس – ح	ليفي وشارون – ح	دان ميريدور، يعقوف نئمان، مئير شطريت – ح
الكنيست الخامس عشر	الحكومة الثامنة والعشرون الحكومة التاسعة والعشرون	براك – ح بنيامين بن اليعزر – م ومردخاي – ح	ليفي – م، شلومو بن عامي – ح بيرس – م	شوحط – ح سيلفان شالوم – ح

الكنيست السادس عشر	الحكومة الثلاثون	شاؤول موفاز – ح	شالوم وتسيبي ليفني – ح	بنيامين نتنياهو وإيهود أولمرت – ح
الكنيست السابع عشر	الحكومة الحادية والثلاثون	عمير بيرتس – م براك – م	ليفني – ح	أبراهام هيرشزون – ح روني بار – أون – ح
الكنيست الثامن عشر	الحكومة الثانية والثلاثون	براك – م	أفيغدور ليبرمان – م	يوفال شتاينيتس – ح
الكنيست التاسع عشر	الحكومة الثالثة والثلاثون	بوغي يعلون – ح	نتنياهو – ح	يائير لبيد – م
الكنيست العشرون	الحكومة الرابعة والثلاثون	يعلون – ح ليبرمان – م	نتنياهو – ح يسرائيل كاتس – ح	موشيه كحلون – م

المصدر: موقع الكنيست على شبكة الإنترنت.

تملك الحكومة، بالإضافة إلى دورها كسلطة تنفيذية للقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية، أو القيام بدورها من خلال الوزارات المتعددة، صلاحيات أُخرى، منها:

1 – صوغ السياسات وتنفيذها، إذ جاء في المادة 23 من قانون أساس: الحكومة أنها «تملك صلاحية القيام باسم الدولة، وبموجب جميع الأحكام بأي عمل لا يقع قضائياً في نطاق سلطة أُخرى.» وتحدد هذه المادة صلاحيات واسعة للحكومة، ذلك بأن العديد من الوظائف الملقاة على عاتقها غير محددة بقانون معين.

2 – وضع الأنظمة، أو ما يسمى التشريعات الثانوية، في حين يضع الكنيست التشريع الرئيسي، فإن الحكومة تملك صلاحيات وضع أنظمة تفصّل فيها

طريقة تنفيذ القانون.

3 – أنظمة الطوارئ: منح الكنيست الحكومة صلاحية تشريع أنظمة طوارئ من خلال تشريع ثانوي من أجل نجاعة العمل خلال حالة الطوارئ، الأمر الذي يعطي الحكومة نفوذاً كبيراً بحيث تستطيع وضع أنظمة تتناقض مع التشريع الرئيسي الذي أقره الكنيست.

وضع قانون أساس: الحكومة الذي سُن سنة 1992 تعليمات جديدة بشأن حالة الطوارئ، إذ نص على بعض التقييدات ومنها، أن الكنيست وحده يملك صلاحية تمديد حالة الطوارئ ولفترة لا تتعدى السنة. ومنذ سنة 1996 يقوم الكنيست بتمديد حالة الطوارئ، بعد أن ألغى القانون حالة الطوارئ التي سادت في البلد حتى سنة 1996، وهي تحتاج إلى تمديد من خلال الكنيست. وإلى جانب حالة الطوارئ فإن هناك أنظمة الدفاع الموروثة عن أنظمة الدفاع في الانتداب البريطاني وهي تعطي صلاحيات واسعة للحكومة ووزير الدفاع في قضايا تعتبرها مساً بأمن الدولة. وتشمل أنظمة الدفاع أوامر، مثل الاعتقال الإداري، وإغلاق مؤسسات وصحف وغيرها.

الجدول رقم (10)
أحزاب وحكومات ائتلافية (1949 – 2006)

رئيس الحكومة	حجم الائتلاف (بالمقاعد)	عدد مقاعد الحزب الحاكم	عدد وزراء الحكومة	عدد الوزراء من الحزب الحاكم
دافيد بن – غوريون	73	46	12	7
بن – غوريون	73	46	13	8
بن – غوريون	65	45	13	9
بن – غوريون	87	54	16	9

موشيه شاريت	87	45	16	9
شاريت	64	40	16	11
بن – غوريون	80	40	16	9
بن – غوريون	64	40	16	11
بن – غوريون	86	47	16	9
بن – غوريون	68	42	16	11
ليفي إشكول	68	42	15	10
إشكول	68	42	16	11
إشكول	75	45	18	12
غولدا مئير	107	56	22	14
مئير	102	56	24	14
مئير	68	51	22	17
يتسحاق رابين	61	51	19	16
مناحم بيغن	62	45	17	9
بيغن	61	46	18	15
يتسحاق شمير	64	46	18	15
شمعون بيرس	97	40	25	9
شمير	96	40	25	10
شمير	95	40	26	11
شمير	62	40	19	9
رابين	62	44	17	13
بيرس	58	44	20	15

بنيامين نتنياهو	66	32	18	9
إيهود براك	75	27	18	9
أريئيل شارون	73	19	26	8
شارون	80	40	23	13
إيهود أولمرت	78	29	24	11
نتنياهو	74	27	30	15
نتنياهو	68	31 (بالتحالف مع حزب إسرائيل بيتنا)	22	9 (فقط أعضاء من الليكود)
نتنياهو	66	30	21	8

المصدر: المعلومات حتى حكومة شارون الأولى مأخوذة من: أريان، نحمياس وأمير، مصدر سبق ذكره، ص 112، المعلومات المتعلقة بحكومة شارون الثانية وحكومة أولمرت وحكومات نتنياهو من ترتيب الكاتب وجمعه.

ثالثاً: مؤسسة الرئاسة في إسرائيل

يُعتبر نظام الحكم في إسرائيل نظاماً برلمانياً، وكما ذكرنا سابقاً، فإن رئيس الحكومة يُعد رئيس السلطة التنفيذية في إسرائيل، إلاّ إن النظام الإسرائيلي ابتكر مؤسسة رئاسة الدولة التي تمنح صاحب هذا المنصب صلاحيات رمزية أساساً. ومع ذلك فإن رئيس الدولة يؤدي في الحياة السياسية دوراً ذا طابع توافقي تجميعي في المجتمع الإسرائيلي. وورد في قانون أساس: رئيس الدولة في البند رقم واحد، «يترأس الدولة رئيس».

ينص قانون أساس: رئيس الدولة على أن «كل مواطن إسرائيلي مقيم بإسرائيل أهل لأن يكون مرشحاً لتولي منصب رئيس الدولة.» ويتولى رئيس الدولة منصبه فترة واحدة فقط، مدة سبع سنوات، ويُنتخب من خلال الكنيست بانتخابات سرية بأكثرية مطلقة لأعضاء الكنيست (61 عضواً).

يحدد قانون أساس: رئيس الدولة، الخطوات التي يتم من خلالها انتخاب رئيس الدولة. ويجري انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء مدة الرئيس السابق بـ 30 – 90 يوماً، كي لا يحدث فراغ بين رئيس وآخر. أمّا في حالة استقالة أو إقالة أو وفاة الرئيس، فيتم انتخاب رئيس للدولة خلال 45 يوماً من يوم انتهاء مدة ولاية الرئيس السابق.

يُعيِّن رئيس الكنيست بالتشاور مع نوابه يوم انتخاب رئيس الدولة، ويُعلم جميع أعضاء الكنيست خطياً قبل موعد الانتخاب بعشرين يوماً.

وبعد تعيين موعد الانتخاب، يقوم 10 أعضاء كنيست باقتراح مرشح لهذا المنصب. ويسلَّم الاقتراح خطياً إلى رئيس الكنيست مع موافقة الشخص المقتَرح للرئاسة خطياً، على أن يتم ذلك قبل موعد الانتخاب بعشرة أيام، ولا يجوز لعضو الكنيست اقتراح أكثر من مرشح واحد.

ويعلن رئيس الكنيست لجميع أعضاء الكنيست قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام أسماء المرشحين، وكذلك أسماء أعضاء الكنيست أصحاب الاقتراح. وقبيل عملية التصويت يعلن رئيس الكنيست أسماء المرشحين لمنصب رئيس الدولة.

يحق للكنيست عزل الرئيس عن منصبه، ويتم ذلك بعد أن يقدم 20 عضواً على الأقل من أعضاء الكنيست شكوى من قيام الرئيس بتصرف غير لائق، مرفقة بطلب عزله عن منصبه. ويجب أن يُتخذ القرار داخل لجنة الكنيست بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها، ثم يُعزل الرئيس عن منصبه بعد تصويت 90 عضو كنيست على الأقل.

(أ) مكانة رمزية في الأساس

ينص قانون أساس: رئيس الدولة على أن الرئيس «يقف في أعلى مناصب الدولة.» ويخدم الرئيس في الوظيفة العليا، ولا ينتمي إلى السلطات الثلاث في الدولة، إذ تبقى وظيفته ومكانته فوق الجدل السياسي.

ينص قانون أساس: رئيس الدولة على استقلالية وظيفته، فهو يتمتع بحرية كاملة

في تمثيل الآراء والقيم الرسمية والقومية للدولة، بعيداً عن الجدل السياسي الحزبي، كما يمثل المواقف الجماهيرية والشعبية في الاتفاق القومي.

يمتنع رئيس الدولة من خلال وظيفته ومكانته الرفيعة المستوى من الخوض في الأمور السياسية، والحديث في الأمور التي قد تؤدي إلى التقاطب بين قطاعات المجتمع، بل عليه أن يدافع عن الأطر الرسمية ووحدة الشعب. لكن في الواقع فقد تدخّل رؤساء في الجدل السياسي في إسرائيل، ولا سيما فيما يختص بقضايا تتعلق بالنظام السياسي وصفته الديمقراطية، فمثلاً، عبّر الرئيس الحالي رؤوفين ريبلين عن نقده في عدة مناسبات بشأن هجوم نتنياهو على السلطة القضائية.

تعزز وظيفة رئيس الدولة ومكانته شعور الانتماء بين المواطن والدولة في كل ما تعنيه من رموز رسمية.

أقرت محكمة العدل العليا أن رئيس الدولة «يقف فوق السلطات الثلاث... ويمثل بشخصيته الدولة برمتها» (1962).

إن الجهاز السياسي في الدولة نشيط للغاية، وغالباً ما يصل الجدل السياسي إلى كل زاوية من زوايا الحياة، الأمر الذي يهدد وحدة الشعب. لكن مؤسسة الرئاسة تختلف في هذا الشأن، وهناك قليل من المؤسسات المستقلة من الجهاز السياسي للدولة. ولذا، تُعتبر مؤسسة الرئاسة حجر الزاوية للاستقرار، كما أنها تمثل مبدأ الرسمية والاستمرارية والوحدة.

يرى كثيرون من أبناء الجوالي اليهودية أن رئيس الدولة هو رئيس اليهود في العالم، وأنه ليس رئيساً لدولة إسرائيل فقط.[18]

(ب) صلاحيات فعلية

تأتي استقلالية رئيس الدولة وعدم ارتباطه بمؤسسات السلطة الأُخرى من منطلق إبراز استقلالية أصحاب الوظائف المهمة والكبيرة في مؤسسات الدولة،

18 /www.president.gov.il

إذ أقر المشرع إعطاء رئيس الدولة صلاحية تعيين أصحاب الوظائف الكبيرة لإبراز كونهم مستقلين وغير مرتبطين بالمؤسسات السياسية الحزبية التي تثير الجدل.

يقوم رئيس الدولة بتعيين قضاة المحاكم المدنية، وقضاة المحاكم الدينية اليهودية والإسلامية، وأعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء الأكاديمية القومية للعلوم، وأعضاء سلطة البث، وأعضاء سلطة النهوض بالسجين، وأعضاء مجلس الحاخامين الأعلى، وأعضاء مجلس صندوق وولف، ومحافظ بنك إسرائيل المركزي وغيرهم. إن الموقف المستقل غير المتحيز لرئيس الدولة من سلطات الدولة المتعددة وامتناعه من اتخاذ المواقف السياسية في قراراته، يؤمن صدق التعيينات الكبيرة وصلاحيتها.

يعطى القانون رئيس الدولة صلاحية تخفيف حكم السجناء والعفو عنهم. ويتمتع بصلاحية العفو عن محكومين أُثبتت التهمة عليهم، أو صدر حكم ضدهم، وذلك بتوصية من وزير العدل.

ويحق لرئيس الدولة بحسب القانون الجنائي لسنة 1981 «تقليص أو إلغاء» مدة وقف التنفيذ في قضية معينة.

إن صلاحية رئيس الدولة في منحه شخصاً معيناً العفو لا تتناقض مع قرار المحاكم ولا تلغيه، بل يقوم رئيس الدولة بفحص طلبات العفو بشكل شخصي، وبحسب الأحداث والملابسات الجديدة بعد صدور الحكم من منطلق الرحمة والشفقة. ويقوم رؤساء الدولة منذ خمسينيات القرن الماضي بتقليص مدة السجن المؤبد بحسب تهمة كل شخص وحالته.

يصادق رئيس الدولة على تعيين سفراء إسرائيل في الخارج، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية في إسرائيل.

ينص البند 11 أ من قانون أساس: رئيس الدولة على أنه يوقّع القوانين ويصادق عليها (عدا القوانين التي تتعلق بصلاحياته)، وكذلك يوقّع الاتفاقيات الدولية بعد

المصادقة والتصويت عليها في الكنيست.

هناك صلاحيات إضافية منبثقة من قانون أساس: الحكومة، مرتبطة بالصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة، وضمنها صلاحية تكليف أحد أعضاء الكنيست مهمة تأليف حكومة جديدة، بعد إجراء انتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة، أو استقالة رئيس الحكومة أو الحكومة. وتُمنح هذه الصلاحية في معظم الديمقراطيات البرلمانية، وتُطبق صلاحية تكليف أحد أعضاء الكنيست مهمة تأليف الحكومة بعد التشاور مع الأحزاب المتعددة الممثلة في الكنيست، وبعد اقتناع رئيس الدولة بالشخص الملائم لتأليف الحكومة، تُلقى على عاتقه هذه المهمة.

في البند 29 أ من القانون، يُستشار رئيس الدولة في حل الكنيست بعد موافقة رئيس الحكومة وإتمام شرطين هما: معارضة أغلبية أعضاء الكنيست للحكومة، ومنع سير عملها بشكل منتظم وصحيح. وإذا ما اقتنع رئيس الدولة بإمكان زوال الشرطين، في استطاعته التأثير في رئيس الحكومة العدول عن حل الكنيست واستمرار عمل الحكومة.

إن إشغال الوظائف المهمة من أشخاص مميزين في حالات الطوارئ، وفي وضع انعدام الاستقرار السياسي، يمنح هؤلاء الأشخاص القوة والتأثير. فالشخصية المستقلة الحيادية التي يتحلى بها رئيس الدولة تخوله حرية التصرف والتعامل مع السياسة الداخلية على أساس الوحدة القومية، وتمثيله الصادق لمبادئ المجتمع الإسرائيلي.

يتلقى رئيس الدولة التقارير الدورية من رئيس الحكومة والوزراء، ورئيس هيئة الأركان، وقادة أجهزة الاستخبارات، والموساد، والاستخبارات العامة وغيرهم، بهدف توسيع معلوماته عما يدور في الدولة، وفي الحياة السياسية، ليتصرف ويتخذ قراراته بدراية واستقلالية، وخصوصاً في الموضوعات القومية المهمة.

الجدول رقم (11)
رؤساء دولة إسرائيل منذ سنة 1949 حتى الآن

الرئيس	السنوات	الرئيس	السنوات
حاييم وايزمن	1949 – 1952	حاييم هيرتسوغ	1983 – 1993
يتسحاق بن – تسفي	1952 – 1963	عيزر وايزمن	1993 – 2000
زلمان شازار	1963 – 1973	موشيه كتساف	2000 – 2007
إفرايم كتسير	1973 – 1978	شمعون بيرس	2007 – 2014
يتسحاق نافون	1978 – 1983	رؤوفين ريفلين	2014 –

المصدر: تجميع الكاتب وترتيبه.

أثارت القضية الجنائية الخطرة (تهم جنسية واغتصاب) التي مر بها الرئيس السابق موشيه كتساف، الذي اعتُبر الرئيس الأول الذي ينتمي إلى حزب الليكود واليمين، والذي يُنتخب لهذا المنصب، إلى ارتفاع أصوات من الكنيست وخارجه تنادي بإلغاء مؤسسة رئاسة الدولة، كونها لا تشكل أساساً فعلياً ومهماً في النظام الإسرائيلي، ولا تتعدى صلاحيات الرئيس السقف الرمزي لها، وفي الوقت نفسه فهي تهدر كثيراً من الأموال العامة، وفي المقابل هناك مَن يطالب بتحويل مؤسسة الرئاسة إلى المؤسسة التنفيذية في النظام الإسرائيلي، بمعنى تحويل النظام السياسي الإسرائيلي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي كامل. وفي السنوات الأخيرة هناك مَن طالب بإلغاء هذه المؤسسة، لأن الرؤساء يميلون إلى اتخاذ مواقف سياسية في السجال القائم، الأمر الذي لا يجعلهم يقفون على مسافة واحدة من جميع المواقف في المجال العام الإسرائيلي، كما هو متوقع منهم.

رابعاً: الحكم المحلي في إسرائيل

يُعتبر الحكم المحلي الإسرائيلي من الأجهزة المهمة في الدولة، كونه الجهاز السياسي والتنظيمي الذي يعالج قضايا الناس اليومية ويتابعها. ومنذ قيام الدولة

اتُخـذت قـرارات وإجـراءات عملية سـريعة لتطوير السـلطات الحكومية، وأصبحت مركـز الثقـل في الحكـم المركزي، وتم تهميش الحكم المحلـي الذي كان فاعلاً في التجمع اليهودي قبل قيام الدولة.[19]

سُـنت عشـرات القوانيـن لتحديـد صلاحيـات الحكـم المحلـي، إلاّ إنها أبقت المراقبة والمسؤولية عن تنفيذ بعض الصلاحيات في إطار الحكم المركزي. وكانت الروح السائدة في إسرائيل هي روح الإدارة المركزية في إدارة شؤون الدولة الجديدة. لقد بدأ الحكم المحلي في إسرائيل عمله «كإدارة محلية» تشكل ذراعاً تنفيذية للحكم المركزي، وبعدها تطور ليصبح حكماً محلياً وليس مجرد إدارة محلية.

لقـد حددت هذه القوانيـن صلاحيات الحكم المحلـي ومهماته في المجالات التاليـة: خدمـات صحية ونظافة؛ تخطيـط المدينة أو التجمعات؛ تزويـد المياه؛ إدارة مسـائل المعـارف والتعليم؛ خدمـات رفاه وشـؤون اجتماعية ودينيـة. وتمارَس هذه الصلاحيات والوظائف كلها بالتنسيق التام مع الوزارة المختصة والمعنية.[20]

مع الوقت تطورت الإدارة المحلية إلى شكل من أشكال الحكم المحلي، ودفع هـذا التطـور إلى زيادة اهتمام الناس بمسـاحة عمـل الإدارة المحلية، وتحديد مناطق نفوذهـا. كما أصبح الحكم المحلي مشـغلاً مهماً للأيدي العاملـة الأجيرة والمهنية، وتحول إلى سلطة سياسية ذات صلاحيات ومهمات واضحة ومحددة. إلاّ إن توزيع الصلاحيـات بيـن الحكم المحلـي والحكم المركزي تمت بصـورة غير منظمة، ولم تنبع من تفكير منهجي ومنظم في المؤسسـة الرسـمية.[21] وتؤكد الباحثة أيزنكنغ – كانـه أنـه منذ قيـام الدولة حتى الآن لم يجرِ نقاش جماهيري جدي بشـأن صلاحيات الحكم المحلي الإسـرائيلي، أو طرح برامج وخطط شـاملة تتعلق به، وأن القرارات التي اتُخذت في السنوات الماضية تمت نتيجة أوضاع وعوامل فرضها الواقع، وليس

19 فارلة أيزنكنغ – كانه، «أسس الحكم المحلي» (رعنانا: الجامعة المفتوحة، 2004)، ص 28.

20 المصدر نفسه.

21 المصدر نفسه، ص 32.

نتيجة تفكير وتخطيط مسبق.[22]

فـي إطار تنظيم الحكم المحلي، تم تقسـيم الدولة إلـى أقضية إقليمية، وتأثرت عمليـة تقسـيم البلد بالقانون الفرنسـي الـذي يعمق المركزية الإداريـة، وذلك بهدف تمكيـن الحكـم المركـزي مـن مراقبة ما يحدث فـي هذه الأقضية عن قرب وبشـكل مباشر. وجرى تقسيم الدولة إلى أقضية لاعتبارات إدارية لا سياسية، على الرغم من الأبعاد السياسـية. وقد بقيت مسـألة حدود الأقضية وعددها في حالة تغيير حتى سـنة 1972، عندما قامت وزارة الداخلية بتقسـيم الدولة إلى سـتة ألوية، يضم كل لواء عدة أقضية، وهي بدورها تضم أقضية فرعية.

تقـع السـلطات المحلية داخل هذه الأقضيـة والألوية. وتُعتبر السـلطة المحلية الذراع الأساسـية للحكم المحلي، وهي مؤسسـة ذات طابع قانوني. ويعرّف القانون التفسـيري لسـنة 1981، السـلطة المحلية ويقسـمها إلى «بلدية، أو مجلس محلي، أو لجنة محلية، أو اتحاد مدن» وتشتق صلاحيات السلطات المحلية من قوانين البلديات في فترة الانتداب.

قبل قيام السلطات المحلية الحالية فقد سبقها تاريخياً ما يسمى اللجنة المحلية التي كانت مسـؤولة عن البلدة التي تقع تحت مسـؤولياتها. وأخذت اللجنة المحلية طابعـاً قانونيـاً بعـد قيام الدولـة من خلال صلاحية وزيـر الداخلية الـذي عيَّن اللجنة الأولـى فـي كل بلدة حتى انتخاب أعضائها الجدد الذين يقومون، بدورهم، بانتخاب رئيس اللجنة المحلية، ونائب الرئيس، والسـكرتارية، والإدارة. وشـملت صلاحيات اللجنـة المحلية كثيراً من صلاحيات السـلطة المحليـة الحالية، مثل: فرض ضرائب؛ إعداد الميزانية العامة؛ وغيرهما.

شـجعت الدولة الجديدة كل التجمعات على إقامة لجان محلية لتدير شـؤونها الداخلية،[23] وحدث الانتقال إلى الأشـكال الحديثة من السـلطات المحلية بسـبب

22 المصدر نفسه.

23 المصدر نفسه، ص 52.

عجـز اللجـان المحلية عـن مجاراة التطـور المطلوب داخل البلـدات، بالإضافة إلى عجزها عن استيعاب المهاجرين الجدد. ولحل هذه الإشكالية أقامت وزارة الداخلية، ما يسـمى المجالس المحلية الإقليمية التي ضمت عدة تجمعات وبلدات ذات لجان محلية، وقد تم تقسـيم العمل بين المجالس الإقليمية واللجان المحلية، بحيث تقوم الأخيرة بعملها التقليدي داخل البلدة، بينما يقوم المجلس الإقليمي بمعالجة القضايا التـي تتعلـق بالمنطقـة كلها التي تشـمل هذه التجمعـات. وكان هنـاك أربعة مجالس محليـة إقليميـة مع قيـام الدولة (عيمق حيفـر، يزرعيل، نهلال، يوكنعـام)، وبعد أقل من عشـرة أعوام، وصل عددها إلى 49 مجلسـاً إقليمياً ضمت أكثر من 600 بلدة وما يزيد على 200,000 نسـمة في سـنة 1956.[24] أمّا في سـنة 2000، فضمت المجالس الإقليمية نحو 980 بلدة، وسيطرت على 82٪ من أراضي الدولة.

علـى أسـاس الترتيبات الإداريـة والقانونية التي تتعلـق بالحكم المحلي، يمكن الإشارة إلى أربعة أنماط من السلطات المحلية:

بلديـات: سـلطة محليـة لبلـدة واحدة حصلت علـى مكانة بلديـة، وتكون عادة معرفة كمدينة.

مجالس محلية: سلطة محلية لبلدة لم تحصل على مكانة بلدية.

مجالـس إقليميـة: سـلطة تضم عدة تجمعـات قروية عادة، وفـي بعض الأحيان بلديات.

مجالس إقليمية صناعية: مناطق صناعية تشمل عدة مدن.

يملـك وزيـر الداخلية صلاحيات واسـعة في قضايا تخـص الحكم المحلي، إذ يملك صلاحية إقامة سـلطة محلية، أو توسـيع نفوذ سـلطة قائمة، أو منح مكانة بلدية لمجالس محلية إذا زاد عدد سـكانها عن 20,000 نسـمة، وبعد توصيات لجنة خاصة تقام لهذا الموضوع. وقد حددت اللجان الخاصة التي تفحص قضية منح مكانة بلدية معايير خاصة، لذلك يجب أن يتوفر في المجلس المحلي ما يلي:

24 المصدر نفسه، ص 35.

(1) عدد سكان البلدة 20,000 نسمة على الأقل.

(2) مستوى تطوير مدني يشمل مناطق مستقلة بحسب استعمالاتها.

(3) مؤسسات جماهيرية.

(4) استقرار ائتلافي في المجلس المحلي.

(5) خدمات ذات مستوى معقول.

(6) إدارة مالية سليمة.

بحسب معطيات وزارة الداخلية الإسرائيلية، فإن هناك 264 سلطة محلية في إسرائيل، موزعة على الأنماط الأربعة أعلاه.

الجدول رقم (12)
عدد السلطات المحلية بمختلف أنواعها

	يهودية	عربية (غير يهودية)	في الضفة الغربية	المجمل
بلديات	61	11	4	76
مجالس محلية	42	70	13	125
مجالس إقليمية	44	4	6	54
مجالس محلية صناعية	2			2
المجمل	149	85	23	257

المصدر: رينات بنيتا، «السلطات المحلية في إسرائيل» (القدس: مركز البحث والمعلومات – الكنيست، 2015)، ص 4.

يعيش في المجالس الإقليمية 8,5٪ من سكان الدولة، إلاّ إن مناطق نفوذها تصل إلى نحو 82٪ من أراضي الدولة، الأمر الذي يدل على أن هدف المجالس الإقليمية في الأساس هو الحفاظ على هذه الأراضي. وفي المقابل تضم المدن 75٪ من سكان الدولة، بينما يعيش 15,9٪ من السكان في المجالس المحلية. وتشير هذه المعطيات إلى الأهمية الإدارية التي يؤديها الحكم المحلي في إسرائيل في تقديم الخدمات للسكان، بالإضافة إلى أن السكان في إسرائيل هم في أغلبيتهم شرائح سكانية مدنية.

أ) السياسة المحلية

يُعد الحكم المحلي ساحة مهمة من ساحات العمل السياسي، إذ تتنافس الأحزاب السياسية إلى جانب القوائم المحلية على رئاسة السلطة المحلية وعضويتها. وفي سنة 1965 سُن قانون الانتخابات في السلطات المحلية، والذي نظم عملية الانتخابات. وكانت تجرى الانتخابات في الحكم المحلي بالطريقة نفسها في الانتخابات القطرية (الكنيست)، أي الطريقة النسبية، فقد كان سكان البلدة ينتخبون أعضاء المجلس المحلي أو البلدي، وهم بدورهم ينتخبون رئيس المجلس بعد أن يشكل الأخير ائتلافاً بلدياً من خلال القوائم الفائزة. وفي سنة 1975، أُدخل تعديل مركزي وعميق على قانون الانتخابات في الحكم المحلي، إذ نص على انتخاب الرئيس بشكل مباشر من السكان لا من خلال المجلس البلدي. وهذا القانون سوف يؤثر بعد عشرين عاماً وسيدفع إلى سن قانون مشابه في الانتخابات القطرية. ونص القانون على أن الرئيس هو المرشح الذي حصل على 40٪ من الأصوات على الأقل. وإذا تنافس أكثر من شخصين وحصل كل واحد منهم على أقل من 40٪، تجرى انتخابات لجولة ثانية بعد أسبوعين من الموعد الأصلي بين أكثر مرشحَين حصلا على نسبة أصوات. وتجري الانتخابات منذ سنة 1978 بحسب القانون الجديد.[25]

جاء هذا القانون لمصلحة الأحزاب السياسية التي لم تستطع أن تقف في الطريقة القديمة أمام قوة القوائم المحلية التي أصبحت مؤثرة جداً في تركيبة الائتلاف البلدي وانتخاب رئيس المجلس. ومثلما هي الحال في الانتخابات القطرية، فإن سن قانون الانتخابات المباشرة لرئيس السلطة المحلية لم يؤدِ إلى إضعاف القوائم المحلية، بل على العكس تماماً، فقد عزز قوتها بدرجة أكبر مما عزز قوة الأحزاب السياسية القطرية.

جرت انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وحملت كثيراً من المعاني على مستوى الهوية والسياسة. وتحديداً فإن انتخابات

25 مهند مصطفى، «الانتخابات المحلية في إسرائيل، 2008: ما بين السياسي واليومي»، مجلة «قضايا إسرائيلية»، العددان 31 – 32 (2008)، ص 9 – 18.

السلطات المحلية في مجملها تختلف بين تلك التي تجري في المجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر، وبين تلك في السلطات المحلية اليهودية. إذ تحمل الانتخابات في السلطات اليهودية بعداً سياسياً حزبياً لا يمكن التقليل من شأنه، بينما تحمل الانتخابات في السلطات المحلية العربية بعداً عصبياً أكثر منه سياسياً، على الرغم من أن البعد العصبي لا يخلو من معانٍ سياسية أيضاً، وذلك بسبب غياب الموارد الحقيقية للتنافس عليها. والسياسات التي اتبعتها إسرائيل للحفاظ على المبنى التقليدي القديم، عبر كثير من الأدوات، وأهم ما بقي منها، عدم توسيع مسطحات البلدات العربية، وعدم بناء تجمعات فلسطينية جديدة، وغياب الأفق للطبقة الوسطى تخطيطياً وبنيوياً للانعتاق مع المبنى التقليدي. وفي انتخابات السلطات اليهودية تحمل المنافسة الانتخابية صراعاً بين الأحزاب القطرية، بحيث تكون السياسة المحلية مؤشراً مهماً بالنسبة إليها لقوتها الانتخابية على المستوى القطري، بينما تغيب الأحزاب، وتحديداً يغيب تمثيلها في السياسة المحلية لقناعة ترسخت، وهي قناعة صحيحة، بأن أنماط التصويت في السياسة المحلية لا تحمل دلائل على أنماط التصويت وقرار الناخبين العرب في الانتخابات القطرية، وحضور الأحزاب في السياسة القطرية.

السياسة المحلية وانتخابات سنة 2018

يُعتبر الحكم المحلي ساحة مهمة من ساحات العمل السياسي، إذ تتنافس الأحزاب السياسية إلى جانب القوائم المحلية المستقلة على رئاسة السلطة المحلية والتمثيل في مجالسها.

أُجريت الانتخابات المحلية الأخيرة سنة 2018 في 251 مجلساً بلدياً في إسرائيل، منها 197 سلطة محلية، و54 مجلساً إقليمياً. ووصل عدد الناخبين في هذه الانتخابات إلى نحو 6,600,000 ناخب. وبلغت نسبة التصويت العامة 60٪ تقريباً. وشكلت هذه النسبة ارتفاعاً بمعدل 9 نقاط عن الانتخابات السابقة. وكانت التجمعات الـ 44 الأولى

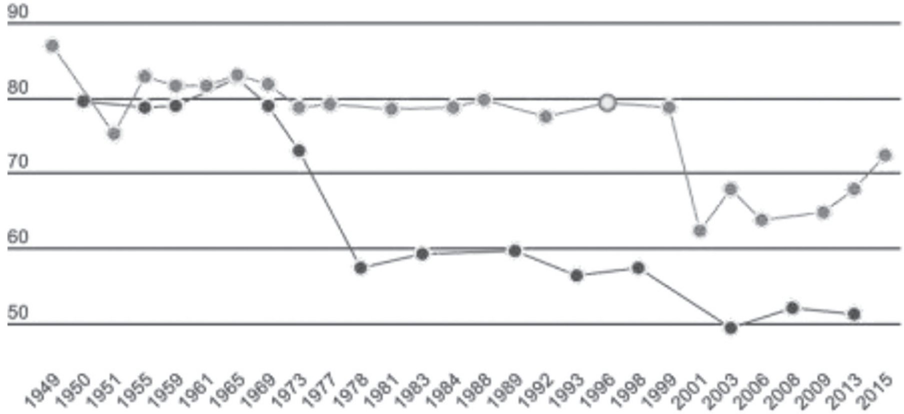
التي سجلت أعلى نسب مشاركة في التصويت تجمعات عربية.

تتميز الانتخابات المحلية في إسرائيل، بمميزات خاصة، أهمها كثرة القوائم المشاركة في الانتخابات، سواء للعضوية أو لرئاسة المجلس المحلي. ومعدل المشاركة متوسط في السلطات المحلية اليهودية، في مقابل معدل مشاركة مرتفع جداً في السلطات المحلية العربية. وفي المجمل، فإن معدل المشاركة في الانتخابات المحلية في إسرائيل هو أقل منه في الانتخابات البرلمانية. وإذا فحصنا الفارق بين العرب واليهود، نجد الأمر معاكساً، فمعدل مشاركة الناخبين العرب في السياسة المحلية هو أعلى منه في الانتخابات البرلمانية، والعكس صحيح بالنسبة إلى الناخب اليهودي الذي يشارك سياسياً بشكل أكبر في السياسة القطرية. أمّا بالنسبة إلى كثرة المنافسين والقوائم، فقد تنافس في هذه الانتخابات 723 امرأة ورجلاً على رئاسة السلطة المحلية، بينما تنافس 5300 على التمثيل في المجلس المحلي.

تؤثر بنية التصويت في السلطات المحلية، ولا سيما في المجتمع العربي، في نتائج الانتخابات. وتخلق إشكاليات كبيرة في الإدارة المحلية، والمقصود هو التعديل الذي اتخذه الكنيست سنة 1975 وعُمل به في الانتخابات سنة 1978، إذ تم إقرار التصويت ببطاقتين، واحدة لرئيس السلطة المحلية، والأُخرى لعضوية المجلس المحلي. فقد كان التصويت قبل ذلك ببطاقة واحدة لعضوية المجلس المحلي الذي كان يقوم بانتخاب الرئيس من أعضائه. لذلك كان حرص القوائم على زيادة تمثيلها في العضوية لتتمكن من حصول العضو الأول فيها على رئاسة السلطة. وبعد إقرار التصويت ببطاقتين بدأ التركيز على انتخابات الرئاسة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف القوائم، وكثرتها، أكانت تلك التي تتنافس أم التي تفوز بتمثيل في السلطة المحلية، وهو ما خلق للرئيس المنتخب بشكل مستقل صعوبة في تشكيل الائتلاف البلدي، وتحولت هذه المسألة، على وجه التحديد، إلى معضلة حقيقية في السلطات المحلية العربية، انعكست بدورها سلباً على إدارة السلطة في الجوانب كافة.[26]

26 المصدر نفسه.

شكل رقم (1)
نسبة التصويت بين انتخابات الكنيست والسلطات المحلية



يوضح الشكل أعلاه معدلات المشاركة الانتخابية في السياسة المحلية والسياسة القطرية، ويبيّن أن معدل المشاركة العامة (العرب واليهود) في السياسة القطرية هو أعلى من معدل المشاركة في السياسة المحلية، وذلك على الرغم من أن معدل المشاركة في انتخابات سنة 2018 ارتفع عشر نقاط عن المعدل في انتخابات سنة 2013.

يعود هذا التباين بين معدلات التصويت العامة بين القطري والمحلي إلى أن التنافس في الحكم المحلي، ولا سيما اليهودي، هو تنافس على تقديم الخدمات، وبما أن السلطات المحلية اليهودية تُعتبر سلطات ناجحة نسبياً، ويكون التنافس على تطوير جودة الحياة، فإن المشاركة تكون قليلة، إذ لا يختلف المتنافسون كثيراً في هذا الشأن، الأمر الذي لا يؤثر كثيراً في مستوى الخدمات في هذه السلطات باختلاف المرشحين، ولذلك لا يخرج كثير من الناس إلى التصويت، وتنحصر دافعية التصويت، عادة، في دعم الحزب السياسي المشارك لاعتبارات سياسية وأيديولوجية، أو بسبب الرغبة في إعطاء فرصة لمرشح جديد، وبسبب طبيعة الحالة المدنية في التجمعات اليهودية، فلا يكون هناك تجييش عائلي أو جهوي أو طائفي

للتصويت. ويمكن استثناء التجمعات الدينية من ذلك، والتي تخرج كمجموعات هوية إلى التصويت، ولذلك فإن تمثيل الأحزاب اليهودية المتدينة في السياسة المحلية هو أكبر من تمثيلها في السياسة القطرية. وإذا استثنينا التصويت اليهودي في السياسة المحلية، فإن الشكل سيكون مختلفاً في السياسة المحلية العربية، إذ سنرى أن نسبة التصويت في البلدات العربية، وفي العموم هي أعلى من معدل التصويت في السياسة القطرية، فهي السلطة الوحيدة التي يرى العرب أنفسهم فيها أصحاب قرار وموارد وسلطة معنوية.

ب) صلاحيات السلطة المحلية ووظائفها

تشمل صلاحيات السلطة المحلية المجالات التالية:

1 – **سن القوانين المساعدة**: ضمن التشريع الثانوي للسلطة التنفيذية أعطيت السلطات المحلية صلاحية سن قوانين ثانوية، وذلك في نطاق قوانين المساعدة البلدية. ويهدف القانون المساعد إلى تمكين السلطة من تطبيق الصلاحيات والوظائف المسموح لها بتنفيذها لمصلحة السكان. وتشمل صلاحيات سن القوانين المساعدة المجالات التالية: جودة البيئة في البلدة؛ جباية الضرائب؛ الصحة والنظافة؛ تنفيذ قوانين السير واللافتات ورخص المحلات.

2 – **فرض الضرائب**: تملك السلطة المحلية صلاحية فرض الضرائب والرسوم الإلزامية على سكانها، مثل ضريبة الأملاك التي تُفرض على البيوت والمحلات والمصانع والأراضي، فضلاً عن رسوم خدمات، كالتعليم وغيره من النشاطات.

3 – **المقاضاة**: هناك في السلطات المحلية مؤسسات شبه قضائية تملك صلاحية النظر في اعتراضات المواطنين على أعمال السلطة المحلية في قضايا، مثل: تصريف المياه، والصرف الصحي، والخدمات التعليمية والاجتماعية.

4 – **التنظيم والبناء**: يعطي قانون التنظيم والبناء لسنة 1986 السلطة المحلية صلاحية إعطاء رخص البناء والتراخيص الأُخرى في قضايا الأرض والبناء من خلال

لجان البناء المحلية التي يترأسها عادة رئيس السلطة المحلية. وتمنح هذه الصلاحية السلطة المحلية نفوذاً في قضايا الأرض، لكن يبقى هذا النفوذ مقيداً بالحصول على مصادقة لجان التنظيم على المستويين اللوائي والقطري ومجلس التخطيط القطري وتصديق وزير الداخلية.

وهنالك خدمات تقدمها السلطة المحلية للمواطنين في مناطق نفوذها، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الوظائف:

5 – **خدمات تعليمية**: يخضع جهاز التعليم في إسرائيل حتى ما قبل الثانوي لسيطرة وزارة المعارف وإدارتها، بينما يقع جهاز التعليم الثانوي تحت إشراف السلطات المحلية بالنسبة إلى تعيين المعلمين وإدارة المدرسة وصيانتها. وعلى الرغم من أن السلطة المحلية لا تشرف على التعليم ما دون الثانوي، فإن تفعيل جهاز التعليم يقع ضمن صلاحياتها، مثل: صيانة مؤسسات التعليم في البلدة في المراحل كافة؛ تقديم خدمات مساعدة للمدارس، مثل السكرتارية والخدمات الجارية واليومية وتسجيل التلاميذ. ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال التنسيق مع وزارة المعارف.

6 – **خدمات اجتماعية**: تقع خدمات الرفاه الاجتماعي ضمن صلاحيات السلطة المحلية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الرفاه الاجتماعي. ويلقي قانون خدمات المساعدة الاجتماعية (1958) المسؤولية عن تقديم خدمات الرفاه على عاتق السلطة المحلية، إذ إن وزارة الرفاه غير ملزمة بتحديد الخدمات التي يجب تقديمها ومصادر تمويل هذه الخدمات. وتشمل خدمات الرفاه: الاعتناء بالعائلات التي تمر بضائقة؛ الاعتناء بالأطفال والشبيبة الذين يعانون جراء ضائقة ما؛ مراكز الخدمة النفسية؛ مراكز رعاية الأم والطفل والاعتناء بالمسنين.

7 – **خدمات أُخرى**، مثل: مد شبكات الصرف الصحي؛ خدمات هندسية وتخطيط؛ النظافة والصحة؛ ترخيص المحال؛ الخدمات الدينية.

خامساً: مراقب الدولة[27]

توجد في أغلبية دول العالم مؤسسة رقابة رسمية غير متعلقة وظيفتها بمراقبة المؤسسات الحكومية ومؤسسات جماهيرية أُخرى، وتقييم نشاطاتها. ومكتب مراقب الدولة هو مؤسسة المراقبة الرسمية في إسرائيل. لقد أدركت دولة إسرائيل، منذ بداية طريقها، أهمية مراقبة الدولة، فقد تم سن قانون مراقب الدولة سنة 1949، وبمقتضاه تم إنشاء مكتب مراقب الدولة الذي كان إحدى أولى المؤسسات التي أقيمت.

منذ سنة 1971 يعمل مراقب الدولة كقائم على شكاوى الجمهور أيضاً، وهو عنوان لكل شخص لحقه الأذى من مؤسسة رسمية جماهيرية تخضع لمراقبة الدولة، ويمكنه تقديم شكوى ضدها.

يضع قانون مراقب الدولة الأساس المتين لمراقبة متعمقة ومتينة. ويمنح القانون في إسرائيل مراقب الدولة صلاحيات واسعة، إن كان ذلك من ناحية نوع المؤسسات التي تخضع للرقابة، أو من ناحية حجم وعمق الرقابة على تلك المؤسسات.

لقد تضمن قانون مراقب الدولة، في صيغته الأصلية، أساسين هما: المراقبة بمفهومها التقليدي، أي مراقبة النظام وتطبيق القوانين؛ مراقبة التوفير والنجاعة. ثم أضيف إلى القانون، في إطار تعديله سنة 1952، مراقبة النزاهة. ومع مرور السنين، توسعت الرقابة لتشمل أيضاً فحص فاعلية المؤسسات الخاضعة للمراقبة. وفي بداية الثمانينيات عمل مكتب مراقب الدولة، بين الفينة والأُخرى وكلما اقتضى الأمر، على تقييم نتائج نشاطات النظام وسياسته. وجنباً إلى جنب، مع هذا التطور، تم أيضاً توسيع مجالات الرقابة وتطبيقها على مؤسسات أُخرى، مثل: الاتحادات الحكومية، والسلطات المحلية، والشركات التابعة لمؤسسات تخضع للرقابة، ومؤسسات التعليم العالي، وصناديق المرضى، وشركات النقل العام، وغيرها.

---

27 المواد المذكورة عن مراقب الدولة مأخوذة من الموقع الرسمي لمراقب الدولة على شبكة الإنترنت، انظر الرابط: http://www.mevaker.gov.il

أسند الكنيست في سنة 1973 إلى مراقب الدولة، وفقاً لقانون تمويل الأحزاب، مراقبة حسـابات الكتل النيابية في الكنيسـت، ومراقبة حساباتها في فترة انتخابات كل من الكنيست والسلطات المحلية.

يشـكل قانون مراقب الدولة الذي سُـن سـنة 1988 تتويجاً لتحديد مكانة مراقبة الدولة في إسرائيل. وينضم هذا القانون إلى قوانين أساس أُخرى، لدعم منزلة مراقب الدولـة القانونيـة، وخصوصـاً فيمـا يتعلق بعدم انحيـازه. وينتخب الكنيسـت مراقب الدولة في انتخابات سـرية، لفترة ولاية واحدة تسـتمر سبعة أعوام، ويكون المراقب، في إطار القيام بوظيفته، مسؤولاً أمام الكنيست فقط، وهو مستقل عن الحكومة، وهو الذي يقرر الموضوعات التي ستتناولها المراقبة سنوياً، ما عدا الحالات التي يطالَب فيهـا بعـرض رأيـه من لجنـة مراقبة الدولة، أو من الكنيسـت، أو مـن الحكومة. ويتم تحديد ميزانية المكتب والموافقة عليها، بحسب اقتراح المراقب، من لجنة الكنيست لمراقبـة الدولة بشـكل مسـتقل عن ميزانية الدولـة. ويقدم المراقب تقريـراً عن تنفيذ ميزانيـة مكتبـه إلى لجنة مراقبة الدولة، وله اسـتقلاليته فيما يتعلق بتجنيد مسـتخدمي المكتب وإقالتهم.

أ- وظائف مراقب الدولة

تتميـز مراقبـة الدولة من ناحية مكانتها وأهدافها وأسـاليبها، من أشـكال أُخرى من المراقبة العامة. ويمكن تعريفها بأنها جمع المعلومات عن نشاطات المؤسسات التـي تخضـع للرقابـة، واختبارها في ضوء المعاييـر المُلزِمة. فهي عمليـة من التقييم غير المنحاز إلى فعاليات الدولة بمؤسساتها وهيئاتها. ويقوم مراقب الدولة بالمراقبة الخارجية لنشـاطات الخدمات العامة في الدولة ومؤسسات جماهيرية متعددة لتأكيد مراقبـة أمـوال الجمهور وتحمل المسـؤولية. وضمن القيام بوظيفتـه، لمراقب الدولة صلاحية الوصول إلى حسـابات جميع المؤسسـات الخاضعة لرقابته، ولمسـتنداتها ولمجمعات المعلومات التابعة لها أيضاً.

أمّا النواحي التي على مراقب الدولة فحصها، فهي: القانونية والانتظام، والتوفير والنجاعة والفاعلية، والنزاهة.

1 – **القانونية والانتظام**: التأكد من قانونية العمل الذي قام به موظف عام، أو مَن نفذ صلاحية، أو مَن أنفق الأموال العامة. والهدف من ذلك هو التأكد من صلاحية هذا الموظف في القيام بذلك العمل، وكذلك من انتظام الإجراءات التي اتخذت، ولا سيما تلك المتعلقة بالإنفاق، والتأكد من الالتزام بتنفيذ القانون والمعايير الملائمة.

2 – **التوفير والنجاعة والفاعلية**: في رقابة التوفير، يتم، أساساً، فحص الموارد التي تم رصدها للعملية التي تجري مراقبتها. أمّا في رقابة النجاعة فيتم فحص النسبة بين الأموال التي رُصدت وبين النتائج. وأمّا في مراقبة الفاعلية فيتم فحص النتائج التي تم الحصول عليها؛ بمعنى آخر، هل تم فعلاً تحقيق الهدف من وراء العملية.

3 – **النزاهة**: فحص تقيُّد الموظفين العامين بالمعايير وقواعد التصرف الملزمة، مثل: هل جرى تضارب في المصالح، أم هل ثمة اعتبارات شخصية، أو تملق، أو استغلال الموقع والوظيفة. وفي النواحي التي لم يشتمل القانون على قواعد التصرف المكتوبة والشفوية، يقرر مراقب الدولة المعايير الملائمة في هذه الحالات، لمنع أي قرارات وإجراءات غير ملائمة. وفي كثير من الأحيان، تحصل هذه المعايير على مكانة ملزمة في الأنظمة أو في القوانين، وهناك حالات ينصح فيها المراقب بفحص إمكان تعديل القانون.

ب– مجال المراقبة

مجال المراقبة في إسرائيل هو من أوسع مجالات الرقابة في العالم، ويجري تطبيقها على جميع المكاتب والوزارات الحكومية، وعلى مؤسسات الدولة، وعلى الشُعب المتعددة في الأجهزة الأمنية (وزارة الدفاع، الجيش الإسرائيلي، الصناعات العسكرية، وحتى الأقسام الأكثر سرية)، وعلى السلطات المحلية كافة. وتضم المؤسسات الخاضعة للرقابة، أيضاً، عشرات الشركات الحكومية التي يقوم كثير منها

بوظائـف مهمة على مسـتوى اقتصاد الدولة، مثل: اسـتغلال المـوارد الطبيعية والبنى التحتية، وتقديم خدمات حيوية للجمهور. وتخضع الهيئات والشـركات التي تشارك الحكومـة فـي إدارتهـا لرقابة الدولـة، حتى لو لـم يكن للحكومة قسـط في أموال هذه الشركات.

إن الجهـة الخاضعـة للرقابـة هي أيضـاً أي جهة يتم وضعها تحـت الرقابة وفقاً للقانون، وذلك بحسب قرارات الكنيست، أو بحسب اتفاق بين هذه الجهة والحكومة. فالمؤسسـة التـي تتلقـى دعماً حكومياً، هي أيضاً تابعة للرقابـة، غير أن الرقابة لا تنفذ بشـأنها إلاّ إذا اتخذت لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيسـت، أو مراقب الدولة، قراراً بذلك، ويكون مسـتوى الرقابة وفقاً لذلك القرار. وتدخل في هذا الإطار مؤسسـات كبيـرة عامـة، مثل: الجامعات، وشـركات النقـل العام، وصناديـق المرضى، وهيئات أُخـرى. وللمراقـب أيضاً صلاحية تنفيذ المراقبة على أي تنظيم عمالي عام، من دون أن تنفذ هذه المراقبة على نشاطاته كتنظيم مهني.

بالإضافـة إلـى وظائف الرقابة المبينة أعلاه، أسـند المشـرع إلـى مراقب الدولة المهمات التالية:

(i) بمقتضى قانون تمويل الأحزاب لسنة 1973، تم تطبيق رقابة الدولة على إدارة الشـؤون الماليـة للكتل النيابية والأحزاب. ويهدف هـذا القانون إلى كبح مصروفات هـذه الأحـزاب ومنـع تعلقها بمتبرعيـن ذوي مصلحة، بما في ذلك مراقبة اسـتخدام الأموال المرصودة لها من الخزينة العامة، بحسـب القواعد التي ينص عليها القانون. ويفحـص مراقـب الدولة المداخيل والمصروفات، في حسـابات الأحـزاب الجارية وفـي حسـاباتها فـي أثناء فترة انتخابات الكنيسـت والسـلطات المحلية. ويتم فحص ثـلاث نـواحٍ هي: مـا إذا كانت المصروفات فـي إطار الحد الأعلى الـذي ينص عليه القانـون؛ مـا إذا كانـت المداخيل خاضعـة للتحديدات التي حددهـا القانون الخاص بتلقي التبرعات؛ ما إذا أدارت هذه الأحزاب حساباتها وفقاً لتوصيات مراقب الدولة. وفـي حـال كان تقريـر مراقـب الدولة سـلبياً، ويكشـف عـن تجاوزات، فـإن للأخير

صلاحية فرض غرامات مالية على الأحزاب والكتل.

(ii) بحسب القواعد التي وضعتها الحكومة سنة 1977، لمنع تعارض المصالح خلال نشاطات الوزراء ونوابهم، فإن عليهم التصريح لمراقب الدولة، عند تسلمهم المنصب وفي كل سنة، بمداخيلهم وأملاكهم والأموال التي في حيازتهم، وبما يقومون به من عمل، وكذلك بوظائف أُخرى يقومون بها. وتلزمهم هذه القواعد بواجبات وتحديدات فيما يتعلق بالأمور المذكورة، وقد أُنيطت بمراقب الدولة مهمة فحص التزامهم ذلك.

ج- تقرير مراقب الدولة

يقدم مراقب الدولة تقارير متنوعة، أهمها التقرير السنوي الذي يضم إجمالاً عمليات رقابة الوزارات الحكومية وأجهزة الأمن ومصانع الدولة ومؤسساتها. وتدرج أيضاً نتائج رقابة النشاطات التي قامت بها جهات خاضعة للرقابة لتصحيح العيوب التي كشفتها الرقابة في السنوات السابقة. ويفصل مراقب الدولة في تقاريره النشاطات التي تنطوي على مس بمبادئ التوفير والنجاعة أو بالنزاهة، والتي يعتقد أن من الملائم أن يقدم التقارير بشأنها. ويضمّن في التقارير أيضاً توصياته لتصحيح العيوب ومنع حدوثها مرة أُخرى. ويُقدم التقرير إلى رئيس الحكومة وفق البند 15 من قانون مراقب الدولة، وذلك حتى الخامس عشر من شباط/ فبراير من كل سنة. لقد تم فصل التقرير السنوي بقرار من مراقب الدولة سنة 1999، بحيث يتم تقديمه على مرحلتين: يكون موعد تقديم القسم الأول لرئيس الدولة في منتصف تموز/ يوليو من كل سنة، والقسم الثاني يُقدم في منتصف شباط/ فبراير الواقع في السنة التالية. ويضع مراقب الدولة التقرير على طاولة الكنيست وينشره على الملأ بعد عشرة أسابيع تقريباً من تقديمه، ويُرفقه بتقرير آخر عن حقوق الدولة والتزاماتها.

وينص القانون على أنه يتوجب على رئيس الحكومة تقديم ملاحظاته عن التقرير السنوي لمراقب الدولة، خلال عشرة أسابيع من تاريخ تلقيه إياه، ويتم وضع

هذه الملاحظات مرفقة بتقرير المراقب على طاولة الكنيست.

يـرى مراقـب الدولة في وسـائل الإعـلام عنصراً حيوياً لإطـلاع عامة الجمهور علـى النتائـج التـي وصل إليها وتوصياته بشـأنها. ويشـكل الإعلام وسـيلة ردع أمام مختلـف الانحرافـات عن القواعد الإدارية الصحيحـة، ويحث الجهات التي تخضع للرقابة على تصحيح العيوب المدرجة في التقرير.

جنباً إلى جنب، مع تقديم التقرير السنوي لتلقي ملاحظات رئيس الحكومة، يتم تقديـم جـزء التقرير المتعلق بأجهزة الأمن إلى لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيسـت، وذلـك وفـق البند 17 من قانون مراقب الدولة. وتقرر اللجنة بعد استشـارة المراقب، إمكان وضع هذا الجزء أو أي قسم منه على طاولة الكنيست، أو عدم وضعه أو نشر أقسام معينة منه على الجمهور وذلك للحفاظ على أمن الدولة، أو بهدف عدم المس بالعلاقات الخارجية، أو بالعلاقات الدولية التجارية للدولة.

ويتم تقديم التقارير عن جهات أُخرى تخضع للمراقبة، مثل: السلطات المحلية، والجمعيـات، ومؤسسـات التعليم العالي، إلـى لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيسـت وإلى الوزراء ذوي الشـأن، وإلى الجهة المراقَبة نفسـها. وتُنشـر النتائج المتعلقة بهذه الجهـات ضمـن تقاريـر منفردة عـن جهة معينـة، أو عن موضوع معيـن، أو في ملف تقارير يضم نتائج مراقبة مجموعة من الجهات.

أمّا تقرير المراقب وفقاً لقانون تمويل الأحزاب، والمتضمن تدقيقاً في مداخيل ومصاريـف وإدارة حسـابات الكتـل النيابيـة فـي الكنيسـت، فيُقدم سـنوياً إلى رئيس الكنيست. وفي السنة التي تُعقد فيها انتخابات، يُقدم إلى رئيس الكنيست أيضاً تقرير بالأمور ذاتها تتعلق بفترة انتخابات الكنيست والسلطات المحلية.

وينشـر مراقـب الدولة، بين الفينة والأُخرى، إذا مـا طلبت منه ذلك لجنة مراقبة الدولـة أو الحكومـة، توصياتـه وفقاً للبنـد 21 من قانون مراقب الدولة. وعلى سـبيل المثال، فقد قدم توصيات عن طريقة تقديم الدعم الحكومي للسلطات المحلية، وعن شروط ترك الخدمة للموظفين ذوي الرتب العالية، وعن تنفيذ التوقيت الصيفي، وعن

دفع بدل السفريات لموظفي الدولة، وعن مسار الأمور التي أدت إلى إيقاف عمل المفتش العام للشرطة سنة 1993.

ويُقدم التقرير السنوي للقائم على شكاوى الجمهور إلى الكنيست في مستهل دورته، وذلك وفقاً للبند 46 من قانون مراقب الدولة. ويتضمن التقرير عرضاً عاماً لنشاطات مندوب شكاوى الجمهور، وبيانات عن عدد الشكاوى التي تم تلقيها من الجمهور، ونتائج فحصها، ووصف معالجة عدد من الشكاوى.

خلاصة: النظام السياسي وتشكل الكتلة المسيطرة

يتجه النظام السياسي الإسرائيلي نحو تشكيل ما يمكن تسميته كتلة مسيطرة من اليمين الإسرائيلي، تتميز بتشابه قواعدها الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية، بما في ذلك القواعد الاجتماعية للأحزاب الدينية المتزمتة التي تتبنّى توجهات سياسية يمينية لا فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين فحسب، بل فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أيضاً، مثل معاداة الجهاز القضائي، والنخب الأشكنازية العلمانية، وقدرة الكتلة المسيطرة على تأليف حكومة من دون الحاجة إلى ضم أحزاب من خارج اليمين، وهو ما لا يتوفر لكتل المعارضة جميعاً، والتحفظ لديها من إسقاط حكومة يمينية، وإجماعها على نتنياهو كرئيس حكومة لمعسكر اليمين والمتدينين.

وتنطلق فكرة الكتلة المسيطرة من ادعاء أن هناك كتلة مسيطرة تهيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي، إذ لم يُشكل في إسرائيل منذ سبعينيات القرن الماضي حزب مسيطر، وإنما هناك حزب مسيطر داخل الكتلة المسيطرة، وليس في النظام السياسي. ويتمثل مفهوم اليمين في هذه الكتلة لا فقط في مواقف أيديولوجية تُميّز قوائم اليمين في إسرائيل، بل أيضاً في الاعتراف من الحزب المسيطر في هذه الكتلة بتعريف قائمة معينة بأنها قائمة يمين. إذن، فإن هناك كتلة مسيطرة يقع في وسطها حزب مسيطر كبير، ليس بقدرته، على الأقل في المرحلة الحالية، من التحول إلى الحزب المسيطر في إسرائيل، لكنه حزب مسيطر في كتلة ثابتة يهدف إلى مأسستها

في المشـهد السياسـي الإسرائيلي تضمن سـيطرته وحكمه. ولا يعني هذا أن الليكود مـن الناحيـة النظريـة لا يمكـن أن يتحـول إلـى حـزب مسـيطر فـي النظام السياسـي الإسـرائيلي، فهـذا وارد في المرحلـة المقبلة، لكنه الآن يركز على بناء كتلة مسـيطرة يكون الحزب المسيطر فيها.

تتميز الكتلة المسيطرة من الناحية النظرية، في المعايير التالية: أولاً وجود تشابه فـي القواعـد الاجتماعية من الناحيـة السياسـية والأيديولوجية؛ ثانيـاً، يكون الحراك الانتخابي داخل هذه القواعد في إطار قوائم الكتلة المسيطرة، الأمر الذي يساهم في زيادة تماسكها الداخلي ككتلة مسيطرة، ورفض الحكم لأي قائمة خارج هذه الكتلة؛ ثالثاً، إعلان المرشح لرئاسة الحكومة مسبقاً من دون علاقة بنتائج الانتخابات وما قد تفرزه، وهو أمر نابع من الميزتين السـابقتين؛ رابعاً، الكتلة المسـيطرة تستطيع وحدها تأليـف الحكومـة مـن دون حاجة إلى قوائم من خارجها، بينمـا العكس غير صحيح، فالمعارضة لكي تحكم تحتاج إلى قوائم من الكتلة المسيطرة، وهو ما يُصعّب عليها الحكم.

المراجع

باللغة العربية

1 – بشارة، عزمي. «من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية». القاهرة: الشروق، ط1، 2005.

2 – غانم، أسعد ومهند مصطفى. «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية». رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009.

3 – مصطفى، مهند. «نظام الحكم والاستقرار السياسي في إسرائيل». مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد 24 (2006)، ص 14 – 22.

4 – ــــــ. «الانتخابات المحلية في إسرائيل، 2008: ما بين السياسي واليومي». مجلة «قضايا إسرائيلية»، العددان 31 – 32 (2008)، ص 9 – 18.

باللغة العبرية

1 – أريان، أشار. «السياسة والحكم في إسرائيل». تل أبيب: زمورا بيتان، 1990.

2 – ــــــ. «الجمهورية الإسرائيلية الثانية: السياسة والنظام على أعتاب القرن الحادي والعشرين». حيفا: جامعة حيفا، زمورا بيتان، 1997.

3 – أريان، أشار وروت أمير. «الانتخابات المقبلة: بأي طريقة سننتخب؟» القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 1997.

4 – أريان، أشار، دافيد نحمياس، روت أمير. «سلطة السلطة التنفيذية في إسرائيل». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2002.

5 – ألون، غدعون. «الانتخابات المباشرة، الصراعات والدراما التي ولدت في إسرائيل: قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة». تل أبيب: بيتان، 1995.

6 – أيزنشتد، نوح شموئيل. «مفارقات الديمقراطية: استمرارية وتغيير». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2005.

7- أيزنكنغ - كانه، فارلة. «أُسس الحكم المحلي». رعنانا: الجامعة المفتوحة، 2004.

8- بخور، غاي. «دستور لإسرائيل: قصة النضال». تل أبيب: مكتبة معاريف، 1996.

9- بريختا، أبراهام. «هيمنة القوائم المستقلة في الحكم المحلي في إسرائيل». مجلة «دولة وحكم»، المجلد الخامس، العدد الأول (2005)، ص 977 - 984.

10- بيلين، يوسي. «حادثة طرق واسمها قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة». في: «الثورة الانتخابية: برايمرز وانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة». تحرير غدعون دورون. تل أبيب: هكيبوتس هموؤحد، 1996.

11- بنيتا، رينات. «السلطات المحلية في إسرائيل». القدس: مركز البحث والمعلومات - الكنيست، 2015.

12- دورون، غدعون. «المقدمة: الأكاديمية وجدول الأعمال السياسي». في: «الثورة الانتخابية: برايمرز وانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة». تحرير غدعون دورون. تل أبيب: هكيبوتس هموؤحد، 1996.

13- ـــــــ. «نظام رئاسي لإسرائيل: حالة الأمة». القدس: كرمل، 2006.

14- ديسكين، أبراهام. «انهيار الأحزاب والانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة». في: «نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة». تحرير داني كورن. تل أبيب: هكيبوتس هموؤحد، 1998.

15- زئيف، سيغل. «الديمقراطية الإسرائيلية: أسس قانونية في نظام دولة إسرائيل». تل أبيب: وزارة الدفاع، 1988.

16- شاحر، دافيد. «نظام دولة إسرائيل». تل أبيب: يسود، 1993.

17- فايتس، شيبح ودافيد إشكول. «النظام والانتخابات: العقد الأخير». تل أبيب: لوغوس، 2005.

18- كورن، داني. «نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة». تل أبيب: هكيبوتس هموؤحد، 1998.

19- كوهن، أشار، وباروخ سيزر. «بين التوافقية المتصدعة لتصدع التوافقية:

تحولات في علاقة الدين والدولة بين التوافقية والحسم». في: «تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية يهودية». تحرير ساغي ماوتر وميخال شمير. تل أبيب: راموت، 1998.

20– كيمرلينغ، باروخ. «الانتخابات كساحة صراع على الهوية الجماعية». في: «الانتخابات في إسرائيل، 1996». تحرير أشار أريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 1999.

21– ليبائي، دافيد، أوريال لين، يوآش تسيدون، أمنون روبينشتاين. «تغيير طريقة الحكم في إسرائيل: اقتراح قانون أساس: الحكومة، انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة». القدس: المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، 1991.

22– المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. «طريقة الانتخابات المناسبة لإسرائيل، المؤتمر الأول». إشكلون؛ القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2000.

23– نويبرغر، بنيامين. «النظام والسياسة في دولة إسرائيل». الوحدة 4 – 5. تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1990.

باللغة الأجنبية

1- Ghanem, Asad. «State and Minority in Israel: The Case of the Ethnic State and the Predicament of its Minority.» *Ethnic and Racial Studies,* vol. 21, no. 3 (1998), pp. 428-448.

2- Zureik, Elia. *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1979.

المجلات العبرية

1 – سموحا، سامي. «نظام دولة إسرائيل: ديمقراطية مدنية، لا ديمقراطية، أو ديمقراطية إثنية». «سوسيولوغيا يسرائيليت»، العدد 2 (2000)، ص 565 – 630.

2 – مصطفى، مهند. «قانون الانتخابات المباشرة وأثره في السياسة الإسرائيلية». «شؤون دولية»، العدد 6 (2006)، ص 5 – 32.

3 – يفتحئيل، أورن وأسعد غانم. «نحو نظرية للنظام الإثنوقراطي: سياسة التوسع الإثنو – قومية» مجلة «مدينا وحبرا»، العدد السابع (2004)، ص 761 – 788.

النظام القانوني*

أسامة حلبي وموسى أبو رمضان

* محدّث ومزيد من جانب أسامة حلبي استناداً إلى فصل موسى أبو رمضان الذي صدر في «دليل إسرائيل العام، 2011».

مقدمة

الهدف من هذا الفصل[1] هو التعريف بالوضع الدستوري في إسرائيل، وبكل من النظام القانوني والنظام القضائي فيها.

لا يوجد في إسرائيل دستور مكتوب، وإنما «قوانين أساس» يتناول كل منها موضوعاً معيناً من الموضوعات التي تتناولها الدساتير المكتوبة عادة: نظام الحكم، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق، والحريات. وقد احتوى عدد من هذه القوانين قيماً استقيت من «إعلان إقامة دولة إسرائيل» الصادر في 14 أيار/ مايو 1948، وترسخت، على الرغم من عدم اعتبار الإعلان وثيقة دستورية، لتكتسب قيمة دستورية تحت المبدأ القائل بأن «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية» الذي أصبح جزءاً من المادة 7أ من قانون أساس: الكنيست سنة 1958، وجرى تبنّيه كمبدأ دستوري سنة 1992 في المادة 1أ من قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، وفي المادة 2 من قانون أساس: حرية العمل. لكن تراجعاً كبيراً في مكانة هذا المبدأ وصل إلى حد إلغائه، جرى سنة 2018 مع سن قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي الذي أعلن «أرض إسرائيل» وطناً تاريخياً للشعب اليهودي، ودولة إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، فقط مُسقِطاً أي ذكر لكونها «ديمقراطية» أو إشارة إلى «إعلان إقامة دولة إسرائيل» والقيم التي وردت فيه.[2]

وبالنسبة إلى النظامين القانوني والقضائي، فهما عبارة عن مجموعة من بقايا الأنظمة القانونية والقضائية التي سادت فلسطين في فترتي الحكم العثماني والانتداب

1 كتَب هذا الفصل سنة 2011 الدكتور موسى أبو رمضان بمساعدة أمين رباح، وقمت بتحديثه سنة 2020 بإدخال تعديلات على النص وإضافة مواد جديدة، علماً بأن المسؤولية التامة عن مضمونه تقع على عاتق الأستاذ أبو رمضان وعلى عاتقي بعد تحديثه.

2 سنتطرق إلى هذا القانون وإسقاطات تشريعه على تعريف «دولة إسرائيل» وحقوق سكانها «غير اليهود» ضمن وصف الوضع الدستوري في إسرائيل ص 10–11 ؛ ص 17–30.

البريطاني، مع التعديلات والتطويرات التي طرأت منذ سنة 1948 إلى اليوم. فبعد قيام دولة إسرائيل سنة 1948، صدر «أمر[3] أصول الحكم والقانون»،[4] الذي بموجبه تم الاستمرار في تطبيق القوانين التي كانت قائمة قبل قيام الدولة، وهذا يعني استيعاب الأنظمة التي كانت سائدة خلال تلك الفترتين؛ فبريطانيا بعد احتلالها فلسطين، ثم انتدابها عليها، أصدرت تشريعات تنص على استمرارية تطبيق القوانين العثمانية، بالإضافة إلى استيعاب القوانين البريطانية. ومع أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) سن كثيراً من القوانين في مجالات متعددة، الأمر الذي غير بصورة ملحوظة في الأنظمة القانونية الموروثة من فترتي الحكم العثماني والانتداب البريطاني، إلاّ إن كثيراً من القوانين الموروثة من تينك الفترتين السابقتين ما زال ذا أهمية، وذلك إمّا بسبب استمرار نفاذ القوانين كتلك المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية، وإمّا بسبب اعتبارها مصدراً قانونياً لتفسير بعض المواد القانونية. وهذا التطور التاريخي هو السبب الرئيسي الذي جعل المجمل العام للنظامين القانوني والقضائي في إسرائيل عبارة عن لوحة فسيفساء تتكوّن من أنظمة متعددة. ولملاءة القوانين الموروثة للواقع السياسي والقانوني الجديد، منح «أمر أصول الحكم والقانون» في المادة 16 منه، المشرع الإسرائيلي صلاحية تجديد صوغ القوانين فأضيف إلى أسماء بعض القوانين بين قوسين («نص مُجدد»– «نوساح حداش»)، أو دمج قوانين، أو مواد قانونية في قانون واحد وأضيف إلى عنوان القانون الجاري بين قوسين أيضاً («نص مُدمج» –

3 استعملت كلمة «أمر» في هذه الدراسة في مفهومين مختلفين: الأول هو تشريع بدرجة قانون (ordinance) صادر عن المندوب السامي الانتدابي أو عن السلطات الإسرائيلية في مرحلة ما قبل تشكيل الكنيست الأول، والثاني هو أمر صادر عن المحاكم (warrant).

4 نُشر في «الجريدة الرسمية» («عيتون رشمي»)، رقم 2، بتاريخ 21/ 5/ 1948، الذيل الأول، ص 1. ويمكن الاطلاع على نص الأمر/ القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/319_001.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2020. وقد صدر هذا القانون عن «مجلس الدولة الموقت» الذي تشكل في أعقاب إعلان قيام دولة إسرائيل من شخصيات يهودية. وقد وردت أسماء أعضاء المجلس في الذيل الملحق بالقانون. وورد في المادة 1(أ) أن ممثلين لسكان عرب يعترفون بدولة إسرائيل يتم إشراكهم وفق ما يقرره المجلس، لكن عدم مشاركتهم لا يمس بصلاحياته.

«نوساح مشولاف»).

أولاً: الوضع الدستوري

سيتم تناول هذا الموضوع في أربعة أقسام: يبين الأول إصدار قوانين أساس بدلاً من دستور، ويتطرق الثاني إلى مكانة قوانين الأساس في هرم التشريعات، ويتناول الثالث المبدأ الدستوري: «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.» ويعالج الرابع المبدأ الدستوري الجديد: «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي.»

أ) إصدار قوانين أساس بدلاً من دستور

على الرغم من احتواء إعلان إقامة الدولة على فقرة تتضمن إقامة جمعية تأسيسية يكون دورها سن دستور للدولة، فإن الجمعية التأسيسية التي انتُخبت في كانون الثاني/ يناير 1949 لم تستطع تبنّي دستور مكتوب، وإنما قامت بإصدار قانون الانتقال لسنة 1949 الذي بموجبه تحولت إلى الكنيست الأول مع صلاحيات مزدوجة: سن دستور للدولة الجديدة، وسن القوانين. وناقش الكنيست الأول الحاجة إلى دستور، لكن بسبب الخلافات الحادة في موضوعات مهمة، مثل الدين والقومية والحدود والحقوق الأساسية للمواطن وحقوق الأقلية العربية ومكانتها،[5] لم يتم وضع دستور دائم لإسرائيل. وإنما تم في 13 حزيران/ يونيو 1950 تبنّي القرار الذي دُعي على اسم عضو الكنيست يزهار هراري، والذي نص على أن «الكنيست الأول يلقي على لجنة الدستور والقانون والقضاء مسؤولية إعداد مشروع دستور لإسرائيل. ويكون الدستور مبنياً من فصول منفردة بحيث يصبح كل منها قانونَ أساسٍ بحد ذاته. وتقدم هذه الفصول إلى الكنيست. وعندما تنهي اللجنة عملها، توحد كل هذه الفصول لتصبح دستوراً للدولة.»

منذ سنة 1958 أصدر الكنيست 13 قانون أساس، كان آخرها سنة 2018، تناولت

5 أنيس شقور، «النظام القانوني»، في: صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، «دليل إسرائيل العام» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 1997)، ص 8.

مسائل متعلقة بنظام الحكم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والحقوق والحريات وتعريف بجوهر الدولة، وهي على التوالي بحسب تواريخ صدورها:[6]

(1) **قانون أساس: الكنيست لسنة 1958**: يبيّن هذا القانون أن الكنيست هو مجلس النواب لدولة إسرائيل، ومقرّه القدس. كما يبيّن: طريقة الانتخابات، وحق الانتخاب والترشيح، وفترة ولايته، وفترة ولاية أعضائه، وحصانتهم، بالإضافة إلى مختلف نشاطاته هو ولجانه. وفي التعديل رقم 9 الذي أقره الكنيست سنة 1985، ورد في المادة 7أ نص يتعلق بمنع المشاركة في الانتخابات لأي قائمة، مهما تكن، إذا كان في أهدافها أو أعمالها أي من الشؤون التالية: نفي كيان دولة إسرائيل بصفتها دولة للشعب اليهودي، ونفي طابع الدولة الديمقراطي، أو التحريض أياً يكن على العنصرية.

(2) **قانون أساس: أراضي إسرائيل لسنة 1960**: يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على ملكية الدولة للأراضي المسجلة باسمها أو باسم سلطة التطوير أو باسم الصندوق القومي اليهودي الدائم، وذلك بحظر التصرف فيها سواء بالبيع أو بأي طريقة أُخرى، باستثناء نوع الأراضي أو الصفقات التي ينص عليها القانون. وحدد القانون أن كلمة «أراض» تشمل الأرض والأبنية وأي منشآت ثابتة مقامة عليها.

(3) **قانون أساس: رئيس الدولة لسنة 1964**: ينظم هذا القانون بصورة رئيسية المسائل المتعلقة برئيس الدولة، أي مكانته، وطريقة انتخابه، ومؤهلاته وصلاحياته، وإجراءات عمله.

(4) **قانون أساس: الحكومة لسنة 1968 وتعديلاته (1992، 2001)**: يبيّن هذا القانون أن الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة، وأن مقرها في مدينة القدس. وينظم مسائل متعددة، منها: علاقة الحكومة بالكنيست؛ تركيبتها؛ صلاحيات الوزراء

6 قوانين الأساس لدولة إسرائيل، ملخصات القوانين ونصوص كاملة، الصفحة الرسمية للكنيست: https://m.knesset.gov.il/activity/legislation/pages/basiclaws.aspx (بالعبرية)، دخول 4 آب/ أغسطس 2020.

ونوابهـم وواجباتهـم وفتـرة ولايتهـم وأجورهـم؛ إجـراءات تأليفها، وفتـرة ولايتها، وحلهـا، وطريقـة انتخاب رئيسـها. وفي سـنة 1992، جرى تعديل هـذا القانون لجهة طريقة انتخاب رئيس الحكومة؛ فتم إلغاء أسلوب الانتخاب غير المباشر ليحل محله أسـلوب الانتخـاب المباشـر. لكن، في سـنة 2001، تـم التراجع عن هذا الأسـلوب فـي الانتخاب، واعتُمد ثانية أسـلوب الانتخاب غير المباشـر، مثلمـا كان في القانون الأصلي لسنة 1968.

(5) **قانـون أسـاس**: **اقتصـاد الدولة لسـنة 1975**: يتناول هـذا القانون موضوعات تتعلق بميزانية الدولة، ومسـألة طباعـة الأوراق النقدية، وصك العملات. ويمنع هذا القانـون فـرض الضرائـب أو أي دفعات أُخـرى إلزامية أو تغيير مقدارها إلاّ بواسـطة قانون. وبموجبه، تكون الميزانية سنوية، تشمل مصاريف الدولة المتوقعة والمخطط لها وتحدد بقانون.

(6) **قانون أساس**: **الجيش لسنة 1976**: أهم ما يميز هذا القانون هو تنظيم علاقة الجيـش بالحكومـة من ناحيتين: من ناحية كونه خاضعـاً للحكومة، ومن ناحية مكانة رئيـس هيئـة الأركان وخضوعـه لوزيـر الدفاع. وينـص القانون على مسـائل أُخرى، كواجـب أداء الخدمـة وتعليمـات الجيش وأوامره. ويحظر تشـكيل أو تزويد أي قوة أُخـرى غيـر الجيـش الإسـرائيلي إلاّ إذا ورد نـص آخـر فـي القانون. وقـد أُخذ بعين الاعتبـار، عنـد وضع هذا القانون، «أمر جيش الدفاع الإسـرائيلي لسـنة 1948»، الذي تضمن الأساس الدستوري والقانوني للجيش.

(7) **قانـون أسـاس**: **القـدس عاصمة إسـرائيل لسـنة 1980**: كان الهدف من هذا القانـون ترسـيخ مكانة القـدس كعاصمة لدولة إسـرائيل، وكمدينة موحـدة. ويتناول القانـون مسـألة الأماكـن المقدسـة، وضمان حقوق أبنـاء الديانـات، وإعطاء القدس أولوية خاصة من أجل تطويرها.

(8) **قانـون أسـاس**: **القضـاء لسـنة 1984**: ينظـم هذا القانـون المسـائل المتعلقة بالقضـاء، مثـل أنـواع المحاكم ودرجاتهـا وصلاحياتها، وتعيين القضـاة ومؤهلاتهم

وفترة ولايتهم. كما ينص على مبدأ استقلال القضاء وعلانية المحاكمة.

(9) **قانون أساس: مراقب الدولة لسنة 1988**: يبيّن القانون صلاحيات مراقب الدولة ومهماته في مراقبة بعض الهيئات الحكومية، وأن عليه تقديم تقريره إلى الكنيست فقط.

(10) **قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته لسنة 1992**: في ضوء فشل الكنيست في التوصل إلى اتفاق على مشروع «قانون أساس: حقوق الإنسان»، وذلك بسبب معارضة الأحزاب الدينية لبعض بنوده، فقد تقرر إصدار أجزاء القانون التي لا تتضمن تبايناً جوهرياً في وجهات النظر. وبناء عليه، تم إصدار «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته لسنة 1992»، الذي نص في المادة 1 على أن حقوق الإنسان في إسرائيل تعترف بقيمة الإنسان وقدسية حياته وحريته، وأن هذه القيم سيتم احترامها من خلال المبادئ المتضمنة في وثيقة إعلان إقامة دولة إسرائيل. كما نص في المادة 1/أ على أن الهدف من قانون الأساس هذا إرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ونص القانون على عدة حقوق وحريات، كحرية التنقل من إسرائيل وإليها، بحيث يكون لكل شخص الحق في مغادرتها، ويحق لكل مواطن إسرائيلي دخولها، وعلى حماية الحرية الشخصية والملكية الخاصة من التفتيش، وعلى الخصوصية أو السرية في التعبير الشفوي والمكتوب. وقد منع هذا القانون انتهاك الحقوق المنصوص عليها فيه، إلاّ بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، والذي يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها.

(11) **قانون أساس: حرية العمل لسنة 1994 (حل محل القانون ذاته لسنة 1992)**: أكد قانون سنة 1994 ما ورد في قانون 1992 من ناحية حق كل شخص، مواطناً كان أو مقيماً، في القيام بأي عمل أو مهنة أو تجارة. وتضمن مواد جديدة مشابهة لتلك التي وردت في «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته». فقد نص في المادة 1 على أن حقوق الإنسان في إسرائيل تعترف بقيمة الإنسان وقدسية حياته وحريته، وأن هذه القيم سيتم احترامها من خلال المبادئ المتضمنة في وثيقة إعلان إقامة الدولة.

ونص في المادة 2 على أن الهدف من القانون دعم حرية العمل من أجل إرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية في قانون أساس. وقد منع هذا القانون انتهاك الحقوق المنصوص عليها فيه، إلاّ بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، والذي يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها، أو بحسب تخويل مفصل للقانون.

(12) قانون أساس: الاستفتاء العام لسنة 2014

صادق الكنيست على هذا القانون في 12 آذار/ مارس 2014 خلال دورته التاسعة. وينص هذا القانون على وجوب إخضاع كل اتفاقية توقّعها الحكومة، ويتوقف بموجبها سريان القضاء والقانون والإدارة الإسرائيليين (وهي مركبات سيادة بنظر إسرائيل أ.ح.) على منطقة تسري عليها، لاستفتاء عام إلاّ إذا أقرها الكنيست بأغلبية 80 عضواً (المادة 1 (أ)). وتسري الشروط نفسها على قرار حكومي لا يأخذ شكل اتفاقية ويؤدي إلى النتيجة نفسها (المادة 1 (ب)). ويتطلب أي تعديل على هذا القانون الحصول على تأييد أغلبية أعضاء الكنيست (المادة 5).

(13) قانون أساس: ميزانية الدولة لسنة 2017 وسنة 2018 (تعليمات خاصة) (قانون موقت)

صادق الكنيست على هذا القانون في 18 تموز/ يوليو 2017. وجاء لتمكين الحكومة من طرح ميزانية لسنتين بدلاً من ميزانية سنوية، كما يُلزم قانون أساس: اقتصاد الدولة. وجرت العادة بدءاً من سنة 2009 أن يتم تعديل قانون أساس: اقتصاد الدولة بواسطة قانون موقت («هورآت شعاه») كهذا وللغرض نفسه.[7] ولمّا كانت هذه المرة الخامسة التي يعدَل فيها قانون أساس: اقتصاد الدولة بقانون موقت، فقد تم تقديم التماس طالب بإلغائه. لكن المحكمة العليا استجابت للالتماس جزئياً فأبقت على القانون، وضمّنت قرارها الصادر بتاريخ 6/ 9/ 2017 تحذيراً أنه في حال تكرار النهج نفسه، فستلغي قانوناً موقتاً يجيز طرح ميزانية لسنتين بدلاً من سنة واحدة، ذلك

7 في تموز/ يوليو 2009 سن قانون أساس: ميزانية الدولة لسنة 2009 وسنة 2010 (تعليمات خاصة) (قانون موقت). وتكرر النهج في السنوات التي تلت.

بأن التعديل «الموقت» يلغي نصاً ورد في قانون أساس، ويجب تنفيذ القانون الأساس بحذافيره وإلاّ – ويفضل الامتناع من ذلك – وجب أن يُجرى التعديل بعد نقاش عام ومستفيض وأن يكون تعديلاً دائماً.[8] وقد لا يتكرر سن مثل هذا القانون، لكننا ذكرناه لإتمام الصورة المعرفية.

(14) قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي لسنة 2018[9]

عُرض مشروع قانون: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي لأول مرة سنة 2011 من رئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) سابقاً وعضو الكنيست أفي ديختر. وصادقت اللجنة الوزارية للتشريع على مشروع القانون سنة 2017 وأُحيل على القراءة التمهيدية في الكنيست. بعدها أُحيل القانون على لجنة مشتركة مكونة من لجنة الكنيست ولجنة الدستور والقانون والقضاء لمناقشته. وبتاريخ 13 آذار/ مارس 2018 صادقت اللجنة المشتركة على إحالة مشروع القانون على القراءة الأولى بأغلبية 9 أعضاء ومعارضة 7.[10] وبعد مناقشة طويلة بدأت بتاريخ 18 تموز/ يوليو واستمرت حتى فجر اليوم التالي، صادق الكنيست في القراءتين الثانية والثالثة على هذا القانون في 19 تموز/ يوليو 2018 خلال دورته العشرين بأغلبية أعضائه (62 مؤيداً في مقابل 55 معارضاً). ويعلن القانون في «**المبادئ الأساسية**» أن «**أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي وفيها قامت دولة إسرائيل**» (المادة 1

---

8 محكمة عدل عليا، 8260/ 16، المركز الأكاديمي للقانون والمشاريع التجارية ضد الكنيست وآخرين، صدر بتاريخ 6/ 9/ 2017 بإجماع طاقم موسع مؤلف من 7 قضاة، نشر على الموقع الرسمي للمحكمة العليا: https://supreme.court.gov.il/Pages/SearchJudgments.aspx?&-OpenYearDate=2016&CaseNumber=8260&DateType=1&SearchPeriod=8&COpenDate=null&CEnd Date=null&freeText=null&Importance=null؛ اطلع عليه بتاريخ 4/ 8/ 2020. ويدور هذه الأيام نقاش بين حزب الليكود الذي يريد ميزانية لسنة واحدة وبين حزب كاحول لفان الذي يريد ميزانية لسنتين. ولم يطرح الموضوع للنقاش والتصويت أمام الكنيست حتى الآن

9 نشر في كتاب التشريعات الإسرائيلية لسنة 2018، رقم 2743، في 26/ 7/ 2018، ص 898.

10 «أخبار الكنيست»، الموقع الرسمي، 13 الصفحة الرئيسية، آذار/ مارس 2018: https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press13.03.18.aspx اطلع عليه بتاريخ 18/ 7/ 2020.

(أ))، وأن «**دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي**» (المادة 1 (ب))، وأن «**ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي**» (المادة 1 (ج)). وبعد تأكيد «رموز الدولة» (اسمها، علمها، شعارها ونشيدها الوطني) التي تبرز يهوديتها (المادة 2)، يشدد القانون على أن «القدس **الكاملة والموحدة** هي عاصمة إسرائيل» (المادة 3). ثم يأتي إلى تحديد اللغة مؤكداً ما يتم على أرض الواقع: أن «**اللغة العبرية هي لغة الدولة**» (المادة 4 (أ)). ويخفض القانون مكانة اللغة العربية من لغة رسمية كما نصت المادة 82 من المرسوم الملكي بشأن فلسطين الصادر بتاريخ 10 آب/ أغسطس 1922،[11] والتي حددت الثلاث لغات الإنكليزية والعربية والعبرية لغات رسمية، إلى لغة «لها مكانة خاصة في الدولة» تاركاً تنظيم استعمالها في المؤسسات الرسمية ومخاطبتها لتكون «بموجب القانون» (المادة 4 (ب)). وهذه ضبابية بنيوية في نص شحيح، تدعم خفض المكانة رسمياً ودستورياً وتعكس أصلاً الممارسة الفعلية في الواقع المعاش، قبل سن القانون. ويستمر القانون في تأكيد العلاقة الخاصة بين الدولة اليهودية القومية ويهود الشتات فيشدد على أنها مفتوحة أمام قدومهم (المادة 5)، وعلى أنها ملزمة «بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشكلات بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين في الدولة» (المادة 6 (أ)) و«تعمل على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات» (المادة 6 (ب)). ويتناول القانون «الاستيطان اليهودي» ويصرح: «تعتبر الدولة **تطوير استيطان يهودي قيمة قومية**، وتعمل من أجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته» (المادة 7). ويؤكد القانون أن التقويم الرسمي في الدولة هو التقويم العبري ويعطيه الصدارة مضيفاً أن التقويم الميلادي يعتبر، «**إلى جانبه**»، تقويماً رسمياً (المادة 8). وتشديداً على يهودية الدولة واستقلالها

11 ويؤسس هذا المرسوم هيكلية ونظام الحكم الانتدابي البريطاني في فلسطين تنفيذاً لقرار عصبة الأمم ومعروف أيضاً بـ«دستور فلسطين». https://www.un.org/unispal/document/auto–insert–196295/ ؛ اطلع عليه في 18/ 7/ 2020.

وإقصاء «النكبة» وما تعنيه لـ «غير اليهود» من مواطنيها، يحدد القانون يوم الاستقلال كعيد قومي رسمي للدولة و«يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة» (المادة 9). كما يؤكد القانون ما ورد في قوانين عادية سبقته، أي أن «يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العطلة الثابتة في الدولة» ويحق لغير اليهود أيام عطلة في أعيادهم (المادة 10). ولا يمكن تعديل هذا القانون إلاّ بواسطة قانون أساس يحصل على دعم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (المادة 11).

ب) مكانة قوانين الأساس في هرم التشريعات

من المعروف أن للدساتير المكتوبة مكانة تسمو على القوانين العادية في هرمية التشريعات، وينجم عن هذه المكانة عدم جواز تعديل الدستور أو إلغائه إلاّ بآخر من درجته. فإذا عدل قانون عادي مواد في الدستور أو ألغاها أو تعارض معها، فإنه يمكن الطعن في مشروعية القانون المعدِّل أو اللاغي لأحكام الدستور أو المتعارض معها أمام المحكمة المختصة. فهل تتمتع القوانين الأساسية في إسرائيل بمكانة أعلى من القوانين العادية في هرم التشريعات؟

تطورت مكانة قوانين الأساس في إسرائيل من حالة عدم الاعتراف بسموها إلى حالة الاعتراف بذلك السمو، وذلك بعد أن أقرت محكمة العدل العليا سنة 1993 في قضية «بنك همزراحي»[12] بأن للكنيست صلاحية سن قوانين ذات مكانة دستورية. وبالتالي يمكن توضيح مكانة قوانين الأساس في إسرائيل من خلال التمييز بين الفترة التي سبقت الحكم في قضية «بنك همزراحي» وبين الفترة التي أعقبت هذا الحكم. من هنا، سيتم عرض هذا الموضوع في قسمين: يتناول الأول فترة عدم سمو قوانين الأساس، ويعالج الثاني فترة سموها.

12 استئناف مدني 6821/ 93، بنك همزراحي همئوحاد م. ض. ضد المجدل قرية تعاونية، «قرارات قضائية» 49 (4) (بالعبرية)، ص 221 (من الآن فصاعداً: «بنك همزراحي»).

(1) فترة عدم سمو قوانين الأساس

كان الـرأي السـائد فـي هـذه الفتـرة أن قوانين الأسـاس التي لم يتـم تحصينها، أي لـم يـدرج نص فيهـا يحدد طريقة تعديلهـا بأغلبية خاصة، لا تتمتـع بمكانة أعلى مـن مكانـة القوانين العاديـة. فمثلاً، قيد «قانون أسـاس: الكنيسـت» تعديل أربعة من بنـوده بتوفر شـروط معينة عنـد التصويت على التعديل في الكنيسـت. فالمادة 4 التي تحـدد أن الكنيسـت يشـكَّل عـن طريـق انتخابات عامة ومباشـرة وسـرية ووفق مبدأ المساواة وبحسب النظام النسبي تنص على أنه: «لا يعدل هذا البند إلاّ بأغلبية أعضاء الكنيسـت»، أي من 61 عضو كنيسـت. وتقرر المادة 9/ أ أنه لا يمكن إطالة مدة ولاية الكنيسـت المحددة بأربعة أعوام في المادة 8 إلاّ بأغلبية 80 عضو كنيسـت. أمّا المادة 44 فتحظر تغيير «قانون أساس: الكنيست» بواسطة أنظمة الطوارئ، وتنص المادة 45 علـى أنـه: «لا يمكـن تغيير المادة 44 أو المادة 45 إلاّ بأغلبيـة 80 عضو كنيسـت.» كما نصت المادة 56 من «قانون أساس: الحكومة» في صيغته الصادرة سنة 1992 على أنه: «لا يمكن تغيير هذا التشريع إلاّ بأغلبية أعضاء الكنيست»، أي من 61 عضواً. هذا وفي سلسـلة من الأحكام القضائية، تقرر أن قانوناً مخلاً بمبدأ المسـاواة المنصوص عليه في المادة 4 من «قانون أساس: الكنيست»، والذي لا يتم إقراره في الكنيست بالأغلبية اللازمة، هو قانون ملغى.[13]

أمّا قوانين الأسـاس التي لا يتطلب تعديلها أغلبية خاصة، فلم تنل مكانة مميزة في هرم التشريعات. فقد قررت محكمة العدل العليا[14] أنه على الرغم من أن المادة

13 محكمة عدل عليا، 69/ 98، برغمن ضد وزير المالية، «قرارات قضائية» 23 (1) (بالعبرية)، ص 649؛ محكمة عدل عليا، 246/ 81، أغودا درخ ضد مؤسسة الإعلام، «قرارات قضائية» 35 (4) (بالعبرية)، ص 1؛ محكمة عدل عليا، 141/ 89، روبنشتاين ضد رئيس الكنيست، «قرارات المحكمة» 37 (3) (بالعبرية)، ص 141؛ محكمة عدل عليا، 142/ 89، تنوعه لأور ضد رئيس الكنيست، «قرارات قضائية» 44 (3) (بالعبرية)، ص 529.

14 محكمة عدل عليا، 107/ 73، «نجب» –تحت شيروت لاوتو موفيل م. ض. ضد دولة إسرائيل، «قرارات قضائية» 28 (1) (بالعبرية)، ص 640.

21 في قانون المعايير لسنة 1953 تناقض المادة 31/ د في «قانون أساس: الحكومة»، الذي لم يكن تغييره يتطلب أغلبية خاصة، فإنها لا تُعتبر ملغاة. وقد قال القاضي برنزون في هذا الحكم: «كون قانون المعايير محدداً وخاصاً، وكون ‹قانون أساس: الحكومة› قانوناً عاماً، يُعطى قانون المعايير أفضلية بسبب التحديد الذي فيه.»

ولا يقف الأمر عند إمكان تعارض قانون عادي مع قوانين الأساس فقط، بل يمتد أيضاً إلى إمكان أن يغير قانون عادي قوانين أساس. ففي قرار لمحكمة العدل العليا[15] ورد: «لا يوجد أي دليل على أنه من غير الممكن تعديل قانون أساس إلاّ بواسطة قانون أساس، فالفارق بين الاثنين هو فارق لغوي بحت.» لهذا، لا توجد أي أفضلية قانونية لقوانين أساس على قوانين عادية إلاّ إذا كان قانون الأساس حصيناً. فالعلاقة بين قانون أساس وقانون عادي هي العلاقة نفسها بين قانونين عاديين. وعندما يتناقض قانون أساس غير حصين مع قانون عادي، يتم فحص أي القانونين أحدث، وأيضاً يتم فحص أي القانونين خاص وأيهما عام. وبحسب ذلك، فالقانون الأحدث هو الذي يفوق القانون الأقدم، والقانون الخاص هو الذي يفوق القانون العام. وتغير هذا المفهوم لقوانين الأساس مع إصدار الحكم القضائي بشأن «بنك همزراحي»، كما سنرى في القسم التالي.

(2) فترة سمو قوانين الأساس

تحوّل قرار المحكمة في قضية «بنك همزراحي» إلى سابقة في القانون الإسرائيلي تفيد بأن أي قانون أساس يكون غير قابل للتغيير إلاّ بواسطة قانون أساس آخر. فمحكمة العدل العليا اختارت بين معيارين: الأول، تعريف رسمي يأخذ بعين الاعتبار اسم القانون، والثاني، تعريف يأخذ في الحسبان جوهر القانون. وطرح المعيار الثاني السؤال التالي: هل مضمون القانون هو مضمون دستوري أم لا؟

---

15 محكمة عدل عليا، 77/ 60، كسلر ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست، «قرارات قضائية» 31 (2) (بالعبرية)، ص 556، 560.

يقـول القاضـي أهـرون بـراك فـي قضيـة «بنـك همزراحي» مـا يلـي: «لا يمكن تغييـر قانـون أسـاس إلاّ بواسـطة قانون أسـاس.» ويضيف قائـلاً: «أنا علـى علم بأنه فـي الماضي عُدلت قوانين أسـاس بواسـطة قوانين عادية، ولا أطلـب أن أنتقص من مكانـة هـذه التعديـلات، التـي صُدقت بواسـطة أحكام صـادرة عن هـذه المحكمة. لذلـك فالتعديـلات السـابقة تحافـظ على مكانتهـا، لكن مـن الآن فصاعـداً، لن يتم تعديل قانون أسـاس إلاّ بواسـطة قانون أساس.»[16] وقال الرئيس شمغار هو الآخر: «من الآن فصاعداً، من الأصح أن نتبنّى سياسـة سـلم التشـريعات فيما يخص قوانين الأسـاس. وبحسـب هذا السلم من غير الممكن تغيير قانون أساس إلاّ بواسطة قانون أساس.»[17] هذه الآراء تسري على تغيير القوانين، إلاّ إنها لا تسري على الانحراف عن أحكام القانون، والفارق بين تغيير القانون بواسطة قانون، والانحراف عن أحكام القانـون غيـر واضح.[18] ومـن هنا، نـرى مدى أهمية قـرار الحكم فـي قضية «بنك همزراحي»، من ناحية الثورة الدستورية وبلورة نظام الحكم الدستوري في إسرائيل.

ج) المبدأ الدستوري: «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية»

تبين وثيقة إعلان إقامة الدولة أن إسرائيل دولة يهودية مفتوحة لليهود المقيمين بها، وبأي مكان آخر في العالم. وتم تجسيد هذا المبدأ في قانون العودة لسنة 1950، وفـي قانون الجنسـية لسـنة 1952. فقد منح قانون العـودة كل يهودي في العالم الحق فـي المجيء إلى إسـرائيل، والاسـتقرار فيهـا والعمل والتملك فيهـا، وخُصِّص لكل وافـد جديد مسـاعدات وتسـهيلات تمكنه من الإقامة والتأقلم فـي البلد. كما تضمّن قانون الجنسـية شـروطاً ميسـرة من أجل منح الجنسية الإسرائيلية لليهود الراغبين في

16 الفقرتان 60، 61 من القرار في قضية «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

17 المصدر نفسه، الفقرة 27.

18 أمنون روبنشتاين وبراك مدينه، «القانون الدستوري لدولة إسرائيل» (القدس: شوكِن، ط4 موسعة، 1996) (بالعبرية).

الهجـرة إلـى إسـرائيل.[19] وتضمنت وثيقة إعلان إقامة الدولة أيضـاً كثيراً من القيم التي تشكل، عادة، دعائم الديمقراطية، كالمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بيـن جميـع المواطنين، بغـض النظر عن الدين أو العـرق أو الجنس، وكضمان حرية الديـن والضميـر واللغة والتعليم والثقافة، إضافة إلـى تبنّي المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي أوائل التسعينيات، تم دمج المبدأين: الدولة «اليهودية» والدولة «الديمقراطيـة» فـي مبـدأ واحد: «دولة إسـرائيل هـي دولة يهوديـة وديمقراطية»، ليتم العمل به في آن واحد، وذلك في «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» (المادة 1/ أ)، و«قانون أساس: حرية العمل» (المادة 2).

المصطلحـان فـي مبـدأ «دولـة يهوديـة وديمقراطيـة» متناقضان. فإذا تم تفسـير مصطلـح «دولـة يهوديـة» علـى أسـاس أن إسـرائيل هي دولـة دين يهودي، فسـتظهر مشـكلة جديـة فيما يتعلق بحقوق مَن هم من غيـر اليهود، لأن اليهودية تقوم بالتفريق بين أتباعها وسـائر الشـعوب.[20] ويتعلق الأمر الأساسـي بكيفية تفسير علاقة الدين بالدولة. فإذا تم تفسير مصطلح «دولة يهودية» كدولة صهيونية، يمكن أن يتكوّن تمييز ضـد الأقليـات غيـر اليهودية، وتحديداً الأقلية العربيـة. إذ إن هنالك تناقضاً غير قابل للجسر بين الصهيونية والمساواة.[21] وحتى إذا أخذنا الصهيونية المقلصة إلى أدنى

---

19 لمزيد من المعلومات عن القانونين وعن التساؤل «من هو اليهودي؟» انظر: شقور، مصدر سبق ذكره، ص 6–8.

20 عن الدين اليهودي ومبدأ المساواة بين اليهودي وغير اليهودي، انظر: يوئيل لرنر، «المفرِّق بين شعب إسرائيل وبقية الشعوب» (القدس: معهد سنهدرين، 1992) (بالعبرية). انظر أيضاً: أفيغدور لفونتين، «يهودية وديمقراطية – أحاديث شخصية»، «عيوني مشباط»، المجلد 19، العدد 3 (1995)، ص 521–546، وخصوصاً ص 532. لكن انظر أيضاً نقداً لمقالة لفونتين وصورة أُخرى لليهودية في: أشير معوز، «قيم دولة يهودية وديمقراطية»، «عيوني مشباط»، المجلد 19، العدد 3 (1995)، ص 547–630.

21 سامي سموحا، «فجوات طبقية، طائفية، قومية، والديمقراطية في إسرائيل»، في: أوري رام (تحرير)، «المجتمع الإسرائيلي: جوانب ناقدة» (تل أبيب: بريروت، 1993) (بالعبرية)، ص 187–197. وبالنسبة إلى نظرة مؤسسي الصهيونية إلى اليهود الشرقيين، ومنها في الإمكان استنتاج النظرة إلى غير اليهود، راجع:
Joseph Massad, «Zionism's Internal Others: Israel and the Oriental Jews,» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxv, no. 100 (Summer 1996), pp. 53–68.

الحدود، فهي أيضاً، بدورها، تدعم قانون العودة وهو قانون يميز قومياً.

ومصطلح «ديمقراطية» غامض وقابل للتأويل بطرق متعددة، لكن ثمة مبدأً لا يمكن من دونه الحديث عن الديمقراطية، وهو مبدأ المساواة،[22] إذ إنه يقف في مركز الآلية الديمقراطية.[23] وبالإضافة إلى ذلك، ففي الديمقراطية لا يتم الاهتمام بحقوق الأكثرية فقط، بل أيضاً بأخذ حقوق الأقلية بعين الاعتبار.[24] وإلاّ تكون هذه الديمقراطية أبارتهايداً (نظام الفصل العنصري، كما كانت الحال في جنوب أفريقيا قبل سنة 1994).

التناقض الموجود بين مصطلحي «يهودية» و«ديمقراطية» يدعو إلى التساؤل: كيف يُفسر مبدأ «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية» كي يُعمل بالمصطلحين في آن واحد من دون انتهاك لحقوق الإنسان، وبالتالي لمبدأ الديمقراطية؟ يعرض كل من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، و«قانون أساس: حرية العمل» قاعدة متطابقة للتوفيق بين المصطلحين. وتتمثل هذه القاعدة في أن كلا القانونين يتضمن أحكاماً تسمح بتقييد الحقوق والمبادئ المدرجة فيهما، أو بعبارات أُخرى، بانتهاك هذه الحقوق والمبادئ، إذا توفرت شروط معينة. فقد نصت المادة 4 من «قانون أساس: حرية العمل» على التالي: «يمنع انتهاك الحقوق المنصوص عليها في قانون الأساس هذا، إلاّ بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، والذي يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها، أو بحسب تخويل مفصل لقانون كالمذكور أعلاه.» أمّا المادة 8 من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، فتضمنت النص ذاته ما عدا الجملة الخاصة بالتخويل. إذاً، كيف استفاد كل من الفقه والقضاء من هذا النص من

22 Olivier Duhamel, *Les démocraties: régimes, histoire, exigences* (Paris: Seuil, 1993), p. 284.

23 Ibid.

24 Elia Zureik, Fouad Moughrabi and Vincent F. Sacco, «Perception of Legal Inequality in Deep Divided Societies: The Case of Israel,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 3 (1993), p. 423.

أجل التوفيق بين مصطلحي الديمقراطية واليهودية؟

(1) موقف الفقه من تفسير المبدأ

يعتبر الفقه أن القانونين الأساسيَّين المتعلقين بحقوق الإنسان وضعا شروطاً متراكمة، على المشرِّع تحقيقها كلها إن كان يريد مس الحقوق الواردة فيهما. فإنْ لم يحقق أي شرط منها، مُنع من مس أي حق من الحقوق المحمية. وإذا صدر عنه تشريع لا يتوافق والمذكور أعلاه، فلمحكمة العدل العليا الصلاحية الكاملة في إعلان أن هذا التشريع ملغى. والشروط المتوجب على المشرع أن يحققها من أجل أن يملك الصلاحية القانونية الدستورية لمس الحقوق المحمية هي: 1) أن يتم الانتهاك في قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل؛ 2) أن يكون هدف القانون نبيلاً؛ 3) ألاّ يكون الانتهاك مبالغاً فيه. فإذا انتهك قانون حقوقاً أساسية من دون أن يحقق أحد هذه الشروط، يُعتبر ملغياً.[25] ومن الممكن أن يتم تقييد الحقوق أيضاً في تشريعات ثانوية، لكن في هذه الحالة يجب أن يكون تخويل صلاحية القيام بهذا الانتهاك مفصلاً، وأن يجيب على الشروط التي سبق ذكرها.

والمطلع على فحوى هذين القانونين يعتقد، أول وهلة، أنهما منسجمان مع روح المعاهدات الدولية والدساتير الديمقراطية. كذلك تقوم المراجع القانونية بهذا التشبيه، وخصوصاً بالوثيقة الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات في كندا. لكن، في فقرة التقييد الواردة في القانونين، هنالك شروطاً خاصة لا تظهر في الإعلانات والمواثيق العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا في الدساتير الديمقراطية، ولا حتى في وثيقة الحقوق والحريات الكندية التي أُدعي أن هذه الشروط مأخوذة عنها. فبحسب النصين المتضمنين في هذين القانونين، يمكن تقييد الحقوق الأساسية إذا تلاءم التقييد مع «قيم دولة إسرائيل». وتفسير هذه القيم لن يحيد بكل الأحوال عن القيم والأهداف التي وُجِد القانونان من أجل تطبيقها، وتم النص عليها في موادهما،

25 «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

سواء بصورة عامة في النص الذي فحواه أن حقوق الإنسان في إسرائيل تعترف بقيمة الإنسان وقدسية حياته وحريته، وأن هذه القيم سيتم احترامها من خلال المبادئ المتضمنة في وثيقة إعلان إقامة الدولة،[26] أو بشكل أكثر تخصيصاً في النص الذي يربط الهدف من احترام الحقوق في القانونين بإرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.[27] إذ من الممكن أن ينتج من تطبيق هذه الشروط وضع فيه تمييز ضد الفلسطينيين. ففي تعريف القيم بهذه الطريقة يوجد انتهاك لوحدة الجنس البشري وعالمية حقوق الإنسان،[28] لأن هذه الحقوق هي حقوق الإنسان اليهودي لا حقوق الإنسان بصورة عامة، أو على الأقل ليست حقوق جميع مواطني الدولة. في هذا الشأن، من الممكن اقتباس كلمات عضو الكنيست شولاميت ألوني، وبها تحفظت من الصفة اليهودية للدولة التي حُددت في المادة 1 من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، إذ قالت: «لا يوجد مكان في العالم تقيد فيه حريات موجودة في معاهدات أو إعلان أو قانون أو دستور بسبب انتماء قومي أو عرقي. وفي هذه الأيام نشهد تمييزاً في القانون كما في الممارسات، تمييزاً بين إنسان وآخر، نحن نشهد وحشية الحكومة ضد المواطنين العرب.»[29]

(2) موقف القضاء من تفسير المبدأ

القضاء الإسرائيلي حافل بالقرارات التي تطبق مبدأ «الدولة اليهودية»، كقضية

26 المادة 1 من قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته؛ المادة 1 من قانون أساس: حرية العمل.

27 المادة 1/ أ من قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته؛ المادة 2 من قانون أساس: حرية العمل. لمفهوم جديد للمصطلح انظر: شولاميت ألموغ، «قانون أساس: حرية الامتهان، وكرامة الإنسان وحريته»، «مشباط وممشال»، المجلد الأول (1992/ 1993)، ص 188، 192. في الملاحظة 29 تقول المؤلفة أنه بحسب رأيها، من الممكن أن نُدخل قيماً أُخرى إلى قيم دولة إسرائيل، وهي تقدم الصهيونية مثالاً لقيم كهذه.

28 Sélim Abou, *Cultures et droits de l'homme* (Paris: Hachette, 1992).

29 «مداولات الكنيست» (1995)، ص 1241. عضو الكنيست شيفح فايس أضاف قائلاً: «نحن نتكلم على إعلان حقوق إنسان عالمية. لو كتب مثلاً في أي دستور أن هدفه حماية كرامة الإنسان من أجل تبجيل أميركا كدولة أميركية لانتقدناه بشدة.» المصدر نفسه، ص 1243.

«بوركان».[30] ففـي هـذه القضية قـررت المحكمة تفضيل القيـم اليهودية المتمثلة في إعادة الحي اليهودي كما كان قبل سـنة 1948، على مبدأ عدم التمييز العنصري، عندما أيدت رفض شركة لإعادة تطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس الطلـب الـذي قدمـه لها بوركان (وهو عربي مسـلم من سـكان القـدس) للحصول علـى بيـت فـي مشـروع تأجير طويل الأمد تقوم به الشـركة، وذلك على أسـاس أن التأجيـر طويـل الأمد خُصص لليهود فقط. وهناك قضية «وتد» التي تمحورت حول تخصيص موارد لليهود المتدينين الذين يدرسـون في مؤسسـات دينية، في حين أن المؤسسـات الخاصة بالمسـيحيين والمسـلمين والـدروز لا توجد لديهـا مثل هذه المخصصات.[31]

والسـؤال الذي طرح نفسـه بعـد تبنّي مصطلـح «دولة يهوديـة وديمقراطية» في قوانين الأساس التي تتعلق بالحقوق والحريات هو: كيف يوفق القضاء بين «اليهودية» و«الديمقراطية» في أحكامه؟

في قضايا حقوق الإنسان في إسرائيل، وبعد التأكد من أن للفرد حقاً تم انتهاكه، علـى القاضـي أن يبحث عن التوازن بين الحقوق.[32] ففي حالة التناقض فيما بينها،

30 محكمة عدل عليا، 114/ 88، بوركان ضد وزير المالية وآخرين، «قرارات قضائية» 32 (2) (بالعبرية)، ص 809. وبسبب الضجة الإعلامية بشأن القرار، انتقد القاضي حاييم كوهين محامي بوركان، وطلب من النيابة العامة أن تقدم بحقه شكوى بسبب خرقه قواعد نقابة المحامين التي تمنع نشر تفصيلات المحاكمات. للمقارنة بين تعامل المحكمة مع الحلم الصهيوني ومع بوركان العربي، انظر: أفيغدور فلدمان، «الدولة الديمقراطية في مقابل الدولة اليهودية: فراغ من دون أماكن، زمن من دون تعاقب»، «عيوني مشباط»، المجلد 19، العدد 3 (1995)، ص 717–727. الحكم في قضية بوركان يبرهن المعايير المزدوجة من محكمة العدل العليا. وبشأن الادعاء بعدم تفعيل معايير مزدوجة بالنسبة إلى العرب في إسرائيل، انظر: إيلان سبان، «تأثير المحكمة العليا في موقع العرب في إسرائيل»، «مشباط وممشال»، المجلد الثالث (1995/ 1996)، ص 541، 569.

31 محكمة عدل عليا، 200/ 80، محمد وتد ضد وزير المالية وآخرين، «قرارات قضائية» 28 (3) (بالعبرية)، ص 113. في هذه القضية تم الاعتراف بأن الانتماء الديني يشكل فارقاً ذا أهمية في عملية تخصيص الموارد.

32 François Rigaux, «La conception occidentale des droits de l'homme face à l'Islam,» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1990).

يقوم القاضي بفحص الآتي: إن كانت للحقوق مكانة قانونية متطابقة، يوازن القاضي بين هذه الحقوق مع محاولة تطبيق كلا الحقين المتنازعين. وإذا لم يستطع أن يجد هذا التوازن، عليه أن يقوم بتنازلات متبادلة في الحقوق. وفي حالة وجود حقين لا يتمتعان بالمكانة القانونية ذاتها، يقوم القاضي بمحاولة تطبيق الحقين، وإذا لم يستطع فعل ذلك، يعطي الحق ذا المكانة القانونية الأعلى الأولوية.[33] وفي عملية موازنة المصالح، على القاضي أن يأخذ في الحسبان قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، فكيف يتم تفسير هذه القيم، علماً بأن عملية التفسير يمكن أن تحدث تمييزاً ضد مَن هم من غير اليهود؟

من المتفق عليه في القانون الإسرائيلي أن يتم استعمال طريقة التفسير المسماة «التفسير بحسب الغاية»،[34] لا التفسير الكلامي البسيط والظاهر للعين، وإنما ذاك التفسير الذي يحاول إيجاد قصد المشرِّع كي يجد التفسير الصحيح والأكثر دقة للقانون الأساسي المتعلق بحقوق الإنسان. لكن إن وجد إجماع على طريقة التفسير (البحث عن الغاية)، فهنالك اختلاف بشأن الغاية ذاتها. على سبيل المثال، يقول القاضي أهرون براك إن غاية «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» هي الحفاظ على كرامة الإنسان وحريته،[35] وإن المادة المتعلقة بالهدف في القانون تدل على ذلك. وهي ليست غاية موقتة، أو وسيلة فحسب، وإنما غاية مركزية وأساسية. وبالتالي لا يعتقد القاضي براك أنه من الصحيح القول إن قانون الأساس هذا أعطى قيم دولة إسرائيل مكانة عليا، وبالتأكيد أنه لم يعطِ تلك القيم التي لا تتعلق بكرامة الإنسان وحريته مثل تلك المكانة. وجدير بالذكر أن ثمة مَن يعتقد، خلافاً لبراك، أن هدف «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» هو «صوغ وترسيخ قيم دولة إسرائيل كدولة

33 على سبيل المثال: استئناف مدني 92/ 52، رام مهندسيم ضد بلدية الناصرة العليا، «قرارات قضائية» 47 (5) (بالعبرية)، ص 189، 803.

34 أهرون براك، «تفسير قانوني: تفسير دستوري»، المجلد الثالث (القدس: نبو للنشر، 1994) (بالعبرية)، ص 327.

35 المصدر نفسه.

يهودية وديمقراطية»،[36] وأن كرامة الإنسان وحريته هما وسيلة فقط لمثل هذا الترسيخ.

ويصرح القاضي براك أن «القيم اليهودية التي نتحدث عنها موجودة في محور التجربة العالمية، الذي يلائم طابع الدولة الديمقراطي. لذلك، بحسب هذه النظرية، لا مكان لربط قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية بالقانون الديني اليهودي. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن في إسرائيل أقلية غير يهودية كبيرة، وفعلاً أن قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية هي القيم العالمية نفسها المشتركة لجميع بني البشر والتي نمت من التقليد والتاريخ اليهوديين.»[37] وفي الإمكان الاستنتاج من أقوال القاضي براك أنه يجب تفسير مصطلح «دولة يهودية» على أسس عالمية، لأن من الواجب أخذ بقية السكان الذين يعيشون في الدولة من غير اليهود بعين الاعتبار. فإذا أعطيت القيم اليهودية للدولة أفضلية مقارنة بكرامة الإنسان، فإن مثل هذا الفهم يناقض مفاهيم حقوق الإنسان التي تدّعي أن يكون الإنسان مركز النظام، والقانون ليس إلاّ وسيلة لتحقيق هدف المشرِّع.[38]

لكن في فترة متأخرة، تراجع القاضي براك عن موقفه هذا. ففي كتابه «تفسير قانوني»[39] كتب أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار القيم المشتركة للديمقراطية وللتاريخ والتقاليد اليهودية، كما شدد على التناغم والمزج فيما بين هذه القيم. وفي هذه الكلمات نجد تفسيراً آخر للعلاقة بين اليهودية والديمقراطية، والذي يحد أيضاً من العالمية.

من الواضح أنه يوجد اختلاف في الآراء بشأن الأهمية المعطاة للقيمة

36 انظر مثلاً: يهوديت كارب، «بعض الأسئلة عن كرامة الإنسان وفق قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، «مشباطيم»، المجلد 25، العدد 1–3 (1995)، ص 129.

37 براك، مصدر سبق ذكره، ص 338–341.

38 القاضي زوسمان في: استئناف مدني 481/ 73، إلزه ههجنه ضد زتسل، «قرارات قضائية» 25 (1) (بالعبرية)، ص 505، 516.

39 براك، مصدر سبق ذكره.

اليهوديـة والقيمـة الديمقراطية؛ فهناك مَن يعتقد أن القيمة اليهودية تتغلب على القيمة الديمقراطية،[40] وهناك مَن يعتقد أن ليس من الضروري أن تتصادم هاتان القيمتان. وفـي حالـة التصادم يجـب، كما قـال القاضي مناحم إلـون، المحافظة علـى التمثيل الملائم للقيمتين ومحاولة التوصل إلى الجمع بينهما، لكن إذا تعذر التوصل إلى هذا المزيـج، يجب تفضيـل يهودية الدولة على ديمقراطيتها. ففـي الإماتة الرحيمة، على سـبيل المثال، يجب التدقيق في أصول الأنظمة الديمقراطية، وأيضاً في نظام القانون العبـري، فـإذا لـم يتم العثـور على أي دولـة تكون شـرائعها مطابقة للقانـون العبري وتعتمـد «المـزج بين القيمتين» (اليهودية والديمقراطية)، يتوجب علينا أن نفسـر قيمة الدولة الديمقراطية بحسب قيمة الدولة اليهودية.[41]

ومما سـبق يقتضي أن يتحول عمل القاضي إلى بحث أكاديمي من أجل إثبات وجود دول ديمقراطية تسير على النحو الذي يمليه الدين اليهودي. وإذا لم يتم إيجاد مثل هذه الدول، فالأمر سـيان. وفي هذا النهج النتيجة معروفة سـلفاً، وعلى القاضي فقط أن يبحث عن إسناد في أنظمة أُخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن في نهج القاضي مناحم إلون تجاهلاً لبقية الأديان. ففي الحكم القضائي يعل شيفر،[42] والذي يسمح بالإماتـة الرحيمـة، يفحص القاضـي مناحم إلون أصول القانون العبري ويسـتنتج أنه يسـمح بذلك. هذا الحكم يقوي التوجه الذي يهدف إلى تفضيل القيم اليهودية على القيـم المشـتركة لمواطنـي الدولـة، وهو أخطر مـن بقية الأحكام السـابقة لأنه يغض الطـرف عـن نتائـج الحكـم على غيـر اليهود فـي دولة إسـرائيل. ويبدو أنـه بدلاً من

40 انظر: أهرون براك، «قانون الوكلاء»، المجلد الأول (القدس: نبو للنشر، 1995) (بالعبرية)، ص 60–61، إذ ينقل عن قاضي محكمة العدل العليا مناحم إلون قوله إن كلمة «يهودية» ذكرت قبل كلمة «ديمقراطية»، وإن معنى الكلمة الأولى يعلمنا معنى الكلمة الثانية.

41 المصدر نفسه.

42 استئناف مدني 506/ 88، يعل شيفر، قاصر ضد دولة إسرائيل، «قرارات قضائية» 48 (1) (بالعبرية)، ص 168.

التوصل إلى تسوية[43] ترضي جميع الأطراف عرباً ويهوداً، فإن «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» هو عبارة عن تسوية بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين من دون ضم العرب في إسرائيل إلى هذا التجمع. لكن هذه تسوية لم تمنع استمرار الأحزاب اليهودية اليمينية والدينية في دفع عجلة التشريع في الكنيست الإسرائيلي نحو ضمان تغليب الصبغة اليهودية للدولة على الصبغة الديمقراطية وولادة مبدأ دستوري جديد في إسرائيل يعبّر عن ذلك.

د) المبدأ الدستوري الجديد: «إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»

حتى تموز/يوليو 2018 كان المبدأ الدستوري «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية» هو السائد. وكما رأينا، كان هناك تساؤل مستمر عن ماهية هذا المبدأ ومحاولات متعددة للتوفيق بين قيمتين غير متجانستين يحتويهما وتمثلان بعدين فلسفيين مختلفين في مصدر نشأتهما وتبلورهما. ففي حين تشد الأولى نحو انغلاق ضمن مجموعة دينية/ قومية محددة وحصر الانتماء إلى الدولة عليها، مع ميل إلى الخضوع لقيم دينية («حكم الدين»)، تشد القيمة الثانية نحو انفتاح وإعطاء الشعب بمجموعاته الإثنية المتنوعة حقوقاً متساوية («حكم الشعب»). وعلى الرغم من محاولات التوفيق المستمرة بين القيمتين من أكاديميين وقضاة، وإظهار إسرائيل كدولة توازن بين يهوديتها وديمقراطيتها، فإن التساؤل أي مِن القيمتين هي الغالبة، «يهودية» أم «ديمقراطية»، زاد حدة مع مرور الوقت. وبرز ادعاء قوي من جانب المواطنين العرب أن إسرائيل «دولة ديمقراطية تجاه اليهود» فقط، وأن التمييز القومي ضدهم مستمر ويتفاقم مع مرور الوقت، ويتم بواسطة قوانين تسنها وسياسات تتبناها وتطبقها الدولة على أرض الواقع وطالت حقوقهم الأساسية. وعلى سبيل المثال، المساس بحقهم في التعبير عن الرأي كأقلية أصلانية – إذ مُنعوا من إحياء «يوم النكبة» وفُرضت «عقوبات مالية» على الهيئات الممولة من ميزانية الدولة إذا لم

---

43 كارب، مصدر سبق ذكره، ص 129.

تخضع لذلك.[44] وكذلك المساس بحقهم في المسكن، إذ جرى هدم قرى «غير معترف بها» في النقب بكاملها، كقرية العراقيب، وتم تعديل قانون التنظيم والبناء سنة 2017، وخصوصاً الجزء المتعلق بالعقوبات المفروضة على الأبنية التي بنيت من دون ترخيص، فزادت العقوبات المفروضة شدة وصرامة، وأصبح في الإمكان فرض غرامات مالية إدارية من دون حاجة إلى فتح إجراء جنائي ومحاكمة.[45]

وفيما يلي تفصيل نقدي لمبادئ هذه القانون والمواقف منها:

(1) أرض إسرائيل «وطن تاريخي للشعب اليهودي» ودولة إسرائيل «دولته القومية»

وجاء قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي ليزيل أي شك في أن الدولة، في تعريفها لنفسها، تعطي القيمة اليهودية الأفضلية على القيمة الديمقراطية. ويبدو ذلك واضحاً من اسم القانون ومن نصوصه وأبرزها المادة الأولى منه وعنوانها «المبادئ الأساسية». وإذا كان الحديث قبل سن هذا القانون عن قوانين متفرقة وعن سياسات وممارسات سلطوية على أرض الواقع وظّفت للتمييز ضد المواطنين العرب في الداخل، ولإقصائهم عن الثروات العامة والاستفادة منها، وعن احتلال ألغى وهمش الحقوق الأساسية جميعها في المناطق المحتلة سنة 1967، وتطلب إثبات ذلك جهداً غير قليل بلفت النظر إلى نصوص

44 قانون أساس: الميزانية (تعديل رقم 40) لسنة 2011، نشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 2286، بتاريخ 22/ 3/ 2011، ص 686. وقد عرف هذا القانون بـ «قانون النكبة» لأن المادة 3 ب (ب) (4) منه خولت وزير المالية أن يقتطع من الميزانية المخصصة لأي هيئة ممولة من ميزانية الدولة مبلغاً من المال كعقاب لها إذا وجد أن تلك الهيئة حددت يوم الاستقلال أو إقامة الدولة كيوم نكبة. ويطال هذا التعديل السلطات المحلية والمسارح والمراكز الثقافية والمدارس.

45 قانون التنظيم والبناء (تعديل رقم 116)، نشر في مجموعة التشريعات الاسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 2635، بتاريخ 25/ 4/ 2017، ص 884. يعرف التعديل بـ«قانون كمينتس» نسبة إلى نائب المستشار القضائي للحكومة إيرز كمينتس الذي كان وراء صوغ التعديل والتشديد في العقوبات المفروضة على البناء من دون استصدار رخصة بناء. ويشكل هذا التعديل أداة لإثقال كاهل مَن يبني بيتاً من دون ترخيص اقتصادياً، إضافة إلى الأدوات العقابية المتوفرة وضمنها هدم البيوت غير المرخصة ومنع إيصالها بالبنية التحتية.

قانونيـة متعددة وإلى تطبيقات فعلية علـى أرض الواقع،[46] فقد أعلن هذا القانون مباشـرة وعلـى المـلأ ولادة مبـدأ دسـتوري جديد أن «أرض إسـرائيل هـي الوطن التاريخي للشـعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسـرائيل»، وأنها ليسـت دولة جميع مواطنيها، بل هي «دولة قومية للشـعب اليهودي وفيها يقوم بممارسـة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.» وتُعدّ «ممارسة حق تقرير المصير فيها حصريـة للشـعب اليهودي» (المـادة 1). إذاً، نحن أمام مبدأ دسـتوري جديد يحصر الحق في فلسـطين التاريخية («أرض إسـرائيل») في «شـعب إسـرائيل» ويقصر حق تقرير المصير في «دولة إسـرائيل» على «الشـعب اليهودي» فقط. ويُبرز هذا القانون من خلال سائر مواده السعي الإسرائيلي لتهويد فلسطين في جميع المجالات: أكد «رموز الدولة» (اسمها، علمها، شعارها، نشيدها الوطني) التي تمثل وتبرز يهوديتها (المـادة 2)؛ حدد اللغة العبرية لغة رسـمية وحيدة (المـادة 4) ؛ أكد فتح الدولة أمام يهـود الشـتات (المـادة 5)؛ جعـل من الاسـتيطان اليهـودي قيمة قوميـة (المادة 7). وتشـديداً على يهودية الدولة واسـتقلالها وإقصاء «النكبة» وما تعنيه لـ «غير اليهود» من مواطنيها، يحدد القانون يوم الاستقلال كعيد قومي رسمي للدولة و«يوم ذكرى الجنـود الذين سـقطوا في معارك إسـرائيل ويـوم ذكرى الكارثـة والبطولة هما يوما الذكرى الرسـميين للدولة» (المادة 9). إنه إقصاء تام وشـامل لكل مَن ليس يهودياً سـواء أكان مواطناً في «دولة إسـرائيل» أم مقيماً دائماً، أم قاطناً في أجزاء أُخرى من فلسطين التاريخية/ «أرض إسرائيل».

وقد ساد في أوساط المبادرين إلى القانون والمؤيدين له شعور بالانتصار العارم بإعـلان إسـرائيل دولـة يهودية فقـط تعود إلى الشـعب اليهودي فقط. بـل إن المبادر

46 على سبيل المثال، عملتُ خلال الفترة 1986 – 1987 على رسالة الماجستير في القانون بعنوان: «التمييز القومي في التشريعات الإسرائيلية» (كلية الحقوق، الجامعة العبرية، 1987) لأثبت بجهد وتحليل وأرقام ما ينص عليه هذا القانون بكل بساطة: الدولة دولة الشعب اليهودي وهو وحده صاحب الأرض وخيراتها ولغتها لغته وله امتيازات دون غيره

الأول إلى القانون، عضو الكنيست ورئيس سابق للشاباك، أفي ديختر، قال في خطابه قبيل التصويت والمصادقة على «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»: «.... **إسرائيل لم تكن يوماً وليست دولة ثنائية اللغة**.... نحن نشرع اليوم قانون الأساس المهم هذا ونمرره في الكنيست **كي نمنع أي فكرة أو أي محاولة لقلب إسرائيل دولة جميع مواطنيها**. نُبقي في وعي المفهوم بحد ذاته وفي كتاب قوانين الأساس أيضاً (إسرائيل) الدولة القومية للشعب اليهودي.»[47] (التشديد ليس في الأصل أ.ح.). أمّا رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو فقال في خطابه قبل التصويت على القانون: «هذه لحظة مؤسِّسة في تاريخ الصهيونية ودولة إسرائيل. 122 عاماً بعد نشر هيرتسل لرؤياه، حددنا بقانونٍ المبدأ الأساس لوجودنا. إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي.... عندما أتحدث في العالم، أعود فأقول إن هذه دولتنا، دولة اليهود. في السنوات الأخيرة هناك مَن يحاول الاعتراض على ذلك.... على أسس وجودنا. لهذا شرّعنا اليوم بقانون بأن هذا نشيدنا وهذه لغتنا وهذا علمنا. عاشت دولة إسرائيل.»[48]

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرين والمؤيدين للقانون في مناقشة مشروع القانون في اللجنة، رفضوا أن يتضمن مادة تشير إلى كون إسرائيل دولة «يهودية وديمقراطية» من خلال الإشارة إلى «وثيقة الاستقلال» التي ذكرت إلى جانب إقامة الشعب اليهودي لدولته، التزاماً بالحفاظ على مبدأ المساواة ومنع التمييز على أساس الانتماء الديني والعرقي والجنسي. وتم شطب مادة تضمنها مشروع القانون قبيل طرحه على الكنيست للقراءة الأولى وجاء فيها أن أحد أهداف قانون الأساس تضمينه «قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بروح المبادئ التي وردت في إعلان

47 https://www.youtube.com/watch?v=8xH5pO1X_NM اطلع عليه بتاريخ 18/ 7/ 2020.

48 أخبار الكنيست»، 19 تموز/ يوليو 2018، الموقع الرسمي للكنيست https://m.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press19.07.18.aspx اطلع عليه بتاريخ 18/ 7/ 2020.

قيام دولة إسـرائيل.»[49] وهكذا اسـتبُعدت نهائياً الإشـارة إلى «مبدأ المساواة» وإلى «الديمقراطية» من نطاق قانون القومية.

(2) إقصاء «غير اليهود» خارج «الوطن التاريخي» و«الدولة القومية»

اعتبر أعضاء الكنيسـت العرب الممثلون في القائمة المشـتركة، القانون عنصرياً ويؤسـس للفصـل العنصـري، وفـور انتهـاء التصويت وإقـرار القانون، لـوح أحدهم بعلم أسـود ومزق آخرون مسـودة القانون.[50] وشجبت مؤسسـات حقوق الإنسان القانـون الجديـد، وعبّر عدالـة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسـرائيل، عـن موقفـه بأن «هـذا القانـون محاولة لتكريـس التفـوق العرقي من خـلال الترويج لسياسـات العنصرية.»[51] فـي حين وصفه قياديون من عـرب 48 بأنه يمثل نوعاً من الفصـل العنصري، في إشـارة منهـم إلى التمييز العنصري الـذي تعرضت له الأغلبية السـوداء خـلال حكم الأقلية البيضاء في جنـوب أفريقيا.[52] ولقد ولّدت المعارضة الشديدة التي أبداها القياديون والمواطنون العرب في إسرائيل لقانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشـعب اليهودي نشـاطات احتجاجية متعددة شملت تظاهرات في البلدات والقرى العربية وتظاهرة قطرية اشـترك فيها عشـرات الآلاف في وسط مدينة تل أبيب بتاريخ 12 آب/ أغسـطس 2018.[53] وسـبق ذلك تظاهرة أقيمت في الرابع

49 ورد في: مردخاي كرمنيتسر، عمير فوكس، رأي خبير بعنوان: «مشروع قانون أساس: دولة إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، موجهة إلى أعضاء الكنيست، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 28 نيسان/ أبريل 2018 (باللغة العبرية) نشر في موقع المركز:
https://www.idi.org.il/media/10480/%D7%97%D7%95%D7%A7–%D7%94%D7%9C% D7%90%D7%95%D7%9D.pdf اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

50 «الكنيست الإسرائيلي يصادق على قانون الدولة القومية اليهودية»، الموقع الرسمي لقناة BBC بالعربية، 19 تموز/ يوليو 2018 https://www.bbc.com/arabic/middleeast–44881325 ، اطلع عليه بتاريخ 23 تموز/ يوليو 2020.

51 موقع BBC 19 تموز/ يوليو 2018، مصدر سبق ذكره.

52 المصدر نفسه.

53 «نتنياهو يحرّض على تظاهرة تل أبيب ضد قانون القومية»، قناة مساواة، 12 آب/ أغسطس 2018: https://www.youtube.com/watch?v=LUd1Yq9BxZM اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

من الشهر نفسه، بادر إليها ناشطون دروز ومعارضون يهود تحت شعار «المسيرة من أجل المساواة» شارك فيها عشرات آلاف المتظاهرين أيضاً.[54] وتوّج هذه الفعاليات المناهِضة لقانون القومية إعلان إضراب عام بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 شمل أراضي فلسطين التاريخية بأكملها وفي الشتات، دعت إليه الفصائل الفلسطينية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل (فيما يلي: «لجنة المتابعة»).[55] وقد جاء على لسان لجنة المتابعة ما يلي: «في تموز[يوليو] 2018 أقرّ الكنيست قانون دستوري(!): قانون القومية– قانون الأبارتهايد الإسرائيلي الذي يحاول أن يقذف بشعبنا خارج الجغرافيا وخارج التاريخ وخارج المستقبل وخارج الحقوق. حقوقنا في وطننا ليست منة من أحد إنما هي مشتقة من أننا أصحاب البلاد ولنا فيها ماضٍ وحاضر ومستقبل.»[56]

(3) فقهاء وساسة يهود ضد المبدأ الجديد

وقد واجه مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي والقانون بعد سنّه معارضة وانتقاداً شديدين لا من سياسيين وأكاديميين وناشطين عرب فقط، بل من سياسيين وأكاديميين يهود أيضاً، معللين ذلك أن القانون يلغي

54 راجع على سبيل المثال: تغطية قناة فرانس 24، https://www.france24.com/ar/20180804 اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

55 راجع على سبيل المثال: بكري قاسم، «غداً: إضراب عام إحياء لهبّة القدس والأقصى ولإسقاط 'قانون القومية'»، موقع «عرب 48»، 30 أيلول/ سبتمبر 2018: https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9/2018/09/30/%D8%BA%D8%AF%D8%A7-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%87%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D9%88%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9 اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

56 المصدر نفسه.

التـوازن بيـن صبغـة الدولـة اليهوديـة وصبغتهـا الديمقراطيـة، ولا يشـير إلى حقوق الإنسـان الأساسـية غير المذكورة مباشرة في قوانين الأساس الأُخرى، كحرية التعبير وحريـة الدين ومبدأ المسـاواة.[57] وحدد البروفسـور مردخاي كرمنيتسـر والدكتور عمير فوكس من المركز الإسـرائيلي للديمقراطية، في رأي قانوني وجّهاه إلى أعضاء الكنيسـت، قبيل طرح مشـروع القانون أمام الكنيست لمناقشته في القراءة الأولى، أن «النقطة الأكثر إشـكالية في اقتراح القانون هي أنه يرفع إلى درجة دسـتورية عليا هوية الدولة كدولة يهودية ويحصّنها، من دون أن يشمل في ذلك هويتها الديمقراطية ومبدأ المسـاواة وبالمكانة نفسـها.»[58] وأكدا واجب إسـرائيل بإنصـاف مواطنيها العرب: «لأن في تعريف الدولة لنفسـها كيهودية إقصاء لـ 'غير اليهود' – الذين لا يسـتطيعون الانتمـاء إلـى القومية اليهوديـة– على الدولة واجب مضاعـف بمعاملة الأقليات التي بداخلهـا بإنصـاف ومسـاواة.»[59] كما حـذر كرمنيتسـر وفوكـس من أن سـن قانون أسـاس: إسـرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي بعد قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، يخلق أساساً للطعن بأنه يتغلب عليه.[60] وأضافا أن سن القانون سيمنع أو يصعِّب عمل المحاكم في الحفاظ على حقوق الإنسان وإيجاد التوازنات بينها، إذ قد تُتهم بأنها تتصرف ضد الدستور.[61]

وحتـى مـن أولئك الذين يرون في إسـرائيل وطناً قومياً لليهـود مَن عبّر عن رأيه في أن لا حاجة إلى قانون أسـاس: إسـرائيل – الدولة القومية للشـعب اليهودي لتأكيد أن إسـرائيل وطن لليهود ويعطي أعداء إسـرائيل سـلاحاً لمهاجمتها وإظهارها كدولة عنصرية. فرئيس الدولة رؤوبين ريفلين انتقد مشروع القانون سنة 2014 قائلاً : «ألا يثير ترويج هذا الاقتراح في واقع الحال شكوكاً في نجاح المشروع الصهيوني الذي يحق

57 كرمنيتسر وفوكس، مصدر سبق ذكره.

58 المصدر نفسه (فقرة 1).

59 المصدر نفسه (فقرة 2).

60 المصدر نفسه (فقرة 3).

61 المصدر نفسه.

لنا جميعاً العيش في كنفه؟ ألا يشجع هذا الاقتراح فعلياً على البحث عن تناقض بين الطابع اليهودي لدولة إسرائيل وطابعها الديمقراطي؟ وبهذا ألا يُستَغل مشروع القانون من أولئك الراغبين في تدميرنا؟»[62] كذلك انتقد وزير الدفاع والخارجية الإسرائيلي السابق موشيه أرنس مشروع القانون سنة 2014 واعتبره ضاراً ولا داعي له.[63] وعاد فكرر موقفه هذا بعد سن القانون سنة 2018 مؤكداً تخوفه من الخطر الكامن في هذا القانون الذي يمس بالجمهور العربي في إسرائيل ويمنع اندماجه في الدولة.[64]

(4) موقف الأمم المتحدة من القانون

بعد أن أصبح قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي حقيقة دستورية ناجزة، تقدمت لجنة المتابعة، من خلال عضو الكنيست يوسف جبارين، بشكوى للأمم المتحدة من خلال المقرر الخاص لشؤون الأقليات القومية فيرديناند دي فارينيس من جهة، وتقدمت مع أعضاء الكنيست العرب، من خلال مركز عدالة، بالتماس لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، هاجمت فيه دستورية القانون وطالبت بإلغائه، من جهة أُخرى. ورداً على شكوى المتابعة، قام أربعة مقررين خاصين وهم: المقرر الخاص لشؤون الأقليات القومية فيرديناند دي فارينيس، والمقرر للحقوق الثقافية كريمة بنون، والمقرر الخاص لشؤون العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب، تندايي أشومي، بالاضافة إلى المقرر الخاص لشؤون حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، مايكل لينك،

62 «ريفلين ضد قانون القومية: لا يقوّي الصبغة اليهودية لدولة إسرائيل»، «يديعوت أحرونوت»، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 (بالعبرية). نشر في الموقع الإلكتروني للصحيفة: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L–4596211,00.html اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020

63 أرنس موشيه، «قانون القومية لا حاجة له ومضر»، صحيفة «هآرتس»، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 (بالعبرية). نشر في الموقع الإلكتروني للصحيفة: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium–1.2494257، اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

64 مقابلة مع قناة «كان 11» الإسرائيلية بتاريخ 17 آب/ أغسطس 2018. نشرت في موقع «يوتيوب»: https://www.youtube.com/watch?v=B_fiTz_–hx0 اطلع عليه بتاريخ 27/ 7/ 2020.

بتوقيع رسالة وجهوها إلى حكومة إسرائيل عبروا فيها عن بالغ قلقهم وتخوفهم من مضامين «قانون القومية»، ومن «خرق إسرائيل عبر سن قانون القومية التزامها بالمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على حق جميع الشعوب بتقرير المصير.»[65] كما عبّر المقررون الأربعة عن خشيتهم من أن يؤدي القانون إلى «تعزيز فوقية اليهود في إسرائيل على المواطنين غير اليهود، وخصوصاً مَن ينتمون إلى مجموعات إثنية وعرقية ودينية أُخرى، ويخلق أرضية خصبة، قانونياً وسياسياً، لتشريع مزيد من القوانين العنصرية والتمييزية، التي تتناقض مع التزامات إسرائيل الدولية في مجال حقوق الإنسان.»[66]

(5) في انتظار موقف القضاء من المبدأ الدستوري الجديد

بتاريخ 7/ 8/ 2018، قامت لجنة المتابعة، والقائمة المشتركة، ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، ومركز عدالة، بتقديم التماس يطالبون فيه المحكمة العليا الإسرائيلية، بصفتها محكمة عدل عليا، «التدخل وإبطال قانون الأساس، كونه قانوناً عنصرياً ويمس بشكل كبير بحقوق الإنسان، ومخالفاً للمواثيق الدولية، خاصة تلك التي تنص على منع التشريعات التي تؤدي إلى نظام عنصري. كذلك، وعلى خلاف ما جاء في إعلان الأمم المتحدة، يلغي قانون القومية حق الشعب الفلسطيني في تقرير

---

65 «الأمم المتحدة تقدم شكوى لإسرائيل حول «قانون القومية»، موقع «عرب 48»، 21 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018. اطلع عليه في 25/ 7/ 2020:
https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/2018/11/21/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%89-%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9

66 المصدر نفسه.

مصيره، وبفرضه على القدس المحتلة والجولان السوري يخالف القانون الدولي الإنساني الذي يسري مفعوله في الأراضي المحتلة.»[67] كما ورد في الالتماس، بعد مراجعة دساتير دول عديدة أنه «لا يوجد دستور واحد حول العالم لا يشمل بنداً ينص على المساواة بين جميع مواطنيها وسكانها.»[68] أمّا بشأن الحقوق الجماعية للمواطنين العرب في إسرائيل ومكانة لغتهم العربية، فقد أكد الملتمسون أن «قانون القومية، وبشكل مخالف للقانون الدولي، لا يعترف بأي حق جماعي للعرب كأقلية قومية، مقابل الاعتراف بعدد كبير من الحقوق الجماعية الحصرية لليهود، كما لو أن اليهود أقلية في الدولة ويحتاجون لحماية خاصة. بالإضافة لذلك، فإن هذا القانون ينتقص من مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، وبالتالي يسعى إلى الإعلان لأول مرة أن اللغة العربية لن تكون لغة رسمية في البلاد.»[69] ويتطرق الملتمسون إلى البند السابع من قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي الذي جعل من تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، فيشيرون إلى أن «دولة إسرائيل تحولت بعد سن قانون القومية بشكل رسمي لجسم صهيوني ينافس صندوق أراضي إسرائيل، إذ تعلن بشكل واضح في دستورها أنها موجودة فقط لخدمة مصالح اليهود.» ويعتبر هذا البند أن «المواطنين العرب في الحيز العام هم 'الآخر'، ولذلك سيتم التمييز ضدهم في عدة مجالات، مثل الأرض والمسكن والميزانيات والهبات المادية والتخطيط.»[70]

ولم تنظر المحكمة حتى كتابة هذه السطور في الالتماس المذكور،[71] كما

67 «لجنة المتابعة والقائمة المشتركة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية تقدم التماساً ضد قانون القومية بواسطة مركز «عدالة»»، ملخَّص نشره مركز «عدالة» بُعيْد تقديم الالتماس، موقع «عدالة» الإلكتروني، 6 آب/ أغسطس 2018: https://www.adalah.org/ar/content/view/9575، اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

68 المصدر نفسه.

69 المصدر نفسه.

70 المصدر نفسه.

71 محكمة عدل عليا، 5866/ 18 لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل وآخرون ضد الكنيست =

لم تنظر في 14 التماساً آخر قدمتها سلطات محلية عربية ومحامون وأفراد عرب إلى جانب التماسات قدمتها جهات يهودية شملت أعضاء كنيست ومثقفين يهوداً. هذه الالتماسات تختلف فيما بينها فمنها مَن يطالب بإلغاء القانون كلياً، ومنها مَن يطالب بتعديله. ومن هذه الالتماسات التماس قدمته جمعية حقوق المواطن في إسرائيل بتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018، جاء فيه أن «القانون يُؤجج ويشرعن التمييز العنصري ضد المواطنين العرب ويحوله إلى قيمة عليا، إلى جانب المس السافر الذي يلحقه القانون بأسس الديمقراطية وعلى رأسها مبدأ المساواة.»[72] وهناك التماس آخر لافت قدمه أربعون مثقفاً وفناناً إسرائيلياً بتاريخ 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2019.[73] ويقترح الملتمسون إضافة عبارة في مقدمة قانون القومية فحواها أن «إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي ودولة كل الأقليات فيها»،[74] معللين ذلك بعدم وجود إمكان لتعريف إسرائيل كدولة تابعة للشعب اليهودي في قانون أساس من دون ذكر حقوق الأقليات التي تقيم بها. ولتأسيس ادعائهم هذا يقارن الملتمسون

= وآخرين، قدم للمحكمة بتاريخ 7/ 8/ 2018؛ للاطلاع على الالتماس المفصل، يمكن الدخول على الموقع الإلكتروني لمركز «عدالة»: https://www.adalah.org/uploads/uploads/Jewish_Nation_State_Law_Petition_Final_07082018.pdf

72 محكمة عدل عليا، 9027/ 18 جمعية حقوق المواطن ضد الكنيست وآخرين، قدم للمحكمة بتاريخ 23/ 12/ 2018؛ «التماس ضد قانون القومية»، الموقع الإلكتروني لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018: https://www.arabic.acri.org.il/post/___46؛ اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

73 محكمة عدل عليا، 6552/ 19 بروفسور ميخا أُلمان وآخرون ضد الكنيست، قدم الالتماس للمحكمة بتاريخ 6/ 10/ 2019؛ وديع عواوده، «أربعون مثقفاً إسرائيلياً يقدمون التماساً للمحكمة العليا ضد قانون القومية العنصري»، «القدس العربي»، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. الموقع الإلكتروني لـ «القدس العربي»:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%81%D8%A7-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3/ اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

74 المصدر نفسه.

بين قانون أساس: القومية الإسرائيلي وقانون الأساس في كرواتيا على سبيل المثال، الذي حدد بوضوح أنها دولة قومية للشعب الكرواتي ودولة اليهود والمسلمين وبقية الأقليات في البلاد في الوقت نفسه.[75] والافت للنظر أيضاً أن فلسطينيي الداخل لم يتوحدوا عند التوجه إلى المحكمة العليا ضد قانون أساس يقصيهم جميعاً من دون تمييز خارج تعريف الدولة التي يخص بها الشعب اليهودي فقط. فنجد أن ضابطين بدويين قدما التماساً منفصلاً ضد القانون بتاريخ 7/ 8/ 2018.[76] وقبل ذلك، وبتاريخ 22/ 7/ 2018، قدم ثلاثة أعضاء كنيست من العرب الدروز ورئيس منتدى السلطات الدرزية ورؤساء سلطات محلية عربية درزية التماساً ضد القانون.[77] وتبعه التماس آخر قدمه 24 عربياً درزياً آخر، على رأسهم رفيق حلبي، رئيس المجلس المحلي في دالية الكرمل، بتاريخ 19 آب/ أغسطس 2018.[78] ويبرز في الالتماسات التي قدمها

75 المصدر نفسه. المقارنة بدستور كرواتيا وردت أيضاً في مقالة بروفسور يوفال شاني، «ما هكذا يبنون دستوراً»، الموقع الإلكتروني للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 15 آب/ أغسطس 2018 (بالعبرية): https://www.idi.org.il/articles/24404. اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

76 محكمة عدل عليا، 5851/ 18، حسن الهيب وآخرون ضد الكنيست وآخرين، قدم الالتماس للمحكمة بتاريخ 7/ 8/ 18؛ انظر أيضاً: ستيوارت ويز، ضابطان في الجيش من البدو يقدمان التماساً ضد قانون الدولة القومية، «تايمز أوف يسرائيل»، 6 آب/ أغسطس 2018، موقع «تايمز أوف يسرائيل» بالعربية: http://ar.timesofisrael.com/%D8%B6%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A7%-D9%86–%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%86–%D9%8A%-D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%86–%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%A7–%D8%B6%D8%AF–%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/. اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

77 محكمة عدل عليا، 5555/ 18 عضو الكنيست أكرم حسون وآخرون ضد كنيست إسرائيل وآخرين، قدم الالتماس للمحكمة بتاريخ 22/ 7/ 2018؛ انظر أيضاً : أمير خنيفس، «منتدى دروز ضد قانون القومية يقدم التماساً لمحكمة العدل العليا»، موقع «هُنا»، 24 تموز/ يوليو 2018: http://www.hona.co.il/article/27376. اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

78 محكمة عدل عليا، 6066/ 18 رفيق حلبي وآخرون ضد الكنيست وآخرين، قدم الالتماس للمحكمة بتاريخ 19/ 8/ 2018؛ انظر أيضاً: رفيتال حوفيل، «التماس سابع ضد قانون القومية: خروج حاد عن صلاحية الكنيست»، صحيفة «هآرتس» (بالعبرية)، 19 تموز/ يوليو 2018. نشر في الموقع الإلكتروني: https://www.haaretz.co.il/misc/article–print–page/1.6390277؛ اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2018.

العرب البدو والدروز الربط بين الحقوق والواجبات، وخصوصاً واجب الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي والمطالبة بالمساواة وإلغاء التمييز الناجم عن «قانون القومية» على هذا الأساس.

ونُشر في وسائل الإعلام الرسمية أن رئيسة المحكمة العليا إستر حيوت أعلنت في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 أن المحكمة ستنظر في 15 التماساً قدمت ضد قانون أساس: إسرائيل – دولة القومية للشعب اليهودي بطاقم يتألف من 11 قاضياً حتى موعد أقصاه منتصف حزيران/ يونيو 2020.[79] وبعد الاطلاع على ملف المحكمة، تبين أن الموعد كان مقرراً بتاريخ 3/ 5/ 2020، لكن رئيسة المحكمة قررت بتاريخ 17/ 3/ 2020 تأجيل الموعد المذكور بناء على طلب قدمه ممثل الحكومة والمستشار القضائي للحكومة، على أن يكون الموعد المقبل للنظر في الالتماسات كلها في الربع الأخير من السنة الحالية (2020).[80]

(6) هل ستجرؤ محكمة العدل العليا الإسرائيلية على إلغاء قانون القومية؟

بعد سن قانوني أساس: كرامة الإنسان وحريته، وحرية العمل، في بداية تسعينيات القرن الماضي، ألغت المحكمة العليا قوانين تعارضت مع مبادئ دستورية تضمنتها قوانين الأساس.[81] ولم تسلم المحكمة من النقد ومن التهديد بتقليص صلاحياتها بتشريع ما يسمى «فقرة التَغَلُّب»/ «التخطي» («فِسْكاتْ هَهِتْغبروتْ») على قرارات

79 الموقع الإلكتروني لـ «مكان» هيئة البث الإسرائيلي، بالعربية، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019: https://www.makan.org.il/Item/?itemId=56354. اطلع عليه بتاريخ 25/ 7/ 2020.

80 الموقع الرسمي للمحكمة العليا: https://supreme.court.gov.il/Pages/SearchJudgments.aspx?&OpenYearDate=null&CaseNumber=null&DateType=1&SearchPeriod=8&COpenDate=null&CEndDate=null&freeText=%D7%97%D7%95%D7%A7%-20%D7%94%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%9D&Importance=null؛ اطلع عليه بتاريخ 2/ 8/ 2020.

81 «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

المحكمة العليا في حال ألغت قانوناً سنه الكنيست. وقد برزت في هذا الشأن عضو الكنيست أيليت شاكيد التي طرحت مذكرة مشروع قانون «متخطي العدل العليا» سنة 2014 بعد أن قامت محكمة العدل العليا في قضية جبري سيلاسي بإلغاء تعديل قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) (تعديل رقم 4 وقانون موقت) لسنة 2013 لتعارضه مع قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته.[82] لكن النجاح لم يكن حليفها. وتوالت بعدها مشاريع قوانين خاصة طرحها أعضاء كنيست آخرون بهدف تقليص صلاحية المحكمة العليا بواسطة تعديل قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته وإضافة مادة جديدة بعد المادة 8 منه (التي تسمى «فقرة التقييد» («فِسكاتْ هَهَجْبلاهْ») ولا تجيز مساً بحق من الحقوق الدستورية التي يحتويها القانون إلاّ إذا كان المس يتلاءم وقيم دولة إسرائيل، بدرجة غير مبالغ فيها، لهدف نبيل وبنص صريح في القانون)، «تشرعن نص قانون يمسّ بقانون الأساس هذا حتى إن لم يتلاءم وتعليمات المادة 8، إذا ورد (النص) في قانون شُرّع بأغلبية أعضاء الكنيست وجاء فيه صراحة أنه ساري المفعول على الرغم مما جاء في قانون الأساس هذا.»[83]

وبعد سن قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي، وتقديم التماسات تطالب بإلغائه أو تعديله، تجدد الوعيد والتهديد بتقليص صلاحية المحكمة العليا بما يتعلق بإلغاء قوانين أصدرها الكنيست. فأعلنت وزيرة العدل آنذاك وعضو الكنيست عن البيت اليهودي حالياً، أيليت شاكيد، موقفها مجدداً مبرزة أن القانون

82 عمري نحمياس، «شاكيد: 'متخطي العدل العليا' سيصادق عليه رقم النقد المتوقع»، موقع «وللا» الإخباري، 25/ 10/ 2014 (بالعبرية): https://news.walla.co.il/item/2795634، اطلع عليه بتاريخ 2/ 8/ 2020. سنتطرق إلى هذا القرار في القسم الثالث من هذا الفصل. انظر الحاشية رقم 144.

83 انظر، على سبيل المثال: مشروع قانون أساس: كرامة الانسان وحريته (تعديل– «فقرة التغلّب»)، قدمه عضو الكنيست ميخائيل ملكيئيلي من حزب شاس لرئيس الكنيست، في دورته العشرين، لطرحه للنقاش في قراءة تمهيدية بتاريخ 12/ 3/ 2018. نشر على الموقع الرسمي للكنيست، «مجمع التشريعات الوطنية» بتاريخ 12/ 3/ 2018: https://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=2021177؛ اطلع عليه بتاريخ 2/ 8/ 2020.

هـذه المـرة هو قانون أسـاس وعليه: «ليـس من حق المحكمة العليا ولا من سـلطتها إلغاء قوانين أسـاس.»[84] وبعد مرور سـنتين، أعلنت أنها سـتطرح مشـروع قانونها المشـابه لمشـاريع قوانيـن سـابقة، للقراءة التمهيديـة بهدف منع إمـكان إلغاء قوانين يسـنها الكنيسـت من المحكمـة العليـا الإسـرائيلية.[85] وبتاريخ 5/ 8/ 2020 رفض الكنيسـت مشـروع قانون أسـاس: القضاء (تعديل– فقرة التغلُّب) التي قدمها أعضاء الكنيسـت أيليـت شـاكيد، وأوفير سـوفير، ومتان كاهانـا بأغلبية 71 عضـواً في مقابل 5 مؤيدين.[86] ويقتـرح مشـروع القانـون المذكور ألا تسـتطيع المحكمة العليا إلغاء قانـون سـنه الكنيسـت إلاّ إذا عُقـدت بطاقم مؤلف من 11 قاضياً وأيـد القرار ثلثاهم. ويمكـن التغلـب على قرار محكمة يلغي قانوناً بتشـريع مجـدد ينص على أن القانون ساري المفعول على الرغم من قرار المحكمة شرط أن يحظى بتأييد 61 عضواً ويبقى سـاري المفعول مدة 5 سـنوات فقط.[87] ومن جهة أُخرى، قدمت عضو الكنيسـت عن حزب الليكود ماي جولان، لرئيس الكنيسـت بتاريخ 4/ 5/ 2020 مشـروع قانون

84 «شاكيد تهدد: إلغاء قانون القومية سيؤدي إلى حرب بين السلطات»، موقع عرب 48، 5 آب/ أغسطس 2018: https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2018/08/05/%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF--%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AF%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA- **اطلع عليه في** 25/ 7/ 2020.

85 يهونتان ليس، «امتحان للاتفاق بين كاحول لفان والليكود : شاكيد تخطط لطرح فقرة التغلّب للتصويت»، «هآرتس»، نشر على الموقع الإلكتروني للصحيفة بتاريخ 1/ 8/ 2020: https://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.9038635؛ اطلع عليه بتاريخ 2/ 8/ 2020.

86 «اقتراح قانون فقرة التغلب رفضت في التمهيدية»، أخبار الكنيست، 5/ 8/ 2020، الموقع الرسمي للكنيست (بالعبرية): https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press050820L.aspx؛ اطلع عليه بتاريخ 7/ 8/ 2020.

87 المصدر انفسه.

أساس: فقرة التغلّب (تعديل قوانين) لطرحه للنقاش في قراءة تمهيدية.[88] وجاء في المادة 1 من مشروع القانون المعدلة للمادة 15 من قانون أساس: القضاء، أن الصلاحية بإصدار قرار حكم أو قرار آخر بتعديل قانون، بإلغائه أو بتحديد سريانه هي للمحكمة العليا فقط. ولا تستطيع المحكمة العليا اتخاذ قرار كهذا إلاّ بطاقم يشمل كل قضاة المحكمة، وإذا وافق ثلثا الطاقم على أن القانون موضوع البحث يناقض صراحة نصاً حصّنه قانون أساس. أمّا المادة 2 من مشروع القانون والتي جاءت لتعدل قانون أساس: الكنيست وإضافة مادة 25أ، فقد جاء فيها أن قانوناً يمس بقانون أساس يبقى ساري المفعول إذا جاء فيه صراحة أنه يسري على الرغم مما ورد في قوانين الأساس وتم تشريعه بأغلبية أعضاء الكنيست. ولم يُطرح هذا المشروع للقراءة التمهيدية بعد. ويبدو أن أياً من مشاريع القوانين هذه لن تجد دعماً ولن تتحول إلى قانون، طالما أن المركبات الحزبية للائتلاف الحكومي الحالي (وخصوصاً حزبي الليكود وكاحول لفان) ترى في بقائه هدفاً أسمى يتغلب على مواقفها المتباينة من المحكمة العليا وصلاحيتها في مراجعة تشريعات الكنيست.

وفي ضوء الوضع القانوني والقضائي القائم اليوم، إذ لا يوجد قانون أساس يحدد الصلاحية الدستورية للمحكمة العليا من جهة، ولا يوجد قانون أساس يتناول كيفية تعديل وتحديث وإلغاء قوانين أساس ومبادئ دستورية قائمة من جهة أُخرى، أثير السؤال عن صلاحية المحكمة العليا في بتّ الالتماسات المرفوعة ضد قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي بصورة خاصة، والذي جاء ليحدد دستورياً ماهية الدولة وصبغتها. وقد أجاب عليه بعض فقهاء القانون في إسرائيل مبدئياً بالإيجاب، لكن بتعليل مختلف. إذ يعتقد إريك كرمون، مؤسس المركز الإسرائيلي للديمقراطية، أنه وفي ضوء الواقع الإسرائيلي غير العادي «من الضروري فحص مدى ملاءمة كل قانون أساس، وخصوصاً ذلك الذي يحاول تعريف الهوية

---

88 نشر على الموقع الرسمي للكنيست، «مجمع التشريعات الوطنية»، بتاريخ 4/ 5/ 2020 (بالعبرية): https://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=2085621 ؛ اطلع عليه بتاريخ 2/ 8/ 2020.

الجمعية الإسرائيلية، مع إعلان الاستقلال.... وليس هناك أي جهة، سوى المحكمة العليا، قادرة على فحص هذه الملاءمة.»[89] أمّا البروفسور يوفال شاني، فلا يرى فرقاً جوهرياً عند قيام المحكمة العليا في إسرائيل بتفعيل صلاحية الرقابة وفحص دستورية وشرعية القوانين الصادرة عن الكنيست، بين قانون أساس وقانون عادي إذا كان القانون الخاضع لرقابة المحكمة العليا «يمس مساً حرجاً بدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.»[90]

ويبقى السؤال الأهم: هل تملك المحكمة العليا في إسرائيل الشجاعة على إلغاء قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي؟ ليس سهلاً الإجابة عن السؤال، ونكتفي بالإشارة إلى قرار المحكمة العليا ذاتها في المركز الأكاديمي للقانون ولإدارة الأعمال،[91] فقد امتنعت المحكمة من إلغاء قانون أساس موقت سُنّ ليعدل قانون أساس: اقتصاد الدولة الذي يلزم بإعداد ميزانية سنوية ويجيز للحكومة إعداد وإقرار ميزانية لسنتين. واكتفت المحكمة بتحذير من عدم تكرار استعمال قانون موقت لتعديل قانون أساس مستقبلاً، وإلاّ فستلغي القانون الموقت.[92] ومن المتوقع أن تتطرق المحكمة عند بتّ دستورية قانون أساس: إسرائيل– الدولة القومية للشعب اليهودي، إلى العلاقة بينه وبين قوانين أساس سبقته، وإلى مدى التغيير الذي يُدخِله على الوضع الدستوري في الدولة وإسقاطاته على حقوق الانسان ومبدأ المساواة. وقد تتطرق في قرارها إلى نظرية «التعديل الدستوري غير الدستوري» («unconstitutional constitutional amendment») التي

89 إريك كرمون، «هل مسموح للمحكمة العليا بتّ الالتماسات ضد قانون القومية؟» صحيفة «غلوبس»، 11/ 11/ 2019. نشر في موقع الصحيفة الإلكتروني: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001306633؛ اطلع عليه في 26/ 7/ 2020.

90 يوفال شاني، «بيد مَن الصلاحية لإلغاء قانون القومية؟» المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 28/ 11/ 2019. نشر على موقع المعهد الإلكتروني: https://www.idi.org.il/articles/25566 ؛ اطلع عليه بتاريخ 27/ 7/ 2020.

91 المصدر نفسه.

92 المصدر نفسه.

تتناول مسألة صلاحية المحكمة في فحص دستورية تعديلات على الدستور، علماً بأن هذه النظرية لم تطبق حتى الآن في القانون/ القضاء الإسرائيلي.[93] وعبّر رئيس المحكمة العليا السابق، البروفسور أهرون براك، عن رأيه في أنه لا مكان لهذه النظرية بمعناها الواسع في القانون الإسرائيلي، وذلك لأن الدستور في إسرائيل لم يكتمل والحديث عن «تعديل الدستور» سابق لأوانه.[94] وفي الوقت نفسه يقول البروفسور براك إن صلاحية الكنيست كجمعية تأسيسية ليست غير محدودة. وعندما تسن قانون أساس جديداً أو تعدل قانون أساس قائماً، عليها القيام بذلك من دون المساس بالمبادئ الأساسية والقيم الدستورية الأساسية لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.[95] فهل وكيف ينطبق هذا الموقف إزاء الحالة التي ولّدها سن قانون أساس: إسرائيل– الدولة القومية للشعب اليهودي الذي لا يذكر كون إسرائيل «دولة يهودية وديمقراطية» ولا يشير إلى «إعلان قيام دولة إسرائيل» وليس سهواً؟ وهل ستجد المحكمة الطريق لإعادة قيمة «ديمقراطية» إلى تعريف الدولة؟

تضاف إلى الأسئلة أعلاه أسئلة فرعية مهمة أيضاً: كيف ستؤثر تركيبة المحكمة الحالية، رؤية قضاتها لعلاقتها مع السلطة التشريعية، ورؤيتها لماهية الدولة وعلاقة الأخيرة مع مواطنيها في اتخاذ موقفها؟ أسئلة ستجيب عنها المحكمة العليا من خلال قرارها الذي ستصدره في الالتماسات المطروحة أمامها، والتي من المتوقع أن يتم النظر فيها مجتمعة أواخر السنة الحالية (2020).

***

يخلص هذا القسم إلى أن تضمين مبدأ «دولة يهودية وديمقراطية» في قوانين الأساس التي تتعلق بحقوق الإنسان لم يمنع من انتهاك حقوق الأقليات غير اليهودية، ويؤكد التوجه القائم في تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها. والمصطلح «دولة

93 المصدر نفسه، ص 17، فقرة ك ح.

94 أهرون براك، «تعديل غير دستوري للدستور»، كتاب باخ (القدس، 1991)، ص 361، 379.

95 المصدر نفسه.

يهودية وديمقراطية» فيه انحراف واضح عن مبدأ «الديمقراطية السياسية» التي يدعمها مبدأ المساواة.[96] وعلى الرغم من النقاشات الحادة في شأن ماهية التفسير الصحيح لهاتين القيمتين، فإن في الإمكان الجزم أن التقييد التشريعي والقضائي بشأن القيمة اليهودية هو خاص بدولة إسرائيل، وأنه كان سبباً في انتهاك حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الأوجه المتعددة ليهودية الدولة، فإن ثمة تخوفاً ساد من انعكاسها سلباً على بقية المجالات القانونية. وقد عبّرت اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، في تعليقاتها على التقرير الذي قُدم إليها عن دولة إسرائيل سنة 1998، عن قلقها إزاء يهودية الدولة بقولها: «تعبّر اللجنة عن قلقها أن يؤدي التركيز المفرط على كون الدولة ‹دولة يهودية› إلى التمييز، وإلى إعطاء مكانة الدرجة الثانية لمواطنيها غير اليهود.»[97]

ويتبيّن أن تخوف اللجنة الدولية المذكورة وقلقها كان في محله، مشروعاً ونابعاً من معرفتها وإلمامها بواقع سياسي ودستوري وحياتي يعيشه المواطنون العرب في إسرائيل لا تميزه المساواة، بل المعاناة المستمرة جراء سياسات التمييز والإقصاء. هذا الواقع وهذه السياسات أفرزت مشروع قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي سنة 2011 وتشريع قانون أساس: إسرائيل– الدولة القومية للشعب اليهودي سنة 2018. وكما يتضح من نصوص قانون الأساس هذا، فإنه يكرس سياسات وممارسات كانت قائمة كما ذكرنا سابقاً، تتعلق بماهية الدولة وتعريفها ونهجها ويبرز فيها تغليب يهوديتها على ديمقراطيتها، ويمنح هذه السياسات والممارسات مكانة دستورية ضمن دولة القومية التي تحصر حق تقرير المصير في «الشعب اليهودي» وحده. ويضمن القانون طابع إسرائيل كدولة دينية، ويمنح امتيازات لليهود فقط ويرسخ التمييز العنصري ضد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، ويشرعن الإقصاء والعنصرية وعدم المساواة بين جميع السكان. وعليه، ليس غريباً أو غير دقيق القول:

96 سموحا، مصدر سبق ذكره.

97 E/C.12/1/Add. 27, 4 December 1998, par. 10.

«يشرعن القانون الفوقية لليهود في إسرائيل على جميع الفئات والأقليات الأُخرى ويعلن إسرائيل وطناً قومياً لليهود فقط، ويكرس النظام في إسرائيل كنظام عنصري مع ملامح أبارتهايد.»[98] كما يلقي قانون القومية بظله القاتم على إمكان حل عادل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية حتى في جزء من المناطق المحتلة سنة 1967. إذ يحدد «أرض إسرائيل»/ فلسطين التاريخية وطناً تاريخياً لليهود فقط مقتصراً حق تقرير المصير فيها على «الشعب اليهودي» من دون غيره.

ثانياً: النظام القانوني

على الرغم من اختلاف الباحثين بشأن عدد الأنظمة القانونية وطبيعتها وتسميتها،[99] فإن هناك نظامين قانونيين سائدين متعارف عليهما: 1) النظام القانوني الروماني – جرماني الذي يمنح التشريع المكتوب أهمية خاصة، والذي ينطوي في معظم الدول التي تطبقه على سن مدونات قانونية شاملة، كالقانون المدني والجزائي ويسود في قارة أوروبا؛ 2) النظام الأنغلو– سكسوني ويعرف أيضاً بالقانون «العام» (Common Law) ويسود في الجزر البريطانية وفي الدول التي خضعت لها في إطار الإمبراطورية البريطانية العظمى. وللقاضي في هذا النظام مكانة تفوق مكانته في النظام الروماني – جرماني؛ فهو ليس مجرد آلة تطبق القانون، وإنما يضع بنفسه القانون من خلال القرارات التي يصدرها. فالقرارات الصادرة عن المحاكم الأعلى درجة تتمتع بمكانة قانونية ملزمة كسوابق قضائية، وعلى جميع المحاكم الأدنى درجة التقيد بها. أمّا المحكمة الأعلى درجة فهي غير ملزمة بالتقيد بقراراتها السابقة. والتطور التقليدي للقانون في النظام الأنغلو– سكسوني يتم من قضية إلى قضية لا

98 «قانون أساس – القومية»، عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، الموقع الإلكتروني، بتاريخ 2/ 8/ 2018: https://www.adalah.org/ar/content/view/9571 ؛ اطلع عليه بتاريخ 18/ 7/ 2020

99 René David et Camille Jauffret–Spinosi, *Les grands systèmes de droit contemporains* (Paris: Dalloz, 1988).

وفق النظريات القانونية الأكاديمية.

وقـد تعايـش هذان النظامان في فلسـطين في عهد الانتـداب البريطاني، فما هو وضعهما في إسرائيل بعد إعلان قيامها؟ سيتم عرض هذا الموضوع في ثلاثة أقسام: الأول يبيّـن الخلفيـة التاريخية لاسـتيعاب الأنظمـة القانونية السـابقة، والثاني يتناول مكانة النظامين القانونيين الروماني – جرماني والأنغلو – سكسوني، ويتطرق الثالث إلى أثر القانون الديني في النظام القانوني.

أ) الخلفية التاريخية لاستيعاب الأنظمة القانونية السابقة

خـلال عهـد الحكم العثماني حتى أواسـط القرن التاسـع عشـر، كانت الشـريعة الإسـلامية تشـكل أسـاس النظام القانوني في فلسطين، وفي سـائر أقطار الإمبراطورية العثمانيـة. ومـع توجه هـذه الأخيرة نحو الإصلاحات ذات الطابع الغربي (فيما سـمي «التنظيمـات»)، اعتُمـد بالتدريـج النظـام القانونـي الروماني – جرماني، ولا سـيما من ناحية تقنين التشريعات. وصدرت في إثر ذلك تشريعات، مثل قانون التجارة العثماني، والقوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم النظامية التي استقيت أحكامها من القانون الفرنسي، أو قانون الأراضي الذي استُمد من الأعراف السـائدة ومن القوانين الغربية (الفرنسـية والألمانية). وحتى عندما استقيت الأحكام من الشريعة الإسلامية، مثل «مجلة الأحكام العدليـة» (وهـي بمثابـة القانون المدني)، أو قانـون العائلة العثماني (المنظم للمسـائل المتعلقة بالأحوال الشـخصية)، فقد أصبحت القوانين الجديدة بمثابة القانون الوضعي الواجب التطبيق، وقد رتبت محتوياتها في مواد تحمل أرقاماً متسلسلة.

وبعـد انتهـاء الحكـم العثمانـي وإقامة الانتداب البريطاني على فلسـطين، سـنّ البريطانيون مرسـوم دسـتور فلسطين لسنة 1922. وفي المادة 46 منه تم تحديد النظام القانونـي فـي البلد. فقد بيّنت هذه المادة القوانين التي سـيتم تطبيقها لدى المحاكم، مـن عثمانيـة وبريطانيـة، ومـدى تطبيقها وشـروطه. وبموجب هذه المـادة، وُجد في

فلسطين في الحقبة الانتدابية قوانين من الحقبة العثمانية تعكس النظام القانوني الروماني – جرماني. وفي الوقت ذاته، أصبح للسوابق القضائية قيمة قانونية إلزامية كما في النظام الأنغلو– سكسوني، وهذا إضافة إلى سن قوانين جديدة ألغت بعض القوانين العثمانية لتسهيل استيعاب النظام الأنغلو – سكسوني، كالقوانين المتعلقة بتنظيم المحاكم.

وفي أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإعلان قيام دولة إسرائيل، تم إصدار «أمر أصول الحكم والقانون» في 19 أيار/ مايو 1948، الذي نص في المادة 11 منه على إبقاء سريان مفعول القوانين التي كانت قائمة عشية 14 أيار/ مايو 1948، وذلك إن لم يكن فيها تناقض مع هذا الأمر أو مع قوانين أُخرى كان سنّها مجلس الدولة الموقت أو بحسب أوامره، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الناتجة من إقامة الدولة وسلطاتها. وبموجب هذه المادة، فإن القوانين التي كانت قائمة عشية 14 أيار/ مايو 1948 ما زالت تحافظ على مكانتها، لكن وفق شروط معينة:

- عدم تناقض القوانين السابقة مع الأوامر أو القوانين الأُخرى الصادرة عن مجلس الدولة الموقت أو بحسب أوامره. ولهذا، فقد نص «أمر أصول الحكم والقانون» في المادة 15/ أ منه على أن تحل كلمة «إسرائيل» كلما وردت كلمة «فلسطين». ونصت المادة 15/ ب على إلغاء كل تشريع يُلزم باستعمال اللغة الإنكليزية كلغة رسمية. إلاّ إنه لم يتم إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، لذلك بقيت لغة رسمية في إسرائيل حتى سنة 2018 حين سنّ الكنيست قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي فأبقى على العبرية فقط لغة رسمية (المادة 4 (ب)). ويُلاحَظ أحياناً اختلافات وعدم وضوح في الأحكام القضائية في موضوع إبقاء الأوامر الانتدابية، أو إلغائها، كمسألة استمرارية نفاذ مرسوم الأماكن المقدسة لسنة 1924 حتى بعد سن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967،[100] و«قانون

100 محكمة عدل عليا، 22/ 68، حوغيم لئوميم ضد وزير الشرطة، «قرارات قضائية» 24 (2) (بالعبرية)، ص 141.

أساس: القدس عاصمة إسرائيل».[101]

• استيعاب قوانين الانتداب بعد إجراء تعديلات عليها لتتلاءم مع إقامة الدولة وسلطاتها. والتعديلات المعنية هنا هي التعديلات التقنية، مثل تبديل أسماء السلطات البريطانية بأسماء سلطات ملائمة للدولة الجديدة. وعلى سبيل المثال، الأمر بشأن القانون الجنائي لسنة 1936 الذي بقي ساري المفعول حتى استبداله بقانون العقوبات لسنة 1977. أمّا التعديلات الجوهرية التي قد تنبع من تغيير السلطة، فتتعدى الإطار الذي تسمح به المادة 11 من «أمر أصول الحكم والقانون». فقد رفضت محكمة العدل العليا، مثلاً،[102] أن تلغي أنظمة الدفاع (الطوارئ) الانتدابية، بحجة أن ذلك يستلزم تفعيل وجهة النظر الخاصة بالقاضي، على عكس التعديلات التقنية التي لا تتطلب اجتهاداً خاصاً منه.

ب) نظام قانوني مختلط: روماني – جرماني وأنغلو – سكسوني

يحمل النظام القانوني في إسرائيل في طياته بعض مميزات النظام الأنغلو – سكسوني والنظام الروماني – جرماني. والسبب المركزي في ذلك هو الإرث القانوني من الحقبتين العثمانية والانتدابية، واختلاف المصادر التي اقتبس منها المشرع الإسرائيلي فيما بعد في فترة التقنين في إسرائيل. لهذا سنتكلم على ملامح النظامين في قسمين، الأول يتناول التقنين وملامح النظام الروماني – جرماني، ويبيّن الثاني هيمنة النظام الأنغلو – سكسوني.

(1) التقنين وملامح النظام الروماني – جرماني:

إن عملية التقنين المكثفة التي قامت بها إسرائيل منذ قيامها تشير إلى أنها اعتمدت إلى حد كبير النظام القانوني الروماني – جرماني. ففي الستينيات، بدأت

101 محكمة عدل عليا، 537/ 81، شتنغر ضد حكومة إسرائيل، «قرارات قضائية» 32 (4) (بالعبرية)، ص 673.
102 محكمة عدل عليا، 5/ 48، لفين ضد غوبرنيك، «قرارات قضائية» 1 (1) (بالعبرية)، ص 58.

إسرائيل عملية تقنين القانون المدني، وكانت تطبق، حتى تلك الفترة، «مجلة الأحكام العدلية» الموروثة من الحقبة العثمانية حتى الانتدابية. ومن المعلوم أن «مجلة الأحكام العدليـة» تنظم المجـالات التي ينظمها القانون المدني عـادة، مثل البيوع، والإجارة، والوكالة، والشـركات، وغيرها. واختار المشـرع الإسرائيلي ألاّ يلغي المجلة بكاملها مـرة واحـدة ويُحل قانوناً مدنياً جديداً مكانها، بـل قرر أن يجري التقنين على مراحل بحيـث يتـم فـي كل مرحلة سـنّ مجال واحـد من مجـالات القانون المدنـي كقانون مسـتقل. وبعـد قيامه بسـن مـا لا يقل عن ثلاثة وعشـرين قانوناً في المجـال المدني، ألغـى المشـرع الإسـرائيلي المجلة سـنة 1984 بقانون إلغـاء المجلة[103] من دون أن يمس ذلك بنفاذ نصوص قانونية تُطبِق، لغرض محدد، مادة عينية من مواد المجلة.[104]

لـم تهدف القوانين الجديدة المتعلقة بالقانون المدني إلى «إصلاح أو تحسـين القانون المحلي، وإنما سـعت لتغيير النظام القانوني القديم الأجنبي، بواسطة تبديله بنظـام قانونـي إسـرائيلي أصلـي وحديـث. والهدف من سـن القوانيـن المتعددة في مجال القانون المدني الإسـرائيلي بحسـب رغبة المشرع هو توحيد هذه القوانين في مجلـد قانونـي كامـل. ومن الممكن أن نلاحـظ اليوم أنه يمكن اعتبـار هذه القوانين فصـولاً مـن مجلـد قانونـي مدنـي لا قوانيـن فرديـة فقـط من دون قواسـم مشـتركة بينها.»[105] غيـر أن الأمـر الـذي يشـوه مغزى عمليـة التقنين هو دمـج موضوعات متعـددة فـي العملية، واسـتعمال آلية خاصـة بالنظام الرومانـي – جرماني مع إعطاء معانٍ أنغلو– سكسونية.[106]

وقـد ذكـر أهـرون براك فـي كتابـه «قانون الـوكلاء» ما يلـي: «مـن الممكن أن

103 مجموعة التشريعات الإسرائيلية، رقم 1119، 20/ 6/ 1984، ص 1956 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون في موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/196_001.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2020.

104 المصدر نفسه، مادة 1.

105 براك، «قانون الوكلاء»، مصدر سبق ذكره، ص 60–61.

106 غوالتيرو فروكاتشه، «مبادئ تفسير القانون الإسرائيلي وخصوصاً قوانين العقود في ضوء القانون الإنكليزي»، «عيوني مشباط»، المجلد الثالث، العدد 1 (1973)، ص 112، 118، 119.

نتكلم على مدونة قانونية على الطريقة الإسرائيلية. والاختلاف بين المدونة الأوروبية والمدونة الإسرائيلية هو أن للثانية صفاتها الخاصة المنبثقة من طرق سنها ومن مبناها ومن مضمون ترتيباتها، وبالتالي تؤثر هذه الاختلافات في إكمالها وتطويرها.» وعلى سبيل المثال، نجد في قانون العقود لسنة 1973 تأثيرات من عدة مذاهب قانونية،[107] إذ إن بعض الترتيبات نُقل عن القانون الألماني، وبعضها عن القانون العام الأنغلو- أميركي، كما أن بعض المصطلحات أُخذ عن القانون العبري.[108] فقواعد «الضرر المعنوي» مأخوذة عن القانون العبري والقانون الفرنسي، وقواعد «عقد لمصلحة طرف ثالث» مأخوذة عن القانون الألماني والقانون العبري، ومبدأ «سلامة النية في المفاوضات لإبرام العقود» مأخوذ عن القانون الألماني.[109] كما يوجد تأثير للقانون الإنكليزي في القواعد المتعلقة بالعقود، كالقاعدة التي تقضي بأن مسبب الضرر يدفع تعويضات إذا تنبأ، أو استطاع أن يتنبأ، بالضرر قبل حدوثه. وقد تأثر قانون المبيعات لسنة 1968 باتفاقية لاهاي بشأن القانون الموحد للبيع الدولي للبضائع، والقوانين الموحدة للتجارة الدولية. وهذه الاتفاقية نفسها تأثرت بالقانون الأوروبي.[110]

ومنذ سنة 1958 حتى سنة 1984 تم تشريع ثلاثة وعشرين قانوناً يمكن اعتبارها من صلب القانون المدني. ومن المفروض في المستقبل أن تُجمع هذه التشريعات المدنية المبعثرة لتشكل مدونة مدنية واحدة. والأمر شبيه بالمجال الدستوري الذي تعتمد فيه إسرائيل على قوانين أساس متعددة من المفروض أن تُجمع وأن تؤلف الدستور المكتوب في المستقبل. لقد مكن تقنين التشريعات المتنوعة في المجال

107 Gabriella Shalev and Shael Herman, «A Source Study of Israel's Contract Codification,» *Louisiana Law Review*, vol. 35, no. 3 (Spring 1975), pp. 1091–1115.

108 براك، «قانون الوكلاء»، مصدر سبق ذكره، ص 60–61.

109 يوئيل زوسمان، «سلامة النية في العقود: الارتباط بالقانون الألماني»، «عيوني مشباط»، المجلد الأول، العدد 1 (1979)، ص 485–489.

110 زئيف زلتنر، «قانون المبيعات 1968»، في: ج. تدسكي (تحرير)، «تفسير قوانين العقود» (القدس: الجامعة العبرية، معهد الدراسات القانونية، 1975) (بالعبرية)، ص 9–10.

المدني من تحديث عدد من الأحكام القانونية في فترة زمنية قصيرة. لكن من جهة أُخرى، لا تخلو عملية التقنين على هذا النحو من بعض السلبيات، مثل عدم التناسق بين العبارات والمصطلحات وغياب الفلسفة القانونية الواحدة. وأدى هذا الوضع إلى تكليف أوري يدين، الذي كان يشغل منصب مساعد المستشار القانوني للحكومة، تجميع القوانين ذات العلاقة التي سُنت بين سنة 1967 وسنة 1986 في قانون رئيسي واحد. غير أن يدين توفي بعد فترة قصيرة ولم يكمل عمله، فجرى إنشاء لجنة خاصة ترأسها أهرون براك الذي كان قاضياً في محكمة العدل العليا الإسرائيلية (أصبح رئيساً للمحكمة في سنة 1995). وأنهت اللجنة عملها سنة 2004 بالتوصل إلى نص متكامل اعتمدته وزارة العدل.

وكان الخط الموجه للجنة هو تقنين القوانين السارية مع الحرص على تعديل السلبيات. وكان هناك مجالات احتاجت إلى تعديلات طفيفة، إلاّ إنه كان هناك مجالات احتاجت إلى تعديلات جذرية، بحسب ما أتى في مذكرة اقتراح التقنين وأعيد تأكيده في مقدمة مشروع قانون أحكام المعاملات المالية لسنة 2011:[111] «أُعد اقتراح قانون أحكام المعاملات المالية من أجل أن يكون تقنيناً للقانون المدني في إسرائيل. فالاقتراح ليس تجميعاً لعدة قوانين في مجال القانون المدني فحسب، وليس ‹كونفدرالية› لأحكام مستقلة، بل تمت عملية تخطيط وبلورة اقتراح القانون، وكذلك صوغه ليكون بمثابة مدونة مدنية. ويطمح مشروع القانون إلى تنظيم العلاقات القانونية في مجالات القانون المدني بشكل متكامل، وذلك من دون الإبقاء قصداً على مجالات غير معالجة. ومشروع القانون هو بمثابة ‹فدرالية› لأحكام مترابطة تخضع لسياسة شاملة.»[112] ويشمل مشروع القانون المجال

111 انظر: مشاريع قوانين الحكومة رقم 595، 15/ 6/ 2011، ص 700 (بالعبرية):
https://www.knesset.gov.il/committees/heb/material/data/H06-07-2011_11-33-01_595.pdf؛ اطلع عليه بتاريخ 7/ 8/ 2020.

112 المصدر نفسه، ص 701.

المدنـي، إلاّ إنه لا يشـمل المجـال الجنائي أو المجال التجـاري أو قوانين الأحوال الشـخصية باسـتثناء أحكام الوراثة. ويقع مشـروع القانون في 996 مادة ويتكون من سـتة أقسـام جوهرية مركزية : القسم الأول يشـمل مبادئ وأهداف القانون الأساسية ومنهـا: «تحقيق العدل والإنصاف والمعقوليـة» (المادة 1 (1))؛ «ملاءمة بين ترتيبات القانون المدني» (المادة 1 (2))؛ «حماية الحقوق المكتسـبة» (المادة 1 (3)). القسـم الثانـي يتضمن خطوات قانونية وأهلية قانونية. القسـم الثالث يحتوي أحكام الديون والالتزامات والعقود. القسـم الرابع يشـمل أحكام الأملاك المنقولة وغير المنقولة. القسم الخامس يتضمن أحكام الميراث. القسم السادس يحتوي على أحكام التقادم الزمني.[113] ولـم يجتـز مشـروع القانون هذا حتى الآن القـراءات المطلوبة ليصبح قانوناً ملزماً.

وبالنسـبة إلى قوانين الشـركات، فقد طُبق لغاية سـنة 2000 أمر بشأن قانون الشـركات لسـنة 1929، الـذي سُـن فـي عهـد الانتـداب البريطانـي، والمسـتمد مـن التشـريع الإنكليـزي المتعلـق بالشـركات، بما في ذلـك السـوابق القضائية. وفـي سـنة 1999، صـدر قانـون شـركات جديـد دخـل فـي حيـز التنفيـذ بتاريخ 1/ 2/ 2000.[114] وهـذا القانـون لا يلغـي جميع بنـود قانون الشـركات القديم (الانتدابي)، أي أن تأثير التشـريع الإنكليزي يبقى قائماً فيه. وهناك ثلاثة أسـباب أساسية دفعت المشرع الإسرائيلي إلى تنظيم شامل لقوانين الشركات في إسرائيل: السـبب الأول هـو التطورات في العالم الغربي، فدول كثيـرة، مثل بريطانيا (التي أخذ عنها القانون)، وفرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، قامت بسن

113 المصدر نفسه، ص 707. وللاطلاع على التقسيمات الثانوية للأقسام الستة يمكن مراجعة «المحتويات» ص 706– 711.

114 نشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 1711، 27/ 5/ 1999، ص 198 (بالعبرية) ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 1/ 2/ 2000؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/139_002.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2020.

قوانين حديثة تتماشى مع المستجدات العالمية. والسبب الثاني هو قصور تنظيم قانون الشركات لسنة 1929 في موضوعات كثيرة في هذا المجال.[115] والسبب الثالث هو ضرورة ملاءمة قوانين الشركات وفق الواقع الاقتصادي ومبنى السوق الإسرائيلية.[116] وقد تأثر القانون الجديد بالقانون الأميركي، الأمر الذي يعكس عملية الأمركة التي تحدث في المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، وداخل الحوار القانوني بصورة خاصة.

القانون الجنائي لسنة 1977، هو الآخر مأخوذ عن أنظمة ومذاهب قانونية متعددة. وقد أدخل في جعبته كثيراً من الجرائم الموجودة في الأمر بشأن قانون العقوبات لسنة 1936[117] الصادر في عهد الانتداب البريطاني. وفي تعديل أُجري عليه سنة 1994، أدخل على الفصل الأول تأثيرات من القانون الجنائي الألماني.

(2) هيمنة النظام الأنغلو– سكسوني:

على الرغم من كون النظام القانوني الإسرائيلي نظاماً مختلطاً، فإن ملامح النظام الأنغلو – سكسوني تبدو واضحة فيه بسبب العمل بمبدأ السوابق القضائية الذي يتعين، بموجبه، على كل المحاكم ألاّ تنحرف عن القرارات الصادرة عن المحكمة العليا، بصفتها الاستئنافية وبصفتها محكمة عدل عليا. أمّا المحكمة العليا فهي غير ملزمة بتطبيق القرارات السابقة الصادرة عنها. وتؤدي هذه المحكمة دوراً مركزياً، فهي إذ تضع سوابق مُلزمة، تقوم بتطوير النظام القانوني وتحديثه. وإضافة

115 موشيه كيشت، «تفسير قوانين الشركات» (تل أبيب: سدان، 2001) (بالعبرية)، ص 10–12.

116 إيريت حبيب سيغال، «قوانين الشركات بعد إصدار قانون الشركات الجديد»، المجلد الأول (تل أبيب: أل – طر للإنتاج، 1999) (بالعبرية)، ص 10–12.

117 يورام شاحر، «أصول أمر قانون العقوبات، 1936»، «عيوني مشباط»، المجلد السابع، العدد 1 (1979/ 1980)، ص 75–113. يحتوي هذا المصدر على وصف مشوق وصوري لكيفية انتقال القانون الجنائي من أماكن متعددة في العالم إلى فلسطين. انظر أيضاً:
Norman Abrams, «Interpreting the Criminal Code Ordinance, 1936: The Untapped Well», *Israel Law Review*, vol. 7 (1972), pp. 25–64.

إلى هذه الصبغة الأنغلو – سكسونية، ففي كتابة القرارات القضائية يحق لقضاة الأقلية الرافضين لرأي الأكثرية أن يسجلوا ملاحظاتهم.

إن القضاة، وخصوصاً قضاة محكمة العدل العليا، يتحلون بقدرة كبيرة على «صنع القانون» من خلال صلاحيتهم في مراجعة التشريعات (Judicial Review) التي تتناقض مع قوانين الأساس، والتي أصبحت تحتل مكانة دستورية أعلى من القوانين العادية، ومن خلال تفسير القوانين القديمة باللجوء إلى روح العصر من دون الاعتماد على المصادر التي أُخذت عنها. وقد ورد في قرار للمحكمة العليا ما يلي: «التشريعات التي وضعت في فترة الانتداب.... كانت أُعطيت تفسيراً مختلفاً عن التفسير المعطى إياها بعد قيام الدولة، ونحن في غنى عن القول إن مبادئ دولة إسرائيل – دولة يهودية، وحرة، وديمقراطية – مختلفة جوهرياً عن المبادئ التي فرضها المنتدب على هذه الأرض. ومبادئنا الأساسية هي مبادئ دولة ديمقراطية تسعى وراء الحرية والعدالة، وهذه المبادئ هي التي ستبعث روحاً في تفسير هذه القوانين وفي تفسير بقية القوانين.... كذا كان منذ قيام الدولة وبالتأكيد فإن هذا ما سيكون بعد سن قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، الذي يتخذ قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية أساساً له.»[118]

ج) تأثير القانون الديني في النظام القانوني

من التشريعات التي استمر نفاذها في إسرائيل منذ الحقبة العثمانية هي التي تنظم مسائل الأحوال الشخصية. فالمواطنون الذين ينتمون إلى طائفة دينية معترف بها، يطبَق عليهم القانون الديني الخاص بهم في مجال الأحوال الشخصية. وحتى الوقت الراهن، فإن المحاكم الدينية التي كانت موجودة في الحقبتين العثمانية والانتدابية لا تزال قائمة، وذلك على الرغم من إنشاء محكمة شؤون العائلة التي

118 محكمة عدل عليا، 2722/ 92، العمارين ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، «قرارات قضائية» (10) (بالعبرية)، ص 105.

سلبت المحاكم الدينية كثيراً من صلاحياتها في مجال الأحوال الشخصية.

وعلى الرغم من كون مصدر القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية مصدراً دينياً، فإن القانون الديني المفروض ليس قانوناً دينياً صرفاً، لأنه يخضع لنظام الدولة القانوني ولقيم حقوق الإنسان، ولا سيما بعد «الثورة الدستورية» سنة 1992، والتي تتمثل في «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته». وقد قلصت الجهات التشريعية والمحكمة العليا سطوة القانون الديني بالتدريج. وفيما يتعلق بالتنظيم الطائفي، فقد قامت المحكمة العليا بفرض مبدأ الديمقراطية على هذا الموضوع. وهذه التعديلات المركزية، التي كان لها تأثير في تفسير التشريعات الدينية العثمانية، أدت إلى بلورة النظام القانوني الديني وتطبيقه بشكل يختلف عمّا كان عليه الأمر في السابق، إذ إن ماهية هذه القوانين أُلبست زياً يتلاءم مع الواقع الدستوري الإسرائيلي. لكن، ما زال القانون الديني لكل طائفة هو الذي يحكم شرعية الزواج والطلاق اللذين يتمان في إسرائيل، إذ لا يتيح القانون الإسرائيلي الزواج المدني وإن كان يُعترف به لأغراض تسجيل الحالة الشخصية في سجل السكان، إذا تم في دولة تجيزه قوانينها.

ثالثاً: النظام القضائي

لإبراز خصائص أي نظام قضائي، يقتضي تناول عدة موضوعات، منها: أنواع المحاكم وهيكليتها واختصاصها؛ توزيعها الجغرافي؛ الإجراءات المتبعة فيها؛ المسائل المتعلقة بالقضاة (تعيينهم، ونقلهم، وندبهم، وعزلهم، وتدريبهم، واستقلالهم)؛ نظام النيابة العامة وأشخاصها، وأعوان القضاة (المحامون، وموظفو المحاكم واختصاصاتهم كافة)؛ علاقة المحاكم بعضها ببعض وبالسلطات الأُخرى. وبسبب محدودية حجم الفصل، سيقتصر هذا القسم على إبراز خصائص النظام القضائي في إسرائيل من خلال التركيز على استقلالية القضاء، وتعيين القضاة، وأنواع المحاكم من ناحية تركيبتها واختصاصاتها، والهرمية التي تحكم علاقتها ومكانة كل منها.

أ) استقلالية القضاء وتعيين القضاة

تحدد المادة 1 من قانون أساس: القضاء المحاكم والهيئات التي لها صلاحية القضاء، وتنص المادة 2 منه على أن لا سلطة على من في يده صلاحية القضاء سوى سلطة القانون. ويكون بتّ القضايا علنياً إلاّ إذا نص القانون على غير ذلك، أو إذا قررت المحكمة إغلاق الجلسة مع تبيان الأسباب وفقاً للقانون.[119] ويتم اختيار القضاة بواسطة لجنة تتكون من 9 أعضاء هم: رئيس المحكمة العليا وقاضيان من قضاتها؛ وزيران أحدهما وزير العدل؛ عضوا كنيست وممثلان عن نقابة المحامين. ويرأس اللجنة وزير العدل.[120] وعملية الاختيار بحسب القانون لا تُفرق بين قاضٍ يهودي وآخر عربي يحمل الجنسية الإسرائيلية. وسنتطرق إلى الشروط التي يجب أن تتوفر في المرشح لمنصب قاضٍ عند التطرق إلى أنواع المحاكم ودرجاتها أدناه. ويمكن تصنيف المحاكم في إسرائيل بنوعين: محاكم عادية ومحاكم خاصة، وسيتم تناولهما فيما يلي.

ب) المحاكم العادية

هي المحاكم التي تختص بالنظر في القضايا المدنية والجزائية والإدارية. وتتدرج في مستواها لتوفر درجتين من التقاضي: محاكم الدرجة الأولى تنظر في القضايا أول مرة (بدايةً)، ومحاكم الدرجة الثانية تنظر في القضايا ثاني مرة (استئنافاً). وتحتل المحكمة العليا الدرجة الأعلى في هرمية المحاكم في إسرائيل، تليها المحاكم المركزية، ثم محاكم الصلح. وفيما يلي توضيح لتركيبة كل منها واختصاصها. وتعمل هذه المحاكم بموجب قانون المحاكم (نص مدمج) لسنة 1984[121] (فيما

---

119 المادة 3 من قانون أساس: القضاء.

120 المادة 4 من قانون أساس: القضاء.

121 نشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 1123، 31/ 8/ 1984، ص 198 (بالعبرية). يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته في موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/055_002.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 7/ 8/ 2020.

يلي: «قانون المحاكم») وقانون المحاكم للقضايا الإدارية لسنة 2000.[122]

(1) المحكمة العليا

هي المحكمة الأعلى درجة في هرم المحاكم. وسيقتصر التعريف بها على تركيبتها واختصاصها بصورة عامة، مع التركيز على دورها في الرقابة على مؤسسات الدولة.

أ- تركيبة المحكمة: تتكون المحكمة من قضاة من ذوي الخبرة يحدد الكنيست عددهم بقرار.[123] ويبلغ عدد قضاة المحكمة اليوم 15 قاضياً.[124] وعادة، تبتّ هيئة مكونة من ثلاثة قضاة القضايا المطروحة أمامها. أمّا في المسائل الأكثر أهمية، كالقضايا الدستورية والقضايا التي تتميز بكون القرارات التي ستصدر بشأنها تشكل سوابق قضائية، فيتم توسيع الهيئة إلى عدد فردي أكثر من ثلاثة. ويمكن عقد المحكمة من قاض واحد للنظر في طلبات الأوامر الموقتة والانتقالية والمشروطة، وفي استئناف قرار موقت لمحكمة مركزية، وفي استئناف قرار قاض واحد في محكمة مركزية كان بتّ، بدوره، استئناف قرار محكمة صلح، وفي المداولة الأولية لاستئناف ما. ويترأس هيئة القضاة رئيس المحكمة العليا، وإذا غاب، فنائبه، فإذا غاب، فالأقدم في الخدمة، وإذا تساوى قاضيان في مدة الخدمة، فيترأس المحكمة

---

122 نشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 1739، 11/ 6/ 2000، ص 190. يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته في موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/054m1_001.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 7/ 8/ 2020.

123 المادة 25 من قانون المحاكم.

124 تم تحديد عدد القضاة بقرار من لجنة الدستور، القانون والقضاء في الكنيست بتاريخ 16/ 12/ 2003 وأصبح ساري المفعول بعد إقراره في بداية سنة 2004. ولم يقبل رأي رئيس المحكمة آنذاك براك بالإبقاء على العدد الذي كان قائماً وهو 14 قاضياً منهم 12 قاضيا مثبتاً واثنان موقتان يقرر مصيرهما بقرار من رئيس المحكمة ووزير العدل. انظر: إيلان مارتسيانو، «عدد القضاة في العليا يصبح 15»، «يديعوت أحرونوت»، 16/ 12/ 2003، الموقع الإلكتروني: https://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/0,2506,L–2842157,00.html؛ اطلع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2020.

الأكبر سناً.

ويجب أن يتمتع قضاة المحكمة العليا بمؤهلات عالية. وبحسب المادة 2 من قانون المحاكم، يُشترط لتولي منصب قاض في المحكمة، أن يكون المرشح قد عمل قاضياً مدة خمسة أعوام في المحكمة المركزية، أو كان محامياً مسجلاً في سجلات نقابة المحامين عمل مدة عشرة أعوام على الأقل، خمسة منها (على الأقل) في إسرائيل في أحد المجالات التالية: المحاماة أو القضاء، أو في أي وظيفة قانونية أُخرى في خدمة الدولة، أو في أي خدمة أُخرى تقرر في أنظمة لهذا الغرض، أو في تدريس القانون في الجامعات، أو في معاهد عالية لتدريس القانون تقرر في أنظمة لهذا الغرض، أو في أي عمل قانوني واضح آخر.

ب – **اختصاص المحكمة كمحكمة استئناف وعدل عليا**: تعقد المحكمة العليا بصفتين: الأولى بصفتها الاستئنافية للنظر في القضايا الجزائية والمدنية المستأنفة إليها من المحاكم الأدنى درجة (المركزية)، والثانية بصفتها محكمة عدل عليا للنظر في الأمور التي ترى أن من واجبها أن تصدر بها أمراً من أجل تحقيق العدالة، شرط ألاّ تكون هذه الأمور من اختصاص أي محكمة أُخرى.[125] ومع مراعاة هذه الشروط، تكون المحكمة بصفتها محكمة عدل عليا مخولة ما يلي:[126]

- إعطاء أوامر بالإفراج عن أشخاص معتقلين أو محبوسين من دون وجه حق.
- إعطاء أوامر لسلطات الدولة، وللسلطات المحلية وموظفيها، وللأشخاص والهيئات والمؤسسات ذات الوظائف الاجتماعية وفقاً للقانون، بتنفيذ عمل معين، أو الامتناع من تنفيذ عمل معين، أو التوقف عن أداء مهماتهم إذا كان تعيينهم أو انتخابهم غير قانوني.
- إعطاء أوامر للمحاكم والأشخاص والهيئات ذات الصلاحيات القضائية أو شبه القضائية وفقاً للقانون – ما عدا المحاكم التي يتناولها هذا القانون، وما عدا

125 المادة 15/ ج من قانون أساس: القضاء.

126 المادة 15/ د من قانون أساس: القضاء.

المحاكم الدينية – ببتّ موضوع معين أو عدم بتّه، وإعطاء أوامر بإلغاء مداولات تمت خلال انتهاك القانون.

• إعطاء أوامر للمحاكم الدينية بأن تقوم ببتّ، أو تمتنع من بتّ، موضوع معين وفقاً لصلاحية هذه المحاكم؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن محكمة العدل العليا لن تنظر في طلب الملتمس إذا كان هذا الأخير امتنع من ذكر موضوع الصلاحية أمام المحكمة الدينية في أول فرصة سنحت له. أمّا إذا لم تسنح له فرصة معقولة لإعلاء مشكلة الصلاحية حتى صدور القرار من المحكمة الدينية، فمحكمة العدل العليا مخولة أن تلغي مداولات تمت أو قرارات اتخذتها المحكمة الدينية من دون صلاحية.

اختصاصات محكمة العدل العليا هي اختصاصات محكمة قضاء إداري. فالنظام القضائي في إسرائيل هو قضاء موحد يجمع بين القضاء العادي والإداري، متأثراً بذلك بالنظام القضائي الأنغلو – سكسوني، وعلى خلاف النظام الفرنسي الذي يفصل بين القضاءين.

وقد ارتفعت مكانة محكمة العدل العليا في إسرائيل مع مرور الوقت، إذ قامت بتعريف حدود ومجالات صلاحياتها وتوسيعها وأصبح لها دور حاسم في قضايا مفصلية. وحتى حين وُضعت العراقيل أمام الرقابة القضائية، فإن محكمة العدل العليا قامت بتوسيع حدود القانون ليتسنى لها مراقبة أعمال السلطات والهيئات في الدولة. مثلاً، عندما يعطي المشرع إحدى سلطات الدولة حرية مطلقة في اتخاذ القرار، فإنها لا تحظى بحصانة أمام محكمة العدل العليا.[127] وفيما يتعلق بحق المثول أمام المحكمة، تم توسيع هذا الحق إلى أن أصبح فضفاضاً بحيث يسمح لأعداد كثيرة من المتضررين بالمثول أمام محكمة العدل العليا. فاليوم تسمح محكمة العدل العليا بتقديم الالتماسات حتى لو كان السبب عقائدياً، إلى درجة أن المبدأ القائل إن المحاكم تمتنع من بتّ الموضوعات المختلف بشأنها اجتماعياً تم تقليصه إلى درجة

127 مداولة إضافية 16/ 61، مسجل الشركات ضد كردوش، «قرارات قضائية» 16 (2) (بالعبرية)، ص 1209.

إلغاء مفاعيله.[128]

كما وسعت محكمة العدل العليا قائمة الأجهزة الخاضعة لرقابتها. فالرقابة القضائية لا تشمل الدولة وسلطاتها المحلية فقط، بل تمتد لتطال الشركات الحكومية التي أخذت على عاتقها وظائف ذات أهمية للجمهور أيضاً. على سبيل المثال، طالت الرقابة القضائية شركة الكهرباء التي تُعتبر شركة حكومية.[129] وقامت محكمة العدل العليا أيضاً بصوغ معايير جوهرية في المجتمع الإسرائيلي، ومن هذا الموقع ترتفع الأصوات المؤيدة لتدخل محكمة العدل العليا ووضعها لمبادئ جوهرية، أو المستنكرة لهذا الأمر.[130] وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسعت المحكمة صلاحية الرقابة لتشمل قرارات يتخذها وصلاحيات ينفذها القائد العسكري للمنطقة وفتحت أبوابها أمام التماسات قدمها ويقدمها سكان المناطق الفلسطينية المحتلة ضد سلطات الجيش. وكان ذلك نتيجة مباشرة لتصريح إسرائيل بواسطة المستشار القانوني للحكومة آنذاك، مئير شمغار، الذي أصبح رئيساً للمحكمة العليا، بأنها ستفتح أبواب محاكمها وعلى رأسها محكمتها العليا أمام سكان «المناطق المدارة».[131] وقد تناولت الالتماسات: قرارات إبعاد فلسطينيين إلى الأردن ولبنان؛ اعتقالات إدارية؛ هدم بيوت لأسباب أمنية وهدم مبان بنيت من دون ترخيص؛ مصادرة أراض ووضع اليد عليها لأغراض حكومية (لبناء مستوطنات)، أو لـ «أغراض عسكرية» كإقامة

---

128 محكمة عدل عليا، 910/ 86، ربلر ضد وزير الشرطة، «قرارات قضائية» 42 (2) (بالعبرية)، ص 441، 447.

129 محكمة عدل عليا، 731/ 86، ميكرو داف ضد شركة الكهرباء الإسرائيلية م. ض. وآخرين، «قرارات قضائية» 41 (2) (بالعبرية)، ص 449.

130 روت غبيزون ومردخاي كريمنتسر ويوآب دوتان، «رقابة قضائية، مع وضد – مكانة محكمة العدل العليا في المجتمع الإسرائيلي» (القدس: يديعوت أحرونوت وماغنس، 2000) (بالعبرية).

131 روعي أريآف–فريرا، «مقالة المستشار القضائي شمغار عن القانون الساري في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وزارة العدل، مشروع جذور في القانون، 25/ 3/ 2019». نشر على موقع وزارة العدل بتاريخ 25/ 3/ 2019: https://www.gov.il/he/Departments/publications/reports/roots_1971؛ اطلع عليه بتاريخ 19/ 8/ 2020.

«جـدار الفصـل» وغيرهـا. وقد اختلفت الآراء بشـأن جدوى توجه الفلسـطينيين إلى المحكمـة العليـا الإسـرائيلية : فهناك مَن رأى أنها جزء مـن الجهاز القضائي للمحتل ويجـب مقاطعتهـا، وهناك مَن رأى أنه يجب التوجه إلـى المحكمة مع توخي الحذر من عدم المساهمة في صدور قرارات تدعم موقف القائد العسكري والإدارة المدنية. ويبدو أن محصلة تقييم الجدوى من رفع الفلسطينيين التماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تشير إلى أنها في معظم قراراتها المتعلقة بموضوعات مفصلية ومهمة قد حكمت في غير مصلحة الفلسطينيين كمجموعة تعيش تحت الاحتلال. فقد امتنعت مـن تطبيـق اتفاقية جنيـف الرابعة لحمايـة المدنيين في زمن الحـرب وأجازت، على سبيل المثال، الإبعاد على الرغم من أنه محظور تماماً بموجبها، كما أجازت مصادرة الأراضـي وتغييـر معالـم الواقـع، وصدّقت في عشـرات إن لم يكن مئـات القرارات على الاعتقال الإداري لناشـطين فلسـطينيين عندما لم تتوفر أدلة لمحاكمتهم، كما لم تتدخل في معظم قرارات هدم البيوت عندما اتهم أحد أفراد العائلة الساكنة في البيت بارتكاب مخالفة أمنية. وفي كتاب بروفسور دافيد كرتشمر النقدي The *Occupation of Justice*: *The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories*[132] كان ادعـاؤه الرئيسـي أن المحكمـة العليا فـي قراراتها، ما عدا قلة منها، قد شـكلت غطاء قانونيـاً يشـرعن نهـج السـلطة العسـكرية على الرغم مـن تعارض كثير مـن خطواتها ومواقفهـا مـع تعليمات القانون الدولي الإنسـاني.[133] وبالتالي، فإن الشـكل الذي فعّلت فيه المحكمة الرقابة القضائية منح شرعية لسلطة الاحتلال أكثر مما كانت أداة لحماية حقوق الإنسان المنصوص عليه في القانون الدولي بصورة عامة وفي أحكام الاحتلال بصورة خاصة.[134]

---

132 David Kretzmer, *The Occupation of Justice*. *The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories* (New York: State University of New York Press, 2002).

133 Ibid., pp. 2–3, 187–188.

134 أمنون رايخمان، «رقابة قضائية، إدارة قتالية وحوار أكاديمي عن كتاب بروفسور دافيد كرتشمر *The Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories*، =

وقد أثار ميل المحكمة العليا إلى توسيع صلاحياتها نقاشاً حاداً في إسرائيل، إذ بدا أن توسع هذه الصلاحيات يأتي في اتجاه مضاد للتحولات الاجتماعية (تقوية التيارات اليمينية والحريدية) التي انعكست في انتصار الليكود في انتخابات سنة 1977 وتعمقت في السنوات اللاحقة. وبهذا الصدد، يعرض مناحم ماوطنر كيف تشكل المحكمة العليا الملجأ الأخير بالنسبة إلى «المهيمنين السابقين»، أي المنتمين إلى النخبة الأشكنازية الليبرالية الذين فقدوا سيطرتهم الحصرية على تحديد قيم المجتمع الإسرائيلي. ويشرح ماوطنر أن هذا الدور الذي تؤديه المحكمة العليا عرضة للاهتزاز، إذ من الصعب لقضاة غير منتخبين من الجمهور أن يظلوا مسيطرين على تحديد قيم الدولة والمجتمع في حين يعطي الناخبون أصواتهم لممثلين يعطون قواعد الشريعة اليهودية الأولية على حساب المبادئ العلمانية والليبرالية الغربية. وقد كانت المحاولة التي قام بها وزير العدل الإسرائيلي دانيال فريدمان (2007–2009) لتعديل إجراءات تعيين قضاة المحكمة العليا تعبيراً عن استياء اليمين من توجهات المحكمة.[135] كما ولدّت نزعة المحكمة العليا إلى توسيع صلاحياتها صداماً مستمراً مع السلطة التشريعية ومع الأحزاب اليمينية بصورة خاصة، دار ويدور أبرزه، كما رأينا في القسم الأول من هذا الفصل، على صلاحية المحكمة بإلغاء تشريعات يسنها الكنيست.

جـ- دور المحكمة في الرقابة على مؤسسات الدولة

1- الرقابة على أعمال الكنيست الإدارية والتشريعية: تأخذ المحكمة العليا، بصفتها محكمة عدل عليا، على عاتقها عملية مراقبة أعمال الكنيست وانتقادها. وهذه المراقبة تتم على مستويين: الأول يتعلق بمراقبة محكمة العدل العليا لفعاليات

= «مشباط وممشال»، المجلد الثامن (2005)، ص 731، 733. يمكن الاطلاع على المقال على الرابط التالي: https://law.haifa.ac.il/images/documents/Judicial%20Review,%20Occupation%20and%20Academic%20Discourse.pdf؛ اطلع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2020.

135 مناحم ماوطنر، «القانون والثقافة في إسرائيل على أبواب القرن الحادي والعشرين» (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2008) (بالعبرية)، ص 218–225.

الكنيست، والثاني لمراقبة أعمال الكنيست في المهمات التشريعية.

بالنسبة إلى المستوى الأول من الرقابة والمتعلق بفعاليات الكنيست، فمحكمة العدل العليا تدخلت في قرارات الكنيست، كقراره بإبعاد عضو كنيست عن منصبه،[136] وقرارات برفع الحصانة عن أعضاء فيه.[137] كما تدخلت في ترتيبات العمل الداخلية للكنيست، لكنها لم تقم بالتدخل إذا كان من شأنه أن يشكل انتهاكاً لِـ «نسيج الحياة البرلمانية»، أو لِـ «قيم جوهرية في نظامنا الدستوري.»[138]

وبالنسبة إلى المستوى الثاني من الرقابة، والمتعلق بدور الكنيست في التشريع، فقد نظرت المحكمة العليا، بصفتها محكمة عدل عليا، في دستورية القوانين التي تصدر عنه من ناحية توافقها مع قوانين أساس، وذلك على الرغم من أنه الهيئة التي تعبّر عن رغبات الشعب، وبالتالي سيادته. وقد رأينا في القسم الأول من هذا الفصل كيف أخذت المحكمة العليا على عاتقها صلاحية الرقابة على قوانين تنتهك تشريعات حصينة في قوانين الأساس، وكيف قامت بإلغاء قوانين تنتهك حقوقاً منصوصاً عليها في «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، و«قانون أساس: حرية العمل». واعتماداً على القرار القضائي «بنك همزراحي»،[139] قامت المحكمة العليا بإلغاء قوانين،[140] منها: تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة (بيزيك) لسنة 1982، الذي تم استيعابه في إطار قانون تعزيز الإنماء والتشغيل لتحقيق أهداف الميزانية لسنة 1998. وأعطى هذا التعديل رخصة بث إذاعي لكل مَن قام بتشغيل محطة إذاعة قطرية

136 محكمة عدل عليا، 308/ 81، فلاتو شارون ضد لجنة الكنيست، «قرارات قضائية» 35 (4) (بالعبرية)، ص 118.

137 محكمة عدل عليا، 1843/ 93، بنحاسي ضد لجنة الكنيست وآخرين، «قرارات قضائية» 45 (4) (بالعبرية)، ص 494.

138 محكمة عدل عليا، 482/ 88، رايسر، رئيس لجنة الكنيست ضد شلومو هيلل، رئيس الكنيست، «قرارات قضائية» 45 (4) (بالعبرية)، ص 142.

139 «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

140 مثل القرار: محكمة عدل عليا، 1715/ 97، دائرة مديري الاستثمارات في إسرائيل ضد وزير المالية وآخرين، «قرارات قضائية» 51 (4) (بالعبرية)، ص 367.

مدة خمسة أعوام، ويُلتقط بثها في معظم أنحاء إسرائيل. ومن الادعاءات المتنوعة في القضية، قام الملتمسون بالادعاء أن هذا التعديل ينتهك «قانون أساس: حرية العمل». فالمادة 3 منه تنص على أن: «لكل مواطن أو مقيم بالدولة حرية القيام بأي عمل أو مهنة أو تجارة.» وقد استنتجت المحكمة أن المساس بالقدرة على التنافس يُعتبر انتهاكاً لحرية العمل.[141] وبعد أن قررت المحكمة وجود انتهاك لحرية العمل، قامت بفحص التعديل وفقاً لفقرة التقييد الموجودة في المادة 4 والتي تنص على التالي: «لا مساس بحرية العمل إلاّ بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، والذي يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها، أو بحسب تخويل مفصل للقانون.» وتوصلت المحكمة إلى النتيجة أن تعديل القانون لا يتلاءم مع فقرة التقييد المنصوص عليها في قانون الأساس، لذلك قامت بإعلان إلغاء تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة (بيزيك).[142]

مثال آخر لرقابة المحكمة على التشريعات التي يصدرها الكنيست نجده في قرارها الصادر بتاريخ 16/ 9/ 2013 في قضية «آدم وآخرين»[143] إذ ألغت المحكمة قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) (تعديل رقم 3 وقانون موقت) لسنة 2012 الذي أتاح إمكان اعتقال/ حجز متسللين من مهاجري عمل وطالبي لجوء من إريتريا والسودان مدة 3 سنوات. وقد قررت المحكمة أن التعديل يمس بحق الإنسان

141 الفقرة 26 من القرار: محكمة عدل عليا 1030/ 99، كابل وآخرون ضد رئيس الكنيست وآخرين، 26/ 3/ 2002 (بالعبرية).

142 للتوصل إلى النتيجة، قامت المحكمة بالتركيز على الوسائل لتحقيق الهدف عندما يكون الهدف نفسه هدفاً نبيلاً (الفقرة 36 للحكم القضائي). ويتم فحص ذلك وفقاً لثلاثة أسس فرعية: الأول، ملاءمة منطقية بين الهدف والوسيلة؛ وفقاً لهذا الأساس، يتم الفحص إن كانت الوسيلة تقود بشكل منطقي إلى الهدف؛ الثاني، التأكد من عدم وجود طرق أُخرى للتوصل إلى الهدف والتي تنتهك الحق بدرجة أدنى؛ الثالث، تفحص الربح النابع من الانتهاك في مقابل الخسارة الناتجة من عدم انتهاك الحق.

143 محكمة عدل عليا، 7146/ 03، آدم وآخرون ضد الكنيست وآخرين (16/ 9/ 2013) (بالعبرية). نشر في الموقع الرسمي للمحكمة العليا بتاريخ 16/ 9/ 2013: https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\12\460\071\b24&fileName=12071460.B24&type=4؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

فـي الحريـة بدرجـة مبالغ فيهـا. لذلك، فهو غير دسـتوري لتعارضه مـع المادة 8 من قانون أسـاس: كرامة الإنسـان وحريته. وعادت المحكمة في قضية «جبري سلاسـي وآخرين»[144] إلـى إلغاء قانون منع التسـلل (مخالفـات ومحاكمات) (تعديل رقم 4 وقانون موقت) لسـنة 2013 الذي خفف المس بالمتسـللين بحيث استبدل الحجز في السـجن بالحجز في معسـكر/ مركز (متكان) يثبتون وجودهم فيه ثلاث مرات يومياً، كمـا قصّـر فتـرة حجزهم في معتقل حولـوت في النقب لتصبح سـنة بدلاً من ثلاث. لقد رأت المحكمة أن التعديل الحالي كسـابقه ليس دسـتورياً ويمس بحرية الإنسـان بدرجة تتعارض وقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته. ومنحت المحكمة السلطات المعنيـة 90 يومـاً لإغـلاق معسـكر حولوت الـذي احتُجز فيه نحو 2200 إنسـان من طالبي اللجوء من السودان وإريتريا.[145]

من جهة أُخرى، امتنعت المحكمة العليا من إلغاء قانون أسـاس: ميزانية الدولة للسـنتين 2017 و2018 (تعليمات خاصة) (قانون موقت)، الذي عدل قانون أسـاس: الاقتصـاد بحيـث سـمح للحكومـة بإعـداد ميزانية لسـنتين بدلاً مـن ميزانية سـنوية. واكتفـت المحكمـة بإصدار تحذير من أنها سـتلغي مثل هذا القانون الموقت إذا أعاد الكنيسـت سـنّه مسـتقبلاً.[146] لذلك ليس من السـهل التوقع ماذا سـتقرر المحكمة العليا عندما تبتّ الالتماسـات المقدمة ضد دسـتورية قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي.[147]

144 محكمة عدل عليا، 8425/ 13، جبري سلاسي وآخرون ضد الكنيست وآخرين (22/ 9/ 2014) (بالعبرية)؛ نشر في الموقع الرسمي للمحكمة العليا بتاريخ 22/ 9/ 2014: https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\13/850/073/M19&fileName=13073850.M19&type=4؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

145 المصدر نفسه. انظر أيضاً : إيلان ليؤر، «محكمة العدل العليا تلغي تعديل قانون التسلل وتأمر بإغلاق معسكر حولوت»، صحيفة «هآرتس»، 22/ 9/ 2014؛ نشر في الموقع الإلكتروني للصحيفة بتاريخ 22/ 9/ 2014: https://www.haaretz.co.il/news/law/1.2438172P؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

146 «المركز الأكاديمي للقانون والمشاريع التجارية» (همركاز هآكاديمي لمشباط ولعساكيم)، مصدر سبق ذكره.

147 تطرقنا إلى هذه الالتماسات في القسم الأول من هذا الفصل. راجع الحواشي 66–78.

2– الرقابة على بقية المحاكم

• **الرقابة على المحاكم الدينية**: وفقاً للمادة 15 (2) (4) من «قانون أساس: القضاء»، فإن محكمة العدل العليا قادرة على تفعيل الرقابة على قرارات المحاكم الدينية، وذلك عند خروجها عن نطاق الصلاحية. وفسرت محكمة العدل العليا معنى الخروج عن الصلاحية بشكل واسع. فمثلاً، انتهاك «قوانين العدل الطبيعي» يُعتبر خروجاً عن الصلاحية.[148] وهنا يجب السؤال: هل يُعتبر انتهاك محكمة دينية أمراً موجهاً إليها مباشرة خروجاً عن الصلاحية يستدعي تدخل محكمة العدل العليا وفقاً للمادة 15 (2) (4)؟[149] أو أن الخروج عن مبادئ القانون المدني يُعتبر موضوعاً يوجب تدخل محكمة العدل العليا كي تمنح عوناً عادلاً كالمنصوص عليه في المادة 15 من «قانون أساس: القضاء»؟[150]

في الخيار الأول، أي إذا اعتُبر انتهاك محكمة دينية أمراً موجهاً إليها مباشرة خروجاً عن الصلاحية يوجب تدخل محكمة العدل العليا وفقاً للمادة 15 (2) (4) من «قانون أساس: القضاء»، فإن قرار المحكمة الدينية يُعتبر لاغياً من أصله. أمّا إذا اعتُبر انتهاك محكمة دينية أمراً موجهاً إليها بشكل غير مباشر – الخروج عن القانون المدني– موضوعاً يوجب تدخل محكمة العدل العليا كي تمنح عوناً عادلاً كالمنصوص عليه في المادة 15 من «قانون أساس: القضاء»، فيكون القرار قابلاً للإلغاء، وذلك وفقاً لما ترتئيه محكمة العدل العليا.

وعلى الرغم من الحذر والتأني اللذين يميزان عمل المحكمة العليا في هذا الشأن، فإنها، عندما دعت الحاجة، تدخلت في قرارات المحاكم الدينية على أنواعها:

---

148 محكمة عدل عليا، 7/ 83، بياريس ضد المحكمة الربانية اللوائية في حيفا وآخرين، «قرارات قضائية» 38 (1) (بالعبرية)، ص 673، 683.

149 محكمة عدل عليا، 1842/ 92، بلوغروند ضد المحكمة الربانية العليا، «قرارات قضائية» 46 (3) (بالعبرية)، ص 423.

150 محكمة خاصة 1/ 81، نجار ضد نجار، «قرارات قضائية» 38 (1) (بالعبرية)، ص 365. أقوال القاضي إلون في: براك، «قانون الوكلاء»، مصدر سبق ذكره، ص383.

ربانية،[151] وشرعية،[152] وكنسـية،[153] ومذهبية (درزية).[154] وتميزت قرارات المحكمة العليا بتدخل في مسـألة الصلاحية وفي القانون الجوهري على حد سـواء، وإدخـال القوانيـن المدنية والجنائية إلى سـاحة المحكمة الدينية.[155] وعلى سـبيل

151 محكمة عدل عليا، 5227/ 97، ميخال دافيد وآخـرون ضد المحكمة الربانية الكبرى وآخرين (11/ 11/ 1998) (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على القرار في الموقع الرسمي للمحكمة العليا الإسرائيلية: https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\97\270\052\G28&fileName=97052270_G28.txt&type=4؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

152 محكمة عدل عليا، 11230/ 05، حنان مواسي ضد محكمة الاستئناف الشرعية وآخرين (7/ 3/ 2007) (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على القرار في الموقع الرسمي للمحكمة العليا الإسرائيلية: https://supreme.court.gov.il/Pages/SearchJudgments.aspx?&OpenYearDate=-2005&CaseNumber=11230&DateType=1&SearchPeriod=8&COpenDate=null-&CEndDate=null&freeText=null&Importance=null؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

153 محكمة عدل عليا، 450/ 74، عفاف الياس مطلق ضد المحكمة الكنسية للطائفة الكاثوليكية الملكية في الناصرة وآخرين، 2/ 1/ 1975 (بالعبرية)، يمكن الاطلاع عليه في موقع «فساكيم» https://psakim.com/verdicts/no–cat/%D7%91%D7%92%D7%A6–45074–%D7%A0%D7%92%D7%93–%D7%91%D7%91%D7%99%D7%AA–%D7%94%D7%9E-%D7%A9%D7%A4%D7%98–%D7%94%D7%A2%D7%9C%D7%99%D7%-95%D7%9F–%D7%91%D7%A9%D7%91%D7%AA%D7%95–%D7%9B%D7%91-%D7%99%D7%AA/ اطلع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2020.

154 محكمة عدل عليا، 2829/ 03، فلانة ضد محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية وآخرين (16/ 1/ 2006) (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على القرار في الموقع الرسمي للمحكمة العليا الإسرائيلية: https://supreme.court.gov.il/Pages/SearchJudgments.aspx?&OpenYearDate=2003&CaseNumber=2829&DateType=1&SearchPeriod=8&COpenDate=null&CEndDate=null&freeText=null&Importance=null؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

155 انظر: موسى أبو رمضان، «تطورات أخيرة بشأن حضانة الأطفال في المحاكم الشرعية»، «مشفحاه بمشفاط»، العدد 2 (2009)، ص 69؛ يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: https://mishpat.ac.il/wp–content/uploads/2019/03/%D7%9E%D7%95%D7%A1%D7%94–%D7%90%D7%91%D7%95–%D7%A8%D7%9E%D7%93%D7%90%-D7%9F–%D7%94%D7%AA%D7%A4%D7%AA%D7%97%D7%95%D7%-99%D7%95%D7%AA–%D7%90%D7%97%D7%A8%D7%95%D7%A-0%D7%95%D7%AA–%D7%91%D7%90%D7%97%D7%96%D7%A7%D7%AA–%D7%99%D7%9C%D7%93%D7%99%D7%9D–%D7%91%D7%91%D7%AA%D7%99–%D7%94%D7%93%D7%99%D7%9F–%D7%94%D7%A9%D7%A8%D7%A2%D7%-99%D7%99%D7%9D.pdf؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

المثال، قررت أن قانون الأهلية القانونية والوصاية لسنة 1962 يسري على المحاكم الشرعية.[156] كما قررت المحكمة العليا أن القانون الجنائي يسري على مجال عمل المحكمة المذهبية الدرزية. وعندما يطلِّق رجل زوجته تعسفاً فذلك يُعتبر مخالفة للمادة 181 من قانون العقوبات إضافة إلى عدم نفاذ قرار الطلاق.[157]

- **الرقابة على محكمة العمل القطرية**: تُعتبر العلاقة المباشرة بين محكمة العدل العليا ومحكمة العمل القطرية، من حيث محاولات الأولى للتأثير في بلورة سياسة قرارات الثانية، علاقة طويلة. فمحكمة العدل العليا أخضعت محكمة العمل القطرية رويداً رويداً لرقابتها. وقد جرت نقاشات حامية بشأن هذا الموضوع في المجال الأكاديمي.[158]

كانت درجة تدخل محكمة العدل العليا في قرارات محكمة العمل القطرية مثيرة للجدل حتى في محكمة العدل نفسها. ففي قرار للأكثرية[159] كتبَت ما يلي:

156 محكمة عدل عليا، 9740/ 05، فلانة ضد محكمة الاستئناف الشرعية وآخرين (5/ 2/ 2006) (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على القرار في الموقع الرسمي للمحكمة العليا : https://supreme.court.gov.il/Pages/SearchJudgments.aspx?&OpenYearDate=2005&CaseNumber=9740&DateType=1&SearchPeriod=8&COpenDate=null&CEndDate=null&freeText=null&Importance=null اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020؛ محكمة عدل عليا، 1129/ 06، فلان وآخرون ضد محكمة الاستئناف الشرعية وآخرين (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على القرار في الموقع الرسمي للمحكمة العليا: https://supreme.court.gov.il/Pages/SearchJudgments.aspx?&OpenYearDate=2006&CaseNumber=1129&DateType=1&SearchPeriod=8&COpenDate=null&CEndDate=null&freeText=null&Importance=null اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020؛ انظر أيضاً: أبو رمضان، مصدر سبق ذكره.

157 محكمة عدل عليا، 2829/ 03، مصدر سبق ذكره.

158 أهرون براك، «نقد قضائي ومسؤولية رسمية: مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية»، «هبركليت»، المجلد 38، العدد 1 (1988)، ص 245. وانظر أيضاً: مناحم غولدبرغ، «نقد قضائي ومسؤولية رسمية: مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية»، المصدر نفسه، ص 263.

159 محكمة عدل عليا، 403/ 71، الكدوري ضد محكمة العمل القطرية، «قرارات قضائية» 26 (2) (بالعبرية)، ص 66.

«هنالـك أهميـة دسـتورية وشـعبية عليا بـألاّ يكون لأي جهاز أو شـخص فـي الدولة يشغل منصباً قضائياً أو إدارياً وفقاً للقانون حصانة من الرقابة القضائية على أعماله أو إغفالاته الممكنة. والكنيست قادر، طبعاً، على تشريع العكس، لكن حتى ذلك الحين يجب ألاّ تُفترض مثل هذه النية، إلاّ إذا عبِّر عنها بلغة واضحة وقاطعة لا تُبقي مجالاً للشـك. والـرأي السـائد هو أنه عنـد إلغاء أو تقييد صلاحية محكمـة العدل العليا في مجـال معيـن، فإنه من غير الكافـي القول إن القرار في هذه القضية نهائي أو غير قابل للاسـتئناف أو للاسـتئناف الإضافـي، وبقية الأمور على هذا النحـو. فمحكمة العدل العليا مسـؤولة عن الحفاظ على قانونية وسـلامة أفعال السـلطات العامة في الدولة، ولهـذه الوظيفة أهمية دسـتورية وشـعبية مـن الدرجة الأولى. وقد يؤدي أي مسـاس بهذا الدور إلى ضعضعة الأسـس التي تقوم عليها سـطوة القانون في الحياة العامة في الدولة، وإلى المساس بصميم الجهاز القضائي فيها. لذا، علينا أن نقرر أن أي إلغاء أو تقييد لصلاحية النقض القضائي لمحكمة العدل العليا يجب أن يتم وفقاً لقرار واضح وصريح من المشرع في الدولة.»

وعبّـر القاضـي حاييـم كوهيـن عـن رأي الأقليـة فـي القضيـة نفسـها أعـلاه قائلاً:[160] «حـذار من أن تحسـب محكمـة العدل العليا أن لهـا صلاحية القضاء في قـرار اتُخـذ ضمـن الصلاحية المطلقة لمحكمـة العمل، إلاّ إذا كشـف الالتماس عن خروج عن الصلاحية، أو عن مسـاس بقواعد العدل الطبيعي.» ثم أضاف أن المشـرع صـرح عن نيته، بشـكل غيـر قابل للتأويـل، أن الموضوعات الخاضعـة للصلاحيات الوحيدة لمحكمة العمل القطرية يتم تداولها فقط في مجلسه. وفي قضية أُخرى أمام محكمـة العـدل العليا،[161] قـال حاييـم كوهين، وهـو يعبّر أيضاً عـن رأي أقلية، إنه «حتـى لـو أخطأت محاكم العمـل بمختلف درجاتها خطأً قانونيـاً واضحاً، فليس من

160 المصدر نفسه.

161 محكمة عدل عليا، 254/ 73، تساري ضد محكمة العمل القطرية، «قرارات قضائية» 28 (1) (بالعبرية)، ص 372، 387.

صلاحية محكمة العدل العليا تقديم العون إلى الطرف الذي خسر القضية بسبب هذا الخطأ. كذلك ليس من صلاحية هذه المحكمة تقديم العون له، لأن الموضوع يتعلق بصلاحية محكمة أُخرى، هي محكمة العمل.» لكن حين يكون في الموضوع خروج عن الصلاحية، فإن حاييم كوهين انضم إلى رأي بقية الهيئة في أن لمحكمة العدل العليا صلاحية التدخل في القرار.[162]

لقد وُضحت قاعدة تدخل محكمة العدل العليا في قرارات محكمة العمل القطرية وأُقرت في القرار القضائي «خطيب»،[163] ثم تم التصرف وفق هذه القاعدة في قرارات قضائية لاحقة كثيرة. فعلى سبيل المثال، قررت محكمة العدل العليا في قضية «شلمة نكاش» ضد محكمة العمل القطرية وثلاثة آخرين[164] التالي: «تدخُّلنا في قرارات محكمة العمل القطرية مفهوم ضمناً. والقاعدة المأخوذ بها اليوم هي التي تم إقرارها في قرار محكمة العدل العليا ‹خطيب›، والتي تفرض علينا التدخل في قرارات محكمة العمل عند تحقق شرطين متراكمين: الأول، اكتشاف خطأ قانوني جوهري في القرار القضائي. والثاني، تحقيق العدل الذي يفرض تدخل محكمة العدل العليا في ضوء أوضاع القضية.»

تقوم محكمة العدل العليا بالتدخل أيضاً حين يبرز سؤال عن انعدام صلاحية محكمة العمل القطرية.[165] من هنا فإننا نرى الأسلوب الواضح الذي تتصف به محكمة العدل العليا في بسط ذراعيها على كل مجال من أجل فرض رقابتها من جهة، ومن أجل فرض هيمنتها القضائية من جهة أُخرى.

---

162 محكمة عدل عليا، 319/ 78، شمن ضد محكمة العمل القطرية، «قرارات قضائية» 34 (2) (بالعبرية)، ص 75، 77.

163 محكمة عدل عليا، 525/ 84، نبيل خطيب وآخرون ضد محكمة العمل القطرية، «قرارات قضائية» 40 (1) (بالعبرية)، ص 673.

164 محكمة عدل عليا، 6194/ 97، شلمة نكاش ضد محكمة العمل القطرية وثلاثة آخرين، «قرارات قضائية» 53 (5) (بالعبرية)، ص 433، 457.

165 محكمة عدل عليا، 1214/ 97، الحاخام يتسحاق حلميش ضد محكمة العمل القطرية، «قرارات قضائية» 53 (2) (بالعبرية)، ص 647، 671.

(2) المحاكم المركزية

وهـي أدنـى درجة مـن المحكمة العليا. وتقام بأمر من وزيـر العدل الذي يحدد مناطـق صلاحيـة. واليوم هنـاك محكمة مركزية فـي كل لواء من ألوية الدولة السـتة: الشمال؛ حيفا؛ تل أبيب؛ المركز؛ القدس؛ الجنوب. وتعقد بصفتين: بصفتها الابتدائية للنظر في قضايا أول مرة، وبصفتها الاسـتئنافية للنظر في الاسـتئنافات المرفوعة إليها من محاكم الصلح. وفيما يلي تعريف بها من ناحية تركيبتها، ومن ناحية اختصاصها.

أ– تركيبـة المحكمـة: تتألـف مـن عدد مـن القضاة، ويقـرر وزير العـدل العدد فـي كل محكمـة مركزيـة بأمر صادر عنه ينشـر في «الجريدة الرسـمية» (المادة 35 من قانـون المحاكم). وبموجب المـادة 37 من قانون المحاكم، تفتتح المحاكم المركزية جلسـاتها بهيئـة مـن ثلاثة قضاة في القضايا الجزائية التي عقوبتها الإعدام أو السـجن مدة تزيد على عشرة أعوام، وفي الاستئنافات بشأن قرارات محكمة الصلح، وفي أي قضية أمر قاضي المحكمة المركزية بأن يتم تداولها في هيئة من ثلاثة قضاة. أمّا بقية القضايـا، فتتـم مداولتها أمام قاض واحـد. ويقع على عاتق رئيس المحكمة المركزية أو نائبه تعيين الهيئات والقضاة المرفوعة أمامهم مختلف القضايا (المادة 38 من قانون المحاكم).

وبموجب المادة 3 من قانون المحاكم، يُشترط في قاضي المحكمة المركزية أن يكـون خـدم مدة أربعة أعوام قاضياً في محكمة الصلـح، أو زاول مهنة المحاماة مدة سبعة أعوام على الأقل، وكان مسجلاً في سجلات نقابة المحامين.

ب– اختصـاص المحكمـة: تباشـر المحاكـم المركزيـة صلاحياتهـا فـي جميع القضايـا المدنيـة والجزائية التي ليسـت ضمن صلاحية محاكم الصلح، وتشـمل: في القضايا الجزائية كل تهمة عقوبتها أكثر من سبع سنوات، وفي القضايا المدنية دعاوى قيمتهـا أكثـر مـن 2,500,000 شـيكل جديد، يضاف إلـى ذلك قضايـا تتعلق بملكية الأراضـي، ولهـا أيضـاً أن تنظر في الاسـتئنافات بشـأن قرارات محاكـم الصلح. كما يعود إليها بتّ الالتماسـات الإدارية وفي الدعاوى والاسـتئنافات الإدارية وفق قانون

المحاكـم للقضايـا الإدارية لسـنة 2000 الذي نص على نقـل صلاحيات من محكمة العـدل العليا إلـى المحكمة المركزية من أجل خفض الضغط عن الأولى، الناتج من كثـرة القضايـا المرفوعة أمامها، وخصوصاً أنها كانت تقـوم ببتّ القضايا الإدارية في مجلـس هـو الأول والأخير. وتنظـر محكمة القضايا الإدارية فـي القضايا المطروحة أمامهـا وفقاً للعلـل، وللصلاحيات والعلاجات التي بموجبهـا تعمل المحكمة العليا بصفتهـا محكمـة عـدل عليـا (المـادة 8 مـن قانـون المحاكـم الإدارية). وقـد عرَّفت المادة 2 من القانون القضايا الإدارية بأنها «القضايا المتعلقة بالخلافات بين الإنسـان والسلطات.» وتشمل صلاحيات المحاكم الإدارية ما يلي:

- بموجب المادة 5 (1) من قانون المحاكم للقضايا الإدارية، النظر في التماس ضد قرار سـلطة في قائمة طويلة من القضايا المفصلة في الذيل الأول للقانون ومنها القضايا التالية: ضرائب المجالس المحلية؛ إباحة المعلومات؛ التعليم؛ مجالس دينية؛ مناقصـات عموميـة وحـركات اجتماعيـة؛ ترخيص مصالـح؛ قضايـا صلاحية وعدم صلاحية إشغال مناصب في المقاعد المنتخبة في المجالس المحلية؛ قضايا الخدمات السـياحية وفقاً لقانون الخدمات السياحية لسـنة 1975/ 1976؛ قضايا التخطيط والبناء وفقـاً لقانون التخطيط والبناء لسـنة 1965 (عدا الفصول الخامس والثامن والعاشـر)؛ اسـتملاك أراض بموجب قانون اسـتملاك الأراضي لسنة 1943؛ قرار بموجب المادة 78 مـن قانون الشـرطة لسـنة 1971؛ قرار سـلطة بموجـب قانون الحفـاظ على صحة الجمهـور (غِـذاء) لسـنة 2015؛ قرارات هيئات عاملة بموجب قانون الجنسـية لسـنة 1952؛ قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1952؛ قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (قانون موقت) لسنة 2003.
- ومنـذ سـنة 2018 أُجري تعديـل إضافي على قانون المحاكـم الإدارية وأضيفت المـادة 5أ وأصبـح **للمحكمـة الإداريـة فـي القـدس** صلاحية النظـر في التماسـات إدارية ضـد قـرارات تصدرها الهيئـات المتعددة في الضفة الغربية في قضايـا إباحة المعلومات، والتخطيط والبناء، والدخول إلى المنطقة والخروج منها (تفصيل في الذيل الرابع للقانون).

- النظر في الاستئنافات بشأن موضوعات متعددة مفصلة في الذيل الثالث للقانون منها: استئناف قرار مسجل الجمعيات التعاونية وفقاً لقانون الجمعيات التعاونية، ما عدا قضايا تفكيك الجمعيات التعاونية؛ التحكيم في الخلافات؛ مصادرات أملاك بصورة موقتة؛ استئناف وفق المادة 28 (ب) (7) من قانون سوق الغاز الطبيعي لسنة 2002؛ استئناف وفق المادة 11 (د) من قانون تخطيط سوق الحليب لسنة 2011؛ استئناف وفق المادة 56 (ب) (2) من قانون مراقبة حضانات الرضع لسنة 2018.

ومن الجدير ذكره أن الاستئناف فيما يتعلق بقرارات المحكمة المركزية، كمحكمة للقضايا الإدارية، يُرفع إلى محكمة العدل العليا في مجلسها كمحكمة استئناف في الموضوعات الإدارية. إضافة إلى ذلك، فإن لقاضي المحكمة المركزية، في مجلسه كقاض في الأمور الإدارية، أن يحول أمراً رُفع أمامه إلى محكمة العدل العليا لتنظر فيه إذا اعتقد أن الأمر ذو أهمية خاصة، ويتطلب قراراً سريعاً، وأن يكون في غاية الحساسية. وفي الإمكان استئناف القرارات الصادرة عن المحاكم المركزية، كمحكمة قضاء إداري، أمام محكمة العدل العليا من دون حاجة إلى إذن من الأخيرة، إلاّ في حالة بتّت المحكمة الإدارية استئنافاً إدارياً؛ ففي هذه الحالة يجب الحصول على إذن من محكمة العدل العليا.

ومن أجل أن تغطى الموضوعات القانونية جميعها تحت غطاء القضاء، أُعطيت المحاكم المركزية صلاحية بتّ كل القضايا التي ليست ضمن صلاحية أي من المحاكم الأُخرى، عادية كانت أو خاصة. وقبل سن قانون محاكم القضايا الإدارية، قامت محكمة العدل العليا بنقل صلاحيات كثيرة بواسطة القرارات القضائية، فمثلاً تم نقل قضايا المناقصات العامة إلى المحكمة المركزية.[166]

166 محكمة عدل عليا، 91/ 991، فاسترناك ضد وزير الإعمار والإسكان، «قرارات قضائية» 47 (4) (بالعبرية)، ص 371.

(3) محكمة الصلح

هـي المحكمـة الأدنى درجة فـي هرم المحاكم. وتنظر فـي القضايا التي تدخل ضمن اختصاصها بداية. وفيما يلي تعريف بتركيبتها واختصاصها.

أ- تركيبـة المحكمـة: يختلف عدد القضاة مـن محكمة صلح إلى أُخرى، وذلك وفـق مـا يرتئيه وزيـر العدل. ويتم التداول في محاكم الصلح في هيئة مكونة من قاض واحد، لكن في إمكان رئيس محكمة الصلح، بطلب من القاضي الذي يجلس للقضاء، أو مـن أحـد الأطـراف، أن يقرر بتّ قضية معينة في هيئة مكونة من ثلاثة قضاة (المادة 47 مـن قانـون المحاكم). ويتم تعيين الهيئات القضائية في القضايا المتعددة من رئيس محكمة الصلح أو نائبه (المادة 48 من قانون القضاء). ويشـترط فيمَن يعيَّن قاضياً في محكمة الصلح أن يكون مواطناً إسـرائيلياً مسـجلاً في سـجلات نقابة المحامين، وأن يكون عمل خمسة أعوام على الأقل في مهنة المحاماة (المادة 4 من قانون المحاكم).

ب- اختصـاص المحكمـة: بموجـب المـادة 51 من قانون المحاكـم، تنظر هذه المحاكـم فـي القضايـا الجزائية والمدنيـة. فهي تبـتّ القضايا الجزائية التـي عقوبتها غرامة مالية أو سجن مدة لا تزيد على 7 أعوام، باستثناء القضايا المتعلقة بالشركات، وهـي: جرائـم رشـوة؛ سـرقة مـن مدير؛ سـرقة من مسـؤول؛ الاسـتيلاء على أشـياء بالخداع؛ تسـجيل كاذب في وثائق شـركة؛ مسـاس المدير العام للشركة بقدرتها على تنفيذ تعهداتها. فهذه الجرائم يُطبق عليها قانون القيود التجارية (1988)، وربما تكون عقوبتهـا 5 أعـوام أو أكثـر، وقـد يقرر النائب العـام للواء تقديم لائحة اتهـام فيها إلى المحكمة المركزية لا إلى محكمة الصلح. كما أن محكمة الصلح مخولة بتّ القضايا المذكـورة فـي الملحـق الثانـي لقانون المحاكم والتـي تقدر عقوبتها بأكثر من سـبعة أعـوام، مثـل الجرائم بحسـب أمر المخدرات الخطرة لسـنة 1973، الذي يمنع زراعة المخـدرات وإنتاجها وتحضيرها، وحيازتها، وتصديرها، واسـتيرادها، والتجارة بها، والسمسرة، والنقل، ودفع قاصر إلى تعاطيها.

وتنظـر محكمة الصلح في القضايـا المدنية التالية: 1) الدعاوى التي تقل قيمتها

عن 2,500,000 شيكل، ما عدا الدعاوى المتعلقة بالعقارات. لكن إذا قُدمت دعوى مضادة للدعوى الأصلية، فالمحكمة المركزية مخولة بتّ القضية مهما تكن قيمة الدعوى المضادة. 2) الدعاوى المتعلقة باستعمال عقارات، أو حيازتها أو توزيعها، أو توزيع حقوق استعمالها. ومن الجدير ذكره أن محاكم الصلح غير مخولة بتّ قضايا الاستئجار طويل الأمد، وأنها تمارس صلاحياتها أيضاً في عملها كمحكمة شؤون العائلة، وكمحكمة سير وسنتطرق إليهما فيما يلي ضمن «المحاكم الخاصة».

ج) المحاكم الخاصة[167]

تشمل هذه المحاكم: المحاكم الدينية، ومحكمة شؤون العائلة، ومحاكم العمل، والمحاكم العسكرية، ومحاكم السير. وفيما يلي تعريف بكل نوع من هذه المحاكم على التوالي.

(1) المحاكم الدينية

توجد في إسرائيل أربعة أنواع من المحاكم الدينية: لليهود تدعى المحاكم «الربانية»، وللدروز تدعى «مذهبية»، وللمسلمين تسمى «المحاكم الشرعية»، وللمسيحيين يُطلق عليها «المحاكم الكنسية». وفيما يلي عرض لهذه الأنواع.

أ- المحكمة الدينية لليهود «الربانية»: تعمل هذه المحكمة بموجب قانون القضاء في المحاكم الربانية (زواج وطلاق) لسنة 1953[168] (فيما يلي: قانون القضاء في المحاكم الربانية). ويكون التقاضي فيها على درجتين: ابتدائية من خلال المحكمة الربانية اللوائية، واستئنافية من خلال المحكمة الربانية العليا. أمّا تركيبتها

167 اصطلاح «المحاكم الخاصة» المحاكم التي تنشأ على سبيل التخصص، مثل المحكمة الدينية، ومحكمة شؤون العائلة، ومحكمة العمل، كما يشمل المحاكم التي توجد كاستثناء عن أصل من أجل غاية معينة، كالمحاكم العسكرية.

168 نشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 134، 4/ 9/ 1953، ص 165 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/317_003.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

وتعيين القضاة فيها وسير عملها فيتم بموجب قانون القضاة الربانيين لسنة 1955.[169]

١– **تركيبة المحكمة**: عادة، يعقد القضاة اللوائيون جلساتهم في هيئة من ثلاثة قضاة إلاّ إذا تقرر غير ذلك (المادة 8 (هـ) من قانون القضاة الربانيين). ويتمتع القاضي الرباني باستقلالية قضائية، إذ لا سيادة عليه سوى سيادة القانون (المادة 12 من قانون القضاة الربانيين). ويوجد مجلس حاخمين أعلى يقوم بتأهيل القضاة. أمّا شروط التأهيل وترتيباتها، فيقررها وزير الأديان ويوافق عليها المجلس الرباني الأعلى (المادة 3 من قانون القضاة الربانيين). ويُشترط فيمَن يرغب في أن يكون قاضياً ربانياً أن يكون مواطناً في دولة إسرائيل، وإن كان يحمل أكثر من جنسية، عليه أن يتنازل عن الجنسية الأُخرى (المادة 3أ من قانون القضاة الربانيين).

وثمة لجنة لتعيين القضاة الربانيين مكونة من أحد عشر عضواً هم: الحاخامان الأكبران لإسرائيل؛ قاضيان من المحكمة الربانية العليا ينتخبهما قضاة المحكمة ويمارسان هذه الصلاحية مدة ثلاثة أعوام؛ وزير الأديان؛ وزير آخر تنتدبه الحكومة؛ عضوا كنيست ينتخبهما الكنيست بانتخاب سري، ويزاولان هذه الصلاحية ما داما عضوين فيه، وإذا انتهت ولاية الكنيست يواصلان هذا العمل حتى ينتخب الكنيست الجديد عضوين مكانهما؛ محاميان تنتخبهما نقابة المحامين، ومرافِعة ربانية يختارها وزير العدل.[170] ويكون الحاخامان الأكبران في دولة إسرائيل، وأيضاً عدة حاخامين محليين، قضاة بحكم وظائفهم. ويحضر وزير الأديان قرار التعيين، ويوقّعه رئيس الدولة.

169 نشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 179، 25/ 5/ 1955، ص 68 (بالعبرية). يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/ Law01/070_001.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

170 المادة 6 من قانون القضاة الربانيين التي أضيفت بموجب قانون القضاة الربانيين (تعديل رقم 26) لسنة 2013. نُشر التعديل في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 2398، 13/ 6/ 2013، ص 83. يمكن الاطلاع على التعديل في موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/Law_word/ law14/law–2398.pdf؛ اطلع عليه بتاريخ 19/ 8/ 2020. وقد جاء في شرح أسباب التعديل أن النساء يشكلن 50٪ من المتقاضين أمام المحاكم الدينية. وجميع القضاة من الرجال، ولذلك هناك أهمية بأن يُعطى لهن تمثيلاً ملائماً في اللجنة.

لدى الجهاز الديني اليهودي إمكان تأثير كبير في تعيين القضاة الربانيين. فرئيس المحكمة الربانية العليا يكون الحاخام الأكبر لإسرائيل. لذلك توجد روابط بين تدرج المناصب الدينية، وتدرج المناصب القضائية الربانية.

2– **اختصاص المحكمة**: تتمتع المحاكم الربانية بصلاحية مطلقة في قضايا الزواج والطلاق لليهود في إسرائيل، وتطبق القانون التوراتي على هذه القضايا (المادة 1 من قانون القضاء في المحاكم الربانية). وتتضمن صلاحية المحاكم الدعاوى المرافقة لدعاوى الطلاق، كنفقة الزوجة والأولاد. وتناقش المراجع القانونية سباق الصلاحيات بين المحاكم الربانية والمدنية في مسألة النفقة، إذ قد يتوجه الزوج إلى محكمة ربانية ويقدم دعوى طلاق، ويضم مسألة النفقة إلى الدعوى، لأنه يعلم بأن المحكمة الربانية تحكم بنفقة أقل من المحكمة المدنية. والزوجة أيضاً تستطيع رفع دعوى أمام محكمة ربانية أو مدنية في موضوع النفقة، إلاّ إن الزوجات، عادة، يفضلن المحاكم المدنية للسبب المذكور.

تصنف صلاحية المحاكم الربانية في قضايا الزواج والطلاق والأمور المتعلقة بهما بأنها صلاحيات مطلقة. ويوجد نوع آخر من الصلاحيات، وهو صلاحيات مختارة ممنوحة للمرأة، بحيث تستطيع أن تختار بين تفعيل هذه الصلاحية أو عدم تفعيلها. وهنالك نوع ثالث من الصلاحيات، يعترف القانون فيه بصلاحية المحاكم الربانية أن تقوم بتداول الأمر، شرط أن تكون الدعوى متعلقة بأحد الموضوعات المذكورة في المادة 51 من دستور فلسطين لسنة 1922، أو في أمر الإرث الانتدابي، وشرط أن يوافق جميع الأطراف على ذلك.

ب– **المحكمة الدينية الدرزية**: تعمل هذه المحكمة بموجب قانون المحاكم الدينية الدرزية لسنة 1962[171] (فيما يلي: «القانون»). ففي هذه السنة، تكونت أول محكمة

171 نُشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 383، 3/ 1/ 1963، ص 20 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/052_001.htmP؛ جرى الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

دينية خاصة بالدروز، ويكون التقاضي فيها على درجتين: بدائية واستئنافية. وقبل إقامة هذه المحاكم، كان الدروز يتوجهون إلى المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين للنظر في قضايا الزواج والطلاق.[172] وفيما يلي تعريف بتركيبة المحكمة واختصاصها.

١ – **تركيبة المحكمة**: تعقد المحكمة الدينية الدرزية جلساتها في هيئة من ثلاثة قضاة. فإذا تعذر ذلك، يمكن التداول في هيئة ناقصة (المادة 8 من القانون). ويكون مؤهلاً للتعيين كقاض درزي مَن توفرت فيه الشروط التالية: 1) تلقى تأهيلاً ملائماً في المذهب الدرزي؛ 2) يتلاءم سلوكه مع مكانة قاض مذهبي درزي؛ 3) يبلغ من العمر ما لا يقل عن ثلاثين عاماً، وهو متزوج أو كان متزوجاً (المادة 9 من القانون).

ويعيِّن رئيس الدولة القاضي المذهبي الدرزي، وبحسب توصيات لجنة تعيينات تضم تسعة أعضاء هم: رئيس المجلس الديني الدرزي؛[173] رئيس محكمة الاستئناف الدرزية (وإذا كان هو نفسه رئيس المجلس الديني الدرزي، يُستبدل بقاضي مذهب تنتخبه هيئة القضاة مدة ثلاثة أعوام)؛ قاضيان مذهبيان تنتخبهما هيئة القضاة المذهبيين مدة ثلاثة أعوام؛ وزير العدل، ووزير آخر تعيّنه الحكومة؛ عضو

172 سنة 1957، اعترفت حكومة إسرائيل بالطائفة الدرزية، وهذه أول مرة يتم فيها الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة عن سائر المسلمين في فلسطين.

173 أقيم المجلس الديني الدرزي بموجب أنظمة الطوائف الدينية (تنظيمها) (الطائفة الدرزية) لسنة 1995. يمكن الاطلاع على نص الأنظمة على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/999_169.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2020. وبموجب المادة 2 من هذه الأنظمة يتألف المجلس من: 1) ستين رجل دين درزياً، منهم ثلاثون سائساً يزاولون أعمالهم في الخلوات الدرزية، وإذا ارتفع عدد السُوَّاس (جمع سائس) عن ثلاثين، يعيِّن وزير الأديان ثلاثين سائساً من الخلوات ذات عدد المصلين الأكبر، وذلك بعد التشاور مع السواس الذين يزاولون أعمالهم؛ 2) خمسة عشر عضواً هم مرشحو المجالس المحلية الدرزية؛ 3) خمسة عشر عضواً ينتخبهم الوزير بعد تشاور مع المجالس المحلية والسواس الفاعلين. وللمجلس الدرزي الصلاحيات التالية: معالجة جميع القضايا الدينية؛ تمثيل الطائفة الدرزية في القضايا الدينية أمام سلطات الدولة ومؤسساتها المتعددة؛ القيام بتعليم الدين وبفعاليات أُخرى؛ تطوير الأماكن المقدسة وإدارتها؛ إقامة مؤسسات دينية، ومبان دينية ومبان جماهيرية ذات طابع ديني. ومن المهم ذكره أنه كي يكون الدرزي مؤهلاً ليصبح عضواً في المجلس، عليه أن يكون مواطناً إسرائيلياً ومقيماً بشكل دائم بإسرائيل. هذا الطلب يُخرج الدروز السوريين من الجولان المحتل عن أهليتهم لمثل هذا التعيين، بسبب رفضهم قبول الجنسية الإسرائيلية.

كنيست درزي ينتخبه الكنيست بانتخابات سرية، ويمارس صلاحياته ما دام بقي عضواً فيه. وإذا لم يكن في الكنيست أي عضو درزي، يتم استبداله بشخصية درزية أُخرى ينتخبها الكنيست بانتخابات سرية، وتمارس صلاحياتها ما دام الكنيست لم ينتخب شخصية أُخرى (المادتان 9–10 من القانون).

2 – **اختصاص المحكمة**: للمحكمة الدينية الدرزية صلاحية مطلقة للنظر في قضايا الزواج والطلاق للدروز (المادة 4 من القانون). وصيغة صلاحيات هذه المحكمة شبيهة بصيغة صلاحيات المحاكم الربانية. كما أن المشرع منح هذه المحكمة صلاحية متوازية مع المحاكم المدنية في الموضوعات المذكورة في المادة 51 من دستور فلسطين وفي قانون الإرث. وتُمنح المحكمة الصلاحية في هذه الحالة إذا عبّرت الأطراف المتنازعة كلها عن موافقتها على مثل هذا التخويل (المادة 5 من القانون).

جـ– المحكمة الدينية للمسلمين (المحكمة الشرعية الإسلامية): في قضايا الأحوال الشخصية، حافظت إسرائيل على الوضع الذي كان قائماً في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وذلك من ناحية الإبقاء على المحاكم الشرعية الإسلامية لتنظر في قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالمسلمين، ومن ناحية استمرارية العمل بقانون العائلة العثماني لسنة 1917. ويتم التقاضي في المحاكم الشرعية الإسلامية على درجتين: إذ توجد محاكم تنظر في القضية أول مرة، ومحاكم تنظر في القضية بصفتها محكمة استئناف، وقرارها يُعتبر نهائياً. وتُعقد المحكمة الشرعية بدرجتها الأولى بقاضٍ واحد. أمّا محكمة الاستئناف الشرعية فتعقد بثلاثة قضاة وإذا كان عدد قضاة المحكمة أقل من ثلاثة أو لم يستطع أحدهم الانضمام، فيمكن أن تُعقد بقاضيين.[174] وقضاة هذه المحاكم هم مواطنون إسرائيليون من المسلمين العرب

174 المادة 6أ من قانون القضاة الشرعيين لسنة 1961، وتتناول تركيبة محكمة الاستئناف؛ نُشر القانون في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 339، 31/ 5/ 1961، ص 118 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/055_241.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

الذيـن تتوفـر فيهـم الشـروط التالية : يحمل شـهادة جامعية فـي الشـريعة أو التعاليم الإسـلامية من إحدى الجامعات أو المؤسسـات المعترف بها؛ يتلاءم سلوكه ومكانة قـاضٍ شـرعي؛ عمره ثلاثون عاماً على الأقل؛ اجتـاز امتحاناً خطياً تعيّنه لجنة فحص برئاسـة رئيس محكمة الاسـتئناف، وعضوية عضو كنيسـت مسـلم، وعضو آخر كان قاضيـاً شـرعياً أو يزاول مهنـة المحاماة.[175] وتعيِّنهم لجنـة تعيين خاصة تتكون من تسعة أعضاء هم: رئيس محكمة الاستئناف الشرعية؛ قاضٍ شرعي آخر؛ وزير العدل؛ وزيـر آخـر؛ ثلاثة أعضاء كنيسـت، اثنان منهم على الأقل مسـلمان؛ ممثلان عن نقابة المحامين، واحد منهم مسلم. واللجنة برئاسة وزير العدل.[176]

وحتـى صـدور التعديـل رقم 5 على قانون محكمة شـؤون العائلة في 5 تشـرين الثانـي/ نوفمبـر 2001، كان اختصاص المحاكم الشـرعية الإسـلامية يشـمل جميع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية: الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والوصاية، إضافـة إلـى صلاحيتهـا في النظـر في قضايـا الإرث والوصايـا إذا وافقـت الأطراف علـى ذلك. لكـن التعديل المذكور قلـص صلاحياتها، بحيث أصبحـت تقتصر على قضايـا الزواج والطلاق فقط. أمّا باقـي القضايا، كالنفقة والحضانة، فأصبحت ضمن اختصاص محكمة شؤون العائلة.[177]

وإضافـة إلـى التعديل رقم 5 لقانون محكمة شـؤون العائلة، ثمـة قوانين أُخرى تهـدف إلـى تقليـص صلاحيـات المحاكـم الدينية بصـورة عامة، وضمنهـا المحاكم الشرعية الإسلامية. فقانون سن الزواج، وقانون الإرث، وقانون الأسماء مثلاً، نقلت صلاحيات النظر فيها إلى المحاكم المدنية. وعلى الرغم من هذا التوجه فإن المحاكم الشـرعية ما زالت تتمتع بصلاحيات واسـعة ومطلقة أيضاً، أي أنها هي فقط تسـتطيع

175 المادة 2 من قانون القضاة الشرعيين.

176 المادة 4 من قانون القضاة الشرعيين لسنة 1961.

177 نصّ التعديل رقم 5 الوارد في قانون شؤون العائلة على أن تكون محكمة شؤون العائلة مؤهلة لبتّ دعاوى عائلية في الموضوعات التي تقرر أن تكون تحت صلاحية مطلقة في المادة 52 أو المادة 54 من دستور فلسطين (1922/ 1947)، ما عدا قضايا الزواج والطلاق.

الجزم بشأن القضايا التي ذكرها قانون أصول المحاكمات الشرعية.

د- المحاكم الدينية للمسيحيين (المحاكم الكنسية): لكل طائفة مسيحية معترف بها في إسرائيل محكمة خاصة بها. ويعيّن الرؤساء الروحيون لهذه الطوائف قضاة المحاكم الكنسية.[178] وقد حُدد اختصاص هذه المحاكم في مرسوم دستور فلسطين لسنة 1922 ليشمل قضايا الزواج والطلاق والنفقة، إضافة إلى قضايا الإرث والوصايا إذا وافقت الأطراف على ذلك،[179] وفي حال عدم الموافقة يتم الذهاب إلى محكمة شؤون العائلة. وقد قلص التعديل رقم 5 لقانون شؤون العائلة صلاحيتها، لتقتصر فقط على مسائل الزواج والطلاق.

(2) محكمة شؤون العائلة

بناء على قانون محكمة شؤون العائلة لسنة 1995،[180] تم إنشاء محكمة مدنية تختص بالنظر في مسائل معينة تتعلق بالأحوال الشخصية من خلال انتزاع بعض صلاحيات المحاكم الدينية وبالنظر في قضايا مدنية بين أفراد العائلة. وخول القانون وزير العدل بتأهيل محكمة صلح لتُعقد كمحكمة شؤون عائلة والنظر في قضايا العائلة،[181] وبتعيين قضاة محكمة شؤون العائلة من قضاة محكمة الصلح بتوصية من رئيس المحكمة العليا.[182] ويصلح أن يكون قاضياً في محكمة شؤون العائلة مَن هو صاحب معرفة وتجربة مهنية في هذا المجال.[183]

وفيما يلي تعريف بالأسباب التي أدت إلى إنشائها، وتعريف باختصاصها :

أ- أسباب تأسيس المحكمة: دفعت المشكلات التالية التي كانت تعتري النظام

---

178 شقور، مصدر سبق ذكره، ص 26.

179 المادة 54 من مرسوم دستور فلسطين لسنة 1922.

180 نُشر القانون في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 1537، 7/ 8/ 1995، ص 393 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/072_009.htmP اطلع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2020.

181 المادة 2(أ) من قانون محكمة شؤون العائلة.

182 المادة 2(ب) من قانون محكمة شؤون العائلة.

183 المادة 2(ج) من قانون محكمة شؤون العائلة.

القديم (بحسب وصف القاضيين دان أربل ويهوشواع غيفمن)[184] إلى تأسيس محكمة شؤون العائلة:

- انشغال عدد كبير من القضاة في دعاوى نابعة من خلاف عائلي واحد.
- ارتفاع التكلفة المالية للدعاوى، ومماطلة في الدعاوى نتيجة كثرة القضايا وكثرة الجلسات في المحاكم، والتي يتم تداولها أمام هيئات قضائية متعددة.
- الحلول التي وفرتها المحاكم لم تكن شاملة، وإنما جزئية.
- التأثير المدمر لطول مدة المحاكمات في الزوجين وأولادهما.
- الكفاءة المتدنية للمحامين في الخلافات العائلية.
- جباية رسوم عالية في المحاكم في عمليات توزيع الأملاك بين الزوجين، وذلك وفقاً لمعايير معقدة وغير معروفة للأطراف.
- عدم واقعية ما يتطلبه قانون أصول المحاكمات من أدلة صارمة بالنسبة إلى الخلافات الزوجية.
- انتهاك الحياة الشخصية للمتخاصمين، فقضايا الطلاق مفتوحة أمام الجمهور، كما أنها تُنشر في وسائل الإعلام، الأمر الذي يضر بأبناء الزوجين.
- نقص الوسائل الحديثة لحل مشكلات الزوجين.
- صعوبات في تنفيذ الحكم القضائي النهائي.

ب- **اختصاص المحكمة**: لمحكمة شؤون العائلة صلاحية بتّ الخلافات العائلية. وقد تضمن القانون الجديد تعريفاً بالأحوال الشخصية أوسع من الذي كان في فترة الانتداب.[185] فقد نص القانون على ثلاثة أنواع من الصلاحيات:[186]

---

184 دان أربل ويهوشواع غيفمن، «قانون محكمة شؤون العائلة، 1995»، «هبركليت»، المجلد 43، العدد 3 (1997)، ص 432.

185 المصدر نفسه.

186 المادة 3 من قانون محكمة شؤون العائلة تحدد صلاحية المحكمة. أمّا تعريف «شؤون العائلة» فتعرفها المادة 1 من القانون.

• صلاحيات في قضايا الأحوال الشخصية كما ورد تعريفها في مرسوم دستور فلسطين لسنة 1922، بما في ذلك دعاوى النفقة والسكن وتوثيق أبوة أو أمومة، والدعاوى المتعلقة بإعادة طفل مخطوف، باستثناء إدارة أملاك أشخاص مفقودين. وقد أضيفت هذه الصلاحيات إلى صلاحية المحكمة بموجب قانون محكمة شؤون العائلة (تعديل رقم 5) لسنة 2001،[187] الذي أضاف المادة 3 (ب1). وهكذا لم تبقَ للمحاكم الدينية للطوائف المتعددة صلاحية خاصة سوى بتّ قضايا الطلاق والزواج بين زوجين من الطائفة نفسها.

• صلاحيات في قضايا مدنية بين أفراد العائلة. ويعرّف القانون أفراد العائلة كما يلي: زوج/زوجة (يشمل أزواج غير متزوجين)؛ ابن (يشمل ابن الزوج أو الزوجة)؛ أهل (يشمل أهل الزوجين وإخوة الزوجين).

• صلاحيات في قضايا محددة بموجب قوانين معينة: قانون جيل الزواج لسنة 1950، وقانون الأسماء لسنة 1956، وقانون الإرث لسنة 1965، وقانون القضاء في موضوعات فسخ الزواج (حالات خاصة) لسنة 1969، وقانون العلاقات المالية بين الزوجين لسنة 1973، وقانون تبنّي أطفال لسنة 1981، وقانون منع العنف في العائلة لسنة 1991، وقانون اتفاقيات لحمل الأجنة (تصديق الاتفاقية ومكانة الطفل) لسنة 1996.

وتنفذ إجراءات موازنة الموارد بين الزوجين، أو إجراءات توزيع الأملاك بينهما، أو في دعوى متعلقة بقاصر – عدا دعاوى متعلقة بأملاك قاصر– بالتوافق مع قرار محكمة شؤون العائلة، وتحت رقابتها، إلاّ إذا أمر القاضي بأن يتم التنفيذ بحسب الطرق الاعتيادية في دوائر تنفيذ الأحكام القضائية.

وتوجد تسهيلات في الإجراءات المتبعة أمام هذه المحكمة، إذ تعفي من القيود

187 نُشر في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم») رقم 1810، 14/ 11/ 2001 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على التعديل على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/Law_word/law14/LAW–1810.pdf؛ اطلع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2020.

المعروفة في أصول المحاكمات وعلى صعيد الأدلة إن لم تُقرر المحكمة غير ذلك. فهي مطالبة بأن تتصرف في الطرق التي تحقق القانون والعدل بالشكل الأمثل. وبالإضافة إلى ذلك فإنها مخولة أن تسمع شهادة القاصر من دون حضور أي شخص، أو في حضور الأشخاص الذين تسمح لهم المحكمة، وهي مخولة أيضاً أن توقف سماع شهادة قاصر أو أن تمنع استجوابه إذا رأت أن ضرراً ربما يحدث نتيجة هذا الاستجواب.[188]

وقد طرح مناشيه شوا،[189] المختص بقوانين العائلة، تبريرات موضوعية ضد التعديل رقم 5 لقانون محاكم شؤون العائلة. وفي رأيه، فإن التعديل يسبب سباق صلاحيات بين المحاكم الدينية والمحاكم المدنية بشأن قضايا النفقة. فكل جانب سيرغب في استباق الجانب الآخر في رفع الدعوى. والزوج سيفضل التوجه إلى محكمة دينية باعتبارها تحكم بنفقة أقل، والزوجة ستفضل المحاكم المدنية لأنها تتوقع أنها ستراعي مصالحها. وسباق الصلاحيات هذا سيؤدي إلى تطويل المداولات، لأن محاكم متعددة ستناقش موضوعات تتعلق بأصول المحاكمات والصلاحيات بدلاً من القضايا الجوهرية. وهذا السباق يؤدي إلى رفع تكلفة الدعاوى، ثم ترجيح كفة الطرف الأقوى في ربح الدعوى باعتباره يمتلك الموارد المالية التي تمكنه من مواجهة الطرف الآخر. وسيخلق سباق الصلاحيات جواً من الشك بين الزوجين، وبدلاً من أن يطمح الجهاز القضائي إلى تحقيق الهدوء العائلي، سيسبب توترات وفرقة بين الزوجين نتيجة تخوف كل طرف من أن يقوم الطرف الآخر بتقديم دعوى ضده.

وعلى الرغم مما ساقه ويسوقه المعترضون على توسيع صلاحيات محكمة شؤون العائلة على حساب المحاكم الدينية من ادعاءات لصبغها بالسلبية، فإنهم

---

188 المادة 8 من قانون محكمة شؤون العائلة.

189 مناشيه شوا، «مشروع قانون محاكم شؤون العائلة (تعديل رقم 4) (مساواة صلاحيات القضاء) 1998، نعمة أم نقمة على النساء المسلمات والمسيحيات»، «هبركليت»، المجلد 44، العدد 1 (1998/ 1999)، ص358. عندما كتب شوا مقالته عن مشروع القانون المعدَّل كان التعديل يحمل الرقم 4، لكنه حمل الرقم 5 لدى إقراره في الكنيست.

يغفِلون أمراً مهماً إيجابياً وهو أن قانون محكمة شؤون العائلة بتعديلاته قد فتح أمام المرأة بصورة عامة والعربية بصورة خاصة مجالاً وجواً أكثر حرية من ذلك المتاح في المحاكم الدينية على أنواعها، ووفر لها إمكاناً معقولاً للحصول على مساواة غير مضمونة في المحاكم الدينية، وخصوصاً فيما يتعلق بحضانة الأطفال والميراث. وحتى عندما تضطر المحكمة إلى معرفة القانون الديني الخاص بكل طائفة في موضوعات معينة تثار في القضية المطروحة أمامها، فيمكنها التغلب على النقص في المعرفة والاطلاع على جوهر القانون الديني ذي العلاقة، بواسطة رأي خبير يمكنها تعيينه لهذا الغرض. وعليه، ليس هناك أساس متين للادعاء أن عدم إلمام القضاة باللغات التي كتبت بها المراجع القانونية الأصلية (معوقات اللغة)، وصعوبة الإلمام بالمسائل الدينية، تجعل من الصعب على القضاة المدنيين إصدار أحكام صحيحة. ونذكر بأن قرارات محكمة العائلة خاضعة للاستئناف، وفي حال حدوث خطأ قضائي، أو خروج عن الصلاحية، يمكن التوجه إلى محكمة العدل العليا.

(3) محكمة العمل

في ضوء أهمية قوانين العمل وخصوصيتها، ارتأى المشرع أن يقيم محكمة متخصصة في هذا المجال. وقد قيل عن هذه الأهمية ما يلي: «الفرع المسمى قوانين العمل هو فرع جديد نسبياً في جهازنا القضائي، وهو مبني على مبادئ اجتماعية واقتصادية خاصة به، تكونت وفُسِّرت من داخل واقعنا المميز. وهذا الفرع بحاجة إلى جهاز قضائي خاص به، من أجل تجسيد الخبرة العملية والقضائية التي تراكمت حتى اليوم الحاضر، ولتفسير قوانين العمل القائمة والمستقبلية.»[190] وتعمل محكمة العمل بموجب قانون محكمة العمل لسنة 1969،[191] ويكون التقاضي فيها على

190 مشروع قانون 748 (1968)، ص 24.

191 نُشر القانون في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 553، 27/ 3/ 1969، ص 70 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/042_001.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 11/ 8/ 2020.

درجتيـن: محكمـة لوائية للدرجة الأولـى، ومحكمة قطرية للاسـتئناف،[192] ولعدد مـن القضايـا يحددهـا القانون. ويعيِّن رئيـس الدولة القضاة فـي المحكمتين القطرية واللوائيـة، بنـاء على توصيـة من لجنة تعيين القضاة التي تعمل بموجب المادة 4 (ب) مـن قانون أسـاس: القضاء، ويرأسـها وزير العدل.[193] وفيما يلـي تعريف بمحكمة العمل من ناحية تركيبتها ومن ناحية اختصاصها.

أ- تركيبـة المحكمـة: تتألـف المحكمـة اللوائيـة من قضـاة محترفيـن وممثلي جمهـور. وتعقـد المحكمـة جلسـاتها بطاقم يتألف مـن قاضٍ محتـرف وممثلين عن الجمهـور همـا: ممثـل عـن العمـال، وممثل عن أصحـاب العمل.[194] والشـخص المؤهـل لتعيينـه قاضياً في المحكمة المركزية بموجب قانون المحاكم، يكون مؤهلاً للتعييـن فـي محاكـم العمل.[195] ويُشـترط فيـه أن يكـون ذا خبرة في مجـال العمل والعمـال، أو بالبحـث والتدريس في مجالات القضـاء أو القانون أو الاقتصاد، أو أن يكـون عضـواً فـي نقابة المحامين وعمـل في مجال القانون، أو فـي خدمة الدولة في مجـال قضائي مدة خمسـة أعوام على الأقل. أمّا ممثـلا العمال وأصحاب العمل في المحكمـة، فيعيَّنـان مدة ثلاث سـنوات قابلـة للتجديد، وذلك بعد التشـاور مع نقابة العمـال ونقابـة أصحـاب العمل، وبموجب توصيـات منهما. وبعـد التعيين لا يجوز أن يرتبـط القاضـي وممثلا الجمهور بأي منظمة تمثل العمال أو أصحاب العمل، ولا سلطة عليهم إلاّ سلطة القانون والضمير. وتُعقد المحكمة برئاسة القاضي المحترف، الذي يحق له أن يقضي أحياناً بمفرده.[196]

وتتألـف المحكمة القطرية من قضـاة محترفين ومن ممثلي جمهور يتم تعيينهم وفـق الطريقـة التي يُعين فيها قضـاة المحاكم اللوائية. وتعقـد محكمة العمل القطرية

192 المادة1 من قانون محكمة العمل.

193 المادة 4 من قانون محكمة العمل

194 المادة 2 من قانون محكمة العمل.

195 المادة 3 من قانون محكمة العمل.

196 المادة 18 من قانون محكمة العمل.

جلساتها بخمسة أعضاء: ثلاثة قضاة وممثلَيْن عن الجمهور. لكن لرئيس المحكمة أو نائبه صلاحية توسيع الطاقم بحيث يجلس فيه عدد أكبر من القضاة وممثلين عن الجمهور، أو أربعة ممثلين عن الجمهور وهم: ممثلان عن العمال وممثلان عن أصحاب العمل إذا رأى أن أهمية أو صعوبة مسألة قانونية مطروحة أو ما ربما تثيره من تجديد، يتطلب ذلك.[197] وعندما تُعقد المحكمة للاستماع إلى استئناف قرار محكمة العمل اللوائية، فهي تتكون من ثلاثة قضاة محترفين. أمّا عندما تُعقد لسماع قضايا بين أطراف في اتفاق عمل جماعي بشأن مفعوله أو تفسيره أو تنفيذه أو الإخلال به، فتتألف من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم قضاة محترفون.[198]

ب– اختصاص المحكمة

1– اختصاص محكمة العمل اللوائية:[199] لهذه المحكمة صلاحية مطلقة لسماع الدعاوى بين العامل أو مَن يحل محله، وبين صاحب العمل أو مَن يحل محله، وذلك في كل ما يتصل بعلاقات العمل وشروطه، باستثناء الدعاوى بحسب أمر الأضرار (صيغة جديدة). كما للمحكمة صلاحية النظر في دعاوى نزاعات العمل والإضرابات، وفي دعاوى مَن يحق لهم أن يكونوا أطرافاً في اتفاق عمل جماعي خصوصي كمفهومه في قانون الاتفاقات الجماعية لسنة 1957 (قانون الاتفاقات الجماعية)، وفيما يتعلق بسريان مفعول هذا الاتفاق أو تفسيره أو تنفيذه أو الإخلال به، أو أي ترتيب جماعي آخر. وللمحكمة أيضاً صلاحية النظر في دعاوى العمال وأصحاب العمل ضد صناديق التوفير والتقاعد العمالية، وبالعكس، وفي دعاوى المخصصات الناجمة عن علاقات عامل برب عمل بحسب قانون التأمين الوطني والقوانين الأُخرى. كما يحق لها أن تفرض عقوبات على من يخالف قوانين العمل.

197 المادة 20 (أ) من قانون محكمة العمل.

198 المادة 20 (أ1) من قانون محكمة العمل.

199 المادة 24 من قانون محكمة العمل.

2- **اختصاص محكمة العمل القطرية:**[200] لمحكمة العمل القطرية صلاحية مطلقة في سماع القضايا الناشئة بين مَن يحق لهم أن يكونوا أطرافاً في اتفاقات عمل جماعية عامة، وذلك في موضوعات تتعلق بسريان مفعولها، وتفسيرها، وتنفيذها أو نقضها، أو بتنظيم عمل وكل ما يتفرع منه بشأن سريان مفعوله أو تفسيره أو تنفيذه أو انتهاك لكل تشريع آخر. كما تنظر في الدعاوى بين منظمة عمالية وأُخرى، وذلك إذا انبثقت الدعاوى من قضايا تتعلق بعلاقات العمل. وإضافة إلى ما سبق، للمحكمة صلاحية النظر في الاستئنافات المرفوعة إليها بشأن قرارات محكمة العمل اللوائية. ويجدر هنا التذكير بأن محكمة العدل العليا أخضعت محكمة العمل القطرية بالتدريج لرقابتها.[201]

(4) المحاكم العسكرية

تعمل هذه المحاكم، بصورة عامة، بموجب قانون القضاء العسكري لسنة 1955.[202] وتوجد عدة أنواع منها في إسرائيل: لوائية؛ بحرية؛ خاصة؛ ميدانية؛ لقوانين السير.[203] ويتم استئناف قرارات جميع هذه المحاكم في محكمة الاستئناف العسكرية. وفيما يلي تعريف بهذه المحاكم من ناحية تركيبتها واختصاصها. وكان هناك محكمة عسكرية عملت حتى بداية القرن الحالي بموجب أنظمة (الدفاع) الطوارئ لسنة 1945.

أ- **تركيبة المحكمة:** تُعقد المحاكم العسكرية من الدرجة الأولى في هيئة مكونة من ثلاثة قضاة،[204] وفي قضايا السير وعند النظر في مخالفات، مثل التهرب من الخدمة العسكرية أو حيازة سموم، تُعقد بقاضٍ منفرد.[205] أمّا محكمة

200 المادة 25 من قانون محكمة العمل.

201 اانظر الحواشي 150-157.

202 نُشر القانون في مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»)، رقم 189، 20/ 7/ 1955 (بالعبرية)؛ يمكن الاطلاع على نص القانون وتعديلاته على موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/p199_078.htm؛ اطلع عليه بتاريخ 11/ 8/ 2020.

203 المادة 183 من قانون القضاء العسكري.

204 المادة 201 من قانون القضاء العسكري.

205 المادة 203 من قانون القضاء العسكري.

الاستئناف العسكرية فتُعقد في هيئة من ثلاثة،[206] وفي حالة خاصة من خمسة قضاة.[207] ويُشترط في القاضي العسكري أن يكون ضابطاً في الجيش الإسرائيلي، وأن يكون عمل في المجال القانوني مدة خمسة سنوات لمن يُعيَّن في محكمة لوائية، وسبع سنوات لمَن يُعيَّن في محكمة الاستئناف العسكرية. ويجري انتخاب القضاة العسكريين من لجنة خاصة،[208] ويعيّنهم رسمياً رئيس الدولة.[209] ولكل محكمة عسكرية رئيس ونائب رئيس يعينهما وزير الدفاع. وبعكس المحاكم العادية، فإن مدة خدمة القضاة العسكريين محددة زمنياً وليست مدى الحياة.

ب- اختصاص المحكمة: يمكن تصنيف اختصاص المحاكم بحسب الأشخاص الذين تتم محاكمتهم وهم: أفراد الجيش، أو المدنيون.

١- اختصاص المحكمة بقضايا الجيش: تعمل المحاكم العسكرية الخاصة بأفراد الجيش بموجب قانون القضاء العسكري لسنة 1955 وقانون العقوبات العام. وصلاحياتها محصورة في مقاضاة أفراد الجيش الذين هم في الخدمة الفعلية أو في الاحتياط، وذلك بشأن المخالفات التي يرتكبونها ضد أنظمة الجيش وقوانينه وتعليماته، وفي قضايا أُخرى مع أنها غير عسكرية. كما تسري صلاحيات هذه المحكمة على كل مَن تسلم من الجيش سلاحاً ليستخدمه في مهمة أُوكلت إليه، وعلى كل مَن هو في حماية الجيش، أو يعمل في الجيش أو في المصانع العسكرية أو مبعوث من الجيش، وعلى أسرى الحرب. ولهذه المحاكم صلاحية فرض عقوبات منوعة، مثل: التوبيخ؛ الغرامة؛ الحبس؛ الطرد من الجيش؛ خفض الرتبة؛ دفع تعويضات؛ سحب أو منع رخصة السوق، ولها أيضاً صلاحية فرض عقوبة السجن المؤبد.[210]

---

206 المادة 214 من قانون القضاء العسكري.

207 المادة 215 من قانون القضاء العسكري.

208 المادة 187 من قانون القضاء العسكري.

209 المادة 186 من قانون القضاء العسكري.

210 المواد 21 و22 و27 من قانون القضاء العسكري؛ شقور، مصدر سبق ذكره، ص 27–28.

2- **اختصاص المحكمة بقضايا المدنيين:**[211] عملت في مدينة اللد محكمة عسكرية اختصت بمحاكمة المدنيين من الفلسطينيين ممن يتمتعون بحق الإقامة أو المواطنة الإسرائيلية بتهمة ارتكاب مخالفات ضد أمن الدولة. وعلى الرغم من أن هذه المحكمة تبعت إدارياً إلى وحدة المحاكم العسكرية التي تحاكم الجنود الإسرائيليين فقط لا المدنيين، فإنها أقيمت بموجب أنظمة الدفاع (الطوارئ) التي سنت في عهد الانتداب البريطاني سنة 1945 للهدف المحدد المذكور أعلاه. وبناء عليه، لهذه المحكمة صلاحية فرض عقوبات الحبس المؤبد والإعدام. ويحق للمتهم أمام هذه المحاكم أن يوكل محامياً مدنياً. وللمحكمة صلاحية الاعتقال والإفراج بكفالة، ويجب أن تصدر قراراتها بالإجماع، وقد توقف عملها سنة 2000.[212]

أمّا المدنيون الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فيحاكمون بتهمة ارتكاب «مخالفات أمنية» في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967 أمام محاكم عسكرية أقيمت بموجب الأمر العسكري بشأن التعليمات الأمنية (رقم 378) لسنة 1970،[213] وعملت داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. وما زالت هذه المحاكم تعمل اليوم بدرجتين: أولى واستئناف في المناطق الواقعة خارج نطاق السلطة الفلسطينية وولايتها. وينظم عملها وتركيبتها وصلاحياتها اليوم الأمر العسكري بشأن التعليمات الأمنية (نص مدمج) (يهودا والسامرة) (1651) لسنة 2009[214] والذي استبدل الأمر رقم 378 لسنة 1970.

---

211 شقور، مصدر سبق ذكره، ص 28–29.

212 مناحم فنكلشتاين، «القضاء في زمن القتال»، «مشباط فتسفاه»، العدد 16 (2002)، ص 15 – 21؛ يمكن الاطلاع على المقالة في موقع: https://www.aka.idf.il/SIP_STORAGE/FILES/2/59652.pdf؛ اطلع عليه بتاريخ 14/ 8/ 2020.

213 شقور، مصدر سبق ذكره، ص 20.

214 نُشر الأمر في مجموعة التشريعات العسكرية («كوبتس همنشريم») رقم 234، كانون الأول/ ديسمبر 2009، ص 5902 (بالعبرية). وبدأ العمل وفق النص المدمج بتاريخ 2/ 5/ 2020؛ يمكن الاطلاع على الأمر رقم 1651 في موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/law65/666_027.htm اطلع عليه بتاريخ 14/ 8/ 2020.

(5) محكمة السير

تختص بالنظر في قضايا حددتها المادة 25 من أمر قانون السير (نص مجدد) لسنة 1961[215] وتشمل: مخالفات سير؛ مخالفات محددة في قانون تأمين المركبات لسنة 1970؛ مخالفات لقانون مراقبة المواد الاستهلاكية والخدمات لسنة 1957 المتعلقة بالسير وبالمركبات؛ مخالفات لقانون معدل لقانون العقوبات (استعمال مركبة من دون إذن) لسنة 1964؛ مخالفات لقانون منع المكارِه الصحية لسنة 1961 والمتعلقة بالمركبات؛ مخالفة المادة 304 من قانون العقوبات (التسبب بموت إنسان نتيجة الإهمال) إذا ارتُكبت خلال استعمال مركبة؛ مخالفات لقانون خدمات النقل لسنة 1997؛ مخالفة للمادة 23 (ب) (5) من قانون السياقة الرياضية لسنة 2005 (سباق في مسار غير معد للسباق)؛ مخالفات لقانون الهواء النقي لسنة 2008 إذا كانت تتعلق بمركبة؛ مخالفات لقانون ترخيص خدمات ومهن في فرع المركبات لسنة 2016.

وكل مَن هو مؤهل لإشغال منصب قاضي محكمة صلح بموجب المادة 4 من قانون المحاكم، يمكن تعيينه لمنصب قاضي سير.[216] وتسري على تعيين قاضي السير وعلى منصبه جميع التعليمات المنصوصة في قانون المحاكم والمتعلقة بتعيين ومنصب قاضي محكمة الصلح.[217] ومحكمة السير هي الدرجة الأولى وتُعقد بقاضٍ واحد، كما تنظر في استئنافات على قرار ضابط شرطة السير بسحب رخصة سائق مركبة إدارياً. وتنظر المحكمة المركزية في الاستئنافات المرفوعة على قرارات محكمة السير وتُعقد بقاضٍ واحد.[218]

---

215 يمكن الاطلاع على نص قانون السير وتعديلاته في موقع «نيبو»: https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/P230_001.htm#Seif22؛ اطلع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2020.

216 المادة 26 (أ) من قانون السير.

217 المادة 26 (د) من قانون السير.

218 المادة 37 (ب) (4) من قانون المحاكم.

خاتمة

تبيّن هذه الدراسة أن لكل من النظام الدستوري والقانوني والقضائي في إسرائيل تعقيداته الخاصة به. والتعقيد في النظام الدستوري ليس ناجماً عن غياب وثيقة دستورية مكتوبة، وإنما عن تبنّي مبادئ دستورية متناقضة مستقاة من إعلان قيام الدولة (إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية)، ومن قوانين أساس ذات مكانة دستورية. إذ كيف يمكن توفر الديمقراطية بمفهومها العالمي المتعارف عليه إذا كان يُشترط في تطبيقها إقرانها بمبدأ «يهودية الدولة»؟ وازداد الوضع الدستوري تعقيداً والسؤال حدة بعد سن قانون أساس: إسرائيل– الدولة القومية للشعب اليهودي سنة 2018 الذي أسقط من نصه ذكر قيمة «ديمقراطية»، ولم يشر إلى «إعلان الدولة» ومبدأ المساواة من قريب أو من بعيد وتعامل مع مواطني الدول العرب كأغراب في وطنهم، فقصر حق تقرير المصير على الشعب اليهودي، وجعل «الاستيطان اليهودي» هدفاً قومياً، وألغى المكانة الرسمية للغة العربية.

ويتعلق التعقيد الظاهر في النظام القانوني بكونه نظاماً مختلطاً؛ روماني – جرماني وأنغلو – سكسوني. فالتشريع في إسرائيل متأثر بالنظام الروماني – جرماني لناحية إعطاء عملية التقنين أهمية من جهة، ومتأثر بالنظام الأنغلو – سكسوني لناحية إعطاء السوابق القضائية أهمية من جهة أُخرى. غير أنه لا يمكن القول إن لهذا النوع من التعقيد أثراً سلبياً في النظام بمجمله في الدولة.

أمّا التعقيد في النظام القضائي، فهو ناجم عن ذلك الموجود في النظام الدستوري لا عن هيكلية المحاكم أو اختصاصها. فالتقاضي في جميع أنواع المحاكم، بما في ذلك اختصاصها الإداري، يتم على درجتين، الأمر الذي يوفر أرضية معقولة لتحقيق العدالة فيما يتعلق بمواطني الدولة اليهود. وعلى الرغم من سعي محكمة العدل العليا لفرض سيطرتها على سائر المحاكم، فإن هذا التدخل يبقى محكوماً بإطار تحقيق العدالة. هذا الوصف لا ينطبق على الفلسطينيين الذين يرفعون التماساتهم ضد

سلطة الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967، إذ لم يجد الملتمسون في معظم القضايا العدالة المتوخاة، وتبيّن أن المحكمة منحت الشرعية لتصرف سلطة الاحتلال أكثر مما كانت أداة لحماية حقوق الإنسان المنصوص عليه في القانون الدولي بصورة عامة وفي أحكام الاحتلال بصورة خاصة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل». الموقع الرسمي:
- https://www.arabic.acri.org.il/post/___46
- الخوري، شحادة ونيقولا الخوري. «إيجاز تاريخ الكنيسة المقدسية الأرثوذكسية». القدس: بيت المقدس، 1925.
- شقور، أنيس. «النظام القانوني». في: صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، «دليل إسرائيل العام». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 1997.
- «عدالة» – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. الموقع الرسمي: https://www.adalah.org/ar/content/view/9575

ثانياً: باللغة العبرية

- أبو رمضان، موسى. «تطورات أخيرة بشأن حضانة الأطفال في المحاكم الشرعية»، «مشفحاه بمشفاط»، العدد 2 (2009)، يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي:

https://mishpat.ac.il/wp-content/uploads/2019/03/%D7%-9E%D7%95%D7%A1%D7%94-%D7%90%D7%91%D7%95-%D7%A8%D7%9E%D7%93%D7%90%D7%9F-%D7%94%D7%AA%D7%A4%D7%AA%D7%97%D7%95%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%90%D7%97%D7%A8%D7%95%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%90%D7%97%D7%96%D7%A7%D7%AA-%D7%99%D7%9C%D7%93%D7%99%D7%9D-%D7-%91%D7%91%D7%AA%D7%99-%D7%94%D7%93%D7%99%D7%9F-%D7%94%D7%A9%D7%A8%D7%A2%D7%99%D7%99%D7%9D.pdf

- أربل، دان ويهوشواع غيفمن. «قانون محكمة شؤون العائلة، 1995». «هبركليت»، المجلد 43، العدد 3 (1997).
- أرياَف–فريرا، روعي. «مقالة المستشار القضائي شمغار عن القانون الساري في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وزارة العدل، مشروع جذور في القانون، 25/ 3/ 2019». نُشر على موقع وزارة العدل بتاريخ 25/ 3/ 2019: https://www.gov.il/he/Departments/publications/reports/roots_1971؛ (دخول بتاريخ 19/ 8/ 2020).
- ألموغ، شولاميت. «قانون أساس: حرية الامتهان، وكرامة الإنسان وحريته». «مشباط وممشال»، المجلد الأول (1992/ 1993).
- براك، أهرون. «نقد قضائي ومسؤولية رسمية: مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية». «هبركليت»، المجلد 38، العدد 1 (1988).
- ______. «تعديل غير دستوري للدستور». كتاب باخ. القدس، 1991، ص 361.
- ______. «تفسير قانوني: تفسير دستوري». المجلد الثالث. القدس: نبو للنشر، 1994.
- ______. «قانون الوكلاء». المجلد الأول. القدس: نبو للنشر، 1995.
- حلبي، أسامة. «التمييز القومي في التشريعات الإسرائيلية». رسالة ماجستير. القدس: كلية الحقوق، الجامعة العبرية، 1987
- رايخمان، أمنون. «رقابة قضائية، إدارة قتالية وحوار أكاديمي عن كتاب بروفسور دافيد كرتشمر». *The Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories* «مشباط وممشال»، المجلد 8 (2005).
- روبنشتاين، أمنون وبراك مدينه. «القانون الدستوري لدولة إسرائيل». القدس: شوكِن، ط4 موسعة، 1996.
- زلتنر، زئيف. «قانون المبيعات 1968». في: ج. تدسكي (تحرير). «تفسير قوانين العقود». القدس: الجامعة العبرية، معهد الدراسات القانونية، 1975.

- زمير، أيال. «قانون عقد تعهد 1974». في: ج. تدسكي (تحرير). «تفسير قوانين العقود». القدس: الجامعة العبرية ، معهد الدراسات القانونية، 1994.
- زوسمان، يوئيل. «سلامة النية في العقود: الارتباط بالقانون الألماني». «عيوني مشباط»، المجلد الأول، العدد 1 (1979).
- سبان، إيلان. «تأثير المحكمة العليا في موقع العرب في إسرائيل». «مشباط وممشال»، المجلد الثالث (1995/ 1996)
- سموحا، سامي. «فجوات طبقية، طائفية، قومية، والديمقراطية في إسرائيل». في: أوري رام (تحرير). «المجتمع الإسرائيلي: جوانب ناقدة». تل أبيب: بريروت، 1993.
- سيغال، إيريت حبيب. «قوانين الشركات بعد إصدار قانون الشركات الجديد». المجلد الأول. تل أبيب: ألـ– طر للإنتاج، 1999.
- شاحر، يورام. «أصول أمر قانون العقوبات، 1936». «عيوني مشباط»، المجلد السابع، العدد 1 (1979/ 1980).
- شاني، يوفال. «ما هكذا يبنون دستوراً»، الموقع الإلكتروني للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 15 آب/ أغسطس 2018: https://www.idi.org.il/articles/24404 (دخول بتاريخ 25/ 7/ 2020).
- ______. «بيد مَن الصلاحية لإلغاء قانون القومية؟» المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 28/ 11/ 2019. نُشر على موقع المعهد الإلكتروني: https:// www.idi.org.il/articles/25566 (دخول بتاريخ 27/ 7/ 2020).
- شوا، مناشيه. «مشروع قانون محاكم شؤون العائلة (تعديل رقم 4) (مساواة صلاحيات القضاء) 1998، نعمة أم نقمة على النساء المسلمات والمسيحيات». «هبركليت»، المجلد 44، العدد 1 (1998/ 1999).
- غبيزون، روت ومردخاي كريمنتسر ويوآب دوتان. «رقابة قضائية، مع وضد: مكانة محكمة العدل العليا في المجتمع الإسرائيلي». القدس: يديعوت

أحرونوت وماغنس، 2000.

- غولدبرغ، مناحم. «نقد قضائي ومسؤولية رسمية: مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية». «هبركليت»، المجلد 38، العدد 1 (1988).
- فروكاتشه، غوالتيرو. «مبادئ تفسير القانون الإسرائيلي وخصوصاً قوانين العقود في ضوء القانون الإنكليزي». «عيوني مشباط»، المجلد الثالث، العدد 1 (1973).
- فريشتيك، غيدي. «حقوق الإنسان في يهودية القدس». القدس: معهد سنهدرين، 1992.
- فلدمان، أفيغدور. «الدولة الديمقراطية في مقابل الدولة اليهودية: فراغ من دون أماكن، زمن من دون تعاقب». «عيوني مشباط»، المجلد 19، العدد 3 (1995).
- فنكلشتاين، مناحم. «القضاء في زمن القتال»، «مشباط فتسفاه»، العدد 16 (2002)، ص 15–21؛ يمكن الاطلاع على المقالة في موقع : https://www.aka.idf.il/SIP_STORAGE/FILES/2 /59652.pdf (دخول بتاريخ 14/ 8/ 2020).
- «قرارات قضائية». القدس: نقابة المحامين.
- «قرارات قضائية». الموقع الرسمي للمحكمة العليا: https://supreme.court.gov.il/Pages/HomePage.aspx
- قوانين الأساس لدولة إسرائيل. ملخصات القوانين ونصوص كاملة، الصفحة الرسمية للكنيست: https://m.knesset.gov.il/activity/legislation/pages/basiclaws.aspx (دخول 4 آب/ أغسطس 2020).
- كارب، يهوديت. «بعض الأسئلة عن كرامة الإنسان وفق قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته». «مشباطيم»، المجلد 25، العدد 1–3 (1995).
- كرمنيتسر، مردخاي، عمير فوكس، رأي خبير بعنوان: «مشروع قانون أساس: دولة إسرائيل– الدولة القومية للشعب اليهودي»، موجهة إلى أعضاء الكنيست،

المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 28 نيسان/ أبريل 2018.
https://www.idi.org.il/media/10480/%D7%97%D7%95%D7%A7–%D7%94%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%9D.pdf (دخول بتاريخ 25/ 7/ 2020).

- كرمون، إريك. «هل مسموح للمحكمة العليا بتّ الالتماسات ضد قانون القومية؟» صحيفة «غلوبس»، 11/ 11/ 2019. نُشر في موقع الصحيفة الإلكتروني: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001306633 (دخول في 27/ 7/ 2020)
- كوهين، حاييم. «قيم الدولة اليهودية والدميقراطية: تأملات في قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته». في: أرنون غبريئيلي وميغال دويتش (تحرير)، «‹هبركليت›، كتاب اليوبيل: 50 عاماً (1943–1993)». تل أبيب: نقابة المحامين في إسرائيل، 1994.
- كيشت، موشيه. «تفسير قوانين الشركات». تل أبيب: سدان، 2001.
- لرنر، يوئيل. «المفرِّق بين شعب إسرائيل وبقية الشعوب». القدس: معهد سنهدرين، 1992.
- لفونتين، أفيغدور. «يهودية وديمقراطية – أحاديث شخصية». «عيوني مشباط»، المجلد 19، العدد 3 (1995).
- ماوطنر، مناحم. «القانون والثقافة في إسرائيل على أبواب القرن الحادي والعشرين». تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2008.
- مجموعة التشريعات الإسرائيلية («سيفر هحوكيم»). القدس : الكنيست.
- معوز، أشير. «قيم دولة يهودية وديمقراطية». «عيوني مشباط»، المجلد 19، العدد 3 (1995).
- «نيبو»: موقع لنشر القوانين والأنظمة وقرارات المحاكم الإسرائيلية (https://www.nevo.co.il/law_html)
- هفنونغ، مناحم. «إسرائيل – أمن الدولة في مقابل سيادة القانون». القدس: نبو للنشر، 1991.

صحف

- «هآرتس»،
- «معاريف»،
- «يديعوت أحرونوت»،

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Abrams, Norman. «Interpreting the Criminal Code Ordinance, 1936: The Untapped Well.» *Israel Law Review*, vol. 7 (1972).
- Al–Haj, Majed. «The Attitude of the Palestinian Arab Citizens in Israel towards Soviet Jewish Immigration.» *International Journal of Refugee Law*, vol. 2 (1993).
- Kretzmer, David. *The Occupation of Justice*: *The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories.* New York: State University of New York Press, 2002.
- Massad, Joseph. «Zionism's Internal Others: Israel and the Oriental Jews.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxv, no. 100 (Summer 1996).
- Shalev, Gabriella and Shael Herman. «A Source Study of Israel's Contract Codification.» *Louisiana Law Review*, vol. 35, no. 3 (Spring 1975).

الصفحة الرسمية للأمم المتحدة – المسألة الفلسطينية–الانتداب–دستور فلسطين

- https://www.un.org/unispal/document/auto–insert–196295/
- Vatikiotis, P.J. «The Greek Orthodox Patriarchate of Jerusalem between Hellenism and Arabism.» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994).
- Zureik, Elia, Fouad Moughrabi and Vincent F. Sacco. «Perception of Legal Inequality in Deep Divided Societies: The Case of Israel.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 3 (1993).

رابعاً: باللغة الفرنسية

- Abou, Sélim. *Cultures et droits de l'homme*. Paris: Hachette, 1992.
- David, René et Camille Jauffret–Spinosi. *Les grands systèmes de droit contemporains*. Paris: Dalloz, 1988.

- De Schutter, Olivier. «Égalité et différence: le débat constitutionnel sur la discrimination positive aux États–Unis.» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1991).
- Duhamel, Olivier. *Les démocraties*: *régimes*, *histoire*, *exigences*. Paris: Seuil, 1993.
- Rigaux, François. «La conception occidentale des droits de l'homme face à l'Islam.» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1990).
- Rivero, Jean. *Les libertés publiques*: *les droits de l'homme*. Paris: PUF, 1987.
- Woehrling, José. «La Cour Suprême du Canada et la problématique de la limitation des droits et libertés.» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1993).

الأحزاب السياسية في إسرائيل

أنطوان شلحت

مقدمة

تزامنت كتابة هذا الفصل عن الأحزاب السياسية في إسرائيل مع حدثين يمكن أن تكون لهما تداعيات على ملامح المشهد الحزبي في المدى المنظور: الأول، خوض ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد بين نيسان/ أبريل 2019 وآذار/ مارس 2020 تمحورت أساساً حول استمرار سلطة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي يشغل هذا المنصب منذ سنة 2009 بعد أن شغله لولاية واحدة في السنوات 1996– 1999، وذلك على خلفية تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكاب مخالفات فساد؛ الثاني، تفشي فيروس كورونا (كوفيد– 19) وما تسبّب به من أزمتين، صحيّة واقتصادية كانت لهما تبعات على تلك السلطة والنظام الحزبي، ويُحتمل أن تكون لهما تبعات أُخرى في المستقبل المنظور.

وتمثّل أكثر ما شفّت عنه جولات الانتخابات الثلاث، ارتباطاً بالأحزاب، موضوع هذا الفصل، في كونها جرت سعياً لغاية كبرى هي وضع حدّ لعهد نتنياهو، لا لسلطة اليمين الذي يهيمن على سدة الحكم في إسرائيل منذ نحو أربعة عقود ونصف العقد. وانعكس ذلك أساساً في الشعارات التي رفعتها الأحزاب المناوئة لذلك العهد، وفي برامجها الانتخابية، في الوقت نفسه.

واستناداً إلى ما تضمنته تلك البرامج، ليس من السابق لأوانه الاستنتاج أنه حتى في حال انتهاء عهد نتنياهو، سواء بسبب محاكمته، أو جرّاء تبعات أزمة كورونا، فليس من شأن ذلك أن يعني نهاية حُكم اليمين في إسرائيل.

ولعل أكثر ما يرجّح مثل هذا الاستنتاج أن وقائع جولات الانتخابات الثلاث، وكذلك طلائع حملة الاحتجاج على أداء الحكومة الإسرائيلية حيال أزمة كورونا، لم توجد بديلاً سياسياً أو قيمياً من حكم الليكود واليمين. فضلاً عن ذلك فإن التطورات

التـي أعقبـت جولة الانتخابات الثالثـة التي جرت في آذار/ مارس 2020، وأسـفرت عـن تأليـف حكومة جديدة برئاسـة بنيامين نتنياهو سـرعان ما وُصفـت بأنها حكومته الخامسـة جرّاء تسـاوق برنامجها وتركيبتها مع أجندته الخاصة والعامة، برهنت على أن القوى السياسـية التي تموضع نفسـها في الوسـط وتعرض ذاتها بديلاً، جاهزة لأن تتحالف مع اليمين وتتماشى مع سياسته الداخلية والخارجية. ويعود أحد أهم أسباب ذلـك إلـى هيمنـة اليمين ومقارباته على أغلبية الشـارع الإسـرائيلي، كمـا تؤكد نتائج جولات الانتخابات منذ سنوات طويلة بما في ذلك الجولات الأخيرة. فهذه النتائج بيّنت المرة تلو الأُخرى أن في وسع حزب الليكود وأحزاب اليمين واليهود الحريديم (المتشـددون دينياً) أن تؤلف معاً حكومة يمينية مسـتقرة، بقدر ما أظهرت أن نتنياهو هو الذي يشـكل عقبة أمام تأليف حكومة يمينية صافية بسـبب خلافاته الشخصية مع زعمـاء حزبـي إسـرائيل بيتنا ويمينـا اليمينيَين، وإيثاره أن يتحالـف مع خصم ضعيف علـى غـرار حـزب أزرق أبيـض حديث التأسـيس. ويدل هـذا الواقع القائـم على أن النزعـات المتطرفـة التـي يمثلها رئيس الحكومة وأنصاره تحظى بتأييد شـبه ثابت في أوسـاط الجمهـور الإسـرائيلي العريض، وهـو تأييد لم يتـآكل كثيراً وقـت كتابة هذا الفصل (أيلول/ سبتمبر 2020) على الرغم من أزمة فيروس كورونا وما تسببت به من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وازدياد نسبة العجز في الميزانية العامة.

عدا هذا، يتسـم المشـهد الحزبي الإسـرائيلي أكثر فأكثر في السـنوات الأخيرة بانحسـار نفـوذ مـا كان يُعرف بأحزاب اليسـار الصهيوني، وهو ما يجعـل من الرهان عليهـا فـي أوضـاع إسـرائيل الحالية أشـبه بوهم قاتـل. وربمـا يتعيّن في هذا الشـأن أن نسـتعيد توكيـد بعـض أقطـاب أحزاب هذا اليسـار حيـال ما آلت إليـه. فقد ذهب بعضهـم إلـى أن اليسـار الإسـرائيلي كان أحـد أبـرز المدفونين في «القبـر الجماعي» الذي حفرته الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف سنة 2006، وأهالت التراب فيه على مجموعة من ساسـة إسـرائيل وعسـكرها وإعلامييها. ومردّ ذلك أن هذا اليسـار لـم يفعـل مـا كان ينبغي له أن يفعله، وهـو معارضة الحرب بصريـح العبارة من دون

أدنى تلعثم، وبقي يمارس «الرقص على حبلين»، بين المعارضة والتأييد للحرب، بمسوّغ أنها «عادلة» و«مبرّرة». وأكد بعض آخر أن تلك الحرب على لبنان دقّت المسمار الأكبر في نعش اليسار الذي كان يعتبر نفسه «معسكر السلام الإسرائيلي»، وأن الحديث لم يدر في ذلك الوقت حول ردات فعل عاطفية عابرة، قد تعدّ بمنزلة نتيجة مطلوبة ومفهومة لمشاعر الغضب والإحباط والخوف، وإنما دار حول مرحلة إضافية في سيرورة عميقة ومتصلة من فقدان البوصلة واللهاث وراء حلول انعزالية وأحادية الجانب، لا بد من أن تكون نهايتها الطريق المسدود وتكريس الصراع. وقبل تلك الحرب فإن السهولة أو الخفّة التي هضم فيها معسكر السلام هذا ذرائع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود براك بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني، سنة 2000، كانت بمنزلة أول شهادة على هشاشته. وما اتضح لاحقاً هو أن الإسرائيليين الذين يتفاخرون بحمل لقب «يساريين» هم ليسوا، في أغلبيتهم، أكثر من «حمائم تغرّد داخل السرب» لا «حمائم ذات قيم عالمية» (تتجاوز الإطار المحلي الضيق). وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات براغماتية تحيل فقط على ما يندرج في إطار مصلحة الشعب اليهودي، مثل الميزان الديموغرافي، أو ضمان أمن إسرائيل، أو دفع ازدهارها الاقتصادي قدماً. أمّا الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية فقد بات صنفاً نادراً، وهو الذي لا يبحث عن ملاذ في حضن الوطنية العمياء والإجماع القومي، كما هي حال معظم الأحزاب السياسية الإسرائيلية.

إن الفراغ الناجم عن انحسار هذا اليسار، وعن عدم التماهي المطلق من طرف قوى سياسية إسرائيلية مع طروحات اليمين الذي يتزعمه نتنياهو ويوصف لأسباب شتى بأنه يمين جديد شعبوي وأقل ليبرالية من اليمين التقليدي، تملأه أحزاب وسط موسمية، مثلما يمثل عليها حزبا أزرق أبيض ويوجد مستقبل، وقبلهما حزب كديما.

وكما سنشير في سياق لاحق، فمنذ سنة 1996 يتسم المشهد السياسي الإسرائيلي بنشوء أحزاب وسط جديدة تم انتخابها لعضوية الكنيست، غير أنها سرعان ما كانت

تعـود فتختفي من الخريطة السياسـية الحزبية بعـد دورة واحدة، أو دورتين، أو ثلاث دورات على الأكثر، الأمر الذي يتيح إمكان توصيفها بأنها «أحزاب موسمية».

سـنتوقف في هذا الفصل عند خريطة الأحزاب السياسـية في إسرائيل، ونستهله بتسليط الضوء على الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، وهي حكومته الخامسة، التي تشير بقدر ما إلى محددات الواقع السياسي القائم في إسرائيل بقدر ما توضح الاحتمالات المرتبطة بمآلاته.

أولاً: حكومة نتنياهو الخامسة

أدت حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة (الحكومة الإسرائيلية الخامسة والثلاثون) فـي 17 أيار/ مايـو 2020 اليميـن الدسـتورية لتنهي بذلك حالة من الجمود السياسـي اسـتمرت أكثـر مـن 500 يوم، وشـهدت ثـلاث جـولات انتخابية لم يتمكـن أعضاء الكنيست في ختام جولتين منها من تشكيل ائتلاف حكومي. وأيد الحكومة الجديدة 73 عضـو كنيسـت وعارضهـا 46 عضـواً. وأدى زعيم حـزب الليكـود نتنياهو اليمين الدسـتورية كرئيس للحكومة لولاية خامسـة منذ سنة 2009. كذلك أدى رئيس حزب أزرق أبيـض بنـي غانتـس اليميـن الدسـتورية كرئيـس حكومة بديـل ورئيس حكومة مسـتقبلي ووزيـر للدفاع، ومن المقرر أن يحـل محل نتنياهو كرئيس للحكومة في 17 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 2021. وبالإضافة إلى نتنياهو وغانتـس، أدى 34 وزيراً اليمين الدسـتورية، وبلـغ مجمـوع أعضاء الائتـلاف الحكومي 74 عضو كنيسـت، 36 منهم مـن حـزب الليكود، و16 من حزب أزرق أبيض، و9 من حزب شـاس، و7 من حزب يهدوت هتوراه، و2 من حزب العمل، و2 من حزب ديرخ إيرتس المنشـق عن حزب تلم بزعامة موشـيه يعلون، وعضو الكنيسـت رافي بيرتس من حزب البيت اليهودي، وعضو الكنيست أورلي ليفي- أبكسيس من حزب غيشر.

وقال نتنياهو في مسـتهل أول جلسـة للحكومة عُقدت في الكنيست مباشرة بعد مراسـم أداء اليميـن الدسـتورية، إن أزمة فيروس كورونا سـتكون علـى رأس جدول

أعمال الحكومة. وأشار إلى المهمات الأُخرى وهي: الميزانية العامة للدولة وإنعاش الاقتصاد؛ محاربة إيران؛ محاربة التحقيق في ارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية الذي وصفه بأنه تهديد استراتيجي لإسرائيل وجيشها؛ ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل وفقاً لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروفة باسم صفقة القرن، وأكد أنه ينوي طرح مسألة الضم على الحكومة بسرعة.

وتألفت هذه الحكومة على أساس نموذج ائتلاف غير مسبوق في السياسة الإسرائيلية، إذ تم بين فريقين، يرأس كل واحد منهما الكتلة الأكبر فيهما، الليكود وحلفاؤه وهم: كتلتا المتدينين المتزمتين الحريديم: شاس ويهدوت هتوراه؛ كتلة تحالف أحزاب المستوطنين يمينا التي في نهاية المطاف بقيت خارج الائتلاف، باستثناء عضو كنيست منها، بسبب شكل توزيع الحقائب؛ عضو الكنيست أورلي ليفي- أبكسيس التي شكلت حزباً لها، سمته غيشر، وكانت قد انشقت بعد انتخابات آذار/ مارس 2020، عن تحالفها مع حزبي العمل وميرتس، بعد 72 ساعة من الانتخابات إياها.

ويترأس الفريق الثاني حزب مناعة لإسرائيل، برئاسة بني غانتس الذي أخذ لنفسه اسم كتلة أزرق أبيض، بعد الانشقاق عن التحالف الثلاثي، مع حزبي يوجد مستقبل وتلم. وجرى هذ الانشقاق على خلفية إقدام غانتس على الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو بخلاف ما وعد به خلال الثلاث جولات الانتخابية.ولكتلة أزرق أبيض 15 عضو كنيست، وينضم إلى فريقها، عضوا كنيست من أصل ثلاثة في كتلة حزب العمل التي شقت تحالفها الانتخابي الأخير مع حزب ميرتس. وقد أعلنت عضو الكنيست الثالثة في كتلة العمل، ميراف ميخائيلي، أنها لا تعتبر نفسها جزءاً من الائتلاف، وأن تصويتها سيكون عينياً، بحسب ما يتوافق مع رؤى الحزب، لكنها لا تنوي الانشقاق رسمياً عن كتلة العمل. كما انضم إلى فريق أزرق أبيض، عضوا كنيست منشقان عن حزب تلم الشريك في التحالف السابق لأزرق أبيض، ويجيز لهما القانون الانشقاق، لأنهما عضوان من مجموع 5 أعضاء لهذا الحزب

المسجل رسمياً، من أصل الكتلة السابقة التي ضمت 33 عضو كنيست. وجرى تعديل قانون انشقاق الكتل البرلمانية، بحيث يسمح لعضوي كنيست بالحصول على ميزانية حزب شهرية فوراً، بدلاً من مرور عامين، بحسب القانون قبل التعديل، لغرض إتمام عملية الانشقاق. وهما يوعز هندل وتسفي هاوزر (كلاهما من أفراد طاقم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سابقاً).

وبموجب الاتفاق بين رأسي الائتلاف، فإن رئاسة الحكومة تكون بداية لبنيامين نتنياهو، لمدة 18 شهراً، تنتهي في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، ثم تنتقل رئاسة الحكومة فترة مطابقة إلى بني غانتس، بصفته «رئيس الحكومة البديل»، من دون الحاجة إلى حل الحكومة وطلب الثقة من الكنيست. كما ينص الاتفاق على أن كل كتلة منهما، الليكود وأزرق أبيض، توقّع اتفاقيات مع الكتل الحليفة، بشأن تقاسم الوظائف الحكومية والبرلمانية، في حين أن الاتفاق المبرم بين الكتلتين الكبريين، يكون هو اتفاق السقف للائتلاف الحكومي كله.

وبموجب اتفاق الليكود وأزرق أبيض، فإن هذه تُعد حكومة طوارئ مدة 6 أشهر، ويكون برنامجها المرحلي معالجة الأزمتين الصحية والاقتصادية، ولا شيء غير ذلك، سوى عملية فرض ما يُسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستعمرات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة. وجاء هذا البند السياسي، لكون نتنياهو يسعى لإنجاز هذا المخطط قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية التي من المفترض أن تجري في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وهو ما يعني أن توقيت مخطط نتنياهو يقع في فترة الستة أشهر. كما يقضي الاتفاق بأنه خلال الستة أشهر، تتفاوض كل كتل الائتلاف في شأن برنامج الحكومة في المجالات كافة، بما فيها المجال السياسي، على الرغم من ذكره في اتفاق الليكود– أزرق أبيض. لكن في الاتفاقية الثنائية بين الليكود ويهدوت هتوراه، وأيضاً بين الليكود وشاس، عدة بنود تتعلق بالقضيتين الحارقتين من ناحية كتلتي الحريديم: قوانين السبت اليهودي، وتجنيد الشبان الحريديم في الجيش. فقد تعهد الليكود للكتلتين بأنه سيحافظ على «الوضع القائم» (الستاتيكو)،

بمعنى عدم السماح بتغيير القوانين والأنظمة القائمة، على الرغم من تناقض هذا مع برنامج أزرق أبيض، على مستوى التحالف السابق، والكتلة بتركيبتها الجديدة. وربما تكون نقطة الصدام في الائتلاف الحكومي لاحقاً، سعي كتلتي الحريديم لإلغاء نظام المواصلات الجديد الذي وضعته بلدية تل أبيب، وبلديات مجاورة لها، بصورة تتجاوز القانون الذي يحظر المواصلات العامة، إذ يتم (بحسب نظام المواصلات الجديد) تسيير حافلات مواصلات مجانية، من عدة نقاط في تل أبيب ومدن الجوار، إلى مراكز الترفيه. كما يتضمن الاتفاق بين الليكود وكتلتي الحريديم إقراراً نهائياً لقانون تجنيد الشبان الحريديم، بعد تعديل صيغته التي وضعها الجيش وأقرها الكنيست بالقراءة الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. وهذا التعديل الجديد، تقبل به كتلة أزرق أبيض، وهو يفرّغ القانون من مضمونه، إذ يمنح الحكومة الحق في تحديد أعداد الشبان الحريديم الذين سيتجندون سنوياً، من مجموع الشبان الذين يصلون إلى سن التجنيد. وطالما أن الأمر في يد الحكومة فهذا يعني أن القرار سيخضع لإملاءات كتلة يهدوت هتوراه بالذات، وتساندها كتلة شاس. وقضية قانون التجنيد، شكلت عقبة بعد كل انتخابات، من الثلاث دورات الانتخابية الأخيرة، أمام انضمام كتلة إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) بزعامة أفيغدور ليبرمان إلى الحكومة الأقرب له سياسياً؛ إلى جانب قضايا أُخرى ظهرت لاحقاً، منها رفض ليبرمان حكومة برئاسة نتنياهو، ودعوته إلى تأليف حكومة «وحدة قومية».

ضم مناطق من الضفة

ومثلما ذُكر من قبل، فإن الاتفاقية بين الليكود وأزرق أبيض، وعلى الرغم من أنها تتحدث عن حكومة طوارئ تُعنى بأزمة كورونا والأزمة الاقتصادية، فإنها أفردت بندين لمخطط فرض ما يُسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستعمرات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة. فقد نصّ البند 28 على أن «رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة البديل، يعملان معاً وبالتنسيق، من أجل الدفع قدماً باتفاقيات سلام، مع

جميع جيراننا، والدفع نحو تعاون إقليمي، في مجالات اقتصادية متنوعة، وفي مجال كورونا.» و«في كل ما يتعلق بخطة الرئيس ترامب (صفقة القرن)، فإن رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل، يعملان بالتوافق الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك مسألة الخرائط، أمام الأميركيين والمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع، وهذا كله في إطار السعي للحفاظ على المصالح الأمنية والاستراتيجية لدولة إسرائيل، بما في ذلك الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على اتفاقيات السلام (القائمة) والسعي لاتفاقيات سلام مستقبلية.»

ونصّ البند 29 على أنه «على الرغم مما ذكر في البنود 3 و20 و28، وبعد أن تجري الأبحاث والمشاورات بين رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل، عن الأسس المفصلة أعلاه، فيستطيع رئيس الحكومة أن يُعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة الأميركية، بشأن سريان السيادة، ابتداء من 1/ 7/ 2020، للبحث في الكابينت (المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية) والحكومة، للمصادقة عليه في الحكومة، و/ أو الكنيست.» و«في حال أراد رئيس الحكومة عرض اقتراحه على الكنيست، فإنه يستطيع فعل هذا بواسطة عضو كنيست، شرط أن يكون من كتلة الليكود فقط، الذي سيلتزم لدى التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، أن يكون نص القانون مطابقاً للاقتراح الذي عرضه رئيس الحكومة في الكابينت والحكومة. وبعد إقرار القانون بالقراءة التمهيدية، يتم نقل القانون، إلى مسار التشريع الأسرع، وبشكل لا يشوش ولا يعرقل المسار، من طرف رئيس لجنة الكنيست، للبحث في القانون في لجنة الخارجية والأمن.»

وورد في تفسيرات البند 28، أنه جرى صوغه بطلب من أزرق أبيض، ليكون في حسابات تطبيق المخطط، والقصد منه عدم التسبب بآثار سلبية في العلاقات مع كل من الأردن ومصر، وأيضاً في آفاق تمدد العلاقات الإسرائيلية مع الدول الشرق الأوسطية. بينما يأتي البند 29 أكثر وضوحاً، وينص على موعد زمني، وعلى أن القرار يعود إلى شخص بنيامين نتنياهو، حتى لو اعترض عليه بني غانتس.

لكـن منـذ توقيع هذا الاتفاق، ظهرت أوضاع جديدة على السـاحة، منها تقارير تتحدث عن أن موافقة الإدارة الأميركية على ضم فوري بعملية تبدأ في مطلع تموز/ يوليـو 2020 ليسـت واضحـة، إذ إن ما يصدر عن واشـنطن مـن تصريحات تقول إن الضم يجب أن يكون في إطار محادثات مع الجانب الفلسـطيني، وإن واشـنطن تأمل من القيادة الفلسطينية أن تفاوض إسرائيل، على أساس خطة دونالد ترامب، المسماة صفقة القرن. إلاّ إن هذا ليس مؤكداً، لأن الانتخابات الأميركية تقترب، وتقول تقارير إسـرائيلية إن نتنياهو سيسـتخدم تأثير قيادة الطائفة الإنجيلية في إدارة ترامب، لتوافق على الضم.

ثانياً: أحزاب جديدة

منـذ إعـلان ائتلاف حكومة بنياميـن نتنياهو الرابعة نهاية ولايتهـا والذهاب إلى انتخابات مبكرة، شهدت خريطة الأحزاب الإسرائيلية تغييرات سريعة وغير متوقعة. فخـلال أقـل من أسـبوعين منـذ إعلان حل الكنيسـت والذهاب إلـى انتخابات في 9 نيسان/ أبريل 2019 ظهرت على الخريطة السياسية الإسرائيلية عدة أحزاب جديدة.

وأكثـر مـا يميّـز هذه الأحـزاب الجديدة أنها تـدور حول شـخصية وليس حول أيديولوجيا.

وفيما يلي أبرز هذه الأحزاب:

حزب حوسـن ليسرائيل (مناعة لإسـرائيل): حزب أقيم حديثاً ويترأسه الجنرال احتيـاط بنـي غانتـس، رئيـس هيئـة الأركان العامة السـابق. وكان اللافـت أن غانتس نفسه يلتزم الصمت ولا يتحدث كثيراً عن طرحه السياسي. وبداية أطلق هذا الحزب الجديد حملته الانتخابية تحت شـعار «إسـرائيل قبل الجميع». وقال غانتس في أول فيديو قصير في إطار الحملة: «بالنسبة إليّ إسرائيل ستكون قبل الجميع. انضموا إلى حزبـي كـي ننطلـق إلى طريق جديـد. يجب أن ننتهج خطاً آخر، وهذا ما سـنقوم به.» وختم الفيديو القصير قائلاً إنه يعتقد أنه تحدث أكثر من اللازم.

وأشار مقربون من غانتس إلى التشابه بين شعار حزب مناعة لإسرائيل وهو «إسرائيل قبل الجميع» وشعار الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية وهو «أميركا أولاً». كما أشاروا إلى أن غانتس اختار اللون الزيتي لحملته، وهو لون زي الجيش الإسرائيلي الذي يُعدّ من المؤسسات الأكثر شعبية لدى الإسرائيليين.

حزب تلم (اختصار الكلمات التالية: تنوعا ليئوميت مملختيت: حركة وطنية رسمية): حزب أقيم حديثاً ويدور حول شخصية أمنية، إذ يترأسه موشيه يعلون، رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع في السابق. وكان يعلون قد انشق عن حزب الليكود، وترك حكومة نتنياهو بعد أن علم بأن الأخير ينوي إعطاء أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب إسرائيل بيتنا، حقيبة الدفاع. وأصبح يعلون بعدها معارضاً كبيراً لحكم نتنياهو، وأعلن أنه ينوي خوض الانتخابات على رأس حزب جديد. وفي بيان إعلان انطلاق الحزب قال يعلون إن المشترك للشخصيات التي انضمت إلى الحزب هو النزاهة السياسية.

حزب اليمين الجديد: حزب أقيم حديثاً برئاسة الوزيرين أييلت شاكيد ونفتالي بينت نتيجة انشقاق هذين السياسيَين البارزين عن حزب البيت اليهودي. وكان الدافع الرئيسي وراء إقامة هذا الحزب، من ناحية بينت الذي كان يترأس البيت اليهودي، هو الانفصال عن الجهات المتطرفة في اليمين المتدين الصهيوني، واستقطاب مزيد من العلمانيين اليمينيين إلى حزبه. وهناك سبب آخر هو إقامة بيت يميني مستقل يمكن أن ينازع نتنياهو على أصوات اليمين وعدم البقاء كحزب تابع له ومتعلق به. لكنه فشل في اجتياز نسبة الحسم في الجولة الأولى من الانتخابات (نيسان/ أبريل 2019)، فعاد إلى التحالف مع سائر أحزاب اليمين القومي ضمن تحالف يمينا.

حزب غيشر (جسر): حزب أقيم حديثاً برئاسة عضو الكنيست أورلي ليفي–أبكسيس التي انشقت عن حزب إسرائيل بيتنا. وهي ابنة السياسي الإسرائيلي المعروف من أصول مغربية دافيد ليفي، الذي شغل منصب وزير وعضو في الكنيست الإسرائيلي نحو 37 سنة.

وأكدت ليفي في المقابلات معها أن همها الأكبر هو العمل الاجتماعي، وأن

حزبها الجديد يضم شخصيات تطمح إلى إحداث تغييرات اجتماعية في إسرائيل لكسر احتكار رأس المال وجسر الفجوات بين المركز والأطراف ودعم الطبقات الضعيفة لتنعم بحياة مشرفة في إسرائيل.

ثالثاً: أحزاب الوسط

وعلى أعتاب انتخابات الكنيست الحادي والعشرين، التي جرت في 9 نيسان/ أبريل 2019، أقيم عدد من أحزاب الوسط الجديدة، وتوقعت استطلاعات الرأي العام أن تجتاز ثلاثة أحزاب منها نسبة الحسم (3,25٪)، وأن تفوز بتمثيل في الكنيست، وهي: حزب مناعة لإسرائيل (حوسِن ليسرائيل) بزعامة بني (بنيامين) غانتس؛ حزب تلم بزعامة موشيه يعلون الذي خاض تلك الانتخابات ضمن قائمة مشتركة مع مناعة لإسرائيل، وخاض كلاهما الانتخابات التي تلتها ضمن تحالف مع حزب يوجد مستقبل (يش عتيد) باسم أزرق أبيض (كحول لافان)؛ حزب غيشر (جسر) بزعامة عضو الكنيست أورلي ليفي-أبكسيس التي انشقت عن حزب إسرائيل بيتنا، وخاضت الانتخابات ضمن تحالف مع حزب العمل، ثم ضمن تحالف مع حزبي العمل وميرتس.

وهذه الأحزاب الثلاثة تنضم إلى أحزاب الوسط العديدة التي كانت أقيمت وانتُخب ممثلون عنها لعضوية الكنيست منذ أواسط التسعينيات. فمنذ سنة 1996 يتسم المشهد السياسي الإسرائيلي بنشوء أحزاب وسط جديدة تم انتخابها لعضوية الكنيست، غير أنها سرعان ما كانت تعود فتختفي من الخريطة السياسية الحزبية بعد دورة واحدة، أو دورتين، أو ثلاث دورات على الأكثر، ما أمكن وصفها بأنها «أحزاب موسمية». وكان هذا هو مصير أحزاب الطريق الثالث، وشينوي، وحزب المتقاعدين، وكديما. وكذلك مصير حزب الحركة (هتنوعا) الذي انتُخب للكنيست في قائمة مستقلة سنة 2013، ثم في إطار المعسكر الصهيوني سنة 2015، وحزب كلنا (كولانو) الذي انتُخب لعضوية الكنيست أول مرة سنة 2015. وفي المقابل كان ثمة حزب واحد استطاع حتى تلك الانتخابات تثبيت حضوره في السياسة الإسرائيلية،

هو حزب يوجد مستقبل.

وفي رأي عدة أبحاث يشكل نجاح أحزاب الوسط واختفاؤها أحد الأعراض الأساسية لأزمة الأحزاب في إسرائيل، ذلك بأن كثرة أحزاب الوسط الجديدة التي تُقام وتحقق مكاسب كبيرة في الانتخابات تدل على عدم رضى الجمهور عن الأحزاب الموجودة والعريقة، وعن السياسيين الذين يقودونها، وعن إخفاقها في حل مشكلات أساسية في المجتمع الإسرائيلي. ويمسّ التبدل السريع في الأحزاب الممثلة في الكنيست، أكثر فأكثر، بثقة الجمهور بالسياسة والعمل السياسي، بالسياسيين وبالأحزاب، علماً بأن هذه الثقة هي في الحضيض أصلاً. والناخبون أنفسهم الذين خاب أملهم من الأحزاب الكبيرة يعودون فيُصابون بخيبة أمل أُخرى من أحزاب الوسط، المرة تلو الأُخرى، الأمر الذي ربما يعرضهم لليأس التام والنهائي من المنظومة السياسية، ومن الديمقراطية الإسرائيلية.[1]

لماذا تتبدل أحزاب الوسط بهذه السرعة؟

تدل نتائج الانتخابات منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي على أن في إسرائيل شريحة غير قليلة من المواطنين تتموقع في وسط الخريطة السياسية وتشكل «مخزوناً انتخابياً» محتملاً لأحزاب الوسط التي تستفيد من ضعف الأحزاب الكبيرة، وخصوصاً حزبي الليكود والعمل اللذين لا يقتربان حتى من إنجازاتهما في السبعينيات والثمانينيات، حينما فازا مجتمعين بنحو 80 مقعداً، بل أكثر (في مقابل أقل من 60 عضواً في كل واحدة من المعارك الانتخابية التي جرت ابتداء من سنة 1999 فصاعداً). وعلى الرغم من القفزة المثيرة التي حققها الليكود خلال المعارك

1 أساف شابيرا، «أحزاب الوسط الموسمية» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 31/ 1/ 2019)، انظر الرابط: https://www.idi.org.il/articles/25838؛ هيلل بن ساسون، «ترغبون في إضعاف المتطرفين؟ كُفّوا عن انتخاب أحزاب الوسط»، فصل من كتاب بعنوان: «نحو اليمين، نحو اليسار فصاعداً»، سيصدر قريباً. انظر الرابط:
http://www.ha-makom.co.il/post-hill-yemin-smol/?utm_source=activetrail&utm_medium=email&utm_campaign=newsletter

الانتخابيـة الأخيـرة، فإنـه لا يبدو أنـه، وكذلك حـزب العمل بالتأكيد، سـيتمكن من إعادة الكرّة وتحقيق تلك النجاحات السـابقة. ولهذا، يبقى وسـط الخريطة السياسـية «مُختَرَقـاً» أمام أحزاب وسـط كبيرة. وزيادة علـى هذا، تبين نظرة إلى دول ديمقراطية أُخـرى أن أحزاب الوسـط قادرة على تثبيـت مواقعها في الحلبة السياسـية والصمود فترة متواصلة غير قصيرة. ومن الأمثلة البارزة لهذا الحزب الليبرالي الديمقراطي في بريطانيـا (الذي أقيم سـنة 1988) والحـزب الديمقراطي الحر (FDP) في ألمانيا (الذي أقيم سنة 1948).

ومع ذلك، تتميز أحزاب الوسط في إسرائيل بسرعة الاختفاء، نسبياً.

إن إنعام النظر إلى أحزاب الوسط الإسرائيلية على مدى السنوات الماضية يبيّن أنها تواجه عدداً من المخاطر الرئيسية:

- **الاعتماد على قائد ذي شخصية كاريزمية:** تتشكل أغلبية أحزاب الوسط من خـلال الالتفـاف حـول قائد واحد ذي شـخصية كاريزمية. وإذا ما انسـحب هـذا القائـد، لأي سـبب كان، أو إذا اتضح أنه غير ناجـح، فإن الحزب يجد صعوبـة بالغـة فـي الصمود والاسـتمرار من دونـه. لعلّ المثـال الأبرز لهذا هو حزب شـينوي الذي لم يسـتطع البقاء في إثر انسـحاب يوسـف لبيد من رئاسـته. وجميـع أحـزاب الوسـط التي قامت في السـنوات الأخيـرة يعتمد على شخص قيادي واحد ذي شخصية كاريزمية: يائير لبيد (يوجد مستقبل)؛ موشيه كحلون (كلنا)؛ بني غانتس (مناعة لإسرائيل)؛ أورلي ليفي–أبكسيس (جسر)؛ تسيبي ليفني (الحركة)، ولذلك فإنها واجهت وتواجه خطراً مماثلاً.
- **انقسـامات داخليـة:** يمكـن أن نذكـر، بصورة خاصة، الانقسـام الـذي جرى في حـزب كديمـا، حيـن انسـحب عدد مـن أعضائه ليشـكلوا حزب الحركة عشـية انتخابات سنة 2013، وهو ما أدى إلى تحطم كديما في تلك الانتخابات. كذلك شهد حزب شينوي، وحزب المتقاعدين، وحزب المركز، انقسامات مشابهة.
- **عدم الاسـتثمار في مأسسـة الحزب وتثبيته:** والمقصود بهذا إقامة مؤسسات

وتفعيل الناشطين الميدانيين والأعضاء (ليس خلال فترة الانتخابات فقط). وتثبت التجربة أن المؤسسات والناشطين والأعضاء يساعدون الحزب على البقاء والصمود في الأزمات واجتيازها، مثلما فعل حزبا الليكود والعمل اللذان واجها أزمات عاصفة. إلاّ إن أغلبية أحزاب الوسط لا توظف جهوداً تُذكر في هذه المجالات وليس لها أي حضور ميداني، إطلاقاً تقريباً (كان حزب كديما استثناء في هذا، كما ينظم حزب يوجد مستقبل فعاليات ميدانية دائمة، وإن كان يفتقر إلى الديمقراطية الداخلية).

- **ابتعاد الناخبين وانتقالهم إلى أحزاب وسط جديدة**: يبيّن الواقع أن جمهور المصوتين لمصلحة أحزاب الوسط في الغالب ما يهجر حزب الوسط الذي صوّت لمصلحته في الانتخابات السابقة، وينتقل إلى تأييد حزب وسط جديد. ويبدو طبيعياً أن ناخبي أحزاب الوسط هم أقل ولاء لأحزابهم، لأن تصويتهم ليس ناتجاً من قناعة أيديولوجية واضحة أو هوية قطاعية محددة. ومع ذلك، ثمة لأحزاب الوسط في إسرائيل مميزات محددة «تشجع» الناخبين على العزوف عنها. فهي كثيراً ما تتعهد أمام جمهورها المتحمس بإحداث تغييرات فورية وحقيقية في مجال ما، على غرار وعود حزب المتقاعدين بتحسين أوضاع المتقاعدين بصورة جدية وفورية، ووعود حزب شينوي بإحداث «ثورة مدنية»، ووعود حزب كلنا بخفض تكاليف المعيشة (وخصوصاً أسعار السكن). ولهذا، ربما يكون جمهور الناخبين عرضة للإصابة بخيبة أمل كبيرة وسريعة من هذه الأحزاب. ويضاف إلى هذا، أيضاً، أن هذه الأحزاب تصور نفسها أنها تعتمد «سياسة جديدة» ونظيفة (خلافاً لـ «السياسة القديمة»، المتكلسة والموبوءة بالفساد التي تميز حزبي الليكود والعمل). ونظراً إلى أنه من الصعب جداً تحقيق وعود كهذه في الحياة السياسية المركبة، فسرعان ما يخيب أمل الناخبين من هذه الأحزاب أيضاً، وخلال وقت قصير.

كديما: من حزب سلطة إلى الاختفاء

أسس أريئيل شارون حزب كديما سنة 2005، بعد انشقاقه مع عدد كبير من أعضاء حزب الليكود عنه. وجاء تشكيل كديما الذي ضم أوساطاً من حزب العمل أيضاً على رأسهم شمعون بيرس ليكون حزب سلطة، يكون فيه شارون قائداً بلا منازع وبلا منافس سياسي أو أيديولوجي كما كان في الليكود، تحديداً بعد تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية (2005). وتم تأطير كديما بأنه حزب وسط (أو مركز) فهو ليس يمينياً وليس يسارياً، على الرغم من أنه ضم شخصيات من حزب العمل والليكود متضادة سياسياً وأيديولوجياً واقتصادياً. وتوقعت استطلاعات الرأي العام حصول كديما على 40 مقعداً برئاسة شارون، وانتهاء عهد حزبي العمل والليكود كحزبي سلطة، غير أن مرض شارون، الذي كان الشخصية الأكثر شعبية في إسرائيل في تلك السنوات بسبب نجاحه وفقاً للقراءات الإسرائيلية في كبح الانتفاضة الفلسطينية الثانية المسلحة (2000–2004)، أنذر بأن الحزب من دونه لن يكون كما هو في حضوره، وهو ما أكدته نتائج الانتخابات اللاحقة، فلم يخض كديما الانتخابات بعد ذلك مع شارون، وانهار في النهاية، لأنه كان فعلاً حزب هذا الأخير.

تم عقد الانتخابات، بعد تأسيس كديما، بتاريخ 28/ 3/ 2006، وفعلاً، حصل الحزب على أعلى نسبة من الأصوات، وحظي بـ29 مقعداً. وكانت تلك أول مرة التي يحصل فيها حزب غير حزبي العمل والليكود على أعلى نسبة من المقاعد في الكنيست. وعلى الرغم من أن عدد المقاعد التي حصل عليها كديما كان أقل مما توقعته استطلاعات الرأي، في الغالب بسبب غياب أريئيل شارون، فإن النتيجة التي حققها كانت سابقة في التاريخ الإسرائيلي لحزب جديد. وأظهر التراجع الكبير لحزب الليكود، وحصوله على 12 مقعداً فقط في مقابل 39 مقعداً في الدورة السابقة، تغييراً كبيراً في المشهد الحزبي الإسرائيلي.

قاد حزب كديما الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2006–2009، برئاسة وارث شارون، إيهود أولمرت. وأخفق خلالها في حربين، تموز/ يوليو 2006 في لبنان،

وكانـون الأول/ ديسـمبر 2008 فـي قطـاع غزة. كما أنه لم يتقدم في مسـار التسـوية السياسية مع الفلسطينيين وانتهت الحكومة باستقالة أولمرت بشأن قضايا فساد مالي، ومحاكمته وسجنه. وعندما أجريت انتخابات سنة 2009، قادت تسيبي ليفني الحزب وحصل على 28 مقعداً، بفارق مقعدين عن الليكود، إلاّ إنه لم يؤلف الحكومة وفضل البقـاء فـي المعارضة، وكان ذلـك النقيض الجوهري لفكرة الحزب كحزب سـلطة، يجمـع بيـن جناحيه كثيـراً من التناقضات السياسـية والأيديولوجية وجمعها شـارون والسـلطة، وكان خطـأ ليفني بعدم تأليف حكومة بسـبب رفضهـا التحالف مع اليهود الحريديـم [المتشـددون دينياً] بمثابة خطأ قاتل بالنسـبة إلى كديمـا، وكان أيضاً نذيراً بانهياره وبدء عهد بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة وزعامة إسرائيل.

وفعـلاً، بـدأت الصراعـات الداخليـة تدب في جسـم الحزب، وهـي صراعات على السـلطة أساسـاً، بشـأن الدخول إلـى الحكومة أو البقاء فـي المعارضة، وصراع علـى رئاسـة الحزب، وحتى الذيـن فضلوا البقاء في المعارضة فعلـوا ذلك ليس حباً في مقاعد المعارضة، بل رهاناً على أن حكومة نتنياهو ستسـقط أمام الضغط الدولي والأميركي للتقدم في التسـوية السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية، أو بسبب خلافات فـي قضايـا الدين والدولة. إلاّ إن نتنياهو اسـتطاع أن يجتاز هـذا الضغط ببراعة كبيرة مسـتغلاً الأوضـاع الدولية والإقليمية والانشـقاق داخل حزب العمل.[2] واسـتطاع تكييف حكومته وفق مطالب المتدينين بنجاح كبير حتى سنة 2019.

أدى بقاء كديما في المعارضة إلى اندلاع صراعات داخلية سـاهمت في تفتيته، فبعد أن خسـرت تسـيبي ليفني الانتخابات الداخلية على رئاسـة الحزب أمام شاؤول موفـاز، انشـقت عنـه. وأدى رفضهـا انضمام حزبها إلـى ائتلاف حكومـة نتنياهو إلى تصاعد الخلافات داخل كديما. واعتبر شـاؤول موفاز، المنافس السـابق لليفني على رئاسة الحزب، قرارها بأنه خطأ. وعند فوز موفاز في الانتخابات الداخلية لكديما سنة

2 مهند مصطفى، «الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية، 2009–2012: نصف تسوية ونصف مصالحة»، «المجلة العربية للعلوم السياسية»، العدد 38 (2013)، ص 147–163.

2012، انشقت ليفني عن الحزب وألفت حزباً جديداً، هو حزب هتنوعا [الحركة] الذي انضم إليه عدد من أعضاء حزب كديما.

أمّا كديما برئاسة موفاز، فدخل إلى الحكومة مدة شهر في محاولة لتمرير قانون التجنيد للمتدينين الأرثوذكسيين، وبذلك أنقذ موفاز حكومة نتنياهو من السقوط بسبب الصراع بينه وبين شركائه من الأحزاب الدينية المعارضة لهذا القانون، إلاّ إن موفاز فشل في تمرير ذلك القانون، وأدى إلى خروجه من الحكومة، وخرج الحزب منشقاً على نفسه، فقد انشق قسم من أعضاء الكنيست من الحزب وانضم إلى الليكود، وقسم آخر انضم إلى حزب العمل، والباقون انضموا إلى حزب ليفني الجديد. وشكل هذا الانشقاق ضربة قاسمة إلى حزب كديما الضعيف أصلاً، ولا سيما أنه جاء قبل انتخابات الكنيست بفترة قصيرة. وفي انتخابات سنة 2013، خسر كديما 26 مقعداً من مقاعده، وحاز مقعدين فقط في الكنيست، الأمر الذي جعله في المرتبة الأخيرة بعد أن كان – قبلها بأربع سنوات– ذا أكبر عدد من المقاعد. ولم تكن خسارة كديما الأخيرة غريبة، فالحزب خسر كل المقومات التي جعلته يكسب الشعبية القصيرة الأجل بعد تأسيسه مباشرة. ففشله في إدارة الحكومة، وقضايا الفساد التي واجهت رئيسه السابق أولمرت، وفشله في تأليف حكومة ثانية، والانشقاق الأخير الذي جرى فيه، أمور كلها جعلته حزباً هامشياً في السياسة الإسرائيلية.

وعلى عكس الأحزاب القديمة، لم يستطع كديما التعافي مما حدث معه، ذلك بأنه لا يملك أصواتاً دائمة وقواعد اجتماعية تدين بالولاء له مثل الأحزاب الإسرائيلية التقليدية، ولم يكسب شعبيته إلاّ كظاهرة سياسية جديدة جذبت عدداً كبيراً من الأسماء الكبيرة في السياسة الإسرائيلية التي سرعان ما انسحبت منه بعد سقوطه.

يمكن إرجاع انهيار الحزب في انتخابات سنة 2013، واختفائه بعد ذلك، إلى عوامل تاريخية تتعلق بنشأته، وعوامل داخلية تتعلق بالصراعات داخله. فعندما أنشأ شارون الحزب سنة 2005، كان في ذروة شعبيته الجماهيرية، ونبعت شعبية الحزب من شعبية رئيسه في الأساس. وكان شارون الصمغ الذي جمع كثيراً من التناقضات

داخـل الحـزب، فقد انضمت إليه قيادات من حزبي العمل والليكود ومن الصهيونية الدينيـة، وقد جمعهم شـارون بالإضافة إلى السـلطة، إذ أنشـأ حـزب كديما كحزب سـلطة.[3] وعندما خـاض الحـزب الانتخابات أول مرة في سـنة 2006، خاضه من دون شـارون الـذي أقعده الشـلل الدماغي، وقاد أولمرت الحـزب وحصل على 29 مقعداً، أقل كثيراً مما توقعت استطلاعات الرأي للحزب لو قاده شـارون، لكن كان واضحـاً من تحليـل نتائج الانتخابات أن قواعد الحزب كانت الشـرائح الاجتماعية الوسـطى والعليـا في المجتمع الإسـرائيلي التي انتقلت من حزبـي العمل والليكود إلى كديما.[4]

حزب يوجد مستقبل

أسـس هذا الحزب الإعلامي يائير لبيد، وهو ابن الصحافي يوسـف طومي لبيد (1931–2008)، انضـم أبـوه من قبله إلى حزب شـينوي (التغييـر)، وهو حزب عرّف نفسه على أنه حزب المركز، وانطلق من سياسات ومن خطاب معاد للمتدينين اليهود الأرثوذكسيين. وقد حقق حزب لبيد الأب نجاحات انتخابية كبيرة، وخاض انتخابات سـنة 1999 وحصل على سـتة مقاعـد، ثم وصلت ذروة قوتـه الانتخابية في انتخابات سـنة 2003، بحصولـه علـى 15 مقعـداً، وانضـم إلى حكومـة أريئيل شـارون الثانية. وتم إخراج حزبه من الحكومة سـنة 2004، بسـبب تصويت أعضاء الحزب ووزرائه ضد ميزانية الدولة. واعتزل لبيد الأب العمل السياسـي سـنة 2005، وهو ما أدى إلى اختفاء شـينوي من الخريطة السياسـية في انتخابات سنة 2006. ولم تكن حال حزب شينوي مختلفة عن حال جميع الأحزاب التي أطلقت على نفسها أحزاب الوسط، إذ ظهرت واختفت كلها من الحياة السياسـية الإسـرائيلية بعد نجاحات مرحلية حققتها

3 تسفي تسيكي أفيسار، «شارون: خمس سنوات من كديما» (القدس: لا ناشر، 2011)، ص 10 (بالعبرية).

4 آشير أريان وآخرون، «كديما في جهاز حزبي هشّ»، في: آشير أريان وميخال شمير (محرران)، «الانتخابات في إسرائيل، 2006» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2008)، ص 25–61 (ص 36) (بالعبرية).

في الانتخابات.[5]

أنشأ لبيد الابن حزب يوجد مستقبل، كحزب وسط، وتوجه بخطابه إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية، مركزاً على موضوع المساواة في العبء، أي فرض الأعباء الاقتصادية والعسكرية على جميع قطاعات المجتمع الإسرائيلي، وذلك بادعاء أن الطبقة الوسطى الإسرائيلية العلمانية هي التي تتحمل الأعباء وحدها، بينما هنالك قطاعات، وخصوصاً المتدينين، لا يساهمون في هذه الأعباء. وكلمة «عبء» هي المصطلح المتداول إسرائيلياً للإشارة إلى أن هنالك مَن يقوم بواجبات، وهنالك مَن يأخذ حقوقاً فقط من دون أن يقدم واجبات، وهو خطاب وإن أظهره لبيد كخطاب مركز الخريطة السياسية فإنه في الحقيقة خطاب اليمين، فحزب إسرائيل بيتنا الروسي الذي قاده ليبرمان، حصل على 15 مقعداً في انتخابات سنة 2009، بسبب رفعه شعار «لا حقوق من دون واجبات»، وكان موجهاً أساساً إلى الفلسطينيين داخل إسرائيل، وقد استبدل هذا الشعار في الانتخابات الأخيرة بشعار «المساواة في العبء».

نهج لبيد الابن نهجاً مختلفاً عن والده، فلم يظهر حزبه كمعادٍ للمتدينين قط، وإنما كمنتصر للطبقة الوسطى، وقد أدرج في قائمته رجال دين، يتبنّون مواقف متقدمة في قضايا الاقتصاد والمجتمع. وفي موقع الحزب يظهر الأساس الأيديولوجي له على صيغة «مَن نحن»، ويعدد الحزب المحاور الأساسية لتوجهه الأيديولوجي في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيحدد الحزب أولاً رؤيته لهوية الدولة، «نحن نؤمن بكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية بروح تصور أنبياء إسرائيل، نحن نؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع.» ويشير إلى رؤيته للعلاقة بين دولة إسرائيل ويهود العالم، «نحن نؤمن بأن من واجب

5 عن ظاهرة أحزاب الوسط في الخريطة السياسية الإسرائيلية بصورة عامة، وحزب شينوي بصورة خاصة، انظر: مهند مصطفى، «انتخابات 2006: انهيار حركة شينوي»، «مجلة قضايا إسرائيلية»، العدد 22 (2006)، ص 54–61.

الدولـة أن تعمـل كمركـز للشـعب اليهـودي والاهتمام بـكل يهودي ملاحق بسـبب يهوديته في كل مكان على وجه الأرض.»[6]

يشـير الأسـاس الأيديولوجـي إلـى أن الحـزب انطلـق مـن داخـل الإجمـاع الصهيونـي– اليهـودي على هوية الدولة، فالدولة بالنسـبة إليه يجب ألا تكون يهودية فـي هويتهـا وتوجهاتهـا الثقافية فقط، بـل يجب أن تكون ذات أغلبيـة يهودية، ودولة الشـعب اليهـودي في كل مـكان، وهو توجه لا يختلف عن توجهـات اليمين الجديد في إسرائيل. وفي الجانب الاقتصادي ينادي الحزب بزيادة المشاركة في سوق العمل لـدى قطاعـات غيـر فاعلة في المجتمع الإسـرائيلي وعلـى الدولة الاهتمـام بالطبقة الوسطى لأنها الطبقة المنتجة في السوق.

تظهـر يمينيـة الحزب في الجانب السياسـي من برنامجه، إذ جـاء فيه: «لا يوافق حزب يوجد مستقبل على الاتهامات الذاتية التي يطلقها جزء من الجمهور الإسرائيلي واليهـودي فـي مسـألة السـلام، نحن نعتقـد أن الفلسـطينيين، كما جاء فـي مقولة أبا إيبـن الشـهيرة ‹لم يضيعـوا فرصة حتى يضيعوا فرصة› للسـلام، ورفضوا مرة بعد مرة يـد إسـرائيل الممدودة للسـلام، هكذا فـي الانتفاضتيـن الأولى والثانيـة، وأيضاً بعد الانفصـال أحـادي الجانـب عن غزة، فبدلاً مـن أن يبنوا مستشـفيات ومدارس مكان مسـتوطنات غـوش قطيـف في غزة، فضلـوا إطلاق آلاف الصواريخ علـى المدنيين، وهكذا برفضهم اقتراح إيهود أولمرت للحل.»[7]

يقترح الحزب تبنّي حل الدولتين، لكن ليس بدافع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الوطنيـة، بـل بدافـع الحفاظ على إسـرائيل كدولة يهوديـة مع أغلبيـة يهودية، ويعتبر المستوطنين صهيونيين حقيقيين، إذ يشير البرنامج إلى أن «السلام هو الحل المعقول الوحيـد للتهديد الديموغرافي ولأفكار مثـل دولة كل مواطنيها ودولة ثنائية القومية.» أمّا بالنسـبة إلى شـكل الحل النهائي الذي يقترحه الحزب فهو حل الدولتين من دون

6 انظر موقع الحزب: www.yeshatid.org.il

7 http://yeshatid.org.il/programmes/national

العودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والإبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية فقط، وتملك إسرائيل الحق في محاربة «الإرهاب» حتى داخل الدولة الفلسطينية التي ستقام.[8]

كان فوز حزب يوجد مستقبل برئاسة لبيد مفاجأة انتخابات سنة 2013، إذ حصل على 19 مقعداً (14,3٪ من الأصوات)، في أول دورة انتخابية يشارك فيها، وحتى عندما قاد أبوه قائمة المركز، شينوي، فإنه حصل على ستة مقاعد في الدورة الأولى التي شارك فيها سنة 1999، وخمسة عشر مقعداً في سنة 2003، وانهار الحزب بعدها. أمّا ابنه فقد حصل على 19 مقعداً وتحول إلى الحزب الأكبر الثاني بعد الليكود، متجاوزاً حتى حزب العمل.

هنالك كثير من العوامل التي أدت إلى فوز الحزب، منها ما عبّرت عنه شخصية لبيد، اليهودي الإسرائيلي الأصلي، الذي يطمح إلى العيش في حياة رغيدة وهادئة بعيداً عن ألاعيب السياسة، كما سوّق ذلك خلال حملته الانتخابية.[9] وعلى عكس والده لم يكن خطاب لبيد معادياً للمتدينين، ولا يعني هذا أن القواعد الاجتماعية التي صوتت له تود المتدينين الأرثوذكس، لكنها لا تريد حزباً يؤسس خطابه فقط على ذلك، وجاء لبيد بقائمة أفرادها لم يكونوا أعضاء سابقين في البرلمان، بل أسس قائمة تدمج شرائح متعددة في المجتمع الإسرائيلي التقت على الإجماع الصهيوني على القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودمج خطابه السياسي والاقتصادي بمركبات من خطاب اليمين الليبرالي ومركبات من خطاب اليسار الاشتراكي- الديمقراطي. وركز خطابه الاقتصادي على دعم الطبقة الوسطى الإسرائيلية، وهي طبقة تتركز جغرافياً في مركز البلد وتتكون أغلبيتها من اليهود الأشكناز، لكنه لم يطالب بأن تكون إسرائيل دولة اشتراكية- ديمقراطية في نظامها الاقتصادي، بمعنى

---

8 http://yeshatid.org.il/programs/national/main

9 أريئيلا شدمي، يائير بينت، «هآرتس»، 25/ 1/ 2013، ص 23.

أن خطابه الاقتصادي لم يشدد على دعم الطبقات المهمشة، والضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، بل على مساندة الطبقات الوسطى العليا.[10] وبعد الانتخابات انضم لبيد إلى حكومة نتنياهو وزيراً للمالية، ولم يحقق في منصبه نجاحات كبيرة، على الرغم من أنه استطاع أن يُبقي الأحزاب المتدينة الأرثوذكسية خارج الائتلاف الحكومي، وتشريع قانون جديد لتجنيدهم.

وجاءت انتخابات سنة 2015، بعد تفكك الحكومة، إذ أقال نتنياهو وزير المالية يائير لبيد، ووزيرة العدل تسيبي ليفني رئيسة حزب الحركة، وفي ظل ذلك أعلن وزراء حزب يوجد مستقبل الأربعة في الحكومة استقالتهم، ويعود سبب تفكك الحكومة إلى فقدان نتنياهو القدرة على السيطرة على استقرار الأوضاع الأمنية في إثر الحرب على غزة، وتآكل صورته كزعيم أوحد من دون منافس لليمين الإسرائيلي.[11] وسبب آخر في إجراء هذه الانتخابات يكمن في نتائج انتخابات سنة 2013، إذ إنه عند انتهاء تلك الانتخابات أراد نتنياهو أن يشكل ائتلافاً مع مَن سماهم شركاءه الطبيعيين، لكن تحالف حزبي البيت اليهودي ويوجد مستقبل في الحكومة فرض على نتنياهو حكومة كان تكوينها مغايراً لرغباته في حكومة يكون متحكماً فيها من دون ضغوط من أحد.[12]

وحاول لبيد قبل انتخابات سنة 2015 تشكيل تحالف انتخابي مع ليفني من حزب الحركة أو مع موشيه كحلون من حزب كلنا، لكنه فشل في كلا مسعييه، إذ شكلت ليفني تحالفاً مع حزب العمل، وخاض كحلون – حزب وسطي – الانتخابات منفرداً.[13] وبينما ركز لبيد في برنامجه الانتخابي على مخاطبة قواعده من الفئة

10 انظر: البرنامج الاقتصادي– الاجتماعي لحزب يوجد مستقبل على رابط الحزب التالي: http://yeshatid.org.il/programmes/economy

11 هنيدة غانم (محرر)، «تقرير مدار الاستراتيجي، 2015: المشهد السياسي والحزبي الداخلي» (رام الله: مدار، 2016)، ص 71.

12 المصدر نفسه، ص 70

13 Ido Ben Porat, «Yesh Atid MK: We'll Prefer Herzog Over Netanyahu,» «Arutz Sheva», 9 February 2015, Retrieved 23 May 2018.

العليا من الطبقة الوسطى ذات الأصول الأشكنازية، كان هدف كحلون مخاطبة الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى في إسرائيل.[14]

حصل حزب يوجد مستقبل في هذه الانتخابات على 11 مقعداً، فقد وجد نفسه معزولاً عن الاهتمام بالتحالف معه من طرف أغلبية الأحزاب. واعتُبِرَ أن برنامجه الانتخابي في هذه الانتخابات لا يختلف عن برنامج ليبرمان، مع التركيز المستمر على ضرورة حل المشكلات الاجتماعية في قطاع التعليم والصحة ومحاربة الفساد والفجوات الاجتماعية، ورفع الحزب شعار «نحارب من أجل إنقاذ دولة إسرائيل.»[15]

حزب كلنا

أُسس حزب كلنا (كولانو) عشية انتخابات سنة 2015، وأسسه موشيه كحلون، وهو أحد قيادات الليكود البارزين سابقاً، ومن أصول شرقية، وكانت له نجاحات اجتماعية عندما شغل منصب وزير الاتصالات في حكومة نتنياهو سنة 2013. لكنه اعتزل الحياة السياسية بعدها لخلافات شخصية مع نتنياهو، وظهر كحلون مع حزبه الجديد كحزب يمثل الأجندات الاجتماعية التي ادعى أن الليكود أهملها. وكيمين معتدل، قال إن الليكود تراجع عن مواقفه الليبرالية في الشأن السياسي. وخاض كحلون الانتخابات بشعار اجتماعي مطالباً لنفسه بوزارة المالية في الحكومة العتيدة. ووضع هذا الشرط للانضمام إلى أي حكومة، ولم يوصِ كحلون بأي شخص لتأليف الحكومة قبل الانتخابات، وكانت هذه خطوة تهدف إلى منع الليكود من انتزاع مقاعد منه خلال الحملة الانتخابية، وخصوصاً بعد إعلان نتنياهو أنه سيضم

14 Joshua Mitnick, «Israel Elections 101: How Fractures on Political Right could Hurt Netanyahu,» *The Christian Science Monitor*, 9 January 2015, Retrieved 27 May 2018.

15 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، «وفا»، «الانتخابات الإسرائيلية، 2015 (لمحة عامة)»، استُرجع بتاريخ 22/ 5/ 2018. http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9573

كحلـون إلـى حكومـة يؤلفها كوزيـر مالية بصـرف النظر عن المقاعد التي سـيحصل عليهـا حزبـه، وذلك بهدف طمأنة مؤيديه بالعودة إلـى الليكود لأن هدفهم إلى تعيين كحلـون وزيراً للمالية سـيحدث بكل الأحـوال، إلاّ إن كحلون أصر على موقفه، ولم يعلـن تأييـده لنتنياهو لتأليف الحكومـة قبل الانتخابات، وبذلـك حافظ على قواعده الانتخابيـة مؤكـداً لهـم أن نتنياهو يلعب لعبة انتخابية، ولا سـيما أن كحلون له تجربة خاصة مع وعود نتنياهو، إذ وعده الأخير عشـية انتخابات سـنة 2013 بمنصب رئيس دائـرة أراضـي إسـرائيل، وأخلـف بوعده بعد الانتخابـات. وحظي حـزب كلنا بتأييد قواعـد مـن مركز الخريطة السياسـية ويمينها، فقد حصل علـى مقاعد من حزب لبيد ومقاعد من الطبقات الاجتماعية الوسطى، وشدّد كحلون على أنه سيكون وزير مالية اجتماعيـاً وناجحـاً علـى عكس لبيد الذي فشـل في هذا المنصب ولـم يحقق وعوده لناخبيه. لذلك كانت الحملة الدعائية موجهة ضد حزب لبيد، لأن كحلون كان يعرف أن قواعد الأول الانتخابية سنة 2013 التي أوصلته إلى 19 مقعداً هي قواعده الطبيعية، أي قواعد الطبقة الوسـطى ذات التوجهات اليمينية.[16] ولمخاطبة هذه القواعد من اليميـن، أعلـن كحلون أنه لن ينضم إلى حكومة مدعومة مـن الأحزاب العربية، وهو بذلـك اقتـرب مـن حكومـة نتنياهو علـى الرغم من أنـه لم يعلن ذلك خـلال الحملة الانتخابية.

في انتخابات نيسان/ أبريل 2019، تراجع تمثيل الحزب إلى أربعة مقاعد بعد أن كان مفاجأة انتخابات سنة 2015 بحصوله على أحد عشر مقعداً. وانضم في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 إلى حزب الليكود لينهي الحزب دوره، إذ أعلن كحلون اعتزاله العمـل السياسـي بعـد تأليف حكومة جديدة في إسـرائيل، وجرى صهـر ما تبقى من حزبه داخل الليكود.

---

16 انظر الموقع الرسمي لحزب كلنا باللغة الإنكليزية،
https://go-/kahlon.co.il/kahlon_lang/en/homepage

أزرق أبيض

أُسس حزب أزرق أبيض (كحول لافان) [أزرق أبيض هما لونا العلم الإسرائيلي، ولاحقاً كل ما يعبّر عما هو إسرائيلي]، في إثر تحالف ثلاثة أحزاب هي، حزب يوجد مستقبل برئاسة يائير لبيد الذي كان ممثلاً في الكنيست بعشرة مقاعد، وحزب مناعة إسرائيل برئاسة رئيس هيئة الأركان السابق بني غانتس، وحزب تلم برئاسة رئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون الذي خرج من الليكود كما ذكرنا سابقاً. وانضم إلى هذا التحالف رئيس هيئة الأركان السابق غابي أشكنازي. وبعد وحدة هذه الأحزاب التي تضم شخصيات أمنية وجماهيرية، تم الاتفاق على مبدأ التبادل في رئاسة الحكومة بين غانتس ولبيد في حال نجح الحزب في تأليف الحكومة. وطرح الحزب نفسه كحزب سلطة يبغي تغيير حكم نتنياهو، لذلك ركز هجومه على شخصه، مستحضراً من جديد قضية شراء الغواصات من ألمانيا، والفساد الذي يحيط بهذه القضية التي أدت إلى اتهام مقربين منه ، إلاّ إن النيابة العامة برأته من كل شبهة جنائية في مسألة شراء الغواصات، وأعاد أزرق أبيض المسألة إلى الحملة الانتخابية بادعاء أن نتنياهو متورط في فساد يحيط بهذه القضية، فضلاً عن إقراره وموافقته على بيع غواصات ألمانية استراتيجية لمصر، الأمر الذي اعتبره الحزب مسّاً بالأمن القومي الإسرائيلي، وجاءت هذه المزاعم لتشويه شخصية نتنياهو المتورط أصلاً بقضايا فساد أُخرى، وضرب صورته الأمنية التي يعتمد عليها تحت مسمى «سيد الأمن» في إسرائيل. وأخذت هذه المزاعم بُعداً جديداً في الحملة الانتخابية كون صفقة الغواصات تمت حين شغل يعلون منصب وزير دفاع في حكومة نتنياهو وشغل غانتس منصب رئيس هيئة الأركان، وشهدا أنه أخفى عنهما المصادقة على بيع غواصات استراتيجية لمصر، متهمينه بأنه خان الأمن القومي الإسرائيلي.

شملت قائمة أزرق أبيض شخصيات يمينية جاءت أساساً من حزب يعلون تلم، والذي يعتبر نفسه يمثل اليمين الحقيقي، إلى جانب شخصيات جاءت من اليسار

الصهيوني. وحاول الحزب مخاطبة جمهور اليمين الليبرالي من خلال مجموعة يعلون، معلناً أن المشكلة ليست مع حزب الليكود، وإنما مع شخص نتنياهو نفسه. وقد نشر الحزب برنامجاً انتخابياً لم يتطرق فيه بوضوح إلى رؤيته للحل النهائي مع الفلسطينيين، لكنه اعتبر أن أي حل يجب أن يكون الاعتبار الأساسي فيه هو الاعتبار الأمني. وحاول الحزب في برنامجه الانتخابي المزاودة على نتنياهو في التعامل مع غزة نحو سياسة أكثر عدوانية ضد المقاومة الفلسطينية.[17] إذاً، لم يعرض الحزب نفسه كحزب يسار أو حتى يسار مركز، وإنما كحزب مركز يمين، مشكلته الأساسية مع شخص نتنياهو، على مستوى نظافة اليدين، وعلى مستوى سياساته الأمنية المترددة كما زعم الحزب.

ركز حزب أزرق أبيض في انتخابات سنة 2019 على خطاب إسقاط نتنياهو، وتشير رافيت هيخت إلى أن مقولة «ما عدا نتنياهو» فشلت فشلاً ذريعاً في سنة 2015 وتكرر فشلها في سنة 2019، وبدلاً من طرح برنامج سياسي بديل، ركز الخطاب على مهاجمة نتنياهو، وهي مقولة لم تتعلم المعارضة من تكرار فشلها في الانتخابات.[18] وفي المقابل ركزت دعاية الليكود على أن حزب أزرق أبيض هو حزب يساري، يتخفى بخطاب يميني، وفي النهاية فإنه يهدف إلى تطبيق مشروع اليسار في الضفة الغربية، مثل الانسحاب، وتفكيك مستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية.

وتؤكد ذلك المراسلة السياسية لصحيفة «هآرتس»، نوعا لانداو،[19] إذ كتبت أن غانتس ليس يسارياً، وإنما هو «اليمين القديم». وأضافت أن «ردة الفعل الببغائي لنتنياهو والليكود، 'هو يساري'، بدت سطحية وصبيانية في مقابل أقواله. عدا ذلك، فإن ردة الفعل هذه هي بكل بساطة غير صحيحة، لأن مَن يتعمق بأقوال غانتس

17 انظر برنامج أزرق أبيض على موقع حزب يوجد مستقبل، https://www.yeshatid.org.il/platform (بالعبرية).

18 رافيت هيخت، «لا يوجد لكحول لافان ما يبحث في المعارضة»، «هآرتس»، 19/ 4/ 2019، ص 2.

19 انظر: /https://www.arab48.com إسرائيليات/ صحافة – إسرائيلية / 30/ 1/ 2019/ «تحليلات: غانتس هو اليمين القديم».

بجدية، وخصوصاً في الأجزاء السياسـية – الأمنية، سيكتشـف بسهولة أنه ليس يساراً أبـداً، وعمليـاً، هو اليمين القديم.» ورأت لانداو أن «غانتس يمثل وجهة نظر ليكودي ليبرالي من الماضي، رجل الأمن الذي يمد يده إلى السـلام، ولا يخاف من التحدث عـن قيم، مثل المسـاواة والفصل بقـدر الإمكان بين الدين والدولـة، ويؤمن باقتصاد حـرّ إلـى جانب أمن اجتماعي؛ ‹نصنع سـلاماً آمناً›، مثلما عزفت مـرة دعاية انتخابية مختلفة، لنتنياهو مختلف.»

وعن البرنامج السياسي – الأمني لغانتس، أشارت لانداو إلى أنه «أدلى بتصريح وطنـي عسـكري عـام، لا يمكـن بـدء أي خطـاب مـن دونـه اليـوم، كي يوضـح ‹أنا صهيونـي›، وبعـد ذلك تهديد إيران. وغانتس يتبنّى بذلك رواية نتنياهو الأساسـية، أن هـذا هـو الموضوع المركزي علـى الأجندة الأمنية، وبعد ذلك غـزة، وتهديد واضح لحياة قادة ‹حماس›، أي عودة إلى سياسـة الاغتيالات. وباسـتثناء اللسـعات لنتنياهو بشـأن تحويـل المـال القطري، وهذا تصريح شـعبوي جداً موجه إلـى مَن يريد تهدئة زائفـة، فإنه لا توجد هنا أي بشـرى يسـارية خاصة.» ولفتت لانـداو إلى رؤية غانتس لحل الصراع الإسـرائيلي – الفلسـطيني، وأنها تتمثل «في: الانفصال عن الفلسطينيين لمصلحـة إسـرائيل ‹يهودية وديمقراطيـة›، وتعزيز ‹الكتل الاسـتيطانية›، وغور الأردن كحـدود شـرقية، والتشـديد على الأمن، وتصريح عام بالسـيادة فـي هضبة الجولان، وطبعاً ‹القدس الموحدة ستبقى عاصمة الشعب اليهودي إلى الأبد›. هذا ليس برنامجاً سياسـياً – أمنياً ‹يسـارياً›، بل برنامج كان سـيؤيده كثيرون في الليكود القديم، وبينهم نتنياهو نفسه، وعملياً هكذا فعلوا أيضاً.»

ومما يؤكد أن غانتس عبّر عن توجهات يمينية، هو تحالف وزير الدفاع السابق، يعلـون، مـع قائمتـه، فالأخيـر معـروف بأنه يميـن قومي ليبرالـي، لا يؤيد قيـام دولة فلسطينية، ويعتقد أنه يجب تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، وربما ينتمي يعلون إلـى التيـار القديم في اليمين الإسـرائيلي. كما انضم إلى غانتس شـخصيتان يمينيتان معروفتـان، يوعـز هندل وهـو كاتب وصحافي يمينـي معروف، وتسـفي هاوزر وهو

بيروقراطي يميني عمل إلى جانب نتنياهو كسكرتير للحكومة. وتشترك الثلاث شخصيات المذكورة (يعلون وهندل وهاوزر) في أنها عملت جميعاً مع نتنياهو، وتتبنّى مواقف أيديولوجية يمينية واضحة، وتستطيع التحدث عن فكرة اليمين أيديولوجياً بطلاقة ومعرفة مقارنة بأغلبية أعضاء الليكود الحاليين.

ورأى محللون آخرون أن غانتس حاول إرضاء الجميع في خطابه. وكتبت موران أزولاي، محللة في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قائلة إنه «بدلاً من أن يوضح مواقفه، فضّل شعارات عامة مقبولة من اليمين واليسار.»

وشبّه المحلل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، غانتس بالسنوات الأولى لولاية الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، وأنه «فجأة نزلت عليه الكاريزما.»

ومع ذلك اعتبر رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، أنه «يوجد بديل» من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو.[20]

وأعلنت قائمة تحالف أزرق أبيض في آذار/ مارس 2019 برنامجها الانتخابي الذي يتشكّل من 24 موضوعاً تتناول مختلف مناحي الحياة، وبرنامج عملها بعد الانتخابات. وأكد البرنامج أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أُخرى من مناطق فلسطينية محتلة، كما جرى سنة 2005 حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار ما يُعرف باسم «خطة الانفصال». وتعهّدت القائمة بأن تكون أي عملية سلمية مع الفلسطينيين مرهونة بالمصادقة عليها في استفتاء شعبي عام. وامتنع البرنامج من ذكر أي تفصيلات بشأن تلك العملية السلمية، كما امتنع من ذكر حل الدولتين، وكذلك من ذكر تعبير دولة فلسطينية. ووفقاً للبرنامج، ستعمل قائمة أزرق أبيض على تعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والحفاظ على القدس الموحّدة كعاصمة أبدية لإسرائيل.

---

20 المصدر نفسه.

وكان قادة القائمة قد زاروا منطقة الحدود مع سورية قبل إشهار البرنامج، وتعهدوا بعدم التنازل عن هضبة الجولان إلى الأبد، وعدم السماح لإيران بالتموضع عسكرياً بالقرب من الحدود الإسرائيلية الشمالية. وفي إثر هذه الزيارة ذكرت تقارير إعلامية متطابقة أن الزيارة جاءت في إطار قيام القائمة ببذل جهود كبيرة من أجل عدم تنفير الناخبين ذوي الميول اليمينية، وأشارت إلى أن برنامج القائمة سيتجنّب ذكر حل الدولتين للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكذلك سيتجنب ذكر تعبير دولة فلسطينية.

«**إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي**»: يمتد برنامج أزرق أبيض على 45 صفحة طرح هذا التحالف من خلالها رؤيته وخططه المستقبلية في مختلف مجالات الحياة في 27 فصلاً تبدأ بمقدمة تليها العناوين التالية: السياسي؛ الأمني؛ الحرب ضد الفساد؛ الاقتصاد؛ العمل والتشغيل؛ التربية والتعليم؛ الصحة؛ المواصلات؛ القضاء والتشريع؛ الدين والدولة؛ تقليص عدم المساواة، الرفاه وحقوق الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة؛ السكن؛ الحوكمة؛ الضواحي؛ الحكم المحلي؛ الأمن الداخلي؛ المستقلون والمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة؛ حماية البيئة؛ النساء؛ المتقاعدون؛ تشجيع اندماج الحريديم (اليهود المُتشددون دينياً) في المجتمع الإسرائيلي؛ الشبيبة والطلاب الجامعيون؛ الاستيطان العمالي والزراعي؛ المثليون؛ يهود المهاجر واستيعاب المهاجرين (اليهود)؛ مساواة الأقليات؛ الثقافة والفنون.

يفتتح تحالف أزرق أبيض مقدمة برنامجه الانتخابي بجملة يؤكد من خلالها أن «إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي وإسرائيل هي بيتنا جميعاً. ونحن نحبّها، وفخورون بها وملتزمون المحافظة على صورتها، وعلى هويتها كدولة يهودية وديمقراطية، بصورة مطلقة.»

وتضيف المقدمة: «إسرائيل 2019 هي دولة قوية ومزدهرة. لكن إسرائيل 2019 هي، أيضاً، دولة مقسَّمة ومتألمة. البلاد جيدة، لكن رياحاً سيئة تهب فيها. تتعمق فيها الفجوات بين اليهود وغير اليهود، بين الأغنياء والفقراء، بين السفارديم (الشرقيون)

والأشكنازيين (الغربيون) وبين المتدينين والعلمانيين. تتباعد فيها المسافات بين المركز والأطراف، بين اليسار واليمين، وبين الإنسان والإنسان. ثمة تآكل مثير للقلق في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وبهيئات حفظ القانون وتطبيقه، إلى جانب التدهور المستمر في سلة الخدمات العامة المقدَّمة للمواطنين وفي جودتها. ولهذا حان الوقت لإعادة توحيد إسرائيل من جديد ولضمان مستقبلها.»

وتوضح المقدمة أن «تحالف أزرق أبيض يقوم على ثلاثة أسس مركزية هي: 1. **الأمن**، حيال الأخطار والتحديات المحيطة بنا، سنرفع قبضة حديدية في وجه كل مَن يريد السوء لنا. وفي موازاة ذلك، سنعمل بحكمة ومسؤولية لاغتنام أي فرصة للمفاوضات الجدية والناجعة، بالتعاون مع الجهات المعتدلة في العالم العربي وفي الدول الغربية؛ 2. **الرسمية الدولانية**، إسرائيل بحاجة إلى الرسمية الدولانية. إذا لم ننجح في إعادة بلورة أنفسنا من جديد كشعب واحد وأمّة واحدة، وإذا لم نجد لنا جميعاً مكاناً في دولة واحدة، لن يكون في قدرتنا مواجهة التحديات المستقبلية. وعلى الدولة احترام الفرد، واحترام الجماعات، واحترام التنوع الجندري، واحترام جميع القطاعات، جميع الأسباط وجميع الأقليات. وعلى الدولة احترام التقاليد، التراث والغنى الإنساني المميز للفسيفساء الإسرائيلية. وعلى الدولة حماية مؤسساتها، فقط من خلال تبنّي روح جديدة من الحوار والتوجه الداعم للوحدة. ومن خلال التعددية سيكون في قدرتنا تحقيق الرسمية الصحيحة، أي تلك التي تُعلي شأن الفرد، وتحترم المجموع، وتجدد التحالف الإسرائيلي. نحن نضع المملكة قبل الملكية. سنعمل بكل الوسائل من أجل تعزيز الروابط بين أجزاء الشعب المتعددة: سنحارب الفساد؛ سنحرص على حماية حقوق جميع المواطنين؛ سندافع عن مؤسسات الدولة، عن القضاء والقانون؛ 3. **الاقتصاد والمجتمع**، نحن ملتزمون تحقيق النمو الاقتصادي المستمر وتقليص الفقر، ملتزمون بناء مجتمع يتيح فرصاً حقيقية لكل مواطنة ومواطن. سنعمل على تعزيز المنظومات الجماهيرية العامة، وخصوصاً في مجالات التعليم

والصحة والرفاه. سنعمل على زيادة النمو والإنتاجية من خلال تطوير واسع للبنى التحتية العامة، والاستثمار في رأس المال البشري، وتقليص البيروقراطية، وبناء بيئة داعمة للاستثمارات التجارية. سنعمل على خفض تكاليف الحياة من خلال حلول في قطاع السكن والإسكان، وزيادة التنافسية وتحسين الإنتاجية.»

ويختتم تحالف أزرق أبيض مقدمة برنامجه الانتخابي بالتأكيد: «اخترنا خوض غمار العمل السياسي – الحزبي لأن إسرائيل، بالنسبة إلينا، قبل كل شيء وفوق كل شيء. إننا نتعهد بالعمل بأمانة ونزاهة، بصورة رسمية وبكل قوتنا من أجل حماية إسرائيل وتطويرها.»

البرنامج السياسي – الأمني: تحت هذا العنوان جاء في برنامج أزرق أبيض ما يلي:

إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط. ليس ثمة مَن ينافس قوتها العسكرية، الاقتصادية والديمقراطية، في دائرة قطرها آلاف الكيلومترات حول حدودها. مع ذلك، وبعد 70 عاماً من استقلالنا، لا يزال بعض جيراننا يرفض الاعتراف بحقنا في الوجود. المحيط القريب، كما المحيط الأبعد قليلاً، يضعان أمام إسرائيل تحديات أمنية كبيرة ومركّبة. أول هذه التحديات، طبعاً، هو عدوانية إيران، القوة العظمى إقليمياً التي تعلن جهاراً نيتها تدمير إسرائيل. إيران تقف خلف التهديدات الإرهابية والعسكرية القائمة على حدودنا، إذ تزود حزب الله بالأسلحة المتنوعة، بما فيها مئات آلاف الصواريخ والقذائف الموجَّهة نحو المدن الإسرائيلية، وأيضاً تموّل النشاط الإرهابي الذي يمارسه تنظيما «حماس» والجهاد الإسلامي في قطاع غزة. ولم تتخلَّ إيران، بعد، عن مشروعها النووي الذي إن تحقق سيضع إسرائيل أمام خطر وجودي غير مسبوق.

لم تعد الجيوش النظامية الكبيرة وحدها هي المتموضعة عند حدودنا، بل يزداد التحدي الأمني تعقيداً، بصورة كبيرة. فقد أصبح تهديد الصواريخ والقذائف يشكل خطراً جدياً غير مسبوق على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وتحاول التنظيمات

الإرهابية المسّ بنا، على الحدود وفي داخل أراضي الدولة. ويستخدم العدو السكان المدنيين دروعاً واقية ويسعى لإحباط جزء كبير من قوتنا العسكرية ونزع فاعليتها. ويقف الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأُخرى أمام الحاجة الدائمة إلى التغيير والتكيف وفق الواقع المعقد المستجد بغية ضمان الأمن في واقع أكثر تعقيداً بكثير عما عرفته وواجهته من قبل.

أكثر ما ينقص إسرائيل هو قيادة سياسية تأخذ زمام المبادرة، تعمل لاستغلال الفرص ولتغيير الواقع في المنطقة بصورة عامة وعند حدودنا بصورة خاصة. حركة «حماس»، التي لا يمكن مقارنة قدراتها بقدرات الجيش الإسرائيلي، تواصل التحرش بنا واستفزازنا وتنغيص حياة السكان في جنوب إسرائيل. وعلى الرغم من المعركة الناجحة التي يخوضها الجيش الإسرائيلي ضد تعاظم قوة حزب الله، الذي يمثل القوة الأقوى في لبنان اليوم، وضد التمركز الإيراني في سورية، فإن ثمة واقعاً مركباً مملوءاً بالتهديدات ينشأ ويتبلور خلف حدودنا الشمالية. النشاط الإسرائيلي لا يؤتي أي ثمار في التأثير في الطريقة التي يصوغ بها (فلاديمير) بوتين، و(رجب طيب) أردوغان، و(حسن) روحاني التسوية الجديدة في سورية.

في الوقت ذاته، يتشكل بين البحر ونهر الأردن واقع قد يشكل تهديداً خطراً للرؤية التي قامت دولة إسرائيل على أساسها: دولة يهودية وديمقراطية، بيت قومي للشعب اليهودي في المكان الوحيد في العالم الذي يمكنه فيه العيش والبقاء؛ دولة متنورة، متقدمة وديمقراطية يرغب شبابها في العيش فيها، لأنها المكان الأفضل في العالم.

لدينا صديق كبير ووفيّ في البيت الأبيض، لكن إسرائيل لم تعد كما كانت موضوعاً خارج الخلافات في السياسة الأميركية. سياسة الحكومة الحالية في قضايا الدين والدولة أحدثت صدعاً عميقاً بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين تشكل العلاقة معهم ومع يهود العالم أجمع جزءاً أساسياً لا يتجزأ من أمننا القومي.

يؤمن تحالف أزرق أبيض بأن الأساس المتمثل في الحفاظ على الأمن وتعزيز قدرات الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأُخرى يجب أن يتكامل مع أساس آخر هو السياسي. اليوم ثمة مصالح حيوية مشتركة لنا وللعديد من دول المنطقة التي تسعى للاستقرار وتواجه تهديدات شتى من الإسلام المتطرف المتمثل في إيران وداعش، من المغرب حتى الخليج الفارسي ومن الرياض حتى القاهرة وعمّان. وقد أصبحت هذه الدول مستعدة اليوم للتعاون معنا في بلورة شرق أوسط آخر يلجم العدوانية الإيرانية ويهزم الإسلام المتطرف.

يتعين على إسرائيل، القوة الأكبر في المنطقة، تولّي دفة القيادة: كجزء من مفهوم الأمن القائل بأن القوة منوطة بالقدرة على التحكّم في السيرورات، سنعمل من أجل بلورة واقع جديد يثبّت الأغلبية اليهودية في إسرائيل، ويكرس الهوية اليهودية لدولة إسرائيل. سنعزز الكتل الاستيطانية، ونتيح إمكان الحياة الطبيعية في أي مكان يعيش فيه إسرائيليون. وستكون منطقة غور الأردن الحدّ الأمني الشرقي لدولة إسرائيل. وستكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية. بهدي هذه المبادئ، سنبحث في خطة السلام التي سيعرضها الرئيس دونالد ترامب، عند طرحها.

لن يكون ثمة انفصال ثانٍ: أي إجراء يجري تنفيذه بصورة أحادية الجانب سيدفع العدو، بالضرورة، إلى الاستنتاج أن مقاومته العنيفة هي التي هزمتنا وحسمت الأمر. ولن نكرر هذا الخطأ. إن أي قرار سياسي تاريخي سيُعرض على الشعب في استفتاء عام لإقراره، أو سيجري إقراره في الكنيست بأغلبية استثنائية.

سنبادر إلى عقد مؤتمر إقليمي مع الدول العربية الطامحة إلى الاستقرار، ونعمق إجراءات الانفصال عن الفلسطينيين من خلال المحافظة غير المساوِمة على مصالح إسرائيل الأمنية وعلى حرية عمل الجيش الإسرائيلي في أي مكان.

سيُدرج في جدول أعمال المؤتمر الإقليمي، أيضاً، موضوع لا يقل أهمية هو: مكانة إسرائيل الإقليمية، كقوة رائدة، إلى جانب الأطراف ذات المصالح المشتركة. ولن يكون بعد اليوم وضع تجرى فيه مداولات بشأن الاتفاق النووي مع إيران،

أو عـن التسـوية النهائية في سـورية من دون أن تعرض هـذه الأطراف ذات المصالح المشتركة، وفي مقدمها إسرائيل، مصالحها ومن دون أن تتم تلبيتها.

لن نسمح، أبداً، بأي تهديد وجودي على دولة إسرائيل: يُعتبر انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، والذي بدأ في عهد الإدارة الأميركية السابقة، ولا يزال مسـتمراً هذه الأيام أيضاً، يحمل أخطاراً جسـيمة على إسـرائيل وشركائها. لذا، علينا أن نضع أمام الرئيس ترامب صفقة القرن الحقيقية: شرق أوسط تقوده وتشكّله الدول الحليفـة للولايات المتحدة، لا محـور المتطرفين. وهكذا فقط يمكننا إعادة صديقتنا الهائلة القوة إلى المنطقة وضمان تحقيق المصالح الإسرائيلية في كل مكان.

في الصراع مع «حماس» والجهاد الإسـلامي، أيضاً، سـتكون إسـرائيل مبادِرة، لا مجـرورة: فـي غـزة، علينا القيام بإجـراء مزدوج: رد بكامل القوة على أي اسـتفزاز أو عمل عنيف ضد أراضينا، من جهة، وتحرك مشترك مع جهات إقليمية يطرح أمام سـكان غـزة إمـكان حياة أفضل، من جهـة أُخرى، بما يوضـح لهـم أن ما يحول بينهم وبين هذه الحياة الأفضل هو عدوانية «حماس» تجاه إسـرائيل. وتُعدّ القاعدة الأولى في الحرب ضد الإرهاب هي زرع الخلاف بين السكان، من جهة، والتنظيم الإرهابي الـذي ينشـط بينهم من جهة أُخـرى. ويمكن لهذا أن يحدث فقط إذا اعتمدنا سياسـة المبادرة بكلا المسـتويين، العسـكري، والسياسـي – الاقتصادي؛ لا تناقض في هذا، إطلاقاً، بل العكس هو الصحيح: ذراعان يكمل أحدهما الآخر.

هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة إسـرائيل، وهذه مسـألة غير خاضعة للمفاوضات. سنطوّر المنطقة ونكثف الاستيطان فيها.

على الجبهة الشمالية، سنصعّد المعركة المتواصلة ضد التمركز الإيراني، وضد تعاظم حزب الله، وسنحضّر الجيش الإسرائيلي لاحتمال نشوب معركة (جديدة).

سـنكثف العمـل المتواصـل ضد إيـران وحـزب الله ونصعّده، وسـنعززه بعمل سياسـي في مقابل روسـيا لتحقيق مطلب إسـرائيل بإبعاد إيران ووكلائها عن الأرض السورية.

سيبحث تحالف أزرق أبيض بجدية وسيبذل جهوداً متواصلة لإعادة الأسرى والمفقودين، من منطلق الالتزام لهم ولعائلاتهم وللمجتمع الإسرائيلي برمّته.

طبقاً لمفهوم الأمن القومي، على إسرائيل تعميق علاقاتها الخارجية وتوثيقها في أي مكان في العالم. وسنُصلح وزارة الخارجية ونعززها ونثبت، في نص قانوني، مكانتها بصفتها الهيئة القيادية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة. إن إسرائيل هي قوة عظمى في مجال التجديد والابتكار، يرنو العالم كله إليها، وسنستغل هذا الوضع لإحداث انطلاقة سياسية جديدة، ونزيد حجم الاستثمار في مساعدة الدول النامية، في إطار السعي لإيجاد قاعدة متينة لعلاقات طويلة المدى.

سنحافظ على التعاون الاستراتيجي، وعلى منظومة العلاقات المميزة بيننا وبين الولايات المتحدة، سنعود إلى تلك الأيام التي كانت إسرائيل فيها موضوعاً خارج الخلافات في السياسة الأميركية، وسنوطد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية، والآسيوية، والأفريقية، والأميركية الجنوبية.

سنضمد الجروح التي سببتها الحكومة الحالية في العلاقات مع اليهود في العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة. وتُعتبر إسرائيل البيت القومي للشعب اليهودي كله، وحكومة إسرائيلية مُبادِرة على الصعيدين الخارجي والداخلي، وتأخذ في الحسبان، في أي عمل تقوم به، تأثيراته وانعكاساته على اليهود في العالم، هي المفتاح لتوثيق هذه العلاقة الحيوية جداً.

مساواة الأقليات ودمجها في المجتمع الإسرائيلي: وجاء في البرنامج تحت هذا العنوان ما يلي:

على الرغم من التقدم المستمر الذي سُجِّل في دمج عرب إسرائيل والمجتمع الدرزي في المجتمع وسوق العمل في دولة إسرائيل، فإن الطريق إلى دمج هؤلاء ومساواتهم التامة في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليَين لا تزال طويلة وملأى بالمعوقات. ولدمج الرجال والنساء العرب وتحسين أوضاعهم الشخصية والمهنية

أهمية حيوية للنمو، للقوة الاجتماعية، ولتقليص الفقر والفجوات في إسرائيل.

هناك بعض العوائق المركزية التي تعوق اندماج السكان العرب والبدو في سوق العمل منها: التعليم وغياب المهارات المهنية؛ معوقات دينية؛ اللغة والآراء المسبقة؛ التقاليد الاجتماعية التي تحول دون خروج النساء العربيات إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، ونقص المواصلات إلى أماكن العمل.

من أجل تحسين مستوى الحياة في الوسط العربي والبدوي واندماجه في المجتمع الإسرائيلي، ثمة حاجة إلى حلول في مجالات أُخرى أيضاً: خفض مستويات العنف وكميات الأسلحة غير القانونية في هذا الوسط؛ معالجة نقص الخرائط الهيكلية المصادَق عليها ومعالجة ظاهرة البناء غير المرخص؛ رفع مستوى الحذر على الطرقات وتطوير البنى التحتية في مجال الشوارع، إضافة إلى التربية على نمط حياة سليم.

سيقود تحالف أزرق أبيض خطة متعددة السنوات لتعميق دمج الأقليات في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليَين، ولرفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بمستويات مرتفعة من المداخيل، كما سيركز على الاستثمار في التعليم بما يتيح امتلاك مهارات مهنية عالية، وعلى الاستثمار في البنى التحتية المادية.

وفيما يتعلق بـ «قانون القومية» جاء في البرنامج: سنكرس قيمة المساواة ونشرّعها في قانون أساس، مثلما ورد في فصل «القضاء والتشريع» في هذا البرنامج. وفي البند المشار إليه هنا من فصل «القضاء والتشريع»، ورد ما يلي: سنكرس، في قانون أساس، مبدأ المساواة في حقوق الفرد في إسرائيل. وثبّت «قانون القومية» كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، التي يحقق فيها، بصورة مميزة، حقه في تقرير مصيره القومي. لكن مبدأ المساواة في حقوق الفرد سقط من هذا القانون. ولذا، سنشرّع مبدأ المساواة في قانون أساس، بروح «وثيقة الاستقلال».

رأت عدة تحليلات أن هذا البرنامج يؤكد أن تحالف أزرق أبيض لن يفعل سوى ما يفعله نتنياهو، لكن باللونين الأزرق والأبيض، لوني العلم الإسرائيلي.

وكتب مراسل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس» حاييم ليفنسون (6/ 3/ 2019) أنه من خلال البرنامج من الصعب معرفة آراء هذا التحالف المشترك. وأكد أن البرنامج هو مجموعة أقوال تبدو جيدة، لكن من دون أي رابط أيديولوجي أو خطط ملموسة وهدف واضح. وفي رأيه ربما ما تريده أغلبية ناخبي الوسط هو: أشخاص جيدون وشخصيات لها قيمة معنوية، لا أيديولوجيات نارية تصطدم بالواقع.

وأضاف ليفنسون أن الجزء السياسي من البرنامج غامض. فصحيح أن التحالف يعلن نيته القيام بخطوات سياسية، لكن ماهيتها الدقيقة غير معلنة وسرّية. فهو يقول إنه سيتعاون مع الدول العربية المعتدلة، وهو ضد الإسلام المتطرف، وسيسمح بحياة طبيعية في كل المستوطنات، لكنه لا يفصّل ماهية الحياة الطبيعية. والتحالف لن ينفّذ انفصالاً عن المناطق المحتلة، وسيبادر إلى عقد مؤتمر إقليمي، وسيحافظ على القدس الشرقية، وفي الواقع هو سيفعل كل ما يفعله بنيامين نتنياهو، فقط باللونين الأزرق والأبيض، لوني العلم.

على صعيد آخر، ورد في تحليلات أن غانتس وقيادة أزرق أبيض يواصلان التعاون مع حملة نزع الشرعية عن التمثيل السياسي للعرب في الكنيست، التي يقوم بها نتنياهو. ففي إطار المقابلات التي أدلى بها غانتس إلى قنوات التلفزة الإسرائيلية الثلاث في 21/ 3/ 2019 قال أنه لن يُجري أي حوار سياسي مع ممثلي الأحزاب العربية. وأضاف لقناة التلفزة «كان» أن «الزعامة السياسية للعرب في إسرائيل ارتكبت خطأً كبيراً. فهي تتحدث ضد دولة إسرائيل، ولذا لا أستطيع إجراء حوار سياسي معها.»

وتعقيباً على ذلك أنشأت صحيفة «هآرتس» مقالاً افتتاحياً بعنوان: «يرفض أن يكون بديلاً» قالت فيه إن غانتس فشل حتى الآن في موضوعين أساسيين لا يمكن التساهل بهما. الموضوع الأول هو تهرّبه من إعطاء رد يوضح ما إذا كانت قائمته تؤيد حل الدولتين. وتساءلت الصحيفة: لِمَ لا يبدي الشخص الذي يدّعي أنه يمثل البديل من حكم بنيامين نتنياهو استعداده للكشف عن موقفه من موضوع مصيري،

وهو حل المشكلة الفلسطينية؟ لِمَ لا يجرؤ، مَن يدّعي أنه البديل من نتنياهو وأنه أكثر اعتدالاً منه، على التعبير عن تأييده لحل حتى نتنياهو أيّده؟ وفي رأيها فإن البديل الوحيد من حل الدولتين هو حل الدولة الواحدة، وثمة شك في أن غانتس يتبناه، والتهرب من تأييد الحل الوحيد المتبقي لا يثير أملاً كبيراً بالشجاعة السياسية لمن يدّعي أنه البديل.

أمّا الموضوع الثاني والأخطر بحسب الصحيفة فهو موقف غانتس من الأحزاب العربية، والذي وصفته بأنه «يجعلنا نشك في أن غانتس ينوي جدياً إسقاط نتنياهو.»

رابعاً: أحزاب اليمين

الليكود 2006–2020: من الانكسار إلى الهيمنة

استطاع الليكود في العقد الأخير أن يكرس نفسه كحزب السلطة في إسرائيل، بعد حكمه بصورة متواصلة بواسطة رئيسه بنيامين نتنياهو الذي استلمه منهاراً بعد انشقاق شارون عنه. وإلى جانب تحوله إلى حزب السلطة، فإنه وخلال العقد الأخير، مرّ بتحولات سياسية واجتماعية داخلية غيرته من الداخل من جهة، وأحدثت تحولات في خطابه من جهة أُخرى. فقد تطور الحزب من المدرسة الصهيونية التنقيحية التي قادها ونظّر لها زئيف جابوتنسكي، وخلفه في قيادتها مناحم بيغن الذي أسس تحالف الليكود من أحزاب يمين متعددة ووصل إلى الحكم أول مرة في تاريخ إسرائيل سنة 1977، بعد ثلاثين سنة من حكم حزب العمل. وحمل الليكود، متأثراً بتوجهات جابوتنسكي، خلال العقود الماضية توجهاً أيديولوجياً ينطلق من رفضه أي تقسيم لفلسطين التاريخية (أرض إسرائيل في الخطاب الصهيوني والديني)، وهو موقف أيديولوجي حمله منذ تأسيس التيار التنقيحي في الحركة الصهيونية، عندما كان المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين في بدايته، واستمر بعد الاحتلال لباقي الأراضي الفلسطينية في حزيران/يونيو 1967. وبالإضافة إلى توجه الليكود القومي بشأن «أرض إسرائيل الكاملة»،

فقد حمل توجهاً ليبرالياً وخصوصاً في الاقتصاد، لكن أيضاً في الحقوق المدنية والفردية. ولم ينطلق الحزب في برنامجه السياسي من مقولة إن هنالك تناقضاً بين توجهه القومي وتوجهه الليبرالي في الاقتصاد والحقوق المدنية، فقد اعتقد أن الحل يكمن في فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنح الفلسطينيين حقوقاً مدنية وسياسية فردية في إطار الدولة اليهودية، الأمر الذي تراجع عنه بيغن (على الأقل على المستوى التصريحي والرسمي) بتوقيع اتفاق كامب ديفيد (1978) الذي أقر بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً. غير أن تحولات اجتماعية وسياسية وفكرية ساهمت في تغيير الليكود لاحقاً نحو العزوف عن توجهاته الليبرالية في الشأن السياسي، وعن توجهه القومي في أرض إسرائيل الكاملة نحو تبنّي الادعاء الديموغرافي كعامل في تصوراته للحل.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن النخب الليكودية القديمة ذات التوجهات الليبرالية ولا سيما تلك النخب التي تسمى «الأمراء»، وهم الجيل الثاني من قيادات الليكود، ورثوا موقعهم في الحزب عن آبائهم من الجيل الأول من الليكود، إذ تم إقصاء أغلبيتهم في العقد الأخير بالتدريج، وتسلمت مكانهم نخب جديدة تنتمي في معظمها إلى الصهيونية الدينية فكرياً، أو تحمل توجهات يمينية شعبوية تشبه توجهات اليمين المتطرف في أوروبا فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الفردية. كما أن النخب الأشكنازية اليمينية الليبرالية تراجعت في حزب الليكود لمصلحة قيادات شرقية تحمل أجندات غير ليبرالية وغير ديمقراطية ومعادية للعرب، وللنخب الأشكنازية القديمة من اليسار الصهيوني.

تشترك النخب الجديدة في الليكود مع النخب القديمة في فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» (فقط نتنياهو يصرح في الظاهر أنه يؤيد حل الدولتين بين أعضاء حزب الليكود)، إلاّ إنهما تختلفان بالنسبة إلى الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين. ففي حين أن النخب القديمة تريد إعطاء الفلسطينيين حقوقاً سياسية ومدنية فردية كاملة في إطار السيادة اليهودية على الأرض، فإن النخب الجديدة تؤسس فعلياً لنظام

أبارتهايد، يجسد إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وحرمان الفلسطينيين من أي حقوق سياسية ومدنية متساوية وكاملة.

علاوة على ذلك، بدأ المستوطنون يتغلغلون إلى صفوف الليكود للتأثير في سياسته تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي بصورة عامة، وتجاه المستوطنات بصورة خاصة. فقد ظهرت نخبة من قيادة الليكود من المستوطنين الذين ينتمون إلى الصهيونية الدينية، وقد ظهر ذلك في تمثيلهم في قائمة الليكود وفي تصويت المستوطنين للحزب في مقابل حزب البيت اليهودي الذي يمثل المستوطنين وأبناء الصهيونية الدينية، إذ حصل الليكود في انتخابات سنة 2015، مثلاً، على نسبة تأييد داخل المستوطنات، معقل البيت اليهودي، وصلت إلى نحو 23٪، بينما تراجع البيت اليهودي إلى 38٪.[21]

ويعتبر الليكود أن إسرائيل دولة يهودية لليهود أولاً، فقد جاء في برنامجه الانتخابي في انتخابات الكنيست لسنة 1977، بشأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، أن هذا الحق غير قابل للتفاوض، ولن يتم تسليم أي من مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وحدود إسرائيل من نهر الأردن. [22]

وفي سنة 2006، جاء في البرنامج الانتخابي للكنيست: «ستعمل الحكومة [التي يؤلفها حزب الليكود] على تعزيز المستوطنات وتمتين التواصل الجغرافي بين كتل المستوطنات في يهودا والسامرة وبين مناطق الدولة داخل الخط الأخضر.... وستعمل حكومة الليكود على تعزيز الاستيطان والبنى التحتية في غور الأردن، وستعارض أي انسحاب منه.»[23]

21 وردت هذه المعطيات في الموقع الرسمي لمجلس المستوطنات (ييشع)، انظر الرابط: http://www.myesha.org.il/?CategoryID=251&ArticleID=6681

22 بنيامين نويبرغر، «الأحزاب في إسرائيل» (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1997)، ص 112 (بالعبرية).

23 أحمد خليفة، «الأحزاب السياسية»، في: كميل منصور (محرر)، «دليل إسرائيل العام، 2011» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 204.

يمكن القول إن خطاب اليمين الأيديولوجي المتجانس مع عدد من المصطلحات الدينية ساهم في استمالة الأحزاب الدينية إلى تكوين تحالفات مع حكومة الليكود. ودفع هذا التحالف الليكود إلى توسيع خطابه الاجتماعي كي يسمح بجذب الشرقيين المحافظين وحتى المتدينين إلى خطاباته الأيديولوجية اليمينية، والذي سمح، بدوره، بزيادة أعداد كبيرة من أصوات الشرقيين، أي عودة الخطاب القومي إلى التشديد على فكرة أرض إسرائيل الكاملة، على حساب الخطاب الاجتماعي. وهذا التحول الذي شهدته إسرائيل منذ انتخابات سنة 1999، تميز بأمرين، الأول انتهاء الأحزاب الكبيرة، وصعود الأحزاب اليمينية– الدينية– الحريدية، وثانياً صعود الخطاب اليميني الاستيطاني الشعبوي، المشبع بالمصطلحات الدينية.[24]

وعلى الرغم من التاريخ السياسي الطويل لحزب الليكود، وتنوع قواعده الاجتماعية، فإنه تحول منذ سنة 2009 إلى حزب القائد الواحد، وهو بنيامين نتنياهو، فليس هناك شخص داخل الحزب قادر على منافسته وإسقاطه من منصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة. وقد حاول مؤخراً غدعون ساعر منافسة نتنياهو بعد فشله مرتين في تأليف حكومة في سنة 2019، غير أنه مُني بخسارة فادحة أكدت هيمنة قيادة نتنياهو على الحزب.

في هذا الصدد، باتت مهمة إسقاط نتنياهو عن رئاسة الحكومة والليكود مهمة جهات خارج الليكود وداخله. ففي دورات الانتخابات الأخيرة، وعلى الرغم من تجند نخب عسكرية، وأمنية، وإعلامية، وأدبية لإسقاط الليكود، وخصوصاً نتنياهو، فقد جرى التركيز على شخصه أكثر من حزبه، ومحاولة اليسار الصهيوني إبقاء موضوع الانتخابات عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي حاول الليكود التهرب منها، فقد استطاع أن يحصل على 35 مقعداً في دورة الانتخابات سنة 2020، وهو أكبر عدد مقاعد حققه الحزب منذ سنة 1992. وكشفت نتائج الانتخابات أن نتنياهو

24 هنيدة غانم، «إسرائيل الثالثة: التحول نحو الدولة الدينية الاستيطانية، ملحق المشهد الإسرائيلي» (رام الله: مدار، 2015).

لا الليكود هو الفائز، الأمر الذي عزز قيادته في الحزب، فبقاء الليكود في الحكم بات مرتبطاً ببقاء نتنياهو زعيماً له ومرشحاً عنه لرئاسة الحكومة.

في السنوات الأخيرة ساهمت أحادية القيادة في الليكود التي يمثلها نتنياهو في خروج كثير من قياداته، بسبب صراعها معه على قيادة الحزب وعلى نهجه، وليس لأسباب أيديولوجية كما هي حال النخب القديمة الليبرالية. ففي السنوات الأخيرة خرجت من الليكود قيادات كانت عماد الحزب، وكانت ترى في نفسها بأنها وارثة نتنياهو في قيادته، غير أن سيطرة الأخير وهيمنته على الحزب ومؤسساته دفعها إلى الخروج منه والبحث عن آفاق جديدة للعمل السياسي.

وعلى الرغم من السياسات الاقتصادية الليبرالية التي يتبناها الليكود، ولا سيما نتنياهو، والتي أضرت في البداية بالطبقات الدنيا في المجتمع الإسرائيلي ولاحقاً بالطبقات الوسطى في السنوات الأخيرة، فإن الليكود لا يزال يحظى بتأييد جميع القطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، وخصوصاً تلك الطبقات التي تضررت من سياسات الحزب الاقتصادية. وهذا يدل على أن الليكود يبني خطابه نحو المجتمع اليهودي أساساً على خطاب التخويف والخطاب القومي والأمني، الأمر الذي يخفف حدة تأثير القضايا الاقتصادية والاجتماعية في شعبيته في المجتمع اليهودي، وهذا ما يفسر وجوده في شرائح المجتمع الاجتماعية-الاقتصادية كافة.

وبقي الليكود متماسكاً من الناحية الانتخابية في صفوف الطبقات الدنيا، ولا سيما الشرقيين، على الرغم من نجاح أحزاب المركز واليسار في إبقاء تركيز الحملات الانتخابية على الأجندات الاقتصادية والاجتماعية. لكن الليكود استطاع أن يحظى بدعم أغلبية القطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، حتى تلك القطاعات التي تضررت اقتصادياً جراء سياسات حكومة نتنياهو في العقد الأخير. وحظي الليكود بتأييد الطبقات الوسطى العليا والوسطى الدنيا، إذ إنه موجود في القطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي كافة. فعلى سبيل المثال، توزع وزارة

الداخلية الإسرائيلية البلدات في إسرائيل على عشرة عناقيد اجتماعية اقتصادية بناء على معايير عديدة، منها: الدخل السنوي؛ مستوى التعليم؛ الشغل والبطالة؛ الخدمات الاجتماعية؛ التطوير الاقتصادي للبلدة، ومعايير أُخرى. فيضم العنقود الأول البلدات ذات المستوى الاقتصادي- الاجتماعي المتدني، بينما يضم العنقود العاشر البلدات ذات المستوى الاجتماعي- الاقتصادي المرتفع، وتتوزع البلدات بين هذه العناقيد، وبطبيعة الحال فأغلبية البلدات اليهودية موجودة بين العنقودين الرابع والسابع اللذين يضمان الطبقة الوسطى اليهودية المدينية. وفي العناقيد الدنيا، وخصوصاً في العناقيد الأربعة الأولى فهي تضم بلدات التطوير اليهودية الفقيرة والبلدات الدينية الأرثوذكسية (الحريديم) وجميع البلدات العربية. وفي تحليل لأنماط التصويت في هذه العناقيد خلال العقد الأخير، تبيّن أن الليكود يحظى بتأييد في العناقيد الاجتماعية- الاقتصادية كافة، وهو ما يجعله حزباً شعبياً موجوداً في جميع القطاعات والشرائح الاجتماعية بالنسبة نفسها تقريباً.

إذاً، استطاع نتنياهو، في أعقاب إخفاق حزب كديما، من اجتياز أول امتحان له في انتخابات سنة 2009، بعد انكسار الليكود في أعقاب انشقاق شارون عنه، وأراد أن يعزز سيطرته فيما بعد. ففي انتخابات سنة 2013، عقد نتنياهو حلفاً مع حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) الذي يترأسه أفيغدور ليبرمان، وتمت مفاوضات الحلف بسرية تامة، وجرى إعلانه فجأة، وكان هدف نتنياهو من التحالف بناء حزب كبير في الخريطة السياسية الإسرائيلية يحصل على أكثر من 40 مقعداً، ويعيد إلى الأذهان الأحزاب التاريخية الكبيرة، وذلك لضمان تأليفه حكومة مستقرة لا يكون فيها تابعاً للأحزاب الصغيرة والمتوسطة. أمّا ليبرمان الذي بدأ حياته السياسية في حزب الليكود، وأنشأ بعدها حزباً يعتمد على قواعد اجتماعية روسية، فكان يطمح من هذا التحالف إلى أن يكون وارث نتنياهو، ورئيساً للحكومة وزعيم اليمين في المستقبل، بعد انتهاء عهد نتنياهو. لكن هذا لم يحدث، فاندفع ليبرمان منادياً بإسقاط نتنياهو في الثلاث دورات الانتخابية الأخيرة.

الجدول1
نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية 2006–2015

	2006		2009		2013		2015	
	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد
الليكود	9	12	21,6	27	23,3	31	23,4	30
كديما	22	29	22,5	28	2	2		
العمل	15,1	19	9,9	13	11,3	15	18,6	24 ضمن تحالف مع حركة هتنوعا في قائمة المعسكر الصهيوني
يش عتيد					14,3	19	8,8	11
شاس	9,5	12	8,5	11	8,7	11	5,7	7
يهدوت هتوراه	4,7	6	4,4	5	5,1	7	4,9	6
إسرائيل بيتنا	9	11	11,7	15	تحالف مع الليكود في قائمة الليكود بيتنا		5,1	6
ميرتس	3,8	5	3	3	4,5	6	3,9	5
المفدال – البيت اليهودي	7,1	9	2,9	3	9,1	12	6,7	8
الاتحاد الوطني			3,3	4	تحالف في إطار البيت اليهودي			
حزب المتقاعدين	5,9	7						
هتنوعا (الحركة)					4,9	6	تحالفت مع حزب العمل في قائمة المعسكر الصهيوني	
حزب كلنا							7,4	10
التجمع الوطني الديمقراطي	2,3	3	2,5	3	2,5	3	10,6	13 مقعداً ضمن القائمة المشتركة
الجبهة الديمقراطية	2,7	3	3,3	4	2,9	4		
القائمة العربية الموحدة	3	4	3,4	4	3,6	4		

المصدر: تقارير لجان الانتخابات المركزية التالية:

لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العشرين: www.votes20.gov.il

لجنة انتخابات الكنيست التاسع عشر: http://www.votes-19.gov.il/nationalresults

لجنة انتخابات الكنيست الثامن عشر: www.knesset.gov.il /elections18 /heb /results /main_Results.aspx

لجنة انتخابات الكنيست السابع عشر: http: / /www.knesset.gov.il /elections17 /heb /results /Main_Results.asp

انطلق الزعيمان من قراءة مبسطة وحتى سطحية لقوة هذا التحالف، واعتقدا أن الائتلاف بينهما (سمي: الليكود- بيتنا) سيحقق، على الأقل، حصيلة المقاعد التي حصلا عليها في انتخابات سنة 2009 (27+15=42)، وتعهد ليبرمان بأن الائتلاف الجديد سيحصل على أربعين مقعداً على الأقل. ولذا، اختار أعضاء حزبه الذين سيكونون في الائتلاف الجديد، بينما ذهب الليكود إلى انتخابات داخلية لاختيار أعضاء القائمة الانتخابية، وعززت نتائج هذه الانتخابات سيطرة النخبة اليمينية الجديدة على الليكود، فقد فازت بالمواقع المتقدمة في القائمة، ودحرت القيادة اليمينية القديمة في الحزب ذات التوجهات القومية- الليبرالية. ويمكن اعتبار هذه النخبة، الجيل الثالث في الليكود، وهي نخبة شبيهة بنخبة اليمين المتطرف في أوروبا الذي ينظر إلى مسألة الأقليات ومطالبها بمثابة تهديد للدولة.

وكان هذا الإخفاق الكبير لتحالف الليكود- بيتنا، فقد توقع نتنياهو وليبرمان أن يحصل تحالفهما على 40 مقعداً على الأقل،[25] إلاّ إن النتائج جاءت بأقل حتى من توقعات الاستطلاعات، التي توقعت عشية الانتخابات حصول التحالف على 35 مقعداً.[26] إذ حصل الحزب على 31 مقعداً بنسبة 23,3٪، بينما حصل الحزبان معاً في انتخابات 2009 على نحو 33٪ من الأصوات، وذلك عندما خاضا الانتخابات كلاً على حدة. وتوقع نتنياهو وليبرمان أن تحالفهما سيؤدي إلى تكاتف قواعدهما الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه سيجذب قواعد جديدة من اليمين، إلاّ إن كثيراً من قواعدهما التقليدية، ابتعد بسبب تحالفهما بالذات.

ركز الليكود في الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة على إنجازات نتنياهو الداخلية والخارجية، ولا سيما الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإلغاء الاتفاق النووي الإيراني، ومكانة نتنياهو الدولية، وسياساته ضد الوجود الإيراني

25 ينير يغنا، «ليبرمان: الاستطلاعات لا تعكس الواقع سنحصل على أربعين مقعداً»، «هآرتس»، 19/ 1/ 2013.

26 انظر على سبيل المثال، استطلاع صحيفة «هآرتس» قبل الانتخابات، «هآرتس»، 18/ 1/ 2013، ص 1-3.

في سورية. وفي هذا السياق، ساهم دونالد ترامب في تعزيز هذه المكانة باعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان أسبوعين قبل الانتخابات، ومساعدة روسيا له في إرجاع رفات جندي إسرائيلي من سورية، قُتل خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، الأمر الذي عزز إنجازات نتنياهو على الساحة الدولية.

في انتخابات آذار/ مارس 2019، عزز الليكود تمثيله في الكنيست من ثلاثين مقعداً إلى خمسة وثلاثين، وهو إنجاز مهم لليكود ويبشره بالعودة إلى إنجازات سنوات الثمانينيات، لكن المقاعد الجديدة التي حصل عليها كانت من أحزاب اليمين. إذ إن فوز الليكود بهذا العدد من المقاعد أدى إلى إسقاط حزب يميني جديد ترأسه وزيران في حكومة نتنياهو انشقا عن حزب البيت اليهودي، واللذان كان ينقصهما بضع مئات من الأصوات لعبور نسبة الحسم، فضلاً عن إضعاف تمثيل حزب اتحاد أحزاب اليمين (البيت اليهودي سابقاً)، وتراجع تمثيله إلى خمسة مقاعد.

في انتخابات سنة 2020 استطاع الليكود زيادة تمثيله في الكنيست من 31 مقعداً إلى 36 مقعداً، وذلك على الرغم من أن الفترة التي سبقت الانتخابات شهدت تصعيداً في ملفاته تخللها تقديم المستشار القانوني للحكومة لائحة اتهام ضده، لحقها فشله في الحصول على الحصانة البرلمانية، لأنه سحب طلب الحصانة في آخر لحظة، وذلك لمعرفته أن الكنيست بتركيبته حينها لن يوافق على طلبه، وانتهاء بتحديد الجلسة الأولى لمحاكمته. هذه التطورات كلها في ملف نتنياهو الجنائي لم تؤثر فيه، بل عززت تمثيل الليكود، مثلما استطاع تعزيز تمثيل كتلة اليمين من 55 مقعداً في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 إلى 58 مقعداً في انتخابات سنة 2020. فقد حصل الليكود في انتخابات أيلول/ سبتمبر على 1,113,617 صوتاً، بينما حصل في انتخابات آذار/ مارس 2020 على 1,352,449 صوتاً، بمعنى أن الليكود زاد عدد المصوتين له بأكثر من 200 ألف صوت. وتجدر الإشارة إلى أن سائر القوائم في كتلة اليمين حافظت على قوتها تقريباً، الأمر الذي يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود هي قواعد ثابتة، وأن الحراك يكون في الأساس داخل القوائم اليمينية وفيما بينها.

إسرائيل بيتنا

شكل أفيغدور ليبرمان حزب إسرائيل بيتنا عشية انتخابات سنة 1999، بعد أن خرج من الليكود، وقد أدى دوراً مركزياً نحو تسييد نتنياهو في الحزب، فقد كان الذراع الضاربة سياسياً داخله لمصلحة نتنياهو. وشكل ليبرمان حزبه مكملاً تجربة الأحزاب القطاعية في السياسة الإسرائيلية بعد أن مثّل الروس في الكنيست حزب يسرائيل بعليا برئاسة نتان شيرانسكي. وحمل حزب ليبرمان عدة توجهات أهمها: الدعوة إلى ضم مناطق المثلث إلى الدولة الفلسطينية (عندما كان الخطاب الديموغرافي مهيمناً حينها في مشاريع التسوية)؛ محاربة الأحزاب الدينية؛ تغيير نظام الحكم في إسرائيل؛ في النهاية تعزيز مصالح الروس في إسرائيل الذين شكلوا قوة سياسية واجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي. فمنذ سنة 1999 والحزب يخوض الانتخابات بشكل منفرد (عدا انتخابات سنة 2013 والتي خاضها بتحالف مع الليكود)، بلغت ذروة قوة ليبرمان في انتخابات سنة 2009، فقد حصل فيها على 15 مقعداً، بسبب رفعه شعار «لا حقوق من دون واجبات»، وكان مُوجهاً في الأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل. وفي انتخابات سنة 2013 تحالف ليبرمان مع نتنياهو وشكلا قائمة ليكود – بيتنا، كما ذكرنا أعلاه، لكن سرعان ما انفك هذا التحالف لأنه لم يحقق النتائج المرجوة.

يحظى حزب إسرائيل بيتنا بدعم اليهود الروس أساساً، فهو حزب قطاعي، إذ إن 75٪ ممن صوتوا له في انتخابات سنة 2009 كانوا من اليهود الروس. وحقق الحزب منذ تأسيسه سنة 1999 نجاحات انتخابية وصلت إلى ذروتها في سنة 2009 وظهر زعيمه كزعيم اليمين المقبل. وتتميز قواعد الحزب بعلمانية معادية للدين، فقد خاض صراعات مع الأحزاب الدينية بشأن قضايا الدين والدولة. كما أنه يتبنّى مواقف يمينية متطرفة من الصراع العربي– الإسرائيلي، ومن مكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل.[27]

27 تمار هوروفيتس، «ازدياد القوة السياسية لمهاجري الاتحاد السوفياتي السابق في إسرائيل: من مواطنة سلبية إلى مواطنة فاعلة»، في: موشيه ليسك وإليعيزر ليشم (محرران)، «من روسيا إلى إسرائيل: هوية وثقافة في حالة انتقال» (تل أبيب: هكيبوتس همئوحاد، 2001)، ص 100–123.

بعد فترة من صعود الحزب في الحلبة السياسية، بدأ يتراجع انتخابياً وتحديداً في السنوات التي تلت انتخابات سنة 2009.

فمثلاً، تبيّن نتائج الانتخابات سنة 2013، في المدن ذات الأغلبية الروسية، أن الروس امتنعوا من التصويت، فقد تراجعت نسبة التصويت لديهم بـ10٪، مع العلم بأن القوة الانتخابية للقطاع الروسي تصل إلى عشرين مقعداً.[28] إذ إن التحالف بين قواعد الحزب العلمانية المعادية للدين، وبين قواعد محافظة ومتدينة في الليكود، أدت إلى عزوف كثير من الروس عن التصويت للتحالف الجديد، وخصوصاً بعد صعود النخبة الجديدة في الليكود، ومنها كثير من المتدينين أو المحافظين.

تشير المعطيات إلى أن الروس ينتمون إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك لم تعمل حكومات اليمين على دعمهم، وإنما زادت الأعباء الاقتصادية عليهم.[29] كما أن التحالف مع الليكود أفقد الحزب هويته القطاعية كحزب للمهاجرين الروس الذين يصل عددهم إلى مليون روسي، لهم حاجاتهم الخاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.[30]

في انتخابات سنة 2015 تراجع حزب إسرائيل بيتنا إلى 6 مقاعد، ويعود ذلك إلى قضايا الفساد المالي والسياسي التي تورطت فيها شخصيات من الحزب كشفتها الشرطة ثلاثة أشهر قبل الانتخابات، والانطباع الذي تركه ليبرمان أمام ناخبيه بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده الكثيرة التي يطلقها قبل كل انتخابات، مثل الإطاحة بحكم «حماس» في قطاع غزة، ونقل مواطنين فلسطينيين من مناطق 48 إلى السلطة الفلسطينية، وغيرها من الوعود التي لم ينفذ أياً منها. كذلك انتقل قسم كبير من الصوت الروسي في هذه الانتخابات إلى الليكود الذي يعطي تمثيلاً ملائماً لليهود الروس على قائمته، وهو ما كشفته نتائج الانتخابات في مناطق ذات طابع روسي.

28 ألكس تانصر، «الروس المنسيون»، «هآرتس»، 26/ 2/ 2013، ص 15.

29 المصدر نفسه.

30 فلورا دفيدوفيتش، «معطيات ديموغرافية عن السكان في إسرائيل: عرض لأبحاث» (القدس: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، 2011)، ص 8 (بالعبرية).

الجدول 2
نتائج حزب إسرائيل بيتنا في انتخابات الكنيست

1999	2003	2006	2009	2013	2015	2019أ	2019ب
4	3	11	15	13	6	5	8

خامساً: أحزاب اليسار الصهيوني

حزب العمل: مسار التفكك الطويل

أعلنت نتائج انتخابات آذار/ مارس 2020، وما سبقها من دورتين انتخابيتين، انهيار حزب العمل. وعملياً في انتخابات السنة المذكورة حصل الحزب على ثلاثة مقاعد، إذ لم تعد قواعده تثق به، فإمّا عزفت عن التصويت بسبب سوء إدارة الانتخابات وتحالفاته، لكن هذا يفسر جزءاً من التراجع، وإمّا أن قواعده انتقلت إلى التصويت لحزب أزرق أبيض لأنها رأت فيه بديلاً حقيقياً من حكم حزب العمل.

شهد حزب العمل خلال العقدين الأخيرين انشقاق أربعة من قادته الذين تزعموا الحزب في مراحل متعددة، فقد انشق شمعون بيرس عن الحزب وانضم إلى حزب كديما برئاسة شارون. وانشق عمير بيرتس رئيس الحزب في انتخابات سنة 2006، وانضم إلى حركة هتنوعا برئاسة تسيبي ليفني. وانشق عمرام متسناع رئيس الحزب في انتخابات سنة 2003، وانضم أيضاً إلى حزب ليفني. وقبلهما انشق إيهود براك عن الحزب، في أعقاب قرار الحزب الخروج من حكومة نتنياهو، بهدف أن يبقى وزيراً للدفاع. إذاً، من تسعة تداولوا رئاسة الحزب، بعد مقتل يتسحاق رابين سنة 1995، انشق أربعة منهم وانضموا إلى أحزاب ذات توجهات يمينية، وثلاثة اعتزلوا الحياة السياسية (شيلي يحيموفيتش، ويتسحاق هيرتسوغ، وآفي غباي). ويدل ذلك على فقدان الحزب هيبته ومكانته كحزب سلطة.

ومنذ الانتخابات البرلمانية سنة 2009 ازدادت الصراعات داخل حزب العمل، وتفاقمت كذلك الاختلافات الداخلية فيه بعد تعثر المفاوضات الفلسطينية–

الإسـرائيلية، وبعـد دخـول الحزب الائتـلاف الحاكم برئاسـة بنياميـن نتنياهو، الأمر الذي أدى إلى ظهور معارضة شـديدة آنذاك ضد رئيسـه براك داخل حزبه، وتواصلت الحـرب الداخلية طوال السـنتين 2009 و2010 إلى حـد وصولها إلى مرحلة القطيعة بين براك رئيس الحزب العائد وحزبه.

وتوالـت الصراعـات والخلافات داخل حزب العمل، وفـي تاريخ 17/ 1/ 2011 أعلن براك انشـقاقه وتأسيسـه كتلة جديدة تحمل اسـم عتسـماؤوت، أي الاسـتقلال، وكانت هذه الخطوة بمثابة صدمة لخصومه داخل الحزب والحلبة السياسية الإسرائيلية.

عندمـا تولـت شـيلي يحيموفيتش رئاسـة حزب العمـل، قادت خطاباً شـدّد على القضايـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وذلك فـي محاولة لضرب اليمين فـي نقطة ضعفه الأساسـية، لكـن تركيـز الحزب علـى الخطاب الاقتصـادي أدى إلى عـزوف كثير من قواعـده الاجتماعيـة التقليدية عن التصويت، فهي تريد للحزب أن يكون بديلاً سياسـياً مـن حـزب الليكود، وليس فقط بديـلاً اقتصادياً واجتماعياً منـه، إذ تعتقد هذه القواعد أن تراجـع الحـزب السياسـي فـي العقد الأخيـر كان نابعـاً من غياب الطرح السياسـي البديـل من طـرح اليمين،[31] بينما تعتقـد يحيموفيتش أن تغييب الموضوع السياسـي سـيجعل مـن حزب العمـل البديل الاجتماعي– الاقتصادي مـن الليكود. وقد هاجمها الأديب الإسـرائيلي عاموس عوز على هذا التوجه، إذ قال إنها «أسـوأ من إيهود براك، فالأخير قال إنه لا يوجد شـريك ولا حل، وهي تقول إنه لا توجد مشـكلة.»[32] وأدى تركيـز يحيموفيتـش على الخطاب الاقتصادي– الاجتماعي إلى تقربها من طرح اليمين السياسي، ومحاولتها مخاطبة قواعد يمينية من خلال القضايا الاجتماعية والاقتصادية.[33]

31 غولان لاهط، «الإغراء المسياني: صعود اليسار الإسرائيلي وسقوطه» (تل أبيب: عام عوفيد، 2004)، ص 13 (بالعبرية).

32 يوسي فيرتر، «عاموس عوز: 'يحيموفيتش أسوأ من براك– هو قال لا يوجد حل، هي تقول لا توجد مشكلة'»، «هآرتس»، 11/ 1/ 2013، ص 6.

33 غدعون ليفي وأليكس ليبك، «شيلي يحيموفيتش كممثلة لحزب يسبح مع التيّار»، «هآرتس»، 21/ 12/ 2012، ص 13.

اعتقـدت يحيموفيتـش أنها تسـتطيع أن تكسـر التحالف التاريخي بيـن الليكود وقواعـده الاجتماعيـة الضعيفـة اقتصاديـاً والمحافظة دينيـاً، والتي تصـوت للحزب لأسباب تاريخية وسياسية. إلاّ إن يحيموفيتش لم تفهم أن هذا التحالف التاريخي لا يمكن كسـره بسـبب أزمة اقتصادية عابرة تمر بها إسرائيل، ولا سيما أن قضية الصراع العربـي – الإسـرائيلي لـم تصـل إلـى نهايتهـا بعـد. وأدت مغازلـة يحيموفيتش لهذه القواعد إلى خسارتها قواعدها التقليدية، وفي الوقت نفسه أخفقت في جذب قواعد الليكود الضعيفة اقتصادياً، والتي تفضل التصويت لحركة شـاس الدينية الشـرقية، إذا أرادت تغليب العامل الاقتصادي–الاجتماعي في قرار تصويتها، وليس لحزب العمل الأشـكنازي العلمانـي. وحصل حزب العمل على 15 مقعـداً بزيادة ثلاثة مقاعد فقط عن سـنة 2009، وأقل بثلاثة مقاعد عن انتخابات سـنة 2006، بمعنى أن يحيموفيتش أخفقـت فـي إعادة الحزب إلى دوره كحزب قادر علـى تأليف الحكومة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بعد الليكود وحزب يوجد مستقبل الصاعد.

اعتقـد قـادة حزب العمل أن الخطاب الاجتماعي– الاقتصادي النابع من التوجه الاشـتراكي–الديمقراطي ودولة الرفاه، سـيضرب نقطة الضعف الأساسـية في سياسة حكومـة نتنياهـو، ولا سـيما بعـد الاحتجـاج الاجتماعي الكبيـر للطبقة الوسـطى في صيف سنة 2011. وهكذا، غيّب حزب العمل المسألة السياسية والصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والقضايا الأمنية لأن هذه القضايا، في اعتقاده، نقطة قوة نتنياهو في الشارع الإسـرائيلي، لا بل إن يحيموفيتش تبنّت مواقف سياسـية قريبة من اليمين، مثل قولها إن البناء الاسـتيطاني والاحتلال ليسـت لهما علاقة بالواقـع الاجتماعي والاقتصادي الصعـب، كمـا يمكن الفصل بين قضية العـدل الاجتماعي داخل الخط الأخضر وبين الاحتـلال الإسـرائيلي وراء الخـط الأخضر.[34] لا بل اعتبرت أن المسـتوطنات هي مناطق شرعية لأنها أُنشئت بقرارات حكومية رسمية، وأيدت إقامة جامعة في مستوطنة

34 عوزي باروخ، «يحيموفيتش: لا أرى في المستوطنات خطيئة وجريمة»، انظر الرابط:
http://www.inn.co.il/News/News.aspx/224599

أريئيل، وفي أحد تصريحاتها للابتعاد عن الصبغة اليسارية لحزب العمل، صرحت أن حزب العمل لم يكن يوماً حزباً يسارياً، وإنما كان حزب المركز السياسي.[35]

حاولت يحيموفيتش من خلال التركيز على الخطاب الاقتصادي- الاجتماعي أن تستقطب الطبقات الوسطى الإسرائيلية، وأن تعيد القواعد الاجتماعية التقليدية إلى حزب العمل بعد أن ابتعدت عنه في العقد الأخير، وتراجعه الكبير في انتخابات سنة 2009، بحصول الحزب، برئاسة إيهود براك، على اثني عشر مقعداً. وبدت سياسة يحيموفيتش مجدية، فقد أعطت استطلاعات الرأي الحزب أكثر من عشرين مقعداً. وساهم انضمام جزء من قيادة حركة الاحتجاج الاجتماعي إلى صفوف الحزب، في تعزيز الثقة داخله بجدوى هذا الخطاب الذي يحاول أن يطرح بديلاً اجتماعياً واقتصادياً من حكومة نتنياهو، وأن يُغيب القضيتين السياسية والأمنية عن النقاش العام. لكن سرعان ما تبيّن أن نزوع الحزب إلى هذا الخطاب مع يحيموفيتش يُعتبر نقطة مهمة في تراجعه، وهو ما أدركه الرئيس المقبل له بعدها، يتسحاق هيرتسوغ، فأسس لتحالف سمي المعسكر الصهيوني لقناعته بأن الحزب وحده لا يستطيع إسقاط الليكود عن الحكم.

تكوّن المعسكر الصهيوني، عشية انتخابات سنة 2015، من تحالف بين حزب العمل برئاسة هيرتسوغ، وحركة هتنوعا (الحركة)، برئاسة تسيبي ليفني التي شغلت منصب وزيرة العدل في حكومة نتنياهو، وفصلها بسبب معارضتها طرح قانون القومية للتصويت في الكنيست بالصيغة التي أرادها الأخير (لم تكن معارضتها مبدئية للقانون بل للصيغة التي أرادها نتنياهو). وحصل حزب العمل في انتخابات سنة 2013 على خمسة عشر مقعداً، بينما حصلت الحركة على ستة مقاعد. فاختار الشريكان تسمية التحالف بينهما المعسكر الصهيوني، وذلك على خلفية اتهامات كالها الليكود لمرشحين في قائمة حزب العمل وصفهم بمعادين للصهيونية، أو

35 يهونتان ليس، «يحيموفيتش: إن وصف حزب العمل كحزب يساري ظلم تاريخي»، «هآرتس»، 8/ 11/ 2012، ص 1.

يحملـون توجهـات «ما بعـد صهيونية». وحمل هذا الرد بتسـمية التحالف المعسـكر الصهيونـي، تأكيد صهيونية الحزب أمام محـاولات احتكار الليكود واليمين للوطنية وامتلاك الصهيونية كأنهما المعبران الحقيقيان عنهما.

اعتمد طرفا المعسـكر الصهيوني مبدأ المناوبة على رئاسـة الحكومة، بين ليفني وهيرتسـوغ، إلاّ إن ليفني تراجعت عن اتفاق المناوبة بسـبب الانطباع الذي سـاد أن الاتفاق يعوق تقدم المعسـكر الصهيوني انتخابياً. فمنذ انطلاق الحملة الانتخابية لم يسـتطع التحالف تجاوز عدد المقاعد الذي توقعت له اسـتطلاعات الرأي الحصول عليهـا وهـي 24 مقعـداً. وهو ما حصـل عليها فعلياً في النتائـج الحقيقية. وهكذا ركز المعسكر الصهيوني في خطابه الانتخابي على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولم يطـرح برنامجـاً سياسـياً بديلاً من خطاب الليكـود إلاّ في طريقة العمل الدبلوماسـية لا جوهرهـا، لكنـه ظهر شـبيهاً بالليكود في القضايا السياسـية الجوهريـة، مثل: عدم الانسحاب إلى حدود حزيران/ يونيو 1967؛ إبقاء القدس موحدة؛ تبنّي موقف نتنياهو مـن موضـوع الإرهـاب والملف النـووي الايراني، وبقـي الاختلاف معـه في النهج والطريقة فقط.[36] وهو بذلك عاد إلى الخطأ نفسـه الذي وقعت فيه رئيسـة الحزب السـابقة، فلـم يهـزم الليكود وبقي فـي المعارضة، لكنه على الأقل حسّـن من مكانته كثاني أكبر حزب في المشهد الحزبي آنذاك.

عشـية انتخابـات آذار/ مارس 2019، تم انتخاب رئيـس جديد للحزب، آفي غباي الذي انشق عن حزب كلنا الذي كان في ائتلاف مع حكومة نتنياهو، احتجاجاً على ضم ليبرمـان إلـى الحكومة وزيراً للدفاع. وغباي ذو الأصول الشـرقية لم يختلف في توجهه عمن سبقه، بل ساهم في إضعاف الحزب أكثر. فهو لم يدفع بالحزب إلى الأمام، وإنما تبنّـى مواقـف يمينيـة وخطاباً دينيـاً تقليدياً لجـذب المصوتين الشـرقيين التقليديين إلى حزب العمل معتمداً على خلفيته الشرقية المغربية، إلاّ إن خطابه الذي حاول في البداية

36 انظر: موقع المعسكر الصهيوني باللغة الإنكليزية على الرابط:
http://hamahanehazioni.co.il/zionist/?lang=en

التماهي مع خطاب اليمين، أدى إلى تراجع الحزب في استطلاعات الرأي. علاوة على ذلك، فقد فكّ غباي الشراكة مع حزب ليفني في إطار قائمة المعسكر الصهيوني التي حصلت على 24 مقعداً في انتخابات سنة 2015. وبسبب تراجع الحزب في استطلاعات الرأي استعمل خطاباً دعائياً جديداً ركز على أربع نقاط هي: العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛ مخاطبة الشرقيين من خلال الادعاء أن الليكود يستهتر بهم؛ مهاجمة حزب أزرق أبيض بادعاء أنه حزب يميني، إذ إن الأخير ازدادت قوته على حساب حزب العمل، فحاول إرجاع ناخبيه من خلال الادعاء أن الحزب هو حزب يميني يتقنع بكونه حزب وسط، وأخيراً الوعد برفض الانضمام إلى حكومة يؤلفها نتنياهو.

حصل حزب العمل برئاسة غباي في انتخابات آذار/ مارس 2019 على ستة مقاعد، النتيجة الأسوأ في تاريخه آنذاك، وهكذا يمكن الجزم أنه أنهى دوره كحزب سلطة أو بديل للحكم. وأشار المعلق الصحافي الإسرائيلي رفيف دروكر إلى أن رئيس حزب العمل الجديد، آفي غباي، ارتكب منذ توليه منصبه جميع الأخطاء الممكنة التي ساهمت في انهيار الحزب التاريخي الذي أسس دولة إسرائيل. فقد حاول تقليد الآخرين في التوجه إلى جمهور اليمين، وإظهار نفسه كإنسان محافظ، وتبنّيه بعض مقولات اليمين التي تتعلق بالحل النهائي، وانشغاله بالصراع داخل الحزب لتعزيز موقعه التنظيمي. وأكد دروكر أن محاولة غباي الظهور بقناع اليميني المحافظ، لم تسعفه ولم تجلب له أصواتاً حتى من الشرقيين الذين ينتمي إليهم.[37]

شهدت انتخابات سنة 2020 انهياراً كاملاً لحزب العمل، فقد أضر التحالف بين ميرتس والعمل– غيشر بالقوة الانتخابية لهذا التحالف. فقد حصل الحزبان في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 على 11 مقعداً (6 مقاعد للعمل– غيشر و5 مقاعد لميرتس)، بينما حصل التحالف في انتخابات آذار/ مارس 2020 على 7 مقاعد، أي أنه خسر أربعة مقاعد. ويعود ذلك إلى أن التحالف ساهم في عزوف ناخبين للحزبين عن التصويت لهذا التحالف. فجزء من ناخبي ميرتس رفضوا هذا التحالف

37 رفيف دروكر، «أنزلوا القناع»، «هآرتس»، 22/ 4/ 2019، ص 2.

لأنـه يشـمل حزب غيشـر الذي يعتبرونـه حزباً يمينياً من جهة، ولا فائـدة انتخابية منه كونه فشل في رفع تمثيل حزب العمل في الانتخابات السابقة من جهة أُخرى. علاوة على ذلك، اعترض قسم منهم على إقصاء الممثل العربي في هذا التحالف (عيساوي فريج) إلى المكان الحادي عشر الذي لم يكن مكاناً مضموناً حتى في الاستطلاعات المتفائلة التي كانت تعطي هذا التحالف في بداية الطريق 10 مقاعد، وفعلاً، انشـقت ليفي- أبكسيس بداية عن هذا التحالف، ولم توصِ بغانتس لرئاسة الحكومة، ولاحقاً أعلنت تأييدها لبنيامين نتنياهو في تأليف الحكومة.

الجدول 3

نتائج حزبي الليكود والعمل بين السنوات 1977–2020

	العمل	الليكود	المجموع	٪ من مقاعد الكنيست
1977	32	43	75	62,5
1981	47	48	95	79,1
1984	44	41	85	70,8
1988	39	40	79	65,8
1992	44	32	76	63,3
1996	34	32	66	55
1999	26	19	45	37,5
2003	19	38	57	47,5
2006*	19	12	31	25,8
2009	12	27	39	32,5
2013	15	31	46	38,3
2015	24			
آذار/ مارس 2019	6			
أيلول/ سبتمبر 2019				
2020	3	35	38	31,6

ملاحظة: في السنة 1996 والسنة 1999 جرت الانتخابات للكنيست مع اتباع قانون الانتخابات المباشرة، ويلاحَظ تراجع الحزبين في هذه الفترة.

*ظهر حزب كبير جديد في الساحة السياسية الإسرائيلية وهو حزب كديما الذي أقامه أريئيل شارون عشية انتخابات الكنيست السابع عشر، وإذا أضفنا مقاعده إلى مقاعد الحزبين الكبيرين، فإن قوة الأحزاب الكبيرة تصل إلى 60 مقعداً.

ميرتس

حصلت حركة ميرتس، في انتخابات سنة 2015، على خمسة مقاعد، وتراجعت مقعداً واحداً مقارنة بانتخابات سنة 2013. وركزت الحركة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وطرحت تصوراً سياسياً لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لكنه لم يكن محوراً مركزياً في خطابها الانتخابي.

برنامج ميرتس

في المجال السياسي: تؤمن ميرتس بأن مصلحة دولة إسرائيل المركزية تكمن في إنهاء الاحتلال والتوصل إلى تسوية تقام في إطارها دولة فلسطينية، بجانب دولة إسرائيل. ويتوجب على إسرائيل تبنّي مبادرة جامعة الدول العربية التي دعت إلى المصالحة الشاملة بين العالم العربي وإسرائيل. وعلى حكومة إسرائيل أن تبادر إلى الإعلان، جهراً ومن دون شروط مسبقة، أنها متمسكة بالتسوية السياسية التي من شأنها وضع حد للنزاع في الشرق الأوسط، وأن التسوية ينبغي لها أن تقوم على إنهاء الاحتلال وعلى تقسيم البلد على أساس حدود سنة 1967، في إطار اتفاق سياسي بين الأطراف. وزيادة على ذلك، يجب اتخاذ إجراءات فورية لتجميد مشروع الاستيطان، لئلا تتحقق النبوءة بأن الأوضاع الناشئة في الواقع تحول دون إعادة العجلة إلى الوراء.

ويشكل الاحتلال خرقاً متواصلاً لحقوق الإنسان، منذ سنوات طويلة، وهو مخالف للقيم الأخلاقية. وليس في الإمكان تحقيق اتفاقية سلام وعلاقات ثنائية منصفة ودائمة طالما بقي الاحتلال قائماً.

في المجال الاقتصادي – الاجتماعي: تؤمن ميرتس بأن وظيفة الدولة هي إرساء مجتمع متساوٍ وعادل. وعملت حكومات إسرائيل الأخيرة، بوعي وقصد، بطريقة أدت إلى تقوية أصحاب رؤوس الأموال والمس بالطبقة الوسطى. وقد أصبحت إسرائيل اليوم دولة تعتبر الفجوة بين أغنيائها وفقرائها هي بين الأكبر في العالم الغربي. فقد اعتمدت حكومة اليمين سياسة رأسمالية شرسة أتاحت للأغنياء تكديس

مزيد من الرساميل والقوة، على حساب الجمهور بصورة عامة.

تقترح ميرتس بديلاً اقتصادياً اشتراكياً ديمقراطياً، منصفاً، عادلاً وشفافاً. وتسعى لإرساء دولة رفاه تقدم خدمات اجتماعية واسعة، تحت إدارة ورقابة ناجعتين. وترغب الحركة في تعزيز العمل المنظم، وفي زيادة قوة العاملين وتقليص قوة أصحاب الرساميل وتأثيرهم. وتؤمن ميرتس بالسياسة المِكرو اقتصادية التي يتمثل هدفها الرئيسي والمعلن في إيجاد مجتمع متساوٍ.

الجدول 4

نتائج انتخابات الدورات الثلاث الأخيرة

القائمة	نيسان/ أبريل 2019	أيلول/ سبتمبر 2019	آذار/ مارس 2020
الليكود	35	31	36
كحول لافان (أزرق أبيض)	35	33	33
حزب العمل	6	6 (بتحالف مع غيشر)	7 (تحالف العمل– غيشر– ميرتس)
ميرتس	4	5 (بتحالف مع إيهود براك)	
كلنا	4	0 (انضم إلى حزب الليكود)	انتهى الحزب بدمجه في الليكود واعتزال مؤسسه موشيه كحلون
يهدوت هتوراه	8	8	7
شاس	8	9	9
يسرائيل بيتينو	5	8	7
أحزاب اليمين	5 (اتحاد أحزاب اليمين)	7 (يمينا)	6
القائمة المشتركة	10 (ضمن قائمتين)	13	15
المجموع	120	120	120

وستعمل ميرتس من أجل تغيير سياسة الضرائب، بما يؤدي إلى تقليص عدم المساواة في الاقتصاد، وإلى ثورة في سوق العمل، وإعادة مسؤولية الدولة عن الخدمات التي يفترض بها أن تقدمها، وإلى تغيير سلم الأولويات ووقف الاستثمارات غير المتلائمة في المستوطنات وفي ميزانية الأمن، وإلى اشتراط رصد الميزانيات للتعليم في الوسط الحريدي باعتماد منهاج تدريسي يشمل الموضوعات المركزية.

سادساً: الأحزاب الدينية

اندمج المتدينون في المشهد السياسي حتى قبل قيام دولة إسرائيل، من خلال مؤسسات المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين. ولم يقاطع التيار الديني الحريدي المشهد السياسي الإسرائيلي بعد إقامة دولة إسرائيل، وأدى اندماجه في المشهد السياسي إلى تطبيعه الواقع السياسي الإسرائيلي، لا على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى الثيولوجي- الديني أيضاً، معتبراً إسرائيل مكاناً طبيعياً ومقبولاً دينياً فيما يتعلق بالمحافظة على الهوية الدينية، لينتقل الصراع إلى فرض قيم وممارسات دينية على المجال العام داخل الدولة اليهودية.

يصف إيفي كوبيليفتش الأحزاب الدينية الإسرائيلية بأنها مرنة، أي أنها على استعداد للدخول في الائتلافات الحكومية مع الأحزاب المتعددة حتى العلمانية منها.[38] ويعتقد دافيد نيومان أن تبعية الأحزاب الدينية ووضعها كشركاء للائتلاف الحكومي، مكّنها من الحصول على تأثير مهم في شأن التشريع الديني، وطبيعة الوضع الديني الذي يحكم القواعد السلوكية بين المواطنين المتدينين وغير المتدينين في إسرائيل،[39] فهذه القواعد السلوكية تتعلق بالصراع، بين الحركات الدينية والعلمانية في تحديد الطابع العام للدولة.

38 Ezra Kopelowitz, «Religious Politics and Israel's Ethnic Democracy,» *Israel Studies,* vol. 6, no. 3 (2001), pp. 166-190 (p. 167).

39 David Newman, «Voting Patterns and the Religious Parties in Israel,» *Contemporary Jewry*, vol. 10, no. 2 (1989), pp. 65–80 (pp. 67-70).

وتحـاول الأحـزاب الدينيـة الحصـول على بعـض المنافع السياسـية من خلال المشـاركة فـي الانتخابـات، وترتكز مطالبها علـى خصوصية التعليـم الديني ودعمه ماليـاً، وتمويـل المؤسسـات الدينيـة المتعـددة، وأحيانـاً تتمكـن مـن الحصول على بعـض الـوزارات كالتعليـم ووزارة الأديـان، أو وزارات ذات طابـع اجتماعـي مثـل الداخلية.[40] وتحـاول الأحـزاب الدينية في كثير مـن الأحيان القيام بوظائف خارج الإطار الرسمي لها، أي تقوم بوظائف أكثر شمولية، وترتكز هذه الأعمال على توفير الدعم المالي للمدارس الدينية، وهذه الشـمولية سـببها أن بعض هذه الأحزاب وُجد قبـل قيـام الدولـة، أي فـي فترة اليشـوف. لكن مع إعـلان قيام الدولـة تراجع الدور الشـمولي للأحزاب الدينية، واستبدلت المؤسسات الحكومية الأدوار الشمولية التي كانت تقوم بها الأحزاب الدينية. وعلى الرغم من هذا التراجع فإن دور هذه الأحزاب لم يختفِ بالكامل، إذ ظلت تقوم بتوفير بعض الخدمات لجمهورها.[41]

ازداد عـدد أعضـاء الأحـزاب الدينيـة فـي الكنيسـت الإسـرائيلي منـذ منتصف التسـعينيات، ففـي انتخابات الكنيسـت السـابع عشـر (سـنة 2006)، وصـل عددهم إلى 34 عضو كنيسـت، وفي انتخابات الكنيسـت الثامن عشـر بلغ 29 عضو كنيسـت (2009)، وفي انتخابات الكنيست التاسع عشر (2013) وصل إلى 40 عضو كنيست، أي بنسبة تصل إلى نحو 31٪ من أعضاء الكنيست، وفي انتخابات الكنيست العشرين (2015) بلـغ عددهـم 27 عضو كنيسـت، وذلك نابع من تراجع تمثيل شـاس والبيت اليهودي: أولاً بسـبب الانشـقاق الذي حدث في شـاس وخسـارة الطرف المنشق في الانتخابـات وضيـاع أربعة مقاعد على الحركة، وثانياً بسـبب سياسـات الليكود التي جذبت مصوتين من القواعد الاجتماعية إلى حزب البيت اليهودي.

كذلـك ازداد تمثيـل المسـتوطنين (أبنـاء الصهيونيـة الدينيـة فـي الغالـب) في

40 Ibid., p. 169.

41 Martin Edelman, «The Judicialization of Politics in Israel,» *International Political Science Review / Revue internationale de science politique*, vol. 15, no. 2 (1994), pp. 177–186 (pp. 177-180).

الجدول 5
نتائج الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست

	حركة شاس	يهدوت هتوراه*	المفدال/ الاتحاد الوطني– المفدال/ البيت اليهودي**
1992	6	4	6
1996	10	4	9
1999	17	5	5
2003	11	5	6
2006	12	6	9
2009	11	5	3
2013	11	7	12
2015	7	6	8
نيسان/ أبريل 2019	8	8	5
أيلول/ سبتمبر 2019	9	8	7
2020	9	7	6

* يهدوت هتوراه هي قائمة نتجت من توحيد حركتي التيار الديني الأرثوذكسي الأشكنازي ديغل هتوراه وأغودات يسرائيل، وخاضت الانتخابات لأول مرة سنة 1992 بهذا الاسم. قبل ذلك خاضت الحركتان المذكورتان الانتخابات بشكل مستقل. فقد خاضت أغودات يسرائيل الانتخابات منذ سنة 1951 حتى سنة 1988، بينما خاضت ديغل هتوراه الانتخابات مرة واحدة سنة 1988.

**منذ سنة 1959 حتى سنة 2003 خاض حزب المفدال، حزب الصهيونية الدينية، الانتخابات بصورة منفردة، وفي سنة 2006 خاض الانتخابات بتحالف مع حزب الاتحاد الوطني، ومنذ سنة 2009 يخوض الانتخابات ضمن تحالف سمي البيت اليهودي الذي يضم المفدال والاتحاد الوطني، وفي سنة 2019، خاضت أحزاب اليمين الديني الانتخابات ضمن قائمة اتحاد أحزاب اليمين.

الكنيست، فبينما كان هنالك عضو كنيست واحد من المستوطنات في سنة 1984، وصل تمثيلهم في الكنيست التاسع عشر (2013) إلى 11 عضو كنيست (6 من قائمة الليكود– بيتنا و5 من البيت اليهودي)، ووصل تمثيلهم في الكنيست العشرين (2015) إلى عشرة أعضاء كنيست، وهو تمثيل أكبر من نسبتهم بين السكان في إسرائيل. وزاد تمثيل الأحزاب الدينية في الكنيست الحادي والعشرين (نيسان/

أبريـل 2019) إلـى 21 مقعداً، فضلاً عن المتدينين القوميين في حزب الليكود. ويبيّن الجـدول 5 أعـلاه قوة الأحـزاب الدينية الانتخابيـة، لكنه لا يعبّر عن قـوة المتدينين الذيـن يوجدون في أحزاب غير دينية، ولا سـيما في حـزب الليكود. وفي انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 حصلت الأحزاب الدينية على 24 مقعداً، وفي انتخابات 2020 حصلت على 22 مقعداً.

البيت اليهودي

قامت أحزاب التيار الديني القومي واليمين المتطرف الاستيطاني في سعيها نحو تجديـد حضـور الصهيونية الدينية، بالتحالف في إطـار حزب البيت اليهودي (هبايت هيهودي)، وانتخب أعضاء الحزب الجديد نفتالي بينت رئيساً له. أمّا بينت فبدأ حياته السياسـية مديـراً لديوان نتنياهو، ثـم أصبح المدير العام لهيئة مجلس المسـتوطنات. ويُعتبـر مـن الجيـل الجديد في الصهيونيـة الدينية، فهو خريج فرقة النخبة العسـكرية (متـكال)، وهـي إحدى الفرق القتالية التي أصبح أبناء الصهيونية الدينية أكبر حضوراً في صفوفها، فهؤلاء يمجدون القيم العسـكرية والدولة تصل إلى مسـتوى قداسـتهم للدين.

جـاء بينـت بخطـاب جديـد لا يركـز على قضيـة الصـراع والمسـتوطنات، فهو شخصياً لا يسكن في المستوطنات، بل في إحدى المدن الغنية داخل الخط الأخضر (رعنانـا)، وأصبـح ثرياً نتيجة نجاحه في سـوق الصناعـات التكنولوجية. وأراد بينت أن يكـون البيـت اليهـودي بيتاً لـكل اليهود داخل الخط الأخضـر وخارجه، فركز في خطابـه علـى القيـم اليهودية، والمسـاواة في توزيـع العبء الاقتصادي والعسـكري (تجنيـد الجميـع في الجيش أو في الخدمة المدنية)، وأدخل إلى قائمته مرشـحة غير متدينة (أييلت شاكيد)، للتأثير في قطاعات اجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي، وسـوّق نفسـه كشخصية متدينة متنورة وعصرية. واعتبر الحزب أنه شريك طبيعي في الحكومـة المقبلـة التي سـيقودها نتنياهو. وكان يهدف الحزب إلى مسـاعدة الليكود

علـى تصفية المسـألة الفلسـطينية، والتركيز علـى القضايا الاجتماعيـة– الاقتصادية، ويعارض إقامة دولة فلسطينية، ويطالب بضم مناطق ج (التي تشكل 60٪ من مساحة الضفة الغربية) إلى السيادة الإسرائيلية.[42]

ضـم البيـت اليهـودي حـزب المفـدال وهـو حـزب الصهيونية الدينيـة وحزب الاتحاد الوطني، وحصل الحزبان على سـبعة مقاعد في انتخابات سـنة 2009، بينما حصل البيت اليهودي الجديد في انتخابات سنة 2013 على 12 مقعداً، أي أن التحالف الجديد نجح في تعزيز تمثيل الصهيونية الدينية بعد تراجعها وتفككها.

غيـر أن هـذا النجاح لم يسـتمر، فقد تراجـع البيت اليهودي في انتخابات سـنة 2015 من 12 مقعداً إلى 8 مقاعد، وذلك بسبب انزياح قواعد انتخابية منه إلى الليكود، لضمان فوز الأخير وتأليفه الحكومة، في أعقاب حالة الخوف التي زرعها نتنياهو من صعود حكم اليسار والعرب معاً.

حركة شاس

أُسسـت حركة شـاس (اتحاد السفارديم– الشـرقيون – حراس التوراة) في بداية الثمانينيات، وهي حركة دينية أرثوذكسية يتزعمها رجال دين من أصول شرقية، وتقوم باستعمال مكثف لسياسات الهوية في صفوف اليهود الشرقيين، وتتوزع قواعدها على القواعد الدينية الأرثوذكسـية الشـرقية، وعلى القواعد الاجتماعيـة الضعيفة اقتصادياً من اليهود ذوي الأصول الشـرقية. وعلى عكس حركة يهدوت هتوراه الأرثوذكسـية الأشـكنازية، فـإن قواعدهـا الاجتماعية غير ثابتة، فهي تتنافـس مع حزب الليكود في شـأن القواعـد الاجتماعيـة الشـرقية الضعيفـة، وتحـاول مواجهة الليكـود من خلال اسـتعمال سياسـات الهوية لتعزيز الهوية الشـرقية لدى اليهود الشرقيين أمامه. ومرت الحركـة بعمليـة صهينة كبيرة، فهي تصنف نفسـها حركة يمينية في القضايا السياسـية

42 انظر برنامج الحزب السياسي، تحت عنوان «خطة التهدئة»، في موقع الحزب: http://www.baityehudi.org.il

والأمنية، ومن الصعوبة الادعاء أنها حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية.[43]

عبّرت حركة شاس من خلال قيامها وتأسيسها عن عملية احتجاج على مؤسستين: الأولى، هي المؤسسة الدينية الأشكنازية المتمثلة في حركة أغودات يسرائيل، والمؤسسة الثانية هي المؤسسة السياسية– الاجتماعية الأشكنازية. ويعبّر اسم الحركة الذي يجمع بين الانتماء الطائفي (الشرقيون) والديني عن الأسس الاجتماعية– الدينية التي حاولت هذه الحركة الاستناد إليها عند قيامها.[44] ويعتقد البروفسور شموئيل أيزنشتات أن شاس هي من نتاج البلد؛ أزرق أبيض (بمعنى أنها لم تُؤسس في الخارج، المنفى بالمفهوم الثيولوجي– السياسي، مثل الحريديم الأشكناز)، وتعرض برنامجها ضد جبهتين: ضد الهيمنة الدينية الأشكنازية من جهة، وضد البرنامج الثقافي اليوتوبي للصهيونية من جهة أُخرى.[45]

خطت حركة شاس الخطوة السياسية الأولى سنة 1983، عندما شاركت في الانتخابات المحلية لبلديات القدس، بني براك وطبرية. وقام أعضاؤها من طلاب المدارس الدينية بالتنافس والعمل في هذه الانتخابات التي شكلت الانطلاقة السياسية الأولى للحركة،[46] وبعدها عمقت من مشاركتها في السياسة المحلية والقطرية على حد سواء.[47] وهكذا تحولت حركة شاس إلى الحركة السياسية

43 مهند مصطفى، «تسييس الأحزاب الحريدية وصهينتها: حالة حركة شاس الدينية»، «مجلة قضايا إسرائيلية»، العدد 39–40 (2010)، ص 112– 121.

44 للاستزادة عن قيام حركة شاس وتأسيسها، انظر: ريكي تسلر، «شاس والثورة الدينية» (القدس: كيتر، 2003)؛ نبيه بشير، «جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية» (رام الله: مركز مدار، 2006).

45 «تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الإسرائيلي في العام 2004»، ص 82.

46 باروخ كيمرلينغ، «مهاجرون، مستوطنون، أصليون: الدولة والمجتمع في إسرائيل: بين تعددية الثقافات وحرب الثقافات» (تل أبيب: عام عوفيد، 2004)، ص 304–305 (بالعبرية).

47 للتعمق بشأن صعود شاس في السياسة المحلية والحكم المحلي، انظر: أفنير هوروفيتس، «انتخابات السلطات المحلية 1998 كمرحلة في مأسسة حركة شاس»، في: أبراهام بريختا وعامي بدهتسور (محرران)، «انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل، 1998» (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2001)، ص 101–118 (بالعبرية).

الشرقية الوحيدة التي استطاعت أن تبقى فاعلة في السياسة الإسرائيلية كل هذه الفترة، إذ ظهرت حركات شرقية كثيرة قبلها،إلاّ إنها اختفت ولم تستطع الاستمرار والبقاء والتطور كما كانت الحال لدى شاس.[48]

يعتقد الباحث الإسرائيلي يوآف بيلد من قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب أن صعود حركة شاس كان له علاقة بما يسميه «تقسيم العمل الثقافي» في المجتمع الإسرائيلي.[49] ويشير بيلد إلى أن المجموعة الشرقية بقيت مقارنة بالمجموعة الأشكنازية أقل تراتبية في التدرج الاقتصادي- الاجتماعي. كذلك تم النظر إليها والتعامل معها على أنها مجموعة ذات ثقافة دونية، وقد استغلت شاس هذا الأمر، وقامت بتفعيل سياسات هوية في صفوف الشرقيين، إذ يفسر بيلد صعود شاس السياسي بسبب أنها شكلت ردة فعل ضد الاستهتار بالتراث الثقافي الشرقي من جانب مؤسسات المجتمع الإسرائيلي.

أكثر من ذلك، اعتبر الباحثان سلطان طفه وروني باوم أن شاس تبنّت عملياً البرنامج السياسي لحزب الليكود، وذلك بهدف جذب اليهود الشرقيين إلى صفوفها، وقام الباحثان بتسمية حركة شاس «ليكود مع كيبا (قبعة الرأس الدينية لليهود).»[50] وقبل اقتراب شاس سياسياً إلى برنامج الليكود، فقد مثلت اجتماعياً تلك الفئات المتضررة من اليهود الشرقيين التي خاب أملها من الليكود أيضاً جراء سياساته الاقتصادية الليبرالية، إذ أيد اليهود الشرقيون حزب الليكود، في أواخر

48 كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص 305.

49 يوآف بيلد، «النجاح الانتخابي المستمر لحركة شاس: تحليل بحسب نموذج تقسيم العمل الثقافي»، في: آشير أريان وميخال شمير (محرران)، «الانتخابات في إسرائيل، 1999» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2001)، ص 141–142 (بالعبرية)؛ إليعيزر ربيسكي، «شاس: نظرات فكرية وثقافية» (تل أبيب: عام عوفيد، 2006) (بالعبرية).

50 سلطان طفه وروني باوم، «شاس- ليكود مع كيبا؟ بحث مقارن عن صيرورات التغيير في الأحزاب الدينية في إسرائيل وتركيا»، في: آشير أريان وميخال شمير (محرران)، «الانتخابات في إسرائيل، 2006» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2008)، ص 95 (بالعبرية).

السبعينيات والثمانينيات، لأنهم تضرروا اجتماعياً واقتصادياً من حزب العمل.[51] ثم استمروا في تأييد الليكود بسبب مواقفه السياسية، وأقل بسبب مواقفه الاجتماعية– الاقتصادية.

تشير الأوضاع والتطورات التي مرت حركة شاس بها فيما يتعلق بخطابها السياسي والاجتماعي والثيولوجي، وبالنسبة إلى تجربتها التاريخية، إلى حضور جدلية الديني–الإثني– الطبقي في الحركة، فقد عبّرت عن خطاب ديني أكثر اعتدالاً من التيار الحريدي الأشكنازي ومؤسسته، سواء في التعامل مع الدولة أو مع الحركة الصهيونية، وسواء في التعامل مع التحولات المجتمعية الداخلية، كما تميز جمهور الحركة بميزته الإثنية كون مؤيديها هم في أغلبيتهم من اليهود الشرقيين، وواضح أن هنالك تقاطعاً مباشراً بين البعد الإثني والبعد الطبقي في القواعد السياسية للحركة.

في انتخابات الكنيست سنة 1988 حصلت الحركة على 6 مقاعد، وبذلك زادت تمثيلها بمقعدين قياساً بانتخابات سنة 1984. وفي انتخابات سنة 1992 حافظت الحركة على قوتها الانتخابية. وبدأ التحول في قوة شاس في انتخابات الكنيست سنة 1996، والتي جرت بحسب طريقة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، إذ قام الناخب بالتصويت ببطاقتين، الأولى للبرلمان والثانية لرئاسة الحكومة. وقد ساهمت هذه الطريقة في تعزيز قوة الأحزاب الصغيرة والجهوية على حساب الحزبين الكبيرين اللذين ركزا في الانتخابات على رئاسة الحكومة، الأمر الذي مكّن الأحزاب الجهوية، ومنها حركة شاس، من التوجه مباشرة وبأسلوب أسهل إلى جمهور اليهود الشرقيين، للتصويت لها في انتخابات الكنيست، بينما ركز الليكود على التصويت على رئاسة الحكومة، وبهذه الطريقة استطاع اليهود الشرقيون إرضاء طرفين، حركة شاس من جهة التي عبّرت عن هويتهم الطائفية والاجتماعية، والليكود، من جهة أُخرى الذي عبّر عن مواقفهم السياسية.

---

51 بشير، مصدر سبق ذكره، ص 195.

وعززت شاس تمثيلها بصورة كبيرة جداً في انتخابات سنة 1999، التي جرت أيضاً بحسب طريقة البطاقتين بحصولها على 17 مقعداً، وفي هذه الانتخابات كثفت من سياسات الهوية في صفوف اليهود الشرقيين وذلك في أعقاب التحقيق والاتهامات التي طالت زعيم الحركة السياسي والكاريزمي أرييه درعي الذي حُكم عليه في سنة 1999 بأربع سنوات سجن بتهم فساد.

في انتخابات سنة 2003، تراجعت حركة شاس عن تمثيلها البرلماني من 17 مقعداً إلى 11 مقعداً، ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة منها: إلغاء طريقة الانتخابات الجديدة والعودة إلى الطريقة القديمة (التصويت ببطاقة واحدة) وهو ما أدى إلى عودة قواعد يهودية شرقية واجتماعية أُخرى إلى حزب الليكود، ويمكن تفسير هذه العودة أيضاً من خلال العامل الثاني لتراجع الحركة، وهو أن الانتخابات أجريت في ذروة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إذ كانت القضية الأمنية والسياسية (وليست الاجتماعية) هي القضية المركزية في معركة الانتخابات، فقد صوت اليهود الشرقيون بصورة عامة لحزب الليكود برئاسة أريئيل شارون لأسباب سياسية- أمنية.

في انتخابات الكنيست سنة 2006، حصلت الحركة على 12 مقعداً وتحولت إلى الحزب الثالث من حيث التمثيل البرلماني في إسرائيل. وفي انتخابات سنة 2009 حصلت شاس على 11 مقعداً وتحولت إلى الحزب الخامس من حيث التمثيل البرلماني في الكنيست (بعد كديما، والليكود، وإسرائيل بيتنا، وحزب العمل).

توقعت الحركة أن تعزز قوتها في انتخابات الكنيست التاسع عشر، وتزيد في تمثيلها في البرلمان، وذلك بسبب ثلاثة عوامل: الأول، الحضور القوي للقضية الاجتماعية-الاقتصادية في النقاش العام وتصنيفها كأولوية متقدمة بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي على القضية السياسية- الأمنية؛ الثاني، وهو عامل مشتق من العامل الأول، أن الليكود، بسياساته الليبرالية، ظهر كمسؤول عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي اجتاحت قطاعات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي سيسهل

مهمة الحركة في اقتطاع جزء من قواعده الاجتماعية في الطبقات الدنيا، كما أن غياب القضية السياسية والأمنية ستجعل الخيار في صفوف اليهود الشرقيين بين حركة شاس الاجتماعية وحزب الليكود غير الاجتماعي، فقد فضّل كثيرون من اليهود الشرقيين التصويت لليكود على الرغم من سياساته الاقتصادية الليبرالية بسبب مواقفه السياسية والأمنية وفضلوه على شاس، لكن بغياب هذا الموضوع فإن الموضوع الاقتصادي سيكون الحكم في قرار التصويت في هذه القواعد. أمّا العامل الثالث فهو عودة الزعيم السياسي التاريخي للحركة، أربيه درعي، إلى صفوف الحزب بعد أن أمضى فترة في السجن بشأن قضايا فساد مالي، والتي وُصفت بأنها ملاحقة سياسية له بسبب انتمائه الشرقي.

وحصلت شاس في انتخابات سنة 2015 على سبعة مقاعد، إذ سجلت تراجعاً كبيراً عن الانتخابات السابقة، فقد حصلت على أحد عشر مقعداً، وذلك بسبب الانشقاق الذي ضرب الحركة، بعد وفاة زعيمها الروحي ومؤسسها عوفاديا يوسيف، وانشق عنها رئيس الحركة السابق إيلي يشاي وأسس حركة جديدة. وتأتي قواعد الحركة من اليهود الشرقيين المحافظين، وخصوصاً في مدن التطوير الفقيرة، ومن الشرقيين الأرثوذكس. وتظهر النتائج على مستوى الشريحة الأولى أن مصوتين من اليهود الشرقيين المحافظين انتقلوا أو عادوا إلى حزب الليكود، إذ ازدادت قوة الأخير في هذه المواقع في مقابل تراجع حركة شاس. وعلى عكس يهدوت هتوراه مرت الحركة بصهينة كبيرة لأسباب كثيرة أهمها مواقف قواعدها الشرقية ذات التوجهات اليمينية التي تصوت للحركة لأسباب تتعلق بتشديدها على الهوية الثقافية الخاصة للشرقيين، ولتمايزها الديني من الأرثوذكسية الاشكنازية. وحاول رئيس الحركة الحالي أربيه درعي جذب هذه القواعد إلى الحركة من خلال طرح رؤى سياسية يمينية ودعمه المسبق لنتنياهو رئيساً للحكومة.

«هل تملك حركة شاس برنامجاً؟ هل هي بحاجة إلى برنامج، أصلاً؟» هكذا تكتب هذه الحركة متسائلة على موقعها على الشبكة، ثم تجيب: «أسس شاس

ومبادئها الحقيقية تستند، كلها، إلى كتاب الكتب، التوراة، وإلى توجيهات وتعليمات كبير الجيل، الفذّ الحاخام عوفاديا يوسيف.» ثم تزيد الحركة في التوضيح فتقول: «تعيش شاس برنامجها، تتنفسه وتعمل بموجبه بينما تعرض أي مسألة تواجهها، أي مشكلة أو قرار للحسم، سواء على الصعيد الوطني، الاجتماعي أو الديني، على الحاخام يوسيف فتفعل (الحركة) ما يأمر به»! ومن هنا، فإن «شاس تكتفي بنشر وثيقة تفصل مبادئها على الصعيد الوطني، الاقتصادي، الاجتماعي والديني، وثيقة تسعى لتحقيقها وتطمح إلى نقلها إلى مواطني إسرائيل.»

المبادئ السياسية

- تؤمن حركة شاس بوجود دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي، التي تقوم على قيم الديمقراطية، طبقاً للتوراة.
- تطمح حركة شاس إلى تجميع جميع مشتتي شعب إسرائيل من مواقع الشتات كافة، سعياً لبناء بيت يهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية، على كامل مناطق أرض إسرائيل.

سياسة السلام

- تنادي شاس بالتسامح في العلاقات بين جميع فئات المجتمع في إسرائيل. وتعتقد أن السلام يبدأ في داخلنا، بأخوة المجموعات المتعددة في المجتمع، بالمساواة، وباحترام حقوق أبناء مجموعات دينية أُخرى.
- تدعو الحركة وتتطلع إلى العيش بسلام وبأمن مع جاراتنا من الدول العربية، وفق ترتيبات أمنية تهدف إلى حماية أي روح في إسرائيل.
- يجب عدم القبول بتسوية تقوم على إملاءات دول أُخرى، أو على مقامرة بمستقبل الشعب في إسرائيل.
- القدس ليست موضوعاً للمساومة أو للتقسيم.

الاقتصاد

- تعززت في إسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، أيديولوجيا اقتصادية محافظة تتبنّى وتقدّس قيم العولمة، والمنافسة الحرة، وخصخصة مؤسسات الرفاه والخدمات، وتقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد. وتؤمن حركة شاس بأن هذه القيم تهدد طابع الدولة وتمس بمنظومة القيم اليهودية العامة، مثل: المساواة، والعدل، والعطف والتكافل. ولذا، ستسعى شاس لدفع الموضوعات التالية:

1. توزيع عادل لرأس المال، الموارد الوطنية والفرص التشغيلية بين مختلف القطاعات السكانية.
2. ترميم مخصصات الأولاد وإصلاحها.
3. تحويل هدف ضمان العمل، وهدف تقليص الفقر إلى سياسة حكومية.
4. إيجاد شبكة أمان لتوفيرات التقاعد في الدولة.
5. تعديل قانون مدخرات التقاعد الإلزامي، بما يضمن حياة كريمة للمتقاعدين من دائرة العمل.
6. زيادة التوظيفات في البنى التحتية القومية باعتبارها رافعة لدفع عجلات الاقتصاد وزيادة مستويات النمو الاقتصادي.
7. زيادة المحفزات الضريبية للعاملين الذين يتقاضون رواتب تقل عن متوسط الأجور في جميع مناطق البلد.
8. تقليص جدي في عدد العمال الأجانب، واعتماد سياسة «السماء المقفلة» والدفاع عن حقوق العاملين بموجب تصاريح.

يهدوت هتوراه

حركة يهدوت هتوراه هي حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية تحظى بدعم من القواعد الدينية الأرثوذكسية الأشكنازية، وتتميز قواعدها الاجتماعية بالثبات، وهو

ما ينعكس على استقرار نسبة تأييدها في الانتخابات، إذ تصوت هذه القواعد للحركة لاعتبارات دينية مجردة، وهي قواعد يزداد ثقلها الانتخابي بسبب الزيادة السكانية الطبيعية في صفوفها. وتتركز قواعدها في التجمعات الدينية الأرثوذكسية ذات الطابع الأشكنازي، مثل مدينتي القدس وبني براك، حيث تحصل الحركة هناك على أكبر نسبة تأييد نظراً إلى الطابع الديني الأرثوذكسي للمدينتين. وقد مرت الحركة بعملية صهينة ضعيفة مقارنة بحركة شاس الدينية الشرقية.

تطرح الحركة أجندات اجتماعية اقتصادية، وتركز خلال دورات الانتخابات المتعددة على موضوع الهوية اليهودية، واستحضار الدين في المجال العام، ومحاولة الالتزام بتعاليم الشريعة اليهودية أيام السبت. وتُعتبر أقل الحركات الدينية صهينة، فجمهورها لا يزال ملتزماً بتأويلات اليهودية الأرثوذكسية عن الصهيونية، وإن مرت بتحولات خلال العقود التي أعقبت تأسيس إسرائيل.

ومثلما سبقت الإشارة، هي قائمة تشكلت من اندماج حركتين أساسيتين بين اليهود الحريديم الغربيين (الأشكناز)، هما: أغودات يسرائيل وديغل هتوراه، اللتان تنشطان، أساساً، في مجالات التعليم الديني، والإسكان، وخدمات الرفاه، ومنع التجند للخدمة العسكرية بدواعٍ دينية، كما تسعى لـ «المحافظة على الطابع اليهودي – الديني لدولة إسرائيل.»

وتستند مواقفها في القضايا السياسية والدنيوية الأُخرى إلى الشريعة اليهودية، وتعتبر نفسها «معادية للصهيونية». وخلافاً للأحزاب غير الحريدية فهي لا تشتق مواقفها من التزام مسبق بمواقف «حمائمية» أو «صقرية»، على الرغم من أن ممارساتها السياسية تميزت، على مدى وجودها البرلماني، بالتشدد اليميني في الغالب، الذي تجسد، مثلاً، في معارضة اتفاق أوسلو ومعارضة «خطة الانفصال» عن قطاع غزة وفي مناوأتها الأحزاب «اليسارية» التي تعتبرها «علمانية أيديولوجياً».

المجتمع والتركيب السكاني

نبيل الصالح

مدخل

تتنـاول هـذه الدراسـة موضـوع التركيـب السـكاني فـي إسـرائيل والمتغيرات الأساسـية فـي مجـال الديموغرافيـا وتوزيع السـكان بعد 70 سـنة علـى النكبة. ومن المعروف أن الديموغرافيا أو ما يُدعى في إسـرائيل «المشـكلة الديموغرافية» كانت، وما زالت، تشـكل موضع اهتمام مركزي فيها منذ سـنة 1948 نتيجة مميزات أساسـية لطبيعة قيامها. فمن ناحية، أُسســت إسـرائيل على أنقاض شـعب آخر اقتُلعَ من أرضه نتيجـة ذلـك، ومن ناحيـة أُخرى، تشـكل المجتمع الإسـرائيلي كمجتمـع مهاجرين يهـود جـاؤوا مـن بـلاد وثقافات عديـدة لا يربطهم بعضهـم ببعض سـوى نيات قادة المشـروع الصهيوني الذين أرادوا ترسـيخ وجود إسرائيل بواسطة حقائق ديموغرافية علـى الأرض تتحقق بالطرد من جهة، وباسـتجلاب مهاجريـن يهود من جهة أُخرى. وبعـد ذلـك شـكل احتلال سـنة 1967 نقطـة انعطاف أُخرى فـي هذا الاهتمـام، فقد بـدأ النقـاش الديموغرافي يتركز علـى حجم الأكثرية اليهودية وقوتها ورسـوخها في مقابل الفلسـطينيين، لا في إسـرائيل فحسب، بل في كل فلسطين التاريخية أيضاً التي عادت لتكون وحدة واحدة تحت السـيطرة الإسـرائيلية، الأمر الذي ترتب عليه واقع ديموغرافي جديد. هذه المميزات وغيرها كانت وراء مركزية مسألة الديموغرافيا في إسـرائيل والانشـغال الدائـم بهذا الموضوع، سـواء فيما له علاقة بتبعـات الأمر على طابع المجتمع اليهودي وفئاته المتعددة بحسـب الانتماء والتوجهات وأنماط التدين وغيرهـا (يهود شـرقيون، أشـكناز غربيون، يهـود من دول أوروبا الشـرقية، من أصل إثيوبـي، علمانيـون، متدينون متزمتون (حريديون)، متدينـون صهيونيون، إلخ)، أو له علاقة بالميزان الديموغرافي لدى الفلسـطينيين على امتداد فلسـطين كلها، أو داخل إسـرائيل الدولة في حدود الخط الأخضر. ويأتي هذا الانشـغال في مسعيين: أولهما،

تحقيق مبدأ «يهودية الدولة» وهو مبدأ أساسي في إسرائيل، يتحقق، بحسب المنظور الإسرائيلي، بالحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة وراسخة لاعتبارات سياسية تشكل عاملاً مهماً في التطورات السياسية والتسويات الممكنة في المستقبل على حساب الفلسطينيين. ويأتي هذا الانشغال أيضاً في مسعى تفضيل النخب المتنفذة اقتصادياً واجتماعياً لجعل المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً ذا طابع غربي أوروبي صناعي متطور، وهو ما يساهم في تفسير التعامل العدائي لليهود الحريديين وذوي الأصل الإثيوبي.

وعلى صعيد المجتمع الإسرائيلي من الداخل فإن التغيرات المتوقعة في وجهة التغيرات الديموغرافية الأساسية، في مجال تشكيلة السكان، مثل نسب تكاثر الفلسطينيين في إسرائيل في مقابل اليهود من ناحية، ونسب المتدينين المتزمتين التي تدل على اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو التدين إزاء نسب العلمانيين من ناحية أُخرى، وظاهرة الارتفاع في متوسط سنين العمر للرجال والنساء، وهو ما يعني، بحسب التقديرات الرسمية للعقدين المقبلين، أن تغييرات جدية ستطرأ على تركيبة القوى العاملة، وعلى نسب المسنين المعتمدين على الدعم الحكومي وخدمات الرفاه للمجتمع الإسرائيلي وغير ذلك من القضايا، هذه التغيرات كلها ستترك أثراً عميقاً في طبيعة المجتمع الإسرائيلي، وفي وجهة تطور اقتصاده ومناعته الاجتماعية، وفي ثقافته السياسية التي تنعكس في أنماط التعامل مع الفئات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً (مثلاً التعامل العنصري مع اللاجئين الأفارقة الذين قصدوا إسرائيل خوفاً من الأوضاع في بلادهم، والعداء الذي يعاني جراءه اليهود المتدينين (الحريديون) من الأوساط التي تعتبرهم تهديداً لطابع المجتمع وهويته، والنظرة المتعالية تجاه اليهود الإثيوبيين الذين استُجلبوا إلى إسرائيل في نطاق مشاريعها الديموغرافية المصابة بهاجس «الأكثرية الراسخة» هذا طبعاً فضلاً عن العداء للعرب). وسنحاول أيضاً، في هذه الدراسة، توضيح أبرز التغيرات المتوقعة في مضمار السكان اعتماداً على التقديرات الرسمية، ولا سيما فيما يتعلق بمصادر النمو السكاني وبظاهرة تدين المجتمع الذي يُقاس بأعداد المتدينين ونسبتهم إلى السكان، وزيادة متوسط سنين

العمر بالنسبة إلى الرجال والنساء بعد الارتفاع الهائل في معدل سنوات العمر وتدني معدلات الخصوبة، وغير ذلك من التطورات التي من المتوقع أن تتطلب مزيداً من الإنفاق الحكومي في الوقت الذي تتميز سياسات الرفاه في إسرائيل بمزيد من التقليصات واللجوء إلى الخصخصة والإمعان في السياسة النيوليبرالية ذات النتائج السلبية العديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصاً بالنسبة إلى الفئات الأفقر والأضعف.

وسنتناول في هذه الدراسة، وفي علاقة وثيقة بتركيبة السكان في المجتمع الإسرائيلي، ظاهرة التوترات الأساسية في هذا المجتمع الذي ما زال يحمل مميزات مجتمع مهاجرين لا يتمتع بدرجة كافية من التجانس بين مركباته، الأمر الذي ينعكس على نسيجه ومستوى التضامن الداخلي والفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات والشرائح التي تشكله. والتوترات الأهم التي سنتطرق إليها هنا هي: **التوتر الديني** بين اليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية؛ **الأيديولوجي السياسي** بين توجهات سياسية لكل منها تصوّر آخر بالنسبة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكذلك بالنسبة إلى ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي المنشود؛ **التوتر الطائفي** بين المهاجرين اليهود من أصول متنوعة، بحسب مميزات المجتمعات التي هاجروا منها، وقد غلب على هذا التصدع اعتباره تصدعاً بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين (الأشكناز)، لكنه شهد تغيراً جدياً كما سنرى لاحقاً؛ **التوتر الطبقي** الذي سنتناوله من خلال معطيات الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني جراءها الفئات الفقيرة؛ **التوتر القومي** بين اليهود والفلسطينيين.

هذه هي التوترات الأساسية التي ترافق الصراع على ملامح المجتمع الإسرائيلي على الرغم من أن إسرائيل قطعت شوطاً جدياً في مسعى تحقيق الأهداف الأساسية التي تواجه كل مجتمع مهاجرين، مثل إتمام عملية «بناء شعب» من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه

المجتمع، والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي كأنه نشأ وترسخ في هذا المكان، وذلك لتعزيز التصور الذاتي للإسرائيليين، ولتغييب الأسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين، وظروف الهجرة من بلاد المنبت، وما كانت تلاقيه كل موجة من المهاجرين الأجد من طرف الذين سبقوهم.

تركيبة السكان في إسرائيل

وصل عدد سكان إسرائيل في نهاية سنة 2017، إلى نحو 8,797,900 نسمة،[1] يتوزعون على النحو التالي: 6,554,500 من اليهود و1,838,200 من الفلسطينيين، والباقون وعددهم يُقارب 300,405 أشخاص، يُعرفون بصفتهم «آخرين»،[2] ويقصد بهم سكان إسرائيل من الشركس والأرمن والسامريين، إضافة

1 «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، جدول 1,2. https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_01.pdf (آخر مشاهدة في كانون الأول/ ديسمبر 2018). ويشار إلى أن عدد السكان في نهاية سنة 2018، وصل إلى نحو 8,940,400 نسمة، يتوزعون على النحو التالي: نحو 6,646,100 من اليهود؛ 1,876,100 من الفلسطينيين؛ أمّا «الآخرون» فوصل عددهم إلى ما يُقارب 420,000 نسمة. وقد استخرجت هذه المعلومة من النشرة الإحصائية الشهرية الأخيرة التي تصدرها دائرة الإحصاء المركزية لمتابعة مستجدات الشأن الديموغرافي في إسرائيل. https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/yarhon1118/b1.pdf (آخر مشاهدة في 10/ 3/ 2019).

2 يُستدل من الإحصاءات الرسمية في إسرائيل أن نحو 4٪ من سكان إسرائيل (قرابة 350,000 نسمة) لا ينتمون إلى المجموعتين السكانيتين الأساسيتين، أي اليهود والفلسطينيين، بل يجري تعريفهم في معطيات دائرة الإحصاء المركزية بأنهم «آخرون». وهؤلاء هم، في معظمهم، من المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً الذين لا يُعتبرون من أتباع الديانة اليهودية، ولم يسجلوا كيهود في ملفات وزارة الداخلية (أشخاص من دون ديانة أو مسيحيون ليسوا عرباً). ويضاف إلى هؤلاء الشركس وهم يزيدون عن 700 نسمة، والأرمن وعددهم نحو 3000 نسمة. والجزء الأكبر من هذه الفئة السكانية يعيش مع اليهود ويتأثر بهم كثيراً، ولذلك يتعرّض لعملية اجتماعية يصطلح على تسميتها بـ«التهويد السوسيولوجي»، ويُقصد به انخراط هؤلاء في المجتمع اليهودي في إسرائيل من دون الاضطرار إلى التهوُّد بالمعنى الديني.

وضمن «الآخرين» أيضاً نحو 800 نسمة من اليهود السامريين، الذين لا يعتبرون أنفسهم من اليهود، وإنما «إسرائيليون سامريون»، ويقولون إن ديانتهم تختلف عن اليهودية. ويتوزع السامريون على =

إلى سكان مسيحيين ليسوا عرباً جاء معظمهم من دول شرق أوروبا وآخرين.[3] ويعني هذا أن عدد سكان إسرائيل أصبح نحو 10 أضعاف ما كان عليه في سنة 1948، إذ قُدِّر عدد سكانها الكلي في تلك السنة (بعد طرد الفلسطينيين) قرابة 805,6 آلاف نسمة،[4] منهم نحو 150,000 فلسطيني، والباقي من اليهود. ومن الواضح أن مصادر هذه الزيادة تختلف تماماً، فالموجات الكبيرة لهجرة اليهود إلى إسرائيل كانت مركباً أساسياً من مركبات هذه الزيادة.

مصادر النمو السكاني

كان المصدر الأساسي للنمو السكاني في إسرائيل خلال العقدين الأولين بعد سنة 1948 هو هجرة اليهود من الخارج، في حين كان للازدياد الطبيعي في عدد السكان (ميزان الولادات والوفيات) حصة هامشية لا تُذكر مقارنة بالهجرة. وكان من الواضح، بطبيعة الحال، أن تتغير مساهمة كل من هذين العاملين في النمو السكاني مع مرور الوقت، وفي نجاح المشروع الصهيوني في جلب اليهود من جميع أنحاء العالم للاستيطان في فلسطين، وتوقف الموجات الكبيرة لهجرة اليهود التي كانت مركّباً أساسياً من مركبات النمو السكاني. ولو نظرنا إلى المعطيات الرسمية في سنة 2017 لوجدنا أن مساهمة الزيادة الطبيعية في النمو السكاني في تلك السنة يقدر بنحو

= مركزين أساسيين هما مدينة حولون في إسرائيل، ومدينة نابلس الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية. والسامريون في حولون يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويقوم جزء من أبنائهم بتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية لليهود في إسرائيل. أمّا السامريون في نابلس فهم جزء من النسيج الاجتماعي الفلسطيني في المدينة وفي الضفة الغربية.

3 تجدر الإشارة هنا إلى أن الأعداد التي توردها دائرة الإحصاء المركزية لا تشمل مَن يصطلح في المجتمع الإسرائيلي على تسميتهم بـ«المتسللين» الأفارقة، وهم طالبو لجوء من السودان، كما لا تشمل العمال الأجانب، لكنها تشمل سكان القدس العربية والسوريين في هضبة الجولان، واللبنانيين الذين اختاروا الانتقال إلى إسرائيل بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني بعد احتلال طويل. هذا إضافة إلى من يُعرّفون في الإحصاءات الرسمية، عادة، بصفتهم «آخرين».

4 «مصادر ازدياد السكان في إسرائيل»، في: «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، جدول 2,12. https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_12.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

82٪، في حين نتج الباقي من ميزان الهجرة من إسرائيل وإليها ، وقد بلغ عدد المواليد الجدد في السنة الأخيرة نحو 180,000، في حين سُجلت نحو 44,000 حالة وفاة. أمّا بالنسبة إلى ميزان الهجرة، فقد وفد إلى إسرائيل 27,000 مهاجر يهودي جديد تنطبق عليه تسمية «قادم جديد» بحسب القاموس السياسي الصهيوني المستعمل، ونحو 10,000 مهاجر آخر معظمهم من أبناء المواطنين الإسرائيليين الماكثين خارج البلد عادوا للعيش في إسرائيل. هذا في حين وصل عدد الذين هاجروا من إسرائيل في سنة 2017 إلى نحو 8000 شخص.

وفي حين لم تحافظ الهجرة إلى إسرائيل على وتيرة متساوية على امتداد السنوات، فقد كان هناك موجات هجرات كبيرة على نحو خاص، مثل آخر الهجرات الكبيرة من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، كان النمو السكاني للفلسطينيين المواطنين في إسرائيل متجانساً إلى حد بعيد، وقد نجم عن الزيادة الطبيعية فقط.

كانت الهجرة اليهودية، كما ذكرنا، مركباً أساسياً ومهماً في النمو السكاني اليهودي، فقد أدت إلى وصول معدل النمو في العقد الأول بعد إقامة إسرائيل إلى 9,2٪، وهي نسبة نمو هائلة، جاءت نتيجة هجرة اليهود الكبيرة من الذين غادروا الدول العربية في أعقاب النكبة وقيام إسرائيل. وعندما ضعف سيل المهاجرين في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته انخفض معدل النمو إلى 3٪، ثم إلى 2,2٪، وفي الثمانينيات تدنى معدل النمو إلى1,5٪ إلى أن بدأت هجرة كثيفة من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً وسائر دول أوروبا الشرقية أدت إلى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى 3,2٪ في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، وإلى 2,4٪ في السنوات 1996 – 2000. وبسبب انخفاض أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في العقدين الأخيرين نجد أن معدل النمو السكاني انخفض مجدداً إلى 1,5٪–1,7٪ ناتجة في الأساس من الزيادة الطبيعية.

الجدول رقم 1
مصادر النمو السكاني بحسب الديانة في فترات زمنية متعددة (بالآلاف)

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	عدد السكان في نهاية الفترة	نسبة النمو السنوي٪	نسبة ميزان الهجرة إلى مجمل الزيادة السكانية
اليهود						
1948 – 1960	649,6	392,3	869,3	1,911,2	٪9,2	٪68,9
1961 – 1971	1,911,2	412,9	337,9	2,662,0	٪3	٪45
1972 – 1982	2,662,0	532,5	178,6	3,373,2	٪2,2	٪25,1
1983 – 1995	3,349,6	631,4	564,4	4,549,5	٪2,4	٪47,4
1996 – 2008	4,522,3	824,3	232,8	5,569,2	٪1,6	٪22,2
2009 – 2017	5,608,9	823,0	160,4	6,554,5	٪1,7	٪11,9
المسلمون[5]						
1955 – 1960	131,8	34,8		166,3	٪4	
1961 – 1971	166,8	118,9		344,0	٪5	
1972 – 1982	339,2	185,8		530,8	٪4,1	
1983 – 1995	524,6	278,6		813,0	٪3,4	
1996 – 2008	811,2	411,4		1,240,0	٪3,3	
2009 – 2017	1,254,1	294,9		1,561,7	٪2,5	
المسيحيون						
1955 – 1960	42,0	7,5		49,6	٪2,8	
1961 – 1971	49,6	16,7		77,3	٪2,9	
1972 – 1982	77,3	16,3		94,0	٪1,8	
1983 – 1995	94,0	22,6		162,5	٪4,3	
1996 – 2008	120,6	21,1		153,1	٪1,9	
2009 – 2017	150,2	12,1		171,9	٪1,5	
الدروز						
1955 – 1960	18,0	5,0		23,3	٪4,4	
1961 – 1971	23,3	13,5		37,3	٪4,4	
1972 – 1982	37,3	18,1		65,6	٪3,8	
1983 – 1995	65,6	28,2		94,0	٪2,8	
1996 – 2008	92,2	29,4		121,9	٪2,2	
2009 – 2017	123,3	18,0		141,2	٪1,5	

بحسب معطيات «الكتاب الإحصائي السنوي، 2018»، الجدول رقم 2,12.

5 لم نتطرق في هذا الجدول إلى هجرة الفلسطينيين، المسلمين والمسيحيين والدروز وعودتهم بسبب هامشية هذه المعطيات لصغر الأعداد.

من حيث توزيع السكان بحسب الفئة العمرية يمكن أن نلاحظ أن المجتمع الإسرائيلي ما زال فتياً نسبياً، مع أن التقديرات المستقبلية للسكان في إسرائيل تتوقع ارتفاعاً متواصلاً في نسبة المسنين داخل هذا المجتمع، وهو تحول يحتاج إلى وقت طويل جداً، الأمر الذي يجعل من الصعب ملاحظة التغيير إذا تعقبناه في الإحصاءات التي تُنشر سنوياً.[6] ويدل توزيع السكان بصورة عامة بحسب الفئة العمرية في سنة 2017 على أن المجتمع الإسرائيلي ما زال فتياً إلى الآن على الرغم من التغيرات، فنسبة الفئة العمرية 0 – 14 عاماً هي 29,2٪ من السكان (27,5٪ بين اليهود و32,8٪ بين الفلسطينيين)، في حين تشكل الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق نحو 11,5٪، أمّا نسبة المسنين الذين يبلغون من العمر 75 عاماً فما فوق في المجتمع الإسرائيلي، بكل فئاته، فوصلت في سنة 2017 إلى 4,8٪ بين السكان، وإلى 5,8٪ بين اليهود، وإلى 1,7٪ بين الفلسطينيين. وتظهر وجهة التغيير الذي تتضح ملامحه من خلال الإحصاءات السابقة في الارتفاع المتواصل ببطء في متوسط الأعمار في إسرائيل، إذ وصل هذا المتوسط للسكان بصورة عامة في سنة 2017 إلى 29,9 عاماً في مقابل، 27,7 عاماً في سنة 2000، وإلى 24,8 عاماً في سنة 1980، وإلى 24,4 عاماً في سنة 1960. وهناك فرق كبير بين متوسط الأعمار لدى الفلسطينيين ولدى اليهود، فهو لدى الفلسطينيين 23,2 عاماً في مقابل 31,7 عاماً لدى اليهود.[7]

---

6 أهم النتائج المترتبة على هذا التحول تتعلق بضرورة تأقلم جهاز الخدمات الصحية وفق وضع تزداد فيه أمراض الشيخوخة وحاجات المسنين، وكذلك ازدياد أعداد المسنين الذين يعتمدون في شروط عيشهم على سياسات الرفاه ومستوى الإنفاق العام للحكومة. هذا فضلاً عمّا يتطلبه ازدياد أعداد المسنين من قوى عاملة مرافقة لهم في بيوتهم، هي في أغلبيتها قوى عاملة أجنبية. https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_05x.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

7 «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، جدول 2,5، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_05x.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

وفيما يتعلق بتوزيع السكان بحسب الجنس في إسرائيل، فلا تحدث تطورات كبيرة من سنة إلى سنة، إذ بقيت النسبة في سنة 2017 على ما هي في سنة 2016، أي بمعدل 984 رجلاً لكل 1000 امرأة. وفي سنة 2017 أيضاً، كما هي الحال منذ فترة طويلة، ولدى جميع الفئات التي تُشكل المجتمع في إسرائيل، فاق عدد الذكور عدد الإناث في جميع الفئات العمرية حتى سن 30 عاماً، أمّا في الفئة العمرية 31 فما فوق فكان عدد النساء أكبر من عدد الرجال. ويبرز الفرق لمصلحة النساء في سن 75 فما فوق إذ تصل النسبة إلى 696 رجلاً لكل 1000 امرأة.[8] ويلاحَظ في السنوات الأخيرة ارتفاع في معدل سن الزواج بين الذكور والإناث، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العازبين في الفئة العمرية 25 – 29 عاماً، فقد تصل هذه النسبة، بين السكان بصورة عامة بحسب معدل سنوات عديدة نُشر في سنة 2016، إلى 60,2٪ بين الرجال، وإلى 40,6٪ بين الإناث، وفي هذا تغيير واضح مقارنة بما كان سائداً قبل عقد واحد، إذ كانت نسبة العازبين والعازبات في الفئة العمرية المذكورة هي 54٪ و33,3٪ على التوالي. وليس من المستغرب أن تختلف هذه النسب بين السكان المسلمين، بحيث تدل الإحصاءات على أن نسبة العازبين بين الرجال اليهود في الفئة العمرية 25 – 29 عاماً هي 62,1٪، و45,9٪ بين النساء، بينما هي بين المسلمين 48,6٪ للرجال و20,3٪ للنساء[9] (مقارنة بـ 35,7٪ لدى الرجال، و23,2٪ بين النساء في سنة 2000). وتدل معطيات اجتماعية كثيرة على أن تشابه وجهة التغيير الجاري في مجالات العائلة وارتفاع سن الزواج من ناحية، وازدياد نسب الطلاق من ناحية أُخرى، في صفوف اليهود والعرب الفلسطينيين في إسرائيل، وإن كان هناك فوارق كبيرة في النسب نتيجة طبيعة المجتمع وتقاليده وظروفه السياسية والاقتصادية.

8 المصدر نفسه.

9 المصدر نفسه، جدول 2,4، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_04x.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

تركيبة السكان اليهود بحسب الأصل[10]
(وفقاً للجهة أو القارة التي هاجروا منها)

من المتبع في الإحصاءات الديموغرافية الرسمية توزيع اليهود في إسرائيل بين مَـن وُلِـدوا في إسـرائيل، أي بعد سـنة 1948، ومن وُلدوا خارج إسـرائيل ثم هاجروا إليها. بعد ذلك يتم توزيع السكان اليهود الذين وُلد آباؤهم خارج إسرائيل إلى ذوي الأصل الآسيوي،[11] والأفريقي، والأوروبي – أميركي، بحسب مكان ولادة الأب. ومن المعروف أن التقسـيمات إلى: شـرقيين وأشـكناز أو غربيين ما زالت شـائعة في الثقافـة اليوميـة الإسـرائيلية، يضـاف إليها منذ تسـعينيات القرن الماضـي التصنيفات «روس» وإثيوبييـن». وهنـا لا بـد من الإشـارة إلى أنه يُسـتدل من المعطيـات الواردة فـي الكتـاب الإحصائـي الأخير على أن نحو 76,8٪ من اليهود في إسـرائيل في سـنة 2017 ولدوا في إسـرائيل، أي بعد سـنة 1948، في حين هاجر الباقون من دول أميركا وأوروبا وأفريقيا وآسـيا حيث ولدوا في تلك المناطق. ويبلغ عدد اليهود المولودين في إسرائيل بعد سنة 1948 4,997,5 نسمة، بينهم 2,983,9 يهودي من الجيل الثاني أو أكثر في فلسطين، أو في إسرائيل منذ سنة 1948، أمّا الباقون فهم أبناء لآباء مهاجرين ولـدوا فـي الخـارج. ويمكن القول، اعتمـاداً، على الإحصاءات، إن عـدد اليهود من أصل آسيوي يبلغ 664,4 ألفاً منهم 494,0 ألفاً ولدوا في إسرائيل، بينما ولد آباؤهم في دولة آسـيوية و170,4 ألفاً ولدوا هم أنفسـهم في دولة آسـيوية (العراق، إيران، اليمن، تركيـا، سـورية، لبنان، الهنـد). أمّا عدد اليهود ذوي الأصل الأفريقـي فهو 895,7 ألفاً منهـم 595,2 ألفـاً ولـدوا في إسـرائيل، بينما ولد آباؤهم في دولـة أفريقية ما، و300,5 ألـف ولـدوا هم أنفسـهم فـي دولة أفريقيـة (المغـرب، الجزائر، تونـس، ليبيا، مصر،

10 نظراً إلى أن سكان إسرائيل، في الحاضر، ولدوا في معظمهم في إسرائيل بعد سنة 1948 لم يعد من الممكن اتباع أساليب سهلة وبسيطة لتوزيعهم من حيث الانتماء إلى شرقيين وأشكنازيين، كما كان الوضع حتى ثمانينيات القرن الماضي.

11 يُذكَر أن الهجرة من آسيا توقفت نهائياً تقريباً منذ ستينيات القرن الماضي.

إثيوبيا). ويصل عدد اليهود من الأصل الأوروبي – الأميركي إلى 1,956,3 منهم 924,4 ألفاً ولدوا في إسرائيل في حين ولد آباؤهم في أوروبا أو أميركا، و1,031,9 ولدوا هم أنفسهم في دولة أوروبية أو أميركية (الاتحاد السوفياتي السابق، بولندا، رومانيا، بلغاريا، اليونان، ألمانيا، فرنسا، النمسا، تشيكيا، هنغاريا، سلوفاكيا، الولايات المتحدة، أميركا الجنوبية). ومن بين ذوي الأصل الأوروبي – الأميركي المولودين في الخارج هنالك نحو 702,5 ألف هاجروا إلى إسرائيل منذ سنة 1990 أغلبيتهم العظمى من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.[12]

وتبيّن المعطيات الرسمية المتوفرة أن 74,3٪ من اليهود من أصل آسيوي و66,4٪ من ذوي الأصل الأفريقي ولدوا في إسرائيل لآباء جاؤوا من الخارج، أمّا بالنسبة إلى ذوي الأصل الأوروبي – أميركي، فإن نسبة المولودين منهم في البلد هي أقل كثيراً وتبلغ 47,2٪ بسبب موجة الهجرة الأخيرة من دول الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات، وبسبب تواصل الهجرة من أميركا ودول أوروبا، ولو كان ذلك بأعداد غير كبيرة، في حين ليس ثمة مهاجرون من آسيا وأفريقيا تقريباً.[13]

ينعكس هذا التغيير في التركيبة الديموغرافية للمجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بالتناسب بين اليهود الأشكناز والشرقيين في مجالات الحياة كافة، وقد بيّن مومي دهان، أحد الباحثين البارزين في مجال الرفاه والفجوات الاجتماعية في إسرائيل، أن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الأشكناز والشرقيين ما زالت موجودة، إلاّ إنها تقلصت على نحو جدي في السنوات الأخيرة. ويضيف دهان أن تقلص الفوارق في الدخل ومؤشرات اقتصادية واجتماعية أُخرى بشكلٍ متواصل منذ نحو عقدين تبشِّر بتوجه يتوقع له الاستمرار بسبب ما يحدث من تطورٍ في أوساط الشرقيين تساهم في زيادة تأثيرهم وشعورهم بقدرتهم على التأثير. هذا مع تأكيد الباحث أن ثمة فرقاً يصل

12 «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2017»، جدول 2,6، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_06x.pdf (شوهد في 12/ 3/ 2019).

13 المصدر نفسه، جدول 2,8، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_08x.pdf (شوهد في 12/ 3/ 2019).

إلـى نحـو 25٪ فـي دخل العائلة ذات الأصل الأشـكنازي (أي أن رب العائلة أو والده ولـدا فـي أميركا أو دولة أوروبية) والعائلة اليهودية الشـرقية ، مع العلم بأن الفرق بين دخل العائلتين وصل قبل 15 سنة إلى نحو 40٪. وضمن التغيرات الحادثة في أوساط اليهـود الشـرقيين التي تسـاهم فـي التحولات الجاريـة على مكانة الشـرقيين التقلص بالتدريـج فـي الفجوات في مجال التعليم المدرسـي والجامعي بين اليهود الأشـكناز والشـرقيين، على الرغم من تواصل وجودها،[14] وكذلك تقلص الفوارق التي كانت واضحـة بيـن اليهود الشـرقيين والغربيين في إسـرائيل في معدل عدد الأبنـاء للعائلة، وسن زواج النساء، وثقافة تمضية أوقات الفراغ، ومستوى التدين، على سبيل المثال لا الحصر.[15] وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً عند تناول التوتر الطائفي في إسرائيل.

التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل

تـدل الإحصـاءات الأخيرة على أن نحو 40٪ من مجمل سـكان إسـرائيل بينهم نحو 49٪ من السكان اليهود يسكنون في منطقة المركز، وفيها، كما هو معلوم، عصب الصناعة والتجارة في إسرائيل. أمّا العرب فيسكنون، في أغلبيتهم، في منطقة الشمال في مجمعات قروية هامشية من حيث الفرص التي تُوفرها الدولة لهذه المناطق على صعيد الإنتاج الصناعي والاقتصادي بصورة عامة، إضافة إلى الناصرة وبعض المدن العربيـة الصغيـرة التي لا تملك من مميزات المدينة سـوى وصف المكانة الرسـمية، أي أنهـا تفتقـد المرافـق الثقافية بالكامل، إضافـة إلى انعدام الصناعـة وفرص العمل والمناطـق الصناعيـة وشـبكات المواصـلات العصريـة وغير ذلك (عرابة، سـخنين، طمـرة، شـفاعمرو وإلى حد بعيد الناصرة أيضاً. ولا يختلـف الأمر في المدن العربية في المثلث والنقب).

14 شاحر سموحا، «بحث جديد: الفجوة بين الأشكنازيين والشرقيين تقلصت على نحو عميق». 12/ 10/ 2013، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000884246 (شوهد في 10/ 1/ 2019).

15 المصدر نفسه. وعلى الرغم من المعطيات التي يوردها دهان، فإن هناك معطيات أُخرى تتحدث عن فجوات أكبر ما زالت قائمة، مثلاً تقرير أدفا الأخير عن صورة الوضع في إسرائيل.

الجدول رقم 2
التوزيع الجغرافي للسكان لسنة 2017[16]

لواء	النسبة من السكان	النسبة من اليهود	النسبة من المسلمين	النسبة من المسيحيين	النسبة من الدروز	معدل النمو السكاني
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	2,0
القدس*	12,6	11,2				2,4
الشمال	16,2	9,3	45,6	64,3	80,6	1,7
حيفا	11,5	10,5	17,6	16,3	18,7	1,8
المركز	24,5	28,8	14,1	7,1		2,0
تل أبيب	16,0	19,9	1,4	8,2		1,3
الجنوب	14,5	14,1	21,2	3,8		2,2

بحسب معطيات الجداول 2,15 و2,16 في «كتاب الإحصاء السنوي، 2017».

* هذا مع التذكير، مرة أُخرى، بأن الإحصاءات الرسمية تشمل الفلسطينيين سكان القدس العربية ضمن هذه الأرقام. وقد قمت هنا باستثناء المسلمين والمسيحيين من سكان القدس وحساب النسب في سائر الألوية من جديد. ومن المتوقع أن تكون هذه النتائج تقريبية وليست دقيقة بشكل قاطع.

---

16 يشار هنا إلى ما يلي: 1 – من الواضح أن المعطيات الرسمية الإسرائيلية تشمل الفلسطينيين سكان القدس العربية المحتلة في سنة 1967، كما تشمل المستوطنين في المستعمرات التي حولتها إلى أحياء فيما تسميه إسرائيل «القدس الموحّدة». وقد وجدت من الصعب جداً، بناء على ما توفره هذه الإحصاءات، استثناء القدس العربية من الإحصاءات الشاملة.

2 – المعطيات بالنسبة إلى لواء الجنوب لا تشمل 28 عشيرة بدوية تتعنت إسرائيل في موقفها الرافض للاعتراف بها وبحقها في الأرض التي تقيم عليها. وبالتالي فإن الإحصاءات عن لواء الجنوب تعكس صورة لا تقرب من الواقع.

وفي المجمل، يفضل التعامل مع هذه الإحصاءات، ولو كانت رسمية، كمؤشر يدل على وجهة التطور من دون اعتبارها دقيقة بالكامل.

وقد أُعد الجدول رقم 2 بالاعتماد على معطيات الجداول 2,15 و2,16 في «كتاب الإحصاء السنوي، 2017»، وهما يتناولان البلدات والسكان بحسب اللواء والديانة والمجموعة السكانية.

الجدول 15 https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_15x.pdf (شوهد في 10/ 3/ 2019)،

والجدول 16 https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_16x.pdf (شوهد في 10/ 3/ 2019).

أمّا بالنسبة إلى النمو السكاني في أوساط المستوطنين اليهود في الصفة الغربية، فسيرد لاحقاً في هذه الدراسة.

ومن شبه المُجمع عليه في إسرائيل أن كل مشاريع توزيع اليهود في إسرائيل على جميع المناطق في البلد، ومحاولة تخفيف الضغط الديموغرافي عن منطقة تل أبيب والمركز لم تنجح بالقدر المطلوب على الرغم من اختلاف مضامين تشجيع الجهات الرسمية في إسرائيل لها عبر السنين. ففي العقد الأول بعد قيام إسرائيل، كانت الحكومة الإسرائيلية تبعد المهاجرين اليهود الشرقيين إلى مناطق الضواحي النائية والفقيرة، بشكل قسري في الغالب، لأسباب أهمها إكمال وتثبيت مشروع الاستيلاء على الأراضي العربية، واستعمال اليهود الشرقيين في سد الحاجات الأمنية الجغرافية المتعلقة بالمناطق الحدودية لإسرائيل،[17] وهو ما نتجت منه فجوات اقتصادية واجتماعية عميقة بينهم وبين الفئات الأقوى اقتصادياً التي بقيت في المدن ومناطق المركز الجغرافي لإسرائيل.[18] ومن المعروف أن البلدات البعيدة التي أقيمت لغرض استيعاب المهاجرين على التخوم كانت تفتقد المرافق الاقتصادية وأماكن العمل. وفي العقدين التاليين، وخصوصاً في سبعينيات القرن الماضي،

17 عميت إفرات، «التهديد الديموغرافي: السكان الإسرائيليون (يهجرون) النقب والجليل»، «عدكان استراتيجي»، المجلد 20، العدد 3 (2017)، ص 87 – 102.

18 موسي راز، «هل ستكشف الملفات السرية بشأن سياسة توزيع السكان في إسرائيل»، موقع سيحا مكوكيت (محادثة محلية)، 21/ 11/ 2018.
https://mekomit.co.il/%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%A4%D7%99%D7%96%D7%95%D7%A8-%D7%94%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%94/ (شوهد في 25/ 1/ 2018).
وكذلك، يوآف ليرمن، «محاولات لتوزيع السكان في إسرائيل»، موقع مدوّنة يوآف ليرمن، 15/ 8/ 2013.
https://tlv1.co.il/2013/08/15/%D7%A0%D7%A1%D7%99%D7%95%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%9C%D7%A4%D7%99%D7%96%D7%95%D7%A8-%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%9F-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%90%D7%9D-%D7%9B%D7%9C-%D7%97/ (شوهد في 25/ 1/ 2018).

دأبت إسرائيل على تنفيذ مخططات التهويد،[19] ولا سيما تهويد الجليل، ووضعت خططاً لإقامة بلدات يهودية على مساحات شاسعة فيه، إلاّ إن نجاح هذه الخطط بقي محدوداً على الرغم من أن تجمعات استيطانية صغيرة كثيرة أقيمت على أراضٍ مصادرة، فإنها بقيت قليلة السكان.[20] يضاف إلى كل هذه الدوافع لتوزيع السكان، دافع آخر برز في العقد الأخير بالذات وهو متعلق بجودة البيئة والضرورة الملحة بيئياً لتوزيع السكان والتخفيف عن منطقة المركز، وبجودة الحياة في إسرائيل وتوقع انفجار سكاني في تلك المنطقة بعد عقدين من الزمن، إذا استمر الوضع على ما هو عليه. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً عند التطرق إلى التغييرات في الخطاب الديموغرافي في إسرائيل.[21]

إن توزيع السكان مرتبط، بطبيعة الحال، بمعدل الاكتظاظ السكاني. ومعدل الاكتظاظ في إسرائيل يشهد ارتفاعاً متواصلاً نتيجة النمو الدائم في عدد السكان، وقد وصل معدل الاكتظاظ في سنة 2017، إلى 387,4 نسمة/ كلم^2 في حين كان المعدل 288 نسمة/ كلم^2 في سنة 2000، و247,4 نسمة/ كلم^2 في سنة 1995 و220,4 نسمة/ كلم^2 في سنة 1990.

---

19 انظر: «مخطط المناظر في الجليل» وقد أقر في سنة 1979 – 1980.
https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%AA%D7%95%D7%9B%D7%A0%D7%99%D7%AA_%D7%94%D7%9E%D7%A6%D7%A4%D7%99%D7%9D_%D7%91%D7%92%D7%9C%D7%99%D7%9C (شوهد في 20/ 1/ 2018). وتوجيهه.

20 انظر: «مخطط النجوم» لتهويد الجليل الذي نُفذ في بداية التسعينيات، تحت قيادة أريئيل شارون.
https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%99%D7%99%D7%A9%D7%95%D7%91%D7%99_%D7%94%D7%9B%D7%95%D7%9B%D7%91%D7%99%D7%9D (شوهد في 20/ 1/ 2019.

21 يشار هنا إلى أن أبرز المحذرين من مغبة استمرار وجهة التطور الديموغرافي على ما هي عليه اليوم ومن عدم اتخاذ تدابير وقائية بما في ذلك تحديد النسل، هو البروفسور ألون طال، من جامعة تل أبيب، وقد أصدر كتاباً مهماً في هذا الشأن حمل العنوان: «والبلاد ملأى».

الجدول رقم 3
معدل الاكتظاظ السكاني لكل كلم^2 بحسب اللواء[22]

اللواء	عدد الأشخاص لكل كلم^2
معدل الاكتظاظ العام في إسرائيل	387,4
القدس	1698,1
الشمال	318,7
حيفا	1170,8
المركز	1667,3
تل أبيب	8176,8
الجنوب	89,7

بحسب معطيات الجدول رقم 2,23 في «كتاب الإحصاء السنوي، 2018».

وإذا قارنا بين معدلات الاكتظاظ في مدن متعددة في شتى الألوية فسنرى حقيقة ما أوضحناه أعلاه بشأن توزيع السكان، والأساس الذي تقوم عليه بعض التوقعات السوداوية لبعض المختصين الإسرائيليين عن مستقبل «كارثي» في منطقة المركز في العقود المقبلة. فمثلاً، معدلات الاكتظاظ في أهم مدن المركز هي: تل أبيب 8572,2 نسمة/ كلم^2؛ رمات غان 9532,6 نسمة/ كلم^2؛ بني براك 26,368,1 نسمة/ كلم^2؛[23] حولون 10,108,4 نسمة/ كلم^2؛ رحوفوت 5826,1 نسمة/ كلم^2؛ ريشون لتسيون 4216,3 نسمة/ كلم^2؛ غفعاتيم 18,352 نسمة/ كلم^2؛ بات يام 15,722,4 نسمة/ كلم^2. أمّا نسبة الاكتظاظ في المدن اليهودية أو ذات الأغلبية اليهودية في مناطق جغرافية أُخرى، مثل الشمال أو الجنوب فهي أقل كثيراً، وهو ما يبين سوء التوزيع.

22 الجدول مستمد من المعطيات الواردة في الجدول 2,23 في «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_23.pdf (شوهد في 10/ 3/ 2019).

23 هذا الاكتظاظ المبالغ فيه حتى في المركز نابع من كون بني براك مركزاً لليهود الحريديين الذين يفضلون العيش في مجمعات مغلقة (غيتوات) خاصة لهم بسبب أنماط حياتهم المتشددة.

وبين المدن والقرى العربية فإن قرية جسر الزرقاء هي الأكثر اكتظاظاً (9001,1 نسمة/ كلم^2)، تليها الناصرة (5402,9 نسمة/ كلم^2)، ثم يافة الناصرة (4575,9 نسمة/ كلم^2).[24]

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن دلالات معدلات الاكتظاظ الكبيرة ليست متشابهة في جميع الحالات، وأنها قد تُفسر سلبياً أو إيجابياً إذا فُهمت في سياق واقع المدينة أو القرية التي يجري الحديث عنها. ففي مدن المركز أو القدس يرتفع معدل الاكتظاظ لأسباب منها أن هذه المدن تجذب إليها مزيداً من السكان بسبب قربها من مناطق صناعة الهايتك، ولأن فيها جامعات كثيرة وعدد كبير من البنوك والمكاتب الحكومية والشركات المحلية والدولية ومراكز تجارة المال، إضافةً إلى كونها مهمة على صعيد الحياة السياسية وغير ذلك، الأمر الذي يتعلق بكون العيش فيها يرمز إلى مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة، أو إلى الانتماء إلى شريحة اجتماعية ذات هيبة ومكانة عالية. أمّا بالنسبة إلى العرب فإن معدلات الاكتظاظ لا تعني شيئاً فيما يتعلق برفاهية السكان ومستوى حياتهم. ففي حالات معدلات الاكتظاظ العالية، كما في حالة قرية جسر الزرقاء أو حتى الناصرة، فهي دليل على نقص كبير في الأرض بصورة عامة، وهو ما يترك الأثر في جوانب الحياة كافة. وفي المقابل، لا يعني المعدل المنخفض عكس ذلك، ففي القرى العربية حيث معدلات الاكتظاظ منخفضة تكون أغلبية المساحة في منطقة نفوذ القرية أرضاً زراعية ترفض وزارة الداخلية فرزها لاستعمالات البناء، فينتج من ذلك عدم ملاءمة الخرائط الهيكلية للقرى لحاجات السكان الذين يزداد عددهم على نحو متواصل من دون أي تغيير في المساحة المُعدّة لإقامة بيوت تأويهم. وفي هذه الحالات يتحول الاكتظاظ الكبير إلى مصدرٍ للأمراض وللمشكلات الاجتماعية وسبب لتدني مستوى الحياة.

24 بحسب المعطيات الواردة في الجدول 2,24 في «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018 »، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_24.pdf (آخر مشاهدة في 10/ 3/ 2018).

الزواج والطلاق ومعدلات الخصوبة

يشكل الزواج والطلاق ومعدل الخصوبة موضوعاً أساسياً في دراسة الديموغرافيا وتطور الأوضاع الاجتماعية في كل مجتمع بسبب ما يترتب على التغيرات في معدلات هذه الظواهر من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية تنعكس على حياة المجتمع ككل، وتؤدي دوراً مهماً في تخطيطه المستقبلي. ففضلاً عن الآثار التي يتركها الطلاق والإنجاب وتأخير سن الزواج في أعداد السكان ونموهم الطبيعي، هناك ظواهر أُخرى لا تقل شأناً، مثل زيادة أعداد العائلات ذات المعيل الواحد، التي تشكل في العديد من الدول ومنها إسرائيل عاملاً لزيادة نسبة الفقر، وثمة ارتفاع في عدد الأبناء الذين يولدون من دون زواج، وهنالك الآثار النفسية والصعوبات التي يعيشها أبناء العائلات المطلقة ولها أيضاً تبعات سلبية على الأفراد أنفسهم وعلى بيئتهم، كما أنها تفرض على المؤسسات مزيداً من الواجبات والالتزامات تجاه المتضررين. من ناحية ثانية، ربما يكون لعدم الزواج أو الطلاق وعدم الإنجاب أو تأخيره نتائج إيجابية على صعيد فرص عمل النساء وتقدمهم، بحسب ادعاء البعض.

في سنة 2016 وصل عدد الزيجات الجديدة إلى 52,809، منها 72,5٪ زيجات يهودية، و26,8٪ زيجات بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل. وفي السنة نفسها وصل عدد حالات الطلاق إلى 14,819 حالة منها 79,2٪ طلاق أزواج يهود و17,4٪ حالات طلاق أزواج عرب،[25] وفي المجمل كانت نسبة الزواج في إسرائيل 6,2 لكل 1000 نسمة ونسبة الطلاق 1,7 لكل 1000. ويلاحَظ أن نسبة الزواج انخفضت كثيراً عما كانت عليه في السبعينيات (8,3 – 9,3 لكل 1000 نسمة) والثمانينيات (7 – 7,5 لكل 1000 نسمة). وفي المقابل هنالك ارتفاع بالوتيرة نفسها في نسبة الطلاق التي تتراوح حول 1,7 منذ عقدين تقريباً بعد أن كانت تتراوح بين 0,8 و1,2

25 بحسب المعطيات الواردة في الجدول 3,3 في «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/3.%20shnatonvitalsta-tistics/st03_03.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

حتى تسعينيات العقد الماضي. ويمكن أيضاً أن نرى أن هناك بعض الفوارق في هذا التوجه بين الفلسطينيين على أساس الانتماء الديني في المقام الأول (فنسبة الطلاق لدى المسيحيين تقل كثيراً عن النسبة بين المسلمين، مثلاً)، وبين اليهود بناءً على عدة متغيرات، مثل مناطق السكن (مدينة – قرية)، وبناءً على درجة التدين ومعتقدات أُخرى (نسبة الطلاق بين المستوطنين في الضفة الغربية، مثلاً، أقل من نسبة الطلاق في إسرائيل بصورة عامة).

الجدول رقم 4
نسبة الخصوبة الكلية (معدل عدد الأولاد للمرأة)
بحسب الديانة في سنوات مختارة

ديانة الأم	1960 – 1964	1980 – 1984	2000 – 2004	2010 – 2014	2016
نسبة عامة لجميع السكان	3,85	3,13	2,92	3,04	3,11
يهودية	3,39	2,80	2,67	3,03	3,16
مسلمة	9,23	5,54	4,57	3,50	3,29
مسيحية	4,68	2,41	2,35	2,18	2,05
درزية	7,49	5,40	2,87	2,30	2,21
من دون تحديد الديانة في سجل السكان			1,55	1,68	1,64

ويتضح من الجدول رقم 4 أن ارتفاعاً كبيراً طرأ على نسبة الخصوبة لدى المرأة اليهودية مقارنةً بالمرأة الفلسطينية التي انخفضت نسبة الخصوبة لديها بشكل ملحوظ، حتى إن معدلات الخصوبة لدى الاثنتين أصبحت متقاربة، إلى حدٍ كبير، وهو ما يلفت الانتباه، ويهدئ من روع الديموغرافيين الإسرائيليين من ناحية بالنسبة إلى النمو السكاني المستقبلي، والتغيير في نسبة الفلسطينيين قياساً باليهود من السكان في العقود المقبلة. ومن ناحية ثانية، يبيّن الجدول رقم 5 أن معدل خصوبة المرأة اليهودية

الجدول رقم 5
نسبة الخصوبة الكلية لدى النساء في إسرائيل مقارنة
ببعض الدول المتطورة (في سنوات مختارة)[26]

الدولة	1991	2001	2006	2011	2015
إسرائيل	2,91	2,89	2,88	3,00	3,10
إيرلندا	2,09	1,96	1,90	2,04	1,90
المكسيك	3,33	2,60	2,17	2,03	2,20
تركيا	3,00	2,37	2,12	2,02	2,10
فرنسا	1,77	1,88	1,98	2,00	1,90
إنكلترا	1,82	1,63	1,84	1,97	1,80
السويد	2,12	1,57	1,85	1,90	1,90
الولايات المتحدة	2,06	2,03	2,11	1,89	1,80
النرويج	1,92	1,78	1,90	1,88	1,80
بلجيكا	1,66	1,67	1,80	1,87	1,70
الدانمارك	1,68	1,75	1,85	1,76	1,70
معدل دول OECD	1,88	1,64	1,68	1,70	1,70
تشيكيا	1,86	1,15	1,33	1,43	1,60
اليونان	1,38	1,25	1,40	1,42	1,30
إيطاليا	1,33	1,25	1,35	1,42	1,40
اليابان	1,53	1,33	1,32	1,39	1,50
ألمانيا	1,33	1,35	1,33	1,36	1,50
إسبانيا	1,33	1,24	1,38	1,36	1,30
كوريا الجنوبية	1,71	1,30	1,12	1,24	1,20

26 الجدول رقم 5 مستمد من المعطيات عن نسب الخصوبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بين السنوات 1970 – 2015. موقع منظمة OECD https://data.oecd.org/pop/fertility-rates.htm (شوهد في 23/ 1/ 2018). ويتضح من هذا الجدول أن إسرائيل بين 3 دول فقط قادرة على الحفاظ على مستوى نمو طبيعي إيجابي، أي زيادة عدد سكانها أو الحفاظ على هذا العدد من دون تراجع، في أسوء الأحوال.

يزيد كثيراً على معدلات الخصوبة في الدول الأوروبية التي يحلو لإسرائيل أن تنسب نفسها إليها، وتدعي أن تشابهاً ثقافياً يجمع بين المجتمع الإسرائيلي ومجتمعات هذه الدول، وذلك بسبب الرغبة المتزايدة في النأي بالنفس عن شعوب المنطقة. ويمكن أن نعزو هذا الفرق إلى أسباب متعددة أهمها الفئات المتدينة، أكانوا الحريديين أم المتدينين الوطنيين، الملتزمة بتعاليم الديانة اليهودية وفرائضها الكثيرة والصارمة في مجال العائلة والخصوبة والإنجاب والزواج والعلاقة بين الجنسين، وهم يتعاملون مع هذه الموضوعات ضمن أهم مركّبات منظومة التحليل والتحريم بحسب دينهم. وهناك ادعاء قديم فحواه أن شعور الإسرائيليين بأنهم مجتمع محاصر ومهدد أمنياً يرفع من مستوى مركزية العائلة في المجتمع مع كل ما يترتب على ذلك من علاقة بمستويات الخصوبة والإنجاب وما إلى ذلك.[27]

أمّا عن الانخفاض العام في معدلات الخصوبة بصورة عامة مع مرور السنين، ولا سيما لدى المرأة الفلسطينية، فيعود إلى أسباب اقتصادية (غلاء المعيشة على سبيل المثال)، واجتماعية معروفة (الارتفاع في مستوى الحياة وفي الثقافة العامة إلخ)، وينتج أيضاً من تأخير سن الزواج للرجال والنساء بصورة عامة، وفي كل فئة سكانية على حدة. فمثلاً بلغ معدل سن الزواج للرجال في سنة 2016 ما يعادل 29,2 عاماً (لليهود 29,4 عاماً، وللمسلمين 28,0 عاماً، وللمسيحيين 31,6 عاماً، وللدروز 30,3 عاماً). أمّا معدل سن الزواج للنساء في سنة 2016 فهو 26,2 عاماً (لليهوديات 27,2 عاماً، وللمسلمات 23,0 عاماً، وللمسيحيات 27,0 عاماً، وللدرزيات 25,2 عاماً).[28] وأمّا معدل سن المرأة عند الولادة الأولى، فقد ارتفع من 25,1 عاماً في

27 على الرغم من قدم هذا الادعاء فإنه ما زال شائعاً، في بعض الأبحاث الأكاديمية التي تتناول الظواهر التي نحن بصددها هنا، وأكثر من ذلك في الخطاب العام الذي تعكسه وسائل الإعلام. ويعود الادعاء في الأصل إلى عالِم اجتماع إسرائيلي من المدرسة الكلاسيكية في علم الاجتماع الإسرائيلي، التي كانت تجيّر هذا العلم لمصلحة مساعي توطيد الدولة. انظر: يوحنان بيرس وروت كاتس، «العائلة في إسرائيل: اختلاف وثبات»، في: ليئا شمغار هندلمان وريفكا بار يوسيف (تحرير)، «عائلات في إسرائيل» (القدس: أكديمون، 1991)، ص 9 – 32.

28 للتعرف على التغيير في هذه العوامل، راجع: الجدول عن متوسط سن الزواج ومعدله في إسرائيل، في =

سنة 1994 إلى 26,1 عاماً في سنة 2002، وإلى 27,6 عاماً في سنة 2016.[29] ويلاحَظ أن ثمة ارتفاعاً في جيل الأم عند ولادتها الأولى لدى الأمهات اليهوديات والعربيات الفلسطينيات على اختلاف طوائفهن.

ميزان الهجرة من إسرائيل وإليها وأثره في التركيبة السكانية

تُبيِّن المعطيات الرسمية المتوفرة أن المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود الوافدين إلى إسرائيل، أو ما يسمى في القاموس الإسرائيلي «القادمين الجدد»،[30] شهد انخفاضاً مستمراً من نحو 23,000 مهاجر سنوياً في الفترة 2002 – 2007، إلى نحو 15,000 مهاجر سنوياً في السنوات 2008 – 2011، ثم عاد إلى الارتفاع منذ سنة 2014،[31] ووصل عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في سنة 2017 إلى 29,084 مهاجراً، جاء توزيعهم بحسب دول الأصل على النحو التالي: 57,4٪ من دول

= الكتاب الإحصائي الأخير
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/3.%20shnatonvitalstatistics/st03_06.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019). ويلاحَظ الارتفاع في المعدلات لدى الرجال والنساء اليهود والفلسطينيين مع بعض الفوارق في الانتماءات الفئوية والدينية.

29 هذه الإحصائية مستقاة من نشرة خاصة لدائرة الإحصاء المركزية عن الموضوع:
https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2019/lidot/lidot_table2_16.pdf
(آخر مشاهدة في 10/ 3/ 2018).

30 من الجدير بالذكر أن مصطلح «القادم» أو «عوليه» باللغة العبرية يحيل على الحج إلى بلد مقدسة، أو على الاتجاه نحو الأعلى، وهو ما يجعله مصطلحاً غير علمي بامتياز، بل يتلاءم مع الأيديولوجيا الصهيونية التي تؤكد علاقة تاريخية بين اليهود وفلسطين، وحقاً تاريخياً لهم في هذه الأرض.

31 كانت سنة 2014 مختلفة من حيث المعدل السنوي في السنوات التي سبقتها، فقد وصل عدد المهاجرين إلى إسرائيل في تلك السنة، إلى 26,627 مهاجراً، بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، وترجّح أوساط إسرائيلية أن يكون الارتفاع ناتجاً من خوف اليهود من تدهور في أنماط التعامل معهم في دول إقامتهم بأوروبا وأميركا، سواءً كان الخوف من مجموعات عنصرية من سكان تلك الدول، أو من طرف مجموعات إسلامية تتعاطف مع تنظيمات، مثل القاعدة وتنظيم داعش، وغيرهما. فمثلا شهدت سنة 2014 هجرة نحو 6600 يهودي فرنسي في هذه السنة، أي بارتفاع مقداره 32٪ مقارنةً بالسنة التي سبقت.

أوروبا الشرقية؛ 16,5٪ من أوروبا الغربية؛ 12,2٪ من أميركا الشمالية؛ 0,5٪ من دول مركز أميركا وجنوبها؛ 0,6٪ من أفريقيا، والباقي من دول أُخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوزيع يشهد بعض التغيير من سنة إلى أُخرى لأسباب تتعلق، كما ذكرنا، بالتطورات السياسية والاجتماعية في دول الأصل، وكان 48٪ من المهاجرين في سنة 2017 من الذكور و52٪ من الإناث.

لكن إسرائيل لا تشكل هدف الهجرة الوحيد ليهود أوروبا الغربية، ولا سيما فرنسا، وليهود دول أوروبا الشرقية،[32] إذ تدل الإحصاءات على أن كثيرين منهم يفضلون الهجرة إلى دول أوروبية مستقرة وإلى الولايات المتحدة الأميركية لأسباب تتعلق بما يسميه المهاجرون الأمن الاقتصادي والشخصي.[33]

هجرة اليهود إلى خارج إسرائيل

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الهجرة من إسرائيل إلى خارجها تسمى في القاموس الإسرائيلي «يرِيداه»، أي الهبوط أو النزول، على عكس الهجرة إليها التي تأخذ معنى الصعود أو الحج، وهذا للدلالة على موقف سلبي من الظاهرة يبلغ حد اتهام المهاجرين إلى الخارج بالتخلي عن المشروع القومي، والهروب أو السعي لمطامح شخصية أنانية في دول الغرب، بدلاً من المساهمة في الجهد الصهيوني الجماعي الذي يحاول ضمان الطابع اليهودي للدولة ومستقبلها.[34] وعلى الرغم

32 سرجيو ديلا – برجيولا، «تأملات عن الهجرة في إسرائيل، نظرة مقارنة»، «هجرة»، العدد الأول، أيار/ مايو 2012، ص 5 – 31.

33 تقرير ynet، «هجرة إلى إسرائيل؟ يهود فرنسا ينزحون إلى بريطانيا»، موقع ynet، 15/ 1/ 2015
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4615722,00.html
(آخر مشاهدة في 20/ 11/ 2018).

34 عن المصطلحات المشحونة شعورياً بشأن الهجرة العكسية من إسرائيل، انظر: ايلات كوهين كاسترو، «عائلات إسرائيليين في الخارج: من يهاجر وإلى أين؟»، دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، سلسلة أوراق عمل، رقم 74، 2013
https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw74/pw74.pdf
(شوهد في 10/ 3/ 2019).

مـن النظرة السـلبية التي تعبّر عنها الأوسـاط الرسـمية ووسـائل الإعـلام، فضلاً عن الحـركات اليمينيـة، تجـاه المهاجريـن، مهما يكن سـبب مغادرتهم، فـإن النقاش في شـأنها بدأ يشـغل المجتمع الإسـرائيلي بوتيرة أعلى في السـنوات الأخيرة. ولـم يعد التفكير في الهجرة إلى الخارج أو الجهر بالاستعداد للمغادرة إذا سنحت فرصة كهذه من المحرمات في الثقافة السياسـية الإسـرائيلية. وتتعلق الأسـباب الرئيسـية للهجرة من إسـرائيل إلى الخارج بالسـعي لتحسين مسـتوى الحياة والبحث عن فرص عمل، أو الارتقـاء والتقـدم فـي مجال المهنـة والتعليم الأكاديمي. وفي السـنوات الأخيرة، وتحديـداً بعـد حركـة الاحتجاج التي انطلقت في سـنة 2011، يدور نقاش واسـع في إسـرائيل عـن الهجرة بسـبب غلاء المعيشـة فيها مقارنـةً بأميـركا ودول أوروبية مثل ألمانيـا، الأمـر الـذي يجعل الحياة هناك أسـهل كثيراً من إسـرائيل.[35] ومن الجدير بالذكـر أن سـنة 2011 التـي انطلقـت فيها موجة احتجاج شـعبي على الغـلاء وارتفاع سعر الشقق للإيجار والتملك، شهدت كثيراً من مقارنات الأسعار بين إسرائيل ودول أوروبـا، وكان بين المقارنات المتكررة أسـعار منتوجات الألبان، ومنها منتوج يدعى «ميلكـي» أُلصق اسـمه بهجرة الإسـرائيليين إلى الخارج، بدافـع التهكم.[36] كما أن الأوضاع الأمنية في المنطقة وحروب إسـرائيل المتتالية وما تسـببه من شعور بانعدام

35 للاطلاع على مجمل أسباب الهجرة إلى الخارج، وعلى بعض مواصفات المهاجرين، انظر:
Joseph Chamie and Barry Mirkin, «The Million Missing Israelis,» *Foreign Policy* (July 5, 2011).
https://foreignpolicy.com/2011/07/05/the-million-missing-israelis/
(شوهد في 15/ 12/ 2019).

36 ليران ساهر، «جيل في المصيدة، استطلاع في أوساط الطلاب: 60٪ يفكرون في الهجرة من البلد»، تقرير موقع «محادثة محلية»، «الأساطير الشائعة والمغرقة في الخطأ عن الميلكي وعن الهجرة من البلد»، موقع محادثة محلية، 12/ 10/ 2014. http://mekomit.co.il/%D7%94%D7%9E%D7%99%D7%AA%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%9D-%D7%94%D7%A0%D7%A4%D7%95%D7%A6%D7%99%D7%9D-%D7%A2%D7%9C-%D7%9E%D7%99%D7%9C%D7%A7%D7%99-%-D7%95%D7%A2%D7%9C-%D7%99%D7%A8%D7%99%D7%93%D7%94/
(شوهد في 10/ 1/ 2015)؛ انظر أيضاً: ديلا – برجيولا، مصدر سبق ذكره، ص 26.

الأمان لدى السكان في المناطق العرّضة للخطر يرفع من مستوى الاستعداد والرغبة في مغادرة البلد إذا سنحت فرصة لذلك.[37]

تبيّن المعطيات الرسمية المتوفرة عن الهجرة إلى خارج إسرائيل، أن عدد الإسرائيليين الذين هاجروا منذ إقامة الدولة حتى سنة 2012 ولم يعودوا إليها هو 698,000 نسمة، وهذا يشمل، بحسب التقديرات الرسمية، المتوفِّين بينهم، ويتراوح عددهم بين 116,000 و149,000 نسمة، وهو ما يعني أن عدد الإسرائيليين الماكثين في دول العالم المتعددة، في نهاية سنة 2012، يتراوح بين 549,000 و582,000 نسمة، ولا يشمل عدد أبنائهم الذين وُلدوا في الخارج،[38] هذا مع العلم بأن هناك تقديرات أُخرى لعدد الإسرائيليين الذين يعيشون في دول أجنبية تتحدث عن أعداد تتراوح بين 650,000 و1,000,000 إسرائيلي.[39] على كل حال، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى تداول قضية الهجرة من إسرائيل على خلفية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ومحاولة أوساط يمينية في إسرائيل تضخيم الظاهرة بإضفاء معانٍ أيديولوجية سياسية عليها ووصم المهاجرين بأنهم يحملون أفكاراً يسارية أو ما بعد صهيونية، فإن الإحصاءات تدل على تدني الهجرة من إسرائيل بمعدل 30٪ مقارنةً بسنواتٍ سابقة، كما نرى في الجدول رقم 6، مع انخفاض بسيط وغير ثابت في أعداد العائدين منهم بعد تمضية

37 عن العوامل والدوافع إلى هجرة الإسرائيليين من إسرائيل، والنقاش بين آراء متعددة بشأن دور كل عامل منها ومدى تأثيره، انظر: جورج كرزم، «الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين»، برنامج دراسات إسرائيل (حيفا: مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2015).

http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/12/george_final.pdf (شوهد في 20/ 11/ 2018).

38 انظر: أمنون أتار، «لا يثقون بإسرائيل: ميزان الهجرة سلبي بمقدار 7100»، موقع الملحق الاقتصادي «كلكاليست»، 20/ 8/ 2014، http://m.calcalist.co.il/article.aspx?guid=3638857 (شوهد في 20/ 11/ 2018).

39 هنالك تقديرات تفيد بأن عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الولايات المتحدة فقط يزيد على 500,000 نسمة.

فترة في الخارج.[40] وتفيد المعطيات الرسمية أن عدد المهاجرين من إسرائيل في سنة 2016 (السنة الأخيرة التي يوجد بصددها معطيات رسمية)، وصل إلى 15,200 إسرائيلي (منهم 700 مواطن فلسطيني)، في حين بلغ عدد العائدين للعيش في إسرائيل 8900 نسمة وهو أكبر عدد عائدين منذ سنة 2012، كما نستنتج من الجدول رقم 6 (مع العلم بأن بين العائدين 500 فلسطيني)، أي أن هناك انخفاضاً بنسبة 9٪ في عدد المهاجرين من إسرائيل مقارنة بالسنة التي سبقت (2015).

ويُرجح أن الانخفاض في عدد المهاجرين من إسرائيل في السنوات الأخيرة قياساً بسنوات سابقة يعود إلى أسباب اقتصادية، وإلى أزمات مالية عصفت بدول كانت هدفاً إلى الهجرة من إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، التي كانت تستوعب قرابة 70٪، من المهاجرين الإسرائيليين ودول أوروبية أُخرى،[41] هذا إضافة إلى تعاظم نشاط حركات عنصرية في العديد من دول أوروبا.

وتفيد معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، في منتصف سنة 2017 بأن عشرات الآلاف من أبناء المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، الذين وصلوا إلى إسرائيل عندما كانوا أولاداً وفتياناً تحت سن 19 عاماً، غادروا في العقود الأخيرة إسرائيل للعيش في البلاد التي أتوا منها، أو في الولايات المتحدة الأميركية. وورد في الإحصاءات أن 18٪ من المهاجرين الفتية والأولاد الذين هاجروا إلى إسرائيل بين سنة 1990 وسنة 1996 غادروا (واحد من كل ستة أشخاص). كذلك، فإن 38٪ من جميع الذين تركوا إسرائيل للعيش في الخارج، منذ سنة 1990، هم في الأصل مهاجرون من دول الاتحاد السوفياتي. أمّا عن الأسباب فيمكن تلخيصها في عدم القدرة على التأقلم وفق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى القلق إزاء الأوضاع الأمنية.[42]

40 تقرير موقع محادثة محلية، «الأساطير الشائعة والمغرقة في الخطأ...»، مصدر سبق ذكره.

41 ليئور ديطل، «عدد المهاجرين الإسرائيليين انخفض في السنوات الأخيرة بـ 30٪»، «ذي ماركر»، 27/ 3/ 2013. www.themarker.co.m/news/1.1978377 (شوهد في 1/ 12/ 2014).

42 يهودا شوحط، «أبناء المهاجرين يغادرون البلد: تماماً كما في إسرائيل لكن من دون صعوبات»، موقع =

الجدول رقم 6

إسرائيليون مكثوا خارج البلد مدة متواصلة تزيد على سنة والعائدون منهم في الفترة 1990 – 2015 (بالآلاف)[43]

السنة	هاجروا	عادوا	الناتج النهائي
المجموع لكل الفترة	558,5	247,0	311,5
1990	24,7	10,5	14,2
1991	22,8	11,5	11,3
1992	23,1	10,5	12,6
1993	27,2	10,8	16,4
1994	19,1	9,0	10,1
1995	24,7	7,9	16,8
1996	20,9	8,0	12,9
1997	20,0	7,2	12,8
1998	19,7	6,5	13,2
1999	19,5	6,8	12,7
2000	21,2	8,4	12,8
2001	27,2	7,8	19,4
2002	27,3	8,3	19,0
2003	25,4	9,1	16,3
2004	24,5	10,0	14,5
2005	21,5	10,5	11,0
2006	22,4	9,6	12,8
2007	21,1	9,3	11,8

= Ynet، 7/ 6/ 2017.
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4972199,00.html (شوهد في 20/ 11/ 2018).

43 اعتماداً على معطيات تقرير رسمي عن الهجرة من إسرائيل نُشر على موقع دائرة الإحصاء المركزية، https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2018/%D7%9C%D7%95%D7%97%D7%95%D7%AA%20%D7%AA%D7%9C%D7%95%D7%A9%D7%99%D7%9D%9D/t3.pdf (شوهد في 10/ 3/ 2019).

2008	19,1	10,6	8,5
2009	15,9	11,0	4,9
2010	15,6	10,2	5,4
2011	16,2	9,5	6,7
2012	15,9	8,8	7,1
2013	16,2	8,9	7,3
2014	15,7	8,9	6,8
2015	16,7	8,5	8,2
2016	15,2	8,9	6,3

ومن نتائج بحث أجرته دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، في سنة 2015، عن مكوث أكاديميين إسرائيليين حاصلين على ألقاب أكاديمية من الجامعات الإسرائيلية في الفترة بين العام الدراسي 1980/ 1981 والعام الدراسي 2008/ 2009 في خارج البلد مدة 3 سنوات[44] وأكثر تبيِّن ما يلي: 5,6٪ من هؤلاء يعيشون في الخارج، وأن ظاهرة «هجرة العقول» حادة جداً في أوساط الحاصلين على لقب دكتوراه، إذ إن 11٪ من الإسرائيليين الحاصلين على هذا اللقب يعيشون في الخارج، و9,2٪ من حاملي اللقب الثاني في الطب، و4,5٪ من أصحاب اللقب الثاني بصورة عامة و5,6٪ من حاملي اللقب الأول. وتضيف معطيات دائرة الإحصاء أن بين هؤلاء المهاجرين الإسرائيليين الحاصلين على الألقاب في الفترة المذكورة، كانت النسبة الأكبر للمتخصصين بالعلوم الفيزيائية (11,8٪)، والنسبة الأصغر لمن درسوا موضوعات التربية ومهارات التدريس (2,2٪). ومن أصحاب اللقب الأول كانت الغلبة لمن درسوا الرياضيات، وعلم الإحصاء، وعلوم الكومبيوتر (10,3٪)، ثم العلوم الفيزيائية

44 انظر: نتائج هذا البحث الذي حمل هذا العنوان على موقع البرنامج الوطني لإعادة الأكاديميين: https://www.israel-braingain.org.il//Uploads/Attachments/6675/%D7%94%D7%95%D7%93%D7%A2%D7%94_%D7%9C%D7%A2%D7%99%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%95%D7%AA_%D7%90%D7%A7%D7%93%D7%9E%D7%90%D7%99%D7%9D_%D7%91%D7%97%D7%95%D7%9C_2015.pdf (شوهد في 23/ 11/ 2018).

(10,1٪)، ثم الفنون (9,9٪) وصولاً إلى من درس التربية ومهارات التدريس.

ومن الحاصلين على اللقبين الثاني والثالث كان هناك حصة كبيرة لمجال الرياضيات (13,2٪)، والإحصاء وعلوم الكومبيوتر (20,1٪)، كما كان هناك نسبة عالية من المختصين في مجالات العلوم البيولوجية والموضوعات الطبية المساعدة والهندسة.

وفي سنة 2015 رجع إلى إسرائيل 678 من حاملي الألقاب بعد مكوث في الخارج دام أكثر من ثلاث سنوات، ويُعتبر هذا تراجعاً بعد أن عاد في سنة 2014 نحو 862 من أصحاب الألقاب. وعلى كل حال، فإن عدد الماكثين في الخارج فترة متواصلة تزيد على 3 سنوات هو في ارتفاع متواصل، إذ إن عدد المغادرين الجدد أكبر من عدد العائدين، مع المحافظة على قدر من الثبات في ميزان الهجرة. وهذه الأعداد من المهاجرين وتركيز اختصاصاتهم في المجالات العلمية المهمة تزيد في قلق الجهات الرسمية في إسرائيل إزاء تفاقم ظاهرة «هجرة العقول».

التوترات الأساسية داخل المجتمع الإسرائيلي

على الرغم من مرور سبعة عقود على قيام إسرائيل، فإن المجتمع الإسرائيلي ما زال يحمل مميزات مجتمع مهاجرين لا يتمتع بدرجة كافية من التجانس بين مركباته، الأمر الذي ينعكس على نسيجه ومستوى التضامن الداخلي بين الفئات والشرائح التي تشكله. وقد أدى عدم التجانس دائماً إلى نشوء توترات اجتماعية في مجتمع المهاجرين ما زالت قائمة حتى الآن على الرغم من التغييرات والتطورات التي تطرأ عليها باستمرار، سواءً فيما يتعلق بالشرائح السكانية التي تضاف إلى أطراف كل توتر، أو ما يتعلق بالحدة والعداء المرافقين لهذا التوتر أو ذاك. وهذه كما هو معلوم أمور ذات صلة وثيقة بالتطورات الديموغرافية والاقتصادية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية، في الأساس.[45] وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز التوترات

45 عن الجدل بين التيارات المتعددة في علم الاجتماع الإسرائيلي، ولا سيما منذ سبعينيات حتى تسعينيات =

في المجتمع الإسرائيلي وهي **التوتر الديني** بين اليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية، **والأيديولوجي السياسي** بين توجهات سياسية لكل منها تصوّر آخر بالنسبة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكذلك بالنسبة إلى ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي المنشود. أضف إلى ذلك **التوتر الطائفي** بين المهاجرين اليهود من أصول متعددة، بحسب مميزات المجتمعات التي هاجروا منها، وقد غلب على هذا التصدع اعتباره تصدعاً بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين (الأشكناز)، لكنه شهد تغيراً جدياً كما سنرى لاحقاً. وهناك **التوتر الطبقي** الذي سنتناوله من خلال معطيات الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني جراءها الفئات الفقيرة. **وهناك أيضاً التوتر القومي** بين اليهود وسكان البلد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين، وهو أكثر التوترات رسوخاً ودواماً بسبب تأثره بعوامل كثيرة سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية على السواء. ويتأثر هذا التوتر بسياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه بصورة عامة، وتجاه أي دولة عربية أُخرى، كما يتأثر بما يجري في العالم العربي والإسلامي من تطورات داخلية (الثورات العربية وما آلت إليه). وهذا فضلاً عن تضافر عوامل كثيرة في التأثير الاجتماعي في الفلسطينيين في إسرائيل والعلاقة بينهم وبين الدولة. لكننا لن نتناول هذا التوتر في هذا الفصل من الدليل بسبب تخصيص فصل كامل يتناول أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل.

هذه هي التوترات الأساسية التي ترافق الصراع على ملامح المجتمع الإسرائيلي

= القرن الماضي، بشأن طبيعة المجتمع الإسرائيلي ونسيجه الاجتماعي، بين ما اصطلح على تسميته آنذاك «التيار الرسمي المحافظ» وبين «تيار السوسيولوجيا النقدية»، انظر: أوري رام، «علم الاجتماع في عهد نتنياهو: وجهات نقدية في علم الاجتماع الإسرائيلي في بداية القرن الحادي والعشرين»، «مغاموت»، العدد 51 (2)، (2017)، ص 13 – 68. كان بين الموضوعات الأساسية في هذا الجدل، وما زال، موضوع التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي الذي تبناه عدد من السوسيولوجيين النقديين بدلاً من مفهوم «بوتقة الصهر» والتجانس في إسرائيل (مصطلحات أوجدها الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع الإسرائيلي، مثل شموئيل أيزنشتادت وموشيه ليساك وآخرين).

على الرغم من أن إسرائيل قطعت شوطاً جدياً في مسعى تحقيق الأهداف الأساسية التي تواجه كل مجتمع مهاجرين، مثل: إتمام عملية «بناء شعب» من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع؛ والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي كأنه نشأ وترسخ في هذا المكان،[46] وذلك لتعزيز التصور الذاتي للإسرائيليين، ولتغييب الأسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين وظروف الهجرة من بلاد المنبت، وما كانت تلاقيه كل موجة من المهاجرين الأجد من جانب الذين سبقوهم.

التوتر الديني

يحظى موضوع اليهود المتزمتين (الحريديون) في إسرائيل باهتمام كبير في إسرائيل، ولا سيما على خلفية التطورات التي يشهدها مجتمعهم، ونموه المتزايد وانتشاره جغرافياً بعد سنوات من تقوقعهم الجغرافي في أحياء معزولة في مدينتي القدس وبني براك ومستعمرتين كبيرتين في الضفة الغربية. كما أن التوتر الذي يطغى على طبيعة العلاقات بينهم وبين شرائح متنوعة في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك بينهم وبين مؤسسات الدولة يشكل سبباً للاهتمام به. ولا تختلف القضايا والأحداث التي تشكل موضوعات ومواقع التوتر بين فئات عديدة من الإسرائيليين العلمانيين من ناحية والمتدينين المتزمتين، عن القضايا التي أثارت التوترات في الماضي، فجميعها تتمحور حول الصراع بين الطرفين على طبيعة المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، وعلى مجتمعات المدن المتعددة التي بدأ الحريديون ينتشرون فيها، مثل طبرية وبيت شيمش، بشكل مكثف، إضافة إلى تل أبيب وحيفا والعفولة وغيرها. وعادة، تتمحور الخلافات حول قدسية السبت، وإبعاد النساء عن

46 انظر: باروخ كيمرلنغ، «مهاجرون، مستوطنون وأصلانيون» (تل أبيب: عام عوفيد، 2004)، ص 11 – 23.

الحيز العام في المدن اليهودية المختلطة التي يعيش فيها الحريديون إلى جانب يهود علمانيين،[47] والنقاش المتواصل منذ عقود في شأن إعفاء الشبان اليهود الحريديين من الخدمة العسكرية، لأن دراسة الدين أهم كثيراً. ومن الجدير بالذكر أن موضوعات الخلاف بين اليهود الحريديين والعلمانيين، على اختلاف توجهاتهم، في السنوات الأخيرة، تشهد تطورات جدية ومتسارعة، ويرافقها سلوك جماعي لليهود الحريديين يثير أصداء غاضبة داخل المجتمع الإسرائيلي،[48] إذ يشكك اليهود المتزمتون في شرعية المحكمة العليا الإسرائيلية على خلفية قراراتها بمسائل متنوعة، مثل عدم دستورية القانون الذي يستثني الحريديين من الخدمة العسكرية الإلزامية استجابة لاتفاقيات مصلحية بين الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم الذي تشارك فيه

47 ألموغ بن زخري، «يحتد التوتر بين العلمانيين والحريديين في عراد»، موقع «هآرتس»، 7/ 11/ 2016. https://www.haaretz.co.il/news/local/.premium-1.3114622 (شوهد في 20/ 1/ 2018). وعن مجمل منابع التوتر بين الطرفين وأفضل الحلول لهذه المشكلة، انظر: يسرائيل كوهن، «يُفضل الفصل بين العلمانيين والحريديين»، موقع «هآرتس»، 2/ 1/ 2017. https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3193614 (شوهد في 20/ 1/ 2018).

48 من أهم التطورات التي حدثت في سنة 2017، فيما يتعلق بالتوتر الذي نحن بصدده، كان قرار محكمة العدل العليا في إسرائيل القاضي بإلغاء تعديل رقم 21 لقانون الخدمة العسكرية الذي مكّن من تمديد فترة الإعفاء من الخدمة العسكرية للشبان الحريديين حتى سنة 2023. وصدر قرار الإلغاء في أيلول/ سبتمبر 2017 بعد أشهر من الأخذ والرد في هذا الشأن، الأمر الذي تسبب بردات فعل غاضبة من القيادات الحريدية، وكذلك من فئات واسعة من الشبان الحريديين الذين استجابوا لقياداتهم الروحية التي تعارض التجنيد بقوة. وتمثّلت الردود الأولى في مهاجمة محكمة العدل العليا وقضاتها، وهو أمر يتكرر منذ عشرات السنوات في كل مرة تقضي فيها محكمة العدل العليا بما يتعارض مع الإكراه الديني. ووصفت القيادات السياسية للحريديين القرار بأنه قرار سيئ وسخيف يهدف إلى التضييق على تعلّم التوراة وتعاليم الدين، وقال الوزير درعي، من الحريديين الشرقيين، إن القرار يدل على القطيعة بين محكمة العدل العليا والحريديين. من ناحية أُخرى اندلعت تظاهرات صاخبة رافقها كثير من أحداث الشغب وإغلاق الشوارع في العديد من المدن التي يعيش فيها الحريديون، كما وصلت تظاهرات الاحتجاج إلى شوارع نيويورك، حيث خرج المئات من الحريديين هناك أيضاً للاحتجاج على ما سموه «ملاحقة اليهود المتدينين». أمّا ردة الفعل الثالثة على إلغاء الإعفاء فأخذت شكل التعبير عن نبذ الشبان الحريديين الذين استجابوا لنداءات الانخراط في صفوف الجيش وتجندوا. وقد تعرّض هؤلاء لضغوط كثيرة لثنيهم عن سلوكهم الذي يلقى معارضة هائلة من القيادات الدينية تصل إلى حد فرض الحرمان الديني على المتجندين، وإلى إقصائهم ومنع أي اتصال بهم.

أحـزاب اليهـود الحريديين.[49] وهنـاك إضافة إلـى التجنيد وتعلّم التـوراة والفصل بيـن الرجـال والنسـاء في الحافـلات العامة التي تقل مسـافرين من الأحيـاء المتدينة في القدس وبيت شـيمش وغيرها، ومنع عمل المواصلات العامة خلال يوم السـبت فـي مختلف المناطق،[50] وقضية إلزام المحكمـة لجهاز التعليم الخاص بالمتدينين المتزمتين بتدريس الموضوعات التي تُعتبر أساسية بحسب وزارة التعليم الإسرائيلية، وهي اللغة الإنكليزية والعلوم والمدنيات وتاريخ اليهود، وهي قضايا تعود إلى مركز النقـاش مـن جديد دورياً. وكذلك تحدث هنا وهنـاك أحداث خاصة بهذه المدينة أو تلـك تسـاهم فـي تعكير العلاقات وزيادة التوتر، مثل إغلاق حوض سـباحة مشـترك للنسـاء والرجال أو منتجع أو موقع طبيعي في القدس أو في صفد أو أي مكان آخر يلتقـي فيـه حريديـون وعلمانيون.[51] وعلى الرغم من ذلك، فلا بـد من التذكير بأن

49 على الرغم من أهمية الأسباب لإلغاء هذا التعديل وملابسات بتّ الأمر داخل جلسات المحكمة، والنقاش بين القضاة التسعة الذين عالجوا الأمر فإن ما يعنينا في هذه الورقة هو ما أضافه القرار إلى حدة التوتر بين العلمانيين والحريديين، ولذلك لن نخوض في التفصيلات. للاطلاع على هذه الملابسات والنقاشات، انظر: أمري ليفي سدان وييكي أدمكر، «محكمة العدل العليا ألغت قانون تجنيد الحريديين الذي يتيح إعفاء طلاب المدارس الدينية»، موقع Walla، 12/ 9/ 2017 .https://news.walla.co.il/item/3096575 (شوهد في 20/ 1/ 2018).

50 لمسألة الحفاظ على قدسية يوم السبت حصة أساسية في أسباب التوتر بين المتدينين والعلمانيين، فمثلاً في السنة الأخيرة، كان هناك حدثان بارزان يتعلقان بهذه المسألة هما: ترميم سكك القطارات في إسرائيل خلال يوم السبت، وقانون إغلاق المحلات التجارية في أيام السبت. وفي الحالة الأولى أصرت قيادات الأحزاب الحريدية على منع الحكومة من تنفيذ أعمال الصيانة خلال اليوم المذكور، لأنه يتعارض مع الشريعة من ناحية، ويتعارض مع «اتفاق الوضع القائم» الذي يسري مفعوله في إسرائيل منذ سنة 1947، من ناحية ثانية، لكن إصرار وزير الواصلات من حزب الليكود وأوساط علمانية أُخرى حتى من داخل الائتلاف على تنفيذ الأعمال خلال السبت (وهو يوم العطلة الرسمي في إسرائيل) منعاً لعرقلة الحياة والاقتصاد أجبر الحريديين على التراجع عن موقفهم، وعلى عدم الانسحاب من الائتلاف.

51 مسألة تدريس الموضوعات الإلزامية كانت موضوع قرار المحكمة في سنة 2008 للمرة الأولى، لكنه لا يلبث أن يعود إلى الواجهة بين الحين والآخر، لأن تدريس هذه الموضوعات تُعتبر، في رأي الأوساط العلمانية، الأسس لتقدم إسرائيل وتفوقها العلمي والتكنولوجي، ولانضوائها تحت راية العالم الغربي، الأفضل في رأي الإسرائيليين العلمانيين. ولعل إهمال هذه الموضوعات، فضلاً عن الارتفاع الكبير في نسبة الحريديين من المجتمع الإسرائيلي، وما هو متوقع في هذا الشأن في المستقبل، كما أوضحنا =

كثيـراً مـن جوانب حياة اليهـود الحريديين يتـأثر بالواقع، ويشـهد تغيرات مطّردة في اتجاه مزيد من تأقلمهم واندماجهم، إلى أن بعدهم عن المجتمع الإسـرائيلي ما زال شاسعاً، وهو ما يفسر دوام بؤر التوتر.

يتضـح ممـا سـبق ذكـره أن التوتـر الدينـي في إسـرائيل مـا زال أحـد التوترات الأساسـية فـي المجتمـع، علـى الرغم من أن تغييـرات عميقة طـرأت عليه من حيث مسـبباته. فخلافـاً لمـا يظن أن هذه المسـببات ترتبـط على نحو وثيق بمسـائل الدين والدولة وبأحكام الشـريعة اليهودية، فإن لهـذا التوتر أوجه اجتماعية اقتصادية تدخل فـي خانـة مسـتحقات المواطنة بحسـب مفهومها عنـد اليهود المتزمتين، وعند سـائر الفئات في المجتمع الإسـرائيلي التي تعتبر سـلوك المتدينين الحريديم لا يتوافق مع ملامح الدولة الحديثة من الطراز «الغربي الليبرالي العلماني».

اليهود المتدينون في إسرائيل

كما هو معلوم، تختلف طبيعة التغيرات الديموغرافية التي تشهدها المجموعات السكانية الأساسية في إسرائيل، على نحو جدِّي، كما أن كل مجموعة سكانية أساسية (اليهـود مـن ناحيـة والفلسـطينيون مـن ناحية أُخـرى) مركّبـة من مجموعـات ثانوية تختلـف بعضهـا عن بعض فيما يتعلق بنسـب الخصوبة، وعـدد الوفيات وغير ذلك، فالفـوارق فـي هذه الجوانـب بين اليهود الورعين المتزمتين (الحريديون) وبين سـائر اليهود من ناحية، وكذلك بين الفلسطينيين من المسلمين والمسيحيين،[52] من ناحية أُخرى، هي فوارق كبيرة، يجدر الانتباه إليها عند تحليل التطورات الديموغرافية لدى كل مجموعة.

يـدل الجـدول رقم 7، المسـتمد مـن معطيات دائـرة الإحصاء، علـى أن اليهود

= في القسم الأول من الدراسة، سيزيد في قلق الأوساط العلمانية، فيحتدم التوتر.

52 للاطلاع على أحدث المعطيات عن الفلسطينيين المسيحيين في إسرائيل، انظر: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2016/394/11_16_394b.doc (شوهد في 10/ 3/ 2019).

المتزمتيـن (الحريديون) شـكلوا في سـنة 2017، نحو 10,2٪ مـن اليهود،[53] يضاف إليهـم 11,5٪ آخـرون يُعرّفـون عن أنفسـهم كمتدينيـن (غير حريدييـن)، و33,0٪ من اليهـود المحافظيـن، أي الذيـن يلتزمـون تأديـة الفرائـض الدينيـة، كلهـا أو بعضهـا، والباقون، بنسبة 44,3٪ من اليهود، يعتبرون أنفسهم علمانيين أو، لمزيد من الدقة، غير متدينين.[54] وشغل هذا الموضوع المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بصورة خاصة، حتى أفردت له وسـائل الإعلام برامج خاصة وتقارير وثائقية كثيرة،[55] كما نظمت الجامعات مؤتمـرات تتناول الموضوع.[56] وتنبّأ خبراء الديموغرافيا بتحول إسرائيل في غضون عقدين إلى مجتمع أكثر تديّناً.[57]

تفيد تقديرات دائرة الإحصاء المركزية للسـكان في إسـرائيل في سـنة 2065 بأن عدد السـكان الكلي في إسـرائيل في هذه السـنة سـيقارب 20 مليون نسـمة (بحسـب التقديـر المعتدل)،[58] وتكون حصة اليهود المتزمتين دينياً (الحريديون) بينهم كبيرة جـداً نسـبياً إلـى ما هي الحـال عليه اليوم، فبسـبب مسـتوى الخصوبـة المرتفع جداً لديهم، يُتوقع أن تصل نسبتهم إلى نحو 32٪ من السكان. وفي المقابل تنخفض نسبة اليهود غير الحريديين، من 68٪ اليوم إلى 48٪ فقط في سنة 2064 (هذه النسبة تشمل

53 «كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل، 2017»، جدول 7,6
http: / / www.cbs.gov.il / reader / shnaton / templ_shnaton.html?num_tab=st07_06x &CYear=2018 (آخر مشاهدة في 23/ 11/ 2018). تتطرق المعطيات الرسمية إلى الفئة العمرية 20 عاماً، فما فوق، ولذلك فمن المتوقع أن تكون النسبة أعلى كثيراً، أي أنها تتجاوز 10٪.

54 المصدر نفسه. هنا أيضاً تتطرق المعطيات الرسمية إلى الفئة العمرية 20 عاماً، فما فوق.

55 سلسلة التقارير الوثائقية «إلوهيم شِلي»، (ربّي). القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، قدمها الصحافي أبيشاي بن حاييم، وتناولت مكانة الله في المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة.

56 على سبيل المثال، المؤتمر «سيرورات التديّن في الحيز العام في إسرائيل»، الذي نظمه قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، بتاريخ 5/ 1/ 2015.

57 يفجينيا بيسطروب وأرنون سوفير، «إسرائيل ديموغرافياً، 2010 – 2030 نحو دولة دينيّة» (حيفا: جامعة حيفا، 2010).

58 اعتماداً على معطيات دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل، 2017»، جدول 6 /7
http: //www.cbs.gov.il / reader / shnaton / templ_shnaton.html?num_tab= st07_06x&CYear=2018 (شوهد في 23/ 11/ 2018).

الجدول رقم 7
نمط التدين ومميزات أُخرى للفئة العمرية 20 عاماً وما فوق من اليهود
معطيات سنة 2017[59]

	يهود (بالآلاف)	حريديم ٪	متدينون٪	محافظون (متدينون أوٍ متدينون قليلا) ٪	غير متدينين (علمانيون) ٪
المجموع	**4,289,2**	**10,2**	**11,5**	**33,0**	**44,3**
رجال	2,086,8	10,9	11,2	31,5	45,7
نساء	2,202,4	9,5	11,7	35,6	43,0
العمر					
20 – 44	2,175,2	14,2	12,5	31,0	41,7
45 – 64	1,276,1	7,1	9,9	36,6	45,9
65+	837,9	4,4	11,1	35,8	48,4
الوضع الاجتماعي					
متزوجون	2,778,8	13,2	12,7	33,0	40,8
مطلقون	351,1	2,8	3,6	41,1	51,8
أرامل	213,5	4,7	12,5	34,2	48,1

59 انظر: تقديرات السكان في سنة 2065، بحسب دائرة الإحصاء الرسمية
https://www.cbs.gov.il/he/pages/search/SearchResultsMain.aspx?k= %D7%90%D7%95%D7%9E%D7%93%D7%A0%D7%99%202065 (شوهد في 12/ 3/ 2019).

عازبون	946,7	5,4	10,5	32,6	51,0
مهاجرون منذ سنة 1990	671,1	5,8	8,1	25,6	59,9
تعلموا للحصول على شهادة	4,261,7	10,2	11,3	33,5	44,5
شهادة إنهاء مدرسة ابتدائية أو إعدادية أو من دون شهادة	524,4	25,9	13,4	37,5	23,2
شهادة إنهاء مدرسة ثانوية (من دون شهادة بغروت)	684,6	11,8	8,5	44,0	35,1
شهادة بغروت	906,8	4,8	12,2	38,5	44,4
شهادة إنهاء تعليم عالٍ غير أكاديمي	665,3	15,8	8,6	34,0	41,0
شهادة أكاديمية	1,475,4	4,8	12,5	24,1	57,9

المتدينين غير الحريديين والمحافظين الملتزمين تأدية الفرائض). هذا، علماً بأن التقديرات لا تشير إلى أن نسبة الفلسطينيين في إسرائيل بين السكان ستشهد تغييراً كبيراً، لا بل يتوقع أن تنخفض نسبتهم من 21٪ اليوم إلى 19٪ في سنة 2064. إن وتيرة نمو الحريديين مرتفعة جداً وتعادل 4٪ في السنة. وينتج هذا الأمر من عدة أسباب منها، نسبة الخصوبة المرتفعة جداً في العائلة الحريدية، وسن الزواج المبكر للذكور والإناث على السواء، والالتزام بتعاليم الدين اليهودي فيما يتعلق بالتزاوج والتناسل. هذا فضلاً عن تحسن أوضاع الحياة نسبياً، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية، الأمر الذي يقلل نسب وفيات الأطفال إلى أقصى حد. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى جعل مجتمع اليهود الحريديين مجتمعاً شاباً، 50٪ منه لا يجاوزون سن 16 عاماً.

فيما يتعلق بنسبة الخصوبة،[60] فعلى الرغم من أن المعطيات الرسمية تشير إلى تراجع بسيط في معدلها لدى العائلة الحريدية من 7,5 مواليد في السنوات 2003 – 2005 إلى 7,0 في السنوات 2015 – 2017، فإن هذه النسبة ما زالت مرتفعة جداً قياساً بالنساء بصورة عامة في إسرائيل، اليهوديات والفلسطينيات على السواء. أمّا معدل الخصوبة للمرأة المتدينة «غير الحريدية» فهو 4,0 مواليد، وللمرأة المحافظة المتدينة 3,2 مواليد، وللمحافِظة العلمانية 2,5 مولود، وللمرأة اليهودية التي تتبع نمط حياة علماني 2,2 مولود.[61]

أمّا بشأن نسبة الزواج لدى الحريديين فهي مرتفعة جداً في الفئة العمرية 20 عاماً وما فوق وتصل إلى 82٪، وهذه نسبة تفوق كثيراً النسبة في المجتمع غير الحريدي، كما تفوق النسبة العامة في إسرائيل، 63٪ و65٪ على التوالي. هذا مع العلم بأن هناك ارتفاعاً في سن الزواج حتى بين الحريديين في إسرائيل، وهو تغيير من شأنه أن يؤثر في نسبة الزواج للفئة العمرية المذكورة في المستقبل. فمثلاً كانت نسبة الذين يتزوجون من الفئة العمرية 20 – 24 عاماً، في السنتين 2003 – 2004 نحو 61٪، انخفضت إلى 56٪ في الفترة 2010 – 2011، ثم إلى 44٪ خلال الفترة 2015 – 2016.[62]

وينبع قلق آخر إزاء الازدياد في أعداد المتدينين، ولا سيما الحريديم من

60 انظر: تقريراً إحصائياً وافياً عن خصوبة اليهوديات والمسلمات في إسرائيل بحسب درجة التديُّن في السنوات 1979 – 2009 أعده الخبير بالديموغرافيا أحمد حليحل، تقرير مُدرج على موقع دائرة الإحصاء المركزية https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw60/pw60.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019). انظر أيضاً: أحمد حليحل، «خصوبة النساء اليهوديات في إسرائيل بحسب مستوى تدينهن في السنوات 1979 – 2014»، سلسلة أوراق عمل، دائرة الإحصاء المركزية، 2017. https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw101/pw101.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

61 صفحة الكتاب السنوي عن مجتمع الحريديين، 2017، على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الفصل عن السكان، https://www.idi.org.il/haredi/2017/?chapter=20058 (شوهد في 26/ 11/ 2018).

62 المصدر نفسه.

تأثيـر ذلـك في العلاقات بينهم وبين العلمانيين في الحيّـز العام، إذ إن حالات التوتر فـي العلاقـات بين الطرفيـن آخذة في الازديـاد، وقد كانت بيت شـيمش، القريبة من القدس، حلبة للتوتر بين الفئتين في السنوات الأخيرة،[63] إضافةً إلى ما تشهده أحياء الحريديم في القدس وبني براك من مشاحنات بين الطرفين في فترات متقاربة.

وتتعلق إحدى المخاوف الأساسية من ارتفاع مستوى تديّن المجتمع الإسرائيلي بالتكلفة الاقتصادية، إذ يسود اعتقاد في إسرائيل أن نمط حياة اليهود الحريديم يكلف ميزانيـة الدولـة مبالـغ طائلـة تمكّنهـم من الحفـاظ على عزلتهم وممارسـة أسـلوب حياتهـم الخـاص. وعلى صعيد آخـر، ثمة فئات في المجتمع الإسـرائيلي تنظر بقلق إلى مسألة تديّن المجتمع واتساع تأثير المتدينين بصورة عامة في المجتمع، أكان في المجال السياسـي – الحزبي والبرلماني أم في المجال الاجتماعي بواسـطة ممارسـة ضغـوط متزايـدة لفـرض آرائهم ومعتقداتهم علـى الحيّز العام. وهنـاك اعتقاد فحواه أن ارتفاع منسـوب التديّن يأتي على حسـاب الانتماء إلى هوية إسرائيلية جامعة آخذة فـي الانكمـاش والتراجـع، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل مسـتوى المناعـة الاجتماعية ومـسٍّ بالأمـن القومي بصورة عامة.[64] وينبع قلق آخر إزاء ارتفاع أعداد المتدينين، وخصوصـاً الحريدييـن، من تأثير ذلك في العلاقـات بينهم وبين العلمانيين في الحيّز العـام، والخـوف من تحول ذلك إلى سـبب ربما يزيد في هجـرة العلمانيين من جيل الشـباب الذيـن لا يرغبـون في مواصلة حياتهم في مجتمـع متديّن من ناحية، ويعيش

63 عن التوتر بين العلمانيين والحريديم في بني براك، كمثال لهذه الظاهرة في إسرائيل بصورة عامة، انظر: موشيه شطريت وتسبيكا غرونيخ، «مدينة مقسومة: هل تُقسّم بيت شيمش بين الحريديم والعلمانيين؟» موقع Walla، 28/ 12/ 2013.
http://news.walla.co.il/item/2689471 (شوهد في 1/ 12/ 2014).

64 دافيد سندوبسكي، «دورة التديّن – العلمانية في إسرائيل»، موقع مباط – كان، 26/ 6/ 2013.
http://mabatkan.com/%D7%9E%D7%97%D7%96%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%93%D7%AA%D7%94-%D7%97%D7%99%D7%9C%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%93%D7%95%D7%93-%D7%A1/
(شوهد في 30/ 1/ 2018).

فـي ظـل خطر شـن حـرب جديدة مـن ناحية أُخـرى. ويتضـح من متابعـة الأحداث اليوميـة فـي إسـرائيل أن حـالات التوتر في العلاقـات بين الطرفيـن تتفاقم في جميع المـدن المختلطـة للحريدييـن والعلمانيين، مثـل القدس وبني براك وأشـدود وعراد وبيت شيمش وغيرها.[65] ولا يقف تأثير النمو المطرد في أعداد الحريديم عند هذا الحد، بل يتعداه إلى تغييرات في المشـهد الجغرافي، إذ من المتوقع أن تتسـع أحياء الحريديم في المدن الرئيسية ويزداد عددها، وربما يكون من الضروري إقامة بلدات ومسـتعمرات جديدة لهـم، إضافة إلى البلدات والمسـتعمرت القائمة الآن.[66] هذا فضـلاً عـن التوتر مع مؤسسـات الدولـة فيما يتعلق بمـا يتطلبه الحفاظ على قدسـية يـوم السـبت مـن إكراه وقيود تُفرض علـى المجتمع بصورة عامـة (إغلاق المحلات التجارية يوم السـبت؛ منع أعمال ترميم سـكة القطارات التي تنفذ، عادة، يوم السبت لعـدم عرقلـة عمل وسـيلة نقل مركزية)؛ مسـألة تجنيد الشـبان الحريديين التي كانت في السـنة الأخيرة سـبباً في كثير من الاحتجاجات والمواجهات الصاخبة في الشارع الحريدي.[67] إذ يبقى الانخراط في الجيش مصدراً أساسـياً لنظرة العداء التي يكّنها المجتمع الإسرائيلي في أغلبيته تجاه اليهود الحريديم. ولا يكف هذا الموضوع عن اكتسـاب اهتمام وسـائل الإعلام وإشعال نقاشات حامية بين الحركات السياسية التي تمثّـل الحريديـم، وبين الآخرين من السياسـيين، وذلك بسـبب رفـض الحريديم كل

65 مثلاً، ألموغ بن زخري، «مواجهات عنيفة اندلعت بين مئات المتظاهرين الحريديين والعلمانيين في عراد، واعتقال 8 أشخاص»، موقع صحيفة «هآرتس»، 10/ 9/ 2017 .https://www.haaretz co.il/news/local/1.4427295 (شوهد في 25/ 1/ 2018).

66 بيسطروب وسوفير، مصدر سبق ذكره، ص 40.

67 أساف ملحي، «تجنيد الحريديين للجيش الإسرائيلي: الوضع الحالي»، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 7/ 8/ 2017.

https://www.idi.org.il/articles/17582 (شوهد في 20/ 1/ 2018). وعن التوتر بشأن إلغاء الإعفاءات من التجنيد للحريديين، انظر: إمري ليفي سدان وفيكي أدمكر، «محكمة العدل العليا ألغت قانون تجنيد الحريديين الذي يمنح الإعفاء لطلاب المدارس الدينية»، موقع News Walla، 12/ 9/ 2017.

https://news.walla.co.il/item/3096575 (شوهد في 15/ 1/ 2018).

قرارات اللجان الحكومية التي أُقرت لإيجاد حل للمشكلة، والتعبير عن الاستعداد لتحمُّل جميع الإجراءات العقابية التي تهدد بها قرارات المحاكم والحكومة جرّاء مواصلة رفض الخدمة. على كل حال، حتى يومنا هذا، ما زال معظم الشبان الحريديم في سن التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية بحجة الانشغال بدراسة التوراة.[68] ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل بحسب التوقعات والتقديرات الديموغرافية.[69] هذا مع العلم بأن هناك ازدياداً في عدد الشبان الحريديين الذين يتجندون في صفوف الجيش لاقتناعهم بأن التجنيد يشمل قناة حراك اجتماعي يمكنها أن تفتح أمامهم فرصاً لتحسين أوضاعهم ومكانتهم. وبحسب تقرير بحثي جديد أعده مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست فقد كان هناك 7250 جندياً حريدياً يخدمون في صفوف الجيش الإسرائيلي في منتصف سنة 2018. ويستدل من التقرير أيضاً على أن الجيش جنّد في سنة 2016 نحو 2850 شاباً حريدياً، وفي سنة 2017 نحو 3070.[70] وتشهد السنوات الأخيرة ارتفاعاً في عدد الشبان الحريديين الذين يتجندون في الجيش. ولا يعني هذا، في حال من الأحوال، أن نسب التجنيد في الشارع الحريدي تبقى منخفضة جداً مقارنة بأوساط الشبان اليهود بصورة عامة، سواءً الآن أو في المستقبل حتى لو بقيت

68 حاييم زكرمان. «تساهل والحريديم: صورة الوضع»، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 19/ 12/ 2013.
http://www.idi.org.il/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%95%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/%D7%A6%D7%94%D7%9C-%D7%95%D7%94%D7%97%D7%A8%D7%93%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%AA-%D7%9E%D7%A6%D7%91 (شوهد في 1/ 12/ 2014)

69 بيسطروب وسوفير، مصدر سبق ذكره، ص 40.

70 أوريانا ألماسي، «الخدمة العسكرية للحريديين والحريديين سابقاً»، مركز البحث والمعلومات في الكنيست، 19/ 11/ 2018.
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/9c8c51fc-ce26-e811-80da-00155d0ad651/2_9c8c51fc-ce26-e811-80da-00155d0ad651_11_10796.pdf (شوهد في 15/ 12/ 2019).

وتيرة الازدياد كبيرة نسبياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كشفت مؤخراً عما وصفته بفضيحة تزوير قام بها قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية التي نشرها عن تجنيد الحريديين في صفوفه، إذ تبيّن أن الأرقام التي نشرها كانت أكبر كثيراً عمّا هي في الواقع، وذلك لكي يخفي عجزه عن تجنيد الحصة المقررة من الشبان الحريديين في كل سنة، بحسب ما تقتضيه القوانين، الخلافية أصلاً، التي تتناول هذا الموضوع.[71]

يكلف هؤلاء الجنود خزينة إسرائيل سنوياً مبالغ طائلة تقدر بملايين الشيكلات، لأنهم يُنبذون من عائلاتهم ومجتمعهم الحريدي بصورة عامة، ويُحظر عليهم العودة إلى بيوتهم وأحيائهم، فيضطر الجيش إلى تأمين سكنهم وتكاليف حياتهم. هذا فضلاً عمّا يُنفق على اندماجهم في سوق العمل بعد إنهاء فترة الخدمة الإلزامية، وهي إحدى وسائل ترغيب الشبان الحريديين في تأدية الخدمة العسكرية. ويتضح من التقرير أيضاً أن نسبة مشاركة خريجي الجيش الحريديين في سوق العمل تصل إلى 90٪، بينما لا تتعدى هذه النسبة لدى الحريديين الذين لا يؤدون الخدمة 45٪.[72]

لهذا النمو السكاني الكبير في صفوف اليهود الحريديم نتائج جدية على المجتمع على الصعد كافة، مثل نسب الفقر، والتعليم، والصحة، وغير ذلك. ومن المعروف أن نسبة مشاركة اليهود الحريديم في سوق العمل منخفضة،[73] ويركز =

71 أهارون رابينوفتش، «بعد سنوات من الارتفاع، هبط عدد المتجندين الحريديين في السنة الماضية بـ 20٪»، موقع صحيفة «هآرتس»، 1/ 12/ 2019.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.8192736 (شوهد في 12/ 1/ 2020).

72 ألماسي، مصدر سبق ذكره.

73 تقدّر نسبة مشاركة الرجال الحريديم في سوق العمل بـ 44,5٪ في سنة 2013، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالنسبة العامة في إسرائيل (79,6٪ بين الرجال) أمّا بالنسبة إلى النساء الحريديات، فهنالك إحصاءات جديدة تُشير إلى ارتفاع هائل في نسبة مشاركتهن في سوق العمل في السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت هذه النسبة من 48٪ في سنة 2000 إلى 75,7٪ في سنة 2013، أي أن نسبة المشاركة في أوساط النساء الحريديات تجاوزت بفارق ضئيل نسبة مشاركة النساء بصورة عامة في سوق العمل في إسرائيل. ويبقى من الضروري أن نشير إلى أن نسبة المشاركة في سوق العمل تضم العاملات والباحثات عن عمل. ومن ناحية أُخرى تشير المعلومات إلى أن النساء الحريديات يعملن بوظائف =

جهاز التعليم لديهم على تعليم علوم الدين، وعليه فهو لا يشكل مصدراً لاكتساب المهارات التي تمكّن أبناءهم من الانخراط في سوق العمل، وهو ما يعني مزيداً من الفقر في أوساطهم (نحو 43,1٪ من العائلات الحريدية ترزح تحت خط الفقر في سنة 2017).[74] هذا مع العلم بأن تغييراً طرأ على إمكانات التأهيل المهني في أوساط الحريديين، إذ أقيمت معاهد للتأهيل المهني للنساء والرجال، في السعي لرفع مستوى الانخراط في سوق العمل.[75]

التوتر الطائفي

وهو يعني في قاموس السياسة في إسرائيل التوتر بين فئات يهودية هاجرت إلى إسرائيل من بلاد وثقافات متعددة، والذي ارتبط بالعلاقة بين اليهود الأشكنازيين واليهود الشرقيين. ومن الطبيعي أن تخفت حدة التوتر الطائفي كلما ابتعد عامل الهجرة الخارجية عن تشكيل مصدر أساسي للازدياد السكاني، إذ يتوقف سيل هجرة الفئات ذات الخلفيات اللغوية والثقافية والاجتماعية المتنوعة. وقد بيّنا هذا في القسم الأول من هذه الدراسة. ففترة العيش الطويلة نسبياً للمهجرين القدامى من اليهود مع المهاجرين الأحدث، بعد أن توقفت تقريباً موجات هجرة اليهود بكثافة إلى إسرائيل، تخفف بطبيعة الحال من التعامل المبني على الاحتقار والرفض اللذين جوبهت بهما كل موجة مهاجرين جديدة. هكذا كانت حال اليهود الشرقيين

= جزئية، وأن أجورهن منخفضة جداً. انظر: إيتان ريغف، «أنماط اندماج الحريديين في سوق العمل: تحليل داخلي للفئات الحريدية المتعددة ومقارنة قطاعية بصورة عامة»، مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل، 2017.
http://taubcenter.org.il/wp-content/files_mf/harediintegrationtheb.pdf (آخر مشاهدة في 20/ 11/ 2018).

74 تقرير: «مقياس الفقر والفجوات الاجتماعية، 2018»، تقرير سنوي. مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل. كانون الأول/ ديسمبر 2018، ص 6.
https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2017.pdf
(آخر مشاهدة في 30/ 12/ 2018).

75 ريغف، مصدر سبق ذكره.

مع الأشـكنازيين الأقدم، ثم اليهود من دول المعسـكر الشـرقي المنحل وصولاً إلى اليهود الإثيوبيين الذين ما زالوا يشكلون أكثر الفئات السكانية ضعفاً. وقد كُتب الكثير عـن أنماط التعامل الرسـمي والشـعبي الأهلي مـع كل واحدة من فئـات المهاجرين اليهود وما تعرّضت له من صعوبات.[76] ولو تابعنا السـيرورات الاجتماعية الطويلة جداً التي مرّت بها المركّبات السـكانية الأصلية للتوتر الطائفي، أي اليهود الشـرقيين واليهود الأشـكناز، لفهمنا كيف تخفت حدة أي توتر، لكنه لا يغيب، ذلك بأن فئات أُخـرى مـن المهاجرين تحل محل الفئات الأقدم. فمثلاً، مع مرور السـنين منذ إقامة إسـرائيل، طـرأ تغيير كبير على التركيبة الديموغرافيـة للمجتمع، كما أوضحنا أعلاه، كان لـه آثار اقتصادية واجتماعية وسياسـية كبيرة، منها مـا يتعلق بتضاؤل في الفوارق بين اليهود الأشـكناز والشـرقيين في مجالات الحياة كافة، مع أنها ما زالت موجودة، لكـن بقـدر أقل من الماضي. وفي المقابل يُبيّن بعض الأبحاث أن التمييز ضد اليهود الشـرقيين ما زال موجوداً، سـواءً في فرص العمل أو في الأجور حتى عند الحديث عـن أشـخاص يملكون المؤهلات نفسـها المهنيـة والأكاديمية.[77] هـذا فضلاً عن

76 عن تاريخ استيطان اليهود الشرقيين في فلسطين، والسياسات التي انتهجتها الدولة تجاههم، وأثر انتقال السلطة إلى حزب الليكود في سنة 1977 في حراكهم السياسي، وتنظيمهم السياسي بعد ذلك، انظر: كيمرلنغ، مصدر سبق ذكره، ص 282 – 322. انظر أيضاً: المنصة النقدية التي يديرها الأكاديميان والناشطان يوسي دهان وايتسك سبورطا، وهما من أبرز المتابعين النقديين لأوضاع الشرقيين والفئات الفقيرة وقضايا اليسار: www.haokets.org

77 عن التمييز ضد الشرقيين في سوق العمل الإسرائيلي، انظر:

Dror Brenner and Yona Rubinstein, *Pride and Prejudice: Using Ethnic-Sounding Names and Inter-Ethnic Marriage to Identify Labour Market Discrimination* (London: Center for Economic Performance, 2012).

انظر أيضاً: تني غولدشتاين، «لغز موجع: لماذا نجح الأشكنازيون أكثر؟» موقع ynet، 14/ 10/ 2011. www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4132956,00.html (شوهد في 20/ 1/ 2015).

للاطلاع على الفجوة في مجال الصحة والتعليم والدخل بين اليهود الشرقيين والغربيين (الأشكناز) انظر: شلومو سفيرسكي، إيتي كونور إتياس، أبيب ليبرمان، «إسرائيل: صورة الوضع الاجتماعي، 2017»، مركز أدفا، كانون الثاني/ يناير 2018.

http://adva.org/wp-content/uploads/2018/07/Social-Report-2017.pdf (آخر مشاهدة في 11/ 12/ 2018).

النظرة الدونية التي يمكن ملاحظتها في التعامل مع الثقافة الشرقية وموسيقى اليهود الشرقيين في إسرائيل، والكثير من الآراء المُسبقة التي تصل إلى حد العنصرية.[78]

فإذا أخذنا مستوى دخل الأفراد والعائلات لفحص الفجوات بين اليهود الأشكناز والشرقيين وغيرهم سنرى أن الفجوات ما زالت قائمة حتى اليوم، على الرغم من أنها آخذة في التقلص، إذ يتضح من الإحصاءات الرسمية أنه في سنة 2016، كانت قمة سلم الدخل الشهري للفرد من نصيب الرجال اليهود الأشكناز من الجيل الأول، الذين هاجروا إلى إسرائيل حتى سنة 1989، قد وصل إلى معدل يبلغ 17,640 شيكلاً جديداً، يليهم بالتدريج الرجال الأشكناز من الجيل الثاني الذين يقدر دخلهم بـ 15,099 شيكلاً. هذا مع العلم بأن المعدل العام للدخل للأجراء في إسرائيل في سنة 2016 هو 9724 شيكلاً. ويأتي بعد الرجال الأشكناز الرجال من اليهود الشرقيين من الجيل الثاني ويبلغ دخلهم 14,406 شيكلات، ثم يأتي الرجال الشرقيون من الجيل الأول الذين هاجروا حتى سنة 1989، ودخلهم هو 12,761 شيكلاً. بعدهم يأتي الرجال الأشكناز الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد سنة 1990 (وهم في أغلبيتهم من اليهود المهاجرين من الجمهوريات السوفياتية). وبالتالي يظهر التمييز الجندري في الدخل، إذ تأتي النساء الأشكنازيات من مهاجري الجيل الأول، ومعدل دخلهن هو 11,037 شيكلاً. ومن حساب معدل دخل النساء الأشكنازيات بصورة عامة في سنة 2016 يتضح أنه وصل إلى 9017 شيكلاً (أي 93٪ من المعدل العام في إسرائيل في سنة 2016)، في مقابل 8640 شيكلاً دخل النساء اليهوديات الشرقيات (أي بنسبة

78 عن موقف القنوات العامة للراديو من بث الإنتاج الأدبي والموسيقي لليهود الشرقيين، انظر: بنيامين لاشكر، «الجمهور راغب في موسيقى شرقية، لكن ‹البث العام› يسكتها»، موقع ميداه – مقالات وتقارير وتحليل، 9/ 4/ 2017.
https://mida.org.il/2017/04/09/%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8-%D7%A8%D7%95%D7%A6%D7%94-%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97%D7%99%D7%AA-%D7%90%D7%91%D7%9C-%D7%91%D7%A9%D7%99%D7%93%D7%95%D7%A8-%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8%D7%99/ (آخر مشاهدة في 25/ 12/ 2018).

89٪ من المعدل العام).

وكمـا هـو متوقـع، كان دخل الأُجراء الفلسـطينيين منخفضاً جـداً بالمقارنة، إذ وصل دخل النسـاء العربيات إلى 55٪ من المعدل العام ودخل الرجال الفلسـطينيين إلى 74٪ منه. واحتل اليهود من أصل إثيوبي الدرجة الدنيا على سـلم تدرج الدخل، فقد كان معدل دخل الرجل الإثيوبي في سـنة 2016 نحو 7233 شـيكلاً شـهرياً، أي ما يعادل 74٪ من معدل الدخل في تلك السنة. بعد ذلك تأتي النساء اليهوديات من أصل إثيوبي ليزاحمن النسـاء الفلسـطينيات على قعر سلم التدرج، إذ وصل معدل دخلهن إلى 5376 شيكلاً و5004 شيكلات على التوالي.[79]

لكـن الأبحـاث جميعـاً تتفق على أنـه طرأ تغييـر ملحوظ على مشـاركة اليهود الشـرقيين فـي النخبـة السياسـية والنخبة العسـكرية في إسـرائيل، إضافة إلـى الزيادة المطردة في أعداد الكتّاب المحاضرين والفنانين اليهود من أصل شرقي، الأمر الذي أدى إلـى فرض أنفسـهم علـى جميع الحلبات السياسـية والاجتماعيـة في المجتمع الإسـرائيلي. ومـن المتوقع أن يدفع هذا، بدوره، في اتجـاه مزيد من الاحتجاج على الفجـوات الباقية بينهم وبين اليهود الأشـكنازيين، ولا سـيما فـي بلدات التطوير التي يشـكّل اليهود الشـرقيون 80٪ من سـكانها، وهي مدن وبلدات تندرج ضمن العناقيد المتوسـطة والدنيـا فـي سـلم التصنيف، بحسـب الحالـة الاقتصاديـة – الاجتماعية. وللإشـارة إلى هذه الفجوات يمكن العودة إلى الفوارق في الدخل كمقياس أساسـي ذي أثـر بالـغ فـي جوانب الحياة كافـة. ويتضح من الإحصاءات الرسـمية لمؤسسـة التأمين الوطني في إسـرائيل ولدائرة الإحصاءات المركزية أنه في سـنة 2015 تقاضى 70٪ من الأُجراء الإسـرائيليين أجراً يصل إلى المعدل العام لدخل الأُجراء الشـهري مـن العمـل (المعـدل فـي سـنة 2015 هـو 10,418 شـيكلاً) أو يقل عنـه، أي أن 30٪ يحصلـون علـى دخـل يزيد علـى المعدل. وفي التجمعات السـكانية (مـدن وبلدات وقـرى إلـخ) تعـادل نسـبة الحاصلين على أجر أعلـى من المعدل 44٪ مـن الأُجراء،

79 سفيرسكي، إتياس، ليبرمان، مصدر سبق ذكره، ص 24.

أمّـا فـي بلدات التطوير فهي 23٪، وفي التجمعات السـكانية الفلسـطينية العربية 16٪ فقـط. أمّا بالنسـبة إلى الحـد الأدنى للأجور كدليل على الفجـوات فنرى أن 41٪ من الأُجراء في البلدات العربية حصلوا على دخل يساوي الحد الأدنى للأجور، في حين وصلت هذه النسـبة إلى 34٪ في بلدات التطوير، حيث نجد اليهود الشـرقيين، و24٪ في التجمعات السكانية الميسورة.

ومن المتوقع أن يأخذ الاحتجاج اليهودي الشـرقي في المسـتقبل شـكل إلزام المجتمع الإسـرائيلي بالتعامل مع اليهود الشـرقيين على أسـاس الحق في المسـاواة التامة مع اليهود الأشكنازيين، لا على أساس اعتبارهم ضحايا تمييز سابق يستحقون تفضيـلاً مصححـاً في هـذا المجـال أو ذاك.[80] ويُتوقع أن يسـاهم هـذا التطور في أوسـاط اليهـود الشـرقيين في زيـادة تأثيرهم وشـعورهم بقدرتهم علـى التأثير، وإلى تحسن أوضاع حياتهم، وإلى تغيير ملحوظ في مشاركتهم في الحياة السياسية.

في الوقت نفسه، كان هناك تغيير في مركّبات التوتر الطائفي في إسرائيل، فمنذ موجة الهجرة من دول الاتحاد السـوفياتي سـابقاً إلى إسـرائيل في تسـعينيات القرن الماضي، ثم هجرة اليهود من إثيوبيا بعد ذلك بسـنوات، شـكلت هاتان الفئتان، ولو بتفـاوت فـي حـدة الإقصاء، توتـراً طائفياً بصيغتـه المتغيرة والمتجددة، بينما يشـكل المهاجـرون القدامـى، علـى اختـلاف انتماءاتهـم، توتراً مـن نوع آخـر. ويقاس هذا التوتـر بحسـب تعامـل المجتمع الإسـرائيلي القديم مـع المهاجريـن وإقصائهم من ناحية، وبحسـب عزل المهاجرين لأنفسـهم وعدم سعيهم للاندماج الكامل من ناحية أُخرى. ولعل مجموعة المهاجرين اليهود التي تعاني أكثر من غيرها اليوم جرّاء التوتر الطائفـي هي اليهـود الإثيوبيون الذين واجهوا منذ وصولهـم صعوبات كبيرة، ولاقوا تعاملاً مذلاً من المجتمع والدولة في إسـرائيل، على حد سـواء. ووصل عددهم، في

80 عنات جورجي، «شعور أم تمييز؟ بحسب الوتيرة الحالية يحتاج الشرقيون إلى 99 سنة للوصول إلى المساواة التامة»، موقع «ذي ماركر»، 25.3.2013. www.themarker.com/new/1.1976460 (آخر مشاهدة في 1/ 12/ 2018).

سنة 2017، إلى 148,700 نسمة، منهم 87,000 ولدوا في إثيوبيا و61,700 ولدوا في إسرائيل لآباء ولدوا في إثيوبيا. وقد بلغ عدد المهاجرين من إثيوبيا إلى إسرائيل في السنة نفسها نحو 1467 شخصاً، منهم 37 مهاجراً يهودياً إثيوبياً جديداً، أمّا الباقون فدخلوا إسرائيل على أساس إجراءات لمّ شمل العائلات التي هاجر قسم من أبنائها في الماضي، في حين بقي قسمها الآخر في إثيوبيا ينتظر تصريحاً بالدخول إلى إسرائيل. وما زال هناك يهود في إثيوبيا يرغبون في الهجرة إلى إسرائيل، لكن هذا لا يتم لأسباب عديدة منها مماطلة وتسويف إسرائيليَين رسميين، الأمر الذي يزيد في إحباطهم وشعورهم بالرفض من المجتمع الإسرائيلي.[81]

يقطن اليهود الإثيوبيون، في معظمهم، في منطقتين أساسيتين، فـ 38٪ منهم يعيشون في منطقة المركز، و24٪ في منطقة الجنوب. ويتزوج الإثيوبيون في سن تزيد على معدل سن الزواج بين اليهود في إسرائيل، مع أنه كان من المتوقع أن يتزوجوا في سن أصغر كما هو متبع في المجتمعات الشرقية، لكنه يبدو أن ما يؤخر زواجهم هو في الأساس الصعوبات الاقتصادية، والاضطرار إلى العمل بعيداً عن أحياء سكنهم، إذ تدل المعطيات على أن الإثيوبيين يتزوجون من ذوي الأصل نفسه (88٪ من المتزوجين/ المتزوجات منهم تزوجوا من إثيوبيات/ إثيوبيين). ونسب الطلاق بينهم أعلى كثيراً من النسبة بين اليهود في إسرائيل بصورة عامة (19 لكل ألف زيجة، في مقابل 9 لكل ألف بين اليهود بصورة عامة). وينعكس هذا المعطى على نسبة العائلات أحادية المعيل التي تُعتبر مرتفعة جداً بين الإثيوبيين، وتصل إلى 26٪ من العائلات، أي ما يزيد على ضعفي هذه النسبة في إسرائيل بصورة عامة.

في العام الدراسي 2016/ 2017 تقدم إلى امتحانات البغروت (التوجيهي)

81 بيان للصحافة أصدرته دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل عن اليهود من أصل إثيوبي، 5/ 11/ 2018. https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2018/326/11_18_326b.docx (آخر مشاهدة في 12/ 12/ 2018).

91,3٪ مـن طلاب الصفوف الثانية عشـرة من الطلاب اليهـود الإثيوبيين، في مقابل 94,5٪ من الطلاب اليهود بصورة عامة في الصفوف الثانية عشرة. ونسبة الاستحقاق للحصـول علـى شـهادة اجتيـاز امتحـان البغـروت لديهـم منخفضـة جـداً، مقارنة باليهـود بصـورة عامـة، فهـي تصل إلى 61,9٪ قياسـاً بـ 78,7٪. أمّا نسـبة أصحاب شـهادات البغـروت التي تحقق شـروط القبـول بالجامعات فهي لـدى الطلاب من أصـل إثيوبـي39,7٪ في مقابل 68,6٪ بين اليهود الآخريـن. وعلى الرغم من وجود ازديـاد فـي عدد الطلاب الجامعييـن الإثيوبيين (من 2372 طالباً في العام الدراسـي 2011/ 2012 إلـى 3291 طالبـاً فـي العـام الدراسـي 2017/ 2018)، فإن نسـبتهم في مؤسسـات التعليـم العالي في إسـرائيل تعـادل 1,2٪ من الطـلاب الجامعيين، وهي نسـبة منخفضـة جداً قياسـاً بباقي اليهود. وتفيـد المعلومات الرسـمية المتوفرة بأنه فـي سـنة 2017 وصل معدل الدخل الشـهري الصافي للعائلـة الإثيوبية إلى 11,245 شـيكلاً جديـداً في مقابـل 15,751 هو معدل الدخل الشـهري للعائلة في إسـرائيل، وهـذه فجـوة كبيـرة ليـس هناك مـا يبررهـا. إضافة إلى ذلـك ثمة فـوارق في معدل الإنفاق الشـهري للعائلة اليهودية الإثيوبية (7037 شـيكلاً) وللعائلات الأُخرى في إسـرائيل (12,792 شـيكلاً)، وهـو ما يدل على أن مسـتوى حياة العائلـة الإثيوبية ما زال منخفضـاً مقارنـة بالآخرين.[82] ويُعتبر المهاجـرون الإثيوبيون ذوي مؤهلات متدنية وقدرات ضعيفة لا تلائم سوق العمل الإسرائيلة، وهو ما يعرقل فرص تطور هذه الفئة الفقيرة وتقدمها. وخلافاً للمهاجرين الروس يسـعى الإثيوبيون للاندماج في المجتمع الإسـرائيلي، لكنهم يُقصون بعيداً بسـبب لون بشرتهم، والتشكيك في انتمائهـم اليهـودي، وضعفهم من حيث القدرات والمؤهلات التي لا تمكنهم حتى من تشـكيل مجموعة ضغط سياسـية، الأمر الذي لم يتغير إلى حد بعيد على الرغم من مضي نحو عقدين على هجرتهم.

ومـن أبـرز مظاهر الضائقـة التي يعيشـها اليهـود الإثيوبيـون بصفتهم أضعف

82 المصدر نفسه.

الفئات السكانية في إسرائيل هو عداء الشرطة لأبنائهم، والسهولة التي يتم فيها اتهامهم واعتقالهم والاعتداء عليهم، وحتى قتلهم في بعض الأحيان.[83] ويتضح من المعطيات أن هناك المئات بل الآلاف من الفتيان الإثيوبيين الذين تعرضوا لتحقيق الشرطة بتهم متعددة، وسُجلت ضدهم اتهامات جنائية. ويقول خبراء بمتابعة هذه الظاهرة أن أسباب فتح الملفات الجنائية ضد أبناء الإثيوبيين دون غيرهم تعود إلى تفشي العنصرية والتعامل التمييزي والخوف من أبناء ذوي البشرة السوداء، سواء في المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، أو في أوساط الشرطة التي تعاملهم بكثير من الريبة والعداء. ويتضح من إحصاءات نشرها طاقم رسمي لاستئصال العنصرية ضد اليهود ذوي الأصل الإثيوبي، والذي قادته المديرة العامة لوزارة القضاء في سنة 2016 أن نسبة الملفات الجنائية ضد أشخاص إثيوبيين تزيد كثيراً عن نسبتهم بين السكان، فقد كانت نسبتهم إلى السكان في سنتي 2014 و2015 نحو 1,6٪، في حين كانت نسبة الملفات الجنائية ضدهم 3,5٪ من الملفات الجنائية كافة في هاتين السنتين.

وبالإضافة إلى التوترات بين هذه الطوائف اليهودية على أسس ثقافية وطبقية، فقد نشأت في السنوات الأخيرة مواضع خلافات إثنية ثقافية أُخرى تعود أساساً إلى الريبة التي تميّز المجتمع اليهودي في إسرائيل من الغرباء، ومن هاجس الحفاظ على الأغلبية السكانية اليهودية، ومن فكرة النقاء العرقي التي ما زالت قائمة لدى أوساط القيادات الدينية المتزمتة وبعض النخب الدينية الصهيونية المتشددة. وقد برزت بؤر التوتر هذه بشدة مع بداية تدفق أعداد من اللاجئين الأفارقة إلى إسرائيل قبل سنوات، وقبلها مع تزايد أعداد العمال الأجانب ومكوثهم سنوات طويلة في إسرائيل وتشكيل عائلات لهم داخلها.

83 كما في حالة قتل الشرطة للشاب الإثيوبي يهودا بيادجا في 18/ 1/ 2019 من دون أن يقترف ذنباً أو يشكل خطراً على أحد، بحسب ادعاء شهود عيان للقتل. ولم تكن هذه حالة القتل الأولى.

الجدول رقم 8
لاجئون إلى إسرائيل بحسب سنوات مختارة

حتى 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	حتى أيلول/ سبتمبر 2018	العدد الكلي للاجئين الذين دخلوا إسرائيل	اللاجئون الذين بقوا في إسرائيل حتى اليوم
2738	4900	8589	5182	10,464	17,060	10,418	120	45	232	60	119	48	63,975	34,370

اعتماداً على الإحصاءات التي توفرها سلطة السكان والهجرة، قسم تخطيط السياسة، نشرة رقم 3/ 2018، تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي
أو «المتسللون» الأفارقة

وصل عدد هذه الفئة السكانية في الربع الأخير من سنة 2018 إلى 34,370 نسمة، وكانوا من الذكور البالغين في معظمهم (85٪)، دخلوا إلى إسرائيل بصورة غير شرعية. وكانت هذه الظاهرة قد بدأت في تسعينيات القرن الماضي، ثم أخذت أعداد اللاجئين تزداد على نحوٍ كبير، كما يبيّن الجدول رقم 8.

إن هؤلاء اللاجئين غير الشرعيين الذين تسللوا عبر الحدود مع مصر في منطقة سيناء هم، في معظمهم، من إريتريا (72٪) والسودان (20٪). أمّا الباقون فأغلبيتهم من دول أفريقية أُخرى.

تقلص عدد المهاجرين الداخلين إلى إسرائيل (المتسللين) منذ سنة 2012 إلى بضع عشرات بعد أن أتمت إسرائيل بناء جدار فاصل على طول حدودها مع مصر، وبعد أن اتخذت تدابير صارمة كان هدفها ردع طالبي اللجوء من الاقتراب إلى حدودها أو تجاوزها، لأن ما سيلاقونه فيها من أوضاع صعبة ومن عدم الاعتراف بهم لا يغنيهم عمّا هم فيه.[84] ومن ناحية ثانية، غادر إسرائيل في السنوات الأخيرة نحو 30,000 منهم بسبب تضييقات تمارسها الجهات الرسمية وفئات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي.

أوضاع حياة اللاجئين
«المتسللين» في إسرائيل

من المعروف أن اللاجئين الأفارقة يهربون من بلادهم بسبب ما يتعرضون له من ويلات الحروب الأهلية، أو نتيجة الصعوبات الاقتصادية، أو المآسي الإنسانية التي تتسبب بالموت جوعاً، أو العيش في أوضاع لا ترقى إلى الحد الأدنى الذي

84 انظر: «تقارير حالة حقوق الإنسان في إسرائيل، للسنوات 2011 – 2014»، الصادرة عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

يليق بالإنسـان. ويصل هؤلاء اللاجئون إلى مصر قاصدين الانتقال منها إلى إسـرائيل أو إلى دول أُخرى. ثم يُنقلون بالحافلات والسيارات من القاهرة أو من الأماكن التي وصلوا إليها في مصر إلى ما يبعد 200 متر عن الحدود الإسـرائيلية مع سـيناء، حيث يسـتلمهم مهربـو اللاجئيـن من المناطق الحدوديـة إلى داخل إسـرائيل، في المناطق الصحراويـة. ويضطـر الفـرد منهـم إلى أن يدفـع مبالغ كبيـرة لمقاولـي التهريب في مقابل نقله إلى داخل الحدود الإسـرائيلية. وتفيد تقارير جمعيات حقوقية واجتماعية إسـرائيلية ومنظمـات أُخرى عالمية تعنى بشـؤون اللاجئين بصـورة عامة، واللاجئين إلـى إسـرائيل بصـورة خاصة، بـأن بعضهم تعـرّض للاعتـداءات والإهانـات، وكان هناك حالات قتل واغتصاب ارتكبها المهربون بحق المتسـللين، فضلاً عن التعذيب والخطف والاعتقال في معسـكرات تعذيب خاصة في سـيناء إلى حين إطلاقهم في مقابـل فديـة مالية باهظة، في بعض الأحيان.[85] ويتعرّض اللاجئون لمخاطر أُخرى علـى يـد الجنود المصريين الذيـن يطلقون النار في اتجاههم لمنعهـم من العبور إلى إسـرائيل، ومن جانب الجيش الإسـرائيلي الذي يعاملهم معاملة قاسية بعد تجاوزهم الحدود، وإن كان لا يطلق النار عليهم.

85 عن الأوضـاع التي يعيشها اللاجئون قبل تسللهم إلى إسرائيل، انظر: بوعاز فيلينتش، «درب الآلام من أفريقيا إلى إسرائيل: اغتصاب، جوع، وضرب»، موقع walla، 16/ 2/ 2011، http:// news.walla.co.il/item/1793798 (شوهد في 1/ 2/ 2015)؛ بيان «حان الوقت لإنقاذ مئات المحتجزين في معسكرات تعذيب في سيناء»، موقع أطباء من أجل حقوق الإنسان 30/ 11/ 2011، http://hotline.org.il/publication/%D7%94%D7%92%D7%99%D7%A2-%D7%94%D7%96%D7%9E%D7%9F-%D7%9C%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%9C-%D7%90%D7%AA-%D7%9E%D7%90%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%A4%D7%9C%D7%99%D7%98%D7%99%D7%9D-%D7%94%D7%9E%D7%95%D7%97%D7%96%D7%A7/ (شوهد في 30/ 1/ 2015). انظر أيضاً: Mirjam van Reisen, Meron Estefanos, Conny Rijken, *Human Trafficking in the Sinai: Refugees Between Life and Death* (Brussels: Tilburg University/Europe External Policy Advisors, 26 September 2012), p. 20;

انظر أيضاً: إيمي ساعر، «ثمة عبيد في إسرائيل»، موقع ynet، 9/ 12/ 2014. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4601261,00.html (شوهد في 10/ 1/ 2015).

حتـى سـنة 2012 التـي تـم خلالهـا إدخـال التعديلات علـى القوانيـن المتعلقة باللاجئيـن، والتـي تقضـي باحتجازهـم في أماكن أُعـدت لهذا الغـرض، كان يجري نقـل عشـرات الآلاف منهـم إلى محطة الباصـات المركزية القديمة فـي تل أبيب، أو إلى منطقة جنوبيها، حيثُ يوزعون على أحياء جنوبية فيها، مثل: نافي شـأنان؛ شـبيرا؛ هتكفا؛ كريات شـالوم، حيث يعيشـون باكتظاظ كبير في غرف صغيرة، ويعانون جراء أوضاع معيشية قاسية،[86] وكان قسم منهم ينتقل إلى مدنٍ أُخرى.[87]

عانـى اللاجئون، وما زالوا يعانون، في أماكن سـكناهم جراء التعامل العنصري والعـداء السـافر مـن الجيران الإسـرائيليين الذين يكنـون لهم كل مشـاعر الاحتقار، ويرغبـون في إقصائهـم، ويعتبرونهم مصدر جميع الشـرور التي تحيق بهم.[88] ولا تقتصـر المواقـف العنصريـة والتفوهات العدائيـة المتعالية على سـكان الأحياء التي تمتلئ باللاجئين في الأحياء الجنوبية من تل أبيب، بل إن بعض السياسـيين وأعضاء البرلمان في إسرائيل، أعربوا في مرات عديدة عن مواقف ربما تزيد عنصرية وعدائية، وذلـك بهدف اسـتدرار التأييد السياسـي وتحقيق بعض المكاسـب أيضـاً. وكان أبرز هـؤلاء السياسـيين وزيـرة الثقافة والرياضة ميـري ريغف، من حـزب الليكود، وإيلي

86 للاطلاع على الخدمات الاجتماعية والصحية التي توفرها الدولة للمتسللين، وظروف عملهم وسكناهم، وكل ما يتعلق باستيعابهم والترتيبات التي تقوم بها الحكومة للتخلص منهم، انظر: الفصل الخاص في «تقرير مراقب الدولة لسنة 2014»، ص 59 – 132، وهو مُدرج في الإنترنت على الموقع التالي:
http://assaf.org.il/he/sites/default/files/%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%9E%D7%91%D7%A7%D7%A8%20%D7%94%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%94%202014.pdf (شوهد في 1/ 2/ 2015).

87 التجمعات السكانية الأساسية للمتسللين خارج تل أبيب هي: أشكلون؛ أشدود؛ عراد؛ إيلات؛ القدس. وهناك عشرات منهم يسكنون في مناطق زراعية يهودية ويعملون في الزراعة، إضافة إلى الذين فضلوا الانتقال إلى قرى ومدن عربية في المثلث والجليل، وهناك يعملون في البناء والترميمات والزراعة أيضاً.

88 عن ادعاءات سكان الأحياء الجنوبية في تل أبيب ضد «المتسللين» والاتهامات الموجهة إليهم، انظر: عمري، أفرايم، «يأس في جنوب تل أبيب: نحن سياح هنا»، موقع ynet، 1/ 12/ 2014. www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4597981,00.html (شوهد في 15/ 12/ 2014).

يشـاي حين كان زعيماً لحزب شـاس وشـغل منصب وزير الداخلية في سـنة 2012، وغيرهما.[89] وتتلخـص المواقـف العنصريـة ضد اللاجئيـن في اعتبارهم سـرطاناً يتفشـى فـي جسـم الدولـة والمجتمـع، أو فـي اعتبارهم قمامـة، وتهديدهـم بالطرد واتهامهم باغتصاب النسـاء والسـرقة، والتخلُّف وغير ذلك من الأوصاف التي تُذكّر بمـا وُصـف بها اليهـود في أوروبا في فتـرة الحكم النازي، وهي أوصـاف تُجنَّدُ ضد الفلسطينيين في إسرائيل أيضاً.

ومـن الممكـن تلخيـص ادعـاءات المعاديـن لوجـود اللاجئيـن فـي إسـرائيل والمطالبيـن بإبعادهـم فـي ذرائـع متنوعـة منهـا: الأمنيـة، والاجتماعيـة، والصحية، والديموغرافية.[90] فمثـلا، يحـذّر أنصـار الذريعـة الأمنيـة مـن قيام أعداء إسـرائيل العـرب والمسـلمين باسـتغلال اللاجئيـن لمصلحتهم ضـد إسـرائيل، ويتخذون من هـذا الادعـاء ومن «رهاب الإرهاب» ذريعـةً للتنصل من كل الالتزامات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي.

وتعتمـد الذريعـة الاجتماعية لإبعـاد اللاجئين على الادعاء أنهـم مصدر ازدياد الجريمـة والعنـف فـي أماكـن وجودهم.[91] أمّـا الذريعـة الصحية فتتمحـور حول الادعاءات بانتشار أمراض خطرة ومعدية، مثل السل والإيدز، بين اللاجئين والعمال

89 للاطلاع على أبرز التهم التي وجهت إلى «المتسللين» الأفارقة في تل أبيب، والتفوهات والشعارات العنصرية من طرف أوساط سياسية ورسمية لم تتورع عن الجهر بعنصريتها، انظر: تقريراً نشرته صحيفة «غلوبس» تحت عنوان: «إيلي يشاي لـ (معاريف): نساء كثيرات اغتصبن من جانب متسللين خائفات ولا يقدمن الشكاوي»، 31/ 5/ 2012. www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000753245

90 للاطلاع على شرح كل ذريعة من هذه الذرائع، انظر: عوفرا كلينغر، «الهجرة من أفريقيا إلى إسرائيل وتأثيرها في الأمن القومي، وفي اللاجئين أو في مهاجري العمل من دول أفريقيا»، تحرير أمنون سوفير (حيفا: جامعة حيفا، 2009)، ص 15 – 48.

91 هنالك نقاش واسع بشأن ما إذا كانت هذه الادعاءات صحيحة، وكل طرف يتأثر فيما يؤمن به من موقفه الأولي من «المتسللين». فالمعادون لهم يدرجون إحصاءات ومعطيات تثبت ذلك، أمّا جمعيات وناشطو حقوق الإنسان فلديهم إحصاءات وتحليلات تدحض الادعاءات من النوع الأول. وعلى كل حال، فقد ورد في تقرير مراقب الدولة لسنة 2014 أن ليس هناك دليل قاطع لا تشوبه شائبة على أن تورط الغرباء في أعمال جنائية يزيد أو يقل عن مستوى تورّط السكان، بصورة عامة.

الأجانب. وقد تكون هذه بسبب انتشار بعض الأمراض بنسبة أعلى قليلاً من المعدل في إسرائيل بصورة عامة، لكن وزارة الصحة والهيئات ذات العلاقة في إسرائيل تحاول نفي حقيقة أن نسب المصابين بهذه الأمراض بين اللاجئين والعمال الأجانب هي نسب مُنخفضة نسبياً.[92] وأخيراً تعيدنا الذريعة الديموغرافية إلى أن إسرائيل هي دولة قومية لليهود ولها نسيج اجتماعي خاص، ويجب من أجل الحفاظ على هاتين الميزتين السعي للحفاظ على أكثرية يهودية كبيرة، ولذلك نظراً إلى أن في إسرائيل أقلية عربية كبيرة فهناك ما يبرر رفضها استيعاب مهاجرين أو لاجئين ليسوا يهوداً،[93] وهو ما يعني ضرورة التخلص من اللاجئين الأفارقة.

لعل التسمية التي أطلقتها الجهات الرسمية ووسائل الإعلام على ظاهرة لجوء الأفارقة إلى إسرائيل تكشف الكثير، وتدل على المكانة القانونية لطالبي اللجوء السياسي واللاجئين من إريتريا والسودان وغيرهما من الدول الأفريقية في إسرائيل. فاعتبار هؤلاء متسللين، متجاوزين للحدود بشكلٍ يتنافى مع القانون الإسرائيلي، يدل على محاولة إسرائيلية للتنصل من الالتزامات بشأن التعامل مع اللاجئين. ومنذ سنة 2009، سعى العديد من هؤلاء اللاجئين للحصول على حق اللجوء في إسرائيل بحسب الاتفاقية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأنهم، إلاّ إن معظم هذه الطلبات لم يحظَ بالاهتمام المطلوب، ولم يُفحص، وبقي عدد الذين حصلوا على مكانة لاجئ صغيراً جداً. ومن ناحية ثانية، لا يجوز، بموجب القانون الدولي، ونزولاً عند إصرار منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية، وبحسب رأي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ترحيل معظم اللاجئين من الأفارقة بسبب الأوضاع الداخلية الصعبة في إريتريا وفي جنوب السودان، وما قد ينجم عنها من تهديد لحياتهم إذا تمت إعادتهم إلى بلادهم.

---

92 أريئيل فنكلشتاين، «غرباء ليسوا مواطنين في إسرائيل، مسح للمعطيات والمواقف» (معهد الاستراتيجيا الصهيونية، كانون الأول/ ديسمبر، 2014)، ص 9.

93 المصدر نفسه، ص 14.

تمنـح إسـرائيل هؤلاء «حماية إنسـانية موقتة»، وهي تتلخص فـي إعطائهم إذناً بالإقامـة الموقتـة بإسـرائيل، يجـري تجديـده كل ثلاثة أشـهر. ولا يشـمل هذا الإذن بالإقامـة الموقتـة إذنـاً ضمنياً للعمل، لكـن الدولة التزمت أمام محكمـة العدل العليا ألاّ تمنـع تشـغيل أصحاب هـذا الإذن إلى حين تنتهي من تخطيـط وبناء مركز لحجز اللاجئيـن علـى الحـدود مع مصـر، إلى حين إعـادة ترحيلهم. ومن أجـل أن تتفادى إسـرائيل الضغـط الدولي والنقد الذي يوجّه إليها بسـبب عدم اسـتعدادها اسـتيعاب اللاجئين ونيتها الظاهرة التخلص منهم عندما تسـنح فرصة لذلك، تؤكِد إسـرائيل أن كثيريـن منهـم هم مواطنـون في دول معاديـة، ولذلك فإن لها الحق فـي عدم قبولهم ومنحهم إذناً للإقامة بإسرائيل.[94] ويشار إلى أن إسرائيل ترفض منهجياً منح مكانة لاجئين لطالبي لجوء من العالم لأي سبب كان. ويُستدل من معطيات متوفرة في هذا الشـأن، علـى أنه وُوفق على عدد صغير جـداً لا يذكر من مجمل طلبات اللجوء التي قُدِّمت من اللاجئين الأفارقة وغيرهم.[95]

حتى نهاية سـنة 2013 احتُجز آلاف اللاجئين في سـجن سـهرونيم، في أوضاع صعبـة جـداً، بموجـب قانـون منـع التسـلُّل الذي نـص أحد بنـوده علـى أن من حق الدولـة احتجاز اللاجئين غير الشـرعيين مدة ثلاث سـنوات علـى الأقل. وفي كانون الأول/ ديسـمبر 2013 قبلت محكمة العدل العليـا التماس طالبي اللجوء من إريتريا، مثلمـا قبلـت منظمـات حقـوق إنسـان في إسـرائيل، فأُطلـق المحتجزون في سـجن سـهرونيم، وأُعلن عدم دسـتورية بندين من القانون المذكور. وهكذا في أعقاب هذا القـرار سـارعت الحكومة إلـى إدخال تعديل جديد على القانون ينص على اسـتبدال احتجاز اللاجئين في سجن عادي، باحتجازهم في محطة اعتقال مفتوحة، لا تختلف كثيراً عن السجن. وقد أقامت الحكومة محطة الاعتقال حولوت بتكلفة مقدارها 323

94 المصدر نفسه، ص 9.

95 نيطع موشيه، «ماجريات الحصول على مكانة لاجئ في إسرائيل»، الكنيست، مركز البحث والمعلومات، حزيران/ يونيو 2013، ص 2. عن الخلاف بشأن أعداد العمال الأجانب، انظر: فنكلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص 16 – 17.

مليون شيكل، إضافة إلى ما يزيد على 100 مليون شيكل تُصرف سنوياً على إدارة هذا السجن البديل الذي يُحتجز فيه آلاف اللاجئين الذين اضطروا إلى ترك أماكن عملهم وسكناهم والابتعاد عن أصدقائهم ومعارفهم. وقد احتُجز في محطة حولوت خلال الفترة منذ سنة 2013 نحو 13,000 طالب لجوء أفريقي لفترة زمنية غير محدودة في أوضاع قاسية وحرمان من أبسط الحقوق، بهدف إقناعهم بتقديم طلب لمغادرة إسرائيل.[96]

في سنة 2018 قررت حكومة إسرائيل إغلاق محطة حولوت هذه والعمل جدياً على طرد أكبر عدد من طالبي اللجوء «المتسللين» إلى دول أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت انتقل عدد من اللاجئين إلى سجن سهرونيم المذكور لفترة احتجاز غير محدودة، بينما سُمح للآخرين بالعمل في أنحاء إسرائيل مع فرض قيود على حركتهم تمنعهم من العمل في مدن فيها تركيز كبير للاجئين الأفارقة، مثل تل أبيب والقدس وغيرهما.[97]

العمال الأجانب في إسرائيل

إضافة إلى اللاجئين الأفارقة تُقدر سلطة السكان والهجرة أن في إسرائيل نحو 95,000 عامل أجنبي قانوني، أي يملك تأشيرة تمكنه من المكوث والعمل في

96 عن أوضاع الحياة في محطة الاحتجاز حولوت، انظر: الفصل عن اللاجئين وطالبي اللجوء، في التقرير «حالة حقوق الإنسان في إسرائيل، 2014»، جمعية حقوق المواطِن، ص 48 – 51. انظر أيضاً: ليئات نطوفيتش – كوشيسكي، «كم من (المتسللين) يوجد في إسرائيل؛ الأعداد الحقيقية»، موقع nrg 24 /1 /2014.

www.nrg.co.il/Scripts/artPrintNew.php?channel=I&channelName=channel_news&ts=14042008120049 (شوهد في 25/ 1/ 2019).

97 منظمة عون اللاجئين وطالبي اللجوء في إسرائيل، «أُغلقت محطة (حولوت): نهاية السياسية الوحشية»، موقع الإنترنت التابع للمنظمة، 14/ 3/ 2018

http://assaf.org.il/he/content/%D7%9E%D7%AA%D7%A7%D7%9F-%D7%97%D7%95%D7%9C%D7%95%D7%AA-%D7%A0%D7%A1%D7%92%D7%A8-%D7%A1%D7%95%D7%A3-%D7%9C%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%90%D7%9B%D7%96%D7%A8%D7%99%D7%AA (آخر مشاهدة في 20/ 11/ 2018).

إسرائيل، ونحو 18,500 عامل أجنبي انتهت فترة تأشيرته، أي أنه ماكث غير قانوني.

يأتي العمال الأجانب في إسرائيل، في معظمهم، من دول عديدة أبرزها تايلاند، والفيليبين، ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والهند، ونيبال، وسري لانكا، والصين. ويعمل العمال الأجانب، في أغلبيتهم، أساساً في قطاعات الرعاية الصحية، والزراعة، والبناء، والمطاعم، والصناعات اليدوية، وهم يتقاضون أجوراً متواضعة، وبعضهم يلقى معاملة قاسية من مقاولي التشغيل.

تلاقي ظاهرة العمال الأجانب في إسرائيل معارضة كبيرة، ولا سيما من الأوساط اليمينية في السياسة الإسرائيلية، ويمكن القول إن الادعاء الأساسي لمعارضي ظاهرة هؤلاء العمال يتمحور حول الهاجس الجغرافي، إذ إن كثيرين منهم يقررون البقاء في إسرائيل، وتكوين عائلات، إمّا بالزواج من إسرائيليات، وإمّا من أجنبيات، وعندها يصبح من الصعب على وزارة الداخلية طردهم من إسرائيل. وهذا فضلاً عن الاعتقاد السائد أن لتشغيلهم بأعداد ضخمة إسقاطات اجتماعية بعيدة الأمد، لأن أي هجرة جديدة تؤدي إلى ازدياد في مجموعات الأقليات الضعيفة التي تميل إلى العيش في مجتمعات مغلقة فقيرة ومهملة.[98]

من ناحية ثانية، ثمة معارضة لظاهرة العمال الأجانب مصدرها اقتصادي بحت، إذ يدعي بعض الخبراء الاقتصاديين أن تشغيلهم يأتي على حساب تشغيل العمال الإسرائيليين، كما يؤدي إلى تعطيل عملية دمج تكنولوجيات حديثة في النشاطات الاقتصادية. كذلك من الممكن أن تؤدي هذه العمالة الرخيصة إلى تدني مستويات الأجور للعمال الإسرائيليين، الأمر الذي يدفعهم إلى الخروج من سوق العمل والاتكال على خدمات الرفاه التي توفرها الدولة للعاطلين عن العمل.[99]

وقد توصلت لجنة الألوف، وهي لجنة لمحاربة الفقر في إسرائيل، إلى

98 تسفي إكشتاين، «تقرير اللجنة لوضع سياسة بشأن العمال غير الإسرائيليين»، أيلول/ سبتمبر 2007، ص 7.

99 تسفي إكشتاين، «تشغيل العمال الأجانب» (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومنتدى قيسارية، حزيران/ يونيو 2010)، ص 5.

الاستنتاج أن تشغيل العمال الأجانب يلحق الضرر بالعمال الإسرائيليين غير المهرة الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية نفسها، إذ يُضطر هؤلاء إلى الخروج من هذه القطاعات، وبالتالي من سوق العمل ككل، وهذا ما يُساهم في بقاء مستوى الفقر في إسرائيل على ما هو عليه.[100]

التوتر الأيديولوجي

يتمحور هذا التوتر حول السجالات الأيديولوجية المحتدمة في إسرائيل منذ فترات طويلة، بشأن قضايا أساسية، مثل: الموقف من الفلسطينيين، ورفض الاعتراف بالنكبة والظلم التاريخي الذي لحق بأهل البلد الأصليين جرّاء قيام إسرائيل، واستمرار الاحتلال والاستيطان والمستعمرات، وتواصل السيطرة بالقوة على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه في الاستقلال على الرغم من توقيع اتفاقيات «السلام» التي وقّعتها إسرائيل، والخطوات التي يمكن أن تتخذها إسرائيل لتنفيذ التزاماتها في مقابل السيطرة على كامل أرض فلسطين. ويشمل التوتر الأيديولوجي أيضاً موضوعات، مثل علاقة الدين بالدولة، والخلاف في شأن السياسة الاقتصادية لكل من الأحزاب الرئيسية المتنافسة على السلطة. وإلى جانب هذه القضايا شهدت السنوات الأخيرة نقاشاً حاداً بشأن طبيعة النظام والمجتمع الإسرائيليَين بين اليمين الليكودي والأحزاب التي تدور في فلكه وبين أحزاب المعارضة، إذ تبيّن أن لكل من هذين التيارين وجهات نظر مختلفة بالنسبة إلى تعريف الديمقراطية ككل، وبالنسبة إلى التوازن بين المركّب الديمقراطي والمركّب اليهودي في الطابع المنشود لإسرائيل، بحسب رأي كل جهة. ويمكن أن نلاحظ هذا في الهجوم العلني لشخصيات رسمية وحزبية ولأعضاء كنيست من اليمين على الجهاز القضائي في إسرائيل، وعلى رأسه محكمة العدل العليا، والإعلان جهاراً بذل هذه الأوساط لكل جهد ممكن لإضعاف صلاحيات المحاكم وتقييدها. كما يمكن ملاحظة ذلك بواسطة سيل

100 «تقرير لجنة محاربة الفقر»، القسم الثاني، تقارير اللجان الفرعية، حزيران/ يونيو 2014، ص 224.

اقتراحـات القوانيـن الشـخصية التي يضعها على طاولة الكنيسـت، يوميـاً، نواب من اليميـن يحاولـون شـرعنة وتقنيـن التضييقات والقيـود التي يرغبون فـي فرضها على المواطنين الفلسطينيين وقياداتهم في الأساس، وعلى كل صوت معارض لسياستهم، وعلـى الجمعيـات والفـرق الفنية والمسـرحية والفنانيـن وغيرهـم ممـن يعبرون عن آراء مناهضـة لسياسـات اليميـن. وفـي كثير من الحـالات يؤدي التنـازل عن الالتزام بمتطلبات الديمقراطية إلى التغاضي عن انتشـار ثقافة الفسـاد السلطوي والإداري في إسرائيل، وعن تجاوزات الحكومة والوزراء.

في السنوات الأخيرة ازدادت مركزية الاستيطان والمستوطنين في هذا التصدع، ولذلك وجدنا من المهم رصد ما هي التطورات في هذا المجال.

المستوطنون اليهود في الضفة الغربية والقدس العربية

بلـغ عـدد المسـتوطنين فـي الضفـة الغربيـة، بحسـب المعطيـات الرسـمية المتوفـرة، نحـو 413,000 مسـتوطِن،[101] يتوزعون علـى نحـو 126 مسـتعمرة فـي أنحـاء الضفـة، أقيمـت علـى امتداد فتـرة الاحتلال منذ سـنة 1967، إضافـة إلى نحو 215,000[102] مسـتوطِن آخر في القدس العربية المحتلة وفي ضواحيها التي ضمتها إسـرائيل إلـى منطقة نفـوذ بلدية القدس.[103] كذلك ينتشـر المسـتوطنون فيما يزيد

101 انظر الجدول رقم 2,16 في «الكتاب الإحصائي لإسرائيل، 2018»، https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2018/2.%20shnatonpopulation/st02_16x.pdf (آخر مشاهدة في 12/ 3/ 2019).

102 انظر: الجدول ج/ 5 في «الكتاب الإحصائي السنوي للقدس» الصادر عن معهد القدس لبحث السياسات، وفيه تعداد لسكان جميع أحياء القدس، ونسب اليهود والفلسطينيين فيها في سنة 2017. https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/shnaton_C0519.pdf (شوهد في 12/ 12/ 2019).

103 ليس من السهل تحديد عدد المستوطنين في القدس بدقة بسبب الغموض المقصود الذي تتبناه السلطات الإسرائيلية في تحديد حدود المدينة، وبسبب الانتشار السريع للمستوطنين داخل الأحياء العربية عندما تسنح لهم الفرصة للاستيلاء على بيوت عربية بحجج عديدة ومختلفة تحظى بحماية =

على 100 بؤرة استيطانية عشوائية يسكنها بضعة آلاف من المستوطنين لم تحصل على اعتراف إسرائيلي رسمي بوجودها،[104] وفي كل سنة تُقام بؤر جديدة من هذا النوع. ويقع التركيز الأكبر لسكن المستوطنين بمحاذاة الخط الأخضر شرقاً، وهناك تقع منطقة الكتل الاستيطانية الكبيرة، وفيها يقطن نحو 80٪ من المستوطنين في الضفة الغربية. إن الأغلبية الساحقة من المستعمرات الإسرائيلية هي مستعمرات صغيرة من حيث عدد السكان فيها، إذ تتراوح أعداد المستوطنين في كلٍ منها بين 100 حتى 1000 مستوطِن. أمّا عدد المستعمرات التي تعرّفها الإحصاءات الرسمية بكونها ذات طابع مديني،[105] وهي التي يزيد سكانها على 5000 نسمة، فلا تتجاوز 14 مستعمرة،[106] يسكن فيها 65٪ من المستوطنين. وتبلغ نسبة الاكتظاظ السكاني للمستوطنين في مستعمرات الضفة الغربية 6 أشخاص لكل كلم مربع، في حين أن نسبة الاكتظاظ في صفوف الإسرائيليين بصورة عامة هي نحو 387 نسمة/ كلم^2. أمّا المستعمرات الكبرى فهي: موديعين عيليت (70,000 مستوطن)؛ بيتار عيليت (نحو 55,000 مستوطن)؛ معاليه أدوميم في منطقة القدس (نحو 38,000 مستوطن)؛ أريئيل (20,000 مستوطن)؛ غفعت زئيف في منطقة القدس (نحو 17,000 مستوطن). وتعتمد المستعمرات في اقتصادها على القدس ومنطقة المركز (وتدعى غوش دان)، وجميعها لا يتمتع بأي استقلالية اقتصادية.

وتفيد الإحصاءات السكانية للمستوطنين على اختلاف مصادرها،[107] بأن

= الجهات الرسمية الإسرائيلية.

104 لتقرير شامل عن المستعمرات والمستوطنين في الضفة الغربية في ذكرى 50 سنة على احتلال سنة 1967، انظر: يوتام بيرغر، «إحصاء المستوطنين»، موقع صحيفة «هآرتس»، 11/ 6/ 2017.
https://www.haaretz.co.il/news/50years/EXT.premium-EXT-MAGAZINE-1.4159019
(شوهد في 10/ 2/ 2018).

105 وهو تعريف تتبناه الدوائر الرسمية في إسرائيل للمراكز السكانية، وتطلقه على المراكز التي يزيد عدد سكانها على 5000 نسمة.

106 موقع بتسيلم – معطيات عن المستعمرات.

107 انظر مثلًا: البحث الإحصائي الذي أجراه الخبير الديموغرافي يعقوب فيطلزون لمصلحة معهد الاستراتيجيا الصهيونية المقرّب من أوساط المستوطنين https://izs.org.il/papers/ =

معدل نسبة النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية مرتفعة تتراوح بين 4,6٪ في حسابات الأبحاث الإحصائية التي تنتجها المعاهد اليمينية وأوساط المستوطنين، وبين 4,1٪ بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل (لا يشمل المستوطنين في القدس الشرقية).[108] وتثبت دراسة إحصائية وافية وشاملة لباحثين فلسطينيين متخصصين[109] أن الازدياد الكبير في أعداد المستوطنين في مستعمرات الضفة يأتي من مصدرين هما: هجرة اليهود من سكان إسرائيل وخارجها إلى المستعمرات، والخصوبة العالية لدى المستوطنين. ومن المتوقع، بطبيعة الحال، أن يختلف تأثير كل واحد من هذين السببين في حقب زمنية مختلفة، وفي ظل أوضاع سياسية متغيرة. فإذا كانت الهجرة إلى المستعمرات في المراحل الأولى من الاستيطان، أي بعد حرب سنة 1967 مباشرة حتى تسعينيات القرن الماضي، قد شكلت مصدراً لِما يقارب نصف الزيادة السكانية السنوية، نجد، بعد ذلك، أن حصة الهجرة من مجمل زيادة عدد المستوطنين أخذت في التراجع بالتدريج لمصلحة الزيادة الطبيعية، ويُعتقد أن الهجرة إلى المستعمرات تشكل نحو 25٪ من النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية.[110] وفي هذا السياق، تشير هذه الدراسة ومصادر أُخرى إلى أن معدلات الخصوبة المرتفعة جداً لدى المستوطنين في الضفة الغربية منذ منتصف التسعينيات، أصبحت السبب الرئيسي في الزيادة السكانية في المستعمرات اليهودية، و«في الفترة الحالية، لا تُعتبر معدلات الخصوبة في مستوطنات الضفة الغربية عالية جداً فحسب،

= demography2014.pdf (شوهد في 1/ 12/ 2014). وكذلك معطيات دائرة الإحصاء المركزية عن نسبة النمو السكاني في المستعمرات.

108 بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن 25٪ من هذا النمو يتسبب بهجرة إسرائيليين من إسرائيل ويهود من دول العالم إلى المستعمرات.
انظر: موقع جمعية بتسيلم عن المستوطنين: https://www.btselem.org/hebrew/settlements/statistics (مشاهدة أخيرة في 25/ 11/ 2018).

109 يوسف كرباج، عميد صعابنة وإمطانس شحادة، «الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس: خصائص ديموغرافية وسياسات الدعم المالي»، برنامج دراسات إسرائيل (حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2015).

110 المصدر نفسه، ص 6.

بل إنها في ازدياد مستمر أيضاً. فبينما بلغت في سنة 1999 ما يعادل 4,46 مواليد لكل امرأة، بلغت في سنة 2013 ما يقارب 5,09 مواليد لكل امرأة، أي بازدياد نسبتُه 15٪ في غضون 14 سنة. وعلى سبيل المقارنة، بلغت معدلات الخصوبة الكلّية لدى مجمل النساء اليهوديات في إسرائيل 2,64 مولود لكل امرأة في سنة 1999، و3,06 مواليد لكل امرأة في سنة 2013.»[111]

وكان عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد تضاعف تقريباً خلال العقدين الأخيرين، إذ بلغ العدد 190,206 مستوطنين في سنة 2000، ووصل في سنة 2017 إلى الأعداد المذكورة أعلاه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القسم الأكبر من هذا الازدياد يأتي من المستعمرات التي يقطنها يهود متزمتون دينياً (حريديون)، مثل: عمانوئيل، وبيتار عيليت، وموديعين عيليت (التي يزداد المستوطنون فيها بنسبة تقارب خمسة أضعاف معدل النمو في المستعمرات الأُخرى نحو 80٪).[112]

وعن الدعم الحكومي لسكان المستعمرات مقارنةً بالدعم الحكومي الذي تمنحه الحكومة لقطاعات سكانية أُخرى في إسرائيل (المواطنون الفلسطينيون، سكان مدن التطوير وغيرها من المناطق)، وهو الموضوع الرئيسي لتقرير أدفا[113] فيقول شلومو سفيرسكي إن «المستوطنات الأيديولوجية، غير الحريدية، تحقق بواسطة الدعم الحكومي الضخم مستوى حياة يتمنى أن يحققه لأنفسهم جميع السكان في إسرائيل، وأنه حتى سنة 1997، احتلت مدن التطوير المكانة المركزية في مشروع الاستيطان الكبير، أمّا اليوم فإنها تحتل موقعاً متأخراً في جميع المعايير التي تطرق إليها التقرير، مقارنةً بالمستوطنات الأيديولوجية، وهذا يفسر، على نحو جزئي، لِمَ

111 المصدر نفسه، ص 7.

112 إيتي كونور إتياس وشلومو سفيرسكي، «المشاركة الحكومية في تمويل ميزانيات السلطات المحلية، 1997 – 2016»، مركز أدفا، آب/ أغسطس 2018.
http://adva.org/wp-content/uploads/2018/08/LocalAuthorities-Budgets-1997-2016.pdf (آخر مشاهدة في 1/ 12/ 2018).

113 المصدر نفسه، «المعطيات والمقارنات»، ص 11 – 13.

تتمتع المستوطنات (ما عدا المستوطنات الحريدية)، بشروطٍ اقتصادية اجتماعية جيدة جداً، قياساً بمدن التطوير التي تدنّت أوضاعها الاقتصادية – الاجتماعية.»

وفيما يتعلق بمستوى الحياة في المستعمرات، مقارنة بوجهة التغيرات التي طرأت على هذا المؤشر في إسرائيل بصورة عامة، ففي سنة 2013، نشرت دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل تقريراً إحصائياً يتضمن تقسيماً للبلدات في إسرائيل، والمستوطنات في الضفة الغربية إلى مجموعات (عناقيد)، بحسب أوضاعها الاجتماعية – الاقتصادية. ويُشير هذا التقرير إلى أن عدداً ضئيلاً جداً من المستوطنات شهد انخفاضاً في مستوى حياة سكانه، قياساً بانخفاض مستوى الحياة في 75٪ من بلدات الأطراف، الفلسطينية منها واليهودية.

وذكر التقرير أن مستوى الحياة في عدد من المستوطنات ارتفع، منها: كريات أربع، وبيت إيل، وكرني شومرون، ومستوطنات المجلس الإقليمي ماطي بنيامين، فانتقلت نحو الأعلى في تقسيم العناقيد المذكور. ويرجح التقرير أن أحد أسباب هذا الارتفاع يعود إلى الدعم الحكومي السخي، إذ إن المستوطنات تقع، في معظمها، ضمن «مناطق الأولوية القومية»، التي تحصل على تسهيلات كبيرة. وهذا لا يعني عدم وجود مستعمرات تدنى فيها مستوى الحياة، مثل المستعمرات الحريدية ومستعمرة أريئيل التي انتقلت من العنقود السادس إلى العنقود الخامس.

أمّا ما يتعلق بالانتماء الإثني للمستوطنين، فليس ثمة إحصاءات رسمية دقيقة وحديثة تجيب عن هذا السؤال، وتساهم في تأكيد أو دحض الانطباع بأنهم يهود غربيون من الطبقة الوسطى في أغلبيتهم الساحقة. كذلك تُبيّن الأبحاث القليلة التي تطرقت إلى هوية المستوطنين، بناءً على عدد من مركّبات الهوية الإثنية في إسرائيل، أن قرابة 30٪ فقط من المستوطنين في الضفة الغربية هي من الشرقيين، بينما كانت الأغلبية من اليهود الأشكناز. ويصعب تحديد الانتماء إلى الأشكناز أو إلى الشرقيين، ذلك بأن دائرة الإحصاء لا توفّر أي معلومات عن أجدادهم. وعند توزيع المستعمرات إلى أشكنازية وشرقية ومختلطة، تبيّن وفقاً للأبحاث أن 59٪

من المستعمرات تصنّف أشكنازية، و6,7٪ فقط يهودية شرقية، والبقية (نحو 40٪)، هي مستعمرات مختلطة. كذلك فإن المستوطنين من اليهود الشرقيين يقطنون، في أغلبيتهم، في المستعمرات ذات الطابع المديني وهي قليلة العدد، وتساوي نحو 16٪ فقط من مجموع المستعمرات، في حين أن سائر المستعمرات هي تجمعات أهلية وقروية الطابع[114] (وتكون عادة متشددة أيديولوجياً وسياسياً). وفي هذا الصدد، تقول الباحثة ريبي غيليس التي بحثت في موضوع التركيبة الإثنية للمستوطنين أن آليات الفصل الجغرافي والعنصرية تجاه الشرقيين التي كانت تميز سياسة التعامل معهم داخل الخط الأخضر، منذ قيام إسرائيل، انتقلت إلى ما وراء الخط الأخضر.[115]

وتضيف غيليس[116] أن التمييز بين أنواع المستوطنات التي يعيش فيها المستوطنون يقوم على أساس التعامل العنصري مع الشرقيين في قبولهم الانضمام إلى هذا النوع أو ذاك، إذ ترفضهم لجان القبول بحجة عدم ملاءمتهم من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، إذ من المعروف أن ثمة تمييزاً في التمويل الذي يحظى به كل نوع، فالمستوطنات الأهلية وذات الطابع القروي تحصل على تمويل أكبر. وإذا حدث أن تم قبول مستوطنين شرقيين بهذا النوع من المستوطنات فيكون ذلك بسبب انتسابهم إلى مدارس التيار الصهيوني الديني السائد في أوساط المستوطنين.[117]

---

114 إينس إلياس، «في المستوطنات أيضاً هنالك عنصرية تجاه الشرقيين»، موقع صحيفة «هآرتس»، 28/ 9/ 2017 (آخر مشاهدة في 30/ 11/ 2018).

115 ريبي غيليس، «الإثنية تقف على الحاجز عن سؤال الهوية الإثنية في المستوطنات»، دورية «قضايا إسرائيلية»، العدد 71 (أيلول/ سبتمبر 2018)، مركز مدار – رام الله. يتناول هذا المقال السرديات الإسرائيلية الأساسية للتعامل مع التركيبة الإثنية للمستوطنين في الضفة الغربية، وفيه تشرح الكاتبة لماذا تجاهلت هذه السرديات جميعها، وضمنها ما أنتجه علماء اجتماع نقديون في إسرائيل، التشديد على الانتماء الإثني للمستوطنين معتبرين أن التوتر الإثني داخل اليهود يبقى مسألة تخص داخل إسرائيل ولا تعبر الحواجز إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

116 ريبي غيليس، «مستوطنون في احتجاج الخيام»، «هعوكتس»، 28/ 2/ 2013، www.haokets.org/2013/02/08 (آخر مشاهدة في 25/ 12/ 2018).

117 إلياس، مصدر سبق ذكره.

التوتر الطبقي

تُعتبر ضائقة الفقر وعمق الفوارق الاجتماعية أبرز التعابير عن التوتر الطبقي في إسرائيل، إذ يُستدل من آخر تقرير عن الفقر أصدرته مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل في نهاية سنة 2018 على أن هذه الضائقة لا تشهد تغييرات جدية منذ فترة طويلة، كما يظهر من الجدول رقم 9. وقبل الانتقال إلى عرض معطيات الفقر، لا بد من الإشارة إلى أن ثمة توجهات أساسية متعددة لقياس الفقر وتعريفه، يحدد كل منها أسلوب التعامل مع هذه الضائقة وطريقة معالجتها. وفي إسرائيل، يُعتمد توجهان أساسيان للتعامل مع الظاهرة وتبيان الضائقة: الأول هو التوجه النسبي المتبع في أغلبية دول العالم للقياس وتحديد خط الفقر الذي يختلف من بلد إلى آخر. والفقر، بحسب هذا التوجه، ظاهرة نسبية يتم قياسها نسبة إلى الحالة الاقتصادية والمعطيات الخاصة بكل مجتمع. وتُعتبر العائلة فقيرة، بحسب هذا التوجه، إذا كان مستوى حياتها أقل كثيراً من مستوى الحياة السائد في المجتمع. وخط الفقر، بحسب هذا التوجه، هو مقياس اجتماعي اقتصادي، يتغير من سنة إلى أُخرى، ويُحدَد بحسب دخل الفرد في الأسرة، ويأخذ في الحسبان معدلات الدخل في الدولة المعنية، ولذلك فهو خط متغير من دولة إلى أُخرى، ولا يدل بالضرورة على ضائقة ملحة تتمثل في عدم القدرة على اقتناء الحاجات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مقياس خط الفقر يبقى مهماً لأنه يدل على الفجوات الطبقية (الاقتصادية – الاجتماعية) في كل مجتمع، ويوجّه صناع القرار إلى ضرورة تقليص الفجوات تفادياً للشعور بالاضطهاد النسبي لدى الطبقات الأضعف في المجتمع. ويعادل مقياس خط الفقر 50٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة، ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة (الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة وإضافة دفعات التحويل)، أي ذلك الدخل الشاغر الذي يتقاضى نصف العائلات ما يضاهيه أو يزيد عليه، ويتقاضى النصف الثاني من العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل

الجدول رقم 9
نسب الفقر في صفوف العائلات والأفراد في الفترة 2003 - 2012
(بالنسبة المئوية بعد دفع التحويلات والمساعدات من مؤسسات الدولة)[118]

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة انتشار الفقر بين العائلات	19,3	20,3	20,6	20,0	19,9	19,9	20,5	19,8	19,9	19,4	18,6	18,8	19,1	18,5	18,4
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأفراد	22,4	23,6	24,7	24,5	23,8	23,7	25,00	24,4	24,8	23,5	21,8	22	21,7	21,9	21,2
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأولاد	30,8	33,2	35,2	35,8	34,2	34,00	36,3	35,3	35,6	33,7	30,8	31,0	30,0	31,0	29,6

* لا بد من الإشارة هنا إلى أن بنك إسرائيل ومؤسسة التأمين الوطني اعتمدا منذ عدة سنوات طريقة حساب جديدة لمستويات الفقر والبطالة، الأمر الذي أحدث انخفاضاً في نسب انتشار هاتين الضائقتين، ولذلك يجب الحذر من قراءة النسب المئوية الواردة في الجدول رقم 9، فهي لا تعني انخفاضاً فجائياً حقيقياً في مستوى الفقر بين الأفراد والعائلات في إسرائيل، نتيجة تغيير في سياسات الرفاه لمصلحة الفقراء.

118 «تقرير مقياس الفقر والفجوات الاجتماعية، 2017»، كانون الأول/ ديسمبر 2018، ص 8.

خط الفقر متغيراً ومتأثراً بمستويات الدخل في الدولة.[119] أمّا التوجه الثاني لتناول ظاهـرة الفقـر فهو المطلق الذي يُعرِّف العائلة فقيرة عندما لا يكون في قدرتها شـراء سـلة منتوجات أساسـية تحتاج إليها، كشـرط أساسـي لتحافظ على وجودها اليومي. ويقيس التوجه المطلق إمكان الإنسـان أن يعيش حياة ذات مسـتوى أساسـي بسـيط فقط، بغض النظر عن مستوى الحياة السائد في المجتمع.

صحيـح أن الجـدول رقـم 9 يبيّن أن انخفاضـاً ضئيلاً طرأ على عـدد العائلات التـي تعيـش تحـت خط الفقر في السـنة الأخيـرة، إلاّ إن هذا الانخفـاض لا يدحض حقيقة ثبات الفقر ومراوحته حول المسـتوى نفسـه منذ أمد بعيد، من دون إحراز أي نجاح في محاربة هذه الآفة التي تسـبب بها، في المقام الأول، السياسـة النيوليبرالية. وقد وصل عدد العائلات الفقيرة في سنة 2017 إلى 466,400 تضم 1,780,500 نسمة مـن الفقـراء، بينهـم 814,800 من الأولاد. وعند مقارنة النسـب بين الفلسـطينيين في إسـرائيل واليهود نجد فوارق هائلة بين الطرفين، فنسـبة الفقر لدى اليهود في السنتين 2016 و2017 مثـلاً هـي 13,2٪ و13,4٪ مـن العائـلات، و14,3٪ و13,9٪ بين الأفراد، و21,1٪ و19,6٪ بين الأولاد. أمّا النسب بين الفلسطينيين فوصلت في سنة 2017 إلى 47,1٪ بين العائلات، وإلى 50,3٪ بين الأفراد، وإلى60,7٪ بين الأولاد. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الفقر بين اليهود الحريديين مرتفعة جداً أيضاً، وهي 43,1٪، و48,7٪، و55,4٪ علـى التوالـي، وهـو مـا يثبت الحقيقة الراسـخة منـذ أمد بعيـد وفحواها أن العرب من ناحية، واليهود الحريديين من ناحية أُخرى يشكلون أبرز مصادر الفقر في إسـرائيل. وتعني هذه الإحصاءات أن كل عائلة خامسـة في إسرائيل هي عائلة فقيرة، وأن كل عائلـة عربيـة أو يهوديـة حريدية ثانية، تقريباً، هي عائلة فقيرة. وينتمي الفقراء فـي إسـرائيل، فـي أغلبيتهم، إلى عائلات يعمل معيلوها، الأمـر الذي يدل على عمق

119 ويعادل خط الفقر في الدخل الشهري 3423 شيكلاً لعائلة من فرد واحد، و5477 شيكلاً للعائلة المؤلفة من شخصين، و7257 شيكلاً لعائلة من 3 أشخاص، و8764 شيكلاً لعائلة من 4 أشخاص، و10,270 شيكلًا لعائلة من 5 أشخاص. انظر: المصدر نفسه.

الفقر الذي ازداد على نحو جدي في العقدين الأخيرين، إذ إن عدد العائلات الفقيرة التي يعمل معيلاها تضاعف تقريباً في العقدين الأخيرين.

على سُلّم التدرج المقارن بدول العالم، تحتل إسرائيل المكان الأخير على سلم فقر الأفراد من سكانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتليها الولايات المتحدة وتركيا والمكسيك.[120] وعلى سلم تدرج فقر الأولاد تحديداً تحتل إسرائيل المكان قبل الأخير، إذ تتبوأ تركيا موقع الصدارة.[121]

تُعد أسباب انتشار الفقر وعمقه كثيرة، منها الاستثمارات القليلة في بلدات الأطراف البعيدة عن مركز البلد، وفي القرى والمدن الفلسطينية بصورة خاصة. كذلك فإن كثرة الأعمال الجزئية والموسمية التي تدر دخلاً قليلاً لا تحمي من الفقر. كما أن تشغيل كثيرين من العاملين والعاملات عن طريق مقاولي العمل الذين يدفعون للعمال أجوراً متدنية، فهي تقل أحياناً عن الحد الأدنى للأجور.[122] فضلاً عن ذلك فإن الحد الأدنى للأجور على الرغم من ارتفاعه المتواصل فإنه ما زال لا يتلاءم مع ارتفاع جدول غلاء المعيشة في إسرائيل، ولا يكفي لتجنيب الفئات الضعيفة ضائقة الفقر.

ويتضح من التحليلات الواردة في تقارير محللين اقتصاديين وخبراء بسياسات الرفاه وظاهرة الفقر، سواء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أو من إسرائيل، أن زيادة ميزانيات الرفاه، وخُطط دعم النمو الاقتصادي التي اعتمدها بعض الدول المتطورة هما اللتان منعتا ارتفاعاً في مستوى الفوارق الاجتماعية، وانخفاضاً إضافياً في دخل الفئات الأشد فقراً. فالفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل

120 المصدر نفسه، ص 43.

121 المصدر نفسه.

122 شلومو سفيرسكي، إيتي كونور إتياس، أبيب ليبرمان، «صورة الوضع الاجتماعي، 2017»، تقرير سنوي، مركز إدفا، معلومات عن المساواة والعدل الاجتماعي في إسرائيل، كانون الثاني/ يناير 2018، ص 20 – 24.

https://adva.org/wp-content/uploads/2018/07/Social-Report-2017.pdf (آخر مشاهدة في 25/ 2/ 2020).

المخصصـات التـي كانت توفرهـا الدولة للمواطنين بصورة عامـة، فضلاً عن تراجع الخدمـات الاجتماعية، وخصخصة جزء كبير منهـا، وتقليص الميزانيات المخصصة لها. ومما يفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق، هو التراجع المطرد في مكانة المستخدمين بصورة عامة، ولا سيما المستخدمين في القطاع العام، وإضعاف أجهزة الرفـاه والصحة والعمل والسـكن والتعليم، الأمر الـذي ينجم عنه إثقال كاهل الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً بأعباء خانقة.

وقد شهد التوتر الطبقي في إسرائيل قبل أعوام قليلة احتداماً حاداً عندما انطلقت حركة الاحتجاج الاجتماعية التي برزت إلى الوجود في سـنة 2011، واسـتطاعت أن تحشـد تأييداً كبيراً من جميع الشـرائح الاجتماعية في إسـرائيل، لا في تل أبيب فقط حيث مركزها، وحيث معسكر الخيام الذي أصبح رمزها الأبرز، بل في مدن وبلدات أُخـرى في الشـمال والجنوب أيضاً. لكن علـى الرغم من الزخم الحقيقي الذي رافق هـذه الحركـة الشـعبية، والضغوط التي مارسـتها فتركت أثرها فـوراً في الحكومة في حينه، فإن قوتها خفتت حدتها في غضون أشـهر قليلة بعد ذلك. ومع ذلك، ما زالت حركة الاحتجاج أبرز تعبير عن التوتر الطبقي في إسرائيل، فأسبابها قائمة حتى اليوم مـن دون تغييـرات تُذكر. وقد كانت العوامل الحقيقية لانـدلاع الاحتجاجات تندرج تحت الآثار المادية والمعنوية – النفسية المتراكمة للتوجهات النيوليبرالية السائدة في إسرائيل منذ وقت طويل حتى اليوم، ويمكن تلخيصها بثلاثة عوامل أساسية:

1. الضائقة الاقتصادية التي يعاني جراءها أفراد وعائلات شـابة، أو أُخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات ملائمة لجميع الأعمال والوظائف، ويعملون، لكنهـم يعجزون عن سـد حاجاتهـم وتأميـن التعليم الملائـم لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل لغلاء المعيشة، ولإيجارات الشقق، وخصخصة مجالات الحياة كافة. إن الفجوات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي آخذة فـي الاتسـاع بصورة كبيـرة وملحوظة فـي العقدين الأخيرين بسـبب ضائقة اقتصاديـة مسـتمرة، وفـي الأعوام العشـرة الأخيرة تآكل الأجـر الحقيقي في

جميـع القطاعـات الاقتصاديـة فـي الوقت الذي مـا زال الناتـج للفرد يرتفع بوتيـرة كبيـرة، الأمـر الذي يعني أن ثمار النمو الاقتصـادي تتجمع في يد فئة صغيرة واحدة تزيد أرباحها على نحو دائم، بينما تجد الأغلبية نفسها تتدهور إلى القاع. وما يزيد في التفاوت الاجتماعي وغياب المساواة نهائياً، في هذا الوضع، هو تقليص الخدمات الأساسـية التي كانـت الدولة توفر جزءاً كبيراً منها في الماضي، مثل التعليم والسـكن وخدمات الصحة والرفاه، فاضطرار الفـرد إلـى تأمين هذه الخدمات من جيبه الخاص يؤدي إلى تآكل إضافي في دخله الآخذ في الانخفاض أصلاً، ويفاقم ضائقته. ولا يقتصر قلق هؤلاء إزاء عجزهـم الحالـي عن توفيـر هذه الحاجات الحياتية، فهم قلقون أيضاً بشـأن المستقبل وقدرتهم على تحسين حالتهم الاقتصادية والشعور بأمان اقتصادي.

2. غياب العدالة الاجتماعية، في المجتمع الإسرائيلي، فهناك فئات غنية تجبي أرباحـاً طائلة على حسـاب كل من الطبقة الوسـطى الواسـعة وذوي الدخل المحدود والفقراء. والدولة شريكة في استحداث هذا الواقع، إذ إنها ساهمت في تفاقم التفاوت بين هذه الفئات بتأمينها الشروط التي تسهل على أصحاب الشـركات الكبـرى والاحتـكارات المتنوعة زيـادة أرباحهم، فـي حين تُدمر القطاع الخاص وتنسـحب من مجال توفير الخدمات الأساسـية للمواطنين، في مجالات حيوية، كالعلاج والتعليم والسكن والأمن الغذائي.

3. الشـعور بالاغتـراب والقطيعة مـع الدولة ومؤسسـاتها، إذ لم يعـد المواطن يـرى فيهـا جهات تخدم مصالحه وتوفّر له الأمن والأمان في مجالات حياته كافـة. وقـد أصبح غياب الثقة مميـزاً يطغى على موقـف المواطنين من هذه المؤسسـات، وتدل علـى ذلك تقارير المناعة القومية التي تصدر سـنوياً في إسرائيل. ويستطيع المراقب لماجريات الأمور في إسرائيل أن يشعر سريعاً بأن الجمهور يعتبر أن الحكومة باتت لا تكترث لما يجري في صفوف السـكان الذيـن هـم، في أغلبيتهم، مـن الفئات الضعيفة ومحـدودي الدخل، وأنها لا

تأخذهـم بعيـن الاعتبار فـي قراراتها، ولا تترك لهم أي مجال للمشـاركة في صنـع القـرارات. ويرافق هذه الضائقة الصعبة إحباط سياسـي حاد وشـعور بالعجز وعدم القدرة على التأثير، إذ إن القوى السياسية الأساسية جميعاً في إسرائيل شريكة في وضع أسس السياسة الاقتصادية الحالية، أو في تطبيقها، فـي الماضـي كما في الوقـت الراهن، تشـاركها في ذلك النخبـة الاقتصادية المستفيدة.

فـي مواجهـة هذا الواقـع الذي تعاني جراءه الفئات الفقيـرة، لا تختلف مطالب التغيير الحالية عن المطالب التي صاغتها حركة الاحتجاج في سنة 2011، الأمر الذي يـدل علـى ثبات مظاهر هـذه الأوضاع الصعبة منذ وقت طويـل. وتتلخص المطالب في تضييق الفجوات في المجتمع الإسـرائيلي وتعزيز المسـاواة، وتحسـين مسـتوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والسـكن والعلاج والرفاه والمواصلات من أجل التخفيـف عن كاهل أغلبية المواطنين، ولا سـيما الفئـات الأضعف. وهنالك إجماع بين المنظمات الاجتماعية ومعاهد الأبحاث المتخصصة بالبحث في نتائج السياسات الاقتصاديـة فـي إسـرائيل علـى أن تحقيـق هذه الأهـداف يمر عبـر المطالبـة بإجراء تغييـر جذري في السياسـة الاقتصادية واسـتبدالها بسياسـة «دولة الرفـاه»، من خلال خطوات مثل: زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الحيوية، وكان هذا الإنفـاق قد تراجـع بصورة كبيرة جداً في العقدين الأخيرين. وكان تقليص الخدمات الاجتماعيـة وخصخصـة أجـزاء مـن قطاعي خدمات الصحـة والتعليم وغيرها سـبباً فـي زيادة الفجوات وتكريـس التفاوت الاجتماعي، فالطبقات الوسـطى والمحدودة الدخل تحتاج إلى هذه الخدمات الحيوية أكثر مما تحتاج إليها الطبقات الغنية. ومن المعروف أن القرار بشأن اتساع سياسة الرفاه المتبعة هو قرار سياسي وليس اقتصادياً مهنياً. كذلك هنالك مطالب بزيادة الضرائب المباشرة على أصحاب رؤوس الأموال، ولا سيما على أرباح أسواق المال وعلى الدخل المرتفع جداً، وتقليص الإنفاق على الأمـن، وإجـراء إصلاحـات جذرية في سـوق العمل لتقليص الفجـوات الاجتماعية

وتحسين الأجور، وهذا أمر متعلق مباشرة بنسبة الفقر وإمكان الإفلات منه، والحد من أرباح أصحاب الاحتكارات في محاولة تخفيض الأسعار. وهنالك أيضاً بعض المطالب التي تتناول شروط العمل وتنظيم العمال نقابياً لتحسين أحوالهم، مثل التوقف عن سياسة التشغيل غير المباشر في القطاع العام، وفرض قانون الحد الأدنى للأجور، واحترام حرية الانتظام ذلك بأن ليس ثمة عدالة اجتماعية من دون حقوق للعمال وانتظامهم في نقابات، ومنح العمال الأجانب حقوقاً كاملة، لأن ذلك من حقهم كبشر، ويمنع تآكل أجور العمال وثبات معطيات الفقر.

الفلسطينيون في إسرائيل

همّت زعبي

مقدمة

يقدم هذا الفصل ملامح عامة للمتبقين الفلسطينيين لاحقاً للنكبة، ويعرض أبرز المميزات الاجتماعية – الاقتصادية، ومستوى المعيشة، ونسبة الفقر في المجتمع، مبيناً سياسات التمييز العنصرية من خلال مقارنة أبرز هذه البينات بالمجتمع الإسرائيلي، كما يتناول السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، وقوننة دونيتهم، وضرب وحدة نسيجهم الاجتماعي، وتطبيع تفرقتهم لطوائف، واستهداف قادتهم.

فضلاً عن ذلك، يتوقف هذا الفصل عند أبرز طرق مواجهة المتبقين الفلسطينيين لهذه السياسات، فيعرض طرق مواجهتهم الرسمية، والأحزاب والتيارات السياسية الأبرز. كذلك يتوقف عند المجهود الجماعي غير الحزبي البرلماني ويعرض أهم التيارات السياسية غير البرلمانية والتنظيمات واللجان القطرية. ويتناول الفصل، أيضاً، أهم محطات الصدام والمواجهة مع الدولة اليهودية، عارضاً أبرز المواجهات التي رسخت في الذاكرة الجمعية الفلسطينية.

تتطرق نهاية الفصل إلى الجدلية بين التحديات الخارجية والداخلية التي يواجهها هذا المجتمع نتيجة السياسات الإسرائيلية منذ الألفية الثالثة، ومحاولته التشكل بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات، كما يتوقف عند دور متزايد للمجتمع المدني والجيل الشاب والمشهد الثقافي في مواجهتها.

المتبقون الفلسطينيون

لا يحمل الفلسطينيون ممن بقوا في بلدهم بعد النكبة، كلمة واحدة تعرّف بهم، فإمّا يُعرّفون مثلما جاء في بداية هذه الجملة، وإمّا بالفلسطينيين في إسرائيل، وإمّا بالفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، أو عرب إسرائيل في القاموس الإسرائيلي. ولاحقاً جرى تعريفهم بمصطلح عرب 48، إشارة إلى النكبة. وقد اخترتُ كلمة

المتبقين لتعريف هذه الفئة من الفلسطينيين، لكونها تجمع تجربة بقاء هذه الفئة من الشعب الفلسطيني في وطنها، وأيضاً صمودها أمام محاولات المشروع الصهيوني طردها الفعلي من المكان، ومحوها الرمزي من الرواية والتاريخ.[1]

كانت أحداث النكبة سنة 1948، إحدى المحطات المركزية في المشروع الصهيوني، إذ لم تكن تلك السنة، حين طردت الحركة الصهيونية 750,000 فلسطيني، منهم 90٪ من سكان المدن، قد أفرغت 420 قرية وهدمتها، نهاية عمليات الإلغاء والمحو الفلسطيني، بل جاء إعلان إقامة دولة إسرائيل، على أنقاض الشعب الفلسطيني، إعلاناً لمرحلة تشييد، وتمكين ومأسسة هذا المشروع الاستيطاني في فلسطين في مؤسسات دولة، ومحطة إضافية في عملية إلغاء الفلسطينيين/ات وفلسطين.

حملت أحداث النكبة تداعيات عميقة على المتبقين في فلسطين، فعُزلوا عن محيطهم العربي، وسُلبت مواردهم، وتحكّمت دولة إسرائيل في جميع مجالات حياتهم اليومية الخاصة والسياسية والاقتصادية – الاجتماعية العامة. إلى جانب هذا كله، هدمت النكبة الكيان السياسي للشعب الفلسطيني، وشتتت نخبه الثقافية والاجتماعية والسياسية، ودمرت مرافقه وعلاقاته وأسسه الاقتصادية. كذلك هدمت النكبة المستمرة، معظم مدنه الفلسطينية، وهودت جميعها، وساهمت بصورة كبيرة في تشويه مسار تمدنه،[2] ذلك الذي بدأ في نهايات الحكم العثماني.

بقي أن نؤكد، مجدداً، أن المتبقين الفلسطينيين، هم جزء لا يتجزأ من الشعب

1 جاء اختياري للكلمة اشتقاقاً من فعل ب.ق.ي. بمعناها البقاء في المكان، ولحملها أيضاً دلالات الصمود والنضال، إذ تُستعمل في مصطلح «صراع البقاء»، ولأنها عكس كلمة فناء الذي أراده لها المشروع الصهيوني. واستلهمت هذا التعبير من مصطلح «البقية الباقية» مثلما استعملها إميل حبيبي في كتابه «المتشائل»، في وصفه هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني.

2 للتوسع، راجع: همّت زعبي (في قيد النشر 2020) «المتبقون الفلسطينيون بعد نكبة 1948: جدليّة المحو والبقاء في مدينة حيفا»، في: محمود يزبك (محرر)، «ذاكرة شاهدة على البقاء في فلسطين» (حيفا: مدى الكرمل).

الفلسـطيني ومـن الأمـة العربيـة، تتعامـل معهم الدولـة اليهوديـة من هـذا المنطلق، ويتفاعلوا هم، بدورهم، مع التغييرات الجارية في العالم العربي والقضية الفلسطينية، وعليه فإنهم، بصورة أو بأُخرى، أحد أوجه صراع إسرائيل في المنطقة.

معطيات عامة[3]

السكان

وصل عدد الفلسطينيين في منتصف سنة 2017 إلى 1,452,000 نسمة، ويشكلون نحو 17,3٪ من مجمل السكان في إسرائيل.[4] ويتوزعون بحسب الديانة إلى 83,6٪ مـن المسـلمين، و8,3٪ مـن المسـيحيين، و8,1٪ مـن الـدروز. أمّـا بحسـب الموقـع الجغرافـي، فهـم يشـكلون: 50,8٪ مـن السـكان في لواء الشـمال، ونحـو 17,8٪ من سـكان لواء حيفا، و14,1٪ من سـكان لواء تل – أبيب، ونحو 17,2٪ من سـكان منطقة النقـب. ويمتـاز المجتمع الفلسـطيني بكونه مجتمعاً فتياً جداً، إذ بلغت نسـبة الأفراد حتى الرابعة عشرة من العمر، نحو 32,1٪، مقارنة بـ 27,4٪ من اليهود لسنة 2017.

يسكن 25,1٪ من الفلسطينيين في تجمعات كبيرة (تلك التي يزيد تعداد سكانها عن 15,000 ألف نسمة)، و34,1٪ في تجمعات متوسطة (التجمعات التي يتراوح عدد سـكانها ما بين 5000 و15,000 ألف نسـمة)، ويسـكن 40,4٪ في تجمعات صغيرة (التجمعات التي يقل عدد سـكانها عن 5000 نسـمة). ويسكن 7,3٪ من الفلسطينيين فـي مـدن معرفّة إسـرائيلياً بأنها «مختلطـة»، بينما يقيم نحو 6,7٪ من مجمل السـكان

3 تشمل المعطيات الإسرائيلية الرسمية في معطيات المسح السكاني، سكان القدس المحتلة (منذ سنة 1967)، ومنذ سنة 1982، وتشمل أيضاً سكان الجولان السوري المحتل، كما تعتمد في بياناتها التقسيم الطائفي للفلسطينيين. وعليه، وإلى جانب المعطيات التي توفرها المؤسسات الإسرائيلية الرسمية، يستقي هذه الفصل بعض المعطيات التي توفرها جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية، من خلال مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية (ركاز).

4 هذا وأشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية أن عدد الفلسطينيين في إسرائيل في نهاية سنة 2019 بلغ 1,916,000 ويشكلون 21٪ من سكان دولة إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات التي توفرها دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل تشمل في تعداد سكان إسرائيل سكان القدس وسكان الجولان المحتلين.

العرب في البلد ببلدات «غير معترف» بها في النقب.[5]

يسكن الفلسطينيون في مناطق محددة في إسرائيل، ومعظمهم لا يغير مكان إقامته. وتشير نتائج المسح الأخير لجمعية الجليل (2017) إلى أن 91,5٪ من المجتمع الفلسطيني في البلد لم يغير مكان الإقامة، بواقع 86,6٪ بين النساء مقارنة بنحو 96,2٪ بين الرجال. وأفاد المستطلعون/ ات بأن 14,7٪ من الرجال يغيّر مكان الإقامة بسبب الضائقة السكنية، ونحو 14,2٪ لأسباب لها علاقة بالعمل. في حين أن الأكثرية من النساء بواقع 68٪ أعربن عن أن تغيير مكان الإقامة يعود إلى الزواج. وتعود النسبة القليلة لعدم تغيير مكان الإقامة، للفلسطينيين في إسرائيل، إلى سياسات الحيّز الإسرائيلية العنصرية.

العمل وقوى العمل في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

يشهد المجتمع الفلسطيني في العقد الأخير تحولات في المعطيات الاقتصادية – الاجتماعية تعكس السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، بالإضافة إلى تغوّل السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الإسرائيلية، ويقصد بها، سياسات الخصخصة، وتقليص حجم مصروفات الدولة على الخدمات الاجتماعية والصحية، وهو ما أدى إلى تقليص دور دولة الرفاه.

تنعكس هذه التحولات في تحولات طفيفة، في نسبة مشاركة الرجال في سوق العمل، وفي زيادة ملموسة في مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلية، والتي تبقى منخفضة، إذا ما قورنت بنسبة انخراط النساء اليهوديات في سوق العمل. وعلى الرغم من الزيادة في المشاركة في سوق العمل، فإنه يُلحظ أن ما يقارب 60٪ من المستخدمين والمستخدمات الفلسطينيين يعملون في غير مجالات تخصصهم، وأن هناك تركيزاً عالياً للنساء وللرجال كمستخدمين في فروع عمل

5 للاستزادة عن واقع الفلسطينيين في النقب، راجع: إبراهيم أبو عجاج (2018)، «التغيرات الديموغرافية على حياة السكان العرب في النقب في القرن الحادي والعشرين» (حيفا: مدى الكرمل). على الرابط: https://bit.ly/2SDhMft

ذات مهـارات منخفضة.[6] كمـا تجدر الإشـارة إلى أن ما يقـارب 10٪ من العاملين والعامـلات عملـوا بوظيفـة جزئية بواقع 4,1٪ بين الرجال و21,9٪ من النسـاء. وتبيّن النتائج أن 22,2٪ من النساء رغبن في العمل بوظيفة كاملة ولم يجدن.

تنعكس هذه المميزات سلباً على مكانة الفلسطينيين وتساهم في استمرار توسّع الفجوات بين المجتمع الفلسـطيني والمجتمع الإسـرائيلي. وتعود النسبة المنخفضة لمشاركة النساء والرجال العرب في سوق العمل الإسرائيلية، إذا ما قورنت بالمجتمع الإسـرائيلي، إلى أسـباب تاريخية عديدة، منها: مصادرة الأراضي الفلسـطينية، وهدم المدينـة الفلسـطينية، وتبعيـة مطلقة لسـوق العمل الإسـرائيلية، فضلاً عـن عدم توفر فـرص عمـل فـي التجمعات السـكانية العربية. كما تفسـر هذه الأسـباب، إضافة إلى مميزات التعليم التي سنتطرق إليها لاحقاً، انخراط الفلسطينيين، ولا سيما النساء، في أعمال لا تتلاءم مع مؤهلاتهم، وتركيزاً عالياً للنساء والرجال كمستخدمين في فروع عمل ذات مهارات منخفضة،[7] الأمر الذي يشكل أحد أسباب انسحابهم من سوق العمل في جيل مبكر، واستمرار دونية أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.[8]

تشـير المعطيات إلى انخفاض طفيف في نسـبة مشاركة الرجال الفلسطينيين في سـوق العمل الإسـرائيلية، إذ وصلت نسـبة مشـاركتهم إلى 66,6٪ سـنة 2017، قياساً بـ 69,1٪ لسـنة 2014. وتُعتبر هذه النسـبة أعلى قليلاً من نسـبة مشـاركتهم في سـوق العمل لسـنة 2007، فقد كانت 65,6٪، لكنها ما زالت أقل من نسـبة مشـاركة الرجال اليهود في سوق العمل التي وصلت في سنة 2017 إلى 70٪.[9]

6 عيران يشيف ونيتسا (كلينر) كسير (2018)، «اقتصاد المجتمع العربي في إسرائيل»، في: إيبين بن بسات وآخرين (محررين)، «أضواء وظلال في اقتصاد السوق – سوق العمل الإسرائيلية، 1995 – 2015» (مركز فالك، الجامعة العربية في القدس) (بالعبرية).

7 المصدر نفسه.

8 OECD (2018), «OECD Economic Surveys, Israel,» http://www.oecd.org/eco/surveys/economic–survey–israel.htm

9 أحمد شيخ محمد، محمد خطيب، سوسن رزق مرجية (2018)، «الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي الخامس، 2017 – النتائج الأساسية» (شفاعمرو: جمعية الجليل، الجمعية العربية للبحوث والخدمات الصحية).

هـذا وتشـهد مشـاركة النسـاء العربيات في سـوق العمـل في السـنوات الأخيرة ارتفاعاً مستمراً. وبلغت نسبة مشاركة النساء لسنة 2017 32,9٪ مقارنة بـ 18,9٪ في سنة 2007 (32,5٪ سنة 2014). وعلى الرغم من الزيادة المتواصلة، والتي تعود أساساً إلى سياسة إسرائيل الساعية لتحسين مؤشرات اقتصادها، ومتفادية أيضاً نقد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD)، فإن هذه النسبة، ما زالت منخفضة جداً، إذا ما قورنت بمشاركة النساء اليهوديات في سوق العمل التي وصلت سنة 2017 إلى 65,9٪.

تشـير البيانـات (جـدول رقـم 1) إلـى أن 82,6٪ مـن المسـتخدمين/ات الفلسـطينيين/ات هـم مسـتخدمون براتـب شـهري، بينمـا أفـاد 6,6٪ منهـم بأنهم أصحـاب مهـن حـرة. فيعمل 0,5٪ من الرجـال في وظائف إداريـة عليا و6,5٪ في مهـن أكاديميـة، ومـا يقارب 60٪ يعمل فـي الحرف اليدوية. وفيمـا يتعلق بالفروع الاقتصاديـة فتشـير البيانـات إلـى أن 32,2٪ مـن الرجـال الفلسـطينيين يعملون في فرع الإنشـاءات (مقارنة بـ 5,5٪ من الرجال اليهود)، وشـكل فرع التجارة وإصلاح المركبـات 15,3٪ (11,8٪ من اليهود)، أمّا التعدين والصناعات التحويلية فشـكّلت 13,9٪، وشكّل النقل والتخزين 11,4٪.

أمّا بشـأن عمالة النسـاء، فتشـير المعطيات إلى أن 29,4٪ منهن يعملن في مجال الفنيات المتخصصات، وانخفضت نسبة الأكاديميات بينهن إلى 7,3٪ في مقابل 15٪ قبل عقد، وفي مقابل ارتفاع ملحوظ في مجال الباعة والخدمات وفي المهن الأولية أو مـن دون مهـن، 27,1٪ و17,3٪ علـى التوالـي مقارنـة بــ 16,8٪ و9,6٪ قبـل عقد. وتشـكل مهنة التدريس المهنة الأكثر شـيوعاً بين النسـاء الفلسطينيات، إذ بلغت نسبة العامـلات فـي هذا الفرع 31,1٪ (في مقابل 19,4٪ من النسـاء اليهوديات). وجاء فرع التجارة بالمركز الثاني بنسـبة 26,1٪ (10,6٪ من النسـاء اليهوديات)، وفرع الخدمات الصحية في المكان الثالث (16,3٪). وتشكّل هذه المعطيات تغييراً عن العقد الأخير، فقد كانت نسبة النساء الفلسطينيات في الفروع الاقتصادية سنة 2007 45,1٪ في فرع التعليم، و11,9٪ في فرع التجارة، و9,4٪ في فرع الخدمات الصحية.

جدول رقم 1
توزيع العمالة بحسب المهنة سنة 2017 (نسب مئوية)

المهنة	ذكور	نساء	المجمل
مهنة أكاديمية	6,5	7,3	6,8
فنيون ومتخصصون	4,3	29,4	12,2
الكتبة	3,1	11,2	5,7
الباعة ومرافق الخدمات	14,2	27,1	18,3
الزراعة	1,1	2,4	1,1
العاملون في الحرف والمهن	59,2	5,1	42,2
المهن الأولية أو من دون مهن	11,1	17,3	13,0
موظفو إدارة عليا	0,5	0,1	0,4
المجموع	100	100	100

المصدر: شيخ محمد، خطيب، مرجية، مصدر سبق ذكره.

مستوى المعيشة

تعانـي أغلبيـة البلدات العربية في إسـرائيل جراء مسـتوى اقتصادي – اجتماعي متـدنٍ، إذ تُـدرج 67٪ منها فـي العناقيد[10] الثلاثة المنخفضـة، بينما 7٪ من البلدات العربية فقط تندرج في العناقيد الثلاثة العليا، قياساً بالبلدات اليهودية التي تدرج 24٪ منها في العناقيد المنخفضة و34٪ في العناقيد العليا.[11]

وتعتمد 56,8٪ من الأسـر الفلسـطينية في إسرائيل على الراتب الشهري مصدراً لدخلهـا الأساسـي. وتتـوزع مصادر الأجـور والرواتـب على ثلاثة قطاعات رئيسـية بواقع 22٪ من القطاع الإسـرائيلي الخاص، و20,7٪ من القطاع العربي الخاص، في

10 تقوم دائرة الإحصاء المركزية في إدراج السلطات المحلية في إسرائيل في عشرة مجموعات، تدعى عناقيد، وفق معايير اقتصادية – اجتماعية، إذ يشمل العنقود رقم واحد بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي متدنٍ، ويضم العنقود رقم عشرة بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي مرتفع.

11 رمسيس غرّه (2018)، «كتاب المجتمع العربي في إسرائيل (9): السكان، المجتمع والاقتصاد» (القدس: مركز فان لير).

مقابل 14,1٪ من القطاع الإسرائيلي العام. أمّا مخصصات البطالة فشكلت 2,1٪ من الأسر العربية كمصدر الدخل الرئيسي، وبلغت مخصصات تأمين الدخل نحو 5,1٪ من الأسر كمصدر الدخل الرئيسي. وفي المجمل، بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في إسرائيل التي تعتمد على مصدر دخل يعود إلى العمل 73,4٪، في حين 20,8٪ من الأسر تعتمد على المخصصات، ونحو 4,4٪ على التقاعد.[12]

شهد الراتب الشهري المتوسط للعائلة الفلسطينية في إسرائيل ارتفاعاً ملحوظاً في العقد الأخير من 5410 شيكلات (1580 دولاراً) سنة 2007، إلى 8190 شيكلاً جديداً (بقيمة 2390 دولاراً) سنة 2018. وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن متوسط الراتب الشهري للعائلة الفلسطينية، ما زال، يشكل نحو ثلثي راتب الأسرة الإسرائيلية اليهودية التي وصل إلى 13,558 شيكلاً (ما يعادل 3956 دولاراً) سنة 2018[13] (جدول رقم 2 الراتب الشهري الصافي المتوسط للعرب واليهود لسنة 2018).

جدول رقم 2

متوسط الراتب الشهري الصافي المتوسط سنة 2018

2018				
	رجال عرب	**رجال يهود**	**نساء عرب**	**نساء يهود**
متوسط الدخل الشهري	8190	13,558	5722	8923

المصدر: سفيرسكي، كونور – إتياس، ليبرمان، مصدر سبق ذكره.

على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية التي تدل على ارتفاع في مؤشرات مستوى المعيشة لدى الفلسطينيين في الداخل، فإن مقارنة دقيقة وعميقة أكثر في

12 شيخ محمد، خطيب، مرجية، مصدر سبق ذكره.

13 معطيات سنة 2007، اعتمدت على المصدر التالي: بيني فافرمان (2010)، «العرب في إسرائيل: السكان، مميزات العمل، مستوى الحياة، دخل ومصروفات: 1980 – 2008» (دولة إسرائيل: وزارة التجارة والتشغيل)؛ معطيات سنة 2018، اعتمدت على المصدر التالي: شلومو سفيرسكي وإيتي كونور – إتياس وأفيف ليبرمان (آذار/ مارس 2020)، «صورة الوضع الاجتماعي، 2020» (تل أبيب: مركز أدفا).

طبيعة هذه الزيادة تبيّن عدم جَسْر الفجوات بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع الإسرائيلي، إذ أفادت نتائج بحث أجراه مركز أدفا – بأنه وعلى الرغم من مؤشرات تحسن الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة والنابعة من سياسات اقتصادية (لاحقاً للأزمة الاقتصادية سنة 2008، وأسباب سياسية ضمنها الهدوء النسبي للمقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1976)، فإن الطبقات العليا تبقى المستفيد الأساسي من هذه السياسات. ومن وجهة نظر الجهات المستضعفة، فإن استفادتها من ارتفاع الاستهلاك الفردي العالي جاء على شكل زيادة في الوظائف بفرع الخدمات منخفضة الأجر.[14]

وعلى الرغم من صعوبة استقاء المعلومات بشأن الفجوات داخل المجتمع الفلسطيني، لعدم توفرها بشكل مفصّل، فإن من غير المستبعد أن يكون لهذه السياسات التأثير نفسه في المجتمع الفلسطيني. والمؤشرات إلى أن هذه السياسات ساهمت في ازدياد الفجوات داخل المجتمع الفلسطيني ذاته يمكن أن تُستدل من نتائج دراسة مركز الأبحاث أدفا (جدول رقم 3). فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من التحسن في مؤشرات مستوى المعيشة لدى الفلسطينيين في الداخل، فإن الدراسة تشير إلى أن هذا التأثير الإيجابي كان متفاوتاً، إذ في حين ارتفعت نسبة الحاصلين، في المجتمع الفلسطيني، على ضعفي الراتب المتوسط وأكثر من 11٪ سنة 2000 إلى 16٪ سنة 2015 (حتى ضعفيّ الراتب المتوسط 9٪ سنة 2000 وإلى 13٪ سنة 2015، ونسبة الحاصلين على ضعفي الراتب المتوسط وما فوق من 2٪ إلى 3٪)، إلاّ إن نسبة الحاصلين على أقل من الحد الأدنى للأجور ارتفعت من 36٪ وبلغت 41٪ سنة 2015 (نسبة الحاصلين على حتى الراتب المتوسط انخفضت من 19٪ إلى 10٪، وحتى 75٪ من الراتب المتوسط انخفضت من 24٪ إلى 21٪، وحتى الأجر المتوسط من 10٪ إلى 11٪).[15]

14 سفيرسكي وكونور – إتياس وليبرمان، مصدر سبق ذكره.

15 المصدر نفسه.

جدول رقم 3
توزيع الأجور بحسب مستوى الدخل لسنتي 2000 و2015

	حتى الأجر الأدنى	حتى نصف الأجر المتوسط	حتى 75٪ من الأجر المتوسط	حتى الأجر المتوسط	الأجر المتوسط	حتى ضعفي الأجر المتوسط	ضعفي الأجر المتوسط وما فوق	الأجر المتوسط وما فوق
الأجر	2923 (841 دولاراً)	3594 (1034,5 دولاراً)	5391 (1552 دولاراً)	7188 (2069 دولاراً)		14,376 (4138 دولاراً)	14,377 (4138 دولاراً)	
التجمعات العربية	٪36	٪19	٪24	٪10	٪89	٪9	٪2	٪11
التجمعات اليهودية	٪29	٪10	٪20	٪12	٪70	٪19	٪11	٪30
توزيع الأجور بحسب مستوى الدخل سنة 2015								
	4650 (1338 دولاراً)	5209 (1499 دولاراً)	7814 2249 دولاراً	10,418 2999 دولاراً		20,836 5998 دولاراً	20,837 وما فوق 5998 دولاراً	
التجمعات العربية	٪41	٪10	٪21	٪11	٪84	٪13	٪3	٪16
التجمعات اليهودية	٪29	٪6	٪19	٪13	٪67	٪21	٪12	٪33

المصدر: المصدر نفسه.

الفقر

تشير إحصاءات مؤسسة التأمين الوطني لسنة 2018 إلى أن ما يقارب 60٪ من العائلات العربية تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريباً منه (44,2٪ تعيش دون خط الفقر و14٪ قريبة جداً من خط الفقر) (في مقابل 49,4٪ لسنة 2008)، بينما سجلت نسبة 20٪ من العائلات اليهودية التي تعيش إمّا تحت خط الفقر وإمّا قريبة منه (13,4٪ تعيش تحت خط الفقر و6,9٪ قريبة من خط الفقر) في مقابل 15,3٪ لسنة 2008.[16]

وترتفع النسبة قليلاً إذا احتسب الفقر بين الأفراد (49,4٪ من الأفراد العرب في مقابل 13,9٪ من الأفراد اليهود)، وتشهد قفزة ملموسة عند الحديث عن أطفال يعيشون تحت خط الفقر، إذ إن 60,8٪ من الأطفال العرب يعيشون دون خط الفقر، في مقابل 19,6٪ من الأطفال اليهود (انظر جدول رقم 4 نسبة الفقر لدى العرب واليهود بحسب الألوية (2016 – 2018)).

ومع أن نتائج الجدول تشير إلى انخفاض في نسبة الفقر، وإن بنسب متفاوتة لدى العائلات والأفراد والأطفال، في لواء الشمال ولواء حيفا مقارنة بسنة 2016، إلاّ إنها تشهد قفزة ملموسة في العائلات العربية الفقيرة في لواء الجنوب بواقع 58,7٪ من العائلات كانت تعيش تحت خط الفقر سنة 2016، في مقابل 66,6٪ سنة 2017.

التعليم

يشكّل التدني في مستوى الخدمات في مجال التعليم سبباً إضافياً في سوء الأوضاع المعيشية للفلسطينيين. وهذا التمييز هو السبب المركزي في عدم تمكّن الفلسطينيين من اكتساب مهارات عالية، تتلاءم مع التغييرات في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخراطهم في مهن منخفضة الأجر.[17]

وتشير معطيات مسح الجليل إلى أن 96,4٪ من الفلسطينيين في الفئة العمرية 15 عاماً وما فوق يعرفون القراءة والكتابة، وأن نسبة الالتحاق بالتعليم فوق الثانوي

---

16 المصدر نفسه.

17 تقرير OECD, 2018، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم 4
نسبة الفقر لدى العرب واليهود بحسب الألوية (2016 – 2018)*

	2016			2018		
النسبة في	بين العائلات اليهودية	بين الأفراد اليهود	بين الأطفال اليهود	بين العائلات اليهودية	بين الأفراد اليهود	بين الأطفال اليهود
القدس	26,2	29,8	39,6	22,5	30,7	43,6
الشمال	15,2	13,9	16,9	15,5	15	18,5
حيفا	12,6	12,8	17,8	12,7	11,7	15,5
المركز	7,5	7,5	10,4	8,0	6,4	7,4
تل أبيب	10,2	11,5	19,2	11,1	12	18,2
الجنوب	18,6	17,4	23,9	17,3	16,7	22,2
	بين العائلات العربية	بين الأفراد العرب	بين الأطفال العرب	بين العائلات العربية	بين الأفراد العرب	بين الأطفال العرب
القدس	69,2	72,9	78,2	55,6	56,6	63,7
الشمال	40,2	39,2	49,1	38,8	37,6	48,0
حيفا	61,1	62,2	74,0	42,9	42,8	51,2
المركز	33,7	38,4	50,0	44	40	46,2
تل أبيب	—	—	—	—	—	—
الجنوب	58,5	63,4	68,2	66,6	72,9	79,6

المصدر: معطيات من «تقرير سنوي للفقر في إسرائيل سنة 2017» (مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية).

* تشتمل المعطيات على المستوطنين في الضفة الغربية وعلى الفلسطينيين في القدس الشرقية.

(كليات وجامعات) بين النساء، تفوق النسبة بين الرجال، وذلك في معظم المناطق. وقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم فوق الثانوي 8,8٪ في المعدل (6,1٪ بين الذكور و15,2٪ بين الإناث)، وتُعدّ هذه النسبة ارتفاعاً، إذا ما قورنت في سنة 2007، إذ بلغت النسبة 7,7٪، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة في نسبة تعليم النساء التي كانت في حينه 8,8٪، بينما كانت نسبة الذكور 6,7٪.

التخصص الأكثر شيوعاً بين النساء هو بالعلوم التربوية وإعداد المعلمين تليها تخصصات بالمهن الطبية المساعدة، بينما احتلت المهن الهندسية بواقع 14٪ مكاناً متقدماً في مجال التخصصات بين الذكور، مقارنة بسنة 2007، بحيث انخفضت نسبة الملتحقين حالياً بالجامعات والكليات الإسرائيلية من 88,2٪ في سنة 2007 إلى ما يعادل 68,4٪ (18٪ جامعات و50٪ في كليات إسرائيلية)، بينما ارتفع عدد الدارسين/ات في معاهد عليا خارج البلد 11,8٪ (7,2٪ في دول عربية و4,6٪ في دول أوروبية) إلى 31,6٪ سنة 2017 (18,5٪ في بلاد عربية، 13,2٪ في معاهد أوروبية).

إجمال فصل المعطيات العامة

إذا ما قورنت المميزات الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل بالمعطيات الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، يتضح أن السياسات التمييزية تجاه الفلسطينيين هي السبب الرئيسي في نسبة انخراطهم المنخفضة في سوق العمل، وتحديداً في فروع اقتصادية متدنية. كذلك يساهم عدم الاستثمار في مجال التعليم في تثبيت دونية الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، وازدياد إفقارهم.

التنظيم السياسي للفلسطينيين في الداخل

لم تنجح القوى الصهيونية في تصفية وتشريد الفلسطينيين جميعاً حين جرت النكبة، وكانت قد فرضت حكماً عسكرياً على ما يقارب 160,000 فلسطيني ممن بقوا في وطنهم، استمر رسمياً حتى كانون الثاني/ يناير 1966. وأخضع نظام الحكم العسكري،

المتبقين الفلسطينيين، لرقابة شديدة، ومنعوا من العيش بحرية، وتم تقييد حركتهم من خلال نظام تصاريح، ومنعوا من الحق في التنظيم السياسي، على أساس قطري.[18]

وعلى الرغم من هذه التقييدات، وتحديداً على الرغم من حظر التنظيم السياسي الذي فرضه نظام الحكم العسكري، فإن الفلسطينيين عملوا باستمرار على تحدي هذه السياسات، وثابروا في محاولات تنظيمهم الجماعي السياسي. ويتناول هذا الفصل التنظيم السياسي للفلسطينيين، ويعرض التيارات السياسية المركزية، إضافة إلى قوائم انتخابية خاضت الانتخابات العامة، ضمنها القوائم العربية التي خضعت للهيمنة الصهيونية.

ولفهم المناخ السياسي الفلسطيني، لا يقتصر هذا الفصل على مراجعة المشاركة السياسية الفعالة في الانتخابات للبرلمان الإسرائيلي، وإن كان هذا المعيار هو ما طغى على الأدبيات الإسرائيلية التي حللت التيارات الفلسطينية في الداخل، بل يتطرق أيضاً إلى التنظيمات واللجان السياسية الجمعية، وغير البرلمانية، والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى أحداث محلية مهمة رسخت في الذاكرة الجماعية، لها علاقة باحتجاج هذه المجموعة من الفلسطينيين على الواقع الذي فُرض عليهم.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي (1919...)
والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (1977...)

أُسس الحزب الشيوعي في فلسطين سنة 1919، وبعكس الأحزاب العربية التي أُنشئت في ظل الانتداب، وكانت نتاجاً عضوياً للمجتمع الفلسطيني وديناميته الاجتماعية الداخلية،[19] تشكل الحزب الشيوعي الفلسطيني، على يد مجموعة من

18 سارة أوسيتسكي – لازار (1996)، «تبلور العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود في دولة إسرائيل، العشرية الأولى 1948 – 1958»، أطروحة دكتوراه، دائرة العلوم الإنسانية، قسم تاريخ الشرق الأوسط، حيفا: جامعة حيفا؛ يئير بويميل (2007)، «ظل أزرق أبيض: سياسة السلطة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين، السنوات المصممة: 1958 – 1986» (حيفا/ فراديس).

19 هنيدة غانم (خريف 2017)، «الحزب الشيوعي في إسرائيل بين القومية والدولة»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 122، ص 102 – 126.

اليهـود المهاجريـن إلى فلسـطين والمتأثرين بالفكر الماركسـي والحركة الشـيوعية. وعلـى مـر السـنين، كان هـذا الحـزب حزباً يهوديـاً خالصـاً، يعمل داخـل المجتمع اليهـودي فقـط إلـى أن اتُخذ القرار، بإيعاز من الكومنتـرن، بتعريب الحزب عبر تغيير اسمه وقطع علاقته بالصهيونية.[20]

أُعلن رسمياً تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في تموز/ يوليو 1923. وقد تم لاحقاً تبنّي سياسة التعريب رسمياً في مؤتمر الحزب الشيوعي السابع الذي عُقد سنة 1930، إذ اتُخذ قرار بتعيين سـكرتير عربي، ونُفِّذ القرار في سـنة 1934 بتعيين رضوان الحلو ليكون أول سكرتير عربي للحزب.[21]

شكّل التناقض بين الانتماء العربي والعمل العربي – اليهودي المشترك، إشكالية بنيويـة فـي تاريـخ الحزب الشـيوعي، وقد انعكس هـذا في عدة مراحل مـن تاريخه. ويمثل الانشـقاق الذي حدث سـنة 1942، أحد انعكاسـات هذا التوتر الذي جاء في أعقـاب معارضـة قيـادات يهودية فـي الحزب، تأييـد الأعضاء العرب للثـورة العربية الكبـرى. وفـي إثـر هذا الخـلاف، أقام الشـيوعيون العرب مـا عرف **بعصبـة التحرر الوطني**، بينما بقيت قيادة الحزب اليهودية في الحزب الشيوعي. وهكذا تم الاعتراف رسـمياً بالحـزب سـنة 1944، وقـام لاحقاً بتغيير اسـمه إلى **الحزب الشـيوعي لأرض إسرائيل**.[22]

ومباشـرة بعـد نكبة 1948، وتحديداً في تشـرين الثاني/ نوفمبـر 1948، انضم مَنْ تبقـى مـن أعضـاء عصبة التحـرر الوطني إلى الحزب الشـيوعي، وكوّنا حزبـاً واحداً هو **الحزب الشـيوعي الإسـرائيلي** الذي ضم في صفوفه اليهـود والعرب من مواطني دولة إسـرائيل. وكان الحزب الشـيوعي الإسـرائيلي، آنذاك، الحـزب غير الصهيوني

20 موسى البديري (خريف 2012)، «تأملات في تاريخ مكتوم: الحزب الشيوعي الفلسطيني والأممية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية» ص 69 – 78؛ ماهر الشريف (1980)، «الأممية الشيوعية وفلسطين (1919 – 1928)» (بيروت: ابن خلدون).

21 غانم، مصدر سبق ذكره، ص 106 – 107.

22 المصدر نفسه، ص 107.

الوحيد الذي سُمح له بخوض الانتخابات، وكان بذلك المنافس الوحيد للأحزاب الصهيونية، ولقوائم الظل خلال تلك الفترة، وأدى الأعضاء العرب فيه دوراً مركزياً في مقارعة الحكم العسكري وسياساته القمعية.

إلاّ إن الحزب عاد فانشق سنة 1965، إذ تركه العديد من نشيطيه المركزيين اليهود. وهنا أيضاً، كان محور الخلاف موضوعات تتعلق بإسرائيل وبالحركة الصهيونية، واعتُبر الجناح المنشق برئاسة موشيه سنيه جناحاً أكثر ميلاً نحو الشارع اليهودي وذا ميول صهيونية. لكن الجناح المنشق سرعان ما تلاشى من الخريطة السياسية ولم يترك أي أثر أو تراث في الحركة الشيوعية، وانضم أعضاؤه إلى أحزاب أُخرى في اليسار الصهيوني.

يعرّف الحزب الشيوعي الإسرائيلي نفسه كحزب ثوري يصبو إلى السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتغيير الاجتماعي العميق، ويناضل من أجل اشتراكية ثورية متجددة. تاريخياً، أيد هذا الحزب قرار التقسيم الصادر سنة 1947، وجاء هذا تماشياً مع تغير موقف الاتحاد السوفياتي من تقسيم فلسطين سنة 1947، والذي حدث في إثر التغيرات التاريخية والأوضاع السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإرهاصات الحرب الباردة.[23]

يعتبر الحزب الشيوعي الحركة الصهيونية حركة رجعية أيديولوجية. وعلى الرغم من أنه يسمّي نفسه حزباً إسرائيلياً ويرى نفسه جزءاً من الخريطة السياسية الإسرائيلية، فإن نشيطيه ومنتخبيه هم في معظمهم من الفلسطينيين في إسرائيل. ويركّز طرح الحزب على المساواة في الحقوق المدنية والقومية للفلسطينيين في إسرائيل، ويطالب بالاعتراف بهم، كأقلية قومية. وأدى الحزب، وما زال، دوراً مركزياً في التواصل مع الأراضي المحتلة، وفي مناهضة الاحتلال.

أسفر نضال الأعضاء العرب في الحزب الشيوعي ضد الحكم العسكري في

23 المصدر نفسه، ص 111.

تقوية شعبيته. وانعكس هذا في ارتفاع مستمر في نسبة مصوتيه في الكنيست، 11٪ من أصوات الناخبين سنة 1959، و22٪ سنة 1961، و23٪ سنة 1965، و28٪ سنة 1969، و37٪ سنة 1973.[24]

عشية انتخابات الكنيست التاسع سنة 1977، شكّل الحزب الشيوعي الإسرائيلي مع قوى يسار يهودية قائمة جبهة سلام وديمقراطية، باتت تعرف باسم **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة**. ويتبنّى الحزب مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، يضاف إلى ذلك ضمان حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتلاءم مع قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحقهم في الاختيار بين العودة والتعويض. وكذلك يطرح الحزب ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، شرطاً للسلام مع سورية.[25]

الحركة الإسلامية (1979...)

ساهمت عدة عوامل في ظهور الحركة الإسلامية على خريطة التيارات السياسية في الداخل الفلسطيني، أبرزها احتلال الأراضي الفلسطينية سنة 1967، والتي أعادت التواصل بين الفلسطينيين على شقي الخط الأخضر. وفي سياق نشوء هذه الحركة، أخذ هذا التواصل شكلين: الأول، وصول رجال الدعوة من الضفة الغربية إلى داخل القرى الفلسطينية ونشر التعاليم الإسلامية فيها، والشكل الآخر كان انخراط شباب من الداخل الفلسطيني، وبصورة خاصة من منطقة المثلث، في المدارس الإسلامية في الضفة الغربية ولا سيما في نابلس والخليل.[26]

---

24 أسعد غانم ومهند مصطفى (2011)، «الفلسطينيون في إسرائيل»، في: كميل منصور (محرر)، «دليل إسرائيل العام 2011» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

25 لمراجعة البرنامج العام للحزب، راجع: «العرب في إسرائيل: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: البرنامج العام»، بالعربية على الرابط: https://bit.ly/2WLtog4، وبالعبرية على الرابط:
http://hadash.org.il/matzahadash/#1

26 Issam Abu Raiya (2004), «The Split of the Islamic Movement in Israel: Between the Holy Text and Israeli – Palestinian Context,» *International Journal of Politics, Culture, and Society,* vol.17, no. 3, pp. 439-455.

بادر خريجو المعاهد الإسلامية الذين كانوا متأثرين بالحركة الإسلامية في مصر، إلى إقامة نشاطات غير منظمة في بلداتهم وفي المجمعات التي يسكنها المسلمون، شملت إلقاء مواعظ دينية في المساجد، ولقاءات في الأعياد والمناسبات.[27] وبرز عبد الله نمر درويش من كفر قاسم خريج المدرسة الإسلامية في نابلس سنة 1971، والشيخ إبراهيم صرصور، من قيادات الجناح الجنوبي في الحركة الإسلامية، والشيخ رائد صلاح، والشيخ كمال خطيب، من قيادات الشق الشمالي للحركة.

في سنة 1979، أُسست منظمة سريّة شبه عسكرية تحت اسم أسرة الجهاد آمن أعضاؤها بالجهاد المسلح ضد اليهود ودولة إسرائيل. لكن سرعان ما انتهت هذه الظاهرة مع إلقاء القبض على قادتها سنة 1980 والحكم عليهم بالسجن.[28]

تؤمن الحركة بالحل الإسلامي للقضية الفلسطينية، وبإقامة الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني. غير أن قادتها، في رأي أسعد غانم ومهند مصطفى (2011)، يدركون أن هذا الحل غير واقعي في الوقت الحاضر، ولا يعارض قسم منهم قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتركز الحركة الإسلامية في الداخل على مطالبة السلطات بتحرير أملاك الوقف الإسلامي، وبحق المسلمين في إدارة شؤونهم، وعلى إقامة «المجتمع العصامي» والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل.[29] وكان للثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، ولبروز الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، بنوعيها، مساهمة في ازدياد شعبية هذه الحركة في ثمانينيات القرن الماضي. وكان التنظيم الجماهيري، المتماشي مع حركة الإخوان المسلمين في مصر مع احترام الخصوصية في الداخل، كالدمج بين الجانب الديني الروحاني والجانب الاجتماعي في مؤسسات رسمية و/أو فعاليات جماهيرية غير منتظمة في مؤسسات رسمية، من أهم ما ساهم في تعزيز

27 Ibid. p. 443؛ غانم ومصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 347.

28 غانم ومصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 347.

29 المصدر نفسه، ص 348.

قوة هذا التيار في المجتمع الفلسطيني بالداخل. فقد عملت الحركة الإسلامية من خلال مؤسساتها، على تلبية حاجات يومية للمجتمع المسلم، مثل التعليم والصحة وتشجيع الرابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي من خلال جمع التبرعات وتنظيم أيام تطوعية محلية، وأيضاً، قطرية.

تنافست الحركة الإسلامية لأول مرة في الانتخابات البلدية سنة 1983. وفي الانتخابات المحلية لسنة 1989، وحصلت على نجاح مدوي في مدينة أم الفحم، حيث فازت بقيادة الشيخ رائد صلاح على 76٪ من أصوات الناخبين، منتصراً بهذا على رئيس البلدية السابق هاشم محاميد، العضو في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.[30]

وفي إثر اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987، طفا إلى السطح التوتر بين شقي الحركة الإسلامية، الشق الجنوبي نسبة إلى المثلث الجنوبي مسقط رأس عبد الله نمر درويش، والشق الإسلامي، نسبة إلى المثلث الشمالي، مسقط رأس الشيخ رائد صلاح. فمال الشق الشمالي إلى التماثل أكثر مع الانتفاضة وشجع مواقف تشرعن التظاهر والتصدي للشرطة الإسرائيلية، في حين لم يكن له أي نية تشجيع الفلسطينيين في الداخل على الانضمام الفعلي إلى الانتفاضة.[31]

وبعد اتفاق أوسلو تصاعدت الخلافات بين شقي الحركة الإسلامية، وخصوصاً بشأن موضوع المشاركة في الانتخابات البرلمانية (الكنيست). ووصل التوتر إلى ذروته في سنة 1996، حين انقسمت الحركة إلى شقين/ جناحين، الجناح الجنوبي الذي قرر المشاركة في انتخابات الكنيست، بينما عارضها الشق الشمالي. وعلى عكس الجناح الجنوبي للحركة، سعى الجناح الشمالي لأن يؤسس نفسه كمشروع يتجاوز الحدود الجغرافية، وسعى لدور إقليمي إسلامي فاعل يؤسلم القضية

30 سهير أبو عقصة– داود (2018)، «الحركة الإسلامية في إسرائيل»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 69، ص 117 – 125.

31 Abu Raiya, op. cit., p. 46.

الفلسطينية، ويتجاوز قضية الفلسطينيين السياسية والقومية في الداخل.

تحول الشيخ رائد صلاح إلى الشخصية الأبرز في الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، ولا سيما في دفاعه عن المسجد الأقصى. وقد نظم المهرجان السنوي الأقصى في خطر إلى جانب تنظيم حملة المتطوعين والمتطوعات، أو ما باتت تعرف بـ «المرابطين والمرابطات» في مدينة القدس والتي تهدف إلى ترميم مبان قديمة تحيط بالمسجد الأقصى، والتي كثيراً ما اشتبكت مع قوات الأمن الإسرائيلية. وقد تم محاكمة الشيخ رائد صلاح، في العديد من القضايا المتعلقة بهذه النشاطات، كما سنفصل لاحقاً.

وفي خطوة غير مسبوقة قامت السلطات الإسرائيلية بحظر الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، إذ وقّع وزير الأمن، موشيه يعالون أمر حظر الحركة الإسلامية، وذلك بحسب أنظمة الدفاع (الطوارئ 1945) الانتدابية. وبموجب القرار الذي نشر في مجلّد النشر الرسمي رقم 7147، بتاريخ 15/ 11/ 2015، وأعلن وزير الأمن، بحسب صلاحيته وفق بند 84 في أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، بحجة أن الأمر ضروري للحفاظ على أمن الدولة والأمن العام، بأن أي جهة أو شخص ينتمي إلى الحركة الإسلامية من الآن فصاعداً، يشمل مجلس الشورى واللجنة التنفيذية، وكل جسم أو مركز منتمٍ إلى هذه الحركة هو تنظيم خارج عن القانون.[32] كذلك أعلن الوزير مرسوم يخوّل بموجبه الجهات الأمنية وضع اليد على مؤسسات وشركات وأملاك متعددة تابعة للحركة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر، أن الجهاز الاستخباراتي (الشاباك) عارض هذه الخطوة،[33] خوفاً من تحول بعض أعضاء الحركة الإسلامية إلى العمل السري، وتخوفاً من ردات فعل قوية من المجتمع الفلسطيني.

32 وزارة القضاء، مجلد 7147، من 17/ 11/ 2015.

33 عن معارضة الشاباك للقرار، راجع: رفيد براك، في موقع «هارتس»، «الشرطة دفعت نحو القرار، الشاباك يعارض: ما وراء قرار الكابينت عن الحركة الإسلامية».

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium–1.2778600

التجمع الوطني الديمقراطي (1995...)

بالإضافة إلى التيارات المركزية التي استمرت في نشاطها في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، شهدت الساحة السياسية في تسعينيات القرن المنصرم نشوء حزب **التجمع الوطني الديمقراطي**. وأُسس هذا التجمع سنة 1995، كإطار تنظيمي تشكل من بعض القوى اليسارية الصغيرة التي عملت في الماضي داخل البلدات العربية وهي: جزء من أبناء البلد، وحركة ميثاق المساواة التي أسسها عزمي بشارة، وأعضاء سابقون من الحركة التقدمية، وعدد من التنظيمات المحلية في قرى الشمال والمثلث.

يعرّف التجمع نفسه بأنه «حزب قومي عربي وطني فلسطيني، ديمقراطي في فكره ونهجه وفي أهدافه السياسية والاجتماعية، ملتزم بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والشعوب.» ويعمل في ظروف الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، «على الربط بين الهوية القومية ومبادئ الديمقراطية ومتطلبات بناء مجتمع حر عصري متطور.» ويستند التجمع في انطلاقته إلى «التراث الإنساني التقدمي وتراث الحركة القومية العربية والحركة الوطنية الفلسطينية.»[34]

يركّز التجمع على فهم طبيعة العلاقة مع الدولة الإسرائيلية باعتبارها مشروعاً استيطانياً كولونيالياً قام على أنقاض الشعب الفلسطيني. ويقرّ في برنامجه بأن «الفلسطينيين في إسرائيل هم سكان البلاد الأصليون، تحوّلوا إلى أقلية في وطنهم بعد النكبة، وهم جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية من حيث انتماؤهم الوطني والقومي والحضاري والثقافي.»[35] ويطالب التجمع بالاعتراف بالفلسطينيين في إسرائيل كأقلية قومية، كما يطالب بإعطائها مكانة خاصة ومعترفاً بها، وذلك من خلال حكم ذاتي يمكّنها من إدارة شؤونها الخاصة بها.

---

34 من «البرنامج السياسي للتجمع»، كما تم إقراره سنة 2004، ص 1.

35 «برنامج الحزب»، آذار/ مارس 2006.

في مقابل التشديد على الهوية القومية، يرى التجمع أن على إسرائيل أن تتحول إلى دولة جميع مواطنيها، وأن تضمن المساواة الفردية لجميع سكانها، بغض النظر عن الانتماء الطائفي، والديني، والعرقي، والقومي. ولا يرى التجمع تناقضاً بين تشديده على الهوية القومية وبين مطالبته المدنية بتحويل إسرائيل إلى دولة جميع المواطنين، وإقرار دستور يضمن المساواة، ويفصل الدين عن الدولة، ويحرّم أشكال التمييز كافة.[36]

خاض التجمع انتخابات سنة 1996 بالتحالف مع حزب راكح، فحصلا معاً على خمسة مقاعد (مقعدان إضافيان عن نتيجة راكح في انتخابات سنة 1992)، وفي انتخابات سنة 1999، تحالف مع الحركة العربية للتغيير برئاسة أحمد الطيبي، وحصلا على مقعدين. أمّا في الدورات الانتخابية 2003، و2006، و2009 فقد حصل التجمع على ثلاثة مقاعد.

الحركة العربية للتغيير (1996..)

أُنشئت الحركة سنة 1996، بقيادة أحمد الطيبي، مستشار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات/ لشؤون الأقلية العربية. وخاضت الحركة أول تجربة للانتخابات العامة للكنيست في الدورة الرابعة عشرة سنة 1996، ثم جاء القرار بانسحابها قبيل الانتخابات، ومنذ تلك المحاولة لم تخض هذه القائمة الانتخابات العامة منفردة، بل ائتلفت مع أحزاب وقوائم قائمة. فكما جاء، في انتخابات الدورة الخامسة عشرة سنة 1999، خاضت الحركة الانتخابات ضمن قائمة ائتلافية مع التجمع الوطني الديمقراطي، وحصلت القائمة، كما ورد، على مقعدين. وفي انتخابات الدورة السادسة عشرة سنة 2003، خاضت الحركة الانتخابات مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. ومنذ ذلك الحين حتى سنة 2015، أي حتى الدورة التاسعة عشرة، قبل تشكيل القائمة المشتركة، كما سنفصل لاحقاً (انتخابات سنة 2006 وسنة 2009

36 راجع: برنامج التجمع، 2004، ص 4.

وسنة 2013)، خاضت الحركة الانتخابات في تحالف مع القائمة الموحدة. فحصلت الحركة العربية للتغيير، في جميع هذه الدورات على مقعد واحد شغله رئيس الحركة أحمد الطيبي.

أحزاب عربية إضافية خاضت انتخابات الكنيست في السابق (1983 – 1996)

شهدت الثمانينيات تشكيل **الحركة الوطنية التقدمية** (سنة 1983)، والتي انفصل أعضاؤها عن فرع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في مدينة الناصرة، بسبب خلافات مع الفرع المحلي والكتلة التي أدارت البلدية في حينه. وبعد حصولها على 4 مقاعد من مجموع 17 مقعداً في الانتخابات المحلية في الناصرة لسنة 1983، توسع تنظيم المبادرة إلى المستوى القطري. وفي سنة 1984، انضم إلى المبادرة العديد من الشخصيات الجماهيرية والأكاديميين ورؤساء السلطات المحلية والطلبة الجامعيين، وأُعلن إقامة الحركة الوطنية التقدمية التي تحالفت مع حزب الترناتيفا (البديل) اليهودي، لتشكلا معاً **القائمة التقدمية للسلام**.

خاضت القائمة التقدمية للسلام انتخابات الكنيست لسنة 1984 وحصلت على 18٪ من أصوات الفلسطينيين. وركز برنامج القائمة الانتخابي على دعم تحقيق المساواة الكاملة للعرب في إسرائيل، مشددة على انتمائهم القومي الفلسطيني. وطالبت الحركة إسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأيدت قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وفي انتخابات سنة 1988، تراجع نسبة مؤيديها إلى 15٪ وإلى 9٪ في انتخابات سنة 1992، فخسرت فيها المقعد الوحيد الذي كانت فازت به في الدورتين السابقتين.[37]

في سنة 1988، استقال عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة من حزب العمل، احتجاجاً على سياسة حكومة العمل القمعية خلال الانتفاضة الأولى، وقام بتأسيس

37 غانم ومصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 344.

الحزب الديمقراطي العربي. وتضمن برنامج الحزب شرحاً لمنطق إقامة حزب عربي يحظى بأصوات الفلسطينيين ويمثل مصالحهم. وشمل برنامجه المطالبة بتحقيق مساواة العرب في إسرائيل، إضافة إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، كحل للقضية الفلسطينية. وفيما يتعلق بالفلسطينيين في الداخل، ركز الحزب على معالجة القضايا اليومية متجاهلاً في برنامجه الطابع الصهيوني للدولة، ومركزاً على تحقيق الإنجازات الفعلية وعلى التأثير من داخل المؤسسة الحاكمة.

خاض الحزب انتخابات سنة 1988 وحاز 11٪ من الأصوات العربية (مقعد واحد). ثم حصل على 15٪ من الأصوات العربية في انتخابات سنة 1992 (مقعدان)، كما اكتسب مرشحوه شعبية جماهيرية عالية نسبياً انعكست في الانتخابات المحلية لسنة 1993، إذ فاز ستة من مرشحيه في رئاسة سلطات محلية وسبعة وأربعون عضواً (غانم ومصطفى، ص 335). وتحالف الحزب مع الحركة الإسلامية، الجناح الجنوبي، في **القائمة العربية الموحدة** وخاض معها انتخابات الكنيست الرابع عشر (1996)، فحصل على مقعدين من أربعة مقاعد. وكان لهذا التحالف تأثير في طرح الحزب الذي بات أقرب إلى الطروحات التي تمثل المطالب المركزية للفلسطينيين في إسرائيل.[38]

أنماط مشاركة برلمانية عربية كانت خاضعة للهيمنة الإسرائيلية (1948 – 1980)

إضافة إلى التيارات السياسية أعلاه التي خاضت في معظمها، عدا الحركة الإسلامية الشق الشمالي، الانتخابات السياسية العامة، خاضت الانتخابات العامة، منذ النكبة، أحزاب عربية أُخرى خضعت للهيمنة الإسرائيلية، نتوقف هنا عند أبرزها.

ساهم عمل نظام التصاريح خلال فترة الحكم العسكري، بين ما ساهم، في الاستيلاء على الأراضي والأملاك الفلسطينية، وتنظيم قوى العمل لمصلحة المجتمع

38 المصدر نفسه.

المستعمر والدولة الاستعمارية، وسعى لإحكام القبضة على حركة الفلسطينيين وعلى تنظيمهم الاجتماعي والسياسي. كما أدى دوراً فعالاً في تجنيد أصوات العرب لمصلحة القوائم المقربة من الأحزاب الصهيونية، وخصوصاً الحزب الحاكم مباي، أو/ ومرشحين عرب في هذه القوائم، أو ما اصطلح عليه في الأدبيات الإسرائيلية تسمية التيار – الإسرائيلي أو التيار الإسرائيلي – العربي.[39]

تألفت هذه الظاهرة من شقين: الشق الأول هو القوائم الملحقة أو قوائم الظل التي جمعت زعماء حمائل وطوائف وأقاليم شكّلت قوائم عشية كل جولة انتخابية من أجل تجيير أصوات الناخبين العرب لمصلحتها، والتي من شأنها في حال نجاح ممثليها في الانتخابات، أن تصوت تلقائياً إلى جانب الحزب الصهيوني الذي تتبعه.[40] ونشطت هذه القوائم أساساً عشية الانتخابات، ولم يكن لها أي نشاط جماهيري فيما بين انتخابات وأُخرى. وكانت المؤسسات الصهيونية المتعددة تختار أعضاءها، أي الحاكم العسكري، والهستدروت، وديوان رئيس الحكومة بحسب اعتبارات طائفية مناطقية حمائلية وشخصية، هدفت إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المصوتين، وهو ما أفرز أحياناً أكثر من قائمة للحملة الانتخابية نفسها، مثلما جرى في الانتخابات الثانية (1951)، إذ تشكلت 3 قوائم مقرّبة من الحزب الحاكم مباي (حزب عمال أرض إسرائيل) في كل منها كان هناك ممثلون عن طائفتين على الأقل.[41]

أمّا الشق الثاني فشمل الفلسطينيين داخل الأحزاب الصهيونية: وكان حزب مبام (حزب العمال الموحد)[42] أول حزب صهيوني فتح صفوفه أمام الأعضاء العرب. وتسبب هذا لاحقاً بفشل الكتلة الشعبية العربية كقائمة ملحقة بالحزب، من عبور نسبة الحسم في انتخابات سنة 1949، وتماشياً مع رفض ناشطين عرب في حزب مبام على

39 أوسيتسكي – لازار، مصدر سبق ذكره، ص 73.

40 غانم ومصطفى، مصدر سبق ذكره.

41 أوسيتسكي – لازار، مصدر سبق ذكره، ص 75.

42 أُسس في كانون الثاني/ يناير 1948 باندماج ثلاث حركات سياسية هي: أحدوت هعفوداه – هشومير هتسعير؛ بوعالي تسيون.

إنشاء قائمة منفصلة، مطالبين بفتح أبواب الحزب للعرب. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، جرى إقرار القسم العربي في الحزب، وكان له مؤسساته المنفصلة، وحصل العرب فيه على مكانة مستشارين، شرط ألاّ يشتركوا في النقاشات الخاصة بالشعب اليهودي.[43] وفي انتخابات الكنيست الثاني (1951)، أُدرج أسماء مرشحين عرب في القائمة الانتخابية للحزب، ووصل أحدهم – رستم بستوني – إلى الكنيست. أمّا في سنة 1954، وحين انفصل الحزب عن حزب أحدوت هعفوداه فُتحت كلياً أبواب الحزب لانتساب كامل للعرب. وبعد ما يقارب عشرين سنة، تبع حزب مباي (سنة 1973) خطى مبام ليتبعه حزب حيروت وسائر الأحزاب الدينية.[44]

تقاسمت الأحزاب الملحقة والأعضاء العرب في الأحزاب الصهيونية حصة الأسد من أصوات الناخب العربي خلال فترة الحكم العسكري، وتراوحت نسبة المصوتين العرب لهذه الأحزاب بين 70٪ – 80٪.[45] وكان لإدخال أعضاء عرب في القوائم الصهيونية، أثر كبير في تراجع التصويت للقوائم الملحقة التي سرعان ما بدأت بالانحدار وتوقف تمثيلها في الكنيست سنة 1981.[46]

القائمة المشتركة (2015..)

بدأ العمل على تشكيل القائمة المشتركة التي تضم جميع الأحزاب العربية المشاركة في الكنيست: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة؛ الحركة الإسلامية؛ التجمع الوطني الديمقراطي؛ القائمة العربية للتغيير؛ مباشرة بعد إعلان تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية للدورة التاسعة عشرة، في كانون الأول/ ديسمبر 2014. وقد جاء ذلك في أعقاب قرار رفع نسبة الحسم لانتخابات الكنيست إلى 3,15٪، وصعوبة

43 أوسيتسكي – لازار، مصدر سبق ذكره، ص 139.

44 سارة أوسيتسكي – لازار وأسعد غانم (1996)، «التصويت العربي لانتخابات الكنيست الرابع عشر» (غفعات حبيبا: مركز دراسات الإسلام).

45 غانم ومصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 331.

46 هيليل كوهين (2006)، «عرب صالحون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: عبريت) (بالعبرية).

تجاوز الأحزاب والقوائم العربية منفردة، بالإضافة إلى الرد على المطلب الجماهيري المتزايد للوحدة.

شُكلت القائمة المشتركة بعد مفاوضات مكثفة قامت بها لجنة الوفاق الوطني التي بادر إليها شخصيات قيادية في المجتمع الفلسطيني. وقد نجحت مساعي اللجنة في تشكيل القائمة وذلك على الرغم مما واجهته من صعوبات. ولاقت القائمة المشتركة التفافاً جماهيرياً واسعاً في الداخل الفلسطيني، وقد زاد عدد مصوتيها بشكل ملحوظ. وحصلت القائمة في الانتخابات العامة للدورة العشرين، سنة 2015، على زيادة أكثر من 110,000 صوت لتحصد ما يقارب 447,000 صوت، زكتها بـ 13 مقعداً وبفائض أصوات أكثر من 8000 صوت، لتصبح القائمة المشتركة القوة الثالثة في الكنيست، بعد الليكود والمعسكر الصهيوني.

برز التفاف جماهيري عربي كبير حول القائمة، في تلك الانتخابات، إذ وصلت النسبة الرسمية للتصويت إلى ما يقارب 64٪، وفي هذا ارتفاع ملموس عن الانتخابات السابقة التي وصلت فيها نسبة التصويت إلى 56٪. وقد بلغت نسبة التصويت للقائمة المشتركة في بعض المجمعات العربية أكثر من 90٪. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الأصوات الصالحة التي حصلت عليها القائمة في مدينة الطيبة إلى 96٪، وأكثر من 96٪ في مدينتي أم الفحم وعرابة. كذلك حازت القائمة المشتركة، في تلك الانتخابات قرابة 83٪ من الأصوات الصالحة من مجمل الأصوات العربية، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على نسبة 17٪ فقط من الأصوات.[47]

ما زالت شعبية القائمة المشتركة الجماهيرية عالية نسبياً وهذا على الرغم من الأزمات المتعددة التي مرت بها منذ نشأتها والتي وصلت إلى ذروتها في الانتخابات العامة للدورة الحادية والعشرين، التي عقدت في نيسان/ أبريل 2019. حينها فشلت

47 لمزيد من التفصيلات عن القائمة المشتركة، أي تشكلها والالتفاف الجماهيري حولها مباشرة بعد تشكلها، وكذلك التحديات التي واجهتها وتواجهها، راجع: همّت زعبي (2016)، «الفلسطينيون في إسرائيل: مواطنة مشروطة بقبول يهودية الدولة»، في: هنيدة غانم (محررة)، «تقرير مدار الاستراتيجي، 2016» (رام الله: مدار).

الأحـزاب العربيـة فـي التوصل إلى اتفاق على تشـكيلة القائمة المشـتركة، وخاضت الأحزاب العربية هذه الانتخابات في قائمتين منفصلتين: الجبهة الديمقراطية للسـلام والمسـاواة، والعربيـة للتغييـر مـن جهـة، والتجمـع الوطنـي الديمقراطـي والحركة الإسـلامية من جهة أُخرى، الأمر الذي أدى إلى تراجع التمثيل العربي في الكنيسـت إلى عشرة مقاعد (6 لائتلاف الجبهة والتغيير، وأربعة مقاعد للتجمع والإسلامية).

كان فشـل نتنياهو في تأليف حكومة في أعقاب انتخابات نيسـان/ أبريل 2019، وحل الكنيسـت بأعقاب امتناعه من إعادة مكتوب التكليف لرئيس الدولة وتشـريعه قانـون حـل الكنيسـت، بمثابـة فرصـة لتشـكيل القائمـة المشـتركة من جديـد. وفي انتخابات الدورة الثانية والعشرين في أيلول/ سبتمبر 2019، خاضت الأحزاب العربية الانتخابات العامة في قائمة مشتركة، استعادت بها قوتها وحصلت على 13 مقعداً.

لم ينجح أي من الأحزاب الإسرائيلية في تأليف حكومة، في انتخابات أيلول/ سـبتمبر 2019، فخاضت إسـرائيل انتخابات ثالثة في أقل من عام. وحافظت القائمة المشـتركة على وحدتها، وزادت في قوتها في انتخابات الكنيست الثالث والعشرين، التـي عُقـدت في 2 آذار/ مارس 2020، وحصلت فيها على 15 مقعداً. وشـهدت هذه الانتخابات اسـتمراراً في ارتفاع نسـبة التصويت في المجتمع العربي، وصلت إلى ما يقـارب 65٪. وصـوّت مـا يقارب 87٪ مـن المصوتين العرب للقائمة المشـتركة التي حصلـت علـى 581,507 أصـوات، وهـي الأعلى منـذ أن خاضت القائمة المشـتركة الانتخابات في سنة 2015.[48]

وعلـى الرغـم مـن اسـتعادة القائمـة المشـتركة بعض قوتهـا فإنه مـا زال أمامها تحديـات جديـة من الممكـن تلخيصها بخطر تغييب الخلاف السياسـي بين مركبات القائمـة المشـتركة من ناحية، فـي مقابل خطر انفجار الخلافات فـي ضوء غياب آلية

48 همّت زعبي (2019)، «الفلسطينيون في إسرائيل: بين مواطنة هشة وتهديد الجريمة المنظمة»، في: هنيدة غانم (محررة)، «تقرير مدار الاستراتيجي: المشهد الإسرائيلي، 2020» (رام الله: مدار).

تنظيمية تضبط عمل القائمة وعلاقة المركبات المتعددة.[49]

الامتناع من المشاركة في الانتخابات العامة

إن النقاش فيما يتعلق بمشاركة فلسطينيي 1948، في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية هو نقاش قديم يتجدد عند كل انتخابات. وتشير معطيات المشاركة في انتخابات الكنيست منذ سنة 1948 حتى سنة 2009، كما جاء في «دليل إسرائيل العام 2011»، إلى ثبات في درجة معدلات الامتناع من التصويت في الانتخابات العامة بشكل أكبر عمّا هو عليه في الوسط اليهودي. كما تدل المعطيات على ازدياد منتظم وأكثر حدة في نسبة الممتنعين بعد الانتفاضة الثانية وأحداث هبّة أكتوبر سنة 2000، إذ ارتفعت نسبة الممتنعين من نسبة 25٪ سنة 1999 إلى 48٪ ثم إلى 44٪ و47٪ في انتخابات السنوات 2003، و2006، و2009 على التوالي.

وتشير الدراسات التي عالجت السلوك السياسي الانتخابي لدى الفلسطينيين في انتخابات الكنيست إلى وجود ثلاثة أنماط من الامتناع.[50] الأول المقاطعة الأيديولوجية، وشكّل هذا النوع سنة 2013، نسبة 4,9٪ من مجمل الذين لم يشاركوا في التصويت؛ الثاني، الامتناع كاحتجاج سياسي، يعبّر المقاطعون فيه عن حال من الاحتجاج السياسي وعن عدم القناعة بقدرة العمل البرلماني إحداث التغيير المنشود، وتتغير نسبة المقاطعين المحتجين سياسياً بتغيير الأوضاع السياسية. أمّا النمط الثالث فهو اللامبالاة التي تعبر عن انعدام الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية، فتُعتبر النسبة الأعلى من عدم المشاركين في الانتخابات.[51]

49 لمزيد من التفصيلات عن التحديات التي تواجه القائمة المشتركة، راجع: المصدر نفسه؛ رائف زريق (2018)، «الفلسطينيون في إسرائيل»، في: هنيدة غانم (محررة)، «تقرير مدار الاستراتيجي، 2018» (رام الله: مدار).

50 للاستزادة، راجع: نديم روحانا، نبيل الصالح، نمر سلطاني (2002)، «تصويت بدون صوت» (حيفا: مدى الكرمل).

51 للاستزادة، راجع: مدى الكرمل، «انتخابات الكنيست الحادي والعشرين: بين تفكيك القائمة المشتركة، والامتناع عن التصويت».

كان لتشكيل القائمة المشتركة تأثير كبير في نسبة المشاركين في الانتخابات، إذ قطع ارتفاع نسبة الممتنعين، ورفع نسبة المشاركين من 56٪ في انتخابات سنة 2013 إلى نحو 64٪ في انتخابات سنة 2015. ويُعزى هذا الارتفاع إلى استجابة القيادات العربية إلى المطلب الجماهيري العام في خوض الانتخابات بقائمة عربية موحدة. وتعزز نتائج الانتخابات اللاحقة هذه الفرضية، بحيث تشير النتائج إلى تراجع نسبة المصوتين في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين، تلك التي خاضتها الأحزاب العربية في قائمتين، إذ لم تتعد نسبتها 49٪ تقريباً، وتلك هي الأدنى مشاركة في الانتخابات البرلمانية للمجتمع الفلسطيني منذ ممارسة حقه في الاقتراع. وعادت فارتفعت في انتخابات الكنيست الثاني والعشرين في أيلول/ سبتمبر 2019، وانتخابات الكنيست الثالث والعشرين في آذار/ مارس 2020، إلى نحو 60٪، و65٪ على التوالي.[52]

جدول رقم 5
تصويت العرب في انتخابات الكنيست (2013 – 2019)

سنة الانتخابات	نسبة التصويت	التصويت لأحزاب عربية	التجمع الوطني الديمقراطي	الحركة الإسلامية	الجبهة العربية للتغيير	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	القائمة المشتركة	التصويت لأحزاب صهيونية
2013	56٪	77٪	22٪	32٪		24٪		23٪
2015	64٪	83٪						17٪
نيسان/ أبريل 2019	49,2٪	71,6٪	31,5٪		39,3٪			28,4٪
أيلول/ سبتمبر 2019	59,2٪	80,6٪						19,4٪
آذار/ مارس 2020	65٪	87٪						13٪

المصدر: جُمعت المعطيات من المركز الإسرائيلي للديمقراطية (2014 – 2019).

52 لمزيد عن نتائج الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين والثاني والعشرين، راجع: موقع مدى الكرمل، «انتخابات الكنيست الحادي والعشرين: بين تفكيك القائمة المشتركة، والامتناع عن التصويت، نتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطيني ومعانيها، قراءة أوليّة»؛ «نتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطيني ومعانيها، أيلول/ سبتمبر 2019، قراءة أوليّة».

تنظيمات سياسية غير برلمانية

أحزاب قومية لا تشارك في الانتخابات العامة

على الرغم من الضوابط التي وضعتها المؤسسة الإسرائيلية خلال فترة الحكم العسكري، لمنع التنظيم السياسي الجماعي، لم تخلُ سنوات الخمسينيات والستينيات من محاولات لإقامة أحزاب عربية مستقلة. وقد فشلت هذه المحاولات كلها، وكانت على شكل مبادرات شخصية، منها محاولات أحمد أبو لبن من يافا، وداود خوري في حيفا، ونيقولا سابا ومحمد نمر درويش في الناصرة. كذلك فشلت محاولات جماعية لإقامة حزب عربي، كما في محاولة مجموعة منظمة مما يقارب 50 شخصاً اجتمعوا في شباط/ فبراير 1951، في بيت المحامي جورج معمّر في حيفا، أو محاولة البطريرك جورج حكيم، ومحاولات المحامي الياس كوسى وغيرها.[53]

ترجع أسباب فشل هذه المبادرات إلى معارضة الحزب الحاكم مباي تنظيم العرب في قائمة قومية، لأسباب استعمارية منها، خوف الحزب من تطور حركة قومية فلسطينية مستقلة، بالإضافة إلى الخوف من خسارة أصوات الناخب العربي، ومن فقدان السيطرة على المجتمع الفلسطيني. وشكّلت المعوقات المادية أيضاً التي عانى جراءها الفلسطينيون في تلك الفترة، كتقييد الحركة والتضييقات التي فرضها الحكم العسكري، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني ذاته،[54] أسباباً إضافية لفشل مثل هذه المبادرات.

الجبهة الشعبية العربية وحركة الأرض (1956 – 1964)

لم تمر الأحداث المركزية بالعالم العربي، فترة الخمسينيات، من دون تأثير في هذه المجموعة من الفلسطينيين. فتأثر هذا القسم من الفلسطينيين، بثورة الضباط الأحرار (1952)، وبازدياد شعبية جمال عبد الناصر بصفته قائداً عروبياً. كما تأثر المناخ السياسي بالعدوان الثلاثي على مصر في سنة 1956 والذي تخللته مجزرة كفر

53 أوسيتسكي – لازار، مصدر سبق ذكره، ص 140 – 143.

54 المصدر نفسه، ص 134.

قاسم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية خلال فترة العدوان. وكان لتأسيس الجمهورية العربية المتحدة وقع على نشاطهم وتنظيمهم السياسي.

وبتأثير هذه التغييرات الجيوسياسية، جاء 1 أيار/ مايو 1958 ليسطر تاريخاً مهماً في تاريخ محاولات التنظيم السياسي للفلسطينيين في الداخل. وكان ذلك اليوم الذي خرجت فيه تظاهرة يوم العمال في الناصرة، بقيادة الحزب الشيوعي رداً على تحضيرات دولة إسرائيل لاحتفالات جماهيرية واسعة بمناسبة الذكرى العاشرة لإقامة الدولة.[55] وتصادمت جماهير المتظاهرين مع قوات الشرطة الإسرائيلية، وتم في إثرها اعتقال 350 فلسطينياً، ونفي العشرات منهم خارج أماكن إقامتهم. وفي أعقاب هذه الأحداث أقيمت **اللجنة العربية للدفاع عن الأسرى والمنفيين**. وفي 6 أيار/ مايو بادرت اللجنة إلى عقد اجتماع في الناصرة أقيم في إثره **الجبهة العربية** التي كانت ثمرة التحالف السياسي بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وبعض الشخصيات العربية. ورفضت السلطات الإسرائيلية تسجيل اللجنة بهذا الاسم، والتي عرفت بعد ذلك باسم **الجبهة العربية الشعبية**. وحددت الجبهة أهدافها وهي: التصدي لسياسة الحكومة تجاه العرب، والدفاع عن حقوقهم، والمطالبة بإرجاع اللاجئين ولاجئي الداخل، ووقف مصادرة الأراضي وإرجاع الأراضي المصادرة، وإلغاء الحكم العسكري، واستعمال اللغة العربية في الدوائر الرسمية كافة.

أُسست **حركة الأرض** سنة 1959 من المجموعة القومية التي انسحبت من الجبهة العربية الشعبية. وتزعم حركة الأرض التي سميت في البداية «أسرة الأرض» كل من منصور كردوش وحبيب قهوجي وصالح برانسي. وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على أيديولوجيا الحركة التي رأت في القضية الفلسطينية قضية قومية عربية، ودعت إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين في إطار الأمانة العليا للأمة العربية (قهوجي 1978).

لاقت هذه الحركة العداء من السلطات التي رفضت منحها ترخيصاً دائماً

55 لمزيد من التفصيلات، راجع: توفيق كناعنة (2018) «ستون عاماً على أحداث أيار 1958: يوم كسرت جماهيرنا بقيادة الحزب الشيوعي رهانات السلطة بأدوات الكفاح (1)، على الرابط http://www.aljabha.org/index.asp?i=115463 (شوهد في 2/ 1/ 2020).

لإصدار صحيفة بشكل منظم. ولضمان توفير مصادر تمويل، أسست الحركة شركة اقتصادية شركة الأرض م.ض. وفي سنة 1964، رفضت السلطات تسجيل الحركة كحزب، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1964، أصدر وزير الدفاع حظر نشاطات حركة الأرض ومصادرة أملاكها.[56]

حركة أبناء البلد

أُنشئت حركة أبناء البلد سنة 1972 على يد مجموعة من مثقفين يساريين من التيار القومي من سكان قرى رئيسية في منطقة المثلث. وقد كان لاحتلال الأراضي الفلسطينية سنة 1967 وعودة الاتصال بفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة دور مركزي في تأسيسها. وكانت نظرتها السياسية، كما أشار الباحث الفلسطيني عزيز حيدر (1995)، شبيهة بنظرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الأرض.

تميزت هذه الحركة برفض شرعية الدولة الصهيونية، وركّزت نشاطها خارج البرلمان، وأنشأت شبكة من المجموعات العربية المحلية، تسعى للوصول إلى السلطة من خلال انتخابات المجالس المحلية والعمل المباشر. وانعكس هذا مع انطلاقتها وخوضها انتخابات المجلس المحلي في أم الفحم سنة 1973، احتجاجاً على مساندة الشيوعيين للمجلس المحلي ورئيسه في ذلك الوقت، وكان من الموالين لحزب العمل الإسرائيلي. وكانت انتخابات أم الفحم نقطة الانطلاق للنشاط القطري، ووصل تمثيلها في انتخابات 1983 إلى تسعة مقاعد في مختلف المجالس المحلية. لكن، بدأت بعدها بالتراجع، وشكلت سنة 1989 نكسة للحركة، إذ هبط تمثيلها هبوطاً ملحوظاً، خسرت فيه التمثيل في أم الفحم، وحصلت في سائر المجالس المحلية على ثلاثة مقاعد فقط.[57]

---

56 لمزيد من التفصيلات، راجع: صبري جريس (1973)، «العرب في إسرائيل» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)؛ مهند مصطفى وأسعد غانم (2005)، «التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل» (طمرة: جمعية ابن خلدون)؛ منصور كردوش (آذار/ مارس 1978)، «مسار حركة الأرض»، «شؤون فلسطينية»؛ حبيب قهوجي (1978)، «القصة الكاملة لحركة الأرض» (القدس: منشورات العربي).

57 غانم ومصطفى، «التنظيم السياسي...»، مصدر سبق ذكره.

استناداً إلى مبدأ عدم المشاركة في انتخابات الكنيست، طالبت هذه الحركة منذ نشأتها مقاطعة الانتخابات، وعملت في الوقت نفسه على تعزيز نشاطها في أوساط الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، وقد أطلقت فروع أبناء البلد في الجامعات على نفسها اسم الحركة الوطنية التقدمية (حيدر 1995).[58]

شهدت بداية التسعينيات استرجاعاً لقوة الحركة في التمثيل في المجالس المحلية، لتحصل سنة 1993 على ثمانية مقاعد. بينما شهدت نهاية التسعينيات هبوطاً عاماً في نشاطها، وتحالف قسم من أعضائها عشية الانتخابات التي جرت في أيار/ مايو 1996 مع بعض القوى الوطنية الأُخرى في إطار حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

تنظيمات ولجان قطرية

الحركة الطلابية والاتحاد القطري للطلبة العرب

أُقيمت أول لجنة للطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس في سنة 1959. وتأثرت فكرة إقامة اللجنة بالجو السياسي العام في العالم، ولا سيما في المنطقة العربية وداخل المجتمع الفلسطيني في الشتات. وكانت اللجنة تعبر عن حاجة الطلاب العرب إلى بلورة إطار طلابي عربي مستقل عن النقابات الطلابية الإسرائيلية في الجامعات.[59] فتركز نشاط هذه اللجنة في العمل على تحسين أوضاع الطلاب العرب في الجامعات إلى جانب أمور نضالية من خلال المطالبة بإلغاء الحكم العسكري الذي أعاق حركة الطلاب وتنقلهم، وأيضاً بإلغاء التمييز القومي اللاحق بالمجتمع الفلسطيني بصورة عامة. وقد ارتبط قسم من الطلاب

58 عزيز حيدر (1995)، «الحركة الوطنية التقدمية»، (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني).

59 مهند مصطفى (2013)، «الحركة الطلابية والنشاط الطلابي الفلسطيني في إسرائيل»، في: نديم روحانا وأريج صباغ – خوري (محرران)، «الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع» (حيفا: مدى الكرمل).

العـرب بالأطـر السياسـية الفاعلة آنذاك فـي المجتمع الفلسـطيني، وخصوصاً حركة الأرض، وبرز ممثلو الطلاب العرب، في السـتينيات عبر مشـاركتهم في المؤتمرات الشعبية الاحتجاجية ضد مصادرة الأراضي.

تنظمـت اللجنـة من خـلال نظام ديمقراطي في انتخـاب أعضائها، وأقامت أول انتخابـات لها في العام الدراسـي 1961/ 1962 شـارك فيهـا 92 طالباً من مجموع 100 طالب عربي درسوا في الجامعة آنذاك. ويمكن اعتبار هذه الانتخابات أول انتخابات لتنظيم عربي في إسرائيل، إلاّ إن مرحلة التأسيس جاءت بعد حرب 1967.[60]

كان لاحتـلال الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة أثر كبير فـي تعميق الوعـي الوطني والانتمـاء الفلسـطيني، هـذا بالإضافـة إلـى جمع وصـال المجتمع الفلسـطيني على شـقي الخـط الأخضر، ولا سـيما طلاب الجامعـة العبرية في القـدس، بحكم قربهم الجغرافـي مـن المناطق الفلسـطينية، ومـن الحركة الطلابية في جامعـة بيرزيت. وقد تزامـن الاحتـلال مـع العملية الحثيثـة لتنظيـم المجتمع الفلسـطيني وإقامـة أحزاب ومؤسسـات وطنيـة قطريـة ذات طابـع قومي، وانعكس هـذا كله فـي تنظيم الطلاب الجامعيين، إذ أقيمت لجنة طلابية في جامعة تل أبيب سـنة 1968، وبدأت في جامعة حيفـا محـاولات تنظيـم سـنة 1970 وانتُخبـت أول لجنـة سـنة 1973. وأجريـت أول انتخابـات لجنـة الطلاب العرب في معهد التخنيون في حيفا سـنة 1973، وفي جامعة بن – غوريون في بئر السبع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975.

وشـهدت سـنة 1971، إقامـة الاتحـاد القطـري للطـلاب العرب، وإقامـة اتحاد الجامعييـن العـرب فـي كانـون الأول/ ديسـمبر مـن تلـك السـنة، تضمن مـن جملة أهدافـه وتوجهاتـه طموحـاً إلى أن يشـكل هـو ذاته إطـاراً للخريجين العـرب. وكان الطـلاب المبـادرون متعددي الانتمـاءات الحزبية، وعكس تنوعهم التنوع السياسـي والأيديولوجي في السياسـة العربية. وفي سـنة 1976، حمل هذا الاتحاد اسم الاتحاد القطـري للطـلاب الجامعييـن العـرب، وأقيم إلى جانبـه، الاتحاد القطـري للطلاب

60 المصدر نفسه.

الثانويين العرب، كجزء من عملية تنظيم الحركة الطلابية العربية في إسرائيل.[61]

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات
المحلية العربية في إسرائيل

بعد أن فشلت محاولات تشكيل لجنة قطرية للسلطات المحلية العربية، في مطلع الستينيات، لأسباب ذاتية، منها صراعات شخصية بين التيارات السياسية المتعددة، وأُخرى مرتبطة بمحاربة السلطات الإسرائيلية لها، عادت هذه المبادرة إلى الساحة في حزيران/ يونيو 1970. حينها، اجتمع لأول مرة رؤساء سلطات محلية عربية من الجليل لمناقشة موضوع تدني مستوى الخدمات التي يمكن لسلطاتهم تقديمها، والسبل الأكثر نجاعة لرفع مستواها.[62] وتعززت المطالبة بتشكيل هذا الجسم التنظيمي في سنة 1972، بموازاة مبادرات لإقامة لجان خاصة من رؤساء سلطات محلية في الجليل الشرقي، ولجنة أُخرى لرؤساء سلطات محلية في المثلث.

شهدت السنوات 1970 – 1972 مباحثات بين رؤساء السلطات العربية والسلطات الإسرائيلية تمخضت عن إعلان المدير العام لوزارة الداخلية، ومستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية، في 23 شباط/ فبراير 1972، إقامة لجنة خاصة برئاسة المهندس سامي جرايسي – أُطلق عليها لجنة تحديد نظام المصروفات ومصادر التمويل في السلطات المحلية لدى أبناء الأقليات. وبحثت اللجنة في مصادر تمويل السلطات المحلية ودعمت نتائجها وتوصياتها، وادعاء السلطات المحلية العربية بشأن وجود تمييز ضد سلطاتهم[63] (بشير 2016، ص 52). وفي حين لم تُعر الحكومة اهتماماً لنتائج هذه اللجنة وتوصياتها، استمرت محاولات رؤساء السلطات المحلية في اتجاه تنظيم جماعي وطرق مواجهة التمييز تجاههم.

في نهاية سنة 1972 التقى عدد من رؤساء السلطات المحلية العربية من الجليل

61 المصدر نفسه، ص 30.

62 نبيه بشير (2016)، «يوم الأرض: ما بين القومي والمدني، سيرورة وتحول» (حيفا: ط2، مدى الكرمل).

63 المصدر نفسه، ص 52.

الغربـي، مـرة أُخرى، واتفقوا على إقامة لجنة خاصة وفتح قناة للحوار مع حاكم لواء الشـمال في وزارة الداخلية ومع كبـار الموظفين في مختلف الدوائر الحكومية. وقد تزامن مع هذا اللقاء، مبادرة إلى إقامة لجان خاصة للسلطات المحلية العربية، واحدة في الجليل الشرقي والثانية لرؤساء سلطات محلية في المثلث. وجاءت هذه المبادرات على الرغم من معارضة الدوائر الحكومية في إسرائيل لمثل هذه التنظيمات، كما جاء بشهادة أحد الموظفين في جهاز الاستخبارات الداخلية (الشاباك).[64]

وبعد انتخابات السلطات المحلية سنة 1973، عُقد اجتماع جمع ممثلي السلطات المحلية في الجليل والمثلث واتخذوا قراراً بانتخاب ممثلين عنهم ليجتمعوا شهرياً، على أن يترأس اللجنة، كل شـهر، رئيس السـلطة المضيفة. وعملت هذه اللجنة على مستويين: الأول، على مستوى محلي من خلال لقاءات مفتوحة بين رؤساء السلطات المحليـة العربيـة، إذ بحثـوا في حاجاتهـم، وصاغوا مطالبهم، ووضعـوا خطط عمل لتنفيذها. أمّا المسـتوى الآخر، فأخذ منحى إقامة علاقات بممثلي الدوائر الحكومية المتنوعـة، ضمنهـا طلـب الانضمام إلى مركز السـلطات المحلية، وقـد صودق على طلبهـم هـذا فـي تموز/ يوليو 1974.[65] وهكـذا، عقدت اللجنـة مؤتمرها الأول في منتصـف شـباط/ فبراير 1975، ودعت أيضاً ممثلين إسـرائيليين عن السـلطة المحلية والمركزيـة. وقـد جـاء المؤتمـر رداً علـى عـدم تجـاوب المؤسسـات الحكومية مع مطالـب اللجنة المتعددة، وذلك على الرغم مـن اجتماعها برئيس الحكومة (رابين)، والمديـر العـام لـوزارة الداخلية والسـكرتير العام لحزب العمل، وممثلي السـلطات المحلية في إسرائيل.

تبع هذا المؤتمر مأسسة لنشاطات اللجنة القطرية، وانبثق منها في البداية ثلاث لجان: لجنة التربية والتعليم والإعلام؛ لجنة الميزانيات وخدمات الرفاه الاجتماعي؛

64 أفنر ريغيف (1989)، «عرب إسرائيل: قضايا سياسية» (القدس: مركز أورشاليم لبحث إسرائيل) (بالعبرية). المصدر مذكور لدى بشير، مصدر سبق ذكره.

65 المصدر نفسه، ص 55.

لجنة الزراعة والصناعة. وتزامن مأسسة عمل اللجنة مع مخطط «تهويد الجليل» الذي تضمن مصادرة عدد كبير من أراضي الفلسطينيين. وقد حاز موضوع الأراضي، والصراع على مصادرتها ومقاومة مخططات المصادرة، اهتماماً بالغاً في اجتماعات هذه اللجنة التي كثفت نشاطاتها في هذه القضايا في جميع الاتجاهات، الجماهيرية، والمؤسساتية، والتنظيمية، وانبثق منها لاحقاً **اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل**.

لجنة الدفاع عن الأراضي وهيئاتها

بادر مجموعة من الناشطين السياسيين والمثقفين العرب إلى عقد لقاء تشاوري لمواجهة خطر مصادرة الأراضي العربية في إسرائيل، وتحديداً في مواجهة مخطط مصادرة قسم كبير مما تبقى للفلسطينيين من أراض. وعُقد الاجتماع في حيفا بتاريخ 29/ 7/ 1975 حضره عدد من المبادرين لحملة الاحتجاج على مصادرة الأراضي، وضم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات العربية، ولجان الطلاب الجامعيين، ومنظمة الأكاديميين ومحامين وأطباء ومثقفين وأصحاب أراض وصحافيين. وتقرر في هذا الاجتماع تأليف لجنة مبادرة للدفاع عن الأراضي. ودعت اللجنة إلى عقد اجتماع موسّع في الناصرة في 15/ 8/ 1975 ترأسه عضو حركة الأرض سابقاً، أنيس كردوش. وانبثق من الاجتماع تشكيل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. وضمت اللجنة 121 عضواً من كل التيارات والأطر السياسية والفكرية، ومن جميع المناطق الفلسطينية، الجليل والمثلث والنقب، والعديد من رؤساء السلطات المحلية العربية، إضافة إلى سكرتارية عامة.[66]

كانت أهم القرارات التي اتخذها هذا الاجتماع، إنشاء لجان محلية للدفاع عن الأراضي، في العديد من القرى العربية في الجليل والمثلث والنقب، كما اتخذ المجتمعون قراراً بعقد مؤتمر شعبي للمطالبة بوقف المصادرة، وإصدار نداء

66 المصدر نفسه، ص 67.

إلـى الـرأي العام يحثـه على معارضة المصـادرة، وتأييد المؤتمر. فوقّـع النداء آلاف الفلسـطينيين وجميـع الهيئات الشـعبية والمجالـس المحلية العربيـة. وبالإضافة إلى قـرار الإضـراب الـذي اتخذتـه اللجنة القطرية للدفـاع عن الأراضي، عقـدت اللجنة التـي اسـتمر عملها حتى العام 1992/ 1993، عشـرات الاجتماعات الشـعبية، ونادت بتوحيد الجهود لمجابهة المصادرة، كما أصدرت العديد من الكراسات والبيانات عن خطورة مصادرة الأراضي، الأمر الذي ساهم في نجاح الإضراب العام.[67]

اللجنة الدرزية العربية

أُقيمـت هذه اللجنة سـنة 1972، وجاءت اسـتمراراً للتحـول الجاري في وعي المجتمـع الـدرزي بكل ما يتعلق بالعلاقة مع الدولة الجديدة. وتضمن عمل اللجنة تحدياً وتصدياً لسياسـة طمس الروح العربية عند الدروز التي كانت قد بدأت تظهر فـي بدايـة السـتينيات.[68] واجتمع عـدد من الشـباب الدروز فـي 10 آذار/ مارس 1972، سـعوا من خلاله لإنشـاء كيان للتصدي لسياسـات الدولة من جهة، ولنشـر الوعي بشأن خطورة هذه السياسات من جهة أُخرى. وقد أجمعوا على أربعة أهداف هـي: إلغـاء التجنيـد الإجبـاري وجعلـه اختيارياً؛ وقف مصـادرة الأراضـي وإعادة الأراضـي المصـادرة؛ المطالبـة بعدم التدخل في شـؤون الدروز الدينيـة والقومية؛ المطالبـة بالمسـاواة التامـة. وأضيف إليها لاحقـاً التصدي لمشـروع منهاج التراث الدرزي.[69]

شـاركت اللجنـة منذ انطلاقتها فـي العديد من المناسـبات الوطنية والتظاهرات

---

67 المصدر نفسه، ص 73؛ «الكتاب الأسود 1976 عن يوم الأرض – 30 آذار 1976» (حيفا: اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي)؛ نبيل طنوس (2012)، «اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل»، في: يوسف جبارين (محرر)، «الكتاب السنوي، دراسات» (الناصرة: دراسات المركز العربي للقانون والسياسات).

68 نبيه القاسم (1976)، «واقع الدروز في إسرائيل» (القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية).

69 نبيه بشير (2017)، «تشكيل هوية أقليات متصهينة: الحالة الدرزية في إسرائيل»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 67.

والمسيرات والمهرجانات الشعبية، بالإضافة إلى يوم الأرض. وما زالت اللجنة نشيطة حتى يومنا هذا، وتتضمن نشاطاتها فضلاً عن التصدي لمصادرة الأراضي، حملات توعية ضد التجنيد الإجباري بالإضافة إلى دعم الشباب الرافض للخدمة.[70]

لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل[71]

نشأت لجنة المتابعة العليا سنة 1982 كلجنة تنسيق بين الأحزاب واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية من أجل مواجهة التمييز العنصري في الميزانيات واستمرار مصادرة الأراضي. وجاء تشكيلها تلبية لتطور الحاجة إلى طرح قضايا سياسية ملحة، وانضمام رؤساء جدد إلى اللجنة القطرية، وخصوصاً من الحزب الشيوعي، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وتداخل المدني والقومي، المحلي والقطري، في اللجنة القطرية للرؤساء، وإلغاء مؤتمر الجماهير العربية،[72] فكانت هذه الأجواء الحاضنة لولادة لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل.[73]

وبينما كان أحد الأهداف الأساسية من إقامة لجنة المتابعة في حينه دعم

70 (صفحة اللجنة على صفحة التواصل الاجتماعي – الفيسبوك – https://bit.ly/2TONO5K).

71 http://www.almotabaa.com/

72 في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1980، أصدر رئيس الحكومة مناحم بيغن بصفته وزير الحربية، واعتماداً على أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، الانتدابية، أمراً يمنع به عقد مؤتمر الجماهير العربية في إسرائيل بمشاركة قوى السلام والديمقراطية اليهودية الذي تقرر عقده في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1980 في الناصرة. وفي الإثر اجتمع في 2 كانون الأول/ ديسمبر عدد كبير من ممثلي الجماهير العربية في حيفا واحتجوا على الأمر ورأوا فيه اعتداء على الحريات الديمقراطية، كما قرروا تأليف لجنة الكفاح لإلغاء أو حظر المؤتمر وللدفاع عن الحريات. وبين القرارات التي اتخذتها اللجنة قرار إصدار كتاب أسود يفنّد مزاعم السلطات ويطرح الحقائق أمام الرأي العام ويساهم في المعركة من أجل إلغاء أمر الحظر. ويتألف الكتاب الذي أخذ عنوان المؤتمر المحظور من ثلاثة أقسام: مناقشة أمر الحظر وأسانيده «القانونية» والسياسية؛ وثائق المؤتمر المحظور؛ أصداء أمر الحظر والدعوة إلى إلغائه «الكتاب الأسود 1981 (2)، المؤتمر المحظور» (حيفا: لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر والدفاع عن الديمقراطية).

73 أيمن عودة (2009)، «لجنة المتابعة العليا – من أجل لجنة منتخبة أم لجنة منتخبين؟» موقع الجبهة متوفر على الرابط http://www.aljabha.org/index.asp?i=45913 (10/ 2/ 2015).

السلطات المحلية العربية، لمعالجة وتتبع الأزمة المالية التي تفاقمت في الثمانينيات، فسرعان ما بدأت هذه اللجنة بالتعرض لمختلف قضايا الجماهير العربية، وبدأت تستقطب الإعلام والرأي العام الإسرائيلي، كما كان للأحداث السياسية تأثير في عملها وتطورها وأجنداتها. ومنذ منتصف الثمانينيات، بدأت اللجنة تأخذ طابعاً تمثيلياً وقيادياً للجماهير العربية في إسرائيل.[74]

تركيبة اللجنة وطرق اتخاذ القرارات فيها

إن النقاش في شأن طبيعة تركيبة هذا الجسم الجديد ودوره وصلاحيته لم يتوقف منذ نشأته حتى اليوم. فحين نشأ كجسم يجمع سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، وأعضاء كنيست عرباً، وسكرتيري الأحزاب ورؤساءها، جرى توسيعه لاحقاً ليتضمن ممثلاً عن الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، وممثلاً عن اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، وممثلين من اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، والأعضاء العرب في اللجنة المركزية للهستدروت، وممثلي لجان متابعة قضايا التعليم العربي، والصحة والأوضاع الاجتماعية.[75]

تميزت تركيبة اللجنة وبنيتها بالعديد من التوترات، فهي جسم تنسيقي، يهدف إلى التنسيق بين الأجسام التي يتألف منها، وبالتالي طرق اتخاذ القرارات فيه تعتمد على الإجماع والحد الأدنى لا على الحسم. فهو جسم غير منتخب وذلك على الرغم من وجود نسبة كبيرة من أعضائه ممثلين منتخبين جماهيرياً، وأعضاء الكنيست، ورؤساء السلطات المحلية. يُضاف إلى ذلك أن صفته التمثيلية محدودة، إذ إن شرائح معيّنة غير ممثلة فيه، مثل النساء وقطاعات أُخرى. وتعاني اللجنة، بسبب بنيتها

74 محمد أمارة (2011)، «لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل»، في: نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، «الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع (حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية).

75 للاستزادة عن نشأة وعمل اللجنة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل، راجع: المصدر نفسه؛ محمود محارب (1998)، «لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل» (القدس: مركز المعلومات البديلة، سلسلة دراسات حول العرب في إسرائيل – 1).

هـذه، جراء العديد من الإشـكاليات التنظيميـة التي تعود إلى عدم وجود نظام داخلي مفصّـل ينظـم عملها، وعدم وجود آلية واضحـة لعملية اتخاذ القرارات، وعدم انتظام اجتماعـات اللجنـة، وعـدم وجود جهـاز متفرغ للمتابعة، وشـح الميزانيـات، وعدم وجود ميثاق للعمل الوطني، كل هذا يشكل عوائق جدية تجعل نشاطها أقل فعالية.[76]

هنـاك إجمـاع بيـن الأحـزاب والحـركات المتعـددة علـى أهميـة هـذه اللجنة وضرورة وجودها كجسـم قيادي، وذلك على الرغم من الانتقادات الشـديدة لأدائها وفاعليتهـا والتـي زادت مؤخـراً، وخصوصاً بشـأن تركيبتها وضـرورة إحداث تغيير فيها، وقد وردت هذه الانتقادات من العديد من الأطر، ضمنها الأحزاب والحركات السياسية.[77]

وقد برز النقاش بصورة كبيرة في مسألة ضرورة أو عدم ضرورة انتخاب اللجنة بشكل مباشر، وكان هناك توجهان بشأنه: الأول، يطالب بإعادة بناء اللجنة من خلال انتخابهـا انتخابـاً مباشـراً من الجمهـور العربي، وذلـك لتفعيلها على مسـتوى اتخاذ القرارات وتنفيذها. ويقود هذا التوجه على مستوى الأحزاب العربية كل من التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح، بينما يطالب أبناء البلـد ببنـاء وانتخاب هيئة يُطلق عليها اسـم البرلمان العربـي. أمّا التوجه الثاني فيضم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تفضل إعادة تنظيم لجنة المتابعة لا إعادة بنائها، وذلك من خلال الإطار القائم وعدم انتخابه مباشـرة من الجمهور، معللة هذا بأن الانتخاب المباشر ربما يُفسر في المجتمع الإسرائيلي بأنه محاولة للانفصال عن الدولة،[78] إضافة إلى اعتبارات أُخرى تتعلق بطبيعة عمل اللجنة.[79]

كشـف الطابـع التوافقـي للجنة فـي بعض الأحيـان عن ضعفها، هـذا فضلاً

76 محارب، مصدر سبق ذكره.

77 رائف زريق وهمّت زعبي (2015)، «الفلسطينيون في إسرائيل»، في: هنيدة غانم (محررة) «تقرير مدار الاستراتيجي» (رام الله: مدار).

78 أمارة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

79 المصدر نفسه.

عن النقاش المستمر بشأن تركيبة وانتخاب أو عدم انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشر، الأمر الذي ساهم في اتخاذ ثلاث خطوات إصلاحية بنيوية أساسية. وتتعلق أولى الإصلاحات بقرار انفصال اللجنة القطرية عن لجنة المتابعة. أمّا الخطوة الثانية فكانت صوغ بنية هيكلية جديدة (نظام داخلي) سنة 2010. وعلى الرغم من أن اللجنة سمته دستوراً، فهو لا يضم إلاّ بنوداً تنظيمية فقط، وتغيب عنه الرؤى السياسية وبرنامج وطني. وأهم ما جاء في النظام كان تحديد مركبات اللجنة من الأحزاب والحركات السياسية ومركبات أُخرى لأول مرة على نحو واضح.[80] وأمّا الخطوة الإصلاحية الثالثة، في آب/ أغسطس 2012، فتتمثل في إقامة لجان فرعية، تعالج كل لجنة قضية عينية من قضايا الجماهير العربية.[81] ويترأس اللجنة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2015، محمد بركة عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.[82]

المجتمع المدني في الداخل الفلسطيني

إلى جانب الأحزاب السياسية والتيارات السياسية غير البرلمانية والتنظيمات السياسية الجمعية، تنشط في المجتمع الفلسطيني في الداخل منظمات مجتمع مدني، ونقصد بها هنا الجمعيات الأهلية. وفضلاً عن التمكين المجتمعي، ينشغل هذا القطاع، باختلاف مركباته، أيضاً بمقارعة سياسة الدولة تجاه المجتمع الفلسطيني، من خلال تحدي النظامين السياسي والثقافي الصهيونيَين.[83]

تعود نشأة التنظيمات المدنية إلى ما قبل النكبة. فشكّلت بداية القرن العشرين

80 المؤتمر العام؛ المجلس المركزي (54 عضواً)؛ السكرتاريا (19 عضواً) وأشار النظام الداخلي في إحدى فقراته إلى أن العضوية مشروطة بالموافقة والالتزام بأهداف وبرنامج لجنة المتابعة. المصدر نفسه، ص 6.

81 المصدر نفسه.

82 المصدر نفسه.

83 للاستزادة، راجع: أمل جمّال (2013)، «المجتمع المدني العربي في إسرائيل: نخب جديدة، رأس مال اجتماعي وتحد لهيكل القوة»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 48 (رام الله: مدار).

مرحلة مفصلية في حياة المجتمع الفلسطيني. وفي حين قُسمت الأقطار العربية إلى كيانات جديدة استبدلت السيطرة العثمانية بأُخرى فرنسية وبريطانية، كان لإعلان وعد بلفور تبعات خاصة على المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أدى بالمجتمع إلى إيجاد وسائل عمل جديدة لمواجهة الواقع السياسي الجديد. وقد أسست الجمعيات المدنية المظهر، وسياسة الجوهر، وهي الجمعيات الإسلامية – المسيحية التي أقيمت في معظم المدن الفلسطينية، كإحدى وسائل التحديات السياسية والاجتماعية التي نشأت في حينه.[84]

مر هذا القطاع بعدة مراحل تطور، عكست تفاعله مع الأوضاع السياسية والاقتصادية التي واجهها المجتمع الفلسطيني، وقد شهدت ثمانينيات القرن المنصرم إحدى مراحل تطوره المهمة. إذ تميزت هذه المرحلة بتنامي متزايد في إنشاء الجمعيات، فبلغ عدد المنظمات العربية الرسمية المسجّلة، في نهاية القرن المنصرم، نحو 1600 جمعية، شكلت 4,5٪ من مجموع الجمعيات المسجلة في إسرائيل، نشط منها، بشكل فعلي، نحو 300 مؤسسة. وكان قد تم تسجيل نحو 80٪ من تلك الجمعيات منذ سنة 1998 فصاعداً.[85]

يمكن تقسيم الجمعيات الفلسطينية إلى فئتين: الأولى، تابعة للحركة الإسلامية وتعمل على تقديم خدمات تلبي الحاجات الاجتماعية – الاقتصادية والتربوية الأساسية، إلى جانب المرافعة القانونية عن الأوقاف الإسلامية و/ أو عن قيادات الحركة الإسلامية الملاحَقة. أمّا الفئة الثانية فهي مؤسسات تعرّف بأنها علمانية – مدنية، يتركز نشاطها في المجالات التالية: مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في إسرائيل؛ المرافعة المحلية والدولية وتمكين الفلسطينيين في إسرائيل؛

84 للاستزادة عن نشأة منظمات المجتمع المدني، راجع: ناصر الشيخ علي (2010)، «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين» (بيت ساحور، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات).

85 للاستزادة عن مراحل تطور المجتمع المدني في فلسطين 48، راجع: الياس زيدان وأسعد غانم (2000)، «التبرع والتطوع في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل» (بئر السبع: المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث، جامعة بن – غوريون) (بالعبرية).

مؤسسات تعمل على رفع الوعي لدى النساء الفلسطينيات وتمكينهن،[86] بالإضافة إلى جمعيات تُعنى بحقوق المثليين والمثليات والمتحولين/ات أو ما بات يعرف بتسمية مجتمع الميم.

الجمعيات الفلسطينية النسوية

يتوازى مسار تطور الجمعيات والتنظيمات النسائية والنسوية الفلسطينية، في إسرائيل، مع مراحل تطور الجمعيات الأهلية الفلسطينية، بصورة عامة. وتتأثر هذه الجمعيات بالعوامل نفسها، السياسية والاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية. ويلاحَظ أن عمل هذه الجمعيات، يتشابك مع التطورات الفكرية النسوية في العالم، ومع التغييرات والتطورات الفكرية للحركة النسوية الإسرائيلية والفلسطينية معاً.[87]

يشار إلى أن هذه الجمعيات باتت أكثر قوة، وأكثر تأثيراً ونجحت في تطوير خطاب فلسطيني خاص ومهم، يجمع ما بين تحدي البنى الاستعمارية وتطوير آليات تحدٍّ اجتماعية للبنى الذكورية الأبوية في المجتمع الفلسطيني. كما نجحت هذه المؤسسات في فرض أجندتها وخطابها على الحيّز العام، على الرغم من التحديات. وقد بات موضوع تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار يحتل حيّزاً كبيراً في عمل الجمعيات التي نجحت في طرحه بقوة على أجندة الأحزاب والمؤسسات الرسمية الفلسطينية. وفي السنوات الأخيرة تتصدّر هذه الجمعيات العمل المجتمعي، إلى جانب الجمعيات والأطر الاجتماعية، غير المسجلة رسمياً، والتي تُدرج في أجندتها التوفيق بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية، وعلى رأسها الحقوق الجنسية والجندرية.

تحديات تواجه المجتمع المدني الفلسطيني

تشكّل هذه الجمعيات جبهة نضالية قوية في وجه المؤسسة السياسية في إسرائيل. ومع ذلك، فهي تعجز عن تحقيق تغيير جدي في سياسات الدولة، وهي

86 جمّال، مصدر سبق ذكره.

87 للاستزادة، راجع: همّت زعبي (2014)، «المنظمات النسائية والنسويّة في الداخل الفلسطيني»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 55 (رام الله: مدار).

حقيقة يدركها ناشيطو وناشيطات هذه المنظمات وقادتها. وعلى الرغم من سعي جزء كبير من هذه المنظمات لممارسة الضغط على مؤسسات الدولة، بغية تغيير سياساتها، فإن عدة معوقات وتحديات تحول دون ذلك.[88]

بخلاف الجمعيات الإسرائيلية – اليهودية، تتميز الجمعيات العربية بعلاقات ضعيفة مع مؤسسات الدولة، وبشح في قنوات التواصل المباشر مع المؤسسات والوزارات. ويعكس هذا الواقع عدم ثقة الجمعيات بالقدرة على التأثير الجدي في متخذي القرار من جهة، وعدائية المؤسسات الرسمية، تجاهها، من جهة أُخرى.[89]

تشكّل عدائية المؤسسة الرسمية تحدياً جدياً لعمل هذا القطاع. فإلى جانب شح الموارد التي تحصل عليها المنظمات الفلسطينية من مؤسسات الدول، إن كان بدافع أيديولوجي من خلال عدم التقدم لطلب تمويل حكومي، أو تمييزي تجاه مؤسسات تقوم بالتقدم للحصول على هذا التمويل، يواجه كثير من الجمعيات الفلسطينية محاولات تضييق جدية، منها: رقابة صارمة من مسجل الجمعيات ووضع عثرات في طريق عملها تصل أحياناً إلى مصادرة أموالها وإغلاق مكاتبها، مثلما حدث مع جمعيات ومؤسسات الحركة الإسلامية، كما نوضح لاحقاً.

تُرجمت سياسات الشك ومحاولات التضييق على عمل هذا القطاع، أيضاً، في سن قوانين أو اقتراحها في الكنيست، تهدف إلى زيادة الرقابة والتضييق على عمل الجمعيات الفلسطينية في إسرائيل. ومن هذه الاقتراحات، اقتراح قانون الجمعيات (تعديل – تحفظات على تسجيل جمعية ونشاطاتها، 2010)، واقتراح قانون واجب الكشف عمن يتلقى دعماً من كيان سياسي أجنبي (2020)، واقتراح قانون الجمعيات (تعديل – تحفّظ على تسجيل جمعية، 2011)، الذي يهدف إلى منع تسجيل جمعية

---

88 جمّال، مصدر سبق ذكره.

89 إمطانس شحادة (2013)، «المجتمع المدني الفلسطيني في داخل إسرائيل»، في: نديم روحانا وأريج صباغ – خوري (محرران)، «الفلسطينيون في إسرائيل: قراءة في التاريخ، والسياسة، والمجتمع» (حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية).

تنفي وجود إسرائيل، كدولة يهودية ديمقراطية.[90]

إلى جانب التحديات المتعلقة بالعلاقة مع دولة إسرائيل، يواجه هذا القطاع تحديات داخلية، منها: الازدواجية في مجالات نشاطاتها؛ مدى الديمقراطية الداخلية فيها؛ قدرتها ورغبتها في التعاون فيما بينها. وفي بعض الأحيان، يشكّل التماثل البنيوي – التنظيمي القائم بين بعض الجمعيات والأحزاب السياسية تحدياً إضافياً، يساهم في زيادة المنافسة «غير الصحية» بدلاً من التشبيك وبلورة سياسة مشتركة.[91]

فضلاً عن هذه التحديات، تواجه الجمعيات النسوية والجمعيات التي تُعنى بالحقوق الجنسية، تحديات إضافية خاصة، مرتبطة بطبيعة المجتمع الفلسطيني العربي، وفي رفض بعض فئاته التغيير الاجتماعي والسياسي الذي تطالب به هذه الجمعيات.

قوانين تمييزية ضد الفلسطينيين

يعاني مواطنو إسرائيل الفلسطينيون جراء معاملة غير متساوية في جميع مجالات الحياة العامة، وعلى زمن متواصل، والتمييز المباشر وغير المباشر المتأصل في الجهاز القانوني منذ إقامة الدولة اليهودية، كما ينعكس هذا في قانون العودة (1950)، وقانون المواطنة (1952) اللذين يمنحان أفضلية لليهود والهجرة اليهودية. وعليه، لا يُعتبر العقد الأخير خروجاً عن المألوف، لكنه يتميّز بالتصعيد الجدي والمثابر في القوانين العنصرية التي تُرفع إلى الكنيست سنوياً، والتي تطال مجالات الحياة كافة، منها: حقوق الأرض والتخطيط؛ حقوق اقتصادية واجتماعية؛ حقوق مدنية وسياسية؛ قوانين الإجراء الجنائي وحرية التنظيم.[92]

---

90 المصدر نفسه.

91 جمّال، مصدر سبق ذكره؛ زعبي، «المنظمات النسائية والنسوية...»، مصدر سبق ذكره.

92 للاستفاضة، راجع: «عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل» على الروابط التالية؛ قوانين ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل – أكتوبر/ تشرين الأول 2012
https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/October%20Updated%20–%20
= Discriminatory%20Laws.pdf

فعلى سبيل المثال، أحد القوانين التي تطال مجال حقوق الأرض والتخطيط هو **قانون مديرية أراضي إسرائيل** (2009). ويؤسس هذا القانون لخصخصة واسعة للأراضي التي تعود، في معظمها، إلى ملكية اللاجئين الفلسطينيين ومهجري الداخل. ويُسمح بحسب القانون تبادل الأرض بين الدولة والصندوق القومي اليهودي، وهي أرض مخصصة حصرياً للشعب اليهودي، كما يُسمح بتخصيص الأراضي وفقاً لأجهزة «لجان قبول»، وللمرشحين الذين تصادق عليهم مؤسسات صهيونية تعمل بشكل حصري لمصلحة الشعب اليهودي، ويمنح القانون وزناً حاسماً لممثلي الصندوق القومي اليهودي في مجلس سلطة الأراضي الجديد، ذلك الذي استبدلت به مديرية أراضي إسرائيل.[93]

قانون كيمينس (2016) وهو على اسم رئيس اللجنة التي أوصت بتعديل قانون التنظيم والبناء، ولا يقل خطورة عن سابقه. إذ إنه عبارة عن تعديل قانون التنظيم والبناء لسنة 1965 الذي تم إقراره في إثر قرار اتخذته حكومة إسرائيل في حزيران/يونيو 2016 ويقضي بضرورة فرض قوانين التنظيم والبناء، والتعامل بحزم مع موضوع «البناء غير المرخص»، بصورة عامة، وفي المجمعات والقرى العربية بصورة خاصة.

أهم ما حمله القانون هو تقليص صلاحيات المحاكم، وتوسيع صلاحيات الجهاز الإداري بما فيها صلاحيات فرض غرامات باهظة من دون أي إجراء قانوني. فبدلاً من أن تتم معالجة الضائقة السكنية للفلسطينيين، تلك التي يعود سببها المركزي

= قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديمقراطية، شباط/فبراير 2018 على الرابط:
https://www.adalah.org/uploads/uploads/Discriminatory_Laws_Arabic_February_2018%20(2).pdf

وقاعدة معلومات القوانين التمييزية على الرابط:
https://www.adalah.org/ar/law/index

93 لمزيد، راجع: عدالة على الرابط:
https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/ara/oct10/Adalah%2010%20New%20discriminatory%20laws.pdf

إلى سياسات تمييزية تجاههم، يسهّل القانون على الجهاز الإداري ولجان التخطيط والبناء عمليات الهدم وفرض الغرامات على المواطنين الفلسطينيين.[94]

الحقوق المدنية والسياسية، سُن قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر موقت لأول مرة سنة 2003)، ومنذ ذلك الحين تمدد الحكومة العمل بالقانون سنوياً. وبموجب القانون يُمنع لم شمل عائلات يكون أحد الأزواج مواطناً إسرائيلياً، ويكون الزوج الآخر مواطناً في السلطة الفلسطينية (ما عدا المستوطنين اليهود الذين يسكنون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية). وبحسب تعديل إضافي للقانون منذ سنة 2007، توسّع حظر لم الشمل، ليشمل المواطنين والسكان من إيران، ولبنان، وسورية، والعراق.

وفي مجال الثقافة أُقر قانون لاستهداف وقمع ازدياد التعبير عن الهوية الفلسطينية في الحيزين الثقافي والفني، وسُنت قوانين تستهدف أي تعبير عن الهوية الفلسطينية عبر تجريمها. فهناك **قانون النكبة** سنة 2011، الذي يفرض عقوبات اقتصادية على إحياء الذكرى. وهناك أيضاً استهداف للجمعيات التي كان لها دور مركزي في هذا المجال، فسُن قانون يستهدف نشاطها ويحد من قدرة تأثيرها (2016). كذلك سُن قانون المساس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة (2011)، والذي بحسبه يُمنع المواطنون من العمل من أجل فرض المقاطعة على المؤسسات الإسرائيلية أو المستعمرات الإسرائيلية في الضفة.

وصلت قوننة العنصرية والتمييز ضد الفلسطينيين إلى ذروتها في **قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي** (2018)**، أو المتعارف عليه باسم قانون القومية.**[95] فلاحقاً للجدل الذي أُثير بشأن الصيغ المتعددة للقانون، والمشادات الائتلافية وفي أوساط المعارضة، تم إقرار البنود النهائية للقانون التي تنص أبرزها

94 بشأن إبعاد قانون كيمينس ومعارضة جمعية حقوق الإنسان، راجع الرابط (بالعبرية)
https://law.acri.org.il/he/39555

95 صيغة القانون النهائية في سجل القوانين على الرابط:
https://fs.knesset.gov.il/20/law/20_lsr_504220.pdf

على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يمارس حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، وأن ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي، والقدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، واللغة العبرية هي لغة الدولة، بينما فقدت اللغة العربية مكانتها كلغة رسمية وتم تعريفها كلغة لها مكانة خاصة في الدولة اليهودية.

تعتبر الدولة من خلال هذا القانون، أن الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل من أجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته. وهكذا رسخت سلطة القانون الممارسات التي تم تطبيقها منذ النكبة تجاه الفلسطينيين مواطني الدولة. هذا بالإضافة إلى كون القانون يمس الفلسطينيين وأيضاً العرب، إذ يؤكد أن القدس والجولان أراض غير محتلة، وينفي بوضوح ومباشرة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وينفي بتاتاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.[96]

عنصرية وترهيب وتحريض مؤسساتي

شهد العقد الأخير تحريضاً متصاعداً من سياسيين إسرائيليين على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وعلى ممثليه في الكنيست. وشارك في هذا التحريض، وأحياناً قاده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فوصل إلى درجات غير مسبوقة عشية انتخابات سنة 2015، إذ أدلى في تصريح له من خلال فيديو رُفع على صفحته على الموقع الاجتماعي (الفيسبوك) قائلاً: «العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع بأعدادهم الكبيرة»، في محاولات نزع الشرعية عن التمثيل السياسي للفلسطينيين في البلد، وتجنيد أصوات لليمين بصورة عامة، ولحزب الليكود بصورة خاصة.

شهدت هذه الحقبة تصعيداً في التحريض على الفلسطينيين بصورة عامة، ومنهم الفلسطينيون في إسرائيل قيادة ومجتمعاً. فتشير دراسة إسرائيلية لمركز بيرل كاتز –

96 للتوسع بشأن الإسقاطات القانونية للقانون، راجع: عدالة على الرابط:
https://www.adalah.org/ar/content/view/9564

نيلسـون[97] إلى نشـر ما لا يقل عن 175,000 منشور تحريضي على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال سنة 2016، نصفها تقريباً موجه ضد الفلسطينيين، وأكثر من 85٪ منها يدعو إلى العنف الجسدي المباشر.[98]

كذلك تميزت هذه الحقبة بتصاعد في عنف الشرطة واستعمال أساليب ترهيبية وتخويفيـة تجـاه التظاهرات السـلمية في الداخل الفلسـطيني. وقامت قوى الشـرطة والقـوى الخاصـة، فـي عدة مناسـبات، بتفريق تظاهـرات من دون أي مبرر وبشـكل مناقـض للقانون، مسـتعملين خلالها الضـرب والعنف. كما نفّـذت اعتقالات وقائية (قبل موعد التظاهرات) واعتقالات كثيرة خلالها برز فيها اعتقال بحق قاصرين، كما جرى في سـنة 2016 خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.[99] وعلى الرغم من أن الشـرطة لم تسـتعمل النيران الحية في فض أي من التظاهرات لاحقاً لهبّة أكتوبر، فإن فتح نيران الشرطة تجاه الفلسطينيين في الداخل ازداد في السنوات الأخيرة، ليبلغ عدد ضحايا الشرطة وقوات الأمن من بداية سنة 2000 حتى أيار/ مايو 2018 نحو 56 ضحية.[100]

كما برزت في السنوات الأخيرة محاولات لتجاوز القيادة السياسية القطرية من خلال مخاطبة الجمهور الفلسـطيني مباشـرة، أو من خلال تعزيز التواصل مع رؤساء

97 http://hasata.berl.co.il/?research=%D7%93%D7%95%D7%97–%D7%94%D7%A7-%D7%A8%D7%99%D7%90%D7%95%D7%AA–%D7%9C%D7%90%D7%9C-%D7%99%D7%9E%D7%95%D7%AA

98 للاستزادة، راجع: زيارة مشروع «رصد التحريض والعنصرية» على موقع «إعلام، المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث» على الرابط:

http://www.ilam–center.org/items.aspx?catid=22

99 لمزيد من التفصيلات، راجع: شحادة، مصدر سبق ذكره.

100 لمتابعة إحصاءات ضحايا العنف في المجتمع الفلسطيني، راجع: مركز أمان، المركز العربي للمجتمع الآمن على الرابط:

http://aman–center.org/%D8%BA%D9%8A%D8%B1–%D9%85%D8%B5%D9-%86%D9%81–en/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9-%8A%D8%A7%D8%AA–%D8%AD%D8%AA%D9%89–%D9%8A%D9%88-%D9%85–9–11–2017/

السلطات المحلية، حيناً، وحيناً آخر من خلال أصحاب الأعمال الحرة. لكن خطورة هذه الظاهرة، ولو أنها ما زالت من غير الواضح إن كانت سياسة مرسومة بدقة، تشتد في ضوء الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي، والتي تمنح قوة معينة للسلطات المحلية، وفي الوقت ذاته، تحاول تدجين رؤساء السلطات المحلية من خلال بنود في الخطة نفسها، كما في بند زيادة الميزانية للسلطات الداعمة للخدمة المدنية، وفي قانون كيمينس، الذي ربما يحوّل السلطات المحلية إلى أداة هدم في يد السلطات الإسرائيلية.

أساليب الاحتجاج الفلسطيني

السلوك السياسي للقيادة السياسية في الداخل: بين القائمة المشتركة والصراعات الداخلية

كان أحد دوافع تشكيل القائمة المشتركة، الرد على التصعيد في استهداف الفلسطينيين قيادة وجماهير. وإلى جانب هذه الخطوة، تابعت القيادة الفلسطينية، خلال الأعوام الماضية، محاولات جديّة لتطوير أدوات عملها السياسي. فباشرت **تدويل قضايا الفلسطينيين**، وتجسّد هذا الأمر عبر توجّه معظم أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة، ورئيس لجنة المتابعة، إلى المحافل الدولية لعرض قضايا الفلسطينيين في إسرائيل على الصعيد العالمي.

ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية شرعت في تنظيم يوم الدعم العالمي لحقوق الجماهير الفلسطينية العربية، والذي يهدف، إلى تسليط الضوء عينياً على قضايا المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بصفتها تنساق ضمن قضايا الشعب الفلسطيني، بغرض نسف مزاعم إسرائيل أنها «نظام ديمقراطي».[101]

كذلك برزت محاولة **لترسيخ طابع مهني لعمل القائمة المشتركة**، ومساعٍ

101 «المتابعة تبدأ بالاستعدادات لإحياء اليوم العالمي لدعم لحقوق جماهيرنا العربية» على موقع لجنة المتابعة، 10/ 12/ 2016 على الرابط: https://goo.gl/XRi8om

للاستفادة من خبراء في المجتمع المدني والجمعيات، بالإضافة إلى خبرات أكاديمية، ولا سيما في مجال الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي، وذلك من خلال تنسيق عملها مع عمل رؤساء السلطات المحلية. وانعكس هذا في عمل مشترك لتخطيط هذه الخطة وتنفيذها ومتابعتها أمام المؤسسات الحكومية، وتفعيل طواقم مهنية في مختلف القضايا.[102] وبرز أيضاً **التنسيق بين الهيئات القيادية المتعددة** في العديد من القضايا، وخصوصاً تلك المتعلقة بإحياء المناسبات الوطنية، ومحاولة إنجاحها والتجنيد لها.

كما حاولت القيادة المشتركة استخدام القانون بما يتلاءم مع طموح الفلسطينيين السياسي. وفي تحدٍّ واضح للسياسة الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل، بادرت القائمة المشتركة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، إلى اقتراح قانون أساس بعنوان «الأقلية العربية القومية» (20/ 1591)،[103] الذي نص على الاعتراف بفلسطينيي الداخل كأقلية قومية لها حقوق جماعية. ويهدف القانون إلى انتزاع اعتراف رسمي بالأقلية العربية عبر قانون أساس دستوري، وذلك بصفتها أقلية قومية لها حقوق ينص عليها القانون الدولي. وصوّت لمصلحة القانون أعضاء القائمة المشتركة وأعضاء حزب ميرتس، وعارضته سائر كتل الكنيست، من معارضة وائتلاف.[104]

مواجهات صدامية بين الفلسطينيين والدولة اليهودية

يوم الأرض

يُعتبر يوم الأرض رمزاً للنضال الفلسطيني ضد المخططات، والسياسات،

102 «القطرية والمشتركة تفعلان الطواقم المهنية في مختلف القضايا»، موقع عرب 48، 8/ 8/ 2016 على الرابط: https://goo.gl/fKyvtp

103 موقع الكنيست على الرابط:
http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=565337

104 وديع عواودة، «فلسطينيو الداخل يطالبون إسرائيل بالاعتراف بهم كأقلية قومية»، «القدس العربي»، 11/ 11/ 2016، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=628238

والممارسات الإسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية تجاه المجتمع الفلسطيني، ورمزاً لصمود الفلسطينيين وتصميمهم على البقاء في وطنهم بعد النكبة. ويشير هذا اليوم إلى الإضراب العام الذي أُعلن في 30 آذار/ مارس 1976 لدى المتبقين الفلسطينيين، احتجاجاً على موجة مصادرة الأراضي التي أقرتها الحكومة في مركز الجليل.

على الرغم من مساعي السلطات لوقف الإضراب، إمّا عن طريق التهديد والمداهنة والضغط، وإمّا عبر عرض إغراءات مالية ومحفزات أُخرى، فإنها لم تنجح. فشرع جهاز الأمن الإسرائيلي في قمع الإضراب بالقوة، من خلال نشر قوات الشرطة ووحدات الجيش وحرس الحدود في قلب البلدات العربية. وأسفرت هذه الصدامات عن استشهاد 6 مواطنين فلسطينيين وجرح نحو 50، واعتُقل ما يقارب 300 فلسطيني.[105]

هبّة أكتوبر

يمكن اعتبار هبّة أكتوبر/ تشرين الأول 2000، التي اندلعت لاحقاً لزيارة أريئيل شارون الاستفزازية للحرم الشريف، برفقة عشرات من رجال الأمن، علامة إضافية فارقة في علاقة الفلسطينيين بالدولة اليهودية.[106] وكانت الأحداث التي استُشهد في إثرها 13 شاباً عربياً في المثلث والجليل على يد قوات الشرطة الإسرائيلية، تعبيراً عن ازدياد تنامي الهوية العربية الفلسطينية وتعزيزها، لدى شريحة واسعة من هذه الفئة من الفلسطينيين. ويعود بعض أسباب هذه الهبّة إلى تعزيز الهوية الفلسطينية، وبوادر فشل اتفاق أوسلو وزيادة المؤشرات إلى دخول ما يسمى العملية السلمية في حالة موت سريري. كما أدت الأوضاع المحلية دوراً في هذا المضمار، منها استمرار الإجحاف والتمييز بحق الفلسطينيين من ناحية، وزيادة في نسبة التعليم وتحسن ما في مستوى المعيشة، بالإضافة إلى بروز فئة المثقفين والأكاديميين وزيادة في

105 للاستفاضة عن يوم الأرض، راجع: بشير، «يوم الأرض: ما بين القومي والمدني...»، مصدر سبق ذكره؛ طنوس، مصدر سبق ذكره.

106 للاستفاضة بشأن هبّة أكتوبر، راجع: عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، على الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/1294

مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، وأيضاً الانكشاف المتزايد على وسائل الإعلام العربية من خلال الفضائيات العربية المتعددة.

شكّل ما بات يعرف بوثائق **التصور المستقبلي** التي صدرت خلال نحو ستة أشهر، بين نهاية سنة 2006 وسنة 2007، عن أربع مجموعات من فلسطينيي الداخل،[107] تعبيراً عن هذه التحولات. وقد طالب جميع الوثائق بتغيير صيغة النظام القائم في الدولة اليهودية، معبراً عن حراك اجتماعي وسياسي نابع من تأكيد الهوية الفلسطينية وتعزيزها، ومؤشراً إلى بدايات نقل مركز الثقل الفلسطيني في تحدي جوهر الفكرة الصهيونية بالتدريج إلى إسرائيل نفسها.[108]

لم تخفَ هذه التحولات عن أعين السلطات الإسرائيلية والتي انعكست في توصيات اللجان الرسمية التي تلت هبّة أكتوبر/ تشرين الأول،[109] كما في الهجوم

107 وثيقة التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل صدرت عن اللجنة القطرية في كانون الأول/ ديسمبر 2006؛ وثيقة دستور متساو للجميع الصادرة عن مركز مساواة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006؛ وثيقة الدستور الديمقراطي الصادرة عن مركز عدالة في آذار/ مارس 2007؛ وثيقة حيفا الصادرة عن مركز مدى الكرمل في أيار/ مايو 2007.

108 نديم روحانا (2010)، «وثائق تتحدى الدولة اليهودية»، «ملحق فلسطين»، جريدة «السفير» على الرابط: http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1571

109 في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، وفي إثر ضغوط كبيرة من أهالي الثلاثة عشر شهيداً، ولجنة المتابعة، وأجسام سياسية ومنظمات غير حكومية وأكاديميين عرب ويهود، أقرت الحكومة بإقامة «لجنة تحقيق ملكية للتحقيق في الصدامات بين قوات الأمن والمواطنين الفلسطينيين في أكتوبر/ تشرين الأول 2000 والمعروفة في الغالب بلجنة أور، نسبة إلى القاضي تيودور أور الذي ترأسها. وفي تاريخ 30/ 8/ 2003 قدمت لجنة أور توصياتها للحكومة التي، بدورها، أقرت بقرار رقم 772 من تاريخ 14/ 9/ 2003 بتشكيل لجنة وزارية لدراسة التوصيات بشكل عميق هي لجنة لبيد، وقد قامت الأخيرة بتقديم توصياتها للحكومة في تاريخ 31/ 5/ 2004.

لمزيد عن لجنة أور، انظر: الرابط التالي https://www.adalah.org/ar/content/view/1294# تحقيق رسمي على صفحة عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

لنص التقرير الكامل باللغة العبرية، انظر: http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot/or/inside_index.htm

لمزيد عن توصيات لجنة لبيد، راجع: الرابط على وزارة القضاء الإسرائيلية – بالعبرية https://goo.gl/Ky7zSk

غير المسبوق من الصحافة الإسرائيلية والسياسيين والأكاديميين على نشر الوثائق المستقبلية. وعليه، في الإمكان اعتبارها مفرقاً ومرحلة جديدة في تعامل السلطات الإسرائيلية مع فلسطينيي 48.

ويمكن الإشارة إلى أن أبرز هذه السياسات هو استهداف الدولة القيادة السياسية الفلسطينية، بدءاً بتلك التي اتهمتها لجنة أور واللجنة الوزارية لبيد بتحريض الجماهير وحمّلتها المسؤولية عن تصاعد الأحداث في هبّة أكتوبر/ تشرين الأول وبصورة خاصة كل من عزمي بشارة والشيخ رائد صلاح.[110]

استمرت الملاحقة السياسية حتى يومنا هذا لتطال معظم السياسيين الفلسطينيين في الداخل، وخصوصاً مَنْ تم تفسير نشاطه السياسي كمتحدٍ للدولة الصهيونية. فعلى سبيل المثال، شهدت سنتا 2015 و2016 سجن عضو الكنيست السابق، سعيد نفّاع، وقُدمت لائحة اتهام ضد النائبة حنين زعبي، وصدر حكم بالسجن بحق الشيخ رائد صلاح شمل إبعاده عن القدس، وصدر أيضاً أمر منع سفر بحقه وبحق نائب الحركة الإسلامية الشيخ كمال خطيب. ووصل التحريض المستمر ضد القيادات إلى ذروته في سن قانون الإبعاد (2016) الذي يسمح للكنيست بإبعاد عضو كنيست بعد الحصول على دعم 90 عضو كنيست، وفي استهداف الحركة الإسلامية (الشق الشمالي) وإخراجها ومؤسساتها عن القانون كما جاء سابقاً.

المجتمع المدني والاحتجاج الشبابي المستقل

أبرز ما يميّز احتجاجات الفلسطينيين في الحقبة الأخيرة هو تعزيز وتأكيد هذه الفئة من الفلسطينيين الهوية الفلسطينية الجمعية، والتشديد على الرواية التاريخية الفلسطينية بصورة عامة والنكبة بصورة خاصة، كما برز فيها دور المجتمع المدني والجيل الشاب المستقل، بالإضافة إلى الدور المتعزز للمشهد الفني المستقل.

---

110 وقد تم إبعادهما عن الساحة السياسية الفلسطينية المباشرة، من خلال ملاحقة عزمي بشارة من ناحية، وإخراج الحركة الإسلامية خارج القانون الإسرائيلي، وكذلك سجن الشيخ رائد صلاح بتهم التحريض وتبييض الأموال من ناحية أُخرى.

تحولت مسيرة العودة إلى أحد الاحتجاجات الجمعية المركزية. وهي مسيرة بادرت إليها لجنة المهجرين، وأخذت شعار «يوم استقلالكم يوم نكبتنا.» ودعت إليها أغلبية التيارات السياسية، ومنها لجنة المتابعة، وتتشارك في تنظيمها عدة مؤسسات. ووصل عدد المشاركين في هذه المسيرة، في منتصف الألفية الثالثة إلى الآلاف.

كما تحولت الرواية التاريخية إلى محور أساسي في عمل المؤسسات المتعددة ونشاطها، فبادرت المؤسسات، كل بحسب تخصصها واهتمامها، إلى إحياء نشاطات وندوات في ذكرى النكبة وذكرى احتلال القرى والمدن المتعددة وسقوطها. ومع الوقت أصبحت الرواية التاريخية مركزية أيضاً في أوساط مجموعات مستقلة من الشبان والشابات الذين شرعوا في إحياء ذكرى سقوط بلداتهم من خلال نشاطات زيارة لهذه البلدات، وجمع شهادات شفوية من الجيل الأول للنكبة.

كذلك برز هذا الجانب بصورة كبيرة في المشهد الفني الفلسطيني، وركز كثير من الأعمال الفنية، في مختلف المجالات، على الرواية التاريخية. وشرع فنانون وفنانات في تناول أوضاع الفلسطينيين في الداخل، مركزين أعمالهم على الرواية التاريخية لهذه الشريحة من الفلسطينيين وعلى النكبة، بصورة خاصة.

فضلاً عن ذلك، تشهد السنوات الأخيرة، مبادرات مؤسساتية وكذلك مبادرات لمجموعات مستقلة، تعمل على تحدي الانقسام الجغرافي. وتجمع هذه المبادرات فلسطينيين من كل أماكن وجودهم، وتهدف إلى كسر الهويات المناطقية الناتجة من التقسيمات الاستعمارية.

وقد يكون أبرز مميزات العشرية الأخيرة تعزز الدور الشبابي المستقل. ويعود هذا إلى عدة عوامل، أحدها خيبة الأمل من السياسة الرسمية، كما أدت الثورات العربية التي بدأت بتونس ومصر سنة 2011، والتي اصطُلح على تسميتها الربيع العربي دوراً في تعزيزها. هذا بالإضافة إلى توفر واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وهو ما سهّل – من ناحية – التواصلَ بين مجموعة الشبان، ومن ناحية أُخرى ساهم

في نشر نشاطاتهم وحراكهم على الشبكة ليصل إلى العالم أيضاً.[111]

وقد برز من الحراكات الاحتجاجية الشبابية الاحتجاجات ضد **مخطط برافر** الذي سعى لمصادرة الأراضي في النقب في الجنوب، وربما يمكن اعتبارها الأكثر نجاحاً في السنوات الأخيرة. وتعود أسباب نجاح هذا الحراك إلى عدة عوامل: أولاً، كون هذا الاحتجاج مواجهة مباشرة مع الدولة في قضية مركزية، هي الأرض؛ ثانياً نجاح الحراك في تجاوز خطاب التضامن مع النقب والتعامل مع هذه القضية كقضية وطنية عامة؛ ثالثاً، كون الحراك الشبابي، في هذه الحالة، تحدياً لحالة الفتور عند الأحزاب، ونجح في تحدي الانقسامات الحزبية التي كانت مهيمنة على الساحة السياسية في الداخل الفلسطيني، إذ نشط فيها شبان وشابات من التيارات السياسية كافة (عدا الإسلامية التي امتنعت من المشاركة في الفعاليات المشتركة بحجة الاختلاط بين الجنسين، وبادرت إلى وقفات ومسيرات احتجاجية منفصلة)؛[112] رابعاً، على الرغم من استقلالية الحراك فإنه عمل بتناغم لا بصدام مع مختلف التيارات السياسية، ولا سيما مع لجنة المتابعة. هذا بالإضافة إلى كون هذه المبادرة عفوية وتحمل هدفاً عينياً، في الوقت ذاته.[113]

تحديات تواجه لحمة المجتمع الفلسطيني

أمّا على مستوى التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، فحملت الألفية الثالثة تحديات جدية تهدد نسيجه الداخلي، تشمل معالم سياسية

111 لمزيد عن الحراك الشبابي لدى فلسطينيي الداخل والشتات، راجع: العدد 22 من مجلة «جدل» بعنوان: «الحراك الشبابي الفلسطيني» (2015) (حيفا: مدى الكرمل).

112 على الرغم من عدم مشاركة الحركة الإسلامية في معظم النشاطات المشتركة، فإنها سعت في جميع المناسبات لإحياء نشاطاتها هي، وجاءت بصورة عامة متناسقة مع مميزات الحراك الفلسطيني العام، من حيث التركيز على الهوية الفلسطينية/الإسلامية، وعلى إحياء ذكرى النكبة، وأيضاً زيارة القرى المهجّرة. إضافة إلى حراكها الخاص فيما يتعلق بالقدس والأقصى والذي انفردت به وكانت هي حاميته شبه الوحيدة.

113 خالد عنبتاوي (2015)، «كيف نقرأ الحراك الشبابي في الداخل: برافر كمثال»، مجلة «جدل»، «الحراك الشبابي الفلسطيني»، العدد 22 (حيفا: مدى الكرمل).

واضحة تهدف إلى شق وحدة المجتمع العربي الفلسطيني وتفتيت لحمته، وتفاقمت ظاهرة العنف، إذ وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، فضلاً عن ازدياد ما في النغمة الطائفية، في مقابل محاولات لتطوير آليات جديدة من القيادات للتعامل مع هذه التحديات يمكن اعتبارها متواضعة.

الخدمة المدنية، تجنيد المسيحيين واختلاق القومية الآرامية

شهدت السنوات الأخيرة مجهوداً كبيراً من السلطات الإسرائيلية لاستدراج الشبان والشابات بصورة خاصة للانخراط في الخدمة المدنية، مستغلة الضائقة الاقتصادية لتنفيذ خططها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك إجماعاً لدى الأحزاب الفلسطينية وقطاعات واسعة من المجتمع المدني لرفض الخدمة المدنية، لكونها مرتبطة في الأساس بالخدمة العسكرية.[114]

إلى جانب هذه المحاولات، كان هناك أيضاً محاولات جادة لتجنيد المسيحيين في الخدمة العسكرية، بعكس ما كان سائداً كاتفاق غير معلن بين الدولة والمجتمع الفلسطيني. ويخضع موضوع دعوة الفلسطينيين إلى الخدمة العسكرية للسياسة التي تقرها وزارة الأمن، ويوقّعها لاحقاً وزير الدفاع، ولا تحتاج إلى قانون جديد. وحتى السنوات الأخيرة، تماشت معارضة الفلسطينيين للخدمة العسكرية مع عدم رغبة المؤسسة في إدراجهم في صفوف الجيش. وعدا استدراج بعض القيادات الدرزية للموافقة على الخدمة العسكرية، سنة 1956، وتطوّع بعض الفلسطينيين البدو في الخدمة العسكرية الإسرائيلية، لم يدعُ وزير الدفاع أيّاً من الشبان العرب لإلزامه بتأدية الخدمة.

إلاّ إن السنوات الأخيرة شهدت محاولة ناعمة، لكن مدروسة ومثابرة بهدف تجنيد المسيحيين في الخدمة العسكرية، إذ أعلنت وزارة الأمن أنها تدرس إمكان

114 لمزيد عن الموضوع، انظر: إمطانس شحادة (2014)، «الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية: قراءات أولية» (حيفا: مدى الكرمل).

إرسال بلاغات استدعاء للخدمة في الجيش للشبان المسيحيين. وفعلاً شهد المجتمع الفلسطيني بعض التحركات في هذا الاتجاه وأُقيم بعض المؤتمرات بتعاون بين عدد من رجال الدين المسيحيين لدعم التجنيد، حضر أحدها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو نفسه. وعلى الرغم من قلة عدد المنخرطين من المسيحيين في الجيش، فإن نسبة التجنيد ارتفعت.[115]

تماشت هذه السياسة التي أثارت ردات فعل غاضبة من الفلسطينيين وقياداتهم، مع خطوات مشابهة، تهدف إلى إرساء سياسة فرق تسد وترسيخها، منها اختراع القومية الآرامية، إضافة إلى تعديلات في قوانين ذات سياق غير ديني مع العرب باعتبارهم طوائف لا مجموعة قومية، وإن كانت تتماشى هذه التعديلات مع التعامل مع العرب كطوائف على المستوى السياسي.

إلى جانب السياسات الإسرائيلية الموجهة إلى ضرب وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، يبدو أن الأحداث في العالم العربي وتشظي المشروع العربي وبروز النزعات الطائفية والفئوية، تترك أثرها في المزاج العام في المجتمع الفلسطيني، وتنعكس في ازدياد حدة التنافر الداخلي، إذ يجري تداول الصراعات والخلافات، القابلة بالازدياد، باعتبارها أحداثاً متأثرة بمزاج طائفي أخذ في التفشي والازدياد.[116]

العنف والجريمة المنظمة

يشكّل تفشي ظاهرة العنف تحدياً كبيراً للفلسطينيين في إسرائيل، وخصوصاً في ضوء زيادة نسبة الجريمة المنظمة في أوساطهم. وتشير المعطيات إلى ارتفاع مقلق في نسبة العرب المتورطين في الجريمة المنظمة. وترد في معطيات بحث أجراه مركز الأبحاث في الكنيست، بناء على طلب من عضو الكنيست عايدة توما – سليمان عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في حينه كجزء من القائمة المشتركة،

115 زريق وزعبي، مصدر سبق ذكره.

116 للاستزادة، راجع: زريق، مصدر سبق ذكره؛ زعبي، «المنظمات النسائية والنسوية...»، مصدر سبق ذكره.

أن نسـبة ضحايا القتل لكل 100,000 شـخص في المجتمع الفلسـطيني تبلغ خمسة أضعاف نسـبتها في المجتمع الإسـرائيلي، وأن 57٪ ممن تقدم في حقهم لوائح اتهام بشـأن القتـل هم من غير اليهود، وأن 53٪ مـن ضحايا محاولات قتل هم من العرب، ووصلت نسبتهم، سنة 2016، إلى أربعة أضعاف نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي.[117]

وتشير معطيات مركز أمان، المركز العربي للمجتمع الآمن، إلى أن عدد ضحايا القتـل فـي المجتمع الفلسـطيني لسـنة 2019 كانـت 94 ضحية، 83 مـن الرجال، و11 من النسـاء، وإجمالي عدد الضحايا من المجتمع الفلسـطيني منذ سـنة 2000 ولغاية 17 أيلول/ سـبتمبر 2020 وصل إلى 1453 شـخصاً (لا تشـمل هذه المعطيات ضحايا عنف الشـرطة وقوى الأمن).[118] وفي تقرير قدمته السيدة حنين زعبي، عضو سابق في الكنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي، إلى مراقب الدولة عن تعامل الشرطة مـع ملفـات الجريمة في المجتمع الفلسـطيني (2017) جاء فيـه أن 70٪ من عمليات القتل في المجتمع العربي تتم من خلال استعمال السلاح غير المرخّص، والتي تصل نسـبة حيازته في المجتمع الفلسـطيني إلى 80٪. وورد في التقرير أن نسـبة الجريمة في المجتمع العربي هي 7,4 أضعاف نسـبتها في الشـارع اليهودي، ونسـبة مماثلة لها تعكـس أيضـاً الفرق فـي احتمال القبـض على الجاني فـي المجتمعيـن، الأمر الذي يفسـر اسـتمرار ارتفاع نسـبة الجريمة. هذا فضلاً عن العلاقة المشبوهة بين عصابات الجريمة والشـرطة التي تركّز عملها فقط على عدم تسـرب نفوذ الأخيرة وتأثيرها إلى الشارع اليهودي، وهو ما يساهم في تقوية البعد الجنائي وفي الوقت ذاته، تقوية الدور الاجتماعي السلبي لتلك العصابات.[119]

---

117 للاستزادة، راجع: زعبي، «الفلسطينيون في إسرائيل: بين مواطنة هشة...»، مصدر سبق ذكره.

118 موقع مركز أمان، المركز العربي للمجتمع الآمن، على الرابط:
https://aman–center.org/%d8%ba%d9%8a%d8%b1–%d9%85%d8%b5%d9%86-%d9%81–en/%d8%a7%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8-%aa–%d8%ad%d8%aa%d9%89–%d9%8a%d9%88%d9%85-9–11–2017/

119 حنين زعبي (2017)، «الجريمة في المجتمع العربي: إخفاقات الشرطة في معالجته»، تقرير مقدم إلى مراقب الدولة.

الإجمال

شهدت الألفية الثالثة صعود وتنامي تيار المحافظين الجدد – النيو صهيوني في الساحة السياسية الإسرائيلية، وهو تيار يجمع بين الفكر الاقتصادي الليبرالي والتشديد على طبيعة الدولة كدولة يهودية، وتعزيز المواطنة الإثنية اليهودية.[120] وعمل هذا التيار بشكل متسارع على زيادة التضييق السياسي على الفلسطينيين، وتركزت سياساته في محاولة المقايضة بمواطنتهم واشتراط نيل الحقوق المدنية بالتنازل عن الحقوق القومية. بكلمات أُخرى: تميّزت السياسات الإسرائيلية منذ الألفية الثالثة، ولا سيما بعد هبّة أكتوبر – القدس والأقصى – بربط مواطنة الفلسطينيين بـ «الولاء للدولة اليهودية».[121] هذا بالإضافة إلى سياسات واضحة هدفت إلى إضعاف المجتمع الفلسطيني، وشق صف الشارع العربي الفلسطيني وتفتيت لحمته.[122]

انعكست هذه التحولات في عدة محاور منها، سياسة آخذة في التبلور تقوم على احتواء النخب الاقتصادية، في مقابل مواجهة مفتوحة مع القيادات الفلسطينية في الداخل؛ تصعيد في عنف الشرطة وتحريض قادة الدولة على المواطنين الفلسطينيين، سرعان ما تحولت إلى ظاهرة عنصرية منفلتة على مستوى الشارع وأماكن العمل. هذا إلى جانب زيادة في قوانين طُرحت خلال السنوات الماضية والتي من شأنها المس بحقوق الفلسطينيين وتقييد حرية تعبيرهم عن الرأي.

لم يتوقف الفلسطينيون المتبقون في بلدهم، منذ النكبة، عن مواجهة السياسات الاستعمارية الصهيونية تجاههم، وإن تعددت سبل المواجهة المتفاعلة مع التغييرات الجيو – سياسية والاقتصادية – الاجتماعية المحلية، الفلسطينية والعربية والعالمية. فإلى جانب محاولات توحيد الصف السياسي، لدى قيادات هذا الجزء من الفلسطينيين، برز ازدياد تفاعل الجيل الشاب والمشهد الثقافي والفني بصورة خاصة

---

120 إمطانس شحادة (شتاء 2012)، «خريف إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 89، ص 202 – 208.

121 زعبي، «الفلسطينيون في إسرائيل: مواطنة مشروطة...»، مصدر سبق ذكره.

122 زريق وزعبي، مصدر سبق ذكره.

في مواجهة تجيير إسـرائيل لخطاب الأمن مجدداً واسـتخدام السياسـات النيوليبرالية لمقايضة الازدهار الاقتصادي في مقابل الولاء للدولة. إن أكثر ما يميز هذا المشـهد هـو السـعي بجديّـة للحصول علـى اسـتقلالية مادية عـن التمويل الإسـرائيلي، وفي الوقت ذاته، عزوف الناشطين والناشطات فيه عن الانخراط في المؤسسات السياسية الرسمية للفلسطينيين في الداخل.

تجتمع التحديات، الداخلية والخارجية، التي يواجهها المتبقون الفلسـطينيون، لتكتسـب خطورة أكبر في ضوء المشـهد السياسـي والاجتماعي الإقليمي والعالمي، حيـث التردي السياسـي والاجتماعي في العالم العربي، وتراجع القضية الفلسـطينية إلى هامش الاهتمام العالمي والعربي. كذلك تتزامن هذه الأوضاع مع صعود اليمين في أكثر من موقع في العالم، ومع انتخاب دونالد ترامب لرئاسـة الولايات المتحدة الأميركيـة والتوافـق، الحالـي، بينـه وبين الحكومـة اليمينية في إسـرائيل، وخصوصاً رئيسها، بنيامين نتنياهو.

اجتماع هذه العوامل يجعل من الاستفراد بالفلسطينيين في الداخل أكثر سهولة، ويضع هذه المجموعة منهم أمام تحديات كبيرة، وهو واقع يتطلب كثيراً من المجهود لبناء سبل مواجهته.

التربية والتعليم والبحث العلمي*

سميرة عليان

* شكر خاص: تنوه المؤلفة بالجهد الخاص والاستثنائي الذي قام به رئيس تحرير الدليل، منير فخر الدين، في قراءة هذا الفصل وإغنائه بملاحظاته القيمة.

مقدمة

استند جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، في سنوات قيامه الأولى، شأنه شأن سائر الأجهزة في إسرائيل، إلى وثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل، في 14 أيار/ مايو 1948. وتؤكد هذه الوثيقة أن دولة إسرائيل هي دولة «الشعب اليهودي» الذي «عاد» إلى «أرضه التاريخية»، وأنها ستتبع القيم والعادات والتقاليد اليهودية، في سياستها وأسلوب إدارتها مؤسساتها، كما تتضمن بعض القيم المُشتَقَّة من الفكر الديمقراطي. فنصت، مثلاً، على أن هدف الدولة هو المحافظة على حقوق الإنسان وحريته. وترى الباحثة نوريت بيلد – إلحنان، المتخصصة بحقل الدراسات التربوية ومناهج التعليم، أن غياب اللغة والثقافة والتاريخ المشترك للمهاجرين اليهود، الوافدين من بلاد متعددة، تَطلَّب صناعة ملامح قومية مشتركة لليهود الإسرائيليين وبناءها، من خلال نظام التعليم والأدب والإعلام، من أجل بناء ذاكرة وهوية جمعيَّتين متجانستين. وكانت إحدى الوظائف المهمة، التي أُنيطت بجهاز التعليم، وفق هذا المنطلق، بناءَ رواية مشتركة وإنتاجها، على نحو تستطيع من خلاله ربط الطلاب اليهود في جميع أنحاء العالم بـ«الأصول التاريخية» لليهود في «أرض إسرائيل». وتدّعي الرواية الإسرائيلية الرسمية، منذ قيامها حتى يومنا هذا، أن اليهود الإسرائيليين هم السكان الأصليون، الذين عادوا إلى أرض وطنهم، وأنهم من نسل العبرانيين التوراتيين، أبناء إسرائيل.[1]

ربما يكون بديهياً للقارئ العربي النقدي بصور عامة، وللفلسطيني بصورة خاصة، مدى تشويه التاريخ في هذه الرواية. لكنْ، من المهم الإشارة إلى أن هذا الموضوع يشغل حيّزاً من النقاش النقدي من جانب باحثين إسرائيليين. وتضيف

1 Nurit Peled–Elhanan, *Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education* (London: I.B. Tauris, 2012).

بيلد – إلحنان أن نظام التعليم الإسرائيلي ينشر الفكرة التي تدّعي أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. لكن القوانين والأحكام الإسرائيلية وطرائق التعامل مع المواطنين غير اليهود، تقوم كلها، في الوقت نفسه، على ترسيخ النظام «الإثنوقراطي اليهودي»، أو «الديمقراطية الإثنية»، التي تتعارض مع مبدأ الديمقراطية لجميع المواطنين. وبالتالي، فإن الباحثة لا ترى أي توافق بين التربية الديمقراطية المستندة إلى الفكر الحرّ والناقد، وبين التربية القومية التي تُدرَّس في نظام التعليم، وتهدف إلى بث أيديولوجيات مغايرة تسعى لبلورة وعي الطلاب على نحو يتلاءم مع أهداف الصهيونية.[2]

يقوم أساس الأنظمة الإثنوقراطية، بحسب أورن يفتاحئيل، على مبدأ الإثنية – الإقليمية، الذي يتجلى في سيطرة الجماعة الإثنية المهيمنة على الأرض والمستعمرات، وعلى القوات المسلحة، وتدفق رأس المال، والدستور، والثقافة العامة. لكن الأنظمة الإثنوقراطية تنطوي على ملامح ديمقراطية، مثل الانتخابات الدورية، والحرية الدينية، والتشريع، والحرية النسبية في ميدانَي الإعلام والاتصالات. كما أنها تمنح أبناء الأقليات مقداراً معيناً من حقوق الإنسان.[3] ويرى آخرون أن الاختلافات القائمة بين الجماعات اليهودية نفسها تبرر نشوء الحاجة إلى أيديولوجيا فكرية واحدة، أو قومية – إثنية محدَّدة، تؤمن بأن اليهود يمثّلون شعباً واحداً، عليه أن يتقاسم أصولاً ولغة وثقافة مشتركة بمجرد «رجوعه» إلى أرض يعتبرها وطنه الحصري، الذي يجب ألاّ ينازعه فيه أحد.[4] هذا الجدل المستمر بين الباحثين بشأن

---

2 Nurit Peled–Elhanan, «Legitimation of Massacres in Israeli School History Books,» *Discourse & Society,* vol. 21, no. 4 (2010), pp. 377–404. https://doi.org/10.1177/0957926510366195

3 أورن يفتاحئيل، «بين الأبارتهايد والسلام: الفقاعة الإسرائيلية والتجربة العالمية»، في «لحظة الحقيقة: انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي»، تحرير إدي أوفير (تل أبيب: كيتر، 2001) (بالعبرية).

4 Sami Smooha, «The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State,» *Nations and Nationalism*, vol. 8, no. 4 (2002), pp. 475–503. https://doi.org/10.1111/1469–8219.00062

طبيعـة الدولة والمبادئ التي تشـكّلها، يعكس قضايـا مركزية في جميع مراحل جهاز التربيـة والتعليـم في إسـرائيل، وأيضاً فـي أجندات البحث العلمـي المرتبطة بمفهوم الأمـن القومـي. وتمحور هذا الحقل الواسـع، أي نظام التعليـم، حول صناعة الهوية الواحـدة والمسـيطرة، وأفـردَ، في الوقـت ذاته، قطاعـات وأدوات خاصـة بمختلف الفئات السـكانية، وأفرز خطاباً نقدياً داخلياً، ووضع معاييره الخاصة لمناقشة توتراته الداخلية. والهدف، في هذا المقال، إعطاء لمحة عامة عن هذه الموضوعات.

نعـرض فـي القسـم الأول نشـأة هيكليـة جهـاز التعليم فـي إسـرائيل وتطوره، وأبرزَ قضاياه المرتبطة بمسألة الفجوات الطبقية والإثنية داخل المجتمع الإسرائيلي. ونسلط الضوء أيضاً على النقاشات التاريخية الجارية بشأن أهداف التعليم ومضامينه، وأوضـاع الفلسـطينيين والحالـة الخاصـة التي يعيشـها أهالي النقـب وأهالي القدس الشرقية المحتلة. ونعرض، في القسم الثاني، نظرة عامة عن هيكليات التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير، وأبرز خصائصها.

القسم الأول

أولاً: نظام التعليم: البنية الهيكلية، التيارات، الفجوات الاجتماعية

أ – نشأة التعليم العبري في فلسطين وتطوره قبل سنة 1948

تعود جذور التعليم العبري في فلسطين إلى أواسط القرن التاسع عشر وبداية اهتمام الجمعيات اليهودية العالمية (ما قبل الصهيونية)، وخصوصاً جمعية الاتحاد الإسرائيلي العالمي في باريس، بخطاب «مهمة التحضير» (civilizing mission) الاستعماري السائد في ذلك العصر. وأدى نشاط هذه الجمعيات إلى خلخلة نظام التعليم الديني التقليدي، وظهور طيف من المدارس التي تجمعها أفكار علمانية حداثية بشأن التعليم والتنوير والوجود اليهودي في العالم. وسادت في تلك الحقبة، بصورة عامة، فكرة فحواها أن اليهود مجتمعات ذات هوية دينية – ثقافية خاصة، يجب أن تسعى للاستنارة والحداثة والأخوّة اليهودية العالمية، ضمن الأطر القومية أو الوطنية التي وُجدت فيها. ولم يتطور محتوىً صهيوني واضح في مناهج تلك المدارس؛ أي محتوىً يقدّم اليهود أمّةً سياسيةً تسعى للاستقلال القومي في فلسطين، إلاّ مع ما يُعرف بالهجرة الثانية (1904 – 1914). وبدأ، في تلك الحقبة، نوع جديد من المهاجرين – المستوطنين، المُشبَعين بالفكرة الصهيونية، بالقدوم من شرق أوروبا من أجل الاستيطان في فلسطين. وبرز آنذاك دور جمعيات «محبّي صهيون» الصهيونية الروسية، والتي تركت أثراً بالغاً وبنيوياً في تكوين المشروع الاستعماري – الاستيطاني الصهيوني ومؤسساته وأيديولوجيته المهيمنة حتى بعد قيام الدولة العبرية ونكبة فلسطين.

كان لمناحم أوسيشكين، وهو أحد قادة جمعية «محبّي صهيون» في أوديسا، دورٌ بارز، في مجال التعليم بصورة خاصة، في تأسيس «اتحاد المعلّمين العبرانيين» في فلسطين سنة 1903.[5] ودفع هذا الاتحاد نحو توحيد محتوى التعليم في المدارس اليهودية في فلسطين، وتبنّي اللغة العبرية والقيم الصهيونية. لكن، لم ينشأ، على نحو فعّال، إطار مؤسساتي موحَّد، إدارياً وتمويلياً، أو ما يمكن أن يُسَمّى نظام تعليم عبري مُتكاملاً، إلاّ في إبان الانتداب البريطاني، الذي اعترف بالحركة الصهيونية، ومنح مؤسساتها درجة عالية من الاستقلالية في رعاية شؤون المستوطنين الحياتية والمدنية وتنظيمها. وبرز، في ظل هذا الإطار الجديد، ما يُعرف بنظام التيارات في التعليم (زراميم)، والذي عكس حالة التعدّد والتنافس بين التيارات الحزبية والأيديولوجية لدى المستوطنين. وشمل ذلك حتى سنة 1948 ثلاثة تيارات، ثم أضيف إليها تيار رابع. وتوزَّعت كما يلي:

1. **التيار المركزي**: هو التيار الأكبر، وساد في المدن والبلدات والمستعمرات الزراعية غير الاشتراكية (الموشافوت)، وانضوى فيها ما يقارب نصف المستوطنين في فلسطين، واتسم بتبنّيه قيماً صهيونية ليبرالية حداثية ضمن الإطار العام للتراث والقيم اليهودية؛

2. **التيار العمالي**: هو التيار الخاص بمختلف الفئات والأحزاب المنضوية في الصهيونية العمالية، وتميّز بنزعة علمانية قوية وقيم اشتراكية (ضمن إطار إثني استعماري)، وبرفع مفاهيم وشعارات ثورية، مثل «اليهودي الجديد» المتحرر من التراث والماضي. واحتل هذا التيار المرتبة الثانية من حيث حجمه، واتسم بنزعة محارِبة لتوسيع نفوذه وإحلال هيمنة سياسية على مجمل مجتمع المستوطنين (الييشوف). ويُرمى التيار العمالي، أكثر من غيره، بسهام النقد بسبب نظرته الاستشراقية والعنصرية تجاه اليهود القادمين من الدول العربية؛

5 راحل البويم – درور، «مراكز اتخاذ القرار في نظام التعليم العبري في فلسطين»، مجلة «كاتيدرا»، العدد 23 (1982) [بالعبرية]، ص 135.

3. **التيــار المزراحــي**: يعود إلى التيار الدينـي القومي، أو الصهيونية الدينية، التي جمعـت الفكـرة القوميـة والحداثـة، من جهـة، والفكـرةَ الدينية المحافظـة، من جهة أُخـرى، علـى عكس التيـارات الحريدية التي نبـذت الصهيونية والحداثة وتمسـكت بالتقاليـد. واحتـل هـذا التيار المرتبة الثالثـة من حيث حجمه، لكن أثره في السياسـة الإسرائيلية فاق نسبته العددية، وازداد ذلك مع مرور الوقت؛

4. أمّا التيار الرابع، والذي يُضاف إلى هذه التيارات، فهو:

أغـودات يسـرائيل: يلبي هذا التيار حاجـات الجماعات اليهودية الأرثوذكسـية (الحريديـم وناطـوري كارتـا)، التي رفضـت الفكرة القومية بصفتهـا مناقضة للإيمان الديني بالخلاص، ورفضت الهيمنة الصهيونية وقيمها وثقافتها العلمانية. وحافظ هذا التيار على نظامه التعليمي التقليدي، منفصلاً ومنعزلاً عن التأثير الصهيوني والحداثة الغربية. واعترف بن – غوريون بهذا التيار، وأعطاه ضمانات بالاسـتقلالية بعد إعلان قيام دولة إسـرائيل سـنة 1948، ورمى، من وراء ذلك، إلى إظهار وحدة اليهود بشـأن مسـألة قيام دولة يهودية. وما زال هذا الاعتراف يشـكّل أساساً للوضـع القائم (status quo) في تعامل الدولة مع الحريديم في مجال تعليمهم الديني الخاص.[6]

ب – نظام التعليم بعد سنة 1948

ما زال نظام التعليم الحكومي في إسرائيل مشرَّعاً على تغيرات قانونية وتنظيمية وتربويـة، تشـكّل مؤشـرات إلـى تحـوّلات سياسـية واجتماعيـة واقتصاديـة يمر بها المجتمـع. ونعـرض، فيما يلي، أبـرز جوانب النظام وهيكليته، في سـت نقاط تغطي البنية القانونية والإدارية والتربوية، وبعض المفاهيم والنقاشـات والتطورات الأخيرة التي شهدها هذا الحقل.

6 للمحة عامة بشأن هذا الموضوع، انظر: https://cutt.ly/mgCjzuV؛ انظر أيضاً فصل «التربية والتعليم والبحث العلمي» لخالد أبو عصبة في النسخة السابقة من هذا الدليل: «دليل إسرائيل العام، 2011». انظر أيضاً: ماجد الحاج، «التعليم لدى العرب في إسرائيل: السيطرة والتغيير الاجتماعي» (القدس: ماغنس، 1996) [بالعبرية].

يمكن الإشارة، بصورة عامة، قبل الخوض في التفصيلات، إلى ميزتين عامتين لنظام التعليم الإسرائيلي بعد سنة 1948: **أولاً**، بدأت أدبيات نظام التعليم الإسرائيلية تتحدث عن تعليم عبري وتعليم عربي، ضمن إطار التعليم الحكومي الرسمي، مع وقوع التعليم العربي الرسمي للفلسطينيين داخل الخط الأخضر تحت ولاية الحكومة الإسرائيلية بعد سنة 1948. ويُشار إلى أن بعض صُناع السياسة التعليمية في خمسينيات القرن الماضي، وأبرزهم مفتش المدارس العربية في وزارة التربية، عارضَ اعتماد اللغة العربية في التعليم والمحافظةَ على الحضارة العربية، ودعا إلى عبرنة التعليم العربي للفلسطينيين بحُجة فصل المواطنين العرب عن العالم العربي، وغرسِ قيم الانتماء إلى الدولة الإسرائيلية في أذهانهم، إلاّ إن هذا الخيار سقط نتيجة اعتبارات صهيونية رأت أن دمج العرب ما هو إلاّ مقدمة لمطالبتهم بالمساواة التامة باليهود، ونظراً أيضاً إلى المعارضة التي واجهت هذه الفكرة من جانب أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل.[7] وشهد التعليم العربي، بدلاً من ذلك، كما سنرى، إعادة هيكلة، من ناحية المضمون والأهداف والإدارة، كي يلائم السياسات الصهيونية؛ أي ضمن تصوّر بشأن المجتمع الفلسطيني للتعامل معه كمجرد فسيفساء من ثقافات وأديان وجماعات إثنية، لا روابط معنوية أو سياسية بينها. وقُدّمت هذه السياسة جزءاً من الصورة الليبرالية لإسرائيل، دليلاً على احترامها التعددية الثقافية داخل تركيبة سكانها.

ثانياً، شهد النظام الإسرائيلي، بعد سنة 1948، إعادة هيكلة لنظام التيارات في التعليم العبري، نتيجة أسباب سياسية واجتماعية عميقة. ففي سنة 1953، استُبدل نظام تعليم رسمي بنظام التيارات، لكن هذا النظام أيضاً انقسم إلى قطاعين: رسمي علماني، ورسمي – ديني. وظل التيار الأرثوذكسي محافظاً على استقلاليته وسيره بموجب التقاليد من دون التأثر بالحداثة الغربية أو بالفكر الصهيوني. وتثير هذه الخاصية لنظام التعليم الإسرائيلي، كما في التعليم العربي، إشكاليات ونقاشات مستمرة بشأن حدود سلطة الدولة والتعدد الثقافي.

7 الحاج، مصدر سبق ذكره، ص 98 – 99.

1. قانون التعليم الإلزامي سنة 1949: الاستمرارية والانقطاع

كان بين القوانين الأبرز، التي شرّعتها حكومة إسرائيل الأولى بقيادة بن – غوريون، قانون التعليم الإلزامي سنة 1949 (جرت بعد ذلك عدة تعديلات عليه). وأكد هذا القانون استمرار التيارات التعليمية منذ زمن الانتداب، بما فيها، كما ذكرنا، التيار الديني غير الصهيوني. أمّا الجديد فيه فكان تشريع إلزامية التعليم من عمر خمسة أعوام إلى سِن الخامسة عشر، ومجانيته حتى نهاية المرحلة الثانوية (وشمل لاحقاً، مع تعديل سنة 1984، الأعمار 3 – 4 و15 – 17). كما أتاح القانون للمواطنين أن يختاروا لأبنائهم وبناتهم التيار التعليمي الذي يرغبون فيه، من مختلف التيارات الرسمية. لكن، كما في كل قانون، لا بد من النظر في الأثر غير المتجانس في شرائح المجتمع ومختلف قطاعاته. ولا بد من أن نبحث في موضوعَي الأثر والتفاوت، أو غير التجانس، في اتجاهين: أولاً، دور التعليم في تمكين مختلف الفئات الاجتماعية، اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً أيضاً، إذ إن نظام التعليم يشكّل، كما سنرى، إحدى أهم الآليات البنيوية التي تساهم في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية؛ ثانياً، دور التعليم في الضبط والسيطرة، فقد يؤدي مهمة ضبط حدود الإجماع القومي و«حراسة» الرواية السياسية المهيمنة، وإعادة إنتاجها، وهي الرواية الصهيونية الأشكنازية. وإن خطاب التعليم الرسمي، في شقَّيه السياسي والمهني، كما سنرى، لم يتجاهل تماماً هذه التوترات في النظام، لكن كيفية التعامل مع الإجماع القومي والرواية السياسية المهيمنة هذين، والأهميةَ التي منحها لكل منهما، ما زالتا مثار جدل وصراع.

يمكن الإشارة، مثلاً، في مسألة التمكين غير المتكافئ، إلى تأثير تنافس مختلف القوى والتيارات الأيديولوجية في الإجماع الصهيوني في السنوات الأولى لإعلان الدولة. لقد أدى هذا التنافس إلى انبثاق مزيد من التيارات الفرعية، فسعت الحركة العمالية لإقامة تيار تعليم ديني تحت مظلتها، بديل من المزراحي. ونشأ أيضاً تيار ديني من حركة «حباد»، وأسس تياراً تعليمياً خاصاً منافساً للتيار المزراحي. وسُنّ

قانون التعليم الحكومي لسنة 1953، نظراً إلى مصلحة الدولة في الحدّ من هذا التنوع، وفي تأكيد نوع من العَقد الاجتماعي الصهيوني المشترك. وأدى ذلك إلى ضبط التنوع وقنوات التمكين السياسي والتمكين الاجتماعي، وإن لم يرتقِ إلى توحيد النظام بصورة تامة، بحيث حافظت التيارات الدينية على استقلاليتها.

أمّا فيما يتعلق بالجانب الضبطي و«حراسة» المشروع القومي اليهودي، فثمة توتران مهمان يجب ذكرهما. يتعلق أولهما بالفلسطينيين المستمرين في البقاء في وطنهم، إذ عكس نظام التعليم الجو العام للقمع والتخويف السياسيين، اللذين عاشهما الفلسطينيون، وعانوا بسببهما، في حقبة الحكم العسكري (1966 – 1948). وتم صوغ مضامين نظام التعليم هذا أداةً لإلغاء الذاكرة القومية الفلسطينية وحجبها، وزرع قيم الولاء للدولة الإسرائيلية، واحترام كل رموزها ومضامينها الصهيونية، وإدراج ذلك باللغة العربية.[8] وتعامل الخطاب التعليمي الرسمي مع هذا الموضوع عبر تطوير آليات احتواء ضمن خطاب المواطَنة الإسرائيلية، من دون المساس بالتمييز القومي الجوهري في المشروع الصهيوني. أمّا التوتر الثاني، فيتعلق باليهود الشرقيين والسفارديم، أي القادمين الجدد من البلاد العربية والإسلامية، أو ذوي الأصول اليهودية التاريخية في تلك البلاد، والذين دُفعوا، بطرائق مباشرة وغير مباشرة، نحو هجرة أوطانهم والقدوم إلى الكيان العبري الجديد في فلسطين المحتلة، ليحلّوا مشكلة النقص الديموغرافي في الاستيطان الصهيوني. وزُجّ بهؤلاء المهاجرين، في بداية الأمر، في مخيمات خاصة، واعتُبروا «حالة استثنائية». لم يُطبق عليهم القانون بصورة كاملة، كما طُبق على سائر المواطنين اليهود. فسُلبت منهم، من ناحية، حريةُ الأهالي في اختيار التيار التعليمي التي ينص عليها القانون، وتم إلزامهم جميعاً، من ناحية ثانية، بنظام «تعليم موحَّد» عكس قيم الحركة الصهيونية العمالية. ووُضع نظام التعليم في المخيمات، من ناحية أُخرى، تحت وصاية «دائرة الاستيعاب الثقافي» في الصندوق القومي اليهودي، بدلاً من وزارة التربية والتعليم، الأمر الذي جعل

8 المصدر نفسه.

التيار العمالي المتنفذ يتفرد بالتوظيف ووضع سياسة التعليم. واحتدم الصراع بشأن حالة المهاجرين من يهود اليمن، الذين احتجوا بشدة على منع أبنائهم من العمل معلمين في المدارس، وعلى قيام معلمي دائرة الاستيعاب الثقافي (وأغلبيتهم من التيار العمالي الأشكنازي) بممارسات وصفوها بالإكراه الديني، مثل منع تعليم التوراة وقَصّ حكايات الأطفال المتدينين في المدارس. واغتنم حلفاء بن – غوريون المتدينون الصهيونيون، وكذلك خصومه الأيديولوجيون من اليمين العلماني، هذه الاحتجاجات، وتأجّجت أزمة حكومية، تلاها دخول تيار التعليم المزراحي (الديني القومي) المخيمات. ثم تغيرت تسمية هذه المخيمات، ليدخل مصطلح «معبروت» (أي نقاط انتقال) للاستخدام في سنة 1950 لتبرير إعطائها صفة مناطق سكن عادية، وشمولها بقانون التعليم تحت ولاية وزارة التربية والتعليم.[9]

2. قانون التعليم الحكومي سنة 1953: نظام القطاعات التعليمية (مجزاريم) والمنهاج الأساسي

سُنّ قانون التعليم الحكومي الرسمي سنة 1953، في إثر أزمة «التعليم الموحّد» التي عانتها مخيمات الاستيعاب، بين معاناتها أموراً أُخرى. وبدا القانون الجديد كأنه يشكّل توجهاً أو مسعى نحو التأكيد أن الدور المركزي للتعليم هو غرس قيم المواطنة المشتركة والانتماء القومي إلى جميع أبناء الشعب، على حساب حالة التنافس بين التيارات التي برز فيها التعليم أداةً لتمكين التوجهات السياسية والثقافية للتيارات السياسية المتنافسة. وتبرز هنا، مرة أُخرى، قوة التيار الديني، من جهة، وتتعزز السيطرة وسياسة نفي النزعة القومية عن الفلسطينيين، من جهة أُخرى. فلقد اعتُرف، ضمن التعليم العبري، بثلاثة قطاعات (مجزاريم) تعكس التوجهات السياسية – الأيديولوجية والثقافية داخل المجتمع اليهودي:

9 بشأن الموضوع، انظر: تسفي تسميريت، «لجنة فرومكين – لجنة تقصي الحقائق في موضوع تعليم أبناء المهاجرين الجدد في السنوات الأولى للدولة»، «عيونيم بتكومات يسرائيل»، العدد 1 (1991)، ص 405 – 439 [بالعبرية].

- التعليـم الرسـمي (العلمانـي)، الـذي دمج عملياً التيار المركزي فـي التيار العمالي، وجعلهما إطاراً واحداً.
- التيار الرسـمي – الديني (الصهيونية الدينية)، الذي عبّر عن اسـتمرارية التيار المزراحي.
- التعليم الديني الأورثذكسـي المسـتقل (الذي حافظ على الوضع القائم منذ وثيقة بن – غوريون سنة 1948).

أمّا على صعيد التعليم العربي، فتطورت منذ أواسـط سـبعينيات القرن الماضي سياسات تعليم طائفية – إثنية الطابع، بحيث أُقِرّ منهاج تعليم خاص بالمدارس الدرزية والشركسـية، ووُظّفـت هـذه المـدارس في عمليـة تجنيد أبنـاء هذه الأقليـات لخدمة الجيـش الإسـرائيلي منـذ منتصف الخمسـينيات، وبـات الفلسـطينيون يُصنَّفون فئات «إثنيـة» و«قوميـة» مختلَفـة: فالدروز والشـركس والبدو يُفصَلون عـن «العرب»، الذين يُقصَد بهم المسلمون والمسيحيون العرب. ويُترجَم هذا مناهجَ وأطراً إدارية منفصلة.

حدّد القانون، بصورة عامة، أن جميع القطاعات (باستثناء اليهودية الأورثذكسية) تقـع ضمـن إطار منهاج أسـاس (core curriculum) يضع الخطـوط العريضة، ويبيّن الموضوعـات الإلزاميـة والاختيارية العامة المطلوبة، والتـي يتم الانتقاء منها وصوغ مناهج محدَّدة على مستوى القطاع الفرعي الذي تنتمي إليه المدرسة.

موضوعات إلزامية، وتشمل:

- موضوعات تراثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية: الدين والتراث؛ المواطنة أو «مدنيات»؛ علم الاجتماع؛ الجغرافيا؛ التاريخ.
- اللغـة والأدب: قواعـد اللغـة العبرية وآدابهـا؛ قواعد اللغة العربيـة وآدابها؛ قواعد اللغة الإنكليزية وآدابها.
- الرياضيات والعلوم: الرياضيات؛ الكومبيوتر؛ الفيزياء؛ الكيمياء؛ البيولوجيا.
- المهارات البدنية: التربية البدنية/ الرياضة.

موضوعات غير إلزامية، وتشمل:

- الفنون: الموسيقى؛ الفنون التشكيلية؛ المسرح؛ الرقص.
- الثقافة المدرسية: أسلوب الحياة في مدينة يهودية وديمقراطية؛ جودة الحياة والمحافظة على البيئة؛ مهارات حياتية؛ الأمن والصحة.

3. البنية الإدارية: وزارة التربية وأدوار وزارية أُخرى

يشير الباحثون، بصورة عامة، إلى أنه على الرغم من وجود قوانين ناظمة ومركزية في نظام التعليم الخاضع لوصاية وزارة التربية، فإن ذلك لم يُلغِ تماماً دور مختلف التيارات الفعالة في المجتمع، في تنفيذ التعليم ورسم مضامينه على أرض الواقع، وخصوصاً فيما يتعلق بالفئات والمؤسسات الأقوى وصاحبة النفوذ والتأثير. ويبرز هنا مثال التعليم في الكيبوتسات واليشيفوت (المدارس الدينية).[10] كما أن أدوار وزارة التربية وصلاحياتها تغيّرت مع مرور الوقت، بفعل التأثير السياسي والنفوذ المتزايد للأحزاب الدينية. وأبرز تحول في هذا الاتجاه تحديدُ صلاحيات وزارة التربية في عملية التمويل والضبط لعمل جهاز التعليم ومضامينه، فانتُزعت منها المسؤولية عن الثقافة والرياضة وحماية الآثار، من خلال تشريع خاص سُن سنة 1993، نتيجة اعتبارات ائتلافية حكومية. وتم الرجوع عن هذا القانون في سنة 1996، وعُهِدت الثقافة والرياضة، مرة أُخرى، إلى صلاحيات وزارة التربية، لكن وزارة جديدة شُكلت، بعد ذلك بثلاثة أعوام، شملت مهماتها الإشراف على الثقافة والرياضة، وأيضاً على نشاط وحدة تُعرف باسم «هيلا» (وحدة استعداد إسرائيل لعصر المعلوماتية)، كانت تعمل تحت سلطة ديوان رئيس الحكومة. وتم، في سنة 2009، فصل هذه الوزارة إلى وزارتين: وزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة الثقافة والرياضة.

10 تم الاستناد هنا، وفي غير مكان من هذا المقال، إلى فصل «التربية والتعليم والبحث العلمي» لخالد أبو عصبة في: «دليل إسرائيل العام، 2011» (بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011).

تأخذ الحكومة على عاتقها، على العموم، من خلال وزارة التربية، المهمات التالية:

- تطبيق القوانين والسياسات والتوصيات المتعلقة بالتعليم.
- إدارة مخصَّصات التعليم المُقرة في ميزانية الحكومة.
- وضع مناهج التعليم وإدارة جهاز تفتيش مركزي في نطاق التعليم ومضامينه، سواء في التعليم الحكومي أو المدارس الخاصة (وأبرزها المدارس التابعة للكنائس المسيحية العاملة في المجتمع الفلسطيني).
- تمويل البنية التحتية، من مبانٍ وتجهيزات.
- تعيين الكادر التعليمي في المدارس الحكومية، بصفته كادر موظفين حكوميين.

تؤدي وزارات أُخرى، إلى جانب وزارة التربية، أدواراً محددة، في عمل جهاز التعليم، مرتبطة بمجالات تخصّص كل منها، وهي: وزارة العمل والرفاه الاجتماعي؛ وزارة الثقافة والرياضة؛ وزارة العلوم والتكنولوجيا؛ وزارة الصحة؛ وزارة الاستيعاب؛ وزارة الدفاع. كما تؤدي مؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات صهيونية مستقلة عن الحكومة أدواراً مهمة في العملية التربوية. وهذه المؤسسات هي:

- **مؤسسات الحكم المحلي**: تؤدي البلديات والمجالس القروية المحلية والإقليمية دوراً مسانداً في التمويل، أو الإشراف على بعض جوانب عمل الجهاز التعليمي. لكن، بالإضافة إلى ذلك، فإن لبعض البلديات أدواراً مهمة في رسم سياسات جهاز التعليم. ونذكر، في هذا الصدد، دور بلدية مستعمرة تل أبيب قبل سنة 1948، ودور بلدية القدس اليوم، التي لها ولاية على القدس الشرقية المحتلة، وتؤدي دوراً خطراً في دمج جهاز التعليم الفلسطيني في المدينة المحتلة، وتغيير المناهج فيها (كما سنبين أدناه).
- **الوكالة اليهودية**: تؤدي الوكالة اليهودية دوراً مهماً في إنشاء مؤسسات التعليم العبرية أو تمويلها، بالإضافة إلى برامج التعليم خارج المنهاج، كجزء

من مشروعها الصهيوني التاريخي في دعم الاستيطان اليهودي وتمكينه.

- **الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود)**: تدعم الهستدروت، عبر مختلف مؤسساتها، الحضانات للأعمار المبكرة (بإشراف جمعية «نعمات» – منظمة النساء العاملات والمتطوعات – التابعة لها)، وتدير شبكة مدارس ثانوية مهنية (للعمال)، وتدعم مدارس داخلية لأبناء المهاجرين الجدد.

4. المراحل التعليمية والنشاطات المساندة

تنقسم مراحل التعليم الرسمية، التي تشرف وزارة التربية عليها، إلى المراحل التالية:

- **المرحلة ما قبل الابتدائية (رياض الأطفال لجيل 3 – 4 أعوام)**: أُقِرَّت إلزامية التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية بعد تعديل قانون التعليم الإلزامي سنة 1984، لكنها لم تطبَّق إلاّ في العقد الأخير بصورة منتظمة. أمّا حضانات الأطفال المبكّرة (من عمر عام حتى عامين)، فلا يشملها التعليم الإلزامي، ولا تُمولها الوزارة. وهي تعمل باعتبارها مؤسسات خاصة ربحية، أو أهلية غير ربحية. وبعضها يتلقى الدعم من جهات حكومية، أو من مؤسسات الحكم المحلي.
- **المرحلة الابتدائية**: شملت هذه المرحلة، حتى سنة 1968، الصفوف من الأول حتى الثامن، ثم تقلصت إلى الصف السادس. واستُحدثت المرحلة الإعدادية، في إثر إصلاح سنة 1968، كجزء من محاولة الدمج وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية.
- **المرحلة الإعدادية**: تشمل هذه المرحلة الصفوف، بدءاً من الصف السابع حتى الصف التاسع. واستُحدثت، كما ورد أعلاه، بهدف دمج الطلاب الذين يأتون من خلفيات اجتماعية وجغرافية متباينة، من أجل زيادة دمجهم، بعضهم في بعض، وتقليص الفوارق الاجتماعية بينهم. لكن الباحثين

يُجمعون على أن هذه الأهداف لم تتحقق نتيجة أسباب متعددة، واستطاعت الكيبوتسات والمدارس الدينية الحصول على استثناءات.

- **المرحلة الثانوية**: تشمل هذه المرحلة أكثر من نوع من المدارس: (أ) المدارس ذات التوجُّه الأكاديمي النظري، والتي تُعِدُّ الطلبة للشهادة التوجيهية «البغروت»، الضرورية للالتحاق بالجامعات، أو لشهادات إنهاء المرحلة الثانوية يُستفاد منها للالتحاق بالمعاهد المهنية غير الجامعية؛ (ب) المدارس المهنية – التكنولوجية، التي تخرّج مهنيين مباشرة إلى سوق العمل والصناعة، أو مؤسسات الدولة، وأهمها الجيش؛ (ج) المدارس الزراعية، التي تؤهّل الطلبة في مجال العمل الزراعي؛ (د) المدارس الشاملة، التي تدمج التعليم النظري في التعليم المهني، وأُنشئت، بصورة خاصة، في البلدات والتجمعات السكنية التي يتركز فيها أبناء اليهود الشرقيين.[11]

ثمة جوانب أُخرى من العملية التعليمية، يُشار إليها هنا:

- **التربية اللامنهجية**: يُقصَد بالتعليم اللامنهجي كل النشاطات والفعاليات التربوية المنظَّمة، والتي تتوفر للطلبة خارج الدوام الدراسي، من أجل تطوير مهاراتهم وقيمهم الاجتماعية. وتوفّر عدة جهات غير حكومية، ومنظمات أهلية صهيونية، الدعم لهذا الجانب من العملية التربوية.[12]
- **التعليم ما بعد الثانوي**: يشمل التحضير للجامعات، ويتضمن أيضاً خدمات توفر لمُسرَّحي الخدمة العسكرية، وخدمات تعليمية أُخرى تسعى لتقليص الفجوات بين شرائح وقطاعات اجتماعية متعددة، وتوسيع الفرص التعليمية أمامها.

---

11 المصدر نفسه.

12 يُشار هنا إلى بروز إشكاليات عميقة في توفير هذه الخدمة للمجتمع الفلسطيني، تشمل النقص في الميزانيات والبنى التحتية واهتمام الأهالي، وتشمل أيضاً محتوى هذه البرامج، من حيث تجاهلها الرواية الوطنية الفلسطينية، التي من شأنها أن تعزّز دمج العملية التعليمية في الحياة الاجتماعية، وتحد من اغتراب التلاميذ. انظر: نسرين حداد حاج ـ يحيى، وإريك رودنيتسكي، «التربية اللامنهجية في المجتمع العربي: رؤيا وتطبيق، بحث أكاديمي في مجال السياسات 122» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أيار/ مايو 2018)، ص 87.

- **معاهـد إعـداد المعلمين**: يَتْبع معظمهـا وزارة التربية مباشـرة، ويَتْبع بعضها الحركة الكيبوتسية، أو تيار التعليم الديني المستقل، أو جهات خاصة برزت في العقود الأخيرة.

5. الإنفاق على التعليم

منـذ انضمـام إسـرائيل إلـى منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (The Organization for Economic Co–operation and Development (OECD))، فـي سـنة 2010،[13] يتوفـر، في العقد الأخير، عدد من المقارنـات الإحصائية بينها وبين سـائر دول المنظمة (التي تضم 37 عضواً)، والتي يمكن أن تفيد في أخذ صورة عامة لوضع التعليم والإنفاق الحكومي.

- بلغ الإنفاق على التعليم في إسرائيل، في سنة 2017، ما يُقدَّر بـ 102,8 مليار شـيكل جديـد، أي 8,1 فـي المئة من إجمالي الدخـل القومي. وبلغ الإنفاق الحكومـي 77,5 فـي المئة من مجمل هذا الإنفـاق، بينما تحمَّل الأهالي مع التبرعات الخارجية (كجزء من النشـاط الصهيوني العالمي) ما يقارب 22,5 في المئة منه.
- لـو قارنـا الإنفاق على التعليم في إسـرائيل بالإنفاق علـى التعليم في الدول الأعضاء في منظمة OECD، لوجدنا أن نسـبته الإجمالية من الدخل القومي في إسـرائيل كانت 6,8 في المئة، سـنة 2015، وهي أعلى من معدل الإنفاق في دول المنظمة، البالغ 5,6 في المئة، في الفترة نفسها.
- نظراً إلى أن نسبة الزيادة السكانية في إسرائيل من الأعلى في العالم، مقارنة بـدول منظمـة OECD، فـإن حصـة الطالب من الإنفـاق العام علـى التعليم فـي إسـرائيل، فـي جميع المراحـل التعليمية، هي أقل مـن المعدل في دول المنظمـة (يـزداد الفارق في التعليم العالي). وإن دققنا في حسـاب الأرقام، نجد أن الوضع هو كالتالي: يُنفَق على الطالب في إسـرائيل 6 آلاف دولار،

---

13 https://www.oecd.org/about/members–and–partners/

في مقابل 8,5 آلاف دولار معدل إنفاق على الطالب في مجموعة دول OECD. ويُنفَق على الطالب في إسرائيل، في التعليم الابتدائي، 8 آلاف دولار، في مقابل 8,6 آلاف دولار معدل إنفاق على الطالب في مجموعة دول OECD. كما أنه يُنفَق على الطالب في إسرائيل، في مرحلتي الإعدادي والثانوي، 8 آلاف دولار، في مقابل 10 آلاف دولار معدل إنفاق على الطالب في مجموعة دول OECD. أمّا في مرحلتي الثانوي والتعليم العالي، فمعدل الإنفاق على الطالب الإسرائيلي يبلغ 11 ألف دولار، بينما يُنفَق 15,7 ألف دولار على الطالب في مجموعة دول OECD.[14]

- طبقت إسرائيل، في السنتين 2008 و2012، سياسات إصلاحية تتعلق بأجور المعلمين في المراحل ما قبل الابتدائية والابتدائية والإعدادية، ثم في المرحلة الثانوية، بحيث تحسنت أجورهم، بصورة ملحوظة. وتم، في المقابل، توسيع الوصف الوظيفي. كما سُجل منذ سنة 1996 حتى سنة 2018 ارتفاع في عدد المدرسين مقارنة بعدد الطلاب، وبات لكل أستاذ 10,8 طلاب كمعدل في سنة 2018، بدلاً من 12,4 تلميذاً في سنة 1996.[15]

6. الخصخصة واللامساواة الاجتماعية

برزت، في العقود الأخيرة، دعوات إلى توفير إمكان خصخصة قطاع التعليم، جرّاء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أصابت المجتمع الإسرائيلي منذ ثمانينيات القرن الماضي، وفي إثر ازدياد القناعة لدى قطاعات نخبوية مؤثرة، بأن نظام التعليم الرسمي لا يُفلح في توفير الخدمة التربوية المنشودة. وتُلاحَظ هذه الظاهرة وتثير الجدل في كل من التعليم العبري الرسمي والتيار الديني – الرسمي، ولدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (أو التعليم العربي). ويشير الباحثون إلى عدة

14 دائرة الإحصاء المركزية، «التربية والتعليم في إسرائيل: نشرة إحصائية 177»، حزيران/يونيو 2019، [بالعبرية]، ص 3. https://www.cbs.gov.il/he/Statistical/hinuh_2018.pdf

15 المصدر نفسه، ص 11.

نماذج للخصخصة، مثل أن تتعاقد الجهة الرسمية مع جهات خاصة لإدارة المدارس العمومية، وتشجيع قيام مدارس خاصة انتقائية ضمن التعليم الرسمي، أو أن تهتم بطرائق تعليم خاصة (كالفنون والعلوم... إلخ).

يُشار في هذا الصدد، بصورة عامة، إلى أربعة نماذج:[16]

- **مدارس الحريديم**: تتلقى المُخصَّصات المالية، مثل مدارس القطاع العام، كونها ذات وضع خاص من ناحية إدارتها واختيارها منهاجها، لكنها لا تخضع لإدارة حكومية، ولمراقبة مباشرة على منهاجها وسير عملها من جانب الحكومة، أو وزارة التربية.
- **مدارس نخبوية يهودية وعربية قديمة**: ثمة عدد من المدارس النخبوية اليهودية في حيفا وتل أبيب والقدس، ويوجد عدد من المدارس الكنسية العربية، توفّر التعليم للتلاميذ على أساس انتقائي، وتتميز بمستويات أداء عالية. وتعود هذه المدارس إلى الحقبة العثمانية، أو الانتدابية، وحافظت على طابعها وأسلوب قبولها الطلبة، على الرغم من أنها تحصل على مخصصات التعليم بصورة عادية من الحكومة، وتنضوي في إطار قوانين التعليم والوزارة.
- **مدارس دينية خاصة (يشيفوت، أولبانيم)**: يشهد التعليم الديني – الرسمي ارتفاعاً في عدد المدارس الخاصة التي توفر مستوى تعليمياً متميزاً من المدارس العامة في هذا القطاع.
- **مدارس تقام بمبادرة من الأهالي أو من جمعيات خاصة**: يلاحَظ أيضاً ازدياد هذه المدارس، ويشمل ذلك قطاع التعليم العربي. ويؤكد خالد أبو عصبة أنه

---

16 انظر التقرير التالي:

حنا أيالون، ناحوم بلاس، ياريف أينيغر، يوسي شاريت، «عدم المساواة في التعليم في إسرائيل: من البحث إلى السياسات» (القدس: مركز تاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، 2015)، ص 55 (بالعبرية). متوفر أيضاً على الإنترنت:

http://taubcenter.org.il/he/educational–inequality–from–research–to–policy–heb/

لا تكاد تخلو أي بلدة عربية من مبادرة من هذا النوع.[17]

- يُضاف إلى ذلك مبادرة وزارة التربية في التشجيع على اختيار الأهالي للمدارس، كي تحد من انتشار المدارس الخاصة التي يُنشئها الأهالي بوتيرة متزايدة.[18]

يتخوف الباحثون، على العموم، من أن هذه الظاهرة ستزيد في الفجوات الطبقية والفصل الاجتماعي داخل كل القطاعات التعليمية والاجتماعية القائمة، ويحدث ذلك في التعليم الرسمي العبري، بحيث تبرز مدارس النخبة المتميزة في مقابل الأداء المتدني لمدارس الأطراف (التي تحوي، غالباً، يهوداً شرقيين). ويحدث في التعليم العربي أيضاً. ويبرز أيضاً، على نحو حاد، التمايز الطبقي داخل التعليم الديني – الرسمي.[19] ويشير أبو عصبة إلى أن المدارس الانتقائية تساهم في تقليص الفجوة بين التعليم العبري والتعليم العربي، لكن المدارس الخاصة العمومية لا تتميز في أدائها من المدارس الحكومية، كما تفيد الدراسة المنهجية لهذه الظاهرة.[20] وبالتالي، فإن ظاهرة الخصخصة لا تحقق الفكرة، أو الافتراض القائم من ورائها، وهو أن خصخصة التعليم، كما أي خدمة أُخرى، تصبّ في مصلحة المستهلكين، بل إن المهنيين يتخوفون، على العكس من ذلك، من ثقافة التحصيل الفردي والريادة وانخفاض مستوى التضامن الاجتماعي، كقيم محركة لعملية التعليم، الأمر الذي يصب في تعزيز الفوارق الاجتماعية القائمة.

7. إعادة إنتاج الفجوات الاجتماعية – الاقتصادية والإثنية في التعليم

أصدر معهد تاوب الإسرائيلي، الذي يُعنى بالسياسات الاجتماعية، تقريراً أعده، أساساً، للاستفادة من الخبرة البحثية المتراكمة في مجال التطبيق والسياسات،

---

17 خالد أبو عصبة، «خصخصة نظام التعليم العربي وتأثيره على تحصيل التلاميذ: تقرير إجمالي» (بحث ممول من وزارة التربية، 2018).

18 Ayalon, et. al., op. cit., pp. 260–261.

19 Ibid.

20 أبو عصبة، «خصخصة نظام التعليم العربي...»، مصدر سبق ذكره، ص 29.

وصـف فيـه الوضـع التعليمي بأنـه يتضمن «لامسـاواة عنيدة».[21] فعلـى الرغم من انتشار التعليم في المرحلتين الثانوية والعُليا، فإن الفوارق في التحصيل العلمي، بين مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية والإثنية، آخذة في الاتساع أيضاً.[22] ونجد هـذه الفـوارق، كما تقـدم، داخل كل فئة أو قطاع من قطاعات التعليم الرسـمية وغير الرسمية. ويُرجع أسبابها الباحثون إلى عدة أمور: الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية (الطبقية)، والجغرافية والإثنية والقومية. فاليهود الشـرقيون تم اسـتقدامهم وتوطينهم في فلسـطين، في سـياق سياسـات تمييزية بنيوية، وضعتهم في أماكن سكن حدودية، كجزء من الانتشـار الأمني لمواجهة الفلسـطينيين والدول العربية، وبهدف اسـتيطان الصحـراء وغيرهـا، وحرمتهـم المقومـات الاقتصاديـة التي يحظى بها المسـتوطنون الأشكناز (الأوروبيون في الأساس، ومعهم الأميركيون). ولّدت هذه التجربة حالة من عدم المسـاواة المركّبة، إثنياً – طبقياً – مكانياً. وحدثت ظاهرة معروفة في مجتمعات هجرة أُخرى، تمثلت في توريث مكانة المهاجر الاجتماعية المتدنية للأجيال المقبلة (على نحو يشمل التأخر في التعليم الأساسي والتعليم الجامعي). وتوصل الباحثون، في إحدى الدراسات الحديثة، التي قارنت بين الجيل الثالث من المهاجرين الأشكناز والجيل الثالث من المهاجرين اليهود من البلاد العربية والإسـلامية (وخصوصاً بلاد المغرب العربي)، إلى أن الجيل الثالث من الأشكناز اندمج في مجتمع المستوطنين الأقدم، وتجاوز حالة اللامساواة أو المعوقات الخاصة بالمهاجرين. أمّا الجيل الثالث مـن فئـة اليهود الشـرقيين فلم يتجاوز مسـتوى تحصيـل الجيل الثاني مـن هذه الفئة، وسيحتاج اليهود الشرقيون، بصورة عامة، إلى أربعة أو خمسة أجيال من أجل تجاوز خصوصيتهم (أي تدني وضعهم) في السلّمين الاجتماعي – الاقتصادي والتعليمي.[23]

21 Ayalon, et. al., op. cit., p. 258.

22 Ibid., p. 12.

23 Yinon Cohen, Noah Lewin–Epstein, Amit Lazarus, «Mizrahi–Ashkenazi Educational Gaps in the Third Generation,» *Research in Social Stratification and Mobility*, vol. 59 (2019), pp. 25–33. https://doi.org/10.1016/j.rssm.2019.01.001

ويُرجع الباحثون أسباب ذلك إلى التعليم المتدني في بلدات الأطراف، وإلى التأثير الكبير لدرجة تعلُّم الأُم ووضعها الاجتماعي – الاقتصادي في مستوى التحصيل العلمي لأبنائها وبناتها مستقبلاً.[24]

على الرغم من أن الفوارق في كيفية استيعاب اليهود الشرقيين وكيفية استيعاب المهاجرين الروس والإثيوبيين واضحة، فإن بعض الباحثين يطرح مقاربات متعددة، ويتوصل إلى صورة مغايرة للواقع. إذ يقترح أوري كوهن ونيسيم ليون، على سبيل المثال، الخروج من نموذجَي التحليل الكلاسيكيين والسائدين في علم الاجتماع الإسرائيلي، ويدعوان إلى تبنّي نموذج جديد، يعتبرانه أكثر ديناميكية وقدرة على فهم التحوّلات الطبقية داخل المجتمع الشرقي. يمثّل النموذج الأول الذي ينتقده كوهن وليون، عالِمُ الاجتماع الصهيوني الشهير شموئيل أيزنشتات، الذي يُرجع تراجع أوضاع الشرقيين في إسرائيل إلى موروثيهم الثقافي والاجتماعي، اللذين حملوهما من بلدهم الأم. أمّا النموذج الثاني فيمثّله عالِم الاجتماع النقدي شلومو سفيرسكي، الذي يؤكد، مثله مثل سائر علماء الاجتماع النقديين، نظرية الصراع، ووجود آلية منهجية أو بنية مسؤولة عن إنتاج الفوارق الاجتماعية والتمييز الثقافي (اعتبار ثقافة الشرقيين وتاريخهم أدنى درجة وأقل أهمية، وطمسهما، تالياً، تماماً من المنهاج التعليمي وكتب التدريس) والفوارق السكنية والجغرافية.[25] ويعتبر كوهن وليون أن التركيز على نشأة طبقة وسطى شرقية وتطورها يغير هذه النماذج التحليلية. فهذه الفئة الجديدة اخترقت موضوعي التمييز الثقافي وهيمنة الثقافة الأشكنازية، وتغلبت على الإقصاء الجغرافي، عبر تطوير أحياء سكنية جديدة تقطن فيها، قريبة من المركز، أو في المدن. وهذان النموذجان الكلاسيكيان، بموجب هذه النظرة، لا يصلحان تماماً لفهم مسألة التفاوت في التعليم، وخصوصاً في مجال التعليم العالي. فحقل

24 Ayalon, et. al., op. cit., p. 14.

25 Uri Cohen & Nissim Leon, «The New Mizrahi Middle Class: Ethnic Mobility and Class Integration in Israel,» *Journal of Israeli History*, vol. 27, no. 1 (2008), pp. 58–59. DOI:10.1080/13531040801902823

التعليم العالي، الذي كان محتكَراً من الأشكناز في السابق، شُرّعت أبوابه واسعةً منذ تسعينيات القرن الماضي، وبات يستقبل الشرقيين، بصورة أكبر (بفضل انتشار المعاهد الخاصة أو الناشئة في الأطراف، والتي كسرت احتكار الجامعات البحثية الرئيسية المرموقة في إسرائيل. وهذا موضوع سنتناوله أدناه). ويجد الشرقيون طرائق لدخول الطبقة الوسطى من خلال ممارستهم التجارة والأعمال الحرة الصغيرة، من دون الاستفادة من التعليم العالي.[26] إلاّ إن هذه التحولات لا تخفف قلق المتخصصين بالتربية والتعليم إزاء ازدياد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي، والتي ستستمر وتتفاقم، بحسب التقديرات، كما نجد، على سبيل المثال، في التقرير الأحدث لمعهد تاوب.

ثانياً: المنهاج الأساسي والكتب المدرسية: الهيمنة الخطابية أم التعددية الثقافية؟

أ – الأهداف التربوية في المنهاج الأساسي العام (Core Curriculum) والتعليم العربي

يشير قانون التعليم الحكومي لسنة 1953 إلى أن «التربية والتعليم، كركيزة أساسية، يجب أن يقوما على قيم الثقافة الإسرائيلية والإنجازات العلمية، وعلى حب الوطن والولاء لدولة إسرائيل وشعبها، وعلى التدريب على الأعمال الزراعية والحِرَفية، وعلى التدريب الريادي، والتطلع إلى مجتمع مبني على أسس الحرية، والمساواة، والتسامح، والتعاون، وحب الناس.» ويوجد التعليم العربي، في سياق هذا الإطار للتعليم الحكومي، من دون أن يتضمن ذلك أي ذكر للمواطنين العرب الفلسطينيين، أو قيمهم وحضارتهم. وقررت الدولة، بصورة خاصة بعد حرب سنة 1967، ومع ارتفاع نضالات المواطنين العرب وإبراز هويتهم القومية، إدخال تغييرات

26 Ibid., p. 56.

في قانون التعليم الرسـمي، بهدف معلن قوامـه «الانفتاح على الحضارات» المتعددة واحترامهـا. وشُـكّلت لجنتان، في سـنة 1971، لوضـع توصياتهما بهذا الشـأن. ومن المفيد عرض هذه التوصيات ومصيرها.

1. توصيات لجنة أهارون يدلين

نشـرت لجنة يدلين (وزير التربية والتعليم آنذاك) اقتراحاتها للتعليم العربي في سـنة 1972. ويـرد فـي تلـك الاقتراحات أن القيـم التي يجب أن يرتكـز عليها التعليم العربـي هـي: قيـم السـلام؛ الـولاء للدولة؛ تأكيـد العامل المشـترك لجميـع مواطني إسـرائيل؛ التشـجيع علـى دمج العـرب فيها. وتحدثـت اللجنة عن قيـم ثقافية عربية وإسـرائيلية وعالميـة، وصـوغ مناهج تسـهّل اندماج العـرب في إسـرائيل، اجتماعياً واقتصادياً. وعلى الرغم من تقبُّل الحكومة اقتراحات اللجنة، فإنه لم يتم إدخالها نَص قانون التعليم الحكومي.

2. توصيات لجنة بيلد

أُنشـئت لجنة ثانية، في سـنة 1975، دُعيت باسـم لجنة بيلد، وهدفت إلى تغيير مبادئ التعليم التي نص عليها قانون سـنة 1953. واقترحـت هذه اللجنة تقسـيم أجهزة التعليم إلى ثلاثة: جهاز التعليم اليهودي؛ جهاز التعليم العربي؛ جهاز التعليم الدرزي. وقدّمت، بناءً على هذا التقسـيم، اقتراحات متعددة بشـأن أهداف التربية والتعليم، في كل مـن هـذه الأجهـزة الثلاثـة. ونورد هـذه التوصيات أدنـاه، مع مزيد مـن التفصيل بشأنها، بسبب أهميتها في فهم العقلية التربوية الإسرائيلية:

- **أهداف جهاز التعليم العبري، بحسب لجنة بيلد**

– مساعدة الشاب على بناء شخصية مكتملة له، كيهودي ينسجم مع تراث شعبه ومصيره، وواعٍ بالعلاقة بين شـعب إسـرائيل وأرض إسـرائيل، وبالروابط بين الشـعب اليهـودي في أرضه والشـعب اليهودي في الشـتات، ويحمل شـعور

الشراكة في القدَر والمسؤولية مع شعبه.

- غرس قيم الثقافة اليهودية، من خلال دراسة التراث اليهودي، نظرياً وعملياً، كما صاغته شهادات اليهود، حتى أجيالهم الأخيرة، في وطنهم والشتات، والتلاقي مع أفضل تراث من ثقافات الشعوب الأُخرى، والاعتراف بثقافة الأقلية العربية.

- **أهداف جهاز التعليم العربي، بحسب لجنة بيلد**

- تأسيس التربية والتعليم على أسس الثقافة العربية، وإنجازات العلم، والرغبة في السلام بين إسرائيل وجيرانها، ومحبة الوطن المشترك لجميع مواطني الدولة، والولاء لدولة إسرائيل، وتأكيد المصالح المشتركة بين جميع مواطني الدولة، وتعزيز تفرّد العرب الإسرائيليين، والاعتراف بالثقافة اليهودية.

- **أهداف جهاز التعليم الدرزي**

- تأسيس التربية والتعليم على أسس الثقافة العربية، وإنجازات العلم، والرغبة في السلام بين إسرائيل وجيرانها، ومحبة الوطن المشترك لجميع مواطني الدولة، والولاء لدولة إسرائيل، والشراكة في بناء إسرائيل وحمايتها، وتأكيد المصالح المشتركة بين جميع مواطني الدولة، وتعزيز العلاقات الخاصة بين اليهود والدروز، ومعرفة الثقافة اليهودية، وتقوية الكيان الدرزي الإسرائيلي، وتعزيز وعي الشباب بالتراث الدرزي، وشراكة القدر بين أبناء المجتمع الدرزي في جميع مناطق وجوده.

تظهر التوترات في هذه «التعددية» جلية: فبينما ورد ذِكر إسرائيل «الوطن المشترك لجميع مواطني الدولة» في أهداف كل من التعليم العربي والتعليم الدرزي، لم يرد ذكرها في أهداف التعليم اليهودي. وفي حين ذُكر أيضاً أن على العرب والدروز محبة الوطن المشترك وتقديم الولاء إلى الدولة، لا يوجد أي ذِكر للخلفية الثقافية والحضارية والسياسية للمواطنين الفلسطينيين. كما أن هدف جهاز التعليم الدرزي، بالإضافة إلى ذلك، هو تكوين هوية منفصلة للدروز عن سائر الفلسطينيين

في البلاد، وإعدادهم لخدمة الجيش الإسرائيلي، وتغذية قيم طائفية لديهم تنافي مفاهيم المواطَنة المتساوية والانتماء القومي.

3. تعديل قانون التعليم الحكومي لسنة 2000

لم تلقَ توصيات بيلد مصيراً أفضل من توصيات يدلين، فرحبت بها الحكومة بلاغياً من دون أن تطبقها. وجاء تعديل قانون التعليم الحكومي لسنة 2000، ليكمل هذا المسعى. أراد المشرّع هنا، عملياً، تجاوز الصمت المطبق عن وجود مواطنين غير يهود، لكنه أعاد، عملياً أيضاً، إنتاج بنية التمييز وعلاقات الهيمنة ذاتها، بحيث نصت البنود الأربعة الأولى في القانون المعدَّل، على أن هدف التربية والتعليم في إسرائيل هو:

- تربية الإنسان على محبة الإنسان، ومحبة شعبه وأرضه، وعلى أن يكون مواطناً مخلصاً لدولة إسرائيل، يحترم والديه وعائلته، وتراثه، وهويته الثقافية، ولغته.
- غرس الأُسس المذكورة في وثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل وقيامها، كدولة يهودية وديمقراطية، وخلق احترام حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، والقيم الديمقراطية، والمحافظة على القانون، واحترام ثقافة الآخرين وآرائهم، والتربية على السعي من أجل السلام والتسامح في العلاقات بين الناس والشعوب.
- تدريس تاريخ أرض إسرائيل ودولة إسرائيل.
- تدريس موروث إسرائيل؛ تاريخ الشعب اليهودي؛ تراث إسرائيل والتقاليد اليهودية، وغرس الوعي بذكرى «الكارثة والبطولة» (الاسم الإسرائيلي المؤدلج لذكرى الإبادة النازية بحق يهود أوروبا)، والتربية على احترام ضحاياهما.

وذُكِر في البند 11 من القانون أيضاً:

- معرفة اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد المميزة للسكان العرب

والسكان الآخرين في دولة إسرائيل، والاعتراف بحق المساواة بين كل مواطنيها.

يفسر بعض الباحثين بأن سبب التوتر القائم بين بنود القانون المعدل، بشأن تعريف دولة إسرائيل ودمج الدين في القومية، هو أن الديانة اليهودية تُعتبر لدى الشعب اليهودي ديانة قومية؛ فالدين هو العامل الذي ساهم في المحافظة على وجوده. كما عززت الديانة اليهودية الهوية القومية لدى اليهود في إسرائيل. بمعنى آخر، يُبرز الباحثون التوتر بين الدين والدولة في إسرائيل، والجدل الدائم بشأن كون اليهودية ديناً فقط، أم أنها دين وقومية في آنٍ واحد. لكن آخرين يشيرون إلى توتر أكثر جذرية في وجود الصهيونية، كحركة استعمار استيطاني، تقوم على ادعاء الأصلانية وإنكار وجود الشعب الفلسطيني. ويذهب إيلان بابه إلى أن المشكلة تبدأ عند المعتقد القائم على أن «للشعب اليهودي الحق في أرض إسرائيل.» فكي تعطي الحركة الصهيونية صدقية لهذا المبدأ أمام العالم، وأمام اليهود أنفسهم، وتحثهم على مغادرة أوطانهم والهجرة إلى «أرض إسرائيل»، رفعت شعار «شعب بلا أرض أتى إلى أرض بلا شعب»، متنكرة تنكراً تاماً لوجود الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه منذ قرون طويلة. وأصبح هذا النهج هو الهدف الذي تسعى دولة إسرائيل لتمريره وغرسه في القوانين والمناهج والكتب المدرسية، على نحو صريح وواضح.[27]

ب – الكتب المدرسية وصور الشرقيين، والروس، والإثيوبيين، والآخر الفلسطيني/ العربي

تؤدي المناهج العينية والكتب المدرسية، بصورة عامة، دوراً بارزاً ومهماً جداً في تكوين ثقافة الطلبة وتحديدها، بحيث إن لها تأثيراً كبيراً داخل الصفوف

27 Ilan Pappé, «Zionism as Colonialism: A Comparative View of Diluted Colonialism in Asia and Africa,» *South Atlantic Quarterly*, vol. 107, no. 4 (2008), pp. 611–633. https://doi.org/10.1215/00382876–2008–009

الدراسـية وخارجهـا، لا لأنها تنقل معرفة واقعية فقط، بـل لكونها تتضمن أيضاً تلك الصور التاريخية، ومفاهيم السرعة والوقت، والقيم السياسية والاجتماعية، التي يريد المجتمـع أن ينقلهـا إلى الجيل الجديد.[28] أمّـا الدول التي تختبر وتعيش صراعات وحروباً، مثل إسرائيل، فيقول أحد الباحثين إن الكتب المدرسية، المعتمَدة فيها وفي مدارسـها، لا تسـعى لمجرد نقل الحقائق فحسـب، بل تنشـر أيضاً الأيديولوجيات، وتَتتبَّع النزاعات السياسية وتحاول تبريرها من خلال إضفاء الشرعية التاريخية عليها. وكانـت تؤدي، فـي الغالب، أداة للحرب، وتعمل من أجـل التحريض على الخصم، وتبرير وجهات نظر الفرد الوطنية.[29]

يُضاف إلى ذلك طبعاً، أن مناهج التعليم لا تعكس الصراع القومي فقط، بل أيضاً موازين القوى الداخلية والعلاقات فيما بينها؛ أي بين مركّبات المجتمع المفترض أنه يملك هوية قومية واحدة ووحدة مصير. وتشير الباحثة بيلد – إلحنان إلى أن المناهج الإسـرائيلية والكتب المدرسـية هي الآلية التي استطاعت إسرائيل، من خلالها، إنتاج روايـة تاريخية في إمكانها أن تربـط الطلاب اليهود بـ«الأصول التاريخية» لليهود في أرض إسـرائيل. وهـذه الروايـة كانـت، وما زالت، تقـول إن اليهود الإسـرائيليين هم «السـكان الأصليـون»، الذين عادوا إلى «أرض وطنهـم». لكن، إلى جانب ذلك، فإن الكتـب المدرسـية غيـر عادلة فـي طرحها فيما يتعلـق بمختلف الفئـات الإثنية داخل المجتمـع اليهـودي، فهـي تُظهر اليهود الأشـكناز في صورة مغايـرة (وتفضيلية) عن اليهـود الشـرقيين. والأمـر نفسـه عندما تتطـرق هذه الكتـب إلى الهجرات الروسـية والإثيوبية، فهي تتضمن صوراً ونصوصاً تشوبها العنصرية، إذ تُظهر المهاجر الإثيوبي في صورة الإنسان غير الحضاري، في مقابل المهاجر الروسي الذي يَظهر في صورة

28 Hanna Schissler, «Limitations and Priorities for International Social Studies Textbook Research,» *International Journal of Social Education*, vol. 4, no. 3 (1990), pp. 81–89.

29 Jason Nicholls, ed., *School History Textbooks across Cultures: International Debates and Perspectives* (Oxford: Symposium Books, 2006).

فوقيـة، قادمـاً مع حضارة وثقافة غربيتين متطورتين. أمّا صورة «الآخر»، الفلسـطيني، فهي صورة العدو أو «الإرهابي»، والرجعي وغير المتطور أيضاً، والذي يمثّل مشكلة وجودية لدولة إسرائيل.[30]

يؤكـد الباحث شـلومو فيشـر هـذه القـراءة. فاليهود الشـرقيون يوصَفـون بأنهم يفتقـدون الإبـداع، حضارياً واجتماعياً، حين يتم عرض ثقافتهم ورواياتهم، كما أنهم يُصورون تائبين بعد أن كانوا في ضلال. ويحظى اليهود الشـرقيون بمكانة أقل أهمية مـن النخبة الأشـكنازية. وبالتالي، لا مكانة فعلاً للمسـاواة المدنيـة وتعدُّد الثقافات. فالكتـب المدرسـية تهـدف إلى طرح موحد يسـيطر علـى جميع فئـات المجتمعات الإسـرائيلية، بـدلاً من مناداتها بالمسـاواة المدنية والتعددية الثقافيـة الحقيقية. وعلى جميـع الفئـات تقبُّل طرحها واسـتيعابه.[31] أمّا الباحث أريه كيزل، فيؤكد أن الكتب الإسـرائيلية، وخصوصـاً مـا يتعلـق بموضـوع التاريخ، تسـاهم فـي تشـكيل الذاكرة الجماعيـة، وبصـورة خاصـة في الصفوف المتقدمـة في المرحلة الثانويـة. ويقول إن سياسة الدولة هي الهيمنة والسيطرة على عقول الطلاب من أجل فرض الأيديولوجيا الصهيونية وإدخالها في الكم الأكبر من موضوعات التاريخ.[32]

ج – المدّ اليميني وأثره في الكتب المدرسية

بمـا أن جهـاز التربيـة والتعليم يتأثـر بالحكومات وسياسـاتها، مثله مثل سـائر الأجهـزة، فلقـد شـهد فـي سـنوات صعـود المد القومـي الدينـي الأخيـرة، تغيرات ملحوظـة، وخصوصـاً فـي فترة وزير التربيـة والتعليم نفتالي بينيـت (2015–2019)،

30 Peled–Elhanan, *Palestine in Israeli School Books: op. cit;* Peled–Elhanan, «Legitimation of Massacres...,» op. cit., pp. 377–404.

31 شلومو فيشر، «التحديث ويهود الشرق: حول تمثيل تاريخ يهود شمال أفريقيا والشرق الأوسط في كتب تدريس التاريخ في إسرائيل»، في: «التاريخ والهوية والذاكرة: صور الماضي في التعليم الإسرائيلي»، تحرير أفنر بن – عاموس (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2002)، ص 101 – 120 [بالعبرية].

32 أريه كيزل، «التاريخ المحتكر: تحليل نقدي لمنهاج التعليم وكتب التدريس في مادة التاريخ العام، 1948 – 2006» (تل أبيب: معهد موفيت، 2008) [بالعبرية].

المنتمـي إلى اليمين الجديد. وتظهر هذه التغيرات في المناهج والكتب المدرسـية، في مواد الآداب والاجتماعيات، إذ باتت تتضمن، في صورة مطردة، قيماً ومضامين دينية، أو تلميحات وإشارات ذات صبغة دينية. وأثارت هذه التحولات جدلاً داخل أوسـاط قطاعات واسـعة في إسـرائيل، تمحور حـول مخاوف قطاعات واسـعة من العلمانييـن مـن جرّ جهـاز التربية نحـو التدين، وفـرض أجنـدات أيديولوجية بعيدة كل البُعـد عن تفكيرهم وأسـلوبهم في العيـش. وترى هذه القطاعات أن ثمة هجوماً علـى القيم العامة المُوجهة لمختلف القطاعـات الحكومية التابعة لجهاز التعليم في إسـرائيل، منذ نشـأته، والتي تعتبر الهوية اليهودية إطاراً ثقافياً قومياً، لا دينياً محضاً، وتتعامـل مع الدين اليهودي مادةً تدريسـية، لا مَسـلكَ حيـاة ومنظومةً معيارية يجب أن يتبنّاهمـا الطالـب والمجتمـع، كمـا هي الحال في قطـاع التعليم لـدى المتدينين (الحريديم).[33]

هـ– خلاصة بشأن نقاش التعددية

مـن الواضـح، ممـا تقـدم، أن هنـاك تعدديـة داخـل الإجمـاع الصهيوني بين تيارات أيديولوجية، أو بين توجهات ثقافية حياتية (دينية) داخل المجتمع اليهودي. والعلاقـات بينها ليسـت وردية كل الوقت، بـل تقوم على التنافس وجذب التمويل ورسـم السياسـات. لكن ثمة تعددية أو فوارق من نوع آخر، خارج هذا الإجماع، هـي أدوات تصنيـف وإبـراز للاختـلاف بهـدف الاحتـواء والهيمنـة، لا الدمـج والمسـاواة. ولا تشـكل هـذه «التعددية» قاعدة للتنافس، بـل تعكس خللاً كبيراً في موازيـن القـوى وإمـكان التأثير في السياسـات العامـة. فالتعليـم العربي لا يحوي أي محتوى فلسـطيني، أمّـا مضمون التعليم العبري فيُقصي الفلسـطينيين، والهوية الشـرقية، وهويـة المهاجرين من إثيوبيا، في سـياق اعتماده نظـرة معيارية صهيونية أشـكنازية – أوروبيـة. ويشـير عدد من الناشـطين اليسـاريين غيـر الصهيونيين، أو

33 جوني منصور، «التدين في مناهج وكتب التعليم في إسرائيل» (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، 2018).

المناهضيـن للصهيونية من اليهود الشـرقيين، إلـى أن قانون القومية الأخير، والذي ألغـى الاعتـراف باللغـة العربيـة لغةً رسـمية، يأتي في سلسـلة السياسـات العميقة والظاهـرة، والتـي تميّز ضدهم كيهود – عرب.[34] ولا يعنـي وجود هذه الفوارق طبعاً، عدم حدوث تغيّر أو حراك اجتماعي في موضوع التعليم. لكن، لا شك في أن ليـس ممكنـاً الفصل تماماً بين التعليم، كرافعـة اجتماعية، والأيديولوجيا ونظام توزيع/ احتكار القوة السياسـية والتأثير في عمل السـلطة؛ أي بين قضايا المسـاواة الاجتماعيـة وقضايـا التعددية الثقافية. وهذا الأمر يثير جدلاً عميقاً داخل المجتمع الفلسطيني.[35]

ثالثاً: الفلسطينيون ونظام التعليم في إسرائيل

أ – لمحة عامة

يلاحظ المراقبون عدداً من التغيرات الداخلية في المجتمع العربي الفلسـطيني فـي إسـرائيل، وازديـاداً في الرغبة فـي التعليم والتقدم فيه، لكن ذلـك لم يغير حقيقة فحواها أن إنجازات العرب الفلسـطينيين التعليمية أقل من تلك التي ينجزها اليهود. ولا يتمثـل التمييـز، في جهـاز التربية والتعليم، بموضـوع الميزانيات فقط، بل يُجمع عـدد مـن الباحثين أيضاً على وجود نقاط إشـكالية، يواجهها الفلسـطينيون في جهاز التعليم الإسرائيلي، هي التالية:

1. **الإهمال والسيطرة الإداريان**: يواجه جهاز التعليم العربي، على مر السنوات، إهمـالاً وتمييـزاً تمارسـهما وزارة التربيـة والتعليم. إذ هنـاك رفض حكومي للاعتراف بأهمية الهوية القومية لجهاز التعليم العربي، الذي يتعامل مع أقلية

34 Mati Shmoelof, «Mizrahi Appeal Against Israel's Nation State Law,» Mondoweiss website, https://mondoweiss.net/2019/03/mizrahi–against–israels/

35 عيريت هرفون، خالد أبو عصبة، ومحمد أبو نصرة، «التعليم العربي في إسرائيل: المطالبة بموارد مادية أم صراع على الموارد الأيديولوجية؟» «مجلة علم الاجتماع الإسرائيلي»، العدد 2 (2013)، ص 289 – 311 [بالعبرية].

ذات قومية مغايرة. وهذا يظهر في نواحٍ متعددة. كما أن جهاز التعليم العربي ليس جهازاً مستقلاً يتمتع بالإدارة الذاتية، بل هو خاضع لقرارات وزارة التربية والتعليم. وليس لمديري المدارس والمعلمين العرب صلاحية حقيقية في اتخاذ القرارات، أو تحديد سياسة التعليم في مدارسهم. وتحدّد السلطة قيادات المجتمع السياسية في جميع نواحي الشأن التعليمي، وتتدخل في الميزانيات المخصصة لدوائر الجهاز العربي.[36]

2. **الموروث التسلطي والاستخباراتي**: يُضاف إلى ذلك ما حمله الجهاز تاريخياً من موروث تسلطي وتدخل استخباراتي في تعيين المعلمين وإقالتهم، ليس بحسب الكفاءة، وإنما وفقاً لمعايير أمنية واستخباراتية.[37] ولا شك في أن هذا الأمر أنتج حالة سلبية ما زالت مفاعليها وتداعياتها قائمة.

3. **الحق في التعليم في مقابل الضغط لإخلاء الأرض في النقب**: يشير الباحثون إلى أن البنية التحتية للتعليم في النقب ما زالت وسيلة ابتزاز للضغط على الأهالي، وإجبارهم على ترك قراهم ومناطقهم والانتقال إلى بلدات تركيز؛ أي كجزء من نزع الهوية العربية عن المنطقة وإخلاء الأرض للاستيطان

36 انظر: يوسف جبارين وأيمن أغبارية، «استقلالية التعليم العربي في إسرائيل: الحقوق والإمكانيات»، «جيلوي داعات»، العدد 5 (2014)، ص 13 – 40 [بالعبرية]؛

Ayman Agbaria, «Arab Civil Society and Education in Israel: The Arab Pedagogical Council as a Contentious Performance to Achieve National Recognition,» Race, Ethnicity and Education, vol. 18, no. 5 (2013), pp. 675–695. https://doi.org/10.1080/13613324.2012.759930;

Riad Nasser, «Ethos and Logos in Israeli Citizenship: Discourse Analysis of Civic Studies Textbooks,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 3 (2013), pp. 251–272. https://doi.org/10.1080/13530194.2013.791134;

Amal Jamal, «Strategies of Minority Struggle for Equality in Ethnic States: Arab Politics in Israel,» *Citizenship Studies*, vol. 11, no. 3, (2007), pp. 263–282. https://doi.org/10.1080/17450100701381821.

37 Ismael Abu–Saad, «Bedouin Arabs in Israel: Education, Political Control, and Social Change,» in *The Education of Nomadic People: Current Issues, Future Prospects*, edited by Carolyn Dyer (Oxford: Berghahin, 2006), p. 154.

والجيش. وقد رُحّل الفلسطينيون، في معظمهم، من أراضيهم في النقب في إثر النكبة، إمّا عبر التهجير إلى خارج حدود فلسطين، وإمّا عبر نقل الأهالي وتجميعهم القسري في مناطق محصورة، ودفعهم إلى التجمع في سبع بلدات أُنشئت خصيصاً لهذا الغرض. وما زالت أغلبية الأهالي تقطن إمّا في قرى غير معترف بها، وإما في قرى اعتُرف بها مؤخراً، لكن نسبة المدارس قياساً بعدد السكان فيها أقل كثيراً من نسبتها إلى عدد السكان في القرى السبع. والهدف، كما يُجمع عليه المراقبون، واضح: الامتناع من توفير الخدمات، كوسيلة ضغط على السكان لإجبارهم على الانتقال إلى قرى التركيز. وتُعَدُّ نسبة المتسرّبين من التعليم بين أبناء المجتمعات البدوية من أعلى النسب بين الشرائح الاجتماعية كافة.[38]

4. **التعليم كوسيلة لتعزيز الاحتلال في القدس الشرقية**: يشكل ملف التعليم جزءاً من عدة ملفات خطرة تمس هوية القدس ومستقبلها. ويخضع ملف التعليم في المدينة المحتلة لسلطة بلدية القدس الغربية، كمدينة استعمارية تقوم على الاحتواء والإقصاء معاً. ويُستخدم وسيلةً لطمس الانتماء الفلسطيني إلى المدينة المحتلة. وارتفعت، في العقد الأخير، وتيرة سياسة الأسرلة، عبر الضغط في الميزانيات وإغراءات التوظيف من أجل دفع المدارس والمعلّمين والأهالي إلى تبنّي المنهاج الإسرائيلي بدلاً من المنهاج الفلسطيني، والانتقال من نظام التوجيهي الفلسطيني إلى نظام البغروت الإسرائيلي.[39] ومن المعروف أن لهذا التحول نتائج سلبية على التواصل الفلسطيني، فالانتقال

38 Neve Gordon and Michael Rotem, «Bedouin Sumud and the Struggle for Education,» *Journal for Palestine Studies*, vol. XLVI, no. 4 (2017), pp. 7–27.

39 Samira Alayan, *Education in East Jerusalem: Occupation, Political Power and Struggle* (London: Routledge, 2019); Rawan Asali Nuseibeh, *Political Conflict and Exclusion in Jerusalem: The Provision of Education and Social Services* (New York: Routledge, 2016).

إلـى نظـام البغروت يعني، بين أمـور أُخرى، تقلُّص عدد الطلبة المقدسـيين في الجامعة الفلسـطينية في الأرض المحتلة، وازدياد عددهم في الجامعات الإسرائيلية. في العموم، إلى جانب الآثار الخطرة للهجوم السياسي – الأمني المنهجي على المجتمع والطفل الفلسطينيين، وعلى كيان هذا الطفل، نفسياً ومعنوياً، في البيت والشـارع والمدرسـة، يعاني التعليم في المدينة المحتلة إهمالاً في البنية التحتية، ونقصاً في الميزانيات. وتسجّل المدينة أعلى نسب التسـرب بين التلاميذ، وخصوصاً بين الذكور، كما يحدث تماماً في التعليم لدى المجتمعات البدوية، الأمر الذي يصب في إعادة إنتاج أيد عاملة رخيصة يطلبها اقتصاد المدينة الاستعمارية.

للتدليـل علـى تأثيـر هذه العوامـل، نعرض فيما يلـي المؤشـرين التاليين: نتائج التلاميذ في امتحانات البغروت، والالتحاق بالجامعات.

ب – نتائج الطلبة العرب في امتحانات البغروت الإسرائيلية

يواجه الطلاب العرب الفلسطينيون تحدياً مصيرياً، هو امتحانات إنهاء المرحلة الثانوية، المعروفة بامتحانات البغروت (التي يقابلها امتحان التوجيهي الفلسـطيني). ولوحظ، في العقدين الأخيرين، ارتفاع في نِسَـب الناجحين في البغروت بين العرب واليهـود، لكـن الفـوارق بيـن القطاعين ما زالت كبيرة. إذ نجح نحـو 64 في المئة من الطلبـة اليهـود المتقدمين إلى البغروت في سـنة 2000، بينمـا نجح 45 في المئة فقط من العرب. وتحسنت هذه النسب في سنة 2017، لكن مع بقاء الفوارق، إذ نجح بين اليهود نحو 80 في المئة، أمّا نسبة الناجحين لدى الطلاب العرب فكانت نحو 64 في المئة. أمّا بالمقارنة مع مختلف قطاعات التعليم العبري، فنجد أن الفوارق بين التعليم العربي والتعليم العبري الرسـمي والرسـمي الديني أكبر من النسبة بين التعليم العربي والتعليم لدى الحريديم، بحيث توزعت النسَـب بين القطاعات العبرية إلى: 36,3 في

المئة ناجحين في المدارس الحريدية، و83,1 في المئة في المدارس العبرية الرسمية، و83,7 في المئة في المدارس العبرية الدينية – الرسمية.[40]

يُرجع الباحثون هذا الفارق في جودة التعليم إلى عدة أسباب، منها محتوى التعليم وتشديده على الهويتين اليهودية والصهيونية للدولة ومجتمعها، وغياب أي محتوى قد يدعم القومية العربية أو الفلسطينية.[41]

ج – التعليم العالي: مؤشرات من العقد الأخير

على الرغم من الصعوبات التعليمية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، فإن الدراسات أثبتت أن هناك ازدياداً في عدد الطلاب الذين يُقبَلون في مؤسسات التعليم العالي، بحيث إن عدد الطلاب الفلسطينيين الجامعيين في جامعات إسرائيل وصل، بحلول العام الأكاديمي 2011/ 2012، إلى 30,530، في حين أن 9260 طالباً فلسطينياً كانوا يدرسون في مؤسسات للتعليم العالي خارج البلد.[42]

تدل معطيات مقارنة، في سنة 1999 والسنتين 2017/ 2018، على ارتفاع ملحوظ وتحول في الموضوعات التي يختارها الطلاب العرب، أو ينجحون في الحصول على قبول فيها في الجامعات الإسرائيلية. ويبيّن الجدول التالي النسَب بحسب الموضوع، مع ملاحظة مفادها بأن ثمة طلاباً يتجهون إلى الجامعات الفلسطينية وجامعات في الأردن ودول أوروبية من أجل متابعة التعليم الجامعي، وهؤلاء غير مشمولين في الجدول.

---

40 دائرة الإحصاء المركزية، مصدر سبق ذكره.

41 يُنظر في هذا الصدد في دراسات كلاسيكية في الحقل للباحث ماجد الحاج:
Majid Al–Haj, *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel* (Albany, New York: State University of New York Press, 1995); Majid Al–Haj, *The Arab Teacher in Israel: Status, Questions, Expectations* (Haifa: Educational Research Center, University of Haifa, 1995).

42 لدراسة تفصيلية في الموضوع، انظر:
Khalid Arar and Kussai Haj–Yehia, *Higher Education and the Palestinian Arab Minority in Israel* (New York: Palgrave Macmillan US, 2016).

نسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية
بحسب الموضوع، بالمقارنة بين الفترة 1999 2017/ 2018[43]

الموضوع	نسبة الطلاب العرب في الموضوع في العام الدراسي 1999	نسبة الطلاب العرب في الموضوع في العام الدراسي 2017/ 2018	ملاحظات
مهن طبية مساعدة	11	25	فاقت نسبتهم الأخيرة في هذا الحقل نسبتهم إلى مجمل السكان
تربية وإعداد معلّمين	17	24	فاقت نسبتهم الأخيرة في هذا الحقل نسبتهم إلى مجمل السكان
اقتصاد وإدارة أعمال	2	17	زيادة كبيرة جداً، أكثر من 8 أضعاف
طب	7	15	زيادة كبيرة، لكن أقل من نسبتهم إلى مجمل السكان
علوم اجتماعية	6	15	=
علوم إنسانية	10	14	=
قانون	8	12	=
علوم طبيعية ورياضيات	5	12	=
هندسة مدنية ومعمارية	5	10	=

إلاّ إن الفوارق ما زالت بارزة بين العرب واليهود في مجال التعليم العالي. وأُجري إحصاء رسمي، في سنة 2017، عن نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي خلال ثمانية أعوام بعد إنهائهم المرحلة الثانوية، أثبت بوضوح هذا الأمر. وتُظهر

43 تم تجميع هذا الجدول من النشرة التالية: دائرة الإحصاء المركزية، مصدر سبق ذكره، ص 14.

معطيات آخر سـنة مشـمولة في الإحصاء، أي شـريحة الطلاب الذين أنهوا المرحلة الثانوية عام 1999، أن 70 في المئة تقريباً من الطلبة اليهود التحقوا بالجامعة حتى سنة 2017، بينما بلغت نسبة الطلبة العرب في الفئة نفسها 52,4 في المئة.[44]

وجبـت الإشـارة أيضاً إلى أن انتشـار التعليم العالي لـم يرتبـط طردياً بالضرورة بتحسن أوضاع العمل والتوظيف، ليس فقط لدى المجتمع الفلسطيني، بل بصورة عامة لدى كل سـكان إسـرائيل.[45] وهذا يعود إلى طبيعة سـوق العمل الإسرائيلية وزيادة العـرض علـى الطلب في عـدد محدود من الاختصاصات، عدا منطـق التمييز المؤثّر في كل مجالات الاقتصاد والمجتمع. ويشـير أبو عصبة إلى أن النسـاء الفلسـطينيات المتعلّمات يعانين، في الغالب، عدم التوظيف أكثر من نظيراتهن اليهوديات، بنسـب كبيرة.[46] أمّا إسماعيل أبو سعد فيذهب إلى أن ازدياد عدد الخريجين في المجتمع البـدوي، علـى الرغم مـن العوائق البنيوية المؤسسـاتية الكبيرة التـي تعوّق الالتحاق بالجامعـات، لم يُترجم تحسـناً مماثلاً فـي أوضاعهم الاقتصادية – الاجتماعية، إذ إن إمـكان دخولهم مراكز مؤثرة في البنيـة الاجتماعية – الاقتصادية العامة يبقى محدوداً جداً، كحال سائر المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.[47]

---

44 المصدر نفسه.

45 Ayalon, et. al., op. cit., p. 263.

46 خالد أبو عصبة، «الأكاديميات العربيات غير العاملات في إسرائيل: صورة الوضع مع مقترح لنموذج للتدخل» (مسار – معهد أبحاث وتخطيط واستشارة اجتماعية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018) [بالعبرية]. https://www.btl.gov.il/Mediniyut/BakashatNetunim/dohot/Documents/abu–asaba.pdf

47 Ismail Abu–Saad, «Access to Higher Education and its Socio–Economic Impact Among Bedouin Arabs in Southern Israel,» *International Journal of Educational Research*, vol. 76 (2016), p. 101. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2015.06.001

القسم الثاني

التعليم العالي والبحث العلمي

أولاً: التعليم العالي

أ – لمحة عامة

يعمل في إسرائيل اليوم سبع جامعات ومعاهد بحثية رئيسية، وعدد كبير من المعاهد التخصصية والإقليمية، تحظى بمكانة ثانوية من حيث الحضور والإنتاج العلميان. وتعود نشأة الجامعات والنشاط البحثي العلمي إلى مراحل الاستيطان الصهيوني المبكّر في فلسطين. ونشأت فكرة الجامعة العبرية في القدس في سنة 1918، وتمأسست رسمياً في سنة 1925، وكان سبقها إنشاء معهد تِخنيون التكنولوجي في حيفا، في بداياته، في سنة 1924. وأسس حاييم وايزمن معهد الأبحاث العلمي على اسم دانيال زيف في مستعمرة رحوفوت في سنة 1934، وأُعيدت تسميته لاحقاً باسم معهد وايزمن، وتحوّل إلى جامعة بحثية في سنة 1949، بالإضافة إلى إنشاء معهد خضوري، في ثلاثينيات القرن الماضي، وتم تقسيمه فرعين، عبرياً وعربياً، وخُصص لغايات التدريب الزراعي (من دون أن يتحول إلى جامعة). ونشأت هذه المؤسسات ضمن المشروع الصهيوني، وانخرطت في دعمه، وتركز نشاطها البحثي، بصورة خاصة، في مجالات متعلقة بالزراعة والاستيطان والصحة. وكُسر احتكار هذه المؤسسات، في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، وأُنشئت جامعة تل أبيب (1953)، وجامعة بار – إيلان (1955)، ذات الصبغة الدينية، وبهدف مد جسور بين المعارف اليهودية والمعارف العلمية الحديثة. وأُسست جامعة حيفا (1963)، وتخصّصت بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أُنشئت جامعة بن – غوريون في

النقب (1969)، وأيضاً الجامعة المفتوحة الإسرائيلية في سنة 1974.[48]

عُرفت هذه المؤسسات بنخبويتها وشروط القبول الدقيقة فيها، والتي صعّبت دخول طلبة من الشرائح الأقل حظوة من سكان الأطراف والشرقيين والفلسطينيين. وشكّل شرط القبول بنتائج امتحانات البغروت، وبنتائج امتحانات تصنيف ذكاء (بيسخومتري) أيضاً، إحدى حلقات دائرة إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، مكملاً بذلك سياسات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي. واعتمد نظام التعليم الثانوي، كما ذُكر أعلاه، مسارات نظرية وعملية، وكان التلاميذ يُفرَزون بموجب امتحانات، تعتمد أسئلة من مستوى الصف الثامن، الأمر الذي أدى إلى توجيه عدد كبير نسبياً من الشرقيين إلى المسار العملي الذي لم يؤهلهم لشهادة البغروت ولدخول الجامعة (انظر النقاشات أعلاه بشأن أوضاع الشرقيين والفلسطينيين في مجال التعليم).

لكن هذه الحواجز بدأت تنكسر مع تحوّلات العولمة والخصخصة في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته.[49] وناقش مجلس التعليم العالي مسألة توسيع الدراسات الجامعية، في أوائل التسعينيات، مع وصول موجات من المهاجرين المتعلمين من الاتحاد السوفياتي. وكان نمو عدد الطلاب غير مسبوق في تاريخ إسرائيل، بحيث وصل إلى أكثر من ضعفي عدد الطلاب قبل الهجرة. ونشأ، منذ ذلك الحين، عدد كبير من المعاهد التخصصية والإقليمية، ومن المعاهد الخاصة في المجالات المطلوبة في السوق أيضاً (المحاماة، إدارة الحسابات، الفنون... إلخ)، والتي تتّسم بشروط قبول أقل تشدداً. ورافق ذلك ارتفاع في انتشار التعليم العالي بين الشرقيين والفلسطينيين على الرغم من أن الفجوات مع الأشكناز لم تُجسَر كلياً.

---

48 UNESCO, *Mapping Research and Innovation in the State of Israel: Country Profiles in Science, Technology and Innovation Policy*, vol. 5 (Paris: The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization – UNESCO, 2016), pp. 52–55.

49 لمزيد بشأن هذه التحولات، انظر: أوري كيرش، «نظام التعليم العالي في إسرائيل: قضايا، مميزات وجوانب خاصة» (حيفا: التخنيون، 2014) [بالعبرية].

ب – حوكمة التعليم العالي

تُعتبر مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل هيئات رسمية، لكنها تحظى بالاستقلالية المؤسساتية عن النظام السياسي، بحيث سُنَّ قانون نظام التعليم العالي سنة 1958، والذي ينصّ على استقلالية التعليم العالي وحرية التعليم والبحث العلمي. ومنح القانون مجلس التعليم العالي (MALAG)، المتشكّل بموجبه، سلطة تحديد المعايير الأكاديمية والقضايا الجوهرية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وضمان جودتهما. ويهتم المجلس أيضاً بضمان حرية التعليم الأكاديمي والبحث وخصوصية المؤسسات التعليمية، وخصوصية الشرائح الطلابية في إسرائيل أيضاً، ويقدّم الاستشارة والمقترحات إلى السياسات الحكومية المتعلقة بهذا المجال.[50] وينسب مجلس التعليم العالي، على سبيل المثال، ارتفاع عدد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلى السياسات التي تبنّاها في هذا الصدد (انظر أدناه).[51] وينظّم قانون التعليم العالي أيضاً حدود مشاركة وزير التعليم في مجلس التعليم العالي. على سبيل المثال، لدى المجلس سلطة منح اعتماد للمؤسسات والبرامج الأكاديمية العالية في إسرائيل، والإشراف على منح الشهادات وتقويم جودة التدريس.[52] وعُيِّنت لهذا الغرض لجنة مؤلّفة من 19 – 25 عضواً، على رأسهم وزير التربية والتعليم، لكن يُفترض أن يكون ما لا يقل عن ثلثي أعضائها عاملين في مجال التعليم العالي، ويتم تعيينهم بناءً على توصية وزير التربية، بعد التشاور مع مؤسسات التعليم العالي المعترف بها. وأعضاء الثلث المتبقّي هم ممثّلو القطاع العام ورئيس الاتحاد الوطني للطلاب. ووفقاً لمركز أدفا، فإن الهدف من جعل الأغلبية للأكاديميين هو ضمان استقلالية القرار المهني لمجلس التعليم العالي عن التدخلات

---

50 UNESCO, *Mapping*, 177.

51 https://che.org.il/ar/ثورة–إتاحة–التعليم–العالي–للمجتمع–العر/

52 https://che.org.il/%d7%aa%d7%a4%d7%a7%d7%99%d7%93%d7%99%d7%9d–%d7%95%d7%a1%d7%9e%d7%9b%d7%95%d7%99%d7%95%d7%aa/

السياسية والحكومية.[53]

قررت الحكومة الإسرائيلية، في سنة 1977، تسليم مهمة تقسيم ميزانيات التعليم العالي إلى لجنة التخطيط والميزانيات داخل مجلس التعليم العالي. وكانت الفكرة مفادها بأن لجنة التخطيط والميزانيات ستقف في مسافة وسط بين الحكومة والمؤسسات ذات العلاقة، من جهة، ومؤسسات التعليم العالي، من جهة أُخرى. ومنحت الحكومة لجنة التخطيط والميزانيات مسؤولية التخطيط الشامل لنظام التعليم العالي وتخصيص الموارد، لكنها احتفظت لنفسها بمسؤولية تحديد الميزانية الإجمالية للتعليم العالي. لذا، فإن الدور التنظيمي للدولة في نظام التعليم العالي تضاءل على مر السنين. وكانت الميزانية الخاصة بجهاز التعليم العالي، حتى الفترة 1986 – 1987، تُناقَش في الكنيست واللجان الحكومية، وتوضَع مرة في السنة، لكن هذه السياسة تغيّرت منذ ذلك الحين، وباتت الميزانية تُناقَش مرة كل أربعة أعوام. وحققت هذه التغيرات درجة أكبر من استقلالية المؤسسات، في تحديد معاييرها الأكاديمية، وتخطيط أهدافها وميزانياتها، وتحديد معدل الطلبة وطبيعة عملية قبولهم.

ج – الميزانيات وسياسة الخصخصة

تزامنت سياسة توسيع التعليم العالي وكسر احتكار الجامعات الكبرى مع الاتجاه السائد، منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى فتح التنافس واقتصاد السوق، وخفض الدورين المباشرين للدولة، تنظيماً وإشرافاً، على نحو يشمل الميزانيات.[54] ونشأ تالياً وضع معقّد؛ فالتوسُّع في النظام أدى إلى ظهور مزيد من المؤسسات التي تسعى للحصول على جزء من الميزانية العامة المحدودة، في سياق النزعة الحكومية إلى

53 نوعا داغن – بوزاغلو، «الحق في التعليم العالي في إسرائيل: نظرة قانونية ومالية» (تل أبيب: مركز أدفا، 2007)، ص 18 [بالعبرية].

54 غيلا مناحم وفردريك كدوش، «تحولات بنيوية في نظام التعليم العالي في إسرائيل في سنوات التسعينيات: العلاقات التبادلية بين القطاع الخاص والقطاع العام»، مجلة «علم الاجتماع الإسرائيلي»، العدد 2ب (2000)، ص 499 – 522 [بالعبرية].

تقليل الإنفاق العام على التعليم العالي. ويتضح هذا في إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بحيث إن الإنفاق على التعليم العالي في إسرائيل هو أقل من معدل الإنفاق في دول المنظمة.[55] وهذا الأمر دفع مختلف المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية من أجل البحث العلمي. وفي حين زادت الميزانيات العامة للتعليم العالي بالتدريج، بين الفترة 2000 – 2001 والفترة 2012 – 2013، من 5,4 مليارات شيكل إلى 8,9 مليارات شيكل، تطورت قدرة المؤسسات على تحصيل ميزانيات من مؤسسات متعددة، الأمر الذي أدى إلى أن تكون نسبة مدخولها من الدولة أقل، بحيث حدث انخفاض في حصة الدعم الحكومي للأبحاث من نسبة 66,2 في المئة في الفترة 2008 – 2009 إلى نسبة 65,5 في المئة في الفترة 2012 – 2013.[56]

د – التصنيف العالمي للجامعات الإسرائيلية البحثية

على الرغم من التحديات الهيكلية والأكاديمية المتعلقة بالميزانية المفروضة على نظام التعليم العالي في إسرائيل، فإن بعض الجامعات في إسرائيل، تمكّن، على مر السنين، من الوصول إلى مكانة أكاديمية دولية مرموقة في عدة مجالات. وعلى الرغم من نسبة الأكاديميين الإسرائيليين الضئيلة، إلى مجمل عدد الأكاديميين في العالم، فإن تمثيلهم بين فائزي جائزة نوبل في العقد الماضي كان كبيراً نسبياً. ونجد أداء بارزاً للجامعات الإسرائيلية، فيما يتعلق بالمؤشرات والتصنيفات الدولية للجامعات (من حيث عدد الاقتباسات الكمية لكل منشور، وعدد المنشورات لكل جامعة). ووفقاً للبيانات المقدمة في قواعد بيانات طومسون رويترز (Thomson Reuters)، صُنِّفت إسرائيل، في عدد من المجالات، في الفترة 2003 – 2013، بين أفضل عشرين دولة، من حيث عدد المنشورات، وبين أفضل عشر دول في العالم وفقاً لمؤشر اقتباس المنشورات. ويشمل تصنيف معهد التعليم العالي في شنغهاي

55 دائرة الإحصاء المركزية، مصدر سبق ذكره، ص 3.

56 كيرش، مصدر سبق ذكره.

(The Institute of Higher Education Shanghai)، بالإضافة إلى ذلك، ثلاث جامعات إسرائيلية في قائمة أفضل مئة جامعة في العالم لسنة 2013. وشمل مركز التصنيف العالمي للجامعات، سنة 2020، جامعتين إسرائيليتين إضافيتين بين أفضل مئة جامعة في العالم، ليصبح العدد خمساً (بين سبع جامعات بحثية إسرائيلية).

ثانياً: البحث العلمي والتطوير

أ – لمحة عامة

سُنَّت عدة قوانين لتنظم حقل البحث العلمي وتعكس تطوره التاريخي، كما حدث في موضوع مؤسسات التعليم والتعليم العالي، لكن من الصعب تتبُّع كل زوايا هيكلية البحث العلمي والتطوير، من حيث أدوارها التنظيمية والتمويلية والإنتاجية، بسبب تشعب هذه الهيكلية بين الحكومة والجامعات والشركات. فهناك عدد من المراكز البحثية التابعة لوزارات معينة، كالدفاع والزراعة والصناعة وغيرها. وتعمل الجامعات البحثية، إلى جانب ذلك، كمراكز أساسية في إنتاج البحث العلمي، وتتلقى ثلثي ميزانياتها البحثية من الحكومة. كما أن هناك النشاط الاقتصادي طبعاً، المعتمِد، على نحو مطرد، على البحث المتقدم والابتكار في مجالات متعددة، ويعتمد أيضاً على التنسيق مع الحكومة والجامعات، على الرغم من أن الخبراء يشيرون إلى أن التنسيق ليس كاملاً بين الدور الحكومي وأدوار الفاعلين، على المستوى المدني. في العموم، توجد عدة قوانين تنظم هذه العلاقات المتشعبة، وسوف نذكرها أدناه، في سياق عرض أهم الهيئات الرسمية التي تُشرف على الحقل التعليمي.

ب – المؤسسات والهيئات المشرفة على البحث العلمي

1 – المجمع الإسرائيلي للعلوم والآداب (The Israeli Academy of Science and Humanities): أُنشئت هذه الهيئة سنة 1959، كهيئة رسمية مستقلة، وسُن لاحقاً قانون خاص لتنظيم عملها، سنة 1961. ومن مهماتها: إتاحة العضوية فيها للباحثين

الإسـرائيليين؛ دعـم العلـوم والآداب؛ تقديـم النصائح إلى الحكومـة؛ التواصل مع هيئـات مماثلـة فـي العالـم؛ تمثيل إسـرائيل فـي المؤتمـرات العلمية، بالتنسـيق مع الحكومـة؛ نشـر الأعمـال البحثيـة الريادية. وللمجمـع عضوية مراقب في مؤسسـة العلـوم الأوروبية (European Science Foundation). ويشـرف على المركز الثقافي الإسرائيلي في القاهرة، ويعقد علاقات وثيقة واتفاقيات مع نحو ثلاثين مجمعاً علمياً في العالم.

2 – **السـلطة الإسـرائيلية للابتـكار (Israel Innovation Authority)/ مكتـب الباحث الرئيسـي (Office of the Chief Scientist)**: أُنشـئت هذه الهيئة سـنة 1969، باسم مكتب الباحث الرئيسي، ثم أُعيدت تسميتها باسم السلطة الإسرائيلية للابتكار، سنة 1984. وتدير هذه السلطة/ المكتب مجمل الدعم الحكومي للأبحاث والتطوير، فيمـا يتعلـق بالصناعـات المدنيـة، كمـا تشـرف أيضـاً علـى إدارة العلاقـات الدولية المتعلقـة بالبحـث العلمي. ومن أهدافها الرئيسـية توجيه البحث العلمي الإسـرائيلي نحـو الابتكارات الجديـدة، في مجال التقنيات المتطـورة والصناعات التقليدية لدى الشركات القديمة والناشئة (startups).[57]

3 – **مجلـس التعليـم العالي ولجنة التخطيط والميزانيات**: أنشـئ مجلس التعليم العالي بموجب قانون خاص سُـن سـنة 1958. وإلى جانب إشـرافه على نظام التعليم العالـي، كمـا ورد أعـلاه، تشـرف لجنـة التخطيـط والميزانيـات، منـذ إنشـائها بقرار حكومـي سـنة 1977، علـى مجمل الميزانيـة الحكوميـة المخصَّصة للتعليـم العالي، وضمنها ميزانية البحث العلمي. ومن أهداف المجلس ومسـؤولياته، عدا الإشـراف علـى القضايا الجوهريـة المتعلقة بالتعليم العالي والطلبـة وضمان الحرية الأكاديمية التي ينص عليها القانون (كما ورد أعلاه)، تقديم مقترحات بشـأن التمويل والتنسـيق بيـن «مصالح الدولة والمجتمع». وتتولى لجنة الميزانيات، عملياً، الدعم الحكومي،

57 UNESCO, *Mapping*, op. cit., p. 18.

وتُشرف على التخطيط له، وتنسّق بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي.[58]

4 – **صندوق العلوم الإسرائيلي (Israeli Science Foundation)**: تأسس صندوق العلوم الإسرائيلي سنة 1995، ومن مهماته تخطيط نشاطات البحث العلمي والتطوير، وتقديم الدعم إليها، والترويج للمُخرجات العلمية الإسرائيلية، وتقويم الأبحاث والتطوير، وتقديم الاستشارة إلى الحكومة.

5 – **المجلس القومي للبحث والتطوير المدني**: أُنشئت هذه الهيئة سنة 2004، وتضطلع بدور استشاري تجاه الحكومة بشأن هيكلية البحث والتطوير العلميين وحوكمتهما، على المستوى المدني، وتخصيص الميزانيات الحكومية الداعمة، وأولويات البحث والبنية التحتية للعلوم، وإنشاء معاهد أبحاث حكومية.

6 – **هيئات أُخرى**: إلى جانب ما تقدم، ثمة عدد من الهيئات الرسمية المتخصصة، والعاملة في الحقل التعليمي، والتي تتبع وزارات معينة، أو تعمل على نحو مستقل، ولها أدوار محددة، مثل تطوير القدرة على التنافس المستقبلي للجيل المقبل، والتعاون بين الصناعة والدراسات الأكاديمية، وتطبيق الاتفاقيات الثنائية مع دول جنوب شرق آسيا والهند، وتطوير شَراكات بين الشركات الإسرائيلية والشركات العالمية الرائدة.

ج – المؤسسة العسكرية والبحث العلمي والاقتصاد

تعود بدايات البحث العلمي لدى المؤسسة العسكرية إلى حقبة الاستيطان قبل سنة 1948. وتأسست، بناءً على هذه الخبرة، سلطة تطوير الأسلحة (رفائيل)، التابعة للجيش الإسرائيلي سنة 1958. ويشمل هذا الأمر البحث العسكري في مجال الطاقة الذرية، التي أُنشئت لها لجنة علمية، لها ميزانياتها الخاصة، كجزء من الاستراتيجيا الأمنية. لكن النشاط البحثي العسكري يُوجَّه أيضاً، بصورة حثيثة،

58 Ibid., p. 177.

نحـو الاقتصـاد. ويذكر الباحثـون أن وزارة الدفاع الإسـرائيلية أدت دوراً مركزياً منذ سـبعينيات القـرن الماضـي، كأهم هيئة فاعلة فـي البحث العلمـي والتطوير. ودخلَ، منذ ثمانينياته، في الصناعاتِ المدنية عدد من الابتكارات ذات الاستخدام المزدوج، المدني والعسـكري، كالمستشـعرات الإلكترونية والاختراعات الميكرو – إلكترونية والحوسبة والبرمجيات وتقنيات الاتصال والهندسة الطبية. ودخلت هذه المنتوجات الصناعة والسوق، وصبّت في تطور الاقتصاد الإسرائيلي في مجال التقنيات العالية.[59]

د – الجامعات وإنتاج الموارد البشرية

يحتل نظام التعليم العالي مكانة مركزية ومؤثرة في صعود الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. ويشير مقال، نُشر في سنة 2017، إلى نمو التكنولوجيا الحيوية وصناعـة التكنولوجيـا الطبية الحيوية، ركيزةً أساسـية في صناعـة التكنولوجيا العالية الإسرائيلية، مجادلاً في أن «البيئة اللازمة لتعزيز مثل هذا التقدم في هذه المجالات، تشـمل التعليـم الأكاديمي الممتاز والبحث.»[60] وكرسـت المؤسسـات الأكاديمية الإسـرائيلية الرئيسـية معظم مواردها وطاقتها لتدريب عدد من الباحثين والمهندسين وتثقيفهم في التفكيرين الإبداعي والرائد. وأوجدت، بالإضافة إلى ذلك، مناخاً علمياً أكاديميـاً يمنح مكانة متميزة لمجالات، مثل التكنولوجيا والطب والهندسـة. ودرّبت عـدداً كبيـراً مـن الباحثين والمهندسـين، الذين وضعوا إسـرائيل في المقدمة، قياسـاً بنسبة عدد الباحثين في مقابل الأفراد (135 باحثاً وفنياً وراقصاً في مقابل كل 10,000 شـخص فـي إسـرائيل، يوازيهـم 80 فـي مقابـل كل 10,000 شـخص فـي الولايات المتحدة). وتؤكد الدراسة ذاتها أن هذا الأمر هو أحد الأسباب الرئيسية، التي جعلت إسرائيل تحتل المرتبة الخامسة في مؤشر الابتكار بين 50 دولة مدرَجة فيه. وتناولت

59 لمزيد من المعلومات انظر: «دليل إسرائيل العام 2020»، فصل «الاقتصاد» لفضل النقيب. انظر أيضاً:
UNESCO, op. cit., p. 134.

60 Rafael Beyar, Benny Zeevi, and Gideon Rechavi, «Israel: a start–up life Science Nation,» *Lancet* (London, England), vol. 389, issue 10088 (June 2017), p. 2563. doi:10.1016/S0140–6736(17)30704–3

الدراسة ستة معايير هي: البحث والتطوير؛ التصنيع؛ شركات التكنولوجيا الفائقة؛ التعليم ما بعد الثانوي؛ الباحثون؛ براءات الاختراع. وقال الباحثون إن نمو صناعة التكنولوجيا العالية الإسرائيلية، مدعومة من الميزانية الحكومية المخصصة للبحث، والعلاقات الوثيقة بين صناعة التكنولوجيا العالية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي، هي التي دفعت عجلة تقدم الاقتصاد الإسرائيلي إلى الريادة.

ركزت الدراسة المذكورة على قطاع ضيق ومهم، هو صناعة التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل، إذ إن هذه الصناعة هي واحدة من أكثر الصناعات تطوراً في العالم، بحيث جعلها تقدمها، في دولة شابة وصغيرة مثل إسرائيل، قادرة على أن تستقطب فروعاً كبرى لعدد من الشركات الرائدة في هذا المجال، مثل إنتل (Intel) وغوغل (Google) ومايكروسوفت (Microsoft). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأكاديمية الإسرائيلية كان، ولا يزال، لها تأثير واسع في القطاعات الأُخرى التي دفعت إسرائيل إلى خوض التنافس في السوق الدولية: في مجالات الزراعة والصناعة «الثقيلة» والهندسة المدنية وغيرها. ولم يقتصر دور الأكاديمية الإسرائيلية، بحسب ما يدّعيه الباحثون، على إنتاج الباحثين، بل شمل أيضاً تدريب جيل متعلّم وعالي الجودة، من العمال الذين يحتاج إليهم الاقتصاد التقني المتطور.

هـ- ميزانيات البحث العلمي

تحمل الموازنة الحكومية، كما ذكرنا، جزءاً كبيراً من ميزانية مجلس التعليم العالي. وشكّلت الميزانية الحكومية، في العقدين الماضيين، نحو ثلثي عوامل التمويل، بالإضافة إلى صناديق بحث في شراكة مع دول أُخرى. وبلغت ميزانية لجنة التخطيط والميزانيات، للعام الدراسي 2019، 11,8 مليار شيكل. وقُسِّمت الموارد على النحو الآتي: 69 في المئة، تُعتمد تمويلاً مباشراً لمصاريف مجلس التعليم العالي؛ 13,8 في المئة، أي نحو 1,6 مليار شيكل، تُمرَّر إلى الجيش الإسرائيلي. وتهدف المكونات الأُخرى للميزانية إلى تمويل معاشات التقاعد للعاملين في مجال

التعليم العالي (6,5 في المئة)، ومساعدة الطلاب (2,2 في المئة)، ومنح محددة لفئات معينـة (4,7 فـي المئة)، مثـل الطلاب العرب والمتدينين الحريديـم، وغيرهم. وتُوزَّع سائر الميزانيات على تطوير البنية التحتية، مثل الكومبيوترات، وغيرها.

تخصـص لجنـة التخطيـط والميزانيـات مـا يقـارب 1,3 مليار شـيكل لصناديق البحـث. والحصـة الكبـرى منها، أي 566 مليون شـيكل، تُوزع للمجمع الإسـرائيلي للعلوم والآداب. وتُخصص خمسـة ملايين شـيكل لصندوق بحث مشترك مع وزارة الدفاع، وتوزع 12,5 مليون شيكل لصندوق الأبحاث المشتركة مع لجنة الطاقة الذرية. وتُمنَح 40 مليون شيكل لمختلف صناديق البحث التي تُعقَد بين إسرائيل والولايات المتحـدة، وبين إسـرائيل وكل من ألمانيـا والاتحاد الأوروبي والصيـن والهند. لكن الخبراء يُجمعون على أن نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي أقل مما يجب أن تكون، وثمة اعتماد كبير على مصادر دعم أجنبية للأبحاث، وخصوصاً الأوروبية. وتُسجَّل، في هذا الصدد، نسبة عالية من نجاح المؤسسات والباحثين الإسرائيليين في الحصول على تمويل أجنبي لأبحاثهم.[61]

---

61 UNESCO, op. cit., p. 59.

الصحافة والإعلام في إسرائيل

وليد العمري

مقدمة

يعالج هذا البحث واقع الإعلام الإسرائيلي، وما طرأ عليه من تحولات بسبب النفوذ السياسي المتعاظم لصناع القرار في تل أبيب، والتطور التكنولوجي العالمي المتمثل في ثورة الاتصالات، وظهور الإعلام الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي التي أتاحت إعلاماً ثنائي الاتجاه. وأثر هذا التحول في أداء الإعلام الإسرائيلي، إلى درجة بدا فيها، وفي كثير من الأحيان، متجنداً وليس مجنداً فحسب، وذلك على الرغم من نفوذه وأثره الواسعين.

تجسد هذا التحول في أربع ظواهر توالى ظهورها تباعاً خلال العقد الأخير المتميز بتواصل حكم اليمين والمتدينين في إسرائيل، وتفرد زعيم الليكود بنيامين نتنياهو بقيادته. فكان التطور التقني المحطة الأولى، وتلخص في انتقال شركات البث وتوزيعه إلى البث من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ثم إلغاء هيئة البث واستبدالها بسلطة البث، وهو التحول الثاني. وتجسدت ظاهرة التحول الثالثة في إنهاء عصر القناتين التلفزيونيتين الثانية والعاشرة، وذلك بموجب قانون سنه الكنيست، والذي حد من الامتيازات لشركات الإنتاج المشغلة بهدف إضعاف تأثيرها في الشارع الإسرائيلي. أمّا أخطر التحولات، وهي الرابعة، فكان في ظهور صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية الموالية لليمين، وتحديداً لزعيمه بنيامين نتنياهو، كمنافسة للصحافة اليومية التقليدية.

يتناول هذا البحث أيضاً دور الإعلام الجديد واستغلاله بشكل مؤثر للغاية من جانب صناع القرار وحاشيتهم في إسرائيل، وذلك بحكم ما له من تداعيات وتأثير، سواء في إدارة مصالحهم الداخلية للتحريض وإثارة الضغائن، وأيضاً لترويج دعايتهم وخططهم السياسي، أو لمناكفات خارجية، وفي بعض الأحيان لتسريبات تخدم

المصلحة «الوطنية». ويشكل ذلك في هذا البحث ما يشبه المرحلة الانتقالية لسيطرة رأس المال والسلطة على الإعلام، في محاولة لاستقراء طبيعة العلاقة وتداخل المصالح بين رئيس الهرم السياسي، وهو رئيس الحكومة في هذه الحالة، والإعلام ورأس المال.

جاء ما سبق كله كتوطئة لاستقراء واقع وسائل الإعلام التقليدية في عهد الإعلام الرقمي، إذ يعالج هذا القسم وضع الراديو والصحافة المطبوعة والتلفزة وتراجع شعبيتها، وذلك مع تنامي شعبية الإعلام الرقمي ممثلاً في وسائل التواصل الاجتماعي. كما يتناول البحث بعدها تاريخ الصحافة وظهورها مع بدء الهجرات اليهودية إلى فلسطين منذ مطلع القرن الماضي إلى قيام الدولة الإسرائيلية، ثم استمراره بعد قيامها. كذلك يلتفت إلى واقع الصحافة العربية ووضع العرب الفلسطينيين في الصحافة الإسرائيلية في مناطق داخل الخط الأخضر.

وفي نهاية البحث هناك قسم خاص عن آليات الرقابة وهيئات الإِشراف ذات الصلة، وهي الحلقات التي تحكم العلاقات بين الإعلام والمؤسسة الإسرائيلية وتضبطها، وذلك بدءاً بهيئة الرقابة العسكرية وانتهاء بهيئة رؤساء التحرير.

تستوجب الأمانة الإشارة إلى أن الإعلام الإسرائيلي وإن تجند إلى جانب المؤسسة الإسرائيلية بوضوح في قضايا الأمن وجوانب الصراع مع العرب، وتحديداً الفلسطينيين، بما يخدم ولا يمس الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك في سياق حرب الحركة الصهيونية كأساس أيديولوجي للوطنية الإسرائيلية القائمة على سحق الوطنية الفلسطينية، إلاّ إنه ظل إعلاماً فتاكاً في الشأن الداخلي الإسرائيلي على النحو الذي يخدم الكل الإسرائيلي. وخير دليل على ذلك ما كشفته الصحافة من فضائح فساد في دائرة صناعة القرار، وآخرها قضية الغواصات التي اشترتها إسرائيل من ألمانيا في منتصف العقد الأخير، وكشفت الصحافة تورط مقربين من نتنياهو فيها بتهم فساد ورُشى وغسيل أموال. ويرجع الفضل في كشفها إلى الصحافي الاستقصائي في القناة 13 رفيف دروكر. وينسحب الأمر أيضاً على قضايا الفساد الثلاث التي

اضطرت النيابة العامة إلى تقديم لوائح اتهام فيها ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتهم الرشوة وخيانة الأمانة والغش.

كذلك يعالج هذا البحث هذه القضايا من حيث تفاعلاتها إعلامياً في الصحافة التقليدية ووسائل الإعلام الجديد، وقد أتاحت هذه الأخيرة للمتلقي أن يؤدي دور المرسل أيضاً.

أولاً: مدخل إلى التحولات في الإعلام الإسرائيلي ووسائله

يؤدي الإعلام في إسرائيل دوراً فعالاً لا على المستوى الشعبي فحسب، بل على مستوى القرار بصناعه وصناعته أيضاً. وليس أدل على ذلك من استخدام الإعلام بحلتيه القديمة والجديدة من رئيس أربع حكومات متعاقبة في إسرائيل هو بنيامين نتنياهو. وتكاد قصة شبكة التلفزة i24NEWS تكون شاهداً مهماً إلى جانب صحيفة «يسرائيل هيوم» (*Israel Hayom*)، بالإضافة طبعاً إلى آلية استخدامه الإعلام الجديد (New Media) من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media). لقد طرأ تطور وصل إلى حد التحول في مسار الإعلام الإسرائيلي خلال العقد الأخير، وبلغ ذروته في سنة 2016، إذ يعزو المراقبون والباحثون في الشأن الإعلامي الإسرائيلي ذلك إلى تطور الأداة الإعلامية بفضل تطور وسعة انتشار وفعالية الشبكة العنكبوتية (الإنترنت – Internet) التي أصبحت في متناول كل فرد تقريباً بفضل وسائل الاتصال الذكية، ومنصات التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) التي حولت الإعلام من أحادي الاتجاه إلى ثنائي الاتجاه، فقد أصبح المُرسِل هو المُستَقبِل، والمُستَقبِل هو المُرسِل أيضاً، وساعد في تنويع الرسائل المتبادلة كماً وكيفاً. وبقدر ما حمل هذا التحول من إيجابيات أتى أيضاً بسلبيات في كيان مصاب بهستيريا العنصرية والتفوق القومي، إذ أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة لمهاجمة الآخر والتحريض عليه، وقد أشار تحقيق أعده المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، ومقره مدينة

حيفا الساحلية، أن منشور كراهية وعنصرية وتحريض على العنف ضد الفلسطينيين صدر كل 66 ثانية على شبكات التواصل الاجتماعي في إسرائيل خلال سنة 2018.[1]

يبيّن تقرير المركز المتخصص برصد الخطاب العنصري والتمييزي على الإنترنت وتوثيقه في السنوات الثلاث الماضية (2016 – 2018) تصاعد مؤشري العنصرية والتحريض على شبكات التواصل الاجتماعي في إسرائيل، واللتين باتتا تؤديان دور وسيلة التواصل والإعلام الأولى في البلد، فقد رصد المركز وفق تقريره 474,250 منشوراً مشيناً وعنصرياً وتحريضياً ضد الفلسطينيين خلال سنة 2018.[2]

وما أكسب هذه الوسيلة أهمية متصاعدة لدى الشارع الإسرائيلي هو انضمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال العقد الممتد من سنة 2009 إلى سنة 2019، وتحديداً خلال ولايته الرابعة رئيساً للحكومة، وطريقة استخدامها لترويج أغراضه السياسية، والتي امتدت من انتخابات آذار/ مارس 2015 حتى الانتخابات المعادة في أيلول/ سبتمبر 2019، وما تلا ذلك من تحريض ضد العرب داخل الخط الأخضر ممثلين في القائمة المشتركة للأحزاب العربية. فقد انضم نتنياهو لاعباً مؤثراً من خلال توظيف صفحته على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً تويتر وفيسبوك، لمهاجمة خصومه من إعلاميين مخضرمين ونخب جمعت في ثناياها علية القوم والتحريض ضدهم، وتسويق نفسه وعائلته، ثم اليمين الصهيوني الذي يقوده ضحية لحملاتهم المزعومة. وقد أضفى هذا أهمية بالغة أفقدت وسائل الإعلام التقليدية في إسرائيل، أكانت صحفاً مطبوعة أم وسائل إعلام إلكترونية، كالتلفزيون

1 «مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية، 2018»، حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019.
https://7amleh.org/2019/03/11/mush-r-alansry-h-walthrydh-fy-alshbkat-alajtmaay-h-alisraeyly-h-2018-mnshwr-thrydhy-dhd-alflstyny-yn-kl-66-thanyh

2 «حملات التشويه الرقمي والحظر المنصاتي: سياسيات الإسكات ونزع الشرعية عن العمل الحقوقي الفلسطيني». حملة: المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 7 شباط/ فبراير 2020
https://7amleh.org//storage/Smear%20Campaigns%20and%20Deplatforming%20Arabi%20F.pdf

والإذاعة، ريادتها لمصلحة الإعلام الرقمي.

ليس أدل على الأهمية التي يوليها نتنياهو للإعلام الجديد في إسرائيل من استئجاره خدمات ثلاثة مستشارين استراتيجيين للإعلام الجديد لحملته في الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل 2019 من دون أن يستعين بأي مستشار في مجال الإعلام القديم (الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية (كان)، 10/ 4/ 2019)، علماً بأن حزبه الليكود أطلق محطة تلفزة خاصة خلال أشهر الانتخابات لترويج سياسة الحزب ومهاجمة خصومه والتقليل من شأنهم وتحقيرهم، وقد وصل بثها إلى الجمهور من خلال الإنترنت (On line)، ومن خلال مواقع على منصات التواصل الاجتماعي. وكانت نسبة المشاهدة لنشرات الأخبار الرئيسية في القنوات التلفزيونية الثلاث الرئيسية قد وصلت إلى 14,2٪ للقناة 12 (الثانية سابقاً) التي تشغلها شبكة كيشيت، و5,8٪ للقناة 13 (العاشرة سابقاً) التي تشغلها شبكة ريشيت، و5,2٪ للقناة 11 (الأولى الرسمية سابقاً) التي تشغلها شبكة كان، هيئة البث العام.[3]

للتدليل على حجم التأثير والاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي، فقد أشارت معطيات شركة Similar Web إلى أن الإسرائيليين دخلوا بواسطة الكومبيوترات المكتبية 380 مليون مرة على غوغل، و239 مليون مرة على فيسبوك، و227 مليون مرة على يوتيوب، و252 مليون مرة على غوغل، و154 مليون مرة على فيسبوك، و120,9 مليون مرة على يوتيوب، بواسطة الأجهزة النقالة، وهذا خلال الربع الأخير من سنة 2015 فقط. وهناك موقعان غير عبريين بين المواقع الإخبارية الإسرائيلية العشرة الأشهر التي يرتادها المواطنون، وهما موقع Panet باللغة العربية، وموقع OK.ru باللغة الروسية، وبقية المواقع باللغة العبرية.[4] وجاءت البقية الباقية التي تصدرت القائمة بالترتيب بحسب الأكثر شعبية وفق الدراسة إياها للفترة نفسها ما يلي: موقع ynet (88,3 مليون مرة خلال الكومبيوترات المكتبية، و52,5 مليون مرة

3 ران بوكير، «Ynet»، نقلاً عن صفحته على فيسبوك ranboker@، 14 حزيران/ يونيو 2019.

4 https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001101874

مـن خـلال الأجهزة النقالـة)، walla، mako، *haaretz*، nana، *globes*، *the marker*، msn *calcalist*، nrg (10 ملاييـن مـرة من خـلال الكومبيوترات المكتبية و4,7 ملايين مرة من خلال الأجهزة النقالة).

وهكـذا بعـد نحـو قـرن مـن انطـلاق الصحافـة العبرية فـي فلسـطين التاريخية وازدهارها في عهد الدولة العبرية، وبعد نحو سـبعة عقود من إنشـاء دولة إسـرائيل، تجـد الصحافـة التقليديـة نفسـها أمـام معضلـة صـراع البقاء. وهـذا علـى الرغم من عددهـا الكبيـر، إذ توجـد نحو 100 محطة إذاعة بين رسـمية وقطريـة وغير مرخصة. أمّـا هيئـة البـث العـام الإسـرائيلي / تأغيـد هشـيدور هيسـرائيلي/ Israeli Public Broadcasting Corporation التي حلت مكان سلطة البث الرسمي/ رشوت هشيدور هتسـيبوري/ Israel Broadcasting Authority، وتعمـل تحت الاسـم المختصر كان (Kan) بالعبرية، ومكان (Makan) بالعربية، فتشغل ثلاث محطات تلفزة، إحداها تبث باللغة العربية، وثماني محطات إذاعة تابعة لصوت إسرائيل تبث أيضاً بالنظام الرقمي (ديجيتال)، واحدة منها باللغة العربية. وتشرف سلطة البث الثانية للإذاعة والتلفزيون على ثماني محطات تلفزة تجارية وخاصة، هي: القنوات 12، 13، 20، 9/ بالروسـية، 24/ موسيقى، موريشت/ تراث، هلا/ بالعربية، i24News باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، بالإضافة إلى 14 محطة إذاعة محلية وقطرية.

تعمل في إسـرائيل سـت شـركات تنقل وتوزع وتبيع البث كخدمات تلفزيونية متعددة القنوات للمستهلكين، ويزيد عدد المشاركين فيها من المنازل على 90٪.

صـدرت فـي إسـرائيل منذ إقامتها 85 صحيفـة يومية (51 باللغة العبريـة، 10 باللغة العربيـة، 7 باللغـة الإنكليزيـة، 5 باللغة الروسـية، 5 باللغة الفرنسـية، 1 باللغـة البلغارية، 1 باللغـة الألمانيـة، 1 باللغـة الهنغاريـة، 1 باللغة الييديشـية، 1 باللغة البولنديـة، 2 باللغة الرومانية)، منها 24 صحيفة صدرت في العقد الأول لتأسـيس إسـرائيل، وكانت تصدر فيهـا حتى سـنة 1948 ثلاث عشـرة صحيفة يوميـة، منها 8 حزبية والباقيـة تجارية، وهي: «هآرتـس»؛ «يديعـوت أحرونـوت»؛ «معاريـف»؛ *Jerusalem Post* (كان اسـمها قبل قيام

إسرائيل *Palestine Post*)؛ «الاتحاد» (باللغة العربية ناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، ولا تزال هذه الصحف الخمس مستمرة حتى يومنا هذا، إذ يبلغ عدد الصحف اليومية 17 صحيفة فقط صدرت في سنة 2018.[5] وتشغل أربع عشرة صحيفة منها مواقع ومنصات إخبارية على شبكة الإنترنت/ الشبكة العنكبوتية، ومن أبرزها: ynet (يتبع صحيفة «يديعوت أحرونوت»)، nrg (يتبع صحيفة «معاريف»)، *Haaretz* (يتبع صحيفة «هآرتس»)، walla (وكالة أخبار). وكان مالك صحيفة «هآرتس» أول مَن أقام موقعاً صحافياً إلكترونياً في سنة 1996 وأطلق عليه اسم IOL، ثم في سنة 2000 أقامت صحيفة «يديعوت أحرونوت» موقعها Ynet.

تم تنظيم العلاقة بين السلطة والصحافة بتبنّي مبدأ الرقابة الذاتية بالإرادة، إذ شُكلت لجنة رؤساء التحرير التي ضمت ممثلين عن وسائل الإعلام المتعددة بعد أن تعهدوا بعدم إفشاء أي أسرار للرأي العام من شأنها المساس بأمن الدولة، في مقابل حصولهم على معلومات وإحاطات صحافية من كبار المسؤولين.

يُشكل تموز/ يوليو 2016 مفترق الطرق بالنسبة إلى البث الحي بواسطة الفيديو. في الإنترنت (live Video)، البث الحي على الإنترنت الذي أثر سلباً في التلفزة.[6] وكانت الحادثة الأولى عالمياً، عندما تمكنت صديقة فينلاندو كاستيل، وهو شاب من ذوي البشرة الملونة من مينيسوتا في الولايات المتحدة الأميركية، من تصوير ونقل إطلاق الشرطة النار عليه داخل سيارته، فقد ظل ينازع على الهواء عشر دقائق حتى فارق الحياة. وقد وصل البث الحي في لحظة حدوث الواقعة إلى عشرات الآلاف بالصوت والصورة، وإلى عشرات الملايين في اليوم التالي، الذين عقبوا وتشاركوا مع زملائهم فيما يجري، وقد اخترق ذلك حدود الفيسبوك، ووصل إلى نشرات الأخبار في محطات التلفزة التي كررت بثه، وأشعل بالتالي سلسلة تظاهرات وصدامات بين ذوي البشرة الملونة والشرطة في الولايات المتحدة.

5 https://www.nli.org.il/he/at-your-service/who-we-are/depositing/statistics/2018-book-week-report

6 https://www.themarker.com/magazine/MAGAZINE-1.3023595

تمثل الحدث الثاني الذي عزز هذا التحول في محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في الخامس عشر من الشهر نفسه والسنة ذاتها، عندما خرجت الجماهير إلى الشوارع، وقام المشاركون أنفسهم مع زملائهم ببث حي ومباشر يطالبون فيه ببقاء الرئيس أردوغان، معلنين معارضتهم للانقلابيين. وكان أردوغان نفسه قد استفاد ووظف هذه التقنية للوصول إلى الجماهير والعالم من خلال محادثة على الهاتف النقال كانت بالبث الحي مع مراسلة CNN Turk.

جسد الحدثان ذروة تراجع وسائل الإعلام التقليدية لاحتكار الرواية الصحافية، وخصوصاً من وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية، والتي كانت قد بدأت تؤتي أُكلها في الأسابيع الثلاثة الأولى من انتفاضة الأقصى، فقد اضطرت وسائل الإعلام، ولا سيما الصحف المطبوعة اليومية الإسرائيلية، إلى نقل صور وأخبار إلى جمهورها الإسرائيلي مغايرة لما أرادت المؤسسة الرسمية، ممثلة في رئيس الحكومة في حينه إيهود براك، ترسيخه في ذهن الإسرائيليين من أن العنف تفجر لأن الزعيم الفلسطيني عرفات والفلسطينيين بصورة عامة لا يريدون السلام مع الإسرائيليين.[7]

كان احتكار وسائل الإعلام الرسمية الإسرائيلية الرواية الصحافية، وخصوصاً في الأحداث الأمنية، والمتعلق منها بتفصيلات الصراع العربي – الإسرائيلي، قد بدأ بالتراجع بشكل ملحوظ مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى أيلول/ سبتمبر 2000)، فقد نقلت كثيراً من أحداثها المؤثرة بالبث الحي بالصوت والصورة إلى المشاهدين والمستمعين عبر الفضائيات وأجهزة التلفاز، وتحديداً فضائيات العربية والجزيرة وأبو ظبي والإم بي سي.[8]

بلغ هذا الأمر ذروته في الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان في تموز/ يوليو 2006، فقد نشطت وسائل إعلام عربية وعالمية ميدانياً على جانبي الحدود، ونقلت

7 دانيال دور، «صحافة تحت التأثير» (تل أبيب: يديعوت سفاريم وبابل، 2001) (بالعبرية).

8 عاموس هرئيل وآفي يسسخاروف، «الحرب السابعة: كيف انتصرنا ولماذا خسرنا الحرب مع الفلسطينيين» (تل أبيب: يديعوت سفاريم، 2004) يرصد هذا الكتاب الانتفاضة الثانية خلال الفترة 2000 – 2004.

رواية مختلفة فندت في كثير من الأحوال الرواية الرسمية الإسرائيلية التي روجتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، وشكلت مصدراً موثوقاً به في كثير من الوقائع. وتسبب تراجع احتكار الإعلام الإسرائيلي الرواية الصحافية للأحداث بحرج للسلطات الرسمية، الأمر الذي دفع بها إلى ملاحقة الصحافيين ومحاولة تقييد نشاطهم، مثلما جرى مع طواقم صحافية عربية وأجنبية، أبرزها احتجاز طواقم قناة الجزيرة خلال هذه الحرب، والاعتداء عليهم تحت بصر الشرطة الإسرائيلية وسمعها في مدينة أشدود خلال تغطيتهم أسطول الحرية لكسر الحصار على غزة/ واعتداء سلاح البحرية الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية التي كانت تقود القافلة وتنقل المتضامنين في 31 أيار/ مايو 2010. وتوالى ذلك في الحروب الإسرائيلية على غزة في الفترة 2008/ 2009، و2012، و2014، ومسيرات العودة التي انطلقت في 30 آذار/ مارس 2018 وتخللتها نحو عشر مواجهات مسلحة بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في عامها الأول.

أدت تلك التحولات والتداعيات كلها، سواء الموضوعية منها أو الذاتية المتعلقة بالشأن الإسرائيلي الداخلي وحسابات الربح والخسارة لدى الممولين وصناع القرار، إلى إجراء تحولات لخدمة الدعاية الخاصة والعامة في معاركهم الداخلية والخارجية.

أ) تحول بفعل التطور

بدأت تحولات دراماتيكية في سوق الإعلام الإسرائيلية على هذه الخلفية، وبلغت ذروتها في منتصف سنة 2019، بين شركات الكوابل التي تنشط في نقل البث التلفزيوني وتوزيعه، وخصوصاً هوت (HOT) ويس (YES) المتعاونتين مع شركات الاتصالات الجوالة الكبرى، وتحديداً بارتنر (Partner)، وسيلكوم (Cellcom)، وبيلفون (Pelephone)، إلخ. لقد تمثلت بصورة خاصة في بدء شركات نقل البث التلفزيوني وتوزيعه الانتقال إلى البث من خلال الإنترنت. وشكلت استعدادات

شـركة هـوت وإعلانها بـدء بث تلفزيون ذكـي، يتيح لزبائنها مشـاهدة بثها من خلال الإنترنـت، حافـزاً دفع منافسـيها في شـركة بارتنر إلى العـودة لتزويـد زبائنها بخدمة نيتفليكس (Netflix)، بينما اضطرت شـركة سـتينغ (STING TV) المنبثقة من شـركة يس إلى تخفيض أسعارها.[9]

انتقلـت بذلك المنافسـة في مجـال خدمات التلفزة إلى مرحلة جديدة. وجسـد الإجـراء التجريبـي الذي أقدمت عليه شـركة هوت التعقيدات أمام شـركات الكوابل في إسـرائيل والعالم بصورة عامة، إذ يريد المسـتخدم خدمة تلفزيونية متطورة وودية بواسـطة الإنترنـت، وهـو ما يؤشـر إلـى أن البـث التلفزيوني في مجمله سـينتقل إلى الإنترنت في وقت لاحق وربما قريباً جداً. وكانت الإذاعات هي الأُخرى قد سرعت عمليـة بثهـا من خلال الإنترنت (Online). كذلك انتشـرت المواقـع والاعتماد على المنصـات المتعـددة، وأشـارت معطيـات شـركة Similar Web المتخصصة بتحليل أولويـات المتصفحيـن والمسـتخدمين للإنترنـت إلـى أنه فـي الربع الأول من سـنة 2015 اسـتخدم الإسـرائيليون 380 مليـون مـرة موقع غوغـل، و239 مليون مرة موقع الفيسبوك.[10]

كشـف التقرير السنوي لشـركة الاتصالات بيزك لسنة 2018 الذي تم عرضه في مؤتمر البنى التحتية 2030، الذي نظمته الصحيفة الاقتصادية «كلكاليست» (*Calcalist*) التابعة لصحيفة «هآرتس»، أن الإسرائيليين أدمنوا الإنترنت،[11] إذ أشار إلى أن عدد مستهلكي الإنترنت في إسرائيل يصل إلى 6,6 ملايين مستخدم، وشكل ذلك ارتفاعاً سـنوياً بما نسـبته 30٪. وكان اللافت في ذلك أن نسـبة مسـتخدمي الأخبار من خلال تصفح منصات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت قد تراجعت من 48٪ في سنة 2017 إلـى 37٪ فـي سـنة 2018، وأن 50٪ مـن المتصفحيـن قالوا إن تغريـدات الصحافيين ورسـائلهم النصيـة غير أمينة، بينما تصـدّر تطبيق واتـس آب (WhatsApp) الأفضلية

9 https://www.globes.co.il

10 https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001101874

11 https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0,7340,L-3752896,00.html

لـدى المتصفحين/ المسـتخدمين الإسـرائيليين، فقـد قـال 78٪ أنهـم لا يسـتطيعون التخلي عنه، تلاه تطبيق ويز (Waze) 47٪، ثم الفسيبوك (Facebook) 40٪، ولـم تحظَ مواقع الأخبار سوى بـ 7٪.[12]

لـم يتوقـف التحـول الجـاري علـى سـوق التلفـزة والإذاعـة ووسـائل التواصل الاجتماعي في إسـرائيل فحسـب، بل انسـحب أيضاً على سوق الكتب والقراءة، إذ إن تداعيات الثورة الرقمية وثورة الاتصالات في إسرائيل، التي تُعتبر دولة سيبرانية عظمى (Cyber super power)، مثلمـا ردد رئيـس حكومتهـا بنيامين نتنياهو في افتتاح المؤتمر السـيبراني (Cyber week) الـذي عُقـد خـلال 23 – 27 حزيران/ يونيو 2019 بمشـاركة 8000 خبيـر مـن 80 دولة بينهم 400 متحدث وشـمل 50 نشـاطاً، أدت هـذه التطورات على أهميتها إلى تناقص حجم مبيعات الكتب، فقد بلغ حجم مبيعاتها سنة 2009 نحو سـتة ملاييـن كتـاب، وتراجعت سـنة 2018 إلـى أربعـة ملايين كتاب فقـط، وكان ذلك انعكاسـاً للحالـة العالمية أيضـاً، إذ إن قراء الكتب يُكثرون مـن تصفح الهواتف الذكية على حساب قراءة الكتاب،[13] علماً بأن المعطيات التي نشرتها المكتبة الوطنية عشية أسـبوع الكتاب في حزيران/ يونيو 2019 أشـارت إلى أن إصدارات الكتب في إسرائيل سـجلت سـنة 2018 زيادة قدرها 879 كتاباً جديداً عما كانت عليه في سـنة 2017، وزاد عدد الكتب في إسرائيل خلال العقد الأخير بنسبة 35٪، إذ صدر فيها 8571 كتاباً جديداً خلال سنة 2018، بينما صدر فيها 6326 كتاباً في سنة 2008.[14]

وقد صدرت الكتب الإسرائيلية باثنتين وعشرين لغة خلال سنة 2018، بينها 91٪ صدرت باللغة العبرية، وباللغة الإنكليزية 3,9٪، وباللغة العربية 2,9٪، وباللغة الروسية 1,1٪ والباقية توزعت على لغات، مثل الفرنسية والألمانية والهولندية والرومانية.

12 Ibid.

13 مقابلة مع المدير العام لشبكة «تسومت سفريم»، في برنامج «مع كيرن نويبخ»، الإذاعة الإسرائيلية راديو كان، 26 /6/ 2019.

14 https://www.nli.org.il/he/at-your-service/who-we-are/depositing/statistics/2018-book-week-report?_ga=2.241727426.133998285.1561703097-2054849136.1546960606

ب) هيئة البث بدلاً من سلطة البث

كان إلغاء سلطة البث الرسمي الإسرائيلي، وتشكيل هيئة البث العام الإسرائيلي أبـرز التحـولات، إذ شـكل الإعلام نفسـه في إسـرائيل موضوعـاً مركزياً سـنة 2016 استحوذ على اهتمام واسع، كان في طليعته مصير البث العام (Public Broadcasting)، فقد كشـف الجمهور الإسـرائيلي، ولأول مرة، جهود رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لإفشـال إقامة هيئة البث العام الإسـرائيلي والتي حلت مكان سلطة البث الرسمي، إذ خلافاً لقرار حكومته التي تبنت تقرير لجنة لندس (Landes Committee) في أيار/ مايو 2014، ودعـت إلـى إغـلاق سـلطة البث وإقامة هيئة البث، سـن الكنيسـت قانوناً في تموز/ يوليـو 2014، علـى الرغم مـن أن نتنياهو عمل جاهداً من أجل إلغاء هيئة البث وترميم سلطة البث التي حظيت بدعم وتأييد العديد من وزراء حكومته ونواب حزبه الليكـود فـي الكنيسـت، وكان وزير المالية موشـيه كحلون الوحيـد المعارض، وبلغ الأمـر درجـة التهديد بفـرط عقد الائتلاف الحاكـم، فقد ازدادت المؤشـرات إلى أن نتنياهـو إنمـا يريد بذلك تعظيم سـيطرته على وسـائل الإعلام للحد مـن قدرتها على انتقاد سياسات حكومته.[15]

أثار التصريح الذي نُسـب إلى وزيرة الثقافة ميري ريغف «ماذا تسـوى الهيئة إذا لم نكـن نسـيطر عليهـا! والوزير يجب أن يحكم، لِـمَ نضع لهم المال وهـم عندها يثون ما يريدون؟» وكان هذا التصريح قد أثار مخاوف كبيرة من المساس بحرية الصحافة بصورة خاصة، والبث والحرية العامة بصورة عامة. وظل الموضوع مقلقاً للإعلام.[16]

أُقيمت هيئة البث الإسرائيلي العام (تأغيد هشيدور هيسرائيلي/ Israeli Public– Broadcasting Corporation) بموجب قانون سـنه الكنيسـت لتحل مكان سلطة البث

15 Rafi Mann, Azi Lev-On, *Annual Report: The Israeli Media in 2016, Agenda Uses and Trends,* Institute for the Study of New Media, Politics and Society (2017).

16 أليران مالكي، ميري ريغف، «ماذا يفعل هتأغيد إذا لم نسيطر عليه»، «كلكاليست»، 31/ 9/ 2016 www.calcalist.co.il/marketing/articles/0,7340,L-3694416,00.html

(رشـوت هشـيدور هتسـيبوري/ Israeli Broadcasting Authority- IBA)، إذ قضـى القانون بإغلاقها. وبدأت هذه الهيئة بثها في 15/ 5/ 2017 في التلفزة والإذاعة باللغتين العبريـة تحـت اسـم كان، وتحت اسـم مـكان بالعربية. وتشـغل الهيئة ثـلاث قنوات تلفزيونية وثماني محطات إذاعة، وتبث مضامين رقمية (ديجيتال) على منصات، مثل: فيسبوك، ويوتيوب، وإينستغرام ديجيتال على الإنترنت.

حـاول نتنياهـو بـكل جهـده حتـى آذار/ مـارس 2017 منع ذلك، لكـن جهوده ومحاولاتـه اصطدمـت بمعارضـة شـديدة مـن وزير المالية موشـيه كحلـون، وكان سـبب الخلاف يدور حول إعلاميين كبار مؤثرين مرشـحين للانتقال من السلطة إلى الهيئة، رغب نتنياهو في التخلص منهم، إذ عارض وجودهم وأراد دفنهم في السلطة القديمـة. لقـد تكاثرت في سـنة 2016 الأنباء عن أن رئيس الحكومـة بنيامين نتنياهو والعديد من وزراء ونواب وقادة حزبه الحاكم الليكود يخشـون من أن يفقدهم ذلك نفوذهم في سلطة البث ولا يقوون على التأثير في الهيئة الجديدة.[17]

سـن الكنيسـت قانونـاً كحل وسـط، وقضى بإرجاء بـدء البث علـى الهواء إلى 15 أيار/ مايـو 2017، وفصل دائرة الأخبار لتعمل كجسـم مسـتقل عـن الهيئة. بيد أن المحكمة العليا وبعد التماسـات أصدرت قراراً قضى بتأخير تنفيذ القانون، وخيمت خلافـات في حينه بشـأن تخصيص سـاعات بـث للتلفزة التعليمية التي كانت تشـغل حيـزاً زمنيـاً في إطار سـاعات بث القناة الأولى الرسـمية في سـلطة البث، فقد كانت التلفزة التعليمية أول محطة تلفزة تبث في إسرائيل وذلك في 24 آذار/ مارس 1966، وتـم دمجهـا وتخصيـص حيز زمني لها ضمن التلفزيون الرسـمي الذي انطلق بثه في أيار/ مايـو 1968. وكان الخـلاف قد تفاعل بعد أن تجاهلتها الهيئة الجديدة وبثت في أيامها الأولى من دون تخصيص حيز زمني لبث التلفزيون التعليمي، كما كانت الحال في عهد سلطة البث والقناة الأولى.

---

17 Mann and Lev-On, op. cit.

تــم التوصــل إلى تســوية مــع العاملين فــي التلفــزة التعليمية قضــت بتخصيص ســاعات بــث محــددة بيــن الســاعة 12:00 إلــى الســاعة 17:00 من ســاعات بــث قناة التلفزة الأولى كان 11، وأوقفت الهيئة في 3 آب/ أغســطس البث التعليمي في القناة المذكورة بعد عرض العاملين «شريحة احتجاجية» على الشاشة خلال ساعات البث المخصصة لهم.

انطلقــت هيئــة البث رســمياً ببثهــا المتلفز على قناة التلفزة كان 11 في 2 تشــرين الثاني/ نوفمبــر 2017 ببــث بتقنيــة 4K، وذلك بــدلاً من القناة الأولى التــي كانت قناة التلفزة الرسمية حتى تاريخه.

ج) نهاية القناة الثانية والعاشرة

انعكس التحول الثالث في توقف القناة الثانية عن البث بعد أربع وعشــرين عاماً من انطلاقها، وأصبحت تبث تحت اسم القناة 12 (Channel 12)، وذلك في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 على الرغم مما حققته من نجاح كبير وتأثير أقلق صناع القرار في تل أبيب، وخصوصاً في اليمين الحاكم بقيادة بنيامين نتنياهو. وكانت هذه القناة تشغّل وتدير شــركة الأخبار المكونة من ثلاث شــركات إنتاج هي: كيشــيت وريشيت وتلعاد (Keshet, Reshet, Telad)، بموجــب امتيــازات تحصل عليها من الدولة في مناقصات تجريها، وانسحبت شركة تلعاد في سنة 2005 بعد خسارتها في مناقصة خاصة بالسلطة الثانيــة للبــث، وهكــذا اقتصر الامتيــاز على الشــركتين الباقيتين، وهما شــركتا الإنتاج كيشيت وريشيت.[18] وحظيتا فيما بعد بتراخيص البث المستقل لكل منهما على قناة مختلفة ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر2017، فقد حصلت شركة كيشيت على تشغيل القناة 12 البديلة من القناة الثانية. أمّا شــركة ريشــيت فحظيت بتشــغيل القناة 13، وهي بدلاً من القناة العاشــرة التي جرى دمجها في شــركة ريشــيت. وجاء ذلك على خلفية انتهاء الامتياز الممنوح لهما، والذي أصبح سارياً في سنة 2017.

18 https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001186289#utm_source=social&utm_medium=referral&utm_campaign=mailTo

كان هناك مشروع قانون تداوله الكنيست في نهايات سنة 2014 قد قضى بتقسيم القناة الثانية من خلال اقتراح تقديم فترة الامتياز الممنوحة للشركات المشغلة من سنة 2017 إلى سنة 2015، وذلك على نحو يتيح للحاصلين على الامتياز العمل بقنوات بث منفصلة.

تلخص جوهر مشروع القانون هذا في إغلاق القناة الثانية في هيئتها السارية حتى سنة 2015، وأتاحت المجال أمام كل شركة مشغلة للعمل بشكل منفرد. فقد كانت حكومة نتنياهو تخشى من تعاظم تأثير القناة الثانية وقوتها في الشارع الإسرائيلي، واعتبرتها مناوئة لتوجهات رئيس الحكومة زعيم اليمين. وكان هذا هو الدافع الخفي وراء محاولة تبكير عملية إنهاء الامتياز وفصل عرى التعاون والشراكة بين الشركتين المشغلتين. وكسر شوكة احتكار القناة الثانية التي تحولت إلى «قوة إعلامية عظمى»،[19] فقد سعى نتنياهو لإنهاء تعاظم نفوذ القناة الثانية وقوتها وتأثيرها لما اكتسبته من شعبية لدى الإسرائيليين، وعجز القناة العاشرة ووسائل الإعلام الرسمية عن المنافسة وعن مجاراتها، وهو ما ألحق بهما من خسائر مالية كادت تقضي عليهما بالكامل، علماً بأن القناة العاشرة كانت هي الأُخرى جزءاً من سلطة البث الثانية.[20]

لكن الشركتين المشغلتين للقناة الثانية أعلنتا نيتهما الاستمرار في العمل معاً حتى نهاية فترة الامتياز في سنة 2017، وهو ما أدى إلى تعليق مشروع القانون. وكانت الشركتان تتقاسمان أيام الأسبوع في إشغال الحيز الزمني للبث من خلال إنتاج منفصل، بينما أقامت القناة الثانية «شركة الأخبار» الخاصة بها، وقد ذاع صيتها، إلاّ إنه اتضح فيما بعد أن شركة ريشيت تقدمت في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 بطلب للحصول على ترخيص للبث طوال أيام الأسبوع، الأمر الذي دفع بالشركة

19 «صدق نتنياهو: تم تحطيم احتكار القناة الثانية – تحليل»، موقع «غلوبس»، 17 / 11 /2017، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001212133

20 أمير تايغ وناتي توكر، «القناة العاشرة تصارع على حياتها، ريشيت وكيشيت ترفضان تقسيم القناة الثانية إلى قناتين». موقع *The Marker*، 27 / 5/ 2014.
https://www.themarker.com/amp/advertising/1.2332380

الثانية كيشيت إلى تقديم طلب مشابه.[21]

هكذا ونتيجة الانقسام في القناة الثانية في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 انتقلت شركتا الإنتاج كيشيت وريشيت للبث بتراخيص منفصلة بنظام HD شرط عدم استخدام رقم القناة الثانية. وجرت منافسة بشأن أرقام القنوات، تمحورت حول الرقم 12، الذي بيّنت الدراسات والاستطلاعات أن أكثر من نصف المشاهدين يفضلونه عن الرقمين 13 و14، لسهولة النقر على العددين واحد واثنين المتجاورين على جهاز التحكم عن بعد، كما أنه يذكّر بالقناة الثانية، وحظيت به شركة كيشيت فنقلت إليه بثها واستقرت عليه مع شركة الأخبار التابعة للقناة الثانية التي خدمت كيشيت وريشيت في المرحلة الانتقالية إلى أن امتزجت في القناة العاشرة التي كانت في حينه تحتل الرقم 14. وقد امتزجتا في قناة واحدة حملت الرقم 13، الذي كان من نصيب ريشيت، وتقرر منع استخدام الرقم 22 لأربعة أشهر من الانقسام والتوزيع الجديد.[22]

تمكن نتنياهو بذلك من تصفية قناة تلفزة قوية وإحياء قناة كانت على حافة التلاشي. وحظي بقناتين أقل قوة وتأثيراً في عصر الإعلام الجديد. وليس أدل على ذلك من تدني نسب المشاهدة لنشرات الأخبار إلى 14,2٪ للقناة 12 كيشيت، و5,8٪ للقناة 13 ريشيت، وإلى 5,2٪ للقناة 11 كان، وتراجعت نسبة المشاهدة لأكثر البرامج شعبية إلى 13,5٪ في كيشيت، وإلى 7,1٪ في ريشيت، وإلى 5,6٪ في كان.[23]

د) صحيفة «يسرائيل هيوم» (Israel Hayom)

تجسد التحول الرابع في ظهور صحيفة «يسرائيل هيوم» وهي صحيفة يومية توزع مجاناً، بدأ صدورها في 30/ 7/ 2007، تملكها شركة Israel LLC Media

21 موقع «كلكاليست»، 13/ 10/ 2016 https://m.calcalist.co.il/Article.aspx?guid=3643890

22 «ابدأوا التعود: كيشيت على القناة 12، ريشيت على القناة 13، القناة العاشرة على 14»، موقع «غلوبس»، 26 نيسان/ أبريل 2017.
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000594029#utm_source=social&utm_medium=referral&utm_campaign=mailTo

23 ران بوكير: موقع Ynet، منقول عن صفحته على فيسبوك، @ranboker, 14/6/2019.
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5640977,00.html

التابعة لأحد أبرز أباطرة المال اليهود في الولايات المتحدة شلدون إيدلسون، وجاءت موالية وداعمة لرئيس الحكومة نتنياهو. وتقدمت مجموعة من أعضاء الكنيست بمشروع قانون لتعديل أمر الصحافة على نحو نص على أن تكون ملكية الصحيفة الإسرائيلية مقصورة على مواطنين وسكان إسرائيليين فقط. وكان الهدف إلغاء ملكية وتمويل إيدلسون الأميركي الجنسية وغير المقيم بإسرائيل لصحيفة «يسرائيل هيوم». وتم نسب المبادرة إلى أرنون موزس مالك صحيفة «يديعوت أحرونوت» وعوفر نمرودي مالك صحيفة «معاريف»، لأن صحيفتيهما تأثرتا سلباً من توزيع الصحيفة من دون مقابل وسرعة انتشارها. وقدمت عضو الكنيست مرينا سولودكين في سنة 2010 مشروع قانون خاص يمنع مدة عام من توزيع صحف بلا مقابل، لكن الائتلاف أسقطه، ثم قدم أعضاء كنيست من الائتلاف والمعارضة في آذار/ مارس 2014 مشروع قانون مشترك لتعديل أمر الصحافة، يقضي بحظر توزيع أي صحيفة يومية من دون مقابل ووجوب بيعها بمبلغ لا يقل عن 70٪ من الثمن المحدد للصحف اليومية. واستهدف المشروع صحيفة «يسرائيل هيوم» بصورة خاصة، وقد مر بالقراءة التمهيدية أن تقديم الانتخابات البرلمانية بمبادرة من رئيس الحكومة نتنياهو قطع الطريق، وكان ذلك من بين أهدافه.[24]

وكان سلفه رئيس الحكومة إيهود أولمرت قد وجه انتقاداً لاذعاً إلى إيدلسون، واتهم الصحيفة بأنها موجهة ومجندة لمصلحة نتنياهو، كما شبهها أفيغدور ليبرمان زعيم حزب يسرائيل بتينو بالصحيفة السوفياتية «برافدا»، وبأنها صحيفة شخصية وليست أيديولوجية. وتوقف الأديب إيهود بن عيزر عن كتابة عموده الخاص فيها بعد أن شُطبت مقالة رأي كتبها جاءت مؤيدة لأولمرت رئيس الحكومة في حينه. وأتاح ذلك لنتنياهو التأثير بشكل لافت في سوق الصحف المطبوعة. وقد تحول الحد من انتشارها إلى قضية فساد تلاحقه في المحاكم، خلاصتها أنه ساوم مالك صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إذ تفجرت في كانون الثاني/ يناير 2017 القضية 2000

24 https://en.wikipedia.org/wiki/Israel_Hayom

بعد أن أجرت الشرطة تحقيقاً تحت التحذير مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومالك صحيفة «يديعوت أحرونوت» أرنون موزس، فقد ضُبطت تسجيلات صوتية عن مساومات بينهما، وعد فيها موزس بتغطية أخبار نتنياهو بشكل مؤيد ومتعاطف وتعيين صحافيين مؤيدين له في صحيفته، إذا حد من رواج «يسرائيل هيوم» وانتشارها وأوقف توزيعها من دون مقابل، وهو ما كان قد أثر سلباً في رواج صحيفته وألحق بها خسائر مالية.

هـ) i24NEWS البث لمصلحة نتنياهو

جاءت شبكة التلفزة هذه كتعزيز للتحول السابق لمصلحة نتنياهو. وكانت i24NEWS شبكة تلفزة تبث باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، أقامها الثريان اليهوديان، باتريك درهي مالك شركة البث بالكوابل هوت، وفرانك ملول وهو مستشار سابق للحكومة الفرنسية، وكان مسؤولاً كبيراً في قناة الأخبار الفرنسية (France 24). وكانت هذه الشبكة تبث من مقرها في ميناء يافا ومن نيويورك أيضاً. وقد أقيمت سنة 2013 «كرد إسرائيلي على قناة الجزيرة.»[25]

لكن في سنة 2017 تبيّن أن شعبيتها قليلة وغير مشجعة، فشرع القائمون عليها في إقامة قناة تبث باللغة العبرية أيضاً لجذب الجمهور الإسرائيلي، وكانت الوسيلة هي: «النفاق لرئيس الحكومة نتنياهو.» وصدرت توجيهات بضرورة اللطافة بالتعامل مع أخبار نتنياهو، وبحسب تحقيق لصحيفة «هآرتس» تجسد الأمر في عدم استضافة نقاد لنتنياهو، وإلغاء كل برنامج مشتبه في يساريته، وعدم انتقاد رئيس الحكومة بشكل فظ. وكانت النتيجة مغادرة عدد من كبار العاملين فيها بشكل مثير للدهشة. وهذه التطورات جميعها، كما قال أحد المسؤولين، «جعلت من هذه القناة لا قناة للترويج لإسرائيل، وإنما قناة موالية لنتنياهو.»[26]

---

25 https://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-MAGAZINE-1.8191853

26 Ibid.

ثانياً: الإعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي - التحول الأعظم

تشير آخر التقارير لسنة 2017 إلى أن لدى الإسرائيليين 10,5 ملايين جهاز هاتف محمول، أكثر من عدد سكان إسرائيل بحسب دائرة الإحصاء الإسرائيلية والبالغ نحو 8,6 ملايين نسمة للسنة نفسها، وهي بذلك تحتل المركز 88 عالمياً، وأن 78,9٪ من سكانها متصلين بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ويزيد العدد العام للمستخدمين في البلد على ستة ملايين مستخدم، وهو ما يضعها في الترتيب 33 عالمياً، إذ إنها تتقدم على دول عديدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل: إسبانيا؛ سلوفانيا؛ هنغاريا؛ اليونان؛ إيطاليا. لكنها تأتي بعد لتفيا، والتشيك، والكويت، ودولة الإمارات المتحدة، وقطر.

وكانت نسبة المتصلين بالإنترنت في السنة السابقة، ووفقاً للمصدر نفسه، قد بلغت في إسرائيل 71,6٪ من إجمالي عدد السكان، وشكلت زيادة قدرها 368,8٪ عما كانت عليه خلال الفترة 2000 – 2016.[27]

ليس أدل على الأهمية التي بلغتها شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة إعلام مؤثرة فيما فعله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مرشح اليمين لرئاسة الحكومة الجديدة في الانتخابات العامة الأخيرة للكنيست الحادي والعشرين والثاني والعشرين، والتي جرت في 9 نيسان/ أبريل 2019 وفي 17 أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. فقد استأجر نتنياهو إلى جانبه ثلاثة مستشارين استراتيجيين في مجال الإعلام الرقمي، ولم يشغّل أي مستشار في مجال الإعلام التقليدي.[28]

أضف إلى ذلك نشاط نجله يائير على السوشيال ميديا، إذ دخل في سجال مع

27 راجع تقرير:
«OECD - Organisation for Economic Co-Operation and Development - 37 Member Countries Stats. OECD MEMBER COUNTRIES DATA, 2016», https://www.internetworldstats.com/stats16.htm

28 إذاعة كان، صوت إسرائيل باللغة العبرية، 10 نيسان/ أبريل 2019.

ابن زعيم المعارضة البريطانية زعيم حزب العمال تومي كوربين على خلفية التصعيد في غزة بتاريخ 5 و6 أيار/ مايو 2019، وقد انضم دونالد ترامب جونيور نجل الرئيس الأميركـي دونالـد ترامب إلى جانب نتنياهـو الابن، وكذلك فعل إدواردو نجل رئيس البرازيل جاير بولسونرو، فقد تجند هو الآخر إلى جانب نتنياهو الابن، وقد حصدت تغريدة كوربين الابن أكثر من ألف مشاركة في يومها الأول.[29]

وكان السـجال قـد دار علـى صفحـات منصـات تويتـر عندما غرد نجـل زعيم المعارضـة البريطانيـة علـى صفحتـه «أن صبا أبو عرار رضيعة ابنة أربعة عشـر شـهراً ووالدتهـا قتلتـا أمس ليلاً في هجوم إسـرائيلي جوي على غـزة، وعلى العالـم أن يرى هذه الصور، وعلى العالم أن يغضب من هذه الصور، وعلى العالم أن يصحو ويعرب عن تضامنه مع الفلسـطينيين، رحمكما الله، لتتحرر فلسـطين.» فرد عليه نتنياهو الابن أن ما «قتل الرضيعة ووالدتها هو صاروخ أطلقته (حماس) وسقط داخل غزة، وأن أكثر من 600 صاروخ أُطلقت على إسـرائيل وقتلت أربعة إسـرائيليين منهم عربي مسـلم، وأعرف أنك لسـت قلقاً بشـأن اليهود الثلاثة الآخرين الذين قتلوا.» وقد سارع ترامب الابن، وكذلك بولسونرو الابن إلى مؤازرة نتنياهو الابن.

يذكّر ذلك باسـتخدام رئيس الحكومة نتنياهو الفيسـبوك في انتخابات الكنيست (20 و21 و22)، وكان أبرزهـا فـي الانتخابات التي جـرت في 17 آذار/ مارس 2015، إذ نشـر قبل ثماني سـاعات من إغلاق صناديق الاقتراع رسـالة نصية مصورة حرض فيهـا الناخبيـن اليمينيين على الإسـراع إلـى الإدلاء بأصواتهم لمصلحتـه، تعبيراً عن قلق يساوره من أن النسبة المتدنية للمصوتين ستكون ضد مصلحته. وقد نشر نتنياهو فيديواً مصوراً «سـيلفي له» يحرض فيه على الناخبين العرب في إسـرائيل، ويحث في المقابـل الناخبيـن اليهود، وتحديداً من أوسـاط اليمين، علـى الإدلاء بأصواتهم قبل إغـلاق عمليـة الانتخاب، «لأن العرب يتدفقون فـي الحافلات على صناديق الاقتراع

29 https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5505244,00.html

ويدلون بأصواتهم.»[30]

وقد كرر نتنياهو ذلك في معارك الانتخابات التالية في نيسان/ أبريل 2019 وأيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وهكذا نجح في تحريض الآلاف من الناخبين ودفعهم إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع والتصويت لمصلحته، ولمصلحة أحزاب اليمين الأُخرى، وضمن بذلك الفوز بولاية جديدة واستمرار حكمه، تماماً مثلما جرى معه في الانتخابات الأخيرة في نيسان/ أبريل 2019. فقد تناقلت وسائل الإعلام المتعددة في إسرائيل، وفي مقدمها المواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة والفردية وأيضاً الصحافة الرقمية الأُخرى، ما كتبه نتنياهو، وهو ما أمّن انتشارها على أوسع نطاق ممكن لمصلحته (خلافاً لانتخابات سنة 2015، إذ أخفق نتنياهو في تأليف حكومة بعد الانتخابات في نيسان/ أبريل 2019 وأيلول/ سبتمبر من السنة نفسها).

أشار أحدث الاستطلاعات إلى أن أشهر المواقع في إسرائيل وأكثرها انتشاراً هو موقع Ynet التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الواسعة الانتشار، يليه موقع هتسينور، ثم الموقع الإخباري واللا. وبحسب استطلاع جمعية الإنترنت الإسرائيلية لسنة 2018 فإن 87٪ من الإسرائيليين يلجون إلى الإنترنت من خلال الكومبيوترات والهواتف النقالة، وأن المنصات الأكثر شهرة واستخداماً في إسرائيل هي يوتيوب 87٪، واتس آب 84٪، فيسبوك 83٪، وقد وصل مجموع عدد المستخدمين سنة 2016 إلى 4,9 ملايين يشكلون نحو 60٪ من العدد الإجمالي للسكان (بحسب نتائج دراسة أجرتها شركة الاتصالات العامة بيزك في سنة 2016 عن واقع استخدام الإنترنت في إسرائيل، وأيضاً معطيات بشأن استخدام الفيسبوك لسنة 2016 نشرها موقع نقودات شيفوك في الفيسبوك، 15/ 5/ 2016).

يشير ما تقدم إلى سرد التطورات والتحولات المهمة التي طرأت على سوق وسائل الإعلام في إسرائيل في مجالاتها كافة، وقد تواصل هذا التحول على مدار السنوات الثلاث التي تلت إجراء تلك الدراسات، وشكلت بذلك تغييرات اقتصادية،

30 https://elections.walla.co.il/item/2838603

ومجتمعيـة، وثقافية، وسياسـية، تنبع في الأسـاس من توسـع نطـاق وتعميق وتنويع اسـتخدامات التقنيات الرقمية «تكنولوجيا الديجيتال» كوسـائل اتصال ثنائية الاتجاه (وسـائل الاتصال المجتمعية/ Social Communications)، وليسـت وحيدة الاتجاه مـن المرسـل إلى المسـتقبِل كمـا هي الحال في وسـائل الإعـلام التقليدية (وسـائل الاتصال الجماهيري/ Mass Communications).

انعكس ذلك على مناحي الحياة كافة. وعلى الرغم من أن حدة الحوار كشفت عـن عـورة هـذه الوسـيلة، أي التواصـل الاجتماعي، وخطرهـا في مجالـي الكراهية والتحريض، فقد كُشف مؤشرا العنصرية والتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي فـي إسـرائيل فـي تقرير رصد من خلالـه المركز العربي لتطوير الإعـلام الاجتماعي، ومقـره مدينـة حيفـا السـاحلية، تصاعد الظاهرة بشـكل لافت على خلفية سـن قانون الدولة القومية لليهود، الذي أعلن إسـرائيل دولة لليهود وحط من شـأن اللغة العربية، خلافاً لوثيقة الاستقلال التي نصت عليها كلغة رسمية. فقد تبين أن 474,250 منشور كراهيـة مشـيناً وعنصريـاً وتحريضيـاً على العنف ضد الفلسـطينيين حملتهـا المواقع الإسـرائيلية وروجتها في سـنة 2018، أي بمعدل منشـور واحد كل 66 ثانية، وأن 66٪ منهـا كانـت على منصة فيسـبوك و16٪ على تويتر، وأنها تركـزت بصورة خاصة على صفحات المواقع الإخبارية والجماعات اليمينية اليهودية.[31]

يشير ذلك إلى تصاعد الكراهية والتحريض والعنصرية مقارنة بما جرى تسجيله فـي سـنوات سـابقة، بفعل الانتشـار الواسـع لوسـائل الاتصـال في إسـرائيل، والتي أصبحت تشـكل الإعلام الجديد «النيو ميديا»، إذ جرى تسـجيل 175 ألف دعوة إلى العنـف والكراهية في إسـرائيل ضد العرب والفلسـطينيين تحديـداً، وذلك في الفترة الممتدة بين حزيران/ يونيو 2015 حتى أيار/ مايو 2016.

31 «مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية، 2018»، حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، تقرير 2018، 3/ 11/ 2019.
https://7amleh.org/2019/03/11/mush-r-alansry-h-walthrydh-fy-alshbkat-alajtmaay-h-alisraeyly-h-2018-mnshwr-thrydhy-dhd-alflstyny-yn-kl-66-thanyh

حمل ثلث هذه الدعوات عبارات، مثل «سأقتل»، وتركز حوار الكراهية والعنصرية بشكل لافت في المجالات السياسية، فكان 50٪ منه ضد العرب، و20٪ ضد اليساريين، و15٪ ضد المثليين، و5٪ ضد منح ملجأ للغرباء، و10٪ ضد باقي المجتمع. كذلك بيّن تقرير أن دعوة إلى العنف انتشرت على شبكات التواصل في إسرائيل كل ثلاث دقائق، وأن هذه الفترة شهدت 115 ألف دعوة إلى العنف غير المباشر، مثل «يجب التنفيذ...»، و60 ألف دعوة إلى عنف مباشر، مثل «حرق، قتل، تخريب»، وأن بينها كان هناك 27 ألف مرة ذكر لكلمة «لنقتل».[32]

ثالثاً: المال، السلطة، الصحيفة (هون، شلطون، عيتون) العلاقة بين رئيس الحكومة والإعلام في إسرائيل

ليس أدل على النفوذ الذي بلغته سطوة الحاكم على الإعلام والإعلاميين، وتحديداً خلال العقد الذي ترأس فيه نتنياهو سدة الحكم (خلال الفترة 2009 – 2019) من منع مراسِلة الشؤون السياسية في القناة 12 (القناة الثانية سابقاً) دانا فايس من المشاركة في تغطية ورشة المنامة التي عُقدت في العاصمة البحرينية في 25/ 6/ 2019. فقد وجهت الإدارة الأميركية رسائل الدعوة إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية كي توفد طواقمها للتغطية مستثنية بالاسم دانا فايس، الأمر الذي دفع القناة 12 إلى إلغاء مشاركتها نهائياً. ورجحت جهات مختصة بأن ذلك جاء بطلب من الحكومة الإسرائيلية على خلفية مشادة وقعت بينها وبين يائير نتنياهو نجل رئيس الحكومة خلال الزيارة الأخيرة لوالده للولايات المتحدة، إذ لم ترق له طريقة تغطيتها للزيارة، وأن «البيت الأبيض انتقائي في تعامله مع الإعلام الإسرائيلي ويستخدم الورشة لتصفية الحسابات في مواجهة وسائل إعلام وصحافيين بعينهم» (راز شكنيك، «يديعوت أحرونوت»، 23/ 6/ 2019). وسبقت ذلك إقالة الصحافية ليهي لابيد زوجة الرجل الثاني في حزب أزرق أبيض يائير لابيد من صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 12/ 5/ 2019، ورد المراقبون السبب إلى أنه كان ثمرة

32 صندوق «برل كتسنلسون»، تقرير الدعوات إلى العنف، 7/ 8/ 2016، https://bit.ly/2FgmXxG

انتقام نتنياهو من زوجها الذي أعلن للتو أنه سيكون معارضاً شرساً يمرمر حياته كرئيس الحكومة.[33]

كانت تحقيقات الشرطة الإسرائيلية قد انتهت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 في الملفين 2000 و4000 إلى استنتاجات تؤكد وجود بينات لمحاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على خلفية تهم فساد ورُشى تتعلق لا بمحاولاته إمالة، بل تجنيد وسائل إعلام لمصلحته. وأصدرت النيابة العامة قرارها بتاريخ 21/ 11/ 2019 بتقديم لوائح اتهام بثلاث قضايا فساد ضد نتنياهو.

تركزت القضيتان، وهما من أصل ثلاث قضايا فساد ورُشى وخيانة للأمانة، على محاولاته الهيمنة على وسائل إعلام مؤثرة ونافذة. ولم يعرف الإسرائيليون في العقد الأخير (2009 – 2019) رئيساً للحكومة غير نتنياهو، فهو يتربع على هذا العرش بشكل متواصل منذ سنة 2009، وقد فاز بولاية خامسة في انتخابات نيسان/ أبريل 2019 (انقطعت بعد فشله في تأليف حكومته الجديدة وحل الكنيست 21 نفسه بعد شهر من تكونه وإعلان انتخابات جديدة في 17/ 9/ 2019). وكانت ولايته الأولى قد امتدت من سنة 1996 حتى سنة 1999 وفاز بها بعد اغتيال ناشط يميني رئيس الحكومة الأسبق يتسحاق رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 على خلفية عملية السلام مع الجانب الفلسطيني، لدرجة أن هناك مَن يرى أن نتنياهو وإن كان قد جاء عبر صناديق الاقتراع، إلاّ إن ملابسات وصوله إلى سدة الحكم لا تختلف كثيراً عن حيثيات الانقلابات المسلحة في العالم الثالث.

تتهم قضية الفساد الأولى نتنياهو بإجراء مساومة مع مالك صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني (أرنون) موزس، وحمل ملفها الرقم 2000. فقد أكدت التحقيقات تواصل نتنياهو مع المالك نوني موزس وحاول إغراءه في مقابل تجنيد الصحيفة

33 Lahav Harkov, «Lapid: 'Yediot' fired my wife for fear of Netanyahu,» *Jerusalem Post,* 12/5/2019.

https://www.jpost.com/israel-news/lapid-yediot-fired-my-wife-for-fear-of-netanyahu-589410

لمصلحته، وذلك من خلال إضعاف صحيفة «يسرائيل هيوم» التي أسسها شلدون إيدلسون الثري اليهودي الأميركي المناصر لنتنياهو واليمين وشغّلها لمصلحته، وكانت هذه الصحيفة قد تسببت بخلخلة سوق الصحافة المطبوعة وألحقت بها خسائر مادية مالية، كونها اقتطعت نصيباً وافراً من الدعاية والإعلان، وخصوصاً أنها تُوزع مجاناً، وأسعار الدعاية فيها منخفضة نسبياً.

لقد كشفت «آخر نسخة طبق الأصل» عن مضمون الحديث الذي دار بينهما في لقاء في سنة 2014 بحسب ملفات التحقيق البوليسي، وبثتها شركة الأخبار في القناة التلفزيونية 12،[34] كيف أن مالك الصحيفة بلّغ نتنياهو أنه قام بإخفاء خبر يتعلق بزوجته سارة في الصفحات الداخلية، وكيف تخلى أيضاً عن يغئال سرنا أحد الصحافيين البارزين في الصحيفة لنشره رسائل نصية مسيئة لنتنياهو وعائلته، وكيف قلل من شأن أخبار منافسي نتنياهو (اليميني المتشدد) نفتالي بنت (ويمين الوسط) يائير لابيد في انتخابات سنة 2015، واعتراف موزس للمحققين بقوله: «تحدثنا عن تعويض ثمن الصحف والرغبة في تقليص انتشار صحيفة 'يسرائيل هيوم'.»[35]

تلخصت القضية الثانية التي حملت الرقم 4000 بتهم عن تقديم نتنياهو تسهيلات درت أرباحاً بمئات ملايين الشيكلات على مالك شركة الاتصالات العامة بيزك في مقابل وضع الأخير وكالة الأنباء التي يملكها (وللا) في خدمة نتنياهو وعائلته. وكشف فحص أجرته مجلة «العين السابعة» قارنت من خلاله – كل ربع ساعة – العناوين الرئيسية في موقع (واللا/ WALLA) لخمس قضايا تتعلق بنتنياهو وعائلته خلال تغطية انتخابات سنة 2015، أن هيئة التحرير في الموقع الإخباري خضعت لضغوط جمة من جانب مالك الموقع، أولوفيتش وإدارته، وجعلت العناوين تميل إلى مصلحة رواية نتنياهو في هذه القضايا التي تعلقت بإقالته للوزيرين يائير لابيد

34 صحيفة «يديعوت أحرونوت» 16/ 5/ 2019.

35 آتي أبرموف، «أحاديث نتنياهو – موزس: نسخة طبق الأصل»، «يديعوت أحرونوت»، 16/ 5/ 2019، ص 12.

وتسـيبي ليفنـي فـي 2 ديسـمبر / كانون الأول 2014، ومؤتمر صحافـي لقيادة الليكود بزعامة نتنياهو ضد منظمة V15، وإعلان المستشار القضائي للحكومة نتائج التحقيق فـي قضيـة مسـاكن رئيـس الحكومـة، وخطـاب نتنياهو أمـام الكونغـرس الأميركي، ومهرجان لليمين مناصر لنتنياهو قبل فتح صناديق الاقتراع، وقارنتها بعناوين للقضايا نفسها في وسائل إعلام إسرائيلية أُخرى.[36]

تفاعلت القضيتان بعد بدء نتنياهو ولايته الرابعة رئيساً للحكومة في سنة 2015، وكانت صحيفة «يسرائيل هيوم» الموالية له قد سجلت رواجاً كبيراً جعلها منافساً قوياً لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الأوسـع انتشاراً في إسرائيل. وبحسب استطلاع TGI لسـنة 2016 تمكنت من زيادة الفجوة لمصلحتها، إذ بيّن الاسـتطلاع أن نسـبة رواجها تصل إلى 39,7٪ في مقابل 34,9٪ لـ «يديعوت أحرونوت».[37]

دفـع ذلـك إلى تقديم التماس إلـى المحكمة العليا لإجبـار مراقب الدولة على فحـص مـا إذا كانـت صحيفـة «يسـرائيل هيوم» تقع في إطـار التمويل غير المشـروع للأحزاب، بحيث تقدم تغطية مجندة مجانية لمصلحة رئيس الحكومة نتنياهو.[38]

كان خيـر دليـل علـى قوة تلـك العلاقة، أنه بعد يـوم من تقرير بثتـه القناة الثانية (أصبحت القناة 12) في التلفزة الإسـرائيلية عن الموضوع وتوجيهها انتقادات لاذعة إلى نتنياهو، وذلك في برنامجها الإخباري الأسبوعي الشهير «أولبان شيشي / Ulpan Shishi»، أقدمت صحيفة «يسـرائيل هيوم» على نشـر تقرير عن تراجع شعبية البرنامج وتقـدم شـعبية البرنامـج المنافس في القناة العاشـرة (أصبحت القنـاة 13). فضلاً عن ذلك لم تنشر صحيفة «يسرائيل هيوم» خبر وصول حرم رئيس الحكومة سارة نتنياهو

36 أورن فرسيكو، «متوازن بشكل استعراضي»، «هعاين هشفعيت»، 11/ 4/ 2018.
https://www.the7eye.org.il/weekly-report?d=2018-04-14

37 TGI-Target Group Index، شركة أبحاث السوق الشاملة، وتجري استطلاعات منتظمة متواصلة على أساس خزان معلومات عن الأنماط الحياتية والاستهلاك بما فيها الإعلام.
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001173631

38 «برافدا الإسرائيلية، التماس لإلزام مراقب الدولة بفحص الدعاية في 'يسرائيل هيوم'»، 7 أيلول/ سبتمبر 2016، *The Marker*،
http://www.themarker.com/advertising/1.3061815

إلى الشرطة، فقد تم إجراء تحقيق معها في قضية فساد أُخرى تلاحقها وتلاحق زوجها على الرغم من أن المواقع ووسائل الإعلام المهمة نشرت تقارير وصوراً عن ذلك.[39]

كان قرار نتنياهو بتولي حقيبة الاتصالات إلى جانب رئاسته للحكومة قد منحه سيطرة مباشرة على تنظيم القطاعات المتعددة في سوق الإعلام. وفعلاً، فقد دفعت حكومته بقوانين وإصلاحات، وأناطت صلاحيات غير مسبوقة برئيس الحكومة في هذا المجال، لخصها الصحافي المتخصص ناتي توكر في صحيفة «ذي ماركر» (*The Marker*) الاقتصادية على النحو التالي.[40]

1 – توصيات لجنة فيلبر التي أتاحت إطلاق قنوات بث جديدة.

2 – تغيير وضعية إذاعة الجيش بنقلها من الجيش إلى وزارة الدفاع، وهو ما يفقدها استقلاليتها.

3 – منح تسهيلات لإقامة قنوات تجارية وأُخرى إخبارية إضافية.

4 – تقسيم القناة الثانية على أساس قانون التراخيص من سنة 2011، الذي يقر بتقسيمها في سنة 2017، بحيث يلزم الشركتين صاحبتي الامتياز اللتين تتقاسمان تشغيلها طوال أيام الأسبوع، وهما ريشيت وكيشيت، بإقامة قناتين مستقلتين، واحدة لكل منهما تبث بشكل مستقل على مدار الأسبوع وتشجيع المنافسة بينهما.

5 – إضافة قنوات رياضية بأسعار مرتفعة، إذ تضاعف ثمن الامتياز أربع مرات بعد إدخال شبكة ONE واستعدادات (Partner) وهما شركتا خدمات تلفزيونية واتصالات.

---

39 ألكسندر كاتس، «سارة نتنياهو وصلت إلى التحقيق لدى الشرطة: مَن في اعتقادكم لم ينشر كلمة واحدة عن ذلك؟» أيس، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015.
http:/www.ice.co.il/media/news/article/420816

40 ناتي توكر، «10 من يعرف»، 21/ 8/ 2017، *The Marker*،
http://www.themarker.com/magazine/1.3026110

6 – إدخال القناة 20 (Channel 20) إلى شركة عيدان بلوس وفق قانون التنظيم.

7 – خصخصة شركة عيدان بلوس (Idan Plus)، وتحويلها إلى لاعب باسم الحكومة في مجال التلفزيون متعدد القنوات بهدف اشتداد المنافسة.

حاول نتنياهو أيضاً تمرير مشروع قانون أطلق عليه معارضوه «قانون الاتحاد السوفياتي»، يهدف إلى توحيد هيئات التنظيم (Regulatory bodies) في سوق البث، والتي يقوم في إطارها مجلس تنظيمي جديد للبث التجاري بتخويل نتنياهو كوزير للاتصالات وبشكل مباشر بصلاحيات تعيين المدير العام ورئيس المجلس الجديد. كذلك حاول نتنياهو تمرير تعديل لقانون حماية المستهلك، عرف بـ «قانون الإعلام الخفي»، يحظر دمج المضمون التسويقي من دون كشفه على جميع وسائل الإعلام ذات العلاقة، وكان يستهدف من خلاله صحيفة «يديعوت أحرونوت» التي تعتمد في نموذجها Business model على المضمون التسويقي (Content Marketing).

رأى كثيرون أن تأخير إقامة هيئة البث العام (the Israeli Public Broadcasting Corporation) وطريقة إغلاق سلطة البث (the Israeli Broadcasting Authority) جاء نتيجة تدخل سياسي في المضامين، وقد أضعف ذلك من قدرة الهيئة الجديدة على القيام بمهماتها من دون تدخل سياسي.[41]

كانت سنة 2016 مزدحمة بتدخلات نتنياهو في سوق الإعلام في إسرائيل، سواء بشكل مباشر في وسائله المتعددة، أو من خلال الضغط والترغيب والترهيب، وهو ما دفع بعضوي الكنيست من المعارضة إيتان كابل وإلداد يانيف إلى التوجه إلى المستشار القانوني للحكومة والادعاء على مسامعه أن رئيس سلك الموظفين في ديوان رئيس الحكومة نتنياهو يجمع معلومات عن صحافيين لاستخدامها في تهديدهم.[42] وتبقى للمثال لا الحصر، المواجهات المستمرة بين الصحافي الخبير

41 تهيلا التشولر، إلعاد مين، «رسالة في أعقاب اقتراح قانون البث العام الإسرائيلي»، 17 آذار/ مارس 2016، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، https://www.idi.org.il/articles/2235

42 ناتي توكر، «عضوا الكنيست إيتان كابل وإلداد يانيف للمستشار القانوني للحكومة: رئيس سلك الموظفين في ديوان نتنياهو يجمع مواد ضد الصحافيين»، *The Marker*، 14/ 11/ 2016.

فـي القنـاة العاشـرة رفيف دروكـر ونتنياهو، إذ نشـر الأخير تحقيقاً علـى صفحته في الفيسـبوك اتهمـه فيـه بعلاقات غير بريئـة مع مراقب الدولة، وهو مـا دفع دروكر إلى اتهـام نتنياهو بالافتراء، وقام بنشـر معلومات عن العلاقـات الخاصة لنتنياهو وعائلته بالمليارديـر الأسـترالي جيمس باكـر. أضف إلى ذلك هجوم نتنياهـو على الصحافية الاسـتقصائية إيلانـا دايان صاحبة برنامج التحقيقات عوفـدا (Fact) على القناة الثانية بعد أن كشفت بالأدلة المدعومة بشهادات مقربين من نائب رئيس جهاز الموساد عن تدخلات عقيلة نتنياهو السـيدة سـارة في تعيينات بوظائف حكومية حساسـة، والتي أصدرت رداً قاسياً ومهيناً ضدها تلته الصحافية على الهواء في ختام برنامجها، ناهيك عن تهكم نتنياهو على أمنون أبرموفيتش كبير المعلقين السياسيين في قناة التلفزة 12 (القناة 2 سابقاً)، والتحريض عليه في أوساط اليمين الحاكم. ودفعت هذه التصرفات بمجموعة من الصحافيين إلى توقيع عريضة اشتكوا فيها من تدخلات نتنياهو وتلفظه وتحريضه ضدهم وضد وسائلهم الإعلامية.[43]

كانـت حكومـة نتنياهـو قد أجلـت إقامة هيئة البـث العام إلى 30 نيسـان/ أبريل 2017. كما تم اختيار نير حيفتس المستشار الإعلامي لعائلة نتنياهو وتكليفه الإشراف على إقامة قناة تلفزيونية تجارية تعمل لمصلحة يمين الخريطة السياسية في إسرائيل، ونُقل على لسـان نتنياهو قوله: «لقد عالجت أمر الصحافة المكتوبة، بإصدار صحيفة ‹يسرائيل هيوم›، الأن آن الأوان لتغيير التلفزيون».[44]

تندرج في السـياق نفسـه أيضاً القضية 4000 المتعلقة بتقديم تسـهيلات لمالك شـركة الاتصـالات (بيزك) في مقابل تجنيـد وكالة واللا التي يملكهـا لخدمة نتنياهو وعائلته.

---

43 ناتي توكر، «لدغ رفيف دروكر، خط لا يجوز تجاوزه: عشرات الصحافيين يوقعون عريضة ضد نتنياهو»، *The Marker,* 27/12/2016.

44 ناتي توكر، «‹يسرائيل هيوم› في التلفزيون؟ المقرب من نتنياهو يفحص إقامة قناة تلفزيون تجارية، *The Marker,* 6/7/2016.

http:/www.themarker.com/advertising/1.2999240

لـم يتـردد نتنياهـو أيضـاً في مواجهـة الصحافييـن العامليـن في إذاعـة الجيش واتهامهم بالتقصير وعدم القيام بواجبهم المهني وعدم التصدي «لأكاذيب» تُنشر عنه، ولـم يتـردد فـي توعدهم بالتواصل مع قائـد محطتهم للتوضيح له عمـا يجب عمله، وهو ما أدى إلى تعيين رجل أعمال موالٍ لنتنياهو لتقديم نشـرات أخبار رئيسـية يومية مسائية.[45]

واجهت قناة التلفزة العاشرة (القناة 13) تدخلات مماثلة هي الأُخرى من جانب نتنياهـو، علمـاً بأنـه كان قد نجـح في تصويرها كوسـيلة إعلام معارضة لـه ولليمين، وخصوصـاً بعـد أن نقلت القناة خبراً فحـواه أن نتنياهو الابن، يائير يقف خلف قانون حظـر الأذان بمكبـرات الصـوت، والذي عرف بقانـون المؤذن. وقـد أغضب الخبر نتنياهـو الأب الـذي طلـب أن ينشـروا رده، لكـن المحطـة رفضـت. وبالتالـي أعلن نتنياهو أنه كوزير للاتصالات يريد فتح سـوق التلفزة للمنافسـة ووضع حد للمركزية والاحتـكار فيهـا، الأمـر الذي دفع بالقنـاة إلى محاولة التقرب منـه، إذ تم تعيين أحد المقربين من نتنياهو لقيادة طاقمها لتشغيل قناة الكنيست التلفزيونية من دون مناقصة، كمـا قـررت إدارة القناة تعيين مستشـار مقـرب منه ومن زوجته لرئاسـة مجلس إدارة القناة العاشرة.[46]

أضعفت هذه التدخلات قوة الإعلام وتأثيره في مواجهة السياسـة والسياسـيين وأصحـاب المـال، وخصوصـاً خلال العقد الذي تميز بتواصـل حكم نتنياهو. وأدت هـذه التعديـلات القانونيـة والتدخلات إلى ارتباط وسـائل الإعلام بصنـاع القرار في القيـادة السياسـية ورأس المـال. وكانـت طريقـة تغطيـة رجل الأعمـال الثري نوحي

45 ناتي توكر، «نتنياهو للعاملين في إذاعة الجيش: يقولون عني أكاذيب وأنتم تصمتون؟ هل أنتم صحافيون؟» *The Marker,* 10/10/2016
http:/www.themarker.com/advertising/1.3035705

46 ناتي توكر، «صحافيو القناة 10، استعدوا لصبح جديد: موطئ قدم آخر لنتنياهو في الإعلام»، *The Marker*, 7/6/2016.
https://www.themarker.com/advertising/1.2968039

دانكنر الذي ظل الإعلام لسنوات طويلة يناصره، ويواليه، ويغض الطرف عن تلاعبه وتورطه الجنائي المعروف في سوق المال، تُشكل دليلاً على ذلك، إذ إن الصحافة لم تنتقده إلاّ بعد أن دانه القضاء وحكم عليه بالسجن في مخالفات ارتكبها في سوق المال والتلاعب بالأسهم بشكل أضر بمصالح الجمهور.[47] لذا، يبدو أن «المعركة الحقيقية ليست بين نتنياهو والإعلام فحسب، بل بين أنصار الإعلام الحر الذي يعمل من أجل العامة، وبين مَن يريد محاصرته وتقييد خطاه، سواء كانت تلك جهات حكومية متنفذة، أصحاب مال، أو من جهات إعلامية بعينها»، وهي استنتاجات خلصت إليها الدراسات والأبحاث التي أجملها التقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الإعلام في إسرائيل الذي استضافته جامعة مستعمرة أريئيل سنة 2016.[48]

شجع ذلك سلطات تنفيذ القانون وتحديداً الشرطة والاستخبارات على تصعيد تدخلاتها وملاحقتها للصحافيين، عرباً ويهوداً في إسرائيل. كما سجلت سنة 2016 ذروة مقلقة ومساساً فظاً بحرية التعبير والصحافة، وصلت إلى حد استخدام القوة أحياناً، على الرغم من تصدي الأطر الصحافية والقضاء لها. وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- أصدرت الشرطة أمراً إلى قناة التلفزة الثانية طالبتها فيه بتسليم مواد خام لمقابلة أجراها مراسلها للشؤون القانونية، غاي بيلغ، مع عينات هرئيل المتهمة بالزنى وتبييض الأموال.
- استدعاء الصحافي ميخائيل شيمش مراسل إذاعة الجيش بسبب تحقيق ضد القائم بأعمال عمدة القدس (الإسرائيلي).
- احتجاز الصحافي في صحيفة «هآرتس» نير غونتش بعد أن حاول الاتصال هاتفياً اثنتي عشرة مرة من هاتف مجهول الرقم بالنائب في الكنيست ياعيل جرمان.

---

47 Mann and Lev-On, op. cit.

48 Ibid.

- اعتقال الصحافي الفلسطيني عمر نزال بينما كان في طريقه على جسر الملك حسين (أللنبي) للمشاركة في اجتماع اتحاد الصحافيين الأوروبيين، وذلك بتهمة العضوية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[49]
- اعتقال عماد غنيمات، مواطن من سكان قرية رهط العربية البدوية، بعد نشره تعليقاً ساخراً على صفحته عن الحرائق التي اجتاحت إسرائيل، فقد اعتبرته السلطات تعبيراً عن البهجة ومساساً بأمن الدولة.[50]
- تهديدات الشرطة للصحافي ميخائيل هازور – طوف مراسل إذاعة الجيش ومحاولة منعه من تغطية تظاهرة لليهود الإثيوبيين (الفلاشا) احتجاجاً على وضعهم. وقد تعرّض للضرب من الشرطة ومصادرة مقتنياته المهنية.
- منع الصحافيين العرب من تغطية سقوط طائرة مسيرة غير آهلة على منزل في منطقة وادي عارة (داخل الخط الأخضر) في وقت سمحت السلطات بالقيام بذلك لزملائهم اليهود.
- تهديد مكتب الصحافة الحكومي بأمر من ديوان رئاسة الحكومة بمصادرة وإلغاء بطاقة الاعتماد الصحافية لكبير مراسلي قناة الجزيرة الياس كرام، بذريعة وصفه التغطية الصحافية في الأراضي المحتلة شكلاً من أشكال المقاومة السلمية للاحتلال.

لقد أدى ذلك كله إلى إعراب اللجنة الدولية لحماية الصحافيين (CPJ) عن قلقها إزاء ازدياد التهديدات الإسرائيلية بسحب بطاقات الاعتماد للصحافيين الأجانب إذا نشروا «عناوين غير دقيقة»، بحسب تعبير مكتب الصحافة الحكومي، وشكل ذلك في نظر اللجنة الدولية «نهجاً فظاً تجاه التغطيات التي لا تروق للحكومة.»[51]

---

49 أورن فرسيكو، «صحافيون، اعتقال صحافي يضر بحملتنا الإعلامية»، «العين السابعة» («هعاين هشفعيت»)، 7 أيلول/ سبتمبر 2016. http://www.the7eye.org.il/217465

50 شاحار بن مئير، «تعلموا من عماد غنيمات»، «العين السابعة»، 12/ 2/ 2016.
http://www.the7eye.org.il/227672

51 CPJ concerned by rising pressure on journalists in Israel, 8 February 2016,
https://cpj.org/2016/02/cpj-concerned-by-rising-pressure-on-journalistis-in.php

شاعت على هذه الخلفية مقولة «السلطة (شلطون)، المال (هون)، الصحيفة (عيتون)»، وذلك للتدليل على طبيعة مراكز القوة في الدولة ونفوذها المتصاعد، وعلى تضييق الخناق على حرية التعبير والصحافة. وقد تعزز ذلك بدعوة رئيس الحكومة نتنياهو القضاء إلى تقييد قانون حرية المعلومات بقوله: «لا يمكن كشف معلومات خاصة عن منتخبي الجمهور من دون موافقتهم»، وكان تصريحه قد جاء على خلفية المطالبة بكشف معلومات عن حقيقة علاقته بالثري اليهودي الأميركي شلدون إيدلسون مالك صحيفة «يسرائيل هيوم.»[52]

رابعاً: واقع وسائل الإعلام التقليدية في عهد الإعلام الرقمي

أ) التلفزيون

تراجعت نسبة مستخدمي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في إسرائيل مع التطور الذي حققته ثورة الاتصالات «الثورة الرقمية». لقد دلت الدراسات التي أجرتها اللجنة الإسرائيلية لقابلية التطور (هفعدا هيسرئليت لمدروغ) في سنة 2016، على أن الإسرائيلي المتوسط شاهد التلفزيون بمعدل ثلاث ساعات و29 دقيقة يومياً، مقارنة بثلاث ساعات و36 دقيقة في السنة التي سبقت، وثلاث ساعات و48 دقيقة في سنة 2014، وأن النساء يشاهدن التلفزيون أكثر من الرجال، ويشكلن ما نسبته 55٪ من مجموع المشاهدين، كما أن مَن هم فوق سن 35 عاماً يشاهدون التلفزة أكثر من الأولاد والفتية والشبان ومن هم دون هذا السن، وأن شريحة المشاهدين من سن 55 عاماً وما فوق أكثر بمرة ونصف المرة من سائر الفئات.[53]

لقد حظيت نشرات الأخبار التي قدمتها شبكات التلفزة الإسرائيلية في سنة

52 شوقي طاوسيغ، أورن فرسيكو، «دعاوى إسكات: الوسيلة لمحاربة دعاوى الإسكات هي الحديث عنها»، «العين السابعة»، 2019/5/15.
http://www.the7eye.org.il

53 http://www.tgi.co.il

2016 بنسبة مشاهدة إجمالية وصلت إلى 36٪ من مجمل البيوت في إسرائيل. وقد توزعت على النحو التالي: نشرة الأخبار (مهدورات حدشوت) في القناة الثانية (القناة 12 حالياً) 18,2٪؛ نشرة الأخبار (حدشوت عيسر) في القناة العاشرة (القناة 13 حالياً) 9,7٪؛ نشرة الأخبار (مباط) للقناة الأولى (القناة 11 حالياً) 3,8٪.[54]

بعد سنة 2016 لم يعرف الجمهور الإسرائيلي المعطيات الحقيقية لنسب المشاهدة، التي يتم استخراجها من أجهزة الاستقبال من خلال شركة البث بواسطة الكوابل (HOT)، وشركة البث بالأقمار الصناعية (YES)، والتي تصل إلى نحو 90٪ من مجموع السكان في إسرائيل، ذلك بأن الشركتين العضوين في لجنة «همدروغ» المتخصصة بالتصنيف وقابلية التطور انسحبتا، وتوقفتا بعد السنة المذكورة عن نشر معلومات بهذا الشأن.

ب) الراديو

شهدت سنة 2018 تراجعاً في نسبة المستمعين إلى الإذاعات الإسرائيلية، لكنها ظلت بنسب أقل مما هي عليه بالنسبة إلى التلفزيون والصحافة المطبوعة التي تلقت ضربة مؤلمة. فقد انخفضت نسبة المستمعين إلى المحطات الإذاعية التابعة لهيئة البث، المعروفة باسم «كان»، بما فيها إذاعة صوت إسرائيل من 37,4٪ في سنة 2017 إلى 35,6٪ في سنة 2018، كما تراجعت نسبة الاستماع إلى إذاعة الجيش (غالي تساهل) والمحطة المنبثقة منها «غلغلاتس» من 44,1٪ سنة 2017 إلى 42,6٪ في سنة 2018. أمّا المحطات القطرية المحلية فظلت نسبة الاستماع إليها على حالها تقريباً، فقد كانت 31,8٪ في سنة 2017 و31,6٪ في سنة 2018.[55]

أمّا بالنسبة إلى الإذاعات الخاصة باليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم)، وتحديداً كول حاي وكول براما ويتيد نئمان، فقد حافظت إذاعة كول حاي على

54 ناتي توكر، «الوهم الكبير، هكذا يضخمون في القنوات 2 و10 معطيات التصنيفات» *The Marker*, 26/4/2016.

55 https://tinyurl.com/yxngmtsz

الصدارة مع نسبة مستمعين تصل إلى 31,5٪، تلتها إذاعة يتيد نئمان بنسبة مستمعين وصلت إلى 24,1٪، وتراجعت محطة الإذاعة كول براما إلى 22,3٪.

يعزو المراقبون السبب في ذلك إلى أن هذه الأخيرة تأثرت بالانقسام الذي جرى في حركة شاس للمتدينين الشرقيين في سنة 2015، بينما تمكنت الإذاعة المتنافسة معها على الجمهور نفسه وهي كول حاي من عرض نفسها كإذاعة أكثر اتزاناً، وتستهدف أيضاً المتدينين الصهيونيين من أصحاب «كيبوت سروغوت».

وأشار أحدث استطلاع أجراه معهد TGI لسنة 2018 إلى أن نسبة الاستماع إلى الراديو تراجعت من 67٪ سنة 2017 إلى 65,8٪ سنة 2018.[56]

ج) الصحافة المطبوعة/ الصحف اليومية

واصل جميع الصحف المطبوعة بكل تشكيلاتها في إسرائيل التراجع في نسبة توزيعها في سنة 2018، باستثناء الصحيفة الاقتصادية «غلوبس» التي تصدر أربعة أيام في الأسبوع من الأحد حتى الأربعاء، إذ سجلت زيادة في التوزيع وصلت إلى 4,5٪. أمّا باقي الصحف فتراجعت نسبة توزيعها بشكل لافت في هذه السنة.[57]

تراجعت «يديعوت أحرونوت» التي تربعت على العرش كأوسع الصحف انتشاراً بنسبة مقلقة لمُلاّكها وصلت إلى 18,5٪، وكذلك تراجعت صحيفة «يسرائيل هيوم» بنسبة 18٪، وهي صحيفة توزع مجاناً وموالية لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ويطلقون عليها عبارة «حينامون»، وهي دمج بين كلمة «حينام» ومعناها ببلاش، و«عيتون» ومعناها صحيفة، ويسميها البعض «بيبيتون»، نسبة إلى بيبي، وهو كنية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو و«عيتون»، أي صحيفة نتنياهو. وسجلت صحيفة «معاريف» تراجعاً خلال سنة 2018 وصل إلى 25٪ في نسبة توزيعها.

امتد التراجع في التوزيع إلى أعداد نهاية الأسبوع أيضاً، التي تشهد، عادة،

56 https://b.walla.co.il/item/3177392

57 https://tinyurl.com/yxngmtsz

توزيعاً عالياً في نسـخ أيام الجمع الصادرة عشـية عطلة السـبت. وظل التراجع الأكبر في التوزيع من سـوء حظ صحيفة «هآرتس»، فقد وصل إلى ما نسـبته 15٪. وتراجع توزيـع صحيفـة «يسـرائيل هيوم» بنسـبة 10٪. أمّا «يديعوت أحرونوت» فبلغت نسـبة تراجعها 12,5٪ في أعداد نهاية الأسبوع.

يعتبر المراقبون السبب في تراجع أعداد نهاية الأسبوع وإصداراتها بنسب أقل من سائر أيام الأسبوع، إلى أن لدى القراء اليهود تحديداً وقتاً كافياً لقراءة الصحف بسبب عطلة السـبت التي تبدأ من عصر الجمعة حتى مسـاء السبت، وهو ما يجعلهم شغوفين إلـى قـراءة الريبورتاجـات والتقارير الطويلة، وعدم الاكتفاء بما تنقله وسـائل التواصل الاجتماعي من رسائل نصية وكتابات سريعة وقصيرة عاجلة. كذلك هي الحال بالنسبة إلـى الصحافـة الاقتصاديـة، لكن بوتيرة أقل، فقد سـجلت «ذي ماركر» (*The Marker*) تراجعـاً بنسـبة 9٪، و«كلكاليسـت» (*Calcalist*) تراجعـاً بنسـبة 7,5٪، وكانـت صحيفة «غلوبس» (*Globes*) الوحيدة التي سجلت زيادة في التوزيع بلغت 4,5٪.

انسـحب هذا الأمر أيضاً على الصحف اللوائية/ المناطقية/ القطرية، وبحسـب الاسـتطلاعات المتتالية التي أجرتها شـركة TGI على مدار السنوات الثلاث الماضية (2016 – 2018)، فـإن 67,4٪ ممـن شـملهم الاسـتطلاع وافقوا على مقولة «أسـتطيع تدبر أمري بسـهولة من دون صحيفة يومية»، وأشـار الاسـتطلاع إلى أن معظمهم من فئـة الشـبان الصغار، وأن أكثر فئـة تتماثل مع هذه المقولة هي الشـريحة العمرية بين 35 عاماً و44 عاماً، فقد أيد 77,7٪ منها ذلك، ودلت النتيجة على وجود نسب مماثلة أيضاً في شـرائح الشـباب الصغار، إذ إن 76,2٪ من فئة الجيل بين 18 عاماً و24 عاماً، و75,3٪ مـن فئـة الجيـل بيـن 25 عاماً و34 عامـاً يؤيدون هذه المقولة، وأن الشـريحة العمرية 65 عاماً وما فوق هي الوحيدة التي تجد صعوبة في الاسـتغناء عن الصحيفة المطبوعة.

كان اللافـت فـي النتائج أن 55,8٪ ممن شـملهم الاسـتطلاع وافقوا على مقولة «الآن عندما أصبحت أستخدم الإنترنت فإنني أقرأ أقل الصحف المطبوعة.» وأشارت

آخر الاستطلاعات لسنة 2018 إلى أن نسبة قراء الصحافة المكتوبة انخفضت في هذه السنة إلى 49٪ قياساً بسنة 2017، بحيث بلغت النسبة 53,9٪.[58]

أشار تحليل التوجهات في قراءة الصحف للسنوات الثلاث الأخيرة (2016 و2017 و2018) إلى وجود توجه مستمر في انخفاض واضح وعام وملموس لنسب قراءة الصحف المطبوعة، إذ تشهد الصحف في الأيام العادية هبوطاً حاداً، بينما كانت نسبة قراءة الصحف سنة 2015 تقف على 58٪ فإنها تدنت في سنة 2018 إلى 47٪، وفي صحافة نهاية الأسبوع انخفضت من 60,7٪ في سنة 2015 إلى 52٪ سنة 2018.[59]

خامساً: ثقة الجمهور بالإعلام

أشار تقرير المعهد الإسرائيلي للديمقراطية لسنة 2018 إلى أن ثقة الجمهور الإسرائيلي بالإعلام تحسنت عما كانت عليه في السنوات السابقة، وارتفعت إلى 31٪، على الرغم من أن 58٪ ما زالوا يعتقدون أن المؤسسة الإعلامية فاسدة. وقد وازت ثقة الإسرائيليين بالحكومة، لكنها أعلى من ثقتهم بالكنيست (27٪) وبالأحزاب (16٪).[60]

كانت سنة 2018 هي السنة الثانية على التوالي التي تشهد فيها ثقة الجمهور بالإعلام تحسناً بعد أن هبط إلى 24٪ في سنة 2016. لكن وعلى الرغم من هذا التحسن فإن 11٪ فقط من الإسرائيليين يعتقدون أن الإعلام وسيلة صالحة ومجدية في محاربة الفساد. وفي المقابل اعتقد 58٪ أن الإعلام نفسه مؤسسة فاسدة، لكنها أقل فساداً من الحكومة وباقي المنتخبين في الكنيست، والسلطات المحلية.

جاء هذا الارتفاع في نسبة الثقة بعد أن أعرب كثيرون عن فقدان ثقتهم بالإعلام في إسرائيل في الفترة 2011 – 2016، والذي تواصل لعدة سنوات.[61]

58 https://b.walla.co.il/item/3177392

59 Ibid.

60 https://www.themarker.com/advertising/1.6717580

61 تمار هيرمان وآخرون، «مقياس الديمقراطية الإسرائيلية (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2016)، ص 109 – 116.

دلت نتائج دراسة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على أن 25,7٪ من الجمهور اليهودي و15,1٪ من الجمهور العربي في إسرائيل يثقون بالإعلام، وسار الاتجاه في حينه نحو انخفاض بنسبة 7٪، هذا قياساً بما كان عليه في سنة 2015، وبانخفاض قدره 15٪ مع المعدل السنوي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أعرب 51٪ عن ثقتهم بالإعلام سنة 2011، وتُعتبر هذه النسبة أقل من نسبة الذين يعربون عن ثقتهم بالجيش، ورئيس الدولة، والمحكمة العليا، والشرطة، والحكومة، والكنيست. لكنها أعلى من نسبة الذين يثقون بالأحزاب.

رأت تهيلا شفارتس ألتشولر، رئيسة برنامج الإصلاحات في الإعلام والديمقراطية في عصر المعلومات، في هذا التحسن الذي عاد وأشار إليه تقرير المعهد الإسرائيلي للديمقراطية لسنة 2018 أمراً مهماً، «لأن هناك ارتباطاً قوياً بين الثقة بالإعلام والثقة بالمؤسسات المجتمعية – السلطوية الأُخرى.» ومع ذلك، فإن الثقة بالإعلام والحكومة في إسرائيل، لا تزال أقل مقارنة بهولندا وألمانيا وكندا والسويد، على سبيل المثال. كما أن الاستطلاع السنوي لثقة الجمهور بالإعلام الأميركي، والذي يجريه معهد غالوب في الولايات المتحدة يشير منذ سنوات إلى انقلاب الاتجاه، وسجلت السنتان الأخيرتان (2017، 2018) صعوداً وتعزيزاً في الثقة، ويمكن رؤية نتائج مماثلة أيضاً في بريطانيا من خلال الاستطلاعات التي تجريها شركة أدلمان.[62]

سادساً: الصحافة التقليدية: تاريخ ومحطات

تراجعت الصحافة التقليدية في إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة لأسباب تتعلق بتطور الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وانطلاق الإعلام الجديد (New Media) بفضل ثورة الاتصالات الرقمية (Digital Communications)، إذ أوجد هذا إعلاماً ثنائي الاتجاه، خلافاً للإعلام التقليدي القائم على أحادية الاتجاه من المرسِل إلى

http://www.idi.org.il/media/ 7799/democracy-index-2016.pdf

62 https://www.themarker.com/advertising/1.6717580

المستقبِل. فقد استحدث حالة أصبح فيها المستقبِل مرسِلاً وكذلك المرسل مستقبلاً، وهو ما يصطلح كثيرون على تسميته بصحافة المواطن.

أ) صحافة الييشوف/ ما قبل الدولة

لم تنشأ الصحافة العبرية في فلسطين مطلع القرن الماضي في بيئة عدمية فارغة من التطور الصحافي العالمي، فقد سبقتها الصحافة العربية/ الفلسطينية، مثل صحيفة «الكرمل» لصاحبها نجيب نصار في حيفا (1908)، وصحيفة «فلسطين» لصاحبها عيسى داود العيسى وابن عمه يوسف حنا العيسى في يافا (1911)، و«القدس» لصاحبها جورج حبيب حنانيا في القدس (1908). وتشير الأبحاث إلى أن نحو 15 صحيفة ونشرة باللغة العربية صدرت في تلك الأعوام التي شهدت أفول الدولة العثمانية، وبداية الانتداب البريطاني على فلسطين وجزء من المشرق العربي بحلول سنة 1917، وبلغ عدد ما صدر في البلد من مطبوعات صحافية نحو 200 صحيفة ما بين سنة 1919 حتى نكبة فلسطين في سنة 1948.[63]

ظهرت الصحافة العبرية في فلسطين مع بداية فترة الييشوف (الاستعمار اليهودي خلال الانتداب البريطاني)، وجاءت امتداداً لصحف ونشرات ظهرت مع إحياء اللغة العبرية وسط الجوالي اليهودية في أوروبا، ومنشورات صدرت بشكل متقطع في أوساط اليهود المتدينين في فلسطين وتحديداً القدس. وكان لافتاً أن قادة الحركة الصهيونية عملوا في معظمهم في الصحافة، أبرزهم أليعيزر بن يهودا، وبرل كتسنلسون، وناحوم سوكولوف، وموشيه شاريت، وزئيف جابوتنسكي، فضلاً عن مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتسل. كما كان هناك نشرات صحافية باللغة العبرية أصدرها بعض الجوالي اليهودية في فلسطين، وتحديداً في القدس بين سنة 1904 وسنة 1914، لكنها لم تعمر طويلاً على الرغم من أنها اتصفت بالأيديولوجية والأصولية.

ازدهرت هذه الصحافة مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد كانت

63 عامي أيالون ونبيه بشير، «مقدمة: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين»، موقع جرايد
http://web.nli.org.il/sites/nlis/ar/jrayed/pages/history-of-the-arabic-press.aspx

صحيفة «هآرتس» أولى هذه الصحف ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وقد انطلقت في سنة 1919 تحت اسم «حدشوت مهآرتس»، أي «أخبار من البلاد»، وجسدت خطاً تحريرياً صهيونياً عاماً ومنضبطاً، واشتراها في سنة 1936 زلمان شوكِن من مؤسسها ومالكها موشيه غليكسون، وحولها إلى صحيفة حديثة، وأوكل مهمة تحريرها إلى نجله غرشوم شوكن، الذي اقتدى بالصحافة الإنكليزية في حينه، فأضفى عليها خطاً ليبرالياً رأسمالياً إلى حد ما. وكان شوكن الابن متحرراً من الاعتبارات الحزبية التي ميزت سائر صحافة الييشوف، ولا تزال عائلته تتوارث ملكيتها حتى يومنا هذا.

صدرت في سنة 1919 صحيفة «دوأر هيوم»، أي «بريد اليوم»، واستمرت حتى سنة 1936، ومثلت اليمين السياسي. وصدرت الصحيفتان في القدس، لكن «هآرتس» انتقلت في سنة 1923 إلى مشارف يافا (تل أبيب). وظهرت في سنة 1934 صحيفة «هبوكر»، أي «الصباح»، وكانت خاصة للصهيونيين العموميين (General Zionists). وأصدرت المجموعة نفسها أسبوعية خاصة بالفلاحين تحت اسم «البستاني»، وقد صدرت في رحوفوت جنوبي تل أبيب من سنة 1929 حتى سنة 1939. ثم أصدرت حركة همزراحي للمتدينين صحيفة «هتسوفيه» في سنة 1937، كما أصدرت النقابة العامة للعمال في أرض إسرائيل (الهستدورت هكلليت لعوفديم بأرتس يسرائيل) صحيفة خاصة بها تحت اسم «دافار»، وأصبحت الصحيفة اليومية الأوسع انتشاراً في الييشوف، وكانت بوق قيادة الييشوف متمثلة فيما أصبح لاحقاً مباي، ثم حزب العمال، وبالتالي حزب العمل بقيادة دافيد بن – غوريون أول رئيس حكومة لدولة إسرائيل. وشهدت هذه الصحيفة صراعات مريرة بين صحافيين مهنيين أرادوا هامشاً واسعاً من حرية التعبير، وبين سياسيين أملوا الخط التحريري الذي يخدم حزبهم وسياسته. وقد تطورت هذه الصحيفة كجريدة يومية حديثة، لكنها كانت موالية بالكامل إلى الحركة الصهيونية، واختلط فيها حابل النص الخبري بنابل النص التحليلي وإبداء الرأي.[64]

64 عوز ألموغ، «من صحافة مجندة إلى ناقدة»، في: «تغيير قيم في المجتمع الإسرائيلي» (حيفا: جامعة

كانت صحيفة «دافار» أول مَن أصدر ملحقاً خاصاً للأولاد في سنة 1934، وآخر في سنة 1940 باللغة العبرية البسيطة للمهاجرين اليهود الجدد إلى فلسطين، وملحقاً اقتصادياً، وآخر خاصاً بالمسرح والأدب.

صدرت في سنة 1939 صحيفة «يديعوت أحرونوت» كصحيفة غير حزبية، وكانت أول صحيفة مسائية تصدر باللغة العبرية في فلسطين الانتدابية، أسسها يهودا موزس ورئس تحريرها عزرائيل كرليبخ، لكن في 14 شباط/ فبراير 1948، ومن دون سابق إنذار، انشق كرليبخ مع مجموعة كبيرة من الصحافيين وطاقم الإدارة والطباعة عن الصحيفة، وأصدروا بين ليلة وضحاها صحيفة منافسة حملت اسم «يديعوت معاريف»، أي «أخبار المساء»، وسرعان ما أصبحت صحيفة «معاريف» الأوسع انتشاراً بعد قيام إسرائيل. لكن عائلة موزس مالكة صحيفة «يديعوت أحرونوت» تمكّنت من ترميم وضع صحيفتها، والانطلاق بقوة واستعادت شعبيتها، ولم تغفر العائلة حتى يومنا هذا إصدار صحيفة «معاريف»، إلى درجة أن بعض المتندرين يقول: «إن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ربما ينتهي إلى حل، بينما حرب 'يديعوت أحرونوت' و'معاريف' لا نهاية لها.»[65]

تمتعت هذه الصحف بتأثير كبير في قرائها، وخصوصاً كتّاب الأعمدة في فترة الييشوف، كان من أبرزهم الشاعر نتان ألترمان، وأهارون تسفنات، وألكسندر بن، ومردخاي شليف، وقد أدت دوراً مؤثراً ربط سكان اليشوف بقيادتهم. وأبرز دليل على ذلك ما جرى خلال حرب 1948 عندما حاصرت القوات العربية القدس وعزلت اليهود فيها ولم تصلهم صحفهم اليومية من تل أبيب،[66] التي صدرت فيها صحف

حيفا)، (بالعبرية). https://www.almogs.org/srulik

65 المصدر نفسه.

66 مردخاي ناؤور، « حرب يديعوت أحرونوت – معاريف»، مجلة «كيشر»، رقم 33 (مايو/ أيار 2003)، ص 3 – 15.

https://dacenter.tau.ac.il/sites/abraham.tau.ac.il/files/media_server/daniel%20abraham/kesher/33/33_Naor.pdf

مستقلة، مثل: «يديعوت يروشلايم»، و«حدشوت هتسوهرايم» و«حدشوت هعيرف» و«يديعوت أحرونوت» نسخة القدس، و«يديعوت حدشوت» باللغة الألمانية، لأن اليهود فيها لا يفهمون في معظمهم العبرية، ويتحدثون بلغة البيديش/ الأيدية (Yiddish)، وهي «لغة 80٪ منها ألمانية والباقية عبرية وسلافية، وخصوصاً لليهود الأشكناز.»[67]

صدرت في سنة 1943 صحيفة «مشمار» كناطقة باسم حركة هشومير هتسعير، وأصبحت الناطقة باسم حزب مبام، وقد غيرت اسمها سنة 1948 إلى «عال همشمار»، أي «بالمرصاد»، وكانت توزع في الكيبوتسات (نظام حياة مشتركة مشابه لنظام التعاونيات الكلوخوز والسفوخوزفي أيام الاتحاد السوفياتي)، وقد أصدرت ملاحق للأولاد من سنة 1945، كما صدرت في سنة 1937 صحيفة «صوت الشعب»/ «كول هعام»، وكانت أول صحيفة شيوعية تصدر باللغة العربية، ناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي/ ماكي.

أصدرت حركة هتسيونيم هرفزيونستيم التي أُسست في سنة 1923 مع انشقاق زئيف جابوتنسكي عن الهستدروت هتسيونيت صحفاً خاصة بها، كان أولها «جبهة الشعب»/ «حزيت هعام»، صدرت خلال الفترة 1931 – 1934، تلتها صحيفة «الأردن»/ «هيردين» خلال الفترة 1934 – 1939، و«المراقب»/ «همشقيف» من سنة 1938 إلى سنة 1940، أسبوعية، وصحيفة متميزة/ «عيتون ميوحاد» خلال الفترة 1933 – 1952، وكانت مجلة أشبه بالصحافة الصفراء. وكان هناك مجلة أُخرى مماثلة قد بدأت بالصدور في سنة 1937 باسم «التاسعة مساء»/ «تيشع بعيرف»، وغيرت اسمها في سنة 1946 إلى «هذا العالم»/ «هعولام هزيه»، تولى تحريرها من سنة 1950 حتى سنة 1990 داعية السلام أوري أفنيري، وأُغلقت في سنة 1993. وكان الهدف من تغيير أسماء الصحف والمجلات من حين إلى آخر هو التحايل على أوامر الإغلاق التي فرضتها حكومة الانتداب البريطاني على الصحف.

---

67 «الموسوعة العربية العالمية»، https://bit.ly/3deMLXE

أسست حركة المتدينين المتزمتين أغودات يسرائيل في الفترة 1922 – 1950 أول مطبوعة لها، وكانت أسبوعية حملت اسم «صوت إسرائيل»/ «كول يسرائيل». وبدأت حركة بوعالي أغودات يسرائيل في سنة 1932، وبشكل غير منتظم، بإصدار صحيفة غير منتظمة ناطقة باسمها تحت اسم «بوابات»/ «شعاريم»، وتحولت في سنة 1951 إلى صحيفة يومية منتظمة.

ومع احتدام الصراع، وخصوصاً ضد الكتاب الأبيض، الذي وضعه الانتداب البريطاني في محاولة لفرض حل في فلسطين – الكتاب الأبيض الأول أُعلن سنة 1922، وقد نص على تأكيد وعد بلفور، وصدر الثاني سنة 1930 وشدد على صك الانتداب وعلى ما جاء في الكتاب الأبيض الأول، ثم جاء الثالث في سنة 1939 ونص على فترة انتقالية لعشر سنوات، تحصل بعدها فلسطين على استقلالها، إذا أتاحت ذلك الأوضاع، وبالتشاور مع عصبة الأمم والدول العربية، وأكد السماح باستمرار هجرة اليهود إليها.[68] وبدأت في حينه تظهر صحف سرية ناطقة باسم العصابات الصهيونية الفاعلة، تروج لدعايتها وتحرض على «المقاومة»، وتتحدى الرقابة العسكرية التي فرضها الانتداب على الصحافة والمطبوعات.[69]

كان الانتداب البريطاني قد سن في سنة 1933 «أمر الصحافة»، كي يستطيع مراقبة الصحافة اليهودية والعربية في فلسطين على حد سواء، ويتمكن من قمعها ومنع أي تمرد أو عصيان ضده. ونص الأمر الذي شكل جزءاً أصيلاً في أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، على أن كل مَن يريد إصدار مطبوعة أو صحيفة عليه الحصول على ترخيص من سلطات الانتداب. ومنح هذا الأمر سلطة الانتداب صلاحيات إغلاق أي صحيفة تنشر أو مطبعة تطبع مواد من شأنها «تشكيل خطر على الجمهور.» وقد تبنت السلطات الإسرائيلية هذا الأمر بعد قيام إسرائيل سنة 1948، وظل نافذاً

68 محسن صالح، «القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة» (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).

69 يوسف أولتسكي، «أمنوت هدفوس» («فن الطباعة»)، صفد؛ مردخاي ناؤور، «هعتونوت همحترتيت بأرتس يسرائيل»/ «الصحافة السرية في أرض إسرائيل»، كيشر.

حتى سنة 2017، وذلك بعد انتقادات لاذعة كونه شكل مساساً فظيعاً بحرية التعبير وحرية الصحافة.[70]

صدرت على هذه الخلفية أول صحيفة سرية في كانون الأول/ ديسمبر 1934، إذ أصدرتها عصابة الهاغاناه، المنظمة العسكرية الصهيونية، وهي المنظمة التي شكلت الحجر الأساس للجيش الرسمي الإسرائيلي بعد تأسيس الدولة العبرية سنة 1948، وكانت بمثابة تكتل عسكري عمل تحت إمرة قيادة الييشوف بزعامة دافيد – بن غوريون.

أصدرت الهاغاناه صحيفتها السرية الأولى تحت اسم «بمحنيه»/ «في المعسكر»، ثم تحولت هذه الصحيفة في سنة 1947 إلى الناطق الرسمي للهاغاناه، وبعد سنة 1948 أصبحت صحيفة رسمية خاصة للجيش الإسرائيلي. وأصدرت المنظمة الصهيونية نفسها صحيفة سرية أُخرى حملت اسم «أشناب»/ «نافذة»، كانت الأوسع في الييشوف حتى سنة 1947، ومثلت الخط المركزي الناشط لحزب مباي. وكان الهدف منها نشر كل الأخبار التي كانت تشطبها وتمنع الرقابة العسكرية للانتداب نشرها في الصحف العبرية اليومية العادية.

أمّا عصابة الإيتسل (المنظمة العسكرية الوطنية في أرض إسرائيل)، وكان زعيمها زئيف جابوتنسكي، ثم خلفه مناحم بيغن، وكانت تتبع حركة بيتار التي أسسها جابوتنسكي مؤسس التيار المنشق عن الهستدروت هتسيونيت احتجاجاً على ما اعتبره الخط المهادن الذي انتهجه حاييم وايزمن بالتعامل مع الانتداب الإنكليزي – وهو الأب الروحي ومؤسس اليمين الصهيوني، خلفه بعد وفاته المبكرة مناحم بيغن (زعيم حركة حيروت، ثم تكتل الليكود ورئيس أول حكومة يمينية سنة 1977)، وصنفها الانتداب البريطاني بأنها منظمة إرهابية.[71] فقد أصدرت العصابة صحيفة

70 دان يقير، «إلغاء أمر الصحافة – التماس المحكمة العليا 14/ 6175 قدمته الجمعية لحقوق المواطن في إسرائيل ضد وزير الداخلية»، موقع الجمعية، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.
https://law.acri.org.il/he/32938

71 مئير بعيل وبنحاش بورمان، «اختبار الحركة الصهيونية: سلطة القيادة السياسية في مواجهة المنشقين»

سرية حملت اسم «همتسودا»/ «القلعة» استمرت خلال الفترة 1932 – 1933، وحلت مكانها صحيفة «حيروت»/ «الحرية» في آذار/ مارس 1942، واستمرت كصحيفة ناطقة باسم حزب حيروت حتى سنة 1965.

وأمّا عصابة ليحي (مقاتلون من أجل حرية إسرائيل)، وكان زعيمها أبراهام شتيرن خلفه يتسحاق شمير – ترأس حكومة اليمين الثالثة في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، وتناوب مع شمعون بيرس على رئاسة حكومة الوحدة الوطنية فيما بعد – فقد أصدرت صحيفة سرية خاصة بها في سنة 1942، استمرت حتى سنة 1945، إذ حلت مكانها في السنة نفسها صحيفة «هحزيت»/ «الجبهة»، التي استمرت حتى سنة 1947، ثم أصدرت نشرة سرية يومية في سنة 1947، ظلت تصدر حتى أيلول/ سبتمبر 1948 تحت اسم «مفراك»/ «برقية». وصنف الانتداب البريطاني عصابة ليحي منظمة إرهابية.[72]

ب) الإذاعة

1) صوت إسرائيل

بدأت الإذاعة العبرية بالبث بشكل سري في 13 آذار/ مارس 1940، شأنها في ذلك شأن الصحف المطبوعة التي صدرت بشكل سري، وذلك لتجنب الرضوخ لرقابة حكومة الانتداب البريطاني. لقد أُنشئت بهدف مواجهة محطة صوت القدس التي أطلقتها حكومة الانتداب باللغتين العبرية والعربية. لكن هذه الإذاعة العبرية السرية عملت بإشراف مؤسسات الييشوف اليهودية تحت اسم صوت إسرائيل، وكان الهدف منها التعبير عن الرؤية الصهيونية لما هو جارٍ، وأيضاً لتأجيج الصراع ضد أهل البلد، لكنها اضطرت إلى التوقف خشية من إلحاق الضرر بالعلاقة مع الحكومة البريطانية في ظل الحرب الكونية الثانية المشتعلة. ثم استأنفت بثها في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1945، مستفيدة من صعود حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا. ومع

(القدس: تشريكوفر، 2003) (باللغة العبرية).

72 المصدر نفسه.

سقوط حكومة الانتداب عشية حرب 1948 تم ضم القسم العبري في محطة صوت القدس إلى محطة صوت إسرائيل، التي تحولت منذ سنة 1948 إلى الإذاعة الرسمية لدولة إسرائيل، وأصبحت وحدة حكومية داخل مركز الإعلام الذي ظل يتبع ديوان رئيس الحكومة حتى سنة 1959. وبفعل هيمنة حزب مباي الحاكم وقوة شخصية بن– غوريون وتأثيره، خدمت الإذاعة المصالح السياسية والدبلوماسية وفقاً لما كان يراه الحزب وزعيمه. ولذلك لم تبث أي موضوعات ذات حساسية أمنية أو سياسية تعارضت مع رغبة القيادة السياسية.[73]

2) صوت صهيون المقاتلة

كانت أول محطة إذاعة عملت بشكل سري خلال فترة الانتداب البريطاني، أنشأتها عصابة الإيتسل في 2 آذار/ مارس 1939، وبدأت بثها من تل أبيب، وكانت تبث ثلاث مرات في الأسبوع، فقد كانت أجهزة بثها بدائية صغيرة ومخفية داخل حقائب سهلة الحمل. ولم يتجاوز بثها في كل مرة العشر دقائق، وكان يجري من موقع مختلف كل مرة، وكان جمهورها يعرف تفصيلات مواعيد البث من خلال بيانات تصله من قيادة الإيتسل. وقد تم تمديد بثها لساعة لاحقاً، وعندما وقع الانقسام داخل الإيتسل، إذ انشق عنها أنصار شتيرن وأقاموا عصابة ليحي في تشرين الأول/ أكتوبر 1939، أخذ أليعيزر سيركيس الذي كان مكلفاً بالبث الأجهزة معه، وبدأت بعدها إذاعة سرية جديدة تعمل لمصلحة ليحي تحت اسم صوت التنظيم السري العبري.

أشار مناحم بيغن زعيم الإيتسل إلى أهمية هذه الإذاعة السرية في كتابه «التمرد»، إذ كتب: «إذا حاول البريطانيون مصادرة محطة البث الخاصة بنا فسوف يدفعون بالدماء ثمن ذلك.» وكانت الإذاعة السرية للإيتسل قد أنهت بثها في 10 أيار/ مايو 1948، وذلك في خطاب ألقاه بيغن عبر الأثير أعلن فيه انتهاء الإيتسل

73 أمل جمال، «الصحافة والإعلام في إسرائيل»، في: «دليل إسرائيل العام 2011» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، الفصل الثامن.

كمنظمة سرية وتحولها إلى حزب جديد أطلق عليه اسم حركة حيروت (حيروت معناها الحرية) وغيرت المحطة اسمها إلى صوت حيروت.[74]

ألقى بيغن في 22 حزيران/ يونيو من السنة نفسها خطابه الشهير وهو يجهش بالبكاء، فقد أعلن استسلام جماعته منعاً لوقوع حرب أهلية في إثر «واقعة ألتالينا»، إذ إن الجيش الإسرائيلي بأمر من بن– غوريون بعد أن حظر أي وجود لمجموعات مسلحة وأمر بتوحيد السلاح في إطار المؤسسة الرسمية بعد إعلان إقامة الدولة وإنشاء الجيش الإسرائيلي الواحد، قصفت قوات الجيش الناشئ سفينة «ألتالينا»، وهي سفينة كانت تنقل المقاتلين والسلاح للإيتسل، وقد تم قصفها بينما كانت تقترب من شواطئ هيرتسليا شمالي تل أبيب. وكان خطابه الباكي آخر بث لهذه الإذاعة السرية وذلك في 17 أيلول/ سبتمبر 1948.[75]

تم إنشاء إذاعتين أُخريين في سنة 1950 هما: صوت صهيون للمنفى، جاءت بمبادرة مشتركة من حكومة إسرائيل ونقابة العمال الصهيونية العالمية (هستدروت هتسيونيت هكلليت). وكان الهدف الأساسي منها المحافظة على الصلة بين دولة إسرائيل ويهود العالم. وقد بثت بعدة لغات، وأشرفت عليها الوكالة اليهودية ووضعت مضامينها، واستمر بثها حتى سنة 1960، فقد جرى ضمها إلى صوت إسرائيل، أملتها إصلاحات تعلقت بالبث الإذاعي الإسرائيلي.

أنشأت الحكومة الإسرائيلية في سنة 1950 محطة عسكرية خاصة أطلقت عليها اسم غالي تساهل، لخدمة جنود الجيش والأجهزة الأمنية. وحدد رئيس الحكومة بن– غوريون الهدف منها في كلمة استهلت بها إرسالها في يوم إطلاق بثها، وقال إنه يتركز في أمرين: «وسيلة اتصال جيدة وسريعة للتجنيد والتدريب، ووسيلة ثقافية مساعدة لاستيعاب المهاجرين ولترسيخ حضور اللغة وتعزيزها ولاكتساب معرفة

74 مناحم بيغن، «التمرد، مذكرات قائد المنظمة العسكرية الوطنية في أرض إسرائيل» تل أبيب: أحي آساف، 1969) (بالعبرية).

75 «صوت الحرية أُوقف بثه»، «المراقب»، 19 أيلول/ سبتمبر 1948 (بالعبرية).

البلـد وتاريخ الشـعب وتوحيد أسـباط إسـرائيل».[76] وما زالت هـذه المحطة تعمل حتى يومنا هذا ولها جمهورها الواسـع، إذ تبث برامج خاصة مثل: «كولاه شـل إيما/ صوت أم، عصافير الليل، الجامعة المرسلة، وبرامج إخبارية وموسيقية.»

سابعاً: الإعلام العبري بعد قيام إسرائيل

شـهد الإعلام العبري تغييرات وتحولات كثيرة بعد إقامة دولة إسرائيل في سنة 1948، فقد جرى تنظيم البث الإذاعي سنة 1960، الأمر الذي أتاح إنشاء وحدات بث جديدة، فبينما كانت إذاعة صوت إسرائيل خاضعة لديوان رئيس الحكومة، تم إنشاء قناة إرسـال جديدة عُرفت باسـم ريشـيت ب (شـبكة ب)، متخصصة بتقديم البرامج الإخبارية، وأصبحت مع السنين الشبكة المركزية لصوت إسرائيل.

أُقيمت في أواسـط سـبعينيات القرن الماضي إذاعة ريشـيت ج، متخصصة ببث البرامج الموسـيقية. وجرى في سـنة 1958 إنشـاء ريشيت د وهي إذاعة ناطقة بالعربية موجهة إلى السـكان العرب في إسـرائيل وخارجها. وكان هدفها بث رواية بديلة مما تبثه محطات الإذاعة في العالم العربي.

وفي سنة 1965 سُن قانون سلطة الإذاعة، وجاء كخطة حكومية هدفها أول وهلة فصل البث الرسمي عن المؤسسة السياسية تمهيداً لاستقلالية المؤسسات الإعلامية، إلاّ إن الإذاعة الرسمية ظلت تعكس مصالح الدولة طبقاً لما يحدده القادة السياسيون، إذ ظلت المؤسسـة السياسـية تتحكم فيها من خلال تحديد موازنتها وإقرارها وتعيين مدير الإذاعة وباقي دوائرها.[77]

يبقى الشاهد الأقوى على سيطرة المؤسسة السياسية على الإعلام في حينه، هو

76 أورن سوفر، «غالي تساهل» (القدس: الجامعة المفتوحة، إصدار كرمل، 2015) (بالعبرية). ويُنظر أيضاً في تقرير عن الكاتب في الذكرى الـ 60 لتأسيس الإذاعة تحت عنوان: «إذاعة الجيش كحالة شاذة».
https://www.nli.org.il/he/books/NNL_ALEPH003869654/NLI

77 نسيم مشعال، «سلطة الإذاعة الإسرائيلية: نشاط سياسي»، أطروحة ماجستير، جامعة بار – إيلان، 1978. منقول عن جمال، «الصحافة والإعلام في إسرائيل» الفصل الثامن، مصدر سبق ذكره.

عـزل موظفيـن عـن مناصبهم في آذار/ مـارس 2002، لأن مواقفهم لم ترق للحكومة وتعييـن آخريـن مكانهم يتبنون موقف الحكومة (صحيفـة «معاريف» 26/ 4/ 2002). وشـكل هـذا تأكيداً لحالـة ممتدة منذ قيام إسـرائيل، وقد برزت بوضـوح عندما وقع الخلاف سـنة 1965 بين بن –غوريون وقادة حزب مباي، إذ انشـق وأقام حزب رافي (قائمـة عمـال إسـرائيل)، وأثار عرض الخلافـات في الإذاعة قلقاً سـاور الصحافيين العاملين فيها، فقد خشـوا من أن يمسـهم سـوء في حال سـيطر عليها طرف من دون الآخر.

أوجـدت الاسـتقلالية النسـبية للإذاعة التي امتـدت إلى التلفزيـون لاحقاً فارقاً بين حجم ومسـتوى تمثيل جميع الآراء والتنوع والخلافات السياسـية الداخلية وبين مسائل الأمن القومي، سواء أكانت سياسية خارجية أم أمنية تتعلق بالصراع مع العرب بصورة خاصة. و«تقتصر هذه الشبكة على تلك المواقف التي تُعتبر جزءاً من الشرعية الإسـرائيلية اليهودية، وخصوصاً الخطاب الرسـمي، وشـبه الرسـمي، الذي تعبر عنه الأحزاب السياسـية الصهيونية والقوى الاجتماعية اليهودية.... في هذا المسـتوى لا يوجـد شـك في أن الإذاعـة تؤدي دور الوسـاطة المركزي بيـن الآراء المتعددة لدى الجمهور.... وفي مقابل هذا، في مسـتوى السياسـة الخارجية والأمن.... يشـير إلى الصلة الواضحة بين المواقف الرسـمية لحكومة إسـرائيل وبين شـكل تأطير الأخبار والأجندة السياسية للمحطة التي تمثل بإخلاص الأجندة السياسية للمؤسسة السياسية مع إبراز خاص لخطاب الدولة الرسمي.»[78]

أ) تحوير الخطاب الإعلامي

انعكسـت التطـورات على الخطـاب الإعلامـي (Terminology)، وعلى عملية السـرد الصحافـي (Narrative)، وتجسـد ذلـك مليـاً في تغطية سـلطة البـث لجميع الأحـداث الأمنيـة والسياسـية المتعلقة بالصـراع العربي– الإسـرائيلي، بالإضافة إلى

78 جمال: مصدر سبق ذكره، ص 492.

انتفاضـة الأقصـى بأحداثها المتعددة وتفصيلاتها في سـنة 2000 ومـا تلاها، وكذلك للحرب الإسرائيلية على لبنان سنة 2006، ثم الحروب الثلاث المتكررة على غزة في السـنوات 2008/ 2009، 2012، 2014، وبالتالي في تغطيتها موجات التصعيد العشـر التي توالت على مدار عام من انطلاق مسيرات العودة في 30 آذار/ مارس 2018 على حدود قطاع غزة، وتشـديد إسـرائيل والولايات المتحدة الحصار المالي على السلطة الفلسـطينية فـي النصـف الثاني من سـنة 2018 والذي تصاعد فـي النصف الأول من سـنة 2019. وليس أدل على بشـاعته من تعامل الإعلام الإسـرائيلي ونقله على مدار أربعة أيام من 16 – 20 حزيران/ يونيو 2019 شائعات، مثل: «اغتصاب عامل فلسطيني لطفلة يهودية في السابعة» والذي تبين بعد خمسين يوماً من اعتقاله، إذ سلمت وسائل الإعلام الإسرائيلية وتحديداً الرسمية بالرواية الرسمية التي سرعان ما فندتها الوقائع، وظهرت كفرية دموية هدفها التحريض على الفلسطينيين بصورة عامة.[79] فقد بدأت وسـائل الإعلام العبرية نقل الخبر بنص يقول: «فلسطيني يختطف ويغتصب ويعتدي على طفلة يهودية في السـابعة....» ثم تذكر في التفصيلات اسـمه وعمره واسم قريته وتعرض التفصيلات بشـكل مزر وحشـي مثير للتقزز والغضب لدى كل من يسمعها. وكان المتهـم عامـلاً بسـيطاً من إحدى قـرى غربي رام الله وكان يعمـل متعهداً، لكن الخطاب الإعلامي الرسمي الإسرائيلي حط من مكانته فوصفه بأنه خادم في مدرسة لإحدى المسـتعمرات القريبة من قريته يدخل إليها بتصريح من سـلطات الاحتلال. وقـد تـم فتح ملـف التحقيق من جديـد بعد أن تبين أنـه ملآن بالثغـرات وأن الوقائع المذكورة غير حقيقية وليس هناك بينات تؤكد صحتها، وبدت القضية ملفقة لا أساس لها، وقد قادت طريقة الإعلام الإسرائيلي في نقل الخبر في أيامه الأربعة الأولى إلى موجات تحريض عنصرية شارك فيها رئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي واكتظت بها منصات التواصل الاجتماعي، وكان ما فعله الإعلام العبري بمثابة محاكمة ميدانية

79 هنيدة غانم، مديرة مركز مدار للدراسات الإسرائيلية/ رام الله، من مقال نشرته على صفحتها على الفيسبوك بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 2019.

هدفها إظهار العربي همجي ومجرم بطبيعته،[80] مع العلم بأنه لا يُذكر هوية الجاني واسمه عندما يكون يهودياً إلاّ بعد إدانته أو تقديم لائحة إتهام مؤكدة بحقه. وما جرى غداة يوم الغفران (يوم كيبور) 10/ 10/ 2019 دليل جديد، فقد استهلت قناة التلفزة الرسمية (كان) القناة 11 نشرتها في اليوم التالي ليوم الغفران اليهودي بخبر عن مصرع طفلين أحدهما عربي من مدينة اللد والآخر يهودي من مدينة تل أبيب، إذ قتلا في حادثي دهس منفصلين كل في مدينته. وقد ذكر الخبر اسم السائق العربي الذي دهس بسيارته الطفل اليهودي، بينما كان على دراجته، لكنه غض الطرف متعمداً عن هوية واسم السائق الثاني الذي دهس الطفل العربي واكتفى بالإشارة إليه بعبارة السائق لأنه كان يهودياً.

لم يأتِ خطاب إعلامي كهذا من فراغ، فقد تم في سنة 1972 توزيع وثيقة داخلية للمناقشة حملت عنوان: «صدقية، نزاهة، توازن، مهنية في بث الأخبار وشؤون اليوم....». وتلا ذلك صوغ قائمة توجيهات خاصة بالعاملين في التلفزيون والراديو بحكم أنهما يتبعان سلطة بث عامة ورسمية تعمل بموجب القانون. وحملت قائمة التوجيهات هذه اسم «وثيقة ناكدي» نسبة إلى كاتبها ناكديمون روغل، وقد تم تعديلها ثلاث مرات في السنوات 1979 و1985 و1995، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة بنودها أربع مرات عما كانت عليه في نصها الأصلي إلى أن بلغت 161 بنداً.

كانت الوثيقة في بدايتها بمثابة مدونة أخلاقيات عالجت الجانب المهني إلى جانب تعريفات عامة كانت أشبه بخطوط حمراء. وكانت دوافع وضعها تنظيمية وأخلاقية وسياسية، لكن الدافع الأخير كان الأهم. وتجلى الأمر بعد استلام يوسف «تومي» لبيد منصب المدير العام لسلطة البث سنة 1979 بعد سنتين من الانقلاب الذي أحدثته الانتخابات البرلمانية سنة 1977، إذ انتهت بفوز اليمين بزعامة مناحم بيغن برئاسة الحكومة، فقد أمر لبيد «بتحديثها لتتلاءم مع المستجدات والمتغيرات السياسية.» إذ اشتملت على عشر فئات هي: تعليمات مهنية، التعامل مع القوانين،

80 المصدر نفسه.

قيود وتوجيهات لغوية، أحداث إرهاب وأمن، سياسة إسرائيلية، المناطق والنزاع الإسرائيلي – العربي، العلاقات مع منظمات إعلامية أُخرى، شؤون الدين، قيود وظيفية – شخصية، علاقات مع الناطقين وشخصيات العلاقات العامة.

كان الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من أبرز الموضوعات التي أُدخلت تعديلات وتوجيهات على آلية التعامل معه في إطار التغطية الصحافية، وتركز الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية ورجالاتها، إذ نص التعديل الثالث في سنة 1985 على تعليمات بشأن تغطية الأخبار في الأراضي المحتلة، التي كان المصطلح المستخدم عنها «هشطحيم هموحزقيم»، أي المناطق المدارة، واستبدل المصطلح بأمر من إدارة سلطة البث إلى «يهودا والسامرة وغزة»، وذلك في إشارة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وحظر الأمر استخدام عبارة الضفة أو الضفة الغربية. كما حظرت التعليمات استخدام عبارة «علم فلسطين» والاستعاضة عنه بعبارة «علم م. ت. ف./ علم أشاف»، وألاّ تُستخدم سلطة البث كمنصة لدعاية «جهات معادية»، وكُلف المدير العام لسلطة الإذاعة فحص «كل مقابلة من يهودا والسامرة وغزة» وتحديد صلاحيتها للبث. وجاءت صيغة سنة 1995 وأدخلت تعديلاً أتاح إجراء مقابلات مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية ووصفهم بـ«شخصيات.»[81]

ترتب على ذلك وبشكل عاجل «غسيل كلمات» مثلما وصفها الروائي الإسرائيلي دافيد غروسمان في كتابه «الزمن الأصفر»، وبالتدريج تطور صنف جديد من الكلمات المجندة الخائنة، «كلمات فقدت معناها الأصيل، كلمات لا تصف الواقع، وإنما تحاول إخفاءه، فأصبحت عبارة – توحيد المدينة – بدلاً من ضم

81 يحيئل ليمور وإيناس غبل، «الحفظ مقابل الحركة: تجسيدات وثيقة ناكدي في سلطة البث» (بالعبرية).
http://www.amalnet.k12.il/Commun/RightMenu/Communication/TikshoretHevra/MaamarimTV/%D7%A9%D7%99%D7%9E%D7%95%D7%A8+%D7%9E%D7%95%D7%9C+%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%9E%D7%99%D7%A7%D7%94+%D7%92%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%9C%D7%99%D7%95+%D7%A9%D7%9C+%D7%9E%D7%A1%D7%9E%D7%9A+%D7%A0%D7%A7%D7%93%D7%99+%D7%91%D7%A8%D7%A9%D7%95%D7%AA+%D7%94%D7%A9%D7%99%D7%93%D7%95%D7%A8.htm

القدس الشرقية، وكلمة – عيبوي/ تكثيف – بدلاً من توسيع المستعمرات فوق أرض عربية، وتحريض بدلاً من إعراب العرب عن الرأي، وليس هناك مثقفون عرب، وإنما متعلمون فقط، وليس هناك مزارعون عرب وإنما قرويون، وليس هناك شوارع في مدن الضفة الغربية وإنما أزقة (مظلمة تعج بالجريمة)، والعرب لا يتظاهرون وإنما يشاغبون، وليس هناك تظاهرات، وإنما أعمال شغب واضطرابات.... جنود دورية للجيش الإسرائيلي، هوجموا صباح اليوم قرب مخيم بلاطة، أطلقوا أصوات تحذير، ثم أطلقوا النار في الهواء.... ولقي اثنان من العرب مصرعهما في الحادثة.»[82]

استحوذ ذلك على الخطاب الإعلامي وتعزز لغاية يومنا هذا، لا بل أصبح سائداً في وسائل الإعلام الإسرائيلية سواء تلك الرسمية التابعة لسلطة البث التي أصبح اسمها هيئة البث في سنة 2016، أو في وسائل الإعلام التجارية والخاصة، والإعلام الجديد، إلى درجة أن يصل الأمر ببروفسور في معهد التطبيق التقني، التخنيون، في حيفا إلى نشر تغريدة على صفحته في تويتر تساءل المعقبون الإسرائيليون عليها فيما إذا أصبح «يودو نازي/ نازية يهودية» في إسرائيل أمراً مشروعاً. فقد كتب البروفسور يتسحاق بيرك على صفحته التالي: «يتم عرض سكان غزة كأبرياء أسرى منظمات إرهاب، لكن الحقيقة أن جذر معضلة غزة هي في الانفجار السكاني، والمسؤولون عنه هم أنفسهم أولئك الأبرياء، هذا ليس من عند الله ولا من عند ‹حماس›. وتساهم في ذلك الأونروا التي تزودهم بالغذاء والخدمات الصحية الأساسية، وهكذا تمنع الطبيعة من خلق توازن في المواليد الزائدة ووفاة الأطفال، هذا هو قرن الثور.»[83]

كانت مقولة «شيكت يوريم»/ سكوت، نطلق النار (be quiet, Shooting) قد أصبحت مبدأً ملزماً للإعلام الإسرائيلي، وخصوصاً في فترات التوتر الأمني والحروب، وقد تجسد ذلك في تبنّي الصحافيين والصحافة الرواية الرسمية،

82 دافيد غروسمان، «الزمن الأصفر» (تل أبيب: هكيبوتس همؤحاد، 1987).
83 Yitzhak (Tsahi) Birk; @TsahiBirk. 4 May 2018, 11:34 PM

وخصوصاً في نقلهم وتغطيتهم الأحداث الجارية. وأرسى هذه المقولة عنوان افتتاحية صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 6 حزيران/ يونيو 1982، إذ دعت فيها إلى الالتفاف حول الجيش الإسرائيلي خلال اجتياحه لبنان في تلك الأيام ودعمه من دون تحفظ. «لا معارضة اليوم، لا ليكود ولا معراخ، لا متدينين ولا علمانيين ولا أغنياء ولا فقراء، لا فزفز ولا تشختشخيم – كلمات تحقير يتبادلها الشرقيون والغربيون بعضهم ضد بعض، الآن كلنا شعب واحد، بالبزة العسكرية، الآن نطلق النار، سكوت.»[84] وهي مستنبطة من مقولة مماثلة التزمت بها الصحافة الأميركية خلال السنوات الأولى من الحرب الأميركية على فيتنام (Rally around the flag)، معناها التجمع حول العلم، ومضمونها الالتزام بالرواية الرسمية للجيش الأميركي.

أصبح هناك صحافيون ومعلقون يتصرفون كأنهم يصدرون الأوامر إلى كل من الرأي العام والحكومة والجيش، ويحرضون ويدعون إلى التحرك والتصعيد، وتخصص بذلك المراسلون والمحللون في الشؤون العربية والفلسطينية، والمتخصصون بالشؤون العسكرية والأمنية خلال الحروب وفترات التوتر، سواء بدعوتهم إلى تصعيد الهجمات على غزة ولبنان، أو الانتقام من الفلسطينيين، أو إبداء الإعجاب وتبرير جرائم الجيش ضد الفلسطينيين والاعتداءات التي توالت في عمق سورية الدامية منذ اندلاع الاقتتال الداخلي فيها. لا بل وصل التمادي بالمعلق العسكري في قناة التلفزة 12 روني دانييل وخلال حديث عن تصعيد محتمل مع غزة إلى حد مطالبة الجيش الإسرائيلي بعدم انتظار خروج المواطنين الفلسطينيين من المباني التي يريد قصفها في غزة، واستحثه على قصفها وإيقاع قتلى في صفوف ساكنيها.[85]

---

84 عميرام نير، «سكوت، نطلق النار»، افتتاحية «يديعوت أحرونوت»، 6 حزيران/ يونيو 1982.

85 روني دانييل، «نشرة الأخبار الأسبوعية» («أولبان شيشي»)، الساعة 20:00 قناة التلفزة 12 يوم الجمعة، 14/ 6/ 2019.

ب) الإعلام المرسل / الإذاعة والتلفزيون

1) محطات الإذاعة

تعمل في إسرائيل نحو 100 محطة إذاعة بين رسمية وخاصة وغير قانونية، ولقد سهل التطور التقني والبنية التحتية للاتصالات والبث عبر الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية (Digital)، ووصول الإذاعات إلى مستمعيها. فبعد إذاعة صوت إسرائيل التي أنشئت في آذار/ مارس 1940، ومحطة إذاعة صوت صهيون المخصصة لليهود في دول العالم سنة 1950، إذ تم ضمها إلى صوت إسرائيل سنة 1960، وما ترتب على ذلك من شبكات أُخرى تابعة، مثل صوت إسرائيل بالعربية سنة 1958، وإذاعة الجيش غالي تساهل سنة 1950.

بعد كل ذلك نشأت في أيلول/ سبتمبر 1995 المحطات الإقليمية (المناطقية)، وأصبح عددها 14 محطة خلال سنة من ذلك، بشكل مصرح به وتضاعف عددها ثلاث مرات في غضون السنوات الثلاث التالية، ليصل في سنة 2018 إلى نحو مئة محطة.[86]

كان أول بث إذاعي عبر الإنترنت في العالم قد بدأ في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 من شركة ميديا ديجيتال. وبدأ البث الإذاعي الأول عبر الإنترنت في إسرائيل مطلع سنة 2000 كجزء من نشاط شركة نتكنغ (Netking) فقد شغّلت ست قنوات بث موسيقى، واستمرت مدة سنة فقط، وتم خلالها بث برامج إذاعية حية.[87] وهكذا تدرجت كل محطات الإذاعة ونشأت أُخرى جديدة تبث عبر الإنترنت فضلاً عن البث عبر الأثير.

86 بحسب ملخص ومعطيات إحصائية نشرها موقع «كتاب الحقائق» عن دول العالم لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA).

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

87 ليؤرا شوستر، «دوت لا شيء– راديو نتكنغ أغلق هذا الأسبوع، وهذه أغنية الوداع»، موقع nrg، 8 شباط/ فبراير 2001.

2) محطات التلفزة

تعمل في إسرائيل ست شركات تقدم خدمات بث تلفزيوني متعدد القنوات:

1 – عيدان – تنقل بثاً تلفزيونياً رقمياً بخطوط تحت أرضية لعدد من القنوات المنتشرة على امتداد البلد وبإشراف الدولة.

2 – HOT – تنقل البث للمشتركين بواسطة الكوابل، وتتبع لها شركة Nex Tv التي تنقل البث بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

3 – YES – خدمة تلفزة فضائية، تنقل البث للمشتركين بواسطة أقمار الاتصالات. وتتبع لها شركة StingTv التي تنقل البث بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

4 – سيلكوم tv – تنقل البث بتقنية OTT.

5 – بارتنر tv – تنقل البث بتقنية OTT.

6 – تسوفيا – تنقل البث من خلال الشبكة العنكبوتية / الإنترنت.

أضيفت خمس قنوات تجارية إلى القناتين اللتين عملتا في إسرائيل، وهما القناتان البارزتان القناة 12 وتقوم عليها شركة الإنتاج التلفزيوني كيشيت، والقناة 13 وتقوم عليها شركتا الإنتاج ريشيت وRGE. فقد كانت حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2017 شركات ريشيت وكيشيت والقناة العاشرة، تعمل وفق امتيازات خاصة، لكنها تحولت بعدها إلى العمل بموجب تراخيص، إذ كانت ريشيت وكيشيت تتقاسمان البث في القناة الثانية، وظلت القناة العاشرة تعمل بشكل مستقل حتى 16 كانون الثاني/ يناير 2019، فقد جرى في هذا التاريخ دمج شركة ريشيت مع مشغلي القناة العاشرة في قناة واحدة هي القناة 13 (ريشيت 13) وتوقفت القناة العاشرة عن البث.

كانت وزارة الاتصالات الإسرائيلية قد اتخذت قراراً في نهاية تسعينيات القرن الماضي بإقامة خمس قنوات تلفزيونية مخصصة (Dedicated Channel)، جاء معظم تمويلها من الإعلانات، وهي خاصة بشرائح سكانية محددة، وشملت إقامة (هلا TV) باللغة العربية (قناة إخبارية)؛ (قناة 9) باللغة الروسية؛ (قناة 24) قناة موسيقية؛ (قناة 20) تراث. وقد انطلقت جميعها باستثناء القناة الإخبارية، وشبكة التلفزة

i24News التي تشغّل ثلاث قنوات أخبار بالعربية والإنكليزية والفرنسية.

إن المجلس للبث بالكوابل والأقمار الصناعية، وهو مجلس عام (Public Council)، مواز للسلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة، ظل يشرف على منح التراخيص ووضع الأسس للبث حتى آذار/ مارس 2018، وكان المسؤول عن بث القنوات التالية: القناة 20، 24، 9، هلا، لكن بعدها وبموجب قانون جديد انتقلت المسؤولية إلى السلطة الثانية للبث، وهي سلطة جاءت بموجب قانون تم سنه سنة 1990 أقره الكنيست تحت اسم «قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة». وهدف هذا القانون إلى حماية الإنتاج الإسرائيلي الأصيل عن طريق السماح بإنشاء محطات تلفزة وإذاعة أُخرى من خلال المناقصات. واعترف القانون في مقدمته بأن «البث الإذاعي لصوت إسرائيل وغالي تساهل، كونه بثاً قطرياً، لا يلبي دائماً المتطلبات الخاصة لمناطق متعددة في الدولة، كما أنه توجد في الأماكن البعيدة صعوبات في التقاط هذا البث.» وقد حددت المادة الخامسة من القانون وظيفة السلطة الثانية وأهدافها بما يشبه ما جاءت به المادة الثالثة من قانون سلطة الإذاعة لسنة 1965 مع إضافة تنص على «منع بث ما هو غير مصرح به وفق هذا القانون.»[88]

انطلقت في إطار هذا القانون قناة التلفزة الثانية (أصبحت القناة 12 ابتداء من بداية سنة 2019). وكانت قد بدأت بثها التجريبي في تشرين الأول/ أكتوبر 1986، وتبعت لسلطة البث الثانية، وهو ما فرض عليها قيوداً مشددة تحررت منها بعد أن انفصلت عنها وخضعت للسلطة الثانية بعد سن القانون الخاص بها سنة 1990. وقد أقيمت القناة الثانية بحسب نموذج محطة ITV البريطانية، واعتمد دخلها على الإعلانات التجارية، «فهي، بكل ما في الكلمة من معنى، قناة تجارية. لكن إلى جانب هذا، يراقبها مجلس عام من أجل التأكد من تنفيذ شروط اتفاقية الامتياز وفقاً للقانون وللحفاظ على جودة البث.»[89]

88 قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لسنة 1990.

89 جمال، مصدر سبق ذكره، ص 501.

كانت شركات الإنتاج والأخبار التي تدير القناة الثانية قد ضاقت ذرعاً بالامتياز الممنوح من الحكومة والمحدود بفترة زمنية تصل إلى ست سنوات، تتجدد بعد انتهائها من خلال تقديم مناقصات. وتم حسم الجدل بشأن تحويل «الامتياز المحدود بزمن» إلى ترخيص مفتوح في كانون الثاني/ يناير 2001، وهو ما أتاح للشركات المتنافسة خوض المناقصات الجديدة، وانطلاق القناة العاشرة (أصبحت القناة 13 مع مطلع سنة 2019) وذلك في 28 كانون الثاني/ يناير 2002.

أتاح التطور التقني المتصاعد ظهور شركات البث التلفزيوني والإذاعي بواسطة الكوابل، وبدأت بناء على تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة لسنة 1986، شركات الكوابل بوصل المنازل في سنة 1991. وأتاح هذا التطور إقامة محطات كوابل وتشغيلها، وفتح الباب أمام البث التلفزيوني عن طريق القمر الصناعي. فقد أنشأت وزارة الاتصالات سلطة الكوابل، وتم تقسيم البلد إلى 32 دائرة امتياز متعددة، تم منح شركة واحدة في كل منها حق الامتياز. لكن جرت في غضون فترة وجيزة صفقات بين هذه الشركات، شهدت بيعاً ودمجاً، وهو ما أدى إلى تقلص عددها إلى ثلاث شركات، تعاونت فيما بينها على شراء برامج من خارج البلد، وفي مجال الإنتاج المشترك للبرامج المحلية. وأتاح ظهور شركة YES في سنة 2001، وهي شركة إرسال تبث عبر الأقمار الصناعية وبطريقة رقمية للمستهلك اختيار ما يرغب في مشاهدته من أرشيفها (VOD خدمة الفيديو بحسب الطلب). وحصلت شركات الكوابل الثلاث في آذار/ مارس 2002 على موافقة رسمية بالاندماج في شركة واحدة، وهكذا أقيمت شركة HOT، وهو ما فتح باب المنافسة على مصراعيه وأتاح لها الاستمرار.

ج) الصحافة الورقية/ المطبوعة

تسيطر أربع عائلات على سوق الصحافة اليومية في إسرائيل. وتشكل صحف «يسرائيل هيوم»، و«يديعوت أحرونوت»، و«معاريف»، و«هآرتس» و«مكور ريشون»

بالإضافة إلى الصحف الاقتصادية «غلوبس» و«كلكاليست» و«ذي ماركر» مجتمعة قائمة الصحف اليومية الأساسية في إسرائيل.

فضلاً عن هذه الصحف هناك صحف المتدينين اليهود، أو كما يطلق عليها اسم «صحافة الحريديم»، وهي صحافة متخصصة بشؤون الطوائف اليهودية المتزمتة، مثل صحف «همفاسير»، «هموديع»، «همفلس»، «يتيد نئمان». بالإضافة إلى الأسبوعيات وهي: «بشفوع»؛ «هديرخ»؛ «مشبحا»؛ «يوم ليوم» ؛ «بكهيلا».

وكانت إسرائيل قد شهدت منذ ثمانينيات القرن الماضي ازدهاراً في سوق الصحافة المحلية، التي تخصصت بنقل الأخبار المحلية في مختلف المدن والمناطق من البلد، كما بدأ في سنة 2008 ظهور صحف يومية مجانية لكنها لم تدم طويلاً.

حاول الخبير الصحافي الإسرائيلي أفيف لافي الوقوف على وزن الصحف وتأثيرها (كان ذلك قبل ظهور «يسرائيل هيوم» الصحيفة المجانية الموالية لنتنياهو)، إذ بحث عن رد على السؤال «ما هي وسيلة الإعلام الأكثر تأثيراً في إسرائيل؟»[90] ولم يصل إلى رد شاف، فالأمر كما وجد لا يرتبط بسعة الانتشار بصورة خاصة، إذ إن هناك مَنْ يدعي أن «هآرتس» لها التأثير الأكبر في صناع القرار. لكن يكمن الهم الأساسي للساسة فيما يفكر الناخبون في شأنهم، وهذا يعني أن التلفزة والإذاعة والصحف الأوسع انتشاراً، مثل: «يديعوت أحرونوت» و«يسرائيل هيوم»، لها التأثير الأكبر بالنسبة إليهم، بينما يهتم الأكاديميون والعاملون في قطاع الأعمال والاقتصاد بشكل أكبر بما تكتبه عنهم صحف، مثل «هآرتس» و«غلوبس.»[91]

سيطرت أربع عائلات على سوق الصحافة اليومية في إسرائيل لعقود طويلة.[92]

«**يديعوت أحرونوت**»: أسستها وما زالت تملكها عائلة موزس منذ سنة 1939، وهي عائلة تنحدر من أصل بولوني، لكنها نجحت في الفصل بين ملكيتها وإدارتها،

90 https://amp.mako.co.il/video-blogs-aviv-lavi/Article-4120e2bbdba6051006.htm

91 Ibid.

92 جمال: مصدر سبق ذكره.

الأمـر الـذي أتاح لها توفير تعددية في الآراء، ولا تُحسـب على الصحافة الصفراء أو النخبوية. ويتميز أسلوبها بالمعلومات المختصرة واللغة المتوسطة والعناوين الملونة الجذابة، وتخاطب طبقات واسـعة من المجتمع، وهو ما مكنها من احتلال الصدارة عنـد الجمهـور منـذ مطلـع سـبعينيات القـرن الماضي وحمـل صفة صحيفـة الدولة («هعيتـون شـل همديناه»)، وهو ما جعل انتشـارها يصل إلـى 70٪ في أيام ازدهارها. لكن رواجها تراجع بشكل هائل، وبلغ 33,4٪ في سنة 2018.[93] إذ تأثرت كثيراً من ظهور الصحيفة المجانية «يسرائيل هيوم».

تُعتبر صحيفة «يديعوت أحرونوت» «سفينة القيادة» في شركة الإعلام المملوكة لعائلـة مـوزس، والتـي ضمـت فـي ذروة ازدهارها قبل عقـد من الزمـان 17 صحيفة محلية، و6 مجلات دورية، وصحيفة يومية باللغة الروسـية، وداراً للنشـر، وشراكة في شركة صاحبة امتياز في إدارة إرسال تلفزيوني عن طريق الكوابل، وشراكة في شركة للموسـيقى، وأُخـرى للإعلانات والدعايـة، ودخلت عالم الإنترنـت بموقع إخباري يحتل الصدارة منذ انطلاقه.[94]

صحيفة «هآرتس»: أُسسـت سـنة 1918 وتملكها عائلة شـوكن منذ سـنة 1934، وتنحـدر هـذه العائلـة من أصل ألمانـي. وتبنت منـذ انطلاقتها خطاً تحريريـاً معتدلاً في الموضوعات السياسـية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وخطاً ناقداً للسياسـة الرسـمية فـي كثيـر من الأمـور. وقد أدى هـذا إلى تطوير صـورة نخبويـة للصحيفة، تجسـدت فـي مسـتوى لغـوي رفيع، وتحريـر رصين وتنـوع وعمق فـي التحليلات، وأطلقت على نفسـها «صحيفة لأشخاص يفكرون/ عيتون لأنشيم حوشفيم». وجعل ذلك انتشـارها محصوراً في الطبقة المتوسـطة والمتوسطة العليا، ولـم يتجاوز 7٪ في أحسـن أحواله. ووصل رواجها في سـنة 2018 إلى 4,9٪ في الأيام العادية و5,9٪ في

93 يونتان كيتاين، «استطلاع TGI: 'يسرائيل هيوم' تواصل الصدارة، انخفاض في قراءة الصحف»، موقع «غلوبس»، 24 كانون الثاني/ يناير 2018.

94 https://www.the7eye.org.il/50534

أيام الجمعة/ نهاية الأسبوع.[95]

جعلت صدقيتها العالية تأثيراً قوياً لها في الرأي العام وصناع القرار محلياً وعالمياً. وتملك عائلة شوكن داراً للطباعة والنشر وشبكة صحف محلية يصل عددها إلى 14 صحيفة. وتستهدف الأوساط اليمينية، إذ تتهمها بالترويج والتعاطف مع الفلسطينيين لنشرها أخباراً ناقدة للاحتلال ولسياسته واستمراره. ويتمتع موقع الصحيفة في الإنترنت باللغتين العبرية والإنكليزية بصدقية عالية.

صحيفة «معاريف»: ظلت فترة طويلة منذ تأسيسها سنة 1948 ملكاً لمحرريها وصحافييها ومستثمرين خاصين، وامتلك معظم أسهمها في سنة 1988 الثري اليهودي البريطاني روبرت ماكسويل، وبعد وفاته بيعت في أوضاع غامضة في سنة 1991 إلى شركة هخشارات هيشوف التي تملكها عائلة رجل الأعمال والاستخبارات تاجر السلاح يعقوف نمرودي. وأصبحت بذلك ثالث صحيفة يومية بملكية عائلية في إسرائيل. واتسمت «معاريف» بخط محافظ بعض الشيء، إذ دأبت ومنذ انشقاقها عن صحيفة «يديعوت أحرونوت» سنة 1948 في الحفاظ على درجة عالية من الصدقية تجاه المجتمع اليهودي، وتزويد قرائها بمعلومات تتماشى مع منظور أصحابها، الذين يُعتبرون من ذوي المواقف السياسية القومجية المحافظة، الأمر الذي مكّنها من أن تصبح الأكثر رواجاً في إسرائيل خلال خمسينيات القرن الماضي حتى منتصف سبعينياته. ثم تدهور وضعها، وتراجع رواجها على نحو كبير منذ أن استعادت «يديعوت أحرونوت» الصدارة في مطلع سبعينيات القرن الماضي. ومرت «معاريف» خلال العقدين الأخيرين وتحديداً السنوات العشرين الماضية بأزمة كادت تقضي عليها، وذلك بفعل خلافات داخلية لاعتراض أصحابها على تنوع الآراء فيها، وعدم مرونة محرريها، وظهور الصحيفة المجانية «يسرائيل هيوم» في العقد الأخير، وهو ما تسبب بتدني رواجها بشكل هائل في السنوات الأخيرة ليصل إلى 5,6٪ في سنة 2018.[96]

---

95 https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=71866

96 Ibid.

صحيفة «يسرائيل هيوم»: صحيفة يمينية موالية لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو منذ انطلاقها في تموز/ يوليو 2007. ويملكها ويمولها الملياردير اليهودي الأميركي شلدون إيدلسون الذي تربطه بنتنياهو علاقة وطيدة. واستقطبت في بدايتها صحافيين مخضرمين من أمثال دان مرغليت ومردخاي غيلات، لكنهما أُقيلا بعد خلافات قيل إن نتنياهـو وزوجته سـببها. وتوزع هذه الصحيفة مجاناً، لذلـك أُطلق عليها بالعبرية مصطلـح «حينامون/ حينـام عيتـون»، (صحيفـة ببـلاش). وتـوزع مجانـاً في جميع المواقع العامة من جامعات ومحطات حافلات وقطار والمستشـفيات. وكسبت ثقة الأوسـاط اليمينية واليمينية المتطرفة واسـتحوذت على قطاع واسـع من الإعلانات، الأمر الذي أثر سلباً وسبب خسائر مالية في مداخيل الصحف الرئيسية مثل «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هآرتس». ووصلت نسبة رواجها في سنة 2018 إلى 34,4٪، لكن ذلك شـكل تراجعاً عما كانت عليه الصحيفة في سـنة 2017، إذ بلغت نسب رواجها 36,7٪.[97]

د) الصحافة الرقمية (Digital Media)

أشـار آخر اسـتطلاع أجرته جمعية الإنترنت في إسـرائيل لسـنة 2017 أن 90٪ من الإسـرائيليين يسـتخدمون الإنترنـت، وأن 75٪ منهم يقرأون الأخبار عبـره، ويتابع 51٪ الأخبار من خلال مواقعها المعروفة، أي nrg، Mako، walla، ynet، وموقع القناة الثانية، و«هآرتـس». وفضـلاً عـن هذا تضـم القائمة 43 موقعاً لصحـف متخصصة في مجالات متنوعـة مثل، مجلات شـهرية وأسـبوعية، وثلاثة مواقع لصحـف للمتدينين المتزمتين، وخمس مجلات وصحف نسوية، وخمس صحف ومجلات للأولاد والشبيبة، وثلاث صحف باللغة الروسـية، وثلاث صحف اقتصادية وخمسـة مواقع عربية، و19 مجلة في مجـالات متعـددة. وتحظـى الصحافة الرقمية بـــ 30٪ من كعكة الدعايـة والإعلان التي وصلت في مجموعها إلى نحو مليار ومئة مليون دولار سنة 2016.[98]

97 موقع واي نت (YNET).

98 https://tinyurl.com/yyh6h23q

ثامناً: الصحافة العربية في إسرائيل، والعرب في الصحافة الإسرائيلية

أشار مؤشر تمثيل العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في وسائل الإعلام الإسرائيلية العبرية إلى أن حضورهم واستضافتهم للحديث عن قضاياهم وصل إلى حضيض غير مسبوق، وأن عملية إقصائهم سجلت خلال الأسبوع الثاني من أيار/ مايو 2019 وضعاً مزرياً، إذ بلغت مشاركتهم ما نسبته 1,4٪. فقد شارك 3100 متحدث إسرائيلي في برامج الأخبار وبرامج الأحداث الجارية التي قدمتها المحطات المركزية خلال الفترة الممتدة من 12 – 18 أيار/ مايو 2019، كان منهم 42 متحدثاً عربياً فقط.[99]

لم تتجاوز نسبة تمثيل العرب خلال الأسبوع الثالث من أيار/ مايو 10٪ في 23 برنامجاً رائداً في الأخبار وبرامج الأحداث الجارية في القنوات الخمس المركزية.

يشكل العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر أكثر من 20 من المجموع الكلي للسكان في إسرائيل، لكنهم بحكم الغائبين عن البرامج المتميزة ذات الشعبية العالية في وسائل الإعلام الإسرائيلية العبرية. فقد أشار مؤشر التمثيل في وسائل الإعلام في أيلول/ سبتمبر 2018، إلى أن لا وجود لهم في 13 برنامجاً مركزياً في الإذاعات والتلفزة الإسرائيلية، وأن نسبة تمثيلهم فيها كانت صفراً، علماً بأن عدد مَنْ تمت استضافتهم في هذه البرامج بلغ 600، خلال ذاك الشهر الذي سجل عملية إقصاء للعرب في وسائل الإعلام المركزية في إسرائيل، إذ لم تتجاوز نسبة تمثيلهم فيها 1,1٪.[100]

لا ينحصر إقصاء العرب عن سوق الإعلام في إسرائيل في حجم مشاركتهم كضيوف متحدثين في وسائل الإعلام العبرية، أو كصحافيين عاملين فيها، إذ يكاد

99 أورن فريسكو، «تمثيل المجتمع العربي وصل الأسبوع الماضي إلى الحضيض»، «العين السابعة» بالتعاون مع جمعية سيكوي وشركة يفعات ماحقري ميديا، 25/ 5/ 2019، http://www.the7eye.org.il

100 المصدر نفسه.

عددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وإنما يمتد إلى قلة وسائلهم الإعلامية المحلية وضعف حالها. وتشبه مسيرة الصحافة العربية الفلسطينية فيما أصبح «إسرائيل» قصة تطور المجتمع العربي الفلسطيني فيها.[101] إذ عانت بعد النكبة سنة 1948 القطيعة عن جذورها وعن أمتها والانقطاع عن العالم الخارجي. ولا تزال تعيش عملية ترميم وسط سياسة حصار وسياسة استعلائية قاسية من المؤسسة الإسرائيلية وحكامها. لكن صحفاً مثل صحيفة «الاتحاد» وأُخرى صدرت في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته ساعدت في أداء دور مهم في بناء واقع المجتمع العربي في إسرائيل.[102]

شكلت صحيفة «الاتحاد» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي حالة فريدة متميزة بين الصحف الناطقة باللغة العربية التي صدرت بعد النكبة الفلسطينية فيما أصبح يُعرف بإسرائيل، سواء في استمراريتها أو في خطها التحريري المتميز من سائر الصحف التي أصدرتها المؤسسة الإسرائيلية وأحزابها الصهيونية. وتُعتبر «الاتحاد» الصحيفة العربية الوحيدة التي انطلقت في فلسطين قبل النكبة ولا يزال صدورها متواصلاً حتى يومنا هذا، إذ بدأت سنة 1944 كمجلة ناطقة باسم عصبة التحرر الوطني الفلسطيني، وتحولت إلى صحيفة أسبوعية ناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي سنة 1948 (حزب عربي يهودي)، وبدأت سنة 1983 بالصدور كصحيفة يومية. وقد تبنت منذ بدايتها على الرغم من كل الأوضاع السياسية التي عايشتها خطاً مؤيداً لإقامة دولة فلسطينية وعبرت عن حاجات الجمهور العربي.

واجه مَنْ تبقى من الفلسطينيين داخل ما أصبحت تعرف بمناطق الخط الأخضر، وأقيمت عليها إسرائيل بعد نكبة فلسطين سنة 1948، محاولات قوية من المؤسسة السياسية الإسرائيلية للسيطرة عليهم وعلى وعيهم الجمعي.[103]

تميزت تلك المحاولات بإنشاء المؤسسة الحاكمة وبعض أحزابها المتنفذة

---

101 مصطفى كبها، «الصحافة العربية في إسرائيل: 1948 – 2013»، «الإعلام باللغة العربية في إسرائيل»، العدد الثالث، 2014.

102 جمال، مصدر سبق ذكره.

103 سالم جبران، «الصحافة العربية في إسرائيل، نتاج التغيير، محفز التغيير» (كيشر، 25 أيار/ مايو 1999).

صحفاً باللغة العربية خلال أول عقدين من قيام إسرائيل الدولة، ولم تتردد هذه الجهات في استخدام ما سلبته من الفلسطينيين خلال حرب سنة 48، إذ استخدمت نقابة العمال العامة (الهستدروت هكلليت) مقر صحيفة «فلسطين» ومكاتبها ومطبعتها في يافا لإصدار صحيفة «اليوم» باللغة العربية التي بدأت بالصدور في خريف سنة 48 واستمرت حتى سنة 1968. وكانت صحيفة موالية لصحيفة «دافار» العبرية التابعة لحزب مباي الحاكم بزعامة بن – غوريون، مهمتها ترويج سياسة الحكومة الإسرائيلية للمواطنين العرب في إسرائيل، وحلت مكانها صحيفة «الأنباء» ابتداء من سنة 1968، وكانت موجهة أيضاً إلى أبناء الشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين احتلتهما إسرائيل قبل عام من ذلك. وحاولت هذه الصحيفة الاستفادة من التضييقات التي فرضتها سلطات الاحتلال على الصحف الفلسطينية الصادرة فيها خلال سبعينيات القرن الماضي وتحديداً صحف «القدس» و«الفجر» و«الشعب». لكن صحيفة الأنباء توقفت عن الصدور سنة 1984 لرفض الشارع العربي لها كسابقتها صحيفة «اليوم». وكان محررو صحيفتي «اليوم» و«الأنباء» من اليهود الشرقيين الذين يتقنون اللغة العربية، وحاولوا استقطاب صحافيين وكتّاب عرب.

صدرت صحف ونشرات صحافية ومجلات عن أحزاب صهيونية أُخرى: صحيفة «المرصاد» لحزب مبام الصهيوني الاشتراكي؛ صحيفة «الأمل» لحزب أحدوت هعفوداه؛ نشرة المركز لحزب الصهيونيين العموميين، وكان هدفها الأساسي تعزيز قبضة السلطة الإسرائيلية على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، لكنها تلاشت في ستينيات القرن الماضي.

بدأت تصدر في سنة 1983 بمبادرة خاصة مجلة أسبوعية محلية مجانية تحت اسم «الصنارة» في مدينة الناصرة. وصدرت في سنة 1987 مجلة «كل العرب» وهي أسبوعية خاصة تملكها شركة إعلان عربية يهودية، ومجلة أسبوعية أُخرى حملت اسم «بانوراما»، وصدرت صحيفتان حزبيتان هما «صوت الحق» و«الحرية» للحركة

الإسـلامية في سـنة 1989، و«فصل المقال» لحزب التجمع الوطني الديمقراطي سـنة 1993، ثم صدرت أسبوعيتان خاصتان هما «الميدان» سنة 1999 و«العين» سنة 2000.

تأثـرت الصحافـة العربيـة في إسـرائيل بالثـورة الرقمية التي تطـورت في العقد الأخيـر مـن القرن الماضي. ونجـح بعضها في إقامة مواقـع إلكترونية حققت نجاحاً لا يسـتهان بـه، مثل: موقع PANET التابع لمجلة «بانورامـا»، وموقع عرب 48 التابع لصحيفـة «فصـل المقال»، وموقـع AL-Arab التابع لمجلة «كل العـرب». وتذيع في الوسط العربي محطة تجارية واحدة بشكل قانوني هي إذاعة الشمس وتبث من مدينة الناصرة. وطرحت سـلطة البث الثانية مناقصة لتشـغيل إذاعتين عربيتين جديدتين في شـمال البلد مع اقتراب انتهاء امتياز العشـر سـنوات الممنوح لإذاعة الشمس في سنة 2019، كمـا تعمـل محطة تلفزة تجارية تحت اسـم «هـلا» كانت واحدة ضمن خمس محطـات تلفـزة مخصصة أقرتهـا وزارة الاتصالات، وأذنت للسـلطة الثانيـة بإقامتها وبدأت بثها سنة 2012.

تاسعاً: آليات الرقابة وهيئات الإشراف ذات الصلة

أ) مكتب الصحافة الحكومي (GPO-Government Press Office)

يعمـل فـي إطـار ديوان رئاسـة الحكومـة ويتبع له، وهو المسـؤول عن تنسـيق التواصل بين العاملين في الصحافة في إسرائيل والمؤسسة الرسمية. إنه حلقة الوصل بين الصحافيين ومؤسسـات الدولة والجيش، ويهتم بتنسـيق تغطية الزيارات الرسمية والأحداث المهمة، وهو الجهة المخولة والمكلفة إصدار بطاقات الاعتماد الصحافية للصحافييـن الإسـرائيليين والأجانـب المقيميـن والزائريـن، ويعمل على حشـد هذه العلاقات في خدمة الدعاية الإسـرائيلية. وينفذ سياسـة الحكومـة بما يتعلق بالتعامل مـع الصحافيين الإسـرائيليين والأجانب. وتشـهد حادثتا مراسـل الجزيرة الصحافي اليـاس كـرام وصحافيـاً هولنديـاً على طبيعـة الدور المنـوط بهذا المكتـب. فقد قرر

فـي أيلول/ سـبتمبر 2017 مصادرة بطاقة الاعتماد للصحافـي الياس كرام وهو عربي فلسـطيني من مدينة الناصرة، يعمل مراسـلاً أساسـياً في قناة الجزيـرة، لكن المكتب الحكومـي تراجـع عن القرار بعد فشـله فـي تأكيد تهمته، وكانت تتعلـق بالدعوة إلى مقاومـة الاحتـلال من خلال قولـه إن الصحافة في الأراضي الفلسـطينية التي تحتلها إسرائيل هي شكل من أشكال المقاومة السلمية.[104]

كان مكتـب الصحافـة فـي سـنة 2017 قـد عمـل علـى طـرد صحافـي هولندي بذريعـة أنـه نشـر مقالات ناقدة لإسرائيل لم ترق لحكومتها، ورفضـت تمديد كتاب اعتماده.[105] وبلـغ عـدد الصحافيين الإسـرائيليين الحاصلين علـى بطاقات اعتماد صحافية 4024 صحافياً في سنة 2019، وشكل هذا تراجعاً بعدد الصحافيين المسجلين قـدره 25٪ عمـا كان عليـه العـدد سـنة 2009، إذ بلـغ 5472 صحافيـاً معتمـداً، ومـن الصحافيين الذين يحملون بطاقات اعتماد لسنة 2019 هناك نحو 200 صحافي متدين ومثل نصف هذا العدد من الصحافيين العرب وعشرة صحافيين مستقلين.[106]

ب) الرقابة العسكرية (اسمها الرسمي الرقابة على الصحافة والاتصالات)

تتبـع الرقابـة علـى الصحافة والاتصـالات والمعروفة باسـم الرقابة العسـكرية سـلاح الاسـتخبارات فـي الجيش الإسـرائيلي (أمـان)، ومهمتها مراقبة مسـبقة على الأخبار ذات الصلة والعلاقة بأمن دولة إسـرائيل، وتقع مكاتبها في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب المعروفة بـ «القريا»،[107] وتعمل بموجب أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945 التي فرضها الانتداب البريطاني وتبنّتها دولة إسرائيل بعد تأسيسها وحولتها إلى

---

104 براك رافيد وإيتاي شطيرن، «مكتب الصحافة الحكومي يهدد بسحب بطاقة الصحافة من مراسل الجزيرة». «هآرتس»، 16/ 8/ 2017.
https://www.haaretz.co.il/amp/news/politics/.premium-1.4362811

105 رافيت هيخت، «إسرائيل تطرد صحافياً هولندياً انتقد الاحتلال بذريعة أنه خالف الأصول»، موقع صحيفة «هآرتس»، 3 أيار/ مايو 2017
https://www.haaretz.co.il/amp/news/politics/.premium-1.4063010

106 https://www.media.org.il/?p=1697

107 https://tinyurl.com/y358fm9a

قوانين. ويرئسها ضابط كبير في الجيش يحمل صفة «المراقب العسكري الرئيسي». وهي تقوم بنفسها بشطب ومنع نشر أي معلومات ترى أنها تمس أمن الدولة أو سلامة الجمهور والنظام العام. وهذه مصطلحات مطاطة تمكّنها من التدخل في نصوص ما يُنشر من معلومات وتقارير مطبوعة ومذاعة ومتلفزة، وتوصف وظيفتها بأنها العمل على إيجاد التوازن بين حق الجمهور في المعرفة وحرية التعبير من جهة، والمصلحة الأمنية من جهة أُخرى.

ويذهب دورها إلى أبعد من ذلك كثيراً. فقد كشفت الحركة لحرية المعلومات بناء على معلومات موثوق بها حصلت عليها،[108] أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية شطبت في الفترة الممتدة ما بين سنة 2011 وسنة 2016 نحو ألفي تقرير وخبر، ومنعت نشرها. كما تدخلت في نصوص 14 ألف خبر وهو ما يساوي 20٪ من مجمل الأخبار التي وصلتها وراجعتها قبل نشرها. ووصل نفوذها سنة 2016 إلى منصات التواصل الاجتماعي أيضاً،[109] إذ أصدرت أمراً يُلزم الناشرين وتحديداً بعض المدونين المعروفين (Blogger) بتقديم النصوص للرقابة. وأفادت مجلة «العين السابعة»، على سبيل المثال لا الحصر، بتلقي حساب «هحفريم شل جورج» ويديره المدون يوسي غورفيتش بلاغاً سنة 2016 من قسم المراسلات الداخلية في الفيسبوك يدعوه إلى تقديم النصوص للرقابة العسكرية الإسرائيلية قبل نشرها، وهو ما كشف عن تعاون تمكّنت من خلاله الحكومة الإسرائيلية التحكم فيما تنشره منصة فيسبوك. فقد وجهت الحكومة الإسرائيلية 158 طلباً إلى إدارة فيسبوك لشطب مواد اعتبرتها تحريضية في الثلث الأول من سنة 2016، وقبلت إدارة فيسبوك 95٪ منها.[110]

ج) **سلطة البث** الرسمي لدولة إسرائيل (رشوت هشيدور هتسبوري/ Israeli Broadcasting Authority/IBA).

108 https://www.haaretz.co.il/amp/news/politics/1.3081392

109 https://www.the7eye.org.il/191753

110 Gleen Greenwald, «Facebook Is Collaborating with the Israeli Government to Determine What Should be Censored,» *The Independent,* September 12, 2016.

عملت سلطة البث الرسمي لدولة إسرائيل بموجب قانون البث الذي سنه الكنيست سنة 1965، والخاص بالبث الرسمي في الإذاعة والتلفزيون، واحتكرت حتى تسعينيات القرن الماضي البث التلفزيوني والإذاعي، إذ بدأت تظهر قنوات بث جديدة، وسن الكنيست في 29 تموز/ يوليو 2014 قانون البث العام، وتضمن بنداً يأمر بإغلاقها وإقامة هيئة البث الإسرائيلي بدلاً منها، وقد توقفت نهائياً عن البث في 14 أيار/ مايو 2017.

د) **هيئة البث** العام الإسرائيلي (تأغيد هشيدور هيسرائيلي/ Israeli Public Broadcasting Corporation).

تمت إقامتها في آذار/ مارس 2015، وبدأ بثها في 15 أيار/ مايو 2017، تحت اسم كان بالعبرية ومكان بالعربية، وتبث عبر الأثير إذاعياً وتلفزيونياً وأيضاً عبر منصات التواصل الاجتماعي من خلال الإنترنت رقمياً (Digital)، وهي محطات البث الحكومي. وقد أطلقت بثها على نظام 4K في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وذلك تمهيداً لنقل بث مباشر لألعاب كأس العالم لكرة القدم التي تمت سنة 2018، وأطلقت في 5 آب/ أغسطس 2018 قناة جديدة للأولاد تحت اسم كان حينوخيت (كان التربوية) حلت مكان التلفزة التربوية الإسرائيلية التي تم إغلاقها مع توقف سلطة البث. وأنتجت الهيئة وبثت على الهواء مهرجان الأغنية الأوروبية الذي جرى في تل أبيب منتصف أيار/ مايو 2019.

أقيمت هيئة البث بموجب قانون البث العام الذي سنه الكنيست في 29 تموز/ يوليو 2014 الذي أمر بإقامة الهيئة وإغلاق سلطة البث، ونص على استيعاب ربع عدد العاملين في سلطة البث للعمل في الهيئة الجديدة. وكانت إقامتها وإطلاقها قد ترافقتا مع عراقيل سببتها موافقات ومعارضات رئيس الحكومة نتنياهو وخلافاته مع وزير المالية موشيه كحلون، إذ حاول نتنياهو إلغاء إقامة الهيئة بعد أن ساورته مخاوف من أن يفقد نفوذه فيها، وخصوصاً بعد قرار نقل عدد كبير من الصحافيين العاملين في سلطة البث للعمل في هيئة البث.

هـ) السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة

أُسست بموجب قانون سنه الكنيست تحت عنوان قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة في شباط/ فبراير 1990. وكان هدفه حماية الإنتاج الإسرائيلي الأصلي من خلال إقامة محطة تلفزة إضافية ومحطات إذاعية إقليمية، وخصوصاً بواسطة المناقصات العامة. وأشار القانون في نصه إلى عدم اكتفاء الجمهور الإسرائيلي بوسائل الإعلام الحكومية، وحاجته إلى الاطلاع على بث الدول المجاورة، والبث المرسل عبر الأقمار الصناعية، وأشار إلى أن حرية المعلومات والتعبير هي من المميزات البارزة للنظام الديمقراطي. وجاء بعد دراسات أكدت وجود نقص في تنوع البرامج المعروضة ولجوء الجمهور بشكل متزايد إلى اقتناء أجهزة الفيديو والأفلام المسجلة. وحددت المادة الخامسة من القانون وظيفة السلطة الثانية وأهدافها، والتي جاءت مطابقة للمادة الثالثة من قانون سلطة الإذاعة لسنة 1965 مع إضافة نصت على حظر نشر أي مادة غير مصرح بها. وأتاحت السلطة الثانية انطلاق قنوات تلفزيونية وإذاعية تجارية وخاصة، أبرزها القناة الثانية (أصبحت القناة 12) والقناة العاشرة (أصبحت القناة 13)، بالإضافة إلى مجموعة من محطات التلفزة والإذاعات المناطقية. وقد منع القانون احتكار وسائل الإعلام، إذ منع أي شركة من الاستحواذ على أكثر من 24٪ من الامتياز الواحد، وعلى أكثر من 30٪ من الاستثمار المالي. واصطدمت محاولات توزيع السيطرة على عدد كبير من المستثمرين بنفوذ أباطرة الصحافة في إسرائيل، وهي العائلات المالكة للصحف اليومية (موزس، شوكِن، نمرودي)، التي تدخلت من خلال شركات إنتاج لها نصيب كبير فيها (ريشيت، كيشيت، تلعاد)، واستحوذت على الامتيازات، علماً بأن القانون فرض شروطاً خاصة بالبرامج الإخبارية نصت على إنشاء شركة أخبار منفردة بملكية السلطة الثانية وأصحاب امتياز البث التلفزيوني.

حدد القانون امتياز مدة البث بست سنوات، ثم تم تمديدها إلى أربع سنوات أُخرى، وجرى تحويل الامتياز إلى ترخيص، الأمر الذي أتاح عمليات الدمج وظهور

قناة تلفزيون 12 بدلاً من القناة الثانية، وقناة تلفزيون 13 بدلاً من القناة العاشرة. ويتم البـث مـن خلال بث رقمي أرضـي، وبث حر عبر الأقمار الصناعيـة، ويجري توزيع البث على المشتركين عبر شبكات الكوابل والأقمار الصناعية والإنترنت.

و) وزارة الاتصالات

هي وزارة حكومية مسـؤولة عن جميع مجالات الاتصالات في إسـرائيل، بما فيهـا البـث التلفزيوني والإذاعي والإنترنت والهاتف واللاسـلكي والبريد. وأُسسـت الوزارة سنة 1952، وقد احتفظ رئيس الحكومة نتنياهو في العقد الأخير بحقيبتها قبل أن يسندها في السنوات القليلة الأخيرة إلى أحد مقربيه، وهو ما يشير إلى أهميتها، إذ إنها بمثابة سلطة إشراف وتفتيش على مزودي خدمات البث على اختلاف مجالاتها وتطويـر أدواتها، وتعتمد سياسـة السـوق المفتوحة والمنافسـة في مجـال البث العام (Telecommunication & Media).

ز) مجلس الصحافة في إسرائيل

ترأسـت قاضيـة متقاعـدة مـن المحكمـة العليا مجلـس الصحافة، وهي مؤسسـة تطوعية، أُسسـت سـنة 1963 كثمرة تعاون بين الصحافيين والمحررين وأصحاب رأس المـال، وتم تسـجيلها رسـمياً سـنة 2011 كجمعية، مهمتها الحفاظ علـى قيمة الصحافة الحرة والجيدة. ويحدد المجلس إطار القواعد الأخلاقية، وتنفيذها في الإعلام، ويتشكل مجلس الإدارة من 40٪ شخصيات عامة، و30٪ من الصحافيين، و30٪ من رؤساء تحرير ومموليـن. وبرز نشـاط هذا المجلس بشـكل لافـت عندما قرر مطالبـة رئيس الحكومة نتنياهـو وفي جلسـة خاصة عقدها فـي 20/ 2/ 2017 – على خلفية تفاعلات التحقيقات في قضايا الفسـاد التي تلاحقه – بـ«الكف عن الإدلاء بأقوال فظة وغير موضوعية ضد وسائل الإعلام بصورة عامة، وضد صحافيين محددين بصورة خاصة.»[111]

111 http://www.moaza.co.il/BRPortal/br/P100.jsp

ح) منظمة الصحافيين في إسرائيل

تُعد أكبر وأقوى منظمة تؤطر الصحافيين في إسرائيل، هدفها تحسين وضعهم وظروف عملهم، وتوفير أدوات ملائمة لهم في مجال عملهم، والتدخل لمصلحتهم عند السلطات الرسمية. وتضم 3500 عضو من جميع قطاعات العمل الصحافي. وينتخب الأعضاء رئيساً وهيئة إدارة من 21 عضواً بشكل مباشر. وجرت أول انتخابات سنة 2016. وتهتم المنظمة بتوثيق الاعتداءات على الصحافيين وملاحقة المعتدين، كما توفر الحماية لهم حتى لو لم يكونوا أعضاء فيها.[112]

ط) هيئة رؤساء التحرير

هي آلية خفية للرقابة الذاتية على وسائل الإعلام، هدفها التنسيق بين الإعلام المكتوب والمذاع والجهات الأمنية وصناع القرار في إسرائيل. وضمت في بداياتها ممثلين كبار (رؤساء التحرير عادة) في وسائل الإعلام العبرية، بالإضافة إلى «جيروزالم بوست» الصادرة باللغة الإنكليزية، ثم أُضيف إليهم رؤساء التحرير في وسائل الإعلام الحديثة. وتعقد الهيئة لقاءات منتظمة مع رئيس الحكومة والوزراء وكبار الضباط وقادة الأجهزة الأمنية الذين يُطلِعون كبار ممثلي وسائل الإعلام الإسرائيلية عادة على معلومات سرية، كي لا ينشروها إن وصلتهم من مصادر أُخرى نظراً إلى أهميتها وخطورتها على الأمن القومي.

أُسست الهيئة في شباط/ فبراير 1942، في إثر غرق سفينة مهاجرين يهود قادمين إلى فلسطين عرفت باسم سطروما، إذ شعر أصحاب الصحف ومحرروها بمسؤولية إزاء نشر معلومات عنها وبتوجيهات من قيادة اليشوف (العصابات الصهيونية في حينه)، وقرروا عدم النشر إلاّ بالتنسيق مع هذه القيادة في كل القضايا الحساسة، مثل حملات التفتيش للحد من الأسلحة ووصول المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وحملت اسم «هيئة الرد». وتم في شباط/ فبراير 1948، أي ثلاثة أشهر قبل إعلان قيام

112 https://www.itonaim.org.il/

الدولة الإسـرائيلية، وضع نظام رسـمي للرقابة الذاتية عرف بنظام «ست عشرة لاءاً»، تضمنت حظر نشـر معلومات عن التحركات العسـكرية، وتحركات قادة الييشـوف، ومواقع حساسة.[113]

113 https://tinyurl.com/y3hn2x4n

الاقتصاد الإسرائيلي

فضل مصطفى النقيب

المقدمة

دخل الاقتصاد الإسرائيلي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو في أفضل أوضاعه منذ قيام دولة إسرائيل في سنة 1948، فقد استطاع منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي التخلص من أزمات الكساد والتضخم التي عانى جرّاءها سنوات عديدة، كما تمكن من مواصلة النمو لأكثر من ربع قرن حتى أصبح اليوم اقتصاداً غنياً يضاهي اقتصاد الدول الأوروبية. فمعدل دخل الفرد الإسرائيلي أصبح يوازي نحو 90٪ من متوسط دخل أغنى 16 دولة في العالم،[1] ويرافق هذا التقدم الكبير توظيف كامل لليد العاملة (عدم وجود بطالة)، واستقرار في الأسعار (عدم وجود تضخم) وفائض في ميزان المدفوعات (عدم وجود عجز). ويمكن القول إن العوامل التالية هي من أهم الأسباب التي ساعدت إسرائيل على تحقيق هذا التقدم:

اتفاقيات أوسلو: فاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، وانتهاء المقاطعة العربية لها، أنهيا عزلتها الدولية وفتحا أمامها فرصاً هائلة من الأسواق والعلاقات والاستثمارات التي منحتها مكانة دولية عادت عليها بفوائد كبيرة على مستوى نشاطاتها الاقتصادية في الداخل والخارج على حد سواء. ويكفي في هذا المجال، الإشارة إلى أن الصين والهند اللتين كانتا، قبل أوسلو، لا تعترفان بإسرائيل ولا تقيمان معها أي علاقات اقتصادية أصبحتا الآن تتاجران معها بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى شراكات اقتصادية واستراتيجية.

صناعة التقنية العالية: كان من شأن اهتمام إسرائيل المبكر والطموح إلى كل ما له تأثير إيجابي في نمو صناعة التقنية العالية من تخصيص الموارد الكافية للإنفاق

1 انظر: OECD, Israel (2018)

على التعليم والبحث العلمي، وسن القوانين الملائمة لتوفير البيئة المساعدة، وعقد الشراكات الاستراتيجية مع المراكز العالمية، أن كرّس إسرائيل مركزاً عالمياً له الريادة في عدة مجالات في صناعة التقنية العالية. ولم تقتصر فوائد هذا المركز الطليعي على توسيع مجالات النشاط الإسرائيلي في الإنتاج والاستثمار والتصدير، بل تعدته أيضاً إلى تحقيق اختراقات سياسية واستراتيجية كبيرة، وخصوصاً في قارتي آسيا وأفريقيا، وذلك بسبب الارتباط العضوي بين صناعتي التقنية العالية والأسلحة المتطورة.

ويُجمع معظم المعلقين الاقتصاديين على أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي في السنوات القليلة المقبلة سيتعزز بسبب العاملين التاليين:

اكتشاف الغاز الطبيعي: ويكفي هنا أن نلاحظ أنه بينما كانت إسرائيل في السنوات القريبة الماضية تستورد الغاز من مصر، فإنها ستصدره في أواخر سنة 2019 إلى مصر والأردن.

تنامي العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي: وهي علاقات يتحكم فيها البعدان الأمني والسياسي، إذ تقوم إسرائيل بإمداد المملكة العربية السعودية ودول خليجية أُخرى بالمعدات والأجهزة الأمنية الحديثة وبالمعلومات الاستخباراتية، وفي المقابل ستحصل على أسواق لمنتوجاتها وخدماتها المتنوعة.

لقد تمكنت إسرائيل من تحقيق جميع الإنجازات الاقتصادية، وهي ملتزمة بصورة مستمرة ومطلقة بالمشروع الصهيوني وأولوياته في التوسع على المستويين الجغرافي والبشري. ولمّا كان المشروع الصهيوني ليس مشروعاً للتحرر الوطني، وإنما مشروع استعماري استيطاني إحلالي، فقد فُرض على الإنجازات الاقتصادية التي حققتها إسرائيل في العقود الماضية أن تتم في سياق تطورات الديناميات الخاصة بهذا المشروع، وبصورة تمت فيها إعادة صوغ تركيبة المجتمع الإسرائيلي وفق توجهات عقائدية وثقافية وسياسية جديدة. ومن الممكن أن نسجل في هذا المجال الأمور الثلاثة التالية:

إعادة تموضع شاملة للنظام الاقتصادي السياسي في إسرائيل: لقد تم القضاء

على نظام الاشتراكية الديمقراطية الذي ظل سائداً في إسرائيل منذ تأسيسها في سنة 1948 حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وجرى تعزيز النظام الرأسمالي في أفق أيديولوجيا الليبرالية المحدثة (Neoliberalism)، كما انحسر نفوذ الأحزاب العمالية وتعاظمت سيطرة الأحزاب اليمينية المتطرفة على مجمل الحياة السياسية.

تنامي ظاهرة سوء توزيع الدخل القومي إذ دخلت إسرائيل نادي الدول الغنية وهي في أسفل قائمة ذلك النادي من حيث درجة المساواة في الدخل بين مواطنيها، وقد كانت حتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي في أعلى قائمة نادي دول الديمقراطية الاشتراكية.

انتشار ظاهرة الفساد فمواصلة إسرائيل عمليات القمع الإنساني والاستغلال الاقتصادي للشعب الفلسطيني في مناخ التخلي عن نظام الديمقراطية الاشتراكية، وما رافقه من انحسار مفاهيم التضامن والتعاون المجتمعي، وسيادة مفاهيم الرأسمالية في التنافس وأولوية المصلحة الفردية، والانفتاح على الأسواق العالمية وثقافة الشركات متعددة الجنسية، أمور كلها أشاعت جواً من الفساد في مؤسسات القطاع العام، وفي ممارسات رجال الأعمال في القطاع الخاص. وبينما كان الشعور العام في العقود الثلاثة الأولى من عمر الدولة أن الفساد في إسرائيل، كدولة ومجتمع، هو حالات فردية استثنائية نادرة، وأن تصرفات الأغلبية من موظفي الدولة ومن رجال الأعمال هي تصرفات نظيفة وشفافة تصدر عن ثقافة «الرواد المثالية»، نجد أن الشعور العام في العقدين الماضيين قد انقلب كلياً، وأصبح يشك في تصرفات كل أصحاب النفوذ، سواء في الحكومة أو في الشركات الكبيرة.

وهكذا نرى أن إسرائيل تعيش في نهاية العقد السابع من عمرها في حالة من الازدواجية الفاضحة. فهي من ناحية تمثل أرقى ما توصل إليه الإنسان من تقدم على مستوى الحكم والعلوم، ومن ناحية أُخرى تمثل أسوأ ما انحدر إليه الإنسان من عنصرية وتنكر للمبادئ الإنسانية في التسامح والتكافل والمساواة. وتظهر هذه الازدواجية حادة وعارية عندما نلاحظ:

- نظام الحكم في إسرائيل فيه فصل حقيقي للسلطات، وفيه مراقبة حقيقية لتصرفات السلطة التنفيذية، إذ تمت محاكمة وسجن رئيس دولة ورئيس حكومة سابقين، وحالياً (آذار/ مارس 2019) يجري الإعداد لمحاكمة رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو. كما أن للدولة جهازاً بيروقراطياً عقلانياً قادراً على وضع أولويات ملائمة للسياسات والعمل الدؤوب على تطبيقها. ومن ناحية التقدم العلمي حققت إسرائيل تقدماً مرموقاً أهّلها لأن تتمتع جامعاتها بسمعة عالمية مرموقة، كما أن لها اقتصاداً منفتحاً على الأسواق العالمية مكّنها من إقامة علاقات تجارية واستثمارية متينة بالتجمعات الاقتصادية الكبرى في الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية وبالاقتصادات الصاعدة كالصين والهند. ويتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بحضور عالمي مهم في مجال صناعات النمو الجديدة، كصناعة الاتصالات الإلكترونية والمعلومات الرقمية وأجهزة الطب الحديثة، ويؤدي في الوقت نفسه دوراً كبيراً في تصنيع الأسلحة وتصديرها بطريقة تعود عليه بفوائد اقتصادية وسياسية مهمة.
- تنتهج إسرائيل سياسات اجتماعية واقتصادية على مستوى المواطنة والسكن والهجرة تُعتبر متناقضة مع القوانين والأعراف السائدة في المجتمعات الديمقراطية الغربية التي تدّعي إسرائيل تمثيلها في محيط التأخر العربي. كما أن التوجهات السياسية والأيديولوجية للنخب الإسرائيلية تتموضع كلها تقريباً في سياق عنصري وفاشي واضح وصريح وغير مقنع. كذلك تمارس إسرائيل سياسة عدوانية توسعية قادتها إلى عقد تحالفات مع الحركات التكفيرية الإجرامية على الحدود مع سورية، قبل أن تتمكن الدولة السورية من هزيمة هذه الجماعات وتنظيف الحدود منها. وفي الوقت نفسه تمعن إسرائيل في تمزيق أوصال الضفة الغربية وتهويدها بما فيها القدس، وأيضاً في اضطهاد الفلسطينيين وسجن رجالهم ونسائهم وتهديم بيوتهم، وتشغيل

آلتها في القتل المنهجي على مدار ساعات الليل والنهار.

من الطبيعي أن تطرح هذه الازدواجية الصارخة التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي هذه الأيام (على أعتاب العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين) أسئلة مهمة بشأن مستقبله ومستقبل المشروع الصهيوني، وهذا ما يجب أن يستحوذ على اهتمام الباحثين العرب بالعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الفصل سنهتم بالأسئلة الخاصة بالبعد الاقتصادي والتي يمكن صوغها على الشكل التالي:

- ما هي التوقعات المستقبلية لحركة الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى أي حد وصلت مرحلة النمو المستدام كما يعتقد معظم الخبراء في إسرائيل؟
- ما هي طبيعة التوجهات الاقتصادية الإسرائيلية في سياق حركة العولمة، وما هي علاقة هذه التوجهات بأولويات المشروع الصهيوني في التوسع الجغرافي والبشري؟
- ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، وخصوصاً مع الضفة الغربية وقطاع غزة ومصر والأردن، والعلاقات المستجدة مع دول الخليج العربي؟

من الواضح أن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتحقق عبر دراسة الوضع الراهن للاقتصاد الإسرائيلي فقط، فهي تحتاج أيضاً إلى معرفة كيفية تطور هذا الاقتصاد تاريخياً حتى وصل إلى وضعه الراهن، وهو ما يمكّننا من كشف الديناميات التي تتحكم في تطور البنية الداخلية للاقتصاد، وتطور عملها تاريخياً كي نستطيع تكوين فكرة عن احتمالات اتجاهاتها المستقبلية.

بناء على ما تقدم سنخصص الجزأين الأولين من هذا الفصل لدراسة تاريخية تحليلية للخلفية الاقتصادية–السياسية التي تشكل البيئة الواقعية للاقتصاد الإسرائيلي. وفي الجزء الأول نقوم برصد وتحديد الآليات الاقتصادية التي ابتكرها المشروع الصهيوني في فلسطين، والتي لم يكن ممكناً من دونها إقامة دولة إسرائيل سنة 1948، بالإضافة إلى تأثيرها المحوري في توجيه النشاط الاقتصادي للدولة الجديدة. وفي

الجزء الثاني نعرض باختصار الست مراحل التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ قيام الدولة حتى وقتنا الحاضر. أمّا في الجزء الثالث، فسنقدم صورة لبنية الاقتصاد الإسرائيلي كما هي في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وسنركز في هذا العرض على ثلاثة موضوعات هي: اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الأسواق العالمية؛ التقدم العلمي والتقني في إسرائيل؛ وضع الصناعة الحربية. وفي الجزء الرابع ندرس العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية وما ترسمه تلك العلاقات من احتمالات مستقبلية.

أولاً: الآليات الاقتصادية للمشروع الصهيوني

منذ أن ابتدأ المشروع الصهيوني في فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو يتوسع باستمرار: جغرافياً عبر الاستيلاء على الأراضي العربية وبناء مستعمرات يهودية عليها، وبشرياً عن طريق إحضار المهاجرين اليهود من أنحاء العالم وتقديم المساعدات الهائلة لهم ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. ولقد تمكن هذا المشروع من الاستمرار في عملية التوسع هذه طوال أكثر من قرن وربع قرن على الرغم من التغييرات الدولية الهائلة، إذ نجح في ابتكار علاقة دينامية بين نشاطه السياسي ونشاطه الاقتصادي، بشكل لا يضع فيه أحدهما حدوداً وقيوداً على الآخر، بل على العكس يقوم بتكميله ودعمه وتطويره. فالنشاط السياسي يعمل على تذليل العقبات الاقتصادية التي تعترض طريق التوسع الصهيوني، بينما يعمل النشاط الاقتصادي دائماً على توفير البيئة الملائمة لرفع سقف الأهداف السياسية وتطويرها لمصلحة التوسع الجغرافي والبشري.

وسنعمل هنا على فهم السياق الذي تم فيه ابتكار العلاقة العضوية بين «السياسة» و«الاقتصاد»، والذي أوجد ما ندعوه آليات الصهيونية الاقتصادية، ثم نتابع تطور هذه الآليات عبر المراحل التاريخية التي مر بها المشروع الصهيوني.

أ) مرحلة التأسيس

عندما بدأ النشاط الاستيطاني لليهود في فلسطين، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان يفتقد الشروط التي ساهمت في نجاح مشاريع الاستيطان الاستعمارية المعروفة في أميركا الشمالية وجنوب أفريقيا وأستراليا. فالنشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين لم تقم به دولة استعمارية قادرة على التحكم في الأراضي وتوزيعها على مستوطنين أوروبيين، كما جرى في المشاريع الاستعمارية الأوروبية، وإنما بدأته مجموعات صهيونية ليس لها أي قوة عسكرية ذاتية، وكل ما كانت تملكه هو القوة الاقتصادية التي وظفتها للحصول على تأييد الدول الاستعمارية السياسي. كذلك لم يكن في فلسطين أرض حرة غير مملوكة (Free Land)، أي أرضاً بلا ثمن يتمكن المستوطن من الاستيلاء عليها من دون تكلفة اقتصادية، كما حدث في معظم المشاريع الاستعمارية الاستيطانية. فالأراضي الفلسطينية في الواقع كانت مملوكة وذات قيمة اقتصادية كبيرة، حتى إن متوسط سعر الدونم منها في مطلع القرن العشرين كان يساوي متوسط سعر الدونم من الأراضي الأميركية الريفية.[2]

إن غياب الشروط الاقتصادية للمشروع الاستعماري في فلسطين هو ما يفسر إخفاق عمليات الاستيطان الأولية في تحقيق أي تقدم ملموس في العقود الثلاثة الأولى من نشاطها (1882 – 1914). ففي أعوام هجرة اليهود الكبرى من أوروبا (1905 – 1914)، هاجر إلى أميركا أكثر من مليون يهودي، بينما لم يهاجر إلى فلسطين إلاّ 30,000 يهودي فقط، والأهم من ذلك هو أن الأغلبية العظمى من هؤلاء المهاجرين (80٪) ما لبثت أن غادرت إلى أميركا بعد أشهر أو أسابيع من وصولها إلى فلسطين.[3]

2 Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge, Massachusetts: Schenkman Publishing Company, 1983a), p.11.

3 كان دافيد بن – غوريون، أول رئيس حكومة لإسرائيل، في عداد موجة الهجرة الثانية إلى فلسطين، وقد كتب في يومياته فيما بعد: «إن نصف المهاجرين ألقى نظرة واحدة على الوضع، ثم عاد إلى أوروبا بالسفينة نفسها.» ويعلق مؤرخ يهودي على ذلك بقوله: «إن 80٪ وليس 50٪ من المهاجرين الذين قدموا في تلك الموجة (الثانية) غادروا فلسطين بعد فترة قصيرة من وصولهم إليها.» انظر: Howard Sachar, *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (New York: Alfred A. Knopf, 1982), p. 73

إن النجاح الذي حققته الحركة الصهيونية فيما بعد على طريق الاستيطان الاستعماري في فلسطين جرى عبر ابتكار آليات اقتصادية جديدة تختلف عن آليات الاستيطان الاستعمارية الكلاسيكية. وهي لم تبتكر هذه الآليات تلقائياً، أو وفق تصور مجموعة أو حزب، وإنما عبر صراع سياسي وتجارب من الخطأ والصواب، حتى إن الكاتب الإسرائيلي غيرشون شافير يرى أن العقود الثلاثة (1882 – 1914) شهدت ست مراحل متنوعة من الاستيطان اليهودي،[4] هي:

المرحلة الأولى: بدأت سنة 1882، وقام بها مهاجرون من حركة أحباء صهيون (Lovers of Zion)، الذين شكلوا ما يُسمى موجة الهجرة الأولى (First Aliyah)، وأقاموا مستعمرات قرب صفد ويافا والقدس، وحاولوا تقليد أساليب الزراعة الفلسطينية، لكن المحاولة كانت غير مجدية، ولم تتمكن المستعمرات من تأمين ضرورات الحياة الرئيسية للمستوطنين. كما أن أغلبية موارد منظمة أحباء صهيون كانت تُستنفد في عملية الهجرة وشراء الأراضي من دون فائض يدعم اقتصاد المستعمرات.[5]

المرحلة الثانية: بدأت بتدخل البارون اليهودي الفرنسي إدموند دو روتشيلد لإنقاذ عملية الاستيطان، عبر تقديم الدعم المالي والإشراف المباشر على إقامة المستعمرات. واستخدم روتشيلد خبراء فرنسيين لديهم خبرة بالزراعة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر. وبعد عشرة أعوام وإنفاق مبالغ هائلة، انسحب من قيادة النشاط الاستيطاني اليهودي، نتيجة فشل النموذج الذي اتبعه، وذلك لافتقار فلسطين إلى شروط إنشاء المزارع الاستعمارية الكبيرة التي تقوم بإنتاج سلع زراعية تباع في الأسواق العالمية.

المرحلة الثالثة: بدأت في مطلع القرن العشرين، عندما استلمت جمعية الاستعمار اليهودي (Jewish Colonization Association) مهمة الإشراف على معظم المستعمرات اليهودية. وكانت الجمعية غير صهيونية، استخدمت سياسة

4 Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli–Palestinian Conflict, 1882– 1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

5 Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979).

جديدة اعتمدت المعايير الاقتصادية للسوق، وهو ما أدى إلى خفض معدلات أجور العمال اليهود حتى وصلت إلى معدلات أجور العمال العرب، فضلاً عن خسارة كثيرين من المهاجرين اليهود عملهم، إذ وجدوا أنفسهم من غير مورد للرزق، فتركوا فلسطين وعادوا إلى أوروبا بمساعدة الجمعية.

المرحلة الرابعة: جاءت هذه المرحلة نتيجة تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1897 (World Zionist Organization)، والتي أقامت شبكة عالمية من الأجهزة السياسية النشيطة في أوروبا والعاملة على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي المؤتمر الصهيوني الخامس في سنة 1901 تم إقرار إنشاء الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund) بهدف تمويل شراء الأراضي في فلسطين، فبدأت عمليات الشراء والهجرة من دون اعتبار للوضع الاقتصادي في فلسطين وقدرته الاستيعابية.

المرحلة الخامسة: رافق هذه التجربة وصول موجة الهجرة الثانية (Second Aliyah)، وكان أفرادها مغايرين جذرياً لأفراد موجة الهجرة الأولى. فقد كان المهاجرون الأوائل من أفراد الطبقة الوسطى ولديهم رأس مال مكّنهم من العيش في المدن كالقدس ويافا والخليل وصفد، أمّا أفراد الموجة الثانية فكانوا في معظمهم من الطبقة العاملة ومتشبعين بالأفكار الاشتراكية والقومية، وكان همهم الأول إيجاد مورد للرزق، فعملوا على تأسيس أحزاب عمالية اشتراكية تدافع عن مصالحهم.

المرحلة السادسة: كرّست هذه التجربة الأسلوب الصهيوني في الاستيطان، وابتدأت بعقد التحالف بين الأحزاب العمالية والمنظمة الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى بناء اقتصاد يهودي في فلسطين يعمل على إيجاد علاقة استعمارية مع الاقتصاد العربي. وقد تم ذلك عبر إحداث تشويه في الأسواق الاقتصادية الثلاث: سوق رأس المال، وسوق الأرض، وسوق العمل.

تم التشويه أولاً في سوق رأس المال بحكم وجود مؤسسات سياسية (الصندوق القومي اليهودي) توزع المال من أجل الاستثمار وفق اعتبارات سياسية. وبذلك تعطلت مهمة سوق رأس المال بتوزيع الأموال على المشاريع الاستثمارية بحسب

الكفاءة الاقتصادية، إذ إن جزءاً كبيراً من التوزيع أصبح يتم من دون المرور بالسوق. وحدث التشويه ثانياً في سوق الأرض لأن الصندوق القومي اليهودي كان قادراً على دفع أسعار عالية للأرض لا يستطيع أحد في السوق المحلية مجاراتها أو منافستها. كما أن قيام الصندوق بشراء الأرض كان يعني أنها أصبحت خاضعة لملكية جماعية (اليهود في العالم)، وأنها سُحبت من «سوق الأرض» في فلسطين، وهو ما أدى، بدوره، إلى رفع أسعار الأراضي وقيام سوق غير مجدية للمضاربات العقارية. أمّا التشويه الثالث فحدث في سوق العمل على أساس أن العاملين في المستعمرات التعاونية (الكيبوتس)، التي تشرف عليها الأحزاب العمالية وتمولها المنظمة الصهيونية، كانوا غير مضطرين إلى دخول سوق العمل أصلاً، كما كانت أجورهم تتحدد وفق معايير ليست لها أي علاقة بالمعايير الاقتصادية لقوى العرض والطلب في السوق.

تجدر الإشارة إلى أن أسلوب المستعمرات التعاونية الذي يوصف، عادة، بأنه أسلوب اشتراكي، قام على أساس حقيقتين: الأولى أن محركه الرئيسي كان رأس المال، ومن دون ذلك كان من المستحيل له أن يستمر أو يتطور؛ الثانية، أنه قام على أساس التمييز العنصري بين العامل اليهودي والعامل العربي، إذ إن الأحزاب العمالية وجدت فيه أفضل وسيلة لضمان الامتيازات للعامل اليهودي.

قاد نجاح تحالف المنظمة الصهيونية والأحزاب العمالية إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية أُخرى في قطاعات الصناعة والتمويل والتأمين والخدمات الصحية، اعتمدت أسلوب المستعمرات التعاونية ذاته، أي التشويه الكامل لكل من اقتصاد السوق والعمل وفقاً لمعايير سياسية غير اقتصادية. وهكذا، فإن الحركة الصهيونية ابتكرت أسلوب الاستيطان اليهودي في فلسطين، الذي يتحرك بقوة رأس المال الأجنبي ويعمل على تشويه الاقتصاد العربي. وبفضل ذلك تغلب الأسلوب الصهيوني في الاستيطان على الصعوبات الاقتصادية التي واجهها؛ فقد تغلب على عقبة عدم وجود أرض حرة (Free Land) بفضل رأس المال الأوروبي الذي مكّنه من شراء الأرض بأسعار مرتفعة. أمّا عقبة وجود سكان مقيمين على الأرض، فتم التغلب عليها عن

طريق إجلاء الفلاحين عن الأرض التي يشتريها اليهود، إذ كان من المتعارف عليه في السابق أن الفلاحين يبقون في الأرض عند انتقال ملكيتها.

ب) مرحلة الانتداب البريطاني

لم يكن في إمكان الأسلوب الصهيوني للاستيطان أن ينجح لو أنه أعتمد على قدراته الذاتية فقط، فمع أنه تمكن من حل مشكلتي عدم وجود أرض حرة، ووجود سكان أصليين، إلاّ إنه كان أيضاً بحاجة إلى دعم دولة استعمارية ذات قوة عسكرية لتحقيق أهدافه. وتحقق ذلك عبر انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ووقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني. فقد أيدت بريطانيا المشروع الصهيوني بإصدارها وعد بلفور سنة 1917، وبعد أن احتلت جيوشها فلسطين حكمتها بأسلوب الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم، والذي تضمن تعهداً بمساعدة اليهود في تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين.

كانت سياسة حكومة الانتداب البريطاني بالنسبة إلى الاقتصاد العربي في فلسطين سياسة استعمارية تقليدية، قائمة على أساس إبقاء الاقتصاد الفلسطيني منتجاً للسلع الزراعية وللمواد الخام، ومستهلكاً للسلع الصناعية البريطانية. أمّا بالنسبة إلى الاقتصاد اليهودي في فلسطين، فكانت السياسة البريطانية مغايرة لذلك تماماً وقائمة على أساس دعم الصناعة اليهودية حتى على حساب المصالح الاقتصادية للاستعمار البريطاني.[6]

واعتمدت حكومة الانتداب سياسة تشجيع قيام صناعات يهودية في مقابل عدم السماح بقيام صناعات عربية، فلجأت إلى أسلوب دعم الصناعة اليهودية عن طريق إزالة الضرائب الجمركية على المواد الضرورية التي تستوردها هذه الصناعات،

6 Samih Farsoun with Christina E. Zacharia, *Palestine and the Palestinians* (New York: West View Press, 1997), p.3.

في فترة الانتداب البريطاني ارتفعت أصوات بعض الساسة البريطانيين المحافظين منددة بالسياسة الاقتصادية للحكومة البريطانية المحابية للاقتصاد اليهودي على حساب مصالح بريطانيا الاستعمارية.

وفرض ضرائب جمركية عالية على البضائع الأجنبية التي تنافس الصناعات اليهودية. وفي الوقت نفسه، عمدت إلى ترك السلع الصناعية العربية من دون أي حماية؛ فعلى سبيل المثال، لم تفرض أي ضرائب استيراد على زيت الزيتون أو الصابون لأنهما من أهم المنتوجات العربية، بينما فرضت ضرائب استيراد عالية على الأسمنت والسلع الكيماوية والآلات الكهربائية التي تنتجها الصناعات اليهودية. كذلك قامت حكومة الانتداب البريطانية بمنح رأسماليين يهود امتيازات احتكارية تمكنوا خلالها من السيطرة على عصب الاقتصاد الفلسطيني، ومنها شركة الكهرباء (Rotenberg)، وشركة البحر الميت للملح.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة الانتداب المساعدة والعون إلى آليات الاستيطان اليهودي لإحداث التشويه في الأسواق الاقتصادية الثلاث. فبالنسبة إلى سوق الأرض، ساعدت حكومة الانتداب المجهود الصهيوني عبر منح المؤسسات الاستيطانية امتيازات استيطان الأراضي في الحولة وبرة قيسارية وكذلك في شراء على نطاق أوسع الأراضي عن طريق سن قوانين وضرائب أثقلت كاهل مُلاّك الأرض، وخصوصاً أولئك الذين كانوا يعيشون خارج فلسطين في سورية ولبنان، فازدادت عمليات بيع الأراضي العربية لليهود في أثناء فترة الانتداب.[7] أمّا بالنسبة إلى سوق العمل، فإن المجهود الصهيوني الذي شقها إلى سوقين، واحدة يهودية وأُخرى عربية، لاقى دعماً قوياً من حكومة الانتداب التي تبنّت سياسة التمييز في وظائف القطاع العام، فكانت رواتب الموظفين اليهود الذين يعملون في المرافق العامة للحكومة أعلى من الرواتب التي يحصل عليها الموظفون العرب الذين يقومون بأعمال مماثلة، على أساس أن الرواتب كانت تتحدد وفق معدل مستوى المعيشة، لا وفق إنتاجية الموظف كما هو مفترض. كذلك فإن العمال اليهود الذين تستخدمهم

7 لمزيد من التفصيلات عن موضوع الأرض خلال فترة الانتداب البريطاني، انظر:
Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914–1979* (New York: The Caravan Books, 1979), chap. 3; Zureik, op. cit., chap. 3.

حكومـة الانتـداب كانـوا يحصلون على أجـور تبلغ أضعاف ما يحصـل عليه العمال العـرب عنـد القيام بأعمال مماثلة، ذلك بأن أجور الأخيرين كانت لا تتعدى مسـتوى معيشـة الفلاح الفلسـطيني الفقيـرة، بينما كانت أجـور العمال اليهود تعادل مسـتوى معيشـة اليهـودي فـي المـدن الكبرى.[8] أمّا فيما يتعلق بسـوق المـال، فقد اعترفت حكومـة الانتـداب بالمنظمة الصهيونية وبالصندوق القومي اليهودي، وسـاعدت في إحضـار رأس مـال أوروبـي لليهود في فلسـطين، وخصوصـاً في الثلاثينيـات عندما تسـارعت هجـرة اليهـود الألمان هربـاً من النازيـة. وكان لدى هـؤلاء رؤوس أموال كبيـرة سـاهمت فـي تأسـيس الطبقـة الرأسـمالية اليهودية في فلسـطين، وفي تشـييد الصناعة اليهودية التي وجدت فرصتها التاريخية في التوسـع الصناعي خلال سنوات الحـرب (1939–1945)، وذلـك عندمـا أخذت تنتـج كثيراً من السـلع الصناعية التي توقف اسـتيرادها بسـبب الحرب. وتضافرت تلك العوامل لتسـاعد آليات الصهيونية الاقتصادية المدعومة برأس المال الأوروبي اليهودي والتنظيمات السياسية، في إنشاء اقتصاد يهودي حديث وصناعي في فلسطين خلال فترة الانتداب.

الجدول (1)
تقديرات سكان فلسطين (1922–1947)

السنة	العرب (آلاف)	اليهود (آلاف)	نسبة اليهود إلى العرب (٪)
1922	695,3	89,7	13
1926	751,2	149,5	20
1930	826,2	164,8	20
1934	919,6	255,5	28
1938	1,021,5	403,0	39
1942	1,135,3	483,6	43
1946	1,290.0	571,1	45
1947	1,333,8	609,0	46

المصدر: Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 215.

8 انظر: Farsoun with Zacharia, op. cit., chap. 3.

الجدول (2)

تقديرات الناتج الصافي للعرب واليهود (1922–1947)

(جنيه فلسطيني)

السنة	العرب (آلاف)	اليهود (آلاف)	نسبة اليهود إلى العرب (٪)
1922	6628	1549	23
1926	8323	3143	38
1930	9310	5714	61
1934	13,354	15,220	113
1938	15,868	15,342	100
1942	21,486	24,342	114
1946	30,062	34,594	115
1947	32,992	37,974	115

المصدر: Ibid., p. 242.

الجدول (3)

حجم الإنتاج الصناعي في فلسطين (1922–1939)

(جنيه فلسطيني بأسعار 1939)

السنة	العرب (آلاف)	اليهود (آلاف)	نسبة اليهود إلى العرب (٪)
1922	1254	660	53
1926	1905	1479	78
1930	2402	2876	120
1934	3019	7385	247
1939	3400	9453	278

المصدر: Ibid., p. 228.

تتضح الأهمية المحورية لفترة الانتداب البريطاني في دعم المشروع الصهيوني بصورة مكّنت من تحقيق مشروع الدولة اليهودية، من خلال الاطلاع على الجداول الإحصائية 1 و2 و3. فبالنسبة إلى عدد السكان، يبيّن الجدول 1 أنه خلال الأعوام الثلاثين للانتداب، ازداد عدد اليهود في فلسطين سبعة أضعاف (من أقل من 90,000 نسمة إلى أكثر من 600,000 نسمة). أمّا حجمهم النسبي إلى عدد السكان الكلي فازداد من نحو 11٪ إلى 31٪. وفيما يتعلق بالإنتاج الاقتصادي، يبيّن الجدول 2 أن حجم الإنتاج اليهودي في بداية الانتداب كان يشكل 19٪ من حجم الإنتاج الكلي لفلسطين، وأصبح في نهاية الانتداب يساوي 53٪، والسبب في ذلك هو أن اليهود تمكنوا في أثناء الانتداب من الاستثمار بصورة تفوق أضعاف ما استثمره العرب. فمع أنهم في آخر عام من فترة الانتداب كانوا لا يشكلون أكثر من 31٪ من عدد السكان، إلاّ إن حصتهم من استثمارات رأس المال كانت نحو 88٪، ومن الإنتاج الصناعي 89٪، ومن عدد العمال الصناعيين 89٪.[9]

مكّن هذا التقدم الصناعي الكبير الحركة الصهيونية من إقامة جميع المؤسسات والأطر والأجهزة الضرورية لقيام الدولة، بما في ذلك تجهيز جيش بلغ تعداده 60,000 جندي يهودي خلال حرب 1948، بينما عجزت سبع دول عربية عن الاشتراك بأكثر من 40,000 جندي.[10] وتمكنت القوة العسكرية الإسرائيلية خلال أشهر من سنة 1948 من احتلال نحو 76٪ من أرض فلسطين التاريخية، وتشريد نحو 750,000 – 800,000 فلسطيني، علماً بأن كل ما كان يملكه اليهود من أرض فلسطين عند نهاية الانتداب لم يتجاوز 7٪.[11]

9 انظر: Ibid., chap.3.

10 للاطلاع على أوضاع الجيوش العربية التي حاربت في فلسطين سنة 1948، انظر: محمد حسنين هيكل، «العروش والجيوش: كذلك انفجر الصراع في فلسطين (1948 – 1998)، قراءة في يوميات الحرب» (القاهرة: دار الشروق، 1999)، الجزء الأول.

11 عند نهاية الانتداب البريطاني سنة 1947، كان اليهود يشكلون 31٪ من سكان فلسطين ويتملكون 6.6٪ من أرضها. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 صوتت الأمم المتحدة على قرار التقسيم والذي بموجبه تُقسم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية على مساحة 55٪ من =

ج) مرحلة الديمقراطية الاشتراكية

عندما قامت دولة إسرائيل سنة 1948، كان للاقتصاد اليهودي في فلسطين طابع الملكية الجماعية أكثر من الملكية الخاصة. فأغلبية الأرض (أكثر من 90٪) كانت خارج نطاق الملكية الخاصة، كما أن أغلبية نشاط القطاع الزراعي كان يتم بالأسلوب التعاوني (الكيبوتس والموشاف). ومن ناحية أُخرى كانت الحركة الصهيونية والأحزاب العمالية تملك العديد من المؤسسات الاقتصادية والصناعية والمالية والخدمات الصحية، كما كانت النقابة العامة للعمال اليهود (الهستدروت) تمتلك وتشرف على مؤسسات صناعية ومالية وصحية. وكان لدى الأحزاب العمالية التي استلمت زمام السلطة قناعة قوية بأن بناء الدولة والاستمرار في التوسع الاستيطاني لا يمكن أن يتم عبر اتباع سياسة اقتصادية مبنية على حرية السوق، بل على العكس، كان هناك إيمان عميق عند هذه الأحزاب بضرورة الاستمرار في السياسة التي اتبعتها الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، وهو أن يشكل القطاع العام الآلية التي تحرك النشاط الاقتصادي.

أدى نفوذ الأحزاب العمالية إلى تبني إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى من عمرها نظاماً هو أقرب ما يكون إلى نظام «الديمقراطية الاشتراكية»، وهو نظام اتبعه كثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ومبني على أساس شراكة ثلاثية بين رأس المال والعمال والدولة. وفي هذه الشراكة تلتزم المنظمات العمالية تقليص حجم مطالبها المتعلقة بالأجور وأوضاع العمل في مقابل تعهد رأس المال والدولة باتباع سياسة توظيف كامل لليد العاملة (التزام سياسة مكافحة البطالة)، وكذلك أن يتعهد رأس المال بمراعاة حقوق العمال والاعتراف بشرعية ممثليهم في النقابات العمالية. وتبين من التجارب التاريخية أن قدرة نظام الاشتراكية الديمقراطية على

= أرض فلسطين، وأُخرى عربية على مساحة 45٪ من أرض فلسطين، أي أن ثلث السكان مُنحوا أغلبية الأرض. انظر:

Farsoun with Zacharia, op. cit., chap. 4.

الاستمرار في مناخ نمو وازدهار ومن دون أزمات اقتصادية يعتمد أساساً على قدرة الدولة على الاحتفاظ باستقلالية دينامية تؤهلها لأن تقود عملية تراكم رأس المال وتوزيع الدخل القومي بشكل يضمن بقاء التعايش بين العمل ورأس المال في إطار المصلحة القومية العليا.

إذا دققنا في السجل التاريخي لنظام الديمقراطية الاشتراكية في إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى، نرى خليطاً من النجاحات الهائلة على صعيد الاقتصاد الكلي (Macro)، وإخفاقات كثيرة على صعيد الاقتصاد الجزئي (Micro). وبالنسبة إلى النجاحات، فقد كانت هائلة بكل معنى الكلمة، إذ ازداد عدد السكان أربعة أضعاف عما كان عليه عند قيام الدولة. أمّا فيما يتعلق بالناتج القومي الإجمالي (GNP) فازداد بمعدل 9٪ سنوياً، وبذلك يكون دخل الفرد قد ازداد بمعدل 4,5٪ سنوياً. وفي الوقت نفسه، تم التطور والانتقال إلى مجتمع صناعي ذي قدرة تكنولوجية عالية، وأنظمة متقدمة وفعالة في مجالات الصحة والتعليم والضمانات الاجتماعية. وتم ذلك كله بموازاة بناء جيش عصري وقوي وقادر على استعمال أحدث الأسلحة وتطويرها. وأمّا بشأن الإخفاقات على صعيد الاقتصاد الجزئي، فتجلت في ضعف كفاءة الإنتاج واضطراب التوزيع، إذ كانت أغلبية المنشآت الاقتصادية التي تملكها الدولة أو الهستدروت غير قادرة على مواصلة الإنتاج من دون الحصول على مساعدات مستمرة. كذلك كان هناك كثير من المنشآت الخاصة غير قادر على الإنتاج بلا دعم حكومي مباشر وحماية من المنافسة الأجنبية. لكن هذه الإخفاقات لم تؤثر في النجاحات الإسرائيلية على صعيد الاقتصاد الكلي بفضل ثلاثة عوامل مهمة هي:

أولاً: تمكّن إسرائيل من الحصول على موارد اقتصادية من الخارج باستمرار. فمواردها تأتي دوماً من مصدرين هما: الأول ما تستولي عليه من أملاك الفلسطينيين وثرواتهم؛ الثاني ما تحصل عليه من مساعدات خارجية من يهود العالم ومن الدول الغربية التي تؤيدها وتدعمها. وعلى الرغم من تفاوت حجم الموارد الخارجية عبر

السنوات، فإنه كان يشكل دوماً أكثر من 8٪ من الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل، ووصل في بعض السنوات إلى 25٪.[12]

وتظهر أهمية المورد الخارجي في الجدول 4، إذ يتضح أن جزءاً كبيراً من تراكم رأس المال في إسرائيل كان يأتي من ذلك المورد. وفي بعض السنوات، في السبعينيات والثمانينيات، كان المورد الخارجي يقوم بتمويل استثمار رأس المال كله

---

12 انظر:

Ira Sharkansky, *The Political Economy of Israel* (New Brunswick, New Jersey: Transaction Books, 1987), chap. 3.

إن تقدير المساعدات بنسبة تتراوح بين 8٪ و25٪ لا يشمل ما استولت عليه إسرائيل من أملاك العرب وأراضيهم سنة 1948، ولا يشمل كذلك الموارد الاقتصادية التي حصلت عليها منذ حرب 1967 نتيجة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس هناك تقدير دقيق لمجمل خسائر عرب فلسطين سنة 1948، لكن ثمة تقديرات جزئية، منها تقديرات الأمم المتحدة لسنة 1951.

United Nations. UN Document A/AC.25/W.81/Rev.2, Annex 5, dated 2 October 1961;

يوسف عبدالله صايغ، «الاقتصاد الإسرائيلي» (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1966)، الفصل الثالث؛ عاطف قبرصي، «الآثار الاقتصادية لكامب ديفيد» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982)؛

Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, With Explanatory Notes by Sami Hadawi (Beirut: Research Center, Palestine Liberation Organization, 1970);

وتقديرات لعاطف قبرصي (قبرصي 1982)، وتقديرات سامي هداوي (1970).

وفي سنة 1996 أجرى الاقتصادي الكندي فرانك لويس من جامعة كوينز تقديراً عن خسائر عرب فلسطين سنة 1948 بالنسبة إلى الأراضي الزراعية فقط، جاء فيه أن الخسائر تتراوح ما بين 2,2 إلى 2,6 مليار دولار بأسعار سنة 1930.

Frank Lewis, «Agriculture Property and the 1948 Palestinian Refugees: Assessing the Losses,» *Explorations in Economic History*, vol. 33 (1996).

أمّا بالنسبة إلى تقدير الموارد الاقتصادية التي حصلت عليها إسرائيل نتيجة احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها تقدر بما بين نصف وثلاثة أرباع مليار دولار سنوياً في بداية التسعينيات.

O. Hamed and R. Shaban, «One-Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation,» in *The Economics of Middle East Peace*, edited by Stanley Fischer, D. Rodrik and E. Tuma (Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1993).

وجزء من الإنفاق الاستهلاكي.[13]

الجدول (4)
فجوة الموارد في الاقتصاد الإسرائيلي (1950–2017)
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2017
الاستهلاك العام*	92,2	89,4	97,5	97,6	92,0	85,5	79,5	77,4
الاستثمار العام**	31,0	27,5	29,0	23,6	18,7	23,6	18	20,0
الفجوة	23,2	16,9	26,5	21,2	10,7	9,1	(2,5)***	(2,6)

* الاستهلاك العام يشمل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، إضافة إلى الاستهلاك الخاص.
** الاستثمار العام يشمل الإنفاق الحكومي الاستثماري، إضافة إلى استثمار القطاع الخاص.
*** الأرقام بين قوسين تعني أن الفجوة سالبة.
المصدر: تم حساب أرقام الجدول من الحسابات القومية في:
Israel Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1993;1998; 1999, 2006.*

ثانياً: القيام بمشاريع ضخمة في المراحل الأولى من بناء الدولة مخصصة للبنية التحتية، وتشكل هذه المشاريع آلة نمو للاقتصاد من خلال إيجاد فرص للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة، إذ تشمل بناء شبكات الطرق والبنية الرئيسية لمصادر الطاقة والاتصالات، ولا تحتاج، بطبيعتها، إلى ضوابط السوق لأنها تخص مرافق معروفة، والاستثمار فيها له عائدات مرتفعة.

ثالثاً: وجود بيروقراطية عقلانية وذات علاقة عضوية بالاقتصاد وتتمتع بالاستقلالية. فلقد تميزت فترة تأسيس الدولة بقيادات حكومية وعسكرية واقتصادية كانت تأتي جميعها من دائرة واحدة هي حلقة الأحزاب العمالية، ومن خلفية واحدة كرستها نشاطات الأحزاب العمالية في أثناء فترة الانتداب البريطاني، وكانت

13 تعمل الموارد الخارجية على سد الفجوة ما بين حجم الإنفاق الكلي والناتج الكلي (استهلاك خاص وعام + استثمار خاص وعام – الناتج المحلي الإجمالي)، ولقد حسبت هذه الفجوة في الجدول 4 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تقريباً ذات ثقافة واحدة وشعور مشترك بأنها تخدم هدفاً واحداً، الأمر الذي مكّنها من الاحتفاظ بالاستقلالية والقدرة على صوغ مشاريع وطنية بعيدة عن المصالح الشخصية أو الفئوية. وتجدر الملاحظة هنا أن تدفق الموارد من الخارج ووضعها في تصرف الدولة كان من أهم الأسلحة التي ساعدت البيروقراطية في الاحتفاظ باستقلاليتها؛ فبدلاً من أن تكون أجهزة الحكومة معتمدة على الضرائب التي تجنيها من رجال الأعمال، كانت على العكس تملك الثروة التي يطمع رجال الأعمال في الحصول على قسم منها بوسائل الدعم الحكومي المتعددة.

في أواسط السبعينيات، أخذ مفعول هذه العوامل الثلاثة (موارد خارجية، مشاريع ضخمة، بيروقراطية عقلانية مستقلة)، يضعف ويتراجع عما كان عليه في السابق. فبالنسبة إلى العامل الأول، وعلى الرغم من أن سيل الموارد الخارجية استمر في الازدياد، فإن دوره في دعم دور الدولة اقتصادياً تغير لغير مصلحتها. فقد أخذت المساعدات الخارجية تذهب في معظمها إلى الإنفاق العسكري بعد اشتداد وطأة المقاومة العربية ضد التوسع الصهيوني (حرب الاستنزاف، المقاومة الفلسطينية، حرب 1973)، الأمر الذي حرم الدولة موارد مهمة كانت تنفقها على النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أُخرى، بدأت تتشكل في إسرائيل بعد حرب 1967 صناعة حربية متطورة على علاقة عضوية بصناعات التكنولوجيا العالية، وأصبحت تلك العلاقة تعرف باسم المجمع العسكري– الصناعي الذي أثبت قدرته على انتهاج سلوك مستقل عن الدولة، وعن هيمنة الأحزاب العمالية.

توقف معظم المشاريع الكبيرة في بداية السبعينيات، وتوقف تأثيرها في أن تكون المحرك الرئيسي للاستثمار، وبالتالي للنمو الاقتصادي. وبعد ذلك أخذت المخاطر والشكوك ترافق عمليات الاستثمار التي أصبحت في أمس الحاجة إلى ضوابط السوق كي يتم توزيع الادخارات على الاستثمارات وفق معايير الكفاءة الاقتصادية.

أمّا بالنسبة إلى العامل الثالث، المتعلق ببيروقراطية الحكومة التي كانت قادرة على التمتع بالاستقلالية، فقد طرأ تغيير كبير على بنيتها الداخلية، أدى بدوره إلى تغيير

في سلوكيتها وفي تضامنها الداخلي، إذ نشأت قيادات جديدة للهستدروت في بيئة تحمل قيم الطبقة الوسطى وطموحاتها، وبعيدة عن الثقافة الاشتراكية التعاونية التي صبغت الجيل السابق من قيادات النقابات العمالية. وفي الوقت نفسه نشأت قيادات سياسية جديدة في إطار ما يعرف بالصهيونية التصحيحية (Zionist Revisionism) والأحزاب اليمينية، وذات أفق سياسي مغاير جذرياً للأفق السياسي الذي صبغ البيروقراطية الإسرائيلية في العقدين الأولين من نشأة الدولة.

أدت انتخابات سنة 1977 إلى خسارة أحزاب العمال سيطرتها على الدولة، ونجح تآلف الليكود اليميني في تأليف الحكومة الإسرائيلية أول مرة. وأصبحت بيروقراطية الحكومة الإسرائيلية تعتمد إلى حد بعيد على سياسات الوزارات المتعددة، وفقدت تماسكها وتضامنها اللذين كانا يشكلان أهم دعامة لاستقلاليتها وقدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي وفق الأولويات العامة. ولم يعد هناك وجود لـ «قيادة أيديولوجية» في الصهيونية السياسية، وفُتح الباب أمام أحزاب صغيرة متطرفة لتؤدي دوراً مهماً في الصراع بين أحزاب العمال وأحزاب اليمين. وقد أدى هذا كله إلى إضعاف دور «الدولة» في نظام الديمقراطية الاشتراكية وقدرتها على توجيه سلوك العمل ورأس المال والقيام بمهمة الوسيط بينهما، إلاّ إن هذا الدور توقف كلياً مع بداية الثمانينيات.

وهكذا، يمكن القول إنه في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات أصبح نظام الديمقراطية الاشتراكية يعاني أزمة مستعصية نابعة من عدم إمكان استمراره في نهجه السابق، لأنه خسر أهم عامل ضروري لوجوده، وهو استقلالية الدولة. وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي، إذ أخذت إخفاقات النظام على الصعيد الجزئي تفرض نفسها على الصعيد الكلي، وخلال عشر سنوات (1975–1985) انقلب وضع الاقتصاد الكلي من نمو سريع وتطور مستمر صبغ ربع القرن الأول من عمر إسرائيل إلى وضع يسوده كساد وتضخم وعجز في ميزان المدفوعات التجاري، وإلى ارتفاع معدلات الدين الخارجي.

د) مرحلة التوجه الرأسمالي

قادت الأزمة الاقتصادية، التي استمرت منذ أواسط السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، إلى تبنّي الحكومة ما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، أو ببرنامج التثبيت (Stabilization Program) الذي عمل على تقليص حجم الإنفاق الحكومي، وكذلك الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية، وعلى خفض معدلات الأجور. ومثَّل هذا البرنامج الذي حقق نجاحات كبيرة طليعة تغيرات مهمة تناولت دور الدولة في الاقتصاد والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، وسارت بالاقتصاد خطوات مهمة على طريق تدعيم الاتجاه الرأسمالي والاندماج في الأسواق العالمية. طبعاً، لم يبدأ التكيف وفق الأسلوب الرأسمالي في إسرائيل في الثمانينيات، فهناك تاريخ طويل لنشوء الأسلوب الرأسمالي اليهودي وترسخه يعودان إلى فترة الانتداب البريطاني، بفضل ما أحضره المهاجرون معهم من رأس مال، والدعم الذي قدمته حكومة الانتداب للاستثمار في رأس المال اليهودي وتراكمه.

ومع أن الدولة كانت تتبع أساليب الديمقراطية الاشتراكية في العقود الثلاثة الأولى منذ قيامها، إلاّ إنها، في الوقت نفسه، كانت تقدم دعماً كبيراً لرأس المال الخاص من ناحية المساعدات والدعم والحماية من المنافسة الأجنبية. وابتدأ نمو النفوذ السياسي لرأس المال في الضائقة الاقتصادية الأولى التي مرت بها إسرائيل في منتصف الستينيات. ففي أوائل العقد المذكور، هبط حجم المساعدات الخارجية نسبياً، كما تدنى تدفق المهاجرين عن معدلاته في الخمسينيات، الأمر الذي أدى إلى انكماش اقتصادي تجلى في أواسط الستينيات بارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي. وكانت الضحية الأولى لفترة الانكماش والكساد المؤسسات الاقتصادية الصغيرة التي أفلس كثير منها. وما إن انتهت تلك الفترة حتى برز دور ثلاث مؤسسات اقتصادية عملاقة (Conglomerates) تحتل مركزاً قيادياً في الاقتصاد الإسرائيلي هي: كور (Koor)، والاستثمارات المحسومة (Discount Investment)، وكلال (Clal). وكانت كل واحدة من هذه المؤسسات

تشكل مجمعاً اقتصادياً يرتبط بواحد من المصارف الثلاثة الرئيسية، وهي: لئومي (Leumi)، وهبوعاليم (Hapoalim)، وديسكاونت (Discount). وأدى ذلك إلى تعاظم دور رأس المال بالنسبة إلى دور الدولة والهستدروت، وبرز دور اتحاد الصناعيين كمؤسسة متعاظمة النفوذ والقوة.

وجاءت بعد ذلك حرب 1967 التي أعطت الاقتصاد الإسرائيلي دفعة كبيرة، مكنته من إغراق أسواق الضفة والقطاع بالسلع الصناعية، كما مكّنته من تأمين أيدٍ عاملة رخيصة، وتوظيف ثلث اليد العاملة الفلسطينية، تقريباً، في الاقتصاد الإسرائيلي. وحظي دور رأس المال المتعاظم بتأييد الهستدروت والدولة، إذ أخذت قيادات الأولى تشجع الشركات التابعة لها على الدخول في شراكة مع رأس المال الخاص، كما أخذت الدولة تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتتحدث عن مزايا الاقتصاد الحر ومعايير السوق، وقامت فعلاً ببيع بعض الشركات الحكومية للقطاع الخاص.

أحدثت الضائقة الاقتصادية في أواسط الستينيات، ثم حرب 1967، تطورات اقتصادية أطلق عليها بعض المعلقين ما عرف باسم **وحدة رأس المال**، أي تعاون رأس المال الخاص والعمالي والحكومي في اتجاه إعطاء رأس المال زمام القيادة في النظام الاقتصادي بالتدريج.[14] ثم جاءت الأزمة الاقتصادية التي انتهت بتبنّي الحكومة برنامج الإصلاح لسنة 1985. ويمكن القول، بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تبنّي ذلك البرنامج، إن ملامح النظام الجديد تتمثل في: (1) قيادة «رأس المال» للاقتصاد؛ (2) استعادة استقلالية الدولة عبر تقليص دورها المباشر في الإنتاج والتوزيع، وتعظيم دورها غير المباشر في دعم رأس المال وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار والنمو؛ (3) تدني دور الهستدروت في مهمات المنظمات النقابية التقليدية. وتبيّن معنى الدور الجديد للدولة في التسعينيات في عملية استيعاب نحو

14 Michael Shalev, *Labor and the Political Economy of Israel* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 295.

مليون مهاجر جديد. فما عادت الدولة تشرف على عملية الاستيعاب مباشرة، مثلما فعلت في الخمسينيات والستينيات، وإنما قامت بإحضار القروض بضمانات أميركية، وتركت القطاع الخاص يتولى عملية الاستثمار والتوسع اللازمين للاستيعاب. ويجب التوقف هنا للإشارة إلى أنه لم يكن في إمكان الدولة الإشراف مباشرة على عملية استيعاب المهاجرين في التسعينيات، كما في العقود السابقة، إذ كانوا على درجة عالية من الثقافة والخبرة ولم يعد من الممكن إدماجهم في الاقتصاد عن طريق أعمال يشرف عليها القطاع العام مباشرة (زراعة وإنشاءات عامة) مثلما حدث في الماضي. فاستيعابهم كان بحاجة إلى المجالات المتنوعة في القطاع الخاص، وحتى المساعدة التي قدمتها الحكومة لهم لتأمين السكن، تمت عن طريق قيام القطاع الخاص ببناء المساكن والمرافق الضرورية.

وهكذا، يتضح أن تقييد دور القطاع العام، أو انتقال الاقتصاد من نظام «الديمقراطية الاشتراكية» إلى نظام «الرأسمالية» تم وفق تطور المشروع الصهيوني لا خارج ذلك التطور. بكلام آخر: إن الرأسمالية لن تضع حدوداً على التوسع الصهيوني، بل على العكس، إنها النظام الأكثر ملاءمة له في الوقت الراهن.

ثانياً: التطور التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي (2017–1948)

مر على قيام دولة إسرائيل سبعة عقود، ويمكن القول إن السمات العامة لاقتصادها طوال هذه المدة هي: النمو والتطور والتقدم. إذ ازداد عدد السكان نحو ستة أضعاف، وبينما كان متوسط دخل الفرد اليهودي في فلسطين يساوي ضعفين ونصف ضعف دخل الفرد العربي في فلسطين سنة 1947، فإنه يبلغ الآن نحو خمسة عشر ضعفاً دخل الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. باختصار، في حين نشأت إسرائيل كدولة من الدول النامية في غرب آسيا، فقد أصبحت الآن، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، في مصاف

الدول الصناعية الغنية التي يتمتع مواطنها بمستوى معيشة أفضل من بعض الدول الأوروبية الغربية كإسبانيا واليونان والبرتغال، وهي في طريقها إلى أن تصبح مماثلة لبريطانيا وإيطاليا. وهناك ملاحظة لا يستطيع المدقق في تطور الاقتصاد الإسرائيلي تجاهلها، وهي ارتباط النمو الاقتصادي بالهجرة؛ فمعدلات النمو العالية كانت دوماً ملازمة لمعدلات الهجرة العالية، ونظرة واحدة إلى الجدول 5 توضح هذه النقطة. فقد سُجلت أعلى معدلات نمو في الخمسينيات والستينيات عندما بلغ ازدياد السكان (الهجرة) معدلات عالية، بينما سُجلت أقل معدلات نمو في الثمانينيات مع أقل معدلات زيادة سكانية. ولم يستعد النمو زخمه القديم إلاّ في التسعينيات مع تدفق موجة الهجرة السوفياتية.

مر الاقتصاد الإسرائيلي خلال نصف القرن الماضي بمراحل وانعطافات تاريخية مهمة، وسنعمل على رصد هذه التطورات من خلال ست مراحل مهمة هي:

أ) مرحلة التقشف والتأسيس (1948–1954)

عند قيام دولة إسرائيل سنة 1948، ركزت الحكومة الإسرائيلية على ثلاث أولويات: تمثلت الأولى في تأسيس جيش قوي وعصري قادر على استعمال أحدث الأسلحة وعلى الحركة السريعة، وهذا ما قاد الحكومة إلى إعطاء الإنفاق العسكري أولوية مطلقة. أمّا الثانية فكانت استيعاب المهاجرين، فقد تدفق على إسرائيل 100,000 مهاجر سنة 1948، وتضاعف هذا العدد سنة 1949، كما تضاعف بعد ثلاثة أعوام ونصف العام من عمر الدولة (أواخر سنة 1951). وأمّا الثالثة، فكانت بناء مؤسسات الدولة الجديدة، مثل مؤسسات الخدمات المدنية، والمصرف المركزي، ومؤسسة الضمان الوطني، والإذاعة وغيرها. وقامت الحكومة أيضاً بتأمين النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بالموارد الطبيعية. أمّا من ناحية التنمية الاقتصادية، فقد انصب اهتمامها على التنمية في القطاع الزراعي وموارد المياه وبناء المستعمرات.

ب) مرحلة النمو السريع (1954–1972)

في هذه المرحلة بدأ تدفق رأس المال الأجنبي عن طريق التعويضات الألمانية[15] فأحدث مع زيادة اليد العاملة بفعل الهجرة، نمواً سريعاً في النشاط الاقتصادي. فبينما كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الفترة الماضية أقل من 2٪، قفز في هذه الفترة إلى 17٪، وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك الشخصي بمعدل 9٪.[16] وانتهى في هذه الفترة النمو الكبير للزراعة بحكم استغلال الأراضي المتاحة كافة. وبدأ النمو الاقتصادي يعتمد بصورة رئيسية على الصناعة، كما بدأ قطاع الخدمات ينمو بمعدلات عالية، وكذلك قطاع التشييد والبناء. وكان هذا النمو يتم بإشراف الحكومة التي أخذ دورها يتعاظم. ففي حين كانت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي لا تتجاوز 23٪ في سنة 1950، أصبحت 38٪ سنة 1960، ووصلت إلى 65٪ سنة 1970. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن النمو الاقتصادي السريع الذي وصل إلى حدود نمو الناتج المحلي الإجمالي 10,2٪ في الخمسينيات، و8,4٪ في الستينيات، وهي معدلات عالية جداً، قد تحقق بفضل رأس المال الأجنبي الذي حصلت عليه إسرائيل كمنح، سواء من ألمانيا على شكل تعويضات، أو من يهود العالم على شكل تبرعات. فخلال فترة النمو هذه لم يعتمد تراكم رأس المال على الادخار المحلي، وذلك على أساس أن هذا الادخار كان سالباً طوال الفترة (الجدول 4).

15 في 10 أيلول/ سبتمبر 1952 وقّعت حكومة إسرائيل مع حكومة ألمانيا الغربية اتفاقية تقوم الأخيرة بموجبها بدفع تعويضات عن جرائم الحرب التي ارتكبتها ألمانيا النازية ضد اليهود. قسم من هذه التعويضات تدفعها ألمانيا للحكومة الإسرائيلية (وصل في الفترة 1953 – 1964 مبلغ 850 مليون دولار)، والقسم الثاني منها شخصي تدفعه ألمانيا لأشخاص كانوا يقيمون بها، ثم هاجروا إلى إسرائيل (ما زالت تدفع سنوياً لهؤلاء الأشخاص وذويهم حتى الآن. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة التعويضات في السنوات 1983 – 1989 مليارين و847 مليون دولار). انظر:
Yair Aharoni, *The Israeli Economy: Dreams and Realities* (London: Routledge, 1991), p. 279.

16 Ibid.

ج) مرحلة الكساد والتضخم (1973–1985)

بدأت مرحلة الركود والتضخم في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، إذ تراجع النمو بمعدلات عالية عن الفترة السابقة، حتى إنه بلغ صفراً في بعض السنوات، ولم يتجاوز طوال هذه الفترة 3٪ في السنة. وفي الوقت نفسه حدث تضخم مالي وارتفاع مستمر في الأسعار، وعجز كبير في ميزانية الحكومة، وميزان المدفوعات التجاري. ومن المتعارف عليه في كثير من الدراسات السياسية والتقارير الصحافية أن ضخامة تكاليف حرب 1973، وما أحدثته من ارتباك في النشاط الاقتصادي، والارتفاع المفاجئ في أسعار النفط هما السببان الرئيسيان في الكساد. ولا شك في أن ارتفاع حجم الإنفاق العسكري، الذي بات يقتطع من الناتج القومي الإجمالي أكثر من 30٪، أثر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تأثير ارتفاع تكلفة الطاقة بفعل الارتفاع الهائل في أسعار النفط. غير أن هذين العاملين، على أهميتهما، لا يشكلان سبب الأزمة الاقتصادية. فالأزمة في الواقع ابتدأت في أواسط الستينيات، لكنها لم تستفحل بحكم حرب 1967 وما قدمته للاقتصاد الإسرائيلي من أسواق جديدة، ويد عاملة رخيصة. لكن عندما انتهى مفعول ذلك، بدأ الاقتصاد يتجه نحو الكساد، حتى إن معدلات النمو في الاستثمار بدأت بالانحدار قبل حرب 1973، والسبب الرئيسي هو انتهاء مفعول العوامل الثلاثة المهمة، أي المساعدات الخارجية، ومشاريع البنى التحتية الضخمة، والبيروقراطية العقلانية المستقلة، والتي منعت التشوهات الجزئية في الاقتصاد من التأثير في الإنجازات الكلية.

د) مرحلة الإصلاح الاقتصادي (1985–1989)

استمر الكساد والتضخم من أواسط السبعينيات حتى أواسط الثمانينيات، وتفاقمت الأزمة بسبب وصول الليكود إلى الحكم واتباعه سياسة اقتصادية غير مسؤولة. وأخذ الاقتصاد يعاني جرّاء الارتفاع المستمر للأسعار، وفي حدود عالية جداً، وجرّاء عجز هائل في ميزان المدفوعات التجاري، حتى كاد الوضع يهدد بانهيار

مالي كامل. غير أن ما ساعد في تجنب الكارثة وصول مساعدة أميركية طارئة بمقدار مليـار ونصـف مليار دولار،[17] ثـم تأليف حكومة وحدة وطنيـة (العمل – الليكود) تبنّـت برنامـج الإصـلاح الاقتصادي فـي 1 أيلول/ سـبتمبر 1985. واشـتمل برنامج الإصلاح على ثلاث نقاط هي: خفض كبير في الإنفاق الحكومي؛ قبول الهستدروت تخفيض أجور العمال الحقيقية؛ قبول الشـركات الرأسـمالية خفض الأرباح. وبفضل ذلـك تمكنـت الحكومة مـن تقليص ميزانية دعـم المواد الاسـتهلاكية، وكذلك دعم ميزانيـة كثيـر مـن المنشـآت الاقتصادية، أكانـت تابعـة للحكومة أم للهسـتدروت أم للقطـاع الخـاص. وتوقف العمل ببرنامج رفع الأجور التلقائي وفق ارتفاع الأسـعار، وفرضـت ضرائب جديدة على الذين يعملون لحسـابهم، كمـا تم إلغاء بعض المنافذ التي كانت تساعد أصحاب العمل على التهرب من دفع الضريبة.

حقـق برنامـج الإصلاح الاقتصادي نجاحاً كبيراً بالنسـبة إلى مشـكلة التضخم؛ فبينما كان معدل ارتفاع الأسـعار سـنوياً يبلغ 195٪ في الفترة 1981–1985، انخفض إلـى 18٪ فـي السـنوات 1986–1990. كمـا تراجع حجم العجز فـي ميزانية الحكومة إلـى أقـل مـن 2٪ من الناتـج القومـي الإجمالي، بعـد أن وصل إلـى 12٪ قبل تطبيق البرنامج. وشـهدت الفترة 1987–1988 عودة النمو عبر فورة اقتصادية تحسـنت فيها أوضـاع الاقتصـاد بصـورة عامـة. إلاّ إن هذه الفورة توقفت سـنة 1989 بفعل سياسـة الحكومة النقدية التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، وأيضاً بسبب انتفاضة الشعب

17 عندما استفحلت الأزمة الاقتصادية وباتت تهدد النظام المالي الإسرائيلي بالانهيار، عمد وزير الخارجية الأميركي، جورج شولتس، إلى تأليف لجنة من الخبراء الاقتصاديين لمتابعة تطورات الأزمة وتقديم التقارير له، وسُميت اللجنة باسم مجموعة التنمية الاقتصادية المشتركة (Joint Economic Development Group /JEDG)، وعهد برئاستها إلى أستاذ الاقتصاد المعروف في جامعة معهد ماستشوستس للتكنولوجيا ستانلي فيشر. ومن الجدير بالذكر أن فيشر هو الذي عُهد إليه فيما بعد برئاسة اجتماعات الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين التي عُقدت في جامعة هارفرد من أجل وضع تصور للتعاون الاقتصادي بين الأطراف الثلاثة، وأصدرت بعد ذلك تقريراً أصبح يعرف باسم تقرير هارفرد. انظر:

Stanley Fischer et al, eds., *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press,1994).

الفلسطيني وما أحدثته من ارتباك في الاقتصاد الإسرائيلي.

هـ) فترة نمو التسعينيات في أجواء العملية السلمية والعولمة وهجرة اليهود الروس

بعد مضي نحو خمسة أعوام على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما نجم عن ذلك من حل مشكلة التضخم، ثم السير في طريق الخصخصة وتقليص حجم القطاع العام، والانفتاح على الأسواق العالمية عن طريق خفض القيود على حرية حركة البضائع من إسرائيل وإليها، ابتدأت إسرائيل عقد التسعينيات مع عاملين مهمين أحدثا تأثيرات مهمة في مجمل النشاط الاقتصادي بشكل أعاد معدلات النمو العالية التي شهدها عقدا الخمسينيات والستينيات.

(1) موجة الهجرة إلى إسرائيل

تدفقت هجرة جماعية إلى إسرائيل لم تشهد مثيلاً لها منذ الخمسينيات. فبينما كان معدل الهجرة السنوي طوال الثمانينيات لا يتجاوز 13,000 مهاجر، وفد إلى إسرائيل سنة 1990 نحو 200,000 مهاجر، وفي سنة 1991 وصل 176,000 مهاجر، وبعد ذلك أصبح المعدل السنوي للهجرة طوال العقد يتراوح ما بين 60,000 و70,000 مهاجر، الأمر الذي أحدث ازدياداً ملحوظاً في عدد السكان. فبينما كان معدل زيادة السكان سنوياً طوال الثمانينيات لا يتعدى 1,7٪، قفز في التسعينيات إلى 2,3٪، كما أدت الهجرة إلى زيادة مهمة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري. فبالنسبة إلى الشق الأول، تمكنت إسرائيل من اقتراض 10 مليارات دولار بأسعار فائدة منخفضة (بسبب ضمانات أميركية)، وهو ما مكّنها من القيام بعملية استيعاب المهاجرين، وفتح أبواب العمل أمامهم. أمّا بالنسبة إلى الشق الثاني، فقد تميزت هذه الهجرة باختلافها نوعياً عن موجة الهجرة في الخمسينيات، إذ إنها ضمت مهاجرين ذوي ثقافة ومهارات فنية متقدمة، وهو ما أدى إلى زيادة حجم رأس المال البشري في إسرائيل زيادة مهمة.

(2) آثار العملية السلمية في الشرق الأوسط

أمّا العامل الثاني، فتمثل في العملية السلمية في الشرق الأوسط – انطلقت من مؤتمر مدريد سنة 1991، وتكرست بتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة 1993، ثم اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل سنة 1994 – التي قدمت فرصة تاريخية لإسرائيل ساعدتها في قطع شوط كبير على طريق الاندماج في الأسواق العالمية في آفاق العولمة. فقد كان معروفاً طوال السبعينيات والثمانينيات أن هناك ثلاث عقبات أمام اندماج اقتصاد إسرائيل في الاقتصاد العالمي: الأولى، هي المقاطعة العربية التي كانت تمنع العديد من الشركات الأميركية والأوروبية من التعامل مع إسرائيل؛ الثانية، هي عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وكثير من بلاد آسيا وأفريقيا؛ الثالثة هي أجواء عدم الاستقرار التي كرسها الصراع العربي – الإسرائيلي في المنطقة بشكل جعل اقتصاد المنطقة (وضمنه الاقتصاد الإسرائيلي) مكاناً غير ملائم للاستثمار الأجنبي.

لقد قدمت العملية السلمية الفرصة التاريخية لإسرائيل لقطع مسافة كبيرة على طريق التخلص من هذه العقبات الثلاث. فعندما أعلن مجلس التعاون الخليجي في أيلول/ سبتمبر 1994 أن دوله لم تعد معنية بالعمل وفق قيود المقاطعة الثانوية لإسرائيل (Secondary Boycott)، تم فتح الباب أمام كثير من الشركات متعددة الجنسية كي تتعامل مع إسرائيل من دون أن تتعرض لخسارة الأسواق العربية، وخلال عام واحد من توقيع اتفاق أوسلو، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع عشرين دولة، وبعد ذلك استمرت في إقامة علاقات مع بلاد أُخرى في آسيا وأفريقيا. وكان من أهم ما حدث انفتاحها على أسواق الصين والهند. ومن ناحية أُخرى، عندما أخذت الدول العربية تعقد مع إسرائيل مؤتمرات قمم اقتصادية هدفها إقامة تعاون وتنسيق اقتصادي على الصعيد الإقليمي – الدار البيضاء (1994)، عمّان (1995)، القاهرة (1996)، الدوحة (1997) – شاع جو من التفاؤل بمستقبل العملية السلمية خفف كثيراً أجواء عدم الاستقرار بصورة شجعت الشركات العالمية على الإقدام

على الاستثمار في إسرائيل. فبينما كان حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل في أي وقت قبل العملية السلمية يقل عن نصف مليار دولار، قفز بعدها حتى أصبح ما بين 3 و4 مليارات دولار في السنة.

مكّن تفاعل هذين العاملين (موجة الهجرة وآثار العملية السلمية) مع نتائج الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الإسرائيلي من تحقيق معدلات نمو عالية في السنوات 1990–1996، تراجعت قليلاً في السنوات الثلاث التالية (1997–1999)، وبشكل جعل من حقبة التسعينيات فترة نمو وازدهار قادت الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن يحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، فأخذت صادراته من السلع ذات التقنية العالية تكتسب سمعة عالمية، وأصبح مستوى معيشة الفرد فيه يضاهي معيشة الفرد الأوروبي.

و) الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين (2000–2017)

دخل الاقتصاد الإسرائيلي القرن الحادي والعشرين بعد نحو عشرة أعوام من النمو المستمر بمعدلات عالية. واعتمد هذا النمو على ازدياد متسارع في عملية تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري. وكان ذلك بفضل هجرة اليهود السوفيات، والعملية السلمية في الشرق الأوسط، واتباع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات اقتصادية تهدف في الدرجة الأولى إلى توفير مناخ يشجع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار والإنتاج والتجارة. وشهد أول ثلاثة أرباع من سنة 2000 نمواً عالياً في جميع المجالات، لكن اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في أواخر أيلول/ سبتمبر 2000 أوقفه وحل محله تراجع وانكماش. وكان من مظاهر ذلك الانكماش تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية، وتقلص النشاط السياحي وتدني معدل الاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية. وتشير تقارير صحافية إلى أن حجم هذه الاستثمارات سنة 2001 تقلص إلى نصف ما كان عليه سنة 2000، وفي النصف

الأول من سنة 2002 بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل 600 مليون دولار في مقابل 1,8 مليار دولار خلال المدة نفسها من سنة 2001، وكذلك ازداد حجم نزوح الأموال الإسرائيلية للاستثمار في الخارج. ففي النصف الأول من سنة 2002 ارتفع حجم الاستثمار الإسرائيلي في الخارج بمقدار 1,8 مليار دولار، مقارنة بـ 400 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2001. كما أن أجواء عدم الاستقرار أثرت في السياحة، وأوردت تقارير صحافية أن عدد السياح الأجانب في إسرائيل تناقص إلى نصف عدده قبل الانتفاضة.

ويوضح الجدول 6 أنه بينما كان الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 ينمو بمعدل كبير غير اعتيادي (8,7)، تراجع في سنتي 2001 و2002 بمعدلات (0,6) و(0,9) على التوالي. وبينما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي 19,200 دولار سنة 2000، تراجع إلى 18,400 دولار في سنة 2001، وإلى 16,600 دولار سنة 2002. وهناك دراسة أصدرها بنك إسرائيل المركزي تبين أن حجم خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من بداية انتفاضة الأقصى حتى نهاية سنة 2001 (أي خلال 15 شهراً) بلغ 12 مليار شيكل، أي ما يعادل 2,7 مليار دولار، وتشير الدراسة إلى أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي في عام واحد من انتفاضة الأقصى يعادل ضعف خسائره في السنة الأولى للانتفاضة الأولى (1988–1989).

قام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال الضفة الغربية في ربيع سنة 2002 وصيفها، ثم أخذ في بناء الجدار العازل مطوقاً بذلك المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة، وهو ما أدى إلى تقليص قدرة المقاومة الفلسطينية وشل حركتها، فاستعاد المجتمع الإسرائيلي جو الهدوء النسبي داخل إسرائيل، وكذلك استعاد الاقتصاد قدرته على النمو منذ نهاية سنة 2003، وسجل معدلات عالية في سنتي 2004 و2005. وفي سنة 2006، عاد متوسط دخل الفرد إلى المستوى الذي كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة. وتميز النمو الذي بدأ في أواخر سنة 2003 بثلاث ميزات هي:

(1) اعتماده بشكل رئيسي على الازدياد المتسارع في حجم الصادرات الإسرائيلية، وخصوصاً صادرات منتوجات صناعة التكنولوجيا العالية.

(2) رافقه خفض في معدل البطالة. ففي سنة 2005 هبط المعدل إلى أقل من 10٪، واستمر هذا الهبوط في الأعوام التالية. وبعد عشرة أعوام تخلص الاقتصاد الإسرائيلي من مشكلة البطالة نهائياً وأصبح يتمتع بتوظيف كامل لليد العاملة أول مرة في تاريخ إسرائيل.

(3) رافقه تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. فهناك تدني في عجز ميزانية الحكومة، وهبوط في حجم الدين العام، كما زاد لأول مرة في تاريخ إسرائيل حجم صادراتها سنة 2006 عن حجم الواردات، وسجل ميزان المدفوعات التجاري فائضاً بعد أن كان يعاني مشكلة العجز المزمن. وقد أدى هذا التحسن الهائل في الأداء الاقتصادي إلى تخلص إسرائيل من مشكلة التضخم المالي والوصول إلى وضع مستقر للأسعار.

الجدول (5)
معدل نمو دخل الفرد الإسرائيلي (1950–2017)

الفترة الزمنية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو عدد السكان	معدل نمو دخل الفرد
1959–1950	10,2	5,7	4,5
1969–1960	8,4	3,0	5,4
1979–1970	5,6	2,7	2,9
1989–1980	3,3	1,8	1,5
1999–1990	5,5	3,3	2,5
2009–2000	2,7	1,9	0,8
2017–2010	3,4	1,3	2,1

المصادر: النسب الخاصة بسنوات 1959–1999 تمت حسابتها من:

Israel Central Bureau of Statistics, op.cit., 2005; 2010.

الجدول (6)
الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين الأولين
من القرن الحادي والعشرين (1999–2017)

السنة	2000	2012	2017
عدد السكان (بالملايين)	6,4	7,9	8,8
متوسط دخل الفرد (آلاف الدولارات)*	19,2	32,5	40,3
نسبة البطالة (٪)	8,8	6,9	4,2
نسبة التضخم (٪)	0,0	1,7	0,2

* دولار أميركي بسعر الصرف.

المصدر: Bank of Israel, *Annual Report*, 2018.

ثالثاً: حجم الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته الهيكلية

سنتناول في هذا الجزء حجم الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته الهيكلية في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وسنهتم في هذا المجال بمستوى معيشة الفرد الإسرائيلي ومقارنته بمستوى معيشة الفرد العربي في الدول العربية المجاورة، وبمستوى معيشة الفرد الأوروبي والأميركي. أمّا بالنسبة إلى بنية الاقتصاد، فسنهتم بدور الدولة فيه ودور القطاع الخاص، وكذلك بالتطورات التي يمر بها الاقتصاد، في سياق عمليات التأقلم التي يقوم بها لتحقيق الاندماج في الأسواق العالمية. فنتناول موضوعات الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية، والدور الذي يقوم به اقتصاد الشرق الأوسط في سياق ما عرف بالعملية السلمية. وسنفرد مقاطع خاصة بموضوعات لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الراهن، وهي اكتشافات الغاز الحديثة، وصناعة التكنولوجيا العالية، والصناعة الحربية، والتطور الجاري في موضوع توزيع الدخل القومي والفساد السياسي.

أ) حجم الاقتصاد الإسرائيلي ومستوى معيشة الفرد

وصل حجم الاقتصاد الإسرائيلي في سنة 2017 إلى مستوى عالٍ جداً، إذ أصبح

حجم الإنتاج القومي، أو الدخل القومي نحو 350 مليار دولار، أي أن متوسط دخل الفرد زاد عن 40,000 دولار، وهو مستوى أعلى من مستوى معيشة الفرد في كل من إسبانيا واليونان والبرتغال.

ويشير الجدول 7 لسنة 2017 إلى تفاوت كبير بين حجم الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الدول العربية المجاورة (مصر ولبنان والأردن). فمع أن عدد سكان إسرائيل هو أقل من 8٪ من سكان الدول العربية الثلاث (8,7 ملايين في مقابل 111,4 مليوناً)، فإن حجم الإنتاج الإسرائيلي يزيد على مجموع حجم إنتاج الدول العربية الثلاث (350,9 مليار دولار في مقابل 327,3 مليار دولار)، أمّا متوسط دخل الفرد الإسرائيلي فإنه يساوي تقريباً 14 ضعف المتوسط المرجح لدخل الفرد في البلاد العربية الثلاثة (40,3 ألف دولار في مقابل 2,9 ألف دولار).

إن ارتفاع مستوى معيشة الفرد الإسرائيلي تعكس نفسها على نواحي الحياة كافة. ولهذا نجد فرقاً كبيراً بين الفرد الإسرائيلي والفرد العربي في مجالات استخدام الطاقة والاتصالات والمعلومات، وتتضح هذه الفوارق في الجدولين 8 و9.

جدول (7)

حجم الاقتصاد الإسرائيلي قياساً بالبلاد العربية المجاورة* (2017)

	إسرائيل	مصر	الأردن	لبنان
عدد السكان (بالملايين)	8,7	97,6	9,7	6,1
الدخل القومي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	350,9	235,4	40,1	51,8
نصيب الفرد (بآلاف الدولارات)	40,3	2,4	4,1	8,8
حجم الاستيراد (مليارات الدولارات)	70,0	69,9	22,9	31,0
حجم الصادرات (مليارات الدولارات)	102,2	43,3	14,3	19,0
ميزان المدفوعات (٪ الدخل القومي)	1,6	(11,3)	(20,1)	(23,4)

* سنوات الحرب على سورية غير مغطاة.

المصدر: The World Bank, *World Development Indicators,* 2019.

الجدول (8)
المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من الطاقة

	متوسط استهلاك الطاقة للفرد في السنة (ما يعادل طاقة كيلو من الزيت)	
البلد	**1990**	**2014**
مصر	562	815
الأردن	920	929
لبنان	732	1337
إسرائيل	2460	2763
الولايات المتحدة	7672	6956

المصدر: Ibid.

الجدول (9)
مؤشرات التواصل مع العالم (2014)

	إسرائيل	**مصر**	**لبنان**	**الأردن**
النسبة المئوية من السكان التي تستعمل الإنترنت	81,6	45,0	76,1	62,3
الهاتف الأرضي (بين 1000 شخص)	30,9	6,8	30,1	4,3
الهاتف المحمول (٪)	126,7	105,5	81,4	103,8
صادرات خدمات تقنيات المعلوماتية (٪ من مجمل صادرات الخدمات)	69,6	5,5	21,9	3,9

المصدر: Ibid.

ومن أخطر الدلائل التي يشير إليها الجدول 7 هو حجم صادرات إسرائيل الذي يزيد على حجم صادرات البلاد العربية الثلاثة (102,2 مليار دولار في مقابل 76,6 مليار دولار)، وذلك في الوقت الذي يبلغ حجم الواردات الإسرائيلية أقل من 60٪ من مجموع حجم واردات البلاد الثلاثة.

ب) البنية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي

توضح الجداول أدناه التطور الكبير الذي حدث في البنية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي في ربع القرن الماضي، والذي جرى على محورين هما:

أولاً: تضاؤل أهمية الزراعة: وهو التطور الذي يرافق عادة التقدم الصناعي. فمن الملاحَظ تراجع أهمية القطاع الزراعي، وازدياد أهمية الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة وفي التصدير. فبينما كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 6,1٪، وتستخدم من العمالة 5,7٪، وتساهم في 9,1٪ من الصادرات لسنة 1980، أصبحت في سنة 2004 تساهم في مقدار 1,7٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم النسبة نفسها فقط من العمالة، وتشارك في 4,3٪ من الصادرات. واستمر تضاؤل دورها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 1٪ فقط في سنة 2017.

ثانياً: ازدياد أهمية قطاع الخدمات: في أواخر الثمانينيات، ازدادت أهمية قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأُخرى، وهذا التطور يرافق، عادة، مرحلة متأخرة من التقدم الاقتصادي. فبعد اكتمال التصنيع والانتقال إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، والاندماج في الأسواق العالمية وازدياد أهمية التصدير، تأخذ الخدمات المالية والتأمينية والمعلوماتية والتسويقية دوراً مهماً وضرورياً، وهو ما حدث في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أصبح قطاع الخدمات، في مطلع القرن الجديد، يساهم في أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم النسبة ذاتها تقريباً من اليد العاملة.

أمّا بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فقد شهد تطوراً مهماً في السنوات الماضية، إذ أخذت صناعات التكنولوجيا العالية تنمو. وإذا أخذنا بتصنيف منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization)، فإن هذا القطاع يُصنف إلى ثلاث فئات هي:

الجدول (10)
حصص القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
(1980–2017)*

القطاع	1980	1990	2000	2010	2017
الزراعة	6,1	2,3	1,5	2	1
الصناعة التحويلية	16,8	21,9	17,6	14	12
خدمات	66,5	67,1	74,0	67,3	69,8

* مجموع الحصص لا يساوي 100٪ على أساس أن هناك نشاطات، كالمياه والكهرباء، غير موجودة في الصناعة التحويلية.

الجدول (11)
نسبة العاملين من القطاعات الاقتصادية (٪)

الزراعة			
الذكور		الإناث	
2000	2017	2000	2017
3,1	1,5	0,8	0,6
الصناعة			
الذكور		الإناث	
2000	2017	2000	2017
33,8	25,7	11,9	7,8
الخدمات			
الذكور		الإناث	
2000	2017	2000	2017
63,1	72,8	87,3	91,6

المصدر: The World Bank, op. cit., 2019.

صناعة التكنولوجيا العالية؛ صناعات مختلطة؛ صناعات تقليدية.[18] ويشير الجدول 14 إلى زيادة أهمية صناعات التكنولوجيا العالية، إذ في حين كانت نسبة مساهمتها في الإنتاج الصناعي تبلغ 38٪ سنة 1990، زادت على النصف في سنة 2012، بينما تراجعت مساهمة الصناعات التقليدية في الفترة نفسها من 38٪ إلى 13٪.

الجدول (12)
التوزيع السلعي للصادرات الإسرائيلية (٪)

السنة	2000 (58,4 مليار دولار)	2017 (61,1 مليار دولار)
الأطعمة	3,0	3,3
مواد خام زراعية	0,8	0,7
وقود	0,9	1,5
معادن	1,5	1,2
سلع صناعية	93,2	91,9

المصدر: .The World Bank, op. cit., 2018

الجدول (13)
التوزيع السلعي للواردات الإسرائيلية (٪)

	2000 (61,2 مليار دولار)	2017 (71,9 مليار دولار)
الأطعمة	7,3	8,7
مواد خام زراعية	1,2	1,0
وقود	17,7	10,9
معادن	1,8	1,4
سلع صناعية	71,4	77,0

المصدر: .Ibid

18 تستخدم الأولى التكنولوجيا بشكل مكثف، والثانية بشكل متوسط، أمّا الأخيرة، فتستخدمها بشكل محدود.

الجدول (14)
تطور بنية الصناعة الإسرائيلية (1990–2012)*

السنة	1990	2000	2012*****
صناعات تقنية عالية**	38,0	42,0	63,0
صناعات مختلطة***	23,4	41,0	46,0
صناعات تقليدية****	35,8	17,0	13,0

* سنة 2012 هي آخر سنة لها أرقام.
** تشمل صناعات التقنية العالية: الكيماويات ومنتوجات النفط والأجهزة الإلكترونية والمحركات الكهربائية وأجهزة الاتصالات الإلكترونية ومعدات المواصلات.
*** تشمل الصناعات المختلطة: الجواهر والمناجم والمقالع والمنتوجات المعدنية ومنتوجات البلاستيك والمطاط.
**** تشمل الصناعات التقليدية: النسيج والثياب والطباعة والنشر والورق والطعام والشراب والدخان والأخشاب والجلود.
***** من الواضح أن أرقام هذه السنة فيها خطأ إذ إن مجموعها يساوي ٪122 بدلاً من ٪100، وهذا الخطأ موجود في الجدول الأصلي الذي أخذنا منه هذه الأرقام، وهو جدول 4,3 في:
(The World Bank, *World Development Indicators, Structure of Manufacturing,* 2019.)

المصدر:
World Trade Organization, *Trade Policy Review: Israel,* Report by the Secretariat, WTO/TPR/S/58, 13 August. 1999.

ج) تكيف الاقتصاد الإسرائيلي وفق إطار حركة العولمة والتقدم التكنولوجي في المعلوماتية والاتصالات

عكس التغيير الذي تم في هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب دينامية التطور والتقدم في الصناعة الإسرائيلية، جهود التكيف وفق مستجدات الاقتصاد العالمي. وتمثلت هذه المستجدات التي بدأت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في محورين: الأول، ظاهرة العولمة، التي تعني ازدياد اندماج الأسواق فيما بينها عن طريق رفع القيود الجمركية عن حركة التجارة بين البلاد المتعددة، وتقليص القيود على حركة رأس المال. وترافق هذا مع اتجاه عالمي نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وإعطاء القطاع الخاص وحركة الاستثمارات الأجنبية مزيداً

مـن الحريـة. والثاني، في العملية السـلمية في الشـرق الأوسـط التي شـهدت جهوداً حثيثة من الولايات المتحدة الأميركية لتطبيع علاقات إسرائيل الاقتصادية مع العالم العربي. وسـنتناول في هذا القسـم جهود التكيف الإسـرائيلية وفق هذه المستجدات عبـر ثمانية عناوين هـي: الخصخصة؛ تحرير التجارة الخارجية؛ العملية السـلمية في الشرق الأوسط؛ الغاز والبترول؛ التقدم العلمي؛ صناعة التكنولوجيا العالية؛ الصناعة الحربية، توزيع الدخل القومي والفساد.

1) الخصخصة

في أواخر ستينيات القرن الماضي، بدأت الحكومة الإسرائيلية عملية الخصخصة (Privatization)، أي بيع بعض المنشآت الاقتصادية التي يملكها القطاع العام للقطاع الخـاص، وذلـك بعد أن أظهرت الضائقة الاقتصادية سـنة 1966 الضعف الذي يعاني جـرّاءه بعـض مؤسسـات القطاع العـام، لكن ذلك كان على مسـتوى ضيق ومن دون أفق أيديولوجي. أمّا التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أكانت يسارية أم يمينية، موضوع خصخصة القطاع العام بصورة واسـعة، فقد بدأت منذ أواسـط الثمانينيات، وذلك تمشـياً مع أيديولوجيا تحرير الأسـواق، والتزام برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتشمل عملية الخصخصة في إسرائيل ثلاث مهمات متباينة وإن كانت مترابطة بعضها ببعـض: تتمثـل المهمـة الأولى في بيع المنشـآت الاقتصادية التـي تملكها الحكومة، والتي كانت تشمل 12٪ من أكبر 100 شركة صناعية سنة 1985. وتتمثل المهمة الثانية في تحديث وخصخصة الشركات التي تملكها الهستدروت، والتي كانت تشكل 35٪ من أكبر 100 شركة صناعية في السنة نفسها. أمّا المهمة الثالثة، فتتمثل في خصخصة المصارف الخمسة الكبرى التي تهيمن على معظم النشاط المالي في إسرائيل، والتي أصبحت الحكومة تسيطر على نشاطاتها منذ سنة 1983.[19]

[19] شهدت سنة 1983 أزمة في القطاع المصرفي الإسرائيلي تدخلت في إثرها الحكومة ودفعت مليارات الدولارات لإنقاذ المصارف، وأخذت توجه نشاطها بعد ذلك.

بالنسبة إلى المهمتين الأولى والثانية، فقد تمكنت الحكومة خلال عشر سنوات (1986–1996) من بيع 68 شـركة. أمّا الشـركات الكبرى فلم تتمكن من بيعها وذلك بسبب مجموعة عوامل، منها: كان الوزراء المسؤولون يعارضون أحياناً عملية البيع، كونها تفقدهم جزءاً مهماً من مصادر قوتهم؛ كانت اللجنة المالية في الكنيست، التي يجب أخذ موافقتها، تعارض عملية البيع أحياناً لأسـباب اسـتراتيجية وأحياناً أُخرى لأسـباب أيديولوجية. وعلى صعيد آخر، جرى إنهاء احتكار القطاع العام، والسـماح للقطاع الخاص بالعمل في مجالات كثيرة، كالطاقة والاتصالات والتعليم والصحة.

أمّـا بالنسـبة إلـى المهمة الثالثـة، والمتعلقـة بخصخصة قطـاع المصارف، فهي عمليـة معقـدة، وتسـير ببـطء، وذلك لأهميـة هذا القطاع فـي الاقتصاد الإسـرائيلي. وتتألـف السـوق الماليـة فـي إسـرائيل من 24 مصرفـاً تجاريـاً، ومصرف اسـتثماري وتسـعة مصارف رهن عقاري (mortgage)، ومؤسسـات متخصصة أُخرى. وتتصف السـوق بهيمنـة خمسـة مصارف كبـرى على 90٪ من النشـاط المالي وهـي: لئومي؛ هبوعاليـم؛ إسـرائيل ديسـكاونت؛ همزراحي؛ فيرسـت إنترناشـيونال. ويتركز ما بين ثلثـي وثلاثـة أرباع النشـاط المالي في المصـارف الثلاثة الأولى، وليـس هناك اتفاق قومـي علـى الصـورة التي يجـب أن يأخذهـا القطاع المصرفـي في المسـتقبل. ففي أواسط التسعينيات، كان موقف البنك المركزي مغايراً لموقف وزارة المالية. كما أن بيع أسـهم المصارف الإسـرائيلية لا يبدو جذاباً بالنسـبة إلى المستثمرين، وخصوصاً الأجانب، بسبب الوضع الخاص الذي تتصف به هذه المصارف، والذي يحول دون انتقـال السـيطرة على المصرف بمجـرد انتقال ملكية أغلبية أسـهمه.[20] ومع ذلك،

20 لا تعطي قوانين المصارف الإسرائيلية حامل الأسهم قوة تصويت متلائمة مع عدد أسهمه. فمن يملك أغلبية الأسهم لا يملك معظم الأصوات عند اتخاذ قرارات تحتاج إلى تصويت، إذ إن معظم الأصوات يحتفظ بها القانون لحاملي الأسهم المؤسسة (Founding Shares). فعلى سبيل المثال، إن صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار (Jewish Colonial Trust) هو مؤسس بنك لئومي، ومع أنه كان لا يملك في أواسط التسعينيات، أكثر من 2٪ من الأسهم، إلاّ إن له الحق في 75٪ من أسهم التصويت.

فإن عملية خصخصة المصارف تسير ببطء، وإن كانت قد تسارعت بعد سنة 1997، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق السلام مع الفلسطينيين.

وتسارعت عملية الخصخصة في آخر سنوات القرن الأخير، ومطلع سنوات القرن الجديد، ويقدر أنه تمت بين سنة 1986 وأواسط سنة 2005 خصخصة 89 شركة حكومية. ومن أهم الشركات التي لم تعد الحكومة تملكها هي: شركة الطيران الإسرائيلية «إل –عال»، وشركة الملاحة الإسرائيلية «زيم» (Zim)، وشركة الاتصالات الإسرائيلية «بيزيك» (Bezeq)، وشركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC) وغيرها. وفي سنتي 2005 و2006 سارت إجراءات خصخصة منشآت تكرير النفط في حيفا وأشدود وبنك لئومي، كما تم تنفيذ إصلاحات في قطاع العقارات والإنشاءات، بالإضافة إلى تأسيس سلطة للمياه والمجاري. وفي أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين استمرت عمليات بيع أجزاء من مرافق مهمة جداً للقطاع الخاص، كدائرة البريد وشركة صناعة الطيران (Israeli Aerospace Industries)، وسوق تل أبيب للأوراق المالية.

2) تحرير التجارة الخارجية

تؤدي التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الإسرائيلي. فالصناعة الإسرائيلية تعتمد، بصورة رئيسية، على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من الخارج. لذا، فهي بحاجة إلى صادرات كبيرة تؤمن لها نقداً أجنبياً لتسديد نفقات الاستيراد.[21] وقد تبنّت الدولة، منذ تأسيسها، سياسة دعم الصادرات بوسائل عديدة كانت تتماشى مع طبيعة المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي. ومن الممكن التمييز بين أربع مراحل متنوعة لسياسة إسرائيل التجارية كما يلي:

المرحلة الأولى: استمرت منذ تأسيس الدولة في سنة 1948 حتى مطلع الستينيات، وكان الهدف الأول منها تشجيع الصناعات التي تنتج سلعاً تحل محل

21 من المعتاد أن يبلغ مجموع الاستيراد والتصدير نحو 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

السلع المستوردة، وقد اتبعت الدولة في هذه المرحلة كل أساليب حماية الصناعة الوطنية ودعم التصدير، وتحديد الاستيراد، وحتى منع استيراد كثير من السلع التي يمكن إنتاجها محلياً.

المرحلة الثانية: امتدت من مطلع الستينيات حتى سنة 1975، واتسمت بصفة التحرير الاسمي للتجارة، إذ أخذت الحكومة تسمح باستيراد العديد من السلع التي كان يُمنع استيرادها في الفترة السابقة، لكن بعد فرض تعرفة جمركية عالية عليها، أمّا دعم التصدير، فقد اتخذ الأسلوب المباشر بتقديم الدعم المادي لصناعات التصدير.

المرحلة الثالثة: امتدت منذ سنة 1975 حتى مطلع التسعينيات، وشهدت الانفتاح الحقيقي على الأسواق العالمية. وبدأت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية سنة 1975. وبعد عشرة أعوام، وقّعت اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة الأميركية[22] كما شهدت هذه المرحلة بداية الاهتمام بصناعات التصدير كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

المرحلة الرابعة: دُشنت سنة 1991 عندما قُلصت التعرفة الجمركية على البضائع كلها بشكل تصبح بعد خمسة أعوام 8٪ من السعر فقط. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تقوم بحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية عبر اتباع أساليب كثيرة تعرف بالعوائق غير الضريبية (Non Tariff Barriers)، وتشتمل على استعمال المقاييس والمعايير والمفاضلة في الضرائب وما يدعى مقاومة الإغراق (Antidumping).[23] ويتضح من الجدولين 15 و16، أن تجارة إسرائيل الخارجية هي في الدرجة الأولى مع أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، مع ازدياد مطرد في الأعوام الأخيرة مع دول شرق آسيا.

22 من الجدير بالذكر أن تلك الاتفاقية التي وُقِّعت سنة 1985 كانت الأولى من نوعها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وسبقت عقد اتفاقية مماثلة بين الولايات المتحدة وجارتها كندا.

23 وهو حق الدولة في منع بيع سلع أجنبية في أسواقها إذا كانت تباع بأسعار أقل من تكلفتها.

ويمكن القول إن إسـرائيل نجحت في دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. فحجم الصادرات الإسرائيلية في سنة 2004 بلغ 42,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن التركيب السلعي للتجارة الإسرائيلية يعكس طبيعة الاقتصاد الصناعية. ففي حين شكلت السلع الصناعية، ولا سيما سلع التكنولوجيا العالية معظم الصادرات، بلغت السـلع الاسـتثمارية والمواد الخام أكثر من 80٪ من المستوردات سنة 2004. وقد استمرت الحكومة الإسرائيلية طوال سنوات العقد الثاني من القرن في تقليص معدل ضرائب الاسـتيراد، وتقليص حجـم الدعم الحكومي للصادرات وفق تعاليم منظمـة التجـارة العالميـة (WTO) التي قـدرت في تقريرها الأخير عن إسـرائيل أن معـدل ضرائـب الاسـتيراد قـد انخفض من 7,8٪ في سـنة 2012 إلى 5,2٪ في سـنة 2018.[24]

الجدول (15)
التوزيع الجغرافي للصادرات الإسرائيلية (٪)

	2012 (63,1 مليار دولار)	2016 (60,6 مليار دولار)
أوروبا*	33,1	33,0
أميركا**	31,6	30,8
آسيا	25,3	26,1
أفريقيا	1,5	2,4
الشرق الأوسط	0,3	0,1
بلاد أُخرى	4,5	6,7

* تشمل كل دول أوروبا الشرقية والغربية.
** تشمل الولايات المتحدة وكندا ودول أميركا الجنوبية.
المصدر: .Ibid

24 انظر: World Trade Organization, *Trade Policy Review: Israel* (2018)

الجدول (16)
التوزيع الجغرافي للاستيراد الإسرائيلي (٪)

السنة	2012 (73,1 مليار دولار)	2016 (65,8 مليار دولار)
أوروبا	43,0	52,4
أميركا	14,7	14,3
آسيا	20,5	26,1
أفريقيا	0,5	0,4
الشرق الاوسط	0,3	0,5
بلاد أُخرى	19,5	4,7

المصدر: World Trade Organization, *Trade Policy Review: Israel* (2018)

3) العملية السلمية في الشرق الأوسط وعلاقات إسرائيل الاقتصادية بالدول العربية

قادت الولايات المتحدة مسيرة السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد سنة 1991 على أنها عملية لها **إطار** و**مضمون**: الإطار هو مقايضة الأرض بالسلام، وإنهاء حالة الصراع بين إسرائيل والبلاد العربية وإقامة علاقات طبيعية بينهما. والمضمون هو إقامة تعاون وتنسيق إسرائيلي – عربي في مجال التنمية الاقتصادية على مستوى إقليمي يمهد لدمج اقتصاد منطقة الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ويعمل على رفع المستوى الاقتصادي لشعوب المنطقة كافة.

وقد برز بعد ذلك توافق وتناغم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على أنه من الضروري قطع خطوات مهمة وأساسية على طريق صنع **المضمون** كي يتم التوصل إلى **الإطار** النهائي للسلام. وكانت حجة الطرفين تنطلق من المقولة بأن تحقيق سلام بين إسرائيل وأي بلد عربي مجاور يبقى عرضة للانتكاس ما دامت الأوضاع الاقتصادية في ذلك البلد العربي تعاني أمراض التخلف الاقتصادي والفقر والبطالة، وهي أمور تشكل بيئة خصبة لنمو أفكار التطرف ومعاداة السلام. ومن ناحية أُخرى،

أصر الطرفان على أن تذليل العقبات التي ما زالت تعترض عملية السلام لا يتم إلاّ عن طريق إيجاد ازدهار اقتصادي في المنطقة على أرضية التعاون العربي – الإسرائيلي، إذ إن السلام عندها يتوطد على الأرض الصلبة للمصالح المشتركة.

كان هذا التركيز على **المضمون** كطريق للوصول إلى **الإطار** وراء إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على تشكيل **مسار متعدد الأطراف** إلى جانب المسارات الثنائية بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان والأردن وفلسطين. وأنيط بهذا المسار المتعدد البحث في خمسة موضوعات إقليمية تشكل الأمور الاقتصادية محور ثلاثة منها: التنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة. وبعد أسابيع من عقد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل سنة 1993، عقدت الولايات المتحدة مؤتمراً دولياً ضم 42 دولة، أقر تقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء إطار مؤسساتي لإيصال تلك المساعدات والإشراف على صرفها.[25]

وبعد توقيع معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل سنة 1994، شعرت الولايات المتحدة بأن السير في طريق إيجاد المضمون الاقتصادي لا يسير بالسرعة المطلوبة وفق أسلوب **المسار المتعدد الأطراف**، فعملت على تجاوزه واعتماد أسلوب آخر هو أسلوب القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء/ 1994؛ عمّان/ 1995؛ القاهرة/ 1996؛ الدوحة/ 1997). وكانت تلك المؤتمرات تظاهرات عالمية لم يسبق لها مثيل، إذ كان يجتمع فيها ملوك ورؤساء ووزراء ورجال أعمال وأكاديميون من دول العالم الصناعي المتقدم وإسرائيل والبلاد العربية وبلاد أُخرى كثيرة. وكان هدف الجميع إيجاد مناخ تعاون إسرائيلي – عربي يعمل على دمج أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأسواق العالمية. وأنشئ في تلك المؤتمرات إطار مؤسساتي للتعاون الاقتصادي الإقليمي على مستوى الحكومات والشعوب. فضم المستوى الأول لجنة مركزية تمثل الحكومات في المنطقة، وأمانة تنفيذية أنيطت بها مهمة تحديد مشاريع إقليمية قابلة للتنفيذ على

25 كُلف البنك الدولي القيام بتلك المهمة.

مستوى المنطقة. أمّا المستوى الثاني فضم غرفة تجارية إقليمية، ومجلساً للأعمال التجارية، كما شُكل مجلس سياحة إقليمي، وجرى تبنّي فكرة تأسيس بنك للتعاون والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في أثناء ذلك، قامت مؤسسات دولية وأكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا والبلاد العربية وإسرائيل بعقد المؤتمرات وإعداد الدراسات التي تفحص الواقع الاقتصادي للدول العربية وإسرائيل، وتقترح رؤى وخططاً ومشاريع تهدف إلى إحداث تغيير نوعي في اقتصاد المنطقة يعتمد حرية التبادل التجاري، وحرية تنقل رؤوس الأموال، والتعاون على تشييد البنى التحتية في مجالات الطاقة والمواصلات والاتصالات والبيئة، وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة. وقام بتلخيص كل ذلك شمعون بيرس في كتابه المشهور «الشرق الأوسط الجديد» (*The New Middle East*).

ومنذ البداية، ظهر في الاهتمام الأميركي – الإسرائيلي بالمضمون الاقتصادي للعملية السلمية، تركيز خاص على ضرورة البدء بإقامة تكتل اقتصادي يُدمَج فيه اقتصاد كل من إسرائيل والأردن وفلسطين (في الضفة الغربية وقطاع غزة). ولقد بادرت مدرسة جون كنيدي في جامعة هارفرد إلى دعوة اقتصاديين أكاديميين من فلسطين والأردن وإسرائيل ليعملوا بإشراف اقتصاديين أميركيين على تحديد مستقبل التعاون الاقتصادي بين بلادهم. وعُقد هذا المؤتمر قبل توقيع اتفاق أوسلو، ثم اعتُمد بعد ذلك كثير من توصياته في الاتفاقية الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير التي وقّعت في باريس سنة 1994. [26]

بعد اتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة، أخذ الحديث عن التكتل الاقتصادي الثلاثي (الأردن، فلسطين، إسرائيل)، يأخذ طابعاً سياسياً، وبدأت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن أنه سيشكل نواة «الشرق الأوسط الجديد»، وأن الفوائد الاقتصادية التي سيحققها ستشكل بؤرة جذب بالنسبة إلى البلاد العربية الأُخرى التي ما زالت مترددة

26 انظر: Fischer et al, op. cit.

في مواكبة مسيرة السلام والاندماج في النظام الاقتصادي الجديد. وفي مؤتمر قمة عمّان لسنة 1995، كثر الحديث عن فلسطين كسنغافورة جديدة، وعن عمّان كمركز للشرق الأوسط الجديد، وعن الشرق الأوسط الجديد كتكتل اقتصادي شبيه بالاتحاد الأوروبي.

ومع مرور الأيام، اتضح بشكل لا يقبل الشك فيه أن هناك شيئاً جوهرياً وأساسياً تفتقر إليه مقولة المضمون الاقتصادي للعملية السلمية، ومقولة الشرق الأوسط الجديد، والتكتل الثلاثي، وبؤرة الجذب، وهو أن المواطن الفلسطيني، أو الأردني لا يشعر بأي تحسن في وضعه الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، تراجع دخل المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع عما كان عليه قبل العملية السلمية، وازدادت معدلات البطالة وانتشار الفقر. فمعدل دخل الفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع بالأسعار الحقيقية لسنة 1998 هو أقل مما كان عليه سنة 1994، وتراجع في سنة 1997 بمعدل 4٪.[27] كذلك، فإن الضائقة الاقتصادية التي مر بها الأردن في أواخر الثمانينيات وبعد حرب الخليج لم تتراجع بفعل فوائد السلام، وإنما على العكس، ازدادت إلى حدود كبيرة حتى وصلت في أواخر التسعينيات إلى بطالة تزيد على 20٪، وتفاقم حجم الدين الخارجي لأكثر من 7 مليارات دولار. وفي المقابل، شهد الاقتصاد الإسرائيلي بعد مسيرة السلام نمواً هائلاً أعاد إلى الأذهان النمو الذي مر به عقب تأسيس الدولة في الخمسينيات. ففي التسعينيات، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو، أخذ الاقتصاد الإسرائيلي ينمو بمعدل 6٪ سنوياً، وبينما كان معدل دخل الفرد سنة 1992 نحو 12,000 دولار، أصبح سنة 1997 أكثر من 16,000 دولار ليصل في سنة 2017 إلى 40,000 دولار.

هذا التباين الهائل في نتائج اقتصاد السلام على الفلسطينيين والأردنيين من ناحية، وعلى إسرائيل من ناحية أُخرى، لم يكن هو الأمر المثير في الموضوع، لكن ما

27 تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة في غزة، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

كان مثيراً في الواقع هو أن الفلسطينيين والأردنيين تصرفوا بعد اتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة بروح الشرق الأوسط الجديد الذي دعت إليه إسرائيل، ووفق الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرموها معها. أمّا إسرائيل فقد تصرفت بشكل مغاير تماماً.

كان من المتوقع وفق البروتوكول الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير سنة 1994، واتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل سنة 1995، أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكل من فلسطين والأردن. لكن ما جرى هو العكس، فما زال حجم الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل يزداد كما كان عليه الأمر في سنوات الاحتلال، أمّا التصدير الفلسطيني إلى إسرائيل فلم يطرأ عليه أي زيادة بعد سنوات السلام. ومن المفارقات الغريبة، أنه عندما كان شمعون بيرس يتحدث عن أهمية التبادل التجاري في الشرق الأوسط الجديد، كانت إسرائيل تقيم سداً عالياً على معبري بيت حانون وكرني بينها وبين غزة مجهزاً بالأجهزة الإلكترونية والكلاب البوليسية لوضع العراقيل أمام الصادرات الفلسطينية. وطبعاً، فوجئ الأردنيون وهم يرون إسرائيل ترفض فتح الأبواب أمام الصادرات الزراعية الأردنية بشكل معاكس للاتفاق الموقع بينهما. وتتذرع إسرائيل، طبعاً، بأن العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الفلسطينية تعود إلى اعتبارات أمنية، وأن رفضها للصادرات الأردنية يعود إلى مقاييس صحية. لكن الواقع يشير إلى أن الذريعتين وهميتين، على أساس أن العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الفلسطينية انتقائية، فهي تسمح لشاحنة فيها مواد يحتاج إليها المنتج الإسرائيلي بالمرور عبر المعبر بعد نصف ساعة من وصولها، أمّا الشاحنات التي تحوي بضائع منافسة للبضائع الإسرائيلية، فإنها تضطر إلى الانتظار ساعات طويلة (أحياناً بحجة تعطل الآلات الإلكترونية، وأحياناً أُخرى بحجة مرض الكلب البوليسي!). وفي صيف سنة 1998، قُدر أن أكثر من 50٪ من صادرات الجوافة الفلسطينية قد تعرض للتلف تحت أشعة الشمس بسبب الانتظار ساعات طويلة كي يقوم الموظفون الإسرائيليون بتفتيش الصناديق واحداً واحداً. أمّا المقاييس الصحية، فمن المعروف أن إسرائيل (باعتراف

أكاديميين إسـرائيليين) تسـتعملها لحماية المنتج الإسـرائيلي، لا لحماية المستهلك الإسرائيلي.[28]

وهنا يبرز السؤال المحوري وهو: لماذا قادت الولايات المتحدة وإسرائيل كل تلك التظاهرات العالمية (مؤتمرات القمم الاقتصادية)، وعقدت كل تلك المؤتمرات الأكاديمية، وأسسـت معاهد اقتصاد السـلام إذا كانت إسرائيل غير مهتمة بالمضمون الاقتصـادي للعمليـة السـلمية؟ وما هو الهدف الحقيقي مـن وراء كل تلك المظاهر؟ لقـد اتضـح أن الهـدف الحقيقي كان ما وصفته الصحافة الأميركيـة بأنه «إعادة تأهيل إسرائيل عالمياً (The International Rehabilitating of Israel) ، وهو هدف يتطلب تحقيـق أمريـن: الأول، إنهـاء المقاطعة العربية لإسـرائيل؛ الثاني، إشـاعة جو يطمئن الشركات العالمية إلى أن السلام في الشرق الأوسط أصبح حقيقة لا رجوع عنها كي تُقبل على الاستثمار في إسرائيل. وعندما أعلن مجلس التعاون الخليجي في أيلول/ سـبتمبر 1994 أن دولـه لـم تعـد معنية بالعمل وفق قيـود المقاطعة الثانوية لإسـرائيل (Secondary Boycott)، جـاءت بعـد ذلـك مؤتمـرات القمة الاقتصاديـة وتم تحقيق الأمريـن، وخلال ثلاث سـنوات تقريباً تم تحقيق هدف إعادة تأهيل إسـرائيل عالمياً على ثلاثة محاور:

المحور الأول: إقامة إسرائيل علاقات دبلوماسية مع دول لم تكن تقيم علاقات معها بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي. فخلال عام واحد بعد توقيع اتفاق أوسلو، أقامت إسـرائيل علاقات دبلوماسـية مع 20 دولة، وواصلت بعد ذلك إقامة علاقات مـع دول أُخـرى. وكان واضحـاً أن إسـرائيل تولي دول جنوب شـرق آسـيا اهتماماً خاصـاً. فبينمـا كان حجـم الصادرات الإسـرائيلية إلـى تلك الـدول لا يتجاوز 12٪ من مجموع حجم الصادرات الإسـرائيلية لسـنة 1980، أصبح في أواخر التسعينيات يقارب 17٪.

28 N. Halvi, «International Trade,» A Paper Presented to the Conference on Sustaining Middle East Peace Through Regional Cooperation, 1994.

المحــور الثانــي: فتح أســواق البــلاد التي كانت تلتــزم قوانين المقاطعــة العربية لإسرائيل أمام البضائع الإسرائيلية. وقد أخذت هذه البلاد تقيم مع إسرائيل مشاريع مشتركة تتراوح ما بين صناعة الماكنات الزراعية وصناعة الأسلحة. كما أن الشركات الإســرائيلية أخذت تبيع أســهمها في أسواق الأســهم المحلية في تلك البلاد. وازداد حجم التبادل التجاري بين إســرائيل وكوريا الجنوبية نحو 50٪ في الســنوات 1994 – 1996، كما أصبحت الصين مستورداً رئيسياً للسلاح والتكنولوجيا الإسرائيليين.

المحور الثالث: إقدام الشركات متعددة الجنسية (Multinationals) على الاستثمار فـي إسـرائيل، الأمر الذي سـيكون لـه أهمية كبيرة في الأمد البعيـد. فمن المعروف أنه خـلال السـبعينيات والثمانينيات قامت إسـرائيل بمحاولات كثيـرة (عقد مؤتمرات في إسـرائيل لرجـال الأعمـال اليهـود) من أجـل إغـراء رأس المال الأميركـي والأوروبي للاسـتثمار فيها، لكنها لم تحقق أي فائدة، وذلك بسـبب المقاطعة العربية لها وأوضاع عدم الاسـتقرار في المنطقة. وبعد سـنة 1994، تغير الوضع، حتى إن إحدى الصحف الأميركيـة ذكرت في سـنة 1995 أن الشـركات متعددة الجنسـية «اكتشـفت» إسـرائيل. وعلـى سـبيل المثـال لا الحصر، فإن الشـركات التالية قامت ببنـاء مصانع أو مراكز لها فـي إسـرائيل بعـد سـنة 1994: Intel; Mottorola; Westinghouse; General Motors; Daimler Benz; Cablet Wireless; Salmon Brothers; Siemens.

واعتبرت هذه الشـركات أنها ترى في الاقتصاد الإسـرائيلي شـريكاً في التمويل والاسـتثمار والبحـث العلمـي، وهي لا تقيم مصانعها في إسـرائيل من أجل السـوق المحلية الإسرائيلية فحسب، بل لأنها تتخذ من هذه السوق أيضاً بوابة لأسواق الشرق الأقصى أولاً، ولأسواق الشرق الأوسط ثانياً.

وبينما كان حجم الاسـتثمارات الأجنبية في إسـرائيل سـنة 1991 لا يتعدى 400 مليـون دولار، أصبـح 2,9 مليار دولار و3,6 مليارات دولار في سـنتي 1996 و1997. وهذا يعني أن حجم الاسـتثمار الأجنبي في إسـرائيل بلغ نحو أربعة أضعاف حجمه في مصر سنة 1996.

وبعـد أن كانـت عمليـة خصخصة البنوك الإسـرائيلية تسـير ببطء شـديد لعدم وجود مستثمرين أجانب، أخذت شركات أميركية تتنافس مع شركات أوروبية لشراء أسـهم البنـوك الإسـرائيلية، وخصوصـاً بنكـي ديسـكاونت (Discount) وهبوعاليم (Hapoalim). ومن ناحية أُخرى، أقدمت مؤسسـة مالية أميركية على شـراء 22٪ من أسهم شركة كور الإسرائيلية، وهي التي تضم مجموعة شركات اتحاد نقابات العمال (الهسـتدروت)، كذلك أقدمت مؤسسـة أُخرى على شراء جزء كبير من شركة بيزيك (Bezeq)، وهي أهم شـركة اتصالات في إسـرائيل. وهناك شركات أوروبية وأميركية مهتمة بالمسـاهمة في عملية تحديث البنية التحتية في إسـرائيل، وخصوصاً مشـروع الطريق السريع عابر إسرائيل (Trans Israel Highway)، ومشروع نفق الكرمل.

ومن الواضح أن مسـيرة السـلام قدمت لإسـرائيل فوائد هائلة على طريق دمج اقتصادهـا فـي الاقتصاد العالمـي، الأمر الذي قاد إلى نمو سـريع، جعل معدل دخل الفـرد فـي إسـرائيل الآن يتفوق على معـدلات دخل الفرد في دول أوروبية كإسـبانيا واليونان، وبلاد آسـيوية، ككوريا الجنوبية وتايوان، بينما لم تقدم مسيرة السـلام أي فوائـد تُذكـر لاقتصـاد الدول العربية، وكمـا قالت الاقتصادية الإنكليزيـة إيما مورفي (Emma Murphy)، «بينمـا فهـم السياسـيون العرب اقتصاد السـلام في إطار التعاون الإقليمي بينهم وبين إسرائيل، كرّس الإسرائيليون اقتصاد السلام ليمكنهم من التقدم في طريق العولمة.»[29]

طبعاً، إن ما حققته إسرائيل حتى الآن من المسيرة السلمية كان متناسقاً ومتناغماً مـع الهـدف الأميركي الحقيقي من عملية السـلام. فالسياسـة الأميركيـة عملت، منذ أيـام الرئيـس جورج بـوش الأب، على توطيد ما دعاه النظـام العالمي الجديد، الذي يعتمـد فـي الدرجـة الأولـى على عولمـة الاقتصاد، وفتح الأسـواق أمام الرأسـمالية

29 انظر: Emma Murphy, «The Arab–Israeli Peace Process: Can the Region Benefit from the Economics of Globalization?» in *Economic and Political Impediments to Middle East Peace: Critical Questions and Alternative Scenarios,* edited by J. W. Wright and laura Drake (New York: ST. Martin’s Press Inc., 2000).

الأميركيـة، والـذي يتطلـب، بـدوره، حل المشـكلات الإقليميـة كلها وإقامـة أنظمة أمنيـة إقليمية تخضع للهيمنة الأميركيـة، وهو المعنى الحقيقي **للمضمون الاقتصادي** للعمليـة السـلمية، أي تأهيـل إسـرائيل عالميـاً كي تصبـح المركز الرئيسـي لاقتصاد العولمة في الشـرق الأوسـط. أمّـا موضوع التكامل والاندمـاج الاقتصادي للمنطقة، فقد كان عملية تضليل.

حـدث تغيـر كبيـر فـي الوضع بعـد تعثـر التسـوية السـلمية نتيجة عـدم التزام الحكومـات الإسـرائيلية المتعاقبـة (1996–2000) تنفيـذ مـا وقّعته مـن اتفاقات مع الفلسطينيين، وخصوصاً في موضوعي الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإطلاق المعتقليـن. والأهـم مـن كل ذلـك، هـو اسـتمرار إسـرائيل فـي مصـادرة الأراضي الفلسـطينية، وبناء المسـتعمرات اليهودية، وشـق الطرق الالتفافية التي توصل تلك المسـتعمرات بعضها ببعض، وتمزق أوصال التواصل الجغرافي للضفة الغربية، ثم بنـاء الجـدار العنصري العازل في الضفة. ونتيجة ذلك توقف العمل على الأطر التي انبثقـت جميعهـا من مؤتمـرات القمم الاقتصادية في مجـال التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والبلاد العربية. وبالتالي، جاءت انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول/ سبتمبر 2000، فاسـتعملت إسـرائيل كل أسـاليب القمـع لديها، وارتكبت مجـازر ومذابح، واسـتعملت الطائـرات الحربيـة الأميركية مـن طراز F–16 لقصف بيـوت المدنيين، والجرافـات لهـدم البيـوت علـى أهلهـا، واحتلت بدبابـات المركافا شـوارع المدن والقـرى والمخيمـات، وفرضـت منع التجول لأيام وأسـابيع مانعة الغـذاء والدواء، حتـى إن النشـاط الاقتصادي في الضفـة الغربية وغزة توقف كلياً فترات طويلة، وهو ما دعا المؤسسات الدولية إلى التحذير من خطر انتشار الأمراض والأوبئة. وفي آخر نيسـان/ أبريل 2000، أكدت مؤسسـة أميركية أن نصف السـكان في الضفة والقطاع أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر، أي دولارين للفرد في اليوم. لكن مؤسسة أُخرى أكـدت في بداية آب/ أغسـطس من السـنة نفسـها، أن النسـبة ارتفعت إلـى 70٪ من السكان، وقدرت هذه المؤسسة أنه في تموز/ يوليو 2000، كان نحو 30٪ من الأطفال

الفلسطينيين ينامون جوعى.[30]

من ناحية أُخرى، لم تتضرر العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل، بل على العكس، هناك دلائل على أنها ازدادت. ففي 14 آب/ أغسطس 2002، أصدرت السفارة الإسرائيلية في عمّان بياناً أكدت فيه أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في النصف الأول من سنة 2002، ازداد 30٪ عمّا كان عليه في الفترة نفسها من السنة السابقة.[31] ومن المعروف أن مشاريع مشتركة أُقيمت بين الأردن وإسرائيل، وخصوصاً في قطاع صناعة النسيج والثياب.[32] وقد بدأ ذلك سنة 1998 برعاية أميركية، إذ تم تشييد منطقة بني حسن الصناعية في شمال الأردن، وهي نوع خاص من مناطق التصدير الصناعية الحرة التي تعرف باسم المناطق الصناعية المؤهلة (Qualifying Industrial Zones)، على أساس أنها تحصل على ترخيص من الملحق التجاري الأميركي في الأردن من أجل تصدير إنتاجها إلى الولايات المتحدة. وللحصول على الترخيص، تشترط الولايات المتحدة أن يكون 35٪ من قيمة البضاعة مصنعة على الشكل التالي: 11,7٪ من الأردن، 7–8٪ من إسرائيل، والبقية 15,7٪ يُسمح لها بأن تكون من الولايات المتحدة وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة هذه الاتفاقية ازداد حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والأردن من 35 مليون دولار سنة 1998 إلى نحو 200 مليون دولار سنة 2004.

ووقَّعت مصر اتفاقية تجارية مماثلة مع إسرائيل في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2004 دخلت في حيز التنفيذ في شباط/ فبراير 2005. وبموجب هذه الاتفاقية أُقيمت

30 المؤسسة هي مؤسسة الولايات المتحدة للمساعدة (USAID).

31 «يديعوت أحرونوت»، 14 آب/ أغسطس 2002.

32 إن اهتمام إسرائيل بإقامة مشاريع مشتركة في قطاع صناعة الثياب مع الأردن يعود إلى ما أوردناه في بداية هذا الفصل عن تطور الصناعة الإسرائيلية في اتجاه الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، فلقد قاد هذا التطور إلى عزوف العامل الإسرائيلي عن العمل في الصناعات التقليدية كصناعة الثياب، وإن عمل فيها، فإنه يطلب أجراً عالياً يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وخسارة إسرائيل المنافسة في الأسواق العالمية. ولهذا، فهي بحاجة إلى اليد العاملة الأردنية الرخيصة كي تستعيد قدرتها على المنافسة في صناعة الثياب.

مناطق صناعية مؤهلة تحت مظلة الاتفاقية الأميركية–الإسرائيلية. ومن المتوقع أن تعمل هذه الاتفاقية على زيادة التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل. وتشير التقارير الأولية إلى أن التبادل التجاري بين البلدين ازداد بمقدار أربعة أضعاف في الأشهر التسعة الأولى من تطبيق الاتفاقية مقارنة بالفترة المماثلة من سنة 2004.[33]

هذا النوع من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية كان سائداً في تسعينيات القرن الماضي وسنوات العشرية الأولى من القرن الحالي، أمّا في سنوات العشرية الثانية فقد بدأ نوع جديد من العلاقات، وخصوصاً بين إسرائيل ودول الخليج شكل امتداداً لتنامي العلاقات العسكرية والأمنية والسياسية بين الطرفين، وقد تم إعلان هذه العلاقات رسمياً، كما أصبح مألوفاً، من توماس فريدمان[34] في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، إذ كتب في عموده بجريدة «نيويورك تايمز»، كاشفاً النقاب عن مؤتمرٍ للبحث في القضايا الأمنية عُقد في إحدى الدول العربية، وحضره وزراء خارجية 29 دولة عربية وإسلامية، وافتُتح بخطابٍ لشمعون بيرس، رئيس دولة إسرائيل الذي خاطب الحضور من إسرائيل عبر الأقمار الصناعية. وقد رفضت المتحدثة الرسمية باسم بيرس التعليق على الخبر مكتفية بالقول إن الإعداد لخطابه تم بسرية مطلقة. أمّا في العالم العربي فقد أثار الخبر ضجة كبيرة لأن بعض وسائل الإعلام اعتبر الموضوع بمثابة إقدام الدول العربية المشاركة في المؤتمر على نشاطٍ تطبيعي مع إسرائيل، مخالفة بذلك قرارات القمم العربية التي ربطت موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل بحلٍ شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وكانت هذه الضجة، في واقع الأمر، في المكان الخطأ، فدعوة بيرس إلى الحديث في ذلك المؤتمر الأمني لم تكن، في الدرجة الأولى، بهدف التطبيع مع إسرائيل، إذ إن جوهر العملية التطبيعية هو النشاط العلني وليس

33 انظر: المصدر نفسه.

34 هو الذي أعلن مبادرة السعودية إلى السلام، التي أصبحت المبادرة العربية للسلام بعد أن تبنّتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت لسنة 2002.

التآمر السري. لقد كان الهدف من دعوة بيرس الإقرار بأن منظمي المؤتمر يؤمنون بأنـه لا يمكـن صـوغ ترتيبـات أمنية فـي المنطقة العربيـة من دون مباركة إسـرائيل ورعايتها وإشرافها ، فهي إلى جانب قوتها العسكرية الكبيرة، تشكل أيضاً عاصمة صناعة «الأمن الوطني والمراقبة» في العالم. كذلك كانت دعوته تهدف إلى شـكر إسـرائيل علـى الخدمات الأمنية السـرية التي قدمتها إلى أنظمـة دول المؤتمر عبر السـنوات، وتمنيـاً أن تسـتمر إسـرائيل فـي تقديم هـذه الخدمات. وأكـدت تقارير صحافية كثيرة وذات صدقية أن التعاون السري بين بعض الدول العربية وإسرائيل تُوج في سـنة 2013 في إقامة «سـفارة إسـرائيلية سـرية» أو «سـفارة فعلية» (Virtual Embassy) لـدى مجلـس التعـاون الخليجـي للإشـراف على تنسـيق التعـاون بين الطرفين[35] الذي يشمل المجالات التالية:

- تعاون استخباراتي بين بعض أجهزة استخبارات دول الخليج وجهاز الموساد الإسـرائيلي. وعلى سـبيل المثال، فقـد صرح ملك البحرين في سـنة 2005 بـأن أجهـزة الأمن فـي البحرين على علاقة تنسـيق وتعاون بجهاز الموسـاد الإسرائيلي.[36]
- قيـام أجهـزة الأمن فـي بعض دول مجلـس التعاون الخليجي بشـراء أجهزة تنصت ومراقبة إسرائيلية ذات تقنية حديثة. وعلى سبيل المثال، ذكرت تقارير صحافية أن إحدى الشركات الحربية الإسرائيلية حصلت على عقد لبيع دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة مجموعة طائـرات بلا طيار (UAV)، وأن شـركة (Image Set) التابعة لشركة (Israel Aerospace Industries) تقوم بتزويد حكومة

35 انظر: Becca Wasser, «Israel and the Gulf States,» The International Institute for Strategic Studies/IISS, 22 August 2013.

36 ورد في إحدى البرقيات التي كشفتها ويكيليكس، أن السفير الأميركي في البحرين وليم مونرو أرسل إلى وزارة الخارجية الأميركية برقية في 15 شباط/ فبراير 2005 يقول فيها إن ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أعلمه بأن جهاز الاستخبارات في البحرين ينسق مع جهاز الموساد الإسرائيلي، وبأن الملك أعطى تعليماته لوزير الإعلام في البحرين بمنع استعمال تعبيري «العدو الإسرائيلي» و«الكيان الصهيوني». انظر: *Haaretz*, 8 April 2011.

أبـو ظبـي بصور من الأقمـار الصناعيـة، وأن الكاميرات التـي صورت فريق الموسـاد الذي قام باغتيال ناشـط «حماس» محمد مبحوح في دبي في سـنة 2010، كانت مستوردة من إسرائيل.[37]

- فـي سـياق حركـة العولمة توجـد صناديـق اسـتثمارية يديرها إسـرائيليون ومركزهـا تـل أبيب وفيها أموال عربية إلى جانب أمـوال أُخرى من العديد مـن دول العالـم. وفي الآونة الأخيـرة جرت محاولات إسـرائيلية، مرحباً بها في بعض الأوسـاط الخليجية لجذب الأموال الخليجية إلى الاسـتثمار المباشر في الصناعات الإسرائيلية.

أخذت العلاقات الإسرائيلية – الخليجية تتدعم بصورة متسارعة منذ أواسط العشرية الثانيـة مـن القـرن الحالـي، وخصوصـاً بعد أن أصبح سـلمان بـن عبـد العزيز ملك السـعودية، وابنه محمد بن سـلمان الحاكم الفعلي للمملكة*، وتشـير دراسـة حديثة لمعهـد بروكليـن الأميركـي أن وراء تعاظم التقارب بين إسـرائيل والسـعودية ودولة الإمارات ثلاثة أسباب رئيسية هي:[38]

(أ) الاعتقاد أن الجمهورية الإسلامية في إيران خطر وجودي على الطرفين، وأن مـن الضـروري العمل المشـترك ضد هـذا الخطر. وهنا لا بد مـن التأكيد أن واقع الأمر يظهر بوضوح أن إيران لا تشكل أي خطر على الشعبين السعودي

37 انظر:

Yoel Guzansky, «Israel's Relations with the Gulf States: Between Iran and the Arab Spring,» Originally Published in French in *politique étrangère*, vol. 77, no. 4 (Winter 2012).Quoted here from its English translation at:

www.Ifri.org/downloads/pe4012guzansky

* وصلت هذه العلاقات مؤخراً إلى إعلان التطبيع الشامل وتبادل السفارات بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم الحديث عن خطوات مشابهة مع دول خليجية أُخرى برعاية أميركية مباشرة ضمن ما يسمى صفقة القرن. لقد أُعد هذا الفصل قبل التطورات الأخيرة، لكن التحليل الوارد فيه لنمط العلاقات الإسرائيلية – الخليجية يستشرف ذلك [المحرر].

38 Omar Rahman, «What's Behind the Relationship between Israel and Arab Gulf States?» Brookings Institute, January, 28, 2019.

والإماراتي والأسر الحاكمة في البلدين.

(ب) بعد فشل الولايات المتحدة في حروبها في أفغانستان والعراق وتقلص دورها في المنطقة، تجد السعودية والإمارات في إسرائيل بديلاً من الولايات المتحدة كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه.

(ج) يحتاج بعض الدول الخليجية إلى قدرة إسرائيل الكبيرة في موضوعات التجسس والمراقبة الإلكترونية، لملاحقة مواطنيها المعارضين في الخارج. وقد أظهرت عدة تقارير صحافية ذات صدقية تعاقد السعودية والإمارات مع شركات إسرائيلية تعمل في مجال «صناعة الأمن الوطني والمراقبة»، كما أظهرت تقارير أُخرى قيام شركة إسرائيلية بمراقبة جمال خاشقجي خلال الأشهر والأسابيع التي سبقت اغتياله في القنصلية السعودية في إستانبول في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

4) الغاز والبترول

لم تتمكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام إسرائيل حتى نهاية القرن العشرين من جذب الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن النفط. وهناك بعض الأسباب الثانوية لهذا الإخفاق، أمّا السبب الرئيسي فكان إحجام شركات النفط العالمية العملاقة عن الاستثمار في إسرائيل بسبب قوانين المقاطعة العربية. وطبعاً، فقد تغير الوضع كلياً بعد كارثة أوسلو، وانهيار نظام المقاطعة العربية، إذ أخذ رأس المال الأجنبي يتدفق على إسرائيل. وأخذت شركات النفط العالمية تتنافس في الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط والغاز، وخصوصاً بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في البحر شمالي الإسكندرية وفي بحر غزة. وقد تركزت أعمال التنقيب في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين على هذه المنطقة، حيث تم اكتشاف بعض حقول الغاز الصغيرة مثل حقل ماري – ب الذي بلغ إنتاجه 600 مليون قدم مكعب في سنة 2004.

وبعد أن تبين الحجم الضئيل للاحتياطي المكتشف في المنطقة الجنوبية،

تحول اهتمام إسرائيل إلى الشمال وبدأت بأعمال التنقيب في البحر في مقابل حيفا، وتعاظم هذا الاهتمام في المنطقة الشمالية بعد صدور تقرير إدارة المسح الجيولوجي الأميركية الذي أكد وجود احتياطي نفطي وغازي كبير جداً في حوض بلاد الشام ليفانت (Levant)، الذي يشمل معظم المناطق البحرية لفلسطين وقبرص وسورية ولبنان، ويقدر حجم هذا الاحتياطي بـ 39 مليار قدم مكعب تقريباً. وقد تمكنت إسرائيل من استخراج الغاز من حقل تامار منذ سنة 2013، وسيبدأ استخراجه من حقل لفيتان في نهاية سنة 2019.[39]

وفي هذا المجال نلفت نظر القارئ إلى النقاط التالية:

- تمكنت إسرائيل حتى الآن من الاستغناء عن استعمال النفط والفحم في المولدات الكهربائية، وأصبحت تستعمل الغاز وهو ما خفف من درجة تلوث البيئة.
- تراجع حجم استيراد المحروقات في إسرائيل بنحو 60٪، وهو ما رفع الدخل القومي الإجمالي بنحو 1,1٪.
- وقَّعت إسرائيل اتفاقيتين مع مصر والأردن لتصدير الغاز إلى كلا البلدين، ومن المتوقع أن يبدأ ذلك في نهاية سنة 2019. وهناك معارضة شعبية واسعة لهذه الاتفاقية في الأردن.
- تدور حالياً مفاوضات بين إسرائيل وتركيا والاتحاد الأوروبي بشأن مسائل تتعلق بتصدير الغاز.
- تحوّل إسرائيل من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مصدرة سيكون له انعكاسات مهمة على صعيد مركزها الجيوسياسي، ولا سيما بالنسبة إلى

39 لمزيد من المعلومات، راجع: وليد خدوري (محرر)، «بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)؛ وليد خدوري (محرر)، «آفاق بترول شرق المتوسط» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017).

تمتين علاقاتها بدول الخليج، وخصوصاً السعودية والإمارات.

- أطماع إسرائيل في حصة لبنان من حقل لفيتان مدعومة من الولايات المتحدة سيكون لها في المستقبل القريب تأثير في مجمل أوضاع الصراع العربي- الإسرائيلي.

5) التقدم العلمي في إسرائيل

حققت إسرائيل في نصف القرن الماضي إنجازات هائلة في مجالات التقدم العلمي والصناعي بشكل جعل منها مركزاً لتصدير بعض المنتوجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية، كما جعل من جامعاتها ومؤسسات البحث العلمي فيها مركزاً يتمتع بسمعة عالمية، وعلى اتصال دائم بأهم مراكز البحث العلمي في العالم. ويرجع الفضل في تحقيق هذه الإنجازات إلى أربعة عوامل مهمة مترابطة هي:

العامل الأول: هو النظام السياسي المبني على وجود سلطات ثلاث (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، ولكل منها استقلالها التام وحرية ممارسة دورها بشكل كامل وفعال، وعلى وجود صحافة حرة ونقابات عمال مستقلة. فعمل ذلك كله على إيجاد جو من الحرية الكاملة لنشوء مؤسسات أكاديمية وعلمية تنبض بالحياة والنشاط وتحفز الإبداع والبحث والتطور.

العامل الثاني: هو وجود إجماع قومي على فرض أولويات الاهتمام برعاية رأس المال البشري وتطويره. فمنذ أن قامت إسرائيل والحكومات المتعاقبة تلتزم أولويات الاستثمار في رأس المال البشري في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. كما أن الحكومات المتعاقبة استمرت في إعطاء البحث العلمي أولوية مطلقة في مجالاته النظرية والتطبيقية كافة. ونتج من كل ذلك تقدم مستمر لليد العاملة في مجال اكتساب الخبرات وإتقان استعمال أساليب التكنولوجيا الحديثة. ويبيّن الجدول 17 أن نسبة إنفاق إسرائيل على البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي هي أعلى نسبة في العالم. كما يبين الجدول 18 التقدم المتسارع الذي حققته اليد العاملة بالنسبة

إلى التأهيل العلمي، إذ يكفي أن نلاحظ أنه في سنة 1987 كان عدد الذين أنهوا أكثر من 13 عاماً دراسياً هو أقل من ثلث عدد اليد العاملة، وأن عددهم أصبح أكثر من النصف سنة 2005. [40]

العامل الثالث: هو استمرار تدفق المهاجرين، وخصوصاً ما جرى في تسعينيات القرن الماضي، فقد تم استيعاب مليون مهاجر من روسيا ذوي مستوى ثقافي أعلى من متوسط المستوى الثقافي في إسرائيل.

العامل الرابع: هو العلاقة الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، وما ينتج منها من نقل أساليب التكنولوجيا الأميركية الحديثة إلى إسرائيل قبل أن تنتقل إلى أي بلد آخر. وكذلك قدرة الصناعات الإسرائيلية الحديثة على استعمال أساليب تكنولوجية تضمن وفورات من الحجم الكبير، وذلك لقدرتها على النفاذ إلى السوق الأميركية الكبيرة.

تضافرت هذه العوامل بشكل جعل من إسرائيل بلداً متقدماً جداً في مجالات العلوم التطبيقية. وكما يدل الجدول (18)، فإن اليد العاملة الإسرائيلية ذات مهارة عالية وعلى المستوى العالمي. وأمّا التقدم التكنولوجي الذي حققته إسرائيل والذي، كما سنرى لاحقاً، جعل منها مركزاً ريادياً في بعض المنتوجات الصناعية الحديثة، فيعود إلى رعاية الدولة للبحث العلمي بما تقدمه من دعم للشركات التي تخصص جزءاً من نفقاتها للبحث والتطوير، بالإضافة إلى رعايتها البحث العلمي في الجامعات، والمساعدات الهائلة التي تصلها من الولايات المتحدة.

40 في سنة 1997 كان متوسط ما تنفقه البلاد الفقيرة على التعليم والصحة هو 3,3٪ و1,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط ما تنفقه البلاد المتوسطة 4,8٪ و3,1٪، والبلاد الغنية 5,4٪ و6,2٪. وفي السنة نفسها كانت إسرائيل تنفق: 7,6٪ و7٪، أي أن التزام إسرائيل أولوية الصحة والتعليم لا يزيد على التزام حكومات البلاد النامية فقط، لكنه أيضاً في مقدمة البلاد الصناعية المتقدمة، ومن المعروف أن معدل نمو الإنفاق على التعليم والصحة في إسرائيل كان دوماً يزيد على معدل نمو الدخل القومي.

الجدول (17)

نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (2016)

البلد	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إسرائيل	4,25
كوريا الجنوبية	4,24
اليابان	3,15
الولايات المتحدة	2,74
الصين	2,11
مصر	0,71
الأردن	0,33

المصدر: The World Bank, op. cit., 2018.

الجدول (18)

عدد الأعوام الدراسية لليد العاملة الإسرائيلية (1987–2005) (٪)

الأعوام الدراسية	1987	1995	2005
+16	15,9	19,4	27,5
15 – 13	16,9	22,1	26,1
12 – 11	35,9	37,0	34,1
10 – 0	31,3	21,2	12,3

المصدر: Bank of Israel, op. cit., 2007.

6) صناعات التكنولوجيا العالية

بالإضافة إلى البيئة الملائمة التي تتمتع بوجود يد عاملة ذات ثقافة عالية ومراكز بحث متقدمة، فإن نمو صناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل يعود إلى عاملين مهمين: يتمثل الأول في احتضان المؤسسة العسكرية هذه الصناعة. فتاريخياً، نشأت

أكثرية شركات التكنولوجيا العالية كشركات قطاع عام بإشراف وزارة الدفاع من أجل إنتاج أنظمة متطورة للسلاح. وفي السبعينيات والثمانينيات، تطورت الصناعة في أجواء ارتباطها بالمؤسسة العسكرية فيما عرف بالمجمع العسكري – الصناعي. ومن مميزات هذا المجمع أنه يشكل مجموعة ضغط قوية (Lobby) تعمل دائماً على تكييف سياسات الدولة الاقتصادية وفق مصالحها، كما تعمل على إيجاد أسواق جديدة لتصدير منتوجاتها. أمّا العامل الثاني، فيتمثل في الدعم الحكومي الذي رعى صناعات التكنولوجيا العالية عن طريق الدعم المباشر. وكمؤشر إلى ذلك، تم في أواخر الثمانينيات إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا، واستحداث دائرة «العالِم الرئيسي» (Chief Scientist) في وزارة الصناعة والتجارة. ومن أهم فروع الصناعة العالية، فرع صناعة المعدات الإلكترونية والكهربائية التي وصل إنتاجها في أواخر التسعينيات إلى نحو خمس إنتاج القطاع الصناعي (19٪)، وأهم منتوجات هذه الصناعة:

- Fiber optics
- Electro Optic inspection system for printed circuit boards
- Thermal managing, night automated manufacturing system

وأصبح لإسرائيل مركز عالمي مرموق في هذه المجالات، حتى إنها باتت أهم مصدر عالمي لبعض تلك المنتوجات. وكذلك أحرزت صناعة «البرمجيات» تقدماً كبيراً في إسرائيل مكّنها من أن تتبوأ مكانة قيادية في الأسواق العالمية وخصوصاً بالنسبة إلى المنتوجات التالية:

- Data management software
- Educational software
- Computer security systems

وتأتي في الدرجة الثانية صناعات الكيماويات ومنتوجات الزيت، إذ بلغ حجم إنتاجها سنة 1998 13٪ من حجم إنتاج القطاع الصناعي، كما بلغت صادراتها

20٪ من مجموع الصادرات الصناعية.[41] وفي سنة 2016 بلغ حجم نشاط صناعة الاتصالات والمعلومات 10,8٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ حجم نشاط الخدمات المهنية العلمية 10,6٪.[42] وأصبحت صناعة الإلكترونيات أهم فرع في القطاع الصناعي.

وأهم فروع صناعة الإلكترونيات:

- Electronic components
- Equipment for the semiconductor industry
- Industrial equipment
- General electronic equipment
- Electronic assembly services

وفي السنوات الأخيرة أصبحت إسرائيل عاصمة ما يعرف بصناعة «الأمن الوطني والمراقبة»؛ فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لسنة 2001 في مدينة نيويورك، طرحت إسرائيل نفسها على أنها تملك أهم خبرة بمكافحة الإرهاب، وأنها قادرة على مساعدة أي دولة أُخرى في اكتساب الخبرة اللازمة بمقاومة الإرهاب وذلك عن طريق بيعها أحدث الأدوات الإلكترونية في الرصد والمراقبة وتدريب رجال أمنها على كل الأساليب الناجعة في مجالات مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق يوجد برنامج «تبادل حماة القانون الإسرائيلي–الأميركي» (United States–Israel Law Enforcement Exchange Program/LEEP) الذي ينظم دورات تدريبية في إسرائيل لرجال البوليس الأميركي لتعليمهم «كيف يحمون، بصورة أفضل، مجتمعاتهم من الهجمات الإرهابية.» وتستمر الدورة أسبوعين، يتم خلالها التدريب على استعمال الاستراتيجيات والتقنيات التي أتقنها رجال الأمن الاسرائيليون في مكافحة الإرهاب. كما أن معهد القانون الإسرائيلي (Shurat Hadin) يقدم ما

41 لمزيد من المعلومات عن صناعة التقنية العالية في إسرائيل، انظر:
فضل النقيب ومفيد قسوم، «الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).

42 انظر: World Trade Organization, *Trade Policy Review: Israel*, Table 1,1, 2018.

يسـميه «مغامرة العمر في إسـرائيل»، إذ يقوم، لقاء مبلغ من المال، بتنظيم رحلة إلى إسرائيل مدة أسبوع يقيم خلالها المشترك بفندق خمس نجوم ويشارك في الفعاليات التالية:

- مقابلة ضباط من الموساد ومن شين بيت.
- جولـة في الخطوط الأمامية على الحدود مع سـورية ولبنان ونقاط التفتيش مع قطاع غزة.
- حضور محاكمة «إرهابي من حركة 'حماس'».
- مقابلة عملاء عرب يعملون لحساب الاستخبارات الإسرائيلية في التجسس على «المجموعات الإرهابية».
- جولـة علـى «عربـة كل التضاريـس» (All-Terrain Vehicle) فـي مرتفعـات الجولان.
- رحلة في قارب على ضوء القمر في بحيرة طبرية.
- الاستماع إلى أحاديث «أبطال من محاربي الجيش الإسرائيلي».
- جولة على جدار الفصل العازل، وفي معسكرات الجيش الإسرائيلي.
- مقابلة مع وزراء وموظفي حكومة مهمين.

ويصـف الموقـع الإلكترونـي للمعهـد هـذه المغامـرة بأنهـا «تجربـة ديناميـة، وعسـكرية، وإنسـانية، وتاريخية، وقانونية، ودينية، وفي السياسة الواقعية.»[43] بينما يصفهـا أحد الكتّاب الأميركيين بأنهـا «زيارة لديزني لاند (Disney Land)،[44] لكن مع بنادق حقيقية وبرصاص حي مصوبة على الفلسطينيين.»[45]

43 انظر: www. Israellawcenter.org

44 مدينة الألعاب والترفيه الأميركية المشهورة.

45 Philip Giraldi, «Homeland Security Made in Israel,» *Global Research*, 24 August 2013.
https://www.globalresearch.ca/homeland–security–made–in–israel/5346796

7) الصناعة الحربية

يمكن القول إن الصناعة الحربية تطورت عبر ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: بدأت قبل إقامة الدولة، في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين. فبعد تأسيس الهاغاناه كمنظمة عسكرية يهودية في العشرينيات، أنشئ ما كان يُعرف باسم مجمع الصناعات العسكرية الإسرائيلية (تاعس/ TA'AS)، أي شركة مسؤولة عن صناعة السلاح. كما كانت دائرة المشتريات في الهاغاناه مسؤولة عن عملية الحصول على السلاح، سواء من فلسطين أو من الخارج.[46] وكل ما قامت به تاعس في تلك الفترة هو تصنيع الأسلحة الخفيفة وفحص بعض الأجهزة الحربية البسيطة وتعديله. وبعد تأسيس الدولة، احتلت صناعة الأسلحة أولوية قومية عالية، وخصوصاً أنه كان هناك حاجة إلى إدخال تعديلات على الطائرات والدبابات المستوردة من الخارج لتكييفها وفق الحاجات المحلية المناخية والطوبوغرافية، وأيضاً وفق الدروس التي اكتسبها الجيش الإسرائيلي من الممارسة الفعلية.

المرحلة الثانية: تلت هذه المرحلة حرب 1967. فبعد أن أوقفت فرنسا توريد الأسلحة إلى إسرائيل معاقبة لها على بدء العدوان على مصر، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً استراتيجياً بتوسيع صناعة الأسلحة في اتجاه تقليص حجم الاعتماد على مصادر خارجية، وذلك في ظل العلاقة الأميركية – الإسرائيلية الخاصة التي تطورت بصورة كبيرة بعد الحرب، وأصبحت فيها الولايات المتحدة المورد الرئيسي للأسلحة إلى إسرائيل. وكان من أهم نتائج هذا القرار الاستراتيجي إحداث تغييرات مهمة في أولويات التعليم والبحث العلمي والتخصصات التقنية الدقيقة، من أجل إيجاد المناخ الملائم لتطوير صناعة الأسلحة الحديثة. وفي تلك الفترة تم تدشين العمل لصنع الطائرة المقاتلة – قاذفة القنابل المعروفة باسم كفير، وكذلك صنع

46 للاطلاع على نشأة المؤسسة العسكرية اليهودية في فلسطين، انظر: وليد الخالدي، «بناء الدولة اليهودية، 1897–1948: الأداة العسكرية، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 39 (صيف 1999)، ص 65–103.

الدبابة مركافا. وشهد عقد السبعينيات توسعاً كبيراً في الصناعة الحربية، فبينما كان حجم مبيعات شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية يبلغ 40 مليون دولار سنة 1968 أصبح 190 مليون دولار سنة 1973.

المرحلة الثالثة: تلت هذه المرحلة حرب 1973، إذ جرى تغير نوعي في صناعة الأسلحة. فبعد أن كانت صناعة تهتم بشكل رئيسي بتوفير الأسلحة للجيش الإسرائيلي، أصبحت بعد الحرب صناعة رئيسية تساهم مساهمة أساسية في حجم الصادرات الإسرائيلية. وتمكنت الصناعة الحربية الإسرائيلية من تحقيق هذه القفزة النوعية بواسطة المساعدات الأميركية الهائلة التي مكنتها من تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنتاج الحربي، ومن الحصول على آخر تطورات التكنولوجيا الأميركية. كما أن سماح الولايات المتحدة لإسرائيل ببيع السلاح للجيش الأميركي، فتح أمامها أبواب التصدير إلى السوق الأميركية في البداية، وإلى أسواق دول حلف الناتو بعد ذلك.

وفي أواخر التسعينيات، احتلت صناعة الأسلحة مركزاً رئيسياً في تركيبة الاقتصاد الإسرائيلي، وأدت دوراً محورياً في رسم السياسات الإسرائيلية، سواء على صعيد التوجهات الاستراتيجية العسكرية، أو التوجهات الاقتصادية والعلاقات الدولية. ودعمت هذه الصناعة ترسانة عسكرية هائلة قُدّر أنها تحوي ما بين 100 و200 رأس نووي، والطائرات المقاتلة أف 15 وأف 16 وأف 35 المؤهلة لحمل رؤوس نووية استراتيجية صغيرة قادرة على ضرب أي منطقة في الشرق الأوسط. كما أنها صنّعت طائرات كفير المقاتلة، وأدخلت تعديلات مهمة على طائرات أف 16، وكذلك كل أنواع الصواريخ الحربية، أي صواريخ أرض – أرض، وأرض – جو، وجو – جو، وبحر – جو، وتمكنت من تصنيع صاروخ حيتز (سهم) الذي يعترض الصواريخ المهاجمة ويحطمها.

وتصنّع إسرائيل أيضاً كل أنواع الأجهزة الإلكترونية العسكرية، وأجهزة التشويش، وأنظمة توجيه الصواريخ، وأجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة تكنولوجيا

الليـزر، وأجهزة سـلامة النيـران في الدبابات والطائرات. ومـن أهم إنجازات صناعة الأسـلحة الإسـرائيلية، دبابة مركافا التي اكتسبت شـهرة كبيرة.[47] وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن إسـرائيل أيضاً تصنّع قوارب بحرية حربية سـريعة تسـمى رِشِف (Reshef) تحمـل صواريـخ غبريئيل (بحر – بحر) في مقدمها، أو صواريخ هاربون (Harpoon) في وسطها. كما تقوم بصنع أجهزة لاكتشاف الغواصات البحرية.

لا توجـد أرقـام موثـوق بها عن حجـم الصـادرات الحربية الإسـرائيلية. فهناك إجماع بين المراقبين والمعلقين على أن الأرقام الرسـمية الإسـرائيلية غير صحيحة، وهنـاك اعتقـاد أنها أقل من الأرقـام الحقيقية بنحو 25٪.[48] ويشـير أكثر التقديرات إلى أن حجم الصادرات الحربية كان في نهاية السـتينيات لا يزيد على 15–30 مليون دولار سـنوياً، وأنـه ارتفع بعـد ذلك بمعدل 25٪ تقريباً في السـنة ليصل إلى أكثر من مليـار دولار فـي أواسـط عقـد الثمانينيات، وإلى نحو 2 مليـار دولار في أواخره، ثم وصل في التسـعينيات إلى ما يقارب 3 مليارات دولار، وأصبح يشـكل نحو 20٪ من مجموع الصادرات الإسـرائيلية (ماعدا الألماس). وتقوم إسـرائيل بتصدير الأسـلحة بشـكل رئيسـي إلـى الولايات المتحـدة الأميركيـة ودول أوروبـا الغربية، كسويسـرا وألمانيـا وبلجيـكا وهولنـدا، وإلى كثير من البلاد الأفريقية. وفي أواخر التسـعينيات، أصبحـت الصيـن من الأسـواق المهمة التي تسـتورد الأسـلحة من إسـرائيل. كذلك تشـكل تركيا سـوقاً مهمة، وخصوصاً بعد أن تم توقيع اتفاق التعاون العسـكري بين

47 تستعمل إسرائيل الآن الجيل الثالث من دبابة مركافا، وهي متطورة جداً. وكانت إسرائيل تدعي أن هذه الدبابة لا تحطّم، إلاّ إن المقاومة الفلسطينية، في السنة الثانية لانتفاضة الأقصى (شتاء 2002)، تمكنت مرتين من تحطيم الدبابة وقتل الجنود فيها عن طريق زرع لغم أرضي. وفي حرب صيف سنة 2006 على لبنان، تمكنت المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله من تدمير أكثر من 50 دبابة من مجموع 400 مركافا شاركت في الهجوم الإسرائيلي. وتحدثت تقارير صحافية بعد ذلك عن قيام بعض الدول بإلغاء عقودها الموقعة مع إسرائيل لشراء الدبابة. وبعد ذلك أعلنت إسرائيل أن إنتاج الدبابة سيتوقف خلال أربعة أعوام.

48 Stewart Reiser, *The Israeli Arms Industry: Foreign Policy, Arms Transfers, and Military Doctrine of a Small State* (New York: Holmes & Meier, 1989).

البلديـن فـي شـباط/ فبراير 1996، وبعـد أن بـدأت إسـرائيل تقوم بعمليـات تحديث دبابـات أم 60 الأميركيـة التي يسـتعملها الجيش التركي. وفي أواخر القرن العشـرين أخذت الهند تستورد من إسرائيل بعض أنظمة السلاح المتطورة، وقد تضاعف حجم اسـتيرادها من الأسـلحة الإسـرائيلية بشـكل متسـارع حتى أصبحت في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشـرين أكبر مسـتورد لها. وبلغ حجم اسـتيرادها في سنة 2018 نصف صادرات إسـرائيل تقريباً من الأسـلحة (49٪). وفي السنة نفسها احتلت إسرائيل المرتبة السابعة في العالم كمصدر للأسلحة.[49]

8) توزيع الدخل القومي والفساد

من الطبيعي أن يرافق التغيير الكبير الذي حدث في الاقتصاد السياسي للمجتمع الإسـرائيلي – الانتقال من نظام الديمقراطية الاشـتراكية إلى النظام الرأسمالي – تغير مهـم فـي توزيع الدخـل القومي لمصلحة رأس المال. وكان هذا التغيير في إسـرائيل كبيـراً وشـاملاً بحكم أنه جرى في منـاخ حركة العولمة المنحـازة أصلاً إلى مصلحة رأس المـال. وتـدل المؤشـرات كلها على أن الفئات الغنية في المجتمع الإسـرائيلي حققـت نمـواً متسـارعاً في دخلها على حسـاب الفئـات الفقيرة. ويمكـن رصد ثلاثة تطورات عملت على إحداث هذا التغيير في توزيع الدخل القومي:

أولاً: التغييـر فـي السياسـة الضرائبيـة الـذي عمـل على خفض نسـبة الضرائب على أرباح الشـركات. ففي سـنة 1986 كانت هذه النسـبة تساوي 61٪ وأصبحت بعد الإصلاح الاقتصادي تساوي 32٪ فقط.

ثانياً: الانحسـار الكبير الذي حدث لنفوذ الهسـتدروت الاقتصادي والسياسـي، والـذي أثـر سـلباً في قدرتهـا على التفـاوض مع أربـاب العمل من أجـل رفع أجور العمـال. ومـن ناحية أُخرى، وضعت الدولة حداً للحماية الآلية من ارتفاع الأسـعار، والتي كانت يتمتع بها العمال وذوو الدخل المحدود.

49 انظر: «يديعوت أحرونوت»، 3 آذار/ مارس 2018.

ثالثاً: التقليص الكبير فيما يتعلق بمصاريف الحماية الاجتماعية، وخصوصاً المساعدات المقدمة لكبار السن والأطفال والعاطلين عن العمل والنساء المسؤولات عن عائلاتهن.

نتيجة هذه التغييرات، انخفض الوزن النسبي لدخل الفئات الفقيرة وارتفع وزن دخل الفئات الغنية. ففي سنة 1990 كان دخل أغنى 10٪ من السكان يساوي 25٪ من الدخل القومي، وارتفع في سنة 2002 فأصبح 30٪. ومن ناحية أُخرى، بينما كان معامل جيني بالنسبة إلى إسرائيل يساوي 36,7٪ في سنة 1965، أصبح 43,4٪ في سنة 2015.[50]

وعلى مستوى آخر، فإن استمرار إسرائيل في القمع الإنساني والاستغلال الاقتصادي للشعب الفلسطيني في مناخ التخلي عن نظام الديمقراطية الاشتراكية، وما رافقه من انحسار مفاهيم التضامن والتعاون المجتمعي، وسيادة مفاهيم الرأسمالية في التنافس، وأولوية المصلحة الفردية، والانفتاح على الأسواق العالمية، وثقافة الشركات متعددة الجنسية، أمور كلها أشاعت جواً من الفساد في مؤسسات القطاع العام، وفي ممارسات رجال الأعمال في القطاع الخاص. فبينما كان الشعور العام في العقود الثلاثة الأولى من عمر الدولة بأن الفساد في إسرائيل، كدولة ومجتمع، هو حالات فردية استثنائية نادرة، وبأن تصرفات الأغلبية من موظفي الدولة ومن رجال الأعمال هي تصرفات نظيفة وشفافة تصدر عن ثقافة الرواد المثالية، نجد أن الشعور العام في العقدين الماضيين انقلب كلياً وأصبح يشك في تصرفات كل مَنْ في يده قوة، سواء في الحكومة، أو في الشركات الكبيرة. ويعكس هذا الشعور واقعاً موضوعياً، إذ إن أخبار فضائح استغلال السلطة أصبحت أخباراً عادية تغطي صفحات الجرائد يومياً.

---

50 مؤشر جيني (Gini) يُستعمل لقياس درجة عدالة توزيع الدخل القومي، وهو يتراوح بين الصفر والواحد. الصفر يشير إلى المساواة التامة في توزيع الدخل، والواحد يشير إلى عدم المساواة المطلقة، أي أن مواطناً واحداً يملك كل الدخل القومي.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، حقق المدعي العام مع رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير العدل، في سنة 2006، في تهم فضائح جنسية ومالية. ويشير الجدول 19 إلى أن إسرائيل تحتل المركز الرابع والثلاثين بين 180 دولة في مقياس تفشي الفساد الذي تعده مؤسسة الشفافية العالمية. ويعني هذا أن ترتيب إسرائيل يأتي بعد الدول الصناعية الغنية وبعد بعض دول العالم الثالث. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي في إسرائيل يتمتع بفصل حقيقي للسلطات، إذ يتمتع القضاء باستقلال كامل يسمح بملاحقة الفاسدين ومحاكمتهم حتى لو كانوا في مراكز حكومية رفيعة المستوى.

الجدول (19)
قياس نظرة المواطنين إلى ظاهرة انتشار الفساد
في القطاع العام (بين 180 دولة)

البلد	النقاط*		الترتيب**
	2015	2018	
الدانمارك	91	88	1
بريطانيا	81	80	11
اليابان	75	73	18
الولايات المتحدة	76	71	22
إسرائيل	61	61	34
الأردن	53	51	58
مصر	32	35	106

* يتراوح المقياس بين مئة وصفر، ويشير الصفر إلى أعلى درجة من الفساد، والمئة إلى عدم وجود فساد.
** الترتيب هو لسنة 2018.
المصدر: Corruption Perception Index, *Transparency International, Annual Report,* 2019.

الجدول (20)

تعاظم درجة سوء توزيع الدخل القومي في إسرائيل (1965–2015)

السنة	مؤشر جيني*
1965	36,7
1975	37,9
1985	41,7
1995	42,3
2005	44,3
2015	43,4

* مؤشر جيني (Gini) يتراوح بين صفر وواحد، ويشير الصفر إلى المساواة التامة، بمعنى عدم وجود فرق في الدخل الفردي. ويشير الواحد إلى عدم المساواة التامة، أي أن فرداً واحداً يحوز الدخل القومي كله.

المصدر: University of Texas Inequality Project (2019).

الجدول (21)
حصة أفقر 20٪
من السكان من الدخل القومي (2005–2016)

البلد	الحصة
الدانمارك	9,4
السويد	8,2
اليابان	7,4
بريطانيا	7,5
الولايات المتحدة	5,0
إسرائيل	4,7

المصدر: World Bank, op. cit., 2018.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

الخالدي، وليد. «بناء الدولة اليهودية، 1897–1948: الأداة العسكرية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 39 (صيف 1999).

خدوري، وليد (محرر). «بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015.

________. «آفاق بترول شرق المتوسط». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017.

صايغ، يوسف عبد الله. «الاقتصاد الإسرائيلي». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1966.

قبرصي، عاطف. «الآثار الاقتصادية لكامب ديفيد». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982.

النقيب، فضل ومفيد قسوم. «الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015.

هيكل، محمد حسنين. «العروش والجيوش (1): كذلك انفجر الصراع في فلسطين (1948–1998)، قراءة في يوميات الحرب». القاهرة: دار الشروق، 1999.

________. «العروش والجيوش (2): أزمة العروش وصدمة الجيوش، قراءة متصلة في يوميات الحرب (فلسطين 1948)». القاهرة: دار الشروق، 2000.

ثانياً: باللغة الإنكليزية

Aharoni, Yair. *The Israeli Economy*: *Dreams and Realities*. London: Routledge, 1991.

Bank of Israel. *Annual Report*, 2018.

Charif, Hasan. «The Impact of the Peace Process on the Electronic Industries in the Region.» In *Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors*. E/Escwa/ID/1998/1.

Corruption Perception Index. *Transparency International*, *Annual Report*, 2019.

Farsoun, Samih with Christina E. Zacharia. *Palestine and the Palestinians*. New York: West View Press, 1997.

Fischer, Stanley et al, eds. *Securing Peace in the Middle East*: *Project on Economic Transition*. Cambridge, Massachusetts: MIT Press,1994.

Gatt. *Trade Policy Review – Israel* 1994. General Agreement on Tariffs and Trade. Geneva, February 1995.

Hadawi, Sami. *Bitter Harvest*: *Palestine between* 1914–1979. New York: The Caravan Books, 1979.

——————and Atif Kubursi. *Palestinians Rights and Losses in* 1948: *A Comprehensive Study*. London: Saqi Books, 1988.

Halvi, N. «International Trade.» A Paper Presented to the Conference on Sustaining Middle East Peace Through Regional Cooperation, 1994.

Hamed, O. and R. Shaban. «One-Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation.» In *The Economics of Middle East Peace*. Edited by Stanley Fischer, D. Rodrik and E. Tuma. Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1993.

Israel Central Bureau of Statistics (ICBS). *Statistical Abstract of Israel*. 1997; 1998; 1999; 2006.

Kanaan, Taher. «The Aqaba Special Economic Zone: Economic Rationale and Conditions for Success.» *Arab Bank Review*, vol. 2, no. 2 (October 2000).

Khouri, Rami. «Free Zone (QIZs) in Jordan.» *Arab Bank Review*, vol. 2, no. 2 (October 2000).

Kimmerling, Baruch. *Zionism and Economy*. Cambridge, Massachusetts: Schenkman Publishing Company, 1983a.

– —————. *Zionism and Territory*: *The Socio – Territorial Dimensions of Zionist Politics*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California, Research Series no. 51, 1983b.

Lewis, Frank. «Agriculture Property and the 1948 Palestinian Refugees: Assessing the Losses.» *Explorations in Economic History*, vol. 33 (1996).

Metzer, Jacob. *The Divided Economy of Mandatory Palestine*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Murphy, Emma. «The Arab–Israeli Peace Process: Can the Region Benefit from the Economics of Globalization?» In *Economic and Political Impediments to Middle*

East Peace. Edited by J. W. Wright and Laura Drake. New York: ST. Martin’s Press, Inc., 2000.

Naqib, Fadle «The Political Economy of Liberalization and Privatization in the Israeli Economy.» In *Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors*. E/ESCWA/ID/1998/1.

Peled, Yoav. «Profits or Glory.» *New Left Review*, no. 29 (September/October 2004).

Rahman, Omar. «What’s Behind the Relationship between Israel and the Arab Gulf States» Brookings Institute, January 28, 2019.

Reiser, Stewart. *The Israeli Arms Industry*: *Foreign Policy*, *Arms*, *Transfers*, *and Military Doctrine of a Small State*. New York: Holmes & Meier, 1989.

Sachar, Howard. *A History of Israel*: *From the Rise of Zionism to Our Time*. New York: Alfred A. Knopf, 1982.

Shafir, Gershon. *Land*, *Labor and the Origins of the Israeli–Palestinian Conflict*, 1882–1914. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Sharkansky, Ira. *The Political Economy of Israel*. New Brunswick, New Jersey: Transaction Books, 1987.

Shalev, Michael. *Labor and the Political Economy of Israel*. Oxford: Oxford University Press, 1992.

United Nations. UN Document A/AC.25/W.81/Rev.2, Annex 5, dated 2 October 1961.

Village Statistics, 1945: *A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*. With Explanatory Notes by Sami Hadawi. Beirut: Research Center, Palestine Liberation Organization, 1970.

The World Bank, *World Development Indicators*, 2018; 2019.

World Trade Organization. *Trade Policy Review – Israel*, WTO/TPR/58, 1999; WTO/TPR/S/157/Rev.1, 2006.

Zureik, Elia. *The Palestinians is Israel*: *A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge & Kegan Paul, 1979.

المؤسسة الأمنية والعسكرية

فادي نحاس

القسم الأول
الأمن العسكري الإسرائيلي

أولاً: العقيدة الأمنية الإسرائيلية

يتفق كثير من الباحثين على الحداثة النسـبية للدراسات المتعلقة بظاهرة «الأمن القومي» كظاهرة علمية ومستوى للتحليل.[1] فقد قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الأوضاع السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتوالي التغييرات في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته. بيد أن الاهتمام الفكري والعلمي بتلـك الظاهـرة ارتبـط بظاهرة العنف على المسـتويين الدولي والقومـي، لدى الدول التي تمارس وتتعامل أكثر مع مفهوم العنف، كإسرائيل التي وضعت مسألة الأمن في قمة أولوياتها، وبلورت استراتيجيا متكاملة لمفهوم أمنها القومي وتحديداً العسكري.

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع «الأمن»، فإن المفاهيم المرتبطة به أصبحت محددة وواضحة إلى حد بعيد في فكر القيادات السياسية والأمنية وعقلها في كثير من الدول. وفي المقابل، أخذت تتسع اهتمامات بأبعاد أُخرى لمفهوم الأمن القومـي جديدة غير عسـكرية أكثر تعقيداً وبعيدة عن الفكـر الواقعي المرتبط بمفهوم القوة، ليشمل كلاً من البعد الاقتصادي والبيئي والتكنولوجي وغيره.

يُعرّف الأمن القومي لأي دولة في العالم، بأنه قدرتها على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها. لكن تعريف الأمن القومي الإسـرائيلي يكاد يكون شـاذاً عن جميع تلك المفاهيم، إذ يعرّف دافيد بن – غوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله: هو «الدفاع عن

1 Richard Rosecrance, *International Relations: Peace or War?* (New York: Macmillan, 1966), pp. 33-35.

الوجود»، مرهوناً بالهاجس الأمني الذي يقوم على الفرضية القائلة بأن إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم. لذلك، فإن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يمتد ليشمل محاولة التأثير في خط التفاعلات الإقليمية التي تضمن منع أي تحديد لقدرات إسرائيل السياسية والجيوبوليتيكية، الأمر الذي يفرض احتكاكاً دائماً مع محيطها الإقليمي وفرض التعامل معها على أساس واقعي لا يمكن تغييره، وهو ما يضع إسرائيل أمام معضلات استراتيجية تتطلب استراتيجيا عسكرية فعالة، مثل الملف النووي الإيراني، والتموضع الإيراني في سورية، وتراكم قدرات حزب الله الصاروخية.[2]

لا يوجد نموذج محدد لنظرية الأمن الإسرائيلي التي تتجاوب مع متطلبات الواقع الإسرائيلي، وإنما هناك تراكم بالتدريج لمبادئ وأسس الاستراتيجيا الأمنية المبنية على التجربة العسكرية منذ الاستيطان اليهودي في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، والتجربة التي اكتسبتها المنظمات العسكرية من خلال الحرب العالمية الثانية والنكبة، إضافة إلى المعطيات الجيوسياسية. وأيضاً، لا يوجد نص مكتوب وواضح ومتكامل لنظرية الأمن الإسرائيلي، إذ إن قسماً منها تم تداوله شفهياً، والقسم الآخر تمت كتابته على شكل قوانين سنها البرلمان الإسرائيلي، وقرارات صادرة عن حكومات إسرائيل المتعاقبة، وكذلك على شكل تعليمات من قيادات عسكرية بارزة في الجيش وأوامر هيئة الأركان العليا، إضافة إلى كتب وكتيبات إرشاد صادرة عن أذرع الجيش الإسرائيلي. بهذا، فإن الأسس الاستراتيجية، الأمنية والعلمية والتنظيمية، كما هي موجودة في هذه المصادر، تُكوّن نظرية الأمن لإسرائيل التي كانت وما زالت فعالة حتى المرحلة الراهنة.

ما زال المفهوم الأمني يؤسس على جعل الدول العربية تقبل بوجود الدولة اليهودية. وفي الأساس، كانت إسرائيل التي تصوّرها بن – غوريون دولة تسعى لفترات طويلة من الهدوء، ولتجنب المواجهات العسكرية قدر الإمكان. لكن عليها،

2 Gabi Siboni, Yuval Bazak, Gal Perl Finkel, «The Development of Security: Military Thinking in the IDF,» *Strategic Assessment*, vol. 21, no. 1 (April 2018).

إذا دعت الحاجة، أن تحقق نصراً سريعاً بسبب صغر حجمها ومحدودية مواردها البشرية. وعلى هذا الأساس وُضعت **مرتكزات العقيدة الأمنية، وأهمها:**[3]

أولاً: تعزيز قوة الردع.

ثانياً: نقل المعركة في أقرب وقت ممكن إلى أرض العدو وإنهاؤها بسرعة.

ثالثاً: تدمير قوات العدو العسكرية ومعداته.

رابعاً: «هجوم استباقي» أو «حرب خاطفة وقائية» في حال التأكد من خطر وشيك.

خامساً: سلاح نووي كخيار أخير.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، جرى اعتماد مبدأين. كان الأول منهما فكرة «جيش الشعب» الذي يمكن تعبئته بسرعة، وهو يتكوّن أساساً من المجندين في الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط. وهو **جيش نظامي محترف صغير وقوات احتياط كبيرة وقوات جوية متقدمة، وتفوقه على الأسلحة الجوية العربية مجتمعة، وأجهزة استخبارات عالية الكفاءة.** والمبدأ الثاني أصبح يُعرف بـ «المثلث الأمني» الذي ترتكز عليه العقيدة الأمنية: الردع والإنذار المبكر والانتصار العسكري الحاسم. كذلك إدراك أن واقع انعدام التماثل في القدرات الاقتصادية والديموغرافية بين إسرائيل والدول العربية المعادية لا يسمح للأولى بإحراز انتصار نهائي. وتمت إضافة ركيزة رابعة إلى الثالوث الأمني الإسرائيلي، هي الدفاع (بمفهوم الحماية)، الذي يُعنى أساساً ببلورة آليات فعالة لحماية الجبهة الداخلية من الصواريخ المعادية، الأمر الذي أحست به إسرائيل بعد الحرب على لبنان سنة 2006.

وفي العقدين الأخيرين، أصبح هناك إدراك ووعي، وخصوصاً لدى المؤسسات البحثية لضرورة إجراء تعديل جوهري على العقيدة الأمنية، نتيجة تراكم المتغيرات والمستجدات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. إلاّ إننا لم نشهد أي قراءة رسمية تشير

3 Dan Meridor, Ron Eldadi, «Israel’s National Security Doctrine: The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine, Ten Years Later,» Memorandum, February 2019.

إلى أي تغيير أو تحديث جوهري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وطالما أن إسرائيل لا تملك رؤيا سياسية مستقبلية، فإن الذهنية الأمنية والعسكرية ستبقى هي المسيطرة، وتبقى التغييرات الأساسية ترتكز في المجال العملاني العسكري (الاستراتيجيا العسكرية) وفقاً للمحيط الاستراتيجي القائم.[4]

وفي المقابل، توصي المؤسسات البحثية بإدراج أربعة عناصر جديدة تضاف إلى العقيدة الأمنية هي: الإحباط والمنع؛ التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية؛ التحالفات الإقليمية؛ التأقلم.[5]

عنصر الإحباط والمنع في السياسة التي تنتهجها إسرائيل عملياً منذ سنوات، قوامه استخدام الوسائل التي في حيازتها من أجل إجهاض التهديدات غير التقليدية ضدها، مثل: استهداف العلماء الإيرانيين، واستهداف قوافل الصواريخ إلى حزب الله، وهجمات على دير الزور سنة 2007 مستهدفة مفاعلها النووي.

ويشدد الخبراء على أهمية إعطاء العلاقات الاستراتيجية الاستثنائية مع الولايات المتحدة الأولوية لتنمية هذه العلاقات بأكبر قدر ممكن، من أجل ضمان التفوق العسكري المطلق والنوعي على كل الدول الإقليمية، وكذلك ضمان هذا الذخر السياسي والأمني الأكثر أهمية بالنسبة إلى إسرائيل على الساحة الدولية.

وفيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية، ينبغي لإسرائيل أن تدفع في اتجاه بلورة تحالفات رسمية وغير رسمية، مع السعودية ودول الخليج، والعلاقات بدول شرق أفريقيا، وفي مقدمها إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا، ودول الحوض الشرقي للمتوسط، ومنها قبرص واليونان ودول البلقان.

أمّا العنصر الرابع المتعلق بالتأقلم، فكانت بلورته في ضوء الأزمات التي شهدتها الدول العربية منذ سنة 2011، إذ إن التحولات المتواترة والمتطرفة في المنطقة توجب تطوير آليات ووسائل لصناعة القرار خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بتقليص الأضرار

---

4 Siboni, Bazak, Finkel, op. cit.

5 Ibid.; Meridor, Eldadi, op. cit.

على إسرائيل، ولا سيما عند فشل أجهزة الاستخبارات في استشراف الزلزال الذي شهده المشهد الإقليمي.

مبدأ الردع وحدود القوة

يُنظر إلى الردع كمركب من مركبات العقيدة الأمنية للدول، وهو يهدف في حده الأدنى إلى المحافظة على الوضع الاستراتيجي القائم وعدم تحوله إلى بيئة معادية تستلزم تفعيل القوة العسكرية، بينما يصل في حده الأعلى إلى فرض الإرادة السياسية على الخصم من دون حروب. ومن هنا، يتأتى تفسير مدى تمسك العقيدة الأمنية الإسرائيلية بمبدأ الردع، كمكوّن أساسي لها، لتحقيق أهداف إسرائيل أو المحافظة على وجودها ومصالحها، سواء من ناحية دفاعية أو هجومية.

استخدمت إسرائيل مفهوم الردع على مدى طويل، وساعدها في تحقيق أهدافها في أغلبية معاركها ضد الدول العربية. لذا، هي تفضل نوعين من أنواع الردع المتعددة، وتحديداً «الردع بالمنع» و«الردع بالعقاب»، ولكل منهما مهمة عينية تتحدد بحسب الظروف الموضوعية وقدرات الخصم.

وتتحرك إسرائيل، وواضعو السياسة الأمنية فيها، في فهم وتقدير سلوك خصومها، مستندة إلى الافتراض القائم على أن السمة الأساسية لتحرك الخصم ليست إلاّ عبارة عن استجابة منه للفرص والقيود التي توفرها البيئة الاستراتيجية المحيطة به، وكيفية رؤيته لها، إضافة إلى توفر عاملي التحفيز والقدرة لديه. وبالتالي، كرد على ذلك، فإن وظيفة السلوك الإسرائيلي الأمني والسياسي، هي في إبقاء القيود قائمة وتعزيزها منعاً لشن حرب أو أعمال عدائية ضدها، إضافة إلى إبعاد الفرص عن متناول أيدي أعدائها. وهذا المطلب يتحقق من خلال قدرة الردع التي تملكها إسرائيل وتظهرها لعدوها وتسقطها على وعيه، وهو ما يجسد للخصم عدم قدرته على إلحاق الضرر بإسرائيل فعلياً «الردع بالمنع»، أو أن ما سيقوم به لن يجلب له منفعة، وإنما عوائد تزيد في الضرر والخسائر التي ستلحق به.

مـن ناحية نظرية ثانية، يعاني الردع الإسـرائيلي جـراء حالة التآكل المتراكم قبل الحرب والمتعاظم بعدها. لكن مشـكلة إسـرائيل كدولة عدوانية في محيط معاد لها ويراها غريبة عنه، أنها تريد تفعيل مبدأ الردع تجاه خصوم مشـبعين بالتحفيز أساسـاً، سـواء أكانـت لديهم قـدرة أم لا، أي أنهم لا يحتاجون إلى قـدرات خاصة كي توجد لديهـم الدافعيـة، الأمر الـذي يزيد العبء على مفهوم الردع في المفهوم الإسـرائيلي ليتجاوز إمكاناته، أو يحمّل الردع الإسرائيلي مطالب غير عادية.

وإذا كان الـردع مفهومـاً قيميـاً يخاطـب الجيش والشـعب ومتخـذي القرارات فـي إسـرائيل، إضافـة إلـى العـدو بما يشـمل، تحديـداً، حـزب الله وسـورية وإيران والفلسـطينيين، فإنه يشـمل أيضاً الصورة التي تحتلها إسرائيل في الولايات المتحدة، كدولة عظمى راعية لها، باعتبار أن إسـرائيل عنصر فاعل ومفعل للسياسـات الأمنية الأميركية التي لا يمكن للولايات المتحدة أن تخوضها مباشرة.

المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي لامتلاكها السلاح النووي

في العقد الأخير، تلاشـى النقاش في المحافل الدولية والعربية في شـأن امتلاك إسـرائيل القنبلـة الذريـة، وخصوصاً بعد تصريحات المسـؤولين الإسـرائيليين، التي أنهـت حالـة الضبابيـة عن امتلاك إسـرائيل السـلاح النـووي. ولعل سـنة 2006، هي المؤشـر الحاسـم إلـى انتقـال إسـرائيل من اتبـاع «الضبابية» بشـأن امتلاكها السـلاح النـووي إلـى الردع النووي العلني، حين أقر رئيس الحكومـة آنذاك، إيهود أولمرت، لأول مرة، بأن إسـرائيل تمتلك أسـلحة نووية في خضم مقابلة لقناة سات1 الألمانية، إذ قال: «إن إسـرائيل دولة ديمقراطية تملك سـلاحاً نووياً ولا تهدد أي بلد بأي شـيء ولـم تفعل ذلك قط.... أمّا إيران فهي تهدد صراحة وعلناً بمحو إسرائيل عن الخريطة. هـل يمكنكـم أن تقولـوا إن الأمريـن متسـاويان عندمـا يتطلع الإيرانيـون إلى امتلاك

أسلحة نووية، مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا.»[6]

ومما يؤكد الأمر هو إصرار إسرائيل على رفضها الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية، وتهربها من توقيع اتفاق على عدم انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط. وفي المقابل، تجاهر إسرائيل برفضها القاطع لإمكان «توازن الردع النووي» في الشرق الأوسط المرافَق بتهديد علني لإيران وتهديد مبطن لكل محاولة عربية لتطوير قدرات نووية، مثل مصر والسعودية.

لم تتبدل الاستراتيجيا النووية الإسرائيلية، وما زال هناك إجماع عام إسرائيلي يُروجه المنظرون الاستراتيجيون في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية عن الفكرة الأساسية القائلة بأن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بواسطة ردع الدول العربية عن وضع تحديات استراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، ويفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط. وما زالت الاستراتيجيا العسكرية تتذرع، بضرورة الحفاظ على امتلاك واحتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، بالحجج التالية: أولاً، إن موارد العرب وإيران الاقتصادية والبشرية تجعل قدرتهما على استيعاب الأسلحة التقليدية غير محدودة، بعكس إسرائيل ذات القدرة المحدودة في هذين المجالين. ثانياً، لا يمكن التنبؤ بموعد حدوث خلل في ميزان القوة. ثالثاً: اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة في التزود بالأسلحة التقليدية، يجعلها عرضة لضغوط سياسية قد تضطرها إلى التخلي عن أهداف حيوية في نظرها، والسلاح النووي يعطيها استقلالاً أكبر في اتخاذ القرارات وفي بلوغ تلك الأهداف.

لكن، هذه الاستراتيجيا فشلت في التعامل مع ما يسمى «الملف النووي الإيراني» وتفاعلاته على المستوى الدولي والإقليمي، وبيّنت مدى محدودية فاعلية الردع النووي الإسرائيلي وتأثيره في الموقف الإيراني والدولي. بل إن الردع النووي الإسرائيلي، الضبابي والعلني، لم يؤثر في الموقف الإيراني بما يتعلق بالاستمرار في مشروعها النووي، على الأقل في المرحلة الراهنة.

---

6 صحيفة «يديعوت أحرونوت»، 12/ 12/ 2006.

ثانياً: الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية

تُعرّف الاستراتيجيا العسكرية بأنها فن استخدام القوات المسلحة ووسائط الدولة كلها في الحرب، وهي جملة معارف علمية عن قوانين الحرب كصراع مسلح من أجل مصالح وطنية أو قومية، وتنسق أعمالها وتوحّد جهودها لبلوغ الهدف السياسي العسكري الموحد. وترتبط الاستراتيجيا العسكرية ارتباطاً وثيقاً بفن العمليات والتكتيك العسكري. وتحدد العقيدة العسكرية للاستراتيجيا العسكرية الأسس والمبادئ العامة التي يجب أن تسير عليها، وخصوصاً الموضوعات التفصيلية المتعلقة بطبيعة الحرب المقبلة وتنظيم الوحدات العسكرية وطرق إدارة الحرب.

بنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانات الدول العربية المواجهة لها، وأهمها: العامل البشري، والتفوق السكاني العددي، والقاعدة الاقتصادية للدول العربية، واتساع الرقعة الجغرافية والسياسية لهذه البلاد، الأمر الذي يحقق لها عمقاً استراتيجياً ومرونة واسعة في العمليات العسكرية، وهو ما يمدها بالقدرة على تحمل حرب طويلة الأمد، لا تستطيع إسرائيل تحمّلها بسبب إمكاناتها البشرية والاقتصادية والجغرافية المحدودة، في الوقت نفسه الذي تعتمد إسرائيل على التنسيق والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة. ولذلك فإن إسرائيل، نظراً إلى وضعها الجغرافي – السياسي، وإلى كونها داخل رقعة إقليمية تهدد وجودها لتماسها الحدودي مع أعدائها المباشرين (الدول العربية)، صاغت استراتيجيتها العسكرية على أساس الحرص على الحسم في كل مواجهة مع الدول العربية، ونقل المعركة إلى عمق أرض العدو، لأن هزيمة إسرائيل في معركة أو حرب تعني تهديداً وجودياً وكيانياً.

إذاً، يقوم جوهر الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية على المحافظة على القوة في أعلى درجاتها، وأن المسائل المتعلقة بمحيطها الإقليمي لا يمكن حلها إلاّ عن طريق

التفوق النوعي، وعليها أن تتبنّى مبدأ «الهجوم الفعال» أو «الضربات الاستباقية».[7]

الخطة الخمسية – «تيفن 2012»

ما زالت الخطة الخمسية المعروفة بخطة «تيفن 2012» تشكل أساس الاستراتيجيا العسكرية في العقد الأخير التي تتمحور حول أهمية وضرورة تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية فيما يتعلق بقواتها البرية في إطار الدروس والعِبر التي أسفرت عنها الحرب على لبنان في تموز/ يوليو 2006، وانعكست في تقرير لجنة فينوغراد عن أوجه التقصير التي كشفت عنها هذه الحرب، وخصوصاً في مجال عمل القوات البرية وأدائها، وأيضاً في ضوء الدروس والخبرات المكتسبة من الحروب الإقليمية الدائرة في العراق وأفغانستان ومع المقاومة الفلسطينية، وما حدث من تطويرات تقنية متسارعة في أنظمة التسليح والمعدات الحربية على الصعيد العالمي، ولا سيما في الولايات المتحدة وروسيا خلال السنوات القليلة الماضية.

أقر رئيس الأركان الجنرال السابق، غابي أشكنازي، خطة «تيفن 2012» ليؤكد بها إيلاء القيادة العسكرية القوات البرية أهمية قصوى من خلال تخصيص موازنات هائلة لمشترياتها، أعلى من تلك المخصصة لسلاح الجو الذي حظي في السنوات الأخيرة بحصة الأسد من الموازنة. كما أوصت الخطة بوقف تهميش القوات البرية ووجوب العودة إلى التركيز على أسلحتها من المشاة والمدرعات. كذلك اقتضت الخطة الخمسية زيادة القوات المدرعة بحجم فرقتين وتحسين نجاعة الدروع، إلاّ إنها لم تقلل من حق سلاحي الجو والبحر اللذين سيتزودان بمشتريات جديدة توفرت أموالها من ارتفاع الدعم العسكري الأميركي من 2,4 مليار دولار إلى أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً. فقد بدأ من سنة 2014 تزويد سلاح الطيران بـ 50 مقاتلة أميركية جديدة من طراز F-35 تطورها شركة لوكهيد مارتن وثمن كل منها 50 مليون دولار، وهي قادرة على الإفلات من الرادارات، هذا إلى جانب تطوير الطائرات من

7 Siboni, Bazak, Finkel, op. cit.

دون طيار وتحسينها.

ووفـق الخطة، بدأ تزويد الجيش الإسـرائيلي بالمدرعـات الثقيلة، أهمها تزويد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بدبابات ميركافا 4 المتطورة، وكذلك بناقلات جند مدرعـة مـن طراز نمر مزودة بأجهزة استشـعار إلكترونية من طـراز تروفي (Trophy) للحمايـة الفعالـة ضد الصواريخ المضادة للدبابات والتشـويش عليهـا وتجنبها، كما تعطي إنذاراً باقتراب الصاروخ المضاد للدبابات المعادية. هذا إلى جانب تزويد هذه المركبـات القتالية بدروع تمت تقويتها وأُطلق عليها اسـم «شـوبهام» أو «ارتجاعية»، فـي إطـار تحييـد الصواريخ المضادة للدبابـات المتطورة (وخصوصـاً «كورينت At-14» الروسـية)، وتأمين اسـتمرار فاعلية قوة الصدمة التي تتمتع بها القوات المدرعة، إضافـة إلى إدخـال منظومات دفاعية ناجحة في اعتراض الصواريخ من الأنواع كافة، أي أرض/ أرض، والصواريخ المضادة للدبابات.

مـن هنـا، جاء تركيز الخطة الخمسـية على الـدور البارز الذي سـتؤديه القوات البريـة، وخصوصـاً المدرعة والمشـاة والقوات الخاصة، في الحـرب المقبلة. وعلى الرغـم مـن أنه لن يكـون هناك دور للقـوات البرية في العمليات العسـكرية المتوقعة ضد إيران، بحيث ستقوم القوات الجوية الإسرائيلية بالدور الرئيسي فيها، فإن القوات البريـة اسـتفادت من دروس حـرب لبنان الأخيرة، وسـتؤدي دوراً بارزاً ورئيسـياً في أي عمليات عسـكرية مقبلة ضد سـورية وحزب الله في لبنان، وسـيعتمد أساسـاً على نقـل المعركـة إلى أراضـي الخصم من خلال العودة إلى أسـاليب الاختـراق العميق وعمليـات الالتفـاف والتطويـق، وإلى العمل الذي تقوم به أساسـاً القـوات المدرعة بالاشتراك مع قوات الجو في إطار ما يسمى الحرب الجو برية والتي يتم فيها التعامل مع جميع أهداف الخصم في المواجهة أو العمق والجوانب في وقت واحد.

أمّا بالنسـبة إلى القوات البحرية الإسـرائيلية، فتم تعزيزها في السـنوات الأخيرة بعـدد من السـفن الحربيـة من طراز «سـاعر» مجهزة بأنظمـة نيران هجوميـة ودفاعية متطورة، فضلاً عن غواصتي دولفين، الأمر الذي سـيمنح القوات البحرية قدرة على

العمـل فـي المياه العميقة وتوجيـه ضربات صاروخية بواسـطة صواريخ كروز نووية تكتية ضد أهداف إيرانية من خليج عُمان، إضافة إلى إحكام الحصار على السـواحل السورية ومنع وصول إمدادات بحرية إلى حزب الله في لبنان.

الوثيقة العسكرية في سنة 2018

فـي إطـار المواكبـة الدائمة التي يوليها الجيش الإسـرائيلي للمتغيرات في البيئة الإقليميـة والدوليـة، والتـي تتطلـب رؤيـا متجـددة وتجديداً مسـتمراً لاسـتراتيجيته العسـكرية، فقد نشـرت رئاسـة هيئة الأركان الإسـرائيلية وثيقة عسـكرية جديدة عن اسـتراتيجيا الجيش الإسـرائيلي في سـنة 2018. وهذه الوثيقة هي أقرب ما تكون إلى إعادة صوغ العقيدة الأمنية والعسكرية لدولة إسرائيل، وهي نسخة محدثة عن الوثيقة المنشـورة سـنة 2015 تحـت عنوان «الخطة متعددة السـنوات». وتتنـاول هذه الوثيقة قضايا حساسـة، أبرزها مفهوم الأمن وغايات الجيش في الحرب،[8] كما تتضمن ما يوصف بالأهداف القومية ومبادئ نظرية الأمن ووصف بيئة العمل الخاصة بالجيش، وكذلك كيفية اسـتخدام القوة ونجاعة القيادة والسـيطرة وتنظيم الجيش الإسـرائيلي للمعركة من خلال تحديد مهمات القيادة العامة ومهمات القيادات الرئيسية وتحديد القدرات المطلوبة.

في الإطار الفكري العام للوثيقة، أكدت مجدداً أهم مبادئ نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهي:

أولاً: الاعتماد على استراتيجيا أمنية دفاعية، هدفها ضمان وجود إسرائيل وخلق ردع ناجح، وتقليص التهديدات عند الحاجة، وتأجيل المواجهات.

ثانياً: نظرية عسكرية هجومية من أجل فرض الإرادة على العدو.

ثالثـاً: ضـرورة نقل المعركـة إلى مناطق الطـرف الآخر فـي كل جوانبها (البرية

8 الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي.
آخر تردد 2/ 3/ 2019. https://www.idf.il/media/34416/strategy.pdf

والجوية والبحرية والمعلوماتية)، وإدارة المعركة هناك.

رابعــاً: تعزيـز اسـتراتيجيا إسـرائيل التي تسـعى لتطوير الأوضاع الاسـتراتيجية للمعركة المسـتقبلية، والتشـويش على الأوضاع الخاصة بالعدو، والتأثير في موازين القـوى في المنطقـة، والعمل على تحقيق الواقع الأمنـي المطلوب من خلال تفوقها العسكري.

التجديدات والتعديلات الأساسية

أشـارت الوثيقـة المحدثـة بوضوح إلى أن أهـداف الجيش من اسـتخدام القوة العسـكرية لا تقتصـر علـى القضاء على التهديدات العسـكرية المباشـرة العينية، مثل «حماس» وحزب الله، بل تشـمل أيضاً العمل على تقوية تأثير إسـرائيل في السـاحتين الدولية والإقليمية، وذلك في إشـارة واضحة إلى عمليات الجيش في سـورية ولبنان كمثال، والهادفة إلى محاولة امتلاك إسـرائيل أوراقاً تمكنها من التأثير في أي مشـهد إقليمـي مسـتقبلي، ولا سـيما عدم ترك السـاحة للمحـور الثلاثي الذي يضم روسـيا وتركيا وإيران.

أمّا التعديل الجديد الثاني فيشـمل التشـديد على أهمية العمليات العسـكرية في إطار اسـتراتيجيا عسـكرية هـي «المعركة بيـن الحروب» التي تشـمل توجيه ضربات محـدودة إلـى المنظمات والكيانات المعادية، كحزب الله و«حماس» وغيرهما، لمنع تعاظمهـا بيـن الفتـرة والأُخـرى، والتشـجيع على القيـام بعمليـات اقتحامية للجيش الإسـرائيلي علـى غرار عملية عنتيبي. لذلك جرى إنشـاء لـواء الكومندو، اللواء رقم 89، والـذي أجـرى عدة تدريبات خارج البلد، ليحاكي أوضاعاً مناخية مشـابهة لبلاد العدو – مثل اليونان وقبرص – والتدرب كذلك على إمداد القوات بالدعم اللوجستي الضروري في المناطق الغريبة والبعيدة.[9]

9 Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, «The IDF Exercises in Cyprus and Crete,» *INSS Insight*, no. 945 (June 28, 2017).

كما تضمنت الوثيقة تحدياً ثالثاً مهماً هو تأكيد أن صورة وشكل تفعيل القوة العسكرية يجب أن يتضمن الدمج بين نهج الحسم في المعركة ونهج المنع والإحباط والتأثير، أي منع وقوع المواجهة قدر الإمكان من خلال الردع. وكان من التعديلات على استراتيجيا الجيش، التوجه إلى التركيز على القوة العسكرية، والضرب بالعمق، من خلال الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، وحرب خاطفة وسريعة، وفترتها الزمنية أقل من فترة أي حرب سابقة مع انتصار ساحق وواضح على العدو، مع التركيز على الضربة المكثفة لقواعده، وأن يعمل الجيش على فرض شروط إنهاء القتال ضد العدو، من خلال قوة النيران وفي زمن قصير.

الفكر العسكري العملاني في الوثيقة العسكرية:
أزمة سلاح البر في الاستراتيجيا العسكرية

إن أزمة سلاح البر في الاستراتيجيا الجديدة، والناتجة من التحولات والتغييرات في نمط الحرب الجديدة، ولا سيما في ظل النقاش في شأن إعادة الاعتبار إلى القوات البرية، وفق العِبرة الأميركية التي تقول، بحسب تجربة أفغانستان، هي عدم إمكان حسم المواجهة أو الحرب من دون تدخل القوات البرية والتوغل في عمق ميدان العدو. وهذا الدور يتطلب تحسين أداء القوات البرية وتحديثها في المواجهات العسكرية، بعدما تغيرت ميادين القتال، وتمكّن العدو الحالي، حركة «حماس» وحزب الله من إبطال كثير من فاعلية الجيوش البرية الإسرائيلية بفعل توزيع نقاط الانتشار لقواتهما على مساحة واسعة من أرض لبنان وغزة، إذ لم تعد هذه الجيوش قادرة على توغل بري يستطيع شل قدرة العدو، أو إبطال قدرته الصاروخية، ومنع استمرار المواجهة وضرب العمق الإسرائيلي.

أمّا فيما يتعلق بدور القوات الجوية، فتأخذ الوثيقة، بعين الاعتبار جميع التغييرات الاستراتيجية والإقليمية المتعلقة بقدرات وقوة مصادر التهديد، مثل غياب خطر الجيوش النظامية في مقابل صعود خطر المنظمات شبه الدولانية التي تملك

تنظيمـات تقتـرب من الجيوش النظاميـة، والتغييرات في طبيعة الحـروب في الواقع الجديـد. وبالتالـي، فـإن إسـرائيل، بسـبب جملة هـذه التهديدات إلـى جانب «ضيق مساحتها» تحتاج إلى قوة قادرة على القتال من ساحة إلى أُخرى، وهذا ما يميز سلاح الجو الإسرائيلي، فضلاً عن التفوق النسبي الواضح لهذا السلاح نتيجة امتلاكه أفضل التكنولوجيا والتقنيات الحربية الحديثة والمتطورة.

إلاّ إنـه، إلـى جانـب تفوق سـلاح الجو الإسـرائيلي، وفـي ظل تراجـع وتآكل الجيـوش التقليديـة، فإن الخصوم اليوم، أي «حماس» وحزب الله، اسـتثمروا بصورة خاصـة فـي منظومات دفاعية ومنظومات هجومية، أي الترسـانة الصاروخية، وهو ما أسـفر فـي العقـد الأخير عملياً عن ارتفاع ملمـوس وجدي في التهديـدات التقليدية فـي مجال الحرب الصاروخية، الأمر الذي يجعل تفضيل القوة الجوية على المناورة البرية.

«الحرب على الوعي»:
استراتيجيا عسكرية جديدة

أهميـة الحـرب علـى الوعي، وهي ليسـت مسـألة جديدة، إنما جـزء من تاريخ حروب العصور القديمة، تعود إلى تعزيز الروح القتالية في قمع العدو من جهة، كما إلى تداخل المعركة العسكرية مع عمليات تهدف إلى التأثير في عقل العدو من جهة أُخرى.

تتيـح التقنيـات التكنولوجية المتطورة الموجهة إلى جماهير مسـتهدفة متعددة، خلق ساحة أُخرى للمعركة، فضلاً عن المعركة العسكرية التقليدية، إذ تجد الجيوش والدول نفسها، في مواجهة جهود العدو عبر استغلال الفضاء التكنولوجي والشبكات الاجتماعيـة لتحقيـق الإنجـازات. وهذا يسـرع التأثير فـي الجمهور المسـتهدف من العـدو، بمـن فيهم صنـاع القرار والقـادة والمقاتلـون، وكذلك الرأي العـام المحلي والدولي.

لـذا، كثـف الجيـش الإسـرائيلي فـي السـنوات الأخيـرة نشـاطه علـى الجانب

النفسـي، فيما يسـميه «الحرب على الوعي»، كجزء من السعي لـ «تطوير الوعي وبناء الإمكانـات التنظيميـة التي تدعم رؤية الجيش»، وفق تقرير نشـره معهد أبحاث الأمن القومي.[10] وأوضح التقرير أن خطة الجيش تشمل وضع مفهوم شن حملات على الوعي لدى الجانب غير الإسرائيلي، وتطوير الأدوات التكنولوجية، وتدريب الأفراد الملائمين، وبناء الأطر التنظيمية التي تدعم هذا المفهوم، بهدف توجيه رسالة مباشرة إلى المجتمعات المسـتهدفة في الدول المعادية، بما في ذلك الخطاب نحو ما سـماه التقرير «العناصر الإرهابية في الشبكات الاجتماعية».

يمكـن تقسـيم الحـرب علـى الوعي إلى ثـلاث فئـات: أولها، «عمليات سـرية للوعـي»، بحيـث لا يكـون الهـدف علـى درايـة بوجـود جهـد «حربي علـى الوعي» يجـري ضـده؛ ثانيهـا، «الدعايـة الكاذبـة»؛ ثالثها، «شـن حمـلات ضد الوعـي»، من خلال الإعلانات والرسـائل. وعلى سـبيل المثال، نلحظ أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، والمسؤول عن الشبكات الاجتماعية في العالم العربي، يسعى للوصول إلى مختلف الفئات المسـتهدفة في الدول العربية، عن طريق طرح تسـاؤلات وأمور جدلية أمام الجمهور العربي، مثل، جدلية «شباب لبنان للموت في ساحة الحرب في سورية»، وجدلية الدور الإيراني الإقليمي، وعقيدة ولاية الفقيه.

ثالثاً: دور السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية

أُسسـت سلطة الدفاع السـيبراني القومي الإسرائيلي سنة 2016، تحت مسؤولية رئاسـة الحكومـة مباشـرة، ووظيفتهـا الرئيسـية هـي إدارة جميـع الجهـود الدفاعيـة والعملانيـة فـي الفضـاء السـيبراني وتشـغيلها وتنفيذهـا، كمـا تتطلـب الحاجة على المسـتوى القومـي، الأمـر الذي يتيـح الرد الدفاعـي الكامل والدائم علـى الهجمات

10 Gabi Siboni and Gal Perl Finkel, «The IDF's Cognitive Effort: Supplementing the Kinetic Effort,» *INSS Insight*, no. 1028 (March 1, 2018).

السيبرانية، بما في ذلك التعامل مع تهديدات الفضاء السيبراني والحوادث السيبرانية في وقت حقيقي، وصوغ تقدير للوضع الحالي، وجمع المعلومات الاستخباراتية والتدقيق فيها، والعمل مع المؤسسات ذات الاختصاص.[11]

وبالتوازي مع ذلك، مرّ الجيش الإسرائيلي بتغيرات مفاهيمية وتنظيمية. ففي حزيران/ يونيو 2015، قرر تأسيس فرع سيبراني مستقل يقود نشاطه الدفاعي والهجومي في الفضاء السيبراني، على أن يتولى الجيش الإسرائيلي المسؤولية عن قيادة الدفاع السيبراني للدولة في زمن الحرب. وكمرحلة أولية، أُسست شعبة سايبر كجزء من هيئة الأركان العامة، وأُنشئت فرقة دفاعية في قسم الاتصالات اللاسلكية، وأجريت تغييرات تنظيمية في سلاح الاستخبارات.

تطوير عقيدة للقتال السيبراني في المعركة التقليدية

إن الهجمات السيبرانية يمكن أن تكون مفيدة كسلاح يُستخدم في الضربة الأولى، لأنها تتمتع بميزة المفاجأة، وهي مجهولة المصدر. وفي المقابل، في المواجهات التي تتدخل قوة عسكرية، فقد يجري استخدام الهجمات السيبرانية مرات معدودة من أجل تحقيق الهدف العسكري، سواء كعامل مساعد أو من أجل التمويه. وفي أغلبية الحالات تكون الهجمات المادية هي أسلوب العمل المفضل، كونها تشكل خياراً ذا صدقية وأكثر نجاعة.[12]

وفي المقابل، يتمتع المهاجِم السيبراني اليوم، وفي المستقبل المنظور أيضاً، بأفضلية كبيرة على المُدافع، ذلك بأن على المدافع أن يدافع عن عدد كبير من المنشآت والثروات، ابتداء من الخطط القتالية ومنظومات الأسلحة، مروراً بمنظومات

11 Shmuel Even, David Siman-Tov, Gabi Siboni, «Structuring Israel's Cyber Defense,» *INSS Insight*, no. 856 (September 21, 2016).

12 Ron Tira, «Developing a Doctrine for Cyberwarfare in the Conventional Campaign,» *Cyber, Intelligence, and Security*, vol. 2, no. 1 (May 2018).

التحكم والمراقبة العسكرية، ومنظومات الاتصال العسكري، والبنى التحتية النظامية، والبنى التحتية الوطنية الحيوية، والمراكز التجارية ذات الأهمية الوطنية، مثل البنوك والبورصات، أي مجمل الجبهة الداخلية المدنية.[13]

الدفاع الإسرائيلي في عصر الحرب السيبرانية

شهدت الأعوام القليلة الأخيرة تحدياً تكنولوجياً جديداً، هو تحدي الحرب السيبرانية، الذي ازداد بحيث أصبح بين التهديدات الأكثر حساسية التي تواجه البنية التحتية الحيوية لإسرائيل في كلا القطاعين المدني والعسكري – الأمني. وتشير التقارير الأمنية إلى ضرورة النظر إلى شبكات الطاقة والمياه، والاتصالات والمواصلات، وكذلك إلى الاقتصاد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على أجهزة الكومبيوتر، على أنها جميعها عرضة للخطر.[14] وعلى إسرائيل، كي تتمكّن من الرد على التهديدات الجديدة والمتطورة، أن تحسن عقيدتها الأمنية على أن تتضمن عنصراً جديداً هو تفوقها السيبراني بصفته جزءاً لا يتجزأ من قدراتها الدفاعية القومية، إذ تشكل القدرات السيبرانية المتقدمة وسيلة فعالة لردع أعداء إسرائيل. وكان من الأمثلة فيروس «ستكسنيت» (Stuxnet)، الذي يُعزى إلى عملية نفّذتها الولايات المتحدة وإسرائيل، جرى خلالها تعطيل أداء أجهزة الطرد المركزي التابعة للبرنامج النووي الإيراني.[15]

في مقاربة إسرائيل التقليدية للأمن، فهي تستثمر كثيراً من الجهد في الاستخبارات والإنذار المبكر والردع بقصد تقليص الإنفاق على إبقاء حالة تأهب

13 Miguel Alberto Gomez, «When Less is More: Cognition and the Outcome of Cyber Coercion,» *Cyber, Intelligence, and Security*, vol. 2, no. 1 (May 2018).

14 Gil Baram, «Israeli Defense in the Age of Cyber War,» *Middle East Quarterly*, vol. 24, no. 1 (January 2017).

15 Gadi Eizenkot, «Cyberspace and the Israel Defense Forces,» *Cyber, Intelligence, and Security*, vol. 2, no. 2 (December 2018).

مستمرة. وفي هذا السياق، يجب التطرق إلى ثلاث مشكلات تكمن وراء أي هجوم سيبراني: الأولى هي مشكلة مصدر الهجوم، أي مَن أمر بالهجوم ومَن الذي شنه؟ والمشكلة الثانية هي في صعوبة تقرير نتائج الهجوم وتحديد مدى نجاحه. والمشكلة الثالثة هي الأدلة، إذ من الصعب في الغالب تحديد إذا الحادثة ناجمة عن خطأ تقني، أو هي نتيجة هجوم سيبراني.[16]

في المرحلة الراهنة، تحتل الحكومة الإسرائيلية مركز الصدارة في استعمال التقنيات السيبرانية في مواجهة التهديدات التي تواجهها في جميع المجالات. وتستند الحرب السيبرانية إلى قدرات إسرائيلية مستقلة، تجمع بين الابتكار المحلي والتقنيات العالمية. كما أن المقاربات التي تتخذها إسرائيل تندمج في المتطلبات الثلاثة الأصلية الخاصة بمفهوم إسرائيل التقليدي بشأن الأمن القومي:[17]

أولاً: الردع – يمكن للقدرات السيبرانية المتقدمة أن تكون وسيلة فعالة لردع أعداء إسرائيل. وكان أحد الأمثلة لذلك عملية ستكسنيت التي تنسب إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تم فيها تعطيل أداء أجهزة الطرد المركزي التابعة لإيران.

ثانياً: الإنذار المبكر – إن التقنيات السيبرانية المتقدمة تجعل من الممكن جمع كميات كبيرة من المعلومات الدقيقة بشأن نيات الخصم وخططه المستقبلية. وتستطيع إسرائيل، باستعمال قدرات كهذه، أن تجمع معلومات كثيرة وعالية الجودة عن أعدائها، وأن تمنع من الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بها في الوقت نفسه. وهكذا، يمكن لأجهزة إسرائيل الأمنية أن تقدم للمؤسسة الدفاعية إنذارات فعالة بشأن نيات الخصم بغية اتخاذ التدابير الضرورية ضده في اللحظة الصحيحة.

ثالثاً: الانتصار العملاني الحاسم – يمكن للجيش الإسرائيلي، باستعمال أدواته السيبرانية المتقدمة، أن يكسب أفضلية في القتال تمكّنه من قلب الميزان لمصلحته.

---

16 Yitzhak Ben Israel and Lior Tabenski, «An Interdisciplinary Look at Security Challenges in the Information Age,» *Military and Strategic Affairs* (December 2011), p. 33.

17 Eizenkot, op. cit.

وعلى سبيل المثال، جرى تعطيل أجهزة الرادار السورية خلال الهجوم على المفاعل النووي السوري سنة 2007، والذي نُسب على نطاق واسع إلى إسرائيل، وذلك بواسطة رمز معادٍ يبدو أنه كان يبث إشارات عادية.[18] وهذا ما مكّن سلاح الجو الإسرائيلي من اختراق المجال الجوي السوري من دون أن يُكتشف، واستهداف المجمّع النووي وتدميره بالكامل.

خلاصة القول، أن التهديدات السيبرانية اليوم هي النتيجة المباشرة للدور الحاسم الذي تقوم به الأنظمة المحوسبة في البنى التحتية القومية والحياة الحديثة. لقد تطورت أنظمة وقطاعات متعددة بصورة منفصلة وتجمعت في نهاية المطاف لتشكل شبكة سيبرانية في الغالب مدنية. وعندما اتضح أنه سيكون من الضروري التعامل مع النواحي الأمنية للمجال السيبراني، اضطر قادة إسرائيل إلى تخيل ما سيكون عليه ميدان القتال السيبراني في المستقبل ومتطلبات الانتصار فيه.

كما أن تطوير استراتيجيات الاشتباك والدفاع في الحرب السيبرانية ينسجم مع النواحي الأُخرى للوضع الإسرائيلي. فالحرب السيبرانية تمكن إسرائيل من شن عمليات ضد أهداف بعيدة من دون أن تجازف بأرواح مواطنيها وجنودها، ويشكل هذا هدفاً أساسياً لبلد صغير ذي موارد بشرية محدودة. كذلك إن عمليات من هذا النوع تمنح إسرائيل سمعة دولية، يمكن أن تساهم في اقتصاد البلد، إذ تتطلع الدول الأُخرى إلى إسرائيل من أجل الخبرة والتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها.

رابعاً: الصناعات العسكرية الإسرائيلية

تُعتبر الصناعة العسكرية من أقدم فروع الصناعة في إسرائيل، وتطورت باستمرار حتى أصبحت الآن تضم أكثر من 50٪ من مجمل العاملين في الصناعة الإسرائيلية،

18 الموقع الإلكتروني لصحيفة «هارتس»، 21/ 5/ 2018،
https://www.haaretz.co.il/news/syria/EXT-MAGAZINE-1.4675626
آخر تردد 5/ 3/ 2019.

وغـدت إسـرائيل مـن أهـم الدول في العالـم في مجـال إنتاج الأسـلحة وتصديرها، وتصل قدرتها في هذا المجال إلى مستويات تفوق الكثير من الدول الغربية.

بعـد حـرب 1973، حدث تغيير نوعي في صناعة الأسـلحة، فبعد أن كانت هذه الصناعة تهتم بشكل أولي بتوفير الأسلحة للجيش الإسرائيلي، أصبحت بعد الحرب صناعة رئيسية تساهم مساهمة أساسية في حجم الصادرات الإسرائيلية، وتمكنت من تحقيق القفزة النوعية بواسطة المساعدات الأميركية الهائلة التي مكنتها من تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنتاج الحربي، ومن الحصول على آخر تطورات التكنولوجيا الأميركية، كما أن سـماح الولايات المتحدة الأميركية للصناعة العسكرية الإسرائيلية ببيع السـلاح للجيش الأميركي، فتح أمامها أبواب التصدير إلى السـوق الأميركية في البدايـة، وإلـى أسـواق دول حلف الناتو، وإلى أكثر مـن 60 دولة في العالم بعد ذلك. ومـن اللافت، أن إسـرائيل تُفضل إبرام صفقات بيع السـلاح لـدول كثيرة في أفريقيا وأميركا اللاتينية بشكل غير مباشر وبواسطة شركات خاصة تبلغ نحو 220 شركة في محاولة لإعفاء ذاتها من مسـؤولية اسـتخدام هذا السـلاح في جرائم ضد البشـرية في حال وقوعها.

ومنذ نهاية التسـعينيات، بدأت صناعة الأسـلحة تحتل مركزاً رئيسـياً في تركيبة الاقتصاد الإسـرائيلي، وتؤدي دوراً محورياً في رسـم السياسـات الإسـرائيلية، سواء على صعيد التوجهات العسكرية، أو التوجهات الاقتصادية والعلاقات الدولية.

إن تحليل المراحل التي مرت بها الصادرات التسليحية الإسرائيلية حتى المرحلة الراهنة، اعتماداً على المراحل التي مرت بها الصناعة الحربية الإسرائيلية، يبيّن أن ثمة ثلاثة عوامل رئيسية وجهت السياسة الإسرائيلية في هذا المجال:

أولاً: العوامـل العسـكرية – الأمنيـة: تسـتخدم إسـرائيل الصادرات التسـليحية لتزويـد كثير من الحركات الانقلابية والانفصالية بالسـلاح فـي المناطق التي تكتنفها الأزمات والصراعات المسـلحة، مثل: الثوار الأكـراد في العراق ونزاعاتهم مع تركيا وسورية والعراق؛ داعش وجبهة النصرة وغيرها.

ثانيـاً: العوامـل السياسـية: تعقد إسـرائيل صفقات تسـليحية تشـكل جزءاً من الجهود التي تبذلها لتوسيع نفوذها في دول دائرة مجالها الحيوي تمتد من باكستان وإيران شـرقاً إلى السـاحل المغربي على المحيط الأطلسـي غرباً، ومن دول آسـيا الوسـطى شـمالاً إلى وسـط أفريقيا وجنوبها، ومن باب المندب على البحر الأحمر جنوباً.

ثالثـاً: العوامـل الاقتصاديـة: تشـمل صفقـات الأسـلحة دعائـم وركائـز قويـة لاقتصادها، ولا سيما في مجال التصدير. وقد ازداد حجم الصادرات العسكرية 50٪ في السنوات الخمس الأخيرة، وخصوصاً إلى دول الهند، وأذربيجان، وفيتنام.[19]

أبرز الخطوط العامة التي تحكم النشاط الإسرائيلي في مجال التسليح

أولاً: مـن المعـروف أن إسـرائيل ترتبط بالولايـات المتحدة الأميركيـة باتفاقية للتعاون الاستراتيجي في مجال الدفاع منذ سنة 1979، وبتجديد هذه الاتفاقية مدة عشر سـنوات أُخرى. وتعطي هذه الاتفاقية إسـرائيل ومؤسساتها البحثية والصناعية وضعاً موازياً وشبيهاً بالوضع الذي تتمتع به دول حلف شمال الأطلسي في نقل التكنولوجيا الحديثـة والمشـاركة في برامج الأبحاث والدراسـات ذات الطابع العسـكري. ولقد استفادت إسرائيل كثيراً من هذه الاتفاقية في مجالات الحرب الإلكترونية، والذخيرة المتطـورة، والصواريـخ المضـادة للدبابـات بعيـدة المـدى، والـرؤوس الباحثة عن الأهداف بالأشعة تحت الحمراء للصواريخ، وقنابل جو/ أرض المتطورة (نظام أوفر للقنابل الموجهة بالأشعة تحت الحمراء).

ثانيـاً: التفوق الإسـرائيلي على المسـتوى العالمي في تطويـر وإنتاج أنواع كثيرة من: طائرة من دون طيار؛ القبة الحديدية.

ثالثـاً: الاهتمام الإسـرائيلي المكثف بالأشـكال المتطـورة والمتقدمة للرؤوس

19 وفقاً لمعطيات مركز الأبحاث السويدي SIPRI
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001277555 آخر تردد 1/ 10/ 2019.

الحربية التقليدية، بدءاً بالرؤوس الحاملة للقنابل والمتفجرات والألغام، إلى رؤوس المفرقعات الارتجاجية عالية التدمير التي استُخدمت في الحروب الإسرائيلية على لبنان (2006)، وعلى غزة (2009، 2014)، وكان لها تأثير فعال في الأهداف الحصينة.

رابعاً: نجاح إسرائيل في تطوير صاروخها البالستي بعيد المدى «أريحا 2» الذي قد يصل مداه إلى 1450 كلم. ومن المؤكد أن إسرائيل تُعطي أولوية عالية لتطوير هذا النوع من الصواريخ لأداء مهمات الردع في العمق العربي.

خامساً: تحصل إسرائيل على الأجيال الحديثة من الذخيرة المتطورة لطائراتها المقاتلة، ويشمل ذلك الصواريخ الموجهة جو / جو، وجو / أرض، والقنابل الموجهة بالليزر والرادار والأشعة تحت الحمراء.

وإذا تناولنا ما يسمى منظومة الأسلحة الإسرائيلية فوق التقليدية، والمقصود بها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نجد أن إسرائيل بدأت بالاهتمام بهذه المنظومة منذ قيامها. وتشمل المنشآت الكيميائية الإسرائيلية عدة مصانع من أهمها: مصنع إنتاج الغازات الحربية في شرقي الناصرة؛ مصنع آسيا للكيميائيات في بيتح تكفا؛ مصنع مختئيم للكيميائيات والمبيدات الحشرية في تل أبيب؛ مصنع هايل للكيميائيات في حيفا.

التصدير العسكري الإسرائيلي

تُعتبر الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من 25٪ من مجموع صادراتها، البالغ قيمتها نحو 85 مليار دولار. وطبقاً لبيانات معهد سيبري لأبحاث السلام في السويد، فإن إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، إذ تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل.[20]

20 Sipri: Stockholm International Peace Research Institute, www.Sipri.org

تشكل الشركات الإسرائيلية نحو 3,1٪ من مجمل مبيعات الأسلحة في العالم في السنوات 2014 – 2018. وتشير البيانات إلى أن معظم صادرات إسرائيل من الأسلحة في سنة 2018 إلى آسيا والمحيط الهادئ، وهي منطقة يشار إليها، يقدر بنحو 46٪ من مبيعات المنتوجات الأمنية الإسرائيلية، و26٪ إلى أوروبا، و20٪ إلى أميركا الشمالية، و6٪ إلى أميركا اللاتينية، و1 – 2٪ إلى دول أفريقية.

وفي سنة 2018 وصل حجم الصادرات العسكرية إلى 7,5 مليارات دولار. ووفقاً لبيانات الصادرات الأمنية للسنة نفسها، لا تزال الصادرات الأمنية تُعتبر مرتفعة جداً مقارنة بالسنوات السابقة 2013 – 2017، وتعادل تقريباً حجم الصادرات الأمنية في سنة 2012، والذي بلغ آنذاك نحو 7,5 مليارات دولار.

قدر مسؤولو وزارة الأمن أن الصفقة الضخمة في السنوات الأخيرة هي قيام قطاع الصناعات الجوية الإسرائيلية بتصدير صواريخ دفاعية من نوع براك إلى الهند في سنة 2017، وصلت قيمتها إلى 2,5 مليار دولار.

في السنوات الخمس الأخيرة، تُعتبر الهند من أكبر المستوردين للصناعات العسكرية الإسرائيلية، ولا سيما الصناعات الجوية، كالصواريخ والمقاتلات والطائرات من دون طيار، والمنظومات التكنولوجية المتطورة التي تصنعها شركتا ألفيت ورفائيل. وقد أبرمت إسرائيل في سنة 2018 أكبر صفقة لبيع الأسلحة للهند بقيمة مليارَي دولار. ومن اللافت، أن الصادرات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ليست مقصورة على بيع أسلحة قتالية للجيش ووزارة الدفاع في الهند، بل إلى جهاز الشرطة وسلطات الإنقاذ الهندية اللذين يُعتبران من أكبر زبائن الصناعات الإسرائيلية أيضاً، وخصوصاً حرس الحدود وخفر السواحل.

يشير التقرير إلى أن المعطيات الرسمية لوزارة الأمن الإسرائيلية تؤكد أن الهند وإسرائيل عقدتا، خلال سنة 2016، صفقات بلغت قيمتها الإجمالية 6,5 مليارات دولار، أي أن هذه الصادرات سجلت ارتفاعاً بنسبة 14٪ مقارنة بسنة 2015.

اتجاهات التصدير العسكري الإسرائيلي

تعمل إسـرائيل بوضوح على تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة، وأغلبيتها ذات أصل أميركي، وتركز على مناطق النزاع والتوتر التي تخدم مصالحها، وهكذا كان رادار فالكـون للإنـذار المبكر والمحمول جـواً أحد أهم صادراتها إلى الهند والصين علـى السـواء، هـذا بالإضافة إلى تصدير طائـرات من دون طيار، من طراز شـماوت وهانتر وماسـتيف، إلى عدة دول في العالم، وأنظمة صواريخ آرو أو حيتس المضادة للصواريـخ، والتـي تعاقدت على اقتنائها دول كالهنـد وتركيا، كما تعمل على تصدير تكنولوجيا الأقمار الصناعية التجسسـية أوفيك، والذخائر الذكية وزوارق الصواريخ ريشـيف، وتقوم بتطوير المقاتلات الهندية ذات الأصل الروسـي ميغ – 21 وتُحدّثها بأنظمة توجيه رادارات وأنظمة اتصالات إسرائيلية، وتُحدّث أيضاً المقاتلات التركية ف – 4، والدبابات التركية م – 60أ أميركية الأصل.

وفـق معطيـات قسـم التصديـر الأمنـي فـي وزارة الأمن الإسـرائيلية، فـإن أغلبية الصادرات الحربية من الصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي تبلغ 31٪، والصادرات الحربية، أي طائـرات مـن دون طيار 15٪، وأنظمة رادارية وتقنيات إلكترونية 17٪، وإلكترونيات للمركبات المسـيرة وإلكترونيات فضائية 14٪، وذخيرة وأسـلحة 9٪، وأنظمة اتصالات 9٪، وأنظمة مراقبة 8٪، وأنظمة استخباراتية ومعلومات وسيبرانية 5٪، وغيرها.

وطبقـاً للاتفـاق الاسـتراتيجي المعقود بين إسـرائيل والولايـات المتحدة، فإن إسـرائيل تقـوم بصنع قطع غيار لأنواع معينة من المقاتـلات الأميركية، بالإضافة إلى أنظمة دروع من طراز بلايزر، وألغام مضادة للدروع والأفراد، وأجهزة لكسح الألغام، ومعـدات اتصـال وإشـارة ميدانيـة، ورشاشـات، وطائرات مـن دون طيـار من طراز سـكوت وماسـتيف، وتطوير الصواريخ المضـادة للصواريـخ، والصواريخ المضادة للطائـرات بالتعـاون مـع شـركات أميركية. كذلك تزود إسـرائيل الولايـات المتحدة الأميركية بنظم رادار وطائرات اسـتطلاع من نوع هارون يمكن اسـتخدامها في جميع الأحوال الجوية.

القسم الثاني

البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية

أولاً: ملامح عامة للبيئة الاستراتيجية الإسرائيلية

في العقد الأخير، تُجري المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مراجعات وقراءات تقييمية للبيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل من منظور أمنها القومي، وفقاً للتحولات والتغييرات التي حلت بالعالم العربي نتيجة الأزمات المتتالية، كمشهد سيؤدي إلى تحول استراتيجي إقليمي وتاريخي. وما زالت **الاستخبارات العسكرية والتقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تشير إلى حتمية مرحلة انتقالية في اتجاه إعادة إنتاج بيئة استراتيجية مغايرة مملوءة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي** لها تأثيرات وتداعيات متنوعة، لكن هذه التقديرات، مع مرور الوقت، أصبحت أكثر واقعية وانضباطاً وأقل استشرافاً وتكهناً. هذا الانضباط اللافت يدل على عمق إدراك حجم التطورات، وضرورة تغيير أو تعديل الاستراتيجيا العسكرية.

يمكن القول، إن أبرز ما في الرؤية الاستخباراتية الإسرائيلية الراهنة هو **عدم قدرة الاستخبارات العسكرية على ادعاء الوضوح في استشراف ماجريات الأمور، والسبب في ذلك التغييرات المتسارعة في خريطة التهديدات في المنطقة التي من شأنها أن تؤدي إلى أخطاء في التقديرات الاستخباراتية، فلا رؤيا بعيدة المدى والحسابات رهن التطورات**. ولعل أبرز مستجدات التقديرات الاستراتيجية، عدم التكهن وعرض الفرص المحتملة في الساحات الإقليمية والدولية، اعتباراً من أن الاستخبارات تتمحور بصورة عامة حول التهديدات ووضعها أمام صناع القرار كأساس لوضع استراتيجيا مضادة على مختلف المستويات، منها الأمنية والسياسية والاقتصادية. بل نلحظ أن الاستخبارات العسكرية تعتبر أنه في هذه المرحلة، من غير

الممكن بل ومن المبالغ فيه، عرض تقديرات لمدى بعيد.

إن تراجع التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالرؤيا الاستراتيجية في المنظور البعيد، مرتبط بكون إسرائيل دولة لا تملك رؤيا سياسية مستقبلية. لذا، تبقى الذهنية العسكرية – الأمنية مسيطرة، وهي بطبيعتها تتعامل مع الاستراتيجيا العسكرية لمدى محدود. فنلحظ أن **التقديرات الاستخباراتية لا تفصل بين تهديد استراتيجي وتهديد تكتي، وبين دائم وموقت، وبين مؤثر وأقل تأثيراً، وبين تهديد يمكن احتواؤه، وآخر لا.**

تتعامل التقديرات الاستراتيجية مع البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل وفقاً لمعيار رئيسي هو «**منسوب التهديد الفعلي**» **الذي يمثله كل منها على الأمن القومي الإسرائيلي، بمعنى التهديد على الحدود من جانب جيوش نظامية.** إن التغيير الذي طرأ مع اندلاع الأزمات في المحيط العربي، والمتمثل في انهيار الدول العربية وتفكك الجيوش التقليدية، هو ما أدى إلى تحسن جذري بوضعية إسرائيل في ميزان القوى الاستراتيجي. فقد تراجع التهديد العسكري للجيوش النظامية العربية في ظل تقهقر الجيشين السوري والعراقي، وانكفاء الجيش المصري على ذاته واهتمامه بالشأن الداخلي. وأعطى هذا التغيير إسرائيل فرصة زمنية ذهبية مكنتها من إعادة بناء جيشها بشكل يقلص الاستثمار المادي التقني في مجال تطوير القدرات التقليدية التي كانت تصلح لمواجهة الجيوش التقليدية، مع كل ما يعنيه الأمر من تقليص النفقات الأمنية.

يُقدَّر الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في المرحلة الراهنة بأنه أكثر وضوحاً وتكيفاً وتحديداً، في ظل تصاعد القدرة العسكرية والتفوق النوعي اللذين يجعلانها دولة قوية ومستقرة وحدودها هادئة إلى حد مقبول، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهامش الأمني ضيق وأرجحية التدحرج نحو مواجهة قائمة، ولا يوجد لدى إسرائيل إمكان تحرك ومرونة واسعة، وخصوصاً في حال طرأ تحول على الجبهتين الشمالية أو الفلسطينية.

ولعل أحد الأسباب في وصف الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بأنه أفضل، هو انتقال الموقف الإسرائيلي من مرحلة بداية الأزمات التي سميت الربيع العربي إلى مرحلة جديدة هي مرحلة التحولات الجذرية المحيطة بإسرائيل. فالموقف الإسرائيلي انتقل من مرحلة الصدمة، وهي المرحلة التي فاجأ بها الربيع العربي إسرائيل، وكان هنالك تخوف إسرائيلي جدي من التغيرات في مصر تحديداً. أمّا مرحلة الخروج من الصدمة، فهي المرحلة التي بدأت عقب الثورة السورية بصورة خاصة، وفيها استوعبت إسرائيل الصدمة وخرجت منها ونظرت من جديد إلى واقعها الاستراتيجي في المنطقة. وأمّا مرحلة التكيف، فهي المرحلة الحالية التي تحاول إسرائيل فيها الاستفادة قدر المستطاع من انشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية، وتعثر الربيع العربي من أجل تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية تفيدها مع مرور هذه المرحلة الضبابية في العالم العربي.

بمفهوم آخر: إن وصف الوضع الاستراتيجي بأنه بات أفضل، وفق التقديرات الإسرائيلية، مرتبط بمراهنات إسرائيل على عنصر الزمن، لضمان اتساع الفجوة بصورة كبيرة على صعيد ميزان القوى العسكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إسرائيل والدول العربية. فالذهنية العسكرية تسعى لتفوق عسكري نوعي يمنع أي إمكان مستقبلي لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في استمرار حالة الاضطراب والتناحر والتراجع على الصعد العسكرية والاقتصادية والتراص الوطني في العالم العربي. وهنا، الموقف الهستيري من النووي الإيراني، ربما يُفهم في سياق إمكان وجود سلاح نووي إيراني قد يكسر حالة اللاعودة من التفوق العسكري الإسرائيلي.

لهذا، في السنوات الأخيرة، تمسكت المؤسسة الأمنية باستراتيجيا «المعركة بين حربين»، كوضعية قابلة للتعامل معها في الأوضاع الإقليمية المستجدة والمتغيرة، أي وضعية التكيف وفق مخاطر البيئة الاستراتيجية المتغيرة منذ اندلاع الأزمات في العالم العربي.

وفـي السـياق ذاتـه، هناك عناوين أساسـية تهـدد الأمن القومي الإسـرائيلي في المرحلة الراهنة، منها تصاعد مخاطر التغير السريع والمفاجآت الاستراتيجية، وزيادة النشـاط المسـلح المعادي، وانخفاض الردع الأمني، والتهديد النووي الإيراني. لذا، تسـعى إسـرائيل لإبـداء اسـتجابتها لهذه المخـاوف، بما فـي ذلك توسـيع إمكانات الجيـش، وزيادة الاسـتثمار في البحـث والتطوير، وإقامة حدود يمكـن الدفاع عنها، وتشـكيل تحالفات إقليمية جديدة تسـاهم في تراجع عزلتها الإقليمية، والحفاظ على علاقتها الاستراتيجية المميزة مع الولايات المتحدة.

البيئة الاستراتيجية لإسرائيل في المنظور القريب: فرضيات ومؤشرات

أولاً: تُجمـع التقديـرات الاسـتخباراتية والقـراءات الأمنية الإسـرائيلية على أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بات أفضل وازداد توطداً، انطلاقاً من تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك.[1]

ثانياً: تراجع منسوب الأخطار الناتجة من فشل الثورات وانتشار الفوضى وعدم الاسـتقرار، والفلتـان الأمنـي فـي دول الجـوار، وهو مـا وُصف كأمـر محتمل وبالغ الخطورة على إسرائيل.

ثالثاً: في ظل تفكك الدول التقليدية وظهور التنظيمات المسـلحة، لم يعد هناك عناويـن واضحـة، الأمر الذي يتطلب جهداً اسـتخباراتياً مكثفاً وقراءة عميقة للتعرف علـى كل تنظيـم قـد يشـكل مصدر قلق لإسـرائيل، ومعرفـة طبيعة العلاقـات ومدى الانسجام بين هذه التنظيمات.[2]

رابعاً: تلحظ الاستخبارات الإسرائيلية فهماً عربياً وإقليمياً، بشأن تراخي النفوذ

---

1 Amos Yadlin, «Israel’s Strategic Environment: Elements, Challenges, and Policy Recommendations,» *Strategic Survey for Israel, 2018-2019*, pp. 131-149.

2 Rob Geist Pinfold, Udi Dekel, «The Day after the Islamic State: The Problem of Power Vacuums,» *Strategic Assessment*, vol. 21, no. 1 (April 2018).

الأميركـي فـي المنطقـة. وفي الانتقال إلى عالـم متعدد الأقطاب، يتعـزز في المنطقة العربية دور الروس والأتراك والإيرانيين والأوروبيين والصينيين.

خامساً: وفق التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية، لا توجد اليوم دولة في العالم قـادرة علـى أداء دور الشـرطي في المنطقة، وبالتالي لا توجد قـوة عالمية قادرة على تثبيت الأمن والاستقرار فيها، ولا يوجد راع دولي قادر على إجراء توازنات وتعاون دولـي يحقـق تهدئـة إقليميـة، ولا سـيما الولايات المتحـدة التي لا تتحـرك من دون تحالفات.

سادسـاً: تحييـد الجبهـة الجنوبيـة المصريـة – تُجمـع التقديرات الاسـتراتيجية الإسرائيلية على أنه لم يعد هناك خطر استراتيجي يتهدد إسرائيل من الجبهة الجنوبية، علماً بأنها ظلت مصدر التهديد الرئيسي حتى مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979.

سـابعاً: تقتصـر التقديرات الاسـتراتيجية بشـأن المشـهد الأمني العسـكري في سورية على مؤشر أساسي هو مواجهة الوجود العسكري الإيراني وتداعياته من دون محاولات الاستشـراف السـابقة عن مصير النظام السـوري. وعلى إسرائيل أن تعمل ضمـن الافتـراض أن نظـام الأسـد باق فـي صيغته الحالية فـي المرحلـة الراهنة، مع انكماش دور الجيش السـوري من معادلة القوة في الشـرق الأوسـط. وفي المقابل، أدى الوضـع السـوري إلـى اختلال ميـزان القوى الإقليمي لمصلحة إيـران وحلفائها وعزز من الحضور الاستراتيجي الفعلي لروسيا لأمد بعيد.[3]

ثامناً: هناك إجماع إسرائيلي على أن إيران هي العدو الاستراتيجي رقم واحد بما تمتلكه من قدرات عسكرية تقرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف عدائية تجاه إسـرائيل. كذلك، إن معقولية الخيار العسـكري ما زالت قائمة في ظل الانسحاب الأميركـي مـن اتفاقية جنيف، وعدم الاقتناع بجدوى فرض الحرب النفطية والعقوبات الاقتصادية مجدداً على إيران في إسقاط النظام الإيراني (الجمهورية الإسلامية).

---

3 Emil Souleimanov, Valery Dzutsati, «Russia's Syria War: A Strategic Trap?» *Middle East Policy*, vol. 25, no. 2 (Summer 2018), pp. 42-50.

تاسـعاً: يشـكل حزب الله تهديداً اسـتراتيجياً عند حصوله على أنظمة صواريخ دقيقـة، وبالتالـي ارتفـاع منسـوب الردع المتبادل. لهذا، إن سـلاح حـزب الله حاضر ومؤثر بوضوح في صناع القرار السياسي والقرار العسكري في إسرائيل.

عاشـراً: تُعتبر القضية الفلسـطينية «قابلـة للإدارة» فقط، وليسـت «قابلة للحل». فإحلال السـلام غير ممكن حالياً، والتدهور الأمني بين إسـرائيل والسلطة الفلسطينية هـو خيـار واقعي مضبوط نتيجة التنسـيق الأمنـي بين الطرفين. وفـي المقابل، تُجمع التقديرات الاستراتيجية على أن حركة «حماس» ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نية لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أُخرى، أو السـيطرة العسـكرية على القطاع، ما دامت «حماس» مردوعة، ويسـاهم بقاؤها في ترسـخ الانقسـام الفلسطيني. ولعل المعيار الأساسي هو كون حالة الردع مستمرة في المنظـور القريـب، وأن عمليـة الـردع تحتمل عـدة مفاهيم، منها أن الـردع يكمن في سـرعة عودة الهدوء إلى قطاع غزة، بواسـطة «الهجمات الوقائية» أو «الاستباقية» وفق البيئة الاستراتيجية الممكنة. من هنا، يوصف الوضع الأمني في قطاع غزة بأنه ما بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الضعيفة.

حادي عشـر: توازياً مع قدرات إسـرائيل العسكرية، يتعزز وضعها الاستراتيجي على المسـتوى الإقليمي، اسـتناداً إلى قوتها الاقتصادية، وعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة، وتناغم مصالحها مع مصالح الدول الخليجية، الأمر الذي يسـاهم في رفع جاهزيتها لمواجهة المدّ الإيراني، وخصوصاً في سـورية ولبنان. لذا، تطمح إسـرائيل إلى دفع مستوى التطبيع في كل من المجال الاقتصادي والرياضي والثقافي، انسجاماً مـع تقاطـع مصالحهـا مـع دول عربية تخوفاً مـن التهديد الإيراني، وقلقـاً إزاء الدور التركي الإقليمي.[4]

ثاني عشـر: يمكننا القول إن العلاقات التركية – الإسـرائيلية هي اليوم في أسـوء

4 Moshe Ya'alon, Leehe Friedman, «Israel and the Pragmatic Sunni Camp: A Historic Opportunity,» *Strategic Assessment*, vol. 21, no. 2 (July 2018).

حالاتهـا، إلاّ إن كلا الطرفيـن ليس معنياً برفع سـقف التوتر إلى حـد القطيعة. فتركيا ليست في وارد مواجهة علنية مع إسرائيل، وفي المقابل، فإن إسرائيل ليست أيضاً في وارد التنازل عن مصالحها مع تركيا. لذلك تبقى الخطوط الخلفية للتواصل التجاري والعسـكري هـي الضامـن لعـدم تجاوز هذه النقطـة الحرجة التي لن تفيـد تركيا ولن تحقـق مصالحها، إذ إنها براغماتية سياسـياً. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة إسـرائيلية إلـى ترميـم وتمكين العلاقات التركية بإسـرائيل لتخفيف حدة الاضطـراب في البيئة الاستراتيجية المحيطة بها.[5]

وأخيـراً: هناك قراءة إسـرائيلية حذرة من تحول الحضور الاسـتراتيجي الصيني المتدني في الشرق الأوسط إلى تصاعد بالتدريج لمدى تأثير الصين الأمني في البيئة الاسـتراتيجية المحيطـة بإسـرائيل. إذ لا يوجـد تأثير لإسـرائيل في المرحلـة الراهنة فـي مواقف الصين السياسـية والأمنية مـن القضايا المتعلقة بخياراتها الاسـتراتيجية، بـل هـي قلقـة إزاء التنسـيق والتوافق الصيني الروسـي فيمـا يتعلق بالأزمة السـورية. وتشـير التقديرات الإسرائيلية إلى أن الشـرق الأوسط بصورة عامة والساحة السورية بصورة خاصة لن يكونا خارج الاهتمامات الاستراتيجية للصين، التي في إمكانها أن تشـكل قوة مؤثرة في السياسـة الأميركية من أجل الحصول على تنازلات فيما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية لكلتا الدولتين في مواقع متعددة.[6]

المآزق الاستراتيجية

يقـدَّر الوضع الاسـتراتيجي لإسـرائيل فـي المرحلـة الراهنة بأنه أكثـر وضوحاً وتكيفـاً وتحديـداً فـي ظل تصاعـد القدرة العسـكرية والتفوق النوعـي، إلاّ إنه يواجه مآزق إقليمية استراتيجية، في صلبها عدم قدرة إسرائيل على مواجهة جميع الجبهات

5 Yadlin, op. cit., pp. 131-149.

6 Galia Lavi, Doron Ella, «Israel-China Ties: A Developing Friendship that is Cause for Concern?» *INSS, Insight*, no. 1104 (November 12, 2018).

Galia Lavi, Sarah Fainberg, «Russia and China in the Middle East: Rapprochement and Rivalry,» *Strategic Assessment*, vol. 20, no. 4 (January 2018).

والتهديدات المحيطة بها في وقت واحد، ما قد يدفع صناع القرار السياسي والقرار العسكري إلى وضع سلم أولويات، ومحاولة الفصل بين جبهات المواجهة، وخصوصاً بين الجبهة الفلسطينية والجبهة الشمالية. ومن هنا، تتخبط القيادات السياسية والأمنية وهيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي في اتخاد قرار بشأن عملية «استباقية» أو «وقائية» على غرار نظرية بيغن أمام خطر استراتيجي حقيقي، أو عدم القيام بعملية عسكرية وتحمل النتائج المستقبلية في ظل وجود خطر كياني يهدد إسرائيل، وفق التقديرات الاستخباراتية.[7]

إن المأزق الاستراتيجي المعلن هو كيفية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني بعد انسحاب إيران من اتفاقية جنيف، ولا سيما بعد تصميمها على تجديد نشاطها النووي الكامل في ظل إعادة فرض العقوبات عليها. ووفق التقديرات الإسرائيلية، عاد النقاش الفعال داخل أروقة صناع القرار في إسرائيل في شأن إمكان أو جدوى القيام بمغامرة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ضمن خطة عسكرية عملانية منسقة مع الولايات المتحدة.

أمّا المأزق الاستراتيجي العيني لإسرائيل في المرحلة الراهنة فهو حصول حزب الله على أنظمة الصواريخ الدقيقة، وما مدى قدراتها الدفاعية العسكرية (حيتس، القبة الحديدية، مقلاع داود) والمدنية في مواجهتها. ويستدعي هذا المأزق تساؤلاً عن مدى صدقية القيام بعملية «استباقية» واسعة داخل الأراضي اللبنانية بهدف ضرب البنية التحتية لحزب الله وتعطيل إمكان حصوله على أنظمة الصواريخ الدقيقة، أو الاكتفاء بتعميق التنسيق والتفاهم مع روسيا بشأن منع الجيش السوري من تزويد حزب الله بالصواريخ الدقيقة وإعطاء غطاء كامل لكل عملية عسكرية ضد القوات الإيرانية في سورية بهدف تعطيل مرور الصواريخ الدقيقة لحزب الله.[8]

7 Amos Yadlin, «The Begin Doctrine: The Lessons of Osirak and Deir ez-Zor,» *INSS Insight*, no. 1037 (March 21, 2018).

8 الموقع الإلكتروني Ynet، 9/ 7/ 2018،
https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5342962,00.html آخر تردد 9/ 7/ 2018.

في ظل التحديات الأمنية متعددة الاتجاهات، هذه المآزق الاستراتيجية تحتم المحافظة على العلاقة الأمنية المتينة بالولايات المتحدة كونها أحد أبرز مكونات أمن إسرائيل القومي.

التغيير في الخطاب الاستراتيجي

مع احتدام المآزق الاستراتيجية خلال السنتين الأخيرتين، نلاحِظ تغييراً في الخطاب الاستراتيجي للقيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين، لجهة إعادة تعريف طبيعة التحديات المتعددة الاتجاهات، وخصوصاً على الجبهة الشمالية لإسرائيل. إذ أصبح هناك اتجاه نحو المزج بين الجبهتين السورية واللبنانية، واعتبارهما مسرح عمليات واحداً، الأمر الذي يفرض منطقاً عملانياً عسكرياً جديداً، ويحتم قراءة جديدة لقواعد الاشتباك التي رُسمت بشكل منفصل فيما يتعلق بلبنان وسورية. إن القيادة العسكرية في إسرائيل لم تعد تتحدث عن الساحة اللبنانية، أو الحدود مع سورية، بشكل يفصل أحدهما عن الآخر. بل أصبحت تتعامل مع «جبهة شمالية موحدة» تتألف من جيش النظام السوري بجانب الوجود العسكري الإيراني، وقوات حزب الله، والقواعد العسكرية الروسية في سورية.

هذا التغيير في الخطاب الاستراتيجي مهم للغاية، وله أهميته في سياق محاولة التعرف على اتجاهات التصعيد المستقبلي المفترض. إذ وفقاً للمنطق العملاني الجديد الذي حدده المستوى العسكري في إسرائيل، ونظراً إلى مستجدات أجندة المحور الإيراني، وكيفية تعامله مع طبيعة وأهداف أي تصعيد في هذه المرحلة، فإن انتشار المواجهة المباشرة من سورية إلى لبنان، أو العكس، هو سيناريو مرجح للغاية؛ أي أن المواجهة المقبلة إذا بدأت من الحدود الإسرائيلية مع لبنان، فسوف تمتد – في الغالب – إلى الجبهة السورية.

ثانياً: مشهد العلاقات الإسرائيلية - الإيرانية: الملف النووي الإيراني من منظور الأمن القومي الإسرائيلي

الموقف الإسرائيلي

تُجمع كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية، ووسائل الإعلام، عما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، على أن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجياً ووجودياً على إسرائيل. وبناءً على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرارين السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق مفاهيمها الأمنية والاستراتيجية، المعنية بالتفوق العسكري، والردع النووي، والحرب الخاطفة، والتفرد والاحتكار النووي. كذلك تسوق إسرائيل فكرة أن السلاح النووي الإيراني في حال وجوده لن يكون موجهاً ضد الدول العربية وتركيا فحسب، بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي، فالمشروع النووي الإيراني ليس مشكلة لإسرائيل فقط، بل مشكلة عالمية أيضاً.

ما زال الإجماع الإسرائيلي متماسكاً بشأن مخاطر البرنامج النووي الإيراني، وأن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر وأهم القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين منذ قيام الدولة، وهو ما ينعكس بشكل جلي على تمحور الذهنية والاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية حوله، كما يظهر في المؤتمرات السنوية للقيادة العسكرية، وفي قراءات أو ندوات وتصريحات تتعلق بوضع إسرائيل الاستراتيجي.

إن إسرائيل لا تتخوف، في المرحلة الحالية، من إنجازات إيران النووية، بل من قدرتها على الإنجاز. وأي اعتراف من المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، يمكّنها من اكتساب الخبرات الحيوية لصناعة القنبلة

النوويـة، لأن توجهها نحـو برنامـج نووي عسـكري، وفـق التقديرات الإسـرائيلية، بحاجة إلى خطوتين: الأولى، سياسـية مبنية على الإرادة واتخاذ القرار، والثانية تقنية مرتبطة بزيادة عدد الطرود ورفع بالتدريج لمسـتوى التخصيب. ووفق هذه المقاربة، فإن إسرائيل تعتمد في تفوقها الإقليمي على القوة العسكرية النووية والتقليدية. فهي تتخـوف مـن فقدان تفوقها النووي من خلال قدرة إيـران على التحول إلى قوة نووية عسكرية، وخصوصاً أن إسرائيل لم تحقق ردعها الكامل من خلال تفوقها التقليدي.

ومـن هنـا، عارضت إسـرائيل الاتفاق النووي – اتفاقية جنيف في سـنة 2015 – وتسعى لبلورة إجماع سياسي وأمني يؤكد عدم حدوث أي تغيير في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تحاول الوصول إلى مكانة دولة نووية، ولن تتخلى عن برنامجها النووي. وأيضاً، وفق التقديرات الإسـرائيلية، تسـعى إيران لتعوض عن تنازلاتها في الملف النووي باعتراف دولي بدورها كدولة إقليمية، إذ إن الاتفاق ليس محصوراً في شقه النووي، بل تعمل إيران جاهدة منذ عقود لتكريس نفسها كقوة بشرية وعسكرية واقتصاديـة وتكنولوجيـة وازنة، وهو مـا يعزز أوراقها إقليميـاً، وخصوصاً في العراق وسورية ولبنان.

الموقف الإيراني

أثبـت الإيرانيون إدراكاً سياسـياً وفهماً واقعياً لحـدود القوة، الأمر الذي زاد في الإرباك والقلق الإسرائيلي. فمن جهة، وقّعت إيران اتفاقية جنيف، المبنية على معادلة ربح – ربح، المعادلة الأنجح في علم الوساطة، وهي المعادلة التي تكرس حقيقة أن إيـران لـم تتراجع، في هذا الاتفاق، عن أي من ثوابتها ومطالبها وحقوقها. ومن جهة أُخـرى، تخلـت الـدول الغربية عن مطلب لطالما تمسـكت به، وهو منـع الإيرانيين، بالمبـدأ، مـن تخصيـب اليورانيوم حتى لو كان بنسـبة متدنية، واسـتعاضت عن ذلك بقبول ضمانات وإجراءات تكفل عدم امتلاك طهران القنبلة النووية.[9]

9 Ariane Tabatabai, Darya Dolzikova, «Case Study: The Iran Nuclear Deal,» in *Nuclear Safeguards, Security, and Nonproliferation,* edited by James Doyle =

إيـران التـي أنهكتها العقوبات الاقتصادية، وإن لم تؤثر في تصميمها، أثبتت من خلال توقيع الاتفاق أنها لن تنشط لحيازة قنبلة نووية. وفي المقابل، أتاح لها الاتفاق شرعية استخدام كل حقوقها في مجال حيازة الطاقة النووية لأغراض سلمية، بموجب البنود المتعلقة بمعاهدة حظر الانتشار، وبما ينسجم مع التزاماتها وفق تلك المعاهدة.

تعمل إيران بشـكل دؤوب على تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية والردعية، إذ نلحظ منذ سنة 2010 تحديداً، ارتفاعاً ملحوظاً بوتيرة التدريبات والمناورات الإيرانية، وإبراز قدراتها العسـكرية وامتلاكها ترسـانة قادرة على مواجهة أي عدوان خارجي، وهو ما يندرج في سياسة الردع المتبادل ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

الانسحاب الأميركي من اتفاقية جنيف وتبعاته

يتناغم الموقف الرسـمي الإسـرائيلي مع سياسة الرئيس الأميركي ترامب بشأن إلغـاء الاتفـاق النـووي مع إيـران،[10] ولا سـيما أن المخاوف الإسـرائيلية لا تتعلق فقط بالقدرات العسكرية الحالية لإيران، بل بما يمكن أن تقوم به الأخيرة في المدى المنظـور، والتداعيـات العسـكرية والاسـتراتيجية للمجهـود الإيراني المسـتمر على المسـتوى العسـكري، وخصوصاً تطوير منظوماتها الصاروخية الباليسـتية التي باتت تمثـل تهديداً للأمن القومي لإسـرائيل، وتمس مرتكـزات ومنطلقات التفوق النوعي للقدرات الإسرائيلية أمنياً واستراتيجياً. لهذا، استمرت المعارضة الإسرائيلية الرسمية للاتفـاق النووي الإيراني منذ توقيعه. وظلت القيادة الإسـرائيلية متمسـكة بالجوانب والتداعيـات السـلبية للاتفـاق، علـى الأقل من وجهـة نظر الحسـابات والطموحات

= (Oxford: Butterworth-Heinemann, 2nd edition 2019), pp. 109-135.

10 الموقع الإلكتروني لجريدة «هارتس» (باللغة الإنكليزية)، 8/ 5/ 2018.
https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-where-israel-s-leaders-stand-on-the-iran-nuclear-deal-1.6070237 آخر تردد 6/ 3/ 2019.

الإسرائيلية الإقليمية.

في المجمل، يمكن تحديد الموقف الإسرائيلي من إلغاء الاتفاق، كما عبّرت عنه التقديرات الاستراتيجية في إسرائيل، في النقاط التالية:

أولاً: لم تتردد إيران في دأبها المتواصل للحصول على المواد اللازمة لبناء قدراتها النووية، والعمل على تطوير الأجهزة الكافية لذلك، والسعي لامتلاك السلاح النووي، فضلاً عن تطوير قدراتها الصاروخية كجزء من تطوير منظومة السلاح النووي، فقد أصبحت التجارب الصاروخية الأخيرة، ومنها الصاروخ «خورمشهر» الذي يمكنه الوصول إلى 2000 كلم، تغطي مساحة إسرائيل بأكملها وأجزاء كبرى من أوروبا والشرق الأوسط.

ثانياً: ثبات الموقف الإسرائيلي المتمسك بمعارضة فعالة للاتفاق النووي، من خلال إبراز قلقه إزاء تمسك إيران بخياراتها الإقليمية والنووية، في ظل تشديده على عدم ضبط قدرات إيران الصاروخية، وكذلك على سياساتها الإقليمية ودعمها لحلفائها. كما أن الاتفاق النووي يسمح لإيران بتدعيم قدراتها وبنيتها الاقتصادية، وهو ما يهبها الفرصة للعودة إلى تكثيف محاولاتها لإنتاج القنبلة النووية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص فرص الهجوم الإسرائيلي على مواقعها النووية.

ثالثاً: تمسّك إسرائيل بالخيار العسكري المعلن على أنه احتفاظ لحقها في الدفاع عن نفسها بمفردها، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة. وتتعامل إسرائيل مع التلويح بمغامرة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية كجزء من نشاطها الدبلوماسي الضاغط على الدول الأوروبية والمجتمع الدولي أكثر منه محاولة لردع إيران عن الاستمرار في خياراتها النووية. وهناك إجماع لدى المؤسستين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين على إصرار الجمهورية الإسلامية على السعي قدماً في نهجها السياسي والعسكري.[11]

11 الموقع الإلكتروني لصحيفة «هارتس»، 19/ 2/ 2019،
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.6935204

تترقب إسـرائيل كيف سـتتعامل إيران مع خياراتها في مواجهة القرار الأميركي بإلغاء الاتفاق المبرم معها، وتفعيل الضغوط السياسـية والاقتصادية تجاهها. وتلحظ التحليـلات الإسـرائيلية إرباك حسـابات إيـران نتيجة الضغوط الحثيثـة التي تفرضها السياسـة الأميركيـة، ووضعها أمام خيارات محدودة، بحيـث ينتج كل منها تداعيات مباشرة على مصالحها.[12]

علـى الرغم مـن التهديدات المسـتمرة وأحيانـاً المتضاربة التـي يوجهها بعض المسـؤولين الإيرانييـن، فإن إيـران فضلت التمهل قبل اتخاذ قـرارات نهائية بالتعامل مع السياسة الأميركية الجديدة، وحرصت على كسب مزيد من الوقت، ولا سيما في محادثاتها مع الدول الأوروبية وكل من روسيا والصين، والتي تسعى من خلالها إلى إيجاد موقف دولي داعم قد يسـاعدها في تقليص حدة تلك الضغوط وتوسـيع حرية حركتها وهامش المناورة المتاح أمامها.[13]

ممـا لا شـك فيه أن إيران تواجه موقفاً إقليميـاً ودولياً مناهضاً لدورها الإقليمي الفاعل في الشرق الأوسط، وهو ما يزيد في قوة الضغوط الأميركية عليها، ويعزز من فـرص تعرضهـا لعزلـة دولية على غرار ما كان مع توقيع الاتفاق النووي سـنة 2015. وقـد انعكس ذلك في ضغط القـادة الأوروبيين على إيران بضرورة تقليص تدخلاتها الإقليمية بالتوازي مع وقف النشـاطات الخاصة بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية. بل هناك اقتراحات فرنسـية، تشـير إلى إمكان تقديم مساعدات مالية لإيران في مقابل التراجع عن هذه التدخلات.

أمّـا الموقـف الإيراني المعلن، فيؤكـد التزام إيران عدم تراجعها عن سياسـتها،

12 Sima Shine and Raz Zimmt, «Iran: Facing a Year of Decisions and Changes,» in *Strategic Survey for Israel, 2018-2019* (The Institute for National Security Studies, December 2018), edited by Anat Kurz, Shlomo Brom; Sima Shine, «And if Iran doesn’t give in?» *Haaretz*, January 22, 2019.

13 Emily B. Landau, «How Europe has Gone Astray on the JCPOA and Iran,» *Jerusalem Post*, December 13, 2018.

وإعلان جاهزيتها لتفعيل نشاطاتها النووية، مدركة أن مقابل صلابتها هناك ضغوط أميركية وإسرائيلية على الشركات والحكومات الأوروبية، والتي تنعكس باتساع نطاق الاهتمام الدولي بالتداعيات التي يفرضها استمرارها في تطوير برنامجها الصاروخي على الصعيدين النووي والإقليمي.

من الصعب على إيران، على الأقل في المرحلة الحالية، القبول بطروحات تحدّ من دورها الاستراتيجي الإقليمي الذي استُنزف بسببه الاقتصاد الإيراني لسنوات عديدة، وذلك لعدم ثقتها بمدى جديّة الطروحات ونجاعتها بالكامل، وخصوصاً في ظل الضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية على الدول الأوروبية لتغيير سياستها إزاء إيران.

وعلى الرغم من العلاقات الاستراتيجية المتينة التي أسستها إيران مع كل من روسيا والصين، فإن القيادة الإيرانية لا تعّول بصورة كبيرة على إمكان تحول الدولتين، أو أي منهما، في مرحلة لاحقة، إلى داعم دولي حقيقي يستطيع مساعدتها على مواجهة الضغوط التي تفرضها السياسة الأميركية، فضلاً عن مصالح موسكو وبكين وحساباتهما الخاصة، فإن الولايات المتحدة تعي أهمية الوصول إلى تفاهمات مع الطرفين فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الطموحات الإيرانية النووية والإقليمية، وخصوصاً بعد إعلان الاستراتيجيا الأميركية الجديدة بإلغاء الاتفاق النووي ومحاصرة إيران نفطياً واقتصادياً.

وفي سياق متصل، تتناغم التحديات التي تتعرّض لها إيران على الساحتين الإقليمية والدولية مع استمرار الضغوط الداخلية، ولا سيما في ظل الاهتمام المستمر الذي تبديه الولايات المتحدة وإسرائيل بقضايا الداخل الإيراني، والذي ينعكس في التصريحات الأميركية المتتالية الداعمة لحركات الاحتجاج التي شهدتها الساحة الإيرانية سنة 2018. وهنا، فإن إيران تبدو واعية بأن أي خيار تصعيدي مع الولايات المتحدة ستكون له ارتدادات مباشرة على الداخل، ولا سيما بعد التهديدات التي وجهها وزير الخارجية الأميركي بومبييو بفرض «العقوبات الأشد في التاريخ» في

حالة رجوع إيران إلى تنشيط البرنامج النووي ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى عشرين في المئة.

بمعنى آخر، فإن مغامرة التعرّض لعزلة دولية جديدة، والدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، قد تؤدي إلى تأجيج الأزمات الداخلية، باعتبار أن تلك العقوبات الجديدة ربما تؤثر في الاقتصاد الإيراني، وتقيد قدرة الحكومة على التعامل مع تلك الأزمات.[14]

خيارات إسرائيل في مواجهة النووي الإيراني

تدرك الحكومة في إسرائيل أن الخيارات الإسرائيلية محدودة من دون الدعم الأميركي في هذه المرحلة. والنقاش قائم في شأن كيفية الرد الإسرائيلي في الأوساط السياسية والعسكرية، ويرتكز على احتمالين للرد:

الأول: دفاع فعال، أي بناء منظومة دفاعية قادرة على استيعاب «ضربة استباقية أولية».

الثاني: الهجوم، أي القيام بعملية عسكرية ضد المنشآت النووية، بتوجيه ضربة بأسلحة نووية تكتية في حال فشل ضربة بالسلاح التقليدي. وهذا الهجوم مشروط بدعم أميركي سياسياً ولوجستياً وعسكرياً.

كما يبدو، فإن خيار «دفاع فعال»، أي الاعتماد على بناء منظومة دفاعية وتعزيزها، سقط من الخيارات الاستراتيجية لمواجهة إيران، وهو ما تمسكت به إسرائيل حتى سنة 2008، وشكل الصدقية الأساسية في استمرار برنامج تطوير صاروخ «حيتس» كوسيلة دفاعية أمام إمكان هجوم نووي إيراني على إسرائيل. وهناك قناعة تامة لدى المستويين العسكري والسياسي، بأن إسرائيل لن تملك منظومة دفاعية لصد أي

14 Sasson Hadad, Tomer Fadlon, «The Second Round of Sanctions Against Iran: The Impact on Iran and the Global Oil Market,» *INSS Insight*, no. 1110 (November 27, 2018); Nizan Feldman, Raz Zimmt, «Restoring Economic Sanctions: The Impact on Iran,» *Strategic Assessment*, vol. 21, no. 2 (July 2018).

هجوم صاروخي مكثف عليها من إيران في المنظور القريب. أمّا اللافت في السنوات الأخيرة، فهو عدم تداول الأوساط الإسرائيلية خيار الردع النووي الذي لوحت به حكومة أولمرت خلال الفترة 2006 – 2009، كون إسرائيل غير قادرة على تحمل ولو ضربة نووية واحدة في عمقها الاستراتيجي، ولا توجد منظومة صواريخ دفاعية قادرة على تأمين دفاع كامل محكم.

السجال الداخلي في شأن الضربة العسكرية لإيران

في هذا الشأن، من الممكن رصد توجهين أساسيين داخل القيادتين السياسية والأمنية في إسرائيل:

التوجه الأول: يرى أصحاب هذا التوجه أن نجاعة الضربة العسكرية محدودة، وفي الوقت نفسه، تعرّض إسرائيل لمخاطر حقيقية، لأنه من المتوقع رد صاروخي إيراني من جبهات متعددة، مثل سورية ولبنان، وقد يكون من قطاع غزة. ويضم هذا التوجه بالذات المنتمين إلى الأجهزة الأمنية في إسرائيل، الذين يرفضون توجيه ضربة عسكرية إلى إيران في هذه الفترة، بمن يشمل رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي، ورئيس الموساد يوسي كوهين، ورئيس جهاز الأمن العام يورام كوهين، المنسجم مع موقف أسلافهم في قيادة الأجهزة الأمنية، مثل غابي أشكنازي، ومئير دغان، وتامير باردو، وعاموس يدلين، ويوفال ديسكين وآخرين.

التوجه الثاني: يؤمن أصحاب هذا التوجه بمعقولية توجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية قادرة على تعطيلها فترة طويلة شرط التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة. ويتبنّى هذا التوجه رئيس الحكومة الحالي نتنياهو وجميع أحزاب اليمين الأيديولوجي.

التلويح بالخيار العسكري

في المنظور الإسرائيلي العام، إسرائيل تواجه مسألة الحفاظ على صدقيتها.

وعدم التلويح بالخيار العسكري ضد إيران سيكون أمراً من شأنه أن يعرّض صدقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها نظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

في الواقع، خيارات إسرائيل المتاحة عملياً، أساساً هي إعلامية وافتراضية تهدف إلى بناء ردع إسرائيلي أكثر من بناء خيار عسكري عملي ساري المفعول. لهذا، تطور إسرائيل ترسانتها العسكرية بأدوات جديدة، أهمها مثلاً، سلسلة غواصات من طراز دولفين تسلمتها من ألمانيا، أعلنت إسرائيل أنها قادرة على البقاء في العمق الاستراتيجي لأعدائها (في إشارة واضحة إلى الخليج العربي)، وإطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية وموجّهة. إلاّ إن ذلك كله ليس كافياً حالياً، للقيام بضربة قادرة على إصابة ثمانية أهداف رئيسية حددتها المصادر الإسرائيلية، باعتبارها ذات أولوية، والتي يشكل ضربها انتكاسة للمشروع النووي الإيراني، وأهمها المنشآت في أراك وبادرود وقم ونتانز.

لكن هذا لا يلغي في الوقت ذاته، أهمية النشاط العسكري، أي القيام بتدريبات لسلاح الجو تحاكي عملية ضرب المنشآت النووية الإيرانية، منها تدريبات لسلاح الجو إلى مسافات طويلة، إذ إنه يحلق حتى مضيق جبل طارق، ومناورات مشتركة مع دول، مثل رومانيا واليونان، ومحاولة إقامة قواعد عسكرية جوية في دول قريبة من إيران، مثل جورجيا وأذربيجان، إضافة إلى تصعيد النشاط الاستخباراتي وتحديداً في مجال «السايبر»، التجسس وجمع المعلومات.

لعل جديد الموقف الإسرائيلي بشأن التلويح بالخيار العسكري، هو إدراك إسرائيل أن قرار السلم والحرب يؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي، بعيداً عن أي اعتبارات أو تأثير للوبي اليهودي الأميركي. وعليه، بدلت الحكومة الإسرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعامل بواقعية وتفهم أكثر لحدود دورها إلى حد الانسجام مع الموقف الأميركي، في ظل الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكان إنتاج قنبلة نووية.

خلاصــة القول، ووفقاً للقراءات والتحليلات الإسـرائيلية، فإنه من المرجح أن تمتنع إسـرائيل من القيام بهجوم على المنشـآت النووية الإيرانية في المدى المنظور، إلاّ إذا حدثـت تغييـرات مفاجئة، إذ من المسـتبعد أن تقوم إسـرائيل بعملية عسـكرية ضد إيران ما دامت الولايات المتحدة تعول على نفعية المسار الدبلوماسي والحرب النفطية وفرض العقوبات الاقتصادية.

ثالثاً: مشهد العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية:
الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في انتظار
تبعات المشهد الإقليمي

يواجـه الفلسـطينيون منذ التحـولات الإقليميـة بعد سـنة 2011 وحدهم تبعات السياسـة الإسـرائيلية إقليمياً ودولياً، ولا سـيما بعد تعثر الشـارع العربي من اسـتعادة دوره السياسـي فـي دعـم قضية فلسـطين، والذي لا يـزال خارج القـرار الفاعل، ولا يوجد أفق واضح أن التحولات العربية وما يتمخض عنها سـتكون قادرة، ولو نظرياً، على دعم القضية الفلسـطينية بعد اكتمال التحولات السياسـية التي بدأت من مصر، بحيث تكون القضية الفلسطينية مدخلاً لتجديد المشروع العربي الوطني أو القومي.

وازداد الموقف الفلسطيني ضعفاً بفعل انشغال الدول العربية بهمومها الداخلية في ظل تداعيات ما سمي الربيع العربي، بل توتر بعض العلاقات العربية مع أطراف فلسـطينية («حمـاس» مـع كل من السـعودية وأحيانـاً مصر)، الأمر الـذي زاد الوضع الفلسـطيني تعقيـداً، ووفر لإسـرائيل أفضل الفرص لاسـتثمار الانكفـاء العربي على الهموم الداخلية.

ومن هنا، لم تفوت حكومة إسـرائيل أي فرصة لإجهاض أي محاولة أو مبادرة إلى التسـوية مع الفلسـطينيين، متمسكة بسياسة الانتظار وعدم الحسم وعدم المبادرة والسعي للتأثير في محيطها الاستراتيجي.

يمكن لإسـرائيل الاسـتبداد بالفلسـطينيين فيما يتعلق بتنفيذ سياسـتها التوسعية

وأهدافهـا في مناطق السـلطة الفلسـطينية، وهكذا تفعل. وتسـتغل المنـاخ الإقليمي، واعتـادت أن تنفـرد بمفاوضـات شـكلية برعايـة أميركية لم تفضِ إلى شـيء حقيقي. والحقيقـة الكامنـة خلـف وجوب التفـاوض تكمن في أن الطرفيـن لهما مصلحة في العودة إلى المفاوضات، فالسـلطة الفلسـطينية قامت على أساس اتفاق أوسلو ومبرر وجودهـا مرتبـط بهذا الاتفـاق وتداعياتـه المتنوعة. وفي المقابل، تشـترط إسـرائيل العودة إلى المفاوضات من دون شروط مسبقة، أهمها: تجميد الاستيطان؛ العودة إلى حدود سنة 1967؛ البناء في القدس.

وفـي السـياق ذاتـه، تنجح الحكومة الإسـرائيلية في تكييـف الولايات المتحدة وفقاً للسياسـات الاسـتيطانية الإسـرائيلية، والوسـاطة الأميركية تقترب إلى حد كبير من الطلبات الإسـرائيلية. ولهذا، يرتفع احتمال فشـل أي مسـاعٍ قد تبذلها الولايات المتحدة، للتوصل بين الطرفين، وجسْـر الصعوبات التي يواجهانها على خلفية الهوة التي تفصل بين مواقفهما.

وتدعـي إسـرائيل تبنّـي فكرة «حـل الدولتين لشـعبين» وهي الاسـتراتيجيا التي تقودها خلال المفاوضات، في حين أن السياسـة الاسـتيطانية تؤكد أنها تسـعى لنقطة اللاعـودة التـي لا يمكـن بعدها تحقيق هذا الحـل علـى الأرض، لأن أغلبية القضايا الجوهريـة فـي الصراع، تتركز في الضفـة الغربية، والقضايا الأكثر تعقيداً هي تسـوية الأراضي وحق العودة وحل قضية القدس والحدود الشرقية، أي الأغوار.

وعلـى الأرجح، ستشـترط إسـرائيل وجود خطـوات مرحلية علـى أي محاولة لوضع اتفاق إطار لتسـوية نهائية ضمن الطروحات الأميركية المسـماة صفقة القرن، معتمدة على التفاهمات الضمنية مع وزير الخارجية السـابق، هنري كيسـنجر، أن أي طرح جديد لمسار تسوية مع الفلسطينيين يجب عرضه على الجانب الإسرائيلي قبل وضعه على طاولة التفاوض. ولا تتخوف إسرائيل من أي وساطة أو مشروع أميركي، كون الولايات المتحدة ملتزمة عدم محاولة فرض أي اقتراح أو مشروع أميركي على الأطراف، فضلاً عن عمق العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين.

ومن وجهة نظر السلطة الفلسطينية، إن الواقع الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي كان أقوى من أن يسمح لها برفض الذهاب إلى التفاوض واستمراره، على الرغم من أن الواقع ذاته يقول إن الذهاب إلى التفاوض واستمراره في ظل عدم وجود أي توازن بين السلطة وإسرائيل هو نوع من المغامرة غير المحسوبة. إن الطرف الفلسطيني إذا ذهب إلى مفاوضات، إلاّ إنه لا يمكنه المراهنة على تحولها إلى مفاوضات حقيقية ومتوازنة، بل إلى مفاوضات لمنع تحمل مسؤولية إفشال المحاولات الأميركية في إعادة إطلاقها ليس أكثر. ومن المفترض أن السلطة الفلسطينية توقعت بقاء الأمور على ما هي عليه من دون تغييرات جوهرية، أي استمرار المراوحة داخل دائرة مأزق الاستعصاء.

خلاصة القول، لم يعد مقبولاً استدراج السلطة الفلسطينية إلى مفاوضات في شأن اتفاق إطار مرحلي جديد، يتضمن اتفاق إقامة دولة فلسطينية بحدود موقتة، وعدم البحث في القضايا النهائية كافة.

التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل

على الرغم من تصاعد وتيرة توتر العلاقات إلى حد القطيعة الرسمية بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية، فإن المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل يتمسكان بضرورة استمرار تفعيل التنسيق الأمني بين الجانبين، وقد ثبّتت الاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية الوظيفة الأمنية كمقياس لمدى كفاءة السلطة، الأمر الذي تراه إسرائيل ضرورة أمنية حيوية يتطلب منها تقديم «تنازلات» في مواجهة أي تصعيد فلسطيني غير منظم، وتمتنع من القيام بعقوبات جماعية قد تؤدي إلى انفجار الضفة الغربية وتشكيل أجواء تشكل تربة خصبة لحركة «حماس» التي تسعى لجر الضفة إلى مواجهات مستمرة مع إسرائيل. لكن مع مضي الوقت والتعثر المستمر في المفاوضات، تبيّن أن سقف هذه «التنازلات» لا يقارب الحد الأدنى

الذي يمكن لقيادة السلطة القبول به، وقد يدفعها أكثر إلى التفكير في جدوى استمرار التنسيق الأمني من دون مقابل، وخصوصاً في ضوء الرفض الشعبي والفصائلي لهذا التنسيق أصلاً.

وفقاً للتقديرات الأمنية الإسرائيلية، لن تقدم قيادة السلطة فعلاً على وقف هذا التنسيق بصورة تامة. لكن هذا لا يمنع من إمكان خفض مستوى التنسيق الأمني بالتدريج، أو تراكم أوضاع تتسبب بوقفه بغير إرادة السلطة أو إسرائيل. وهنا، ما زال الرهان الأساسي على السلطة الفلسطينية في لجم إمكان وقوع انتفاضة ثالثة. لكن في حال اندلاعها ، لن تنجح قوات الأمن الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية في وقفها هي والعمليات ولا حتى في خفض وتيرتها وتخفيف حدتها.

إن وقف التنسيق الأمني يستدعي تحقق وجود أكثر استمراراً في تعثر المفاوضات ومواصلة الانتهاكات الإسرائيلية، بل هناك ضرورة لتراكم الضغط الشعبي ونجاحه في توليد هبّة أو انتفاضة جماهيرية، يصعب على القيادة الفلسطينية أو إسرائيل استيعابها، إلى درجة من الغليان يصعب منع تحولها إلى مواجهة غير متوقعة أو مخطط لها. وكذلك، إقامة المصالحة الفلسطينية وصولاً إلى إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية بحسب أسس متفق عليها فلسطينياً.

المقاومة الشعبية الفلسطينية

تميز المشهد الفلسطيني على مر سنوات النضال والمقاومة للاحتلال الإسرائيلي بأشكال عديدة للمقاومة، منها الشعبية والمسلحة والعنيفة وغير العنيفة من إضرابات وحراك مدني، إضافة إلى الجهود الدبلوماسية، الأمر الذي يعكس مخزوناً هائلاً من التجربة والثقافة الوطنية والنضالية والمجتمعية. وتنوعت أشكال المقاومة والمواجهة بسبب أوضاع فلسطينية داخلية، وظروف إقليمية ودولية أحياناً، وهو ما يربك التقديرات الاستخباراتية والسياسية الإسرائيلية، بأن قوة المقاومة الكامنة لدى الشعب الفلسطيني ومخزونها لا يزولان، بل يتبدلان من حالة إلى أُخرى،

لينفجرا ويتجددا ويستعيدا دوريهما، فضلاً عن شكل الانفجار. وقوة المقاومة هذه ومخزونها هما تعبير عن العنفوان الفردي بوعي طبيعي وعفوي وثوري لأشكال القهر والاحتلال كافة.

إسرائيل و«الهبة الفلسطينية» سنة 2015

تسمي إسرائيل بصورة عامة العمليات التي تُنفّذ على يد فلسطينيين من دون أن يكون لها بعد تنظيمي «انتفاضة الأفراد»، وتقصد بها بصورة خاصة عمليات الطعن والدهس وغيرهما من العمليات التي يقوم بها أفراد غير منظمين ضد أهداف إسرائيلية. وقد ازدادت هذه العمليات مع الهبة الفلسطينية التي انطلقت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ثم تحولت لتصبح شكلها الأبرز.

لم يعد في وسع صانع القرار السياسي والقرار الأمني في إسرائيل تجاهل حقيقة وجود موقف شعبي فلسطيني فعال، لأن أي تحرك شعبي ربما يتحول إلى مشهد أمني متدحرج، الأمر الذي ينطوي على إمكان حدوث مفاجآت على خط المواجهة. وما يرفع درجة خطورة الوضع في إسرائيل، أن القيادتين السياسية والأمنية باتتا تدركان أن «هيبة الأجهزة الأمنية» الإسرائيلية لم تردع الفلسطينيين، وهو ما يفرض عليهما أن يأخذا ذلك في الحسبان في جميع خطواتهما.

تتبنّى إسرائيل سياسة التكيف، كخيار إسرائيلي أولي، تبلورت، بالتدريج، في مواجهة المقاومة الشعبية. ويسود الرهان على أن تكون العمليات أو الهبات الشعبية ليست سوى حدثٍ عابر أو ردة فعل انفعالية، لا تلبث أن تخمد لاحقاً. لكن استمرارها وحفاظها على قدر من الزخم الكمي، كانا كافيَّين لإثارة أجواء الرعب في الرأي العام الإسرائيلي، وفرض على القيادة الإسرائيلية تحديات أمنية وسياسية. لذلك، تعاملت حكومة نتنياهو مع الهبة الفلسطينية سنة 2015 في عدة خطوط، متوازية ومتكاملة، تتضمن إجراءات وقائية، وأُخرى قمعية وردعية، أو خطاباً سياسياً مدروساً وموجّهاً إلى الجمهور اليهودي الإسرائيلي، وآخر إلى الجمهور الفلسطيني.

مـع ذلـك، لا يعني خيار التكيف البقـاء في موقع ردة الفعل، بل يأتي كجزء من اسـتراتيجيا أشـمل تحوي إجراءات قمعية متنوعة، تردع الشارع الفلسطيني، أو تدفّعه أثمـان تبنّيـه خيـار الانتفاضـة واعتمادهـا، مـن دون أن تصل الإجراءات إلـى انفجار فلسطيني واسع.

فـي غضـون ذلـك، يأتـي رفض القيـادة الإسـرائيلية تقديـم ما تسـميه تنازلات سياسية لمصلحة الطرف الفلسطيني، كجزء من سياسة الردع بالمنع، وإشعار الشارع الفلسـطيني بأن مواصلة الضغوط على الجانب الإسـرائيلي، لن تؤدي إلى أي تراجع في مواقف الأخير، ولن تغير من سياسة الاستيطان.

فـي المجمل، ما زالت القيادة الإسـرائيلية تتعامل مع الهبات الشـعبية بحسـب سياسـة التكيـف وفقاً للواقع الأمني باعتباره البديـل الممكن بين الخيارات الأُخرى، بالتـوازي مـع التأكيد أن الأجهزة الإسـرائيلية تعمل على إجراءات إضافية تهدف إلى محاولة تقليص الخسـائر البشرية الإسـرائيلية. وفي المقابل، فإن أي تراجع في زخم الانتفاضـة سيشـكل انتصـاراً مدويـاً للطـرف الإسـرائيلي، ويؤكد رهانـه على إمكان الجمع بين الاحتلال والاستقرار الأمني.

مسيرات العودة الكبرى (سنة 2018)

لعـل أبـرز مظاهـر المقاومـة الشـعبية الفلسـطينية فـي السـنوات الأخيـرة، هو استحداث النضال الشعبي الفلسطيني على شكل مسيرات شعبية عرفت بـ «مسيرات العـودة الكبـرى» والطائرات الورقيـة والبالونات الحارقة في سـنة 2018، إذ انطلقت مسـيرات العـودة وكسـر الحصار قرب السـياج الأمنـي الفاصل بين شـرق قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي.

إن مسيرات العودة حققت إنجازات على المستوى المحلي، تتمثل في نجاحها فـي ترسـيخ ثقافة المقاومة الشـعبية لـدى الفلسـطينيين، وتحقيق بعض التسـهيلات المعيشـية للقطاع على مسـتوى إعادة تفكيك الحصار ضمن تفاهمات التهدئة. فضلاً

عن ذلك، أدرج الفلسطينيون المقاومة السلمية في جدول أعمالهم، كشكل جديد للمقاومة في قطاع غزة، بعد أن كانت المقاومة قد أخذت فيها طابعاً مسلحاً.

كذلك نجح الفلسطينيون خلال مسيرات العودة في الاصطفاف ضمن قرار واحد، إذ شارك جميع الفصائل، بما فيها حركة «فتح» (انسحبت لاحقاً بسبب تداعيات الانقسام) في فعاليات هذه المسيرة، الأمر الذي أعطى هذه المقاومة زخماً شعبياً وجماهيرياً كبيراً في صفوف الفلسطينيين.

أفق التصعيد الفلسطيني في الضفة الغربية

إن معقولية استمرار التصعيد على الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي شهدناها في الأعوام الأخيرة، ربما ترتفع، بعد فترة لا يستهان بها من الهدوء النسبي، إذ إن حالة الغليان وتصعيد المواجهة يرتبطان بعدة متغيرات ومستجدات، أبرزها ما يلي: انعدام أفق عملية سياسية أدى إلى فقدان الأمل بالتغيير لدى الفلسطينيين؛ القطيعة المعلنة والتصعيد العلني والاستثنائي اللذان تقوم بهما القيادة الفلسطينية تجاه الإدارة الأميركية؛ الشعور المرير بالعزلة لدى الفلسطينيين في ظل غياب دعم الدول العربية؛ الوضع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة؛ محاولة تنظيم عمليات في الضفة وحدود غزة؛ مسيرات العودة المستمرة في قطاع غزة وغيرها.

هذه المعقولية تنسجم مع تقارير شعبة الاستخبارات العسكرية أمان، التي تتوقع قرب نهاية ما سمته «عقد الهدوء النسبي» في الضفة الغربية، وخصوصاً في ظل غياب أي أفق سياسي للحل، وفي ضوء قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها.

على الرغم من تراجع العمليات الفردية فإن حالة المزاج الشعبي العام تنذر بتفجر الغضب الفلسطيني في مرحلة ما، إذ إن العوامل المثيرة للغضب لن تتلاشى، بل تتصاعد في ظل سياسة حكومة اليمين الأيديولوجي في إسرائيل التي أجهضت

أي محاولـة وإمـكان لطـرح سـيناريوهات إعـادة التفـاوض بيـن الطرفين، بـل هناك رفض سياسي وأيديولوجي لوجود شريك فلسطيني قابل للتفاوض. لهذا، لا تستبعد تقديـرات الأجهـزة الأمنيـة بأن الجبهة الأكثر احتمالاً للاشـتعال هـي الضفة الغربية، أي الجبهة غير المتوقعة. وتشـير بيانات جهاز الشـاباك إلى ارتفاع بنحو 15٪ في عدد العمليات والأحداث في الضفة الغربية سنة 2018.

قطاع غزة بين المواجهة المضبوطة والتهدئة الضعيفة

يـراوح المشـهد الأمني بين التصعيـد المنضبط والتهدئة الموقتـة، وبقاء الأمور علـى مـا هـي عليه في قطاع غـزة منذ الحرب على غزة سـنة 2014. وتؤسـس القيادة الإسـرائيلية اسـتراتيجيتها العسـكرية تجـاه القطـاع بناء على اسـتخلاص أهـم العبر لحروبها المتتالية على غزة، وهي «توافق» آليات الإنهاء والترتيب مع حركة «حماس» مـن أجـل تحقق الغايـة الاسـتراتيجية للطرفين. بمعنى أن إسـرائيل اختـارت تحديد «حمـاس» كالعنـوان المسـؤول في القطاع، إلى جانب ممارسـة الجهد المسـتمر في إضعافهـا، لكنهـا لـم تضع لنفسـها هدف تدميـر الحركة فـي القطاع. وفـي المقابل، كانـت غايـة الحركـة بعد أي عدوان إعادة مكانتها بصفتهـا اللاعب المركزي ذا القوة وقدرة التحكم في القطاع، لإحداث أي تغيير في موقف إسـرائيل (ومصر) منها. إلى جانب ذلك، تسعى «حماس» لكسر الحصار على القطاع بتوسيع الحركة في المعابر الإسـرائيلية، وفتـح متواصـل لمعبر رفـح إلى مصـر، وتحويل الأموال إلـى القطاع، وتسهيلات في مجال كل من الصيد والتجارة والزراعة وغيرها.

تقبـل إسـرائيل بحالـة التهدئة الضعيفة كحد أدنى، وتسـعى لهدنـة طويلة الأمد كحد أقصى، لعلاقاتها بحركة «حماس» ما دام مستوى الردع ضدها قائماً ولم يتغير، وهـو ينعكـس بعـدم وجود تأييـد جارف في قطـاع غزة نحو الحـرب، وأن «حماس» ليسـت معنيـة فـي المرحلة الراهنة بخـوض مواجهة ضـد إسـرائيل، ولا يوجد تغيير

ملموس بقدراتها القتالية والردعية منذ الحرب على غزة سنة 2014، على الرغم من سعيها لتعزيز قدراتها القتالية والصاروخية.

نلحظ قراءات لجهات غير رسمية أو حكومية، وخصوصاً لجنرالات متقاعدين، تتخوف من أن استمرار الضغط والحصار على غزة، ربما يؤديان إلى فقدان الفلسطينيين أي خيار آخر إلاّ التدحرج نحو الحرب. وستجد «حماس» وإسرائيل نفسيهما في نقطة تحول، بحيث تشهد غزة مزيداً من فقدان الضوابط، ورغبة في الدخول في مخاطرات، وتقف إسرائيل أمام تبلور وضع غير محتمل بانعدام رسم «خطوط حمراء»، يُفترض تجاوزها من جانب كتائب القسام، سيؤدي إلى شن «ضربة استباقية» أو «حرب وقائية» قصيرة وقوية.

بمفهوم آخر: ستتمسك «حماس» باستخدام الحراك الشعبي من جهة، وتكثيف محاولات كتائب القسام القيام بعمليات عسكرية تهدف إلى تصعيد محدود على الخط الحدودي بهدف الضغط على إسرائيل من أجل تخفيف الحصار من جهة أُخرى. وفي المقابل، لن تقدم إسرائيل تنازلات من دون ثمن مقبول، الأمر الذي ربما يهدد استمرارية الوضع القائم، إذ إن ديناميكيات التصعيد لا يمكن التحكم فيها دائماً، وأن عدم الرغبة في الحرب لا يضمن عدم الانزلاق إليها.

إن احتمالات تصعيد المواجهة القائمة على حدود قطاع غزة إلى حرب فعلية يبدو ضعيفاً من دون أفق واضح لما بعد هذه المواجهة، من الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً أن التقديرات العسكرية تشير إلى أن «حماس» ما زالت مردوعة. ولعل المعيار الأساسي لعملية الردع مقابل «حماس» يكمن في سرعة عودة الهدوء إلى قطاع غزة، بواسطة «الهجمات الوقائية» أو «الاستباقية» وفقاً للبيئة الاستراتيجية الممكنة، والمبادرة من فترة إلى أُخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف ردعها وإبقائها في حالة الدفاع.

فضلاً عن ذلك، في خلفية صنع القرار في إسرائيل والاضطرار إلى مراعاة سقوف محددة من التصعيد تجاه «حماس»، يحضر الوضع السياسي الإقليمي بعدم

إرباك وعرقلة الانفراج في العلاقات ببعض الدول العربية والإسلامية.

خلاصة القول، فيما يتعلق بالمشهد الأمني الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن هناك تحولاً في المعادلة الاستراتيجية السائدة في السنوات الأخيرة أن القضية الإسرائيلية – الفلسطينية كانت «قابلة للإدارة» وليست «قابلة للحل»، وقد تصبح «غير قابلة للإدارة» في المرحلة المقبلة كونها «غير قابلة للحل».

رابعاً: مشهد العلاقات الإسرائيلية - السورية: الجبهة السورية تهديد استراتيجي جديد لإسرائيل

قضت الحرب الأهلية في سورية على الهدوء الأمني الضبابي الذي كان قائماً بين إسرائيل وسورية لأكثر من أربعة عقود. فعلى الرغم من حالة «الحرب الرسمية» المستمرة بين البلدين، والدور السوري النشيط كممر إمداد أساسي بين إيران وحزب الله، بقيت الحدود بين البلدين هادئة منذ انتهاء حرب أكتوبر 1973، على الرغم من التطورات السياسية والعسكرية المتغيرة. كذلك، كان نظام الأسد ما قبل الحرب الأهلية بمثابة قوة استقرار على مستوى العلاقات بين البلدين، نتيجة رغبته في الحفاظ على حالة من الهدوء على الحدود بين البلدين.

وقد ارتكزت هذه الرؤية من جانب إسرائيل على ركيزتين: أولاً، إن الأسد حاكم مستقر يمارس سيطرة كاملة على قواته المسلحة. ثانياً، تمكّن إسرائيل من ردع النظام السوري عن الدخول في مواجهة عسكرية معها في هضبة الجولان.

من نافل القول، إن اندلاع الحرب الأهلية في سورية غيرت المعادلة الاستراتيجية وجعلتها غير واضحة بالمعايير والحسابات الإسرائيلية، بل أربكت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية والغربية. وتخبطت وتنوعت التقديرات الاستخباراتية بشأن مصير سورية. فمن جهة، هناك إجماع إسرائيلي على جزئية السيناريو المفضل، وهو الغرق العميق والمستمر لسورية في حالة الفوضى المستمرة، لأنه يتيح إمكان شطبها

من معادلة القوة التي ربما تواجهها إسرائيل في الشرق الأوسط. كما يعني مباشرة اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير مصلحة إيران، وهو ما يعني إمكان إضعافها في معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط. ومن جهة أُخرى، تباينت التقديرات بحتمية بقاء أو سقوط نظام الأسد، ولا سيما أيهما الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل.

منذ سنة 2014، طرأ تحول في ميزان القوة لمصلحة نظام الأسد وحلفائه، وبدأت مرحلة جديدة من إدارة الصراع. وينظر صناع القرار في إسرائيل إلى هذا التحول في مجرى «الحرب الأهلية السورية» بصفته مرحلة مهمة وخطرة، إذ تتشكل بنود الانخراط وقواعده الرئيسية لجميع القوى المعنية بالشأن السوري. ويكمن مصدر القلق عند إسرائيل في أن الفشل في تحدي الوجود الإيراني في سورية ربما يسفر عن تطورات دائمة سيصبح من الصعب فيما بعد تغييرها. كذلك، كان النظام السوري قادراً خلال الحرب على التحكم في موقف حزب الله وسياسته العملانية بالتنسيق مع إيران، وبما يتفق مع المصالح السورية. لكن، في المرحلة الراهنة، ونظراً إلى دور إيران وحزب الله المحوري في ضمان بقاء نظام الأسد، يمكن القول إن حالة الاعتماد المتزايد من جانب النظام السوري على كل من إيران وحزب الله، قيدت بشكل حاد رغبة سورية وقدرتها على تقييد حرية التحرك في أراضيها.

بمعنى آخر: إن محدودية سورية في اتخاذ القرار، إلى جانب اختلال سيطرتها على منطقة الحدود، غيرت من معادلة الردع القديمة لإسرائيل في مواجهة نظام الأسد. وفرضت على صانع القرار في إسرائيل ضرورة تغيير المقاربة إزاء المخاطر على الجبهة الشمالية.

وفي المقابل، تبددت نهائياً التوقعات الإسرائيلية السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام الرئيس بشار الأسد، مع تعزيز لوضع جيش النظام ميدانياً وإعادة سيطرته على معظم الأراضي السورية. بل تشير التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية إلى عدم وجود تغيير في سلوك النظام السوري، وسيبقى نظام الأسد على نهجه التقليدي، من جهة استعمال جميع إمكاناته وتكتيكاته تجاه المناطق غير الخاضعة لسيطرته، أو من

جهة التشدد تجاه عملية التسوية السياسية، واتهام القوى السورية المعارضة، وتضييق نطاق العملية السياسية. كما أن النظام السوري يستغل الأزمات الإقليمية والدولية، وخصوصاً، من الناحية العسكرية، ويعزز موقفه الدفاعي عندما يتسلم 3 وحدات من منظومة «إس – 300»، تستطيع كل منها القيام بالرصد والتصدي للعديد من الأهداف على مدى يتراوح ما بين 250 إلى 300 كلم، إضافة إلى منظومة «إس – 200» التي يمتلكها النظام السوري حالياً، والقادرة على مواجهة الصواريخ الباليستية وبعض الطائرات المتطورة.

بالمعنى العسكري، تعزز سورية باستمرار قدراتها على «الردع بالعقاب» الذي يقصد منه تعزيز قدرتها الردعية من خلال الاعتماد على علاقاتها بقوى تشكل مصدر قلق وخوف لإسرائيل، كدعم حزب الله عسكرياً ودعم إيران على الأقل سياسياً ومعنوياً.

في سياق الرؤيا الاستراتيجية تجاه الوضع السوري، يرتكز الموقف الإسرائيلي على حالة التموضع العسكري الإيراني في سورية، ودعم إيران لحلفائها الفاعلين على الأرض السورية، الأمر الذي ينعكس في رفع سقف التحديات والخطر الإيراني إلى اعتبار أن إيران انتقلت إلى حدودها، وأنها باتت تشكل خطراً وجودياً عليها.[15] وتتمسك الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمطالبتها روسيا – باعتبارها الجهة الضابطة للصراع الإسرائيلي – الإيراني في سورية من وجهة النظر الإسرائيلية – بإبعاد الإيرانيين وحزب الله 80 كيلومتراً، على الأقل، من الحدود الإسرائيلية، وذلك كخطوة موقتة إلى حين التجاوب مع المطلب الإسرائيلي بالانسحاب الكامل للقوات الإيرانية من سورية، وهو مطلب ترفضه موسكو في الوقت الحالي.[16]

15 Ron Tira, «Israeli Strategy in Response to Changes in the Syrian Arena,» *INSS Insight*, no. 1131 (January 22, 2019).

16 الموقع الإلكتروني لجريدة «هارتس»، https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6267615 (11/7/2018) آخر تردد 27/ 2/ 2019.

=

وفي سياق الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية، لم تتراجع إسرائيل منذ أربع سنوات متتالية عن توجيه ضربات جوية لمواقع متعددة على الساحة السورية، في حين تؤكد تمسكها بقواعد الاشتباك، وأن حدوده ما زالت ترسمها أربعة «خطوط حمراء» لن تسمح إسرائيل بتجاوزها في سورية، تتمثل في: انتقال أسلحة وصواريخ متطورة من إيران إلى سورية ولبنان؛ اختراق السيادة الإسرائيلية؛ بناء قواعد عسكرية إيرانية في سورية؛ بناء مصنع لتصنيع الصواريخ في لبنان.

من هنا، تتمحور التقديرات الاستراتيجية منذ سنة 2018، حول المشهد الأمني العسكري في سورية تحت مؤشر أساسي هو مواجهة الوجود العسكري الإيراني وتداعياته من دون محاولات الاستشراف السابقة عن مصير النظام السوري وبشار الأسد. وبحسب التقديرات الاستراتيجية، على إسرائيل العمل ضمن الافتراض أن نظام الأسد باقٍ في صيغته الحالية في المرحلة الراهنة، مع إمكان شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط. وفي المقابل، أدى الوضع السوري إلى اختلال موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وحلفائها، وعزز الحضور الاستراتيجي الفعلي لروسيا لأمد بعيد.[17] هذا التقدير ينسجم مع تصريحات نتنياهو بأنه «لا مشكلة لإسرائيل مع نظام عائلة الأسد، وأن إسرائيل لن تتدخل في سورية في حال تم الحفاظ على اتفاقيات وقف إطلاق النار في هضبة الجولان.»[18]

العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ سنة 2018: مؤشرات وتقديرات

تُعتبر سنة 2017 من أكثر السنوات التي شهدت عمليات عسكرية إسرائيلية في

= https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.613826 (2/6/2018) آخر تردد 27/ 2/ 2019.

17 Udi Dekel, Assaf Orion, Anat Ben Haim, Zvi Magen, «The Potential for a War on the Northern Front that None of the Parties Want: Insights from a War Game,» *INSS Insight*, no. 1049 (May 3, 2018).

18 الموقع الإلكتروني Ynet 2018/7/11. https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5308465,00.html آخر تردد 26/ 2/ 2019.

سورية، إلاّ إن سنة 2018 شهدت تصعيداً على مستوى وشكل وخطورة المواجهة بين الأطراف. لقد شهدت الجبهتان السورية والإسرائيلية تبادلاً للقصف الصاروخي على شكل جولات متقطعة منذ كانون الأول/ ديسمبر 2017 حتى أيار/ مايو 2018، والأهم أنه تبعها رد إسرائيلي بقصف مكثف من عشرات الصواريخ التي استهدفت خمسة مواقع إيرانية في سورية، ادعى الجيش الإسرائيلي أنها شلّت البنية التحتية العسكرية الإيرانية فيها.

يمكن الافتراض أن الضربات العسكرية الإسرائيلية بقيت في سياق الضربات الاستباقية التي تستهدف عرقلة النفوذ الإيراني في سورية وضرب حزب الله هناك. إلاّ إنها استدرجت ضربات متبادلة بين سورية وإسرائيل، فرضت متغيراً جديداً على قواعد الاشتباك بين الجانبين، يتمثّل في دفع الجهات الفاعلة الأُخرى إلى إمكان المواجهة المباشرة.

وفي سياق متصل، تعترف إسرائيل بأنه لا يمكنها تجاهل القيود الروسية على نشاطها الجوي في سورية، بحيث لا بد لها من اتباع معايير واضحة ودقيقة يجري اتباعها وفقاً للاتفاق الروسي – الإسرائيلي غير المعلن. ومن هذه المعايير ضرورة توفر معلومات استخباراتية دقيقة ومؤكدة عن المواقع التي تنوي إسرائيل استهدافها في سورية.

تدرك إسرائيل أن تعاظم التهديد الإيراني في سورية على أمنها، يستحق منها المجازفة، وإن أدت إلى استفزاز نسبي للجانب الروسي. هذه السياسات تسير على حبل دقيق جداً، ومن الممكن أن تؤدي إلى الانفجار، وهو ما يفسر الحذر الذي أبدته إسرائيل خلال اعتدائها. إذ إنها عمدت إلى اختيار الحد الأدنى الذي يلبي أدنى مستوى من «الخطوط الحمراء» ومن دون تعريض الروس للخطر، في حين أن الهدف ومستواه لا يجران بذاتهما غضباً روسياً.

لعل الضربات الجوية للقواعد الإيرانية في السابع من كانون الأول/ ديسمبر 2018 تضع عنواناً للمرحلة المقبلة، وهو أن التهديد الأكبر لإسرائيل في الجبهة

الشـمالية هو التموضع العسـكري الإيراني في سـورية، باعتبار أن إيران تسـعى لبناء قـوة تُقـدّر بـ 100,000 جندي مع قـدرات قتالية بحرية وبرية واسـتخباراتية. إن إيران تخطـط لبقـاء قوات عسـكرية في سـورية فترة طويلـة، من أجل الحفـاظ على النظام السـوري وتهديد إسـرائيل. وفي مرحلة تضطر إيران إلى سـحب قواتها، تعتمد على حزب الله ووحدات شيعية عراقية تحت قيادة الحرس الجمهوري الإيراني. لهذا، إن احتمالات المواجهة العسـكرية بين إيران وإسـرائيل في سورية قائمة، بل يشير معظم التصريحـات الرسـمية والتقديرات العسـكرية الإسـرائيلية إلـى أن المواجهة المقبلة باتـت مجـرد «مسـألة وقت»، على الرغم من أن المواقف الرسـمية الإسـرائيلية تؤكد عدم تغير قواعد الاشتباك.

خلاصة القول، أن التغير في البيئة الاسـتراتيجية لإسرائيل على الجبهة السورية حيث تواجه إسـرائيل ما تسـميه «تهديداً إيرانياً اسـتراتيجياً» في ظل تثبيت تموضعها العسـكري والسياسـي في سورية، ينعكس في شكل العمليات العسكرية الإسرائيلية، وقد يضع إسـرائيل أمام مأزق اسـتراتيجي هو مدى فعالية الاسـتمرار في اسـتراتيجيا «المعركة بين الحربين»، والمحافظة على «الخطوط الحمراء»، وعدم الإخلال بقواعد الاشتباك.

الانسحاب الأميركي من سورية

في نيسـان/ أبريل 2018، أعلن الرئيس ترامب قراره بسـحب القوات الأميركية مـن سـورية تحـت شـعار أن «المعركة مع تنظيم الدولـة انتهـت، وأن التنظيم لـم يعد يشكل خطراً على الأمن القومي الأميركي.»[19]

يُشار إلى وجود 2200 جندي أميركي في شرق وشمال شرق سورية، أغلبيتهم من

19 Henri Barkey, «The Kurdish Awakening: Unity, Betrayal, and the Future of the Middle East,» *Foreign Affairs,* vol. 98, no. 2 (April 2019), p.107; Eldad Shavit, Udi Dekel, «The United States Decision to Withdraw Forces from Syria: Significance for Israel,» *INSS Insight,* no. 1120 (December 24, 2018).

القوات الخاصة والخبراء العسكريين، في عدة مواقع قرب القامشلي والحسكة، بما في ذلك أربع قواعد جوية،[20] وكذلك في عدد من المواقع على الجانب السوري الحدودي مع الأردن وفي المناطق الصحراوية جنوب شرق سورية.[21] وتحتفظ هذه القوات بسلاح ثقيل، ويدعمها غطاء جوي قوي وكثيف، وتعمل بالتعاون مع آلاف المسلحين الأكراد في شمال شرق سورية، أو مجموعات من المسلحين السوريين المعارضين للنظام.

إن الانسحاب الأميركي البري من سورية يزيل عن إسرائيل مظلة كبيرة جداً كانت مؤثرة في مجرد وجودها، ضد أعدائها المباشرين: إيران وحزب الله، إذ يترك فجوة هائلة في استراتيجية محاصرة إيران. فمن الواضح، أن الانسحاب من سورية يوفر منفذاً استراتيجياً لإيران ولنفوذها المتسع في العراق وسورية ولبنان من جهة.[22] ومن جهة أُخرى، ربما يقلص هامش مناورتها العسكرية في سورية، ويحدّ من إمكاناتها العملانية فيها ضد أعدائها.

كذلك، تدرك إسرائيل أن الوجود العسكري الأميركي يعزز نجاعة التنسيق الاستخباراتي وفعاليته بين الدول المعنية فيما يتعلق بنقل السلاح والمعدات القتالية عبر ممرات برية تبدأ في إيران وتنتهي في لبنان، مروراً بالأراضي العراقية والسورية.

ولعل القلق الأساسي هو تخوف إسرائيل من أن الانسحاب سيعني «تراجع صورة الردع الإسرائيلي العسكري»، لأن صورة هذا الردع لا تكتمل إلاّ بعمق التحالف مع الولايات المتحدة، ولا سيما أن إسرائيل تنظر إلى الوجود العسكري الأميركي وفعاليته في سورية كداعم أساسي لمصالحها العسكرية والأمنية.

---

20 Barkey, op. cit., p. 107.

21 الموقع الإلكتروني لصحيفة *The Guardian*،
www.theguardian.com/world/2019/jan/06/trump-bolton-syria-withdrawal-condition
آخر تردد 26/ 2/ 2019.

22 Daniel Shapiro, «Trump Leaves Israel in the Lurch,» *The Atlantic* (December 28, 2018); Shavit, Dekel, op. cit.

التصعيد العسكري:
احتمالاته واتجاهاته

تشير مضامين الخطاب الاستراتيجي الصادر عن المستوى السياسي – العسكري في إسرائيل، إلى سيناريوهين محتملين:

السيناريو الأول: تدخل إسرائيلي مرافق بخطر تصعيد غير مقصود.

من المتوقع أن يؤدي تصاعد النفوذ الإيراني في سورية، في ظل امتناع روسيا والولايات المتحدة من اتخاذ أي إجراءات واضحة لتقييد هذا النفوذ، إلى تدخل استباقي ومتفرد لصناع القرار الإسرائيليين لهذا النفوذ. ومن المرجح، أن تجهد إسرائيل لفرض «خطوط حمراء» جديدة، تماشياً مع دور إيران في الساحة السورية، وجهودها لزيادة القدرات الاستراتيجية لحلفائها. وربما تتضمن مثل هذه الخطوط نشر أنظمة أسلحة متقدمة على الأراضي السورية، وإعادة بناء إمكانات سورية وحزب الله لإنتاج أسلحة متطورة، ونشر قوات عسكرية لإيران وحلفائها في قواعد بحرية وجوية.

السيناريو الثاني: قبول إسرائيل بوجود إيران وفقاً لشروط محددة.

بحسب هذا السيناريو، تقبل إسرائيل بشكل غير علني بوجود عسكري محدود للقوات المدعومة إيرانياً في سورية، لكن وفقاً لقيود خاصة مُتفق عليها مع روسيا والمجتمع الدولي. وفي هذا السيناريو، يتم الاتفاق، بجهود روسية، على تقبل إسرائيل بموجبه الوجود المستمر للقوات المدعومة إيرانياً في سورية، وفي الوقت ذاته توضع ضمانات لتهدئة مخاوف إسرائيل من أن تتحول سورية إلى منصة للعدوان الإيراني.

يتضمن المشهد الحالي دوافع متناقضة، جزءاً منها يدفع نحو التهدئة، والتقليل من احتمالات مواجهة شاملة بين الأطراف، وجزءاً آخر يدفع نحو استعجال المواجهة، بغض النظر عن ماهيتها والسيناريوهات المرتبطة بها. فمن جهة، هناك قراءة عن أن وجود روسيا كوسيط فعال في المنطقة، يقلل بشكل ملحوظ إمكان التصعيد المفتعل من جانب إسرائيل أو المحور المدعوم من إيران. إذ إن اندلاع

مواجهـة فـي سـورية سـتكون معرقلة لجهود روسـيا في إعـادة ترميم قـدرات النظام وفعالية الجيش السوري.[23]

وفـي المقابـل، فـإن تبنّي إسـرائيل اسـتراتيجيا «الضربـة الاسـتباقية»، يرفع من احتمـالات حـدوث تصعيـد غير مقصود. إذ من المحتمل حـدوث مثل هذا التصعيد إذا ما اسـتمرت إسـرائيل في توجيه ضربات جوية ضد بنى تحتية اسـتراتيجية. بمعنى أنه في حال تحول تلك الهجمات إلى نهج وسياسـة عملانية إسـرائيلية جديدة، فمن المفترض أن تستدعي ردة فعل من إيران وسورية، وفى الوقت ذاته ستقل رغبة روسيا في منع هذه الاستجابات.

إن محاولة إسرائيل معارضة ازدياد النفوذ الإيراني في سورية، تزيد في احتمال اندلاع حريق بين إسـرائيل والمعسـكر المدعوم من إيران. بمعنى أن إسـرائيل وإيران تظهران في الساحة السورية كلاعبين إقليميين لديهما مصالح متضاربة. وتعملان في ظـل غيـاب أي منظومـة أمنية واضحة تحـدد توقعاتهما المتبادلة وتنظـم تحركاتهما. وبالتالـي، فـي ظـرف كهذا، فإن عدم التقديـر أو الفهم الصحيح قد يتسـبب بتحريك الأوضاع في اتجاه التصعيد ولو غير المقصود أيضاً.

التوظيف الإسرائيلي لتهديدات داعش وجبهة النصرة

فـي سـياق الأزمة السـورية، سـرعان ما بـدأت التنظيمـات الإسـلامية بالتدمير المنهجي لأنظمة الدفاع الجوي ومراكز الرصد والاستطلاع المبكر للجيش السوري، واسـتهداف الألوية المسـتقلة في خطوط الدفاع السورية الأولى، كاللواءين 61 و90، الأمر الذي تم بالتنسـيق والإدارة بين قيادات التنظيمات المسـلحة، ولا سـيما جبهة النصرة وإسـرائيل. ونشـرت الصحافة الإسرائيلية في شـباط/ فبراير 2015، عن سعي شـعبة الاستخبارات العسـكرية أمان، بالتكافل والتضامن مع الاستخبارات الأردنية،

23 Souleimanov, Dzutsati, op. cit., pp. 42-50.

لتوحيد المسلحين في الجنوب السوري، عن طريق الدعم بالسلاح والمال وأجهزة الاتصال وبعض حالات الدعم الميداني المباشر خلال المعارك، بعد أن كان الدعم يقتصر في الإعلام على علاج الجرحى وتقديم المساعدات الإغاثية. ويأتي هذا الوضوح مع تقارير الأمم المتحدة عن التعاون بين إسرائيل والمسلحين.[24] هذا الدعم والتنسيق العلني، وخصوصاً مع جبهة النصرة استمرا حتى سنة 2018، إلى أن حُسم مصير الجبهة الجنوبية لمصلحة الجيش السوري.

في المجمل، لم تخشَ إسرائيل من تحول المخاطر «الهامشية» الناجمة عن التنظيمات الإسلامية المتطرفة، مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، ضدها إلى تهديد مباشر، من دون إخفاء مكاسب توظيفها كورقة سياسية معتبرة في خدمة مشروعها في الأراضي المحتلة، بعيداً عن ضغط المساءلة العربية والدولية.

خامساً: مشهد العلاقات بين إسرائيل وحزب الله: سلاح حزب الله حاضر ومؤثر لدى صناع القرار في إسرائيل

إن سلاح حزب الله حاضر ومؤثر لدى صناع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وتصنفه المؤسسة العسكرية كتهديد استراتيجي حقيقي على إسرائيل بسبب سعي الحزب الدؤوب لزيادة قدرته النارية البعيدة المدى، ومواصلة تنمية قدراته العسكرية الهجومية للحصول على أسلحة هجومية متقدمة، تزيد في قدرته على استهداف إسرائيل في صراعات مستقبلية، الأمر الذي ينسجم مع الترويج الدائم لسيناريوهات حرب محتملة، وينعكس في الاستعدادات العلنية لها. ونفّذ الجيش الإسرائيلي على مدار السنوات الماضية مناورات عسكرية كثيرة تشكل واقعاً افتراضياً لحرب مستقبلية ضد حزب الله، وأعلن الجيش الإسرائيلي سنة 2018 تخصيص

---

24 الموقع الإلكتروني لجريدة «هارتس»، 24/ 2/ 2014.
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2505573 آخر تردد 9/ 2/ 2015.

ميزانية تصل إلى ثلاثين مليار شيكل عنوانها الأساسي تسليح الجيش الإسرائيلي لحماية الجبهة الداخلية من الهجمات الصاروخية، سواء من الجبهة الشمالية، وخصوصاً صواريخ حزب الله، أو من الجبهة الجنوبية.

منذ حرب لبنان الثانية سنة 2006، تتبنّى المؤسسة العسكرية تجاه حزب الله استراتيجيا «المعركة بين حربين» نتيجة واقع «الردع المتبادل» وفرض «التهدئة القسرية» بين الطرفين. واستمرت الاستراتيجيا العسكرية بسبب وجود عدة عوامل: الأول، قدرات حزب الله زادت وتطورت كثيراً، وباعترافات استخبارات الجيش الإسرائيلي وجنرالاته، إذ ازداد عدد الصواريخ والقدرة التدميرية، فضلاً عن تطوير التكتيكات والتقنيات العسكرية. الثاني، عدم التأكد من جاهزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية لخوض الحرب، وخصوصاً أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد كثيراً من الحرب السابقة. الثالث، إسرائيل لا تملك منظومات دفاعية قادرة على التعامل مع تهديد صواريخ حزب الله.[25]

لا ريب أن بناء حزب الله قدرات مرتبطة بالصواريخ الدقيقة يمثل مستوى جديداً من التهديد الاستراتيجي العالي، بسبب قدرة تلك الأسلحة على إصابة عمق إسرائيل الاستراتيجي، إلى حد تعطيله أو شله فترة زمنية، وإلحاق أضرار مادية جسيمة بالجبهة الداخلية والمنشآت الحيوية. هذه المنظومات الصاروخية الدقيقة تمثل مستوى غير مقبول من التهديد الاستراتيجي لإسرائيل، ولا سيما أن الخبراء العسكريين لا ينفون حقيقة عدم قدرة أنظمة الدفاع الصاروخي المتقدمة، مثل القبة الحديدية، ومقلاع داود، وباتريوت، وغيرها، على توفير حماية وتغطية شاملة ومثالية. من هنا، كما ذكرنا سابقاً، فإن إسرائيل أمام معضلة استراتيجية في مواجهة الصواريخ الدقيقة.

أحد الأمثلة الرئيسية للتهديد الصاروخي هو إمكان امتلاك حزب الله صاروخ

25 Daniel Sobelman, «Israel-Hezbollah: from ‹Rules of the Game› to Deterrence Stability,» in *Deterring Terrorism: A Model for Strategic Deterrence,* edited by Eli Lieberman (London: Routledge, 2018), pp. 90-109.

«رعـد»، الإيرانـي الصنـع، وصـاروخ «ياخنت» وهـو صاروخ بر – بحـر فوق صوتي مـن إنتـاج روسـيا، وهو من الأكثـر تقدماً في العالـم. إذ سـيطور الحصـول على هذه الأنظمة الصاروخية، على نحو خطر، من قدرة حزب الله على استهداف مواقع مدنية وعسـكرية اسـتراتيجية حيوية في إسـرائيل، ثم رفع الثمن الذي سـتدفعه إسرائيل في صراعات مستقبلية.

وبحسـب «العـداد الإسـرائيلي» لترسـانة حزب الله مـن الصواريـخ، ارتفع إلى 150,000 مـع قـدرة على إطـلاق تبلغ 1000 صاروخ يومياً. ويُنشـر منها نحو 80,000 صاروخ في البقاع والجنوب موجهة نحو إسرائيل، فضلاً عن محاولات إيران الدائمة لإمداد حزب الله بقدرات مستقلة لإنتاج أسلحة متقدمة وذخيرة، ومثل هذه القدرات سيزيد في الصمود العملاني للتنظيم ومرونته في المواجهات المستقبلية.

الجديد في التقديرات الاستراتيجية منذ سنة 2017، ليس محاولة اختبار قدرات حـزب الله القتاليـة، ومدى جاهزيته العسـكرية فـي لعبة «قواعد الاشـتباك»، بل قراءة فصل جديد في وضعية الحزب في ظل الأزمة السـورية. إذ إن إسـرائيل باتت مقتنعة بأنـه لا يمكنهـا وقـف تعاظم قوة الحزب، بينما ينصب الاهتمـام على النوعية، وعلى مراقبـة الخبـرات المتراكمـة جراء الحرب في سـورية، وعلى التحـول الجوهري في العقيدة القتالية.

لقـد تبدلـت التقديـرات العسـكرية فيمـا يتعلـق بالعلاقـة بيـن «منسـوب الردع الإسرائيلي» تجاه حزب الله وبين تورطه في الأزمة السورية والخلل في البيئة الشعبية الداخليـة الحاضنـة له. هناك إجماع على قراءة جديدة تفترض أن الحرب في سـورية أوجـدت واقعـاً جديـداً بالنسـبة إلـى تعامل إسـرائيل مع الحـزب. فالأزمة السـورية وتهريب السلاح إلى لبنان زادا في إمكان وجود سلاح متطور لديه يحوله من منظمة «إرهابيـة» إلـى جيـش متطور وناجع، ويـودع في أيديه أدوات مهمـة في الصراع ضد إسرائيل.

وترى إسرائيل أن حزب الله يشعر اليوم، وأكثر من أي وقت مضى منذ السنوات

الأربع الصعبة من الحرب السورية، بأنه بات أكثر قدرة على التحرك إقليمياً ودولياً ومحلياً، وتموضعه في سورية جعله رقماً صعباً في المعادلة المقبلة. ولا شك أيضاً في أن تحسين وضع الجبهة السورية لمصلحة النظام السوري، يساعد في توفير بيئة أفضل لعمليات الحزب. ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية، يسعى حزب الله لتوظيف وجوده العسكري على الأراضي السورية لمصلحته في حال دخوله في أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل، حيث سيسعى للاستفادة من ذلك لتوسيع حدود الجبهة البرية مع إسرائيل. أضف إلى ذلك، أن القيادة العسكرية في إسرائيل لم تخفِ قلقها إزاء النضج العسكري الذي اكتسبه الحزب في سورية.

وفي سياق متصل، يمكن القول إن ازدياد النفوذ الإيراني في سورية، ودعمها حزب الله، يشكلان معضلة خطرة لصناع القرار السياسي والقرار العسكري في إسرائيل، ويحفزهم على العمل والتحرك الفوري، في ظرف تتبلور التسوية المستقبلية في سورية، لكي تتجنب إسرائيل القبول بأمر واقع غير مرغوب فيه، تصبح معه الحدود الشمالية لإسرائيل معقلاً للتنظيمات المسلحة الموالية لإيران. وقد تعززت هذه الفكرة مؤخراً بسبب ما تراه إسرائيل من عدم وجود أي التزام فعلي من جانب الدول الفاعلة في سورية، روسيا والولايات المتحدة، بمقتضيات الأمن القومي الإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق، فإن إسرائيل تطمح إلى تقليل الدعم الإيراني والسوري لحزب الله، وإيقاف عمليات نقل أسلحة كاسرة للتوازن له، وخصوصاً صواريخ أرض – جو، وصواريخ كروز المضادة للسفن.

أفق التصعيد والمواجهة العسكرية

تقتصر المواجهة العسكرية مع حزب الله على الضربات الجوية في العمق السوري لمنع وصول قوافل الصواريخ إليه عبر الأراضي السورية، أو لتدمير مخازن السلاح الإيرانية القريبة من الحدود اللبنانية. ولدى إسرائيل العديد من التفاهمات مع

الحكومة السورية لمنع اقتراب الحزب من الحدود الشمالية لإسرائيل مع سورية. ويمكن القول إن العلاقة بينه وبين إسرائيل تدور في إطار هذه المعادلة والتفاهمات، وقد تؤدي أي محاولة لكسر التوازن القائم إلى حدوث توترات ربما تقود إلى تصعيد عسكري.

لا تستبعد شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إمكان نشوب حرب، لكن هذا لا يعني بالضرورة ترجيحاً لها؛ أي من الضروري التمييز بين حصول «مواجهة محدودة» والانزلاق نحو حرب شاملة بعد اعتداء إسرائيلي عيني. بكلمات أُخرى: إن وجود إمكان أن تؤدي ديناميكية التطورات على الجبهة الشمالية إلى نشوب حرب، لا يعني أننا أمام سيناريو حتمي، بل ولا حتى ترجيح بالضرورة، في حال أن الطرفين غير معنيين بالحرب.

كذلك، إن منسوب احتمال الحرب ما زال ضعيفاً، لكنها واردة بسبب عدم تقدير ردة فعل الطرف الآخر نتيجة عملية موضعية. من جهة، هناك إجماع دولي على ضرورة استقرار لبنان في المرحلة الراهنة، لأن حالة الردع المتبادل ما زالت مهيمنة، وعلى الأرجح أن تكون هذه الحرب أكثر عنفاً ودماراً من الحروب السابقة، بسبب تحسينات قام بها كلا الطرفين في القدرات العسكرية في هذا الوقت.[26] ومن جهة أُخرى، إن تزويد ترسانة حزب الله بأنظمة صواريخ دقيقة تشكل أزمة استراتيجية لإسرائيل، قد تفتح المجال أمام المغامرة بضربة استباقية ربما لا تدفع الحزب إلى الرد والمواجهة، وفقاً للتقديرات الإسرائيلية؛ أي أن هامش التروي والانضباط بدأ ينفد مع مرور الوقت، وخصوصاً من جانب الطرف الإسرائيلي.

---

26 Ibid.

سادساً: مشهد العلاقات الإسرائيلية - المصرية:
العصر الذهبي للعلاقات الأمنية
الإسرائيلية - المصرية

منذ الثورة وسقوط حكم الرئيس مبارك سنة 2011، تُؤسس إسرائيل موقفها الرسمي من العلاقات الثنائية بين البلدين على الاعتقاد أن العلاقات مع مصر مرتبطة بميراث تاريخي طويل من الحروب تكلل بسلام حققته معاهدة كامب ديفيد التي أسست لعلاقات معقولة بين الدولتين، بالحد الأدنى، لا يبقي مجالاً للحديث عن عدم شرعية دولة إسرائيل، وأنها أصبحت بحكم القانون المصري دولة جارة.

إن تطورات الأحداث في مصر في الأعوام الأخيرة، بما انطوت عليها من تحولات جسيمة، شكلت فرصة لصناع القرار السياسي والقرار الأمني في إسرائيل لاختبار النيات وإعادة دراسة معطيات الواقع على أسس جديدة. وعلى الرغم من القلق والمخاوف من التوجهات الجديدة بعد الثورة، المستندة بأشكال متعددة إلى زخم جماهيري، أو إلى انتخابات ديمقراطية، فإن عدداً من أصحاب القرار في إسرائيل توصل إلى القناعة بأن تغيير وجهة السياسة المصرية ليس قريباً. فهذه السفينة الثقيلة والكبيرة تحتاج إلى مسافة أطول من غيرها لتشهد تغييراً يغدو ملموساً على الصعيدين الإقليمي والدولي.[27]

تصف إسرائيل مرحلة ما بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين سنة 2013، بأنها عودة الدولة المصرية إلى شكلها التقليدي، دولة تقودها المؤسسة العسكرية.[28] وتعبّر الأوساط الإسرائيلية المتعددة عن ارتياحها، إذ لطالما ارتبطت

---

27 Itai Brun, Sarah Feuer and Itay Haiminis, «Eight Years after the Upheaval: Alternative Approaches to Understanding the Current Middle East,» *INSS Insight*, no. 1141 (February 27, 2019); Ofir Winter and Assaf Shiloah, «Egypt's Identity during the el-Sisi Era: Profile of the 'New Egyptian',» *Strategic Assessment*, vol. 21, no. 4 (January 2019).

28 Brun, Feuer and Haiminis, op. cit.

موازين القوى السياسية في هذه الدولة بالجيش، وارتبط الجيش بالقرار السياسي، سواء العسكري أو غير العسكري. وكون الجيش هو العمود الفقري للدولة لا يعني بالضرورة أن الدولة محكومة عسكرياً، بل الجيش هو العمود الفقري للدولة المصرية في أوقات الأزمات.

إن مَن يدير منظومة العلاقات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية مع إسرائيل، هو المؤسسة العسكرية المصرية، وليس أي جهاز آخر. وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وعدم تحقيق مسار العملية السياسية، فإن الجيش المصري نفسه هو الذي سيستمر في إدارة العلاقات الثنائية تحت مظلة الرئيس السيسي، وبالتالي لا توجد مخاوف على إدارة مشهد العلاقات الأمنية أو الاستخباراتية بين البلدين. ولعل تدخّل الجيش المصري في السياسة على هذا النحو سيضمن استمرار تفوق إسرائيل النوعي على المحيط العربي لسنين طويلة. فمصلحة إسرائيل الاستراتيجية تقتضي نجاح تحالف العسكر والقوى العلمانية.

في السنوات الأخيرة، لم تشهد العلاقات المصرية – الإسرائيلية أحداثاً تسبّب توتراً حقيقياً وتضع العلاقات الثنائية بين البلدين على المحك، بل تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن العلاقة في السنتين الأخيرتين تتحول بالتدريج من تعاون أمني – عسكري وراء أبواب مغلقة إلى وضع غير مسبوق بالتنسيق الأمني إلى حدّ أن بعض الاستشرافات «المغامرة» يرجّح إمكان إقامة مساهمة مصر في إقامة حلف عسكري عربي إسرائيلي في الشرق الأوسط، ولا سيما بعد تحسّن ملحوظ وعلني في علاقات إسرائيل ببعض الدول العربية، وخصوصاً الخليجية.

وتنسجم هذه التقديرات مع تصريحات الرئيس السيسي العلنية بوجود «تعاون عسكري وثيق غير مسبوق» مع إسرائيل، تقدم به الأخيرة مساعدات إلى الجيش المصري في حربه ضد التنظيمات المسلحة في سيناء على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين.[29]

29 لقاء مع الرئيس السيسي لشبكة CBS 2019/1/5.

=

لـم يعـد الطرفـان يخفيـان الدور التـي تؤديه إسـرائيل في سـيناء، بـل تبرز كلا الدولتين، إسرائيل ومصر، تعاونهما بشكل وثيق في محاربة التنظيمات المسلحة في سـيناء، وعلى حدود قطاع غزة وبالذات، بما يتعلق باكتشاف الأنفاق وتدميرها، تلك التي تم حفرها من شـبه جزيرة سـيناء إلى غزة، والتي تسـتخدمها «حماس» لتهريب الأسـلحة والقـوات. حتـى إنـه وفقاً لبعض التقارير، سـمحت مصر لإسـرائيل بنشـر طائرات من دون طيار فوق سيناء.

وفي المقابل، إن توجّه الرئيس السيسـي إلى التقارب العلني غير المسـبوق مع إسرائيل ليس نابعاً فقط من إيمانه ببرغماتية العلاقة مع الإسرائيليين، بل أيضاً لأوضاع داخليـة منها: المناخ السياسـي المتوتر مع الإخوان المسـلمين والتيـارات العلمانية، وتصاعـد وتيـرة العنـف والإرهاب في سـيناء، وتباطؤ الاقتصاد المحلـي. لذلك، لم تعد تُختصر العلاقات المصرية – الإسـرائيلية في إطارها الأمني والاسـتراتيجي، بل تمتد إلى إطار أوسع يشمل العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، إلى مستوى ما يشـبه قبول الدخول في مشـاريع من التطبيع مع إسـرائيل. ولا تزال مسـألة التطبيع تحكمها الحالة الضبابية، على الرغم من ازدياد الاتفاقيات مع إسـرائيل في مجالات إنمائيـة واقتصاديـة عديـدة. ومن أبرز أشـكال توثيـق العلاقات الثنائية مع إسـرائيل، اتفاقيـة الغـاز بين البلديـن التي وصفها بعض الجهات المصرية المسـتقلة بأنها أعلى مستويات التطبيع منذ معاهدة كامب ديفيد سنة 1979.[30]

وهنـاك جانـب مهم يعـزز العلاقة الثنائية، هو دور إسـرائيل في تمتين العلاقات الأميركية – المصرية، ومعروف أن أميركا وعلاقاتها بالمنطقة تُعتبر أحد مكونات الأمن

= http://www.neworientnews.com/index.php/directions/66652 آخر تردد 28/ 2/ 2019.

30 في 18 فبراير/ شباط 2018، أعلنت شركتا نوبل إنرجي الأميركية ودلِك الإسرائيلية توقيع اتفاقيتين مع شركة دولفين بقيمة 15 مليار دولار. وبموجبها، ستمد دلِك ونوبل مصر بسبعة مليون متر مكعب من الغاز سنوياً، لشركة دولفينوس المصرية للطاقة. ويمكن أن يتم تصدير إجمالي ما يقارب 64 مليار متر مكعب من الغاز.

Oded Eran, «Israel’s Stake in the Egyptian Natural Gas Pipeline: Strategic and Economic Benefits,» *INSS Insight*, no. 1098 (October 15, 2018).

القومي الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل أي تراجع للدور الأميركي مساساً بالمصالح الحيوية الإسرائيلية. ففي نظر إسرائيل، إن العلاقات الأميركية – المصرية ليست مجرد علاقة ، ذلك بأن أميركا هي الضامن لمعاهدة السلام بين الدولتين. وتشكل المساعدة العسكرية الأميركية لمصر نوعاً من الصيانة الدورية المنتظمة لهذه المعاهدة، وهو ما يعني أن أي إضرار بها قد يعود بالضرر لاحقاً على معاهدة السلام ذاتها.[31] لذا، حرصت إسرائيل على إبداء ارتياحها من تناول البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) مراجعة العلاقات المصرية – الأميركية واستئنافها في إثر تحفظها من إطاحة نظام الإخوان المسلمين، إذ اعتبرته انقلاباً وعملاً غير ديمقراطي يستحق معاقبة الحكم الجديد بسببه.

في المجمل، يتأثر مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل بعاملين أساسيين هما قدرة الرئيس السيسي على البقاء، ومستقبل العلاقة مع واشنطن، نظراً إلى أن قدرة السيسي على البقاء لا تتأثر أساساً بالاعتبارات المتعلقة بإسرائيل، بل في الأساس بالواقع الداخلي المصري.

على الرغم من الوصف السوريالي لعلاقات ثنائية في عصرها الذهبي، في عمق التقديرات الإسرائيلية، فقد يتم وصف العلاقات المصرية – الإسرائيلية في إطار التعاون الأمني المتين المحكوم بتنافس منضبط لا يصل إلى درجة الصراع، وأن مظاهر الإرباك والتوتر بين الطرفين، تحددها مظاهر التهديد والمواقف السياسية من أي تحول سياسي داخلي في مصر، وتباين الرؤيا فيما يتعلق بعدد من القضايا، منها:

أولاً: حرص إسرائيل على التزام مصر باتفاقية كامب ديفيد، لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، وعدم الدخول في حرب مع مصر، وتأكيدها ممارستها الضغوط على الإدارة الأميركية بهدف عدم وقف المساعدات إلى مصر من أجل ضمانة اتفاقية السلام.

---

31 Shimon Arad, «Israel and United States Military Assistance to Egypt,» *INSS Insight*, no. 1047 (April 29, 2018).

ثانياً: تصاعد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا الذي يثير القلق المصري، وتعتبره أوساط مصرية عديدة تهديداً على الأمن القومي المصري، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقة مصر بدول حوض النيل.

ثالثاً: تمسّك مصر بضرورة توقيع إسرائيل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين ترفض إسرائيل ذلك وبشدة، وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة.

رابعاً: تنظر مصر إلي إيران كمنافس قوي لها على الساحة العربية والإقليمية، وأن تنامي دورها في المنطقة يشكل خطراً على السياسة المصرية، وينعكس في أحد جوانبه على العلاقات بإسرائيل، حيث تطرح إيران نفسها كقوة إقليمية ذات تطلعات نووية تحرص على تحقيقها، وهو ما قد يدفع مصر إلى الحصول على سلاح نووي حال امتلاك إيران له، وهو ما سيعكر العلاقات المصرية – الإسرائيلية.

ما زالت إسرائيل تعتقد أن مصر تركز على مخاطر أمنها القومي خلال تعاملها معها في المجالات كافة، وأن العلاقات الثنائية ستبقى في المنظور القريب مقصورة على المستوى الرسمي وبعيدة عن المستوى الشعبي، ولا يزال الحاجز النفسي قائماً. وفي المقابل، تحرص الدولتان على عدم توتير علاقاتهما الثنائية العلنية، ولا سيما مع سعي مصر لمحاربة المنظمات المسلحة في سيناء وتثبيت وجودها فيها، وهذا يتطلب استمرار التنسيق العسكري والاستخباراتي على أعلى درجاته ومستوياته. وتبقى مصلحة إسرائيل في تعزيز العلاقات وتطويرها مع مصر التي تعدّ عنصراً أساسياً من عناصر التوازن في المنطقة.

الملحق العسكري السري في معاهدة السلام

على الرغم من التوافق الحالي بين الطرفين في ضرورة الحفاظ على بنود اتفاقية السلام بصيغتها الأساسية وضمنها الملحق العسكري، في ظل التهديد الأمني في سيناء وضرورة التنسيق والتعاون الاستخباراتي والعملاني، فإن هناك أصواتاً رسمية

ونخبوية في مصر ما زالت تطالب بكشف الملحق العسكري معتبرة أنه يمس بالسيادة المصرية، لكنه لم يبلور إلى مقترحات أو إجراءات أمنية عينية. وعلى العكس، سعت القيادات الأمنية والسياسية الإسرائيلية منذ الإطاحة بالرئيس مبارك، لتغيير جذري بالمنظومة الأمنية الإسرائيلية، لضرورة مواجهة الفراغ الأمني في سيناء، والتي تتجسد في طرح رزمة من المتطلبات الأمنية والاستراتيجية، منها:

أولاً: وضع قوات دولية جديدة متعددة المهمات والمسؤوليات في سيناء، بديلاً من القوات الراهنة.

ثانياً: المحافظة على المعاهدة الأم بين مصر وإسرائيل، وإضافة نصوص بروتوكول جديد يحدد ملامح التغير من جانب الطرفين.

ثالثاً: دخول الولايات المتحدة وربما دول أوروبية على خط التفاوض، لإقرار شكل البروتوكول الجديد مع ضمانات أمنية كاملة.

رابعاً: إدخال سيناء ضمن منظومة التهديدات الاستراتيجية لإسرائيل، على أن «الإرهاب في سيناء هو خطر حقيقي على أمن إسرائيل.»

أمّا على مستوى الاستراتيجيا العسكرية، فقام الجيش الإسرائيلي بمبادرات وإجراءات عسكرية وأمنية، أهمها:

أ – تحديد مهمات المناطق الحدودية (أ ب ج) في الزيادة المباشرة لعدد القوات وسلاحها.

ب – تشكيل وحدات للعمق الاستراتيجي، واستدعاءات متتالية لكتائب الاحتياط.

ج – نصب بطاريات من مشروع «القبة الحديدية» على طول الحدود المصرية – الإسرائيلية.

د – رفعت إسرائيل مستوى التأهب على الحدود الجنوبية، والدفع بمزيد من الوسائل القتالية الحديثة، فضلاً عن التقنيات الاستخباراتية، تحسباً لأي خطر قد يواجه إسرائيل من مصر.

هـ – استكمال بناء مدينة المتسللين بالقرب من الحدود المصرية.

و – تطوير ونشر أنظمة التحكم الراداري الرقمي الأرضي المسمى «المنارة 600»، والذي يستطيع مسح مساحة كبيرة من الأرض، ونصبه على الحدود المصرية، ليكشف جميع التحركات في سيناء.

ز – إقامة منظومة تجسس تكنولوجية حديثة في المنطقة الواقعة بين مدينة بئر السبع وقريتي اللقية وأم بطين القريبتين من الحدود المصرية، والتي تستهدف تجميع المعلومات الاستخباراتية عن التطورات في سيناء.

ح – نشر كتيبة الصواريخ «الرمح السحري».

خامساً: إنشاء فيلق مدفعية أرضية تكون قادرة على إطلاق صواريخ على بعد 40 كيلومتراً داخل سيناء.

ط – نشر كتيبة جديدة في مدينة إيلات على ساحل البحر الأحمر، مقابل شبه جزيرة سيناء، وتأسيس هذه الكتيبة الإقليمية لتعزيز الأمن حول إيلات، والتي تساعد كتيبتي «ساغوي وعربة»، وتشكل معهما وحدة أُطلق عليها اسم «أدوم»، تعمل على طول الحدود مع مصر.

ي – قيام إسرائيل بإجراءات دفاعية جديدة على طول طرفها الحدودي، أهمها عملية «الساعة الرملية» التي تتضمن بناء سياج مزدوج، يبلغ طوله 240 كيلومتراً وارتفاعه 5,5 أمتار ويمتد 1,5 متر تحت الأرض، ليكون حاجزاً مادياً بين البلدين.

خاتمة

لعل المعضلة الاستراتيجية العينية لإسرائيل في المرحلة الراهنة هي حصول حركة «حماس»، وخصوصاً حزب الله، على أنظمة الصواريخ الدقيقة، وما مدى قدراتها الدفاعية العسكرية (حيتس، القبة الحديدية، مقلاع داود) وقدراتها المدنية، أي الجبهة الداخلية، على استيعاب القذائف الصاروخية طويلة المدى والدقيقة، ولا سيما في إطار مواجهة واسعة.

وتشير التحليلات والدراسات الإسرائيلية، إلى أنه على الرغم من استثمار إسرائيل مبالغ كبيرة في تحصين المباني وبناء الملاجئ، ولا سيما في منطقة «غلاف غزة»، والسعي لزيادة مناطق الإنذار من الصواريخ من 250 منطقة إلى 1800 في المستقبل، بهدف تحسين حماية الجمهور والأفراد في مناطق أُخرى في إسرائيل، وعلى الرغم من نجاح «القبة الحديدية» النسبي في اعتراض الصواريخ القصيرة المدى في حماية «غلاف غزة» وتحسن حيز مناورة صناع القرار في إسرائيل، فإنه لا يمكن توفير رد كاف للتهديد، حتى لو كان ذلك إطلاق قذائف متقطعاً في اتجاه عمق إسرائيل. وفي أوضاع مواجهة كاملة، تستوجب أن تغطي «القبة الحديدية» منشآت عسكرية وبنية تحتية وطنية حيوية، فإن حماية السكان المدنيين لن تكون كافية. والعبرة الأساسية، أنه لا يوجد إمكان عسكري لمواجهة هجوم مكثف على العمق الاستراتيجي لإسرائيل نتيجة عدم قدرة الدفاعات الجوية على استيعاب ضربات حاسمة للعمق الاستراتيجي من الناحية التقنية، وبسبب التكلفة غير المحتملة لمواجهة الأمر، وهو ما يساهم في استمرار حالة «الردع المتبادل»، واستمرار إسرائيل في تبنّي وضعية «المعركة بين المعركتين»، الأمر الذي يشكل إطلالة على مستقبل الصراع في المنطقة.

الأرض والتخطيط والعمران

راسم محيي الدين خمايسي

موجز

تشكل حوكمة* ثلاثية الأرض والتخطيط والعمران في الواقع الإسرائيلي مركَّباً مركزياً في السيطرة على الحيّز وإنتاجه وتهويده. ثمة بين هذه الثلاثية جدلية وتآزر لتحقيق أهداف أيديولوجية وجيوسياسية واجتماعية اقتصادية، وتشكيل حدود تطوير على المستوى القطري واللوائي والمحلي. وقد حدثت تحولات وتغيرات في جدلية العلاقة بين مركَّبات حوكمة الثلاثية والمرافقة لتحولات عالمية وقطرية ومحلية. بعض هذه التحولات مرتبط بالمشروع الصهيوني وانتقاله من حال ما قبل الدولة إلى حال ما بعد إقامتها، وبعضها الآخر متعلق بتغيرات بنيوية وظائفية مرافقة لتغيرات جيوسياسية وديموغرافية واجتماعية اقتصادية مواكبة لتغير أيديولوجيا نظام الحكم الذي انتقل من أيديولوجيا اشتراكية لدولة الرفاه إلى أيديولوجيا اللبرلة – اقتصاد السوق.

يهدف هذا الفصل إلى عرض التحولات في آلية التخطيط الحيّزي، وسياسات استخدامات الأرض والعمران، ومناقشة مدارس وفقه (Doctrine) التخطيط في إسرائيل. كما يعرض الفصل محاور التحولات في التخطيط والنقاشات في شأنه داخل إسرائيل. ويعتمد الفصل على منهجية السرد التحليلي الناقد، فينطلق من مفهوم أن التخطيط الحيّزي ليس موضوعاً إجرائياً وتقنياً محايداً، بل هو ترجمة لفكر وأهداف مرتبطة بالأنماط والنماذج العالمية، لكنها محكومة بعلاقات القوة في تخصيص موارد الأرض والعمران، وبأيديولوجيا صهيونية شبه ثابتة على الرغم من الأوضاع المتغيرة.

* الحوكمة في سياق هذا الفصل تعني مجمل القوانين والنظم والقرارات الحكومية الإسرائيلية والحركة الصهيونية التي تهدف إلى السيطرة على الحيّز والأرض إدارياً وتخطيطياً.

مقدمة

تخضـع قراءة حوكمة التخطيط الحيّزي في إسـرائيل لتحدٍّ ذهني ومعرفي متميز مما يكون، أو متعارف عليه، في حالات دول أو مجتمعات أُخرى. هذا التميز، أو حتى الخصوصية، هو نتيجة استخدام التخطيط كآلية للسيطرة على الأرض وتقسيم الموارد، وحصر/ تمكين الامتداد العمراني وفق اعتبارات عرقية. وقد شـكل التخطيط الحيّزي جزءاً من اسـتمرار الصراع بين الفلسـطينيين والإسرائيليين على امتلاك الأرض وإنتاج الحيّـز العمراني فيها. وهذا الصراع الدامي، الإحلالي والاستعماري،[1] مسـتمر منذ أكثر من مئة عام، وما زالت آفاق تسويته غير واضحة المعالم. وفي واقع هذا الصراع فإن كلا الشـعبين يعيش حالة خوف وسـيطرة على موارد القوة بشـروط وأوضاع غير متناظرة. وعليه، فإن هاجس الخوف لدى إسرائيل، المبرَّر أو غير المبرَّر، يدفعها إلى صوغ سياسات وإنتاج تخطيط حيّزي على حساب تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني (حتـى لـو حصر ذلك في الضفة الفلسـطينية[2] وقطاع غزة)، وإلى تعميق التمييز ضد العـرب الفلسـطينيين مواطنـي إسـرائيل، في الجليـل والمثلث والنقـب، وكذلك ضد السـوريين في الجولان المحتل. ومن هنا يطرح هذا الفصل السـؤالين التاليين: كيف تـم اسـتخدام التخطيط الحضـري لحوكمة الأرض ولإنتاج الحيّـز العمراني؟ وما هو نمـوذج التخطيـط الذي يشـكل أداة طيعة في يد الدولة لتحقيق مبادئ رئيسـية تشـكل

1 David Lloyd, «Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel,» *Settler Colonial Studies*, 2:1, 2012, pp. 59-80. DOI: 10.1080/2201473X.2012.10648826

2 نستخدم في هذا الفصل اسم الضفة الفلسطينية بدل اسم الضفة الغربية الذي أُطلق سنة 1951 بعد ضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد قرار فك الارتباط سنة 1988، وعقد اتفاقيات تسوية مرحلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أفضل استعمال اسم الضفة الفلسطينية. أمّا إسرائيل فتطلق عليها اسم يهودا والسامرة.

بوصلة عليا موجِّهة للتخطيط الحيّزي لتوجيه مستقبل الدولة العبرية في فلسطين؟

يهـدف هـذا الفصل إلى عرض ناقد للتحولات في التخطيط الحيّزي، ومناقشـة مـدارس وفقـه (Doctrine) التخطيـط واسـتخدامه كأداة هيمنـة لإنتـاج الحيّز وضبط اسـتخدامات الأراضـي لتحقيق أهداف الدولة. كما يقـدم الفصل عرضاً لمعالم نظام التخطيـط المعمـول بـه، ومحاور التحـولات في التخطيـط كمركَّب يعكـس الجدل السياسي العام داخل إسرائيل وفي شأن مستقبلها. ويعتمد الفصل على منهجية السرد التحليلي الناقد للخطاب واللغة التخطيطية وكذلك على منهجية «الباحث كلاعب».[3]

ينطلـق الفصـل من وضع إطار معرفي لمفهوم التخطيط واسـتخدامه في الواقع الإسـرائيلي فـي مرحلـة بناء الأمة/ المشـروع الصهيونـي – ما قبل الدولـة، إلى إقامة الدولـة، ومـن ثم إلى إدارة الحيّـز العمراني فيها. ونتبعه بعرض الثابت والمتحول في الفكر والممارسة في نماذج التخطيط (Shifting Paradigms)، التي أُعدت والتي هي فـي طـور الإعداد، ثم نتنـاول الخطاب التخطيطي كمعبِّر عـن التحولات في منظومة التخطيط (مؤسسات التخطيط وأنواع المخططات)، والعلاقة بين سياسات التخطيط الحيّـزي وحوكمة الأراضي.[4] ومن ثم نتنـاول الموضوعات التالية: حال التخطيط الحيّـزي المتأرجـح بيـن تعريف المكان وبين إشـكاليات التعامل مع الإنسـان الذي يعيـش فيـه؛ المـزج أو التفريق بين التحـولات فـي أيديولوجيا الحكم (الاشـتراكية، ودولـة الرفـاه، والليبراليـة) والحل الجيوسياسـي؛ دور كل ذلك في بلـورة حالة تميز التخطيـط الحيّـزي فـي إسـرائيل وفق مسـتويات التخطيـط والمناطق المتعـددة، بما فـي ذلـك المنطقة المسـماة «ج» مـن الضفة الفلسـطينية، والتي ما زالـت تقبع تحت

3 كاتب الفصل هو مخطط مدن مشارك في إعداد مخططات حيّزية قطرية وإقليمية ومحلية في البلاد، بما في ذلك مخططات بديلة ومقاومة لتلك المعدَّة أو المقرَّة من قبل المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى كونه باحثاً ناقداً لسياسات التخطيط.

4 منير فخر الدين، «الفلسطينيون في مصائد التخطيط العمراني الإسرائيلي»، في: «مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية»، تحرير جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فرّاج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2017)، ص 287 – 317.

الاحتـلال الاسـتعماري الإسـرائيلي. وخلال هذا العرض سـتتم الإشـارة إلى بعض مـآزق التخطيط في إسـرائيل بانتقاله من مرحلة ما قبـل الدولة وبناء الأمة إلى مرحلة بناء الدولة وإدارة المجتمع، ومن المركزية إلى التوزيع، ومن النظام الاشـتراكي إلى النظـام الليبرالـي الديمقراطي، ومن التركيز على التخطيط التنازلي الرسـمي المقونن إلى التخطيط التصاعدي التوجيهي المشارك للجمهور.

أولاً – مدخل نظري وتاريخي: مفهوم التخطيط وإشكاليته وتطوره في الواقع الإسرائيلي

انطلـق التخطيـط الحيّزي الرسـمي المقونن كجزء من سياسـات تدخّل الدولة فـي صـوغ وبلورة إنتـاج الحيّز مع بداية القرن العشـرين.[5] ذلك بأن التخطيط جزء من سـلطات الدولة الحديثة ومؤسسـاتها، وهو جزء أيضاً من أدوات الدولة المهيمنة علـى إنتاج الحيّز العام وامتلاكـه وإدارته.[6] وهذه الأداة الحداثية طُوِّعت في صوغ الصـراع وهـي إحـدى أدوات المسـتعمر التـي تسـاهم في تعميـق وتثبيت سـيطرته، وذلـك باسـتخدام التخطيط لتحقيق أهـداف الصالح العام.[7] كما يشـكل التخطيط أداة لوضـع إطـار منظـم وناظم، مترجماً لفكـرة، أو ذهنية، أو أيديولوجيا، أو سـلوك مرغـوب فيـه، بحيـث تُنَظَّم مـن خلاله عملية توزيـع الوصول إلى المـوارد من أجل تحقيق أهداف مُجْمَع عليها أنها لمصلحة المجتمع حالياً ومستقبلاً. ويثير ذلك طبعاً هواجـس عديدة في شـأن كيفية ترشـيد اسـتهلاك الحيّز والموارد النـادرة كالأرض،

5 عنتر عبد العال أبو قرين، «المدخل إلى التخطيط العمراني» (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2018).

6 يوسف جبارين، «التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة» (رام الله: مدار، 2013)؛ ثائر مطلق محمد عياصرة، «مدخل إلى التخطيط الحضري: المفاهيم والنظرية والتطبيق» (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015).

7 Robert Home, *Of Planting and Planning: The Making of British Colonial Cities* (New York: Routledge, Second Edition, 2013).

وتحقيق الاستدامة والموازنة بين الحاجات الحالية والمستقبلية. كذلك فإن التخطيط هو عملية اجتماعية وسياسية تسعى لرصد الموارد وتوزيعها بين مجموعات السكان في مختلف مواقعها. ويتأثر توزيع الموارد تأثراً مباشـراً بعلاقة القوة داخل المجتمع ونمـط الحكم السـائد. وهـذا يعني أن التخطيط متأثر مباشـرة بعلاقة القـوة عادة بين الأفـراد والمجموعـات. لكـن في حالات الاسـتعمار الاسـتيطاني، مثلمـا هي حالة إسرائيل، يؤدي التخطيط دوراً بنيوياً في سلب الأرض من السكان الأصليين وتوفيرها للمستوطنين. ففي إسرائيل، مبدأ «الاستيطان اليهودي» هو مبدأ أساسي وغاية رسمية منصوص عليها في المخططات القطرية التي تنظم عملية البناء والعمران مركزياً. ولذا يجب، من منظور خطاب العدالة التخطيطية، أن تقر الدولة الحاكمة بهذا الأمر وتتبناه جزءاً من خطاب العدالة الاجتماعية.[8]

لقـد تشـكل أسـاس حوكمـة الحيّز والتخطيـط الحالية فـي مرحلة مـا قبل قيام إسـرائيل، مرحلة تشـكيل «الأمة – القومية/ الشعب» اليهودي كجمع عرقي ذي هوية جمعيـة حوتـه الصهيونية بصفته حركة عرقية تسـعى لتطبيق مشـروعها في فلسـطين. ومن المعروف طبعاً أن امتلاك الأرض، ودفع الهجرة اليهودية وانتشـارها وتوزيعها، واختيـار مواقـع المسـتعمرات وشـبكتها، كل هذا لـم يكن بموجـب مخطط هيكلي ناظـم وضابـط مُقَرّ من مؤسسـات تخطيط رسـمية، كما هو الأمر بعد قيام إسـرائيل، وإنما كان تخطيطاً فيزيائياً توجيهياً يدمج بين المستوى الرؤيوي والإنجازي. وقد تم تخطيط المسـتعمرات الزراعية الصهيونية التعاونية (الكيبوتس والموشاف – «تجميع وجلـوس») بموجـب تخطيط مبادر وحداثي تطورت إدارتـه تاريخياً وانضوت تحت لواء مؤسسـات اسـتيطانية تابعة للوكالة اليهودية، وأهمها الصندوق القومي اليهودي وبعض البلديات، وشكلت نواة دولة داخل دولة الانتداب.

8 M. B. Lane, «The Role of Planning in Achieving Indigenous Land Justice and Community Goals,» *Land Use Policy*, vol. 23(4), 2005, pp. 385-394; M. B. Lane, and M. Hibbard, «Doing it for Themselves: Transformative Planning by Indigenous Peoples,» *Journal of Planning Education and Research*, vol. 25, 2005, pp. 172-184.

وخـلال هذه الفتـرة صاغت الحركة الصهيونية هويتها الجمعية مسـتغلة شـبّاك فرص ذاتي وعالمي، مكّنها من شراء أراضٍ بحسب استراتيجيا إنشاء تواصل عرقي/ إثنو – جيوسياسي، مستغلة شراء الأراضي الزراعية في مناطق السهول لترتبط بالزراعة والأرض. وقد بدأ هذا التواصل من مكان موارد المياه في شـمالي شـرقي فلسـطين، مـروراً بسـهل الحولـة، ثـم سـهل بيسـان، وبعده مـرج بني عامـر للربط بسـهل حيفا ومينائها. ومن هناك استمرت السيطرة في اتجاه الجنوب على امتداد السهل الساحلي نحـو يافا والرملة مشـكلاً ما يعرف، فـي الفكر التخطيطي الإسـرائيلي منذ ثلاثينيات القـرن الماضـي، بشـكل N الاسـتيطاني.[9] وهذا التواصـل الاسـتيطاني الصهيوني شـكل أسـاس صوغ قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسـنة 1947 بتقسـيم فلسـطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، وهو ما استشرف به هيرتسل عندما قال: «في بازل وضعتُ الأسـس لإقامة الدولة اليهودية... وربما خلال خمسـة أعوام، وبلا شك بعد خمسين عاماً، سيدرك الجميع ذلك.»[10]

مـع قيـام الانتـداب البريطانـي اعتمـد طور الاسـتيطان علـى أمر تنظيـم المدن لسـنة 1921، ولاحقاً على أمر تنظيم المدن والأقاليم لسـنة 1936.[11] وبحسـب أمر تنظيم المدن لسـنة 1921 أُنشـئت مؤسسات تخطيط مركزية ومحلية، وأصبح كل بناء

9 شالوم رايخمن، «من القبض لأرض مستوطنة: إنتاج الخريطة الاستيطانية اليهودية بأرض إسرائيل، 1918 – 1948» (القدس: ياد بن تسفي، 1979)، (بالعبرية)؛
Aharon Kellerman, *Society and Settlement: Jewish Land of Israel in the Twentieth Century* (Albany: State University of New York Press, 1993).

10 «هيرتسل والحركة الصهيونية». ذكر في موقع:
https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheHistoryOfTheJewishPeople/TheHistoryInBrief/Pages/herzl%20and%20zionism.aspx

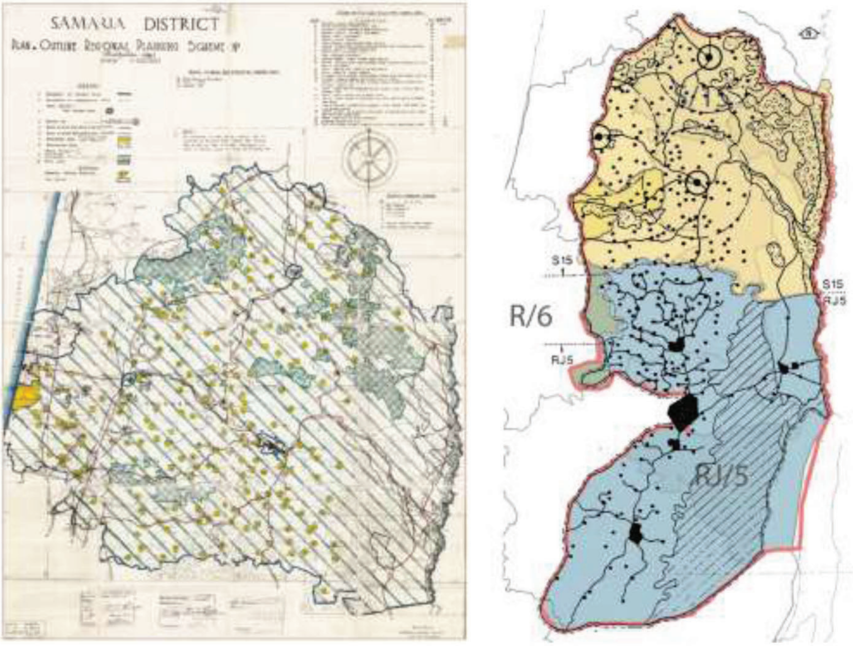
11 Rassem Khamaisi, «Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for the Control of Palestinians in the West Bank,» *Planning Perspectives*, 12, 1997, pp. 321-340; Anthony Coon, *Town Planning Under Military Occupation: An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank* (Aldershot, UK: Dartmouth Publishing Co. Lim., 1992).

جديد يتطلب إصدار رخصة بموجب المخططات المصدَّق عليها. وفي سنة 1936 تم إقرار أمر تنظيم المدن ليشمل القرى والمناطق الريفية، وتم إعداد مخططات هيكلية لوائية للألوية الستة (انظر الشكل 2) التي قُسمت فلسطين بحسبها إدارياً خلال فترة الانتداب، وتم تعيين حاكم لواء يرئس لجان التنظيم اللوائية التي ضبطت استخدامات الأراضي في محيطها.[12] وقد حددت هذه المخططات اللوائية مناطق التطوير، والصحارى، والأحراج، والأراضي الزراعية، وشبكة الطرق، وتوجيهات إعداد مخططات هيكلية للمدن والقرى التي تقع ضمن حدود المخطط. كما أنها ألزمت كل من يرغب في البناء بأن يحصل على رخصة بناء بموجب المخططات المصدَّق عليها من أجهزة التخطيط التي شكلها الانتداب البريطاني. وكل من يخالف المخططات يعرض نفسه للغرامات، أو حتى لهدم المبنى. ومن هذه الخرائط يُذكر أن خريطتي مخطط لواء السامرة S–15 ولواء القدس RJ /5 الانتدابية (الشكل 1) ما زالتا ساريتي المفعول، ويستخدمهما الاحتلال لضبط البناء الفلسطيني في المنطقة المسماة «ج» في الضفة الفلسطينية كما سنوضح لاحقاً.

وعلى الرغم من سيادة المؤسسات التخطيطية الانتدابية على المجتمع الفلسطيني الأصلي، وعلى المستعمرات المقامة لاستيعاب الهجرة الصهيونية الوافدة، فإن الحركة الصهيونية مارست عمليات تخطيط وتطوير شبه منفصلة، وأنشأت مؤسسات شبه ثنائية مستقلة تخدم الاستيطان الصهيوني، وخصوصاً أن هناك تشابهاً وتجانساً بين المنشأ الحداثي الثقافي والسلوكي للحركة الصهيونية وبين التخطيط الانتدابي، سخرته لتحقيق أهدافها. ولقد أثارت قضايا التخطيط المديني في مدن، كالقدس ويافا وحيفا، زمن الانتداب عدة إشكاليات، وعكست الصراع على مستقبل البلد. وفي الريف، برزت الفجوة بين التخطيط الحداثي المستورد في واقع استعماري وبين التطور العمراني الفلسطيني العضوي والتقليدي. وفي الإجمال،

12 علي شعبان عبد الحميد، «التخطيط العمراني وإدارة الحيّز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مجلة «سياسات»، العدد 9، 2009، ص 1 – 17.

الشكل 1: خريطتا مخطط لواء السامرة S-15
ولواء القدس RJ/5 الانتدابيتان



يمكـن القـول إن الحركـة الصهيونيـة قامـت، في ظل سـلطات الانتـداب البريطاني، ببناء شـبكة مسـتعمرات قرويـة ومدينية متناميـة، ومنفصلة عن شـبكة القرى والمدن الفلسطينية الأصلية. وخلال عقود الانتداب الثلاثة نمت شبكة الاستيطان الصهيونية وتوسـعت لتشـكل أساساً لتقسيم فلسـطين جيوسياسـياً، وإقامة دولة إسرائيل لاحقاً على 77٪ من مساحة فلسطين سنة 1948.

اعتمـدت عقيـدة التخطيـط الصهيونية، في مرحلـة ما قبل الدولـة، على تفضيل ومنح قيمة مادية ومعنوية لإقامة القرى الزراعية التعاونية على أسـاس جمعي بأشـكال متعـددة (كيبوتـس، وموشـاف، وموشـفا)، وتخطيطهـا وإقامتهـا علـى أسـس حداثية مـن أجـل السـيطرة علـى الأرض، وتكويـن مجتمـع جديد.[13] وفي الواقـع، كانت

13 رائف زريق، «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية»، في: «دليل إسرائيل العام، 2020»:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650183

هـذه القـرى الزراعيـة التعاونية بمثابة مسـتعمرات شـكلت «ثغوراً» فـي الحيّز العربي الفلسـطيني، ونعتت بأسـماء ذات رمزية عرقية مثل: مأحزيم (قابضات)، وهتنحليوت (مزارع مملوكة). واشتهرت هذه المستعمرات، التي أُقيمت على نموذج حربي، خلال الثـورة الفلسـطينية الكبـرى (1936 – 1939)، وكل واحـدة منها محاطة بجدار/ سـياج وفيها برج مراقبة (ببعض الحالات استُخدم خزان المياه لهذه الغاية)، وهي ما تعرف بمسـتعمرات «حوما ومغدال» (السـياج والبرج). وكانت هذه المسـتعمرات نواة تطور التخطيط الإقليمي لتشكيل مجموعة من المستعمرات يسهل الدفاع عنها، ومنها ينطلق الهجـوم للسـيطرة علـى الأرض، وبالتالي تشـكيل نـواة التخطيط الإقليمـي التكاملي (الأمنـي والاقتصادي، إلخ) والسـيطرة السـيادية الاسـتراتيجية على الحيّـز في مقابل التمركز في البؤر المنفصلة. وجاء تمكين كتل المسـتعمرات الزراعية هذه انطلاقاً من عقيدة احتلال الأرض واستعمارها و«العودة» والعمل في الزراعة – على الرغم من أن مسـتعمريها قدموا إليها من مدن أوروبية ولـم يعملوا في الزراعة قبل ذلك – من أجل تحقيـق المشـروع الصهيونـي. وفي موازاة ذلك سـكن اليهود في أحيـاء داخل المدن الفلسـطينية، مثـل القـدس وطبرية وصفد وحيفا، كما أُنشـئت أحياء جديدة لاسـتقبال المهاجرين اليهود، وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسـطى. وبعض هذه الأحيـاء التـي أقيمت بموجب تخطيط حضري حداثي قبل قيام الدولة تحول إلى مدن منفصلة، كما هو شـأن تل أبيب التي أقيمت كحي شـمال شـرق مدينة يافا، وأصبحت اليـوم ميتروبوليتان قلب الدولة العبرية.[14] وبفعـل هذا التخطيط الحضري الحداثي نمـت يافـا، وكذلـك فعلت مدن فلسـطينية أُخـرى، مثل حيفا وعـكا ونابلس. وكجزء مـن عقيـدة التخطيـط الإقليمـي الصهيوني جرى تأميـن التواصل بين القـرى الزراعية التعاونية (موشفوت) من خلال تأمين تعاون وتكامل وظيفي، وتواصل حيّزي لاحقاً.

14 باروخ كيينس (محرر)، «تل أبيب – يافا من ضواحٍ جنائنية إلى مدينة عالمية: مئة عام أولى» (حيفا: برديس، 2009)، (بالعبرية)؛ راسم خمايسي، «يافا: من مدينة مركزية إلى حي أطراف بتل أبيب – يافا»، في: المصدر نفسه.

وقـد تحـول بعض هذه القرى إلى مدن نتيجة عملية التمدين، وأصبح مدناً حقلية مثل رحوفـوت ونهاريـا، بينما حافظت قرى أُخرى على طابعهـا القروي الزراعي. ويجدر بالذكـر أن عقيـدة إقامة المسـتعمرات الزراعيـة التي تكونت منذ نهاية القرن التاسـع، اسـتمر تطبيقهـا أيضاً في إسـرائيل بعد نكبة 1948، وكذلك فـي الأراضي التي احتلتها إسـرائيل بعـد سـنة 1967: الجولان السـوري، وسـيناء المصرية، وقطاع غـزة والضفة الفلسطينية، مع بعض المواءمة.[15] والفارق الكبير، في معظم هذه الحالات، هو أنه بات في إمكان الاسـتعمار الصهيوني إجراء تطهير عرقي واسـع، وإفراغ المكان على نطاق شاسع، من دون أن يعتمد على الشراء أو الامتيازات من حكومة انتدابية.

ثانياً - بناء الدولة وتوجيه مستقبلها: القوانين والرؤى

(أ) التحولات في استملاك الأرض:

بعـد إقامـة إسـرائيل ورثـت الدولـة العبريـة نمـوذج التخطيـط البريطانـي، وأدخلـت عليـه تعديـلات تخـدم تحقيـق أهـداف الدولـة والحركـة الصهيونيـة المتكاملـة والمتراكمة.[16] ومـع قيام الدولة تغير مفهـوم التخطيط الحيّزي وأدوات اسـتخدامه،[17] إذ بدأت الدولة العبرية تمارس سـلطتها لامتلاك الحيّز[18] اعتماداً على أربعة مركَّبات باسـتخدام قوة الدولة وسـيادتها: 1. استمرار الشراء؛ 2. الاحتلال

15 إليشع إفرات، «جغرافية الاحتلال» (القدس: إصدار كرمل، 2002). (بالعبرية)

16 E.R. Alexander, R. Alterman, and H. Law Yone, «Evaluating Plan Implementation: The National Statutory Planning System in Israel,» *Progress in Planning* 20, 1993, pp. 97-192.

17 أورن يفتحئيل، «بناء الأمة وتقسيم الحيّز في 'الإثنوقراطية الإسرائيلية': الاستيطان والأراضي والفوارق الطائفية»، في: «دراسات قانونية» (عيوني مشباط)، المجلد 21، الكراسة رقم 3، 1998، ص 637 – 665. (بالعبرية)

18 حاييم زندبرغ، «أراضي إسرائيل، الصهيونية وما بعد الصهيونية» (القدس: معهد أبحاث التشريعات والقانون المقارن، كلية الحقوق، الجامعة العبرية، 2007). (بالعبرية)

بالقـوة؛ 3. المصـادرة باسـتخدام جملة من القوانين بلغ عددها 18 قانوناً، اسـتهدفت أراضـي المهجريـن واللاجئيـن وكذلـك المواطنيـن فـي بلدهـم، مثل قانـون أموال الغائبيـن، وقانـون المصـادرة للمنفعـة العامة وغيرهمـا؛ 4. التوريث، علـى اعتبار أن إسـرائيل «ورثـت» كل الأراضي العامة التي كانت تخضع للانتـداب البريطاني وقبله للدولة العثمانية.[19] (انظر الجدول 1)

لقـد تُوجـت هـذه العملية سـنة 1960 بإقـرار الكنيسـت لـ «القانون الأساسـي: عقـارات إسـرائيل» الذي عكـس روحية الفكرة القومية اللاهوتيـة القائلة بأن الأرض ملـك للشـعب اليهـودي ولا تباع، والتي مثلتهـا الوكالة اليهوديـة والصندوق القومي اليهـودي قبـل قيـام الدولة، ومـع «إتمام» عمليـة تملك الدولة لأغلبية الأرض فُسـح المجـال أمـام التخطيـط لتغييـر معالـم المـكان. وباتـت المخططـات الهيكلية مركز المواجهة الأساسي مع المواطنين العرب.

الجدول 1: السيطرة الاستملاكية والإدارية والتخطيطية على الأرض في فلسطين: من سيطرة عربية إلى سيطرة يهودية[20]

مساحة فلسطين الانتدابية		**26,323,000 دونم**
حسب خارطة التقسيم عام 1947 للأمم المتحدة		
دولة يهودية	(٪57,99)	15,261,648 دونماً
دولة عربية	(٪41,35)	10,885,848 دونماً
القدس (سلطة خاصة)	(٪0,66)	175,504 دونمات
المساحة التي أقيمت عليها دولة إسرائيل 1948	(٪77)	20,325,000 دونم
مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة	(٪41,35)	5,998,000 دونم

19 B. Kimmerling, *Zionism and Territory* (Berkeley, Cal.: The Institute of International Studies, 1993).

20 راسم خمايسي، «أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان»، مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد 54، 2014، ص 13 – 33. [مع بعض التعديلات]

بملكية وامتياز يهودي قبل 1948	(6,4٪)	**1,681,586 دونماً**
منها بملكية يهودية (وخصوصاً الصندوق القومي اليهودي) قبل سنة 1948*		1,449,958 دونماً
أراض مشتركة (حصص في مشاعات غير مفروزة)		56,628 دونماً
مجمل مساحة إسرائيل		**20,325,000 دونم**
حيازة صهيونية بموجب امتياز من الانتداب البريطاني		175,000 دونم
أراضي البلدات العربية التي بقيت بعد النكبة (لا تشمل الأراضي المتنازع عليها في النقب إلى الآن) وقبل مصادرة أراضٍ حتى سنة 1976		1,465,414 دونماً
أراضي اللاجئين الفلسطينيين (تشمل أرض الأوقاف)		5,178,000 دونم
أراضٍ موات، منها تم تحديد نحو 776,6 ألف دونم طالب بقية العرب البدو بتسجيل الملكية الخاصة عليها في الفترة 1971 – 1979، وما زالت إسرائيل لا تعترف بالملكية العربية عليها		12,000,000 دونم
حسب تقرير دائرة أراضي إسرائيل 1962 توزيع الأرض		
أراضي دولة + سلطة التطوير**	(74,8٪)	15,205,000 دونم
ملكية خاصة عربية ويهودية	(6,8٪)	1,480,000 دونم

* بملكية الصندوق القومي اليهودي قبل سنة 1948 كان ما يقارب 936,000 دونم. وقد باع بن – غوريون بواسطة سلطة التطوير للصندوق ما مساحته 1,101,742 دونماً في كانون الثاني/ يناير 1949، بالإضافة إلى نحو 1,271,734 دونماً في تشرين الأول/ أكتوبر 1950. وحالياً يمتلك الصندوق ما يعادل 16,7٪ من مساحة إسرائيل، أي نحو 3,396,333 دونماً.

** بحسب تقرير دائرة أراضي إسرائيل لسنة 1997 المساحة التي بملكية الدولة والصندوق القومي اليهودي هي 19,028,000 دونم خلافاً لما ذكر في تقرير سنة 1962 البالغ 18,775,000 دونم، وبحسب تقرير دائرة أراضي إسرائيل لسنة 2012 زادت المساحة فوصلت إلى 19,980,000 دونم، ومرد عملية الازدياد هذه هو استمرار تهويد الأرض.

ويندرج في ملكية مواطنين عرب فلسطينيين حالياً (لا تشمل الأراضي المتنازع عليها، وخصوصاً في النقب) نحو 3,5٪ من مساحة دولة إسرائيل، أي نحو 713,000 دونم.

(ب) مخطط شارون سنة 1951:

فـي أعقـاب النكبة وما رافقها من تطهير حيّـزي وحضري،[21] وتحويل أراضٍ، وطـرد سـكاني للفلسطينيين،[22] مارسـت سـلطات الدولـة الإسـرائيلية الحديثـة اسـتراتيجيا حيّزيـة تدمـج بين إشـغال المـكان، بالإنسـان الصهيوني اليهـودي المعبأ بأيديولوجيا دينية أو علمانية مستخدمة السردية الدينية، وبين جيوسياسية مُتَبنية منهجية تخطيـط حيّـزي مركزي مبادر ومُجنَّد.[23] هذه المنهجية صيغت بوثيقة تخطيط سـنة 1951، تحـت عنـوان «تخطيـط فيزيائـي لإسـرائيل»، أو كمـا بـات يُعـرَف بـ «مخطط شـارون سـنة 1951»[24] (انظر الشكل 3). ويشـكل هذا المخطط أول مخطط فيزيائي توجيهي وُضِع ونشـر لاستشـراف مسـتقبل إسـرائيل الدولة. إذ لخص أسـس نموذج واسـتراتيجيا وسياسـة التخطيط الحيّزي التي اسـتمرت تشـكل أساسـاً لمدرسة وفقه التخطيط حتى نهاية سـنوات الثمانينيات.[25] وقد اعتمد هذا المخطط بصراحة على

21 Sari Hanafi, «Explaining spacio-cide in the Palestinian Territory: Colonization, separation, and state of exception,» *Current Sociology*, vol. 61, no. 2, September 2012, pp. 190-205.

22 سلمان حسين أبوستة، «أطلس فلسطين 1917 – 1966» (لندن: هيئة أرض فلسطين، 2011).

23 Gazi Falah, «The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath the Transformation and De-Signification of Palestine’s Cultural Landscape,» *Annals of the American Association of Geographers* 86 (2), 1996, pp. 252-267; Arnon Golan, «The Transfer to Jewish Control of Abandoned Arab Lands during the War of Independence,» in *Israel*: *The First Decade of Independence*, ed. S.I. Troen, and N. Lucas (Albany: State University of New York Press, 1995), pp. 403-440;

راسم خمايسي، «التخطيط القطري في إسرائيل – تتابع وتحولات: وجهة نظر المواطنين العرب»، في: «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي»، تحرير شلومو حسون (القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012)، ص 109 – 132. (بالعبرية)

24 أريئيل شارون، «تخطيط فيزيائي في إسرائيل» (القدس: إصدار الطابع الحكومي، 1951)، (بالعبرية)؛ سمادار شارون، «المخططون والدولة وبلورة الحيّز القومي في مطلع الخمسينيات»، في: «نظرية ونقد»، العدد 29، 2006، ص 31 – 58. (بالعبرية)

25 أربيه هيرشكوفيتس، «التخطيط الحيّزي في إسرائيل: سياسة راسية في الأرض» (حيفا: مركز أبحاث المدينة، التخنيون، 2009). (بالعبرية)

فكـرة وحـدة الأرض – السـكان – الزمان، أو التخطيط لـ «اسـتعادة الشـعب اليهودي لأرضه». وتلخصت مبادئه المعلنة والخفية بالنقاط التالية:

- توزيع وانتشار السكان اليهود حيّزياً، وتطوير الأطراف.
- تشكيل تدرج (Rank Size) استيطاني حضري وقروي متوازن.
- تأمين، على الأقل، توازن أو أغلبية ديموغرافية يهودية.
- تركيز بقية السـكان العرب الفلسـطينيين الأصليين في أصغر مساحة، والحد من توسعهم الحيّزي.

وكان من أهم إنجازاته:

- اسـتيعاب وتوطيـن أكثر من 1,3 مليـون مهاجر يهودي إلى الدولة المُنشـأة، وذلـك خـلال الفترة 1949 – 1962، بمن في ذلـك المهاجرون الوافدون من الدول العربية والإسلامية خلال العقدين الأولين لتأسيسها.
- تحقيـق أهـداف التخطيـط وإعـادة رسـم خريطـة توزيـع السـكان وشـبكة الاستيطان اليهودية والتي تتلخص بالنقاط التالية: (1) توزيع السكان اليهود علـى مناطـق الأطـراف (الجليل والنقـب والمثلث) بحيث يسـكن 70٪ من اليهود في هذه المناطق؛ (2) إنتاج شبكة بلدات قروية ومدن متدرجة، تشمل إقامة مدن تطوير جديدة لاسـتيعاب المهاجرين الجدد، وخصوصاً القادمين من الدول العربية والإسلامية (مثل عراد في النقب، وكرميئيل في الجليل)، أو تحويل المدن العربية الفلسـطينية التي تم طرد وتهجير سـكانها إلى مدن تطوير، مثل بيسان وصفد وطبرية، لتكون بمثابة رديف قروي. وخلال العقد الأول لإقامة إسـرائيل أقيم نحو 360 مسـتعمرة زراعية و40 مدينة، أغلبيتها علـى أنقـاض قرى ومـدن عربية فلسـطينية، أو إلى جانبها، تعرّفها إسـرائيل بأنها جديدة.
- تقسـيم مخطـط الدولة الجديدة إلى 24 منطقـة تخطيط/ محافظة، فيها مركز

يخدم محيطه القروي. والهدف من هذا المخطط تطبيق استعمار داخلي وإحلال عرقي في منطقة الأطراف،[26] بالإضافة إلى حماية حدود وقف إطلاق النار واستيطان الأراضي التي جرى فيها تطهير حيّزي للعرب الفلسطينيين. وقد توقع المخطط أن يرتفع عدد سكان إسرائيل من نحو 900,000 سنة 1949 إلى 2,650,000 سنة 1965؛ وهي السنة التي حددها المخطط هدفاً له.[27]

- ملء الفراغ الذي نشأ بعد طرد الفلسطينيين، وذلك عن طريق إقامة شبكة استيطان يهودي بموجب مخططات أعدها وأنجزها قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، والذي عمل بصورة فعالة إلى جانب مؤسسات الدولة الرسمية لإقامة مستعمرات حديثة كما هو شأن مخطط إقليمي منطقة «لخيش» – كريات غات (الفالوجة).

صاغ مخطط شارون (1951) مدرسة وفقه التخطيط الفيزيائي لإسرائيل خلال العقود الأربعة على تأسيسها، مركّزاً على ما يلي: توزيع وانتشار السكان اليهود حيّزياً؛ تركيز بقية السكان العرب الفلسطينيين الأصليين؛ تطوير الأطراف؛ إقامة القرى الزراعية والمدن الصغيرة؛ تحفيز المجتمعات القروية ودعمها؛ حماية الأراضي الزراعية؛ استخدام سيطرة الدولة على الأراضي لتحقيق أهدافها بموجب تخطيط مبادر، متجاهلاً التخطيط الانتدابي الناظم أو استخدامه بصورة انتقائية.[28] وبالنسبة إلى المواطنين العرب الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم، فرضت الدولة عليهم الحكم العسكري خلال الفترة 1949 – 1966. وقد مارس هذا الحكم السياسات

26 Elia Zureik, *The Palastinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).

27 راسم خمايسي، «التخطيط والإسكان لدى المواطنين العرب» (تل أبيب: المركز الدولي للسلام، 1990)؛ سمادار شارون، مصدر سبق ذكره.

28 Eran Razin, ed., *National, District and Metropolitan Planning in Israel* (Jerusalem: Floersheimer Studies, 2010).

التالية: الضبط؛ الرقابة والسيطرة الفردية والجماعية والحيّزية، بما في ذلك مصادرة الأراضي؛ التخطيط الفيزيائي الحيّزي.

(ج) قانون التنظيم والبناء لسنة 1965 – مرحلة جديدة من الحوكمة:

استمرت مؤسسات التخطيط تعمل بعد إقامة إسرائيل بموجب أمر تنظيم المدن لسنة 1936 والمخططات التي أُقرت بموجبه. لكن الدولة الحديثة العهد مارست سياسات تخطيط وإنجاز غير ملتزمة أنظمة التخطيط الرسمية، على اعتبار أن الدولة في مرحلة طوارئ، وتسعى لتحقيق منجزات وتوفير متطلبات ربما تُعوَّق فيما لو عملت بموجب أنظمة بيروقراطية ثابتة.

ومن أجل ملء الفراغ الذي نشأ بعد نحو عقدين من إقامة دولة إسرائيل، أقر الكنيست «قانون التنظيم والبناء لسنة 1965»، وهو بمثابة تعديل لما سبقه من قوانين وتعليمات تتعلق بالتخطيط والبناء. وقد نظّم هذا القانون مبنى وعمل ومسؤوليات وصلاحيات كل ما يتعلق بالتخطيط والتطوير العمراني، وما زال ساري المفعول حتى اليوم، على الرغم من التعديلات التي أُدخلت عليه والتي وصل عددها إلى 122 تعديلاً. وبموجب هذا القانون تم إنشاء مؤسسات التخطيط المتدرجة والتنازلية من حيث الصلاحيات، والتي تُستخدَم أداة طيعة بيد الحكم المركزي وأذرعه من أجل السيطرة على الحيّز وضبط التطوير العمراني (انظر الشكل 2). وقد استخدم هذا القانون مصطلح المصلحة العامة الذي عنى، في سياق عمل مؤسسات التنظيم، خدمة أهداف الدولة والمجتمع اليهودي الصهيوني على المستوى القطري والإقليمي واللوائي والمحلي.[29]

يتألف قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي من أحد عشر فصلاً، موزعة على 280

29 Meres Hill, «Urban and Regional Planning in Israel,» in *Can Planning Replace Politics? The Israeli Experience*, ed. Raphaella Bilski et al. (The Hague: Martinus Nijhoff, 1980), pp. 259-282.

بنداً رئيسياً، إضافة إلى البنود الثانوية والملاحق، وجميعها ضمن كتيب يشمل 203 صفحات من القطع الوسط. ويعتبر هذا القانون من أعقد القوانين في إسرائيل، إذ يرتبط ويتبنى ويشير إلى قوانين أُخرى كجزء من تفصيلاته، بما في ذلك قانون الأراضي لسنة 1969، وقانون الصحة العامة، وقانون العقوبات... إلخ. كما يشتمل القانون على إضافات تشكل جزءاً لا يتجزأ منه، مثل: الإضافة الأولى التي تهدف إلى حماية الأراضي الزراعية؛ الإضافة الثالثة التي تشير إلى تعليمات تحسين الأراضي نتيجة التخطيط ودفع ضرائب التحسين؛ الإضافة الرابعة التي تنظم عملية التجديد الحضري وحفظ الموروث... إلخ. ولكل مجال من هذه المجالات تم إنشاء مؤسسات، وتأليف لجان تنظيم، وتأسيس إدارة ثانوية تدير وتنظم عملية التخطيط والتطوير العمراني.[30]

(د) مخططات هيكلية ولجان تنظيم تعمل بموجب قانون التنظيم والبناء لسنة 1965:

وفقًا لما جاء في القانون يجب إعداد مخططات هيكلية قطرية وإقليمية ولوائية ومحلية لكل حيّز تمت تسميته منطقة تخطيطية. وكذلك فإن منظومة التخطيط الحيّزي المعمول بها بموجب هذا القانون، والتعديلات التي أجريت عليه، مكونة من مؤسسات تخطيط ومخططات هيكلية وُضعت على ثلاثة مستويات: مخططات قطرية وقطاعية تشمل كل مساحة إسرائيل، مثل مخطط قطري رقم 35، ومخطط الأحراج والتحريج رقم 22؛ مخططات لوائية، مثل مخطط لوائي رقم 1 تعديل رقم

30 حتى الآن (2020) أُدخل 122 تعديلًا على قانون التنظيم والبناء الذي أُقر سنة 1965، على أساس أمر تنظيم المدن الانتدابي لسنة 1936. وقد حولت هذه التعديلات القانون إلى أعقد قانون في إسرائيل، ذلك بأنه يضع شروط إنجازها استناداً إلى قوانين أُخرى تتعلق بإدارة الأرض وحوكمتها، بما في ذلك قانون العقوبات الجنائية، والصحة العامة. أمّا أشد هذه التعديلات تأثيراً، فهو التعديل الأخير ذو الرقم 116 لسنة 2018، والذي يعرف بـ«قانون كيمينتس»، إذ يشدد على تنفيذ العقوبات، بما في ذلك هدم المباني المشيَّدة بلا ترخيص، وذلك بقرار إداري من دون الرجوع إلى المحاكم. ويستهدف هذا القانون، بصورة أساسية، المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل.

30 للـواء القـدس، ومخطـط لوائـي رقـم 2 تعديل رقـم 9 للواء الشـمال؛ مخططات هيكلية ومحلية تشـمل مدناً وقرى، أو أجزاء منها، تكون أساسـاً لإصدار رخص بناء بموجبها، إذ يؤكد القانون عدم جواز تشييد أو هدم بناء من دون الحصول على رخصة من سلطة تنظيم محلية، بموجب مخطط هيكلي مصادق عليه.

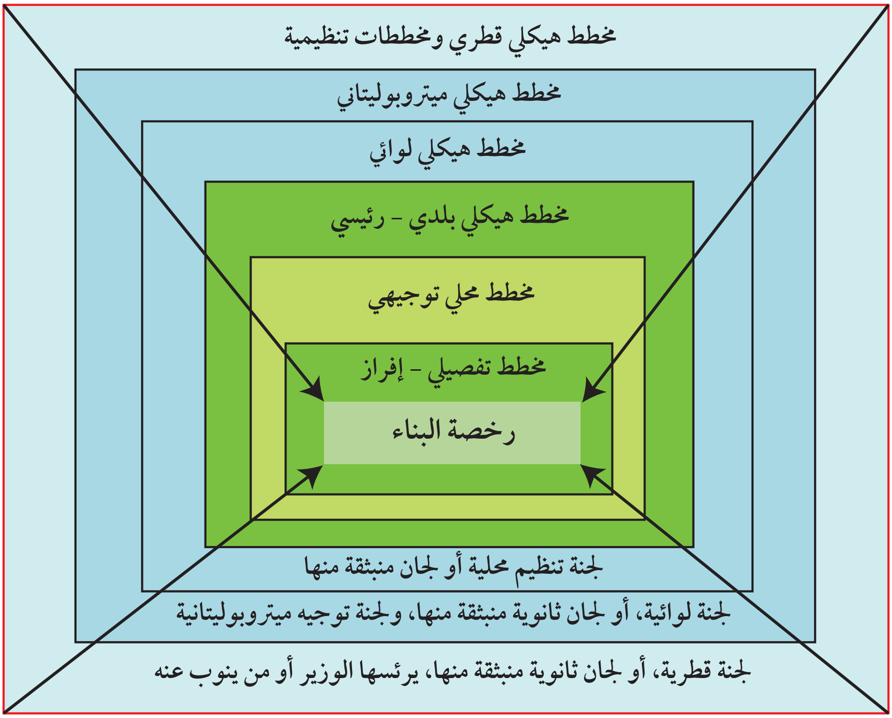
يتم تصديق المخططات من جانب مؤسسات التخطيط، وعلى رأسها الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزير الداخلية، ومن ثم المجلس القطري للتخطيط والبناء، وبعده اللجـان اللوائية للتنظيم والبناء، تليها اللجان المحلية البلدية والإقليمية.[31] وتعتمد هـذه اللجـان على مبنى تدرجي معقد؛ فاللجنة العليا تَفرض على لجنة التخطيط التي تليهـا، أي أن قـرارات الحكومة تُلزم المجلس القطـري للتخطيط والبناء، والمجلس القطـري يلـزم اللجـان اللوائيـة والبلديـة والمحليـة، واللجـان اللوائية تلـزم اللجان المحلية.[32] وهذا المبنى المركزي التدرجي والخاضع للحكومة هو أسـاس لإدارة العمليـة التخطيطيـة، من إعـداد ومصادقة على مخططات إلـى تطبيقها بموجب منح رخـص بنـاء. وهـذا يعني وجـود قوة مركزة في يـد الحكومة لتحقيـق أهداف كبرى، مثل توزيع السـكان اليهود وتوطينهم في مسـتعمرات بلدتية وقروية في المناطق التي يسـكنها العـرب الفلسـطينيون مثـل الجليل والمثلـث والنقب، كذلك هندسـة الحيّز بواسـطة تحديـد برامـج تخطيطيـة توجه وتلزم إعـداد المخططات والتـي تأخذ بعين الاعتبـار الزيـادات السـكانية، وملكيـة الأراضـي، ومـوارد وبنى تحتيـة قطرية تخدم الدولة.[33] كذلك فإن المخطط الهيكلي يشـكل أداة لضبط توسـع البلدات وإعلان منطقة للتطوير، أو منع أي تطوير فيها.

31 راحيل ألترمن، «ما بين الخصخصة واستمرار الملكية القومية: سياسة إسرائيل المستقبلية في مجال الأراضي» (القدس: معهد فلورسهايمر للأبحاث السياسية، 1999). (بالعبرية)

32 راسم خمايسي، «التخطيط القطري في إسرائيل...»، مصدر سبق ذكره؛ هيرشكوفيتس، مصدر سبق ذكره.

33 عيران فايطلسون، «التخطيط الفيزي في إسرائيل: بين السلطة والمجتمع ورأس المال والبيئة»، في: «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي»، تحرير شلومو حسون (القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012)، ص 87 – 108. (بالعبرية)

**الشكل 2: تدرج المخططات الرسمية والتوجيهية
التي تشكل أساساً لحوكمة الحيّز التخطيطي والتطوير العمراني
بموجب القانون – هيكلية نظام التخطيط ومستوياته**



(هـ) التخطيط في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بعد سنة 1967:

بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية (الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية وقطاع غزة)، والجولان السوري، وسيناء المصرية، سنة 1967، مارست في هذه المناطق سياسات تخطيط حيّزي تعتمد على تجربة فترة ما قبل الدولة وتشكيل الأمة وفترة بناء الدولة، فأقيمت مستعمرات زراعية في البداية، ومن ثم بلدات مدينية.[34] بالنسبة إلى الضفة الفلسطينية جرى، بعد احتلالها، إعداد مخططات إقليمية

34 إفرات، مصدر سبق ذكره.

حيّزية من جانب أقسام الاستيطان في مؤسسات الحركة الصهيونية، لتوجيه الاستيطان الصهيوني، أو من جانب قادة سياسيين ومؤسسات يهودية صهيونية لتثبيت الاحتلال العسكري بواسطة تطبيق سياسات وأدوات استعمارية، مع محاولة منحها خصوصية المبررات العقائدية المرتبطة بادعاء تاريخي ديني بشأن حق اليهود السياسي في البلد.[35] وقد جرى تحقيق هذا الادعاء باستخدام قوة الدولة وسن قوانين جديدة لضم القدس الشرقية والجولان وتطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليهما، بما في ذلك كل ما يتعلق بحوكمة الأرض والتخطيط والعمران. ومن البديهي طبعاً أن هذه القوانين خرقت عملياً كل القوانين والأعراف الدولية. وبموازاة ذلك أبقى الاحتلال الإسرائيلي على العمل في الضفة الفلسطينية بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 لسنة 1966 الأردني، بعد إجراء تعديلات عليه بموجب أوامر عسكرية، مثل الأمر العسكري رقم 418 لسنة 1970. وأقرت أوامر عسكرية بقطاع غزة تعديلاً لأمر تنظيم المدن لسنة 1936 الساري المفعول. كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بادرت إلى إقامة مستعمرات صهيونية جديدة قروية ومجتمعية في قطاع غزة، وشمالي سيناء، ومنطقة الغور الفلسطيني من الضفة الفلسطينية، بداية، ولاحقاً في باقي أرجاء الضفة الفلسطينية. كما أقيمت مستعمرات في هضبة الجولان بموجب مخططات هيكلية إقليمية، أغلبيتها لم تُقَر من مؤسسات التخطيط وفق القانون الساري المفعول، أو وفق المخططات الهيكلية المقَرة بموجبه. وما زال الاستعمار يتعمق ويتوسع في الضفة الفلسطينية مستخدماً التخطيط الحيّزي ومؤسسات التخطيط المسيطر عليها، وخصوصاً في المنطقة المسماة «ج». وهذه المخططات الإقليمية لم تُعَدِّل المخططات الإقليمية الانتدابية رسمياً في منطقة الضفة الفلسطينية، وإنما عدلتها جزئياً وموضعياً بموجب مخططات هيكلية محلية أُعدت لإقامة مستعمرة ما، أو لتشييد طرق أو

35 غيرشون شفير، «الأرض والعمل والسكان في الاستيطان الصهيوني: جوانب عامة ومميزة»، في: «المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية وخيارات»، تحرير أوري رام (تل أبيب: بريروت، 1993)، ص 104 – 119. (بالعبرية)

منشآت عسكرية تتم مَدْيَنَتها مع الوقت. كما تُستغَل أجهزة التخطيط الإسرائيلية لإقامة مبانٍ ومنشآت موقتة خدمةً للحكم المركزي، وتتم شرعنتها بموجب قرارات حكومية إسرائيلية متحايلة على القانون الدولي.

ووفق هذه المخططات رسخ الاحتلال الإسرائيلي تخطيطاً استعمارياً في الضفة الفلسطينية، أدى إلى نشوء شبكة استيطان صهيوني تجاوز عدد المستعمرات فيها 238 مستعمرة، يعيش فيها ما يزيد على 450 ألف مستعمر، مشكلين نحو خُمس السكان في الضفة الفلسطينية حالياً.[36] وعلى الرغم من أن إسرائيل تمارس سياسات تخطيط بواسطة مؤسسات تخطيط منفصلة إدارياً في الضفة الفلسطينية،[37] فإنها عملياً تمارس سياسات تخطيط تؤمن استمرار سيطرتها على الضفة الفلسطينية. كما ترجمت إسرائيل سيادتها على القدس الشرقية بمصادرة 40٪ من الأراضي المضمومة، أُجري عليها تخطيط مطور وإقامة 13 مستعمرة (أحياء بحسب التعريف الإسرائيلي) مدينية، بلغ عدد سكانها اليهود حالياً نحو 220 ألف مستوطن، بينما استُخدم التخطيط مصيدة لضبط تطور الفلسطينيين.[38] وفي المقابل، فُرض على الأحياء والحيّز الفلسطيني المقدسي كل سياسات التخطيط الناظم والضابط بموجب القانون والمخططات الإسرائيلية.

حالياً تخضع الأراضي العربية التي احتُلت سنة 1967، والتي ما زالت تخضع لإسرائيل، لثلاثة أنواع من النظم التخطيطية. فالقدس الشرقية والجولان يخضعان للسيادة الإسرائيلية المفروضة قسرياً، وتطبق عليهما إجراءات التنظيم

36 Shaul Arieli, «Messianism Meets Reality, The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion, 1967-2016» (Jerusalem: Economic Cooperation Foundation, 2017).

37 Rami Abdulhadi, «Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories,» *Journal of Palestine Studies*, 19 (4), 1990, pp. 46-63; Coon, op. cit;
عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.

38 راسم خمايسي، «مصيدة التخطيط الحضري في القدس»، مجلة «المستقبل العربي»، العدد 475، 2018، ص 29 – 55.

نفسـها المعمـول بهـا فـي إسـرائيل، مع فـارق اسـتخدام تخطيط مطور للاسـتعمار الصهيونـي القـروي والمدينـي، ومعوّق ومحاصـر للتخطيط العربي. أمّـا في الضفة الفلسطينية فهي رسمياً تخضع لقانون التنظيم الأردني لسنة 1966 وما أُجري عليه من تعديلات بموجب أوامر عسـكرية تسـري على المنطقة المسماة «ج»، والتي يمارس الاحتـلال فيهـا نموذجين مـن التخطيط وتطبيقه وإدارته: الأول يخص المسـتوطنين الإسرائيليين، والآخر يخص الفلسطينيين. ففيما يتعلق بالإسرائيليين، فإن مؤسسات التخطيـط تابعـة رسـمياً للحكم العسـكري، لكنها عمليـاً تطبق النظـام البيروقراطي ونهج التخطيط السـاري والمعمول به في إسـرائيل. أمّا بشـأن الفلسـطينيين، فتطبق عليهـم ضوابـط التخطيط الانتدابي الذي ما زال سـاري المفعول، ومعوقات الحكم العسكري الإسرائيلي.

ثالثاً - تحولات مفصلية في مفهوم التخطيط المركزي

(أ) التخطيط الجيوسياسي – الديموغرافي الانتشاري:

في الفترة بين سـنة 1965 وسـنة 1990 أُعدت مخططات قطرية لتوزيع السـكان اليهود، مثل مخطط «النشـر الجغرافي لسـكان إسـرائيل خمسـة ملايين» لسـنة 1985، ومخطط «النشر الجغرافي لسكان إسرائيل سبعـة ملايين» لسنة 2000. وقَسَّمت هذه المخططات السكان في إسرائيل بحسب الألوية والأقضية والمناطق الطبيعية والمدن الكبيـرة. وقـد أقـرت الحكومة هذه المخططات وشـكلت أسـاس برنامـج تخطيطي لإعـداد مخططـات هيكلية لاسـتخدامات أراضٍ فـي الألوية والمـدن والقرى. لكن هـذه المخططـات القطريـة لم تُرفَق بخرائـط اسـتخدامات أراضٍ، وإنما ركزت على سياسـات توزيع السـكان ومنح محفزات تنموية لرسـم الخريطة العمرانية والسكانية المرغوب فيها، وخصوصاً توزيع ونشـر السـكان اليهود في مناطق الأطراف: الجليل والنقب والمثلث والقدس، حيث يتركز السكان العرب. وتحقق سياسة التخطيط التي

عبّـرت عنها هذه المخططـات واقعاً فيه أغلبية يهودية تحول دون تغيير واقع الحدود الجيوسياسية القائمة داخل الخط الأخضر.

لقـد جـرى تحول في مدرسـة وفقـه التخطيط الرسـمي التدرجي الإسـرائيلي، وذلـك فـي بدايـة التسـعينيات،[39] بعد هجـرة نحـو 750 ألـف يهودي مـن الاتحاد السوفياتي، وقدومهم إلى إسرائيل نتيجة عوامل طرد من الاتحاد السوفياتي وترحيب إسـرائيلي بقدومهـم إليهـا، مشـكلين مـورداً بشـرياً لم يكـن متوقعاً. وقد اسـتثمرت إسـرائيل هـذا المـورد البشـري كمياً ونوعيـاً. وكمثال لهذا الاسـتثمار إعادة تشـكيل الخريطة السـكانية وتوزيع السـكان، بحيث تم تغيير سياسة التخطيط من التركيز على توزيـع ونشـر السـكان اليهود فـي مناطق الأطـراف الجغرافية، لتثبيت حـدود الدولة الحديثة المنشـأ، متجاوزة قرار التقسـيم رقم 181، ومحتلة أراضي فلسـطينية تسـعى لتأميـن تهويدها،[40] إلـى منح المدن عامة، ومنطقة تل أبيب خاصة، أهمية وأولوية. وبالتالـي، جـرى التحول من سياسـة تخطيـط تلخَّـص بـ «توزيع مُـوَزَّع»، أي توزيع السكان اليهود على قرى وبلدات صغيرة في الأطراف، إلى سياسة تلخَّص بـ «توزيع مُرَكَّز»، أي تركيز التطوير في المدن، وخصوصاً في منطقة المركز.

وهذا التحول في مدرسة وفقه التخطيط تم التعبير عنه من خلال إعداد «مخطط قطري لإسـرائيل رقم 31»، أقرته الحكومة الإسـرائيلية سـنة 1992 (انظر الشـكل 3)، وكانت سنة هدفه 1995، ومهمته استيعاب الهجرة الكبيرة غير المتوقعة التي جاءت إلى إسـرائيل من دون أن تكون مسـتعدة لها.[41] وقد تجاوزت هذه الهجرة الكبيرة، كماً ونوعاً، الهجرة التي حدثت في الأعوام الخمسة الأولى لإقامة إسرائيل (انظر الشكل 4).

39 هيرشكوفيتس، مصدر سبق ذكره.

40 راسم خمايسي، «منظومات السيطرة على الأرض وتهويد الحيّز»، في: «باسم الأمن: سوسيولوجيا السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير»، تحرير م. الحاج وأ. بن أليعيزر (حيفا: منشورات برديس – منشورات جامعة حيفا، 2003).

41 Rachelle Alterman, *Planning in the Face of Crisis: Land Use, Housing, and Mass Immigration in Israel* (London: Pre-publication version of a book published by Routledge, 2002).

واقترح «مخطط قطري لإسرائيل رقم 31» تحويل نموذج التخطيط الحيّزي القطري من التركيز على توزيع السكان على الأطراف إلى تطوير أربع حاضرات (metropolitans): تل أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع. واقترح أن يكون التركيز في التطوير على «منطقة القلب» المؤلفة من مثلث قاعدة مدن الساحل من الخضيرة حتى عسقلان، ورأسه القدس. وشمل المخطط خرائط استخدامات أراضٍ، وملاحق تنموية لتطوير البنى التحتية، وبرنامجاً إنجازياً مدته خمسة أعوام لتحقيق سياسات التخطيط.

إلاّ إن نموذج الانتشار وتوسيع حدود الاستعمار اليهودي عبر العمران الاستيطاني ما زال قائماً في المناطق التي احتُلت سنة 1967.

(ب) التحول نحو الحاضرات المدنية - انطلاق مبادرات التخطيط التوجيهي من المجتمع المدني:

كان المخطط القطري رقم 31 قد أُعد بموجب التخطيط الرسمي المقونن، وكشف عن عجز المنظومة التخطيطية لتلبية الحاجات المستجدة للدولة. وقد دفع هذا العجز مدارس التخطيط إلى وضع منهجية ونموذج تخطيط حيّزي جديد وطويل المدى، فبادر مخططون وأكاديميون من كلية العمارة وبناء المدن في التخنيون سنة 1991 إلى إعداد مخطط رئيسي حيّزي طويل المدى، تضمن أسس سيناريوهات استشراف إسرائيل لسنة 2020، منطلقين من الواقع السائد سنة 1990، ومتأثرين بنموذج التخطيط الهولندي. وقد انضم لاحقاً إلى طاقم إعداد المخطط طواقم حكومية لرسم صورة إسرائيل الحيّزية والقطاعية لسنة 2020.[42] وهذه المبادرة إلى إعداد مخطط شمولي رئيسي عام للدولة من جانب مؤسسة غير حكومية تشكل منطلقَ نقل المبادرات الحكومية التخطيطية الحيّزية إلى مبادرات مهنية أكاديمية وكذلك إلى مؤسسات المجتمع المدني، كما هو شأن إعداد مخططات بديلة

42 آدم مزور (محرر)، «مخطط إسرائيل 2020: مخطط رئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين» (حيفا: مؤسسة شموئيل نئمان، التخنيون، 1997). (بالعبرية)

مقاومة،[43] أو مخططات توجيهية حيّزية واستراتيجية مثل مخطط «إسرائيل 100: مخطط استراتيجي حيّزي لإسرائيل سنة 2048»،[44] وسنعود إليه لاحقاً.

وضع المخطط الرئيسي التوجيهي لاستشراف إسرائيل سنة 2020 صورة المستقبل الحيّزية والوظائفية لإسرائيل، إضافة إلى سيناريوهات اقتصادية وبيئية وفيزيائية ترجمها إلى سياسات إنجازية تعتمد على قاعدة أن التمدن هو قاطرة التطوير، ورافعة النمو والتنمية في إسرائيل؛ لذا تم التركيز على تنمية المدن استعداداً للقرن الحادي والعشرين، الذي يعرف بقرن المدن.[45] كما أن المخطط أخذ بعين الاعتبار دخول إسرائيل سوق العولمة والاستدامة البيئية، ووضع قواعد لكيفية استعداد إسرائيل للعقود الثلاثة المقبلة (1990 – 2020). لكن معدِّي المخطط والمشرفين عليه غفلوا عن التحولات الجيوسياسية التي شملت عقد الاتفاقيات المرحلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاقيات أوسلو)، ولاحقاً مع الأردن (وادي العربة). وهذا التجاهل أو الإغفال كان مقصوداً، وعكس

43 منذ بداية التسعينيات، وخصوصاً بعد قانون التنظيم رقم 43، انطلقت مبادرات من مؤسسات المجتمع المدني ومبادرون أصحاب علاقة بالأرض إلى إعداد مخططات هيكلية بديلة، ومواجهة التخطيط بواسطة المحاكم لتعديلها كما هو شأن جمعية حقوق المواطن، ولجنة الأربعين، وجمعية حماية ومؤازرة حقوق البدو، وبمكوم، والمركز العربي للتخطيط البديل، وجمعية رغفيم، والوكالة اليهودية. وقد ساهمت هذه المؤسسات في تغير الخطاب التخطيطي ومضامين المخططات على المستوى القطري والمحلي.

44 تمت المبادرة إلى إعداد هذا المخطط سنة 2018 من جانب طاقم تخطيط ممثل لتسع مؤسسات أكاديمية في إسرائيل تدرس التخطيط والعمارة. وقد تم تركيز عمل الطاقم في قسم العمار والتخطيط الحضري في التخنيون. ويتبين من عنوان هذا المخطط أنه يتطلع إلى مناسبة مئة عام لتأسيس إسرائيل. وهذا الطاقم ما زال يعمل بعد إنهاء المرحلتين الأولى والثانية، وهو الآن بصدد العمل على المرحلة الثالثة. وكاتب هذا الفصل هو عضو في الطاقم ممثلاً لجامعة حيفا. انظر: «إسرائيل 100: تخطيط استراتيجي لإسرائيل نحو سنة 2048 – تقرير مرحلة ب – أدوات التخطيط» (التخنيون، مركز بحث المدينة والإقليم، 2019). (بالعبرية)
https://curs.net.technion.ac.il/files/2020/01/PDF-%D7%97%D7%95%D7%91%D7%A8%D7%AA-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-100.pdf

45 https://www.e-elgar.com/shop/gbp/handbook-of-emerging-21st-century-cities-9781784712273.html

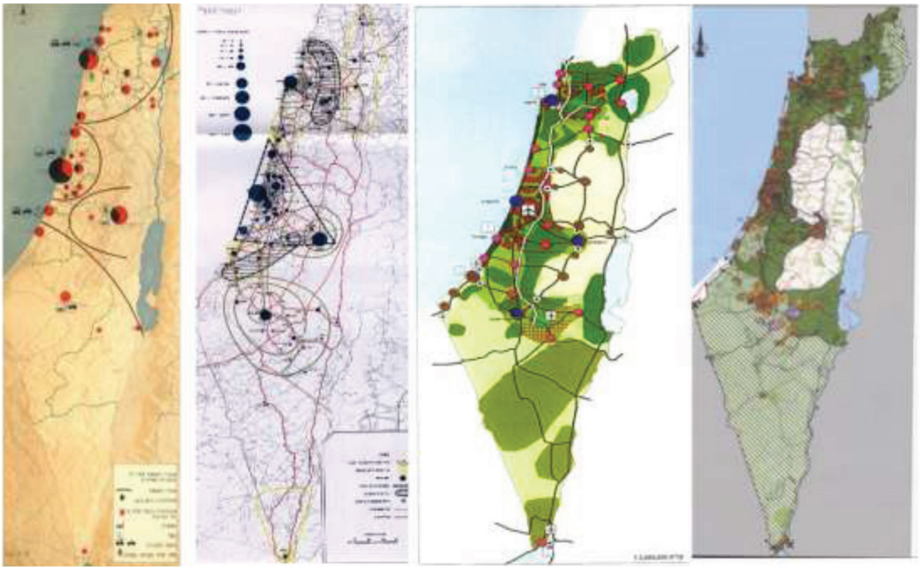
الرؤيـة السياسـية العميقـة والمختلف في شـأنها بين المبادرين إلـى إعداد المخطط والمشـاركين فيه، والتي منعت تبلور توافق على كيفية التعامل مع مسـتقبل الأراضي الفلسـطينية. لذلـك توافـق معدو المخطط على المتفق والمجمـع عليه، وهو حدود الخـط الأخضـر لتكون حدود المخطـط، وتجاهلوا التخطيط فيمـا يتعلق بالأراضي الفلسـطينية المحتلـة، وذلـك علـى الرغـم مـن أن هـذه الاتفاقيات وفـرت الفرص لاستشـراف مسـتقبل حيّزي آخر، بما في ذلك إمكان تحويل إسـرائيل من «جزيرة» جسـمها في الشـرق الأوسط ورأسـها ووجهتها نحو الغرب، إلى حال دولة مُشبكة، لهـا امتـداد وتكامـل وظائفـي مع الـدول المحيطة، بما فـي ذلك الدولة الفلسـطينية المستقبلية، التي سوف تتقاسم معها أرض فلسطين.[46]

(ج) عودة إلى التخطيط الرسمي المقونن:

بناء على فكر ومضامين ورسالة المخطط الرئيسي التوجيهي لاستشراف إسرائيل لسـنة 2020، تم إعداد مخطط قطري رسمي لاستخدامات الأراضي رقم 35 الساري مفعوله حالياً (انظر الشـكل 3). وحدد هذا المخطط سياسـات وأدوات التخطيط من خـلال وضـع خطة اسـتخدام أراضٍ لإسـرائيل داخل الخط الأخضـر. وقد صادقت الحكومـة الإسـرائيلية علـى المخطط القطري رقـم 35 سـنة 2005، وأصبح مخططاً ملزمـاً لمضاميـن المخططـات الهيكليـة اللوائيـة والمحلية حتى سـنة 2035. وأدخل هـذا المخطـط لغة جديدة في نموذج ومدارس التخطيـط منطلقاً من مبادئ التخطيط المستدام. وبقيت حدود المخطط محافظة على حدود إسرائيل داخل الخط الأخضر، كما هو شـأن سـائر المخططات القطرية والإقليمية الرسـمية السـابقة، بالإضافة إلى القدس الشـرقية وهضبة الجولان اللتين ضمتا إلى السـيادة الإسرائيلية خلافاً للقانون

46 Rassem Khamaisi, «One Country Two States: Planning the Alternative Spatial Relations between Palestine and Israel From Back to Back to Face to Face,» in *Israel and Palestine: Alternative Perspectives on Statehood*, ed. John Ehrenberg & Yoav Peled (New York: Rowman & Littlefield, 2016), pp. 159-184.

الشكل 3: تطور المخططات الهيكلية القطرية الرئيسية التوجيهية والمقرة قانونياً، وانتقالها من سياسات التوزيع الموزع إلى التركيز والتركيز الموزع (مخطط شارون يظهر استراتيجيا توزيع السكان، ومخطط 31 يظهر التركيز في محيط الحاضرات، أمّا مخطط رئيسي 2020 ومخطط قطري رقم 35 فيظهر اللون البرتقالي فيهما توزيع السكان الموزع المركز)



مخطط قطري رقم 35 سنة 2005 | **مخطط رئيسي سنة 2020** | **مخطط قطري رقم 31 سنة 1992** | **مخطط قطري شارون سنة 1951**

والأعـراف الدوليـة والأممية. لكن المخطط تجاوز، في منطقه التخطيطي، هذا الحد الرسـمي (الخـط الأخضـر)، إذ أتـى إلـى ذكـر المركَّبـات الوظائفية والبيئية ليشـمل منطقـة الضفـة الفلسـطينية والتـي تـدار من قِبَـل مؤسسـات تخطيط تابعـة للاحتلال الإسـرائيلي،[47] وخصوصاً في المنطقة المسـماة «ج» بحسـب الاتفاقيات المرحلية بين إسـرائيل ومنظمة التحرير الفلسـطينية والتي تعرف باتفاقيات أُوسلو، على الرغم

47 راسم خمايسي، «السير ضد التيار: إشكاليات التخطيط الحيّزي وتحدياته في منطقة الأغوار الفلسطينية نموذجاً»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020:

https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650469#

من إبقاء التعامل معها رسمياً كأنها خارج حدود المخطط بصفتها مناطق خارج سيادة إسرائيل الرسمية، كما سنوضح لاحقاً. كذلك التفت المخطط إلى حاجات المستعمرين الصهيونيين في الضفة الفلسطينية وربطهم بإسرائيل وظائفياً، بينما تجاهل الفلسطينيين وحاجاتهم مفترضاً أن السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن التخطيط الحيّزي والحوكمة المَدَنية، بما في ذلك الأرض والعمران، في المنطقتين «أ» و«ب» بحسب اتفاقيات أوسلو.

هناك عوامل متعددة تؤثر في رسم صورة المستقبل الحيّزية. لكن هذه الصورة العامة تحتاج إلى تفصيلات بعد أن وُضعت محاورها في مخطط رئيسي 2020، وفي المخطط القطري رقم 35. وبموجب هذا المخطط صودق على مخططات تفصيلية لبناء نحو 650 ألف وحدة سكنية جديدة، تستوعب نحو 2,5 مليون نسمة حتى سنة 2035. وقد أشار المخطط الاستراتيجي الذي أعدته مديرية التخطيط في وزارة المالية إلى وجوب إضافة نحو 2,612 ألف وحدة سكنية حتى سنة 2040، منها 888,5 ألفاً تعتمد على التجديد العمراني، و532 ألفاً لحل وتوفير حلول السكن لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل، منها 41٪ مخصصة لمنطقة المركز وتل أبيب.[48] وبموازاة ذلك، أُعدت مخططات هيكلية لمدن وسطية يهودية وعربية في الأطراف، ولتوسيع السكن في القرى الزراعية في محاولة جذب يهود إليها كي تحول دون فقدانها لسكانها ولحفظ الميزان الديموغرافي بين العرب واليهود في الأطراف، وإعاقة هجرة عرب للسكن في المدن اليهودية، تطبيقاً لهدف إبقاء الفصل قدر الإمكان بين اليهود والعرب، حتى داخل إسرائيل، على الرغم من المشاركة غير المتناظرة في إنتاج الحيّز العام واستهلاكه.

48 https://www.gov.il/BlobFolder/guide/madr_strategic_plan_2040/he/strategic_planning_housing_2040_2.pdf

رابعاً - قضايا وإشكاليات مركزية في تحولات عمل النظام التخطيطي

حدثت خلال العقدين الأخيرين تحولات في عمل وأداء مؤسسات حكومية وبلدية وممثلة للمجتمع المدني، على الرغم من الإبقاء على المبنى المركزي التدرجي التنازلي المقونن. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة تغيرات أيديولوجية تُرجمت إلى تعديلات في سياسات وصلاحيات مؤسسات التخطيط. ويمكن تلخيص هذه التحولات بزيادة شفافية عمل مؤسسات التخطيط وفرص حصول المواطنين على المخططات لزيادة إشراكهم في العمل التخطيطي ومنتوجاته. ولقد وفرت مديرية التخطيط التابعة لوزارة المالية مواقع إنترنت تعرض فيها المخططات،[49] ومن خلالها يتم التواصل مع مؤسسات التخطيط ولجانه. ونتيجة زيادة الشفافية في عمل مؤسسات التخطيط تقلصت المدة التي تستغرقها عملية المصادقة على المخططات الهيكلية، المنصوص عليها ضمن صلاحية اللجنة اللوائية، من 3 – 6 أعوام سنة 2012، إلى 1 – 2 من الأعوام سنة 2019. وقد ازدادت نسبة المخططات الهيكلية التي اتخذت اللجنة اللوائية قراراً بشأنها خلال 18 شهراً، من 65٪ سنة 2016 إلى 78٪ سنة 2019.[50] وبحسب تعديل القانون يجب نشر محاضر جلسات لجان التنظيم خلال ثلاثة أيام. وتبين خلال سنة 2019 أن معدل نشر قرارات ومحاضر جلسات اللجان القطرية واللوائية وصل إلى ما بين 83٪ و100٪. وكان الهدف من هذا التسريع في عمل مؤسسات التخطيط توفير فرص وضع مشاريع وتطويرها، وإزالة صبغة دمغت مؤسسات التخطيط بأنها تشكل معوّقاً أمام التطوير العمراني، مستخدمة ذرائع وحجج الحفاظ على الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية. وبموجب هذه الذرائع حُددت المساحات التي يمكن التطوير العمراني فيها بموجب مخططات

49 مديرية التخطيط، «كتاب التخطيط السنوي، 2019»، وزارة المالية:
https://www.gov.il/he/Departments/Guides/shnaton?chapterIndex=1

50 المصدر نفسه، ص 9.

قطرية وإقليمية، وحتى محلية. وأصبحت هذه الذرائع تشكل أساس توافق عليها بين أجهزة الدولة وممثلي مؤسسات وجمعيات حماية الطبيعة. كما أن استخدام تقنيات الحوسبة ساهم في انتقال المعلومات التخطيطية بعد أن تم وضع معظم المخططات في متناول الجمهور.

وكجزء من عملية دمقرطة مؤسسات التخطيط، وزيادة شفافية عملها وفرص الوصول إليه، تم تفويض صلاحيات إلى لجان التنظيم المحلية والبلدية، وإقامة لجان فرعية متخصصة حصلت على بعض صلاحيات المجلس القطري للتخطيط، وبذلك انتقل مبنى مؤسسات التخطيط من النموذج الهرمي المركزي إلى النموذج الموازي الموزع والقطاعي. وفي بعض الأحيان مُنحت صلاحيات أكثر لممثلي الحكومة في لجان التخطيط القطرية من أجل تسهيل عملية إقرار مخططات مشاريع قطرية متعلقة بالبنى التحتية القطرية (مثل: خطوط الغاز؛ المطارات؛ الطرق القطرية؛ توليد الطاقة وخطوط الكهرباء؛ مشاريع تحلية المياه؛ إلخ)، وذلك من خلال لجان خاصة. وكجزء من تسريع عملية المصادقة على المخططات لحل مشكلة السكن والتشغيل أُنشئت لجنة خاصة (لجنة تصديق وحدات تخطيطية مفضلة للسكن – فتمال)، مُنحت صلاحية المصادقة على مخططات تفصيلية يمكن من خلالها، وبموجبها، إصدار رخص بناء للتخلص من الضائقة السكنية، وتخصيص أراضٍ للتطوير والتوسع العمراني، بما في ذلك إمكان التجديد الحضري. وصدّقت هذه اللجنة سنة 2019 على 68 مخططاً بعد دراستها وتفحصها، كما صدّقت على 15 مخططاً مكنت من بناء 65,459 وحدة سكنية.[51]

وكتعبير عن زيادة أهمية التخطيط الحيّزي، وإزالة إمكان بروز حواجز ومعوقات بيروقراطية أمام التطوير العمراني في إسرائيل، تمت زيادة الميزانيات المخصصة لمديرية التخطيط من 197 مليون شاقل جديد سنة 2013 إلى 405 ملايين

51 المصدر نفسه، ص 6.

شـاقل جديـد سـنة 2019؛ أي مضاعفـة الميزانية خـلال سـتة أعوام.[52] وبهذا يتم إجـراء تحـولات في أجهزة التنظيم وأدائها لتسـهِّل عملية التخطيـط والترخيص في الحـالات التي يوجد توافق سياسـي على إقرارها المخططـات، وأغلبيتها مخصصة للبلـدات اليهوديـة، بينمـا ما زالت المعوقـات قائمة أمام وضع وإقـرار المخططات الهيكليـة فـي البلـدات العربية، وخصوصاً في حال حل مسـألة ما يعـرف بالبناء غير المرخـص، وإقـرار مخططات هيكلية لقرى عربية ما زالت الدولة لا تعترف بها، ولا سـيما في النقب، وتسـعى لهدمها وتفريغها من سكانها.[53] وهذا يعني أنه لو كانت الحكومة الإسرائيلية جادة في حل مشكلة السكن لدى السكان العرب، بما في ذلك القدس الشـرقية والنقب، حيث يوجد معظم ما يعرف بالبناء غير المرخص، لكانت اسـتخدمت مؤسسـات التخطيـط وصدّقت على مخططـات هيكليـة وتفصيلية لها. ويجدر بالذكر أن ظاهرة البناء غير المرخص موجودة في البلدات اليهودية والعربية، لكن في حال البلدات اليهودية تتعامل مؤسسات الدولة معها على أنها مشكلة ذات جوانب مدنية، بينما في حال البلدات العربية يتم التعامل معها من منطلقات عرقية/ سياسية، وحتى أمنية.

إن التحـولات الشـكلية والإجرائيـة فـي عقيـدة التخطيـط الحيّـزي وسياسـات وأدوات ممارسـته ما زالت متخلفة عن تحقيق الإشـراك والمشـاركة الفعليين للعرب الفلسـطينيين مواطني إسـرائيل؛ إذ ما زال التخطيط الحيّزي يشـكل مصدر صراع بين المواطنيـن العـرب الفلسـطينيين وبين مؤسسـات التخطيط والدولة، علـى الرغم من التحـول فـي حجم الصراع وعمقه وشـكله. فالعـرب ينظرون إلـى التخطيط المحلي لبلداتهم كروافع تنموية، بينما الدولة ومؤسساتها التخطيطية ما زالت تمارس تخطيطاً إقليمياً في النقب والمثلث والجليل والجولان السوري المحتل يحصر تطور البلدات

52 المصدر نفسه، ص 20.

53 Debora Shmueli and Rassem Khamaisi, *Israel's Invisible Negev Bedouin: Issues of Land and Spatial Planning* (Switzerland: Springer Press, 2015).

العربيـة. ولمواجهة هذه المخططات يقدم المواطنون العرب وممثلوهم الاعتراضات مـن خلال مؤسسـات التخطيـط، ويتوجهون إلى المحاكم، وحتـى ينظمون تظاهرات واحتجاجات جماهرية وشعبية كما هو شأن مخطط توطين البدو، الذي عُرف بمخطط برافيـر 2013، والـذي جوبـه باحتجاجات علـى هدم بيوت وقرى غيـر معترف بها في النقـب وفـي المدن المختلطـة، وكذلك قامـوا بتظاهرات اعتراضاً على توسـيع طرق وإقامـة محميات طبيعية ومحاجر في الجليل والجولان المحتل. وهذه الاحتجاجات والاعتراضـات علـى المخططـات التـي تعدهـا مؤسسـات التخطيـط لا تحقـق كل أهدافهـا، لأن بعضهـا يخالـف بنيوياً نموذج التخطيط الإسـرائيلي. لكـن زيادة الوعي لـدى المواطنيـن لمواجهـة التخطيط الرسـمي بتخطيط بديل هي جـزء من التحولات في التعامل مع التخطيط الحيّزي، لا بإنكاره والاحتجاج عليه، بل بتخفيف أضراره.

خامساً - تحولات في الخطاب التخطيطي
تعبير عن التغيرات في حوكمة الحيّز

يعبّـر الخطـاب التخطيطـي عـن المـوارد الرمزيـة والأدائيـة والوظائفيـة التـي يتضمنهـا التخطيـط الحيّـزي، ويصوغ عمليات إنجازه. ويتأثر هـذا الخطاب بأهداف التخطيـط وعلاقـات القوة والمنتـوج التخطيطي المرغوب فيه.[54] لـذا فإن عرضنا الموجـز لتحـولات الخطـاب التخطيطـي الحيّـزي في إسـرائيل يمكّننا مـن تلخيص رؤيتـه ورسـالته وأهدافـه وتوتراتـه، بما أنه يتأثـر بعلاقات القـوة وجدلية المخطط – المنتـوج الفعلـي.[55] إن مراجعـة خطـاب التخطيـط تظهـر أن الكلمـات المفتاحية

54 Maarten A. Hajer, *City Politics*: *Hegemonic Projects and Discourse* (Aldershot, UK: Avebury, 1989); Maarten A. Hajer, *The Politics of Environmental Discourse*: *Ecological Modernization and the Policy Process* (Oxford: Clarendon Press, 1995); Stephen Balls, *Foucault and Education*: *Disciplines and Knowledge* (London: Routledge, 1990).

55 https://israel100.org/wp-content/uploads/2019/03/%D7%9B%D7%A0%D7%A1-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-100-%D7%A9% =

المتكررة في العقد الأول لإقامة إسرائيل ركزت على خطاب بناء أمة، وتهويد الحيّز وعبرنته، وصيانة الحدود، وتوزيع السكان اليهود، واستيعاب الهجرة وتوجيهها إلى الأطراف، وتوفير ميزان جيوديموغرافي، وصوغ الإسرائيلي الجديد، وإقامة قرى زراعية، وتشكيل شبكة قروية وحضرية متدرجة، وازدهار القفر، وتخطيط مركزي تنازلي، وفصل إثنو – قومي حيّزي، وتركيز بقية العرب الفلسطينيين الذين تحولوا إلى أقلية مغلوب على أمرها بعد النكبة، وإجراء تطهير حضري (Urbocide) للمدينة الفلسطينية. فقد أصبحت بقية العرب في إسرائيل بعد النكبة أقلية قروية تتبع أنماطاً اجتماعية تقليدية، وتعيش في الأطراف الجغرافية للدولة المنشأة، في قرى وبلدات صغيرة، مرتبطة اقتصادياً بالمركز والمدينة اليهودية المجاورة. وقد تجاهل مخطط شارون سنة 1951 هذه الأقلية في البداية، وتوقع هجرة أفرادها إلى المركز أو تركيزهم في الأطراف، وأن زيادتهم سوف تعتمد على الزيادة الطبيعية المتناقصة. وهذا التناقص هو نتيجة مباشرة لعملية التمدين والهجرة إلى المدينة التي كان من المتوقع أن يمر بها هذا المجتمع. لذا فإن الخطاب التخطيطي الناظم والمحدد تعامَل مع الحيّز العربي على أنه تهديد للدولة.

وقد تحوَّل خطاب بناء الأمة والسيطرة على الأرض هذا، الذي يهاب بقاء أراضٍ فارغة وغير مُشْغَلة بمستعمرات يهودية حلت محل شبكة البلدات العربية الفلسطينية قبل النكبة،[56] إلى خطاب يركز على تطوير المدينة بدل القرية، وحفظ المناطق المفتوحة والأراضي الزراعية، وتكثيف السكن، وبناء المجتمع بموجب تخطيط ناظم موجه، وإجراء إصلاحات في المؤسسات التخطيطية التي تميل إلى التوزيع وتفويض صلاحيات من القطري إلى المحلي. وقد تبنى الخطاب الجديد الاستدامة والربط بين الأبعاد السوسيو – ثقافية والاقتصادية والبيئية والفيزيائية في الخطاب

= D7%99%D7%97-%D7%AA%D7%9B%D7%A0%D7%95%D7%A0%D7%99.pdf

56 راسم خمايسي، «الثابت والمتغير في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل»، «الحصاد»، العدد 3، 2013، ص 17 – 51.

التخطيطي. وبعد أن ساد الخطاب المؤسَّس على الأيديولوجيا الاشتراكية ولاحقاً على دولة الرفاه، بات الخطاب التخطيطي وحوكمة الأراضي، منذ التسعينيات، يعتمدان على الأيديولوجيا الاقتصادية – الاجتماعية – الليبرالية والسوق الحرة، وكل ذلك في ظل أيديولوجيا صهيونية ناظمة مستوعبة لهذه التحولات ومتكيفة معها. وتُرجم هذا التحول من خلال انخفاض دور الدولة في منح مناطق الأطراف والجليل والنقب الدعم المالي، بينما انتقل هذا الدعم إلى المستعمرات المُنْشأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية. ورافق هذا التحولَ دخولُ إسرائيل عالم العولمة، وتأمين إسرائيل لحدودها، بعد الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية المحيطة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، التي حولت الصراع من حالة صراع على الوجود إلى حالة نزاع على الحدود. وبما أن الخطاب التخطيطي يترجم أيضاً علاقات القوة،[57] ويصوغ عملية إنتاج تخطيط مرغوب فيه، نجد أن الكلمات المفتاحية في هذا الخطاب تركز حالياً على التكثيف الحيّزي، والتحديث الحضري، وسوق أراضٍ حرة، وشقق سكنية مكان بيوت سكنية، ومشاركة الجمهور، وتفويض التخطيط إلى الحكم المحلي، وعدل توزيعي، وهجرة إيجابية إلى مدن المركز، وتكوين حاضرات مدينية، وجَسْر فجوات اجتماعية وحيّزية... إلخ. والسؤال المطروح: ما هو الخطاب التخطيطي الحيّزي، وما هي مفاتيحه؟

حالياً يجري نقاش جاد في مؤسسات التخطيط بشأن إنتاج خطاب خاص بالعقود المقبلة. فثمة مدرسة ترغب في تثبيت الخطاب الحالي لأنه يخدم أجندة الدولة. وفي المقابل سينشأ خطاب في مركزة العدالة التخطيطية، ودمقرطة التخطيط، وإعادة تقسيم الموارد، وتأمين أعلى درجة من حرية الفرد، وإنشاء حيّز عام يحترم

57 Tovi Fenster, «Planning from ‹Below› in Israel: Reflections on the Public Interest,» *Geography Research Forum*, 29, 2009, pp. 138-151; A.Z. Guttenberg, *The Language of Planning: Essays on the Origins and Ends of American Planning Thought* (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1993); J.W. Tollefson, *Planning Language, Planning Inequality: Language Policy in the Community* (London, New York: Longman, 1991).

الحقوق والتنوع. كما ستكون محاور الخطاب إنتاج تسويات جيوسياسية، وتخطيطاً عابراً للحدود، من التركيز على الحيّز إلى التركيز على الوظائف الذي يقدمه التخطيط كأداة تعتمد المنهج التركيبي الشبكي، والمنهج الخطي التسطيحي. وسيتأثر الخطاب التخطيطي بخطاب التخطيط المستحدث عالمياً، والذي يركز على الاستدامة والمناعة وترشيد الموارد. وهذا الخطاب سيواجَه بانتقاد من جانب المستعمرين وداعميهم من اليمين السياسي والعقائدي في إسرائيل. إذ إن اليمين مستمر في التركيز على خطاب التميّز والخصوصية الإثنية العرقية الصهيونية، والتركيز على السيطرة على الأرض، واستخدام التخطيط لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني الذي يربط بين المكان والإنسان اليهودي والعقيدة الدينية والجيوسياسية. ويجدر بالذكر أن كلا الخطابين الليبرالي واليميني ما زال ضمن أجندة تخطيط حيّزي يحفظ المشروع الصهيوني ومنجزات الدولة القومية اليهودية، ولم يتجاوزها لإحقاق الحقوق التخطيطية للمواطنين العرب، وخصوصاً في النقب حيث النزاع على الأرض والمسكن ما زال يشكل لب الصراع، وحيث أكثر من 35 قرية عربية ما زالت غير معترف بها من ناحية تخطيطية وإدارية، والقرى الباقية محاصرة تخطيطياً. ويسعى الخطاب التخطيطي إلى تمدين هذه البلدات، وزيادة كثافة السكن فيها، وإبقاء تبعيتها التنموية للمراكز الحضرية اليهودية. ويتم التعبير عن إشكاليات الخطاب التخطيطي عند قراءة التحولات في سياسات حوكمة الأراضي لارتباطها العضوي المباشر بسياسات التخطيط الحيّزي كما سنوضح بإيجاز فيما يلي.

سادساً - أيديولوجيا النظام السياسي وهيكلية نظام التخطيط الحيّزي

تنعكس التحولات السياسية والأيديولوجية والتحولات في فقه التخطيط المعروض أعلاه على البنية المؤسساتية البيروقراطية وأيديولوجيا ملكية الأرض وتخطيطها. وقد ربطت الحركة الصهيونية، في مرحلة ما قبل الدولة/ تشكيل الأمة

ومرحلة بناء الدولة، بين ملكية الأرض وتخطيط التطور العمراني فيها، وكأن حق التخطيط مرتبط بحق الملكية الخاصة بالمالك (بما في ذلك الدولة). ففي مرحلة ما قبل الدولة، كانت الملكية الخاصة (والشركات) بمثابة المبدأ لدى الاستعمار والتطور العمراني، ومصدر قوة للتخطيط تحت الغطاء العثماني أولاً ومن ثم الانتدابي. وهذا المبدأ لم يتوقف العمل به بعد إقامة الدولة سنة 1948، وإنما استمرت الوكالة اليهودية في التخطيط والعمران داخل الخط الأخضر وفي المناطق التي احتُلت سنة 1967. كما استمر هذا المبدأ معمولاً به في نظام التخطيط إذ تُعتبر الدولة «مالكة» عبر مؤسساتها الرسمية والتي تسيّرها دائرة أراضي إسرائيل. وكان لتبنّي دولة إسرائيل نظام الليبرالية المشروطة في سوق الأراضي، أثره في تخطيط الحيّز والتطور العمراني فيه، وتخفيف الربط بين ملكية الدولة وتخطيط الحيّز والتطوير العمراني فيه.

ومن أبرز التحولات في فك الارتباط، بين ملكية الأرض وتخطيط التطور العمراني فيها، ذاك الذي حدث في مكانة دائرة أراضي إسرائيل ودورها، إذ تحولت من عضو شريك ومبادر ومصدِّق لمخططات هيكلية، تضعها مؤسسات التخطيط الرسمية، إلى صفة مراقب منذ سنة 1997. وكانت دائرة أراضي إسرائيل أُسست بموجب «القانون الأساسي – عقارات إسرائيل» لسنة 1960 لإدارة كل الأراضي غير الخاصة بموجب سياسة تضعها الحكومة الإسرائيلية. وقد بادرت هذه الدائرة إلى تخصيص أراضي الدولة وتخطيطها لإقامة بلدات زراعية ومدينية (بما في ذلك أحياء جديدة) على أراضٍ تحت سيطرتها. وكان جزء من عمل الدائرة يتم بموجب قرارات حكومية، وجزء آخر يتم بالتوافق مع قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، الذي هو أيضاً عضو كامل العضوية في مؤسسات التخطيط الرسمية حيث كانت المخططات تُعْرَض ويجري التصديق عليها. وهذه الحال بقيت قائمة حتى إقرار إصلاحات في جهاز التخطيط الذي كشف، في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، أن ثمة تناقضاً وازدواجية في عمل دائرة أراضي إسرائيل، الأمر الذي أدى بالحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ قرار بفصل سياسات الأراضي عن سياسات التخطيط.

كذلك يدور نقاش حالياً بين مختلف الأحزاب السياسية والفئات العقائدية الصهيونية بشأن سياسات الأراضي والدعوات إلى إجراء إصلاحات مؤسساتية،[58] مثل تحويل «دائرة أراضي إسرائيل» إلى «سلطة أراضي إسرائيل»، والمطالبة بإلغاء الصندوق القومي اليهودي (كيرن كاييمت ليسرائيل) الذي يمتلك نحو 3,396,333 دونماً (16,7٪ من مساحة إسرائيل)،[59] أو على الأقل فرض رقابة الدولة عليه، وعلى الأراضي المخصصة لاستخدام الجيش والتي تشكل نحو 50٪ من مساحة إسرائيل.[60] وهذا يدل على انطلاق نقد جماهيري في إسرائيل يتناول ما كان يقوم به الجيش والصندوق القومي من تخطيط وتخصيص للأراضي في إسرائيل والتي كانت بمثابة «بقرات مقدسات وطابو» غير قابل للنقد والاعتراض. ويعبر ارتفاع أصوات النقد والمطالبة بشفافية عمل تخطيط الأراضي وتخصيصها عن تحولات جيوسياسية، وتحولات في إدارة الدولة، وأيضاً عن التأثر بالمناخ العالمي السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من أن المنطلق العقائدي اليهودي الدافع إلى السيطرة الجماعية على الأرض هو أن «الأرض لا تباع إلى الأبد»، فإن هذا لا يعني عدم عقد صفقات عقارية خاصة. إذ يمتلك اليهود حالياً ويسيطرون على نحو 96,2٪ من مساحة إسرائيل، منها نحو 3,4٪ أملاك يهودية خاصة مقامة عليها بلدات مدينية يهودية مثل تل أبيب وحولون وحديرا ونهاريا. وأن التفريق الذي طالب به ممثلو تيار إدارة الدولة على أسس سيادة القانون، يجب أن يكون بين دائرة أراضي إسرائيل، التي تمثل الدولة الرسمية التي يجب أن تعمل بموجب قوانين مدنية، وبين الصندوق القومي

58 جدعون فيتكون، «مطلوب: فصل صحيح بين كيرن كاييمت ومديرية أراضي إسرائيل»، كركعوت»، العدد 50»، 2000، ص 139 – 158. (بالعبرية)

59 https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%A7%D7%A8%D7%9F_%D7%A7%D7%99%D7%99%D7%9E%D7%AA_%D7%9C%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90% D7%9C

60 خمايسي، «منظومات السيطرة على الأرض....»، مصدر سبق ذكره؛ إيرز تسفاديا، «العسكرة والحيّز في إسرائيل»، «سوسيولوجيا إسرائيلية»، 11 (2)، 2010، ص 337 – 361. (بالعبرية)؛ عيران أورون، و ر. رغب، «بلاد بالكاكي: الأرض والأمن في إسرائيل» (القدس: منشورات كرمل، 2008). (بالعبرية)

اليهـودي الـذي يعمـل بموجب نظم وقوانيـن داخلية دينية وقومية وإثنية غير رسـمية تخـدم اليهـود، وتسـتثني المواطنيـن العرب. لذلك فإنـه يُمنع منعاً باتـاً بيع أو تأجير الأراضي بحسب نظام الصندوق القومي اليهودي، وخصوصاً للعرب.

أمّا الدولة فقد أجازت بيع أو تبديل أراضٍ وفق سقف محدد بموجب القانون. فمثلاً قانون سلطة التطوير لسنة 1950 أجاز لها بيع أراضٍ حتى 100 ألف دونم، علماً بأنهـا «باعـت» أو حولـت أكثر مـن مليوني دونم من الأراضـي العربية، التي خضعت لسـيطرتها، إلى الصندوق القومي اليهودي. وكان معظم هذه الأراضي ملكاً للاجئين والمهجرين الفلسـطينيين، لكن الحكومة الإسـرائيلية حولت ((«باعت بمبلغ رمزي»)) هذه الأراضي إلى الصندوق القومي بصفته «شـركة»، وذلك لمنع إمكان إعادتها إلى الفلسطينيين. وهكذا استخدمت الحكومة الصندوق القومي كذراع «إثنية وعرقية» من أجل امتلاك الأراضي وإقامة مستعمرات يهودية عليها.

وكان «القانون الأساسـي – عقارات إسـرائيل» لسـنة 1960 قد حدد مبنى دائرة أراضـي إسـرائيل وصلاحياتهـا، ومـن ذلـك أن نصـف أعضـاء إدارة دائـرة أراضي إسـرائيل ممثـل للحكومة والنصـف الآخر ممثل للصندوق القومـي اليهودي، الأمر الـذي يعنـي أن للصندوق صلاحية كبيرة في وضع سياسـات تخطيط وإدارة أراضي الدولة، إضافة إلى الأراضي التي يمتلكها. وبموجب سياسات دائرة أراضي إسرائيل سُمح ببيع أراضٍ بمساحة أقصاها 100 ألف دونم، بالإضافة إلى التأجير أو الحكر. لكـن هـذه المسـاحة زيدت سـنة 2006 بموجـب عملية الإصلاحات في سياسـات حوكمة الأراضي وإقرار قانون التسـويات الذي أجاز بيع حتى 200 ألف دونم. أمّا الإصلاحـات فـي نظام ومؤسسـات الأراضي التي جرت سـنة 2009 في ظل ازدياد الانتقـاد الجماهيـري، بما في ذلك من جانب مؤسسـات المجتمـع المدني وممثلي الحكـم المحلي وممثلـي القطاع الخاص، لعمليات تخطيـط الأراضي وتخصيصها وإدارتهـا، ولتبنّـي نظـام اللبرلـة وسياسـات الاقتصاد الحر، بما فـي ذلك خصخصة العقـارات، فقـد أجـازت دائـرة أراضي إسـرائيل بيع نحـو 800 ألف دونـم، بما في

ذلك تمليك الأراضي التي تم حكرها للمواطنين من دون تفريق على أسس قومية. ويجدر بالذكر أن جزءاً كبيراً من هذه الأراضي هو في الأساس أراضٍ تابعة للمهجرين الفلسطينيين. وفي الجدول التالي تلخيص التحول في أيديولوجيا النظام السياسي الإسرائيلي، وبين سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وأثرها المباشر في سياسات التخطيط الحيّزي.

يمكن أن نوجز أن للتحول الجيوسياسي، والسوسيو - اقتصادي في إسرائيل، ولتبنّي إسرائيل سياسات الاقتصاد الحر التي منحت المدينة مكانة مميزة، بدل المكانة المميزة التي كانت مُنحت للقرية في الفكر والممارسة الصهيونيين، أثراً في جدلية العلاقة بين سياسات الأراضي وبين سياسات التخطيط الحيّزي في إنتاج الحيّز وصوغه.[61] ولقد زاد الحديث حالياً عن الأرض كقيمة عقارية وليس كقيمة دينية/ قومية فقط. وثمة أصوات كثيرة بدأت تعارض نظام تخصيص الأراضي وتوزيعها بين مختلف المجموعات المصلحية. فمثلاً كان ثمة صراع نشب، في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، بين جمعية «ادمتي - أرضي» التي تمثل المستعمرات الزراعية والكيبوتسات وبين جمعية «كيشت - مزرحيت» التي تمثل أبناء مدن التطوير الذين ينتمي معظمهم إلى اليهود السفارديم. وهذا الصراع قد خف وهجه مع الوقت نتيجة التحول النيوليبرالي الذي يمر به الاقتصاد الإسرائيلي. كما أن مؤسسات التخطيط بدأت تمر بعملية توزيع وتفويض صلاحيات كجزء من عملية دمقرطة العملية التخطيطية. وهذه التحولات تسببت بعراقيل لكيفية التعامل معها من جانب المجموعات السكانية بحسب المواقع الجغرافية (المركز في مقابل الأطراف)، وبحسب حجم المدن وشكلها (مدن مركزية مثل تل أبيب، أو مدن وسطية في المركز مثل رأس العين - روش هعاين -، أو في الأطراف مثل عكا)، وبحسب الانتماءات الإثنية والثقافية والقومية مثل اليهود المتزمتين (الحريديم)

61 شلومو حسون (محرر)، «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي» (القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012). (بالعبرية)

الجدول 2: تلخيص مؤشرات التحول الرئيسية في أيديولوجيا النظام السياسي الإسرائيلي، وبين سياسات وأدوات السيطرة على الأرض، وتكوين مؤسسات التخطيط منذ نشوء الصهيونية حتى الآن وأثرها في التغيرات في حوكمة التخطيط الحيّزي

الفترة المتغير	حتى سنة 1948 مرحلة التكوين	حتى سنة 1967 قيام الدولة	حتى سنة 2000 بناء وإدارة الدولة	بعد سنة 2000
أيديولوجية النظام السياسي	بناء الهوية الجمعية وتكوين المشروع الصهيوني لإحياء الشعب اليهودي وبناء الأمة، ولإقامة الدولة	تبني نظام اشتراكي مركزي، يسعى إلى إثبات وجوده في الحيّز والسيطرة عليه وتطبيق سياسات استعمار داخلي في مناطق الأطراف (الجليل والمثلث والنقب)	بناء دولة وصوغ مجتمع، تطبيق نظام دولة رفاه اجتماعي، توفر استقرار سياسي واقتصادي نسبي، وتطبيق سياسات استعمار خارجي في الأراضي المحتلة سنة 1967	تبني سياسة الاقتصاد الليبرالي الحرّ، استقرار سياسي نسبي ووفرة اقتصادية، تبني سياسات الخصخصة وتفويض وتوزيع صلاحيات واختلاف على الاستعمار الخارجي
سياسة الأرض	شراء الأرض (أفراد ومؤسسات صهيونية)، أخذ امتيازات المشاركة مع المؤسسات الانتدابية المسيطرة لتأمين مصالحها للسيطرة على الأرض	تأمين امتلاك الأرض وتحويلها إلى سيطرة الدولة والأجسام اليهودية بواسطة المصادرة و«وراثة» المؤسسات الحكومية السابقة ونقلها لسيطرتها	استمرار التوسع في عملية تملك الأرض وتأمين أكبر سيطرة للدولة عليها، تأجيرها وحكرها لمواطنين ومستفيدين وتبديل أراضٍ لتحقيق أهداف الدولة	طرح مسألة إعادة توزيع الأراضي والإنصاف على أساس المواطنة، وبداية فصل بين الأرض «اليهودية» و«الإسرائيلية»
استعداد سلطات الدولة لبيع أراضٍ لمواطنين ومؤسسات	لم يكن استعداد للبيع، وإنما التركيز على الامتلاك لإنشاء الدولة	سمح بشكل استثنائي ومنع تجاوز بيع حتى 100 ألف دونم لحل مشكلات عينية	سمح بشروط خاصة، شرط ألاّ يتجاوز البيع 200 ألف دونم مشروطة بتحقيق أهداف الدولة الاستيطانية	تبني سياسة السوق الحرة المشروطة، واستعداد لبيع وتمليك نحو 800 ألف دونم مخططة في بلدات مدينية نقلت بواسطة الحكر

علاقة سياسات الأراضي مع سياسات التخطيط الحيّزي	امتلاك الأرض موجه بموجب تخطيط رؤيوي عام، امتلاك الأرض لإقامة المستعمرات القروية، وتوسيع الاستيطان اليهودي في المدن، والانتقال من البلدة إلى عنقود استيطاني تكاملي، حيّزياً ووظائفياً	ربط عضوي بين السيطرة على الأراضي وتطبيق تخطيط حيّزي مبادر لحفظ الأراضي وتهويدها. سياسة الأراضي موجهة وناظمة لسياسات التخطيط الحيّزي	نقل الربط العضوي بين سياسات الأراضي وسياسات التخطيط إلى الأراضي المحتلة بعد سنة 1967، واستخدام ملكية الدولة على الأراضي لرسم الخريطة العمرانية الرسمية المنشأ	فصل بين سياسات الأراضي وسياسات التخطيط. سياسة التخطيط الحيّزي موجِّهة وناظمة لسياسات حوكمة الأراضي وتخصيصها لتحقيق أهداف سوسيو - اقتصادية
حوكمة التخطيط الحيّزي وتشكيل الحيّز العمراني وإدارة الأراضي	نقل نموذج مؤسسات التخطيط المركزية، المتدرجة والتنازلية، وبناؤها في ظل هيمنة الانتداب البريطاني «الحداثي» وحضور ملحوظ لمندوبي الصهيونية فيها	تشكيل مؤسسات تخطيط مركزية تعتمد النظام الانتدابي وإشغالها من جانب يهود لإنجاز تحديات تحقيق الأمن واستيعاب الهجرة وإقامة وتوزيع الاستيطان اليهودي، وإقامة مدن التطوير في مناطق الأطراف	تشكيل مؤسسات مركزية، تدرجية تنازلية، بموجب قانون التنظيم لسنة 1965، تلزم إعداد مخططات ملزمة محددة حيّزياً، وإصدار رخص بناء بموجبها تركز على حماية الأرض الزراعية، وتأليف لجان لوائية ومحلية	بداية تفويض وتوزيع مؤسسات التخطيط على أساس تعديلات لقانون التنظيم لسنة 1965 (حتى الآن 122 تعديلاً) لتحقيق اللبرلة والدمقرطة، وتفويض الصلاحيات من القطري إلى المحلي، ولتسهيل عملية التطوير العمراني

أو العرب الفلسطينيين. فمثلاً، بدأت ترتفع أصوات العرب الفلسطينيين المطالبة باستعادة أراضٍ صودرت أو هُجر أهلها منها (مستفيدة من صعود أيديولوجيا السوق واحترام الملكية الخاصة)، أو المطالبة بتوسيع مناطق النفوذ لبلداتهم وبتعديل المخططات الهيكلية لمدنهم وقراهم ومشاركتهم في إعداد هذه المخططات،

والاعتـراف بقـرى عربيـة ما زالت غيـر معترف بهـا، وخصوصاً في منطقـة النقب. كمـا أن تحديـات التخطيـط الحيّزي تواجه مسـائل كيفية استشـراف المسـتقبل في واقـع التحـولات في إسـرائيل، وفي محيطها الإقليمي والعالمـي. وهذه التحديات يتـم عرضها ومناقشـتها فـي طواقم تخطيط إسـرائيلية وتشـمل طواقم إعـادة تقييم وتعديـل مخطـط قطري رقـم 35، وتصديق مخطط قطري رقم 1 لسـنة 2020 الذي يدمـج المخططـات القطريـة محافظـاً وحامياً للمناطـق والأراضـي المفتوحة التي تقـع خارج المخططـات الهيكلية المحلية التي تحدد الحيّـزات العمرانية.[62] كما أن عمليـة مراجعـة وتقييـم عقيـدة التخطيط الحيّـزي وأدواته تجري بواسـطة عمل طاقـم «إسـرائيل 100» –[63] وبعضهـا لُخـص فـي أوراق جمعها كتاب «إسـرائيل 2048» –[64] وتحاول طرح بدائل لتخطيط المستقبل.

وقد رافق هذه التحولات المؤسساتية والبنيوية تحولات مجتمعية ومطالب فردية وفئويـة متأثـرة بالتحولات العقائديـة المرتبطة بامتـلاك الأرض وتخطيطها وإدارتها. وكمـا سـبق أن ذكرنـا، فإن هذه التحولات هي نتاج تحـول مكانة وقوة الدولة وتبنيها النيوليبراليـة كنظـام موجـه، وهو ما سـاهم في تخفيـف الارتباط بيـن ملكية الأرض وتخطيطهـا. وسـيزداد فك الارتباط هـذا نتيجة تخطيط مشـاريع التجديد الحضري. وهذه التحولات تجري كلها في ظل منظومة تعيد صوغ الصهيونية ومواءمتها للواقع الجديد، مع الإبقاء على ثوابت سـيطرة الصهيونية على الأرض في ظل هيمنة الدولة والمجتمع اليهودي الصهيوني.

---

62 http://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV4.aspx?tid=4&mp_id=6vCdEltSxBV3f6xS%2Fm9dDQrYmiuv1fx5hQCXY%2FocjCZxgIfPTm75lgirO4br%2BTJrfiO4V1MYHNLKVXrcKCobcoBVxNZHLUeEDvHBdX0a TAw%3D&et=1

63 https://israel100.org/

64 Shlomo Hasson, ed., *Israel 2048: Spatial Development and Planning* (Jerudalem: Ministry of Finance, Planning Administration and The Shasha Center for Strategic Studies, The Hebrew University, 2016).

سابعاً - إشكالية الديموغرافيا[65] في التخطيط الحيّزي

على الرغم من تعريف إسرائيل لنفسها بأنها دولة تنتمي إلى أسرة الدول المتطورة فإن السلوك الديموغرافي فيها مشابه لمثيله في الدول النامية، إذ إن نسبة زيادة السكان والتكاثر فيها مرتفعة ووصلت إلى نحو 1,9٪ سنة 2019، وجاءت نسبة 78٪ من هذا الارتفاع نتيجة التكاثر الطبيعي، و22٪ نتيجة الهجرة إلى إسرائيل.[66] ويتوقع أن تستمر زيادة السكان هذه، الأمر الذي سيؤثر في صوغ سياسات التخطيط الحضري واستخدامات الأراضي. وبموجب تكهن طاقم تخطيط «إسرائيل 100»، فإن البناء في إسرائيل سيصبح سنة 2048 ضعف ما هو عليه حالياً.[67] أمّا تكهن دائرة الإحصاء المركزي فيشير إلى أن عدد السكان في إسرائيل سيرتفع من 9,136 ملايين في نهاية سنة 2019،[68] ليتراوح بين 17,6 مليون نسمة (بديل مرتفع) و13,8 مليون نسمة (بديل منخفض) سنة 2050 (انظر الجدول 3)، أي بعد نحو مئة عام على إقامة دولة إسرائيل؛ إذ من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان إسرائيل بحسب بديل التكهن المرتفع، بينما يرتفع عدد السكان بنسبة 57٪ بحسب التكهن المنخفض في الفترة 2020 – 2050. والفارق بين التكهن المرتفع والتكهن المنخفض مرده إلى توقع عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل مستقبلاً، وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية لدى الطبقة

65 انظر فصل «المجتمع والتركيب السكاني» في هذا الدليل:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650192

66 https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/pages/2019/%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%AA-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%91%D7%A4%D7%AA%D7%97%D7%94-%D7%A9%D7%9C-% D7%A9%D7%A0%D7%AA-2020.aspx

67 https://ilgbc.org/wp-content/uploads/2018/03/%D7%A9%D7%9E%D7%90%D7%99-100-220318-%D7%90%D7%99%D7%9A-%D7%91%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%A4%D7%94-%D7%A2%D7%95%D7%93-%D7%90% D7%A8%D7%A5.pdf

68 دائرة الإحصاء المركزي، 2018: 11،
https://www.cbs.gov.il/he/publications/ DocLib/2018/shnaton69/shnaton69.pdf

الوسطى اليهودية واليهود المتدينين الحريديم، الذين من المتوقع أن ترتفع نسبتهم من 10٪ إلى نحو ربع السكان اليهود حتى سنة 2050، إذ تقام لهم مدن جديدة خاصة بهم (مثل: إيلعاد؛ موديعين علّيت؛ بيتار علّيت؛ كيسف)، بالإضافة إلى توسيع أحياء في مدن قائمة مثل بني براك والقدس وأشكلون وبيت شيمش، وأحياء جديدة في مدن استقطبت حريديم مثل طبرية وصفد ونوف هغليل (نتسيرت علّيت سابقاً). وهذا الارتفاع يعود أيضاً إلى عملية التدين التي يمر المجتمع اليهودي بها.

الجدول 3: عدد السكان في إسرائيل سنة 2019، وتكهن زيادتهم بحسب بديل مرتفع وبديل منخفض، بالآلاف، في الفترة 2020 - 2050

البديل/السنة		2019		2020		2050	
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بديل مرتفع	مجمل	9,133	100,0	9,371	100,0	17,603	100,0
	يهود	7,216	79,1	7,403	79,0	14,033	79,72
	عرب	1,917	20,9	1,968	21,0	3,570	20,28
بديل منخفض	مجمل		100,0	9,221	100,0	13,793	100,0
	يهود		79,1	7,281	78,96	10,888	78,94
	عرب		20,9	1,940	21,38	2,902	21,06

المصدر: دائرة الإحصاء المركزي، «كتاب الإحصاء السنوي رقم 71، 2020» (القدس: دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية، 2020)، (بالعبرية):

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2020/yarhon0720/B1.pdf

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2019/2.ShnatonPopulation/st02_10.pdf

أمّا التكهنات بشأن العرب في إسرائيل، فتتوقع أن يرتفع عددهم بنسبة 94٪ بحسب التكهن المرتفع، أو نحو 58٪ بحسب التكهن المنخفض، وستبقى نسبتهم إلى مجمل عدد السكان نحو الخُمس. ويشمل عدد السكان العرب سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان، ولا يشمل السكان الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وفرضية زيادة عدد السكان العرب تعتمد على الزيادة الطبيعية فقط، بينما

تستمر عملية ضبط ومنع عودة أو هجرة فلسطينية إيجابية إلى إسرائيل.

تطرح هذه التحولات الديموغرافية مسائل تتعلق بالتخطيط الحيّزي، مثل: كيف يكون انتشار السكان وتوزيعهم؟ وبأي جودة حياة يعيشون؟ وفي أي مستوى نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية لاستمرار تلبية حاجاتهم بحسب سلة خدمات نوعية؟؛ فلتلبية مضاعفة عدد السكان يجب مضاعفة المساحات المبنية والبنى التحتية. ولتكثيف السكن والسكان في المدن (fill–in)، يجب تبني سياسات التحديث الحضري والتجديد العمراني،[69] وحماية المناطق المفتوحة والأراضي الزراعية ومنع انزلاق حضري إليها.[70]

وعلى الرغم من ادعاء نقص الأراضي في إسرائيل والكثافة المرتفعة كمبرر لضبط التوسع العمراني، وتوجيه سياسات التخطيط الحيّزي، وحوكمة الأراضي، وتجنب السماح للانزلاق العمراني، فإن المعطيات تشير إلى واقع مختلف. إذ إن معطيات دائرة الإحصاء المركزي تفيد بأن ما كان مبنياً من مساحة إسرائيل سنة 2013 لا يتجاوز ما نسبته 5,6٪،[71] منها 66٪ فقط للسكن. وبحسب دراسة أجرتها دائرة أراضي إسرائيل سنة 2013 عن استعمالات الأراضي في مختلف الألوية، اتضح أن نسبة المنطقة المبنية من مجمل مساحة اللواء هي في لواء تل أبيب 64,2٪، وفي لواء المركز 24,4٪ (تمثل منطقة المركز)، وفي لواء الجنوب 1,6٪، وفي لواء الشمال

69 السلطة الحكومية للتجديد العمراني، «تقرير التجديد العمراني لسنة 2019»، نيسان/ أبريل 2020. (بالعبرية):
https://www.gov.il/BlobFolder/reports/urban_renewal_report_2019/he/hithadshut_ironit_documents_urban_renewal_report_2019.pdf

70 سغي يوآب، «طبيعة البلاد: مسار من 'احتلال الأرض' لحفظ المناطق المفتوحة، صراعات ونشاطات لحفظ الطبيعة في البلاد» (حولون: اور نبب م. ض.، 2020). (بالعبرية):
https://www.ihaklai.org.il/index.php/about/item/34117-%D7%93%D7%9E%D7%95%D7%AA%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%90%D7%A8%D7%A5-%D7%99%D7%95%D7%90%D7%91-%D7%A9%D7%92%D7%99%D7%90

71 https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/1.shnatongeography/diagrams1.pdf

6,6٪ (تمثل منطقة الأطراف).[72] وسيبقى الاهتمام منصباً على مضاعفة البناء في منطقة المركز لاستيعاب مزيد من السكان، وذلك وفق مدرسة وفقه نموذج التركيز المركز، مُحَوِّلاً نموذج التركيز الموزع بحسب ما جاء في المخطط القطري رقم 35. وبالتالي سيستمر العمل في منطقة المركز على تركيز نحو 80٪ من السكان اليهود. أمّا منطقة الأطراف فيتركز فيها 80٪ من السكان العرب. حالياً يسكن 40٪ من سكان إسرائيل في منطقة الأطراف (لواء الشمال ولواء حيفا ولواء الجنوب)، وذلك على الرغم من أن إسرائيل سعت، منذ إقامتها، لتوزيع السكان اليهود على الأطراف حيث يتركز المواطنون العرب الفلسطينيون، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك، مع أنها أنفقت أموالاً كثيرة لجلب اليهود وتوطينهم في المنطقة، إلاّ إن الأغلبية العربية بقيت على ما هي عليه. ويستمر طاقم إسرائيل 100 في وضع السياسة الحيّزية نفسها، بادعاء الرغبة في تخفيف الكثافة في منطقة المركز، وإلغاء الاستقطاب بين الأطراف والمركز، وتحويل منطقتي الشمال والجنوب إلى واجهة للتطور كي يسكنهما نحو 50٪ من سكان الدولة.[73] وهذا التوزيع الجيو – إثني قومي سيزيد في الفجوات بين المركز والأطراف، ذلك بأن الدولة ستستمر في تفضيل اليهود، على الرغم من إعلانها اللفظي أنها ستعمل على جَسر الفجوات بين العرب واليهود، وبين المركز والأطراف، وخصوصاً نتيجة التركيز على التجديد الحضري في مدن المركز.[74] كما سيحافظ هذا التوزيع على الفصل الحيّزي السكني بين اليهود والعرب، وبين اليهود المتدينين (الحريديم) والعلمانيين، إذ ستزداد إقامة أحياء وبلدات مفصولة مخصصة للحريديم، الأمر الذي سيزيد في الفجوات والتصدعات الاقتصادية والإثنية. وفي المقابل، ستستمر تبعية البلدات العربية للمركز والمدينة العبرية، على الرغم من زيادة المشاركة الوظائفية في الحيّز، بأوضاع غير متناظرة.

72 دائرة الإحصاء المركزي، 2018: 11،
https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2018/shnaton69/shnaton69.pdf

73 https://israel100.org/,p.20.

74 السلطة الحكومية للتجديد العمراني، مصدر سبق ذكره.

كذلك فإن زيادة عدد السكان العرب، وتطورهم النوعي، وانتشارهم الحيّزي، ستشكل كلها تحدياً أمام سياسات التخطيط الحيّزية في سعيها لإبقاء الفصل الحيّزي المديني والقروي قائماً بين العرب واليهود، بينما تزداد المشاركة الوظائفية، في أوضاع غير متناظرة وسياسات تمييز بنيوية ممأسسة، في تخصيص الأراضي ومنح صلاحيات التخطيط وحوكمة الحيّز للسلطات المحلية العربية.[75] ومشكلة السياسات التخطيطية تكمن بين توسيع مسطحات تطوير البلدات العربية وتجديد مخططاته الهيكلية وإزالة المعوقات من أمام تنميتها وتطورها من جهة، وبين هجرة العرب للسكن في المدن اليهودية المحاذية والتي أقيمت أصلاً بهدف الحد من توسع البلدات العربية وتهويد الحيّز من جهة أُخرى؛ ذلك بأن هناك حالياً توجهاً لدى العرب للتوطن في المدن اليهودية مثل كرميئيل، وعراد، ونوف هغليل (نتسيرت علّيت أو «الناصرة العليا»). وهذه المشكلة تشكل تحدياً أمام مؤسسات التخطيط القطرية واللوائية، وتفرض على اللجان المحلية إعداد خطط تفصيلية وإصدار رخص بناء لحل ضائقة السكن لدى المواطنين العرب في بلداتهم.

ثامناً - مشكلات المدرسة والفقه التخطيطي

ثمة نقاش دائر اليوم بين فقهاء التخطيط في إسرائيل بشأن أي مدرسة وفقه تخطيطي يمكن أن يؤمِّنا حاجات الدولة والمجتمع المتنوع، والذي يعاني جرّاء تصدعات وشروخ أيديولوجية وقومية وطبقية وجغرافية وبيئية؟ فهناك من يطالب بإحداث إصلاحات توفيقية في الفكر التخطيطي بتحويله من تخطيط حيّزي ملزم، على المستويين القطري واللوائي، إلى تخطيط توجيهي على المستوى المحلي.

75 راسم خمايسي، «تخطيط وتطوير البلدات العربية في إسرائيل: منهج جديد لتنظيم السلطات المحلية والدولة» (تل أبيب: معهد الأمن القومي، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والمركز اليهودي العربي، ومعهد ستاينس، جامعة تل أبيب، 2019). (بالعبرية):
https://www.inss.org.il/he/publication/planning-and-development-of-arab-communities-in-israel/

وبحسب هذه الفكرة يجب تفويض وتوزيع الصلاحيات التخطيطية للمستوى المحلي البلدي، والإبقاء على المستوى القطري الشمولي، وإضعاف المستوى اللوائي ليتحول إلى مستوى إشرافي تنسيقي. وهناك آخرون ينادون بالإبقاء على مدرسة التخطيط الحيّزي السائدة، والتي منحت الدولة قوة التدخل لهندسة الحيّز ومنع البناء أو السماح به، بموجب تطبيق مبدأ هيمنة الدولة على التخطيط بحجة تأمين الصالح العام وتحقيق أهداف الدولة المركزية. وتركز هذه المدرسة على المبنى المركزي المتدرج والتنازلي الملزم لمؤسسات التخطيط. وبموجب هذه المدرسة يبقى التركيز على إنتاج مخططات هيكلية ملزمة تصدِّق عليها مؤسسات التخطيط المسيطرة، وبموجبها تصدر رخص البناء ويجري التطوير الفيزيائي، وتتم مواءمة وتنسيق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وفق التخطيط الفيزيائي. أمّا المدرسة الثالثة والمتأثرة بالتحولات العالمية في التخطيط الحيّزي الشامل والقطاعي، والتي تعتمد على دمقرطة التخطيط الحيّزي وإشراك الجمهور فيه، لإنتاج تخطيط ملائم للمجتمع وغير مفروض أو مهيمن عليه، فهي تلك التي تنادي بإعداد سيناريوهات تخطيطية عامة وقطاعية، ويتم استقاء التخطيط الحيّزي كجزء من شبكة التخطيط القطاعي الوظائفي الداعم والمكمل للتخطيط الفيزيائي. وتشمل مدرسة دمقرطة التخطيط، وتفويض الصلاحيات إلى المستوى المحلي، الدمج بين الحيّزي والقطاعي بحسب سيناريوهات متنوعة تحاكي تطوير المكان ببدائل متعددة، بحيث يتم اختيار البديل بموجب قدرة السيناريو على تحقيق استراتيجيا الدولة على الصعيد القطري واللوائي والمحلي.

ومن المرجح أن يتم تطوير نموذج تخطيط حيّزي مُهَجَّن يشمل مركّبات قاسية وناظمة في مسائل معينة تتعلق بالحفاظ على الأرض ذات القيمة القومية والجيوسياسية والزراعية، أو المعرَّفة كمحميات طبيعية، وتلك المعَدَّة لتمرير بنى تحتية غير لينة مثل طرق قطرية، وسكك حديد، ومنشآت عسكرية، وهذا ما تضمنه

المخطط القطري رقم 1 الذي صادقت عليه مؤسسات التخطيط سنة 2020،[76] بينما يكـون هنـاك تسـاهل في تبنـي التخطيـط القطاعي الحيّـزي الذي يوفر إمـكان توطن الوظائـف والفعاليـات أو تنقلهـا مـن مـكان إلـى آخر بتكاليـف زهيدة نسـبياً، وذلك بموجـب مخططـات توجيهيـة أو مخططات تعديليـة لمخططات هيكليـة مقرة، مثل تعديـل مخطط قطري أو لوائي.[77] هذا وبعد أن كانت المسـؤوليات والصلاحيات واضحـة، وبعـد إدخال تعديلات كثيرة على قانون التنظيـم، أصبح هناك تضارب في الصلاحيات على صعيد تصديق المخططات، وإصدار رخص البناء. فبلدية تل أبيب – يافـا هـي بمثابـة لجنة تنظيم محلية مسـتقلة وتمتلك صلاحيات واسـعة، على عكس لجنة تنظيم محلية مقابلة في مدينة صغيرة، مثل طبرية أو الناصرة اللتين ما زالتا تحت جناح اللجنة اللوائية وقراراتها، وهذا يعني أن التعقيدات في مسـائل التخطيط والبناء تبقى قابلة للازدياد، الأمر الذي يسـبب إشـكاليات، منها ما يشـرّع الباب أمام الفساد، ومنهـا مـا يعوق عمليات التطوير من خلال إعاقة إقرار المخططات وإصدار الرخص القانونية.[78] وبالتالـي يمكـن أن نرى فشـلاً في عملية الضبط المركزية لمؤسسـات التخطيـط، ذلـك بأنها لـن تتمكن من معالجـة الأمور المحلية والواقـع المعقد الذي يفرض تحولات في البنية المؤسساتية التخطيطية، لا على صعيد الأفكار أو التحولات

76 http://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV4.aspx?tid=4&mp_id=6vCdEltSxBV3f6xS%2Fm9dDQrYmiuv1fx5hQCXY%2FocjCZxgIfPTm75lgirO4br%2BTJrfiO4V1MYHNLKVXrcKCobcoBVxNZHLUeEDvHBdX0aTAw%3D&et=1

77 بحسب قانون التنظيم يمكن تعديل كل مخطط هيكلي بواسطة إعداد مخطط هيكلي يتم إقراره من قبل مؤسسات التخطيط الموازية. مخطط قطري يتم إقراره من المجلس القطري والحكومة، مثل المخطط القطري للطرق رقم 3 الذي صودق عليه سنة 1973، وتم تعديله بالمخطط القطري رقم 42 وصودق عليه سنة 2020: https://data.gov.il/dataset/tma_42

78 نتيجة هذه التعقيدات يقوم بعض المطورين بدفع رشاوى لمسؤولين في أجهزة التخطيط، وخصوصاً في البلديات، من أجل الحصول على رخص وزيادة رخص البناء الممنوحة، حتى إن بعض رؤساء البلديات دخل السجن نتيجة منحه رخص بناء مخالفة للمخططات، كما هو شأن رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت، ورئيس بلدية بات يام لحياني، ورئيس بلدية الخضيرة:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001178482

العالميـة البنيويـة الكبـرى فحسـب، بل يتعداهـا أيضاً إلـى أداء مؤسسـات التخطيط ووجود الفجوات فيما بينها جغرافياً وعرقياً وثقافياً.

إن صـورة الانتشـار العمرانـي التـي يواجههـا، أو يوجههـا، التخطيـط الحيّزي التقليـدي أو الهجيـن المسـتحدث، تتأثر بصورة مباشـرة بواقـع الطلب على الأرض والسـكن وتوفيـر الفـرص الاقتصاديـة العاملة بموجب نظام السـوق الحـرة، وبحالة الترتيبات والتسويات الجيوسياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي حال استمرت حالة الصراع هذه، فإن الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية والسيطرة على الأرض تبقى موجهة لصوغ التخطيط الحيّزي. أمّا إذا حدثت تسـوية ما، فإن الاعتبارات الوظائفية والأدائية المبنية على التعاون والمشاركة العابرة للحدود سوف تزداد.

إن التوجه التخطيطي العام هو استمرار التمركز العمراني الإسرائيلي في منطقة المركز حول تل أبيب. وسيتوسـع هذا المركز ليصبح حاضرة مركزية تشـمل بلدات قريبة منها فتضمها إليها وظائفياً وحضرياً، كما سيتم تكثيف البناء والتوسع العمودي باستخدام أدوات التجديد العمراني وتطبيق سياساته،[79] مع استمرار التوسع الأفقي والزحـف العمرانـي لتلبيـة الطلب المرتفع فـي منطقة المركز على السـكن والفرص الاقتصادية فيها. وحالياً فإن التخطيط الحيّزي، على مختلف مستوياته، يسعى لتطوير مراكز ميتروبوليتانية ثانوية، مثل حيفا شـمالاً وبئر السـبع جنوباً والقدس شرقاً، تكون تابعـة لتـل أبيـب التي ستشـكل قاطـرة النمو في إسـرائيل، وجـزءاً من شـبكة المدن العالميـة. وعلـى الرغـم مـن التفاوت بين هـذه المراكز الحضريـة الأربعة، من حيث الحجـم والـدور الوظائفي، فستتشـكل الشـبكة الحضرية في إسـرائيل. وفي المقابل سيتشكل المركز الحضري الفلسطيني المُقطّع حيّزياً في منطقة ظهر الجبل والممتدة

79 أصبح التجديد العمراني أحد مركّبات التخطيط الحيّزي، وعاملًا مركزياً في توفير السكن وتأهيل المراكز والأحياء العمرانية. ولإدارة عملية التجديد أقرت الحكومة، في قرارها رقم 24257 (در/ 131)، بتاريخ 2/ 3/ 2017، إنشاء سلطة حكومية للتجديد الحضري، ورصدت لها ميزانية خاصة لإجراء التجديد العمراني:
https://www.gov.il/he/departments/government_authority_for_urban_renewal

بين الخليل جنوباً وبيت لحم حول القدس ورام الله ونابلس شمالاً. وفي قطاع غزة سيستمر التكثيف العمودي نتيجة محدودية الانزلاق الحضري الأفقي.

تاسعاً - تخطيط في غياب ترسيم الحدود وفقه التخطيط المخبأ

سبق أن أشرنا إلى أن المخطط الحيّزي لإسرائيلي سنة 1951 أُعد من دون أن يشير إلى حدود الدولة المنشأة، ووضع استراتيجيا تطوير حيّزي بقي موجهاً لسياسات التخطيط القطري والإقليمي والمحلي، حتى تم تصديق المخطط القطري رقم 31 لسنة 1992. وينقسم التخطيط الحيّزي في إسرائيل حالياً بين التخطيط الرسمي الذي يتوقف عند الخط الأخضر ويشمل القدس الشرقية والجولان، والذي تديره مؤسسات التخطيط الإسرائيلية الرسمية والعاملة بموجب قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لسنة 1965، والتعديلات التي أجريت عليه، وبين التخطيط في منطقة الضفة الفلسطينية المحتلة الذي تديره مؤسسات التخطيط وإعداد المخططات، كما أشرنا سابقاً، بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية الأردني، ووفق التعديلات التي فرضها الحكم العسكري بحسب أوامر عسكرية ما زالت سائدة في المنطقة المسماة «ج».

وعلى الرغم من أن التخطيط الحيّزي في إسرائيل يتوقف رسمياً عند حدود الخط الأخضر، فإنه عملياً يستمر في تخطيط شبكة الطرق والبنى التحتية، وكذلك إقامة المستعمرات لمحو الخط الأخضر؛ أي أن ثمة توسعاً زاحفاً لنظام التخطيط الإسرائيلي بصورة عملية على الرغم من الفصل الرسمي المعلن لنظام التخطيط.[80] كما أن المنطقة «ج» تقطع التواصل الجيوسياسي بين المحافظات الفلسطينية الإحدى عشرة وبين منطقتي «أ» و«ب»، الأمر الذي يعوق إعداد تخطيط حيّزي فلسطيني

80 Rassem Khamaisi, «Development-Oriented Counter-Planning Versus Restrictive Planning in Area C of the West Bank, Palestine,» *The Arab World Geographer*, vol. 22, no. 1, 2019, pp. 47-65.

متكامل ليخدم نحو 2,882 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الفلسطينية سنة 2017، والذين من المتوقع أن يتضاعف عددهم حتى سنة 2050، ليصل إلى نحو 5,5 ملايين نسـمة.[81] وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من السـكان الفلسـطينيين فإن منهجية ونمـوذج ومـدارس التخطيط الحيّزي تتجاهلهم؛ أي أن سياسـات التخطيط تتجاهل الإنسان الفلسطيني، لكنها تستخدم الأرض وتضع الخطط لها للسيطرة الفعلية عليها، وتطبيق نظام الفصل العنصري. وهذا الفصل بين المكان والإنسان كان نموذجاً طبقه الإسـرائيليون مـن خلال الاتفاقيـات المرحلية، ويطبـق عملياً فـي التخطيط الحيّزي للمسـتعمرات الإسـرائيلية، متجاهـلاً وجـود نحو 190 قرية فلسـطينية يعيـش فيها ما يقارب 350 ألف فلسطيني في المنطقة المسماة «ج».[82]

وفـي ظـل عدم التوافق على حدود جيوسياسـية، يبقى إعـداد التخطيط الحيّزي وتطبيقـه كحالـة «الفيـل فـي الغرفة» مثلما يقـول المثـل الإنكليزي. ففي سـنة 2017 بلغ عدد سـكان فلسـطين الانتدابية نحو 6,959 ملايين يهودي، ونحو 6,620 ملايين عربـي فلسـطيني؛ أي بنسـبة 51: 49. ومـن المتوقـع أن يـزداد عـدد السـكان اليهـود والعرب الفلسطينيين، والبالغ نحو 13,5 مليون نسمة، ليصل إلى ما يقارب 21 مليون نسـمة سـنة 2050 (بحسب بديل التكهن المنخفض المذكور سـابقاً). وهذا العدد لا يتناوله التخطيط الحيّزي الإسرائيلي، ولا الفلسطيني، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق التوترات والصراعات على الموارد، ويزيد في حالة الصدام والعنف والاقتتال، وهذا ما سيؤثر في إعادة ترسيم الحدود، وربما في تطوير تخطيط وظائفي للحدود.

أمّا فيما يتعلق بالمنطقة «ج»، فتعمل فيها حالياً مؤسسـات تنظيم كانت أُنشـئت بموجـب القانـون الأردنـي، موازية لتلـك العاملة في إسـرائيل، وفي بعـض الأحيان متقاطعـة معهـا ومكملـة لهـا. وثمة داخل أجهـزة التنظيـم العاملة كجزء مـن الإدارة

81 عادل الزاغة، «استشراف التغير الديموغرافي في فلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير ‹فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية›»، «استشراف للدراسات المستقبلية»، العدد الثاني، آب/ أغسطس 2017، ص 75 – 94.

82 خمايسي، «السير ضد التيار....»، مصدر سبق ذكره.

المدنية لجان تنظيم تعالج شؤون المستوطنين، وأُخرى تعالج شؤون الفلسطينيين في المنطقة «ج». ولا يوجد أي تمثيل فلسطيني داخل مؤسسات التنظيم العاملة، والتي تشكل ذراعاً شبه مدنية للحكم العسكري. وتعمل مؤسسات التنظيم رسمياً وكأنها منفصلة، لكنها عملياً جزء من مؤسسات التنظيم الإسرائيلية، وتشكل لواء سابعاً (لواء يهودا والسامرة) لألوية التخطيط العاملة في إسرائيل.

خاتمة

حاولنا في هذا الفصل إلقاء بعض الضوء على واقع التخطيط الحيّزي في إسرائيل وتحولاته بالانتقال من حال «بناء أمة» إلى إقامة دولة، وإدارة وحوكمة دولة ومجتمع. وقد قمنا بعرض موجز لمصدر الفكر التخطيطي والأيديولوجيا الموجهة له، والتي أثرت في إنشاء مؤسسات التخطيط وطرق إدارتها، كما كان لها تأثير في العملية التخطيطية والمنتوج التخطيطي الذي أُسس لتشكيل الحيّز العمراني وأنماطه. ويمكن أن ندعي أن قراءة مشهد التخطيط الحيّزي غير الرسمي والرسمي التوجيهي في إسرائيل تحكي قصة ترجمة السردية اليهودية الصهيونية التي ربطت المكان بالإنسان وبالعقيدة الدينية لتنجز مشروع الدولة المنشأة[83] والذي يكشف لنا عن الربط بين ثلاثية الأرض والتخطيط والعمران. وهذا التخطيط الحيّزي يتشابه مع التخطيط الحيّزي في عدة دول أُخرى من حيث المنهجية والأدوات والنتائج، لكنه يكتسب خاصية وتميزاً نتيجة خاصية الصراع المستمر بين اليهود الصهيونيين والعرب الفلسطينيين والذي تجاوز عمره المئة عام، ولا حل له في الأفق. وقد شمل هذا الصراع مركّبات لينة ورمزية، وأُخرى قاسية محسوسة، مثل الصراع على موارد الأرض، وعلى المكان والموروث والتراث، وعلى السرديات ومستقبل المكان والإنسان. وهذه الصراعات وُضعت لها حلول تخطيطية أدت إلى هندسة الحيّز

83 راسم خمايسي، «بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية / الجيوسياسية/ استشراف لتحديات التخطيط الحيّزي الإسرائيلي»، «استشراف للدراسات المستقبلية»، العدد الرابع، 2019، ص 34 – 66.

والوعـي ومكنـت الصهيونية مـن إنجاز مشـروعها الوطني والعمرانـي. وعليه، رافق تحقيقَ الصهيونية لمشروعها في امتلاك الأرض والسيطرة على المكان، والذي تغذيه وتدعمه عقيدة دينية وسردية جيوسياسية، تطبيقُ تخطيط حيّزي ناظم وموجه، وإنشاء شـبكة اسـتيطان قروي وحضري. وتحوَّل هذا التخطيط الحيّـزي وتغيَّر بالتوازي مع التغيرات التي واكبت الدولة. وحالياً يواجه التخطيط تحديات نظرية وتطبيقية حاولنا عرض بعضها بإيجاز، لكن المهمة لم تنته بعد.

المراجع

بالعربية

أبو ستة، سلمان حسين. «أطلس فلسطين 1917 – 1966». لندن: هيئة أرض فلسطين، 2011.

أبو قرين، عنتر عبد العال. «المدخل إلى التخطيط العمراني». الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2018.

جبارين، يوسف. «التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة». رام الله: مدار، 2013.

الحزماوي، محمد. «ملكية الأراضي في فلسطين 1918 – 1948». عكا: مؤسسة الأسوار، 1998.

خمايسي، راسم. «التخطيط والإسكان لدى المواطنين العرب». تل أبيب: المركز الدولي للسلام، 1990.

______. «منظومات السيطرة على الأرض وتهويد الحيّز». في: «باسم الأمن: سوسيولوجيا السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير»، تحرير م. الحاج وأ. بن أليعيزر. حيفا: منشورات برديس – منشورات جامعة حيفا، 2003.

______. «الثابت والمتغير في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل». «الحصاد»، العدد 3، 2013، ص 17 – 51.

______. «أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان». مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد 54، 2014، ص 13 – 33.

______. «بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية / الجيوسياسية/ استشراف لتحديات التخطيط الحيّزي الإسرائيلي». «استشراف للدراسات المستقبلية»، العدد الرابع، 2019، ص 34 – 66.

الزاغة، عادل. «استشراف التغير الديموغرافي في فلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير 'فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية'». «استشراف للدراسات المستقبلية»، العدد الثاني، آب/ أغسطس 2017، ص 75 – 94.

زريق، رائف. «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية». في: «دليل إسرائيل العام، 2020»:

https://www.palestine–studies.org/ar/node/1650183

عبد الحميد، علي شعبان. «التخطيط العمراني وإدارة الحيّز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة». مجلة «سياسات»، العدد 9، 2009، ص 1 – 17.

عياصرة، ثائر مطلق محمد. «مدخل إلى التخطيط الحضري: المفاهيم والنظرية والتطبيق». عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

بالعبرية

إفرات، إليشع. «جغرافية الاحتلال». تل أبيب: إصدار كرمل، 2002.

أورون، عيران، ورغب، ر. «بلاد بالكاكي: الأرض والأمن في إسرائيل». القدس: منشورات كرمل، 2008.

بويمل، يئير. «ظل أزرق أبيض». حيفا: برديس، 2007.

تسفاديا، إيرز. «العسكرة والحيّز في إسرائيل». «سوسيولوجيا إسرائيلية»، 11 (2)، 2010، ص 337 – 361.

حسون، شلومو (محرر). «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي». القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012.

خمايسي، راسم. «التخطيط القطري في إسرائيل– تتابع وتحولات: وجهة نظر المواطنين العرب». في: «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي»، تحرير شلومو حسون. القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012، ص 109 – 132.

دائرة الإحصاء المركزي. «كتاب الإحصاء السنوي رقم 69». القدس: دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية، 2018.

زندبرغ، حاييم. «أراضي إسرائيل، الصهيونية وما بعد الصهيونية». القدس: معهد أبحاث التشريعات والقانون المقارن، كلية الحقوق، الجامعة العبرية، 2007.

شارون، أريئيل. «تخطيط فيزيائي في إسرائيل». القدس: إصدار الطابع الحكومي، 1951.

شارون، سمادار. «المخططون والدولة وبلورة الحيّز القومي في مطلع الخمسينيات». في: «نظرية ونقد»، العدد 29، 2006، ص 31 – 58.

شفير، غيرشون. «الأرض والعمل والسكان في الاستيطان الصهيوني: 'جوانب عامة ومميزة'». في: «المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية، خيارات»، تحرير أوري رام. تل أبيب، 1993، ص 104 – 119.

فايطلسون، عيران. «التخطيط الفيزي في إسرائيل: بين السلطة والمجتمع ورأس المال والبيئة». في: «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي»، تحرير شلومو حسون. القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012، ص 87 – 108.

فيتكون، جدعون. «مطلوب: فصل صحيح بين كيرن كاييمت ومديرية أراضي إسرائيل». «كركعوت»، العدد 50»، 2000، ص 139 – 158.

مزور، آدم (محرر). «مخطط إسرائيل 2020: مخطط رئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين». حيفا: مؤسسة شموئيل نئمان، التخنيون، 1997.

نيف، عدي. «سياسة الأراضي القومية وتخصيص الأراضي». في: «بلورة الحيّز في إسرائيل: خريطة الإسكان والأراضي»، تحرير شلومو حسون. القدس: كيتر وكيرن كاييمت، 2012، ص 71 – 85.

هيرشكوفيتس، آرييه. «التخطيط الحيّزي في إسرائيل: سياسة راسية في الأرض». حيفا: مركز أبحاث المدينة، التخنيون، 2009.

بالإنكليزية

Abdulhadi, Rami. «Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories.» *Journal of Palestine Studies* 19 (4), 1990, pp. 46-63.

Alexander, E. R.; Alterman, R.; and Law Yone, H. «Evaluating Plan Implementation: The

National Statutory Planning System in Israel.» *Progress in Planning* 20, 1993, pp. 97-192.

Alterman, Rachelle. *Planning in the Face of Crisis*: *Land Use*, *Housing*, *and Mass Immigration in Israel*. London: Pre-publication version of a book published by Routledge, 2002.

Arieli, Shaul. *Messianism Meets Reality*, *The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria*: *Vision or Illusion, 1967-2016*. Jerusalem: Economic Cooperation Foundation, 2017.

Coon, Antony. *Town Planning Under Military Occupation*: *An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank*. Aldershot, UK: Dartmouth Publishing Co. Lim., 1992.

Falah, Gazi. «Israeli Judaization Policy in Galilee and its Impact on Local Arab Urbanization.» *Political Geography Quarterly* 8, 1989, pp. 229-253.

_____. «The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath the Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape.» *Annals of the American Association of Geographers* 86 (2), 1996, pp. 252-267.

Gertel, S.; and Law Yone, H. «Participation Ideologies in Israeli Planning, Environment and Planning C.» *Government and Policy* 9, 1991, pp. 173-188.

Hanafi, Sari. «Explaining spacio-cide in the Palestinian territory: Colonization, separation, and state of exception.» *Current Sociology*, vol. 61, no. 2, September 2012, pp. 190-205.

Hasson, Shlomo, ed. *Israel 2048: Spatial Development and Planning*. Jerusalem: Ministry of Finance, Planning Administration and The Shasha Center for Strategic Studies, The Hebrew University, 2016.

Hill, Mores. «Urban and Regional Planning in Israel.» In *Can Planning Replace Politics*? *The Israeli Experience*, pp. 259-282. Edited by Raphaella Bilski. The Hague: Martinus Nijhoff, 1980.

Home, Robert. *Of Planting and Planning*: *The Making of British Colonial Cities*. New York: Routledge, Second Edition, 2013.

Kedar, Alexender; Amara, Ahmad; and Yiftachel, Oren. *Emptied Lands*: *The Legal Geography of Bedouins in the Negev*. Stanford, Cal.: Stanford University Press, 2018.

Kellerman, Aharon. *Society and Settlement*: *Jewish Land of Israel in the Twentieth Century*. Albany: State University of New York Press, 1993.

Khamaisi, Rassem. «Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for

the Control of Palestinians in the West Bank.» *Planning Perspectives* 12, 1997, pp. 321-340.

Khamaisi, Rassem. «One Country Two States: Planning the Alternative Spatial Relations between Palestine and Israel From Back to Back to Face to Face.» In *Israel and Palestine*: *Alternative Perspectives on Statehood*, pp. 159-184. Edited by John Ehrenberg & Yoav Peled. New York: Rowman & Littlefield, 2016.

Kimmerling, Baruch. *Zionism and Territory*. Berkeley, Cal.: The Institute of International Studies, 1993.

Kipnis, Baroch. «Geopolitical Ideologies and Regional Strategies in Israel.» *Tijdchrift Voor Economishe en Social Geography* 78, 1987, pp. 125-138.

Lane, M.B. «The Role of Planning in Achieving Indigenous Land Justice and Community Goals.» *Land Use Policy*, vol. 23 (4), 2005, pp. 385-394.

Lane, M.B.; and M. Hibbard. «Doing it for Themselves: Transformative Planning by Indigenous Peoples.» *Journal of Planning Education and Research*, vol. 25, 2005, pp. 172-184.

Lloyd, David. «Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel.» *Settler Colonial Studies*, 2:1, 2012, pp. 59-80. DOI: 10.1080/2201473X.2012.10648826

Masalha, Nour. *Maximum Land Minimum Arabs*: *Israel*, *Transfer and Palestinians 1949-1996.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1997.

Razin, Eran, ed. *National*, *District and Metropolitan Planning in Israel*. Jerusalem: Floersheimer, 2010.

Reichman, Shalom; and Hasson, Shlomo. «A Cross-Cultural Diffusion of Colonization: From Posen to Palestine.» *Annals of the Association of American Geographies* 74 (1), 1984, pp. 57-70.

Shehadeh, Raja. «Land and Occupation: A Legal Review.» *Palestine-Israel Journal* 4 (2), 1998, pp. 25-30.

Yiftachel, Oren. «Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: ‹Ethnocracy› and its Territorial Contradictions.» *Middle East Journal* 51 (4), 1997, pp. 505-519.

_____. *Ethnocracy*: *Land and Identity Politics in Israel*/*Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006.

Zureik, Elia. *The Palastinians in Israel*: *A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979.

إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأميركية والعالم

خالد عنبتاوي

مقدمة

لم تنفك أقلام الباحثين والمعنيين بالشأن الإسرائيلي عن تحليل الانعكاسات والتداعيات لإقرار «قانون القومية»، منذ سنّه الكنيست الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2018. وهو القانون الذي يعطي اليهود (بصفتهم شعباً) حقاً قومياً حصرياً في فلسطين،[1] الأمر الذي يشكّل الترجمة القانونية – الدستورية لوعد بلفور منذ أكثر من قرن. وإذا كانت أغلبية التحليلات تركّز على الجانب السياسي المتعلق بانعكاسات القانون على مصير حق العودة، أو على تداعياته على الفلسطينيين، مواطني دولة إسرائيل، فإن ثمة جانباً يستدرج التفكير فيما يعكسه هذا القانون من تثبيت لفكرة وحدة المصير بين اليهود في العالم من جهة، وفي إسرائيل من جهة أُخرى. فالقانون يؤكد، في بنده الخامس، والمعنون «كيبوتس جاليوت»،[2] أو «تجميع الشتات»، أن إسرائيل «بيت قومي» مفتوح ليجتمع فيه اليهود الموزعون حول العالم.

يأتي هذا التأكيد في ظل ازدياد التقديرات التي ترجّح أفول مركزية يهود العالم في الكينونة الإسرائيلية، وحياتها سياسياً واقتصادياً، وخصوصاً إزاء اختلاف التوازن الديموغرافي بين الطرفين، بحيث إن اليهود في إسرائيل يشكّلون اليوم 45 في المئة من كل اليهود في العالم، في مقابل تشكيلهم 6 في المئة عشية إقامة الدولة العبرية.[3] بيد أن قانون القومية، وقبله قانون المواطنة وقانون العودة الإسرائيليان؛ هذه القوانين الثلاثة تؤكد وتثبّت حقيقة عابرة، أي معطى ديموغرافي، وفحواها أن

---

1 نص القانون في سجل القوانين الإسرائيلية:
https://fs.knesset.gov.il/20/law/20_lsr_504220.pdf

2 مصطلح توراتي يتصل بالإيمان بالوعد التوراتي بشأن تجميع يهود العالم في أرض إسرائيل.

3 «عدد اليهود اليوم في العالم كما في سنة 1925»، «واينت»، 19 نيسان/ أبريل 2020، متاح في: https//www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5717127,00,html (بالعبرية).

الدولة العبرية تعبّر، في جوهرها وكينونتها، عن «حلم اليهود القومي» في العالم كافة. وبالتالي، لا يمكن لقراءة إسرائيل أن تستقيم من دون فهم هذه العلاقة، والكشف عن المستويات التي تؤثّر فيها، سياسياً، أو اقتصادياً، أو روحياً، ونمط كل مستوى منها. سنحاول، في هذه المقالة، أن نميط اللثام عن هذه المستويات، من خلال تتبّع العلاقة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأميركية تحديداً، وما يسمّيه البحث الحالي «مصادر القوة المشتركة» في المستويات السياسية والاجتماعية – الثقافية والاقتصادية، خلال العقد الأخير، وما تُنتجه من تحالفات وتصدعات في مناحٍ أُخرى. وستقسَّم هذه المقالة خمسة أقسام مركزية، في محاولة تتبّع ما يلف هذه العلاقة من ثابت ومتحوّل، في النمط والجوهر. وهذه الأقسام هي: الإطار المفاهيمي لمسألة يهود العالم وعلاقتهم بإسرائيل؛ مشهد العلاقات السياسية وبناء ما نسميه «رأس المال السياسي المشترك»؛ التركيز على ما يلف هذه العلاقة من تناقضات وتحديات ومعضلات إزاء التقارب الرسمي الإسرائيلي مع اليمين الشعبوي العالمي؛ ترسيخ مفهوم جديد لمعاداة السامية؛ التشديد على العلاقة بيهود الولايات المتحدة. ويحاول القسم الرابع تقفّي أثر مصادر القوة المشتركة، اجتماعياً وثقافياً، بين إسرائيل ويهود العالم. أمّا القسم الأخير فيركّز على تتبّع أنماط هذه العلاقة، اقتصادياً ومادياً، في العقد الأخير.

تتطرق هذه المقالة إلى مسألة العلاقة بيهود الولايات المتحدة الأميركية، إلاّ إنها تبحث أيضاً في العلاقة بمجتمعات يهودية في مناطق أُخرى خارج الولايات المتحدة، انطلاقاً من أن ثمة تقاطعات بين هذين المستويين. ويأتي التركيز على يهود الولايات المتحدة، بسبب ما لهذه الشريحة من مكانة وثقل، أكثر من غيرها، في الحياة الإسرائيلية سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن أنها تشكّل أكثر من 70 في المئة من اليهود حول العالم (لا يشمل إسرائيل)، وما يقارب 39 في المئة من يهود العالم (يشمل إسرائيل).[4]

4 المصدر نفسه.

القسم الأول
يهود العالم أو «يهود الشتات» إسرائيلياً:
تقديم وتأطير

على الرغم من أن الدولة الإسرائيلية تقدّم نفسها (تاريخياً وقانونياً وممارسة) على أنها «البيت القومي للشعب اليهودي»، فإن أغلبية اليهود (55 في المئة) (من حيث الديانة) لا تزال تعيش خارج الدولة الإسرائيلية. ووفقاً لأحدث المعطيات، فإن نحو 14,7 مليون يهودي، حتى نهاية سنة 2018 وبداية سنة 2019، يتوزعون بين إسرائيل وخارجها على النحو التالي:[5]

الدولة	عدد اليهود	نسبتهم إلى مجمل اليهود حول العالم
إسرائيل	6,7 ملايين	45,5 في المئة
الولايات المتحدة الأميركية	5,7 ملايين[6]	38,5 في المئة
فرنسا	453 ألفاً	3 في المئة
كندا	391 ألفاً	2,6 في المئة
بريطانيا	290 ألفاً	1,9 في المئة
الأرجنتين	180 ألفاً	1,2 في المئة
روسيا	172 ألفاً	1,1 في المئة
سائر الدول	862 ألفاً	6 في المئة

5 عوفر مدام – فريدمان، «المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة: تعارف»، في: «يهود الولايات المتحدة والأمن القومي الإسرائيلي»، تحرير أساف أوريون وشاحار عيلم (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، 2018)، ص 45 – 65 (بالعبرية)؛ «عدد اليهود اليوم في العالم كما في سنة 1925»، «واينت»، 19 / 4 / 2020، متاح في: https//www.ynet.co.il/articles,0,7340,L-5717127,00,html (بالعبرية).

6 المعطى مختلَف عليه، بحيث يرتبط بسؤال «مَنْ هو اليهودي؟» كما سنبيّن لاحقاً، إلاّ إن أغلبية الدراسات تتفق على أن الرقم يتراوح بين 5,7 ملايين و7,2 ملايين.

الشتات: إطار مفاهيمي للمصطلح ونشأته إسرائيلياً

شكلت العلاقة بين الدولة الإسرائيلية واليهود حول العالم، منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، محوراً أساسياً في المشهد الإسرائيلي، وجزءاً أساسياً من الجدل داخل الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي لاحقاً. وربما كان استخدام مصطلح «يهود الشتات» («يهدوت هتفوتسوت»/ Diaspora)، خير دليل على أهمية هذه العلاقة، إذ إن هذا المصطلح، كما يقول تشارلز ليبمان، لا يشكل علاقة بين مهاجرين ودولة، وإنما يجسّد كيانية شعب خارج وطنه.[7] ويميّز وليم سافران بين «الشتات» والهجرة، من خلال ست ميزات: يشمل الشتات جماعة ترتبط بذاكرة جماعية تجاه أرض موطنها، وترى في هذا الموطن بيتها الأصلي الذي ستعود إليه من دون شك. وتتحمّل الجماعة مسؤولية تطوير هذا البيت ودعمه، وتتعامل معه كمركّب أساسي في هويتها.[8]

ليست المسألة اليهودية، أو إسرائيل، حقلاً حصرياً للبحث في مسألة «الشتات»، بل باتت موضوعاً مركزياً في كثير من الدول، وخصوصاً في الحقبة الأخيرة. كما أن تغيراً عالمياً بات يميز موقف الدول من مواطنيها أو أبنائها خارج حدود الدولة. فإن شاب، في الماضي، التشكيك في النظرة إليهم، حتى وصم «الخيانة» أحياناً، فقد نجد، في الآونة الأخيرة، توجهاً إيجابياً من جانب الدول الأُم نحو مجموعات الشتات، ويتم التعبير عنه من خلال توفير الدعم لهم وتوطيد العلاقة بهم.[9]

يحمل الجدل والنقاش بشأن مفهوم «الشتات»، إسرائيلياً، أبعاداً أكثر تركيباً. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها: أولاً، كان انتشار اليهود حول العالم سابقاً

7 Charles Liebman, *Pressure Without Sanctions: The Influence of World Jewry on Israeli Policy* (Rutherford: Fairleigh Dickinson University Press,1977), p. 21.

8 William Safran, «Diasporas in Modern Societies: Myths of Homeland and Return,» *Diaspora: A Journal of Transnational Studies*, vol. 1, no. 1 (1991), pp. 83-99.

9 إلعاد لوبيتس، «المكانة الرسمية ليهود الشتات في دولة إسرائيل»، أطروحة ماجستير، الجامعة العبرية، 2019 (بالعبرية).

يشمل بقاعاً ودولاً متعددة، وعُرّف كشتات فقط بعد أن تكونت الكيانية الصهيونية، ثم الدولة عبر استعمار فلسطين، لا العكس؛[10] ثانياً، إن مفهوم الدولة الأُم والرعايا في الشتات مركّب في حالة الصهيونية، ويشوبه تناقض بنيوي أساسي، ينشأ من فكرة مفادها بأن الصهيونية تعتبر اليهود «أمة عالمية»، من خلال سن «قانون العودة» أو الهجرة إلى إسرائيل، والذي يتيح لكل يهودي (بصفته يهودياً في الديانة) الحق في المواطنة المتساوية. في مقابل ذلك، تظهر حقيقة كون اليهود حول العالم يُعتبرون مواطني دُولهم الوطنية التي يَدينون لها بالولاء بالمواطنة. ويرى هذا البحث أن الجمع بين هاتين الحقيقتين يشكل أساساً لمعضلة ذاتية تعانيها الصهيونية، وتجد انعكاسها فيما يُعرف باسم علاقة إسرائيل بيهود الشتات، وهو ما سنتطرق إليه أدناه.

علاقات من المد والجَزر عبر التاريخ

تُثبّت مقولة دافيد بن – غوريون الشهيرة: «يمكن إقامة حياة يهودية كاملة فقط في إسرائيل»، فكرة فحواها أن الدولة العبرية، في الخطاب السياسي الإسرائيلي، ليست دولة مواطنيها اليهود فحسب، بل هي دولة اليهود أيضاً. وهو خطاب تأسيسي عبّر عن علاقة بنيوية بين إسرائيل واليهود، ووجد تعبيراته في قوانين تأسيس إسرائيل في مراحل متعددة من المشروع الصهيوني، إلاّ إن أبرزها كان في «وثيقة الاستقلال»، التي تطرقت إلى يهود العالم في نهاية الإعلان، متوجهة إليهم بدعوة من أجل التوحد والالتفاف حول «الييشوف (البلد) اليهودي»، والوقوف إلى جانب دولة إسرائيل. وهناك أيضاً «قانون العودة» سنة 1950، وقانون تفسير مكانة الوكالة اليهودية في القانون وقوننتها، وقانون «العقوبات» بشأن معاداة السامية سنة 1977، مروراً بـ «قانون المواطنة»، وأخيراً «قانون القومية» المصادَق عليه سنة 2018. أمّا في الجانب العملي، فلقد أُنشئت وزارة الشتات ولجنة برلمانية بشأن الشتات والهجرة اليهودية، أو ما

10 يوسف كلوزنر، «دولة إسرائيل وشتات إسرائيل»، «مأزانيم»، المجلد 13، العدد 1 (1955) (بالعبرية). وللاستزادة يمكن مراجعة مقال الباحث رائف زريق في هذا الكتاب، المعنون: «إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية»، والذي يبيّن حضور فكرة «جمع الشتات» بصورة تأسيسية في الفكرة الصهيونية.

يُسمى «القادمين الجدد» («عالياه»)،[11] وفق التعريف الصهيوني.

كان لمؤسسات يهود العالم وهيئاتهم ونُخبهم في البلاد الغربية، منذ قيام المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين قبل تأسيس الدولة العبرية، دور أساسي ومساهمة مركزية في هذا المشروع، سواء من خلال الدعم المادي اللوجستي، أو الدعم السياسي للعلاقات الخارجية بدول العالم، لتسويغ شرعية المشروع الصهيوني في فلسطين ودعم هذه الشرعية. وتُظهر المعطيات أن الحركة النقدية ودخل الدولة من العملة الأجنبية كان مصدرهما الرئيسي والأساسي الدعم المادي الخارجي من يهود العالم، ومن جانب يهود الولايات المتحدة الأميركية بصورة خاصة.[12] لكن، بالتوازي مع توفير هذا الدعم وتوطيد العلاقة الوثيقة بين إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة، ظهرت منذ البداية أشكال من التوتر سادت العلاقة بين الطرفين. ففي سنة 1950، دعا السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، أبا إيبن، يهود الولايات المتحدة إلى الهجرة إلى إسرائيل. لكن هذه الدعوة لقيت سخط المجتمعات اليهودية في أميركا، واعتُبرت تشكيكاً في ثنائية ولاء يهود الولايات المتحدة الأميركية. وجرى، كحل للأزمة، عقد اتفاق بين رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن – غوريون ورئيس اللجنة الأميركية – اليهودية يعقوب بلاوشتاين، سُمّي «تفاهمات بن – غوريون بلاوشتاين»، ونص على أن تعترف إسرائيل بأهمية وجود المجتمع اليهودي الأميركي، وبضرورة الاهتمام برفاهيته وأمنه، من دون التدخّل في شؤونه الداخلية، أو مطالبته بإبداء «ولاء مزدوج» لدولته ولإسرائيل معاً. ودعا هذا الاتفاق، في المقابل، المجتمع اليهودي في أميركا إلى أن يحترم استقلالية القرار الداخلي الإسرائيلي، وألاّ يتدخل فيه.[13]

لن تتطرق هذه المقالة إلى قراءة هذه المقاربات والتوجّهات في منظور

---

11 «عالياه» في العبرية تعني الارتقاء أو الصعود. وهو تعبير مجازي يُقصد به الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، أو الحج إليها، باعتباره ارتقاءً للفرد (من وجهة النظر الصهيونية).

12 لوبيتس، مصدر سبق ذكره.

13 المصدر نفسه.

تاريخي، بيد أن نظرة سريعة إلى المشهد التاريخي تكشف أنماطاً ثابتة ومتحولة في هذه العلاقة، سنطلق عليها وصف مصادر القوة والمصلحة المشتركة.[14] وتنقسم إلى ثلاثة مستويات: «رأس المال السياسي»؛[15] المستوى الاجتماعي – الثقافي؛ المستوى الاقتصادي. ومن الثوابت الراسخة في هذه العلاقة الثنائية، أهمية دولة إسرائيل لدى الجوالي اليهودية في العالم، وولاء معظم أبناء هذه الجوالي لأمن إسرائيل قومياً واستراتيجياً، في مقابل أهمية يهود العالم في المشهد الإسرائيلي، واعتبارهم عمقاً استراتيجياً عالمياً، وإبداء إسرائيل مسؤولية تجاه دعم التجمعات اليهودية حول العالم، وخصوصاً تلك التي تعتبر أنها تعيش «في ضائقة».[16]

طفت حالات من المد والجَزر، على الرغم من ذلك، إلى سطح العلاقات فيما بين طرفي هذه الثنائية، «إسرائيل – الشتات»، مع مرور السنين، وشابت العلاقة بينهما توجّهات متباينة وتبدلات في أنماطها. لقد أجمع الباحثون الإسرائيليون والعالميون، بشأن ثنائية العلاقة بين «إسرائيل ويهود العالم»، كما يرى المحللان شيفر وطوليناد وغيرهما، على أن حرب سنة 1967 شكلت منعطفاً تاريخياً في مسارها،[17] وعلامة فارقة في تطورها، ليس بشأن الدعم اليهودي الأميركي

14 نعني بالمصلحة المشتركة: وجود إيمان ومنظومة تصورات وقرارات تنطلق من مبدأ الوحدة العليا في المصالح بين الطرفين.

15 سنقوم باستخدام مصطلح «رأس المال السياسي» للتعبير عن مكامن القوة السياسية التي تتجاوز البعد الانتخابي أو الكتل الانتخابية اليهودية في الولايات المتحدة والعالم. ونرى أن ثمة تقاطعاً لمكامن القوة الأُخرى، المتمثلة في شبكة علاقات وقوة اقتصادية وغيرهما، مع الدور السياسي لليهود في الولايات المتحدة وفي العالم.
أمّا مصطلح «رأس المال السياسي المشترك»، فنعني به وجود إيمان ومنظومة تصورات وقرارات تنطلق من مبدأ الوحدة العليا في المصالح السياسية بين الطرفين، بحيث تشكل قوة إسرائيل رافعة لتمكين المجتمعات اليهودية حول العالم سياسياً. كما تشكل قوة المجتمعات اليهودية، في المقابل، رافعة لحضور إسرائيل سياسياً في العالم، ولفرض أجنداتها الصهيونية، وتطوير مصالحها السياسية دولياً.

16 غابي شيفر وهداس روبرت – طوليناد، «مَنْ يقود؟ حول علاقة إسرائيل ويهود الشتات» (القدس: فان لير، 2006)، ص 38 – 58 (بالعبرية).

17 المصدر نفسه.

لإسرائيل فقط، بل فيما يخص الدعم الأميركي الرسمي لها أيضاً، فتثبّتت مركزية إسرائيل ومكانتها الاستراتيجية لدى يهود العالم، بعد سنة 1967. لقد اتسمت الحقبة الأولى من العلاقات، في العقدين الأولين من إنشاء الدولة، بما اعتبره محللون «المركزية الإسرائيلية»، وهو توجّه نحته بن – غوريون، وعبّرت عنه مقولته الشهيرة بأن الحياة اليهودية الحقيقية لا يمكن لها أن تتجلّى إلاّ في دولة إسرائيل.[18] ورافق هذا التوجه في البدايات تنكر لمسألة اليهود حول العالم، أو اهتمام شحيح بها. لكن اهتمام إسرائيل بيهود العالم، أخذ يزداد منذ سبعينيات القرن الماضي، كما أن العلاقات بين الطرفين بدأت تأخذ طوراً آخر، بحيث زاد الدعم الخارجي لإسرائيل، ووُطّدت العلاقات بينها وبين قيادات التجمعات اليهودية. إلاّ إن هذا الأمر ترافق مع نمو توقعات متبادلة بين الطرفين، ولم تكن الممارسات الفعلية متوائمة دوماً معها؛ إذ كانت التوقعات تؤدي، في كثير من الأحيان، إلى خيبات أمل مشتركة ومتبادلة، أساسها توقع إسرائيل دعماً غير مشروط وغير محدود من جانب يهود العالم، من دون تدخّلهم في الشأن الإسرائيلي الداخلي. ويقابل هذا التوقع لدى الطرف الإسرائيلي، توقعٌ آخر لدى يهود العالم، يدعو إلى أن تلائم السياسات الرسمية الإسرائيلية توجهاتهم فيما يتعلق بمسألة السلام في الشرق الأوسط، وحضور الدين في السياسة الإسرائيلية. ربما كانت العلاقة الديناميكية بين هاتين الفكرتين (أي بين التوقعات المتبادلة بين الطرفين)، هي المعضلة الأشد في هذه العلاقة الثنائية، والتي سنوضحها في القسم الثاني.

قبل الخوض في التفصيلات، سيفيد استخلاص أهم العوامل التي أثرت في العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم، و/أو تؤثّر فيها:

(1) **قوة إسرائيل ومكانتها**: ازدادت الدولة العبرية، مع مرور السنوات، مكانةً وقوةً في حياة اليهود حول العالم، في أكثر من صعيد، ويميل التوازن الديموغرافي لمصلحتها. ففي الوقت الذي شكّل اليهود 6 في المئة فقط، سنة 1948، من

18 المصدر نفسه.

مجمل اليهود حول العالم، بات اليهود في إسرائيل اليوم يشكّلون أكثر من 45 في المئة من اليهود حول العالم (للمعطيات الكاملة، انظر الجدول رقم 1)، فضلاً عن تعزيز المكانة العالمية للدولة العبرية، وخصوصاً بعد حرب الأيام الستة (1967)، ومنذ أواسط السبعينيات أيضاً، الأمر الذي استدعى إسقاطات معينة على علاقة إسرائيل بيهود العالم.

(2) **تبدلات في بنية المجتمع الإسرائيلي**: طرأت، في العقدين الأخيرين تحديداً، تغيرات سوسيولوجية – سياسية في بنية المجتمع الإسرائيلي، وفي بنية نخبه الحاكمة، في أكثر من صعيد، إلاّ إن ما يرتبط بموضوع مشهد العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم هو تثبيت حكم اليمين الجديد في إسرائيل بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وصعود قوة اليمين الاستيطاني الديني، واقتراب الصهيونية من لغة الشرعية الدينية من جهة، واقتراب الأحزاب المتدينة من الجناح الصهيوني الأكثر يمينية من الجهة الأُخرى.

(3) **تبدلات في بنية المجتمعات اليهودية حول العالم**: تعيش الجوالي والتجمعات اليهودية حول العالم تغيرات بنيوية، أسوة بالتغيرات التي تمر بها إسرائيل، وكل العالم، كالفوارق في التوجهات بين الأجيال المتعددة، وارتفاع نِسَب الزواج المختلط بغير اليهود، وغيرها. وهذه التغيرات السياسية والاجتماعية تُلقي بظلالها على العلاقة الثنائية بين يهود العالم وإسرائيل، وتنعكس على نظرة أوساط يهودية متعددة إلى إسرائيل. ولا تتوافق هذه المتغيرات، في كثير من الأحيان، مع الرؤى الإسرائيلية الرسمية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو علاقة الدين بالدولة الإسرائيلية، أو بشأن التعددية داخل المنظومة الإسرائيلية.

(4) **سؤال القيادة اليهودية خارج إسرائيل**: يُعتبر سؤال القيادة لدى يهود العالم من الأمور المتغيرة، والتي تتفاعل مع أنماط العلاقة الثنائية (الإسرائيلية – يهود العالم)، بحيث شهد هذا المستوى تبدلاً مع مرور الوقت، وصعود أوساط

وقيادات جديدة لدى يهود الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، نافست اللجنة اليهودية الأميركية منظمة الفدراليات اليهودية الأميركية (United Jewish – CJF Communities)، ونازعتها قوة القيادة والسطوة، وتآكلت منظمة (United Jewish Appeal – UJA)، وهو ما يعكس تغيرات داخلية في المجتمعات اليهودية في العالم، فضلاً عن أنه يؤثّر أيضاً في توجه إسرائيل نحوها.[19]

(5) **تغيرات عالمية**: تشكل التغيرات، على مستوى العالم، عاملاً مؤثراً في العلاقة الثنائية بين إسرائيل ويهود العالم أيضاً، بحيث إن العقدين الأخيرين شهدا مظاهر جديدة لمعاداة السامية، في الخطاب والممارسة في الغرب الأوروبي تحديداً، على الرغم من أن العقود التي تلت النكبة شهدت تراجعاً في منسوب معاداة السامية في أوروبا والعالم. يُضاف إلى ذلك صعود اليمين العالمي الشعبوي في عدة بلاد أوروبية، وحدوث تغيرات جيو – سياسية في خريطة القوى العالمية، وصعود قوى منافسة لأحادية القطب الأميركي بعد انتهاء الحرب الباردة.[20]

ألقت هذه المتغيّرات وغيرها بثقلها على العلاقة الثنائية بين إسرائيل ويهود العالم، وهو ما ستحاول هذه المقالة تفصيله في الأقسام التالية، لكن ثمة ما اقتضى الإشارة إليه قبل البحث في حيثيات هذه المتغيرات، وهو التالي:

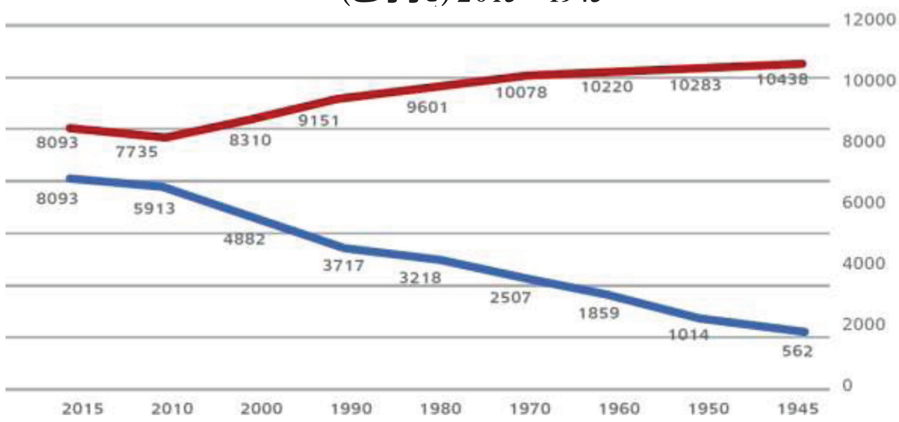
- الإقرار بوجود تحولات في العلاقة لا يتنافى مع وجود ثوابت فيها.
- إن الحديث عن تحولات في العلاقة لا يعني الجزم بتأثيرها في قوة هذه العلاقة أو ضعفها. فالمنهجية التي تتبعها هذه المقالة ليست كمية، بحيث إن الأمر أشد تعقيداً. إن ما نحاول استقراءه هو التحولات في نمط العلاقة، وليس في قوتها أو ضعفها كمياً، بالضرورة.

---

19 المصدر نفسه.

20 شموئيل روزنير وجون ريسكي، «70 عاماً لعلاقة إسرائيل – الشتات: الجيل المقبل (القدس: معهد سياسات الشعب اليهودي، 2018)، ص 17 (بالعبرية).

الجدول (1) خريطة اليهود حول العالم
1945 – 2015 (بالآلاف)[21]



الأزرق: اليهود في إسرائيل
الأحمر: اليهود حول العالم

– ثمة استقرار في التحليل ساد في العقد الأخير، فحواه أن هناك تغيراً واضحاً في نمط هذه العلاقة. والبعض ذهب بعيداً في الجزم بوجود شروخ في العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم (الولايات المتحدة تحديداً)،[22] ويدللون على هذا الادعاء بالتوتر الذي نجم بعد تجميد الحكومة الإسرائيلية ما يعرف باسم «تفاهمات الهيكل»، المتعلقة بالصلاة المختلَطة عند حائط البراق، فضلاً عن توتر العلاقة أيضاً بين إسرائيل والرئيس الأميركي باراك أوباما بشأن الاتفاق النووي الإيراني، والتوجهات الإسرائيلية تجاه المنطقة بصورة عامة، والتي يختلف بشأنها كثير من اليهود حول العالم.[23]

يمكن تحليل تقاطعات العلاقة الثنائية (الإسرائيلية – يهود العالم)، والقول إنها شبكة من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة، تخلق معها

21 المصدر نفسه.

22 غابريئلا بارزين، «يهود الولايات المتحدة الأميركية والتباعد عن إسرائيل»، «يسرائيل هايوم»، 16 أيار/ مايو 2016، متاح لدى: https://bit.ly/3mgrQYd

23 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره.

تصوراً بمصلحة مشتركة. ويفترض هذا الأمر وجود رابطة رمزية مشتركة، سنسميها «المواطنة الرمزية» ليهود العالم، تربط بين إسرائيل وأماكن وجود اليهود الصهيونيين المنتمين إليها. وستحدد هذه الدراسة ثلاثة رؤوس ومستويات لما نسميه «المصلحة المشتركة»، هي التالية:

(1) **رأس مال يهودي سياسي**: يتمظهر من خلال بناء مصالح سياسية مشتركة، تنبثق أساساً وأولاً من مصالح إسرائيل الأمنية في المنطقة. وتقوم إسرائيل، في هذا الجانب، ببلورة العلاقة بـ«يهود الشتات» وتوطيدها، من أجل نسج هذا المستوى من رأس المال الذي يضمن انحياز دول غربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، إلى المصالح الإسرائيلية.

(2) **الدعم الثقافي – الاجتماعي**: تتمحور القوة الاجتماعية – الثقافية التي تحظى بإمكاناتها، أغلبية المجتمعات اليهودية خارج إسرائيل، حول نسج شبكة علاقات متشعبة وعنكبوتية بصُناع القرار والسياسات، فضلاً عن أشخاص أصحاب نفوذ يعملون في مؤسسات أُخرى في الدولة: الإعلام والمؤسسات الأكاديمية وغيرها. وعادةً ما تُطوَّع هذه الشبكات في رفد رأس المال السياسي أعلاه.

(3) **الدعم الاقتصادي المشترك**: يتناول مستوى القوة الاقتصادية التي تشكلها أوساط كبيرة من يهود العالم، وتحديداً في الولايات المتحدة، والتي تؤسس بدورها مكانة سياسية قوية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والدول الأُخرى، وتساهم في التأثير في الساسة وصُناع القرار وصُناع الرأي العام فيها.

إن تحليل آليات المصالح المشتركة في هذه المستويات وتحديدها، يمكّننا أيضاً من الإمساك بالخيط الذي تنبثق منه التوترات في العلاقة. ولا نعني، طبعاً، بالتوترات وجود أزمة بالضرورة، بل قد يحدث اختلاف في تصورات المصالح المشتركة، والخاصة بكل فئة، ضمن تصور وجود عام مشترك، أو متكامل.

القسم الثاني
رأس المال السياسي المشترك
والتوق إلى نسج مواطنة رمزية

كما ذكرنا أعلاه، يشكل الدعم السياسي المتبادل، وتوأمة المصالح الإسرائيلية، وعمل المجتمعات اليهودية حول العالم، صلب تحليل العلاقة الثنائية وركيزة أساسية فيها. سنتقفى، في هذه السطور، أثر هذه العلاقة، في العقد الأخير تحديداً، ونسأل عما إن كانت حدثت تغيرات في أنماطها؟ وبمَ تتأثر هذه التغيرات؟ وما هي أوجهها؟ وهل تُعتبر متغيرات جوهرية، قد تفرض واقعاً جديداً على العلاقات؟ سيتطرق القسم الحالي إلى الإحاطة بهذه الأسئلة من خلال مستويات سياسية وثقافية.

(أ) العلاقة السياسية بيهود الولايات المتحدة الأميركية

(1) بطاقة تعريف باليهود الأميركيين

يشكل تجمع يهود الولايات المتحدة الأميركية التجمع الأكبر على مستوى يهود العالم، بحيث تشير المعطيات إلى وجود بين 5,7 ملايين و7 ملايين أميركي من أصول يهودية (الفوارق في المعطى ناتجة من تعريفات وتوجهات متباينة فيما يتعلق بسؤال «مَنْ هو اليهودي؟» فمَن يولد من أُم يهودية فقط هو اليهودي، بحسب الديانة اليهودية، وليس مَن يولد من أب يهودي من دون أُم يهودية. لكن التعريفين، الثقافي والذاتي، قد لا يتوافقان مع التعريف الديني). وهم لا يشكّلون المجموعة الأكبر فحسب، بل أيضاً المجموعة الأهم والأكثر تأثيراً في سياسات الدولة التي يسكنون فيها، مقارنة بالجوالي الأُخرى. واستقر في الدراسات والأبحاث والخطاب السياسي كذلك أن اليهود الأميركيين يشكلون بُعداً سياسياً استراتيجياً فائق الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل، وأدوا هذا الدور خلال حقب تاريخية متعددة، ولا سيما بعد حرب سنة 1967.

شغل 38 يهودياً أميركياً، في سنة 2017، مقاعد في الكونغرس الأميركي، الخامس عشر بعد المئة: 30 مندوباً في مجلس النواب (6,9 في المئة من مجمل أعضاء المجلس) – 28 ديمقراطيون واثنان من الحزب الجمهوري – و8 سيناتورات (8 في المئة). وبالإضافة إلى أعضاء المجالس النيابية المتعاقبة، يحتل اليهود الأميركيون، منذ سنوات طويلة، مراكز مهمة تمكّنهم من التأثير. فثلث قضاة المحكمة العليا، مثلاً، هم من اليهود.[24] وبالتالي، تُظهر المعطيات أن لليهود قوة تأثير سياسية تفوق بأضعاف نسبتهم إلى عدد السكان، كما سنفصلها أدناه.

(2) المبنى السياسي – المؤسساتي ليهود الولايات المتحدة (سؤال القيادة)

يشكل سؤال القيادة إحدى النقاط المركزية التي تؤثر في صورة العلاقة الثنائية بإسرائيل وشكلها. هل ثمة قيادة سياسية تمثّل يهود العالم؟ وقبل تناول هذه المسألة بتفصيل أكثر في القسم التالي، تحت عنوان «تمظهرات التوتر»، سأعرض خريطة المؤسسات التمثيلية الأساسية لما يمكن تسميته «قيادات الشتات في أميركا»، والتي تعمل عادة في ثلاثة مجالات: دعم إسرائيل واليهود فيها؛ دعم المجتمع اليهودي في أميركا وتمكينه؛ دعم دولي لمجتمعات يهودية حول العالم.

يجب الإشارة هنا إلى أن قوة هذه المؤسسات وأفول بعضها وصعود غيرها، كانت أمراً متحولاً دائماً، لكن، في المجمل، يمكن تقسيم القيادة إلى أربعة أنماط أساسية:[25]

- i– **تنظيمات محلية** تقوم على خدمة مجتمعات محلية: فدراليات يهودية؛ كُنس؛ مراكز جماهيرية؛ مدارس وغيرها.
- ii– ما يسمى «**تنظيمات صديقة**» هي تنظيمات تُعنى أساساً بدعم الموارد وتجنيدها لمصلحة إسرائيل، أو لخدمة أهداف داخلها.

---

24 مدام – فريدمان، «المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة: تعارف»، مصدر سبق ذكره، ص 45 – 65 (بالعبرية).

25 المصدر نفسه، ص 56.

iii– **تنظيمـات عليـا قُطرية** تُستخدم مظلة لتنظيمـات محلية، مثـل: منظمة أيباك (AIPAC /The American Israel Public Affairs Committee)، أو مـا يعـرف باسـم اللوبي من أجل إسـرائيل، وهـو منظمة تعمل منذ سـنة 1951، وتتكوّن من يهود أميركيين، وتشكل واحدة من أهم منظمات الضغط والتأثير اليهوديـة داخـل الولايـات المتحـدة الأميركيـة، وفـي الكونغـرس تحديداً؛ (AJC /American Jewish Committee، منظمة المؤتمر اليهودي الأميركي)؛ (ADL /The Anti–Defamation League، منتـدى مكافحـة التشـهير). كمـا نشـأت لاحقاً أيضاً منظمات ولوبيات أُخرى، معارضة لأيباك، كمنظمة جي ستريت (J–Street).

iv– **منظمـات فرديـة غير ربحيـة** لخدمة المجتمـع الأميركي اليهـودي، كمنظمة Interfaith Family والمتحف اليهودي وغيرهما.

v– **منظمات قاعدية**: هي منظمات قد تتقاطع مع التنظيمات «العليا»، التي ذُكرت سابقاً، لكنها تعتمد على تداخل في القاعدة المحلية بشأن قضايا عينية سياسية أو اجتماعية. وشكّل عدد من هذه المنظمات أجساماً قُطرية، وبعضها عارض التنظيمات اليهودية المسيطرة، وطرح خطاباً يهودياً بديلاً مناهضاً لإسرائيل والصهيونية، كتنظيم الصوت اليهودي من أجل السلام (Jewish voice for peace).

تُعتبـر تنظيمات الفدراليات اليهودية من أقوى التنظيمات اليهودية في الولايات المتحدة، وهي إن كانت تقوم على تمكين مجتمعي محلي في قضايا الرفاه والخدمات الاجتماعيـة والتعليـم اليهـودي وغيرهـا، بالتعاون مـع منظمـة جوينت[26] العالمية

26 تُعتبر منظمة جوينت العالمية، والتي أُسست سنة 1914، واحدة من أهم منظمات الدعم الصهيوني العالمية، إن لم تكن أكبرها. وهي، وفقاً لتعريفها الرسمي، تساهم في دعم اليهود حول العالم، وخصوصاً الفئات المستضعفة منهم، وذلك عبر النشاطات المتعددة التي تنفذها، من خلال جمعيات ومؤسسات وهيئات متعددة. وتقدّم «جوينت» مساعدات كبيرة، تقدَّر بمئات ملايين الدولارات، إلى هيئات ومؤسسات إسرائيلية متعددة، لدعم المجتمع الإسرائيلي.

(Joint /The American Jewish Joint Distribution Committee)، فهـي تفعّـل لجنـة خارجيـة تحـت اسـم «مجلس علاقـات المجتمـع»، تنبثـق منها لجنـة تنفيذية تعنـى بدعم إسـرائيل. وهي تقـوم بتنظيم اجتماعات ومجالـس دورية ولقاءات تبادل لسياسيين أميركيين في إسرائيل.[27] تمثّل «منظمة فدراليات شمال أميركا» دفيئة عليا للفدراليات المحلية، وتقدم إليها الدعم اللوجستي المطلوب من دون أن تتدخل في أعمالها أو تُقحم نفسها في مسألة الجدل السياسي الداخلي بشأن سياسات إسرائيل.

تعمل منظمات أُخرى على تطويع الإعلام خدمة لأجندات متوافقة مع المصالح الإسـرائيلية، كمنظمـة (Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America /CAMERA)، وهـي منظمـة تعمـل مـن أجـل ما تسـميه «تغطية منصفة ومتوازنـة» لمصلحة السياسـات الإسـرائيلية. وهنـاك أيضاً مراكز أبحاث ودراسـات تعمل في الاتجاه ذاته، كالمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (Jewish Institute for National Security Affairs)، وهو مركز أشبه بخلية تفكير («ثينك تانك»)، ويعمل مع صُناع سياسات وقرارات أميركيين، ويحاورهم، من أجل تقريب وجهات نظرهم إلى إسرائيل، وجعلهم يعملون لمصلحة الأجندات السياسية الإسرائيلية.[28] ولم يقتصر عمـل المنظمـات اليهوديـة الكبرى على دعم إسـرائيل فحسـب، بل سـعى لمواجهة الأصوات المناهضة للصهيونية أيضاً. ونذكر هنا أن بلاوشـتاين، على سـبيل المثال، حارب منظمة المجلس الأميركي لليهودية، التي كانت تعارض الصهيونية.

(3) مصادر قوة رأس المال السياسي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية

تفـوق قـوة اليهود في الولايات المتحدة الأميركية حجمهم الديموغرافي ضمن المجتمـع الأميركـي، وتنبـع من اندماجهـم في الحياة السياسـية، وشـغلهم مناصب أساسية في المشهد السياسي، فضلاً عن قوتهم وقدراتهم التنظيمية. ويجب الإشارة،

27 مدام – فريدمان، مصدر سبق ذكره.

28 المصدر نفسه.

طبعاً، إلى أن القوة السياسية متعلقة بالنفوذ، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً.

• الاندماج في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع القرار

يُعَدُّ الاندماج في الحياة السياسية الأميركية مكمن قوة لمراكمة رأس مال سياسي أساسي، بحيث تشير المعطيات إلى أن اليهود الأميركيين بدأوا شغل مواقع أساسية مهمة ومؤثرة في المشهد السياسي الأميركي، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي فتح أمامهم المجال لترجمة ذلك قوة تأثير سياسية، بحلولهم أعضاء في الكونغرس ومجلس النواب، أو توليهم مواقع بارزة في المؤسسات التنفيذية الأميركية أو المحكمة العليا.[29] إن وجود يهود في هذه المناصب كان، في كثير من الأحيان، عاملاً مؤثراً في اتخاذ قرارات لمصلحة إسرائيل فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

يساهم النظام السياسي الأميركي في زيادة نفوذ ما بات يعرف بـ «الصوت اليهودي» في مجال السياسة، بحيث إن النظام السياسي يتيح المجال للعلاقة المباشرة والمفتوحة بين الناخبين والساسة، ويسمح بفتح باب تلقّي التبرعات على مصراعيه، وهو ما يعزز مفهوم «اللوبي» ويجعله ذا تأثير كبير في المشهد السياسي الأميركي. ومن أبرز هذه اللوبيات الفاعلة اللوبي الصهيوني أيباك. وثمة تصورات متعددة تتعلق بدوره وتأثيره في المشهد السياسي الأميركي، تتوزع على ثلاثة توجهات أساسية: توجه يرى أن مصدر قوة اللوبي الصهيوني تنبع من أنها تتواءم وتتوافق مع الأمن القومي الأميركي والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط؛ توجه ثانٍ يعتقد أن اللوبي الصهيوني هو مَن يسيّر السياسة الأميركية في المنطقة، وأن ما تقوم به أميركا هو عملياً تنفيذ لمصالحه؛ أمّا التوجه الثالث، فيرى أن لا تأثير جوهرياً وحقيقياً للوبي الصهيوني، وأن ممارسات أميركا في الشرق الأوسط، وضمنها الانحياز التام والكامل إلى مصالح إسرائيل،

29 المصدر نفسه، ص 192.

نابعـة من قناعة أميركية ذاتية بالمصالح المشـتركة مع الدولة الإسـرائيلية.[30] ويتفق هذا القسـم من الدراسـة مع التوجه الأول على مواءمة المصالح الأميركية مع مصالح اللوبي الصهيوني والتزاوج بينها، وعلى أن قوته نابعة، لا فقط من أسباب ذاتية، بل من أسـباب موضوعية أيضاً، تتعلق برؤية الأمن القومي الأميركي لمصالحه على أسـاس أنهـا متوائمـة مع المصالح الإسـرائيلية، ومـن دون التقليل من قـوة اللوبي الصهيوني وتأثيـره في القرار الأميركي. وتحدث السـيناتور الديمقراطي إرنسـت هولينجس عن هـذه القـوة بعد إنهائه شـغل منصبـه، بالقول إنه «ما من سياسـة أميركية يمكن اتخاذها حيال إسرائيل لا تتوافق مع السياسة التي تقودها أيباك.»[31]

نتجت قوة الصوت اليهودي السياسي أيضاً من وجود تمركز ديموغرافي له فيما يسـمى «الـدول المتأرجحـة» فـي أميركا؛ أي تلـك الولايات التي تـردد وتتأرجح في التصويت بين الحزبين، فضلاً عن تداخل اليهود ونشـاطهم الانتخابي، بحيث تسـّجل المجتمعـات اليهودية نِسَـباً مرتفعـة في التصويت، هي من أعلى نِسَـب التصويت بين المجموعات الإثنية – الدينية، إذ تصل نسبة تصويت اليهود إلى 85 في المئة (انتخابات سنتي 2012 و2016)، بينما وصلت نسبة التصويت العامة إلى 50 في المئة.[32]

- **قوة رأس المال الاقتصادي**

يُعـدّ رأس المـال الاقتصادي، كما سـنبيّن لاحقـاً، من أهـم مكامن القوة السياسـية للوبـي الصهيوني بصفة خاصـة، والمجتمع اليهودي بصفة عامة، إذ بلغ حجم التبرعات اليهودية للحزب الديمقراطي 50 في المئة من مجمل التبرعات، في انتخابات سنة 2016.

- **معاداة السامية**

تشـكل مظاهـر معـاداة السـامية فـي المجتمـع الأميركـي، وفي العالم، سـواء

30 المصدر نفسه، ص 193.

31 المصدر نفسه.

32 Steven Windmueller, «The 2016 Election: Jews and Their Politics,» Jerusalem Center for Public Affairs, vol. 16, no. 4 (February 1, 2016), https://bit.ly/2FAB6p1

فـي المشـهد السياسـي أو المشـهد الثقافـي، رافعة للوبـي الصهيوني والمؤسسـات اليهودية الأميركية، بحيث تُستثمر في إشاعة الجو العام الداعم لإسرائيل «وصدقية» ادعاءاتهـا. ويسـاهم ذلـك فـي مثالية وصول مؤسسـات عليـا، مثل أيبـاك والمؤتمر اليهـودي الأميركـي ومنتدى مكافحة التشـهير، إلى وسـائل الإعـلام، ومنحها منصة إعلامية مؤثرة.[33]

إن قنـوات التأثيـر لدى اللوبي الصهيوني بصفة خاصـة، والمجتمعات اليهودية بصفة عامة، كما سـبق أن ذكرنا، لا تنحصر في رأس المال السياسـي وقوة اللوبيات، سياسـياً وانتخابياً، فحسـب، بـل تنبع أيضاً من قـوة اقتصاديـة واجتماعية، فضلاً عن تنظيم عمل المرافَعة «والمناصَرة» والعمل الدبلوماسي.

(4) الدعم السياسي وأشكاله: تطور العلاقة بين إسرائيل ويهود أميركا في مجهر التاريخ

يمكـن اعتبـار الدعم الـذي قدمته المجتمعـات اليهودية إلى إسـرائيل في بداية الطريـق مرتبطاً أساسـاً بدعم مادي، لكنه متواضع سياسـياً، وتحول مع مرور الوقت إلـى مركّـب أساسـي لإسـرائيل مـن أجل بلـورة تحالـف سياسـي – أمنـي وثيق مع الولايـات المتحـدة الأميركيـة، وتدعيم مكانة الدولـة العبريـة عالمياً.[34] ولم يكن يهـود أميركا، حتى أواخر سـتينيات القـرن الماضي، مُجمعين علـى دعم الصهيونية. وتطورت العلاقة بصورة متسارعة، وأخذت شكلاً مغايراً تماماً بعد حرب سنة 1967، بحيـث باتـت العلاقة الثنائية السياسـية وبناء رأس مال سياسـي يهـودي عالمي جزءاً أساسـياً من مشـهد العلاقات، الذي سـاهم في تعزيز مكانة إسـرائيل، وتكوين شبكة من التعاون الإسرائيلي – اليهودي العالمي منذ السبعينيات، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً،

33 عوفر مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة في الأمن القومي الإسرائيلي»، في: «يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 191 – 227.

34 سكوت ليسنسكي، «مصير، مواجهات وتحالفات: ماضي وحاضر ومستقبل العلاقات بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل»، في: «يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 65 – 103.

الأمـر الذي بـدا جلياً في التعاون الأمني الإسـرائيلي – الأميركي في الحرب الباردة، على سبيل المثال لا الحصر.[35]

المرحلة الأولى: حقبة ما قبل تأسيس الدولة

لم يكن المجتمع اليهودي الأميركي، بخلاف ما يُشـاع ربما، مُجمعاً مؤسسـاتياً علـى دعـم المشـروع الصهيوني فـي فلسـطين، وإن لقي هذا المشـروع دعمـاً فردياً وجماعياً أحياناً. إلاّ إن الموقف المؤسسـاتي الجماعي تجاه اسـتعمار فلسـطين ظل مترنحـاً. وكان «طـرح فيسـتبورغ»، مـن جانـب الحركة الإصلاحية الشـابة فـي نهاية القـرن التاسـع عشـر، دليـلاً على هـذه العلاقـة البينية، بحيـث تضمن الطـرح رفضاً لطروحات الاسـتيطان في فلسـطين، مؤكداً أن اليهود هم جماعة دينية وليسوا جماعة قومية.[36] لكـن المجتمعـات اليهودية باتت مع مرور السـنوات أكثر تحمسـاً لذلك الأمر واقتناعاً به، وخصوصاً بعد أن شكلت الولايات المتحدة ملجأً سياسياً لقيادات صهيونية هاجرت إليها من بلادها، كدافيد بن – غوريون ويتسـحاق بن تسـفي. وكان لوجـود هـذه القيـادات دور مهـم فـي عملية الدعايـة للصهيونيـة، بالتعـاون مع فرع منظمة «عمّال صهيون» في الولايات المتحدة الأميركية، وهي حزب صهيوني أُنشـئ فـي أوروبـا. وشـكلت حوادث معاداة السـامية في الولايات المتحدة عاملاً مسـاعداً علـى تقويـة التيـار المتصالح مـع الصهيونية بين يهـود الولايات المتحـدة، كما أدت إلـى نشـوء منتدى محاربة التشـهير. لقد ميـزت القيادات اليهودية، فـي ذلك الوقت، الدعم التنموي والتبرعات لإسـرائيل، من الدعم السياسـي، على الرغم من أن الدعم والتبرعات التنموية ساهمت في تحقيق المشروع السياسي الأساسي، أي إنشاء دولة يهودية في فلسطين.

انضـم المؤتمـر اليهودي الأميركي، في سـنة 1929، إلى الوكالـة اليهودية تحت

35 المصدر نفسه، ص 65.

36 المصدر نفسه.

مسمى «شريك لا صهيوني».[37] وفتح هذا الانضمام المجال لتوسّع الدعم اليهودي الأميركي للصهيونية في فلسطين، فتم إنشاء منظمة جوينت (American Jewish Joint Distribution Committee)، فضلاً عن منظمات داعمة أُخرى، مثل هداسا والفرع الأميركي لصندوق إسرائيل القومي ومنظمة صهيونيي أميركا. وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الأساسي تركز لدى الجمهور اليهودي المحافظ (Conservative)، بحيث لا يمكن الحديث عن إجماع في ذلك الحين على المشروع الصهيوني، وخصوصاً لدى التيار الإصلاحي، الذي كان لا يزال يشمل قطاعات مترددة في موقفها من المشروع الصهيوني، الأمر الذي تأثر بعض الشيء بعد صعود النازية إلى الحكم الألماني، وعدم تمكن اليهود الأميركيين من إقناع الولايات المتحدة باستيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود.

المرحلة الثانية: 1947 – 1967

حدث تغيّر مهم في مستوى العلاقات الثنائية بين إسرائيل ويهود أميركا، منذ إنشاء الدولة العبرية، إذ بات اليهود الأميركيون أكثر تحمساً ودعماً للمشروع الصهيوني، وعملوا ضمن هذا الأساس أمام صُناع القرار وأصحاب السلطة في الولايات المتحدة، مثل دور إدوارد (إدي) جاكوبسون أمام ترومان،[38] بحيث كان شريك الأخير في أعماله، وكان تأثيره فيه واضحاً، إذ اعترف ترومان بدولة إسرائيل بعد دقائق معدودة من إعلانها. ونذكر، في السياق ذاته أيضاً، الضغط الذي مارسه يهود أميركا لحث بريطانيا على إلغاء قرارها تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كما أثّر نشاط يهود الولايات المتحدة في عمل لجنة التقصي الأنغلو – أميركية لشؤون أرض فلسطين، وفي توجهها، بحيث أوصت، سنة 1946، بالسماح لمئة ألف «لاجئ يهودي» بالهجرة إلى فلسطين وإلغاء البنود المتعلقة بهذا الشأن في الكتاب الأبيض، الذي وضعه وزير المستعمرات البريطاني مالكوم ماكدونالد سنة

37 المصدر نفسه، ص 68.

38 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 197.

1939، وتعهّد فيه بعدم تجاوز عدد اليهود المسموح لهم بالهجرة إلى فلسطين 75 ألفاً، في الفترة 1940 – 1944. واشترط أيضاً أن تحظى هجرة اليهود إلى فلسطين، بعد سنة 1944، بموافقة مسبقة من الأغلبية العربية فيها.[39] وكان التأثير الأكبر لإدي جاكوبسون في إقناع ترومان بضرورة مقابلة حاييم وايزمن، الأمر الذي يعتقد كثيرون أنه ساهم، بصورة إيجابية، في قرار ترومان الاعتراف بدولة إسرائيل حال إعلانها.[40] يُضاف إلى ذلك المساعدات الحربية لإسرائيل، إذ إن آلاف اليهود تبرعوا لشراء أسلحة لعصابة الهاغاناه وغيرها. كما كان للمتطوعين اليهود الأميركيين المحاربين (كالجنرال دافيد ماركوس) الدور الأبرز في إنشاء سلاح طيران جيش الاحتلال الإسرائيلي لاحقاً. وساهم آل شفايمر، بعد أن ترك كاليفورنيا، في تأسيس الصناعة الحربية الجوية الإسرائيلية.

لم يقتصر الدعم على الجانب السياسي فقط، إذ إن الدعم المادي، اليهودي – الأميركي، كان أساسياً، فلقد جندت غولدا مئير وحدها 50 مليون دولار للدولة العبرية (ما يعادل 500 مليون دولار اليوم). وساهم يهود الولايات المتحدة الأميركية، مساهمة سياسية بصورة أساسية، في الضغط من أجل تحصيل تعويضات مالية من ألمانيا الغربية، وفي استيعاب الهجرة اليهودية من دول العالم إلى إسرائيل.

ازدادت توقعات يهود أميركا بالتدخل في الشأن الإسرائيلي، مع ازدياد تأثيرهم في دعم إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقة بين الطرفين. وجاءت اتفاقية بن غوريون – بلاوشتاين، المذكورة سابقاً، لتجد لهذا التوتر حلاً. ونشأت، في إثرها، مأسسة لهذه العلاقة، أو محاولة مأسسة لها، ضمن هذا التفاهم. لقد رأى يهود أميركا (المنحازون إلى إسرائيل) ضرورة مأسسة هذه العلاقة، فتم إطلاق ما سُمّي «تفاهمات بن غوريون – بلاوشتاين»، في آب/ أغسطس 1950، بين رئيس المؤتمر اليهودي الأميركي يعقوب بلاوشتاين ورئيس الحكومة الإسرائيلية في

39 المصدر نفسه، ص 70.

40 انظر: مجموعة إدي جاكوبسون لدى مكتبة «الرئيس ترومان»، متاح في:
http://www.trumanlibrary.gov/library/personal-papers/edward-jacopson-papers

ذلك الحين دافيد بن – غوريون. وكانت هذه التفاهمات تقوم على أساس معادلة توازن، فحواها دعم المصالح المشتركة للمجتمعَين مع احترام المصالح المشتركة للجماعتين. ويشمل البند الأخير احترام الخصوصية والاستقلالية الداخلية لكل من الجماعتين؛ أي احترام يهود العالم استقلالية القرار الإسرائيلي الداخلي، كونهم ليسوا مواطنين في إسرائيل، في مقابل احترام إسرائيل استقلالية الجماعات اليهودية حول العالم، خوفاً من أن يتم اتهامهم بـ «الولاء المزدوج» (بين دولهم الأصلية وإسرائيل)، الأمر الذي يشعل جبهات معاداة سامية ضدهم. وشكلت هذه المعادلة نقطة الارتكاز، أي «نقطة أرخميدس»، لبلورة رأس مال يهودي مشترك، أو تصور مصلحة سياسية مشتركة، لكنها كانت، في المقابل، منطلقاً لحالات توتر، وإن لم تصل إلى درجة تسميتها أزمة. فهذه المعادلة تخلق نوعاً من التوقعات المتبادلة (توقع لدى يهود العالم بالحصول على ما يشبه «مواطنة رمزية» في إسرائيل، يقابله توقع من جانب إسرائيل بدعم غير مشروط من يهود العالم)، وهو ما جعل خيبات متبادلة تتزامن مع انتكاس هذه التوقعات أحياناً.

يجسّد ما سمّيناه «المصالح السياسية المشتركة» و«رأس المال السياسي»، حقيقة فحواها أن دعم الصهيونية والمصالح الإسرائيلية، سياسياً ومالياً، لم يأتِ بالنفع على دولة إسرائيل فحسب، بل كان أيضاً جزءاً من نشوء المكانة السياسية الخاصة والمميزة لليهود (المنحازين إلى إسرائيل) داخل الولايات المتحدة. لقد ساهم هذا الدعم في تعزيز حضور اليهود الأميركيين داخل الولايات المتحدة، وفي شدّ أواصر التعاضد والمأسسة الداخليين لدورهم، وكان جزءاً أساسياً من حجر البناء السياسي لهم. ومكّنهم، فضلاً عن ذلك، من نسج علاقات كثيرة وواسعة بأشخاص أصحاب نفوذ وقرار في الحكم، بحيث كان دعم إسرائيل سياسياً جزءاً من المشهد الأميركي، ونتيجة أسباب داخلية لم تكن دائماً لها علاقة سببية بتأثير اللوبي الصهيوني؛ أي أن دعم مصالح إسرائيل بات، مع الوقت، مركّباً في المؤسسة السياسية اليهودية الأميركية (المنحازة إلى إسرائيل)، كما أمسى مركّباً في بلورة الهوية الاجتماعية

لأغلبية اليهود الأميركيين.

العلاقة بإسرائيل كرافعة لمأسسة التنظيم اليهودي الأميركي

بدأت منظمات يهودية أميركية، منذ إطلاق «تفاهمات بن غوريون – بلاوشتاين»، السابقة الذكر، تبلور حضورها في صورة منظمات عليا تمثيلية على المستوى القطري، بحيث اجتمع، في سنة 1956، لتنظيم هذه المسألة، ما سُمّي «لجنة الرؤساء»، وهي لجنة تضم رؤساء مختلف المنظمات. وكانت أيباك أُسست في بداية الخمسينيات. وتحولت، بمساهمة رئيسها الأول أشعيا كينين، إلى منظمة عليا رسمية في أوائل الستينيات. كما أن منظمات أُخرى بدأت تعمل بصورة أشمل وأكثر تنظيماً أمام الإدارة الأميركية، كالمؤتمر اليهودي الأميركي والكونغرس اليهودي الأميركي، وغيرهما. وكان لهذه المنظمات دور مهم في تخفيف حدّة التوتر والانتقاد اللذين أبداهما الرئيس أيزنهاور ضد العدوان الثلاثي على مصر.[41]

الحقبة الثالثة: عدوان 1967 – 1991 (نهاية الحرب الباردة)

كان للانتصار العسكري الإسرائيلي في الحرب العدوانية سنة 1967 تأثير حاسم في علاقة يهود العالم، ويهود الولايات المتحدة تحديداً، بإسرائيل. وشكلت الحرب ونتائجها منعطفاً نوعياً في هذه العلاقة. تحولت إسرائيل إلى مُركّب حاسم ومركزي، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، في عمل يهود العالم، ويهود الولايات المتحدة الأميركية المنحازين إلى إسرائيل بصفة خاصة.[42]

ترافق مع هذه الحقبة تعاضد وتقارب أمنيان بين أميركا وإسرائيل، على الرغم من أن ثمة مساعدات كانت قد حصلت عليها إسرائيل بصورة ما من الولايات

41 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

42 المصدر نفسه.

المتحدة. إلاّ إنه ما من مقارنة بين الحلف الأميركي – الإسرائيلي ونمطه، بين ما قبل حرب سنة 1967 وما بعدها. لقد دعمت أميركا إسرائيل، على نحو كبير، في كل المحافل الدولية، بصورة لا تقارَن مع ما كان قبل الحرب.

لم تنبع قوة اليهود من الجانب المؤسساتي التنظيمي فحسب، بل أيضاً بسبب وجود شخصيات يهودية منحازة إلى إسرائيل، كانت قريبة من سلطة الحكم. والمثال الأبرز لذلك، في هذه الحقبة، كان وجود هنري كيسنجر إلى جانب الرئيس نيكسون (1969 – 1974)، وهو مَن أدى إلى توقيع تسوية موقتة بين مصر وإسرائيل.[43]

يرى محللون، ومنهم سكوت ليسنسكي، أن هذه الحقبة شكلت بداية ما يعرف بـ «استمالة الصوت اليهودي»، بحيث بات اهتمام المجتمع السياسي الأميركي يزداد بتوجهات اليهود الأميركيين السياسية، ويحاول استمالتهم إليه، بسبب ما حصلوا عليه من قوة ونفوذ وتأثير، الأمر الذي ساهم في مراكمة رأس مالهم السياسي، وهو مثال حيّ لمفهوم «رأس المال السياسي المشترك»، وتصوّر «مصلحة سياسية مشتركة». سجلت أغلبية المجتمعات اليهودية الأميركية، في إبان حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973 وبعدها، دعماً غير مسبوق لإسرائيل. وقدّم البونديس، خلال هذه الحرب وبعدها، ما يقارب ثلاثة أرباع مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف الدعم الذي تم تقديمه خلال حرب سنة 1967.[44]

كانت أيباك هي المنظمة الأبرز التي قادت لوبياً قوياً يحاور صُناع القرار والممسكين بالسلطة في الولايات المتحدة في هذه الفترة. وتشير المعطيات إلى أمثلة متعددة في هذا الصدد، منها:

- تمرير قانون «جاكسون – فانيك» سنة 1974، والذي يسمح بمنح الاتحاد السوفياتي مكانة شريك تجاري ذي أولوية، شرط تحسّن أحوال حقوق الإنسان لديه، والسماح بهجرة يهودية عبر حدوده.

43 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 197.

44 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 75.

- إلغاء عقوبات الرئيس جيرالد فورد سنة 1975، والتي عمل الرئيس فورد على فرضها على إسرائيل، بعد تعنّتها ورفضها الدخول في تسوية موقتة مع مصر. وتشمل تجميد صفقات الأسلحة وعدم إبرام اتفاقيات جديدة معها. بادر قادة المجتمعات اليهودية، المنحازون إلى إسرائيل، إلى حملة مضادة، ونجحوا في استمالة 76 عضواً في الكونغرس، وقّعوا عريضة تعترض على توجه البيت الأبيض إلى ما سمّاه «تقويماً جديداً للعلاقة بإسرائيل»، على الرغم من أن فورد وكيسنجر نجحا، وفقاً لكثيرين، في مهمتهما (أي في الضغط على الحكومة الإسرائيلية).
- المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي: كانت المحافظة على ما يسمّى «تفوقاً إسرائيلياً عسكرياً في الشرق الأوسط» في أعلى سلّم أولويات منظمة أيباك، وفي أولوية أجندتها. وبدا تأثير ذلك واضحاً في مستوى ممارسة السياسة الأميركية منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، حتى تكلّل ذلك في تقنين هذه الممارسة عبر تشريع في الكونغرس سنة 2008، يضمن المحافظة على «التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط»، وأن تراعي صفقات بيع الأسلحة الأميركية لدول الشرق الأوسط هذا التفوق، وألاّ تخل به.

زاد الدعم الأميركي لإسرائيل بعد توقيعها «اتفاقية السلام» مع مصر، ووصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً. كما نجحت منظمة أيباك، بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية، في فرض قرار في الكونغرس الأميركي يُلزم البيت الأبيض بمعارضة منظمة التحرير الفلسطينية، وحماية إسرائيل من الضغط الدولي.[45]

على الرغم من أن دعم إسرائيل والمحافظة على علاقتها القوية بالمجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة كانا من سمات هذه الحقبة، فإن ملامح خدش هذا الإجماع بدأت تظهر داخل المجتمعات اليهودية، منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، منها بلورة حركة «خيار»، التي طرحت موقفاً مغايراً للتعامل مع المسألة

45 المصدر نفسه.

الفلسطينية ودعمت المفاوضات مع الفلسطينيين، إلاّ إنها بقيت حركة هامشية، وغير مؤثرة. ومن محطات التوتر في هذه الحقبة:

(1) أزمة ضرب المفاعل النووي العراقي سنة 1981: تُرجم هذا التوتر في عدم نجاح اللوبي الصهيوني في منع بيع أميركا السعودية صفقة طائرات «الأواكس»، لأغراض التجسس.

(2) أزمة الجاسوس جوناثان بولارد سنة 1985: على الرغم من أن هذه الحقبة كانت حقبة تأسيسية لما يشبه إجماعاً لدى المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة على دعم إسرائيل، باستثناء أصوات قليلة معارضة، فإن أزمة اكتشاف الجاسوس بولارد خلقت خدشاً في العلاقة بين الطرفين، وأظهرت إلى العلن تهمة «الولاء المزدوج» من جديد، الأمر الذي أثار حفيظة أوساط متعددة لدى يهود أميركا.

(3) مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان، والتي تورطت فيها إسرائيل ووزير دفاعها آنذاك أريئيل شارون، ونُفّذت بحمايتهما، بحيث أحرجت الليبراليين اليهود في أميركا، وزادت في شعور النفور تجاه السياسة الإسرائيلية من جانب عدد من الأوساط في المجتمعات اليهودية الأميركية.[46]

(4) دعم إسرائيل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، زاد هو الآخر في حدة نفور أوساط يهودية أميركية من السياسة الإسرائيلية الخارجية.[47]

(5) تزايد النقاش الداخلي بشأن «مَنْ هو اليهودي؟» وقانون العودة، وضغط الحريديم، الذين كانوا في ائتلاف حكومي مع رئيس الحكومة آنذاك يتسحاق شمير، من أجل إلغاء مواطنة من لم يتم ختانه على أيدي رجال دين أرثوذكسيين. فمن المعروف مثلاً أن الواقع اليهودي الأميركي يشهد نشاطاً لقوى ومفاهيم غير أرثوذكسية بشأن التعامل مع الديانة اليهودية وتعريف اليهودي.

46 المصدر نفسه، ص 78.

47 المصدر نفسه.

على الرغم من أن هذه المحطات أثارت حفيظة الأجنحة الأكثر ليبرالية في المجتمعات اليهودية الأميركية، فإن من الصعب الإشارة إليها، أو التعامل معها، كأزمة في العلاقة، بحيث إن الدعم لإسرائيل بقي من الثوابت فيها، وقوة منظمة «أيباك»، كلوبي مناصر لإسرائيل في أروقة صُناع القرار الأميركي، تعاظمت. وتتحدث دراسات عن تحوّلها إلى اللوبي الأقوى، والذي غيّر كثيراً في المشهد السياسي لمصلحة إسرائيل، وجعل يهود الولايات المتحدة قوة صاعدة على مستوى العالم. وهو ما يؤكد، لا مساهمة يهود أميركا المنحازين إلى إسرائيل في بلورة رأس مال سياسي لإسرائيل فحسب، بل العكس أيضاً، أي مساهمة إسرائيل في بلورة رأس مالهم السياسي المحلي.

الحقبة الرابعة: 1991 – 2001

دعمت أغلبية التجمعات اليهودية، بصورة واضحة، بعد نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي، الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، ضمن ما عُرف باسم «حملة إكسودكس»، وجُنّدت ملايين الدولارات لها. وازداد التضامن اليهودي الأميركي مع إسرائيل، بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991. ويبدو أن «شعار الإجماع» (أي اعتبار دعم إسرائيل محط إجماع)، الذي نحته جوناثان رينهولد، استمر في التجلّي في هذه الحقبة.[48]

واجهت أيباك، في هذه الفترة، إحدى «أشرس» معاركها خلال حقبة التوتر الذي شهدته العلاقات الإسرائيلية – الأميركية في أعقاب حرب الخليج الثانية، والضغط الأميركي على الإسرائيليين من أجل تجميد الاستيطان في مقابل حصولهم على اعتمادات قروض بقيمة 10 مليارات دولار، تساعدهم على استيعاب الهجرة اليهودية السوفياتية. ورفض يتسحاق شمير (رئيس الحكومة الإسرائيلية حينذاك) هذا

48 المصدر نفسه، ص 80.

العـرض، وتوجـه إلى الاسـتعانة بأيباك، التي حاولت تفعيـل ضغوطها من أجل إلغاء الشروط الأميركية على إسرائيل، لكن من دون نجاح.[49]

فترة أوسلو وبداية الانتقال من شعار الإجماع إلى شعار الإجماع التعددي

شـهدت الفترة التي تلت اتفاق أوسـلو وانتخاب يتسـحاق رابين رئيساً لحكومة إسـرائيل، تجنّـد التجمعـات اليهودية للعمـل لمصلحـة الحكومة الإسـرائيلية، على الرغـم مـن تحفـظ بعضهـا مـن أوسـلو وقـوة ياسـر عرفـات. إلاّ إن يتسـحاق رابين (رئيس الحكومة الإسـرائيلية حينذاك) اسـتطاع الحصول على دعم مخصَّص للسلطة الفلسـطينية مـن جهات يهوديـة أميركية، وسـاهمت تبرعات أُخـرى قدّمها المجتمع اليهودي في خفض ديون الأردن، بعد توقيعه اتفاقية وادي عربة للسلام مع إسرائيل. ومـن المنظمـات اليهودية الأميركية البارزة الداعمة لاتفاق أوسـلو والمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (IPF /Israel Policy Forum).[50]

دعمـت جهات أُخـرى، تنتمي إلى التجمعات اليهوديـة الأميركية، في المقابل، مشـاريع اسـتيطانية فـي الضفـة الغربيـة، على الرغم مـن أن دعم منظومة الاسـتيطان مباشـرة لـم يكـن جـزءاً من إجمـاع التجمعـات اليهوديـة، وعلـى الرغم مـن ازدياد الأصـوات المعارضـة لاتفـاق أوسـلو بيـن صفوفها مع تولّـي بنيامين نتنياهو رئاسـة الحكومة وازدياد العمليات الفدائية العسكرية الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية.

يرى محللون أن الدعم اليهودي الأميركي لإسرائيل بدأ يأخذ شكلاً تعددياً، أي أن ثمة توجهات متناقضة تنشأ داخل المجتمع اليهودي، تنبثق منها أنماط متعددة من الدعم. وتأثر هذا التحول بعدة عوامل، بينها:

- التغيّرات التي طرأت على المشهد الإسرائيلي الانتخابي، والانتقال من مشهد أحادي أو ثنائي الأقطاب إلى مشهد أكثر استقطاباً ومتعدد الأقطاب.

49 المصدر نفسه.

50 المصدر نفسه.

- تغيرات في بنية المجتمع اليهودي – الأميركي ذاته، وتقلص مشاركة/ تداخل الأجيال اليهودية الشابة في مؤسساته، وفي الارتباط الوثيق بإسرائيل.
- اختلاف في التوجهات السياسية ووجهات النظر بين الحكومة الإسرائيلية وأوساط في المجتمعات اليهودية – الأميركية.

أثّرت هذه المتغيرات في الدعم العام اليهودي الأميركي، وبات متفرقاً أكثر وأقل مركزية، من دون أن يعني ذلك خفضاً في نسبة الدعم العامة. وقلّ الدعم العام المقدم من الفدراليات، على سبيل المثال، إلاّ إن الدعم المتفرق ازداد. وفضلت عدة مؤسسات أن تدعم مباشرة مؤسسات إسرائيلية بدلاً من انتظارها أن تدعمها الفدراليات أو الوكالة اليهودية. وبدأت أوساط، تُعتبر ليبرالية، التبرع لـ «الصندوق الجديد لإسرائيل»، ذي الصبغة الصهيونية الليبرالية الواضحة، بينما حافظت أوساط أُخرى على دعم مشاريع استيطانية.

الحقبة الخامسة: 2001 – 2020

امتازت بداية هذه الحقبة بازدياد تعاطف يهود الولايات المتحدة مع إسرائيل، وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، إلاّ إن محطات وأنماطاً من التوتر ظهرت في نهاية هذه الحقبة مع تولّي نتنياهو رئاسة الحكومة منذ عقد من الزمن.

حاولت مؤسسات في المجتمعات اليهودية – الأميركية ربط أحداث 11 أيلول/ سبتمبر بموجات العمل الاستشهادي الفلسطيني خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ويُذكر من أنشطتها البارزة الدعوة إلى تظاهرة في واشنطن، في نيسان/ أبريل 2002، شارك فيها عشرات الآلاف.[51] ولقيت خطوة أريئيل شارون، القائمة على الانسحاب/ فك الارتباط الأحادي الجانب، من غزة، تأييداً في أوساط متنوعة داخل المجتمعات اليهودية – الأميركية، في مقابل معارضة أوساط محافظة.

51 Diana Jean Schemo, «Thousands Hold Rally in Capital in Support of Israel,» *New York Times,* April 16, 2002. At: https://nyti.ms/2oUBByP

تجلّى هذا الاستقطاب (غير الحاد) داخل المجتمعات اليهودية في تأسيس منظمة جي ستريت، كلوبي سياسي في مقابل أيباك، يتبنّى شعار حل الدولتين وضرورة التفاوض مع الفلسطينيين من أجل الوصول إلى سلام في الشرق الأوسط. وواجهت «جي ستريت» انتقادات قاسية. يُضاف إلى ذلك منظمات يهودية يسارية (بدأت كتنظيمات قاعدية نشطت في الجامعات وخارجها)، مثل منظمة صوت يهودي للسلام (Jewish Voice for Peace)، أو منظمات يسارية نشط من خلالها يهود، عملت ضد الاحتلال الإسرائيلي والحكومات الإسرائيلية، ورفضت تجريم مقاطعة إسرائيل، كمنظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين (Students for Justice in Palestine /SJP).

يجب الإشارة إلى أن الحديث عن وجود استقطاب لا يصل إلى درجة يُخدش فيها شبه الإجماع اليهودي الأميركي على الانحياز إلى مصالح إسرائيل، وخصوصاً في أوقات أزماتها. فعلى الرغم من الحديث عن وصول العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى أسوأ مراحلها خلال دورتَي حكم باراك أوباما، فإنه تم تنفيذ صفقة عسكرية وأمنية بين أميركا وإسرائيل في عهده بلغت قيمتها 38 مليار دولار، وأُبرمت خلال المفاوضات الأميركية – الإيرانية توقيع الاتفاق النووي (قبل أشهر قليلة من إنهاء أوباما دورته الثانية)، وهي الصفقة الأكبر في تاريخ المساعدات التي قدمتها أميركا إلى دولة أجنبية.[52]

لا يناقض هذا الأمر القول إن فترة أوباما تخلّلها توتر في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، ألقى بظلاله على علاقة إسرائيل بيهود أميركا. وكان الاتفاق النووي مع إيران سنة 2015 أبرز محطاته، ومن تجلياته خطاب نتنياهو أمام الكونغرس سنة 2015. وكانت المجتمعات اليهودية منقسمة إزاء الاتفاق، فدعمته مؤسسات وعارضته أُخرى.

52 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 84.

حقبة ترامب: 2016 – 2020

ليس من السهل جزم مدى تأثير حقبة دونالد ترامب (2016 – 2020) في العلاقة الثنائية بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأميركية، وإسقاطاتها عليها، ذلك بأن أنماط التصويت اليهودي لم تتغير في هذه الحقبة، على الرغم من كل ما جرى خلالها، وخصوصاً بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، والتي تنافس فيها الرئيس الجمهوري دونالد ترامب مع المرشح الديمقراطي جو بايدن (تم حسم مصيرها انتخابياً بخسارة ترامب السباق الرئاسي إلى دورة ثانية، وفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، على الرغم من تشكيك ترامب في النتائج، واتهامه الديمقراطيين بتزويرها وسرقة الفوز منه). إلاّ إن الدعم اليهودي للمرشح الديمقراطي جو بايدن ازداد، إذ إن ترامب لا يحظى بشعبية واسعة لدى المجتمعات اليهودية، ويثير مخاوف أوساط كثيرة فيها، وخصوصاً إزاء مسألة توجّهاته وسياساته تجاه الأقليات والمجموعات الإثنية في أميركا. وعلى الرغم من ذلك فإن عدة إجراءات وقرارات أقدم عليها ترامب حصلت على تأييد أوساط في المجتمعات اليهودية، وخصوصاً تلك المنحازة إلى إسرائيل، كالاعتراف بالقدس عاصمة لها، وإعلانه نيّته نقل السفارة الأميركية إليها، في كانون الأول/ ديسمبر 2017.[53] وشكلت مجموعات خاصة داخل اليهودية الأرثوذكسية، بالإضافة إلى رجال أعمال، كإدلسون وغيره، قوة داعمة لترامب وموازية للمنظمات اليهودية التقليدية الداعمة للديمقراطيين. بيد أن التناقض، الذي سبق أن ذكرناه في القسم الحالي، ظهر جلياً في حقبة ولاية ترامب، من خلال ازدياد الممارسات والاعتداءات المعادية للسامية، وذلك كجزء غير منفصل عن عملية الحشد والتعبئة اللذين لطالما قام بهما ترامب في صفوف مؤيديه ضد كل من هو غير أميركي – مسيحي – أبيض، وضد كل مَنْ ينتمي إلى المهاجرين والطوائف والمجتمعات الأُخرى في المجتمع الأميركي.

53 المصدر نفسه، ص 85.

يـرى كثيـرون أن الإعلان الأميركـي الذي يُعرف بـ «صفقة القـرن» كان التجلي الأبـرز، لا لانحيـاز الإدارة الأميركيـة (فـي عهـد ترامب) إلـى المصالح الإسـرائيلية فحسـب، بـل أيضـاً نتيجـة تماهيهـا الأيديولوجـي التـام برؤيـة اليميـن الاسـتيطاني تجـاه القضيـة الفلسـطينية. واعتُبر هذا الأمر قَطعـاً مع المبادرات الأميركية السـابقة، وانتقـالاً مـن الانحياز إلى إسـرائيل والتحالـف معها إلى التماهي مـع مواقف اليمين الإسرائيلي.[54] وأشـارت، فـي هـذا الصـدد، عـدة مصادر إلـى التأثير البـارز الذي مارسـه ثلاثة أشـخاص، من اليهود الصهيونيين في عهد ترامب، للوصول إلى «صفقة القـرن». هم: أولاً، جاريد كوشـنير، وهو ابن لمسـتثمر عقاري داعـم لنتنياهو ومتبرع للمسـتعمرات الإسـرائيلية، فضلاً عن كونه صهر ترامب؛ ثانياً، السـفير الأميركي في إسـرائيل ديفيـد فريدمان؛ أخيراً، آفي بيركوفيتش، وهو صديق كوشـنير ومسـاعد له، وسبق أن عمل في حملة ترامب الدعائية.

امتـازت هـذه الحقبـة بازديـاد الحديـث عـن تأثيـر قـوة المسـيحية الإنجيليّة[55] (المنحازة إلى الصهيونية والاسـتيطان) في الدعم الأميركي لإسرائيل، إذ يشـكل الإنجيليـون (الأفنجلـكان) ما نسـبته 26 فـي المئة من إجمالـي المصوتين الأميركيين، ويحظى ترامب بتأييد ما يقارب 80 في المئة منهم، وفقاً لمعهد بيو.

يـرى كثيـرون أن لطائفـة الإنجيلييـن تأثيراً كبيـراً في قرارات ترامب السياسـية، والمنحـازة تمامـاً إلـى المصالح الإسـرائيلية، كنقل السـفارة الأميركيـة إلى القدس، وإعلان الأخيرة «عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل»، والاعتراف بضم الجولان.

54 عزمي بشارة، «صفقة ترامب – نتنياهو، الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟» (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 17.

55 طائفة الإنجيليين، أو الأفنجلكان (نسبة إلى Evangelicalism بالإنكليزية). وهي طائفة مسيحية ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر، وتشكّل وزناً نوعياً في أميركا. يؤمن الإنجيليون بأن قدوم السيد المسيح وحكمه العالم سيتمّان من خلال العاصمة القدس، وذلك مرهون أولاً بسيطرة اليهود عليها، وأن يبنوا فيها الهيكل الذي سيدمره «المسيح الكاذب»، ثم يُمهَّد الطريق بعد ذلك لنزول المسيح الحقيقي من السماء إلى الأرض لحكم العالم.

(5) جوانب من الدعم سياسياً وأمنياً وعسكرياً في العقد الأخير

«لا يوجد أي احتمال لاستمرار العلاقة المتينة بين أميركا وإسرائيل من دون يهود الولايات المتحدة الأميركية.» هذه كانت كلمات الحاخام إريك يافا، رئيس الحركة اليهودية الإصلاحية في شمال أميركا،[56] وهي إشارة إلى ما يشكّله يهود الولايات المتحدة (أو الأوساط الداعمة لإسرائيل بينهم)، من عامل أساسي في تعزيز الدعم المقدم من دولتهم (أميركا) إلى إسرائيل، أمنياً وعسكرياً، بحيث يتركّز هذا الدعم في جانبين: دعم أمني عسكري لإسرائيل، وحمايتها في الساحة الدولية. ونُقل عن أحد سفراء إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية قوله إنه ما كان من الممكن له أن ينشط ويعمل كما عمل من دون مساعدة «أيباك» والمجتمعات اليهودية – الأميركية، بصورة عامة. وهي مقولة تعزز الفكرة أعلاه.

يظهر ازدياد الدعم الأميركي لإسرائيل، بعد سنة 1967، في الجانب العسكري أيضاً، على الرغم من أن الرئيس الأميركي جون كيندي كان أول من باع إسرائيل أسلحة (صفقة صواريخ «توماهوك» في أوائل ستينيات القرن الماضي)، إلاّ إن الرئيس ريتشارد نيكسون ضاعف هذا الدعم منذ السبعينيات.[57]

تتجلى مظاهر الدعم اليهودي الأميركي سياسياً لإسرائيل في الزيارات المتعددة والدائمة لمندوبي اللوبي للبيت الأبيض. وصرح سكرتير الدفاع الأميركي، ليان فانطا، في مؤتمر أيباك سنة 2012، بشأن أهمية اللوبي الصهيوني، قائلاً إنه عزز توجه الولايات المتحدة إلى ضمان التفوق الجوي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال الإمداد العسكري، وعلى رأسه طائرات F35.[58]

---

56 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 203.

57 Scott Lasensky, «Dollarizing Peace: Nixon, Kissinger and the Creation of the US-Israeli Alliance,» *Israel Affairs,* vol. 13, no. 1 (January 2007), pp. 164-186, https://bit.ly/2NSQLPQ

58 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 193.

فرض المصالح الأمنية الإسرائيلية على الطاولة: من أبرز وسائل دعم المجتمعات اليهودية – الأميركية (أو الأوساط المنحازة إلى إسرائيل فيها)، للأمن القومي الإسرائيلي، مساهمتها الدؤوبة في فرض مسألة «التهديدات الأمنية» التي تتعرض لها إسرائيل، من وجهة نظرها، وطرحها على صُناع القرار في أميركا، وعلى المجتمع الفاعل والمؤثر في الأمن الاستراتيجي الأميركي، فضلاً عن فرض رؤية «الأمن المشترك والمصالح المشتركة»، الأمر الذي ساهم، في كثير من الأحيان، في المبادرة إلى إقامة تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة.

كان للوبي الصهيوني وشخصيات قيادية في المجتمعات اليهودية – الأميركية دور مركزي في فرض مسألة «التهديد الإيراني» على الأجندة في الكونغرس الأميركي باستمرار، وفرضه أميركياً على الأجندة الدولية، والعمل على فرض عقوبات ضد إيران.[59] وكان لأيباك دور أساسي في ذلك، وفي العمل دائماً على فرض مسائل وطرح نقاشات على جدول أعمال الكونغرس، لمصلحة إسرائيل. وبين هذه الأمثلة، قانون «التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل» في كانون الأول/ ديسمبر 2014، والذي أُقر بمبادرة من مجموعة من أعضاء مجلس النواب وسيناتورَين، ممن يتلقون دعماً وتبرعات سخية من أيباك.[60] يُضاف إلى ذلك تنظيم الزيارات وتبادل اللقاءات والأعمال، بحيث يسعى اللوبي الصهيوني لتنظيم زيارات لإسرائيل لأعضاء من الكونغرس ولموظفين في مجلس الأمن القومي الأميركي، وترتيب لقاءات لهم مع مسؤولين إسرائيليين، لإطلاعهم أكثر على المصالح الإسرائيلية، والتعاون معهم من أجل تحقيقها.

الترويج للرواية الإسرائيلية: تقوم عدة منظمات يهودية باستثمار شبكة العلاقات التي تتمتع بها لترويج الرواية الإسرائيلية في وسائل الإعلام الأميركية، من أجل توجيه الرأي العام واستمالته نحو المصالح الإسرائيلية. وبين هذه المنظمات (TIP)، وCAMERA وMEMRI.

---

59 المصدر نفسه، ص 204.

60 المصدر نفسه.

(أ) دعم التبادل العسكري مع الولايات المتحدة الأميركية

أدت منظمة أيباك، في كثير من الأحيان، دوراً مهماً في تعزيز التبادل العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتطويره، وتنفيذ صفقات كبيرة في هذا الشأن. وكانت من أهم المساهمين في إقرار قانون «التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية»، في تموز/ يوليو 2012.[61] كما ساهمت في إعلان وزارة الدفاع الأميركية، سنة 2014، تحويل مساعدات فورية تصل قيمتها إلى 429 مليون دولار، من أجل شراء بطاريات المنظومة الدفاعية، «القبة الحديدية»، المضادة للصواريخ، فضلاً عن تحويل 600 مليون دولار، سنة 2016، لتطوير أسلحة مضادة للصواريخ.[62]

ساهمت أيباك، في جانب آخر، مساهمة كبيرة في حماية «الأمن الإسرائيلي»، من خلال العمل على تعزيز مكانة إسرائيل في الناتو، من «حليفة غير عضو فيه»، كما حُدد في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، إلى «شريكة استراتيجية مركزية»، الأمر الذي تم من خلال قانون أميركي مدّ إسرائيل بمساعدات أمنية طائلة.[63] من هنا، يمكن رؤية أيباك تنظيماً أخطبوطياً له دور في أهم صفقات التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل أمنياً وعسكرياً، الأمر الذي دعا نتنياهو إلى توجيه الشكر مباشرة إلى الجالية اليهودية الأميركية في أثناء إعلان صفقة المساعدات الأميركية المخصَّصة للفترة 2019 – 2028.

لا تتلخص «مساهمات» اللوبي الصهيوني في تعزيز هذه المساعدات لإسرائيل فحسب، بل في منع عقد صفقات بيع أسلحة لدول مجاورة لها في الشرق الأوسط أيضاً، من أجل ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، وخصوصاً فيما يتعلق بسلاح الجو. ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه المعطيات، التي وردت

61 Bill Summary, «U.S.-Israel Enhanced, Security Cooperation Act of 2012 (S. 2165),» July 2012. At: AIPAC Website, https://bit.ly/3mfTDI6

62 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 207.

63 المصدر نفسه.

أعـلاه، لا تدّعـي أن أيبـاك تتحكم في الرؤيـة الأمنية الأميركية تجـاه المنطقة، بل إن عـدداً مـن هـذه الصفقـات تم من منطلـق مصلحـة أميركية أمنية صرفـة أيضاً. كمـا أن أيبـاك فشـلت في عـدة محطات في هذا الشـأن، كعجزها عـن منع صفقة بيـع الولايـات المتحدة طائرات «أواكس» للسـعودية في الثمانينيـات، أو عجزها عـن إلغـاء الاتفـاق النـووي الإيراني في فتـرة عهد الرئيـس أوباما (تـم إلغاء هذا الاتفـاق فـي عهد ترامب، واعتُبر هـذا الأمر نجاحاً كبيراً لإسـرائيل). وفي جانب متصـل، أثار الحديث عـن صفقة بيع الولايات المتحدة طائرات F35 (النوعية في القتـال الجـوي)، لدولة الإمـارات (على هامش اتفـاق التطبيع الـذي أبرمته بينها وبين إسـرائيل، وكأحد الشـروط التي وضعتها الإمارات على الولايات المتحدة، بين أمور أُخرى، للموافقة على إبرام التطبيع مع إسـرائيل)، إعادة تسـليط الضوء على مسـألة التـزام الولايات المتحدة «التفوق العسـكري النوعي الإسـرائيلي في المنطقـة.» وكانـت الإدارة الأميركية أعلنت تأكيدها إتمام هذه الصفقة في تشـرين الثاني/ نوفمبر 2020،[64] وهو ما شـكل دليلاً عزز موقف أصحاب الرأي القائل إن ثمـة جانباً في السياسـة الأميركية الخارجية تجـاه المنطقة ينطلق من رؤية ذاتية أميركيـة لمصالحهـا، بمعـزل عن قـوة اللوبـي الصهيونـي وتأثيره. بيـد أن تقارير إسـرائيلية وأميركية أكدت، بعد أن أثيرت هذه المسـألة، أن إسرائيل حصلت على ضمانات بمراعاة ضمان تفوقها النوعي العسكري على الرغم من حدوث الصفقة، فضلاً عن تعهد أميركي بتبليغ الجانب الإسـرائيلي أي صفقات مسـتقبلية تعقدها الولايات المتحدة في الشأن ذاته.[65]

64 نيطاع بار، «الولايات المتحدة الأميركية أقرت صفقة أسلحة مع الإمـارات»، «يسرائيل هايوم»، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. متاح في: https://www.israelhayom.co.il/article/818791 (بالعبرية).

65 أمير بوحبوط، «بعد المعركة مع نتنياهو، غانتس يعود مع ضمان لسلاح متطور من أميركا»، «والاه»، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. متاح في: https://bit.ly/2IuJRD4 (بالعبرية).

(ب) دعم الاستيطان الإسرائيلي

نشـرت صحيفـة «هآرتـس»، لأول مرة، قبل سـنوات وجيزة، بعـض الجوانب الخفيـة بشـأن قنـوات التمويـل المتعددة والمتشـعبة لجمعيـة «إلعاد» الاسـتيطانية. ويشـير تقريـر الصحيفة إلـى أن الجمعية تلقـت تمويلاً يُقدر بـ 450 مليون شـيكل، طوال ثمانية أعوام. وتُعَدّ منظمة «أصدقاء مدينة داود» (Friends of David's City)، المسـجلة في نيويورك، وفقاً للتقرير، من أهم الداعمين للجمعية، إذ أغدقت عليها 122 مليـون شـيكل خـلال الفترة 2008 – 2016، بالإضافة إلى «صندوق الأسـاس» (2,5 مليون شيكل)، و«الوكالة اليهودية»، ومنظمة «أصدقاء الجيش الإسرائيلي» في ميامي (1,3 مليون شيكل). وتلقت جمعية «إلعاد» في الفترة 2006 – 2013، تمويلاً من جانب كل من: رجل الأعمال يوجين تننباوم (35 ألف شيكل)؛ عائلة فاليك في الولايات المتحدة الأميركية (935 ألف شـيكل)؛ رجل الأعمال نوعم لنير (72 ألف شيكل).[66]

(ج) دعم موقف إسرائيل دولياً

تسـاهم أغلبيـة المؤسسـات اليهوديـة واللوبـي الصهيونـي فـي دعـم إسـرائيل وحمايتها دولياً، ومسـاندتها في وجه ما تسـميه إسـرائيل «حرب نزع الشـرعية» عنها وعـن ممارسـاتها، وخصوصاً من جانب منظمات المقاطعـة والـ BDS. وتعمل أيضاً علـى توطيـد علاقات إسـرائيل بدول متعددة، منها دول في منطقة الشـرق الأوسـط. وكانـت المعركـة السياسـية التي خاضهـا اللوبـي الصهيوني في وجه عدم اسـتخدام أوبامـا حـق النقـض في مجلس الأمـن ضد قرار يدين الاسـتيطان الإسـرائيلي، مثالاً لذلـك. وعلـى الرغم من أن اللوبي خسـر معركتـه هذه، فإنه نجح، فـي المقابل، في إعداد عريضة موقّعة من 88 سيناتوراً وعضو مجلس نواب، قُدّمت إلى أوباما، وتحثه

66 «داعمو إلعاد ينكشفون: الجمعية تلقت مئات ملايين الدولارات من مناطق متهرّبي الضرائب»، «هآرتس»، 6 آذار/مارس 2016. لدى: https://bit.ly/33mRdiq

على الالتزام بالموقف الأميركي التقليدي، واستخدام حق النقض لمنع استصدار قرار إدانة الاستيطان. وتبيّن أن مَنْ قاد هذه العريضة هما السيناتوران الديمقراطي كريستين جليبرند والجمهوري مايك رواندس، المعروف عنهما صلتهما بـ «أيباك»، وتلقّي التمويل منها.[67] وتم أيضاً إعداد عريضة وقّعها 41 سيناتوراً وعضو مجلس نواب أميركي، وقُدِّمت إلى منظمة اليونسكو، للاعتراض على ما سّموه «إعادة كتابة التاريخ»، وفق الرواية الفلسطينية.

هناك أيضاً منظمتان يهوديتان عالميتان، هما Stand with US وTIP، تعملان بصورة بارزة ضد نشاطات حملات المقاطعة الدولية، فضلاً عن أن الفدرالية اليهودية الأميركية تقود، بالتعاون مع منظمات يهودية أُخرى، مبادرات لسن قوانين لتجريم حملات المقاطعة في الولايات المتحدة، واعتبارها معاداة للسامية. ولا تنحصر هذه المساهمات في التنظيمات اليهودية العالمية فحسب، بل إن أفراداً يهوداً من حول العالم يساهمون فيها أيضاً، كالملياردير بول سينجر، الذي أنشأ سنة 2015 صندوقاً لمكافحة حملات المقاطعة، من خلال دعم التقنية العالية («الهايتيك») في إسرائيل. وبادر الملياردير شلدون إدلسون، في السنة ذاتها، إلى تأسيس Maccabees Task Force، كمنظمة عليا ودفيئة، تساهم في مهاجمة حملات المقاطعة.[68]

شبكة العلاقات العالمية لدعم إسرائيل: من التمظهرات البارزة لدور يهود العالم في تعزيز مكانة إسرائيل عالمياً، وفي منطقة الشرق الأوسط، استثمار الحكومة الإسرائيلية شبكة علاقات اللوبي الصهيوني والمنظمات اليهودية الأُخرى الواسعة داخل الولايات المتحدة، من أجل دعم مصالح إسرائيل بصورة غير مباشرة، وذلك عبر التعاون مع عدة دول في أفريقيا وآسيا، ومحاولة تدعيم موقفها داخل الولايات المتحدة، في مقابل تطوير هذه الدول علاقاتها بإسرائيل. وأطلقت إسرائيل على هذه العملية اسم «الباب الدائري»، وهي تعزز ما نقترحه من تحليل للعلاقات بموجب

67 المصدر نفسه.

68 المصدر نفسه.

مفهوم رأس المال السياسي اليهودي المشترك، بحيث إن اللوبي الصهيوني يستغل إمكاناته وعلاقاته الواسعة داخل الولايات المتحدة من أجل تعزيز مكانته، بحيث تتوسط لديه عدة دول، وتتقرب إليه، من أجل تعزيز مكانتها لدى البيت الأبيض، بينما تقوم هي، في المقابل، بفتح قنوات تواصل وحوار بينها وبين إسرائيل. وساهم المؤتمر اليهودي الأميركي، على سبيل المثال لا الحصر، في تسعينيات القرن الماضي، في اعتراف الولايات المتحدة بكثير من الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي، في مقابل تعزيز هذه الدول شراكتها مع إسرائيل. كما أن «الكونغرس اليهودي العالمي» (أو المؤتمر اليهودي العالمي)، الداعم بقوة للمصالح الإسرائيلية، تدخّل في أيار/ مايو 2013 مع برلمانيين روس، وتباحث معهم، لتقديم اقتراحات لدعم إسرائيل في البرلمان الروسي.[69]

تسعى المنظمات اليهودية أيضاً للمساهمة في تطوير علاقات التطبيع بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط، وهو ما صرح به قادة بعثة المنظمات اليهودية التي التقت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في شباط/ فبراير 2016، بالإضافة إلى ترتيبها لقاءات تمت في الأردن ودول عربية أُخرى، كزيارة المؤتمر اليهودي الأميركي للسعودية، وحثها على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. كما أن دولاً عربية وإسلامية أُخرى تسعى، في المقابل، لإقامة علاقات بالمنظمات اليهودية، من أجل دعم مصالحها في الولايات المتحدة.[70]

(6) الدعم السياسي على مستوى يهود أوروبا
محاربة معاداة السامية مدخلاً للدعم السياسي المتبادل

شكلت محاربة معاداة السامية في أوروبا على غرار العلاقات الثنائية بين إسرائيل ويهود أميركا، باباً أساسياً لفتح باب الهجرة اليهودية الأوروبية إلى إسرائيل، فضلاً عن كونها باباً لنسج برامج مشتركة، سياسياً واجتماعياً، بين يهود أوروبا

69 المصدر نفسه.

70 المصدر نفسه.

وإسـرائيل. ويمكـن النظـر إلـى حالـة اليهود في فرنسـا وعلاقتهـم بإسـرائيل كمثال للجانب الاجتماعي المتعلق بتشجيع برامج الهجرة الأوروبية إليها، كما سنبيّن ذلك في القسم التالي.

أمّـا فـي الجانـب السياسـي المباشـر، فليسـت أحـداث الانتخابـات البريطانية الأخيـرة، والأجـواء التي رافقتها، وموقف أغلبية المجتمـع اليهودي منها، بعيدة عنا. لقد كانت الانتخابات التي جرت السـنة الماضية، والتي انحصرت بين مرشـح حزب العمـال جيرمـي كوربيـن ومرشـح حـزب المحافظين بوريـس جونسـون (الذي فاز وأصبح رئيس الحكومة البريطانية)، وما تبعها من نقاش بشأن كل من معاداة السامية والموقف من إسرائيل ودور المجتمعات اليهودية، تعبيراً عن تزاوج موقفَي الطرفين: أغلبيـة المجتمع/ المجتمعـات اليهودية من جهة، وإسـرائيل مـن جهة أُخرى، وذلك تحت إطار محاربة معاداة السـامية التي وُصم بها جيرمي كوربين من جانب أوسـاط كبيرة من يهود بريطانيا، الذين تجنّدوا لمحاربة وصوله إلى رئاسة الحكومة.[71]

بيد أن الحملة، التي شـنّتها أوساط كبيرة داخل المجتمع/ المجتمعات اليهودية فـي بريطانيا ضد كوربين، لم تتناول مخـاوف فئات كبيرة من المجتمع/ المجتمعات اليهودية في بريطانيا، بل تطرقت إلى مواقفه السياسـية تجاه الدولة الإسـرائيلية، وإزاء قضايا الشـرق الأوسط. ونشـرت الصحف اليهودية الثلاث في بريطانيا، في منتصف سـنة 2018، في تدليل على هذا التجنّد، مقالة مشـتركة في افتتاحيات أعدادها، تحت عنـوان «نقـف معـاً»، تضمنـت هجوماً عنيفاً علـى جيرمي كوربين. وجـاء في المقالة المشـتركة للصحـف الثـلاث: «نحن نفعل ذلك مـن منطلق التهديـد الوجودي لحياة اليهـود فـي هذه الدولة، في حال تشـكّلت حكومة برئاسـة كوربيـن. نفعل ذلك كون الحزب، الذي كان بيتاً طبيعياً لجاليتنا، يفقد قيمه واستقامته، بسبب الإهانة الكوربينية

71 إيتمار إيخنر، «قيادة الجالية في بريطانيا: معاداة السامية وصلت إلى قلب السياسة البريطانية»، «واي نت»، 9 تموز/ يوليو 2019. متاح في: https://bit.ly/34cZmrt (بالعبرية).

لليهـود ولإسـرائيل.»[72] يبيّن هذا التصريح أن منطلـق الحملة المضادة لكوربين لم يكن خشية داخلية فحسب، بل خوفاً من مواقفه السياسية النقدية تجاه إسرائيل أيضاً.

تمثّـل ذلـك الموقـف أيضاً فـي مقابلـة أجرتها جيليان مـارون، المديـرة العامة لمنظمـة «بـورد أوف ديبيوتس» اليهودية، وهي التي شـغلت منصب وزيرة سـابقة في حكومة توني بلير، فأبدت خشـيتها من انتخاب كوربين، علماً بأنها تنتمي إلى حزب العمـال ذاته الذي ينتمي إليـه، وكانت جزءاً من التظاهرات اليهودية الرافضة انتخابه، والتـي شـارك فيهـا الآلاف. وكانـت منظمـة Community Security Trust جـزءاً من المنظمـات التي موّلت حملات مضادة لكوربين. وأبدت مارون خشـيتها مما سـمّته «اعترافـاً أحادي الجانب بدولة فلسـطينية من جانب كوربيـن.» وأوضحت: «انتخاب كوربين يثير قلقاً يهودياً في بريطانيا، مثلما يثير قلقاً إسرائيلياً أيضاً.»[73]

المثـال الأبـرز لتجنـد أغلبيـة المجتمع/ المجتمعات اليهودية فـي بريطانيا ضد كوربيـن، ربمـا كان التصريحـات الهجومية غير المسـبوقة للحاخـام اليهودي الأكبر ليهـود بريطانيـا أفرايـم ميرفيـس، وحـذر فيها مـن وجود مخـاوف من مغـادرة يهود بريطانييـن فـي حال انتُخـب كوربين لرئاسـة الحكومة. ولا يُخفـي الحاخام ميرفيس دعمـه إسـرائيل وانحيازه إليها، ونسـج علاقـات بأفراد من العائلة الملكيـة البريطانية لتقريبهـم إلـى وجهـة النظر الإسـرائيلية، فضلاً عـن محاربته حـركات المقاطعة ضد إسرائيل في بريطانيا.[74]

تتقاطع هذه الممارسات والتصريحات مع ما نقترحه في هذه المقالة، من عملية «مراكمـة رأس المـال السياسـي المشـترك»، بحيث إن ثمة ربطاً بين مهاجمة أوسـاط متنوعـة في المجتمع/ المجتمعات اليهودية لكوربين ومواقفه تجاه إسـرائيل. ويظهر

72 إلداد باك، «يهود بريطانيا: حكومة يسارية برئاسة كوربين – تهديد وجودي»، «يسرائيل هايوم»، 26 تموز/ يوليو 2018. متاح في: https://bit.ly/35kZ4hA (بالعبرية).

73 إيخنر، مصدر سبق ذكره.

74 تسبيكا كلاين، «حاخام بريطانيا: معاداة السامية في حزب العمال تحولت إلى شرعية»، «ماكور ريشون»، 10 حزيران/ يونيو 2019. متاح في: https://bit.ly/349qJm6 (بالعبرية).

ذلـك في لقاء مشـترك عُقد فـي بلجيكا، وكان بمثابة «قمة دينية» مشـتركة لحاخامات أوروبـا. ويقـول ميرفيـس، في هـذا الصـدد، إن المجتمع/ المجتمعـات اليهودية في بريطانيـا تتلقـى تعليمـاً يهوديـاً بنِسَـب أعلى مما تتلقـاه مثـلاً المجتمع/ المجتمعات اليهودية في أميركا، بحيث إن نسبة اليهود المنتسبين إلى مدارس يهودية تصل إلى 70 في المئة، في حين أنها تبلغ في الولايات المتحدة 23 في المئة.[75] ويوضح ميرفيس أن كثـراً مـن اليهود في بريطانيا تقرّبوا إلى اليهوديـة نتيجة الحملة المضادة لكوربين، وبسبب تأثيرها، واقتناعاً بها.

القسم الثالث
تمظهرات التوتر في العلاقات
وحقل «المواطنة الرمزية»

شهدت العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم، وخصوصاً يهود الولايات المتحدة، خـلال العقديـن الأخيريـن، وتحديداً فـي العقد الأخيـر، تمظهرات مـن التوتر، وإن كانـت، كمـا يبـدو، لا تشـكّل تغيـرات جوهريـة بنيوية فـي ثوابت العلاقـة، أي تلك المتعلقة بشعور كل طرف بالمسؤولية تجاه مصير الطرف الآخر، والشعور بمسؤولية الدعـم المتبـادل، واعتبـار قوة إسـرائيل ووجودها من صلب انتمـاء أغلبية اليهود في العالم. فأغلبية المجتمع/ المجتمعات اليهودية – الأميركية مثلاً، وفقاً لاسـتطلاعات الرأي، لا تزال تُعتبر متعاطفة مع إسـرائيل، أو منحازة إليها. وأظهر اسـتطلاع للرأي أُجري بمبادرة من صندوق عائلة ميرلمان، سنة 2019، أن مواقف 80 في المئة منحازة إلى إسـرائيل، وأن 67 في المئة مرتبطون عاطفياً بها.[76] وأفاد اسـتطلاع آخر بأن 81 في المئة من المُستطلَعين من يهود العالم ويهود إسرائيل وافقوا على أن إسرائيل هي

75 المصدر نفسه.

76 دان لافي، «استطلاع: 80 في المئة من يهود أميركا داعمون لإسرائيل»، «يسرائيل هايوم»، 3 شباط/ فبراير 2020. متاح في: https://bit.ly/2IMb7g9 (بالعبرية).

«مركز الشعب اليهودي»، كما أن 38 في المئة من اليهود حول العالم، ممن شاركوا في الاستطلاع، وافقوا على أن الجيل الشاب اليهودي غير مهتم بإسرائيل، بينما رفض 62 في المئة ذلك.[77]

طفت إلى السطح، على الرغم من ذلك، سلسلة من التحوّلات في العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم، تأثرت، كما يبدو، بتغيرات في أكثر من مستوى، بحيث قال 57 في المئة من المُستطلَعين اليهود حول العالم إن ثمة تباعُداً يشوب العلاقة بين الطرفين، وهي نسبة قريبة من رأي الإسرائيليين أيضاً،[78] في حين أن 8 في المئة فقط، من اليهود حول العالم المشاركين في الاستطلاع، أفادوا بأن السياسة الإسرائيلية هي عامل يقرّب وجهات النظر، بينما اعتبر 13 في المئة أنها تقرّبها كثيراً.[79]

يتفاعل نمط العلاقة الثنائية بفعل سلسلة متغيرات أصابت أكثر من مستوى، وعدّدناها في القسم السابق، وهي: مستوى بنية كل من المجتمع الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية؛ مستوى بنية المجتمع اليهودي حول العالم؛ مستوى التغيرات في قيادات الجوالي اليهودية حول العالم؛ مستوى التغيرات العالمية والمَحاور فيها.

يمكن نَسب هذه الخلافات إلى تغيرات في بنية فهم القيم اليهودية المتباينة بين الجاليتين، بحيث إن السياق الإسرائيلي الصهيوني يذهب نحو تسييس الهوية اليهودية حتى النهاية، إلى درجة محاولته أن يطابق بينها وبين الهوية الصهيونية، ويماهيها بها. وثمة محاولات جرت مؤخراً لجرّ هذا التسييس إلى فضاءات أكثر تطرفاً، لربطها بمفهوم اليمين الصهيوني.

في المقابل، فإن المجتمع/المجتمعات اليهودية في العالم، وفي أميركا تحديداً، تُنتج ممارسات وخطابات تعكس تعابير متعددة لدى عدة أوساط من أجل فهم هذه الهوية، باعتبارها هوية روحية تربط هذه المجتمعات روحياً بإسرائيل

77 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره.

78 المصدر نفسه.

79 المصدر نفسه، ص 37.

وأرضها وتاريخ «الشتات»، الأمر الذي يجعل كثيرين من يهود العالم يرون أن لها أبعاداً ذات قيم عالمية، وليست وطنية. لقد عبّرت تصريحات متعددة، من الساسة الإسرائيليين، عن وصفهم فئات من المجتمع/ المجتمعات اليهودية، وخصوصاً الأميركية، بأنها غير متوافقة مع توقعات الجانب الإسرائيلي منها. وقالت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي، تسيبي حوتوفيلي، إن «يهود الولايات المتحدة منفصلون عن واقع الكينونة الإسرائيلية»، مؤكدة أن يهود العالم، في أغلبيتهم، لا يفهمون إسرائيل، كونهم لم يساهموا مع أولادهم في الحرب من أجلها.[80]

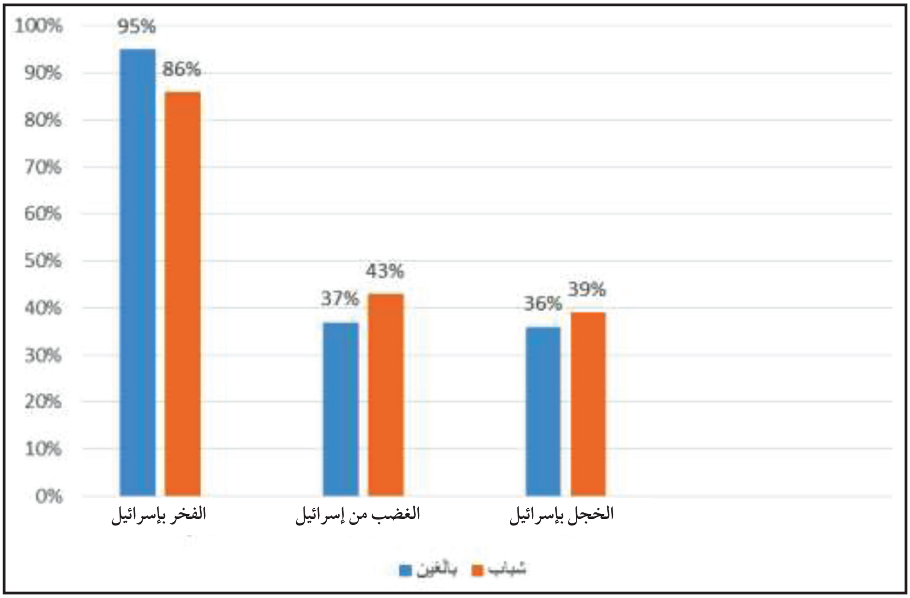
يصف عدد من الباحثين هذا التوتر في العلاقة بأنه أزمة حقيقية، كالباحث زخي شالوم، إلاّ إننا لا نوافق على أن الحديث يدور عن أزمة حقيقية جوهرية، بقدر ما هو توتر ناجم عن رؤى متعددة بشأن كل من العلاقة ومفهوم اليهودية والتوقعات المتبادلة بين الطرفين، بشأن بناء «رأس المال المشترك»، والتي تتعثر في عدة محطات ولا يتم التوافق عليها، وخصوصاً في مستويين: مستوى العلاقات الإسرائيلية الخارجية، وخصوصاً إزاء الشرق الأوسط، ومستوى داخلي بشأن رؤية مغايرة لدور الدين في المجال الرسمي والدولة، ولحالة «التعددية» في إسرائيل.

في استطلاع أجراه المعهد لسياسات الشعب اليهودي في أوساط الجوالي اليهودية حول العالم، أبدى 60 في المئة إيماناً بوجود تباعد في العلاقة الثنائية بين إسرائيل ويهود العالم، بينما قال 38 في المئة إن إسرائيل «هي المسؤولة عن تدهور العلاقات بين يهود العالم وبينها.» أمّا في أوساط الإسرائيليين، فوافق 28 في المئة فقط على تحميل إسرائيل تبعات هذا التدهور في العلاقات.[81]

على الرغم من ذلك، فإن المشاعر التي يكنّها تجاه إسرائيل المستطلَعون ذاتهم من يهود العالم، تغلب عليها مشاعر «الفخر»، ثم في الدرجة الثانية مشاعر «الغضب»،

80 زخي شالوم، «الأزمة في العلاقات بين إسرائيل والمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة»، في: «يهود الولايات المتحدة والأمن القومي الإسرائيلي»، تحرير أساف أوريون وشاحار عيلم (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، 2018)، ص 103 – 134 (بالعبرية).

81 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره، ص 36.



وأخيراً تحلّ مشاعر «الخجل». والغضب، في هذه الحالة، منبثق أساساً من توقع متبادل.

كيف يشعر يهود العالم تجاه إسرائيل

(أ) جذور التوتر وتحولات ازدياده

يقترح هذا الفصل رؤية تحليلية لما يعتبره توتراً بين إسرائيل والمجتمعات اليهودية حول العالم، بصفته توتراً تُنتجه دائرة «رأس المال اليهودي المشترك»، وليس منفصلاً عنها. وبالتالي، لا نتفق مع الادعاءات القائلة بوجود أزمة جوهرية في العلاقة بين الطرفين، بحيث إن كل الدلائل والإشارات تفيد بأن ثمة شبه إجماع لم يتم خرقه بعدُ في المجتمع/ المجتمعات اليهودية، وخصوصاً الأميركية، فيما يتعلق بالانحياز إلى مصالح إسرائيل، من وجهة نظر هذه المجتمعات، على الرغم من التباينات التي قد تنشأ، سواء داخل المجتمع/ المجتمعات نفسها، أو بين المجتمع/ المجتمعات اليهودية حول العالم وإسرائيل.

لا يعني هذا الجزم أن المجتمع/ المجتمعات اليهودية كلها تُجمع على دعم

مصالح إسرائيل، بحيث إن ثمة أوساطاً تذهب إلى حد دعم حملات مقاطعتها، لكن هذه الحركات تُعتبر هامشية بالنسبة إلى المجتمع/ المجتمعات اليهودية، وتواجه تنديداً كبيراً من الداخل، فضلاً عن أنها ليست حديثة النشأة.

إن ما نسميه توتراً في العلاقة، وخصوصاً في العقد الأخير، نابع من رؤى متعددة لأساس العلاقة، الذي بُني عليه رأس المال المشترك. ففي حين بُنيت العلاقة على إجماع واتفاق على المساعدة المشتركة والدعم المشترك لكل جانب، مع احترام استقلالية قرار كل طرف، أنتج التوتر في العلاقة سلسلة من التوقعات المتبادلة في هذا الصدد. لقد طورت إسرائيل، مع الوقت، توقعاً بتلقي الدعم ووقوف المجتمعات اليهودية حول العالم إلى جانبها، من دون التدخل في شؤونها الداخلية. وطور يهود العالم، في الجانب الآخر، وخصوصاً في أميركا، نتيجة الدعم الذي يقدّمونه، ما نسمّيه توقعاً بالحظي بـ«مواطَنة رمزية موازية» في الدولة الإسرائيلية، من دون أن يكونوا مواطنين حقيقيين فيها. وقال الصحافي توماس فريدمان في مقابلة مع صحيفة «مكور ريشون»: «إسرائيل تقدّم نفسها على أنها دولة الشعب اليهودي، وبالتالي أنا أيضاً يهودي وأريد أن يكون لي صوت.»[82] وبيّن استطلاع لمجموعات من الجوالي اليهودية حول العالم أن 9 في المئة فقط يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تأخذ قراراتها من دون الاهتمام بيهود العالم.[83]

يظهر الاختلاف في التوقعات بين شبان إسرائيليين وشبان آخرين من المجتمعات اليهودية حول العالم، في استطلاع لمجموعات من الجوالي اليهودية حول العالم، بحيث أفاد 37 في المئة من الشبان اليهود حول العالم بأن على إسرائيل أخذ توجهات اليهود حول العالم في الاعتبار، بينما لم يوافق 29 في المئة من الشبان اليهود الإسرائيليين المستطلَعين على ذلك.[84]

---

82 شالوم، مصدر سبق ذكره، ص 106.

83 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

84 المصدر نفسه، ص 52.

ثمة تحولات ومتغيرات، حدثت في مستويات متعددة، تتفاعل مع هذا التحليل وهـذه الرؤيـة، وقد تعزز تحريـك هذه النقطة التي نرى أنها نقطة ارتكاز لفهم مسـألة التوتـر. وبين هذه التحولات: تحولات على مسـتوى المجتمع اليهودي حول العالم وأولوياته، وفي أميركا تحديداً؛ تحولات على مستوى المجتمع الإسرائيلي وأولوياته، وفي الدولة الإسرائيلية؛ تحولات على مستوى العالم.

(ب) تحولات وسياسات تتفاعل مع التوتر في العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم

(1) معضلة معاداة السامية والتحالف الإسرائيلي مع اليمين الشعبوي في أوروبا وأميركا

تحاول إسـرائيل، في سـياق سياسـتها الخارجية الجديدة، خلال العقد الأخير، «الالتفاف» على الوحدة الأوروبية، عبر إقامة تحالفات مع اليمين الشعبوي العالمي، ومع أحزاب يمينية متطرفة. إلاّ إن هذه الاستراتيجيا ربما تعكس معضلة يهودية داخلية بشـأن الأولويـات، إذ إن ذلك يجعلها في صـدام مع المجتمعات اليهودية، بحيث إن قوة اليمين المتطرف في أوروبا تُقلق الجوالي اليهودية بسبب تقاطع أحزابه أحياناً مع مظاهر معاداة السامية، فضلاً عن مواقف كثير من كوادره. وقد يؤدي التحالف الوثيق معه إلى توتر في العلاقات الإسرائيلية بيهود الشتات في أوروبا، وهو شرخ بدا بازراً لدى بعض القوى في الولايات المتحدة الأميركية، كما سنوضح لاحقاً.[85]

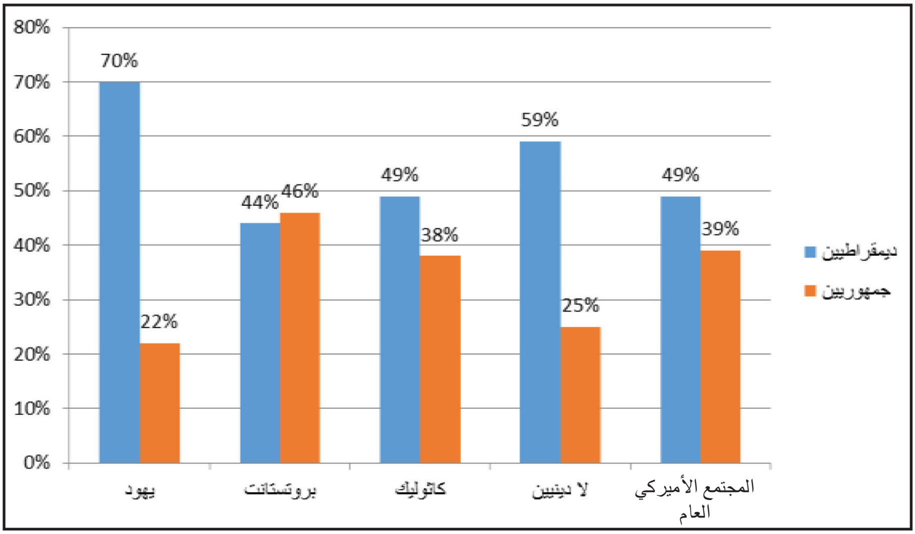
(2) اختلاف الرؤى بشأن الأحزاب الحاكمة في الولايات المتحدة

يُعتبـر التحالـف بين الحكومة الإسـرائيلية والبيت الأبيض في فترة حكم دونالد ترامـب، وفق النسـق ذاتـه، أقوى تحالف في تاريـخ العلاقة بيـن البلدين، كما صرح

85 خالد عنبتاوي، «إسرائيل 2020 مشهد العلاقات الخارجية»، في: «تقرير مدار الاستراتيجي 2020: إسرائيل 2019» (رام الله: مركز مدار، 2020).

رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في أكثر من مناسبة، وكما بيّن عدد من الساسة الإسرائيليين، وهم يكيلون المديح لترامب، ويتمنون انتخابه دورة إضافية. إن هذا الدعم الوثيق لا يتقاطع مع رؤية الأغلبية الساحقة من المجتمعات اليهودية في أميركا، والتي تدعم عادة الحزب الديمقراطي نتيجة أسباب داخلية تتعلق بتوجهات سياسة الأحزاب تجاه قضايا الداخل، والأقليات تحديداً. وهو مثال لتوتر ينبع من أولويات متباينة أحياناً.

تشير المعطيات إلى شبه إجماع على دعم الحزب الديمقراطي مقارنة بمجموعات دينية أُخرى:

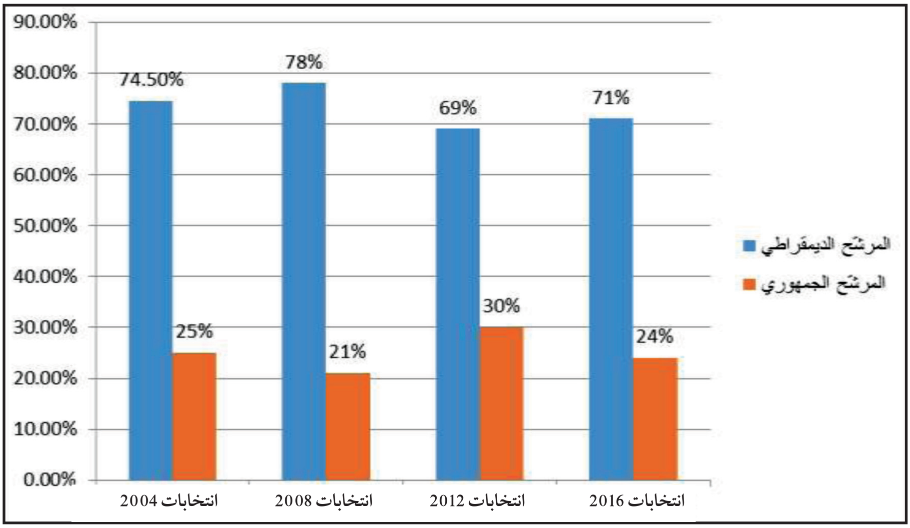


تدل هذه المعطيات، كما يبدو، على أن هذه التوجهات هي أنماط ثابتة، بحيث يُظهر الجدول التالي، المتعلق بأنماط تصويت اليهود الأميركيين في الانتخابات الرئاسية،[86] أن أغلبية عمليات التصويت للمرشح الديمقراطي تأتي في سياق وتيرة تصويت ثابتة:

أكثر من 57 في المئة من اليهود الأميركيين غير راضين عن سياسات دونالد

86 Pew Research Center, «A Portrait of Jewish Americans - Chapter 6 Social and Political Views,» 1/10/2013, At: https://pewrsr.ch/32pZtii

ترامب وتوجهاته.[87] ثمة استطلاع آخر، أُجري بمبادرة من صندوق «عائلة رودرمان» نهاية سنة 2019، أظهر أن 40 في المئة من أبناء المجتمع اليهودي في أميركا يرون أن العلاقة بين ترامب ونتنياهو هي السبب الذي يجعلهم أقل ارتباطاً بإسرائيل.[88]



(3) تغيرات في مستوى المجتمع اليهودي في أميركا

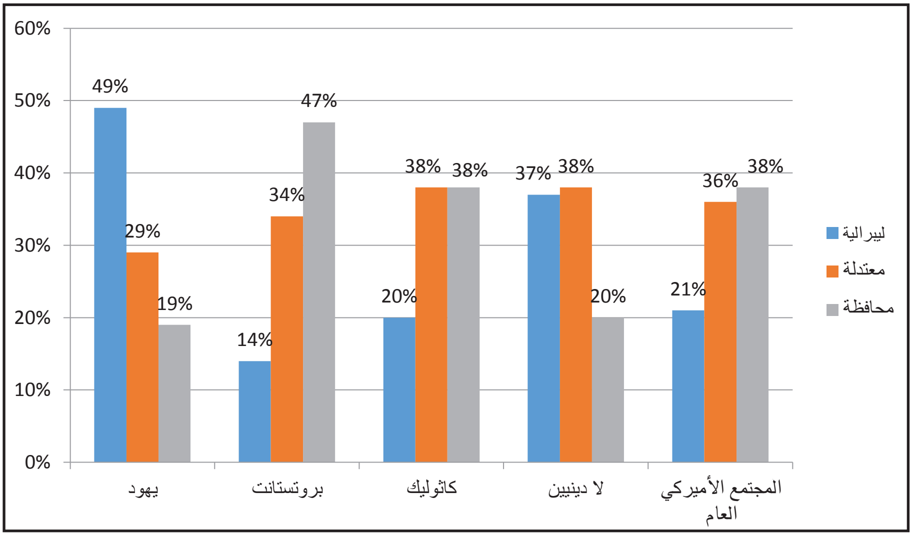
ثمة تغيرات سوسيولوجية تضرب عميقاً في المجتمع اليهودي الأميركي، فضلاً عن أن الأغلبية العظمى فيه كانت، وما زالت، داعمة للرؤساء الديمقراطيين والحزب الديمقراطي. وتشير المعطيات إلى أن 70 في المئة من أفراد المجتمع اليهودي الأميركي لديهم ميول إلى دعم الحزب الديمقراطي الأميركي، وأن 49 في المئة منهم تُعتبر آراؤهم وتوجهاتهم ليبرالية. نعرض فيما يلي مقارنة بين المجتمع اليهودي وسائر المجتمعات الدينية:[89]

87 AJC, «AJC Survey of American Jewish Opinion,» *AJC*, June 10, 2018, https://bit.ly/2wXOIDR5959

88 لافي، مصدر سبق ذكره.

89 Pew Research Center, op. cit.

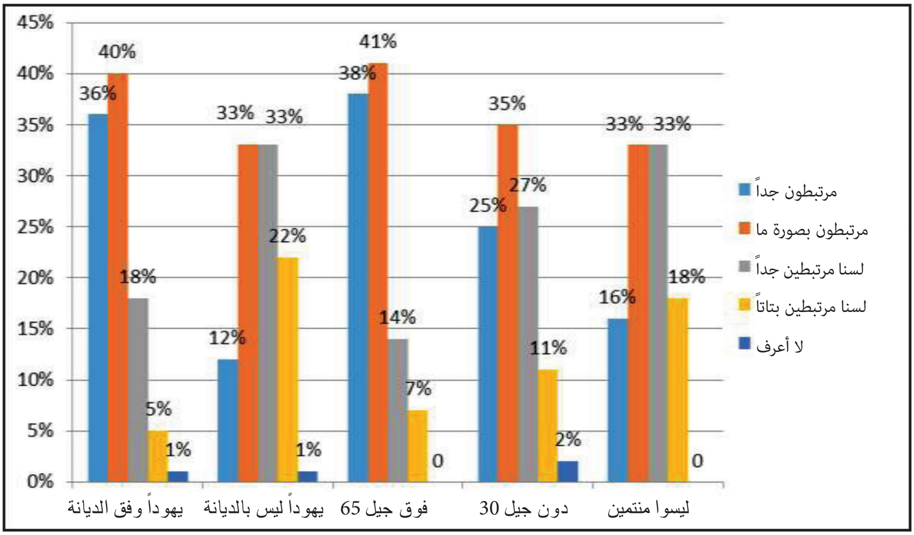
يُظهر الجدول أدناه أن التوجهات الليبرالية في أوساط المجتمع اليهودي أعلى مـن نسـبتها لدى مجموعـات دينية أُخرى في المجتمع الأميركـي، كما أنها أعلى من النسبة العامة في المجتمع ككل.



(i) تغيرات في مستويي الهوية والثقافة لدى الجيل الشاب

علـى الرغـم مـن أن الارتبـاط بإسـرائيل لا يـزال مركّباً مهمـاً في هويـة اليهود الأميركيين، وخصوصاً بعد سـنة 1967، وأن أكثر من ثلثي اليهود في أميركا يشـعرون بارتبـاط قـوي أو بارتبـاط ما بالدولة الإسـرائيلية (69 فـي المئة)، فإن ثمة مؤشـرات واضحة، في المقابل، إلى انقسـام متنامٍ داخل فئة الشـباب، على وجه التحديد، بشأن هذا السؤال، وأن النسبة تقل وفقاً للجيل العمري، الأمر الذي يُنبئ بوجود مستويات تغييـر تضـرب المجتمـع الأميركي الشـاب والفتي، وتجعلـه يتعامل بأفـكار انتقادية أكثـر مع إسـرائيل وسياسـاتها،[90] بحيث إن شـباناً يهـوداً يرون أن إسـرائيل، نتيجة

90 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 90.



التحولات الجارية فيها خلال العقدين الأخيرين، باتت أمراً مختلَفاً عليه بين أوساط فئة الشباب، بصورة أكبر من السابق. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يشعر 60 في المئة من الشبان اليهود بارتباط قوي، أو بارتباط من نوع ما بإسرائيل، في مقابل 79 في المئة ممن ينتمون إلى عمر 65 عاماً وما فوق.[91]

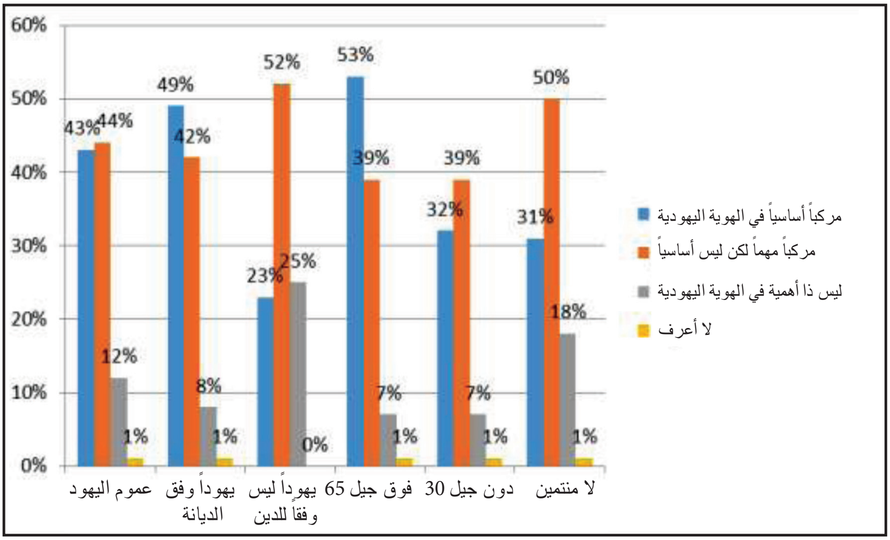
الشعور بالارتباط بإسرائيل في أوساط اليهود[92]

يُظهر الجدول أعلاه أن ثمة عوامل تتداخل في مدى الارتباط بإسرائيل، وتتفاعل معه، محدثة تغيرات ما في مستويات هذا الارتباط، بحيث إن اليهود الذين يعرّفون أنفسهم يهوداً في الديانة يسجلون نِسَب ارتباط بإسرائيل أعلى من تلك التي يسجلها اليهود الذين لا يعرّفون أنفسهم يهوداً في الديانة. كما أن الفئة العمرية الأكبر لدى اليهود هي أكثر ارتباطاً بإسرائيل.

نجد في هذه الحالة أيضاً، أنه على الرغم من استمرار «حضور إسرائيل والاهتمام بمصالحها» كمركّب بين مركّبات الهوية اليهودية لدى اليهود في الولايات

91 Pew Research Center, Chapter 5: «Connection With and Attitudes toward Israel.»
92 Ibid.

المتحدة الأميركية، فإن ثمة تقاطعات أُخرى تتداخل في هذه المسألة. فمثلاً، تسجل مجموعة اليهود فوق جيل 65 عاماً توجهاً أعلى في هذا الشأن، مقارنة بفئة الشباب. ونجد أيضاً أن اليهود الذين يعرّفون أنفسهم يهوداً، وفق الديانة، تشكل إسرائيل مركّباً أساسياً وضرورياً في هويتهم، بصورة أعلى من مجموعة اليهود ممن يعرّفون أنفسهم يهوداً ليس وفقاً للديانة. ولا يبدو من المعطيات أعلاه مجتمعة، على الرغم من ذلك، أن ثمة تغييراً جذرياً يحدث في مستوى ارتباط اليهود، بصورة عامة (الكبار والشباب)، بدولة إسرائيل، بحيث لا تزال تشكل مركّباً (مهماً على الأقل) في هويتهم اليهودية.



إلى أي مدىً يُعتبر الارتباط بإسرائيل والاهتمام بها مركّبين في الهوية اليهودية لدى يهود أميركا[93]

كما أن استطلاعاً للرأي، في أوساط مجموعات يهودية حول العالم، أظهر اختلافاً في بعض التوجهات بين الجيل الشاب والجيل الأكثر تقدماً في السن، بحيث إن 37 في المئة من اليهود حول العالم، ضمن الجيل الشاب، يؤيدون فكرة مفادها بأن إسرائيل هي

93 Ibid.

«ملجأ آمن لليهود في العالم»، في مقابل 66 في المئة من الأجيال الأكثر تقدماً في السن.[94]

إن أحد مظاهر انعكاس هذه المتغيرات على العلاقة الثنائية بين إسرائيل ويهود العالم (الولايات المتحدة تحديداً)، كما ذكرنا سابقاً، هو في فهم اليهودية ذاتها. فـ 73 في المئة من يهود أميركا مثلاً، وفقاً لاستطلاع لمركز بيو، يرون أن اليهودية تعني أولاً أن تبقى المحرقة والكارثة حيتين في الذاكرة، واعتبر أقل من 50 في المئة أنها تعني «الاهتمام بإسرائيل».[95]

وأظهر استطلاع للرأي أن المجتمع/ المجتمعات اليهودية في بريطانيا مرتبطة جداً بإسرائيل،[96] لكن الأغلبية العظمى من يهود العالم (79 في المئة)، في المقابل، يرون أن إسرائيل «ملزمة برفاهية كل يهود العالم.»

(ii) ظهور منظمات قاعدية معادية للصهيونية في أوساط يهود أميركا

لا يمكن اعتبار الصهيونية محط إجماع لدى جميع أفراد المجتمع/ المجتمعات اليهودية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الأميركية، كما ذكرنا سابقاً في القسم التعريفي بخريطة المؤسسات اليهودية في الولايات المتحدة، على الرغم من أن الانحياز إلى المصالح الإسرائيلية هو في صلب إجماع الأغلبية العظمى من المؤسسات اليهودية في أميركا. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة أوساطاً يهودية (وإن لم تحظَ بالدعم اليهودي، شعبياً ومادياً) تُظهر توجهات معارضة للصهيونية وللمصالح الإسرائيلية ومناهضة لها، وعلى رأسها منظمة صوت يهودي للسلام (Jewish Voice for Peace)، التي أُسست سنة 1996، وعُرفت بانتقادها سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، ومحاربتها محاولات نزع الشرعية عن حملات المقاطعة له. واتهمها منتدى مكافحة التشهير، اليهودي والمنحاز إلى إسرائيل، سنة

---

94 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

95 https://pewrsr.ch/2CKAWcS

96 Pew Research Center, «A Portrait of Jewish Americans...,» op. cit.

2017، بأن تصريحاتها ودعواتها تقترب من حد معاداة السامية. وتتعرض المنظمة المناهضة للصهيونية لهجوم كبير من وسائل إعلام إسرائيلية.[97]

تشير مصادر إسرائيلية إلى أن ارتفاع قوة صوت يهودي للسلام، في صفوف المجتمع/ المجتمعات اليهودية في أميركا هو إشارة ودلالة على التغيرات التي تطرأ على مستوى الجيل الشاب اليهودي في أميركا، وصعود قوى في أوساطه تناهض السياسات الإسرائيلية والاحتلال بقوة.[98] وأشار محللون إسرائيليون آخرون إلى أن نتيجة الانتخابات الطلابية، التي جرت في كلية فرانكلين برنارد في نيويورك، تدعم هذا الادعاء، بحيث إن أغلبية الطلاب أيدت المقاطعة الأكاديمية ضد إسرائيل. ومن المعروف أن ثلث طالبات الكلية النسائية (34 في المئة) هن من اليهوديات، الأمر الذي أثار حملة يهودية – إسرائيلية مضادة لممارسة الضغط وإلغاء نتائج الانتخابات.[99]

(iii) تغيرات ديموغرافية ومذهبية ذات انعكاسات هوياتية وثقافية على مستوى يهود الولايات المتحدة

إن متغير «الانتماء الفِرَقي» لأحد التيارات الدينية اليهودية في أميركا، على ما يبدو من عدة معطيات، يشكل متغيراً مفسراً – ومتفاعلاً مع – تغيرات في المواقف الهوياتية تجاه فهم الهوية اليهودية من جهة، والارتباط بإسرائيل من جهة أُخرى. لكن، قبل تبيان ذلك، نعرض فيما يلي التيارات الدينية الأساسية والفاعلة في أوساط المجتمع/ المجتمعات اليهودية الأميركية:

ينقسم المجتمع اليهودي الأميركي إلى ثلاثة تيارات دينية مركزية: الإصلاحي (35 في المئة)؛ المحافظ (18 في المئة)؛ الأرثوذكسي (10 في المئة). أمّا سائر هذا

---

97 يهوشع برينر، «تنظيم يهودي في الولايات المتحدة يعرض: مخيم لمقاطع إسرائيل»، «والاه»، 28 تموز/ يوليو 2013. متاح في: https://bit.ly/3o7hRVZ (بالعبرية).

98 إيتمار إيخنر، «أخوة يتباعدون: 58 في المئة يختلطون و40 في المئة ينفصلون عن إسرائيل»، «واي نت»، 25 كانون الأول/ ديسمبر 2017. متاح في: https://bit.ly/3o0R7q6 (بالعبرية).

99 عيدان دومبين، «لماذا يختار يهود في أميركا معارضة إسرائيل»، «هآرتس»، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2019. متاح في: https://bit.ly/34hIGz7 (بالعبرية).

المجتمـع فهـو منقسـم، على النحـو التالي: 6 في المئـة يتبعون تيـارات دينية صغيرة الحجـم ومتعـددة، بينما لا ينتمي 30 في المئة من المجتمع اليهودي إلى أي من هذه التيارات؛ أي أن أكثر من ثلثي المجتمع اليهودي الأميركي (65 في المئة)، إمّا ينتمي إلى التيار اليهودي الإصلاحي، وإمّا لا ينتمي إلى أي من التيارات.

التيـار الإصلاحي: هو التيار الديني الأكبر لدى المجتمع/ المجتمعات اليهودية فـي الولايـات المتحدة الأميركية، ويمتاز بمحاولات مقاربة القيم اليهودية ومواءمتها مـع القيـم الحديثـة، كمـا جاء على لسـان قيادتـه. وبالتالي، فهـو يمثّل توجهـاً للقيم اليهودية وفهماً لها، على نحو أكثر عالمية.

التيـار المحافـظ: يحـاول التيار المحافـظ، وفقـاً لقيادته، دمج تحقيق الشـعائر الدينية وتطبيقها في سـياق الثقافة الحديثة. ويرى كثيرون أن التيار المحافظ هو نقطة الالتقاء الوسطية بين التيار الإصلاحي والتيار الأرثوذكسي.

التيار الأرثوذكسي: هو التيار الأضعف ديموغرافياً بين مختلف التيارات (10 في المئة)، وينقسـم إلى تيارات أُخرى هي: أرثوذكسـية حديثة (3 في المئة)؛ حريديم (6 في المئة)؛ آخرون (1 في المئة). ويلتزم التيار الأرثوذكسـي ومريدوه بتطبيق اليهودية وشريعتها، كما جاءتا في فهم رجال الدين، وكما تم حفظهما عبر التراث.

يـرى كثيـرون أن انتمـاء أفـراد أكثـر من ثلثـي المجتمـع اليهودي إلـى اليهودية الإصلاحية، أو أن يكونوا عديمي الانتماء الديني، يشـكل عاملاً فارقاً، بصورة عامة، في المواقف الدينية والسياسـية، بشـأن فهم اليهودية، ومعنى أن تكون يهودياً، بحيث إن 46 في المئة من الأرثوذكسيين يرون أن اليهودية هي فهم ديني في الدرجة الأولى، في حين أن 11 في المئة فقط، ممن ينتمون إلى تيارات غير أرثوذكسـية، يرون ذلك. كمـا أن عامـل الجيـل يتقاطـع، هـو الآخر، مـع عامل الانتمـاء الديني، بحيث تشـير اسـتطلاعات الرأي إلى أن الأجيال الشـابة، بصورة أكبر من أجيال متقدّمة،[100] إمّا تنتمي إلى تيارات إصلاحية، وإمّا لا تنتمي إلى أي من التيارات.

100 مدام – فريدمان، «المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة: تعارف»، مصدر سبق ذكره، ص 49 – 50.

(iv) توسع انتشار الزواج المختلَط

من الأمور التي تشير المعطيات إلى أنها آخذة في الازدياد لدى المجتمع/ المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية، مسألة الزواج المختلَط، بحيث وصلت النسبة إلى ما يقارب 58 في المئة سنة 2013. وهي ظاهرة منتشرة أساساً لدى المجموعتين: الإصلاحية وعدم المنتمية مذهبياً، وتُعتبر من العوامل المؤثرة، والمؤدية إلى تغيرات في أوساط المجتمعات اليهودية في أميركا، اجتماعياً وثقافياً، وجزءاً من أسباب انتقاد المجتمع الإسرائيلي لها. إلاّ إن هذه الظاهرة تُعتبر، لدى أوساط يهودية إسرائيلية دينية ومحافظة، وحتى علمانية، من الظواهر المنبوذة مجتمعياً. واعتمدنا هنا هذا الأمر للمقارنة فقط، وبسبب عدم توفر نِسَب دقيقة عن الزواج المختلَط في إسرائيل. وتشكلت، في هذا الصدد، مجموعات ومبادرات وحركات يهودية صهيونية إسرائيلية، هدفها «منع الزواج المختلَط، وإعادة الشابات اليهوديات إلى المجتمع الإسرائيلي»، وانتشرت شعارات، مثل «بنات إسرائيل لشعب إسرائيل»، وغيره من الشعارات العنصرية، والتي تحولت، في حالات كثيرة، إلى اعتداءات على من يرغب في الزواج المختلَط، ووصلت الأمور، في بعض الأحيان، إلى منعه بالقوة.

لا يُعتبر هذا الاختلاف المذهبي بين المجتمع اليهودي في أميركا والمجتمع اليهودي في إسرائيل اختلافاً بسيطاً فحسب، على مستوى الانتماء المذهبي، بل هو أيضاً اختلاف يجد انعكاساته على مستوى الهوية الثقافية، والمواقف الاجتماعية، فيما يخص «التهويد» وغيره. ويشير استطلاع للرأي إلى أن 80 في المئة من يهود الولايات المتحدة يوافقون على التهويد الإصلاحي والزواج المدني، في حين أن 44 في المئة فقط من اليهود الإسرائيليين يوافقون على ذلك. كما أن ما يقارب 73 في المئة من يهود الولايات المتحدة يؤيدون الصلاة المشتركة (جندرياً) في ساحة البراق (حائط المبكى يهودياً)، في مقابل ما يقارب نصف الإسرائيليين الذين يرفضون ذلك بصورة قطعية.[101]

---

101 مريام هولتسمان، «أنتم القبيلة الخامسة»، «دافار»، 11 حزيران/ يونيو 2018. متاح في: https://www.davar1.co.il/131385 (بالعبرية).

(4) تحولات في مستوى المجتمع والدولة الإسرائيليَّين

يرى كثيرون أن تصورات يهود العالم لدولة إسرائيل اختلفت مع مرور السنوات، بحيث إنها باتت دولة «ذات قوة، اقتصادياً وسياسياً»، من وجهة نظر معظم اليهود حول العالم، وتستطيع الاستمرار من دون المساعدات الجمة التي تتلقاها. وبصرف النظر عن التقويم الموضوعي لهذا الادعاء، إلاّ إنه ادعاء رائج في أوساط متعددة في المجتمع/ المجتمعات اليهودية، ويخلق نوعاً من شعور لدى هذه الأوساط، فحواه «أن إسرائيل لم تعد في حاجة إلى دعم المجتمعات اليهودية، وفق النمط والأهمية ذاتيهما السائدين في العقود السابقة.[102]

بيّن استطلاع للرأي، أُجري سنة 2017، أن 74 في المئة من يهود العالم يعتبرون أن إسرائيل تتطور في الاتجاه الصحيح، في مقابل 65 في المئة من الإسرائيليين، بينما يظن 37 في المئة فقط من يهود العالم، على سبيل المقارنة، أن «يهودية الشتات» تتطور في الاتجاه الصحيح.[103]

خلصت الأبحاث المتخصصة إلى أن المجتمع والنظام في إسرائيل يمران بتحولات عميقة، على مستوى بنية النخب الحاكمة، وعلى مستوى الطبقات المجتمعية. وتوصلت هذه الأبحاث إلى الادعاء أن ثمة يميناً جديداً في حال صعود في إسرائيل منذ نهاية الانتفاضة الثانية، متجسداً في تكتل تاريخي (وفق مفهوم غرامشي) لأحزاب اليمين المتطرفة، وبقيادة الليكود: أحزاب المستوطنين والصهيونية الدينية، إضافة إلى أحزاب حريدية، باتت أقرب إلى الصهيونية من ذي قبل، وحزب القادمين الجدد الروس الذي يتبنّى دمج العلمانية في اليمين المتطرف. وأدت هذه التغيرات إلى اقتراب الصهيونية إلى الدين أكثر، واقتراب اليهودية الدينية إلى الصهيونية أكثر. وتترافق هذه المتغيرات مع متغيرات قاعدية في المجتمع، تتمثل في زيادة ديموغرافية لشريحة الحريديم، إضافة إلى زيادة قوة الصهيونية الدينية،

---

102 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

103 المصدر نفسه، ص 48.

وشغلها مناصب مهمة في الدولة.[104]

ألقت هذه المتغيرات بظلالها على العلاقة بيهود العالم، وبالتيار الإصلاحي في الولايات المتحدة تحديداً، والذي بات يخشى قضم مساحات العمل السياسي، فضلاً عن سيطرة الأحزاب الأرثوذكسية على زمام العلاقة بين الدين والمجال العمومي في إسرائيل، بالإضافة إلى انسداد أي أفق أمام تسوية سياسية عادلة للمسألة الفلسطينية، بل يتم تكثيف الاستيطان، الذي وإن لقي مَن يؤيده في المجتمع/ المجتمعات اليهودية حول العالم ويدعمه، فثمة مَن يتحفظ بشأنه أيضاً، وخصوصاً بين أوساط جيل الشباب.[105]

خلص استطلاع للرأي، بادر إليه صندوق عائلة «رودرمان» قبل سنة، إلى أن ثلث المُستطلَعين يعتقدون أن ازدياد قوة الأحزاب اليمينة أو الحريدية هو سبب أساسي في التباعد بينهم وبين إسرائيل.[106] وتبيّن، في استطلاع لمعهد سياسات الشعب اليهودي، الذي ذكرته سابقاً، أن 8 في المئة فقط، من مجموعات الجوالي اليهودية حول العالم، تعتقد أن السياسة الإسرائيلية هي «عامل يقرّب يهود العالم إلى إسرائيل.» ويعتبر 13 في المئة أنها تقرّبهم إليها جداً، في مقابل أن 16 في المئة يرون أن السياسات الإسرائيلية «تُبعد يهود العالم عن إسرائيل»، ويعتقد 28 في المئة أنها «تُبعدهم عنها بصورة كبيرة.»[107]

(5) تغيرات في الولايات المتحدة نفسها

يبدو أن ثمة عوامل جديدة تدخل في مسألة دعم إسرائيل لدى الجمهور الأميركي العام، بحيث إن أنماط التصويت تؤثّر في سؤال «الانحياز إلى إسرائيل»، وتتفاعل معه، الأمر الذي يتعارض، بدرجة ما، مع ما كان يُعرف بـ «إجماع الثنائي

104 للاستزادة بشأن هذه المتغيرات، يمكن مراجعة تقرير مدار، 2017.

105 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره.

106 لافي، مصدر سبق ذكره.

107 روزنير وريسكي، مصدر سبق ذكره، ص 38.

الحزبي». أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بيو في كانون الثاني/ يناير 2018، أن 79 في المئة من الحزب الجمهوري أبدوا انحيازاً إلى الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، بيد أن 27 في المئة من الديمقراطيين أقرّوا بأنهم ينحازون إلى إسرائيل أكثر من انحيازهم إلى الفلسطينيين.[108] لا يعني هذا الأمر، على الرغم من ذلك، أن ثمة تحدياً لوجود «إجماع على الثنائي الحزبي» مع إسرائيل، بين قادة الحزبين الحاكمين ونُخبهما. فالاستطلاع شمل شريحة من الأعضاء من عامة الشعب، وليس من قيادتي الحزبين.

(ج) من مظاهر التوتر بين إسرائيل ويهود العالم (الولايات المتحدة بصورة خاصة) في السنوات الأخيرة

تمحور التوتر بين الحكومة الإسرائيلية ويهود العالم حول محطات متعددة في العقد الأخير، نتيجة عدة متغيّرات، كما ذكرنا سابقاً، على رأسها إشاعة خبر عدم دعوة نتنياهو إلى إلقاء خطاب أمام مؤتمر فدراليات يهود شمال أميركا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، علماً بأن خطابه بُث في نهاية المطاف عبر وسائل التواصل، عن بعد. وقال أحد قياديي المجتمع اليهودي بشأن ذلك: «لو خطب نتنياهو لكان أول رئيس حكومة إسرائيلي سيُستقبل بصافرات التحقير.» تبع ذلك بعضُ الأصوات اليهودية الأكاديمية والاجتماعية، والتي طالبت بوقف جمع التبرعات السخية من المجتمعات اليهودية لإسرائيل، على الرغم من أن الأمر لم يلقَ استجابة في واقع الأمر.

الاتفاق النووي الإيراني وتوتر العلاقات بين نتنياهو وباراك أوباما: كان الاتفاق النووي محطة بارزة وأساسية في هذا التوتر، إذ عارضت الحكومة الإسرائيلية بشدة هذا الاتفاق الذي وقّعته الولايات المتحدة الأميركية مع إيران سنة 2015. وألقى هذا التوتر بظلاله على العلاقات الثنائية بين يهود أميركا وإسرائيل، بحيث

108 «Republicans and Democrats Grow Even Further Part in Views Toward Israel Palestinians,» Pew Research Center, January 23, 2018, https://pewrsr.ch/2F7Y7dH

إن أغلبيتهم العظمى دعمت ترشّح أوباما. وحاول سياسيون يهود أميركيون إقناع نتنياهو بالعدول عن إلقاء خطاب أمام الكونغرس سنة 2015، يتعلق بمسألة الاتفاق النووي، وألاّ يهاجمه من خلاله. وانقسمت المجتمعات اليهودية في هذا الشأن، بحيث إن قسماً كبيراً من الأوساط اليهودية دعم الاتفاق، في مقابل انضمام مؤسسات عليا تمثيلية قوية إلى المعارضة الإسرائيلية له، مثل أيباك والمؤتمر اليهودي الأميركي والمنتدى لمكافحة التشهير. وفشلت مساعي نتنياهو، في ذلك الحين، في نهاية المطاف، في إلغاء الاتفاق (لكنه نجح في دفع الرئيس دونالد ترامب إلى إلغائه في سنة 2017).

أسئلة داخلية بشأن الدين والدولة: ازدادت مظاهر التوتر بين إسرائيل ويهود أميركا، مع وصول دونالد ترامب إلى الحكم، وأخذت أشكالاً داخلية أيضاً، كمكانة التهويد الإصلاحي في إسرائيل، و«مقترح الصلاة عند المبكى»، الذي تُخصَّص بموجبه مساحة للصلاة المشتركة جندرياً. ووصل التوتر إلى ذروته حين هدد آيك فيشير، أحد القادة غير الرسميين في المجتمع اليهودي، وعضو مجلس المديرين القُطري في أيباك، بتجميد التبرعات لإسرائيل بسبب إعلانها، في سنة 2017، تجميد «مقترح الصلاة عند المبكى.» وترافق ذلك مع إلغاء خطاب نتنياهو أمام مجلس الأمناء للوكالة اليهودية.[109] وهي دعوة رددها آخرون في المجتمع/ المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة، مثل غور إليئوري الذي كتب: «حكومة إسرائيل خنعت وخضعت لضغوط الأحزاب الأرثوذكسية.»[110]

قانون القومية: يُظهر توجه أوساط في المجتمع/ المجتمعات اليهودية الأميركية، مثل الفدراليات اليهودية في شمال أميركا، بشأن «قانون القومية»، رؤية متباينة مع الحكومة الإسرائيلية. واللافت أن الانتقاد الذي وجهته الفدراليات في شمال أميركا لا ينبع من انتقاد جوهري لقانون القومية الإسرائيلي، بل من انتقاد عدم شموله مساواة

109 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 85.

110 شالوم، مصدر سبق ذكره، ص 106.

العرب الدروز داخل إسرائيل باليهود الإسرائيليين. وذكرت الفدراليات اليهودية ذلك صراحة في بيانها.[111] ولم تقتصر الانتقادات على الفدراليات فحسب، بل انضم إليها أيضاً المؤتمر اليهودي الأميركي والمنتدى لمكافحة التشهير كذلك، فضلاً عن أوساط في قيادتي التيارين الإصلاحي والمحافظ.

التيار الإصلاحي يتحفّظ عن نقل السفارة: كان إعلان الرئيس دونالد ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس، من عوامل التوتر بين إسرائيل وتجمع/ تجمعات اليهود حول العالم، وظهوره، في الفترة الأخيرة. وعبّرت قيادة التيار الإصلاحي اليهودي عن ذلك، متمثلة في شخص رئيسها ريك جاكبس، قائلاً: «يجب نقل السفارة في الوقت السليم، ولا نستطيع دعم خطوة ترامب من دون خطة سلام.»[112] وتجلّى الاختلاف في وجهات النظر في استطلاع أجراه المؤتمر اليهودي الأميركي، بيّن أن 16 في المئة فقط من الجمهور الأميركي اليهودي يدعم خطوة نقل السفارة، بينما أيدها 36 في المئة شرط أن يكون النقل في وقت لاحق حين يتحقق سلام مع الفلسطينيين، ورفض 44 في المئة نقل السفارة بصورة قاطعة.[113]

111 المصدر نفسه، ص 103.

112 المصدر نفسه، ص 104.

113 AJC, «Survey of American Jewish Opinion 2017,» *AJC*, *Global Voice*, September 13, 2017 https://www.ajc.org/survey2017

القسم الرابع

مصادر القوة المشتركة في العلاقات الاجتماعية - الثقافية

تنشط مبادرات اجتماعية يتولاها أفراد، أو مؤسسات، أو هيئات، أو حركات من المجتمع المدني، داعمة لإسرائيل. وهي مؤثرة جداً بسبب ما يتمتع به يهود الولايات المتحدة من نفوذ ورأس مال اجتماعي، بحيث يتم دعم الهجرة واستغلال مكافحة السامية لمناصرة إسرائيل وتبرير أفعالها.

يتمتع معظم اليهود حول العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، برأس مال اجتماعي – ثقافي كبير (مقارنة بالنسب العامة بين السكان، أو بين سكان من أصول أُخرى)، ولا يتمثل هذا الجانب في المستوى الفردي الثقافي – الاجتماعي لليهود كأفراد فحسب، بل أيضاً بالقدرة على نسج شبكة علاقات متشعبة مع أصحاب القرار، سواء في الجانب السياسي المنتخَب، كما أشرنا، أو في مختلف المؤسسات الإعلامية والأكاديمية ومراكز الأبحاث والمنتديات المتعددة، بحيث يتم، في الغالب، ترجمة هذا التراكم في رأس المال دعماً سياسياً للمصالح الإسرائيلية. إن 60 في المئة من اليهود الأميركيين، على سبيل المثال، ذوو تعليم أكاديمي، يتمتع 30 في المئة بينهم بتعليم أكاديمي عالٍ، في حين أن 30 في المئة فقط من مجمل الأميركيين هم ذوو تعليم أكاديمي، يتمتع بينهم 10 في المئة فقط بتعليم جامعي عالٍ.[114] كما شغل اليهود مواقع نفوذ أساسية، من الناحية الاجتماعية – الثقافية أسوة بالمستوى السياسي، فلقد تبوأوا أيضاً مناصب إعلامية في أهم وسائل الإعلام، فضلاً عن عمل كثيرين منهم في مدينة الإنتاج

114 مدام – فريدمان، «المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة: تعارف»، مصدر سبق ذكره؛
Pew Research Center, «Religious Landscape Study - Educational Distribution, 2014,»
At: https://pewrsr.ch/2BqCyb0

السينمائي «هوليوود»،[115] التي كان لها أيضاً أثر في إنتاج الرواية اليهودية بشأن الشرق الأوسط، ونشرها عالمياً.

(أ) شبكة العلاقات في الحكم كرأس مال اجتماعي يُترجم سلوكاً سياسياً

يقول بيار بورديو إن رأس المال الاجتماعي لا ينحصر في المكانة الاجتماعية التي يتسم بها الفرد، بل بقدرته على التداخل في شبكة من العلاقات، بحيث تصبح هذه الشبكة، في حد ذاتها، رأس مال يُستثمر في مستويات أُخرى.[116] ويشكل وجود أوساط كبيرة من اليهود في مواقع أساسية وحساسة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، العمود الأساسي في رأس مالهم الاجتماعي، والذي يتفاعل مع رأس المال السياسي، السابق الذكر، ويساهم في تعزيزه، ويستغله من أجل استمالة أصحاب قرار وصُناع سياسات في الدول إلى الرواية الصهيونية والمصالح الإسرائيلية.

أدى إدوارد جاكوبسون (Edward Jacobson)، الذي كان شريكاً تجارياً للرئيس الأميركي هاري ترومان،[117] على سبيل المثال لا الحصر، دوراً بارزاً، كما ذكرنا، في تعزيز موقف ترومان من إسرائيل، وهو الذي اعترف بها بعد دقائق من إعلانها، فضلاً عن هنري كيسنجر، في فترة السبعينيات. وينطبق الأمر ذاته على حقبة الرئيس بيل كلينتون، بحيث كان محاطاً بمستشارين في شؤون «السلام»، كلهم من اليهود. أمّا في عهد الرئيس جورج بوش الابن فشغل ثلاثون يهودياً مناصب متعددة في الحكم، وكذلك في فترة الرئيس باراك أوباما، الذي أحاط نفسه بعدد من المستشارين اليهود،

115 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة في الأمن القومي الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص 192.

116 Pier Bourdieu, «The Forms of Capital,» in *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education,* edited by J. G. Richardson. (New York: Greenwood Press, 1985), p. 248.

117 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره.

منهم وزيرا المالية والتجارة.[118]

لا تتوقف هذه التجليات للقوة والمصالح المشتركة، والتي تتحقق من خلال العلاقات السياسية، في حقبة بعينها، بحيث إنها مستمرة إلى الآن بصورة جلية. وربما كان المثال الأبرز هو الدور السياسي الكبير الذي يضطلع به صهر ترامب، جاريد كوشنير وزوجته إيفانكا، ابنة الرئيس الأميركي، في استمالة ترامب، لا إلى جانب المصالح الإسرائيلية، بل إلى تبنّي قيم اليمين الإسرائيلي المتطرف، وهو ما تمثل، بصورة واضحة، في المضي في إعلان «صفقة القرن» التي تتبنّى رؤية نتنياهو بشأن حسم الصراع في المنطقة.

يُعتبر تعيين ديفيد فريدمان سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل أيضاً، دليلاً ومثالاً آخر لتجليات هذا النفوذ الاجتماعي – السياسي، فضلاً عن تعيين جيسون غرينبلات (Jason Greenblatt) مستشاراً لشؤون المفاوضات وموفداً للحكومة الأميركية إلى الشرق الأوسط.[119]

(1) العلاقة بعد سنة 1967

شكلت حرب سنة 1967، كما ذكرنا سابقاً، منعطفاً أساسياً في العلاقة الثنائية بين إسرائيل واليهود حول العالم، لا على المستوى السياسي فحسب، بل أيضاً على مستوى بناء قوة دعم يهودية مشتركة، اجتماعياً وثقافياً. لقد زادت الهجرة اليهودية الأميركية بعد حرب سنة 1967. وللتدليل على ذلك، نذكر أن عدد المهاجرين اليهود من الولايات المتحدة حتى وقوع تلك الحرب وصل إلى نحو 30 – 35 ألف مهاجر، متدينين في الغالب. أمّا في سنة 1971 وحدها، فوصل إلى إسرائيل 8000 مهاجر يهودي أميركي،[120] فضلاً عن أن الحركة الإصلاحية اليهودية الأميركية باتت أشد

118 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 197.

119 المصدر نفسه، ص 198.

120 Chaim Waxman, *American Aliya - Portrait of an Innovative Migration Movement* (Michigan: Wayne State University Press, 2017).

ارتباطاً بإسرائيل، وواظبت على إرسال بعثات أكاديمية إلى الجامعات الإسرائيلية، وزادت في درجة تداخلها في إسرائيل، اجتماعياً وثقافياً.[121]

ساهم اللوبي الصهيوني في دعم الهجرة اليهودية من دول العالم إلى إسرائيل. وأبرز ما قام به، في هذا الصدد، مساهمته في دعم هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي، في سبعينيات القرن الماضي، بعد اتفاق جاكسون – فانيك، السابق الذكر. وكذلك في حملة دعم يهود الحبشة.[122]

بات الدعم الأميركي لإسرائيل بعد سنوات الألفية الثانية، كما سبق أن ذكرنا، أقل تركيزاً وأكثر تنوعاً، على الرغم من المحافظة على وتيرة ازدياد الدعم والتبرعات المقدمة من المجتمعات اليهودية بصفة عامة. ووصل الدعم في أوائل سنة 2000 إلى أكثر من ضعفين ونصف ضعف ما كان عليه في ثمانينيات القرن الماضي.

كان ظهور العائلات المانحة دليلاً على النمط الجديد في الدعم والتبرعات، بحيث تتبرع بمبالغ كبيرة لمشاريع متعددة، كل وفق أجندتها. وبين هذه العائلات: برونفمان وشوسترمان وفاكسنر وماركوس وكرافت وشتاينهردت وإدلسون وسافان وميلكين.[123]

(2) مشاريع البعثات والهجرة: مشروع «تجليت» نموذجاً

بدأ مشروع «تجليت» منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي لتعزيز الهوية اليهودية لدى يهود أميركا، ونشأ بمبادرة مشتركة بين الوكالة اليهودية، ومانحين يهود من حول العالم، وصندوق «أساس»، ومجموعات من المجتمعات اليهودية – الأميركية، ودولة إسرائيل. ويهدف المشروع إلى تعزيز التواصل والارتباط بين إسرائيل ويهود العالم، من خلال تنظيم مشاريع مشتركة ولقاءات تعارف وبعثات وزيارات لإسرائيل. وتشير

121 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 75.

122 المصدر نفسه، ص 78.

123 المصدر نفسه، ص 82.

المعطيات إلى أن 600 ألف يهودي من حول العالم، اشتركوا في هذا المشروع، حتى سنة 2018، وزاروا إسرائيل بمرافقة أكثر من مئة ألف جندي إسرائيلي.[124]

يُبدي ارتباطاً قوياً بإسرائيل[125] 43 في المئة من المشتركين في مشروع «تجليت»، وفقاً لبحث متتابع أجراه مركز كوهين. وحافظوا على هذا الشعور القوي بالانتماء إليها، حتى بعد سنوات من زيارتها.

(3) محاربة معاداة السامية كباب لشراكات اجتماعية وثقافية بين إسرائيل ويهود أوروبا

شكلت محاربة معاداة السامية، كما ذكرنا في القسم السابق، باباً رافداً يُساهم في بناء رأس المال السياسي المشترك في أوروبا بصورة خاصة، فهو باب لتوطيد رأس المال الاجتماعي – الثقافي أيضاً بين إسرائيل وأوساط في يهود أوروبا. وربما كانت **المجتمعات اليهودية الفرنسية** المثال الأبرز لذلك.

تُعتبر التجمع/ التجمعات اليهودية في فرنسا من أكبر التجمعات اليهودية حول العالم، بعد إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. ويبلغ عدد اليهود في فرنسا نحو 600 ألف يهودي، معظمهم من أصول شرقية، أو سفارديم (كما تُسمّى)، إذ إن معظم أصول الهجرة اليهودية إلى فرنسا يعود إلى شمال أفريقيا والجزائر بصورة خاصة، بعد التحرر من الاستعمار الفرنسي. وتنحدر أصول أغلبية المجتمع اليهودي في فرنسا من الجزائر وتونس والمغرب، فضلاً عن دول البلقان. أمّا الأشكناز (اليهود الغربيون)، فيشكلون أقلية داخل المجتمعات اليهودية في فرنسا.[126]

كان لحرب سنة 1967 تأثير كبير في مجرى العلاقات الثنائية بين يهود

124 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 220.

125 Cohen Center for Modern Jewish Studies, «Beyond 10 Days: Parents, Gender, Marriage, and the Long-Term Impact of Birthing Israel,» Brandeis University, December 2017, At: https://bit.ly/2FvuhoY

126 جو ترافيل، «يهود فرنسا – من التاريخ القديم حتى أيامنا»، متاح في: https://bit.ly/2INwuxB (بالعبرية).

فرنسا وإسرائيل، كما بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأميركية، بحيث نظمت أوساط كبيرة في المجتمع/ المجتمعات اليهودية في فرنسا تظاهرات داعمة للاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن فتح باب التبرعات لإسرائيل على مصراعيه، وإقامة تنظيم المؤتمر القومي للتنسيق، وهو الذي جمع التنظيمات اليهودية ونظمها تحت لوائه.

شكل وجود إسرائيل وحضورها في فرنسا، على نحو شبيه بسيرورة المجتمع/ المجتمعات اليهودية في أميركا، رافداً لرأس المال اليهودي في فرنسا، سياسياً واجتماعياً. وبدأت التنظيمات اليهودية تقوى وتكبر بعد سنة 1967، وخصوصاً في مطلع الثمانينيات: أُنشئت محطات إذاعية، وأقسام أكاديمية لدراسات يهودية، وتم دعم مجلات أكاديمية وتطويرها في هذا الشأن. ومن الجدير الإشارة إلى أن هذه الفئات لم تكن كلها منحازة إلى إسرائيل.[127]

لا يمكن اعتبار يهود فرنسا كتلة واحدة، وأفرادها ليسوا موحدين بالضرورة، إذ تفيد تقارير بأن ما يقارب 300 ألف يهودي فرنسي يُعرَّفون «منفصلين عن الجذور»، أي أنهم ليسوا جزءاً من المجتمع اليهودي الفرنسي، الأمر الذي دعا منظمات مجتمع مدني إسرائيلي، وخصوصاً مع استمرار انتشار حالات معاداة السامية، إلى الشروع في حملات تهدف إلى زيادة زيارات يهود فرنسا لإسرائيل، فضلاً عن تشجيع هجرتهم إليها.[128] تعمل منظمة «المتعة الإسرائيلية»، على سبيل المثال، وهي منظمة منبثقة من الوكالة اليهودية، على تفعيل برامج في هذا الشأن، وتستعين بعشرات آلاف الفرنسيين اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل لإقناع يهود آخرين بزيارة إسرائيل أو الهجرة إليها، تحت شعار «تعزيز الجذور اليهودية».

تستخدم المنظمة مسألة محاربة معاداة السامية تسويغاً أساسياً في حملاتها، إذ إن ما يقارب 70 في المئة من اليهود الفرنسيين، وفقاً لمصادرها، تعرّضوا لحوادث

127 «بيت هتفوتسوت»، «فرنسا: محطات في تاريخ اليهود في فرنسا»، متاح في: https://bit.ly/2Ta6G0A

128 دان لافي، «حملة تدعو يهود فرنسا: تعالوا إلى إسرائيل»، «يسرائيل هايوم»، 9 شباط/ فبراير 2020، متاح في: https://bit.ly/3dIwgDl (بالعبرية).

معادية للسامية، أو شعروا بأنهم تعرّضوا لها. كما أن 43 في المئة من اليهود يمتنعون من زيارة أماكن محددة، خشية تعرّضهم لحوادث مماثلة.[129] لكن، لا مؤشرات واضحة حتى الآن على نجاح هذه الحملات، أو عدم نجاحها، إذ أشارت وزارة الهجرة الإسرائيلية، التي ذُكرت في مؤتمر «الدرب الفرنسي نحو أورشليم»، إلى أن 4770 يهودياً فقط، من اليهود الفرنسيين، هاجروا إلى إسرائيل سنة 2016.[130] وتجدر الإشارة، في الصدد ذاته، إلى أن منظمات مجتمع مدني إسرائيلي تفعّل نشاطات مشابهة لتطوير بعثات وزيارات ليهود أوروبا، تحت شعار توطيد ارتباطهم بالهوية اليهودية وبإسرائيل، وبصورة خاصة لدى يهود ألمانيا وروسيا.[131]

(4) الترويج وتسويق إسرائيل عالمياً

تعمل عدة مؤسسات يهودية في الولايات المتحدة، عطفاً على المسار السابق الذكر، بالتعاون مع مجموعات دينية – إثنية أُخرى في مسألة مكافحة الكراهية، من أجل المساهمة في فرض مواجهة معاداة السامية على أكثر القطاعات في المجتمع الأميركي، بحيث أقام المؤتمر اليهودي الأميركي عدة منظمات، مثل مجلس القيادة اللاتيني اليهودي ومجلس الاستشاريين المسلم – اليهودي، بهدف استحداث حوار وفتح مجال للتعاون بين الطرفين. ويأتي ضمن هذا التعاون، تنظيم زيارة وفود ولقاءات مشتركة في إسرائيل، لتعريف هذه الوفود بالدولة الإسرائيلية. وتشكّل منظمة HAIS من أجل اللاجئين في إسرائيل وفي العالم، مثالاً آخر لذلك، بحيث تركّز نشاطاتها على تسويق إسرائيل دولة تحترم التعددية وحقوق الإنسان، وتحافظ على طالبي اللجوء فيها.[132] كما أن التعاون، الذي

129 المصدر نفسه.

130 يانيف فوهلرس، «من باريس إلى نتنياهو: كم من القادمين الجدد من فرنسا إلى إسرائيل»، «واي نت»، 27 حزيران/ يونيو 2018، متاح في: https://bit.ly/37nUBNK (بالعبرية).

131 تسبيكا كلاين، «يهود روسيا: الشتات غير الناطق»، 13 تشرين الأول/ نوفمبر 2019، متاح في: https://bit.ly/37mgsVv (بالعبرية).

132 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة...»، مصدر سبق ذكره، ص 206.

يساهم يهود الولايات المتحدة فيه في المجال الأكاديمي والبحث العلمي، يساهم في التسويق لإسرائيل أيضاً.

يفعّل المؤتمر اليهودي الأميركي منذ الثمانينيات مشروع Project Interchange، ووصل من خلاله إلى إسرائيل حتى اليوم أكثر من 6000 شخص ذوي تأثير في بلادهم، بهدف تغيير صورة إسرائيل لديهم.

(5) التبرعات لمشاريع تنموية

تصل مبالغ التبرعات من الشتات لإسرائيل إلى أكثر من ملياري دولار سنوياً، ويخصص معظمها لمشاريع وجمعيات تعتبرها أوساط في يهود العالم «مشاريع تنموية للمجتمع الإسرائيلي». وبعض هذه التبرعات يذهب مباشرة إلى المؤسسات العليا، الداعمة الأساسية لإسرائيل، وعلى رأسها «الوكالة اليهودية» و«جوينت العالمي» و«صندوق القدس» و«صندوق إسرائيل الجديد». وتُخصص مبالغ أُخرى لما يُعرف باسم «صناديق صديقة»، التي توزعها بدورها على مؤسسات متعددة، كالمستشفيات والمتاحف والجامعات. أمّا المستوى الثالث فهو تبرعات فردية، بحيث أُنشئت صناديق دعم في الخارج للتبرع لمشاريع اجتماعية – ثقافية داخل إسرائيل، مثل «صندوق مندل» و«صندوق فرويد» و«صندوق برونفمان».[133]

(ب) خريطة التبرعات المؤسساتية

(1) **المؤسسات «القومية» الإسرائيلية**: هي المؤسسات العليا التقليدية، والتي عملت على مدار سنوات على تنظيم التبرع والدعم لمشاريع متعددة داخل إسرائيل، وبينها الوكالة اليهودية، وهي مؤسسة عالمية يهودية تحظى بمكانة قانونية خاصة في إسرائيل، منذ سنة 1952. وهناك أيضاً الهستدروت الصهيونية العالمية، وهي المؤسسة المالية المركزية لدعم مشاريع الهستدروت الصهيونية في أرض إسرائيل، والصندوق القومي اليهودي الذي يجمع التبرعات العالمية من المجتمعات اليهودية، باستثناء

133 المصدر نفسه، ص 200.

المجتمع/ المجتمعات اليهودية – الأميركية. وعملت، إلى جانب هذه المؤسسات، مؤسستان يهوديتان أميركيتان بصورة مشابهة: النداء اليهودي الموحّد (UJA)، الذي كان أبرز المؤسسات اليهودية الأميركية العليا منذ ثلاثينيات القرن الماضي حتى نهاية تسعينياته؛ جوينت العالمي الذي يعمل على تمكين اليهود في كل العالم ضمن عدة مشاريع مجتمعية.[134] يُضاف إلى ذلك مؤسسات كانت تُعتبر من أكبر المؤسسات الفاعلة في مجال جمع التبرعات والدعم من «الشتات اليهودي» لإسرائيل، مثل منظمة بونديس وغيرها.[135]

تغيرت أنماط الدعم مع مرور السنوات. فإن كان الدعم «من أجل الجماعة» وبنائها هو ما ميز تجنيد الموارد في الحقب السابقة، بحيث لم تفصِّل وجهات التبرع للشخص المُتبرع، فإن الجيل البيني والجيل الشاب يفضلان دعماً موجهاً، أي تفصيلياً وموجهاً إلى جهة معلومة ومجال محدَّد، إذ إن التبرعات، عبر هذه المؤسسات (الأولى)، انخفضت إلى النصف بعد سنة 2000. وبلغت 300 مليون شيكل في سنة 2000، بينما انخفضت إلى 150 مليون شيكل التبرعات الآتية من خلال هذه المؤسسات.[136]

(2) **تمويل من خلال الفدراليات اليهودية في الولايات المتحدة**: تعمل هذه الفدراليات على تجنيد الموارد من المجتمعات المحلية، وتحويلها من أجل دعم مشاريع متنوعة في إسرائيل، ووفقاً لرغبة المموِّل في كثير من الأحيان.

(3) **تمويل من خلال «مؤسسات صديقة» وصناديق خاصة لشؤون عينية في إسرائيل**: تُعتبر هذه القناة من التغيرات البنيوية الأساسية والتي طرأت على التمويل والدعم اليهوديين الأميركيين لإسرائيل خلال العقدين الأخيرين، بحيث تعمل ضمن نطاق فردي، في معظمه، من خلال صناديق تابعة لعائلات وغيرها.

134 المصدر نفسه.

135 المصدر نفسه.

136 المصدر نفسه، ص 201.

(ج) وجهات التمويل والدعم

يخصَّص ما يقارب 50 في المئة من هذه التبرعات والتمويل من جانب يهود العالم بصفة عامة لدعم مشاريع تعليم وبحث علمي. أمّا النصف المتبقي فيتوزع على: رفاهٍ اجتماعي (13 في المئة)؛ تطوع ومؤسسات إغاثة (11 في المئة)؛ صحة (7 في المئة)؛ مؤسسات مناصرة ومرافعة (6 في المئة)؛ ثقافة ورياضة (6 في المئة). ويُعتبر ما يسمّى «المناعة القومية» من أهم وجهات التبرع القادمة، وخصوصاً من يهود الولايات المتحدة الأميركية.[137]

«المناعة القومية» رافعة لعلاقات تبادل مشتركة (اجتماعية وثقافية)

تشير عدة معطيات إلى تداخل يهود العالم في مسار «التنمية المجتمعية» في المجتمع المدني الإسرائيلي، بحيث يعتبر كثير من الأوساط لدى يهود العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة، أن هذا الأمر لا يساهم فقط في «تمكين المجتمع»، من وجهة نظره، بل يعمل أيضاً على تطوير ما يراه «تعددية» في إسرائيل، وهو من المسائل الأساسية التي خلفت توتراً بين أوساط في المجتمعات اليهودية وحكومة إسرائيل، كالنقاش بشأن «قانون التهويد» سنة 2017، وبشأن تعامل إسرائيل مع طالبي اللجوء السودانيين أيضاً. وتدفع هذه الأمور وغيرها عدة أوساط في المجتمع/المجتمعات اليهودية الأميركية إلى تخصيص موارد لجمعيات ومؤسسات تنتمي إلى المجتمع المدني الإسرائيلي، ورصدها وتجنيدها لها. وجنّدت فدرالية سان فرانسيسكو، على سبيل المثال، موارد مخصَّصة لدمج «قادمين جدد وعرب وحريديم ونساء في المجتمع الإسرائيلي» في مشاريع ضمن مجالات تعليم وتشغيل وتطوع مجتمعي. ويسعى صندوق «عائلة رودرمان»، في سياق مماثل، لدمج ذوي حاجات خاصة في المجتمع الإسرائيلي.[138]

137 المصدر نفسه.

138 المصدر نفسه، ص 219.

القسم الخامس

مصادر القوة في العلاقات الاقتصادية المشتركة

يُعَدّ رأس المال الاقتصادي اليهودي من أهم مكامن القوة لدى المجتمع/ المجتمعات اليهودية بصورة عامة، وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة، الأمر الذي يساهم في تعزيز رأس المال والتأثير السياسيَّين للجالية اليهودية في أميركا. وتشير دراسة أجراها معهد بيو (Pew) للدراسات إلى أن 44 في المئة من اليهود الأميركيين يفوق دخلهم السنوي 100 ألف دولار، في مقابل 19 في المئة لدى عموم المواطنين.[139]

كان الدعم الأميركي – اليهودي أساسياً في فترة إنشاء دولة إسرائيل، كما ذكرنا سابقاً، وتولت مؤسسات عليا هذا الأمر، كمؤسسة النداء اليهودي الموحد (UJA)، وصندوق التأسيس والبونديس. ونجحت المجتمع/ المجتمعات اليهودية، من خلال تأثيرها في صُناع القرار الأميركي، في تجنيد قروض كبيرة ومنح حكومية أميركية في نهاية عهد الرئيس ترومان.[140]

زاد الدعم المؤسساتي اليهودي الأميركي لإسرائيل بصورة ملحوظة منذ السبعينيات، وخصوصاً خلال الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها في بداية الثمانينيات. وتمثّل التعاون الأبرز بنجاح أيباك ومساهمتها في إقناع البيت الأبيض بتوقيع اتفاقية التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإسرائيل سنة 1985.[141] كما زادت مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية لإسرائيل، ووصلت إلى ثلاثة مليارات دولار في ذلك الحين. ويؤكد مركز الأبحاث التابع للكونغرس أن إسرائيل

139 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة في الأمن القومي الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص 219.

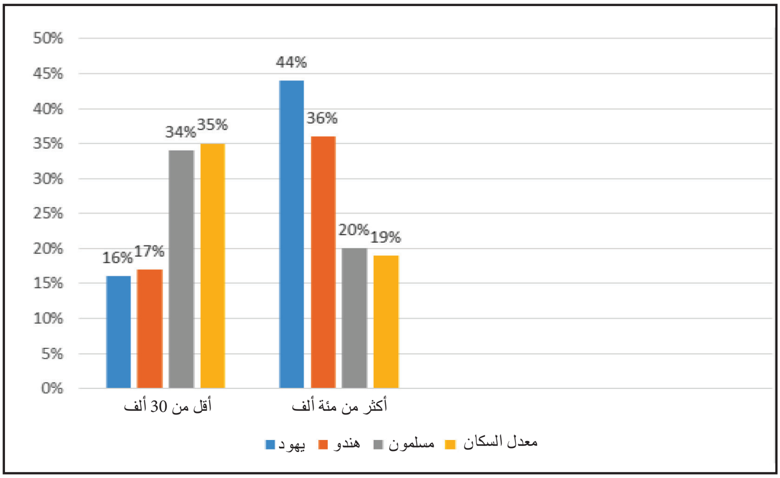
140 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره.

Natan Aridan, *Advocating for Israel: Diplomats and Lobbyists from Truman to Nixon*, (Lexington Books, 2017), pp. 56-62.

141 ليسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 78.

تتصدر قائمة الدول التي تحصل على مساعدات اقتصادية أميركية منذ الحرب العالمية الثانية.[142]

تُعدّ المجتمع/المجتمعات اليهودية، وفقاً لدراسة لمركز بيو، من أغنى المجموعات الدينية – الإثنية في الولايات المتحدة الأميركية، إذ إن 44 في المئة من العائلات اليهودية تحقق مدخولاً سنوياً يفوق مئة ألف دولار، في المقابل فقط 19٪ من مجمل السكان الأميركيين يحصّلون هذا الدخل السنوي. ويستثمر اللوبي الصهيوني رأس المال الاقتصادي من أجل استمالة نواب الكونغرس إلى المصالح الإسرائيلية، من خلال جمعه التبرعات اليهودية الكبيرة المخصصة لحملاتهم الانتخابية، والتي وصل حجمها إلى 50 في المئة من تلك التي قُدمت إلى الحزب الديمقراطي، و25 في المئة من مجمل التبرعات المقدَّمة إلى الحزب الجمهوري.[143]



الدخل السنوي اليهودي مقارنة بعموم المواطنين الأميركيين (بالدولار)

142 Sharp, U.S. «Foreign Aid to Israel,» *Congressional Research Service*, April 10, 2018 https://bit.ly/2koOIIk

143 انظر مثلاً: جيل تروي، «الصوت اليهودي: قوة سياسية وهوية في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة» (حيفا: جامعة حيفا، 2016) (بالعبرية).

(أ) دعم الاقتصاد الإسرائيلي

لا تنحصر قوة اليهود الأميركيين في كونهم يستثمرون رأس مالهم الاقتصادي في رفد رأس المال السياسي فحسب، والدفع في اتجاه التأثير في صنع القرار في الكونغرس أو البيت الأبيض فقط، بل هم يساهمون أيضاً في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما يعزز نموذج رأس المال المشترك.

كان دور التبرعات، التي تقدمها إلى إسرائيل أوساط يهودية أميركية، مؤثراً في جعل الإدارة الأميركية تعنى بشأن المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، وخصوصاً في الآونة التي احتاجت الأخيرة إلى ذلك، وتحديداً خلال الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها بداية الثمانينيات. ويبدو أن هذا الأمر تغيّر قليلاً بفعل تطور إسرائيل في العقدين الأخيرين، تكنولوجياً وإنتاجياً واقتصادياً.[144] وعلى الرغم من هذا، فإن تقريراً لوزارة الشتات الإسرائيلية، صادراً في سنة 2017، خلص إلى أن دعم «الشتات» اليهودي للاقتصاد الإسرائيلي ما زال مؤثراً فيه، بحيث تصل مبالغ تبرعات الجوالي اليهودية في العالم لإسرائيل إلى 25 مليار شيكل سنوياً، وهو ما يشكل 6,35 في المئة من النشاط الاقتصادي في المجالات ذات الصلة. وتقدَّر مساهمة يهود الولايات المتحدة بثمانين في المئة من إجمالي هذه التبرعات.[145] كما يمكن تقسيم المساهمة الاقتصادية لليهود حول العالم في الاقتصاد الإسرائيلي إلى فرعين أساسيين: التبرعات والاستثمار.

التبرعات

كانت حرب سنة 1967، كما ذكرنا، منعطفاً مهماً في شكل التبرعات وحجمها، بعد أن تحولت إسرائيل إلى عامل مركزي في هوية المجتمع/ المجتمعات اليهودية

---

144 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة في الأمن القومي الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص 198.

145 وزارة الشتات، «منطق – مشاريع اقتصادية، فحص تأثير العلاقة مع يهود الشتات في الاقتصاد الإسرائيلي» (القدس: وزارة الشتات، 2017).

فـي الولايات المتحدة تحديـداً. ووصل حجم التبرعات المخصصة لأهداف متعددة في إسـرائيل، سـنة 2017، إلى ثمانية مليارات شيكل. لذا، يُعتبر هذا الفرع أساسياً في التبادل الاقتصادي المشـترك، ويشـكّل ما نسـبته 32 في المئة من النشـاط الاقتصادي ليهـود العالـم فـي إسـرائيل.[146] لقد فصّلنـا، في القسـم السـابق، حجـم التبرعات التـي تغدقهـا صناديق يهوديـة عالمية على الاقتصاد الإسـرائيلي. واللافت أن إحدى الدراسـات، التـي أجرتها وزارة الشـتات، أظهرت أن فقدان واحد فـي المئة من هذه التبرعات وهذا الدعم يكلّف الاقتصاد الإسرائيلي خسارة 1800 وظيفة.[147] وفصّلنا هذه المسألة في القسم السابق.

(ب) النشاط والاستثمار الاقتصاديان

علـى الرغـم مـن أن مسـتوى التبرعات يُعتبـر مهماً جداً فـي العلاقـات الثنائية بيـن إسـرائيل ويهـود العالـم، فإن أهميته تنصب، مـن وجهة نظرنا، فـي تراكم الدعم الاجتماعي – الثقافي المشترك بين الجانبين، من دون الانتقاص من دوره الفاعل في دعم الاقتصاد الإسـرائيلي وإيجاد فرص العمل، كما ذكرنا. إلاّ إن الدعم الأساسـي للاقتصـاد يتعلق بمسـتوى التبادل، اقتصادياً وتجارياً، بيـن الطرفين، وخصوصاً يهود الولايـات المتحـدة. كمـا أن أوسـاطاً يهوديـة أميركيـة تـؤدي دوراً مهماً فيمـا يتعلق بتشـريع الأبواب أمام المستثمرين الإسـرائيليين، وتشبيكهم مع نظرائهم الأميركيين، بالاستعانة بشبكة العلاقات الكبيرة التي تملكها.

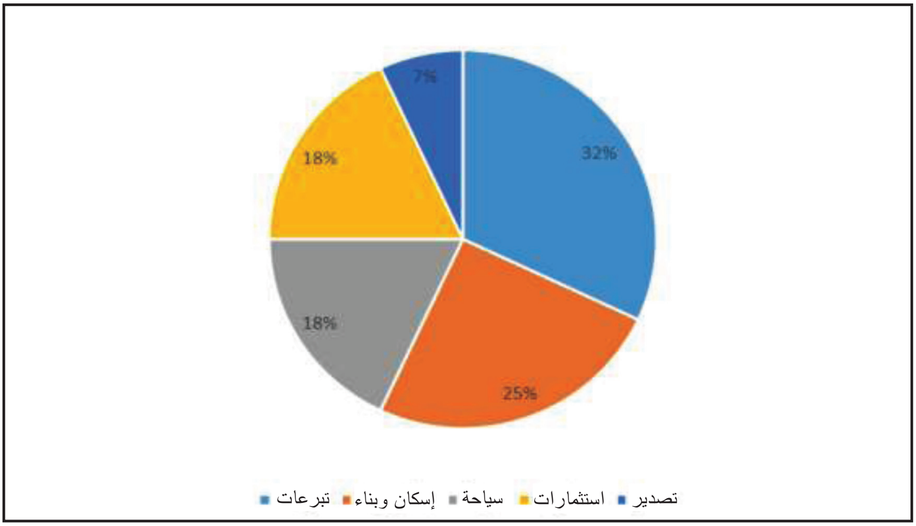
تسـتثمر المجتمع/ المجتمعـات اليهوديـة الأميركيـة، علـى سـبيل المثـال، في مبادرات ريادية (Start–up) في إسرائيل، والتي تساهم في سوق الإنتاج والصادرات الإسرائيلية.

إن انخفـاض شـراء البيوت من جانب يهود العالم بنسـبة واحد فـي المئة، وفقاً

---

146 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة في الأمن القومي الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص 199.

147 وزارة الشتات، مصدر سبق ذكر.



مركّبات دعم يهود العالم وتداخلهم في الاقتصاد الإسرائيلي (بحجم 25 مليار شيكل سنوياً)

للمعطيات أعلاه، يكلف الدولة الإسرائيلية خسارة 6 ملايين شيكل. كما أن 8 في المئة من الصادرات الغذائية الإسرائيلية إلى أوروبا والولايات المتحدة يستهلكها يهود العالم، أي أن كل انخفاض، قيمته واحد في المئة من هذه الصادرات، يكلّف خسارة 300 فرصة عمل في إسرائيل. أمّا في مجال السياحة، فإن ثلث السياح القادمين إلى إسرائيل هم من المجتمعات اليهودية حول العالم.[148]

استثمار في الصناعات الحديثة

يُعتبر استثمار رجال الأعمال، مثل حاييم سيفان وبول سينجر وعائلة برونفمان، من أبرز نشاطات التبادل الفردي، تجارياً واقتصادياً، بين إسرائيل واليهود حول العالم، بحيث يستثمرون وغيرهم مئات ملايين الدولارات في قطاع تقنية المعلومات وصناعة «الهايتك» الإسرائيلية. ويستثمر رجال أعمال ومانحون آخرون في صندوق العلوم المشترك بين أميركا وإسرائيل (BSF)، والذي يعمل على تطوير صناعات

148 مدام – فريدمان، «مساهمة يهود الولايات المتحدة في الأمن القومي الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص 216.

علمية مشتركة.

تسعى عدة فدراليات يهودية – أميركية، إلى جانب مبادرات رجال الأعمال الفردية، للاستثمار في مشاريع اقتصادية في إسرائيل، وتطوير اقتصادها، من خلال إقامة مشاريع متنوعة. ويقوم بعض الفدراليات، على سبيل المثال لا الحصر، بتفعيل مشروع «علاقات أعمال من أجل الأعمال» في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وطورت فدرالية سان فرانسيسكو، هي الأُخرى، مشروعي MEET وتسوفين – مركز الهايتك، وهما من المشاريع والمبادرات الاقتصادية التي تدعم الصناعة الإسرائيلية. أمّا أيباك فتساهم في مشاريع صناعية، ضمن مجالات الطاقة والمياه والزراعة، وخصصت موارد لتطوير شراكات في قطاعات الطاقة المتجددة والغاز والزراعة، في سنة 2016 أيضاً.[149]

خلاصة

انصب هذا الفصل على إماطة اللثام عن العلاقة الثنائية بين إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة والعالم، وتحديد المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أبعادها وعمقها، والبحث فيما يكتنف هذه العلاقة من أحداث تاريخية وواقع وعلاقات جذب ونفي وتكامل وتوتر، في أحيان كثيرة. وتُعتبر هذه العلاقة جزءاً أساسياً في محاولة قراءة المشهد الإسرائيلي، والسؤال عن ماهية وظيفة الدولة اليهودية والحركة الصهيونية، منذ تأسيسهما حتى اليوم، فضلاً عن اعتبار ما يُعرف إسرائيلياً بـ «يهود الشتات»، مركّباً محورياً وعمقاً استراتيجياً للدولة اليهودية. وعلى الرغم من تطرق هذا الفصل إلى العلاقة بين إسرائيل واليهود حول العالم بصفة عامة، فإنه يركز، في معظم أقسامه، على العلاقة الثنائية بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الأميركية بصفة خاصة، لأن الولايات المتحدة تشكل التجمع الأكبر لليهود حول العالم خارج إسرائيل (ما يقارب 70 في المئة). كما أن نحو 40 في المئة من

149 المصدر نفسه.

مجمل اليهود في العالم هم أميركيون، في مقابل 45 في المئة في إسرائيل؛ أي أن تجمع اليهود في إسرائيل وفي الولايات المتحدة يبلغ ما نسبته 85 في المئة من إجمالي اليهود في العالم.

وصف هذا الفصل هذه العلاقة من خلال مفهوم «مصادر القوة المشتركة»؛ أي وجود شبكة علاقات دعم مشتركة بين إسرائيل واليهود حول العالم، تتركز في مستويات ثلاثة: سياسية، واجتماعية – ثقافية، واقتصادية. تقوم مصادر القوة المشتركة بين الطرفين على اعتبار المصلحة المشتركة بين التجمعين مصلحة متبادلة وعمقاً استراتيجياً مهماً لكل منهما في مكان وجوده، الأمر الذي نسج ثوابت محددة في هذه العلاقة تقوم على مبدأ «الدعم المشترك»، وتعتمد في الوقت ذاته «احترام الخصوصية المحلية». بيد أن قراءة (سواء تاريخية أو حالية)، لواقع هذه العلاقة الثنائية وحيثياتها، تُشير إلى مظاهر معينة من حالات التوتر التي شابتها. وعمدت هذه المقالة إلى قراءة هذا التوتر ارتباطاً بما بلوره اليهود حول العالم، وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة، من توقع أن يحظوا بـ«مواطنة رمزية»، تتمثّل في أخذ توجهاتهم وهواجسهم في الاعتبار عند صُناع القرار الإسرائيلي، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أو فيما يتعلق بالسؤال عن علاقة الدين بالدولة، ونمط هذه العلاقة إزاء مسألة «التهويد» بصفة خاصة. وترى هذه المقالة أن هذا التوتر (القائم أحياناً) ينبثق من معضلة بنيوية أساسية في الصهيونية، وهي اعتبار إسرائيل نفسها دولة اليهود في أراضيها، ودولة اليهود حول العالم، والتعامل مع ذاتها كأمة عالمية. ونتج من هذه المعضلة وهذه الرؤية مشهد مركَّب من العلاقة الثنائية. وإن كانت عملية بناء المصالح المشتركة أساس هذه العلاقة وأحد ثوابتها، فمن الجدير النظر إلى ما تُنتجه هذه العملية من توقعات متبادلة بين الطرفين، وهي توقعات لا يتم الاستجابة لها دوماً.

في المستوى السياسي، شكلت أوساط يهودية أميركية عمقاً استراتيجياً مهماً لفرض الأجندات الإسرائيلية على السياسة الأميركية (على الرغم من أن جزءاً أساسياً

مـن هـذه الأجندات نابـع من المصلحة الموضوعية الأميركيـة ذاتها أيضاً)، من خلال الوصول إلى مواقع أساسـية ومؤثرة في أميركا، وبالاعتماد على رأس المال السياسـي القوي ليهود الولايات المتحدة، بدءاً باستمالة الرئيس ترومان إلى الاعتراف بإسرائيل، مروراً بدور هنري كيسـنجر في الدعم الأميركي لها، وصولاً إلى دور جاريد كوشـنير في فرض صفقة القرن الحالية. وقد بيّن الفصل، في هذا الصدد، دور المنظمات العليا اليهوديـة الأميركية: المؤتمر اليهودي الأميركي؛ منتدى مكافحة التشـهير؛ الفدراليات اليهودية؛ أيباك (اللوبي الصهيوني). وتطرق إلى مسـاهمة أيباك، سياسـياً، في الترويج للسياسات الإسرائيلية، وضمان توافق أجندات مجلس النواب الأميركي مع المصالح الإسـرائيلية، وذلك من خلال قناة التبرعات التي تتيحها السياسـة الأميركية، بالإضافة إلى دوره في إحباط محاولات كسـر التفوق العسـكري الإسـرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، أو زعزعته.

تُعتبـر حرب سـنة 1967 حدثاً جوهرياً ومفصـلاً تاريخياً في هذه العلاقة الثنائية، بحيث باتت إسـرائيل، في أعين معظم اليهود حول العالم، «الملاذ الآمن والمسـتقر لليهـود.» كمـا أن الدعـم الأميركي لها تضاعف وأخذ شـكلاً مغايراً بعد سـنة 1967، وبات يجمعها مع الولايات المتحدة حلف وثيق غير منازَع فيه. وساهم هذا الأمر في تقوية المجتمع/ المجتمعات اليهودية – الأميركية ودعمها أيضاً؛ أي أن قوة إسـرائيل وحضورها ساهما في تعزيز رأس المال السياسي الأميركي – اليهودي كذلك وتدعيم مراكزه، وليس العكس فقط.

مـن المهـم الإشـارة، في هـذا الصدد، إلى أن هـذا البحث لا يعتبـر أن التماهي الأميركـي التـام مـع المصالـح الإسـرائيلية نابع فقط مـن القوة والتأثير للمؤسسـات اليهودية في أميركا الداعمة لإسرائيل، بل أيضاً من مصالح أميركية صرفة، وهذا الأمر يدعم بدوره نفوذ المؤسسات اليهودية المنحازة إلى إسرائيل في السياسة الأميركية.

تـرى هـذه المقالة أن المصالح المشـتركة لا تقتصر على المسـتوى السياسـي. فـلا تـزال إسـرائيل ومؤسسـات المجتمع المدنـي فيها، تحظـى، اجتماعيـاً وثقافياً،

بقناة مـن التبرعات الكبيرة، وخصوصـاً من جانب الفدراليـات المحلية والمناطقية، والتي تعتبر أن دعم ما تسـميه «المناعة الاجتماعية» و«تمكين المجتمع الإسـرائيلي» هـو الحجـر الأساسـي في أجنداتهـا. كما أن الدعـم الاقتصادي والمبـادرة إلى إقامة شـراكات اقتصادية هما أسـاس بناء القوة الاقتصادية المشـتركة بين إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة، وهو ما فصّله القسمان الرابع والخامس.

مظاهر التوتر

طـورت إسـرائيل توقعهـا الحصول على دعم من يهود العالـم من دون التدخل فـي شـؤونها الخاصة. وطور يهـود العالم، أو الجزء المنحاز منهم إلى إسـرائيل، في المقابـل، توقعـاً منهم يقوم على الحظي بـ «مواطنة رمزية» وعدم تدخّل إسـرائيل في قضايا المجتمعات اليهودية في بلدانها الأُم، نظير هذا الدعم. إلاّ إن الواقع كان منافياً لهذين التوقعين، في أحيان كثيرة. وسجّل تاريخ العلاقة الثنائية بعض التوترات، كتلك التي ظهرت في حكم جورج بوش الأب بين يتسحاق شمير والمجتمع/ المجتمعات اليهودية، أو التوترات التي ظهرت خلال العقد الأخير بشـأن اختلاف وجهات النظر إزاء الاتفاق النووي مع إيران، وهو الاتفاق الذي حاربه نتنياهو بشراسـة على الرغم من وجود أوساط يهودية – أميركية مؤيدة لتوقيعه. يُضاف إلى ذلك التوتر إزاء «اتفاق الصلاة المشتركة عند المبكى»، وهو الاتفاق الذي تراجعت عنه إسرائيل نتيجة ضغط الأحـزاب الحريديـة، الأمـر الذي وتّر الأجـواء بين المجتمع/ المجتمعـات اليهودية والحكومة الإسـرائيلية. ومن التوترات، التي شـابت العلاقة الثنائية أيضاً، الاختلاف في التوجهات إزاء أنماط التصويت في الانتخابات الرئاسية الأميركية. ففي حين يرى نتنياهـو أن ترامـب، الجمهوري، هـو الصديق الأقرب تاريخياً إلى إسـرائيل، لا تزال الأغلبيـة العظمى من المجتمع/ المجتمعات اليهودية فـي الولايات المتحدة منحازة إلـى الحزب الديمقراطي. أمّا على مسـتوى أوروبا فيتبيّـن التوتر في انزياح الحكومة الإسـرائيلية نحـو التحالف مع قوى اليمين الشـعبوي، في حيـن أن الجوالي اليهودية

تخشى هذه التحالفات، وخصوصاً في شرق أوروبا، نتيجة علاقة هذه الأطراف، التي تنسج إسرائيل التحالفات معها، بمظاهر معاداة السامية.

هـذا التوتـر، الـذي لا يوصف بالأزمـة، ناتج من عـدة أسـباب، بينها تحولات عميقـة تصيـب المجتمعـات اليهوديـة فـي العالـم، وفي إسـرائيل أيضاً. كمـا أن ثمة اختلافاً بين مفهوم الهوية اليهودية لدى أوسـاط الأغلبية في إسـرائيل، والتي تربطها بالصهيونية، ومفهوم الهوية اليهودية لدى أوساط متعددة في العالم، وخصوصاً لدى الشـباب، باعتبار أنهم ذوو قيم وأبعاد عالمية. كما أن ثمة تحولاً يحدث في أوسـاط النخـب السياسـية الإسـرائيلية، وفـي صلب الصهيونيـة التي تقترب أكثـر إلى الدين، وإلـى تقنين الفاشـية، فضلاً عـن الاختلاف فيما يتعلق بالتيـار الإصلاحي. ففي حين أن هـذا التيـار هـو المهيمن، وخصوصاً في الولايات المتحدة، لا الأرثوذكسـي، فإن أغلبيـة الشـرائح الدينيـة في إسـرائيل لا تزال ترفضه. بالإضافة إلـى ذلك، طرأ بعض التنظيمات اليهودية الحديثة النشـأة، والتي تعترض على احتكار المؤسسات اليهودية العليـا الكبيـرة مصالح المجتمع/ المجتمعـات اليهودية. وهذه المؤسسـات الحديثة النشـأة تنتقد كلاً من السياسـة الخارجية الإسـرائيلية والاحتلال. كما أن مجموعات قاعدية عارضت ما يسمى «الإجماع على دعم إسرائيل والصهيونية»، وطرحت خطاباً بديلاً، كمؤسسة صوت يهودي من أجل السلام، التي تناهض الممارسات الإسرائيلية والصهيونية، وترفض تجريم الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل.

إن الإقـرار بوجـود هـذه المظاهر مـن التوتر لا يعنـي أنها هـي الناظمة للعلاقة الثنائيـة بيـن إسـرائيل ويهـود العالم بصفـة عامة، أو يهـود الولايـات المتحدة بصفة خاصـة. بـل إن العلاقة الثنائيـة لا تزال متينة وقوية لدى الأغلبية، ولا تزال قائمة على أساس المصالح المشتركة والإحساس بوحدة المصير بين الطرفين (أو لدى الأغلبية في الطرفين).

ذهـب كثيـر من التحليلات بعيداً في هـذا الصدد، إلى درجة اعتبار أن ما يجري هو بمثابة «شـرخ» بين الطرفين، وهو ما تنظر إليه هذه المقالة بعين الحذر. ولا تشـير

المعطيات الواردة فيها إلى أن ما نراه من توترات يصل إلى درجة اعتباره أزمة جوهرية في العلاقة بين الطرفين، بينما تعتبره توتراً في إطار العلاقة الثنائية، والتي لا تزال راسخة بين إسرائيل والمؤسسات المهيمنة لدى يهود العالم وأميركا. وإن ضربت تغيرات عميقة المجتمعات اليهودية في العالم وفي أميركا، في مستويي المجتمع والنخبة، كما حدث في إسرائيل، إلاّ إن العلاقة الثنائية لا تزال تشكّل مركَّباً استراتيجياً في الرؤية الإسرائيلية، تماماً كما هي في الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات اليهودية المهيمنة حول العالم، وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة.

السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة 1967

أحمد عز الدين أسعد ومنير فخر الدين

مقدمة

يتناول هذا الفصل الاحتلال الإسرائيلي، كنظام هجين ومنظومة سيطرة متعددة الأوجه، تدمج (أ) الاحتلال العسكري، أي كون الاحتلال سيطرة عسكرية لدولة على إقليم دولة أُخرى، في (ب) الاستيطان – الإحلالي، كعملية استبدال شعب بشعب آخر، و(ج) الحكم الاستعماري، أي كدولة استعمارية تحكم مجتمعاً آخر، فتسلبه السيادة وتستغل موارده الطبيعية والبشرية اقتصادياً. والوجه الغالب في منظومة التحكم هذه، في الحقيقة، وكما سنبيّن، على الأقل منذ صعود اليمين الإسرائيلي في العقود الأخيرة وفي الوقت المنظور، هو الوجه الاستيطاني – الإحلالي والفصل العنصري.[1] فمنظومة السيطرة الاحتلالية تسخّر ما يُفيدها من القانون الدولي لهذه الغاية، فتتعامل معه بناءً على تفسيراتها الخاصة التي تنقض ما يُجمع عليه معظم فقهاء القانون الدولي. كما تستلّ أدوات الحكم الاستعماري التقليدية وتطورها، بغية حماية عملية الإحلال تلك وتطبيعها. لكن هذه العملية الإحلالية ليست تامة بطبيعة الحال، وليس تطبيعها محسوماً، ما دام هناك مقاومة فلسطينية، وبالتالي لم تنتفِ عن الاحتلال الأوجه الأُخرى. كما أن أيّاً من هذه الأوجه أو الجوانب الظاهرة، ليس بالأمر البسيط أو الثابت، بل تنطوي جميعها على عوامل ومتغيرات متعددة. فالنظر إلى الاحتلال من منظور القانون الدولي يُفضي إلى أسئلة وإشكاليات متجددة، فقهية وسياسية، وخصوصاً في ظل غياب أدوات تنفيذية، ونتيجة ارتباط المحاكم الدولية

1 أشارت هنيدة غانم إلى أن منظومة الحكم الهجينة الإسرائيلية متعددة، ومتداخلة بين الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد والاحتلال العسكري. وهذا الأمر أوجد واقعاً متشابكاً في فلسطين، تتقاطع فيه أنساق إدارية تنظِّم وفق مبدأ الفوقية القومية اليهودية والسيادة الحصرية على المكان والسكان. انظر: هنيدة غانم، «التأطير المركّب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين»، في: هنيدة غانم وعازر دكور (إعداد وتحرير)، «إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2018)، ص 31.

بموازين القوى الدولية. كذلك، فإن ظاهرة الاستيطان الإحلالي لا تتخذ أبعاداً أحادية جامدة، فهي عملية عمرانية وإدارية واقتصادية واجتماعية معقدة، ومتعلقة بعوامل ودوافع ومتغيرات داخل الدولة المحتلة – المستعمِرة، ومجتمعها المدني، وأيديولوجيتها ونظامها السياسي والاقتصادي والثقافي، بالإضافة إلى تأثرها بالبعد الجيو – سياسي والبعد الدولي. أمّا من جهة الحكم الاستعماري، فلقد بدأ الاحتلال مع خطاب حكم أبوي وعرقي، انطلق من فرضية «الحكم الاستعماري المستنير»، والقادر على توفير السيطرة والهدوء، عبر ادعاء رعاية مصالح المستعمَرين وتطويع أدوات «أنثروبولوجية» (كحكم المستعمَرين بموجب ثقافتهم الخاصة وبناهم التقليدية، إلخ). لكنه أعاد ترتيب أدواته حين واجه مقاومة المستعمَرين، في مختلف أشكالها العسكرية والمدنية، وتحول من خطاب حكم المستعمِر المستنير إلى خطاب المعاهدات والحكم الذاتي، فعمل على تطويق الفلسطينيين في كانتونات محشورة ومفككة، هي أكثر من حكم بلديات منفصلة وأقل من دولة ذات سيادة. وانسحب إدارياً، عبر هذه العملية، من مناطق معينة (غزة)، واعتبرها كياناً أجنبياً معادياً، وضم أجزاء أُخرى (القدس والجولان) واعتبر سكانها جزءاً من سكان إسرائيل، ضمن تصنيفات ديموغرافية وجغرافية قائمة على تمييز قومي مقونن وخفي. والهدف من ذلك كله واضح، وهو حماية عملية الاستعمار الإحلالي وكسب أكبر مساحة ممكنة من فائض الأرض من دون سكان.

يعرض هذا الفصل هذه الظاهرة المركّبة عبر مسارد وصفية وتحليلية، اعتماداً على الأدبيات والمصادر المتوفرة، وعلى المشاهدة اليومية للواقع أيضاً. ويقدم لمحة تاريخية عامة عن الاحتلال، في أبعاده الجيو – سياسية والجغرافية والديموغرافية والقانونية والإدارية والاقتصادية. ويحلل ظاهرة الاستيطان الإحلالي ومكانتها الخاصة في مجمل المشهد الإسرائيلي، من الناحيتين الأيديولوجية والسياسية، ويسلط الضوء على النقاش المركزي بشأن مستقبل هذه المكانة الخاصة والنزعة اليمينية لحسمها عبر الضم، وارتباط ذلك بسؤال مركزي آخر بشأن السيناريوهات المطروحة للتعامل مع

الوجود والفعل الفلسطينيين في السياسة الإسرائيلية. ويتناول هذا الفصل، لتوضيح هذا الموضوع الأخير، منظومة الحكم الاستعماري والسيطرة على الحيز الفلسطيني والجسد الفلسطيني والوعي الفلسطيني، والأدوات المتبعة في ذلك، من الأساليب شبه الناعمة، إلى الجلفة، والخشنة، والدامية، والقاتلة. ويسلط الضوء على السؤال الفلسطيني المركزي، والمتعلق بعوامل ديمومة الاحتلال في مقابل عوامل إزالته.

أولاً: الاحتلال جيو – سياسياً: الحروب والمعاهدات

أ – حرب سنة 1967: جذورها وتبعاتها[2]

أعلنت مجموعة من المنظمات الصهيونية التي شاركت في حرب النكبة، قيام دولة إسرائيل بتاريخ 14/ 5/ 1948، على مساحة 78 في المئة من مساحة فلسطين الانتدابية. وهجّرت تلك المنظمات، آنذاك، ما يقارب 800,000 فلسطيني، وهدمت نحو 531 قرية أُزيلت وطُهرت عرقياً.[3] ثم خضع مَن تبقّى من الفلسطينيين، ممن ظلوا تحت سيطرة الدولة الوليدة، لحكم عسكري جائر، استمر حتى سنة 1966.[4]

ضُمَّت الضفة الغربية بعد النكبة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وضُم قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية، وبقي الأردن ومصر يحكمان الضفة والقطاع من سنة 1948 حتى عشية الرابع من حزيران/ يونيو 1967، بحيث أكمل العدوان الإسرائيلي احتلال ما تبقّى من فلسطين (الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة)،

2 في الأدبيات الإسرائيلية، انظر بصورة خاصة:
Tom Segev, *1967: Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East* (New York: Metropolitan Books, 2007).

3 انظر: وليد الخالدي (محرر)، «كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)؛ إيلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين»، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط5، 2012)؛ يائير أورون، «المحرقة، 'الانبعاث'، النكبة»، ترجمة أسعد زعبي (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015).

4 عن الحكم العسكري في إسرائيل، انظر: عادل مناع، «نكبة وبقاء: حكايات فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، 1948 – 1956» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016).

ومساحة كبيرة من محافظة القنيطرة السورية (أو مرتفعات الجولان)، وشبه جزيرة سيناء المصرية.

عُقد مؤتمر قمة عربية في الخرطوم سنة 1967، في أعقاب الحرب، وصدر عنه «اللاءات» الثلاث (لا سلام مع إسرائيل؛ لا اعتراف بإسرائيل؛ لا مفاوضات مع إسرائيل)، وبرز خطاب عربي يدعو إلى إزالة آثار العدوان؛ أي إلى العودة إلى حالة ما قبل النكسة (1967).[5] وشنّت مصر وسورية حرباً على إسرائيل سنة 1973، وحققت الدولتان في بدايات المعارك تفوقاً، عسكرياً وميدانياً، فاسترجعت القوات السورية الجولان، وقطعت القوات المصرية الجبهة الشرقية لقناة السويس. لكن التدخل الأميركي لمصلحة إسرائيل قلب ميزان المعركة، فأعادت إسرائيل احتلال الجولان من جديد، ثم جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار في سنة 1974 بوساطة وزير الخارجية الأميركي آنذاك هنري كسينجر. وأبقى الاتفاق أغلبية الجولان المحتل (قرابة 1000 كم^2) تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة، وأُنشئ حزام أمني منزوع السلاح داخل الأراضي السورية شرقي الجزء المحتل. وما زالت هذه الاتفاقية قائمة عملياً حتى يومنا هذا. أمّا على الجبهة المصرية، فأفضت الحرب والمباحثات السياسية بالوساطة الأميركية إلى زيارة الرئيس المصري آنذاك أنور السادات للقدس المحتلة سنة 1977، وتبعها توقيع اتفاق سلام بين إسرائيل ومصر في سنة 1978، عُرف باسم اتفاق كامب ديفيد.

نجحت إسرائيل في استثمار اتفاقية السلام مع مصر، فجرى تحييد الجبهة الغربية عند الحدود المصرية، وتم إخراجها من معادلة الحرب الميدانية المباشرة. وأتاح ذلك لإسرائيل تعزيز قدراتها العسكرية وسيطرتها، عسكرياً واستيطانياً، على المناطق الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً القدس المحتلة، بحيث صادق الكنيست الإسرائيلي سنة 1980 على «قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل»، في

---

5 «مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، 1946 – 1985»، إعداد مكتب الأمين العام، مركز التوثيق والمعلومات (تونس: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1987)، ص 46 – 47.

خطـوة للتوسـع والضـم والسـيطرة الحصرية علـى القدس بصـورة قانونيـة. وانتقل الاحتـلال، فـي الضفة الغربية وقطاع غـزة، من منظومة الإدارة العسـكرية (في الفترة 1967 – 1981)، إلـى الإدارة المدنيـة (فـي الفتـرة 1981 – 1993). وتحـاول إسـرائيل تعزيز سـيطرتها على السـلطة الفلسـطينية، وإدامة سـيطرة عليا لها على كل المناطق الفلسـطينية، منذ توقيع اتفاقيتي أوسـلو وإعادة انتشـار السـلطة الفلسطينية وأجهزتها التنفيذيـة فـي المرحلة الأولى في غزة وأريحـا، ولاحقاً في الضفة الغربية وقطاع غزة مـع صلاحيـات محدودة في المناطق (ج)، وذلك من أجل منع قيام دولة فلسـطينية، أو كيانية كاملة السيادة على الأرض والحدود والسكان.

اسـتُغل الاتفـاق مـع مصر أيضـاً لتعزيز قوة الاحتـلال في الجبهة الشـمالية عند الحـدود السـورية – اللبنانية. وصادق الكنيسـت، في سـنة 1981، علـى تطبيق القانون الإسـرائيلي علـى الجـولان السـوري المحتـل (أو ما يُعـرف بقانون الضـم). وما زال المشـهد الاستيطاني يتوسع ويتعمق هناك. أمّا الجبهة اللبنانية، فشهدت حرباً خاطفة، سُـميت عملية الليطاني سـنة 1978، وكانت حرباً استكشـافية لخوض الحرب الكبرى على لبنان وضد منظمة التحرير الفلسـطينية وقواعدها العسـكرية والتنظيمية فيه سـنة 1982، والتي انتهت بخروج المنظمة وقواتها العسـكرية والتنظيمية من لبنان وتشـتتها في دول عربية متعددة، مثل تونس والجزائر واليمن وغيرها.[6]

ب – الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987:

فك الارتباط؛ مدريد؛ مفاوضات واشنطن

تراجـع حضـور القضية الفلسـطينية في السـاحتين الإقليميـة والدولية،[7] بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان سنة 1982. لكن، في ظل انشغال المنظمة

6 انظر: يزيد صايغ، «الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 – 1993»، ترجمة باسل سرحان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).

7 داود تلحمي، «الفكرة والدولة: صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، الجزء الأول، ص 366.

وفصائلها في الفترة 1968 – 1982، في الشتات، عسكرياً ودبلوماسياً وسياسياً وإعلامياً، كان هناك عودة لها إلى العمل في الأرض المحتلة عبر عمليات فدائية، ومن خلال تأسيس قواعد ارتكاز في الضفة الغربية، لتكون نقطة تحرك ونضال ضد العدو الصهيوني. وقد أَولى الحزب الشيوعي الفلسطيني العمل الجماهيري اهتماماً غير مسبوق. وشرعت حركة «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في مطلع الثمانينيات، في تأسيس لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي («فتح»)، وجبهة العمل الطلابي (الجبهة الشعبية). كما أُسست كتل وحركات شبابية وجماهيرية أُخرى من جانب فصائل منظمة التحرير، كالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وغيرها. فكان الخروج من لبنان سنة 1982 نقطة تحول للعودة إلى العمل من داخل الأرض المحتلة. وباتت الهوية الفلسطينية، بفعل التراكم المؤسساتي والعمل الجماهيري الواسع، محركاً لقطاعات واسعة من الأهالي ضد الاحتلال الإسرائيلي ومشاريع الحكم الذاتي والإدارة المدنية و«روابط القرى» (التي سعى من خلالها الاحتلال لإبراز الهويات المحلية وتقويض الوعي الوطني الفلسطيني). ونشبت الانتفاضة سنة 1978 تتويجاً لهذا المسار الطويل من مراكمة العمل الوطني، جماهيرياً وشعبياً. وتبلورت معها حركتا «حماس» والجهاد الإسلامي فاعلين قويين في النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، لكن خارج إطار المنظمة.[8]

وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية فك الارتباط القانوني بالضفة الغربية سنة 1988، في سياق الانتفاضة الفلسطينية المتصاعدة، ومطالبة الفلسطينيين بحق تقرير

8 انظر: ساجي خليل، «الحركة الجماهيرية في الأراضي المحتلة، 1967 – 1987»، «الفكر الديمقراطي»، العدد 2 (1988)؛ ليزا تراكي، «قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة تمهيداً للانتفاضة، 1967 – 1987»، «آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث جامعة بيرزيت»، العدد 5 (صيف 1990). لمطالعة وجهة النظر الإسرائيلية عن الانتفاضة، انظر: زئيف شيف، إيهود يعاري، «انتفاضة»، ترجمة ديفيد سيغف (القدس وتل أبيب: دار شوكن للنشر، 1990)؛ Zeev Schiff, Ehud Yaari, *Intifada: The Palestinian Uprising – Israel's Third Front* (New York: Simon and Schuster, 1990)؛ آرييه شاليف، «الانتفاضة: أسباب.. خصائص.. انعكاسات»، ترجمة عليان الهندي (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1993).

المصير والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وكانت هذه الخطوة الأردنية نتاج مسار قمة الرباط سنة 1974، عندما اعترفت بالمنظمة ممثلاً شرعياً للفلسطينيين، وفي سياق تجسيد مطالب الانتفاضة بدولة فلسطينية أُعلن يوم استقلالها في الجزائر بتاريخ 15/ 11/ 1989. وهكذا، أعطت الانتفاضة المنظمة فرصة لفك عزلتها منذ الخروج من بيروت. وعُقد مؤتمر مدريد سنة 1991، كما هو معروف، إطاراً للمفاوضات، وشارك وفد فلسطيني من الأرض المحتلة ضمن وفد فلسطيني – أردني مشترك، وجرت المفاوضات في مدريد، ولاحقاً في واشنطن، في الفترة 1991 – 1993، من دون الخروج بنتائج واضحة. إلاّ إن قيادة المنظمة كانت قد فتحت بالتوازي قناة حوار سرية مع الحكومة الإسرائيلية في العاصمة النرويجية أوسلو، أفضت إلى ما يُعرف باتفاقيتي أوسلو وبروتوكول باريس ومسار مفاوضات عسيرة ومبتورة.[9]

ج – مسار المفاوضات منذ اتفاقيتي أوسلو

وُلدت اتفاقية إعلان المبادئ، المعروفة باسم اتفاقية أوسلو 1، سنة 1993، بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على قاعدة: الأرض في مقابل السلام. وقسّمت الأرض الفلسطينية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) (انظر: الملحق، الخريطة رقم 1: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، سنة 2019). وكانت الاتفاقية مرحلية، ومن المفترض أن تُفضي خلال خمسة أعوام إلى حل نهائي لقضايا سيادية عالقة بين الطرفين (القدس، اللاجئون وحق العودة، الدولة، المستعمرات). وجرى توقيع، في سياق ترتيبات عملية السلام، بروتوكول باريس الاقتصادي سنة 1994، كاتفاق تعاقدي ينظّم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ويُعتبر جزءاً من اتفاقية

9 انظر: أحمد قريع (أبو علاء)، «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، من أوسلو إلى خريطة الطريق: (1) مفاوضات أوسلو 1993» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)؛ ليف غرينبرغ، «سلام متخيّل حول الخطاب والحدود، السياسة والعنف»، ترجمة جواد الجعبري (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2007).

إعلان المبادئ. استغلت إسرائيل بروتوكول باريس لتعميق التبعية الفلسطينية لها ولمؤسساتها، اقتصادياً وسياسياً ومالياً، ومن أجل «شرعنة» الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.[10]

وُقّعت اتفاقية أوسلو 2 (القاهرة) سنة 1994، بعد توقيع بروتوكول باريس، لترتيب انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا، وتسلُّم قوات الشرطة الفلسطينية مسؤولية الأمن فيهما، ثم تلاها توقيع اتفاقية طابا سنة 1995 لترتيب الانتخابات والعلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، أمنياً ومدنياً. ووُقّع بروتوكول الخليل سنة 1997 لإعادة الانتشار الإسرائيلي خارج مدينة الخليل وتولّي السلطة الفلسطينية صلاحيات محدودة للحكم فيها، ثم وُقع اتفاق واي ريفر 1 سنة 1998 لترتيب بعض العلاقات الأمنية والقانونية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. كما وُقّعت اتفاقية شرم الشيخ، أو واي ريفر 2 سنة 1999، لتفسير القضايا الخلافية في واي ريفر 1. انقضت الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقيتي أوسلو في معالجة إشكاليات نقل الحكم والصلاحيات والمفاوضات الجديدة مع إسرائيل من دون القدرة على تحقيق سيادة فعلية على أرض الواقع فلسطينياً، إلى أن انهارت المفاوضات في أعقاب محادثات كامب ديفيد سنة 2000، فاندلعت في أعقابها انتفاضة الأقصى في إثر زيارة استفزازية قام بها أريئيل شارون للمسجد الأقصى. وبرز، منذ ذلك الحين، النهج الأحادي الإسرائيلي، في ظل محاولات دولية متكررة للوساطة، لم تعدُ عن كونها غطاءً للتفرد الإسرائيلي، وخصوصاً اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، روسيا، الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي). وأُنشئت هذه اللجنة في مدريد سنة 2002 لمعالجة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وعملت على استئناف العملية السياسية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بعد الحرب على العراق سنة 2003، وفق رؤية الرئيس الأميركي آنذاك جورج بوش

10 طارق دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة»، «عمران للعلوم الاجتماعية»، العدد 30، المجلد 8 (2019)، ص 70.

الابن، والتي تدعو الى إقامة دولة فلسطينية ذات حدود موقتة، في نهاية سنة 2005. وافقت السلطة الفلسطينية على الخطة من دون تحفظات، ووافقت إسرائيل عليها مع تعديلات وتحفظات عن بنود كثيرة فيها. إلاّ إن هذه الخطة لم تنجح في إحداث أي تقدم في المسار السياسي.

د – الانسحاب الأحادي من غزة وتبعاته وتبدل الموقف الأميركي في عهد ترامب

كان مقرراً إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية سنة 2006، بعد ركود الانتفاضة الثانية، وتولّي محمود عباس السلطة الفلسطينية سنة 2005. وقاد شارون خطة الانفصال/ الانسحاب الأُحادي الجانب من قطاع غزة في آب/ أغسطس 2005، في سياق إعلانه الحرب على «الإرهاب» ورفضه التعامل مع الفلسطينيين، بحجة أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام. وجرى تفكيك مجموعة من المستعمرات التي كانت موجودة في قطاع غزة. وأظهر شارون للجنة الرباعية أنه يعمل من أجل السلام وينفّذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كأنه لم يعد محتلاً. وانسحب أيضاً من أربع مستعمرات صغيرة في شمال الضفة الغربية.

لم يبقَ مستوطنون ولا جنود داخل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، لكن القطاع لا يمكن دخوله أو الخروج منه إلاّ عبر المعابر الإسرائيلية، وهناك مراقبة دائمة للحدود، أو عبر معبر رفح عند الحدود المصرية – الفلسطينية. كذلك احتفظت إسرائيل بانتشارها الأمني عند حدود غزة، وبسيطرتها على المجالين الجوي والمائي.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، وفازت حركة «حماس» بما يقارب ثلثي مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وألفت لاحقاً، برئاسة إسماعيل هنية، حكومتها التي تعرّضت لمشكلات وأزمات داخلية وخارجية، في نواحٍ إدارية ومالية وسياسية وغيرها. وأُلفت بعدها حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية بعد اتفاق مكة المكرمة في شباط/ فبراير 2007، إلاّ إنها لم تعمّر طويلاً، وفشلت في إدارة

الشؤون الفلسطينية اليومية والحياتية، وعلى رأسها أزمة رواتب موظفي القطاع العام، نتيجة أسباب داخلية وإقليمية ودولية، ثم أقيلت بموجب مرسوم رئاسي.

قامت حركة «حماس» وأجهزتها الأمنية وقوتها التنفيذية، في إثر ذلك، بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة صيف سنة 2007. فسيطرت عليه، سياسياً وأمنياً واجتماعياً وثقافياً، وجرى تكريس الانقسام بين الضفة وغزة، وبالتالي بين حركتي «فتح» و«حماس»، جغرافياً وسياسياً ونفسياً واجتماعياً. واستمرت حكومات حركة «حماس» في الحكم المباشر، في الفترة 2007 – 2014، وكانت برئاسة إسماعيل هنية. وعُيِّن سلام فياض، في الضفة الغربية، رئيساً لحكومة الطوارئ، لتسيير الأعمال، في الفترة ذاتها. جرت مشاورات فلسطينية، بعد حرب سنة 2014 على قطاع غزة، وشُكلت حكومة وحدة وطنية برئاسة رامي الحمد لله، واستمرت في الحكم في الفترة 2014 – 2019، ثم تولى محمد اشتيه رئاسة الحكومة خلفاً لرامي الحمد لله. وعلى الرغم من الجهود الكثيفة في تأليف حكومة وحدة وطنية، وخوض جولات مكوكية للمصالحة في القاهرة والدوحة وإستانبول ومكة، فإن جهود المصالحة لم تكلَّل بالنجاح. وما زالت حركة «حماس» تمارس السيطرة الفعلية على مفاصل الحكم في قطاع غزة.

في سياق الانقسام الفلسطيني والتعثر السياسي وضيق الأفق، وتوقف عملية السلام، وخصوصاً بعد تولّي بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل وتبنيه «عقيدة اللاحل»، كما وصفها أنطوان شلحت،[11] صعد المرشح الجمهوري دونالد ترامب إلى قيادة البيت الأبيض سنة 2016، عبر خطاب شعبوي وعنصري، وأعلن الانحياز الكامل والعلني إلى جانب رؤية اليمين الإسرائيلي، كاسراً بذلك القواعد التقليدية للدبلوماسية الأميركية منذ مؤتمر مدريد. وعمل ترامب على إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وأوقف التمويل الأميركي للأونروا، وأعلن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، واعترف بضم الجولان إلى إسرائيل. وانتُخب في تشرين

11 انظر، أنطوان شلحت، «بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015).

الثاني/ نوفمبر 2020 المرشح الديمقراطي جوزيف بايدن ليخلف ترامب رئيساً للولايات المتحدة في الولاية المقبلة. ويُعرف بايدن بصداقته لإسرائيل، لذا علينا التريث لنرى إن كانت ولايته ستُحدث أي تغيير نوعي في النهج الذي تركه ترامب.

هـ – البعد العربي: من مبادرة جامعة الدول العربية إلى موجة التطبيع الراهنة

أعلنت جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربية، في القمة العربية الرابعة عشرة في بيروت سنة 2002، وفي ظل وهج الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى). ويتمثّل جوهر هذه المبادرة في انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967، تنفيذاً لقراري الجمعية العامة ومجلس الأمن ذوي الرقمين 242 و338، واللذين عزّزتهما قرارات مؤتمر مدريد سنة 1991، ومبدأ الأرض في مقابل السلام، وقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في مقابل إقامة الدول العربية علاقات طبيعية بإسرائيل في إطار سلام شامل معها. وطالب مجلس الجامعة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.[12]

بقيت مبادرة السلام العربية إطار أي تحرك سياسي رسمي عربي يتعلق بالقضية الفلسطينية أو العلاقة بإسرائيل، على الرغم من وجود علاقات أمنية وعسكرية واقتصادية إسرائيلية ببعض الدول العربية، إلاّ إن تلك العلاقات كانت في ظل الكتمان، وعلاقات خجولة، ولم تظهر بصورة واضحة في الإعلام. وفي ظل الانتفاضات

12 «مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 51 (صيف 2002)، ص 187.

والتغيرات الجيوسياسية، والحروب الأهلية التي تغذيها الدول الإقليمية والعالمية في المنطقة، استغل تحالف ترامب – نتنياهو هذا الوضع الخاص للذهاب نحو التطبيع المعلن مع الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والسودان والمغرب وغيرها. وجرى، في هذا السياق، إعلان بيان التحالف الأميركي – الإسرائيلي – الإماراتي، بتاريخ 13 آب/ أغسطس 2020، ووقّعت إسرائيل، بتاريخ 15/ 9/ 2020، اتفاقي سلام مع مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة برعاية الرئيس الأميركي ترامب. وأُعلن بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 اتفاق لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان، بعد ضغط الرئيس ترامب على السودان للمضي قُدماً في مسار التطبيع، ووعده في المقابل بأن يتم رفع اسمه من قائمة الدول التي تدعم «الإرهاب»، وكي يحظى بالمساعدات الأميركية. ويدور الحديث عن خطوات مقبلة مع دول غيرها، وخصوصاً السعودية. وهذا كله يُلقي ظلالاً ثقيلة على القضية الفلسطينية في عمقها العربي، ويترك الفلسطينيين عرضة أكثر لتغوّل الاستيطان والهيمنة العنصرية الإسرائيليين.

ثانياً: الاحتلال جغرافياً وديموغرافياً:
المستعمرات والمستوطنون وتفتيت الحيز الفلسطيني

إن الاحتلال الإسرائيلي ليس مجرد احتلال عسكري، بل هو واقع استعماري – إحلالي مركَّب. تهدف المستعمرات إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية آهلة بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، وفق منطق: أرض أكثر وسكان أقل. كما أن مشهد المستعمرات مُعَدٌّ لتجزئة المكان الفلسطيني ضمن منطق الفصل العنصري، أو الأبارتهايد. وعلى الرغم من أن جزءاً من بنية الاحتلال قائم على الاستغلال الاقتصادي، فإن المنطق الاقتصادي، كما يرد في فصل فضل النقيب في هذا الكتاب، يوجَّه دائماً ليتكامل مع الهدف الاستيطاني وتفكيك الفلسطينيين، أرضاً وشعباً. وسنعرض في هذا الفصل أبرز ملامح المشهد الاستعماري – الاستيطاني،

من ناحيتين جغرافية وديموغرافية، ونبيّن أثره البنيوي في المشهد الفلسطيني.[13]

أ – مراحل الاستعمار وميزات كل مرحلة

مر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المستعمَرة سنة 1967 بأربع مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى** (1967 – 1976): أُنشئت المستعمرات بصورة انتقائية، وفق سياسة تعتمد على الكيف لا الكمّ. وتركزت المستعمرات في القدس والغور (غور الأردن) بوحي من خطة يغآل ألون (1918 – 1980).[14]
- **المرحلة الثانية** (1977 – 1984): تزامنت مع صعود حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل، ومع ازدياد نفوذ حركة غوش إيمونيم، القومية – الدينية الأصولية، وبالتزامن مع توقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر وما تبعه من إخلاء مستعمرات شبه جزيرة سيناء. وشهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستعمرات والتوسع الأفقي في انتشارها، واستندت إلى خطة ألون، التي تتضمن إقامة تكتل استيطاني يقطع الضفة الغربية طولياً، من الشمال إلى الجنوب، وتمتد منه قطاعات عرضية واسعة، وخطة متتياهو دروبلس (سنة 1978) التي هدفت إلى إسكان 120,000 مستوطن من خلال بناء 50 مستعمرة تقام في الأماكن الاستراتيجية في فلسطين. أمّا خطة حركة غوش إيمونيم فتركز على الاستيطان في المناطق التي أهملتها الخطط السابقة، وخصوصاً قرب التجمعات السكانية الفلسطينية التي تعتبرها قائمة في مدن ومواقع تاريخية يهودية قديمة.

---

13 لمزيد، انظر: أرون يفتاحئيل، «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، ترجمة سلافة حجاوي (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)؛ أرئيلا أزولاي وعدي أوفير، «نظام ليس واحداً: الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر»، ترجمة نبيل الصالح (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012).

14 بشأن خطة ألون، انظر: «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام، المجلد الأول (أ – ث) (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ص 29 – 30.

- **المرحلة الثالثة** (1985 – 1990): انخفضت وتيرة تأسيس المستعمرات من حيث الكم، بسبب تضارب المصالح الاستعمارية في صفوف الائتلاف الحاكم (حزب العمل وحزب الليكود)، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالاقتصاد الإسرائيلي.[15]
- **المرحلة الرابعة** (1991 – 2018): يلاحَظ أن وتيرة الاستيطان زادت في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ، المعروفة باتفاقية أوسلو 1. وكشف تقرير لمركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية، أن عدد المستوطنين تضاعف أربع مرات منذ ذلك الوقت. لقد ضاعف الاحتلال عدد المستعمرات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية – بما فيها القدس الشرقية – وقطاع غزة، من 144 مستعمرة قبل اتفاقيتي أوسلو، إلى 515 مستعمرة وبؤرة استعمارية حتى سنة 2018، وارتفع عدد المستوطنين اليهود الإسرائيليين، الذين استوطنوا الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، من 252,000 قبل اتفاقيتي أوسلو سنة 1993 إلى نحو 834,000 سنة 2018، أي على نحو يزيد على ثلاثة أضعاف العدد قبل توقيعهما. أمّا مساحة الأراضي، التي تم الاستيلاء عليها لمصلحة الاستيطان اليهودي، وبلغت قبل اتفاقيتي أوسلو نحو 136,000 دونم، فأصبحت نحو 500,000 دونم سنة 2018، بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. يُضاف إلى ذلك الإمعان في تقطيع أوصال الضفة الغربية، وإنشاء جدار الفصل العنصري، ونشر نحو 839 حاجزاً لعزل التجمعات الفلسطينية، بعضها عن بعض.[16]

---

15 بشأن الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية في عقد الثمانينيات، انظر: فضل النقيب، «الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني: دراسة تحليلية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995).

16 مركز أبحاث الأراضي، «أوسلو: اتفاقية سلام أم خدعة صهيونية؟»، بيان صادر عن مركز أبحاث الأراضي في الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاقية أوسلو. استُرجع بتاريخ 11/ 10/ 2020.
https://www.lrcj.org/publication–8–1018.html

ب – لمحة ديموغرافية – جغرافية عامة

أنشأت إسرائيل 151 مستعمرة منذ احتلالها فلسطين سنة 1967 حتى نهاية سنة 2019، توزعت على النحو التالي: 26 مستعمرة في القدس (16 مستعمرة في القدس J1[17]، و10 مستعمرات في القدس J2[18])؛ 26 مستعمرة في رام الله والبيرة؛ 20 مستعمرة في الخليل؛ 17 مستعمرة في أريحا والأغوار؛ 13 مستعمرة في بيت لحم؛ 13 مستعمرة في سلفيت؛ 13 مستعمرة في نابلس؛ 8 مستعمرات في قلقيلية؛ 7 مستعمرات في طوباس والأغوار الشمالية؛ 5 مستعمرات في جنين؛ 3 مستعمرات في طول كرم.[19]

ضمت إسرائيل 25 مستعمرة من مجموع المستعمرات إلى إسرائيل (16 مستعمرة في القدس J1، 6 مستعمرات في رام الله والبيرة، مستعمرتين في الخليل، مستعمرة واحدة في قلقيلية). أمّا المستعمرات التي لم تُضَم إلى إسرائيل، وعددها 126 مستعمرة، فتتبع مجلس «يشع».[20] وهناك، إلى جانب تلك المستعمرات، 128 بؤرة استيطانية (بُنيت بقرار غير حكومي، لكنها تلقّت دعماً من بعض الوزارات)،

17 وفق الإحصاء الفلسطيني، تشمل منطقة J1 «ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله الضفة الغربية سنة 1967. وتضم منطقة J1 تجمعات (كفر عقب، بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، شيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور (جبل الزيتون)، القدس (بيت المقدس)، الشياح، راس العمود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا)». انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين؛ التقرير الإحصائي السنوي، 2019» (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، ص 19.

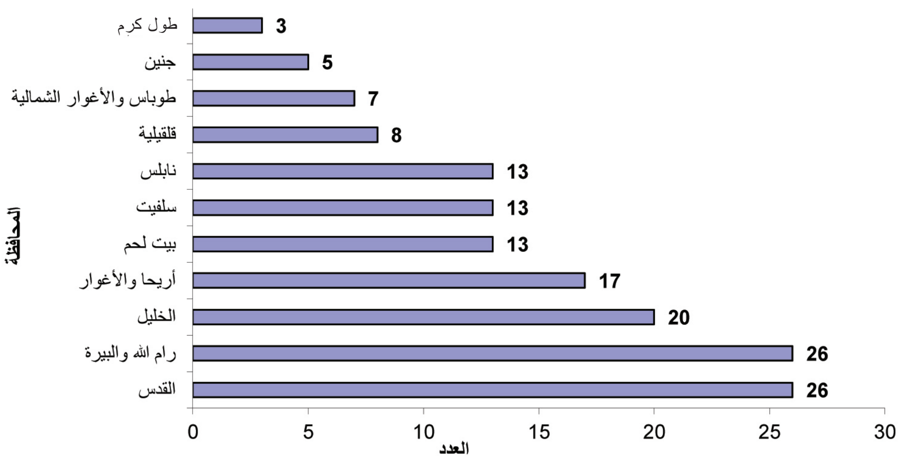
18 أمّا منطقة J2 «فتضم تجمعات (رافات، مخماس، مخيم قلنديا، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، خرائب أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد، قطنة، بيت سوريك، بيت إكسا، عناتا، الكعابنة (تجمُّع بدوي)، الزعيم، العيزرية، أبو دِيس، عرب الجهالين (سلامات)، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد)»، أي خارج حدود دولة إسرائيل، وخارج نفوذ بلدية القدس الكبرى. المصدر نفسه، ص 19.

19 المصدر نفسه، ص 21، 47.

20 مجلس «يشع» (اختصار ليهودا وشومرون وغزة) يمثل المستوطنين في الضفة الغربية، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله الضفة الغربية سنة 1967. وتتبع هذا المجلس عدة سلطات محلية، تسمى مجالس إقليمية.

و26 بؤرة آهلة، وتم اعتبارها أحياء تابعة لمستعمرات قائمة.[21]

عدد المستعمرات في الضفة الغربية بحسب المحافظة[22] سنة 2019



أُقيمت 16 مستعمرة في قطاع غزة، وأربع مستعمرات شمال الضفة الغربية، تم تفكيكها سنة 2005 ضمن «خطة الانفصال» التي نفذها رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون.

أمّا في الجولان فيبلغ عدد المستعمرات 33 مستعمرة، يسكن فيها، بحسب التقديرات الرسمية لدائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية سنة 2019، أكثر من 23,000 مستوطن.[23]

بلغ عدد المستوطنين 688,262 مستوطناً في الضفة الغربية والقدس، بحسب إحصاءات سنة 2019. ويتركز معظمهم في محافظة القدس، بواقع 316,176 مستوطناً، بينهم 232,093 مستوطناً في منطقة J1. ويسكن في المستعمرات المقامة في أراضي محافظة رام الله والبيرة 136,954 مستوطناً، وفي المستعمرات المقامة في أراضي

---

21 المصدر نفسه.

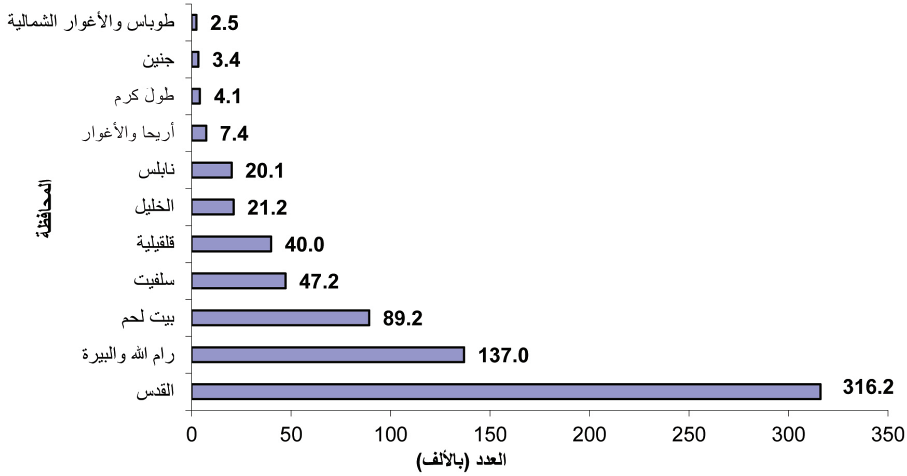
22 المصدر نفسه،ص 21.

23 https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/2.shnatonpopulation/st02_07x.pdf

محافظة بيت لحم، 89,244 مستوطناً. ويسكن 47,233 مستوطناً في المستعمرات المقامة في أراضي محافظة سلفيت. أمّا أقل أعداد المستوطنين فكان في المستعمرات المقامة في أراضي محافظة طوباس والأغوار الشمالية، بواقع 2465 مستوطناً.

ويسكن 250,564 مستوطناً في المستعمرات التي ضُمت إلى إسرائيل. أمّا المستوطنون الذين يسكنون في المستعمرات التي تتبع مجلس يشع، فعددهم 437,489 مستوطناً.

عدد المستوطنين (بالآلاف) في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بحسب المحافظة، سنة 2019[24]



تبلغ نسبة المستوطنين إلى نسبة سكان الضفة الغربية 22,8 في المئة؛ أي يوجد 23 مستوطناً في مقابل كل 100 فلسطيني. إلاّ إن المستعمرات كلها (المستعمرات، البؤر، البؤر التي اعتُبرت أحياء ومناطق صناعية وسياحية وخدماتية، كمعسكرات الجيش وغيرها) تسيطر على مساحات تقدر بـ 541,5 كيلومتراً مربعاً من مساحة الضفة الغربية التي تقدَّر بـ 5844 كيلومتراً مربعاً، وتشكل 21,6 في المئة من مساحة

24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص 22.

فلسطين التاريخية.[25]

تتوزع المستعمرات في الضفة الغربية، بحسب نوع المستعمرة، على 61 حاضرة (مستعمرة يزيد عدد سكانها على 2000 مستوطن، أو تقع داخل حدود J1)؛ 43 مستعمرة جماعية (مستعمرة ريفية تتم إدارتها بصفة هيئة تعاونية، ولا يملك سكانها الحق في زراعة الأراضي، ويتم تحديد النشاط التعاوني من جانب السكان)؛ 17 موشاف (مستعمرة ريفية تتم إدارتها بصفة هيئة تعاونية، ويملك سكانها الحق في زراعة الأراضي المصنَّفة من جانب إدارة أرض إسرائيل، على أنها أراضٍ زراعية)؛ 8 موشاف جماعية (مستعمرة ريفية يكون فيها الإنتاج والتسويق مشتركين – تعاونيين، والاستهلاك خاصاً)؛ 9 كيبوتسات (مستعمرة ريفية يكون فيها الإنتاج والتسويق والاستهلاك على نحو مشترك – تعاوني)؛ 13 مستعمرة أُخرى (مستعمرات يقل عدد السكان فيها عن 2000 نسمة). وبلغ مجموع عدد المستوطنين الحَضَر من إجمالي المستوطنين في الضفة الغربية 90 في المئة، في مقابل 6,9 في المئة يسكنون في مستعمرات جماعية، و1,5 في المئة يسكنون في موشاف وموشاف جماعي، و1 في المئة يسكنون في مستعمرات أُخرى، و0,6 في المئة يسكنون في كيبوتسات.[26]

تقع هذه المستعمرات في 6 مجالس إقليمية، تتبع جميعها مجلساً أعلى، يُطلَق عليه «يشع»، وهي:[27]

- مجلس شمرون: بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 35 مستعمرة، يسكن فيها 108,129 مستوطناً، وتقع في أراضي محافظات جنين، طول كرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت ورام الله والبيرة.
- مجلس آرفوت هيردين (وادي الأردن): بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 19 مستعمرة، يسكن فيها 6173 مستوطناً، وتقع في محافظات

25 المصدر نفسه، ص 21، 47 – 50.

26 المصدر نفسه، ص 24، 55.

27 المصدر نفسه، ص 27، 61 – 62.

نابلس وطوباس والأغوار الشمالية وأريحا.

- مجلس ماتي بنيامين: بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 32 مستعمرة، يسكن فيها 210,306 مستوطنين، وتقع في محافظات نابلس، رام الله والبيرة، القدس، وفي أراضي أريحا والأغوار.
- مجلس ميغليوت: بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 5 مستعمرات، يسكن فيها 1590 مستوطناً، وتقع في محافظات أريحا والأغوار، القدس، وبيت لحم، والأراضي التابعة لهذه المحافظات.
- مجلس غوش عتسيون: بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 16 مستعمرة، يسكن فيها 94,474 مستوطناً، وتقع في محافظات القدس، وبيت لحم، والخليل.
- مجلس هار حفرون (جبل الخليل): بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 15 مستعمرة، يسكن فيها 16,561 مستوطناً. وتقع هذه المستعمرات جميعها في محافظة الخليل.
- يجدر الإشارة إلى أن هناك 29 مستعمرة لا ينطبق عليها التصنيف ضمن المجالس الإقليمية، ويقطن في تلك المستعمرات ما يقارب 251,029 مستوطناً. وهي المستعمرات التي تقع ضمن المستعمرات التي ضمتها إسرائيل، وضمن حدود القدس J1، وأغلبيتها تقع في القدس.

تنتشر المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفق النحو التالي: 28 مستعمرة في القطاع الشرقي. «إن التأثيرات الأساسية في السكان الفلسطينيين في هذا القطاع تتمثّل في الحد من فرص التطوير، اقتصادياً (زراعياً بصورة خاصة) وحَضَرياً. وبلغ عدد المستوطنين في هذا القطاع 8538 مستوطناً، يمثّلون 1,2 في المئة من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية.» وتنتشر 33 مستعمرة في القطاع الجبلي. وتهدف المستعمرات في هذا القطاع إلى «السيطرة على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط أهم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، بعضها بالبعض الآخر (الطريق رقم

60)، من خلال إقامة تكتلات استيطانية تمنع البناء الفلسطيني بالقرب من هذا الطريق، وتمنع التواصل العمراني الفلسطيني إلى جانبيه، بالإضافة إلى تطويق المدن الفلسطينية ومنع توسعها العمراني. وبلغ عدد المستوطنين في هذا القطاع 61,171 مستوطناً، يمثّلون 8,9 في المئة من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية.» وتنتشر 53 مستعمرة في قطاع التلال الغربية، بحيث «إن الأهداف الرئيسية من إقامة المستعمرات في هذا القطاع تتمثّل في محو الخط الأخضر الذي يُعتبر حداً سياسياً يفصل بين فلسطين وإسرائيل، وخلق تواصل عمراني بين المستعمرات والمدن الرئيسية في إسرائيل، ومنع التواصل العمراني بين التجمعات الفلسطينية.» وتنتشر 37 مستعمرة في القدس الكبرى. ومن أهم نتائج سياسة الاستيطان في هذا القطاع هي فقدان أجزاء واسعة من فلسطين عبر المصادرة والإغلاق ووضع اليد وتقييد البناء. إن نسبة الأراضي المتاح البناء فيها في منطقة J1، لا تزيد على 8 في المئة من أراضي هذه المنطقة. كما أن من نتائج سياسة الاستيطان هذه: الحد من التواصل العمراني الجنوبي لمحافظة رام الله والبيرة، ومن التواصل العمراني الشمالي لمحافظة بيت لحم؛ منع التواصل الجغرافي بين الأحياء العربية داخل منطقة J1، ومنع تطورها العمراني؛ فصل مراكز المدن الفلسطينية الواقعة شمالي المدينة عن تلك الواقعة جنوبيها، وفصل تلك المراكز عن المدينة نفسها. وبلغ عدد المستوطنين في هذا القطاع 403,556 مستوطناً، يمثّلون 58,7 في المئة من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية.[28]

أمّا توزيع المستعمرات، وفق الأيديولوجيات، فهو على النحو التالي: 29 مستعمرة ذات أيديولوجيا دينية؛ 36 مستعمرة ذات أيديولوجيا علمانية؛ 4 مستعمرات ذات أيديولوجيات مختلطة؛ 21 مستعمرة غير مبيَّنة هويتها الأيديولوجية. وهذه المستعمرات هي من أصل 90 مستعمرة ريفية في الضفة الغربية؛[29] أي أن

28 المصدر نفسه، ص 31 – 35.

29 المصدر نفسه، ص 67.

المستعمرات الدينية لا تشكل إلاّ نسبة تقارب ثلث المستعمرات الريفية في الضفة الغربية. أمّا المستعمرات العلمانية فهي أكثر بنسبة قليلة من المستعمرات الدينية. وهذا أمر يشير إلى أن هناك أبعاداً سياسية واقتصادية وعسكرية تكمن في الاستيطان في الضفة الغربية، بعيداً عن الحجج الدينية التي يتذرّع بها.

ج – المستعمرات في القدس المحتلة منذ سنة 1967

ضمت إسرائيل القدس الشرقية إلى حدودها في خطوة مخالفة للقانون الدولي. وتتعامل مع السكان الفلسطينيين في القدس، منذ ضم شطرها الشرقي، كمقيمين غير مرغوب فيهم، وتطبّق سياسة منهجية غايتها ترحيلهم (عبر ما يمكن وصفه بالترانسفير البيروقراطي الهادئ) عن مدينتهم، من خلال سلب هوياتهم، والامتناع من منح حق لمّ شمل العائلات، وتطويق المدينة وفصلها عن سائر الضفة الغربية عبر طوق شبه مغلَق من المستعمرات أو الأحياء الاستيطانية الممتدة حول المدينة من الجنوب والشرق والشمال. وضمت إسرائيل نحو 70,000 دونم من الأراضي المحيطة إلى مسطح نفوذ بلدية القدس، في حزيران/ يونيو 1967، مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية. وتجاوزت الأراضي التي ضمتها كثيراً مساحة القدس الشرقية (التي امتدت على نحو 6000 دونم فقط)، إذ اشتملت على ما يقارب 64,000 دونم إضافية، معظمها أراضٍ تتبع 28 قرية فلسطينية تقع في الضفة الغربية، وبعضها يتبع مسطّح نفوذ بلديتي بيت لحم وبيت جالا. وعلى الرغم من سياسات الترانسفير والتطويق الاستيطاني، فإن 370,000 فلسطيني على الأقل، وقرابة 209,000 مستوطن يهودي، يعيشون اليوم في المناطق المضمومة. أمّا في المجمل، فهم يقعون تحت سيطرة بلدية القدس المؤيدة للاحتلال على طرفي حدود سنة 1967. وجرى ترسيم الحدود الجديدة للمدينة وفق اعتبارات ديموغرافية – سياسية لكسب أكبر مساحة ممكنة من الأرض آهلة بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، من أجل ضمان وجود أغلبية يهودية حاسمة في المدينة. لذلك، ضمت إسرائيل بصورة انتقائية أجزاء من أراضي

القـرى المجاورة للقدس، مُبقيـة مُلاّكها في الجهة الأُخرى من الحدود. وفعلت هذا الأمر، على سبيل المثال، في بيت إكسا والبيرة الواقعتين شمالاً، وفي المناطق الآهلة بنسـبة سـكان قليلـة، والواقعـة ضمن مسـطّح نفوذ بلديتـي بيت لحم وبيت سـاحور جنوباً.[30] ويسـتوطن القـدس، وخصوصـاً منطقـة J1، وفق آخر إحصاء فلسـطيني، 232,093 مستوطناً إسرائيلياً. ويوجد فيها 16 مستعمرة.[31]

د – المستعمرات في قطاع غزة (1967 – 2005)

كان يعيـش فـي غزة نحو 8000 مسـتوطن إسـرائيلي بين 1,3 مليون فلسـطيني، أغلبيتهـم لاجئـون مـن خـارج القطـاع، ووفدوا إليـه في إثر نكبـة سـنة 1948. وكان المستوطنون يتحكمون في 20 في المئة من الأرض، وهي نسبة عالية جداً، نظراً إلى عددهـم القليـل جداً مـن ناحية، وكون قطاع غـزة، من ناحية ثانية، يأتـي في الترتيب السـادس ضمـن المناطـق الأكثر كثافة سـكانية فـي العالـم. وكان الفـرد الواحد من المسـتوطنين يسـتهلك 700 في المئة من كمية المياه المخصصة للفرد الفلسـطيني. وكانت الحواجز العسـكرية الإسرائيلية والمستعمرات تقسّم القطاع إلى ثلاثة أقسام، منفصـل بعضهـا عـن بعضهـا الآخر، الأمر الـذي جعل التنقـل داخل القطـاع صعباً، وجعل الخروج منه إلى الضفة في حاجة إلى تصريح.[32] وعلى الرغم من انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وتفكيك المستعمرات فيه سنة 2005، فإنها ما زالت تتحكم في حركة الأشـخاص، وفي الحدود، وتسـيطر على المجالين الجوي والبحري، وتمنع الفلسطينيين من إنشاء ميناء ومطار.

30 بتسيلم، «القدس الشرقية»، https://www.btselem.org/arabic/jerusalem.. استُرجع بتاريخ 22/ 7/ 2019.

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص 61 – 62.

32 غريغوري خليل، «السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة»، في: كميل منصور (رئيس التحرير)، «دليل إسرائيل العام، 2011» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 693.

هـ – المستعمرات في الجولان السوري المحتل منذ سنة 1967

شرعت سلطات الاحتلال، كما فعلت في الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء، في تنفيذ مشاريع الاستيطان في الجولان بعد عدة أسابيع من احتلاله سنة 1967. ووضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عدة خطط ومشاريع للاستيطان، أبرزها مشروع التخطيط الزراعي للجولان، والذي يعتبر الزراعة قاعدة أساسية لمراحل الاستيطان الأولى، ووسيلة سهلة للسيطرة على الأرض وعلى مصادر المياه. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن الجنرال دافيد بن – إليعيزر (قائد المنطقة الشمالية آنذاك)، أجاز، في 14 حزيران/ يونيو 1967، لمجموعة من أعضاء الكيبوتسات المنتشرة في الجليل، الصعود إلى الجولان والاستقرار في معسكر العليقة الواقع في وسطه. وانتقل أفراد المجموعة، الذين بلغ عددهم نحو خمسين شخصاً، في 31/ 8/ 1967، إلى الإقامة بمدينة القنيطرة التي أُرغم سكانها على مغادرتها، بحيث افتتحوا مطعماً، ومركز استعلامات، وعيادة طبية، وبدأوا باستقبال الوافدين من داخل إسرائيل وتنظيم جولات سياحية لهم في سائر أرجاء المنطقة للتعرف إلى معالمها، وتحديد الأماكن التي سيتم استيطانها مستقبلاً. وشرعت سلطات الاحتلال مبكّراً في مصادرة المياه ووضعها تحت سيطرة شركة المياه الحكومية. ومن المعلوم أن معظم مصادر المياه يتركز شمالي الجولان، حيث تقع القرى السورية التي ظل سكانها فيها. لذا، فإن المصادرة كانت تعني منع مُلاّك المياه الشرعيين من الاستفادة منها، وذلك بتحويلها إلى جنوبي الجولان، حيث السهول الواسعة التي مُنحت للمستوطنين بعد أن طُرد سكانها الأصليون منها. وخير مثال لذلك بركة رام الطبيعية، الواقعة بين قريتي مجدل شمس ومسعدة، والتي تتسع لنحو 13 مليون متر مكعب من المياه، والتي تمت مصادرتها، ووُضعت في تصرف المستوطنين، ليُحرم سكان القرى العربية المجاورة

لها والمحيطة بها الاستفادة منها.[33]

يوجد حالياً، كما ورد أعلاه، 33 مستعمرة، وما يقرب من 23,000 مستوطن يهودي في الجولان السوري المحتل. ووافق مجلس الوزراء الإسرائيلي، في كانون الثاني/ يناير 2014، على خطة لتطوير 30,000 دونم (7400 فدان) من الأراضي في الجولان السوري المحتل للاستخدام الزراعي. وتتضمن تلك الخطة استصلاح 750 عقاراً زراعياً، تستثمر فيها الحكومة الإسرائيلية 108 ملايين دولار، من أجل توفير التدريب الزراعي، وتحديث أنظمة المياه، وإزالة الألغام الأرضية، خلال الفترة 2014 – 2018. ولن يفيد هذا التوسع الزراعي المقترح سوى المستوطنين اليهود في الجولان المحتل، نظراً إلى السياقين التاريخي والسياسي لهذه المنطقة، وسيعمل على زيادة تهميش السوريين وإضعافهم في المنطقة. ويجري التنقيب عن النفط، إلى جانب الاستغلال الزراعي، ويتم أيضاً تطوير آليات لاستثمار الموارد الطبيعية عبر السياحة، وتوليد الطاقة الكهربائية، لتحقيق مكاسب اقتصادية لإسرائيل.[34]

و – أثر اتفاقيتي أوسلو: الاستيطان في مناطق C وH1 وH2

كان في الضفة الغربية، باستثناء القدس، في أواخر سنة 1990، نحو 150 مستعمرة يقطن فيها 90,000 مستوطن يهودي تقريباً. وتبنّت الحكومة الإسرائيلية خطة استيطانية شاملة، قدّمها وزير البناء والإسكان أريئيل شارون، خلال تفرّد الليكود بالحكم في إسرائيل بالتزامن مع الهجرة من الاتحاد السوفياتي إليها. وأدت تلك الخطة إلى قفزة نوعية في الاستيطان. وعلى الرغم من عقد مؤتمر السلام في

33 المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، «الجولان تحت الاحتلال: خلفية عامة». https://bit.ly/3aEu8cE

34 AL–marsad, «Israeli Agricultural Settlement Expansion in the Occupied Syrian Golan During the Syrian Conflict,» http://golan–marsad.org/wp–content/uploads/Settlement–Agricultural–Expansion–in–the–Golan–Final–editedCrystal–1–1.pdf

مدريد سنة 1991، والمفاوضات التي تلته، فإن ذلك لم يحُل دون استمرار النشاط الاستيطاني. وأدت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية إلى توقيع اتفاقية أوسلو 1 في أيلول/ سبتمبر 1993، والتي نصت على مرحلة انتقالية لمدة خمسة أعوام، لكنها لم تعالج موضوع مستقبل المستعمرات. وصُنفت المستعمرات مسألة تناقَش في المرحلة النهائية من المفاوضات، إلى جانب موضوعات القدس واللاجئين والأمن والمياه والحدود، وبقيت ضمن الولاية الجغرافية الإسرائيلية. كما أن الاتفاقية لم تنص صراحة على وقف أعمال الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية، وإنما اكتفت بالنص على التزام كل طرف الامتناع من القيام بأي خطوة من شأنها أن تُجحف بالحل النهائي. ولم تلتزم إسرائيل ذلك. ومهدت هذه الاتفاقية لقيام السلطة الفلسطينية التي تسلمت زمام الإدارة والأمن في مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية، صُنفت مناطق (أ)، ووصلت مساحتها سنة 2000 إلى 18 في المئة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب مناطق (ب) التي تبلغ مساحتها نحو 22 في المئة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتمتع فيها السلطة الفلسطينية ببعض الصلاحيات الأمنية، ويستطيع الفلسطينيون، في الحالتين، أن يبنوا في المناطق (أ) و(ب) من دون الحصول على إذن من إسرائيل. أمّا المساحات المتبقية من الأراضي المحتلة، والتي تبلغ ما يقارب 60 في المئة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فصُنفت مناطق (ج)، واحتفظت إسرائيل بزمام الحكم فيها إدارياً وأمنياً، فلا يستطيع الفلسطينيون البناء فيها من دون إذن من السلطات العسكرية الإسرائيلية (لا يحصلون في أغلبية الأوقات على إذن البناء).[35]

في المحصلة، وعلى أرض الواقع، تحولت اتفاقيتا أوسلو، وتقسيم الأرض المحتلة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وتقسيم منطقة الخليل إلى H1 وH2، إلى مصفوفة (matrix) جديدة للتحكم عبر التفتيت أو الشرذمة، وعملت فعلاً على تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وأنجزت تفتيت الحيز المكاني، والحد من حرية التنقل

35 خليل، مصدر سبق ذكره، ص 673.

داخل ذلك الحيز، من أجل السيطرة والهيمنة على الحياة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ أي أن اتفاقيتي أوسلو جلبتا نظام عنف جديداً، يقوم على إعادة تنظيم الحيز المكاني، وفرض القيود على ساكنيه وحرية تنقلهم.[36]

يتمظهر أحد أشد جوانب تلك السيطرة وطأة في منع البناء في المناطق الموسومة بـ (ج). وتشكل تلك المناطق ما يزيد على 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، وتمتد في غور الأردن، وتشمل كل المستعمرات والمناطق العسكرية والمحميات والطرق الالتفافية. وتفصل، نتيجة ذلك، بين المدن والقرى المصنفة في المناطق (أ) و(ب)؛ أي أنها تشكل عملياً المحيط الذي تعوم فيه المناطق الفلسطينية على شكل جزر مفرقة، ويتصل هذا المحيط بالمناطق الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، على نحو سلس وميسر للإسرائيليين، عبر شبكة طرق حديثة.

تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الحصرية على مناطق (ج)، بما في ذلك الحركة والوصول والتخطيط والبناء وإنفاذ القانون. ويقطن ما يقارب 300,000 فلسطيني في 532 منطقة سكنية تقع كلها، أو جزء منها، في مناطق (ج)، في مقابل ما يقارب 400,000 مستوطن. وسجلت نسبة الموافقة على طلبات البناء أقل من 3 في المئة في الفترة 2009 – 2016، وهدمت إسرائيل في الفترة نفسها ما يقارب 4000 منزل فلسطيني هناك، بحجة عدم البناء. وثمة ما يقارب 12,500 أمر هدم معلَّقة في تلك المناطق. فنظام التخطيط التقييدي الذي تطبقه إسرائيل في مناطق (ج) يجعل من المستحيل عملياً حصول الفلسطينيين على رخص للبناء، الأمر الذي يعوّق تطور السكان وشبكات البنية التحتية وسبل العيش، على نحو لائق. ويتم، في المقابل، التدمير، أو المصادرة، للمنازل الفلسطينية وحظائر المواشي وأحواض المياه وشبكات البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات، والتي جرى بناؤها من دون

36 أرئيلا أزولاي وعدي أوفير، «نظام العنف»، في: ساري حنفي وآخرون (محررون)، «سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 126 – 127.

الحصول على ترخيص، الأمر الذي يسبب تهجير الأُسر الضعيفة وتعطيل سبل عيشها. إن المجتمعات الفلسطينية في مناطق (ج) غير موصولة، في معظمها، بشبكة مياه، وتواجه عراقيل تمنع إعادة تأهيل شبكة المياه القائمة، أو بناء آبار مياه وإصلاحها. كذلك يفتقر أكثر من ثلث التجمعات الفلسطينية في مناطق (ج) إلى مدارس ابتدائية، الأمر الذي يجبر الطلاب على السفر مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة؛[37] أي أن إسرائيل تعطّل الحياة في 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، وهي المناطق المعروفة، وفق تقسيم اتفاقيتي أوسلو، بمناطق (ج). وتعتمد عملية تعطيل الحياة في المنطقتين الأُخريين (أ) و(ب) بوسائل استعمارية متعددة.[38]

أمّا مدينة الخليل (انظر: الملحق، الخريطة رقم 2: المنطقة المتضررة من الاستيطان في الخليل)، فتم تقسيمها إلى منطقتين، في أعقاب اتفاق الخليل بتاريخ كانون الثاني/ يناير 1997، هما: منطقة H1، التي تشكل 80 في المئة من المساحة الكلية لمدينة الخليل، ويسكن فيها نحو 115,000 فلسطيني، ووُضع هذا القسم تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة؛ منطقة H2، ويسكن فيها نحو 35,000 فلسطيني ونحو 500 مستوطن إسرائيلي. وبقيت هذه المنطقة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، بينما نُقلت الصلاحيات المدنية فيها إلى السلطة الفلسطينية. وعاد الجيش الإسرائيلي، وسيطر مجدداً على منطقة H1، خلال انتفاضة الأقصى، في الفترة 2000 – 2005. وأخذت الأوضاع الحياتية للمواطنين الفلسطينيين في منطقة H2 بالتدهور بصورة واضحة، منذ بداية الانتفاضة، وخصوصاً في منطقة القصبة، بسبب المستعمرات التي أقيمت في جوارها. وتركت العائلات المقتدرة اقتصادياً بيوتها، نتيجة ذلك، وانتقلت

37 أوتشا، «المنطقة (ج): المخاوف الإنسانية الرئيسية»، https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-area-c-key-humanitarian-concerns استرجع بتاريخ 22/ 7/ 2019.

38 لمزيد بشأن مشكلة التخطيط العمراني، انظر في هذا الكتاب فصل راسم خمايسي، «الأرض والتخطيط والعمران».

إلـى العيـش فـي أماكن أُخـرى. ويتعـرض أهالي الخليل فـي منطقـة H2 لاعتداءات متكررة من جانب المستوطنين وحرس الحدود والجيش الإسرائيلي.[39]

ز – الشوارع الالتفافية، الحواجز الأمنية على أنواعها، ونظام المعابر

يشـير المراقبـون إلـى أن الطرق الالتفافية أدت دوراً مهماً في تثبيت الاسـتيطان فـي الضفـة الغربيـة. وكان وُضـع أول مخطط هيكلي شـامل للشـوارع الالتفافية في الضفـة الغربية سـنة 1970. ولـم تكتفِ إسـرائيل بشـق الشـوارع، وإنمـا منحتها حرماً يبلغ متوسـط عرضه 150 متراً، إلى جانبي الطريق، ويُمنع على الفلسـطينيين في حرم الشارع إقامة بناء، أو تمديد شبكات مياه أو كهرباء أو غيرها، إلاّ بموافقة لجنة التنظيم الهيكلـي الأعلـى. وبحسـب بعـض المعطيـات، وُضع لخدمـة كل مئـة كيلومتر من الشارع، حرم شارع يبلغ عشرة آلاف دونم؛ أي أن إسرائيل صادرت 140,000 دونم إضافية من الأملاك الخاصة وغيرها من أراضي الفلسـطينيين. وتشـير خريطة الطرق الالتفافية والطرق العرضية (شـرق – غرب) في الضفة الغربية إلى تقسـيمها إلى أربعة أقسام؛ اثنين في الوسط، واثنين في الشمال والجنوب، إضافة إلى ربط المستعمرات الإسـرائيلية بـ«إسـرائيل»، على نحو يمزّق كل المدن والتجمعات العربية في الوقت نفسه، ويفصلها بعضها عن بعض.[40]

بيّـن تقريـر سـنوي، صـدر سـنة 2014 عـن مركز أبحـاث الأراضـي – القدس، أن الاحتـلال أنشـأ طرقـاً التفافية اسـتيطانية، نهبـت أكثر مـن 196,000 دونم. وحرم الفلسـطينيين اسـتخدام أراضيهـم القريبة مـن تلك الطرق، والتي تزيـد على 98,000 دونم، ناهيك بالاسـتيلاء على كل الموارد الطبيعية القريبة من الطرق الالتفافية، مثل

39 Shlomi Swisa, «Hebron, Area H–2 Settlements Cause Mass Departure of Palestinians,» B'Tselem, 2003, p. 5.

40 عليان الهندي، «مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية»، «شؤون فلسطينية»، العددان 249 – 250 (صيف/ خريف 2012)، ص 164.

آبار المياه والينابيع،[41] والتي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 100,000 دونم (حرم الشارع).[42] كما أشار التقرير إلى التالي: «يبلغ مجموع مساحة الأراضي الضائعة من الفلسطينيين بسبب الاستيطان وحماية المستعمرات وطرقها والجدار العازل نحو 1864 كلم^2، وهذه تشمل ما مساحته 33 في المئة من مجموع مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.»[43]

وبالإضافة إلى أن الطرق الالتفافية تربط المستعمرات وتسرق الأرض الفلسطينية، فهي أيضاً تسلب الوقت الفلسطيني، إذ تزيد في التباعد، وتصعّب التواصل بين الفلسطينيين في مختلف المناطق التي يسكنون فيها. يضاف إلى ذلك كمّ كبير من الحواجز العسكرية الدائمة والطارئة، والتي تقيّد حركة الفلسطينيين وتعرقلها، إذ يقسّم الاحتلال الضفة الغربية، من خلال الحواجز، إلى أربعة معازل رئيسية، عبر أربعة حواجز مركزية، هي: حاجز الكونتينر (يقع بين محافظتي بيت لحم والقدس، ويفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها وشمالها)؛ حاجزا زعترة وحوارة (يقعان في محافظة نابلس، ويفصلان وسط الضفة عن شمالها)؛ حاجز القدس، حيث يعمل جدار الفصل والعزل العنصريين على إحكام الإغلاق على شرقي القدس، ويمنع أهالي الضفة الغربية وغزة من الوصول إليها إلاّ من خلال نظام تصاريح خاص. وعزل الاحتلال أيضاً قرى شمالي غربي القدس (بيت إكسا، بدو، قطنة، خراب اللحم، بيت إجزا، بيت سوريك) عن القدس. أمّا قرى شرقي القدس وبلداتها والتجمعات البدوية الموجودة خارج الجدار، فإن الاحتلال يسعى لمصادرة مساحات واسعة منها لمصلحة المخطط الاستعماري E1. وهناك حواجز

41 قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في مركز أبحاث الأراضي، «الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن: التقرير السنوي لعام 2014» (القدس: جمعية الدراسات العربية، 2015)، ص 105.

42 مركز رؤية للتنمية السياسية، «صورة توضيحية»، https://vision-pd.org/archives/509525 (استُرجع بتاريخ 9/ 7/ 2020).

43 قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في مركز أبحاث الأراضي، مصدر سبق ذكره.

الأغوار الفلسطينية، كون الاحتلال صنّف الأغوار مناطق تدريبات عسكرية، الأمر الذي يعرقل حركة المواطنين وتنقّلهم في المنطقة.[44] كما قسّم الاحتلال المعازل (المناطق المغلقة) الأربعة الرئيسية إلى معازل أُخرى أصغر، بحيث أصبح داخل كل معزل/ منطقة جزيرة أو معزلاً أصغر، نتيجة الحواجز المتنوعة والطرق الالتفافية وغيرها من أدوات العزل والفصل. ويتفق هذا التحليل مع مقال نُشر مؤخراً في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، وبيّن كيفية عمل الطرق الالتفافية كمحرك لعملية الاستيطان وبناء الشقق الاستيطانية الجديدة وتوسيع المستعمرات، والعمل على تطويق الضفة الغربية من خلال الطرق الالتفافية، وتحقيق الضم الزاحف عبر الشوارع الالتفافية التي ستحول الضفة الغربية إلى جزء من إسرائيل من خلال مضاعفة عدد المستوطنين في الضفة الغربية، والسيطرة على سكانها، ووصول المستوطنين إلى مليون مستوطن خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يعزز التنمية الإسرائيلية والاستيطان، ويحد من تنمية المجتمع الفلسطيني.[45]

رصد مركز أبحاث الأراضي، مع نهاية سنة 2019، أن عدد الحواجز المقامة في أراضي الضفة الغربية والقدس المحتلتين أصبح يزيد على 890 حاجزاً وبرجاً عسكرياً وبوابة ومعبراً (انظر: الملحق، الخريطة رقم 3: قيود الوصول إلى الضفة الغربية). وأغلق الاحتلال 36 طريقاً رئيسية وزراعية وبوابة، وأقام، في مقابل ذلك، عدداً من الطرق الاستيطانية، تربط بؤرة استيطانية بالمستعمرات الإسرائيلية المنتشرة في أراضٍ فلسطينية مغتصبة. وتتنوع أشكال الحواجز، ومنها: مكعبات أسمنتية، حاجز دائم، حواجز موقتة، سواتر ترابية وصخور، بوابات حديدية، أبراج مراقبة، بوابات الجدار، معابر الجدار. وتتوزع تلك الحواجز في المحافظات الفلسطينية، على النحو التالي: القدس (97 حاجزاً)؛ الخليل (324 حاجزاً)؛ بيت لحم (60

44 «الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن: التقرير السنوي لعام 2019» (القدس: جمعية الدراسات العربية، 2020)، ص 66.

45 Hagar Shezaf, «Highways to Annexation: Across the West Bank, Israel Is Bulldozing a Bright Future for Jewish Settlers,» *Haaretz*, 11/12/2020. https://bit.ly/37eiHK6

حاجزاً)؛ رام الله (116 حاجزاً)؛ أريحا (26 حاجزاً)؛ نابلس (78 حاجزاً)؛ سلفيت (64 حاجزاً)؛ قلقيلية (40 حاجزاً)؛ طوباس (14 حاجزاً)؛ طول كرم (28 حاجزاً)؛ جنين (43 حاجزاً).[46]

يُضاف إلى ذلك ما يُعرف فلسطينياً بجدار الفصل العنصري، وهو الجدار الأسمنتي الممتد، والذي بنته إسرائيل كحاجز فيزيائي لمنع دخول الفلسطينيين إلى الداخل الفلسطيني، والذي أقيمت أغلبيته في الأراضي المحتلة سنة 1967، وشكل أداة لسلب مزيد من الأراضي. ويعوّق الجدار حركة الفلسطينيين وسكنهم، إذ تصبح المناطق الواقعة بينه وبين خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والذي كان يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية، مناطق عسكرية مغلقة، وتبلغ 10 في المئة من مساحة الضفة الغربية. إن نسبة 20 في المئة فقط من الجدار تسير على الخط الأخضر، ويمر ما تبقى داخل أراضي الضفة الغربية.[47]

كانت السلطات العسكرية الإسرائيلية، منذ سنة 1967، قد حددت نوعين من المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية، تُحظَر الزراعة فيهما، هما: المحميات الطبيعية، ومناطق إطلاق النار، أو «مناطق عسكرية يُحظر دخولها.» وتبلغ مساحة تلك المناطق 28 في المئة من مساحة الضفة الغربية.[48]

تتنوع أشكال المعابر التي أقامها الاحتلال للسيطرة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس. فجدار الفصل العنصري يحوي 119 بوابة. وبلغ عدد معابر الجدار بين الضفة الغربية والقدس وداخل الخط الأخضر، 32 معبراً.[49] وهناك ست مجموعات من المعابر التي تربط قطاع غزة بإسرائيل، وهي: معبر المنطار/ كارني؛ معبر بيت حانون/ إيرز؛ معبر العودة/ صوفا؛ معبر الشجاعية/ ناحل عوز؛ معبر كرم أبو سالم/ كيرم شالوم؛ معبر القرارة/ كيسوفيم. أمّا معبر رفح فيقع جنوب قطاع

46 Ibid., pp. 66–68.

47 خليل، مصدر سبق ذكره، ص 685.

48 المصدر نفسه.

49 «الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن: 2019...»، مصدر سبق ذكره، ص 68.

غزة، عند الحدود الفلسطينية – الإسرائيلية، وهو تحت إشراف السلطة الفلسطينية والسلطات المصرية، وبمراقبة الاتحاد الأوروبي (انظر: الملحق، الخريطة رقم 4: الدخول إلى قطاع غزة).

يتم التحكم، في الضفة الغربية، في حركة الفلسطينيين، عبر جسر الملك حسين/ معبر أللنبي، المخصّص لعبور السكان الفلسطينيين، وسكان شرقي القدس والأجانب. أمّا المعبران الآخران بين الأردن وإسرائيل فيُمنع الفلسطينيون من استخدامهما، ومخصّصان للمواطنين الإسرائيليين والأجانب، وهما: معبر نهر الأردن (الشيخ حسين) ومعبر العربة/ رابين. وهناك معبران مشابهان مع مصر، أحدهما معبر نيتسانا، المخصّص أساساً لعبور البضائع، ويُستخدم أيضاً معبراً للدبلوماسيين وأصحاب التصريحات الخاصة. والآخر هو معبر طابا، وهو مخصّص لعبور المواطنين الإسرائيليين والمواطنين الأجانب. ولا يستطيع الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال استخدام هذين المعبرين. ويوجد في الجولان المحتل معبر القنيطرة، وهو قائم بين إسرائيل وسورية، ومخصّص لعبور عناصر الأمم المتحدة، والطلبة، ورجال الدين، ومجموعات سكانية أُخرى من أبناء الجولان المحتل (بشأن المعابر الدولية، انظر: الملحق، الخريطة رقم 1).[50]

ثالثاً: الاحتلال قانونياً: القانون الدولي وقانون الاحتلال

أ – القانون الدولي: ولايته وحدوده، ومثال محكمة الجدار

يوجد إجماع في الفقه القانوني الدولي على أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة 1967 هي أراضٍ محتلة، وأن الاستيطان فيها غير شرعي بموجب الأعراف والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويرجع

50 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، «معابر ومعابر حدودية في إسرائيل»، استُرجع بتاريخ 12/ 10/ 2020.
https://bit.ly/3jS0uWz

الخبـراء، بصورة خاصة، إلى اتفاقية لاهـاي واتفاقية جنيف الرابعة، اللتين نصتا على عـدم قانونيـة الاسـتيطان، أي نزعتـا الشـرعية عن نقل السـكان إلى الإقليـم المحتل والاسـتيلاء بالقـوة على الأملاك الخاصة فيه، إلاّ فيمـا يتعلق بتبريرات أمنية بموجب القانـون الدولي.[51] وكما ظهر فـي قضية محكمة الجدار (إذ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003 من محكمة العدل الدولية إعطاء رأي استشـاري بشـأن قانونيـة الجدار الأمني الفاصل، والذي شـرعت فـي بنائه دولة الاحتلال)، تحاول إسـرائيل التملص من مطالب القانون الدولي العرفي بشـأن عدم قانونيـة الاسـتيطان، عبـر ادعائها أن الأردن لم يكن ذا سـيادة على هـذه المناطق قبل توقيعه اتفاقية جنيف الرابعة سـنة 1951. إلاّ إن قرار المحكمة الاستشـاري، والصادر بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2004، رفض، على نحو قاطع، هذا الادعاء.[52]

لا تكتفـي إسـرائيل، فـي الحقيقة، بمجرد محاولـة التملص بلاغيـاً من القانون الدولـي، وإنما شـكلت، مع مـرور الوقت، ما أطلق عليه رجا شـحادة قانون المحتل (انظـر أدنـاه). ويقـول درور إتكس (خبير بشـؤون الاسـتيطان)، في هـذا الصدد، إن «إحدى مميزات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة هي أنه بصورة رسمية يدور الحديث عـن جهـاز ديمقراطي لديه قوانين ومحاكم، وأنه توجد بيروقراطية متشـعبة ومتطورة جداً، وتطورت على مدى عشـرات السـنين. ويبدو أن كل هذه الأمور من شـأنها أن تقيّد نشاطات الدولة وتراقبها وتحدد مسارها. لكن إذا كانت المصلحة العليا، القيمة العليـا، هـي تهويـد الأرض، كما يحدث فعلاً، فـإن حكم القانون يتبخـر، لأنه يوجد منطـق يحـرك كل هـذه القصـة. والحديث هنا لا يـدور عن حادث. لا شـيء عفوياً. والبـؤر الاسـتيطانية العشـوائية لا تقام بشـكل عفوي. ويدور الحديـث هنا عن جهاز

51 المصدر نفسه.

52 الأمم المتحدة، «موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 2003 – 2007» (نيويورك: الأمم المتحدة، 2011)، ص 59 – 60.
https://www.icj–cij.org/public/files/summaries/summaries–2003–2007–ar.pdf

يعمل بصورة منهجية ومنطقية، بالنسبة إلى إسرائيل.»[53]

ب – قانون المحتل: الأوامر العسكرية والقضاء

يقوم المبنى القانوني الإسرائيلي تجاه الأرض والسكان على منظومة الأوامر العسكرية. وأُسست صلاحيات الحكم العسكري الإسرائيلي على إعلان المنشور رقم 1 في حزيران/ يونيو 1967 (بشأن تقلّد السلطة من جانب الجيش الإسرائيلي)، وهذا الأمر العسكري هو الذي أسس صلاحيات الحكم العسكري الإسرائيلي. وتبعه المنشور رقم 2 (بشأن أنظمة السلطة والقضاء)، والذي نص على أن القوانين التي كانت قائمة في الضفة الغربية تظل نافذة المفعول «بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذا المنشور أو أي منشور أو أمر» يصدر عن قائد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. كما نص المنشور على أن كل صلاحيات الحكم، والتشريع، والتعيين والإدارة، والتي تتعلق بالضفة الغربية أو بسكانها، تخوَّل لقائد القوات الإسرائيلية فقط. وأصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية، في غضون أشهر قليلة غداة الاحتلال، سلسلة من الأوامر غطت مختلف نواحي الحياة في الضفة الغربية وغيرها من المناطق المحتلة. وأضفى بعض الأوامر العسكرية الطابع القانوني على عمليات الاستيلاء على مساحات كبيرة جداً من الأراضي، بينها على سبيل المثال: الأمر (بشأن تعليمات الأمن) الصادر بموجب المنشور رقم 3 لسنة 1967، والذي يمنح القائد العسكري عدداً من الأمور والصلاحيات، مثل: منحه سلطة مصادرة أراضٍ لأغراض عسكرية، وإعلان مساحات معينة مساحات مغلقة؛ الأمر رقم 58 لسنة 1967 (بشأن الأموال المتروكة – الممتلكات الخاصة)، والذي يضع أملاك من غادروا المنطقة قبل حزيران/ يونيو 1967، أو خلاله، تحت إشراف مسؤول يعيّنه

53 بلال ظاهر، مقابلة خاصة مع الباحث في شؤون الاستيطان درور إتكيس، «مشروع نهب الأراضي في الضفة الغربية يُنفّذ من خلال قناتين رسمية وغير رسمية»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 58 (2015)، ص 110.

الحاكم العسكري لإدارتها.[54]

ساهمت الأوامر العسكرية، والتفسيرات الأحادية الجانب للقانون الدولي، والتشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل احتلالهما، في توفير الآليات «القانونية» لاستيلاء الاحتلال على مساحات كبيرة من الضفة الغربية وإقامة المستعمرات فيها. وأدت تلك الأوامر والتشريعات والإجراءات الإسرائيلية إلى أوضاع معقدة على مستوى التطبيق. وعلى الرغم من عدم تطبيق إسرائيل القانون الإسرائيلي رسمياً في الضفة الغربية وقطاع غزة وخارج مناطق القدس الشرقية، فإنها تطبّق ضمناً ما تراه ملائماً من القوانين والممارسات الإدارية الإسرائيلية، عن طريق الإدارة المدنية والأوامر العسكرية والإجراءات الإدارية غير المعلنة. وتتبع المستعمرات إدارة مدنية خاصة بشؤون المجالس الإقليمية والمحلية للمستوطنين، منفصلة عن الإدارة المدنية المختصة بشؤون الفلسطينيين. وتمرر هذه الإدارة الخاصة أحكام القانون الإسرائيلي على المستوطنين بطريقة غير مباشرة.[55] وأنكرت إسرائيل انتقاد المجتمع الدولي توسعها الاستيطاني من خلال ادعائها أنها لا تقوم ببناء مستعمرات جديدة، وإنما تعمل على إضافة أحياء جديدة إلى المستعمرات القائمة، لمراعاة ما تسميه «النمو الطبيعي» للسكان.[56] كما أن هناك دائرتين منفصلتين لتنظيم الأراضي، إحداهما للقطاع الفلسطيني، والأُخرى للقطاع الإسرائيلي. لكن هاتين الدائرتين ترأسهما شخصيتان إسرائيليتان. وما زال التحكم في شؤون الأراضي في مناطق (ج) يتبع دائرة الأراضي في الإدارة المدنية. وما يحتاج إليه المواطن، من معاملات وأوراق تخصّ أرضه، يحتم عليه مراجعة دائرة الأراضي في الإدارة المدنية الإسرائيلية.

بلغ عدد الأوامر العسكرية، التي أصدرها الجيش الإسرائيلي منذ الاحتلال سنة 1967 حتى أيلول/ سبتمبر 2019، ما مجموعه 1820 أمراً عسكرياً. لكن هذا

54 خليل، مصدر سبق ذكره، ص 661 – 662.

55 المصدر نفسه.

56 المصدر نفسه.

الرقم خادع، فثمة أوامر لم تأخذ أرقاماً. ويقول، في هذا الشأن، رجا شحادة «إن كثرة التشريعات في الضفة الغربية – وتضم الأوامر العسكرية غير المرقَمة التي تُعتبر تشريعات مساعدة متفرعة من الأوامر المرقّمة – لا تُنشر أبداً، أو لا تُنشر إلاّ بعد وقت طويل. وهناك، أيضاً، أوامر وتوجيهات شفوية لا يعرف المرء شيئاً عنها إلاّ عند مواجهته للموظفين أو السلطات»؛[57] أي أن الأوامر العسكرية لا يمكن حصر عددها، ويمكن تطويرها وتعديلها باستمرار على نحو يخدم منظومة الاحتلال والاستعمار.

تمارس إسرائيل، في المحصلة، نظاماً قانونياً معقّداً، يمزج كلاً من القوانين والأوامر العسكرية، بالقوانين المتوارثة من القانون العثماني والقانون الانتدابي البريطاني والقانون الأردني، والتي تفسَّر وفق ما يتماشى مع المصلحة الاستعمارية. وإذا لم تجد منظومة الاحتلال إطاراً قانونياً لممارسة أعمالها الاستعمارية، فإن منظومة الاحتلال تُصدر أمراً عسكرياً كناظم قانوني لتبرير الأعمال الاستعمارية وشرعنتها؛ أي أن النظام القانوني الفعلي، الذي تمارسه منظومة الاستعمار، هو شرعنة الأعمال الاستعمارية وقوننتها، الأمر الذي يُعتبر تجاوزاً لكل القوانين المحلية السارية على الأراضي المحتلة وللقوانين والأعراف الدولية.

وبيّن شحادة أنه يوجد في الضفة الغربية ثلاثة أنواع من المحاكم أدارها الاحتلال: المحاكم المدنية والدينية والعسكرية، وبقيت الأخيرة فعالة حتى بعد نشوء السلطة الفلسطينية. الأول هو جهاز المحاكم الفلسطينية. ولهذه المحاكم صلاحيات القضاء في بعض الأمور التي تهم الفلسطينيين، وصلاحيات محدودة جداً بالنسبة إلى الإسرائيليين المستوطنين في الضفة الغربية. الثاني هو جهاز المحاكم اليهودية المحلية، والذي ينظر في قضايا المستوطنين اليهود، ويتولى الشؤون الحاخامية والبلدية. أمّا الجهاز الثالث فهو المحاكم العسكرية التي تضم

57 رجا شحادة، «قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية»، ترجمة محمود زايد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 207.

أيضاً لجان الاعتراضات. كما تنشغل المحاكم العسكرية وتنظر في طيف واسع من الشؤون التي تُعتبر «ذات علاقة بالأمن»، بينما تنظر لجان الاعتراضات العسكرية في شؤون الأراضي واستخدام المياه، وموظفي السلك المدني، والضرائب، وغيرها من الشؤون. وإن استثنينا المخالفات المدنية، فإن المستوطنين اليهود يخضعون لقضاء المحاكم الإسرائيلية، ويتمتعون بالحقوق المدنية الكاملة التي يتمتع بها المواطن في إسرائيل.[58]

يخول القانون الدولي السلطة المحتلة إنشاء محاكم عسكرية، للنظر في قضايا الأشخاص المتهَمين بالقيام بأعمال تمرد تهدد أمن سلطات الاحتلال. وتستغل إسرائيل هذا الأمر لتحارب حرية التعبير السياسية وإرادة الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير. وهكذا، أنشأت إسرائيل، في 8 حزيران/ يونيو 1967، محاكم عسكرية للنظر في المخالفات الأمنية في الضفة الغربية، بموجب الأمر العسكري رقم 3، واستُبدل به لاحقاً الأمر رقم 378. وأُنشئت، بمرور الأيام، هيئات قضائية أُخرى خاضعة للسلطة العسكرية. أُنشئت المحاكم العسكرية في خمس مدن في الضفة الغربية، وكانت تُعقد في مقر الحاكم العسكري في كل مدينة. وتولت المحاكم العسكرية النظر في سائر القضايا الجزائية، بموجب قانون العقوبات الأردني.[59] وتبيّن أن هذه المحاكم، وفق تقرير لمنظمة بتسيلم، ما زالت تمارس صلاحياتها حتى اليوم في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل، وباستثناء غزة التي توقفت المحاكم العسكرية عن العمل فيها بعد انسحاب إسرائيل منها سنة 2005.[60]

وفي خطوة قانونية باتت مَعلماً ونموذجاً لقضاء الاحتلال، أتاحت محكمة العدل العليا للفلسطينيين تقديم دعاوى مدنية خارج نظام القضاء العسكري،

58 المصدر نفسه.

59 المصدر نفسه، ص 91 – 92.

60 بتسيلم، «المحاكم العسكرية»، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.
https://www.btselem.org/arabic/military_courts

وخصوصاً في قضايا النزاع على الأراضي مع المستوطنين. وبغض النظر عن مدى جدوى توجه هذا المسار القضائي بالنسبة إلى الفلسطينيين عبر العقود الماضية، إلاّ إن هناك مساعي ملحة مؤخراً من سياسيي اليمين الإسرائيلي، وخصوصاً وزيرة العدل من حزب البيت اليهودي، في الحكومة الإسرائيلية، أييلت شاكيد، للحد من هذه القدرة، من خلال توزيع الصلاحيات الحصرية للمحكمة العليا، وتحويل أغلبية قضايا الأرض إلى المحكمة المركزية في القدس. ويهدف هذا التغيير إلى تحويل قضايا الأرض والسكان في الضفة الغربية، ضمن اختصاصات المحكمة المركزية التي تبتّ القضايا وفق الأدلة والشهود، من دون الحساسيات المفترض أن تمثّلها محكمة العدل العليا إزاء القانون الدولي والبعد السياسي للصراع. ويجب التأكيد، مرة أُخرى، أن دور محكمة العدل العليا، من وجهة نظر كثيرين من الفلسطينيين، لا يعدو كونه دور المشرعن والمقونن لممارسات الاحتلال والاستيطان، ولا يحتكم إلى الأعراف القانونية الدولية.

رابعاً: الاحتلال الاقتصادي

ثمة أوجه متعددة للربح الاقتصادي من الاحتلال، نعالجها عبر المداخل التالية، والتي تشمل: استغلال المستعمرات للموارد الطبيعية؛ قوة العمل الفلسطينية؛ السيطرة على السوق؛ التجارة والاستيراد الفلسطينيين. وسنشير أيضاً إلى ربح الشركات التكنولوجية الخاصة من الاستيطان وصناعة الأمن، واستفادة الطبقات الضعيفة في السلَم الاقتصادي – الاجتماعي الإسرائيلي من الانتقال إلى المستعمرات.

أ – استغلال الموارد الطبيعية

تعرضت فلسطين لاستغلال استعماري صهيوني قبل النكبة وإعلان دولة إسرائيل سنة 1948، فلقد منح الاستعمار البريطاني في فلسطين، في الفترة 1920 – 1948، حقوقاً وامتيازات لشركات يهودية صهيونية من أجل استغلال فلسطين ومواردها وعمالها.

ومُنحت شركة اليهودي الروسي بنحاس روتنبرغ امتياز توليد الكهرباء من نهري اليرموك والأردن سنة 1921. ومُنحت شركة فلسطين للبوتاس (وهي شركة بريطانية – صهيونية) امتياز استثمار أملاح من البحر الميت سنة 1929. وساهمت تلك المشاريع في الاستغلال الاقتصادي الاستعماري، والتمهيد لعملية الاستيطان الاستعماري لفلسطين، وفي تصليب البنى الاستعمارية الاستيطانية الاقتصادية والعسكرية والبنى التحتية وغيرها، والتي ساهمت لاحقاً في التأسيس لبنى استعمار استيطاني، تمثّلت في دولة الاستعمار الاستيطاني إسرائيل. وعملت المنظمات الصهيونية على استغلال موارد فلسطين، وحاربت العمالة الفلسطينية ضمن الرؤية الصهيونية القائمة على «العمل العبري» و«احتلال العمل»،[61] وانطلاقاً من رؤية أيديولوجية صهيونية ترى في العمل الصهيوني عملية إحياء لـ«أرض إسرائيل».

لا تعمل إسرائيل على استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية فحسب، بل أيضاً تسلب الفلسطينيين إمكان الوصول إلى الموارد، حتى تلك الواقعة في المناطق المحتلة سنة 1967، والتي من شأنها أن تشكل بنية الدولة الفلسطينية ومصادرها، كمعادن البحر الميت والمياه الجوفية الضخمة الموجودة في الضفة الغربية. وينطبق استغلال الموارد الطبيعية المكثف والاستعماري على مرتفعات الجولان السورية أيضاً.

ب – الزراعة والصناعة والسياحة

عملت المنظمات الصهيونية، خلال حقبة الانتداب البريطاني، على بناء اقتصاد استيطاني يهودي، في ظل دعم الانتداب البريطاني وحمايته وتشجيعه. فسعت، في مرحلة ما قبل الدولة، لبناء أسس الاقتصاد الإسرائيلي، من صناعة وزراعة وبنية تحتية اقتصادية. وكانت هذه النهضة الصناعية والزراعية على حساب تعويق الاقتصاد

61 المصدر نفسه.

الفلسطيني وإضعافه وتشويه بناه.[62]

سيطرت المنظمات الصهيونية والمؤسسات الإسرائيلية بعد النكبة أيضاً على ملايين الدونمات من الأراضي والبيارات والمزارع الفلسطينية، التي هُجّر مُلاكها والمستفيدون منها خلال النكبة. واستولت إسرائيل، بعد احتلال سنة 1967، على أراضٍ واسعة في الضفة الغربية، وخصوصاً مصادر المياه فيها.

أحدث احتلال سنة 1967 تحولاً كبيراً في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، فجزء كبير من اقتصاد الأراضي المحتلة كان قائماً على الحوالات الخارجية من دول الخليج العربي والمهجر العالمي، والجزء الأهم من الدخل تمثَّل في تحول أجزاء كبيرة من شرائح المزارعين وصغار التجار والحِرَفيين إلى العمل كأيدٍ عاملة في السوق الإسرائيلية، لأن الأجرة التي كان يتلقاها العامل الفلسطيني أعلى من أجرة العامل والمُزارع في الأراضي الفلسطينية. وأدى هذا التحول إلى تشوه في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وزيادة الاعتماد على العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

عملت إسرائيل على تهميش قطاع الصناعة الفلسطينية بعد النكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. ولم يكن هناك صناعات قوية في الضفة الغربية، وكان الاقتصاد ذا طابع زراعي. وتركزت الصناعات، في الفترة 1948 – 1967، في مدينة عمّان ومحيطها، كجزء من السياسة الأردنية القائمة على تشجيع الاستثمار في الضفة الشرقية. ولم تنهض الصناعة الفلسطينية، بعد الاحتلال سنة 1967، نظراً إلى تحكم إسرائيل في الاقتصاد والمواد الأولية والاستيراد والتصدير. ونما بعض الصناعات الصغيرة، المتمثلة في المشاغل، مثل مشاغل خشب الزيتون والصَّدف والإسفنج والباطون والبلوك والألبان، وغيرها من الصناعات الصغيرة، لكنها ظلت تحت قيود إسرائيلية وسيطرتها. وكانت الصناعة الفلسطينية مستهدَفة من دوائر الضرائب الإسرائيلية والترخيص وغيرها.

يعتمد قطاع السياحة الفلسطينية على سياحة ذات طابع ديني، على نحو كبير،

62 المصدر نفسه.

بسبب ارتباطه بالأماكن الدينية في القدس وبيت لحم. وتحكمت إسرائيل فيه، من حيث تراخيص المكاتب السياحية والتأشيرات السياحية، ومن خلال التحكم في الصناعات السياحية وتصديرها. ويشكل البحر الميت أحد أهم الموارد السياحية التي تحتكرها إسرائيل وتمنع الفلسطينيين من استغلالها.[63]

ج – قوة العمل الفلسطينية: الاستغلال والهيمنة

استغلت إسرائيل العمالة العربية، في الأراضي المحتلة سنة 1967، في العمل في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، وخصوصاً قطاعات الإنشاءات والزراعة والصناعة. ويشمل ذلك داخل إسرائيل والمستعمرات في الأرض المحتلة سنة 1967، على حد سواء. ويقوم هذا الاستغلال على إهمال السكان، أو التعامل معهم بمنطق استشراقي استعماري – استغلالي، كأيدٍ عاملة قليلة التكلفة مقارنة بالعمالة الأجنبية الوافدة من أوروبا الشرقية والصين ودول أُخرى، إذ تساهم العمالة الفلسطينية في بناء المجتمع الاستعماري الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية التي استُعمرت. ويؤدي هذا الاستغلال الاستعماري إلى استغلال الاقتصاد الفلسطيني، وإلحاقه بنيوياً بالاقتصاد الإسرائيلي المهيمن. وتؤدي تلك العملية الاستعمارية – الاستغلالية إلى ربط الأرض المستعمَرة بالمركز الاستعماري، إسرائيل، من خلال الأوامر العسكرية وجهاز الإدارة المدنية والعملة المتداولة ومنظومة التصاريح والعطل والأعياد اليهودية، وغيرها.[64]

يعتبر الباحثون أن لحظة استعمار سنة 1967 هي لحظة حاسمة في إعادة ترتيب المشروع الاستعماري الإسرائيلي وبنائه، ضمن علاقة جدلية كاستعمار استيطاني استغلالي، وخلق حالة تفاعل وتمفصل بين الطابعين: الاستعماري – الاستيطاني

63 المصدر نفسه.

64 أحمد عز الدين أسعد، «صناعة التبعية: الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية (1967 – 1993) ومحاولات الانفكاك عنها»، «شؤون فلسطينية»، العددان 278 – 279 (شتاء 2019 وربيع 2020)، ص 49.

والاستعماري – الاستغلالي.[65] وبلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات في سنة 2019، وفق الإحصاء المركزي الفلسطيني، 133,000 عامل فلسطيني.[66] وهذا الرقم يمكن اعتباره تقريبياً، لأن هناك فئة كبيرة من الفلسطينيين يعملون من دون تصاريح، سواء ممن هم من حملة الهوية المقدسية، أو مَن يعملون من دون تصاريح، أو مَن يعملون بتصاريح غير مخصصة للعمل، مثل تصاريح لمّ الشمل والتجارة، وتصاريح طبية، وغيرها.

تتوزع العمالة الفلسطينية (أعمار 15 عاماً وأكثر) سنة 2019 في إسرائيل على عدد من النشاطات الاقتصادية[67]

النشاط الاقتصادي	التوزيع النسبي
البناء والتشييد	٪64,2
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	٪12,8
التجار والمطاعم والفنادق	٪10,8
الزراعة والصيد والتحريج وصيد الأسماك	٪5,9
الخدمات والفروع الأُخرى	٪4,6
النقل والتخزين والاتصالات	٪1,7
المجموع	٪100

شهدت وتيرة العمالة الفلسطينية في إسرائيل جملة من التغيرات في الفترة 1967 – 2020. ومن أهم تلك التغيرات: التحول من العمالة غير الماهرة في بدايات الاحتلال، إلى العمالة الماهرة والعمالة الفلسطينية الحاصلة على تعليم عالٍ بسبب الأجرة

65 أحمد عز الدين أسعد، «العمال وكورونا.. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي»، «شؤون فلسطينية»، العدد 290 (صيف 2020)، ص 123.

66 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للعمال 2020/05/01»، 2020/4/30.

http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3729

67 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2019» (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، ص 75.

المرتفعة مقارنة بالأجور في الضفة الغربية؛ تقييد دخول العمالة الفلسطينية من غزة منذ الانتفاضة الشعبية سنة 1987 عندما اشتُرط على العمالة الغزية امتلاك البطاقة الممغنطة، إلى أن وصلت الحال الى منع العمالة الغزية من العمل في إسرائيل؛ تحول في منظومة الدخول والخروج من أجل العمل، وربط العمل بالتصريح والموافقة الأمنية الإسرائيلية وغيرهما من الشروط المعقدة والمتغيرة من حين إلى آخر؛ قيود على العمل، وشروط مرتبطة بالأوضاع السياسية والوطنية والصحية، كتأثر العمل بالانتفاضة الأولى، وحرب الخليج الثانية سنة 1991، وانتفاضة الأقصى سنة 2000، وتشييد جدار الفصل العنصري، وجائحة كورونا، وغيرها من الأوضاع.[68]

تقع السياسات الإسرائيلية المتعلقة باستغلال العمل الفلسطيني ضمن منظومة السيطرة الأمنية، فلا يقتصر الأمر على استغلال العامل الفلسطيني وسرقة جهده، وجعله يعمل في أوضاع عمل شاقة، وبأجور متدنية مقارنة بالعمالة الأجنبية (مثل العمالة الآسيوية، والتركية، والرومانية) فحسب، بل تتعدى هذه السياسات أيضاً عملية الاستغلال المباشر إلى الاستغلال الخفي، أو الهيمنة والسيطرة السياسيتين، واللتين تقوم بهما المنظومة الاستعمارية تجاه المجتمع الفلسطيني ككل. فالعامل الفلسطيني مرتهَن لسياسات تصاريح وبطاقات ممغنطة وغيرها، تجبره هو وأسرته على الابتعاد عن السياسة والشأن العام الفلسطيني، خشية حرمانه من تصريح العمل.[69] ويؤدي هذا إلى حالة من الاغتراب والسلب للعامل الفلسطيني، نفسياً وسياسياً، وجعله يعيش في حال دائمة من القلق والخوف على مصدر رزقه. وهذا الخوف يسمح

68 لمزيد عن التحولات والتغيرات في العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، انظر: ليلى فرسخ، «العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية، 1967 – 2007»، ترجمة سام برنر (رام الله، بيروت: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010)؛ Andrew Ross, *STONE MEN: The Palestinians Who Built Israel* (New York: Verso, 2019).

69 لمزيد عن أرق العامل وعائلته والخوف على التصريح، انظر: بسام الجرباوي (إخراج)، «المعبر» checkpoint (فيلم 26 دقيقة) (رام الله: مشروع الثقافة والفنون والمشاركة المجتمعية، برنامج البحث والتطوير التربوي، مؤسسة عبد المحسن القطان، 2016).

لـه بقبـول العمل الشـاق والمُجهد، والتغاضي عن اسـتغلاله وإهـدار حقوقه، وتقبّل العمل والنوم في أوضاع غير لائقة. ولوحظت سـطوة هذا الوضع مع انتشـار جائحة كورونا،[70] فلقد جرى اسـتغلال العامل الفلسطيني من جانب الشركات الإسرائيلية خلال الجائحة على نحو صارخ. وعلى الرغم من الأوضاع الصحية والوبائية الخطرة، والمخاوف العامة من انتشـارها، فإن المجال تُرك على غاربه للشـركات الإسـرائيلية للعمل من دون قيود أو شروط، ولم يُطلب من الموظّفين، إلاّ شكلياً، تقديم المرافق الملائمـة لإيـواء العمال. وظهـرت المصلحة الاقتصادية للمشـغّل الإسـرائيلي على نحـو فـجّ، على حسـاب صحة العامل الفلسـطيني وكرامته. ويـدور الحديث هنا عن مجموعـة كبيرة من الشـقق السـكنية التـي يجب أن تُنجَز في موعدهـا المحدَّد كي لا تخسـر الشـركات الإسـرائيلية غرامات التأخير. لكن المعطيات تبيّـن، بصورة عامة، أن قطاع الإنشـاءات، الذي تعمل فيه نسـبة كبيرة من العمال الفلسـطينيين، يساهم في نسبة 11 – 12 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي، وفق ما أظهرت وثيقة نُشرت في موقع الكنيست الإسرائيلي، سنة 2020.[71]

تعود الأجور والأموال التي تتلقاها العمالة الفلسـطينية بالفائدة الاقتصادية على الاقتصاد الإسـرائيلي، كون الاقتصاد الفلسـطيني مرتبطاً بدورة الاقتصاد الإسرائيلي، وبالعملة الإسـرائيلية أيضاً. لذلك، تفضل السـلطات الاستعمارية الإسرائيلية العمالة الفلسـطينية علـى العمالـة الأجنبية، كون الأخيرة ترسـل جزءاً كبيراً مـن أجورها إلى البلد الأم، ولا تتم الاستفادة من كل المبلغ الذي يتلقاه العامل الأجنبي، في حين أن أغلبية العمالة الفلسطينية تصرف أجورها في الضفة الغربية والقدس، وهما مرتبطتان بالبنية الاقتصادية الإسرائيلية؛ أي يجني الاقتصاد الإسرائيلي أرباحاً أعلى من العمالة

70 انظر: أحمد عز الدين أسعد، «من وحي الحياة اليومية للعامل الفلسطيني: ملاحظات أولية عن الاغتراب»، «شؤون فلسطينية»، العددان 275 – 276 (ربيع وصيف 2019).

71 لمطالعة الوثيقة، انظر: مقر السلامة في فرع البناء، «ورقة موقف بشأن حماية عمال البناء من فايروس كورونا – مقر سلامة الفروع» (مقدمة للنائبة عايدة توما رئيسة اللجنة الخاصة لشؤون الرفاه والعمل)، 30 آذار/ مارس 2020 (بالعبرية).

الفلسطينية، بحيث يكون الاستغلال مزدوجاً، لجهة استغلال العامل وجهده أولاً، ثم استغلال أمواله لاحقاً.

تحظى منظومة العمل الإسرائيلية الاستغلالية، إلى جانب ذلك كله، بمساندة منظومة الحكم الاستعمارية في الإدارة المدنية، وتحديداً الدور الذي يؤديه مكتب منسق أعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينية، من خلال الترويج المتصاعد لتطبيع الفلسطينيين، اقتصادياً وثقافياً ونفسياً وسياسياً، وخصوصاً في قطاع العمال، وذلك كون إصدار التصريح ومتابعة أخبار الحواجز والعطل الرسمية يتمان عبر صفحة «المنسق» على الفيسبوك. وبالتالي، تسجل الخوارزمية الفيسبوكية لتلك الصفحة مئات الآلاف من أيقونات «الإعجاب» (اللايكات) والتعليقات! ووصل المتابعون لها إلى 600,000 متابع (تفوق نسبة المتابعة والمشاهدة لصفحة «المنسق» والإعجاب بها صفحات بعض وكالات الأخبار الفلسطينية). وتطورت قضية التطبيع والتدجين وغسل الأدمغة والتلاعب بالعقول لابتكار تطبيق خاص بالأجهزة الذكية باسم «المنسق»، وهذا ما يعزز علاقات التبعية والاغتراب والاستغلال والمحو، نفسياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً. ومن المثير للقلق، بصورة خاصة، أن هذا التطبيق يعمل، عند تثبيته على الأجهزة الذكية، على اختراقها، أمنياً ومعلوماتياً.

د – هيمنة السوق وحركة البضائع:

الاستيراد والتصدير

وقّعت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية «بروتوكول العلاقات الاقتصادية» سنة 1994، وصار يُعرف باسم «بروتوكول باريس الاقتصادي». والهدف المنصوص عليه في هذا البروتوكول هو نقل الاقتصاد الفلسطيني، بالتدريج، نحو الاستقلال، لكن الغاية الخفية من بنود الاتفاق كانت بعكس ذلك تماماً، إذ تهدف إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للسيطرة الاقتصادية الإسرائيلية، وعدم قدرته على التعافي أو الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، وبقائه في حال تبعية له، بحيث

تكون فروع الاقتصاد الفلسطيني وبناه استهلاكية. وعندما يُسمح لها بأن تكون إنتاجية بسيطة، فمن المهم البحث في الأهداف، وخصوصاً تخفيف الأعباء عن الاقتصاد الإسرائيلي، من ناحية القوة العاملة وتلوث البيئة وغيرهما من الالتزامات الأخلاقية؛ أي أن جزءاً من إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني في مجالات معينة، مثل: صناعات البلاستيك والنايلون، تقع ضمن منظومة الاستغلال الإسرائيلي.[72]

ترى هالة الشعيبي أن أبرز ما تضمنه الاتفاق بين الطرفين هو الإبقاء على نظام الاتحاد الجمركي بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين. ونقل الاتفاق العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة منذ ما قبل الاتفاقات السياسية (أوسلو – باريس)، وحوّلها من أمر واقع إلى علاقة تعاقدية متفَق عليها بين الجانبين. ويقوم الاتحاد الجمركي على أساس حرية حركة التجارة بين الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، والتزام الطرفين سياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأُخرى، مع بعض الاستثناء. ونظّم البروتوكول آلية جباية الضرائب، وتقاصّ الضرائب والجمارك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتناول بعض البنود التي تنظم عمل العمال في إسرائيل.[73]

تكمن إشكالية البروتوكول، وفق رؤية الشعيبي، في أن بنوده عامة جداً وفضفاضة، ويعتمد تطبيقها، بصورة أساسية، على الالتزام الأخلاقي من جانب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وتكمن إشكاليته أيضاً في تعثّر المسار السياسي وزيادة الوتيرة الاستيطانية، وتوقّف انعقاد اللجنة الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة، والمكلَّفة تنفيذ بروتوكول باريس ومعالجة المشكلات المتعلقة به، وعدم التزام إسرائيل تطبيق بنوده، والانتقائية في تطبيق بعضها. كما تشترط إسرائيل على السلطة

72 انظر: تقرير منظمة بتسيلم:
https://www.btselem.org/arabic/press_releases/201712_made_in_israel?fbclid=IwAR1io MKvr8Q04Kmx6qsi36kgHB6fgYYI8lssVIHI4RmjHgSq0ogdxHUPxA4

73 هالة الشعيبي، «بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي» (رام الله: ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2013)، ص 1.

الفلسطينية الكميات التي ترغب في استيرادها. وتتطلب عملية الاستيراد موافقة إسرائيلية، وخصوصاً استيراد المنتوجات من الدول العربية والإسلامية، التي لا تقيم علاقات بها.[74] وتعرقل إسرائيل عملية الاستيراد المباشر، في أحيان كثيرة، من أجل أن يتم الاستيراد عبرها؛ أي أن يقوم المورّد الإسرائيلي بشراء السلع، ويشتريها التجار الفلسطينيون من المورّدين والتجار الإسرائيليين، بهدف زيادة الربح الإسرائيلي، واستمرار الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني.

تُبيّن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنة 2018) أن هناك تفاوتاً كبيراً بين قيمة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والواردات منها، بحيث يميل الميزان التجاري إلى مصلحة إسرائيل على نحو كبير وبصورة عميقة. وتجاوزت الواردات الفلسطينية من إسرائيل 3,61 مليارات دولار في سنة 2018، بينما قاربت الصادرات الفلسطينية إليها 967 مليون دولار. وتتركز الواردات الفلسطينية، بصورة أساسية، على البترول والمعادن (39 في المئة)، منتوجات الأغذية (15,3 في المئة)، منتوجات نباتية (9,5 في المئة)، معدّات وأجهزة آلية (7,3 في المئة)، حيوانات حية (7,2 في المئة). كما استوردت السوق الفلسطينية، في سنة 2018، بعض المخلّفات الإسرائيلية (النفايات)، كمخلفات حيوانية، بقيمة 260 مليون دولار، واستوردت خردة معدنية بقيمة 16 مليون دولار.[75]

تبيّن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الهيمنة الكبيرة للواردات الإسرائيلية التي تغزو السوق الفلسطينية؛ أي أن البنى الاستغلالية والبنى الاستعمارية الإسرائيلية تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً استهلاكية ضخمة لمنتوجاتها السلعية والخدماتية. وتساهم تلك الواردات في استغلال أموال الفلسطينيين، وضرب النسق الإنتاجي الفلسطيني، زراعياً وصناعياً، كون الواردات تأتي في المرتبة الثانية

74 المصدر نفسه، ص 1 – 6.

75 «إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات، 2018: نتائج أساسية» (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، ص 39 – 47.

مـن حيـث الاسـتهلاك اليومي بعـد قطاع البتـرول، وخصوصـاً المنتوجـات الغذائية (المشـروبات والألبان والخضروات والفواكه واللحوم وغيرها). ولا تقوى الصناعة والزراعة الفلسـطينيتان على منافسـة القوة الإنتاجية الإسـرائيلية، ولا على مقاومتها. وجزء من الغزو الاسـتهلاكي مرتبط بضعف ثقافة المقاطعة للمنتوجات الإسـرائيلية لدى المواطن الفلسـطيني الذي يعتبر أن المقاطعة لا تؤثر في الاقتصاد الإسـرائيلي. ويمكـن أيضـاً رصد مظهـر مؤلم في الـواردات الإسـرائيلية، وهو توريـد «النفايات» كمخلّفات حيوانية، وتوريد الحيوانات الميتة أيضاً لتصنيعها أعلافاً، واستيراد الخردة؛ أي أن المنظومة الاستغلالية الإسرائيلية تتخلص من مخلّفاتها ونفاياتها عبر تسويقها في السوق الفلسطينية، وبيعها لها.

هـ- ربح الشركات الإسرائيلية والاستثمارات الدولية

بيّن غادي ألغازي جانباً مهماً ومغفَلاً من ربح الشركات الإسرائيلية من العمل في المستعمرات، فقد لجأت شركات إسرائيلية منتِجة للبرمجيات إلى حل أطلقت عليه اسـم «إنشاء شـركة أجنبية داخل البلاد»، أي داخل الحديقة الخلفية في المستعمرات الإسرائيلية. ووفق المبدأ والسياسة ذاتيهما، أنشأت شركة ماتركس، وهي إحدى أكبر الشركات الإسرائيلية في مجال تقنية الشبكة العنكبوتية، مراكز تطوير لها في مستعمرة موديعين عيليت (غربي رام الله، وبالقرب من الخط الأخضر)، ووظفت فيها عاملات إسـرائيليات متزمتات دينياً، بأجور أقل من معدل الدخل الإسـرائيلي. وتُعتبر شـركة ماتركس، عبر شـركتها الفرعية سـيبام، من أكبر مزودي الجيش الإسـرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية والوزارات وقطاعات الطاقة والنقل والكنيست بتقنيات تكنولوجيا المعلومات، وتقدّم خدمات استشـارية إلى معظم المصارف الإسـرائيلية؛[76] أي أن العمـل والاسـتثمار في المسـتعمرات في الضفـة الغربية لهما مـردود اقتصادي على

76 غادي ألغازي، «شركة ماتركس في بلعين: الرأسمالية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة»، في: ساري حنفي وآخرون (محررون)، «سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 632 – 633.

رأس المال الإسـرائيلي، من خلال اسـتغلال التسهيلات في المستعمرات، وتوظيف يد عاملة إسرائيلية رخيصة الأجر، مثل المتدينات الإسرائيليات، أو تشغيل عمال من الضفة الغربية في الأعمال الشاقة، والتي تتطلب مجهوداً كبيراً.[77]

تقيـم شـركات تكنولوجيا معلومات إسـرائيلية، إلى جانب ذلـك، تعاقدات من الباطن، لاسـتغلال اليد العاملة الفلسـطينية الماهرة والمهنية في مجال التكنولوجيا، من خلال عملها وتوظيفها في شـركات فلسـطينية للتكنولوجيا تكون وجهة للعمل، لكن عمل هذه الشـركات الفلسـطينية هو تعهد وتضمين للعمل لمصلحة الشـركات الإسـرائيلية الكبرى، والتي تحصل على تكنولوجيا عالية الجودة بأسـعار زهيدة عند مقارنة عمل هذه العمالة الفلسطينية بتشغيل مهندس تكنولوجيا إسرائيلي في الشركة الإسرائيلية الأُم.[78]

كما أن هناك علاقات بين الشـركات الخاصة وبنية الأمن الإسـرائيلي الاحتلالي. وأحـد الأمثلـة لهذا التعـاون الأمني هو وحدة 8200 التي تتجسـس على الفلسـطينيين وتراقبهم من خلال أحدث أدوات التكنولوجيا، وعمل ضباطها، في أغلبيتهم، لاحقاً بعد إنهاء خدمتهم في شركات الاتصالات الإسرائيلية وشركات التكنولوجيا والمعلومات. وأصبح يعقوب بيري (رئيس الموساد سابقاً) مديراً لشركة سلكوم للاتصالات، وشغل إفرايم هليفي (رئيس الموساد سابقاً) عدة مناصب في شركات اتصالات؛ أي أن هناك علاقـة مركّبـة ومعقـدة داخل إسـرائيل بين رأس المـال ومنظومة الأمـن. كما أن هناك علاقات تعاقدية وعرفية ومصلحية بين السياسـة والأمن والاقتصاد في إسـرائيل، أدى الدور الأساسي والمهيمن فيها قطاع الاقتصاد، في السنوات القليلة الماضية.

---

77 انظر: تقريراً خاصاً لصحيفة «العربي» عن صناعة الملابس والأحذية لمصلحة جيش الاحتلال:
https://www.alaraby.co.uk/
التطبيع-الاقتصادي-مصانع-فلسطينية-تزود-الاحتلال-بالملابس-والأحذية

78 بشأن هذه الظاهرة، انظر: بياناً لحركة مقاطعة إسرائيل:
https://bdsmovement.net/ar/hightech-normalization?fbclid=IwAR1zGabgcMcABdZ_CVmFFo6wYkKqzs46NzumvFIzHFZi65WrRn6ul2cj9bc

ويخلص المراقبون إلى وجود تورط كبير لشركات إسرائيلية ودولية في انتهاكات الحقوق الفلسطينية، وفي انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وتحقيق أرباح، بطرائق مباشرة وغير مباشرة، من خلال الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشمل هذا الأمر تورط الشركات في عدد من المظاهر، بينها: «المشاركة في الزراعة والصناعة في المستعمرات، والبناء في أراضٍ محتلة، وتقديم الخدمات للمستعمرات، واستغلال إنتاج وموارد الأرض المحتلة، والتحكم في السكان، وشركات أمن خاصة تعمل في أراضٍ محتلة، وبناء جدار الضم والفصل العنصري، فضلاً عن توفير معدات وخدمات متخصصة أُخرى. [وقسّمت جلسة محكمة راسل المعنية بفلسطين، والتي عُقدت في لندن، انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان إلى ثلاث فئات، هي:] توريد معدات ومواد ومركبات عسكرية استخدمتها إسرائيل خلال العدوان على غزة، وتوفير معدات أمنية استُخدمت في نقاط التفتيش المقامة في الطرق المؤدية إلى بناء جدار الضم، وتوريد معدات أمنية إلى المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة؛ الأنواع المتعددة من المساعدات المقدمة إلى المستعمرات في الأراضي المحتلة؛ أشكال المساعدة في بناء جدار الضم في الأراضي المحتلة.»[79]

تتبع وزارةَ الاقتصاد الإسرائيلية هيئةٌ تحمل اسم هيئة التعاون الصناعي وتطوير الاستثمار الخارجي. وتضع سلطة الاستثمارات الأجنبية والتعاون الصناعي هدفاً لها، هو تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحت اسم «استثمر في إسرائيل» (Invest in Israel)، إذ تقوم السلطة بتطوير استثمارات أجنبية مباشرة، من أجل أن تعزز التشغيل ونمو السوق الاقتصادية في إسرائيل. ويُعتبر موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI – Foreign Direct Investment)، اليوم في العالم، إحدى الرافعات الأساسية لنمو الاقتصادات بصورة عامة، واقتصادات الدول الصغيرة

79 وسيم غنطوس وجيسيكا بنزوني، «تواطؤ الشركات في انتهاكات القانون الدولي في فلسطين» (بيت لحم: بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2015)، ص 15 – 16.

بصـورة خاصـة. وتؤدي عملية عولمة الإنتاج وتطويـر المنتوجات في الأماكن ذات الأفضليـة التكنولوجيـة، إلـى تعزيـز العلاقـة بيـن الاسـتثمارات العالميـة والتجارة العالميـة. أمّـا الوظائـف المتأتية من خلال مشـروع الاسـتثمار في إسـرائيل، فتتمثل فـي: «تطوير اسـتثمارات الشـركات من قوميات متعـددة؛ تطوير الاسـتثمارات التي تخلق أماكن تشغيل في المناطق البعيدة عن المركز، و/ أو تطور تشغيل مجموعات خاصة؛ إنشـاء جهاز وشـبكة من الشـركاء لمعالجـة أوضاع المسـتثمرين الأجانب؛ مرافقـة شـخصية ومسـتمرة للمسـتثمرين الأجانب؛ تشـييد بنية تحتيـة في مجالات المعرفـة والإعـلام؛ تطوير الاسـم التجاري «إسـرائيل» في العالـم؛ تمثيل الدولة في المنظمات العالمية لتطوير الاسـتثمارات؛ المسـاعدة على تحديد سياسة الوزارة في مجال الاسـتثمارات؛ المسـاعدة على مواءمة أدوات الوزارة لتشـجيع الاستثمارات الأجنبيـة؛ إنتـاج أدوات ومـواد إعلامية تشـجع على الاسـتثمار في إسـرائيل، مثل: موقع إنترنت مخصّص للمستثمرين؛ تسويق أفلام قصيرة تصف قدرة العمل الكامنة والمضمّنة في دولة إسـرائيل؛ تحضير ملف مضامين مخصّص للمسـتثمرين؛ عرض قصص نجاح لمسـتثمرين أجانب في إسـرائيل؛ تسـويق عرض شـرائح (SHINE)؛ إنتاج معلومات عن مختلف الصناعات، بالتعاون مع جهات خارجية؛ عرض قصص نجاح ومبادرات إسرائيلية، وغير ذلك.»[80]

كما يمكن رصد مجموعة من الشركات العالمية من: الصين، الولايات المتحدة الأميركية، اليابان، المملكة المتحدة، كوريا الجنوبية، ألمانيا، هولندا، إسبانيا، جنوب أفريقيا، فرنسـا، كندا، المكسـيك، سويسرا، السويد، وغيرها. وهذه الشركات تستثمر فـي الأراضـي المحتلـة، وتسـتفيد وتربح من الاحتلال الإسـرائيلي، وبينها شـركات تقوم بمشـاريع مباشـرة واسـتثمارات في مجالات متعددة، أو تستفيد من بيع معدات وتكنولوجيا ومركبات وصناعة تخدم الاحتلال. ومن تلك الخدمات والسلع: هندسة

80 وزارة الاقتصاد الإسرائيلية. استُرجع بتاريخ 6/ 11/ 2020.
https://www.gov.il/ar/departments/units/ica

مشـاريع الطاقة والنقل والصناعة والمياه والبيئـة والطاقة؛ معدات البناء والحافلات؛ سـيارة الهمـر العسـكرية ذات الدفـع الرباعـي؛ صناعـة أدوات كهربائيـة والروبـوت والإلكترونيات؛ آلات زراعية وهندسـية؛ أنظمة فحص الأمتعة؛ تزويد خدمات أمنية وعسـكرية؛ معدات بناء، وغيرها من الخدمات والسـلع والمشاريع؛[81] أي أن تلك الشـركات تسـاهم، بطريقة مباشـرة وغير مباشـرة، في الاحتلال والأرباح الناتجة من استمراره ومن الاستثمار في المستعمرات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

و – المستعمرات كرافعة اقتصادية اجتماعية للإسرائيليين اليهود من الطبقتين الوسطى والضعيفة

يـرى عميـد صعابنـة أن الأهـداف السياسـية والأيديولوجيـة للاسـتيطان كانت دائمـاً حاضـرة في كل مرحلة من مراحل الاسـتيطان الإسـرائيلي. لكن برزت عوامل بنيوية أُخرى، وسـاهمت في دفع عجلة الاسـتيطان، مثل القرب من المدن والمراكز الاقتصاديـة. وأدت هـذه العوامـل دوراً مهمـاً فـي التحكـم فـي وتيـرة الهجـرة إلـى المسـتعمرات والسـكن فيها. ولم تعد الهجرة إلى المسـتعمرات، بعد عدة عقود من الاسـتيطان، هي العامل الرئيسـي في الزيادة السكانية، بل أصبح دور الزيادة السكانية الطبيعية هو المؤثر الأكبر في زيادة أعداد المسـتوطنين، لأن قدرة المسـتعمرات على المحافظة على الشـبان الذين وُلدوا وتربوا فيها مرهونة، أساسـاً، باسـتمرار جاذبيتها، أمنياً واقتصادياً، للمسـتوطنين وغيرهم من السـكان. وهذا الأمر يتطلب قوة سياسـية لجمهـور المسـتوطنين لضمـان دعم الدولة السـخي والكبير للمسـتعمرات، في ظل تقلص سياسات الرفاه والخدمات الاجتماعية، والتي أضرت بالطبقة الفقيرة وشرائح من الطبقة الوسطى في إسرائيل.[82]

81 موقع يرصد الرابحين والمستفيدين من الاحتلال. استُرجع بتاريخ 6/ 11/ 2020.
https://whoprofits.org/global-/presence/global

82 عميد صعابنة، «التحولات في العمق في المجتمع الإسرائيلي: تغييرات في خريطة التقسيمات الاجتماعية – السياسية»، في: جميل هلال وآخرون (محررون)، «مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه =

يعاني قطاع الإسكان أزمة خانقة في إسرائيل، نتيجة عدد من الأسباب، أهمها: ارتفاع أسعار الشقق في المدن الإسرائيلية الكبرى والمراكز الحضرية. لذلك، عملت الحكومة الإسرائيلية على توفير مساكن وشقق بأسعار معقولة للفقراء والطبقة الوسطى والفئات الاجتماعية؛ أي التي لا يمكنها السكن في المراكز والمدن الكبرى.

تقدّم الحكومة الإسرائيلية ومختلف أذرعها، كالأمن والسكن والمالية والمجالس الإقليمية، خدمة السكن في المستعمرات كحل سكني اقتصادي للأزواج الشبان، وللفئات من الطبقة الوسطى، وتشجعهم على الانتقال للسكن في المستعمرات، في سياق خطتها الهادفة إلى اللعب على البعد الأيديولوجي، والبعد الاقتصادي الذي يُعتبر الأهم، من حيث تشجيعهم وتقديم حوافز إليهم، مثل التسهيلات الضريبية، وقروض إسكان طويلة الأمد، وخصومات في التعليم والمواصلات، وغيرها.

خامساً: المستعمرات في السياسة الإسرائيلية وسيناريوهات المستقبل

أ – مكانة المستعمرات في الأيديولوجيا والسياسة الإسرائيليتين

يرى أمل جمال أن «تطبيع حياة المستوطنين هو انعكاس لمصدر قوتهم، وليس نتيجة التجاوزات القانونية والأخلاقية التي يقوم بها بعضهم. فالنظر إلى الانفلات القانوني والسلوكيات غير الإنسانية لبعض المستوطنين لا يمكن أن يغيّبا ديناميكية القوة القائمة في العلاقة بين المستوطنين والمؤسستين الأمنية والعسكرية الإسرائيليتين كرأس حربة للدولة الإسرائيلية.»[83] ويحاجّ جمال في أنه لا يوجد

= القضية الفلسطينية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 140 – 141.

83 أمل جمال، «شرعية الاستيطان في العقلية الأيديولوجية والسياسية الإسرائيلية وانعكاساتها المعيارية والاستراتيجية»، في: جميل هلال وآخرون (محررون)، «مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 152 – 153.

هنـاك إمـكان لفصـل هوية الدولة الإسـرائيلية، كما هـي معرّفة قانونياً وسياسـياً، عن حركة الاستيطان والتوسع، وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين.

ويشير جمال إلى أن هناك مجموعة من مصادر قوة يحظى بها المستوطنون: مصادر القوة الأيديولوجية؛ مصادر قوة أمنية؛ المصادر السياسـية والاقتصادية.[84] ويكثف هـذا الموضـوع في قوله: «إن مصادر قوة المسـتوطنين متنوعـة ويغذي بعضها بعضاً، وهـي مبنيـة على العلاقـة بين الأيديولوجيـا القوميـة – الدينية – الإثنيـة المهيمنة في إسـرائيل، وبيـن مفاهيـم الأمن القومي الـذي لا يقتصر على المفهوم العسـكري، بل يقـوم أساسـاً علـى تعزيز وحماية المشـروع الإثنـي – القومي في بناء الأمـة أيضاً، إذ يشـكل الاسـتيلاء على الأرض والسـيطرة عليها واسـتيطانها، المجال الحيوي لبقاء الأمة، نقطة مركزية. وفي هذا السـياق، فإن للمسـتوطنين دوراً (طلائعياً)، حتى عندما يتـم تصـور هـذا الدور كتحـدّ للدولـة وأجهزتها، فهو يلاقـي الدعم مـن جانب هذه الأجهزة نفسها، وحتى من أغلبية الجمهور اليهودي الإسرائيلي، بمن في ذلك أقسام مـن هـذا الجمهور التي يتم تصويرها على أنها الأكثـر 'تنوراً'. إنها العلاقة المفاهيمية والأيديولوجية العميقة بين بناء الدولة وبناء الأمة والأمن الوطني، والتي تقدم أفضل تفسـير للقوة الهائلة للمشروع الاسـتيطاني. وهذا يعني أن شرعية الاستيطان مستمدة مـن شـرعية إسـرائيل والعكـس صحيـح، وكذلك إن سـحب الشـرعية عن مشـروع الاسـتيطان في الأراضي التي احتُلت في سـنة 1967 يُعتبر في ذهن مجموعات كبيرة جداً من المجتمع الإسـرائيلي سـحب الشرعية عن المشـروع الصهيوني برمته، وهو ما يضع الدولة الإسـرائيلية في تناقض هائل بين هويتها وجوهر سياسـاتها من جهة، وإمكانية التعايش مع دولة فلسطينية في الأراضي التي احتُلت في سنة 1967 من جهة أُخرى.»[85] يمكن القول إن الاسـتيطان والمسـتعمرات والمسـتوطنين هم جزء من بنيـة الدولـة وفكرها وممارسـاتها وتخيلاتها وطموحاتها ورؤيتها ومسـتقبلها؛ أي أن

84 المصدر نفسه، ص 158 – 172.

85 المصدر نفسه، ص 179.

الاستيطان ثابت، وليس متحولاً في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

يفيد هنا عرض لمحة عامة عن التبريرات الأيديولوجية والسياسية، التي اتّبعتها التيارات الحاكمة في إسرائيل، منذ بداية الاحتلال والاستيطان. لقد بدأ الاستيطان في الأراضي المحتلة سنة 1967، من منطلقات وذرائع أمنية، وخصوصاً مشروع ألون الذي يهدف أساساً إلى بناء حاجز استعماري أمني لصد أي هجوم عربي من الجبهة الشرقية لإسرائيل. وهدفت تلك الرؤية الأمنية من الاستيطان في غور الأردن، وصولاً إلى الحمة وحول القدس وجبال الخليل، إلى إيجاد حاجز مادي يعوّق أي هجوم عسكري بري. كما ركزت رؤية أريئيل شارون، عندما كان وزيراً للزراعة، على الاستيطان في قمم الجبال في الضفة الغربية، من أجل تحقيق تفوق إسرائيلي، عسكرياً وأمنياً، في أي مواجهة، وبهدف تحقيق التفوق الاستعماري والهيمنة على المستعمَر الفلسطيني أيضاً، وإبقائه تحت مجهر المراقبة والمعاقَبة.[86]

بعد الانقلاب السياسي في إسرائيل سنة 1977، وسيطرة حزب الليكود على الحكم فيها، بدا الخطاب الرسمي أقرب إلى استخدام المبررات الأيديولوجية الدينية لعملية توسع الاستيطان في الأراضي المحتلة، كون الضفة الغربية، وفق رؤية الحزب، هي «أرض الآباء والأجداد وأرض التوراة»، ويرى قادته أن «أرض إسرائيل الكاملة» هي من حقهم، وواجب ديني استعمارها. أمّا بشأن العرب/ الفلسطينيين، فإن خطاب حزب الليكود، تاريخياً، يدور حول الحديث عن حكم ذاتي لهم من دون أي سيادة على الأرض، باعتبار أن الأرض هي أرض إسرائيل (إيرتس يسرائيل). وهذا ما تم إقراره في قانون أساس الدولة القومية مؤخراً (سنة 2018).[87] ولم يعترض حزب العمل، تاريخياً، على التوسع الاستيطاني بأي صورة جوهرية، بل جارت سياساته سياسات حزب الليكود في السباق استيطانياً، لتكثيف الاستيطان،

86 لمزيد عن المشاريع الاستعمارية وآلية عمل الاستيطان، انظر: إيال وايزمان، «أرض جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي»، ترجمة باسل وطفة (بيروت، القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، مدارات للأبحاث والنشر، 2017).

87 انظر فصل القانون، لأسامة حلبي وموسى أبو رمضان، في هذا الكتاب.

وتعزيز مكانتيهما لدى الجمهور الإسرائيلي، وكسب أصوات الناخبين.

يُعتبر دور الحكومة الإسرائيلية الاقتصادي داخل الخط الأخضر («إسرائيل المركز») مغايراً لدورها في المستعمرات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، كون الاستثمار الحكومي في الخدمات العامة والسلطات المحلية مرتفعاً بهدف تحفيز انتقال/ هجرة السكان إلى المستعمرات، وضمان بقاء المستوطنين الذين انتقلوا لأسباب غير عقائدية، أي انتقلوا لأسباب اجتماعية واقتصادية، كتوفير مستوى حياة أفضل لأن السكن والخدمات العامة داخل المستعمرات أرخص مما هي عليه داخل «إسرائيل المركز»، بالإضافة إلى تقليص الدولة في المركز الخدمات العامة وسياسة الرفاه داخل إسرائيل. ورصدت الحكومات الإسرائيلية الميزانيات الضرورية من دون السؤال عن النجاعة والجدوى الاقتصاديتين لصرفها، أو النظر في مسألة العدالة الاجتماعية، أو التفكير في المساواة في تقسيم الموارد، لأن قضية الاستيطان إسرائيلياً – كما أشار جمال سابقاً – هي قضية استراتيجية ومصلحة قومية، تفوق أهميتهما الجوانب الاقتصادية وتتجاوزها. كما تقوم الحكومة الإسرائيلية بتقديم تمويل حكومي إلى المستعمرات في المجالات التالية: «ميزانيات السلطات المحلية، ميزانيات وزارة الإسكان، البناء الإسكاني وشق الشوارع، التسهيلات الضريبية للمستوطنين، المواصلات، تطوير المناطق الصناعية، تطوير البنية السياحية، فعاليات غير حكومية.» وترصد الحكومة الإسرائيلية، كل سنة، مليارات الدولارات لميزانية الاستيطان والمستعمرات والمستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، بهدف تشجيع المستوطنين على السيطرة على ما نُهب من الأرض الفلسطينية، والتمسك به.[88]

برز توجه صهيوني جديد معقد ومركّب، سُمي الصهيونية الجديدة. ولهذا التوجه مقومات واضحة المعالم، ومترابطة، ويغذي بعضها البعض. ويعتبر هذا التيار

88 إمطانس شحادة وحسام جريس، «دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013)، ص 31 – 32.

أن فكـرة الوعـد الإلهي مصدر شـرعي لأحقية اليهـود في أرض إسـرائيل. وبالتالي، تشـكل الحاجة إلى تخليص الأرض ممن «اعتدوا» عليها، واسـتعادتها منهم، صلب التوجـه الفكـري للصهيونيـة الجديـدة وجوهرها. إن قـوام هذا التيـار روافع علمانية ليبرالية، وروافع دينية مسـتحدثة. وهذه الفكرة المعقدة والمركّبة والمتنوعة هي التي أدت إلى بروز مكانة كل من الاستيطان والمستوطنين في الفكر السياسي الصهيوني. «إن توسيع الحيز الجغرافي للهيمنة اليهودية يرقّي عملية الاستيطان إلى درجة الفضيلة ويحول المسـتوطنين إلى مقاتلين أساسـيين باسـم الشـعب اليهودي، الذين يُعتبرون ضمانـة مركزيـة لأمنه ومسـتقبل أجيالـه المقبلة. تختم هـذه الفكرة الفصـل الحيزي والديموغرافـي بيـن أبنـاء شـعب الله المختار وسـكان البلاد الفلسـطينيين وتسـخير زمانهم ومكانهم لتحقيق الإرادة الإلهية المتجسدة في عودة شعب إسرائيل إلى أرض أجداده. وبيّن التحليل السـابق كيفية اسـتعمال وتسـخير عملية القوننة الدستورية بناءً علـى أحقيـة الأغلبيـة الديمقراطية في تفريغ مبـدأ حكم الأكثرية مـن مضمونه ونقل السـيادة على الدولة ومواردها من المواطنين إلى الشـعب اليهودي برمته. وهذا يعني أن الصهيونيـة الجديـدة هي توجه فكري متجدد يحمل فـي طياته أفكاراً قديمة، لكنه يعطيهـا زخمـاً جديداً وتفسـيراً أكثـر تطرفاً، معمولاً علـى قدرة إسـرائيل الاقتصادية والعسـكرية من أجل تحقيق الإرادة الإلهية والتفوق الأخلاقي للشعب اليهودي على محيطه لما في ذلك من رسـالة للإنسـانية جمعاء، متغاضياً عن الإسـقاطات البشـرية لهذا الفكر الاستعلائي.»[89]

نجحـت إسـرائيل أيضـاً فـي تجنيد إعلامهـا لدعم الاسـتيطان والمسـتوطنين، والتغطية على جرائمهم وممارسـاتهم وأعمالهم المناقضة للقانون والأعراف الدولية والمخلة بها. وسـاهم التجنيد الإعلامي في «تحويل المشـروع الاسـتيطاني من حالة احتـلال إلـى حالة اعتيادية، وكأن المسـتعمرات جزء من إسـرائيل والتعامل معها يتم

89 أمل جمال، «الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث: جدلية التناقضات الداخلية وانعكاساتها العملية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016)، ص 50 – 51.

أُسوة بالتعامل مع مكونات المجتمع في إسرائيل.»[90] وعلى الرغم من الأصوات المنتقدة والمسموعة في إسرائيل، فإنها لم تؤد، في أي حال من الأحوال، إلى تغليب الرأي العام ضد الاستيطان.

ب – تيارات المستوطنين ومشاركتهم السياسية

أضحى المستوطنون قوة سياسية واجتماعية فاعلة في المجتمع الإسرائيلي، مع تنامي المستعمرات في الضفة الغربية، وخصوصاً في مدينة القدس ومحيط بيت لحم ورام الله والبيرة، وبات لهم حضورهم في الأحزاب والجيش والقضاء والإعلام ومختلف مؤسسات الدولة. والمثال لذلك رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، وهو وزير للخارجية ووزير للدفاع سابقاً؛ عضو كنيست بتسلئيل سموتريتش، وهو وزير مواصلات سابق؛ موشيه فيغلين، وهو عضو كنيست سابق. وثمة أمثلة أُخرى لهذا التداخل في بنية الدولة ومؤسساتها السياسية.

كما ساهم قرب عدد من المستعمرات من مدينة القدس ومن المراكز الخدماتية والثقافية والجامعية فيها، في إقبال مجموعات من المستوطنين على التعلم في الجامعات، والتواصل الثقافي مع المركز الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، كان لتطور جامعة أريئيل، واستقلالها عن جامعة بار – إيلان، وبحكم وجودها في مستعمرة أريئيل، دور في جذب طلاب من المستعمرات إلى التعلم فيها.

إلاّ إن المستوطنين ليسوا ضمن نسق سياسي واحد، إذ تنقسم آراؤهم فيما يتعلق بمشروع الاستيطان، على النحو التالي:[91]

– **التيار الديني الصهيوني**: يُستوطن بهدف الاستيطان، ويشكل أنصاره بين 33 في المئة و35 في المئة من إجمالي مستوطني الضفة الغربية. ويحصل على

90 جوني منصور، «إسرائيل والاستيطان: الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام، 1967 – 2013» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014)، ص 88 – 89.

91 برهوم جرايسي، «الخارطة السياسية في مستعمرات الضفة الغربية: انتخابات الكنيست 2013 و2015»، «سلسلة أوراق إسرائيلية 67» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015)، ص 37.

دعم قسم من العلمانيين. وأتباع هذا التيار يستوطنون نتيجة أهداف سياسية وأيديولوجية من أجل السيطرة على الأرض، وضمان قيام «أرض إسرائيل الكاملة».

- **التيار الديني المتزمت** («**الحريديم**»): يشكل أنصاره أيضاً نسبة تتراوح بين 32 في المئة و34 في المئة. لكن وتيرة تزايدهم أكبر. ويتمثل هدفهم من الاستيطان بالحصول على تجمعات سكنية مغلَقة وخاصة بهم، وأن تكون قريبة جداً من القدس المحتلة. وقد يشكلون بعد عقد من الزمن، بحسب وتيرة تزايدهم السكانية، نصف عدد المستوطنين.
- **المستوطنون العلمانيون (المنسلون من التيار الصهيوني العمالي)**: يقطنون في المستعمرات الصغيرة، مثل مستعمرات الغور. وستتراجع نسبة هذه الشريحة بوتيرة سريعة في السنوات المقبلة، في ضوء الارتفاع الحاد في أعداد أنصار تيارات الحريديم والتيار الديني الصهيوني.

ج – السيناريوهات الإسرائيلية لمصير الاحتلال

يرى رائف زريق أن هناك مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمصير الاحتلال، هي: ضم فعلي من دون ضم قانوني (استمرار الوضع الحالي)؛ ضم جزئي لمناطق (ج)؛ ضم كامل لكل أراضي الضفة؛ الإمارات السبع؛ محاولة إحياء حل الدولتين، وعودة الحديث عن استئناف المفاوضات. إن سيناريو الضم الفعلي هو جزء من سياسة بنيامين نتنياهو في السنوات الأخيرة، ويقوم على إدارة الصراع، لا حلّه. أمّا سيناريو الضم الجزئي لمناطق (ج)، فيعني ضمّ ما يقارب 50,000 نسمة من مناطق (ج)، وإعطاء مناطق (أ) نوعاً من الإدارة الذاتية. ويمكن لسيناريو يقوم على ضم كامل لكل أراضي الضفة، أن يكون على عدة أشكال، منها: ضم كامل من دون ضم السكان الفلسطينيين؛ ضم كامل مع جزء من السكان؛ ضم كامل مع ضم جميع السكان. وينطلق سيناريو الإمارات السبع، من جعل كل مدينة فلسطينية دولة

مدينيـة قائمة بذاتها، اقتصادياً وإدارياً، مـن خلال تعزيز الولاءات المحلية والإقليمية والعشائرية بهدف ضرب المشروع الوطني الفلسطيني. كما أن سيناريو محاولة إحياء حل الدولتين من جديد غير قائم تقريباً.[92]

أمّا سـيناريوهات الفعل والمبادرة الفلسـطينيَين، فيمكن أن تتراوح بين: سيناريو الوضع الراهن؛ سيناريو حل السلطة؛ سيناريو انتفاضة جديدة. إن المقصود بسيناريو الوضع الراهن هو اسـتمرار اعتماد الاسـتراتيجيا الفلسـطينية التي ترى أن هناك أفقاً للعملية السلمية بهدف الإبقاء على السلطة، والتمسك بالمفاوضات باعتبارها الطريقة الرئيسـية للوصـول إلـى اتفاق مع إسـرائيل على إقامة دولة فلسـطينية. وهو سـيناريو تأجيـل الأزمـة، كونـه لا يؤدي إلى قيام دولة، ولا إلى إيقاف الاسـتيطان، وفي إمكان إسرائيل التعايش معه. كذلك لا يشكل سيناريو حل السلطة، في حدّ ذاته، استراتيجيا متكاملة، إذ إنه يقوم على النفي والغياب، ولا يقدم البديل على نحو صريح وواضح: هـل العـودة إلـى الثورة المسـلحة، أم التقدم إلى نضال مدنـي جماهيري، هو ما يقود إلى حل الدولة الواحدة. ويمكن أن يكون خيار إسرائيل، في حال حل السلطة، إعادة إحيـاء الإدارة المدنيـة، أو محاولـة بناء قيادات محليـة ذات مكونات عبارة عن مزيج من العشائرية والعسكرية، وتحظى بامتيازات اقتصادية معينة تقدمها إسرائيل. وتكون هذه القيادات بمثابة وكلاء الأمن الإسـرائيلي (كنموذج روابط القرى، وقد تكون في الوقت الحالي روابط مدن، أو شـخصيات اقتصادية – أمنية – سياسـية، تعمل بصورة منفـردة، وترتبـط بقوى إقليمية). وهناك خيار العمل على منح السـكان الفلسـطينيين حقوقاً سياسـية ومدنية متسـاوية. أمّا سيناريو انتفاضة جديدة، فهناك أكثر من احتمال لهذا الأمر: انتفاضة مع وجود للسـلطة، وتسـاهم فيها، أو انتفاضة مع حل السـلطة. وربمـا يمتـد خيـار الانتفاضة إلى كل الجغرافيا الفلسـطينية، ويـزول الخط الأخضر، ويشـترك فيها الفلسـطينيون في إسـرائيل. وربما نعـود إلى نقطة البدايـة، كصراع بين

92 رائف زريق، «سيناريوهات محتملة»، في: جميل هلال وآخرون (محررون)، «مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 376 – 380.

حركة تحرر وطني ومشروع استعمار استيطاني. وربما يكون الحل قيام دولة ثنائية القومية في مجمل فلسطين، أو كونفدرالية مع الأردن، أو من خلال حل الدولتين مع إعادة ترسيم الحدود مجدداً.[93] في مجمل الأحوال، نعتقد أن من المهم استكمال الحديث عن آليات السيطرة الإسرائيلية، كي نرى الأرضية التي تقوم عليها هذه السيناريوهات وإمكانات مواجهة الاحتلال.

سادساً: أدوات السيطرة على الوعي والجسد والحياة السياسية للفلسطينيين

أ– المعرفة الاستعمارية: بنية وممارسة

بدأ الاستعمار الإسرائيلي استخدام أدوات القوة الناعمة والأنثروبولوجيا الاستعمارية بعد احتلال سنة 1967. وبرز، في العقد الأول من الاحتلال، جانب من أيديولوجيا «المستعمِر – المستنير» الذي يعمل بهدوء على إعادة ترتيب حياة السكان الفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها. وشكّل رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي إشكول، ضمن هذا التوجه، بعد حرب سنة 1967، لجنة سُميت «لجنة الأساتذة»، وضمت أكاديميين، مثل عالِم الاجتماع الإسرائيلي شموئيل نوح أيزنشتات (Shemuel Noah Eisenstadt)، والاقتصادي ميشيل برونو (Michael Bruno)، وعالِم الديموغرافيا روبيرتو باكي (Roberto Baki)، وعالِم الرياضيات أرييه دفوتسكي (Aryeh Dvoretzky)، وباحثين آخرين، وجميعهم مقربون من السلطة الإسرائيلية الرسمية. وتمثّلت مهمة هؤلاء في دراسة أحوال السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حديثاً، في المدن والقرى والمخيمات. وتمت، في إطار هذا المشروع البحثي الموجَّه سياسياً، مقابلة الناس والحديث معهم، والاستفسار عن حياتهم وحاجاتهم ورغباتهم. وكان الهدف من ذلك، لا الدراسة لغرض التخطيط أو التنمية، مثلما يُعهد، عادة، إلى الأكاديميين في هذه التخصصات، وإنما هندسة

93 المصدر نفسه، ص 380 – 382.

الضبـط، وفهـم طبيعة الفلسـطينيين فـي الأرض المحتلـة. وتمثّل الهدف الأساسـي للحكومة الإسرائيلية آنذاك في العمل على خفض عدد السكان في الأراضي المحتلة، عبـر ترويـج هجـرة العمل. وجرى، فعـلاً، العمل على تفكيك بعـض المخيمات في قطاع غزة، من أجل تشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج.[94]

وكان مـن أبـرز افتراضـات لجنـة الأسـاتذة، أو منطلقاتهـا، القـول إن تحديث المجتمـع الفلسـطيني يتعـارض مع المصالح الإسـرائيلية؛ أي أنه كلمـا زاد تحديث السكان الفلسطينيين ازداد احتمال خطر المقاومة. واكتشفت اللجنة أن معدل البطالة مرتفع نتيجة ندرة العمل، واعتبرت أن هذا الأمر يساعد على هجرة الفلسطينيين إلى الـدول العربيـة المجاورة، مثل الأردن والكويـت. وكانت إحدى توصياتها، من أجل تقليص عدد السكان في الأراضي المحتلة، السماح لأي شخص يرغب في مغادرتها بالسـفر، مع إبقاء خيار العودة، وهذا يعني انفصاله عن عائلته. وطُبقت هذه التوصية وغيرها من خلال التواصل المباشر بين الحكومة ولجنة الأساتذة، وبالتشاور مع كل من الشاباك (جهاز الأمن العام) والجيش الإسرائيلي.[95]

لم تقف السـيطرة الاسـتعمارية عنـد هذا الحد؛ أي محاولـة التحكم في القوى الديموغرافية الفلسـطينية فحسـب، بل درجت على اختراق الوعي الفلسـطيني أيضاً. إذ اعتقدت إسـرائيل أن في إمكانها إدارة الفلسـطينيين وضبطهم، من خلال سياسات معينـة هدفهـا خلـق شـعور عام بأن مجـرى حياتهـم لـم يتغير بعد الاحتـلال، إلاّ إلى الأفضل. وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987، كانت ترى أنه يمكن تطبيع العلاقة الاحتلالية مع الفلسطينيين، بحيث يتحول الاحتلال، بالنسبة إليهم، إلى احتـلال «متنور – مسـتنير»، ومرغوب فيه، كما لو أنه يعـود عليهم بالمصلحة والخير

94 Edo Konrad, «The Israeli Academics Who Helped Design Palestinian Emigration,» June 18, 2019. http://bit.ly/2XSoyle

استُرجع بتاريخ 15/ 7/ 2019.

95 Ibid.

والرفاه.[96] ولا شـك في أننا نلحظ أثراً ملموسـاً لظاهرة «ولع المغلوب بالغالب»، وفـق منطـق ابـن خلـدون، أو ازدواجيـة الوعـي المسـتعمَر. فإلـى جانـب النظر إلى المسـتعمِر كحالة من الطغيان والسـلب، نجد مقولات شـعبية متعددة عن «المستعمِر المسـتنير»، كمرجعيـة، أو قـدوة، أو الخبير الذي يعرف عنـا أكثر مما نعرف نحن عن أنفسـنا. ومن هذه المقولات مثلاً، أن ضابط الاسـتخبارات الإسـرائيلي «يعرف بلدنا أفضل منا»، وأنه خبير بسـلوكنا وتفكيرنا، ويجيد قراءة دواخلنا وتحليل شـخصياتنا، ويعلم بمطالبنا وحاجاتنا وطرائق تفكيرنا. أمّا في حالة «المستعمِر المستنير»، «المعلّم اليهـودي»، أي رب العمـل الإسـرائيلي، فهنـاك مقولات قديمة جديدة تفسَّـر وتؤوَّل وتحلَّل من منظور «قال المعلّم اليهودي...»

نشهد مؤخراً عودة إلى هذا الخطاب في الأدوار التي يؤديها «المنسق»[97] وغيره مـن أدوات الاحتـلال والسـيطرة الاسـتعماريين الإسـرائيليين، مـن خلال وسـائل التواصل الاجتماعي. لقد نجح المسـتعمِر في غزو المجال الافتراضي، وخصوصاً حيـزي فيسـبوك وتويتـر، عبـر بنـاء جبهـة إلكترونية ضخمـة، يفوق عـدد منصاتها ونوافذها الإلكترونية 800 منصة وقناة وموقع، وتمارس الدبلوماسـية الاسـتعمارية والتطبيعيـة والقهرية، بأسـلوبي الصلافة والوقاحة. وتقوم، مـن خلال هذه الجبهة، بنيـة عنـف رمـزي وعنـف إلكترونـي، وتمـارس الهيمنة والسـيطرة الاسـتعماريين عبـر القـوة الناعمـة، والمسـاندة للعنـف المـادي المباشـر، والتي تهدف إلى كسـر الهوية الفلسـطينية وتطبيع الوعي الفلسـطيني والوعي العربي، بحيث تظهر العلاقة الإلكترونيـة – الفيسـبوكية كأنهـا علاقة شـبه طبيعية، سـواء في منصات «المنسـق»

96 Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press, 2008), p. 212.

97 كنية «المنسق» هذه تأتي من «المنسق: وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق»، وهي الجهة المخولة تطبيق سياسة الحكومة في الضفة الغربية «يهودا والسامرة» وقطاع غزة. وتتبع هذه الوحدة وزير الحرب الإسرائيلي، ويترأسها المنسق، وهو برتبة ميجر جنرال وعضو في هيئة الأركان التابعة للجيش الإسرائيلي.

المتعددة، أو عبر صفحات ضباط الشاباك الإسرائيلي. فلكل ضابط منطقة صفحة في فيسبوك، مثل صفحة «كابتن وسام أبو أيوب الاستخبارات الإسرائيلية مدينة بيت لحم»، وغيرها.

إلاّ إن خلف هذا الدور الذي تؤديه وحدة «المنسق» في السيطرة، توجد بنية مؤسساتية إبستمولوجية عميقة لإنتاج المعرفة والخبرة الاستعماريتين؛ بنية مؤسسة الاستشراق الإسرائيلي المستمرة منذ عقود. وتضم هيكلية وحدة «المنسق» مستشاراً للشؤون الفلسطينية، وتتبع هذه الوحدة مدرسةٌ تدرب الكوادر على مهمات التنسيق والارتباط، ومهمتها، وفق صفحة «المنسق»: «التنسيق والارتباط وتأهيل الجنود والضباط في وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق للقيام بجميع المهمات التي تدخل ضمن إطار التنسيق والارتباط هذين. ويتدرب الجنود والضباط، خلال فترة التعليم والتأهيل في المدرسة، على آليات يكتسبون من خلالها معلومات واسعة، لتلبية جميع مستلزمات السكان في قضايا متعددة. ويتضمن التدريب موضوعات متنوعة: الإسلام؛ المسيحية؛ الوعي الخدماتي؛ اللغتين العربية والإنكليزية؛ تنسيقاً مدنياً والتعارف مع المجتمع الدولي.»[98]

إن وجود مدرسة للتنسيق والارتباط، تابعة لوحدة «المنسق»، هو استمرار للمعرفة الأنثروبولوجية الاستعمارية، كون هذه المدرسة تؤهل ضباطها لتعلم ثقافة المجتمع الفلسطيني ولغته من أجل فهمه بهدف السيطرة المباشرة عليه. وتشترك مؤسسات أُخرى في هذه المهمة الاستعمارية، مثل المراكز الجماهيرية التابعة لشرطة الاحتلال، ومؤسسات بحثية وأكاديمية كبرامج دراسات الشرق الأوسط في بعض الجامعات الإسرائيلية، والتي تتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية وتنسق معها، من خلال تدريس ضباطها بهدف تعميق معارفهم الاستشراقية بالمجتمع الفلسطيني.

98 صفحة إلكترونية: وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق.
https://www.gov.il/ar/departments/about/aboutcogat

ب – أدوات العقاب الجماعي والثورة المضادة

لم تتوقف مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الإسرائيلي، منذ الاحتلال سنة 1967، سواء من خلال العمليات الداخلية (كاغتيال العملاء)، أو الخارجية العسكرية، والتي كانت تقوم بها الفصائل الفلسطينية، وتضرب بها أهدافاً صهيونية. وقام أهالي الأراضي المحتلة، إلى جانب تلك المقاومة شبه النظامية والعسكرية، بعمليات فردية وجماعية وبمقاومة شعبية وحربية ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومن الأمثلة لتلك المقاومات: مقاومة الشهيد باجس أبو عطوان في منطقة الخليل؛ مقاومة الشهيد شادي درويش في منطقة بيت لحم؛ الإضراب والعصيان ضد ضريبة القيمة المضافة سنة 1976؛ تشكيل خلايا مقاومة متعددة في قطاع غزة؛ هبّة الربيع سنة 1981، وغيرها من أعمال المقاومة التي ساهمت في إطلاق الانتفاضة الفلسطينية الشعبية سنة 1987. وكانت السلطات الإسرائيلية تقوم باستمرار بتطوير أدواتها القمعية والعقابية ضد الفلسطينيين، من خلال العقوبات الجماعية والسجن وهدم المنازل ومنع التجول، وعبر انتهاج سياسة القبضة الحديدية، وغيرها من أشكال السيطرة الإسرائيلية المباشرة، أو إيجاد جهاز سيطرة عميل، مثل روابط القرى، كي يتولى تنفيذ اعتداءات واسعة ضد الفلسطينيين. ونفّذت روابط القرى، في أكثر من حادث، سياسة اغتيالات ضد نشيطين فلسطينيين، ودمرت أملاكاً فلسطينية، بتعليمات وحماية إسرائيلية.

شكلت الانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت سنة 1987، نقطة تحول مركزي في النضال الفلسطيني الجماهيري الشعبي، كونها تصاعدت بعد مرور 20 عاماً على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967. وبرز جيل فلسطيني جديد آنذاك (15 – 20 عاماً تقريباً) وُلد بعد الاحتلال، ونما في ظلاله، وتمرد على منظومته، وكانت الانتفاضة وبرنامجها محاولة لتأسيس فكرة الاستقلال الفلسطيني وبلوغ حق تقرير المصير، من خلال انتهاجها عدداً من الأساليب، من المقاومة المتنوعة، مثل العصيان المدني (عدم دفع الضرائب؛ مقاطعة مؤسسات الاحتلال؛ استقالة موظفي

الإدارة المدنية الفلسطينيين؛ مقاطعة البضائع الإسرائيلية؛ الإضرابات؛ القرى المحررة وغيرها)، ومقاومة عسكرية محدودة، متجسّدة في مجموعتي «الفهد الأسود» و«النسر الأحمر» في شمال الضفة الغربية، وإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة (المولوتوف)، وغيرها من الأدوات التي كانت تهدف إلى إرباك الاحتلال الإسرائيلي، وتعطيل سيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت القيادة الموحَّدة للانتفاضة هي الناظم المركزي لسلوكها والمرشد لها.[99]

انتهجت المنظومة الإسرائيلية سياسات عنيفة جداً في مرحلة ما قبل الانتفاضة وخلالها، من أجل السيطرة على الفلسطينيين، وكسر الانتفاضة وروح المقاومة لديهم. ومن تلك الأدوات والسياسات والأساليب: العصا والجزرة؛ القبضة الحديدية؛ الإبعاد والنفي؛ السجن والاعتقالات الكثيفة؛ هدم المنازل؛ منع دخول أموال الصمود الفلسطيني والتحويلات المالية من الخارج؛ حملة ضرائب وغرامات ومصادرات اقتصادية؛ رقابة مشددة على الطباعة والنشر؛ منع التجول؛ إغلاق المؤسسات التعليمية والمدارس والجامعات؛ وثيقة براءة الذمة، وغيرها من الأدوات التي هدفت إلى تركيع الفلسطينيين وكسر الانتفاضة وتعميق تبعيتهم لمنظومة الحكم الإسرائيلي. كما عمل الاحتلال على إيجاد أدوات ضبط أُخرى، كالشائعات والحرب النفسية، فاستخدم خلال الانتفاضة سلاح البيانات المزورة لإرباك الشعب الفلسطيني والقيادة الموحَّدة لانتفاضته.

استمرت الانتفاضة في التصاعد، والمد والجَزر، حتى عُقد مؤتمر للسلام في مدريد سنة 1991، بمشاركة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الإسرائيلية في مسار المفاوضات السرية في العاصمة النرويجية أوسلو. ووُقّعت اتفاقية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية برعاية أميركية في البيت الأبيض، وعُرفت باتفاقية أوسلو 1 سنة 1993. وكان جوهر هذه الاتفاقية إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة

99 لمزيد عن الانتفاضة، انظر: روجر هيكوك وعلاء جرادات (تقديم وتحرير)، «انتفاضة 1987: تحول شعب» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020).

والضفة الغربية، مع انسحاب إسرائيلي بالتدريج من المناطق الفلسطينية. وأُجلت القضايا الرئيسية (القدس؛ الحدود والدولة؛ المستعمرات؛ حق العودة؛ اللاجئون) إلى مفاوضات الحل النهائي. وصعّدت إسرائيل هجمتها الاستعمارية الاستيطانية في الضفة الغربية، خلال الفترة الانتقالية 1993 – 1999، من أجل السيطرة على الأراضي الفلسطينية، عبر تكثيف المستعمرات والشوارع الالتفافية والمرافق الاستعمارية، من أجل ضرب إمكان قيام دولة فلسطينية على أرض الواقع. ووقعت انتفاضات، محدودة الزمان والمكان، خلال هذه الفترة الانتقالية، منها هبّة النفق سنة 1996. وكانت إسرائيل تستغل الانتفاضات والأحداث في كل مرة، وتعلن توسيع المستعمرات كعقاب أو رد على ما تسميه «الاعتداء» الفلسطيني!

ج – السجن داخل السجن: نظام المحاكمات الأمنية والإدارية والأسر

على الرغم من تجذر الهيمنة الناعمة، فإنها لا تنجح تماماً بطبيعة الحال، بل تولّد المقاومة والاختراق والثورة. ويلجأ الاحتلال الإسرائيلي، في مواجهة ذلك، إلى اعتقال الفلسطيني عقابياً (جنائياً)، وردعياً (إدارياً)، بهدف تقويض النضال العادل من أجل الحرية وتجريمه، وتغريم المقاوم الفلسطيني ثمناً إنسانياً باهظاً.

اعتقلت السلطات الإسرائيلية مليون فلسطيني في الفترة 1967 – 2019، بينما استُشهد 221 أسيراً في السجون الإسرائيلية. وبين الأسرى الذين استُشهدوا: 73 استُشهدوا بسبب التعذيب، و63 نتيجة الإهمال الطبي، و7 معتقلين استُشهدوا بسبب القمع وإطلاق النار المباشر عليهم من جنود إسرائيليين، بينما استُشهد 78 أسيراً نتيجة القتل المتعمد والتصفية المباشرة والإعدام الميداني بعد الاعتقال مباشرة.[100] ويعيش الأسرى الفلسطينيون في أوضاع صعبة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وخاضت الحركة الأسيرة الفلسطينية نضالاً طويلاً من

100 «الاحتلال يعتقل مليون فلسطيني منذ عام 1967»، 14/ 4/ 2019، عرب 48. https://bit.ly/2Jt6yHS

أجل تحسن أوضاع الأسرى الفلسطينيين وحياتهم، ونفّذت إضرابات كثيرة عن الطعام لتحقيق مطالبهم. وأدى وهن الحالة السياسية الفلسطينية بعد اتفاقيتي أوسلو، والانقسام الفلسطيني، إلى تحوّل شكل نضال الحركة الأسيرة من نضال جماعي إلى نضال فردي، وتحديداً نموذج الإضراب عن الطعام الفردي من جانب مجموعة من الأسرى المحكومين إدارياً. كذلك عقدت الحركة الوطنية الفلسطينية، قبل اتفاقيتي أوسلو، بعض الصفقات لتحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب. وعقدت حركة «حماس»، بعد توقيع اتفاقيتي أوسلو وحدوث الانقسام الفلسطيني، صفقة تبادل أسرى عُرفت باسم «صفقة شاليط». وعلى الرغم من إنجاز صفقات تحرير الأسرى، أو انتهاء محكومية بعضهم، فإن الاحتلال يعود ويعتقل الأسير المحرَّر من جديد، فيبدأ هذا الأسير عملية اعتقال إدارية، تجدَّد كل 3 أشهر أو 6 أشهر.

يشكل الاعتقال الإداري سليلاً مباشراً من الموروث السلطوي الكولونيالي الانتدابي، وتوظّفه إسرائيل على نطاق واسع وممنهج. ويمتد الاعتقال من دون تهمة حتى 6 أشهر قابلة للتجديد، بحيث يُحرم المعتقل ومحاميه معرفة أسباب الاعتقال. ولا يكون هناك، نتيجة هذه الإجراءات، دفاع فعال ومؤثّر من ناحية قانونية أو قضائية. ويتم في الغالب تجديد أمر الحبس الإداري بحق المعتقل عدة مرات.[101] ويصدر الأمر عن طريق السلطة التنفيذية، لا السلطة القضائية، وهذا يخلّ بمبدأ المحاكمة العادلة. وبلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال في سنة 2018 نحو 500 معتقل. كما تشبه المحاكمة الإدارية المحاكمة الصوَرية الشكلية، وتجري فيها المداولات بصورة بعيدة عن أصول المحاكمات العادلة. وعلى الرغم من حضور القاضي والمحامي ومدّعٍ عام ومعتقل، فإنه لا تقدَّم لائحة اتهام، ولا تُتاح مساحة كافية للدفاع ومناقشة الشهود، ويقدَّم في المحكمة ملف سري يُمنع المعتقل ومحاميه من الاطلاع عليه. ويبقى قرار تمديد الاعتقال أو إلغائه في المستقبل في يد

101 لمزيد عن الاعتقال الإداري، انظر: عبد الرازق فراج، «الاعتقال الإداري في فلسطين كجزء من المنظومة الاستعمارية: الجهاز القضائي في خدمة الأمن العام» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020).

الاستخبارات الإسرائيلية.[102]

صعّدت دولة الاحتلال حملات الاعتقالات التعسفية بحق المواطنين الفلسطينيين نهاية سنة 2018. وجرت الاعتقالات من خلال اقتحام قوات الاحتلال المنازل ومداهمتها الليلية لها، وعبر نصب الحواجز العسكرية، والتوغل في مختلف مدن الضفة الغربية وبلداتها، واعتقال الصيادين في عرض البحر، وتعرّض مواطني قطاع غزة للاعتقال خلال مرورهم بمعبر بيت حانون/ إيرز. وقد بلغ عدد الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي 6000 أسير في نهاية سنة 2018، موزعين على 22 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، وبينهم 250 طفلاً وفتاة قاصرة، و54 امرأة وفتاة، و8 نواب في المجلس التشريعي، و27 صحافياً، و450 معتقلاً إدارياً. شكّل أسرى الضفة الغربية قرابة 87 في المئة من مجموع الأسرى، 8 في المئة منهم من مدينة القدس، و5 في المئة من قطاع غزة. وهناك 48 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً بصورة متواصلة، بينهم 27 أسيراً اعتُقلوا منذ قبل توقيع اتفاقيتي أوسلو.[103]

د – نظام التصنيفات البيومترية (الذكية):

أنواع الهويات والتصاريح وسلب الحقوق[104]

أوجد نظام الاحتلال مجموعة تصنيفات من أجل التفرقة والتجزئة والتحكم، سياسياً وإدارياً، في السكان في المناطق المحتلة سنة 1967، فمنح سكان القدس الشرقية التي ضُمت إلى نفوذ بلدية القدس، صفة المقيم الدائم بإسرائيل، وسمح

---

102 «تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال، 2018» (رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2019)، ص 34.

103 «وضع حقوق الإنسان في فلسطين: التقرير السنوي الرابع والعشرون، 2018» (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، 2018)، ص 18 – 19.

104 للتوسع في هذا الموضوع، انظر: أسامة حلبي، «الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية: ترصد ومراقبة وتضييق حدود الحراك المتاح»، في: جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج (محررون)، «مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 221 – 254؛ خليل هندي، تعقيب على ورقة «الفلسطينيون تحت السيطرة»، في: المصدر نفسه، ص 257 – 264.

لهـذه الفئـة بالتنقل داخل إسـرائيل. أمّا سـكان قـرى القدس الأُخـرى، مثل أبو ديس والعيزريـة، فكانـوا يحملـون الهوية ذات الغلاف البرتقالي، مثل سـائر سـكان الضفة الغربية، أي أنهم سكان «يهودا والسامرة». وكان بين السكان أشخاص يحملون بطاقة هويـة لونهـا أخضر، وهي للدلالة على أن هؤلاء الأشـخاص مقاومون ولديهم ملف أمني لدى الجهات الأمنية الإسرائيلية. أمّا سكان قطاع غزة فحملوا بطاقة الهوية التي لهـا غـلاف أحمر، وكان مكتوباً على غلاف البطاقة الملون والبلاسـتيكي، والخاص بـكل مجموعة سـكانية، شـعار الجيش الإسـرائيلي. وهـذا تأكيد مفاده بـأن مرجعية الأراضـي المحتلـة كانـت خاضعة للجيش الإسـرائيلي، باسـتثناء المقدسـيين حملة الهويـة الزرقـاء، فمرجعيتهم هي أجهزة وزارة الداخلية الإسـرائيلية. أمّا في مرحلة ما بعد أوسـلو، فحمل المواطنون، في الضفة الغربية وقطاع غزة وقرى القدس وبلداتها غيـر التابعـة لبلديـة القدس (J2)، بطاقات شـخصية صادرة عن السـلطة الفلسـطينية، وذات لـون أخضـر، بينما كان المقدسـيون، الذين لهم صفة المقيـم الدائم، يحملون بطاقـات شـخصية تصدر عـن وزارة الداخلية الإسـرائيلية، وذات لون أزرق. وما بين اللونيـن الأزرق والأخضـر خلق الاحتلال تراتبيات اجتماعية واقتصادية، وعزز روح الفصل والتفريق، وولّد صوراً نمطية ومتخيَّلة من جانب الفلسـطينيين بشـأن بعضهم البعض، نتيجة عمليات الفصل وإعادة التصنيف تلك، بحيث بات الفضاء الفلسطيني سجناً كبيراً مجزَّأً ومراقَباً.

عملـت إسـرائيل دائماً علـى إيجاد سياسـات تمييزية وتصنيفية مـن خلال لون بطاقة الهوية أو محتوياتها التصنيفية. فأهالي القدس مثلاً، الذين يحملون صفة المقيم الدائـم، ولهـم بطاقـات ذات لـون أزرق، لم تُكتب كلمة «إسـرائيلي» فـي بند القومية داخل الهوية، وإنما استُبدلت بها ثماني نجوم (********) في البطاقات الصادرة قبل سنة 2005، وتمت بعدها إزالة بند القومية من بطاقة الهوية للمقدسيين. كما يُمنح الفلسطيني، الذي يحصل على هوية القدس الزرقاء (لمّ الشمل)، رقم هوية يميزه بأنه حصل على الهوية عبر لمّ الشمل، من خلال بدء رقم الهوية برقم (08) كتمييز له من

سائر المقدسيين، مكتسبي الهوية من دون لمّ الشمل. ويُكتب بند الجنسية (عربي/ عربية)، ولا يُكتب فلسطيني أو أردني، في عقد الزواج الذي يسمّيه أهل القدس «عقد زواج إسرائيلياً»، كونه ينظَّم ويتبع المحاكم الشرعية التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية.

أصبح لون البطاقة الشخصية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق القدس (J2) أخضر، بعد نشوء السلطة الفلسطينية. ولا يستطيع سكان الضفة الغربية السكن في قطاع غزة، والعكس أيضاً. ويُعتبر أمراً مستحيلاً تغيير العنوان من الضفة إلى غزة، أو العكس، إلاّ في حالات نادرة قد ينجح التغيير فيها. كما أن عنوان السكن في بطاقة الهوية الفلسطينية يتم من خلاله التحكم في الإنسان، فلا يستطيع أحد دخول قرية بيت إكسا شمالي غربي القدس مثلاً، إلاّ الأشخاص الذين كُتب في بطاقات هوياتهم العنوان: بيت إكسا. ويُعتبر رقم بطاقة الهوية الشخصية للفلسطيني، حتى تلك الصادرة بختم السلطة الفلسطينية، هو ذاته رقم ملفه لدى الاستخبارات الإسرائيلية. فالهوية بطاقة تعريف شخصية، لا يمكن للفلسطيني الاستغناء عنها، وخصوصاً في تنقله بين مدن الأرض المحتلة. ولا تستطيع السلطة الفلسطينية، عملياً، أن تمنح أرقام هويات للفلسطينيين العائدين، أو المواليد الجدد، إلاّ بموافقة إسرائيلية، وهذا ما تستغله إسرائيل من أجل تحكمها الديموغرافي، ومنع لمّ الشمل أو رجوع أبناء الشتات إلى وطنهم.

يُعتبر نظام التصاريح أداة للتحكم في عبور سكان الضفة وغزة إلى الخط الأخضر. وتُمنح التصاريح وفقاً لمعايير كثيرة، مثل الجنس والسن والوضع العائلي ومكان الإقامة والمهنة والغرض من الطلب.[105] وهناك عدد من الألوان[106] والأنواع للتصاريح، تخلق تمايزات وتراتبية داخلية فلسطينية، وتقسّم الفلسطينيين إلى أصناف ليسهل السيطرة عليهم. ووفق المصادر الإسرائيلية، هناك

105 خليل، مصدر سبق ذكره، ص 688.

106 بشأن ألوان التصاريح، لقد تغيرت أكثر من مرة، وبأكثر من لون، بحسب ما أفاد به مدير مديرية الارتباط المدني الفلسطيني في محافظة بيت لحم.

74 نوعاً من التصاريح،[107] بينها: تصاريح الشخصيات المهمة (BMC)؛ تصاريح عمل؛ تصاريح بحث عن عمل؛ تصاريح حاجات خاصة (لقاء عمل، زيارة عائلة، الخروج إلى مستشفى)؛ تصاريح الأعياد والمناسبات الدينية؛ تصريح للمطار؛ تصريح زراعي؛ تصريح تجاري؛ تصريح مع مرور مركبة خاصة لبعض الأطباء والشخصيات، وهذا النوع من التصاريح يطلق عليه الفلسطينيون عادة «تصريح قدس»، لأنه يخوّل حامله دخول القدس من أغلبية الحواجز – المعابر. وهناك نوع آخر من التصاريح، يسمّيه الفلسطينيون «تصريح مستوطنة»، لونه برتقالي غامق، يخوّل حامله، فقط، دخول المستعمرة المسموح له دخولها، وفق ما هو مسجّل في التصريح. وهناك نوع من تصاريح المستعمرات، مثل تصريح مستعمرتي عطروت وبسغات زئيف، يسمح لحامله بالمرور عبر حاجز قلنديا.[108]

يحمل العامل الفلسطيني، الذي يعمل داخل فلسطين المحتلة سنة 1948، بطاقتين: «التصريح» و«البطاقة الممغنطة» التي هي بطاقة ذكية، مدوَّنة فيها المعلومات الأساسية للعامل الفلسطيني، مثل الاسم الرباعي، رقم الهوية، تاريخ الميلاد، صورة شخصية، العنوان، تاريخ الإصدار وتاريخ انتهاء الصلاحية؛ أي أن البطاقة تحوي بيانات بيومترية شاملة عن صاحبها. وتصبح البطاقة الممغنطة أداة تعريف المواطن أمام كاميرات البوابات الإلكترونية، والتي وُضعت عند الحواجز – المعابر الإسرائيلية، التي أُعيد تأهيلها وفق متطلبات الأمن الجديدة (وهي حواجز قلنديا، قلقيلية، 300 شمالي بيت لحم، وغيرها). تُفتح البوابة لمرور العامل بعد أخذ بصمة عينه. وتوجد مجسات عند أطرافها، تُغلِق تلك البوابات تلقائياً بعد مرور أول شخص، حتى لا يمر شخص آخر عبرها، إلاّ بعد الخضوع لعملية الفحص ذاتها. وهذا النمط من منظومة السيطرة والهيمنة، هو وسيلة تقنية أمنية عنصرية، تعتمد على تقنيات الضبط والعقاب في السجون بامتياز، بحيث لا يرى العامل

107 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. استُرجع بتاريخ 13/ 12/ 2020. https://bit.ly/3nhGJcG

108 لمزيد بشأن هذا الموضوع، انظر:

Yael Berda, *Living Emergency: Israel's Permit Regime in the Occupied West Bank* (Stanford: Stanford University Press, 2017).

أو المواطن الفلسطيني الجندي الإسرائيلي الموجود في غرف زجاجية، والذي يراقب حركات كل من هو في محيطه من خلال شاشة وكاميرات.[109]

أمّا البطاقة الثانية، فهي «تصريح العمل»، ولونه زهري، ليميزه من التصاريح الأُخرى. ويحصل العامل على هذا التصريح إذا كان ملفه الأمني، وفق التصنيف الإسرائيلي، «نظيفاً». و«نظافة» ملفه الأمني تعتمد أيضاً على «نظافة» ملفات أقربائه من الدرجة الأولى، وأقربائه من الدرجتين الثانية والثالثة أحياناً. ويحتاج العامل إلى رب عمل (مقاول، سمسار، شركة، مصنع، إلخ) من أجل إصدار التصريح له. وتبلغ تكلفته من جانب المشغّل مبلغاً لا يتجاوز 700 شيكل في الشهر للعامل الواحد، يدفعها رب العمل إلى مكتب العمل الإسرائيلي. لكن التصريح يُحتسب على العامل بمبلغ يتراوح بين 2000 و2700 شيكل (570 – 770 دولاراً، إذ إن قيمة الدولار تساوي 3,5 شيكلات).[110]

خلقت منظومة التصاريح والبطاقة الممغنطة والهويات حالة من الهيمنة والحصار الفيزيائيين والجغرافيين. وهذه المنظومة الاستعمارية قائمة على منطق أن الفلسطينيين في سجن كبير. ويمثل التصريح والهوية الزرقاء بطاقة الخروج من السجن ودخوله. أمّا مَن لا يملك تصريحاً أو بطاقة هوية زرقاء، فيبقى داخل السجن الكبير ولا يستطيع دخول القدس، أو أراضي فلسطين المحتلة سنة 1948. كما أن هناك تخوفاً يتملك أهالي القدس من بطاقات الهوية الجديدة الذكية، والتي تصدرها وزارة الداخلية الإسرائيلية للمقدسيين، لأن في إمكانها تحديد مكان عيش – ووجود – المقدسي الذي يعاني أزمة السكن ورقابة سلطة التأمين الوطني الإسرائيلي ووزارة الداخلية وغيرهما من مؤسسات الضبط والرقابة والهيمنة والتحكم.

هـ – السيطرة والملاحقة الأمنية في الحيز الافتراضي

تسيطر المؤسسة الإسرائيلية الرسمية وشركات الاتصالات الإسرائيلية على

109 أسعد، «من وحي الحياة اليومية...»، مصدر سبق ذكره، ص 157 – 158.

110 المصدر نفسه، ص 158.

الحيز الافتراضي الفلسطيني (شبكتا الهاتف والإنترنت وغيرهما). وهناك علاقة قوية بين البنية الأمنية الإسرائيلية والاتصالات الإسرائيلية، وثمة تعاون أمني وتكنولوجي بين الطرفين. وتحتكر إسرائيل إمكانات تشغيل الجيلين الرابع والخامس من الإنترنت في الأراضي الفلسطينية. ونجحت الشركات الفلسطينية، قبل سنوات قليلة جداً، في تشغيل خدمة الجيل الثالث، لكنه يعاني مشكلات كثيرة، أهمها ارتفاع تكلفته بالنسبة إلى المستهلك الفلسطيني. كما تسيطر إسرائيل على هوائيات البث للهاتف المحمول، فحين يتجول الفلسطيني في مناطق (ج)، أو يمر بمنطقة قريبة من مستعمرة، فإنه يتلقى رسالة تخبره بأنه يتجول في منطقة تغطيها شبكة هاتف إسرائيلية. يُضاف إلى ذلك إغراق الشركات الإسرائيلية السوق الفلسطينية بشرائح وخدمات إلكترونية إسرائيلية، بتكلفة أقل من تكلفة الخدمات الهاتفية الفلسطينية، وخصوصاً في مناطق (ج) والمناطق المصنفة ضمن حدود بلدية القدس، مثل كفر عقب ومخيم شعفاط وغيرهما.[111]

تتابع الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، على نحو كثيف، الحيز الافتراضي الفلسطيني، وتعمل على التفاعل معه ومراقبته عبر منصات يقودها ضباط استخبارات إسرائيليون. وقامت الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، في الفترة 2014 – 2017، بحملة اعتقالات كبيرة في صفوف الفلسطينيين، بسبب منشورات أو أغانٍ أو تعليقات على موقع فيسبوك، تتعلق بهبّة القدس/ السكاكين آنذاك. وعملت إسرائيل، إلى جانب ذلك كله، عبر علاقاتها بشركة فيسبوك، أو نتيجة ضغوطها المتكررة عليها، على تقييد المحتوى الفلسطيني والرواية الفلسطينية، وحذفهما من المنشورات والتعليقات والصور في الفضاء الأزرق، إلى جانب استهداف حسابات وصفحات لإعلاميين وناشطين وسياسيين وباحثين ومتابعين فلسطينيين وإغلاقها، بسبب نشاطهم في النشر الداعم للقضية الفلسطينية.

---

111 محمد وتد وعوض الرجوب، «حرب الاتصالات.. كيف تغزو الشركات الإسرائيلية السوق الفلسطيني؟» الجزيرة، 3/ 2/ 2020. https://bit.ly/36ERqAe

و – وسائل التجسس والمراقبة، والإسقاط، والتنسيق الأمني

يتعامل العقل الأمني الإسرائيلي مع الفلسطينيين وفق منطق الخطر الأمني، ويشارك في عملية «الأمننة» (securitization) الإسرائيلية الجيش وأجهزة الأمن والشرطة، وشركات التكنولوجيا والاتصالات، وشركات اقتصادية ربحية، ومقاولون، ومراكز البحث والدراسات، والجامعات وأساتذتها ومخابرها البحثية، وغيرهم؛ أي أن عملية «الأمننة» جزء من بنية التفكير والممارسة الإسرائيليَين تجاه الفلسطينيين، للتعامل معهم كذوات أمنية وتهديدات دائمة.

عملت أجهزة الأمن الإسرائيلية، من أجل إنجاح الرقابة الأمنية على الفلسطينيين، على تجنيد العملاء بصورة كثيفة، وإسقاط عدد من الفلسطينيين، من أجل مراقبة مجتمعهم الفلسطيني وأفراده، ونقل المعلومات والأسماء والصور والخرائط، ورصد مختلف الأهداف التي يكلَّف القيام بها العميل/ الجاسوس من جانب ضابط الاستخبارات الإسرائيلي. وأدت ظاهرة العمالة إلى ضرب جزء من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وإثارة الشكوك والخوف على نحو دائم داخل المجتمع الفلسطيني، وترتّب عنها اغتيالات واسعة وكبيرة لكوادر سياسية وحزبية وثقافية وعسكرية فلسطينية، ونشر الشائعات والبلبلة، وخلق طابور خامس من أجل خلخلة المعنويات الفلسطينية. ويُضاف إلى هذا كله، في العقد الأخير، انتشار واسع للكاميرات الذكية وأدوات التجسس الإلكتروني ومراقبة الحيز الافتراضي ووسائل التواصل الاجتماعي.

برز، مع توقيع اتفاقيتي أوسلو، مفهوم «التنسيق الأمني» ضمن بنودهما وبروتوكولاتهما. وهذا المفهوم قائم على التعاون الأمني بين المؤسسات الأمنية الإسرائيلية وأجهزة الأمن الفلسطينية، وعلى تبادل المعلومات بين الطرفين. وبرز التنسيق الأمني، بصورة كثيفة، على السطح وفي الخطاب الفلسطيني، إعلامياً وسياسياً، بعد الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس»، في سياق الصراع على السلطة.

وأصبح هناك تبادل للاتهامات بشأنه، وهو يشكل إحدى أكثر القضايا حساسية وقلقاً بالنسبة إلى الفلسطينيين.

ز – العدوان الممنهج على غزة: مثال لسياسات القتل (necro politics)

شنت إسرائيل ثلاث حروب على قطاع غزة في السنوات 2008 و2012 و2014، خلّفت ضحايا ودماراً كبيراً، بشرياً وعمرانياً، وفي البنية التحتية والأراضي الزراعية والصحة النفسية، وغيرها. وهدفت تلك الحروب إلى تدمير أفق الحياة الإنسانية في القطاع، وتكريس تهميشه وحصاره. وتتّبع إسرائيل في ذلك وسائل متعددة و«سياسات قتل» مروّعة (necro politics). وسُجلت انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب، في طريقة استهداف المدنيين وكيفيته، من خلال القصف الجوي، وعبر منهجيات أُخرى، مثل قنص المتظاهرين الشبان والفِتية في مناطق حساسة من أجسادهم لإحداث إعاقات دائمة فيها (مثل سياسة استهداف الركبة). وبلغ عدد ضحايا هذه السياسات آلافاً من الشبان الغزيين.[112]

مثّل العدوان المنهجي ضد غزة شكلاً مكثفاً ومركزاً لسياسة كسر العظام التي انتهجها الاحتلال بقيادة رابين في الانتفاضة الأولى، وكذلك لسياسات العقاب الجماعي وتدمير المنازل والاقتحامات الأمنية التي تأخذ أشكالاً متعددة في جميع المناطق المحتلة في الضفة والقدس، وتستهدف ضرب مقومات العيش والوجود الفلسطينيين، وشعور الفلسطيني بأنه يحيا في أمان في أرضه. كما تأتي هذه

112 عن استهداف ركب المتظاهرين، انظر: «52 رُكبة في يوم واحد.. قناصة الاحتلال يتباهون بإصابة المتظاهرين وإعاقتهم في غزة»، «وكالة وطن للأنباء»، 20/ 9/ 2020.

https://www.wattan.net/ar/news/320205.html

بشأن ظهور هذه السياسات في حالة وباء كورونا، انظر: غسان أبو ستة، «الڤيروس والمستوطِن والحصار: غزة في زمن كورونا»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 123 (صيف 2020)، ص 109 – 134. وقد صدر بالإنكليزية بعنوان: «The virus, the Settler, and the Siege: Gaza in the Age of Corona,» *Journal of Palestine Studies,* vol. XLIX, no. 4 (Summer 2020).

السياسات لتوفر الغطاء لعنف المستوطنين المباشر والمستشري بوتائر مرتفعة ضد الفلسطينيين (انظر: الملحق، الخريطة رقم 5: العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية، كانون الأول/ ديسمبر 2018)، بحيث يتم التنكيل بالمزارعين في حقولهم واقتلاع أشجارهم وإحراق مراعيهم تحت عين جيش الاحتلال وبحماية منه. ويتعرّض الأفراد لانتهاكات واعتداءات شرسة في بيوتهم وشوارعهم من دون أن يحظوا إلاّ بأدنى درجات العدالة القضائية من جلاديهم.

وعدا غاية الإخضاع والقمع في سياسة تشويه الجسد الفلسطيني تلك، يهدف العدوان المتكرر على غزة إلى تعميق الانقسام، نفسياً واجتماعياً، بين مجتمع الضفة الغربية ومجتمع قطاع غزة، إذ أصبحت هناك صورة نمطية تعززت بعد الانقسام سنة 2007، وبسبب العدوان المتكرر على القطاع، وفحواها وجود شرخ «طبيعي»، اجتماعياً وسياسياً وطبقياً وجغرافياً، بين أبناء الشعب الواحد. وتعمل الحروب المتكررة والاقتحامات والعدوان اليومي على قطاع غزة، على إفشال أي إمكان فعلي للتوافق والمصالحة الفلسطينيين، والمصالحة المجتمعية، وتقوّض بالتالي فرص النضال الموحَّد من أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

سابعاً: أسئلة بشأن عوامل ديمومة الاحتلال وزواله

نطرح، في باب الخلاصة، بعض الأفكار المستنتجَة من النقاش الفلسطيني العام والراهن، بشأن عوامل الديمومة للاحتلال، أو عوامل إضعافه ومقاومته، والمرتبطة كلها بأوضاع الفلسطينيين أنفسهم وفاعليتهم.

أ- التبعية الاقتصادية

ما زال الاحتلال الإسرائيلي هو المتحكم في البنية الاقتصادية الفلسطينية بسبب هيمنته على الأرض بصورة أساسية، وتحكمه في الموارد الطبيعية والمياه، والصادرات والواردات، وإغراق السوق الفلسطينية بالسلع والمواد الإسرائيلية، وضعف المنافسة

الفلسطينية للمنتَج الإسرائيلي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي. كما نشهد تصاعداً في الممارسات العنيفة للمستعمرين – المستوطنين ضد الفلسطينيين ومَزارعهم النباتية والحيوانية في الضفة الغربية بهدف ضرب بنية الوجود الفلسطيني على الأرض. وتمارس إسرائيل هيمنتها على مصدر الدخل الرئيسي لميزانية السلطة، وهو أموال المقاصّة، بحيث تتحكم في الاقتطاعات، وتأخذ عمولة على الجباية، وتبتز الفلسطينيين في الخصومات، كفاتورة علاج في المستشفيات الإسرائيلية، أو خصم ما يُدفع إلى عائلات الأسرى والشهداء والجرحى، أو خصومات كتعويضات للعملاء الهاربين إلى داخل إسرائيل.

نمت طبقات وشرائح عمالية وتجارية وصناعية وخدماتية فلسطينية مرتبطة بعلاقات تبعية اقتصادية للمشاريع والشركات والتجار الإسرائيليين؛ أي أن التبعية الاقتصادية غير مقتصرة على تبعية الجانب الرسمي الفلسطيني اقتصادياً، وإنما تجاوزت ذلك لتعزيز التبعية عبر شركات واستثمارات وعلاقات بتجار ومتمولين وشركات اقتصادية وتكنولوجية وإنتاجية وصناعية في الضفة الغربية، وأحياناً في قطاع غزة. وراجت في السنوات القليلة الماضية، أو بُعثت من جديد أفكار الانتعاش الاقتصادي، أو السلاح الاقتصادي، أو التنمية من أجل الازدهار، وهي جميعها مداخل أو استمرار لعقلية مشاريع التبعية الاقتصادية لإسرائيل والهيمنة الاقتصادية – السياسية. وعلى الرغم من محاولة الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة الانفكاك عن الاحتلال بالتدريج، والعمل على التنمية بالعناقيد، فإنها واجهت أزمات وعقبات داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، وضغوطاً إسرائيلية ومن مراكز ضغط فلسطينية وعربية، حالت كلها دون تحقيق نتائج ملموسة أو واضحة حتى نهايات سنة 2020.

تفرض هذه المعطيات على الفلسطيني أسئلة صعبة بشأن آليات الانفكاك الاقتصادي، في ظل فشل البنية السياسية الفلسطينية الراهنة في توفير المخرج، إذ تذهب أصوات نقدية متعددة في المجتمع الفلسطيني، إلى الحديث عن طبيعة

الاقتصاد السياسـي الفلسطيني، وتبنّيه عقيدة السـوق الحرة والانفتاح، وربط النضال مـن أجـل إنهاء الاحتلال والاسـتعمار الإسـرائيليين بإعـادة النظر فـي الفكر والنهج السياسيين الفلسطينيين الرسميين السائدين حالياً.

ب – التفاوض والتنسيق والحالة البينية

إن تعثـر خيـار المفاوضات ومسـار عملية التسـوية، ودخول الفلسـطينيين نفق الانقسـام الداخلـي، وعـدم قدرتهـم على الخـروج منه بعـد عقد ونصـف العقد من الانقسـام، أمـور جعلت جـزءاً كبيراً مـن الفواعل الفلسـطينية المركزيـة تتكيف وفق الانقسام، وتعيد إنتاجه. وبرز خطاب التخوين سياسياً واجتماعياً وأمنياً، في ظل هذا الوضـع الحـرج. وعـزز حالة من البينية في فلسـطين خطاب التنسـيق الأمني، واتهام طرفي الانقسام، أحدهما الآخر، بممارسته، سواء التنسيق الأمني المباشر للسلطة في رام الله، أو التنسيق الأمني غير المباشر لسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة.

إن غياب التوافق الفلسطيني على أبجديات المشروع الوطني الفلسطيني، وأدوات عمله، أفقد الفلسطينيين أفق التحرك والنضال الرسميين والشعبيين، وفشلت الفواعل المركزية الفلسـطينية في تحقيق أهداف فلسـطينية حقيقية على أرض الواقع، في ظل أزمة يعيشـها طرفا الانقسام الفلسـطيني، وغياب وجود إجماع وطني فلسطيني، سواء على المفاوضات، أو على المقاومة الشـعبية، أو بشـأن الكفاح المسـلح، أو المقاطعة الاقتصادية، أو فيما يتعلق بأي مشروع فلسطيني آخر. وتعمقت الحالة الضبابية البينية لفلسطين والفلسطينيين، وأضحت حالة تتأرجح بين اللاحرب واللاسلم.

ج – البحث عن العمق الاستراتيجي المفقود، داخلياً وخارجياً

مـن الواضح أن هناك مجموعة من العوامل الضرورية لتحقيق نضال فلسـطيني فاعـل وحاسـم، ومنهـا: جماعيـة النضـال الفلسـطيني لـكل الفلسـطينيين، وفـي كل

الجغرافيات في فلسطين والشتات؛ طوعية النضال الفلسطيني، بمعنى اقتناع الفلسطيني بالنضال ومشاركته الحرة فيه، ومشاركة طبقات وشرائح واسعة من الفلسطينيين في النضال الطوعي والجماهيري على نحو تراكمي ونوعي؛ علنية النضال الفلسطيني الشعبي، من خلال إعادة تجديد الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الجماهيرية الفلسطينية؛ الجمع بين مختلف أدوات النضال وشروطها وإمكاناتها وأوضاعها، فلكل موقع فلسطيني وجغرافيا فلسطينية أوضاعه الموضوعية والذاتية، والتي تحتم عليه أسلوبه النضالي، بناء على تقديرات الفواعل المركزية والأطر النضالية في كل جغرافيا.

يُعتبر من البديهي القول إن نقطة التحول في النضال الفلسطيني تبدأ من فلسطين ومن نضال الفلسطينيين على الأرض، سواء بالكفاح المسلح، أو بالمقاطعة والعصيان المدني، أو عبر المقاومة الشعبية، في جميع أشكالها. ومن غير الممكن التضامن، عربياً وإقليمياً وإسلامياً وعالمياً، مع القضية الفلسطينية، من دون التحرك الفلسطيني على أرض الواقع وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الميدانية، وليس فقط المؤسساتية، وطبعاً ليس المصالحة الشكلية. ففي إمكان النضال الفلسطيني المستمر والتراكمي، والتقشف، والنضال الجماعي والجماهيري، بدعم ومساندة ومشاركة من الفواعل المركزية الفلسطينية، كالسلطة ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية والمؤسسات الجماهيرية بعد إعادة إحيائها، أن تدفع النضال الفلسطيني حتى الذروة. إن الاحتلال الإسرائيلي الراهن للضفة الغربية وقطاع غزة غير مكلف، بل مربح. ومن الصعب تخيل الرضوخ الإسرائيلي والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، من دون كسر هذه المعادلة.

الملاحق

الخريطة رقم 1: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية سنة 2019

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/the_west_bank_including_east_jerusalem_and_the_gaza_strip_jan_2019.pdf

الخريطة رقم 2: المنطقة المتضررة من الاستيطان في الخليل

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/h2_fs_2018_v3_arabic_11_2.pdf

الخريطة رقم 3: قيود الوصول إلى الضفة الغربية

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/westbank_a0_25_06_2020_final.pdf

الخريطة رقم 4: قيود الوصول إلى قطاع غزة

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/gaza_access_and_movement_october_2020.pdf

الخريطة رقم 5: العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية، كانون الأول/ ديسمبر 2018

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/wb_thematic_3_0.pdf